

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها
الدراسات العليا

الجهود اللغوية لابن دريد

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها

إشراف الأستاذ الدكتور

مزيد إسماعيل نعيم

أستاذ النحو والصرف

إعداد الطالب

أحمد بن عبدالرحمن بن سالم بالخير

العام الجامعي 2010/2009م

(مقدمة البحث)

بسم الله الرحمن الرحيم

(مقدمة البحث)

الحمد لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلام على أشرف الخلق وسيّد المرسلين ، سيّدنا محمد ، وعلى آله ، وصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين .

وبعد ،

فهذه دراسة تقف على الجهود اللغوية لأحد أعلام القرنين الثالث و الرابع الهجريين ، ذلكما القرنان اللذان بلغت فيهما الحضارة الإسلامية أوج مجدها وازدهارها ، حيث نهضت العواصم الإسلامية ومن بينها بغداد ، التي أصبحت محطّ رحال العلماء ، ومنهم شيخنا الإمام محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، فأخذت العلوم والفنون في الانتعاش ، وشارك رجال اللغة في ازدهارها ، فأصلّوا علم اللغة ، وطوّروه وأسّسوا له قواعده ، واجتهدوا بتأليف الكتب والمعاجم التي تحفظ اللغة ، وتصورها من اللحن وفساد الألسنة ، وبلغت الحركة العلمية في علم اللغة مرحلة النضج والإبداع ، وألف علماء اللغة في كل فنون اللغة .

ولعل ثراء تلك الجهود اللغوية لدى ابن دريد هو ما دفعني وبتوجيه من أستاذي الدكتور مزيد نعيم إلى دراسة الجهود اللغوية عند ابن دريد .
فخرجت الأطروحة بعنوان:

الجهود اللغوية لابن دريد

فمعجم جمهرة اللغة ثريّ بالألفاظ المفسّرة ؛ لأنّ صاحبه لا يستفيض في تعريفات الألفاظ . وأود أن أشير إلى أنّ معجم جمهرة اللغة طُبِعَ طبعين الأولى : طبعة حيدرآباد الدّكن ، وهذه الطبعة خرجت في أربعة أجزاء ، الجزء الرابع منها خاص بالفهارس ، وترتيب كل جزء مستقل ، والطبعة الأخرى قام بتحقيقها رمزي منير بعلبكي ، وخرجت في ثلاثة أجزاء ، وترتيب صفحاتها متّصل بعضه ببعض ، الجزء الأول يبدأ من ص 1 إلى ص

623 ، والجزء الثاني يبدأ من ص 624 إلى ص 1223 ، والجزء الثالث يبدأ من ص 1224 إلى ص 1781 .

ولمّا كان هناك خلاف في نصّ هاتين المطبوعتين اعتمدت عليهما ، حيث جعلت طبعة رمزي منير بعلبكي أصلاً في نقل النصوص ، وأشارت إلى موضع النصّ في طبعة حيدرآباد .

وميّزت طبعة رمزي منير بعلبكي بعدم ذكر الجزء ، فترتيب صفحاتها في أجزائها الثلاثة - كما قلت - متصل .

وميّزت طبعة حيدرآباد بذكر الجزء ، فإذا قلت في الحاشية مثلاً: الجمهرة / 740 ، 355/2 ، كان معنى هذا أنّ النصّ موجود في طبعة رمزي منير بعلبكي في ص 740 ، وموجود أيضاً في طبعة حيدرآباد في الجزء الثاني ص 355 ، ولا يوجد أدنى خلاف بين النصين في الطبعتين .

وإذا قلت في الحاشية : الجمهرة / 740 ، وقارن 355/2 ، كان معنى هذا أنّ النصّ موجود في طبعة رمزي منير بعلبكي ص 740 ، وموجود في طبعة حيدرآباد في الجزء الثاني ص 355 ، ويوجد خلاف في النصّ بين الطبعتين ، وإن كان يسيراً جداً . وإن كان الخلاف في النصّ بين الطبعتين جوهرياً ، يتوقّف عليه توجيه النقد أشرت إليه في الصلب .

ولأنّ ابن دريد كان شاعراً ، وملماً بكثير من أشعار العرب ؛ كثرت الشواهد الشعرية في معجمه .

وقد كثرت في الجمهرة أيضاً أقوال اللغويين الأثبات ، كأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210 هـ) ، والأصمعي (216 هـ) ، وأبي زيد الأنصاري (226 هـ) ، وأبي حاتم السجستاني (254 هـ) ، وهم من هم في الثقة والأمانة وخدمة اللغة ، ومن هنا كان لمعجم الجمهرة أثر كبير في المعجمات بعده ، فلقد نقل عنه كثير من أصحاب المعجمات ، كالأزهري (ت 370 هـ) ، وابن فارس (390 هـ) ، والجوهري (393 هـ) ، وابن سيده (458 هـ) ، والصاغاني (650 هـ) وغيرهم .

وابن دريد ذو شخصية في معجمه ، فقد كان ينتقد فيه بعض آراء اللغويين وأقوالهم ، فيحكم لها أو عليها ، ومن هنا كثرت الأمثلة النقدية في الجمهرة ، لكن يلاحظ على ابن دريد أنّه يُصَدِّرُ نقده في معظم الأمثلة غفلاً من الدليل ، ومن ثم حاولت تأييد نقد ابن دريد

أو مخالفته قارناً ذلك بالدليل .

وكان من أكبر الدوافع التي حفزتني إلى دراسة النقد اللغوي في الجمهرة ما يلي:

أولاً: غزارة الأمثلة النقدية فيها ، حيث بلغت ما يزيد على ثمانمائة موضع نقدي .

ثانياً: أنني طالعت بعض أمثلة الجمهرة النقدية حينما كنت أعد أطروحة الماجستير ، فوجدت ابن دريد ينتقد ألفاظاً ، أثبتت مصادر اللغة صحتها ، ومن ذلك على سبيل المثال: ذكر ابن دريد في الجمهرة أنّ المشط بكسر الميم خطأ ، مع أنّ كتب اللغة قد أثبتت صحة كسر الميم مع الضم ، ونسبت الكسر { الوجه الذي خطّاه ابن دريد } إلى تميم ، وذكرت أنّه القياس ، ومن ثم فلا وجه لتخطئة ابن دريد كسر ميم المشط مع ثبوت صحته في كتب اللغة ، ونطق بعض قبائل العرب به .

وكذلك أورد ابن دريد في الجمهرة أنّ (الزنج) بكسر الزاي خطأ مع أنّ كتب اللغة قد أثبتت صحته مع الفتح ، بل أورد الزبيدي أنّ كسر الزاي وفتحها من (الزنج) لغتان فصيحتان ، ومن ثم فلا وجه لتخطئة ابن دريد كسر زاي (الزنج) .

هذا أمر ، وهناك أمر آخر لا يقل أهمية عن السابق ، وهو أنّ ابن دريد توقف في الحكم على صحة ألفاظ كثيرة في الجمهرة ، فكان يذكر معنى اللفظ ، ثم يقول : " وما أدري ما صحته " ، وهذا التوقف منتشر في الجمهرة ، وهنا يكون للبحث دور في تحقيق ما توقف ابن دريد في صحته .

وأما عن المنهج الذي اتبعته في البحث ، ففي جمع المادة اتبعت المنهج الاستقرائي الإحصائي التحليلي ، فقد قمت بقراءة الجمهرة ، واستخراج المادة النقدية منها ، وتصنيفها تبعاً للمستويات اللغوية : الصوتية ، والصرفية ، والدلالية ، ثم قسّمت كل مستوى إلى مباحث ، وأحصيت أمثلة كل مبحث ، وقمت بدراستها وتحليلها .

وفي معالجة الظاهرة التزمت المنهج الوصفي ، حيث كنت أقوم بوصف الظاهرة ، مراعيّاً في ذلك الإيجاز حتى يتسع المجال لأمثلتها المحلّة ، وذيلت معظم تلك الظواهر بجدولين: جدول يضمّ أمثلتها ، وبجوار كل مثال النتيجة التي توصلت إليها ، وجدول آخر يضمّ عبارات النقد ، وبجوار كل عبارة العدد الذي ورد لها .

وأما عن عرض المثال النقدي المحلّ ، فكنت أذكر كلام ابن دريد الوارد فيه النقد ، ثم أعقب عليه بما ورد عنه في كتب اللغة ، فكنت أرجع بالمثال النقدي إلى كثير من

معجمات اللغة ، ومعاجم الموضوعات ، وإلى بعض المجامع الشعرية لموافقة نقد ابن دريد أو مخالفة صحّة ما انتقده ، وصنّفت أمثلة الظاهرة حسب عبارات النقد ، مراعيّاً الترتيب الهجائي للألفاظ تحت كل عبارة ، مقدّماً العبارة التي ورد لها أمثلة أكثر ، ثم الأقل فالأقل ، فما انتقده بقوله : خطأ ، وضعته تحت النقد بقوله خطأ ، وما انتقده بقوله : ليس بثبت ، وضعته تحت النقد بقوله : ليس بثبت ... وهكذا .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسّمه إلى تمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة، وفهارس.

وتناولت في التمهيد ما يلي :

أولاً : التعريف بابن دريد ، أوردت نسبه ، ومولده ، وحياته ، ونبوغه في الشعر واللغة ، وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ووفاته .

ثانياً : بيان النظام الذي سار عليه ابن دريد في المعجم، وسبب تسمية معجمه بهذا الاسم ، ثم سردت الأبواب التي تضمّنها .

ثالثاً : مطاعن وُجّهت إلى ابن دريد وكتابه الجمهرة ، حيث اتُّهم ابن دريد بافتعال العربية ، وتوليد الألفاظ ، وسرقة كتاب العين ، عرضت هذه التهم ، ورددت عليها .

رابعاً : تعريف النقد اللغوي ، وعرض عبارات النقد في الجمهرة مع التعقيب عليها .

وقسمت بعد ذلك البحث إلى أربعة أبواب :

الباب الأول : النقد الصوتي ، واشتمل على الفصول الآتية :

الفصل الأول : الهمز والتخفيف ، ذكرت نبذة يسيرة عن الظاهرة ، ثم عرضت الألفاظ التي وردت بالهمز والتخفيف ، ووجّه نقد إلى أحدهما .

الفصل الثاني : الإبدال بين الصوامت ، تناولت فيه تعريف الإبدال ، وأقسامه ، وحروف كل قسم ، واشترائط بعض المُحدّثين علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه ، ثم تناولت أمثلة النقد الخاصة بالإبدال بالعرض والدراسة .

الفصل الثالث : التصحيف ، ذكرت معنى التصحيف ، وتعرّضت لمصطلح التحريف ، وأوردت أنّ مصطلح التحريف لم يرد في الجمهرة بخلاف التصحيف فهو الوارد فيها ، وقسمت الأمثلة إلى : أولاً : تصحيف النقط ، وثانياً : تصحيف الشكل ،

وثالثاً : تصحيف الفصل .

الفصل الرابع : المعاقبة بين الياء والواو ، عرّقت بها ، وذكرت أمثلة لها ، وعرضت أمثلة النقد الخاصة بها .

الفصل الخامس : المخالفة الصوتية ، ذكرت نبذة يسيرة عنها ، وعرضت أمثلة النقد الخاصة بها .

الفصل السادس : التعاقب بين الحركات ، قسّمت الأمثلة إلى أولاً : التعاقب بين الحركات الثلاث ، وثانياً : التعاقب بين الفتح والكسر ، وثالثاً : التعاقب بين الفتح والضم ، ورابعاً : التعاقب بين الكسر والضم .

الفصل السابع : التعاقب بين الحركة والسكون ، حيث عرضت أمثله التي وجّه إليها نقد .

الباب الثاني : النقد الصرفي ، وتضمّن الفصول الآتية :

الأول : أبنية المصادر . **الثاني :** التذكير والتأنيث .

الثالث : الإفراد والجمع . **الرابع :** النسب .

الخامس : اختلاف عين الماضي والمضارع . **السادس :** صيغ الأفعال .

السابع : صيغ الأسماء . **الثامن :** التخفيف والتشديد .

التاسع : القلب المكاني .

الباب الثالث : النقد الدلالي ، واشتمل على الفصول الآتية :

الأول : طرق التعبير عن المعنى . **الثاني :** الاشتقاق الصغير .

الثالث : تعليل التسمية . **الرابع :** المشترك اللفظي .

الخامس : الترادف . **السادس :** العموم والخصوص .

السابع : المعرّب .

الباب الرابع : نقد الشواهد ، وتضمّن الفصول الآتية :

الأول : نقد القراءات . **الثاني :** نقد الشعر .

الثالث : نقد الأمثال و اللهجات .

وأتبعت ذلك بالنتائج والتوصيات والفهارس .

هذا هو كل ما قدّمت في هذا البحث ، وأدعو الله ﷻ أن يحظى بالقبول عند كل مطلع عليه ، وأن ينفع به طلاب العربية ودارسيها ، وأن يجعله في ميزان حسناتي ، وميزان حسنات من أعان على إخراجه ، وأخصّ منهم أستاذي الدكتور / مزيد نعيم ، داعياً المولى عز وجل أن يبارك فيه وفي أولاده ، وأن يجعله ذخراً للعربية ودارسيها ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الباحث أحمد بن عبد الرحمن بالخير

التمهيد

ويشمل :

أولاً : التعريف بابن دريد .

ثانياً : معجم جمهرة اللغة .

ثالثاً : مطاعن وُجّهت إلى ابن دريد وكتابه الجمهرة .

رابعاً : مع النقد اللغوي وعبارات النقد في الجمهرة .

أولاً: التعريف بابن دريد

ابن دريد واحد من أفضاذا اللغة الذين كانت لهم جهود عظيمة في ميدانها ، فقد اشتهر في الشعر واللغة شهرة واسعة (1) .

وحرصت بعض كتب التراجم على سرد نسب ابن دريد ، فذكرت أنه " محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم بن حمامي بن واسع بن وهب بن سلمة بن حنتم بن حاضر بن حنتم بن ظالم بن حاضر بن أسد بن عديّ بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس بن عدثان بن عبد الله بن زهير - ويقال زهران - بن كعب بن الحارث بن عبد الله بن مالك ابن نصر بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي " (2) .

فابن دريد "من الأزد ، الذين كان مسكنهم في مأرب من أرض اليمن ، ثم ارتحلوا فسكن بعضهم في عُمان" (3).

وقد ولد ابن دريد " بالبصرة في سكة صالح في خلافة المعتصم سنة ثلاث وعشرين ومائتين ، وبالبصرة تأدّب ، وتعلّم اللغة وأشعار العرب ، وقرأ على علماء

(1) تنظر ترجمة ابن دريد بالتفصيل في الكتب التالية : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت 577 هـ) - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - الفجالة - القاهرة - ص 256 - 257 ، والكامل في التاريخ لابن الأثير - دار صادر - بيروت - 1399 هـ - 1979م - 8 / 273 ، 274 ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة : للفظي (ت 624 هـ) - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي - القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الأولى - 1406 هـ - 1986م - 3 / 94 : 100 ، ومعجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626 هـ) دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى - 1411 هـ - 1991م - 5 / 296 : 303 ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت 681 هـ) - تحقيق : د / إحسان عباس - دار صادر - بيروت - 4 / 323 : 328 ، والبداية والنهاية لابن كثير (ت 774 هـ) - ط : مكتبة المعارف - بيروت - مكتبة النصر - الرياض - الأولى 1966م / 11 / 176 ، 177 ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (874 هـ) - طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب 3 / 240 ، 241 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت - لبنان - 1 / 76 : 81 ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت 1089 هـ) - مكتبة القدس 1350 هـ - 2 / 289 : 291 ، والاشتقاق لابن دريد (مقدمة المحقق) - تحقيق : عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - الأولى - 1411 هـ - 1991م - ص 3 : 25 ، وشقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عمان للششيخ محمد بن ناصر الخصيبي - وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان - الثانية 1989م - 29:21/1.

(2) بغية الوعاة 1 / 76 .

(3) الاشتقاق (مقدمة المحقق) ص 3 .

البصرة ثم صار إلى عُمان ، فأقام بها مدة ، ثم صار إلى جزيرة ابن عمر ثم صار إلى فارس فسكنها مدة ، ثم قدم بغداد فأقام بها إلى أن مات " (1).

فابن دريد تتقّل بين مدن كثيرة لتلقي العلم ، وشجّع على ذلك أن والده كان من " الرؤساء ونزوي اليسار ... " (2).

وقد تتلمذ ابن دريد على علماء كثيرين ، من أشهرهم : عمّه الحسين بن دريد ، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي ، وأبو حاتم السجستاني ، وأبو الفضل الرياشي ، وأبو عثمان سعيد بن هارون الأشنانداني ... (3).

وابن دريد كان من المعمرين ، فقد عمّر حوالي ثمان وتسعين سنة ، وجدير " بمن عمّر هذا العمر الطويل في الرواية والمدارس أن يكون له تلاميذ كثيرون ... " (4).

وقد أورد الشيخ عبد السلام هارون في مقدّمته لتحقيق اشتقاق ابن دريد خمسة وأربعين تلميذاً لابن دريد ، ومن أشهرهم : أبو بكر محمد بن السريّ السراج (ت 316هـ) ، وأبو علي القالي (356) ، وأبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني (356) ، وابن خالويه (370) ، وأبو علي الفارسي (377) ، وأبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (382) ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرّماني (384) ، وأبو القاسم الزجاجي (393) ... وغيرهم (5).

وابن دريد برع في اللغة والشعر حتى قيل : " ابن دريد أشعر العلماء ، وأعلم الشعراء " (6) .

وتوجد عبارات كثيرة تثبت قوّة حافظته ابن دريد وسعة محفوظاته ، وتؤكد أيضاً جدارته في اللغة وتمكّنه منها ، ومن ذلك يقول أبو الطيب اللغوي عنه : " هو الذي انتهت إليه لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علماً ، وأقدرهم على الشعر ، وما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ازدحامهما في صدر خلف الأحمر وابن دريد ، وتصدّر ابن دريد في العلم ستين سنة " (7).

(1) معجم الأدباء 5 / 296 .

(2) السابق 5 / 296 .

(3) ينظر : شيوخه بالتفصيل في بغية الوعاة 1 / 5 ، 6 .

(4) الاشتقاق لابن دريد (مقدمة المحقق) ص 6 .

(5) ينظر تلاميذ ابن دريد بالتفصيل في الاشتقاق لابن دريد (مقدمة المحقق) ص 6 ، 7 ، 8 .

(6) معجم الأدباء 5 / 297 ، وبغية الوعاة 1 / 77 .

(7) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي-دار الآفاق العربية-القااهرة طبعة 2003م : ص 84 .

ويقول ابن تغري بردي : " وطلب { أي ابن دريد } الأدب واللغة حتى صار رأساً فيهما وفي أشعار العرب ... " (1) ، ويقول القفطي : " وكان أبو بكر واسع الرواية ما رأى الرواة أحفظ منه ، وكان يُقرأ عليه دواوين العرب ، فيسابق إلى إتقانها بالحفظ لها " (2) ، ويقول أبو البركات الأنباري : " وكان { أي ابن دريد } من أكابر علماء العربية ، مقدماً في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم " (3) .

ويقول ابن العماد الحنبلي : " قال أحمد بن يوسف الأزرق : ما رأيت أحفظ من ابن دريد ، ما رأيت قرئ عليه ديوان إلا وهو يسابق في قراءته وقال ابن خلكان : إمام عصره { أي ابن دريد } في اللغة والآداب والشعر الفائق ، قال المسعودي في كتاب مروج الذهب في حقه : وكان ابن دريد ببغداد ممن برع في زماننا هذا في الشعر ، وانتهى في اللغة ، لم يوجد مثله في فهم كتب المتقدمين ، وقام مقام الخليل بن أحمد فيها ، وكان يذهب بالشعر كل مذهب ، فطوراً يجزل وطوراً يرق ، وشعره أكثر من أن نحصيه " (4) ، ويدل على قوة حافظته أيضاً أنه أملى الجمهرة ارتجالاً (5) .

فما سبق تتبين قوة حافظته ابن دريد وكثرة محفوظاته ، ويتبين كذلك مدى تمكنه وتضلعه في اللغة .

وابن دريد - كما أشرت سابقاً - كان من المعمرين ، ومن هنا كثرت مؤلفاته ، ومنها جمهرة اللغة الذي سأخصه بحديث بعد ذلك ، والاشتقاق ، ورواد العرب ، وصفة السرج واللجام ، والمجتى ، والملاحن ... (6) .

وتوفي ابن دريد " في يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة ببغداد ، رحمه الله تعالى ، ودفن بالمقبرة المعروفة بالعباسية من الجانب الشرقي في ظهر سوق السلاح بالقرب من الشارع الأعظم ، وتوفي في ذلك اليوم أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبائي المتكلم المعتزلي ... فقال الناس : اليوم مات

(1) النجوم الزاهرة 3 / 240 .

(2) إنباه الرواه 3 / 94 .

(3) نزهة الألباء : ص 257 .

(4) شذرات الذهب 2 / 289 ، وينظر مروج الذهب للمسعودي { ت 346 هـ } - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت - لبنان - 1402 هـ - 1982م - ص 320/4 ، ووفيات الأعيان 4 / 323 .

(5) ينظر الجمهرة / 1085 .

(6) انظر : مؤلفات ابن دريد بالتفصيل في الاشتقاق لابن دريد (مقدمة المحقق) ص 15 : 21 . والجمهرة (مقدمة المحقق) 11 ، 12 ، 13 .

علم اللغة والكلام ... ورثاه جحظة البرمكي ... بقوله : (بسيط)

فُقِدَتْ بَابِن دَرِيد كُلُّ فَائِدَةٍ :. لَمَّا غَدَا ثَالِثَ الْأَحْجَارِ وَالتَّرْبِ

وَكُنْتُ أَبْكِي لِفَقْدِ الْجُودِ مُنْفَرِداً :. فَصُرْتُ أَبْكِي لِفَقْدِ الْجُودِ وَالْأَدَبِ " (1).

ثانياً : معجم جمهرة اللغة

معجم جمهرة اللغة فريد في منهجه ، فلم يسبقه أحد في جعل نظام الترتيب على التقلب الهجائي (الألفبائي) ، ولم يتبعه أحد في هذا الترتيب .

ولجأ ابن دريد إلى الترتيب الهجائي (الألفبائي) تيسيراً على الطلاب ، حيث قال في مقدّمته مبيناً صعوبة منهج الخليل : " وقد ألف أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي - رضوان الله عليه - كتاب العين ، فأتعب من تصدّي لغايته ، وعنى من سما إلى نهايته ، فالمنصف له بالغلب معترف ، والمعاند متكلف ، وكل من بعده له تبع ، أقرّ بذلك أم جحد ، ولكنه - رحمه الله - ألف كتاباً مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره ، وأملينا هذا الكتاب والنقص في الناس فاش ، والعجز لهم شامل ، إلا خصائص كدراريّ النجوم في أطراف الأفق ، فسهّلنا وعره ووطّأنا شأزه ، وأجريناها على تأليف الحروف المعجمة إذ كانت بالقلوب أعبق ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامّة بها كعلم الخاصّة ، وطالبها من هذه الجهة بعيداً من الحيرة مشفياً على المراد " (2) .

فيتبيّن مما سبق أن ابن دريد لجأ إلى الترتيب الهجائي (الألفبائي) تخلصاً من صعوبة الترتيب الصوتي الذي سار عليه الخليل وغيره ، وابتغاء لخفة الترتيب الألفبائي وسهولته ، فهو ترتيب : العامّة والخاصّة في علمه سواء . وقد بيّن ابن دريد علّة تسمية معجمه بالجمهرة قائلاً : " وإنما أعرناه هذا الاسم ؛ لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشيّ المستنكر " (3) ، فابن دريد كأنه بقوله السابق " يشير إلى أن كتابه يضمّ المعروف فقط دون غيره مما توحّش واستنكر ، فلم يكن مقبولاً " (4) .

ويمكن أن يكون المقصود من كلمة (جمهرة اللغة) إجمال اللغة ، ويمكن أن يكون المقصود : جمع اللغة ، فلفظ الجمهرة " يأتي مصدراً من جمهر الكلام : أجمله ،

(1) وفيات الأعيان 4 / 328 .

(2) الجمهرة / 40 .

(3) الجمهرة / 41 .

(4) المعجم العربي بين النظرية والتطبيق : د / عبد الله ربيع - دار البشري للطباعة - ط : الثانية - 1423 هـ - 2002 م - ص 186 .

ويمكن أن يكون مصدراً من جمهر الشيء : جمعه ، فإذا ما أضيف بهذا المعنى فإنه يعطي الإشارة إلى القيام بجمع الكلام أو اللغة أو إجمالها على النحو السابق ، والجمهرة أيضاً يستعمل اسماً بمعنى معظم الشيء ، فإذا أضيف إلى الشيء كالكلام واللغة كان المقصود معظم الكلام أو اللغة ، ولا يبعد ما قدمه ابن دريد كثيراً عن هذا المعنى " (1) .

والمعاني السابقة لكلمة (جمهرة) جاءت " كلّها تقريباً في حديث المؤلف ، فهو يقول " وهذا كتاب جمهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيها إلى معظمها إن شاء الله تعالى " (2) .

واستعمل ابن دريد " لفظ مجمهرة " بمعنى مجموعة ... ، وهو يتحدث عن الرباعي ، فيقول : " فأما الرباعي فأبوابه مجمهرة على حدثها " (3) .

وقد استقى ابن دريد مادة الجمهرة من مصادر كثيرة ، ومنها العين للخليل بن أحمد (ت 175هـ) والكتاب لسيبويه (180) والأصنام لابن الكلبي (204) والنسب لابن الكلبي والمجاز لأبي عبيدة (210) والهمز لأبي زيد الأنصاري (215) والفرق لأبي حاتم السجستاني (255) والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني وغير ذلك .

منهج ابن دريد في عرض معجمه :

اعتمد ابن دريد في عرض مادة الجمهرة على أساسين :

الأول : نظام التقليل ، فالثنائي يقلب على صورتين ، فمثلاً (در) لها صورتان در ، ورد ، والثلاثي يقلب على ست صور ، فمثلاً (ضرب) لها عند التقليل ست صور ، وهذه الصور توضع تحت (ب ر ض) ؛ إذ الباء أسبق في الترتيب الهجائي (الألفبائي) من الراء ، والراء أسبق من الضاد ، فـ (ب ر ض) يوضع تحتها ستة تراكيب : (برض - بضر - ربض - رضب - ضرب - ضرب) ، والمستعمل يشرحه والمهمل يشير - في الغالب - إلى إهماله ، وابن دريد متأثر في نظام التقليل بصاحب العين ، لكنه جدّد وخالف صاحب العين في جعل نظام التقليل على الترتيب الهجائي

(1) المعجم العربي بين النظرية والتطبيق : د / عبد الله ربيع : ص 186 .

(2) الجمهرة / 41 ، والمعجم العربي : د / عبد الله ربيع : ص 187 .

(3) الجمهرة / 40 ، والمعجم العربي : د / ربيع : ص 187 .

(الألفبائي) ، بخلاف صاحب العين ، فالتقليب عنده على الترتيب الصوتي للحروف (ع ، ح ، هـ ، خ ...) .

الثاني : وضع التراكيب اللغوية تحت الأبنية ، حيث قسّم التراكيب إلى الثنائي والثلاثي والرباعي ... وما إلى ذلك مما سيأتي تفصيلاً .
وبعد هذا ، فإليك عرض مادة الجمهرة .

ابتدأ ابن دريد مؤلفه بتحميد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، والهدف من وضعه الجمهرة ، ثم بيّن - في إيجاز - منهجه في عرض الجمهرة ، ثم أورد سبب تسمية معجمه بالجمهرة ، وبيّن عدد الحروف التي استعملتها العرب في كلامها ، وأورد الحروف التي تختصّ بها العرب ، وذكر الحروف الفرعية المرغوب عنها ، وتعرّض لصفات الحروف من حيث الإصمات والذلاقة ، والجر والهمس ، والشدة والرخاوة ، وتقسيم الحروف على مخارجها ، وعقد باباً لمعرفة الزوائد ومواقعها ، كما أورد باباً لأوزان الثلاثي والرباعي والخماسي ، وتعرّض للإبدال بين الحروف .

باب الثنائي الصحيح :

بعدما سبق أورد باباً للثنائي الصحيح ، وهو - كما ذكر ابن دريد - " لا يكون حرفين إلاّ والثاني ثقيل حتى يصير ثلاثة أحرف : اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي ، وإنما سميّ ثنائياً للفظه وصورته ، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة ، والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغم في الآخر ... " (1) .

وابتدأ ابن دريد هذا الباب بفصل الهمزة والحرف الثاني المضعّف ، فذكر تحته
أب ب - أت ت - أث ث - أج ج - أح ح - أخ خ - أ د د - أ ذ ذ - أ ر ر -
أ ز ز - أس س - أش ش - أص ص - أض ض - أ ط ط - أك ك - أل ل -
أم م - أن ن - أو و - أه هـ - أي ي .

ويلاحظ أن ابن دريد لم يذكر أي معكوس للمواد السابقة ، ففي أب ب مثلاً لم يذكر معكوسه بأ ...

هذا بخلاف باب الباء وما يليه من الحروف فقد أورد معكوساته فمثلاً (ب ت ت)

ذكر تحته معكوسه ، وهو (تب) ، وكذلك (ب ج ج) ، ذكر تحته معكوسه ، وهو (جب) ، وهكذا سار ابن دريد إلى أن ختم باب الثنائي المضعف بحرف الهاء وما بعده وهو يتمثل في تركيب (هـ ي ي) .

ويبدأ باب الثنائي الصحيح من صفحة 53 حتى صفحة 172 .

أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر :

ويقصد بأبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر التراكيب التي فاؤها ولامها الأولى من جنس واحد ، وعينها ولامها الثانية من جنس واحد نحو (ب ت ب ت) ، و (ب ث ب ث) ، وابتدأ هذه الأبواب بباب الباء مع التاء (ب ت ب ت) حتى أنهاها بباب الهاء مع الياء (هـ ي هـ ي) ، وأورد معكوسات التراكيب فمثلاً (ب ج ب ج) ذكر تحته (بجج) و (ججب) .

وتبدأ أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر من صفحة 173 حتى صفحة 225.

باب الهمزة وما ينصل به من الحروف في المكرر :

ويقصد بهذا : التراكيب التي فاؤها ولامها الأولى من جنس واحد ، وعينها همزة ولامها الثانية همزة في كل التراكيب نحو (ب أ ب أ) ، و (ت أ ت أ) ، و (ث أ ث أ) ... حتى ينتهي الباب بـ (ي أ ي أ) ، ولم يذكر أي معكوس للتراكيب التي تقع تحت هذا الباب ، ويبدأ هذا الباب بصفحة (226) وينتهي بصفحة (228) .

باب الثنائي في المعتل وما تشعب منه :

ويقصد بهذا الباب : التراكيب التي تبدأ بالحرف الصحيح ، وعينها همزة ولامها واو أو ياء ، فهذا الباب ابتداءً بـ (ب أ و ي) ومعكوساتها ، وبعده (ت أ و ي) ومعكوساتها ، ثم (ث أ و ي) ومعكوساتها ، ثم (ج أ و ي) ومعكوساتها ، حتى انتهى الباب بمادة (هـ أ و ي) ومعكوساتها وهذا الباب يبدأ بصفحة (229) وينتهي بصفحة (251) .

أبواب الثلاثي الصحيح وما تشعب منه :

ويقصد بهذا الباب : التراكيب الثلاثية التي كل حرف فيها يختلف عن الحرفين الآخرين ، فليس فيها حرفان من جنس واحد ، فالحروف الثلاثة يختلف بعضها عن بعض .

وقد ابتدأت هذه الأبواب بمادة (ب ت ث) ثم (ب ت ج) ثم (ب ت ح) ،
وهكذا حتى يصل إلى (ب ت ي) مع ذكر معكوساتها إن كان لها معكوسات مستعملة ...
وبعد أن ينتهي من باب الباء يبدأ بذكر باب التاء مع ما يليه من الحروف وهو
(ت ث ج) وهكذا ... حتى أنهاء بيباب (الواو والهاء والياء) .
وأبواب الثلاثي الصحيح وما تشعب منه تبدأ بصفحة (252) وتنتهي بصفحة
(998) .

أي أن أبواب الثلاثي الصحيح تبلغ ثلثي الكتاب تقريباً ، وغير خاف أن الكلمات
الثلاثية لا يصعب الكشف عنها في معجم الجمهرة ؛ وعليه : فالبحث في ثلثي المعجم يعدّ
ميسوراً سهلاً .

وأما بقية الكتاب فإنه من الصعب البحث عن الكلمات فيه ، فهنا يلجأ الباحث إلى
الجزء الخاص بالفهارس ليتعرّف على مكان اللفظة ، ثم يذهب إليه ، فقد " حاول مصحّح
الجمهرة في طبعته الأولى تيسير التعامل مع هذا المعجم الصعب ، فصنع له كشافاً جمع
فيه الألفاظ الواردة مرتبة ترتيباً ألفبائياً ، وبين مواضعها في الكتاب ، فشجّع كثيراً على
البحث فيه والانتفاع به " (1) .

باب من الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلاً في موضع الفاء والعين أو العين
واللام أو الفاء واللام من الأسماء والمصادر ، وهو ملحق بما مضى من
الثلاثي الصحيح .

ويبدأ هذا الباب من ص 999 ، وينتهي في ص 1014 .

باب ما كان عين الفعل فيه أحد حروف اللين :

وهذا الباب لا يشغل إلا صفحة واحدة ، وهي ص 1015 .

أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين وما تشعب منه :

ويقصد بهذه الأبواب المواد الثلاثية التي تشتمل على حرفين صحيحين ، والحرف
الثالث همزة أو أحد حروف العلة ومعكوسات هذه التراكيب .

وافتح هذه الأبواب بمادة (ب ت - و - ا - ي) ومعكوساتها ، ثم (ب ث - و - ا - ي)
ثم (ب ج - و - ا - ي) ... وهكذا .

(1) المعجم العربي : د / عبد الله ربيع - ص 205 .

وبعد أن ينتهي بباب الباء ، دخل في باب التاء وما يليه ، فكان أول باب التاء مادة (ت ث - و - ا - ي) ، ثم (ت ج - و - ا - ي) ثم (ت ح - و - ا - ي) مع ذكر معكوساتها ...

وختم ابن دريد هذه الأبواب بباب النون ، فكان آخر مادة (ن ي - و - ا - ي) ... وأبواب ما لحق بالثلاثي ... تبدأ من صفحة 1016 وتنتهي في 1085 .

باب النوادر في الهمز :

ويقصد بباب الهمز : الكلمات المختومة بالهمزة .

فقد ابتداءً هذا الباب بباب الألف في الهمز ، وأكثر ما وضع تحت هذا الباب : الكلمات التي تبدأ بالهمزة ، وتنتهي بالهمزة ، وليس شرطاً أن تكون الهمزة المبتدأ بها من أصل الكلمة ، فمثلاً وضع تحت هذا الباب الكلمات الآتية : أنساً - أبدأ - أوبأ - أرجأ - أردأ - أدرأ - أكماً - أكفأ ... وهكذا .

ووضع تحت باب الألف في الهمز كلمات لا تنتهي بالهمز ، وإنما تبدأ بها نحو : أنت - ابن - أفن - ألف - أكر - ألب - ... وهكذا .

وبعد أن انتهى بباب الألف في الهمز ، تلاه بباب الباء في الهمز ، وهذا الباب وضع تحته في الكثير الغالب الكلمات المبتدأة بالباء والمنتهية بالهمز ، نحو بسأ وبرأ وبدأ ... وهكذا ، حتى انتهى ابن دريد بباب الهاء في الهمز .

ويبدأ باب النوادر في الهمز بصفحة 1086 ، وينتهي في صفحة 1106 .

باب اللفيف في الهمز :

ولا يقصد باللفيف الثلاثي الذي فيه حرفا علة ، وإنما الكلمات الموضوعة تحت الباب كلمات لا تخلو من الهمزة نحو وزأ وأسبأ والرشأ والفرأ والساو والفاو وبأبأ وصأصأ والشنء والنوور ، والضئبل ، واليأس ... وهكذا .

ويبدأ هذا الباب بصفحة 1106 ، وينتهي في صفحة 1109 .

أبواب الرباعي الصحيح :

بدأ هذه الأبواب بباب الباء في الرباعي ، حيث ذكر تحته الكلمات الرباعية المشتمة على حرف الباء ، وبعد أن انتهى من باب الباء ، شرع في باب التاء وهكذا ، وتبدأ أبواب الرباعي الصحيح بصفحة 1110 ، وتنتهي في صفحة 1161 .

أبواب الرباعي المعتل :

ذكر تحت هذا الباب - على سبيل المثال - الكلمات الآتية : دَرَدَق - القَرَقَف - الزَّهْرَقَة - السَّاسَم - الفَدَقْد - الجُدُجْد .

ويلاحظ أن معظم الكلمات الموضوعية تحت هذا الباب ليس فيها حرف من حروف العلة ، وهذا الباب يبدأ من صفحة 1162 ، وينتهي في صفحة 1163 ، أي أنه لا يشغل إلا صفحتين .

وبعد هذا اشتمل الكتاب على أبواب كثيرة فرعية ، نحو باب ما جاء من الرباعي على فِعْلٍ وفِعْلٍ وفُعْلٍ - باب ما جاء على فَعَلَى من الأسماء والصفات ... باب ما جاء على فِعْلَل وهو قليل ، وهذه الأبواب تبدأ من صفحة 1164 وتنتهي في 1183 .

أبواب الخماسي وما لحق بها بحرف من حروف الزوائد :

وتبدأ هذه الأبواب من صفحة 1184 حتى صفحة 1218 .

وهكذا استمر ابن دريد في عرض أبواب فرعية تبدأ من ص 1218 حتى 1223.

أبواب اللفيف :

ولا يقصد باللفيف ما كان فيه حرفان من أحرف العلة ، وهذا يظهر من قول ابن دريد " وسميناه لفيفاً لقصر أبوابه والتفاف بعضها ببعض " (1) .

وقد وضع ابن دريد تحت اللفيف أبواباً كثيرة فرعية ، منها باب ما جاء على فُعَيْلى ... وباب ما جاء على فَعَالَاء ... وباب ما جاء على فُعَال ... وباب ما جاء على فُعْلَان ... وباب ما جاء على مِفْعَال ... وباب فَعْلِيل ... وباب فَعْيُول ... وباب فَعْل وفِعْل ... وباب جمهرة من الإتياع ... وباب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة مما تكلمت به العرب من فعلتُ وأفعلتُ ، وكان الأصمعي يشدد فيه ، ولا يجيز أكثره ، وباب ما لا تدخله الهاء من المؤنث ... وباب ما تكلموا به مصغراً ...

وأبواب اللفيف تبدأ من ص 1227 ، وتنتهي في ص 1273 .

أبواب النوادر : وهذه الأبواب قد وضع تحتها تفريعات كثيرة ، وتبدأ من ص 1274 حتى آخر الكتاب ص 1339 .

(1) الجمهرة / 1227 .

هذا وقد لاحظ كثير من الباحثين على ابن دريد اضطرابه في منهجه وعرضه مواد اللغة (1).

وإذا عسر على الطالب شيء في الجمهرة ، ولم يستطع الوصول إليه ، يمكنه تحقيق ذلك من خلال الفهارس التي أعدت لهذا المعجم .

الجمهرة بين طبعتيها

طبعت الجمهرة طبعتين : الأولى بحيدرآباد الدكن ، والأخرى بتحقيق رمزي بعلبكي ، ويوجد خلاف بين نصي الطبعتين ، في الزيادة والنقصان .

فمثلاً في طبعة رمزي بعلبكي جاء فيها : " وجدول ، معروف ، ولا يقال : جدول ، وإن كانت العامة قد أولعت به " (2) ، وفي طبعة حيدرآباد : " وجدول معروف " (3) .

وفي طبعة رمزي بعلبكي زيادة على طبعة حيدرآباد .

ويلاحظ الاختلاف بين طبعتي الجمهرة أكثر في ثنايا البحث .

والاختلاف بين الطبعتين راجع إلى وفرة مخطوطات الجمهرة واختلافها ، فنسخ الجمهرة " كثيرة الزيادة والنقصان ؛ لأن ابن دريد أملاها بفارس ، ثم ببغداد من حفظه ؛ فلما اختلف الإملاء زاد ونقص " (4) .

وراعى منير بعلبكي في تحقيقه الاعتماد على بعض المخطوطات التي اعتمدها المستشرق كرنكو ، واعتمد بعلبكي أيضاً على تحقيق كرنكو (5) ، ومن هنا جعلت تحقيق

(1) ينظر بالتفصيل منهج ابن دريد وما أخذ عليه من اضطراب في المنهج : المعجم العربي نشأته وتطوره د / حسين نصار - ط : دار مصر - 1408 هـ - 1988 م - ص 323 ، والمعجم العربي بين النظرية والتطبيق : ص 189 - 205 ، ومن قضايا المعجم العربي : د / الموفي البيلي - ط : 1 سنة 1416 هـ - 1995 م - ص 55 : 62 ، والمعاجم اللغوية العربية : د / إميل يعقوب - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - الثانية - 1985 م - ص 79 - 83 ، والمعاجم العربية : د / عبد الله درويش - مكتبة الشهاب : ص 24 ، والمعجم العربي : د / رياض قاسم - دار المعرفة - لبنان - الأولى - 1407 هـ - 1987 م - ص 39 ، ومخالفات ابن دريد لمنهجه في معجمه الجمهرة - نقد منهجي - د / وحيد عبد المقصود زايد - ط : التركي - طنطا - مصر - الأولى - 1417 هـ - 1996 م .

(2) الجمهرة / 1179 .

(3) الجمهرة 3/ 365 .

(4) الجمهرة (مقدمة المصحح) 15/1 .

(5) ينظر الجمهرة (مقدمة المحقق) 32 .

بعلبكي هو الأصل الذي نقلت عنه في البحث ، وقارنت بين نصّه ، وبين نصّ طبعة حيدرآباد ، والله الموفق .

ثالثاً : مطالع وجّهت إلى ابن دريد وكتابه الجماهرة

وجّهت إلى ابن دريد وكتابه الجماهرة مطاعن كفيلة بالنيل منه ومن معجمه الجماهرة ، ومنها :

1- افتعال العربية ، وتوليد الألفاظ ، والسُّكْر ، وعدم معرفة ثاقبة في الجماهرة :

وجّه الأزهرّي في مقدمة التهذيب إلى ابن دريد تهماً حيث قال : " وممن ألف في عصرنا الكتب فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجماهرة ، وكتاب اشتقاق الأسماء ، وكتاب الملاحن ، وحضرته في داره ببغداد غير مرة ، فرأيت يروي عن أبي حاتم ، والرياشي ، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي ، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخفّ به ، ولم يوثقه في روايته . ودخلت يوماً عليه ، فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام ، من غلبة السُّكْر عليه ، وتصفّحت كتاب الجماهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة ... " (1).

وتصدى للردّ على الأزهرّي غير واحد من الباحثين ، فهذا السيوطي يقول : " معاذ الله هو بريء مما رمي به ، ومن طالع الجماهرة رأى تحرّيه في روايته " (2) .

وأورد الشيخ عبد السلام هارون جملة من المطاعن التي رمي بها ابن دريد ، ثم قال معقّباً عليها : " هذه هي جملة المطاعن التي رمي بها ابن دريد : أنه كان يفتعل الألفاظ ، وأنه كان لا يتشدّد في الرواية ، وأنه كان يشرب الخمر .

أما التهمة الأولى ففيها تحامل كبير ، وقد ذاع كتابه الجماهرة وارتضاه العلماء منذ قديم الزمان ، وما رواه من ألفاظ غير موثوق بها لم يدعه غفلاً ، وإنما نبّه على شكّه فيه بقوله : " لا أحقّه " أو " لا أدري ما صحّته " ...

قلت { الشيخ عبد السلام هارون } : ومن تأمل في كلام الأزهرّي لمح فيه كثيراً من التحامل الذي يقع فيه المتعاصرون .

وقالوا : ليس التشدّد في رواية علم اللغة كالتشدّد في رواية علم الحديث ، إنما يؤخذ في

(1) التهذيب 1 / 31 .

(2) المزه 1 / 93 .

اللغة قول الصادق الحافظ الضابط المتحرّي للصواب ، لأن اللغوي لا يحفّزه غرض معين إلى افتعال اللغة وإسنادها كما قد يسوق الغرض من نصّب نفسه للحديث ، وأراد أن يخدم بالحديث هوئاً معيناً .

وأما ما ذكره من شربه الخمر ، فمبلغ الظن أنه كان يشرب النبيذ على مذهب أهل العراق ، ولم يكن هذا مطعناً في كثير من أكابر الرواة الموثّقين ، ومهما يكن فإن ابن دريد كغيره من جمهرة العلماء ليس يسلم من الطعن عليه بالخطأ والسهو ⁽¹⁾ .

والحقّ أن اتهام نفطويه والأزهري لابن دريد بشرب الخمر اتهام باطل ، ويمكن ردّه بعدة أمور :

أولاً- أن الأزهري كان دائم التجريح لغيره ، وعلى رأس هؤلاء الخليل بن أحمد عبقرى اللغة العربية ، والعجب أنه مع نقده للخليل ثم لابن دريد من بعده فإن كتابه تهذيب اللغة قائم في أكثر مواضعه على كتابيّ العين والجمهرة ، يضاف إلى هذا أن نفطويه كانت بينه وبين ابن دريد منافرة عظيمة كما تذكر كتب اللغة .

ثانياً - حفظ ابن دريد وعلمه وروايته للشعر ، فابن دريد صاحب حافظة قوية وصاحب علم ودراية وفهم.

ثالثاً - أن ابن دريد عمّر زماناً طويلاً (عاش قرابة المائة سنة) ، فهل من يشرب الخمر تكون هذه صفاته ؟

رابعاً - أن القارئ لكتابه الجمهرة ليشاهد من أول وهلة تدين ابن دريد العميق ، فهو صاحب دين متين وعميق ، ويلمس خوفه من الله عز وجل في إحجامه عن الإقدام على تفسير كلمات القرآن الكريم ، فكثيراً ما يقول : "والله أعلم بالتنزيل " ، "والله أعلم بكتابه " ، ومن أمثلة ذلك في الجمهرة / 571 : "وفي التنزيل ذكر اللوح وهو قوله عز وجل (في لوح محفوظ) فهذا ما لا نقف على كنه صفته ، ولا نستجيز الكلام فيه إلا التسليم للقرآن واللغة ، والألواح في قصة موسى عليه السلام ولا أقدم على القول فيه ، والله أعلم ماهي .

فهل من هذا دينه ، وتأدّبه مع كتاب الله ، وحرصه على عدم الخوض فيما لا يعلم من كتاب الله ، ثم حفظه وعلمه وروايته للشعر ، هل هذه كلها توحى أو توصل إلى أنه كان يشرب الخمر أو حتى النبيذ ، هذا كلام لا يرضي الله تبارك وتعالى ، وهو محض افتراء

(1) الاشتقاق لابن دريد (مقدمة المحقق) ص 13 ، 14 .

على هذا الرجل .

ويدلّ على تدبّنه أيضاً أمانته العلمية ، فهو إذا لم يعرف صحّة لفظ ما عبّر عن هذا بقوله : لا أدري ما صحته ، أو ليس بثبت .

وبجانب ما سبق توجد عبارات كثيرة تؤثّق ابن دريد ، وتصفه بأنه كان حافظاً متقناً في حفظه ، ومن ذلك قول أبي الطيب اللغوي : " انتهى إليه علم لغة البصريين ، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علماً وأقدرهم على شعر ... " (1).

ويقول الخطيب البغدادي : " وكان أبو بكر واسع الحفظ جداً ما رأيت أحفظ منه ، كان يقرأ عليه دواوين العرب كلّها أو أكثرها فيسابق إلى إتمامها ويحفظها " (2) .

ويقول الزبيدي : " أفّ يوفّ بالضم ، قال ابن دريد : وقالوا : يئفّ أيضاً أي بالكسر ، ولم يذكره ابن مالك في اللامية ، وكذا في شرح التسهيل ، ولا استدركه أبو حيان ، وهو القياس ، وقول شيخنا : فيحتاج إلى ثبت . قلت { الزبيدي } : وقد نقله ابن دريد في الجمهرة كما عرفت ، وناهيك به ثقة ثبّتاً ، وعنه نقل الصاغاني في العباب وصاحب اللسان " (3) .

فالزبيدي قد وثّق ابن دريد في كلامه السابق حيث قال : " وناهيك به ثقة ثبّتاً " .

هذا وقد شهد كثير من العلماء على صحّة كتاب الجمهرة وجودته حتى قال بعضهم : " إنه من أحسن الكتب المؤلّفة على الحروف وأصحّها لغة " (4) .

ومما يدلّ على صحة الجمهرة أن الجوهري " على تشدّده والتزامه الصحيح ، وتسميته لكتابه الصحاح - نقل عن ابن دريد من مادة الجمهرة كثيراً ، وهذه النقول واضحة بيّنة في الصحاح ، ولم أره قدح فيه مما يدلّ على أنه ثقة لديه " (5) .

والأزهري عندما رمى ابن دريد بما رمى - " لم يبيّن لنا دلائل صحّتها ، بل إن مسلك الأزهري نفسه مع كتاب الجمهرة ليدحض ما قاله بلسانه ، فقد أكثر من النقل عن ابن دريد في الجمهرة موافقاً إياه على معظم ما نقله ، وقد قام الدكتور / نور الشاذلي بإحصاء نقول الأزهري عن الجمهرة من خلال التهذيب ، فوجدها ثلاثة وثمانين ومائتي

(1) مراتب النحويين / 135 ، 136 .

(2) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - 196/2 .

(3) تاج العروس (فف) 12 / 84 ، واللهجات اليمنية : ص 112 .

(4) المزهري 1 / 89 .

(5) اللهجات اليمنية / 113 .

نقل ، حظي منها سـتة وثلاثون ومائتا نقل برضا الأزهرى ، فوافق ابن دريد فيها ، وأقره عليها ، وأنكر منها ثمانية عشر نقلاً ، وتردد في قبول ثلاثة ، وأعلن انفراد ابن دريد بثمانية عشر نقلاً ، والتمس له وجهاً للصواب في ثمانية .

فإن كان ابن دريد - كما زعم الأزهرى - مفتعلاً للألفاظ ، فلم نقل عنه كل هذه النقول التي وافقه فيها ورضي عنها ، والنقول التي التمس له وجهاً للصواب فيها ؟! أمر عجيب حقاً " (1) .

فما سبق يتبين لنا " أن ابن دريد كان دقيقاً أميناً ثقة فيما يروي ، متنبّئاً في أحكامه لا يطلقها جزافاً ، فهل مثل هذا يوصم بأنه مفتعل للعربية ، مولد للألفاظ التي ليس لها أصول ؟! إنها فرية ، تولى كبرها الأزهرى المعاصر لابن دريد ، وعلى كل فقد " قرر علماء الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدر " (2) .

وأما عن الردّ على قول الأزهرى : " وتصفحت كتاب الجهرة له ، فلم أراه دالاً على معرفة ثاقبة " ، فقد ردّ بعض الباحثين قائلاً : " لقد حوى كتاب الجهرة على ثمانين وسبعة آلاف جذر من جذور اللغة العربية وتسعة وخمسين وتسعمائة وألفي بيت من الشعر ، وثمانية وأربعين وخمسمائة وألفي مشطور من الرجز ، وثلاث وتسعين وأربعمائة لفظة نبّه على أنها معربة ، وتسعة عشر وثلاثمائة مثل من أمثال العرب ، ولغات لست وثلاثين بطناً من بطون العرب ، أفترى أن كتاباً حوى كلّ هذه المعارف والعلوم يستحقّ أن يقول عنه الأزهرى : " وتصفحت كتابه الجهرة ، فلم أراه دالاً على معرفة ثاقبة ؟ " (3) .

وعند الموازنة بين مادة الجهرة ومادة الأزهرى في التهذيب الذي ادّعى عدم اشتغال الجهرة على معرفة ثاقبة لابن دريد نجد أن " المادة اللغوية في الجهرة تبرز الجانب اللغوي لشخصية المؤلف بخلاف ما في تهذيب اللغة ، فإنه تكرر لترتيب العين ، وإعادة لمادته مع الجهرة إلا قليلاً مما أضافه الأزهرى من شواهد ، ويكفي أن القائمين على أمر تحقيق العين قد اكتفوا بمعارضة مادته بما في التهذيب ، ليقينهم الذي لم يخطئ

(1) من قضايا المعجم العربي - د.الموافي: ص 112 ، والانتصار لابن دريد في مواجهة الأزهرى - د.نور

حامد الشاذلي - التركي بطنطا - الطبعة الأولى - 1415هـ 1994م : ص 33 .

(2) من قضايا المعجم العربي / 113 ، 114 ، والمزهر 1 / 94 .

(3) الانتصار لابن دريد : ص 5 ، 6 ، والفهارس العامة لمعجم الجهرة - ص 1341 ، وما بعدها .

بأن الأزهرى نقل مادة العين كلها وبأمانة " (1).

وعلى ما سبق فابن دريد أكثر تميّزاً في جمهرته من الأزهرى في تهذيبه ،
ويلاحظ أن الأزهرى سأل نفطويه عن ابن دريد فقال فيه ما قال ، ومع ذلك لم نر
الأزهرى يذكر عن نفطويه سرقة ابن دريد كتاب العين (2).

2- سرقة كتاب العين :

وُجِدَت منافرة علميّة بين ابن دريد ونفطويه حتى هجا كلّ منهما الآخر ، واتّهم
نفطويه ابن دريد بأنه سرق كتاب العين ، مغيراً إياه ، ويقول السيوطي : " ولا يقبل فيه
{ أي ابن دريد } طعن نفطويه ؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث إن ابن دريد هجاه
بقوله : (رجز)

لو أنزل الوحي على نفطويه	لكان ذاك الوحي سخطاً عليه
وشاعرٌ يدعى بنصف اسمه	مستأهل للصفع في أخذه
أحرقه الله بنصف اسمه	وصير الباقي صراخاً عليه

وهجا هو ابن دريد بقوله : (رجز)

ابن دريد بقره	وفيه عيٌّ وشَره
ويدّعي من حمقه	وضع كتاب الجمهوره
وهو كتاب العين	إلا أنه قد غيّر

وقد تقرّر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدر " (3) .

اتّهم نفطويه ابن دريد بأنه سرق كتاب العين وغيّره ، وقد نفى السيوطي التّهمة
عن ابن دريد ذاكراً أن طعن نفطويه غير مقبول ، وأدّل دليل على عدم صحة طعن
نفطويه أن الأزهرى نقل طعن نفطويه في ابن دريد ، ولم يذكر الأزهرى قول نفطويه بأن
ابن دريد سرق كتاب العين ؛ لأن الأزهرى لو نقل عن نفطويه سرقة كتاب العين ، لكان
الأزهرى نفسه سارقاً لكتاب العين ؛ لأن ما نقله الأزهرى من كتاب العين أضعاف ما نقله
ابن دريد من العين ، فنقل ابن دريد أقل بكثير جداً من نقل الأزهرى ، وابن دريد يضع

(1) اللهجات اليمنية : ص 109 .

(2) ينظر مقدمة التهذيب 1 / 31 .

(3) المزه 1 / 93 ، 94 .

بجوار كل نقل من العين ، قال الخليل أو ذكر الخليل .

وقد عارض بعض الباحثين بعض نصوص الجهرة ببعض نصوص العين ، فوصل إلى أن " الخليل وابن دريد يتفقان في بعض الصيغ ، ولكنها قليلة فأحياناً تزيد صيغ الخليل ، وأحياناً تزيد صيغ ابن دريد ... وسبب اختلاف الاثنين في الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع في آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه اطلع على كتب في اللغة والأدب والتفسير والتاريخ... وكل هذا يجعلنا ننكر على نفطويه طعنه في الجهرة وادّعاءه أنها مسروقة من كتاب العين ... ونصدق قول السيوطي : " ولا يقبل فيه طعن نفطويه ؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة " ... ولعلّ أقطع دليل على تعصّب نفطويه أن زيادات الجهرة على العين كانت من الكثرة بحيث اعتمد عليها ابن التبان في كتابه الموعب ... " (1) .

فما سبق يتبين أن ابن دريد " ألف كتاباً متفرّداً له شخصية خاصة به ، وأنه جاء بشواهد وآراء وشروح لا نجدها في العين ، وأحسن ما يستدلّ به على ذلك أخيراً " (2) ، قول تلميذه المسعودي عنه : " وكان ممن برع في زماننا هذا في الشعر وانتهى في اللغة ، وقام مقام الخليل بن أحمد فيها ، وأورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب المتقدمين " (3) .

3- اضطراب التصنيف وفساد التصريف :

يقول ابن جني : " وأما كتاب الجهرة ففيه أيضاً من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه ؛ لبُعده عن معرفة هذا الأمر ، ولما كتبه وقعت في متونه وحواشيه جميعاً من التنبيه على هذه المواضع ما استحيت من كثرته ، ثم إنه لما طال عليّ أومات إلى بعضه ، وأضربت البتّة عن بعضه " (4) .

ووافق السيوطي ابن جني فيما ذكره ، فقال في المزهري : " مقصوده الفساد من حيث أبنية التصريف ، وذكر المواد في غير محالّها ... ولهذا قال : أعذر واضعه فيه لبُعده عن معرفة هذا الأمر ، يعني أن ابن دريد قصير الباع في التصريف ، وإن كان طويل الباع في اللغة ، وكان ابن جني في التصريف إماماً لا يشقّ غباره ، فلذا قال ذلك " (5) .

(1) المعجم العربي : د / نصار 2 / 333 ، 334 ، 335 .

(2) الجهرة (مقدمة التحقيق) ص 25 .

(3) مروج الذهب : 320/4 .

(4) الخصائص 3 / 291 .

(5) المزهري 1 / 93 .

لكنّ محقق الجمهرة نفى أن يكون اضطراب ابن دريد فيها ناشئاً عن ضعف ابن دريد في التصريف ، وإنما هو ناشئ عن كونه أملى الجمهرة من حفظه حيث قال : " فإننا نعزو ما وقع فيه { أي في كتاب الجمهرة } من اضطراب إلى أنه إملاء " (1) ، فقد قال ابن دريد : " وإنما أملينا هذا الكتاب ارتجالاً لا عن نسخة ولا تخليد في كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك ، فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله " (2) ، وكأنه استشعر بأكثر من ذلك في خاتمة الكتاب ، فقال : " فإن كنا أغفلنا من ذلك شيئاً لم يُنكر علينا إغفاله ؛ لأننا أمليناه حفظاً والشذوذ مع الإملاء لا يدفع " (3) .

ويقول محقق الجمهرة أيضاً : " غير أن كثيراً مما قيل إنه من مظاهر اضطراب الجمهرة له ما يسوّغه ، ولا نراه إلا ناشئاً عن قصد . من ذلك ذكره بعض الألفاظ الثلاثية المختومة بتاء التأنيث في الرباعي ، فإننا لا نخاله لبعده واضعه عن معرفة هذا الأمر كما زعم ابن جني ... وأن تكون التاء زائدة أمر لا يخفى على المبتدئ ، فكيف يخفى على لغوي كابن دريد ؟ لقد نبّه ابن دريد نفسه على هذا الأمر فأغنانا عن التنقيب والاعتذار ، فهو يورد هذه الألفاظ في الرباعي ؛ لأن التاء لازمة فيها لا تفارقها ، إذ ليس لهذه الألفاظ مذكّر ، ودليل هذا " (4) قوله : " والقربة : معروفة ، وليس لها ذكر ، ولذلك أدخلناها في الرباعي مع هاء التأنيث " (5) .

فالاضطراب في الجمهرة ، أرجعه محقق الجمهرة إلى إملاء ابن دريد لها ، وذكر محقق الجمهرة أيضاً أن ابن دريد تعمّد ذلك ، وبهذا ينفي عن ابن دريد ضعفه في التصريف ، ويمكن أن يكون الاضطراب في الجمهرة راجعاً إلى التيسير على الطالب ، فابن دريد فعل ما فعل في الجمهرة ليبسّر على الباحث الوصول إلى الكلمة دون حاجة منه إلى حذف الزائد أو رد المحذوف أو رد المبدل ، وهذا صنيع بعض العلماء فربما كان هذا هو الدافع له إلى أن يأخذ بصورة الكلمة .

4 - اتهام ابن فارس لابن دريد :

وجّه ابن فارس بعض الاتهامات لابن دريد حيث يقول : " والذي قاله ابن دريد في الجعّب إنه ذو الشغب ، فجنس من الإبدال يولّده ابن دريد ويستعمله " (6) .

(1) الجمهرة (مقدمة التحقيق) ص 18 .

(2) الجمهرة / 1085 .

(3) الجمهرة / 1339 ، ومقدمة التحقيق : ص 18 .

(4) الجمهرة (مقدمة التحقيق) ص 18 ، 19 .

(5) الجمهرة / 1124 .

(1) مقاييس اللغة (ج 1 / 464) .

ويقول أيضاً : " قال ابن دريد : القرب الصلابة والشدة ، قرب الشيء : صلب لغة يمانية ، ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد " (1) .

وردَ بعض الباحثين طعن ابن فارس لابن دريد - بأن ابن فارس " بنى كتابه {مقاييس اللغة} على فكرة الأصول والمعنى الجامع ، الذي تشترك فيه كل صيغ واشتقاقات المادة ، واللهجات اليمنية بغرابتها تتنافى - في رأيه - وفكرة الأصل الجامع " (2) ؛ لهذا " كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها ، وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذي يرمي إليه ، وشكّه في كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمن لعدم اتساقه مع أصوله ، وكان من أثر ذلك أن نقد اللغات اليمنية التي أتى بها ابن دريد نقداً مرّاً ، وحذف كثيراً مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية " (3) .

ويكفي للرد على ابن فارس أن الجوهري " على تشدّده والتزامه الصحيح وتسميته لكتابه : الصحاح - نقل عن ابن دريد من مادة الجمهرة كثيراً ، وهذا النقل واضحة بيّنة في الصحاح ، ولم أره قدح فيه مما يدل على أنه ثقة لديه " (4) .

رابعاً : مع النقد اللغوي وعبارات النقد في الجمهرة

توجد عدّة استعمالات في اللغة يتبيّن منها أن النقد معناه تمييز الجيد من الرديء ، ففي معجم الصحاح : " ونَقَدْتُ الدراهم وانتقدتها ، إذا أخرجت منها الزيف ، والدّرهَم نَقْدٌ ، أي وازن جيد " (5) ، وفي اللسان : " والنَّقْدُ ... تمييز الدّراهم وإخراج الزيف منها ، أنشد سيبويه : (بسيط)

تَنَفِّي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ .: نَفْيَ الدنانيرِ تَنَقَّادُ الصَّيَّارِيفِ (6)

... النقد : تمييز الدراهم وإعطائها إنساناً ، وأخذها الانتقاد ... وفي حديث أبي الدرداء أنه قال ؛ إن نقدت الناس نقدوك ، وإن تركتهم تركوك ، معنى نقدتهم ، أي عبتهم

(2) مجمل اللغة لابن فارس (قرب) 595 .

(3) اللهجات اليمنية : ص 113 .

(4) المعجم العربي : د / نصار - 363/2 ، وينظر : اللهجات اليمنية / 113 .

(5) اللهجات اليمنية / 113 .

(6) الصحاح (نقد) 44/2 .

(7) البيت للفرزدق في الكتاب لسيبويه - تحقيق / عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - الأولى - 28/1 ، ولم أجده في ديوان الفرزدق - تحقيق وشرح : كرم البستاني - ط : دار صادر - بيروت .

واغتبتهم قابلوك بمثله ... " (1).

فالنقد معناه في اللغة : تمييز الشيء الجيد من الرديء ، فالنقد ذو شقين : الشق الأول : نقد يكون بالحكم بالجودة ، والشق الآخر : نقد يكون بالحكم بالرداءة ، وعليه فكلما نقد إذا أضيف إليها كلمة اللغة يكون المعنى الحكم على اللغة بالجودة أو الرداءة سواء أكان الحكم يتعلّق بالمستوى الصوتي أم الصرفي أم النحوي أم الدلالي أم اللهجي ، أم بأي جانب من جوانب اللغة ، فالنقد اللغوي هو تمييز جيد الكلام من رديئه ، وصحيحه من فاسده من حيث الوحدات الصوتية والبنية الصرفية والتراكيب النحوية ودلالة الألفاظ واستعمال الجذور وإهمالها .

وإذا نظرنا إلى ابن سلام الجمحي في كتابه طبقات فحول الشعراء نجد أن " من القضايا النقدية التي أثارها في كتابه ما يمكن تسميته بالنقد اللغوي ... هذا النقد الذي يعنيه - بشكل أولي - أن يكون النصّ ناهضاً على أساس من الصحة اللغوية ، وأن يجيء كلّ ما عدا ذلك تالياً لهذا المقياس الصوابي ، على أننا ينبغي أن نتفطن إلى أن ابن سلام لا يعني هنا بالصحة اللغوية مجرد الصواب النحوي فحسب ، ولكنه يعني الصواب النحوي ، والصواب العروضي ، والصواب الصوتي كذلك ، ومن هنا تتحدّد أهمية مثل هذا الاتجاه النقدي ... " (2).

فالنقد اللغوي أحد الجوانب التي يشتمل عليها النقد الأدبي ، وكثيراً ما نجد في كتب النقاد القدماء أمثلة نقدية تتعلّق بأصوات الكلمة أو بنيتها أو دلالتها أو تركيب الجملة، فلقد " كان نقاد العرب يقيسون المعنى الشعري بمقاييس شتى ، منها : الصحة والخطأ ، وأول ما يطلبونه في المعنى أن يكون صحيحاً لا خطأ فيه من ناحية واقع الحياة أو واقع التاريخ أو معنى اللغة ... " (3).

فصحة معنى اللغة أساس من أسس صحة المعنى الشعري ، وعلى هذا وجدت أمثلة نقدية كان النقد موجّهاً إلى معنى اللغة ، ومن ذلك مثلاً قول البحتري : (طويل)

تشق عليه الريح كلّ عشية .: جيوب الغمام ، بين بكر وأيم (4)

(1) اللسان (نقد) 4517/6 .

(2) قضايا نقد الشعر في التراث العربي - د / محمد أحمد العزب - 1404 هـ - 1984 - 148/1 ، 149 (بتصرف) .

(3) أسس النقد الأدبي عند العرب : د / أحمد بدوي - مكتبة نهضة مصر - الفجالة - ط : 3 - 1964م - ص 372 (بتصرف) .

(1) البيت في شرح ديوان البحتري - بقلم إيليا حاوي - ط : الشركة العالمية للكتاب - بيروت - لبنان - الأولى - 1996م / 106/2 .

" فقد ظنّ البحتري أن الأيّم هي من ليست بكرّاً ، فجعلها في البيت ضد البكر ، والأيّم هي التي لا زوج لها ، بكرّاً كانت أو ثيباً " (1).

ومن ذلك ما جاء في جمهرة اللغة لابن دريد : " وكان الأصمعي يعيب ذا الرمة في قوله : (طويل) :

ونقري سديف اللحم والماء جامس⁽²⁾

فيقول : هذا غلط ، فعنده أن الجمود للماء ، والجموس لغيره " (3).

فالأصمعي يرى أن (جمس) خاصة بالسمن ونحوه ، فلا يصح استعمالها مع الماء ، ومن هنا عاب ذا الرمة وغلطه في استعماله (الجامس) مع الماء ؛ لأن (الجامس) لا تستعمل معه ، وإنما تستعمل معه (الجامد) .

فتوجد أمثلة نقدية كثيرة تتعلق باللغة ومستوياتها ضمن النقد الأدبي ، ومن ثم فالنقد اللغوي أحد جوانب النقد الأدبي .

وفيما يتعلّق بعبارات النقد اللغوي في الجمهرة ، فهي ذات شقين :

الشقّ الأوّل : - كما سبق - نقد الاستحسان ، والشقّ الآخر : نقد الاستهجان .

أولاً: عبارات نقد الاستحسان ، وهي تتمثّل في العبارات التالية :

هو أعلى⁽⁴⁾ - أفصح⁽⁵⁾ - أفصح وأعلى⁽⁶⁾ - هو اللغة العالية⁽⁷⁾ - أجود⁽⁸⁾ - هو الوجه⁽⁹⁾ .

ثانياً : عبارات نقد الاستهجان ، وتتمثّل في العبارات التالية :

-
- (2) أسس النقد الأدبي عند العرب : د / أحمد بدوي - ص 374 .
 - (3) البيت في ديوان ذي الرمة بشرح أبي نصر الباهلي - صاحب الأصمعي - تحقيق : د / عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الإيمان - الأولى - 1982م - 1402 هـ - 1141/2 ، برواية : سديف الشحم ، وصدره : نغار إذا ما الروح أبدى عن البرى .
 - (4) الجمهرة (ح س م) جمس / 475، 94/2، 95 ، وينظر / 1249 .
 - (5) ينظر أمثلة لذلك - الصفحات الآتية من البحث 33، 60، 68، 84، 88، 99، 101، 45، 162، 270، 579-578 .
 - (6) ينظر من البحث - ص 141، 171، 232، 285 .
 - (7) ينظر من البحث - ص 44، 75، 144، 180، 217 .
 - (8) ينظر من البحث - ص 45، 205، 240، 283، 347 .
 - (9) ينظر من البحث - ص 42، 175 .
 - (10) ينظر من البحث - ص 58، 78، 94، 100، 158، 281 .

ليس بثبت⁽¹⁾ - من قول العامة⁽²⁾ - لا أدري ما صحته⁽³⁾ - خطأ⁽⁴⁾ -
مولد⁽⁵⁾ - أباه فلان⁽⁶⁾ - دفعه فلان⁽⁷⁾ - ليس بالعالى⁽⁸⁾ - غلط⁽⁹⁾ - أنكره فلان⁽¹⁰⁾ -
مرغوب عنه⁽¹¹⁾ - ليس بالمأخوذ به⁽¹²⁾ - تصحيف⁽¹³⁾ - ليس بشيء⁽¹⁴⁾ - ليس
بالجيد⁽¹⁵⁾ - ليس بصحيح⁽¹⁶⁾ - وما إلى ذلك .

وهناك عبارات نقدية تحتاج إلى وقفة معها ، وهذا في النقد بقوله : ليس بثبت
- لا أدري ما صحته - مولد - لا أحقه - خطأ - غلط .

أولاً : النقد بقوله : (ليس بثبت)

حظيت هذه العبارة بالنصيب الأكبر من أمثلة النقد ، فقد ورد لها مائة وخمسون
مثالاً نقدياً .

وجاء في اللسان : " وشيء ثبت : ثابت ... ، ويقال : ثبت فلان في المكان يثبتُ
ثبوتاً ، فهو ثابت إذا أقام به " ⁽¹⁷⁾ .

فالشيء الثابت هو الثابت ، وعليه فالألفاظ التي انتقدت بأنها ليست بثبت يعنى بها
الألفاظ غير الثابتة في اللغة ، فلم ترو عن لغوي أو لم تثبت في مصدر من مصادر اللغة ،
فهذه الألفاظ غير ثابتة أي غير قائمة في حافظة لغوي أو في كتاب .

وجاء في اللسان : " وقول ثابت : صحيح " ⁽¹⁸⁾ .

-
- (1) ينظر من البحث - ص 42، 59، 92، 94، 138، 226، 346، 405-449، 612، 657.
 - (2) ينظر من البحث - ص 88، 89، 102، 103، 139، 169، 211، 236، 396، 605، 639.
 - (3) ينظر من البحث - ص 100، 215، 375، 449-487، 663-667.
 - (4) ينظر من البحث - ص 80، 97، 109، 188، 228، 348، 558، 629، 631.
 - (5) ينظر من البحث - ص 380، 487-509، 625، 668.
 - (6) ينظر من البحث - ص 177، 188، 291.
 - (7) ينظر من البحث - ص 127، 163، 280، 341.
 - (8) ينظر من البحث - ص 37، 73، 180، 214، 334، 395 .
 - (9) ينظر من البحث - ص 56، 79، 108، 125، 620.
 - (10) ينظر من البحث - ص 123، 145، 254، 280.
 - (11) ينظر من البحث - ص 240، 351، 396، 517-525، 631.
 - (12) ينظر من البحث - ص 40، 261، 350، 677.
 - (13) ينظر من البحث - ص 122 .
 - (14) ينظر من البحث - ص 162، 354، 559، 622-625.
 - (15) ينظر من البحث - ص 111، 195، 287 .
 - (16) ينظر من البحث - ص 127، 551، 675 .
 - (17) اللسان (ثبت) 1 / 467 .
 - (1) اللسان (ثبت) 1 / 468 .

وقد سبق أن التبت بمعنى الثابت ، وعلى كلام اللسان الأخير ، فالشيء التَّبت هو الصحيح ، والشيء غير التَّبت هو الشيء الذي ليس بصحيح ، وعليه فالألفاظ المنتقدة بأنها ليست بثبت مشكوك فيها ، وفي حاجة إلى التَّبت - ما أمكن - من كونها صحيحة أو غير صحيحة .

وجاء في اللسان : " التَّبت ، بالتحريك : الحجة والبيّنة ... وثابته وأثبته : عرفه حق المعرفة ... " (1).

ويتبين من كلام اللسان السابق أن الألفاظ المنتقدة بأنها غير تثبت أو تثبت غير حجة أي غير قوية .

ومن خلال معالجة الألفاظ التي انتقدها ابن دريد بقوله : (ليس بثبت) اتضح أن قوله ليس بثبت يقصد به إنكار اللفظ ، وهذا يتبين في تعليق كل من ابن سيده والزيدي على لفظ انتقده ابن دريد بأنه ليس بثبت ، حيث يقول ابن دريد : " وقال قوم : وتَنَ بالمكان ، مثل وتَنَ ، إذا أقام به ، وليس { أي وثن بالمثلثة } بثبت " (2).

وقال ابن سيده : " الوثن ، والواثن : المقيم الراكد ، وقد وتَنَ ، قال ابن دريد : وليس بثبت ، والذي حكاه أبو عبيد : الواثن ، وقد حكى ابن الأعرابي : وتَنَ بالمكان ، فلا أدري من أين أنكره ابن دريد " (3).

وقال الزبيدي : " والواثن : الواثن ، وهو المقيم الثابت ، وقال ابن دريد : ليس بثبت . قلت : وحكاه ابن الأعرابي : وتَنَ بالمكان ، فلا عبرة بإنكار ابن دريد ... " (4).

فقول ابن سيده : " فلا أدري من أين أنكره ابن دريد " ، وقول الزبيدي : " فلا عبرة بإنكار ابن دريد " - يتبين منهما أن الألفاظ التي انتقدها ابن دريد بأنها ليست بثبت منكّرة عنده ، وهذا يدلنا على أن التبت هو الصحيح وغير التبت هو غير الصحيح .

ويظهر هذا أيضاً من خلال قول ابن دريد : " وأرْعَفَ فلانٌ فلاناً : إذا أعجله ، زعموا ، وليس بثبت ، إنما هو أرْعَفَ فلانٌ فلاناً بالزاي ، إذا أعجله " (5).

فكان ابن دريد بقوله : " إنما هو أرْعَفَ " يريد أن يقول : إن (أرْعَفَ) ليس

(2) السابق : نفسه .

(3) الجمهرة (ث ن و) وثن / 434 ، وقارن 52/2 .

(4) المحكم (وثن) 192/11 .

(5) التاج (وثن) 566/18 .

(1) الجمهرة (ر ع ف) ر ع ف / 765 ، 380/2 .

بثبت ، أي ليس بصحيح ، إنما أُرْعَفَ هو الثبت الصحيح ، ومن هنا جاء عنوان السيوطي موافقاً إلى حدّ كبير لما ذكرته آنفاً ، حيث عقد باباً بعنوان ⁽¹⁾ معرفة ما روي من اللغة ، ولم يصح ولم يثبت ، وهذا الباب أورد تحته أمثلة كثيرة انتقدت بأنها ليست بثبت ، كثير منها منقول من جمهرة اللغة لابن دريد ، يقول السيوطي : " النوع الثاني : معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، هذا النوع يقابل النوع الأول ⁽²⁾ الذي هو الصحيح الثابت ؛ والسبب في عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنده لسقوط رآو منه ، أو جهالته ، أو عدم الوثوق بروايته ؛ لفقد شرط القبول فيه ، كما سيأتي بيانه في نوع من تقبل روايته ، ومن تردّد أو للشك في سماعه . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، منها ما في الجمهرة لابن دريد : قال : زعموا أن الشطّشاط : طائر ، وليس بثبت ، وفيها : في بعض اللغات : ثَبَطْتُ شَفَةَ الإنسان ثَبْطاً إذا ورمّت ، وليس بثبت . وفيها : استعمل ضَبَجاً إذا ألقى نفسه بالأرض من كلال أو ضرب ، وليس بثبت . وفيها : الجَبَجَاب : الماء الكثير ، وكذلك ماء جُبَاجب ، وليس بثبت . وفيها : الرَقَف : الرقة في الثوب وغيره ، وليس بثبت . وفيها : بَتّاً يَبْتَأُ بَتّاً : إذا أقام بالمكان ، وليس بثبت ... " ⁽³⁾ .

وهكذا استمر السيوطي في نقل أمثلة كثيرة من الجمهرة انتقدت بأنها ليست بثبت بلغت حوالي أربعين مثلاً .

وخلاصة ما سبق أن الأمثلة المنتقدة بأنها ليست بثبت تدخل ضمن أمثلة النقد ، إذ هي في حاجة إلى الدراسة والتحقيق .

ثانياً : النقد بقوله : (لا أدري ما صحته)

وردت في الجمهرة أمثلة كثيرة انتقدت بقوله : (لا أدري ما صحته) ، بلغت اثنين وتسعين مثلاً . و (ما) في قوله : (لا أدري ما صحته) إما أن تكون زائدة ، ويكون المعنى أنه لا يعرف صحّة اللفظ ، ويحتمل أن تكون ما استفهامية ، ويكون المعنى أنه يسأل عن صحّة اللفظ ، وعلى كلّ حال ، فالألفاظ المنتقدة بهذه العبارة تمثل هذه العبارة مصدر شك فيها ، فالناقد يعترف بأنه لا يدري أو لا يعرف صحّة اللفظ ، أو أنه يسأل عن

(2) قسم السيوطي في مزهره اللغة من حيث الإسناد إلى ثمانية أنواع : النوع الأول : معرفة الصحيح الثابت ، والنوع الثاني : معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت ... وغير ذلك . ينظر ذلك بالتفصيل في المزهر 1/1 وما بعدها .

(3) يعني به النوع الأول من أنواع اللغة من حيث الإسناد ، وهو : معرفة الصحيح ، ويقال له الثابت والمحفوظ . ينظر المزهر 7/1 ، وما بعدها .

(4) المزهر 103/1 ، والأمثلة المذكورة ستأتي مع معالجتها في مباحثها إن شاء الله .

المصدر أو السند الذي يصل به إلى صحّة اللفظ ، فهو جاهل به ، وعلى كل ، فالألفاظ المنتقدة بقوله : (لا أدري ما صحّتها) تدخل ضمن أمثلة النّقد ، ومن هنا أورد السيوطي في النوع الذي عقده لمعرفة ما روي من اللغة ، ولم يصحّ ولم يثبت - أمثلة كثيرة انتقدت بقوله : (لا أدري ما صحته) ، نقل من الجمهرة حوالي خمسة وعشرين مثلاً ، حيث قال السيوطي : " النوع الثاني : معرفة ما روي من اللغة ولم يصحّ ولم يثبت . هذا النوع يقابل النوع الأول الذي هو الصحيح الثابت ... وأمثلة هذا النوع كثيرة ، منها ما في الجمهرة لابن دريد ... { فيها } : زعم قوم من أهل اللغة أن القشبة : ولد القرد ، ولا أدري ما صحته . وفيها : العكب⁽¹⁾ ، زعموا ، الذي لأمه زوج ، ولا أعرف ما صحّة ذلك ... وفيها : القلس : حبل من ليف أو خوص ، ولا أدري ما صحته ... وفيها : عذج⁽²⁾ الماء يعذجه عذجاً جرعه ، ولا أدري ما صحتها . وفيها : البيط : زعموا ، مستعمل ، وهو ماء الفحل ، ولا أدري ما صحته ، وفيها : زعموا أن المنطبة : مصفاة يصفى بها الخمر ، ولا أدري ما صحته ... وفيها : زعم قوم أن بعض العرب يقولون في الأخ والأخت أخّ وأخّة ، ذكره ابن الكلبي ، ولا أدري ما صحّة ذلك " (3) .

وبناء على ما سبق فالألفاظ التي انتقدت بقوله : (لا أدري ما صحّتها) تدخل ضمن أمثلة النّقد اللغوي ؛ إذ هي في حاجة إلى التّثبت من كونها صحيحة أو غير ذلك .

ثالثاً: النقد بقوله : (مولّد أو مولّدة)

وردت في الجمهرة سبعة وثلاثون مثلاً ، كان النقد فيها بقوله (مولّد أو مولّدة) . ولا بد من وقفة أمام كلمة (مولّد) حتى يتبين ما إذا كانت الألفاظ التي وصفت بأنها مولّدة صحيحة في اللغة أم غير ذلك .

عرّف السيوطي المولّد بأنه " ما أحدثه المولّدون الذين لا يحتجّ بألفاظهم ، والفرق

(1) الذي في الجمهرة (ب ع ك) عكب / 365 ، وغيرها من كتب اللغة : (العكب) ، ومعناه : الذي لأمه زوج . ينظر : ص 472 من البحث ، وجاء في حاشية محقق المزهري 105/1 : " لم نقف على ضبطها { أي العلب } فيما بين أيدينا من كتب اللغة ولعلها العلت ؛ ففي القاموس : " العلت ككتف : المنسوب إلى غير أبيه " . انتهى كلام المحقق . قلت : والأولى أن تكون (العكب) هي صواب (العلب) لا (العلت) ؛ لأن معنى (العلت) - وهو المنسوب إلى غير أبيه لا يتفق مع المعنى الوارد في صلب المزهري بخلاف (العكب) فمعناه يتفق معه .

(2) الوارد في الجمهرة / 454 (غذج) بالغين معجمة .

(3) المزهري / 103 ، وما بعدها ، والأمثلة المذكورة سيأتي عرضها مع المعالجة في مباحثها - إن شاء الله .

بينه وبين المصنوع أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربي فصيح ، وهذا بخلافه . وفي مختصر العين للزبيدي : المولّد من الكلام المحدث " (1) .

وللمولّد صور ، ومنها : أولاً - ما عربيّه المولّدون بعد عصر الاحتجاج . ثانياً - ما اشتقّ بعد عصر الاحتجاج من معرّب قديم . ثالثاً - ما غيّره المُحدّثون من حركات في الكلمات العربية أو المعرّبة ، فكلّمة ديباج معرّبة ، فإذا فتحنا الدال فهو تغيير ، وكلّمة الشّمْعة عربية معروفة بفتح الميم ، والمولّدون يسكّنونها . رابعاً - الاشتقاق من كلمة عربية لم تستعملها العرب ، نحو برهن إذا أتى بالبرهان ، والصواب أن تقول ابره ، خامساً - المرتجل مما لم تستعمله الفصحاء ، نحو الطرش بمعنى الصمم . سادساً - ما استعمل في معنى غير الذي استعمله الفصحاء ، نحو المدفع والقطار والسيارة .

وكلّمة مولّد أطلقت على الأشخاص تارة ، وعلى الألفاظ تارة أخرى ، فإطلاقها على الأشخاص تعني أنهم خارج عصر الاحتجاج ، فلا يحتجّ بكلامهم ، كذلك أطلق المولّد على "الكلام المحدث الذي اعتبره اللغويون القدماء غير أصيل في العربية، فالكلمة أصبحت ترتبط بطبقة من الناس من ناحية ومن ناحية أخرى بنوع من الكلام " (2) .

وعدّ القدماء " المولّد خارج حرم الفصاحة، وأغلقوا دونه أبواب الاستعمال، على الرغم من أنه يجري على النهج الفصيح باعتباره ألفاظاً عربية الأصل أعطيت دلالة جديدة، إما عن طريق نقل الدلالة، أو الاشتقاق، أو النحت، أو المجاز، وذلك بسبب أنهم لم يجدوا لهذه الاستعمالات الجديدة شواهد فيما جمعوه من أفواه الأعراب في البادية" (3) . وعلى هذا كان القدماء ينظرون للمولّد على أنه من قبيل اللحن يجب تنقية اللغة منه.. (4) .

ومن ثم ، فالألفاظ التي وصفت بأنها مولّدة تعدّ غير صحيحة ، يجب استبعادها من الاستعمال ، وابن دريد نفسه صرّح في الجمهرة بأن المولّدين تردّ لغتهم ، ولا يؤخذ بها ، وهذا يتّضح في قوله بإزاء رفضه المالح ، ذاكراً أن صوابه ملح أو مليح ، يقول : "وسمكّ ملحٌ ومليحٌ ، وكذلك ماءٌ ملحٌ ومليحٌ ، ولا تلتفتنّ إلى قول الراجز :

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيًّا

(1) المزهري 304/1 .

(2) المولد - دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام - د / حلمي خليل - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1978م - ص 181 (بتصرف) .

(3) السابق / 205 .

(4) السابق / 205 ، 206 .

فإنه مولّد لا يؤخذ بلغته " (1).

فمن هذا النصّ يتبيّن لنا موقف ابن دريد من المولّدين ولغتهم ، فهو يردّ لغتهم ، ولا يأخذ بها، ومن هنا تتأتّى أهمية دراسة الأمثلة التي انتقدت بأنها مولّدة ؛ حتى يتبيّن ما إذا كانت مولّدة أو غير ذلك ، وهذا بتحليلها وعرضها على كتب اللغة .

هذا عن موقف اللغويين القدامى تجاه المولّد ، أما عن موقف اللغويين المُحدثين تجاهه ، فقد اختلف اختلافاً كبيراً عن موقف اللغويين القدامى ، فقد " كان المُحدثون أكثر تسامحاً في قبول المولّد " (2) إذ يرون أن هناك " علاقة وثيقة بين التوليد وبين تغيّر الدلالة وتطورها " (3).

فالمولّد " لفظ عربي الأصل أعطي مدلولاً جديداً عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة ، ولم يعرفه العرب الفصحاء بهذا المعنى ، وقد أضاف بعضهم ما عربّ بعد عصر الاحتجاج إلى المولّد " (4).

وأرى أن موقف المحدثين هو الحقّ ، فالتطور في الحياة لابد من أن يقابله تطوّر في اللغة ؛ إذ تنشأ مستحدثات لم يعرفها الجاهلي أو المخضرم ، لابدّ من وضع ألفاظ لها ، فعلينا أن " نفتح السبيل للصيغ والتراكيب والاستعمالات التي يبتكرها أصحاب الملكة اللغوية السليمة من الشعراء والأدباء والعلماء " (5).

وهذا ما أخذ به مجمع اللغة العربية ، حيث ضمّن المعجم الوسيط كثيراً من الألفاظ المولّدة ، كما استشهد في المعجم الكبير بشعر لكثير من الشعراء المولّدين كابن الرومي (ت 283هـ) ، وابن المعتز (296) ، والمتنبي (354) ، وأبي فراس الحمداني (357)، وأبي العلاء المعري (449) ، والبوصيري (695) ، والبارودي (1322) ، وحافظ إبراهيم (1351) ، وأحمد شوقي (1351) وغيرهم...

(1) الجوهرة (ح ل م) ملح / 568 ، وقرن 191/2 .

(2) المولّد / 109 .

(3) المولّد / 212 .

(4) المولّد / 219 .

(5) الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته : د / محمد حسن حسن جبل - ط: دار الفكر العربي - ص 83 .

رابعاً : النّقد بقوله : (لا أحقّه)

انتقد ابن دريد عدداً من الأمثلة بقوله : (لا أحقّه) ، بلغت أربعة عشر مثلاً .
وعبارة (لا أحقّه) تعني أن اللفظ ليس متنبئاً منه ، فقد جاء في اللسان : "وَحَقَّ الأَمْرُ يُحَقُّهُ حَقّاً وَأَحَقُّهُ : كان منه على يقين، تقول : حَقَّتِ الأَمْرَ وَأَحَقَّتُهُ إِذا كنت على يقين منه" (1) .
وعلى هذا فالأمثلة التي انتقدت بعبارة (لا أحقّه) غير متيقنٍ منها ، وفي حاجة إلى يقين ، وهذا يكون برفضها أو قبولها .

خامساً : النّقد بقوله : (خطأ)

جاء في الصحاح : " الخطأ : نقيض الصواب " (2) .
وعلى هذا ، فالألفاظ المنتقدة بالخطأ خلاف الصواب ، ويجب تنحيثها من الاستعمال ، وانتقد في الجمهرة بالخطأ اثنان وخمسون لفظاً .

سادساً : النّقد بقوله : (غلط)

ورد في اللسان : " الغلط : كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمّد ... والتغليط : أن تقول للرجل : غلطت " (3) .
وعلى هذا ، فالألفاظ المنتقدة بالغلط هي التي بعدت عن جهة الصواب ، وانتقد في الجمهرة عشرون لفظاً بالغلط .

(1) اللسان (حقق) 940/2 .

(2) الصحاح 47/1 ، وينظر اللسان 1192/2 (خطأ) .

(3) اللسان (غلط) 3281/5 .

تعقيب على النقد بقوله : خطأ ، وقوله : غلط

أمثلة النَّقْد بالخطأ أكثر من أمثلة النَّقْد بالغلط ، والملاحظ أن النَّقْد بالخطأ يكون غالباً موجّهاً إلى ألفاظ تنطق بها العامة ⁽¹⁾ ، والنَّقْد بالغلط غالباً ما يكون موجّهاً إلى قول لبعض اللغويين ⁽²⁾.

وقد يكون الحكم بالغلط في الجمهرة محكياً عن الأصمعي أو أبي حاتم السجستاني، فابن دريد يقول : قال الأصمعي : هذا غلط ⁽³⁾ ، أو قال أبو حاتم : هذا غلط . ⁽⁴⁾

-
- (1) ينظر على سبيل المثال في فصل الإبدال : قرضي وقرطي - القسب والقصب - قرقر وقرقل .
 - (2) ينظر على سبيل المثال في فصل التصحيف : حاجة وجاجة - وفي فصل المشترك : اليهير واليهيرى .
 - (3) ينظر على سبيل المثال : أضطر ضرطاء وأطرط طرطاء في فصل الإبدال .
 - (4) ينظر على سبيل المثال في فصل الإبدال : الجحروف والعجروف .

الباب الأول

﴿ النقد الصوتي ﴾

ويشمل :

الفصل الأول : الهمز والتخفيف

الفصل الثاني : الإبدال بين الصوامت

الفصل الثالث : التصحيف

الفصل الرابع : المعاقبة بين الياء والواو

الفصل الخامس : المخالفة الصوتية

الفصل السادس : التعاقب بين الحركات

الفصل السابع : التعاقب بين الحركة والسكون

الفصل الأول (الهمز والتخفيف)

وردت كلمات كثيرة في العربية تنطق - بالهمز تارة - وتخفف بالتخلص منها تارة أخرى .

والهمزة تخرج من أقصى الحلق ⁽¹⁾ ، وهي أدخل الحروف في الحلق ، يشير إلى ذلك المبرّد في قوله : " فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة . وهي أبعد الحروف ، يليها في البعد مخرج الهاء " ⁽²⁾ ، فالهمزة تخرج " بالتقاء الغشائين الصوتيين التقاءً محكماً يسدّ سبيل النفس المندفع من الرئة لأدائها ؛ فهي حبسة مزمارية " ⁽³⁾ .

اختلف اللغويون القدامى والمحدثون في وصف الهمزة بالجهر والهمس ، فأجمع قدامى اللغويين على أنها مجهورة ⁽⁴⁾ ، واختلف المحدثون ، فمنهم من قال بأنها مهموسة ⁽⁵⁾ ، ومنهم من ذهب إلى أنها صوت " لا هو بالمجهور ولا بالمهموس ؛ لأن فتحة المزمار مغلقة إغلاقاً تاماً ، فلا تسمع لهذاذبذبة الوترين الصوتيين ، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تتفرج فتحة المزمار ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة " ⁽⁶⁾ ، ومنهم من ذهب إلى أنها مجهورة ، فأشار إلى " أن زمير الجهر يظهر في نطق الهمزة شديدة عند انفجار هوائها ، وإن كان لا يستمر ، أما همزة بين بين ، والمبدلة حرف مدّ فجهرها واضح " ⁽⁷⁾ ، والحقيقة أننا لو اختبرنا صوت الهمزة ، وقسناه بالمقاييس التي ذكرها الدكتور إبراهيم أنيس ⁽⁸⁾ لمعرفة الحرف المجهور من المهموس من وضع الإصبع فوق تفاحة آدم ، أو وضعه في الأذن ، أو وضع الكف فوق الجبهة لوجدنا

- (1) ينظر مقدمة الخليل لكتاب العين - تحقيق : د / مهدي المخزومي ، د / إبراهيم السامرائي - الجمهورية العراقية - دار الرشيد - 1980م - 52/1 ، والكتاب لسيبويه 477/4 ، وسر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق : حسن هندائي - دار القلم - دمشق - الثانية - 1413 هـ - 1993م - 51/1 .
- (2) المقتضب للمبرد - تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - 1415 هـ - 1994م - 328/1 .
- (3) أصوات اللغة العربية : د / محمد حسن جبل - الثالثة / 130 ، وينظر الأصوات اللغوية : د / أنيس - ط : الأجلو - 1990م - 89 ، 90 ، والأصوات العربية : د / كمال بشر - مكتبة الشباب - 1990م - 88 ، 112 .
- (4) ينظر : الكتاب (4 / 434) ، والمقتضب (1 / 330) ، وسر الصناعة (1 / 60) .
- (5) ذهب إلى ذلك : د / تمام حسان في مناهج البحث في اللغة - ط : الأجلو المصرية - 1990م (ص 97) و : د / عبد الرحمن أيوب في أصوات اللغة - ط : الكيلاني - الثانية - 1968م (217 ، 218) .
- (6) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 90) ، وينظر : الأصوات اللغوية - د / بشر (ص 112) .
- (7) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 133) ، وقال بجهرها أيضا : د / وافي في فقه اللغة - ط : نهضة مصر - الفجالة - القاهرة - (ص 167) ، و : د / صبحي الصالح - في دراسات في فقه اللغة - دار العلم للملايين - بيروت - التاسعة - 1981م - (ص 281) .
- (8) تنظر هذه المقاييس بالتفصيل في الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 20) .

صدى الجهر في الهمزة قريباً من صدى الجهر في النون والعين وغيرهما من الأصوات المجهورة ، وهذا يجعلني أميل إلى أن الهمزة مجهورة كما قال القدماء جميعاً حيث لم يشذّ منهم أحد ، وكما قال بعض المحدثين بجهرها أيضاً .

واختصّت الهمزة من بين حروف الهجاء بتخفيفها والتخلص منها ، والسبب في ذلك أنها أثقل الحروف جميعاً ، فهي - كما ذكر سيبويه " نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً ، فتقل عليهم ذلك ، لأنه كالتهوّع " (1) ، فتقل الهمزة سوّغ " فيها التخفيف ، وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز ، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة ، والتحقيق لغة تميم وقيس ... " (2) ، ومن ثم فظاهرة الهمز والتخفيف ناشئة عن اختلاف لهجات العرب ، فقد مالت القبائل البدوية كتميم وقيس إلى تحقيق الهمزة حيث تعودت " النبر في موضع الهمزة فيما يقابل موقعها في الكلمات الخالية منها ... " (3) ، ومالت القبائل الحضرية إلى تخفيف الهمزة ، يقول أبو زيد : " أهل الحجاز ، وهذيل ، وأهل مكة ، والمدينة لا ينبرون .. " (4) .

ومن ثم فتحقيق الهمزة وتخفيفها راجع إلى اختلاف نطق القبائل العربية . وتحقيق الهمزة معناه : " أن ينطق بها محققة دون إبدال أو نقل ... " (5) . وتخفيف الهمزة معناه أن تصير " بين بين أي جعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، أو تبدل الهمزة إلى أحد حروف العلة ، أو تحذف ... " (6) . هذا ؛ ووردت في الجمهرة أمثلة لتحقيق الهمزة وتخفيفها ، وقد لوحظ أن ابن دريد قد نقد بعضها واصفاً الهمز أو تخفيفه بأنه أعلى أو ليس بالمأخوذ به أو ليس بالجيد ، أو ليس بالثابت ، وهاك التفصيل :

1 - النقد بقوله: أعلى

(ثأج وثأج)

يقول ابن دريد : " ثأجت الغنم تتأج ثأجاً ، إذا صاحت ، وقد همزه قوم فقالوا : ثأجت تتأج ثأجاً ، وترك الهمز أعلى " (7) .

وبمراجعة كتب اللغة يتبين أن الأمر عكس ما ذكر ابن دريد ، أي أن الهمز أعلى ،

- (1) الكتاب (3 / 548) ، والأصوات في فكر القدامى والمحدثين - د / عبد المنعم عبد الله حسن - 1410هـ - 1990م / 199 .
- (2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش - مكتبة المتنبى - القاهرة (9 / 107) .
- (3) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث - د / عبد الصبور شاهين - ط : الخانجي - (1 / 26) .
- (4) اللسان (1 / 22) حرف الهمزة .
- (5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء) - د / عبد الصبور شاهين - الخانجي - الأولى - 1408 هـ - 1987م - (ص 108) .
- (6) الكتاب (3 / 541) (بتصرف) ، وينظر : التهذيب (15 / 494) باب الهمز .
- (7) الجمهرة (ث ج و - ا ي) ثأج - ثأج (ص 1033 ، 1034) وقارن (3 / 217) .

فقد اقتصر صاحب العين والأزهري والجوهري وابن فارس على (تَأَجَّت) دون أن ينصّوا على (تَأَجَّت) بالتخفيف ⁽¹⁾.

ومما يؤكد أن (تَأَجَّت) بالهمز أعلى أن كتب اللغة أوردت لها بعض الشواهد ، ولم أعر على شاهد واحد لتَأَجَّت بالتخفيف ، فمن شواهد الكلمة بالهمزة قول الكميت :
(خفيف)

رَأْيُهُ فِيهِمْ كَرَأْيِ ذَوِي الثَّـلَاثَةِ فِي الثَّائِجَاتِ جُنَحِ الظَّلَامِ ⁽²⁾.

وقول الشاعر : (متقارب)

وَقَدْ تَأَجُّوا كَتَوَّاجِ الْغَمِّ ⁽³⁾.

وجاء في الحديث : " لا تأتي يوم القيامة وعلى رقبتك شاة لها تَوَّاج " ⁽⁴⁾.

ومن شواهدا بالهمز " كتاب عمرو بن أفصى ، إن لهم التَّائِجَةَ ، هي التي تصوت من الغنم " ⁽⁵⁾.

وذكر ابن سيده أن الكلمة بالهمز أعرف ، وهذا يؤكد أنها أعلى ، يقول : " وتَأَجَّت البقرة تَتَّاج ، وتَتَّوَج تَوَّجاً ، وتَوَّاجاً : صوتت ، وقد يهمز ، وهو أعرف ، إلا أن ابن دريد قال : وترك الهمز أعلى " ⁽⁶⁾.

فما سبق يتبين أن (تَأَجَّت) أعلى من (تَأَجَّت) .

(الْجَشَّءُ وَالْجَشُو)

يقول ابن دريد : " الْجَشَّءُ ، يهمز ولا يهمز ، والهمز أعلى ، وهي القوس الخفيفة المحمل الغليظة العود ، قال الشاعر : (كامل) :

وَنَمِيمَةٌ مِّنْ قَانِصٍ مُّتَلَبِّبٍ .: فِي كَفِّهِ جَشَّءٌ أَجَشُّ وَأَقْطَعُ ⁽⁷⁾

(1) ينظر العين (تاج) (6 / 172) ، والتهذيب (ثوج) (11 / 170) ، والصاح (تاج) (1 / 301) ، والمجمل (1 / 1) .

(2) ديوان الكميت 2/285 ، وورد البيت في العين (6 / 172) ، والأساس 73/ (تاج) .

(3) البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت وصدره تَحَضُّ عَلَى الصَّبْرِ أَحْبَارَهُمْ ص 75 ، وورد البيت في الصاح (1 / 301) ، واللسان (1 / 465) (تاج) .

(4) والحديث في الفائق 1/142 ، واللسان (1 / 465) ، والتاج (3 / 306) (تاج) .

(5) اللسان (1 / 465) ، والتاج (3 / 306) (تاج) .

(6) المحكم (7 / 375) ، وينظر : اللسان (1 / 520 ، 521) ، والتاج (3 / 310) (ثوج) .

(7) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري - تحقيق : عبد الستار أحمد فراج - مكتبة دار العروبة (1 / 21) ، والمفضليات للمفضل الضبي - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف - السابعة - ص (424) وفيها : " نَمِيمَةُ الْقَانِصِ : أي ما نم عليه من حركة أو رائحة

وَأَقْطَعُ: واحدها قِطْع ، وهو السهم القصير النَّصل العريضُهُ " (1).

ونصت بعض كتب اللغة على أن همز الجَشْء وتخفيفه بقلب الهمزة واواً لغتان ، حيث قال ابن سيده : " الجشو : القوس الخفيفة ، لغة في الجَشْء ، وقد يجوز أن تكون الواو بدلاً من الهمزة " (2) ، ومن هنا روي بيت أبي ذؤيب السابق بروايتين : جَشْءٌ وجَشْءٌ حيث يقول السكري : " والجَشْء " : القضيب من النبع الخفيف ... ويروى : جَشْءٌ ، بغير همز ، أي خفيفة " (3).

ويؤيد كون الهمز أعلى أن صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري اقتصروا على (الجَشْء) بالهمز دون أن يذكروا فيه (الجشو) بالتخفيف ، ووجدت شاهد للكلمة بالهمز ، وفي هذا دلالة على أنه أعلى ، والشاهد هو قول ساعدة بن جؤية :
(بسيط)

حتى أتيج له رام بمَحْدَلَةٍ .: جَشْءٌ وبيض نواحيهن كالسَّحَم (4).

(الرَّئِم والرَّيم)

يقول ابن دريد : " والرَّئِم ، يهزم ولا يهزم ، والهمز أكثر وأعلى ، وهو الظبي الأبيض ، والجمع آرام ، وهي ظباء تكون في الحُزُون والغَلَط من الأرض " (5).

وردت الرَّئِم بالهمز والتخفيف في بعض كتب اللغة دون تفضيل لأحدهما على الآخر ، يقول صاحب العين : " والآرام : الظباء البيض ، واحدها : رِئِم " (6) ، ويقول ابن السكيت : " والرَّيم : الظبي الخالص البياض " (7).

وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت أكثر الشواهد للكلمة بالهمز ، وهذا يدل على أنه أعلى ، ومنها قول حميد بن ثور : (طويل)

دسم استروحتها الحمير ، المتلبب : المتحزم بثوبه ، أو المتقلد كنانته ... الأَجَش : الذي في صوته جشة كالْحَشَّة في حلق الإنسان ، أَقْطَع : جمع قطع ، وهو النصل العريض القصير .

- (1) الجمهرة (ج ش و) / 478 ، 98/2 .
- (2) المحكم (357 / 7) ، وينظر اللسان (630 / 1) ، والتاج (286 / 19) (جشو) .
- (3) شرح أشعار الهذليين (21 / 1) .
- (4) شرح أشعار الهذليين (1126 / 3) ، وفيه : " أتيج : يريد قدر له ، والمحدلة : التي غمز طانفاها حتى اطمأنا ... فيقول : حطت سياتها ثم عطفت ... والبيض : السهام ، والسحم : شجر له ورق كورق الخلاف . يريد أن نصالها مثل ورق هذا الشجر ... " .
- (5) الجمهرة (ر م ي) ريم - رام (ص 805 ، 806) ، وقارن (419 / 2) .
- (6) العين (195 / 8) ، وينظر المحيط (287 / 10) ، والصاح (1927 / 5) (رام) .
- (7) إصلاح المنطق (ص 29) ، وينظر : التهذيب (ريم) (281 / 15) .

بعلياء من رَوْضِ الغَضَارِ كأنما .: لها الرِّئِم من طُولِ الخَلَاءِ نسيبُ⁽¹⁾

وقول متمم بن نويرة : (كامل)

وكانه فوتَ الجَوَالِبِ جائئاً .: رِئِمٌ ، تضايفه كلابٌ أخضعُ⁽²⁾

وقول المرار بن منقذ : (رمل)

مثل أنف الرِّئِم يُنبِي درعها .: في لَبَانِ بادن غير قفر⁽³⁾

وقول خفاف بن ندبة : (بسيط)

بغرُ الثنايا خُيْفَ الظِّلْمِ نبتَه .: وسُنَّةٌ رِئِمٌ بالجَنِينَةِ مونقُ⁽⁴⁾

فهذه الشواهد جاءت الرِّئِم فيها بالهمز ، فهي دليل على أنه أعلى .

(قَمُوٌّ وَقَمَوٌ)

يقول ابن دريد : " قَمُوٌّ الرجلُ ، إذا صار قَمِيئاً ، يهمز ولا يهمز ، والهمز أعلى " (5).

ونصت معظم كتب اللغة على قَمُوٌّ بالهمز لا غير ، يقول ابن منظور : " قَمَأُ الرجلُ وغيره ، وقَمُوٌّ ... ذلٌّ وصغرٌ وصار قَمِيئاً ... " (6) ، وترك الهمز نسبه ابن السكيت إلى العامة ، حيث ذكر الفعل (قَمَوٌ) تحت " باب ما يهمز مما تركت العامة همزه " (7).

فما سبق يؤكد قول ابن دريد بأن الهمز أعلى .

- (1) ديوان حميد بن ثور - صنعة عبد العزيز الميمني - ط : دار الكتب المصرية - الثانية - 1416 هـ - 1996 (ص 50) ، وفيه : الغضار : بلد بالبادية ، والخلاء مصدر خلا المكان : فرغ ورحل ساكنوه ، ونسيب : قريب .
- (2) المفضليات (ص 51) ، وفيها : فوت : فانتاً الجوالب ، مصدر وقع حالاً ، والجوالب : من قولهم : " جلب الفارس على الفرس " إذا أرصد له قوماً في طريقه يصيحون به في الرهان . جائئاً : مكباً ، تضايفه الكلاب : أخذت بضيفيه أي بناحيته ، جننه من ههنا وههنا . وهن كلاب الصائد . أخضع : متضامن الرقبة .
- (3) المفضليات (ص 90) ، وفيها : مثل صفة للثدي ، يريد أنه ثدي أخنس ليس بمحدد الطرف ، ينبى درعها : يرفع قيمصها . اللبان ، بفتح اللام : الصدر . قفر : قليل اللحم .
- (4) الأصمعيات للأصمعي - تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الرابعة (ص 22) ، وفيها : الظلم : ماء الأسنان ، أراد بغم غر ثناياه ، أي بيض ، قد خيف الظلم نبتة ، أي تخلل أسنانه ، وسنة الرنم : طريقته . الجنينة . موضع . مونق : معجب .
- (5) الجمهرة (ص 977) ، وقارن (3 / 166) .
- (6) اللسان (5 / 3733) ، وينظر : العين (5 / 235) ، والتعذيب (9 / 363) ، والمحيط (6 / 60) ، والصاح (1 / 66) ، والمحكم (6 / 296) ، والتاج (1 / 224) (قماً) .
- (7) ينظر : إصلاح المنطق (ص 149) ، وتعذيب إصلاح المنطق (1 / 377) .

ويقول ابن القطاع : " قَمُوَ قَمَاءَةً ذَلَّ وصغرُ ، وقَمِيَ قَمًا كذلك " (1).

فابن القطاع نصَّ على قَمِيَ بغير همز ، وكذلك ابن دريد ، فهذا يدلُّ على أن ترك الهمز صحيح ، ومن ثم فلا معنى لنسبة ابن السكيت ترك الهمز إلى العامة .

2- النقد بقوله : ليس باللغة العالية

(أَتَارُ وَأَتَار)

يقول ابن دريد : " أَتَارْتُ الرَّجُلَ بَصْرِي أَتَّرَهُ إِتَارًا ، إِذَا أَحَدَدْتُ النَّظَرَ إِلَيْهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ : (بَسِيط)

أَتَارْتُهُمْ بَصْرِي وَالْأَلَّ يَرْفَعُهُمْ .: حَتَّى اسْمَدَرَ بِطَرْفِ الْعَيْنِ إِتَارِي

وَأَتَّرْتُهُ أَيْضًا ، بغير همز ، قال الشاعر : (وافر)

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ وَأَشَقَذُونِي .: فَصَرْتُ كَأَنَّنِي فَرَأُ مُتَارُ (2).

قال الأصمعي : ليست باللغة العالية ، ولكن خَفَّفَ الهمزة ، أراد مُتَارًا ، فقال : مُتَار ، والمُتَار في هذا الموضع : الذي قد طرده الرَّمَامَةُ كأنهم قصدوه بأبصارهم " (3).

وبالبحث يتضح أن (أَتَرْتُ) بالتخفيف لغة في (أَتَارْتُ) بالهمز ، حيث قال الصاغاني : " وَأَتَرْتُ إِلَيْهِ النَّظَرَ ، أَتِيرُ إِتَارَةً ، لغة في : أَتَارْتُ إِلَيْهِ إِتَارًا " (4).

وجاء على لغة التخفيف (مُتَار) في البيت السابق ، إذ مُتَار أصلها " مُتَار " ، فنقل حركة الهمزة إلى التاء ، وأبدل منها ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها ، فصارت (مُتَار) " (5).

وجاء على لغة التحقيق (أَتَارْتُهُمْ) و (إِتَارِي) في البيت السابق ، كما جاء عليه أيضاً قول الشاعر :

" وَأَتَارْتُنِي نَظْرَةَ الشَّفِيرِ " (6)

(1) الأفعال لابن القطاع (3 / 53) ، وينظر الأفعال للسرقسطي (2 / 90) .

(2) البيت منسوب في اللسان (تور) 455/1 لعامر بن كثير المحاربي - برواية : لقد عضبوا علي ... يتار ، وينظر (شقذ) 4/2297 ، وفيه : أشقذه : طرده ، وفي اللسان (فرأ) 5/3367 : " الفرأ ... حمار الوحش " .

(3) الجوهرة (ت ر - و - ا - ي) تار (ص 1031) ، وقارن (3 / 214) .

(4) التكملة للساغاني (ت و ر) (2 / 434) .

(5) المحكم (10 / 197) ، وينظر اللسان (1 / 412) ، والتاج (6 / 126) (تار) .

(6) اللسان (تار) (1 / 412) .

وجاء في الحديث : " أن رجلاً أتاه فأتار إليه النظر ، أي أحده إليه وحققه " (1) .
ومن ثم ، فقد ورد لأتارت بتحقيق الهمزة ثلاثة شواهد ، في مقابل شاهد واحد لأتارت
بتخفيف الهمزة ، وهو في كلمة (متار) في قول الشاعر : إذا اجتمعوا عليّ ...

ويمكن أن تكون (متار) خففت للضرورة الشعرية ، فقد اختلف نصّ الأصمعي
في طبعة منير بعلبكي عن طبعة حيدرآباد ، حيث ذكر الأصمعي فيها أن (متار)
ليست باللغة ، ولكنه خفف الهمزة ، أراد متاراً ... " (2) .

فقول الأصمعي ليست باللغة يقصد به أن (متار) في البيت خففت للضرورة
الشعرية ، فمتار على وزن (فعولن) ، ولو جاءت على الأصل دون تخفيف لانكسر بحر
الوافر حيث تصبح فعولن (ه / ه / ه) فاعلن (ه // ه // ه) ، فلا يستقيم البيت إلا بتخفيف
الهمزة عن طريق حذفها ، ونقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها .

وعلى هذا فلا يوجد (لأتارت) بتخفيف الهمزة شاهد في كتب اللغة بخلاف
(أترأته) بالتحقيق ، فورد له في كتب اللغة - كما سبق - ثلاثة شواهد ، وهذا إن دلّ
فإنما يدلّ على كثرة الكلمة بالتحقيق ، ولعلّ هذا ما دعا الأصمعي إلى القول بأن (أترته)
لغة ليست بالعالية .

لكن هذا لا ينفي صحة (أترته) بالتخفيف ، فهي صحيحة قد نصّ عليها الأزهري
وابن عباد وابن سيده " وابن منظور ، كما نصّ الصاغاني على أنها لغة في أترته (3) .
هذا ، ولم أعثر في كتب اللغة على أن (أترته) بالتخفيف ليست باللغة العلية ،
كما لم أجد فيها ما يقلل من صحتها .

(ذأى وذوى)

يقول ابن دريد : " ذوى العودُ يذوي ذياً وذوياً وقوم من العرب يقولون : ذأى
العودُ ، وليس باللغة العلية ، وينشدون بيت ذي الرمة : (طويل)

أقامت به حتى ذأى العودُ والتوى .: وساق الثريا في ملاءته الفجرُ " (4)

وكان الأصمعي يقول : ذوى العودُ " (5) .

(1) السابق : نفسه ، والحديث في الفائق 128/1 ، والنهاية 178/1 .

(2) الجمهرة (ترواي) تأر (3 / 214) .

(3) ينظر التكملة للصاغاني (ت و ر) (2 / 434) .

(4) ديوان ذي الرمة 561/1 ، برواية (ذوى) .

(5) الجمهرة (ذأوى) (ص 234) ، وقارن (1 / 175) ، وينظر (ص 1097 ، 3 / 282) .

ويقول ابن دريد أيضاً : " ذَوَى الْعُودُ يَذَوِي ذَيْئًا وَذَوِيًا ، إِذَا ذَبَلَ ... وقد همزه قوم فقالوا : ذَاى الْعُودُ ، وأنشدوا بيت ذي الرُّمَّة : (طويل)

أقامت به حتى ذَاى الْعُودُ والتوى .: وساق الثُّرَيَّا في مُلَاعَتِهِ الْفَجْرُ

وليس بالجيد " (1) .

ويؤيد نقد ابن دريد قول ابن فارس : " ذَوَى الْعُودِ يَذَوِي ، إِذَا جَفَّ ، وَهُوَ ذَاوٌ ، وربما قالوا : ذَاى يَذَاى ، والأول الأجود " (2) ، ويقول الخوارزمي : " ذَاى الْبَقْلُ ذَاوًا ، وليس بالعالية ، قال أبو زيد : هي لغة كلاب .. " (3) .

ونسبت (ذَاى) بالهمز لأهل بيشة (4) ، في بعض كتب اللغة (5) ، ومن ثم ، فذوى بغير همز لغة جمهور العرب بخلاف (ذَاى) فلغة القلة منهم ، ولعل هذا كان السبب في وصف ابن دريد بأن (ذَاى) ليس باللغة العالوية وليس بالجيد .

فذاى وصف بأنه غير جيد ، ومع ذلك جاء عليه قول ذي الرمة السابق .

هذا ، ووردت (ذوى) و (ذَاى) في بعض كتب اللغة دون أن توصف (ذَاى) بأنها غير جيدة ، ففي إصلاح المنطق : " وقد ذَوَى الْعُودُ يَذَوِي ذَوِيًا ، وقد ذَاى يَذَاى ذَاوًا ... " (6) ، وفي الصحاح : " وذَاى الْبَقْلُ يَذَاى ذَاوًا : لغة في ذوى أي ذَبَلَ ... " (7) .

وأما كان الأمر فذوى وذَاى لغتان جائزتان ، لكن (ذوى) أولى بالاستعمال من ذَاى ، ومن هنا جاء بذوى قول ربيعة بن مقروم : (متقارب)

رعاهن بالقف حتى ذوت .: بقول التناهي وهر السموما (8)

(1) الجمهرة (ذوى) (ص 703 ، 2 / 320) .

(2) المقاييس (2 / 363) ، وينظر المجمل (1 / 271) (ذوى) .

(3) شروح سقط الزند (شرح الخوارزمي) (5 / 2010) .

(4) بيشة : واد من أودية اليمن . ينظر التاج (بيش) (9 / 65) .

(5) ينظر : العين (8 / 206) ، والتعذيب (15 / 53) (ذوى) .

(6) إصلاح المنطق (ص 190) .

(7) الصحاح (ذَاى) (6 / 2344) .

(8) المفضليات (ص 182) ، وفيها : القف : ما صلب من الأرض واجتمع ، التناهي : جمع تنهية ، وهو الموضع من الأرض له حاجز يمنع الماء أن يخرج منه ، وهر : كره ، السموم : شدة الحر مع هبوب الريح .

3 - النقد بقوله : ليس بمأخوذ به

(اللَّبُّوُّ وَاللَّبُّ)

يقول ابن دريد : " واللَّبُّو : حيّ من العرب ، غير مهموز ، زعموا ، ونسبوا إليه لَبُّويّ ، وزعم قوم أنه مهموز ، ونسبوا إليه لَبُّيّ ، مهموز ، وليس بمأخوذ به " (1).

فَاللَّبُّو وردت بالهمز وغير الهمز ، وحكم ابن دريد على الهمز بأنه ليس بالمأخوذ به ، وبالبحت وجدت الهمز وارداً في الكلمة ، حيث قال ابن سيده : " واللَّبُّو : رجل معروف ، هو اللَّبُّو بن عبد القيس " (2) ، وقال أيضاً : " اللَّبُّو : قبيلة من العرب : النسب إليهم ، لَبُّويّ علي غير قياس ، وقد تقدّم في الهمز " (3).

فابن سيده أورد (اللَّبُّو) بغير همز في (لَبُّو) ثم ذكر أنه تقدّم في (لَبَّا) بالهمز. ومن ثم ؛ فَاللَّبُّو بالهمز قد ورد في كتب اللغة ، وهذا يدلّ على صحّته ، ومن هنا فلا وجه لقول ابن دريد بأن اللَّبُّو ليس بالمأخوذ به ، بل إنه ذكر الكلمة بالهمز وغيره في كتابه الاشتقاق (4).

(النَّبِيُّ وَالنَّبِيَّ)

يقول ابن دريد : " واشتقاق النبيّ من النَّبُو ، وهو العُلُو والارتفاع ، ومنّ همز اشتقّه من النَّبَأ ، وليس بالمأخوذ به ، وقد جاء في الشعر الفصيح (كامل)
يا خاتم النبأ إنك مرسلٌ .: بالحق كلُّ هدى السبيل هُداكا " (5).

وبمراجعة كتب اللغة يتبيّن أن حكم ابن دريد فيه شيء من التشدد ، إذ معنى كلامه إنكار النبيّ ورفضه ، لكن بمطالعة بعض كتب اللغة يتّضح أن اللغويين لم ينكروها أو يرفضوها ، وإنما قد وصفها بعضهم بالرداءة والقلّة ، فقد قال سيبويه : " وقالوا : نبيّ وبريّة ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون نبيّ وبريّة ، وذلك

(1) الجمهرة (ب ل - و - ا - ي) لبأ (ص 1028 ، 3 / 211) .

(2) المحكم (70 / 12) ، وينظر : اللسان (3993 / 5) (لبأ) .

(3) المحكم (91 / 12) ، وينظر : اللسان (3993 / 5) (لبو)

(4) ينظر الاشتقاق لابن دريد (ص 324) .

(5) الجمهرة (ب ن - و - ا - ي) نبأ (ص 1028) ، وقارن (211 / 3 ، 212) ، والبيت منسوب للعباس بن مرداس السلمي في الكامل في اللغة والأدب للمبرد 327/2.

قليل رديء " (1) .

فهزم النبي لغة لبعض العرب ، وغاية ما هنالك أنه لغة رديئة ، ورداعتها ؛ " لقلة استعمالها لا لأن القياس يمنع من ذلك " (2) .

وهناك من اللغويين من نصّ على النبي بالهمز والتخفيف ، دون أن يصف الهمز بالرداءة أو ما إلى ذلك ، ففي اللسان : " والنبيء : المُخبر عن الله ﷻ مكية ؛ لأنه أنبأ عنه ... ويجوز فيه تحقيق الهمز وتخفيفه " (3) . ونصّ بعض اللغويين على أن الأجود ترك الهمز (4) .

وهزم النبيء قراءة قرآنية صحيحة وردت عن أحد القراء السبعة ، فقد قرأ " نافع بهمز النبيين والنبيء ، والأنبياء والنبوءة وقرأ الجمهور بغير همز " (5) ، والحبّة " لمن همز : أنه أخذ من قوله : أنبأ الحقّ إذا أخبر به ... والحبّة لمن ترك من ثلاثة أوجه :

أولها : أن الهمز مستنقل في كلامهم ، والدليل عليه قوله ﷺ " لست نبيء الله " ، كأنه كره الهمز ؛ لأن قريشاً لا تهمز . والثاني : أنه مأخوذ من النبوة وهي : ما ارتفع من الأرض وعلا ؛ لأنه أخبر عن العالم العلوي ، وأتى به عن الله تعالى . والثالث : أن العرب تدع الهمزة من (النبي) ، وهو من أنبأت ، ومن (الخابية) ، وهي من خبأت ، ومن (البرية) ، وهي من برأ الله الخلق ، ومن (الذرية) ، وهي من ذرأهم ، ومن (الروية) ، وهي من : روات في الأمر " (6) .

نخلص مما سبق إلى أن حكم ابن دريد على همز (النبيء) بأنه ليس بالمأخوذ به حكم مجاني للصواب ، فالهمز في الكلمة لغة أهل مكة ، وقرأ به الإمام نافع ﷺ ومن ثم فلا وجه لإنكاره ورفضه .

غاية ما هنالك أن النبي بغير همز أجود منه وأعلى إذ هو لغة أكثر العرب ، وقرأ به جمهور القراء .

(1) الكتاب (3 / 555) .

(2) المحكم (12 / 143) ، وينظر : اللسان (6 / 4315 ، 4316) (نبأ) .

(3) اللسان (نبأ) (6 / 4315) ، وينظر : إصلاح المنطق (159) ، والمحيط - نبأ (10 / 404) .

(4) ينظر : اللسان (نبأ) (6 / 4316) (بتصرف) .

(5) البحر (1 / 237) .

(6) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق : د / عبد العال مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - السادسة - 1417 هـ - 1996م (ص 80 ، 81) .

4- النقد بقوله : ليس بالثبّت

(بَتّاً وَبَتّاً)

يقول ابن دريد : " والبَتُّ فعل مَمَات " ⁽¹⁾ ، ثم قالوا: " بتا يبتو بَتّاً ، فلم يهمزوا ، وهمز قوم فقالوا : بَتّاً يَبْتَأُ بَتّوّاً ، إذا أقام بالمكان ، وليس بالثبّت " ⁽²⁾ .

وبمراجعة كتب اللغة يتبيّن صحة (بَتّاً) التي شكّ ابن دريد فيها ، فقد نصّ عليها ابن سيده قائلاً : " بَتّاً يَبْتَأُ بَتّوّاً ، أقام " ⁽³⁾ ، ويقول الصاغاني أيضاً " بَتّاً وَبَتّاً : أقام " ⁽⁴⁾ .

ولم تكتف كتب اللغة بالنصّ على (بَتّاً) فحسب ، بل إن الجوهري نصّ على أنها أفصح من (بَتّاً) حيث قال : " بَتّاً بالمكان بَتّوّاً : أقام به ، وَبَتّاً بَتّوّاً ، أفصح " ⁽⁵⁾ ، وقول الجوهري بأن (بَتّاً) أفصح من (بَتّاً) لا يدع مجالاً للشكّ في (بَتّاً) بالهمزة .

وأورد ابن منظور عكس كلام الجوهري حيث ذكر أن (بَتّاً) هي الأفصح حيث قال : " بَتّاً بالمكان بَتّوّاً أفصح " ⁽⁶⁾ ، وقال أيضاً : " بَتّاً بالمكان يَبْتَأُ بَتّوّاً : أقام ، وقيل : هذه لغة ، والفصيح بَتّاً بَتّوّاً " ⁽⁷⁾ .

ومن ثم فبتّاً بالهمزة وبَتّاً من غير همز لغتان ، وأورد الجوهري أن بَتّاً أفصح ، وذكر ابن منظور أن بَتّاً أفصح ، وأيّما كان الأمر ، فإن كليهما صحيحة لا شكّ فيها ، ومن هنا ، فلا وجه لشكّ ابن دريد في (بَتّاً) بقوله : (ليس بالثبّت) ، فقد نصّت عليها كتب اللغة ، كما ذكر ابن منظور أنها لغة ، وقال الجوهري بأنها أفصح من (بَتّاً) .

5- النقد بقوله : أجود

(الصَّلَاةُ وَالصَّلَاةُ)

يقول ابن دريد : " وألّت فرائضه ، إذا لَمَعَتْ في عَدْوِه ، وقال الشاعر يصف فرساً : (كامل) :

- (1) ذكر ابن دريد بعد كلمة ممات ما يفيد استعمال اللفظ وحياته ، ولعله يقصد أن اللفظ كان في الأصل مماتا ، ثم استعمل لمعنى جديد بعد ذلك .
- (2) الجمهرة (ب ت و) (ص 1016) ، وقرن (3 / 199)
- (3) المحكم (ب ت) (10 / 201) .
- (4) التكملة للصاغاني (ب ت) (1 / 7) ، وينظر (ب ت) (6 / 372) .
- (5) الصحاح (ب ت) (6 / 2278) .
- (6) اللسان (1 / 207 ، 208) ، وينظر التاج (19 / 187) (ب ت) .
- (7) اللسان (1 / 203) ، وينظر التاج (1 / 109) (ب ت) .

حتى رَمِيَتْ بِهَا يَنْلُ فَرِيصُهَا .: وَكَأَنَّ صَهَوَتْهَا مَدَاكُ رُخَامٍ (1)

المَدَاكُ (2) : الصَّلَاةُ ، ويقال : الصَّلَاةُ ، وبالهَمْز أجود (3) .

وأوردت بعض كتب اللغة الصَّلَاةَ مهموزة وغير مهموزة حيث قال ابن سيده :
"والصَّلَاةُ ، والصَّلَاةُ مدقُّ الطَّيِّبِ ... " (4) .

وأورد ابن السكيت كلمة الصَّلَاةَ والصَّلَاةُ تحت باب ما " همزه بعض العرب
وترك همزه بعضهم ، والأكثر الهمز " (5) .

فابن السكيت ذكر أن الهمز أكثر ، ففي هذا دلالة على أنه - كما قال ابن دريد -
أجود .

6- النقد بقوله : خالفه أهل اللغة

(هَرَأْتُ وَهَرَوْتُ)

يقول ابن دريد : " والهَرُو لا أصل له في العربية إلا حرف واحد ، جاء به أبو
مالك ، فقال : تقول العرب : هَرَوْتُ اللحمَ أَهْرُوهُ هَرَوًّا ، إذا أنضجته ، وخالفه سائر
أصحابنا وأهل اللغة ، فقالوا : هَرَأْتُ اللحمَ وَأَهْرَأْتُهُ أَهْرُوهُ هَرَاءً ، إذا أنضجته ، مهموز
لا غير ، وستراه في باب الهمز إن شاء الله " (6) .

ونقل كلام ابن دريد ابن فارس وابن سيده وابن منظور والزبيدي ، فهذا بمثابة
الإقرار منهم بكلام ابن دريد ، ففي المقاييس : " قال ابن دريد : الهَرُو لا أصل له في
العربية ، إلا أن أبا مالك جاء بحرف أنكره أهل اللغة . قال : هَرَوْتُ اللحمَ : أنضجته ،
وإنما هو هَرَأْتُهُ " (7) .

فأبو مالك انفرد برواية (هَرَأَ) بغير همز عن العرب ، وأنكر أهل اللغة عليه هذا
الحرف ذاكرين أن الصواب فيه (هَرَأَ) بالهمز ، لكن ابن عباد نصّ على (هَرَأَ) بالهمز

- (1) البيت في اللسان والتاج (أ ل) دون نسبة ، والفريص : جمع فريصة ، وهي أصل مرجع المرفقين ،
والصهوة من الفرس : موضع اللبد من ظهره . ينظر اللسان (فرص - صهو) .
- (2) " المَدَاكُ : حجر يسحق عليه الطيب ... " اللسان (دو ك) (2 / 1455) .
- (3) الجمهرة (أ ل ل) / 58 ، 19/1 .
- (4) المحكم (8 / 239) ، وينظر : الصحاح (6 / 2402 ، 2403) ، المجمل (ص 414) (ص ل) .
- (5) ينظر : إصلاح المنطق (ص 159) .
- (6) الجمهرة (ر و ه) هرو (ص 808 ، 809 ، 2 / 422) .
- (7) المقاييس (6 / 48) ، وينظر المجمل (ص 730) ، والمحكم (4 / 300) ، واللسان (6 / 4658) ،
والتاج (20 / 335) (هرو) .

و (هَرَا) بغير همز بمعنى ، فقال : " وَهَرَوْتُ اللحم أَهْرُوهُ : أنضجته ، وكذلك هَرَأْتُهُ وَأَهْرَأْتُهُ " (1) ، وأورد ابن القطاع الفعل (هَرَا) بالتخفيف ، فقال : " وَهَرَى اللحم هَرَاءً : نَضَجَ " (2) ، ونقل الصاغاني قول أبي مالك دون أن ينصّ على أن أهل اللغة خالفوه ، فقال : " وقال أبو مالك : هَرَوْتُ اللحم : أنضجته " (3) .

فعلى ما ذكره ابن عباد وابن القطاع والصاغاني تكون (هَرَا) بغير همز صحيحة .

7- النقد بقوله : أفصح وأعلى

(عَبَّاتٌ وَعَبَّيْتُ)

يقول ابن دريد : " ويقال : عَبَّاتُ الجيشَ تعبئةً ، وكذلك المتاع ؛ وقالوا : عَبَّيْتُ الجيشَ أيضاً تعبئةً ، قال أبو بكر : عَبَّيْتُ الجيشَ أفصح وأعلى وأكثر من عَبَّأْتُهُ " (4) .

وجاء في كتب اللغة ما يؤيد ابن دريد وما يخالفه ، أما ما يؤيده ، فقد ورد أن يونس كان " لا يهزم تعبئة الجيش " (5) ، فكأن يونس لا يرى الكلمة إلا بترك الهمزة .

وأما ما يخالف ما ذكره ابن دريد ، فقد قال ابن منظور : " يقال عَبَّاتُ الجيشَ عَبَّأً وَعَبَّأْتُهُمْ تعبئةً ، وقد يترك الهمز ، فيقال : عَبَّيْتُهُمْ تعبئةً ، أي رتبته في مواضعهم ، وهيأتهم للحرب " (6) .

فقوله : " وقد يترك الهمز " - يؤخذ منه أن الهمز هو الأكثر في الكلمة .

فقد وضح فيما سبق ما يؤيد ابن دريد وما يخالفه ، لكن التأييد والمخالفة لم يكونا صريحين ، وعليه فيؤخذ بقول ابن دريد ، إذ أنه صرح بأن (عَبَّيْتُ الجيشَ) أفصح وأعلى وأكثر من (عَبَّاتُ الجيشَ) ، وربما كان ترك الهمز أفصح حتى تختصَّ عبَّي غير مهموزة بالجيش ، وتختص (عَبَّأً) مهموزة بالمتاع ، ففي شرح فصيح ثعلب : " وَعَبَّاتُ المتاع ... أي هيئاته ونضدتُ بعضه على بعض ، وَعَبَّيْتُ الجيشَ ... إذا هيئاته في

(1) المحيط (هَرَا ، هَرُو) (4 / 56) .

(2) الأفعال لابن القطاع (3 / 359) .

(3) التكملة للصاغاني (هَرَا) (6 / 536) .

(4) الجمهرة (ب ع - و - ا ي) عبأ / 1025 ، وقارن 208/3 .

(5) الصحاح (1 / 262) ، وينظر حواشي ابن بري (1 / 24) (عبأ) .

(6) اللسان (عبأ) (2799/4) .

موضعه . كذلك حكى لنا عن يونس " (1).

فيؤخذ مما حكى عن يونس أن الهمز خاص بعبء المتاع ، وترك الهمز خاص بعبء الجيش ، فقد ورد عنه فيما سبق أنه كان لا يهمز عبء الجيش .

8- النقد بقوله : هو اللغة العالية

(رَفَاتٌ وَرَفَوْتُ)

يقول ابن دريد : " ... رَفَوْتُ الثوبَ أَرْفُوهُ رَفَوًّا ، إذا لاءمت خرقه بنساجة ، وقد قالوا : رَفَاتُ الثوب بالهمز ، وهي اللغة العالية " (2).

فرقاً تنطق بالهمزة تارة ، وتخفف واواً تارة أخرى ، يقول " أبو زيد الأنصاري في كتاب الهمز : رَفَاتُ الثوبَ أَرْفُوهُ رَفَنًا ... وقال في باب تحويل الهمزة من هذا الكتاب: رَفَوْتُ الثوبَ رَفَوًّا ، تحوّل الهمزة واواً " (3).

ومن ثم ، فالهمزة في الكلمة هي الأصل ، قلبت واواً عند التخفيف ، ويمكن أن يكون هذا ما دعا ابن دريد إلى وصف (رَفَاً) مهموزة بأنها اللغة العالية ، ويؤيد قوله بأن (رَفَاً) اللغة العالية أيضاً قول الجوهري : " رَفَاتُ الثوبَ أَرْفُوهُ رَفَاً ، إذا أصلحت ما وهي منه ، وربما لم يهمز " (4).

فقوله : " وربما لم يهمز " يؤخذ منه أن همز (رَفَاً) هو الأكثر والأشيع عند العرب ، مما يدل على أنه اللغة العالية ، ويؤكد هذا أيضاً قول ابن سيده : " وَرَفَوْتُ الثوبَ رَفَوًّا لغة في رَفَاتُهُ ، والهمز أعلى " (5).

تعقيب

انتقد ابن دريد بعض الألفاظ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها. (6)

- (1) التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل الهروي ضمن فصيح ثعلب والشروح عليه - جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي - ط : دار الصحابة بطنطا - الأولى - 1368 هـ - 1949م (ص 28) .
- (2) الجمهرة (رف و) رفو (ص 788) ، وقارن (2 / 402) .
- (3) التهذيب (رفا) (15 / 244) ، وينظر: كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري - ط : بيروت - (ص 7) .
- (4) الصحاح (رفاً) (1 / 53) .
- (5) المحكم (رفو) (11 / 283) .
- (6) ينظر على سبيل المثال : اللبو واللبو - النبي والنبيء - بتأ وبتا .

وبعدما سبق إليك قائمة تضم أمثلة الهمز والتخفيف التي وجه إليها نقد في
الجمهرة مرتبة هجائياً :

الألفاظ	اللفظ المنقود	عبارة النقد	نتيجة البحث
بَتَّاءٌ وَبَتَّاءٌ	بَتَّاءٌ	ليس بالثبت	صحة اللفظ
أَتَّارٌ وَأَتَّارٌ	أَتَّارٌ	ليست باللغة العالية	صحة اللفظ
ثَاجٌ وَثَاجٌ	ثَاجٌ	أعلى	صحة اللفظ
الجَشَّاءُ والجَشَّاءُ	الجَشَّاءُ	أعلى	موافقة النقد
ذَأَى وَذَوَى	ذَأَى	ليس باللغة العالية	موافقة النقد
الرَّئِمُّ والرَّئِمُّ	الرَّئِمُّ	أعلى	موافقة النقد
رَفَاتٌ وَرَفَوْتُ	رَفَاتٌ	هو اللغة العالية	موافقة النقد
الصَّلَاةُ والصَّلَاةُ	الصَّلَاةُ	أجود	موافقة النقد
عَبَّاتٌ وَعَبَّيتُ	عَبَّيتُ	أفصح وأعلى	موافقة النقد
قَمُوْ وَقَمُوْ	قَمُوْ	أعلى	موافقة النقد
اللَّبَّؤُ واللَّبَّؤُ	اللَّبَّؤُ	ليس بمأخوذ به	صحة اللفظ
النَّبِيَّ والنَّبِيَّ	النَّبِيَّ	ليس بالمأخوذ به	صحة اللفظ
هَرَاتٌ وَهَرَوْتُ	هَرَوْتُ	خالفه أهله اللغة	صحة اللفظ

إحصاء عبارات النقد الخاصة بالهمز والتخفيف

عبارة النقد	عدد ما وافق البحث فيه ابن دريد	عدد ما خالف فيه البحث ابن دريد	العدد الكلي
أعلى	3	1	4
ليس باللغة العالية	1	1	2
ليس بمأخوذ به	–	2	2
ليس بالثبوت	–	1	1
أجود	1	–	1
خالفه أهل اللغة	–	1	1
أفصح وأعلى	1	–	1
هو اللغة العالية	1	–	1
العدد الكلي	7	6	13

الفصل الثاني

الإبدال بين الصوامت

قبل الخوض في تحليل أمثلة النقد في جانب الإبدال بين الصوامت الواردة في معجم جمهرة اللغة ، نذكر نبذة يسيرة عن الإبدال ⁽¹⁾ ، فنقول : الإبدال اللغوي من الظواهر الصوتية البارزة في اللغة العربية ، فهو " كثير في الكلام " ⁽²⁾ .

والإبدال معناه في اللغة : " جعل شيء مكان شيء آخر " ⁽³⁾ واصطلاحاً : " جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً " ⁽⁴⁾ .

وينقسم الإبدال إلى قسمين : الأول : الإبدال الصرفي ، وحروفه مجموعة في قولهم : " هدأت موطيا " ، والآخر : الإبدال اللغوي ، ويقع في جميع حروف الهجاء ، ويراد به " ما جمعه رواة اللغة من تلك الألفاظ المتقاربة في صورها المتحددة في معانيها " ⁽⁵⁾ .

وبعض المحدثين قسّم الإبدال إلى ثلاثة أنواع ، وهي : " أولاً : ما يبدل من غيره ندوراً ، وذلك في سبعة أحرف ، وهي : ق ، خ ، ذ ، ظ ، ض ، ح ، غ ... ثانياً : ما يبدل من غيره إبدالاً قياسياً شائعاً مضطراً إليه في التصريف ... ثالثاً : ما يبدل من غيره شيوعاً من غير اضطرار إليه في التصريف بأن يشيع عند قوم مقصوراً

- (1) ينظر تفصيل هذه القضية في : الصاحبي لابن فارس - تحقيق : السيد أحمد صقر - دار إحياء الكتب العربية (ص 333) ، والمزهر للسيوطي (1 / 460 - 475) ، ومقدمة التحقيق لكتاب الإبدال لابن السكيت - تحقيق : د / حسين محمد شرف - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - 1398 هـ - 1978 م (ص 48 - 54) ، ومقدمة التحقيق لكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي - تحقيق : عز الدين التنوخي - دمشق - 1379 هـ - 1960 م (1 / 5 - 42) ، واللهجات العربية : د / إبراهيم نجا - ط : السعادة - 1396 هـ - 1976 م (ص 71 - 85) ، ومن أسرار اللغة : د / إبراهيم أنيس - ط : الأنجلو المصرية - السابعة - 1994 م (ص 75) ، والفلسفة اللغوية والألفاظ العربية : جرجي زيدان - ط : دار الهلال - 1969 م (ص 60 - 66) ، ودراسات في فقه اللغة : د / صبحي الصالح (ص 212 - 242) ، واللهجات العربية في التراث : د / أحمد علم الدين الجندي - الدار العربية للكتاب - 1983 م (1 / 347 - 416) والتطور اللغوي التاريخي : د / إبراهيم السمراني - دار الأندلس - بيروت - لبنان - الثالثة - 1983 م (ص 109 - 119) ، واللهجات العربية نشأة وتطوراً : د / عبد الغفار حامد هلال - مكتبة وهبة - القاهرة - الثانية - 1414 هـ - 1993 م (120 - 193) .
- (2) المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل - تحقيق : د / يحيى مراد - ط : دار الحديث - القاهرة - 1426 هـ - 2005 م (ص 368) ، وينظر : الصاحبي (ص 333) .
- (3) اللسان (بدل) (1 / 231) .
- (4) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - تحقيق : د / عبد الفتاح بحيري - الزهراء للإعلام العربي - الأولى - 1418 هـ - 1997 م (5 / 361) .
- (5) الإبدال لأبي الطيب (مقدمة المحقق) (1 / 9) بتصرف .

على السماع ، وذلك ما أشارت إليه الروايات اللغوية معزواً لقوم ، أو لقبائل مخصوصة دون غيرهم كالعننة ، والفحفة ، والعججة ، وغيرها " (1) .

فقد قسّم الإبدال إلى ثلاثة أقسام ، وأرى أنه لا داعي إلى هذه القسمة الثلاثية ؛ لأن القسم الأول هو القسم الثالث نفسه ، وليس بينهما كبير خلاف حتى يفصل هذا عن ذلك ؛ لذا فمن باب أولى أن يقسّم الإبدال إلى قسمين : صرفي ، ولغوي ، ثم يقسّم اللغوي - أولاً - إلى ما يبذل من غيره ندوراً ... - وثانياً - إلى ما يبذل من غيره شيوماً ... طالما أن هذين القسمين يتفقان في أن كليهما سماعي ، ولا يضطر إليهما في التصريف .

وأبرز ما نلاحظه في أمثلة الإبدال اللغوي بقسميه أننا نجد - في الكثير الغالب منها - علاقة صوتية قوية بين الحروف الواقع فيها الإبدال ، فقد اشترط كثير من اللغويين القدامى والمحدثين وجود علاقة صوتية تبيح وقوع الإبدال ، وإذا نظرنا إلى الكتب التي عنيت بجمع أمثلة الإبدال نلاحظ أن العلاقة الصوتية لم تتحقق في جميعها ، فعلى سبيل المثال جعل ابن السكيت من أبواب كتابه الإبدال ، باباً للإبدال بين الحاء والجيم نحو يحوس ، ويجوس ، وأحم وأجم (2) - والحرفان متباعداً مخرجاً وصفة - وكذلك أبو الطيب جعل من أبواب كتابه باباً للإبدال بين الخاء والميم نحو خزق الطائر ومزق (3) - والحرفان متباعداً أيضاً مخرجاً وصفة - وغير ذلك من الأبواب المعقودة التي لم تتحقق فيها العلاقة الصوتية " .

لكن تحقق العلاقة الصوتية بين الحروف التي وقع فيها الإبدال هو السمة الغالبة على تلك الأمثلة ، ومن هنا أورد الخليل بن أحمد أمثلة للإبدال تحققت فيها العلاقة الصوتية بين المبدل والمبدل منه ، فقد ذكر أن تميماً " تبدل الهمزة من العين ، والعين من الهمزة ، فتقول عني في معنى أني ، وخبأ بمعنى خبع " (4) . وأورد أن " الفاء تبدل من الثاء فيقال : فوم بمعنى ثوم ، وجدف بمعنى جدث " (5) ، ونصّ على أن العين والحاء " يبذل بعضها من بعض ، تقول : ربح بمعنى ربع " (6) ، وأورد الخليل أيضاً

(1) اللهجات العربية في التراث (1 / 347 ، 348) .

(2) ينظر : الإبدال لابن السكيت (ص 97) .

(3) ينظر : الإبدال لأبي الطيب (1 / 346) .

(4) تذكرة النحاة لأبي حيان التوحيدي - تحقيق : د / عفيف عبد الرحمن - مؤسسة الرسالة - سوريا - الأولى - 1406 هـ - 1986 م (ص 27) .

(5) المرجع السابق (ص 28) .

(6) المرجع السابق (ص 27) ، والرُّبْع : " الفصل الذي ينتج في الربيع ... " اللسان (ربع) 1565/3 .

" أن الياء تبدل من الجيم والشين " (1) .

فالعلاقة الصوتية متحققة بين الحرفين المبدل والمبدل منه فيما سبق ، وستتضح أكثر في تناول أمثلة النقد التالية المتعلقة بالإبدال .

وهناك أسباب كثيرة أدت إلى حدوث ظاهرة الإبدال ، ومن أبرزها : اختلاف اللهجات ، والتماثل بين الأصوات ، والمخالفة بينها ، والتصحيف والتحريف ، وغير ذلك من الأسباب التي تحدثت عنها كتب المحدثين باستفاضة (2) .

هذا ، وقد وردت في الجمهرة أمثلة كثيرة للنقد في جانب الإبدال بين الصوامت ، والأمثلة التي وضعتها تحت هذا المبحث هي التي تحققت فيها العلاقة الصوتية بين حرفي الإبدال ، أما الأمثلة التي لم تتحقق فيها العلاقة ، فوضعتها تحت مبحث الترادف ، إن لم تكن مظنة التصحيف ، فإن كانت وضعتها تحت مبحث التصحيف .

وأمثلة الإبدال التي وجّه إليها نقد في الجمهرة ذات شقين :

الشق الأول : أمثلة انتقدت بالإيجاب أو الاستحسان ، وذلك بذكر اللفظين الواقع بينهما الإبدال ، ثم ينتقد أحدهما بأنه أعلى أو أفصح ، وما إلى ذلك .

الشق الثاني : أمثلة انتقدت بالسلب أو الاستهجان ، وذلك بذكر اللفظين الواقع بينهما الإبدال ، ثم ينتقد أحدهما بأنه غلط أو من كلام العامة ... وغير ذلك .

واليك عبارات النقد الواردة في أمثلة الإبدال بين الصوامت :

1 - النقد بقوله أعلى : 17 مثلاً ، وهي : تلغف وتلغف - شحف وشنحف - الحوئاء والحوئاء - السبخة والصبخة - أسبغ وأصبغ - المسرط والمصرط - السقع والصقع - السلق والصلق - الخذعة والخرعلة - الدحج والذحج - دحمل وذحمل - دفف وذفف - ودى ووذى - تخ وثخ - الختلة والختلة - العرت والعرت .

2 - النقد بقوله : ليس بثبت : 8 أمثلة ، وهي : عمت وغمط - المحسول والمخسول - الصورة والضوة - نجمة وزجمة - أرعف وأزعف - وتن ووثن - المنط والنط - بزم ووزم .

3 - النقد بقوله : من قول العامة : 7 أمثلة ، وهي : الجرس والجرص - القريس

(1) تذكرة النحاة (ص 27) .

(2) ينظر : أسباب وجود الإبدال بالتفصيل في : اللهجات العربية نشأة وتطوراً (ص 144 - 161) ، واللهجات العربية في التراث (1 / 348 - 359) .

والقريص - قرنس وقرنص - القسب والقصب - التجير والثجير - التوت والتوت - القرقر والقرقل .

4 - النقد بقوله : غلط : 5 أمثلة ، وهي : العجروف والحجروف - حطامة وخطامة - الشدف والسدف - أضطضطرط وأطرططرطاء - الرخاف والرخاف .

5 - النقد بقوله : خطأ : 4 أمثلة ، وهي : قرضي وقرطي - القسب والقصب - بغداد وبغداد - القرقر والقرقل .

6 - النقد بقوله : أعلى وأفصح : 4 أمثلة ، وهي : نعق ونغق - الشرج والسرّج - عنس وعنش - اللصق واللّزق .

7 - النقد بقوله : هو الوجه : 4 أمثلة ، وهي : دنغ ودنغ - قرصم وقرضم - ريبدان وزبيدان - أرغلت وأزغلت .

8 - النقد بقوله : لم يعرفه فلان : 3 أمثلة ، وهي : الحضض والحضظ ، المتسرمة والمتصرمة - علون وعنون .

9 - النقد بقوله : لا أدري ما صحته : مثالان : الجلحطاء والجلخطاء - الدفل والذفل .

10 - النقد بقوله : مرغوب عنه : مثالان ، وهما : غلامي وغلّامج - غلامي وغلّامش .

11 - النقد بقوله : لا أفف على حقيقته : مثال واحد ، وهو : أش وهش .

12 - النقد بقوله : هي الرواية الصحيحة : مثال واحد ، : خرشمة وهرشمة .

13 - النقد بقوله : أنكره فلان : مثال واحد : الهعخع والخعخع .

14 - النقد بقوله : ليس هذا صحيحاً : مثال واحد : بعث وبغاث .

15 - النقد بقوله : خالفهم الخليل : مثال واحد : هميع وهميغ .

16 - النقد بقوله : ليس بالعالى : مثال واحد : انسدح وانشدح .

17 - النقد بقوله : ليس بالجد : مثال واحد : كرس وكلس .

18 - النقد بقوله : دفعه قوم : مثال واحد : مرجوسة ومنجوسة .

وسيتّضح ما سبق من خلال العرض الآتي لأمثلة النقد في جانب الإبدال بين الصوامت :

الإبدال بين الهمزة والهاء :

توجد علاقة صوتية بين الهمزة والهاء تسوّغ الإبدال بينهما ، فهما - كما ذكر اللغويون القدامى - من أقصى الحلق ⁽¹⁾ ، والهمزة أدخل في الحلق من الهاء ، يشير المبرد إلى ذلك في قوله : " فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة ، وهي أبعد الحروف ، ويليهما في البعد مخرج الهاء " ⁽²⁾ ، فالهمزة " تخرج بالتقاء الغشائين الصوتيين التقاء محكماً يسدّ سبيل النفس المندفع من الرئة لأدائها ؛ فهي حبسة مزمارية " ⁽³⁾ ، وصوت الهاء " عند النطق به يظل المزمار منبسطاً دون أن يتحرّك الوتران الصوتيان ، ولكن اندفاع الهواء يحدث نوعاً من الحفيف يسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار ... " ⁽⁴⁾ . والهمزة والهاء منفعتان ، مستفلتان ، مصمتان ، والهمزة مجهورة ⁽⁵⁾ شديدة بخلاف الهاء فمهموسة رخوة .

ومن ثم فإنه توجد علاقة صوتية بين الهمزة والهاء تسوّغ الإبدال بينهما ، وقد ورد لهما في الجمهرة مثال واحد ، وجّه إليه نقد ، وهو :

(أشّ وهشّ)

يقول ابن دريد : " وأحسب - إن شاء الله - أنهم قالوا : أشّ على غنمه يؤشّ أشّا ، مثل هشّ سواء ، ولا أقف على حقيقته " ⁽⁶⁾ .

فابن دريد توقّف في الحكم على صحة (أشّ) بالهمزة حيث قال : " ولا أقف على

- (1) ينظر : مقدمة الخليل لكتاب العين (1 / 52) ، والكتاب لسيبويه (4 / 477) ، وسر صناعة الإعراب لابن جني (1 / 51) .
- (2) المقتضب للمبرد (1 / 328) .
- (3) أصوات اللغة العربية : د / محمد حسن جبل - (ص 130) ، وينظر : الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 89 ، 90) ، والأصوات العربية : د / كمال بشر (ص 122) ، ومشكلة الهمزة العربية : د / رمضان عبد التواب - الخانجي - الأولى - 1417 هـ - 1996 م (ص 24) .
- (4) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 87) .
- (5) رجّحت سابقاً في فصل الهمز والتخفيف أن الهمزة مجهورة ، كما قال اللغويون القدامى وبعض المحدثين .
- (6) الجمهرة (أش ش) أشش (ص 57) ، وقارن (1 / 18) .

حقيقته " .

وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدت أكثرها ⁽¹⁾ لم يذكر أش بمعنى هَشَّ ، ورد نص ابن دريد في المحكم ، واللسان ، والتاج دون تعقيب أو تعليق ⁽²⁾ ، وورد اللفظ في أفعال ابن القطاع ، والمعجم الكبير دون أن تذكر فيهما عبارة ابن دريد السابقة التي تشكك في اللفظ ، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على صحته ، يقول ابن القطاع : " أش الرجل على غنمه مثل هَشَّ " ⁽³⁾ .

الإبدال بين الهاء والخاء :

ذكرنا - سابقاً - مخرج الهاء ، أما الخاء ، فتخرج من " أدنى الحلق إلى الفم " ⁽⁴⁾ ، وذهب بعض المحدثين إلى أنها تخرج " من أقصى الحنك ، وهو يقع في منطقة تالية للحلق من جهة الأمام " ⁽⁵⁾ .

فالهاء والخاء بينهما تقارب في المخرج ، كما أنهما متفقان في أكثر الصفات العامة ، فهما مهموسان ، رخوان ، مصمتان ، منفتحان ، والهاء مستقلة مرققة ، بخلاف الخاء فمستعلية مفخمة .

ومن ثمّ توجد علاقة صوتية بين الهاء والخاء تسوّغ وقوع الإبدال بينهما .
وورد للهاء والخاء مثالان في الجمهرة ؛ قد وجّه إليهما نقد ، وهما فيما يأتي :

1- خِرْشَمَةٌ وَهَرْشَمَةٌ :

يقول ابن دريد : " وأرض خِرْشَمَةٌ ، وهي ذات الحجارة الرخوة ؛ ويقال : بئر خِرْشَمَةٌ وَهَرْشَمَةٌ ، وهي الصلبة الشديدة ، قال الراجز :

خِرْشَمَةٌ فِي جَبَلٍ خِرْشَمٍ

تُبْذَلُ لِلجَارِ وَلابْنِ العَمِّ

(1) ينظر : تركيب (أشش) ، (هَشش) في العين ، والتهذيب ، والمحيط ، والصاحح ، والمقاييس ، والأساس .

(2) ينظر : المحكم (59 / 8) ، واللسان (85 / 1) ، والتاج (55 / 9) (أشش) .

(3) أفعال ابن القطاع (56 / 1) ، وينظر المعجم الكبير (أشش) (320 / 1) .

(4) حياة اللغة العربية ، أو تاريخ الأدب لحفني ناصف - الثانية - جامعة القاهرة - 1958 م (ص 16) ، وينظر : الكتاب (433 / 4) ، وسر الصناعة (47 / 1) ، والأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 87) .

(5) الأصوات العربية : د / بشر (ص 123) ، وينظر : أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 149) ، وما بعدها ، وأصوات اللغة : د / عبد الرحمن أيوب (ص 217) .

يعني بئراً ؛ ويُروى : هَرَشَمَّة ، وهي الرواية الصحيحة " (1).

وقع إبدال بين الخاء والهاء في خَرَشَمَّة وهَرَشَمَّة ، لكن نلاحظ أن ابن دريد بعد أن أورد أن الكلمتين بمعنى ، ذكر أن (هَرَشَمَّة) هي الرواية الصحيحة في الرجز ، ويؤخذ من ذلك أن (هَرَشَمَّة) بالهاء هي الصحيحة ، وتأثر محقق إبدال أبي الطيب بابن دريد ، فذكر ذلك أيضاً (2).

ويؤكد صحة الكلمة بالحاء والهاء ورودها بهما في إبدال أبي الطيب (3) ، وبعض كتب اللغة (4) ، كما يؤيد صحة الرجز بالحاء والحاء روايته بالحرفين معاً في بعض كتب اللغة (5) .

ويقول ابن منظور : " وأرض خَرَشَمَّة : يابسة صلبة ، وجبل خَرَشَم كذلك " (6).

فالخَرَشَمَّة بمعنى الأرض الصلبة ، والخَرَشَم بمعنى الجبل الصلب - يؤكدان ، وجاهة الخَرَشَمَّة بمعنى البئر الصلبة الشديدة ، فمعنى الصلابة متحقق في الجميع .

2 - المَعْنَعُ والخُعْنَعُ :

يقول ابن دريد : " وقال الخليل : سمعنا كلمة شنعاء : الهُعْنَعُ ، فأكرنا تأليفها ، وسئل أعرابي عن ناقته ، فقال : تركتها ترعى الهُعْنَعُ ، فسألنا الثقات من علمائهم ، فأذكروا ذلك ، وقالوا : نعرف الخُعْنَعُ ، فهذا أقرب إلى التأليف " (7).

أنكرت (الهُعْنَعُ) بالهاء ، وأثبت مكانها (الخُعْنَعُ) بالحاء موضع الهاء .

ويؤكد صحة (الخُعْنَعُ) بالحاء بدلاً من الهاء ، رواية الأزهري لها عن النضر ، وتوثيقه إياه ، ففي التهذيب : " قال النضر بن شميل في كتاب الأشجار : الخُعْنَعُ : شجرة ... قلت {الأزهري} : وقد ذكر ابن دريد الخُعْنَعُ في كتابه أيضاً ، وأرجو أن يكون صحيحاً ؛ فإن ابن شميل لا يقول إلا ما أتقنه " (8).

(1) الجمهرة (ص 1145) ، وقارن (3 / 332) .

(2) إبدال أبي الطيب (الحاشية) (1 / 351) .

(3) (1 / 351 ، 352) .

(4) ينظر : التكملة للصاغاني (خ ر ش م) (6 / 9) .

(5) انظر : روايته بالحاء في التكملة للصاغاني (خ ر ش م) (6 / 9) ، وروايته بالهاء في الجمهرة

(3 / 339) ، وإبدال أبي الطيب (1 / 351 ، 352) .

(6) اللسان (خرشم) (2 / 1133) .

(7) الجمهرة : مقدمة المؤلف (ص 47) ، وقارن (1 / 9) ، وينظر العين (2 / 274) .

(8) التهذيب (خع) (1 / 55) .

فنقل اللفظ عن النضر ، وتوثيق الأزهري له يؤكدان صحته ، وقد اقتصر الصاغانى على هذه الصورة الصحيحة دون ذكر غيرها ⁽¹⁾.

وأورد ابن عباد اللفظة بصورة ثالثة ، وهي (العُهْخُ) بدلاً من (الهُخْخُ) أي بتقديم العين على الهاء ، والعين على الخاء ، وأنكرت هذه الصورة ، وأثبت مكانها (الخُخْخُ) ، يقول ابن عباد : " وقال الليث : سئل أعرابي عن ناقتة ، فقال : تركتها ترعى العُهْخُ ، وأنكر الثقات هذا الاسم ، وقال بعضهم : إنما هو الخُخْخُ " ⁽²⁾.

والعجب بعد ذلك أن نرى ابن دريد يقرّر صحة (الخُخْخُ) - كما يتبين من نصّه السابق - ثم يقول في موضع آخر من كتابه : " (خ ع خ ع) أهملت إلا في قولهم : خُخْخُ : ضرب من النبت ، وليس بثبت " ⁽³⁾.

ولا وجه لتشكيك ابن دريد في الخُخْخُ بقوله : " ليس بثبت " ، فقد رواه قبل عن الثقات من العلماء ، كما أقر باللفظ - كما سبق - عدد من اللغويين .

الإبدال بين العين والحاء :

ذهب أكثر اللغويين ⁽⁴⁾ إلى أن العين والحاء يخرجان من حيز واحد ، وهو وسط الحلق ، ويشتركان في أكثر الصفات العامة ، فهما رخوان ⁽⁵⁾ مفتحان ، مستقلان ، مصمتان ، مرقّقان ، والعين مجهورة ، والحاء مهموسة ، ومن ثمّ ، فجرس العين والحاء متشابه إلى حد كبير ، ولذا قال الخليل : " ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين ؛ لقرب مخرجها من العين " ⁽⁶⁾.

ومن ثمّ توجد علاقة صوتية بين الحرفين تسوّغ الإبدال بينهما .

هذا ، وقد ورد في الجمهرة مثال للعين والحاء وجّه إليه نقد ، فيما يلي :

(العُجُروف والحُجُروف)

يقول ابن دريد : " والحُجُروف : دويبة طويلة القوائم أعظم من النملة ، وقال

(1) ينظر التكملة للصاغانى (240 / 4) ، واللسان (1207 / 2) ، والتاج (99 / 11) (خع) .

(2) المحيط (ع ه خ) (191 / 2) .

(3) الجمهرة (خ ع خ ع) (140 / 1 ، 190) .

(4) ينظر : الكتاب (433 / 4) ، وسر الصناعة (47 / 1) ، والأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 88) ،

وإدراصة الصوت اللغوي : د / أحمد مختار عمر - عالم الكتب 1411 هـ - 1991م (ص 351) .

(5) هذا على عدّ بعض المحدثين الأصوات المتوسطة المجموعة في قولهم : (لن عمر) ضمن الأصوات

الرخوة . ينظر : أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 112) .

(6) العين (57 / 1) .

أبو حاتم : هي العُجُروف ، وهذا غلط ، يعني الحُجُروف " (1).

ويؤيدُّ أبا حاتم أن الخليل والأزهري لم يترجما لـ (حجرف) في العين والتهذيب ، واقتصرا على ذكر الكلمة بالعين في (عجرف) ، ففي العين : " والعُجُروف : دويبة ذات قوائم طوال ، ويقال أيضاً هو النمل الذي رفعته قوائمه عن الأرض " (2) .

لكنَّ ابن عباد ترجم للكلمة في (حجرف) ، حيث قال " الحُجُروف : دويبة طويلة القوائم أعظم من النملة " (3).

ولعلَّ تحققَّ العلاقة الصوتية بين العين والحاء ، وتشابه جرسهما أدباً إلى نطق الكلمة بالعين تارة ، وبالحاء تارة أخرى .

ونصَّ الدميري (ت : 808 هـ) في كتابه حياة الحيوان على الحُجُروف والعُجُروف بمعنى الدويبة الطويلة القوائم (4).

الإبدال بين العين والغين :

سبق أن العين تخرج من وسط الحلق ، أما الغين فتخرج " من أدنى الحلق إلى الفم " (5) ، ومن ثمَّ فيبينهما تقارب في المخرج ، كما يشتركان في بعض الصفات العامة، فهما رخوان منفتحان مصمتان ، والعين مجهورة مستقلة ، والغين مهموسة مستعلية .

ومن ثمَّ توجد علاقة صوتية بين الحرفين تسوِّغ وقوع الإبدال بينهما ، وقد عقد ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما ، ومن أمثلته : " غلث طعامه وعلثه (6) ، والوعى والوعى : الضجة ، وارمعل دمه وارمغل : إذا قطر وتتابع ، وبعثر متاعه وبغثره ... " (7) .

وقد وردت في الجمهرة ستة أمثلة بالعين والغين ، قد وجَّه إليها نقد ،

- (1) الجمهرة (ص 1133 ، 3 / 320) .
- (2) العين (2 / 321) ، وينظر : التهذيب (عجرف) (3 / 321) .
- (3) المحيط (حجرف) (3 / 260) .
- (4) ينظر : المختار من كتاب حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين الدميري (ت : 808 هـ) - وزارة الثقافة والإرشاد القومي (ص 123 ، 341) .
- (5) حياة اللغة العربية أو تاريخ الأدب - حفني ناصف (ص 16) .
- (6) غلث طعامه وعلثه " إذا خلط الشعير بالحنطة ، أو الحنطة بغيرها من أي شيء كان " . الإبدال لأبي الطيب (2 / 298) .
- (7) الإبدال لابن السكيت (ص 111 ، 112) بتصرف ، وينظر : إبدال أبي الطيب (2 / 296 - 308) .

وهاكها :

1- بُعَاثٌ وَبُغَاثٌ :

يقول ابن دريد : " ويومُ بُعَاثٍ : يوم معروف من أيام الأوس والخزرج في الجاهلية ، سمعناه من علمائنا بالعين وضم الباء ، وذكر عن الخليل بالغين معجمةً ، ولم يسمع من غيره . قال أبو بكر : وليس هذا صحيحاً عن الخليل أيضاً " (1).

وبالفعل نجد الكلمة في معجم العين مترجماً لها في (بغث) دون (بعث) ، ففيه : " ويوم بُعَاثٌ : وقعة كانت بين الأوس والخزرج " (2).

لكن تصدى عدد من اللغويين لتبئة الخليل ، وردّ التصحيف الذي نسب إليه ، ومنهم - كما سبق - ابن دريد ، وكذلك الأزهري حيث قال في (بعث) : " قلت : وبُعَاثٌ بالعين : يوم من أيام الأوس والخزرج معروف ، ذكره الواقدي ، ومحمد بن إسحاق في كتابيهما : وذكر ابن المظفر هذا في كتاب الغين ، فجعله يوم بُعَاثٌ ، وما كان الخليل - رحمه الله - يخفى عليه يوم بُعَاثٌ ، لأنه من مشاهير أيام العرب ، وإنما صحّفه الليث ، وعزاه إلى الخليل نفسه ، وهو لسانه " (3) ، ويقول الأزهري في (بغث) : " وقال الليث : يوم بُعَاثٌ : يوم وقعة كانت بين الأوس والخزرج ، قلت : والصواب يوم بُعَاثٌ بالعين ، وقد مرّ ذكره في كتاب العين ، وهو من مشاهير أيام العرب ، ومن قال بُعَاثٌ بالغين ، فقد صحّف " (4).

واقصر الجوهري على الوجه الصحيح ، وهو بُعَاثٌ بالعين المهملة (5) ، ويؤكد صحة الكلمة بالعين ورودها بها في حديث عائشة - رضي الله عنها - ففيه : " وعندها جاريتان تغنيان بما قيل يوم بُعَاثٌ ... " (6) ، وخطأ الزبيدي من روى الكلمة بالغين المعجمة (7).

نخلص مما سبق إلى أن (بُعَاثٌ) بالغين المعجمة خطأ ، لا يجوز استعماله .

- (1) الجمهرة (ب ث ع) (بعث / 260 ، 1 / 201) ، وينظر : المحيط (بغث) (5 / 60) ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحرّيف لأبي أحمد العسكري (382 هـ) - تحقيق : عبد العزيز أحمد - ط : مصطفى البابي الحلبي - الأولى - 1383 هـ - 1963 م (ص 61 ، 62) .
- (2) العين (بغث) (4 / 402) .
- (3) التهذيب (2 / 334) ، وينظر اللسان (1 / 307) ، والتاج (3 / 172) (بعث) .
- (4) التهذيب (8 / 94) ، وينظر اللسان (1 / 318) ، والتاج (3 / 174) (بغث) .
- (5) ينظر : الصحاح (بعث) (1 / 273) .
- (6) اللسان (بعث) (1 / 307) ، والحديث في النهاية (بعث) (1 / 139) .
- (7) ينظر : التاج (بعث) (3 / 172) .

2- دَنِعَ وَدَنَغَ :

يقول ابن دريد : " الدَّنِعَ : رجلٌ دَنِعٌ من قوم دَنَغَةٍ ، وهم سفلة الناس وردّالهم ؛ ويقال : دَنِعَ ، بالعين ، وهو الوجه " (1) .

ويؤيد صحة الكلمة بالوجهين ورودها بهما في الإبدال لأبي الطيب ، حيث قال : " ويقال : هؤلاء قوم دُنِعَ ودُنَغَ : أي أخسّاء " (2) ، كما حكاها بعض اللغويين ، ففي المحكم : " رجلٌ دَنِعٌ من قوم دَنَغَةٍ ... وهم السفال الأردال " (3) ، وفي الصحاح : " ورجلٌ دَنِعٌ ، أي فسِل لا خير فيه " (4) .

ويؤيد قول ابن دريد بأن (الدَّنِعَ) بالعين المهملة هي الوجه أن بعض اللغويين ترجم للدَّنِعَ في (دنع) دون أن يترجم للدَّنِعَ (5) ، كما أن الدَّنِعَ بالمهملة نصّ بعض اللغويين على أنه مشتق (6) من لفظ آخر ، وهذا أدعى لأن تكون الكلمة بالعين المهملة هي الوجه - كما ذكر ابن دريد - ، وأيضاً أكثر استعمالاً تركيب (دنع) تدلّ على الخسة والحقارة ، ومن ذلك : الدَّنِعَ بمعنى الذلّ ، وبمعنى اللؤم ، والدَّنِيعَ : الخسيس ، والدَّنِيعَةُ : الفسل الذي لا لبّ له ولا عقل (7) .

فهذه الاستعمالات تتسق دلالتها مع الدَّنِعَ بمعنى السافل الرذل ، وهذا يؤكد أن العين - كما قال ابن دريد - هي الوجه ، ويؤكد هذا أيضاً ورود الفعل دَنَعَ بالعين المهملة بمعنى ذلّ وخضع في قول الحارث بن حنّظلة : (كامل)

فله هنا لك لا عليه إذا .: دَنَعْتُ أنوفَ القومِ للتّعسِ (8) .

3- عَمَطَ وَغَمَطَ :

يقول ابن دريد : " وقد قالوا : عَمَطَ نعمة الله ، مثل غَمَصَهَا وَغَمَطَهَا ، بالعين

- (1) الجمهرة (د غ ن) (دنع / 671) ، وفي (288 / 2) : " وربما قيل دنع بالعين ، وهو الوجه " ، وينظر المحيط (دنع) (42 / 5) .
- (2) الإبدال لأبي الطيب (302 / 2) .
- (3) المحكم (276 / 5) ، وينظر : اللسان (1432 / 2) (دنع) .
- (4) الصحاح (1209 / 3) ، وينظر المقاييس (304 / 2) ، والمجمل (ص 250 ، 251) ، والتكملة للصاغاني (252 / 4) ، واللسان (1432 / 2) ، والتاج (122 / 11) (دنع) .
- (5) ترجم للدنع في العين والتهذيب والصحاح والمقاييس في تركيب (دنع) ، وأهمل تركيب (دنع) فيها .
- (6) ورد أن الدنع " مأخوذ من دنع البعير ، وهو ما يطرحه الجازر منه " . الجمهرة (د غ ن) (دنع / 665) .
- (7) ينظر : اللسان (دنع) (1432 / 2) .
- (8) المفضليات للمفضل الضبي - تحقيق : أ / أحمد شاكر ، عبد السلام هارون - دار المعارف - السابعة (ص 134) .

والغين ، وليس بثبت " (1).

ويؤيد نقد ابن دريد - ترجمة بعض كتب اللغة (2) لغمط نعمة الله في تركيب (غمط) دون أن ينصّ فيه على (عمط) بالمهملة ، مع عدم ترجمتها (3) لغمط نعمة الله في تركيب (عمط) بالمهملة .

لكن يدلّ على صحّة (عمط) بالمهملة ، نصّ ابن منظور عليها حيث يقول : " وعَمِطَ نعمة الله عَمَطًا وَعَمَطَهَا عَمَطًا كغمطها : لم يشكرها وكفرها " (4) ، ويقول الفيروز ابادي : " عَمِطَ ... نعمة الله لم يشكرها عَمِطَ كَفَرَحَ لُغِيَّة في الغين " (5).

فقد نصّ ابن منظور على أن عَمِطَ كغمِطَ ، وذكر الفيروز ابادي أن العين لُغِيَّة في الغين ، وعلى هذا فعَمِطَ بالمهملة صحيحة ، ويبدو أن العين فيها أبدلت من غين (غَمِطَ) ، فالعلاقة الصوتية بينهما - كما سبق - تسوّغ ذلك .

ويقول ابن منظور : " عَمِطَ عرضَه ... عابه ووقع فيه وتلبّه بما ليس فيه " (6).

فهذا الاستعمال يتّسق مع عَمِطَ النعمة بمعنى كفرها ، فهما من تركيب واحد ، كما أنهما يتفقان في معنى الإساءة فعَمِطَ العَرَضُ فيه إساءة إليه ، وعَمِطَ النُّعْمَةُ فيه إساءة إليها أيضاً ، فهذا الاستعمال يؤيد صحّة عَمِطَ النعمة بمعنى كفرها .

4- تلغف وتلغف :

يقول ابن دريد : " واللَّغْفُ : بالعين والغين ، يقال : تلغف الأسدُ والبعيرُ ، إذا نظر نظراً شديداً ثم أغضى ثم نظر ؛ وهو بالغين أعلى وأكثر " (7).

هذا المثال يعدّ من أمثلة الإبدال بين العين والغين ، فقد أورده أبو الطيب في الإبدال بين العين والغين ، فقال : " وقالوا : اللَّغْفُ واللَّغْفُ : النظر الحاد ، ومنه يقال : تلغف الأسدُ وتلغف : إذا نظر إلى الفريسة ، وكذا يقال للبعير إذا نظر : تلغف وتلغف " (8).

(1) الجمهرة (ط ع م) (عمط / 916) ، وقارن (3 / 106) .

(2) ينظر : العين والمحيط والصاح والمقاييس .

(3) ينظر : الهامش السابق .

(4) اللسان (عمط) (4 / 3107) .

(5) القاموس (2 / 372) ، وينظر التاج (10 / 344) (عمط) .

(6) اللسان (عمط) (4 / 3107) .

(7) الجمهرة (ع ف ل) (لعف / 937) ، وقارن (3 / 127) .

(8) الإبدال لأبي الطيب (2 / 304) .

وأورد الأزهري الكلمة بالعين موقفاً صحتها على وجود شاهد لها حيث يقول :
 "وقال ابن دريد في كتابه - ولم أجده لغيره - : تلغف الأسد والبعير إذا نظر ، وإن وجد
 شاهد لما قال فهو صحيح " (1).

ولم أعثر على شاهد للكلمة بالعين ، لكن أوردت بعض كتب اللغة شاهداً لها بالعين ،
 يقول الصاغاني : " وألغف الأسد وأرغف : إذا نظر نظراً شديداً ، وكذلك تلغف ، وذلك
 إذا نظر ثم أغضى ثم نظر ، قال أبو النجم يصف أسداً : (رجز)

كَأَن عَيْنِهِ إِذَا مَا أَلْغَا

بِالْقَرْنِ إِذْ هَمَّ بِهِ وَخَوَّفَا " (2).

ورواية بعض كتب اللغة شاهداً للكلمة بالعين يدل على أنها أعلى من العين - كما
 قرر ابن دريد - .

5- نَعَقٌ وَنَغَقٌ :

يقول ابن دريد : " ويقال : نَعَقَ الغرابُ وَنَغَقَ ، بالعين والغين ، وهو بالغين
 المعجمة أعلى وأفصح " (3).

ويؤيد ما ذكره ابن دريد - أبو الطيب حيث يقول في الباب الذي عقده للإبدال بين
 العين والغين : " ويقال : نَعَقَ الغرابُ يَنْعَقُ ، وَنَغَقَ يَنْغَقُ ، وهو بالغين المعجمة أعلى
 وأكثر ، وذلك إذا صاح " (4) ، ويقول صاحب العين : " نَعَقَ الراعي بالغنم نَعِيقاً : صاح
 بها زجراً ، وَنَعَقَ الغرابُ يَنْعَقُ نُعَاقاً وَنَعِيقاً ، وبالغين أحسن " (5) ، ويقول الجوهري :
 " وقد نَعَقَ الراعي بغنمه يَنْعَقُ بالكسر ... أي صاح بها وزجرها ... وحكى ابن كيسان :
 نَعَقَ الغرابُ أيضاً بعين غير معجمة " (6) ، ويقول الزمخشري : " ... وَنَعَقَ الغرابُ
 نَعِيقاً وَنُعَاقاً ، والغين أعلى " (7).

فيتبين من النصوص السابقة صحة نَعَقَ الغراب بالعين والغين ، لكن الغين أعلى
 وأكثر .

- (1) التهذيب (2 / 400) ، وينظر : اللسان (5 / 4043) ، والتاج (12 / 481) (ل ف) .
- (2) التكملة (ل غ ف) (4 / 563) .
- (3) الجمهرة (ع ق ن) (ن ع ق / 943) ، وقارن (3 / 133) .
- (4) الإبدال لأبي الطيب (2 / 304) .
- (5) العين (ن ع ق) (1 / 171) .
- (6) الصحاح (ن ع ق) (4 / 1559 ، 1560) .
- (7) أساس البلاغة (ن ع ق) ص 841 .

وإذا كان بعض اللغويين - فيما سبق - فضلَ نغق الغراب بالعين المعجمة على العين المهملة ، نجد بعضهم يعترض على نغق الغراب بالعين المهملة ، حيث يقول الفيومي : " نَغَقَ الغرابُ يَنْغَقُ من باب ضَرَبَ نَغِيقاً صاح غيق غيق ... ، ونَغَقَ بالمهملة لغة حكاها ابن كيسان ، فعلى هذا يقال في الغراب بالعين والغبين ، وأنكر الأصمعي المهملة ، وقال : الكلام بالمعجمة . فعلى هذا يقال نَغَقَ الراعي ونَغَقَ الغراب بالمهملة مع المهملة ، وبالمعجمة مع المعجمة " ⁽¹⁾ ، ويقول الأزهري : " نَغَقَ الغرابُ ونَغَقَ بالعين والغبين . قلت : كلام العرب : نَغَقَ { الغراب } ⁽²⁾ بالغبين ، ونَغَقَ الراعي بالشاء بالعين ، ولم أسمعهم يقولون في الغراب نَغَقَ ، ولكنهم يقولون نَعَبَ بالعين " ⁽³⁾ ، وفي اللسان : " قال الأزهري : نَغَقَ الغرابُ ونَغَقَ ، بالعين والغبين جميعاً ، ونَغِيقَ الغراب ونُعَاقه ونَغِيقه ونُعَاقه ... قال : والتقات من الأئمة يقولون : كلام العرب : نَغَقَ الغرابُ ، بالغبين المعجمة ، ونَغَقَ الراعي بالشاء ، بالعين المهملة ، ولا يقال في الغراب نَغَقَ ، ويجوز نَعَبَ ، قال : وهذا هو الصحيح ... " ⁽⁴⁾ .

فالأصمعي والأزهري اعترضا على نغق الغراب بالعين المهملة ، ويوافقهما ابن مكي الصقلي حيث لحن العامة في قولهم : نغق الغراب ، فقال : " يقولون : نَغَقَ الغرابُ ، والصواب : نَغَقَ بالغبين معجمة " ⁽⁵⁾ ، وردّ عليه ابن هشام اللخمي قائلاً : " قد جاء في كلامهم : نَغَقَ الغرابُ ونَغَقَ ، بغبين معجمة وغير معجمة ، فلا معنى لإنكاره على العامة ، ولكن نَغَقَ الغرابُ بالغبين معجمة ، أحسن ، وكذا حكى صاحب كتاب العين " ⁽⁶⁾ .

والأولى أن يُفضَلَ نَغَقَ الغرابُ بالمعجمة على نَغَقَ المهملة ، لا أن تُتكرَ نَغَقَ بالمهملة - وقد وردت في كتب اللغة الموثوق بها كالصاح وغيره ، ونصّ الفيومي على أن نَغَقَ بالمهملة لغة في نَغَقَ بالمعجمة .

وإذا نظرنا إلى الشواهد التي بين أيدينا نجد أن نَغَقَ الغرابُ بالمعجمة ورد اسم الفاعل منها في شاهد شعري ، وهو : (رمل)

- (1) المصباح (نغق) (ص 615) .
- (2) زيادة مني يقتضيها السياق .
- (3) التهذيب (نغق) (1 / 257) ، وينظر الحيوان للجاحظ - تحقيق : عبد السلام هارون - الهيئة العامة لقصور الثقافة (3 / 433) .
- (4) اللسان (نغق) (6 / 4477) .
- (5) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي - تحقيق : د / عبد العزيز مطر - ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - 1415 هـ - 1995 م (ص 70) .
- (6) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي - تحقيق : مأمون الجنان - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى - 1415 هـ - 1995 م (ص 59) .

وازجروا الطيرَ فإن مرَّ بكم .: ناعقٌ يهوي فقولوا سنحا (1).

ونَعَقَ الراعي بالعين المهملة جاء بها القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ (2) ، وجاء عليها أيضاً قول الأخطل : (كامل)

انْعَقْ بضائِكَ يا جريرُ فإتمأ .: مَتَّكَ نفسك في الخلاء ضلالاً (3)

وقول الأجدع بن مالك الهمداني : (كامل)

إن الفوارسَ قد علمت مكانهم .: فانْعَقْ بشاتِكَ نحو أهل رداع (4)

ورويت نعاق بغين معجمة وغير معجمة - ويقصد بها الراعي - في قول تأبط شراً : (بسيط)

فَذَاكَ هَمِّي وَغَزَوِي أُسْتَغِيثُ بِهِ .: إِذَا اسْتَغْنَتْ بِضَافِي الرَّأْسِ نَعَاقُ (5)

فمن خلال الشواهد السابقة يظهر أن نَعَقَ الغرابُ بالغين المعجمة أعلى وأحسن ، فقد جاء بها الشاهد الشعري السابق ، كما يتبين أن نَعَقَ الراعي يجوز أن يقال بالعين والغين ، لكن العين أعلى وأكثر ، فقد جاء بها - فيما سبق - ثلاثة شواهد : شاهد قرآني، وشاهدان شعريان .

6- الهميمع والهميغ :

يقول ابن دريد : " والهمغ : فعل أميت ، ومنه بناء الهميغ ، وهو الموت الوحي ، قال المتنخل الهذلي : (متقارب)

إذا وردوا مصرهم عوجلوا .: من الموت بالهميغ الذاعط

يقال : ذَعَطَهُ ، إذا أخذ بحلقه أخذاً شديداً ، وخالف الخليل الناس في هذا ، فقال : الهميغ ، بالعين غير المعجمة ، وذكر أنه لم يجئ في كلام العرب كلمة فيها هاء وغين وميم . قال أبو حاتم : قد جاء في كلامهم هَبَغَ هُبُوغاً ، إذا نام ، فيمكن أن تكون هذه الباء

(1) التهذيب (الجزء المستدرک) (ص 147) ، واللسان (6 / 4490) (نعق) .

(2) سورة البقرة (آية / 171) .

(3) البيت في شرح ديوان الأخطل - دار الثقافة - بيروت - لبنان - (ص 392) ، برواية : فانعق ، وينظر: اللسان (نعق) (6 / 4476) .

(4) الأصمعيات (ص 69) .

(5) المفضليات (ص 29) .

مِماً ، فكأنه كان هِيبَع فجعلوه هِيبَع " (1) .

فابن دريد يذكر أن الخليل قد خالف الناس في الهِيبَع ، حيث نصّ على أنها (الهِيبَع) بالعين المهملة ، وتأكيداً لذلك خطأ الخليل في العين الكلمة بالمعجمة حيث قال : " الهِيبَع : الموت الوَحْي ، قال :

إذا بلغوا مصرهم عاجلوا .: من الموت بالهِيبَع الذاعط

وبالغين خطأ ؛ لأن الهاء لا تجتمع مع الغين في كلمة واحدة " (2) .

ويلاحظ أن الكلمة وردت في العين بتقديم الياء على الميم .

وأثبت كثير من اللغويين أن (الهِيبَع) هي الصورة الصحيحة للكلمة ، منهم الأزهرى وابن عباد والجوهرى وابن سيده ، ففي التهذيب : " وقال أبو عبيد : سمعت الأصمعي يقول : الهِيبَع ، الموت . وأنشد للهذلي (متقارب)

مِنَ الْمُرْبَعِينَ وَمِنْ آزِلٍ .: إذا جَنَّهُ اللَّيْلُ كَالنَّاحِطِ

قبله : (متقارب)

إذا وردوا مصرهم عوجلوا .: من الموت بالهِيبَع الذاعط

... قلت : والهِيبَع عند البصراء تصحيف " (3) ، ويقول ابن سيده : " الهِيبَع :

الموت ، وقيل : الموت الوَحْي ، قال أسامة الهذلي : (متقارب)

إذا بلغوا مصرهم عوجلوا .: من الموت بالهِيبَع الذاعط

يعني الذابح ، هذا هو الصحيح ، وحكاة الليث الهِيبَع بالعين ، وهو تصحيف " (4) ، وفي اللسان : " ولا تلتفت للهِيبَع بالعين فإنه بالغين ، وإن كان قد حكاة بالعين قوم ، وبالعين والغين قوم آخرون ... " (5) .

ومن ثم ، فقد حكم عدد من اللغويين على أن (الهِيبَع) بالمهملة تصحيف ،

- (1) الجمهرة (غ م هـ) (همغ / 963) ، وقارن (3 / 152) ، وينظر (ذ ط ع) ذعط / 697 ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (ص 60) .
- (2) البيت لأبي سهم الهذلي أسامة بن الحارث "الهميغ" بالغين في شرح أشعار الهذليين 289/2 ، ينظر : العين (همغ) (1 / 110) .
- (3) التهذيب (1 / 149) ، وينظر المحيط (1 / 118) (همغ) ، والصاح (همغ) (4 / 1329) ، والتكملة للصاغاني (همغ) (4 / 391) ، واللسان (همغ) (6 / 4701) ، و (همغ) (6 / 4701) ، والتاج (همغ) (11 / 548) ، و (همغ) (12 / 74) .
- (4) المحكم (همغ) (4 / 84) .
- (5) اللسان (همغ) (6 / 4701) .

وصرّحوا بأن (الهميغ) بالمعجمة هو الصواب ، وقد نقل اللفظ بالمعجمة أبو عبيد عن الأصمعي ، وهو من هو في وثاقته .

ولعلّ الخليل لم يصحّف هذا اللفظ ، وإنما نسب إليه هذا التصحيف ، فلقد أشار ابن دريد في أكثر من موضع إلى أن الخليل قد تنسب إليه أشياء لم ترد عنه ، من ذلك - كما سبق - البُغاث بالمعجمة نسبت إليه ، فقال ابن دريد : " وليس هذا صحيحاً عن الخليل " ، كما أن ابن جني صرّح بأن الخليل قد نسبت إليه أشياء لم ترد عنه ، حيث قال : " وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلاً عن نفسه ، ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره رحمه الله " (1) .

الإبدال بين الحاء والخاء :

ذكرت - سابقاً - أن الحاء تخرج مع العين من وسط الحلق ، وتخرج الخاء مع الغين من أدنى الحلق إلى الفم ، ومن ثم فهناك تقارب بين الحاء والخاء في المخرج ، ويشتركان في أكثر الصفات العامة ، فهما مهموسان ، رخوان ، منفتحان ، مصمتان ، والحاء مستقلة مرقّقة ، والحاء مستعلية مفخّمة .

ومن ثمّ توجد بين الحاء والخاء علاقة صوتية تبيح الإبدال بينهما ، وقد عقد ابن السكيت وكذا أبو الطيب باباً للإبدال بينهما ، ومما ورد فيه : " الحشي والخشي : اليابس ، وقد فاحت منه ريح طيبة ، وفاخت ، والمخسول والمحسول : المرذول ، والجحادي والجحادي : الضخم ، ويقال : طخروا وطخروا للسحابة ... " (2) .

هذا ، وقد وردت في الجمهرة خمسة أمثلة وجّه إليها نقد ، وهي ما يلي :

1- الجَلْظَاء والجَلْفَاء :

جاء في الجمهرة : " قال أبو بكر : وسمعت عبد الرحمن بن أخي الأصمعي يقول : عَنَجَ بَعِيرَهُ وَغَنَجَهُ وَغَيَّقَهُ ، إِذَا عَطَفَهُ ، قَالَ : وَسَمِعْتُهُ أَيْضاً يَقُولُ : أَرْضٌ جَلْظَاءٌ بِالْظَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْحَاءِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهِيَ الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ الَّتِي لَا شَجَرَ فِيهَا ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُنَا فَقَالُوا : الْجَلْظَاءُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالْظَاءِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ ، وَقَالُوا : هِيَ الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي كِتَابِ عَمِّي بَخْطُهُ " (3) .

(1) الخصائص (3 / 291) .

(2) الإبدال لابن السكيت (ص 99) بتصرف ، وينظر : الإبدال لأبي الطيب (1 / 262 : 274) .

(3) الجمهرة (ص 1279) ، وفي (3 / 455) : " فقالوا : الجَلْظَاءُ " .

وفي الجمهرة أيضاً : " وقد قالوا : أرض جُلْحِظَاء : كثيرة الشجر (1) ، قال عبد الرحمن : رأيت في كتاب عمي جُلْحِظَاء بالخاء والطاء ، قال أبو بكر : ولا أدري ما صحته " (2) .

وفي الجمهرة أيضاً : " وِجْلِحِظَاء ، وهي أرض لا شجر بها ، قال أبو بكر : وأنا من هذا الحرف أَوْجَرُ ، أي أُشْفِقُ ، لأنني سمعت عبد الرحمن بن أخي الأصمعي يقول : جُلْحِظَاء بالخاء غير المعجمة والطاء المعجمة ، وقال : هكذا رأيت في كتاب عمي فخفت أن لا يكون سمعه ، وقال سيبويه في كتابه ، جُلْحِظَاء بالخاء والطاء ، فلا أدري ما أقول فيه " (3) .

واختلف النص السابق في طبعة حيدرآباد اختلافاً بيّناً حيث جاء فيها : " وِجْلِحِظَاء ... وهي أرض لا شجر فيها ، قال أبو بكر : وأنا أوجل من هذا الحرف لأنني سمعت عبد الرحمن بن أخي الأصمعي يقول : جُلْحِظَاء بالخاء والطاء ، وقال : هكذا رأيت في كتاب عمي فخفت أن لا يكون سمعه ، وقال سيبويه في كتابه جُلْحِظَاء بالميم والخاء والطاء ، فلا أدري ما أقول فيه " (4) .

نلاحظ اضطراباً واضحاً بين النصوص السابقة ، وذلك في أمرين :

الأمر الأول :- نسبة الجُلْحِظَاء بالخاء المهملة والطاء المعجمة في نصّ إلى ابن أخي الأصمعي ، ونسبت إليه في نصّ آخر الجُلْحِظَاء بخاء وطاء معجمتين ، ونسبت إليه في نصّ آخر الجُلْحِظَاء بخاء معجمة وطاء مهملة .

الأمر الثاني :- في النصين الأخيرين ، وهما - كما أشرت - نصّ واحد ، لكن اختلفت نسختا الجمهرة المطبوعتان فيهما اختلافاً واضحاً ، ولذلك آثرت أن أذكرهما . في هذين النصين اختلفت صورة الكلمة المروية عن سيبويه ، ففي نسخة المحقق - رمزي بعلبكي - نسب إليه (جُلْحِظَاء) بخاء وطاء مهملتين ، وفي نسخة - حيدرآباد - نسب إليه (جُلْحِظَاء) بخاء معجمة وطاء مهملة ، كما نسب إلى ابن أخي الأصمعي في نسخة - رمزي بعلبكي - (جُلْحِظَاء) بخاء مهملة وطاء معجمة ، ونسب إليه في نسخة - حيدرآباد - (جُلْحِظَاء) بخاء وطاء معجمتين .

(1) يلاحظ أنه قيل في هذا النص بأن الأرض الجُلْحِظَاء كثيرة الشجر ، وهذا يخالف جميع النصوص حيث ورد فيها أن الجُلْحِظَاء : أرض صلبة لا شجر بها .

(2) الجمهرة (ص 1134 ، 3 / 321) .

(3) الجمهرة (ص 1233) .

(4) الجمهرة (3 / 412) ، وفي هامشها : " وفي هـ - يقول : جُلْحِظَاء بالخاء والطاء " .

وأيّما كان الأمر ؛ فنحن أمام أربع صور للكلمة توقّف ابن دريد في صحّة بعضها بقوله : " وما أدري ما صحته " ، وهذه الصور هي :

جَلِطَاء بحاء وطاء مهملتين ، وجَلِطَاء بقاء وطاء معجمتين ، وجَلِطَاء بقاء معجمة وطاء مهملة ، وجَلِطَاء بقاء مهملة وطاء معجمة .

أما عن جَلِطَاء وجَلِطَاء فقد نقل الأزهري كلام ابن دريد ، وأثبت صحّة (جَلِطَاء) بالحاء المهملة والطاء المعجمة معرضاً عن (جَلِطَاء) بقاء وطاء معجمتين ، حيث يقول " وفي نواذر الأعراب : جَلِطَاء من الأرض وجلّذاء وجلّذان وجلّحظ ، وقال ابن دريد : سمعت عبد الرحمن بن أخي الأصمعي يقول : أرض جَلِطَاء بالطاء والحاء غير معجمة ، وهي الصلبة قال: وخالفه أصحابنا فقالوا : جَلِطَاء ، فسألته فقال : هكذا رأيته ، قلت أنا : والصواب ما رواه عبد الرحمن جَلِطَاء ، لا أشكّ فيه " (1).

وفي اللسان : " قال الأزهري : والصواب : جَلِطَاء ... لا شكّ فيه بالحاء غير معجمة " (2) ، ويؤكد صحّة (جَلِطَاء) بالحاء المهملة والطاء المعجمة أيضاً - أن الأزهري قال : " وفي نواذر الأعراب : جَلِطَاء من الأرض ... وجلّحظ " (3).

فذكر في الكلمة أكثر من صيغة ، ومنها (جَلِطَاء) بقاء مهملة وطاء معجمة ،

وهذا يؤكد أن (جَلِطَاء) مثل (جَلِطَاء) بقاء مهملة وطاء معجمة .

هذا عن جَلِطَاء وجَلِطَاء ، أما عن جَلِطَاء بقاء وطاء مهملتين ، وجَلِطَاء بقاء معجمة وطاء مهملة ، فهما صيححتان نصّت عليهما بعض كتب اللغة ، كما أشار الفيروزابادي إلى أنهما لغتان ، يقول ابن عباد : " الجَلِطَاء : أرض لا شجر بها " (4) ويقول الفيروزابادي : " الجَلِطَاء بكسر الجيم والحاء : الأرض التي لا شجر بها الجَلِطَاء بالحاء لغة فيه أو هي الصواب " (5) . ومن ثم ؛ فيتبيّن مما سبق أن الجَلِطَاء والجَلِطَاء أصحّ الصور الأربع السابقة ، فالجَلِطَاء ذكرها الأزهري بجوار الجَلِطَاء ، وذكر أن الجَلِطَاء بقاء مهملة وطاء هي الصواب ، كما ذكر الفيروزابادي الجَلِطَاء بقاء معجمة بجوار الجَلِطَاء ، وذكر أن الجَلِطَاء بقاء معجمة هي الصواب ، والله أعلم .

(1) التهذيب (الحاء والجيم) (5 / 313) ، وينظر : اللسان (جَلِطَاء) (1 / 652) .

(2) اللسان (جَلِطَاء) (1 / 652) .

(3) التهذيب (الحاء والجيم) (5 / 313) .

(4) المحيط (الحاء والجيم) (4 / 447) ، وينظر : المحكم (الحاء والجيم) (4 / 38)

(5) القاموس (جَلِطَاء) (2 / 350) .

وبالنظر في أصل الكلمة الاشتقاقي أعتقد أنها مأخوذة إما من جَلَحَ بمعنى ذهب شعره⁽¹⁾ واستعير ذلك للأرض التي ذهب شجرها ، أو من جَلَطَ بمعنى حلق⁽²⁾ ، أو من جَلَطَ بمعنى الأرض الصلبة والأرض إذا كانت صلبة فلا شجر فيها ، ومن هنا نستطيع الحكم على أن الجَلِظَاء والجَلِظَاء لغتان صحيحتان.

2- المَحْسُول والمَخْسُول :

يقول ابن دريد : " وقال { أبو زيد الأنصاري } : المَحْسُول : المرذول ، زعموا ، وكذلك المَخْسُول ، كأنَّ المَحْسُول بالخاء غير المعجمة عنده غير ثبت " (3).

وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدت أن المَحْسُول (الصيغة المنتقدة) صحيحة لا شك فيها ، حيث رواها الثقات الأثبات من اللغويين مع المَخْسُول بالمعجمة ، ففي إبدال ابن السكيت : " أبو عبيدة : المَخْسُول والمَحْسُول : المرذول ، وقد خسلته وحسلته " (4) ، وفي التهذيب : " وقال الأصمعي : المَحْسُول والمَخْسُول : المرذول ، والمحسل والمخسل : مثله " (5) ، ويقول الجوهري : " والمَحْسُول مثل المَخْسُول ، وهو المرذول ، وقد حسله ، أي رذله " (6) ، ويقول : " المَخْسُول : المرذول ، بالخاء والحاء جميعاً " (7) ، ومن ثم فقد روى الأصمعي وأبو عبيدة وابن السكيت والأزهري والجوهري المَحْسُول بالخاء المهملة مع المَخْسُول بالخاء المعجمة على السواء ، وهذا يدل على صحة الكلمة بالمهملة وثبوتها ، ويؤكد هذا بعض استعمالات تركيب (حسل) التي يتسق معناها مع المَحْسُول بمعنى المرذول ، ومنها الحَسَالَة ، وهي " الرَّذَل من كل شيء ، وقال بعض العبسيين : (وافر)

قَتَلْتُ سَرَائِكُمْ وَحَسَلْتُ مِنْكُمْ .: حَسِيلًا مِثْلَ مَا حَسَلَ الْوَبَارُ

قال ابن الأعرابي : حَسَلْتُ : أَبْقَيْتُ مِنْكُمْ بَقِيَّةً رُدَّالًا ... وقد حَسَلَهُ وَخَسَلَهُ أَي رَذَلَهُ ، وَحُسِلَ بِهِ أَي أُخِيسَ حَظُّهُ ، وَفُلَانٌ يَحْسُلُ بِنَفْسِهِ أَي يُقَصِّرُ وَيَرْكَبُ الدَّعَاءَ ... " (8).

(1) ينظر: اللسان (جلع) 645/1.

(2) ينظر: اللسان (جلط) 659/1.

(3) الجمهرة (1296) ، وقارن (3 / 474) .

(4) الإبدال لابن السكيت (ص 99) ، وينظر : الإبدال لأبي الطيب (1 / 265) .

(5) التهذيب (7 / 169) ، وينظر : اللسان (2 / 1159) (حسل) .

(6) الصحاح (حسل) (4 / 1669) .

(7) الصحاح (خسل) (4 / 1684) .

(8) البيت لشداد بن معاوية العبسي في المعاني الكبير لابن قتيبة 189/3، واللسان (حسل) (2 / 875) .

فهذه الاستعمالات تؤكد ثبوت المَحْسُول بمعنى المرذول ، ويلاحظ أن الحسيل في البيت السابق بمعنى المَحْسُول ، فهو فعيل بمعنى مفعول .

غاية ما هنالك أن المَحْسُول بالخاء المعجمة أعلى ، حيث يقول ابن منظور :
" والمَحْسُول : الخسيس ، والخاء أعلى " (1).

وبناء على ما سبق فلا اعتداد بقول ابن دريد السابق : " كأن المحسول بالخاء غير المعجمة عنده غير ثبت " ، فالكلمة صحيحة بالخاء مع الخاء ، ويخفف من نقد ابن دريد أنه استعمل كأن التي تفيد عدم التيقن ، كما أنه قال : " عنده " { أي عند أبي زيد } والكلمة إن كانت عنده غير ثبت فهي عند غيره - كما سبق - صحيحة ثابتة لا يتطرق إليها أدنى شك .

3- شَنَحَفَ وَشَنَّخَفَ :

يقول ابن دريد : " وشَنَحَفَ ، والجمع شَنَاحِفَ ، وهو الطويل ، بالخاء والخاء ، والخاء أعلى ، وقالوا : رجل شَنَخَفَ ، ولم يقولوا : شَنَحَفَ " (2).

وقرر ما ذكره ابن دريد - ابنُ سيده حيث أورد في الباب الذي عقده للطوال من الناس أن الشَّنَخَفَ بالخاء المعجمة أعلى من الشَّنَحَفَ بالخاء غير المعجمة (3) ، ويقول ابن منظور أيضاً : " شَنَحَفَ : طويل ، وهي بالخاء أعلى " (4).

ووردت في بعض كتب اللغة شواهد للكلمة بالخاء ، وهذا يدل على أنها أعلى ، ففي الحديث : (إِنْكَ مِنْ قَوْمٍ شَنَخَفِينَ) (5) ، ويقول الشاعر : (طويل)

وَأَعْجَبَهَا فِيمَنْ يَسُوجُ عَصَابَةً .: مِنْ الْقَوْمِ شَنَخَفُونَ جِدَّ طَوَالٍ (6)

ويقول الجوهري : " رجلٌ شَنَخَفٌ ، مثال جَرَدَحَلٍ ، أي طويل " (7).

فقول الجوهري يؤكد أن الكلمة بالخاء أعلى .

ويلاحظ أن ابن دريد ذكر أنهم قالوا : (شَنَخَفَ) بالخاء المعجمة وتشديد النون ،

(1) السابق : نفسه .

(2) الجمهرة (ص 1142 ، 3 / 329) .

(3) ينظر : المخصص (1 / 181) .

(4) اللسان (4 / 337) ، وينظر : التاج (12 / 311) (شَنَحَفَ) .

(5) الحديث في الفائق (2 / 219) ، والنهاية (2 / 504) ، و الصالح (شَنَحَفَ) (4 / 1383) .

(6) المحكم (الحاء والشين) (5 / 199) .

(7) الصالح (شَنَحَفَ) (4 / 1383) .

ولم يقولوا (شَنَحَف) بالحاء المهملة وتشديد النون ، ويؤيده قول الجوهري بأن الخاء أعرف ، لكن يدلّ على صحّة (شَنَحَف) نصّ بعض اللغويين عليها ، حيث يقول الصاغانى " الشَّنَحَف : الشَّنَحَف " (1).

4- الحَوَثَاء والخَوَثَاء :

يقول ابن دريد : " وجارية حَوَثَاء وخَوَثَاء ، بالحاء والحاء ، وهي الجارية السمينّة التارّة (2) ؛ لغتان . قال الشاعر - أمية بن الأسكر : (خفيف)

عَلِقَ الْقَلْبَ حُبُّهَا وَهَوَاهَا .: وَهِيَ بَكْرٌ غَرِيرَةٌ خَوَثَاءُ

بالحاء ، وهي أعلى (3).

وأوردت كتب اللغة الكلمة بالحاء والحاء دون أن تذكر أن الخاء - كما قال ابن دريد - أعلى ، حيث يقول صاحب العين : " خَوَثَتِ الْمَرْأَةُ تَخُوْثُ خَوَثًا ، وخَوَثُهَا : عِظْمُ بطنها ، ويقال بل الخَوَثَاءُ الحَدَثَةُ الناعمة ... " (4) ، ويقول ابن فارس : " وجارية حَوَثَاء : سمينّة قال : (خفيف)

وهي بَكْرٌ غَرِيرَةٌ حَوَثَاءُ " (5).

ويلاحظ أن البيت السابق روي بالحاء والحاء ، رواه ابن دريد بالحاء ورواه ابن فارس بالحاء ، كما يلاحظ أن الكلمة فسرت تارة بالسمن ، وتارة بعظم البطن ، وأقول : عظم البطن غالباً يكون معه سمن ، ومن هنا فسرت الخَوَثَاءُ أو الحَوَثَاءُ تارة بالسمينة وتارة بالعظيمة البطن .

ووردت الخَوَثَاءُ بالمعجمة في شاهد آخر ، وهو قول ذي الرُّمّة : (طويل)

بَهَا كُلُّ خَوَثَاءِ الْحَشَا مَرِيَّةً .: رَوَادٍ يَزِيدُ الْقُرْطُ سُوءَ قَذَالِهَا (6)

وقول ذي الرمة يستأنس به في أن الخَوَثَاءُ بالمعجمة - كما قال ابن دريد - أعلى،

(1) التكملة للصاغانى (شَنَحَف) (4 / 508) .

(2) في اللسان (ترر) (1 / 427) : " والترارة : السمن والبضاضة ، يقال منه : تررت ، بالكسر ، أي صرت تاراً ، وهو الممتلى ... "

(3) الجمهرة (ث ح و) (حوث / 418) ، وقارن (2 / 36) .

(4) العين (4 / 299) ، وينظر التهذيب (7 / 534 : 536) ، والمحيط (4 / 402) ، والصاح (1 / 281) ، والمقاييس (2 / 226) ، والمحكم (5 / 176) ، واللسان (2 / 1284) ، والتاج (3 / 208) (خوث) .

(5) المقاييس (2 / 114) ، وينظر المجلد (ص 226) (حوث) .

(6) البيت في ديوان ذي الرمة (1 / 556) ، ينظر: التهذيب (7 / 535) ، واللسان (2 / 1284) (خوث) .

وأيضاً أن بعض كتب اللغة لم تترجم للحَوَثَاء بالمهملة في (حوث) (1) .

5- بنو حُطامة وبنو حُطامة :

يقول ابن دريد : " وبنو حُطامة : بطن من العرب ، وقال أبو بكر : هذا غلط ، إنما هم بنو حُطامة ، معجمة من فوق ، وهم قوم من طِيَّ " (2) .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت الصاغانى نقل كلام ابن دريد السابق ، لكنه لم يغلط (حُطامة) ، وإنما ورد أن (حُطامة) و (حُطامة) كليهما بطنان من العرب ، حيث يقول : " وقال ابن دريد : بنو حُطامة ، بالضم : بطن من العرب ، قال : وبنو حُطامة ، أيضاً بالخاء ، بطن من العرب " (3) .

ومن ثمّ ؛ فبنو حُطامة بطن ، وبنو حُطامة بطن آخر ، ويؤكد هذا قول الزبيدي : " وبنو حُطامة ، كُثُامة : بطن من العرب ، وهم غير بني حُطامة بالخاء المعجمة " (4) .

فيوجد في العرب بطنان : أحدهما : بنو حُطامة بالخاء المعجمة ، وثانيهما : بنو حُطامة بالخاء المعجمة ، وهم قوم من طِيَّ ، وعلى هذا فمن يطلق على القوم من طِيَّ بني حُطامة بالمهملة فهو مخطئ ؛ لأن بني حُطامة بالمهملة قوم آخرون غير بني حُطامة بالمعجمة ، ومن هنا كان تغليب ابن دريد لمن يطلق على القوم من طِيَّ بني حُطامة بالمهملة .

الإبدال بين الكاف والشين - الجيم والياء :

يقول ابن دريد : " اعلم أن الحروف التي استعملتها العرب في كلامها في الأسماء والأفعال والحركات والأصوات تسعة وعشرون حرفاً ... وهذه الحروف تزيد على هذا العدد إذا استعملت فيها حروف لا تتكلم بها العرب إلا ضرورة ، فإذا اضطروا إليها حوّلوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من خارجها ، فمن تلك الحروف : الحرف الذي بين الباء والفاء مثل بور ، إذا اضطروا إليه قالوا : فور ، ومثل الحرف الذي بين القاف والكاف ، والجيم والكاف ... ، ومثل الحرف الذي بين الياء والجيم ، وبين الياء والشين مثل غلامي ، فإذا اضطروا قالوا غلامج ، فإذا اضطّر المتكلم قال : غلامش ، وكذلك ما أشبه هذا من الحروف المرغوب عنها ... وكذلك الحرف الذي بين الياء والجيم

(1) ينظر : المحيط (3 / 193) ، والصاحح (1 / 280) (حوث) .

(2) الجمهرة (ح ط م) (حطم / 551) ، وقارن (2 / 172) .

(3) التكملة للصاغانى (حطم) (5 / 617) .

(4) التاج (حطم) (16 / 159) .

إذا اضطروا قالوا : غلامج أي غلامي ، وكذلك الياء المشددة تحوّل جيماً فيقولون :
بصرجّ وكوفجّ كما قال الراجز :

خالي عُويّف وأبو علجّ

المطعمان اللحم بالعشجّ

وبالغداة فلّق البرنجّ

وكذلك ياء النسبة يجعلونها جيماً فيقولون : غلامجّ ، فإذا اضطروا قالوا :
غلامش ، فيجعلونها بين الشين والجيم ، وكذلك ما يشبه هذا من الحروف المرغوب
عنها ، وهذه اللغة تعرف في كاف مخاطبة المؤنث ، يقولون : غلامش ، أي غلامك يا
امرأة ، إذا خاطبوا المرأة ، قال راجزهم :

تضحكُ منّي أن رأني أحتَرشُ

ولو حرّشت لكشفت عن حرش

عن واسع يغرق فيه القنفرش⁽¹⁾

أي عن حرّك ، فجعل كاف المخاطبة شيناً ، وأنشد أبو بكر لمجنون ليلي : (طويل)

فعيناش عيناها وجيدش جيدها .: سوى عنّ عظم الساق منش دقيق

أراد عيناك وجيدك ومنك وأنّ ، وإذا اضطّر هذا الذي هذه لغته قال : جيدش
وغلامش بين الجيم والشين ، لم يتهياً له أن يفرده ، وكذلك ما أشبه هذا من الحروف
المرغوب عنها " (2) .

فابن دريد يذكر أن من اللغات المرغوب عنها قلب الكاف شيناً ، وقلب الكاف شيناً
ظاهرة تُعرف بالكشكشة ، وإنما قلبت الكاف شيناً لقرب الشين من الكاف في المخرج ،
وأنها مهموسة مثلها " (3) .

فالكاف تخرج " بالتقاء متن اللسان - عند نهاية الثلث الداخلي منه - بما فوقه من
أول الحنك الصلب " (4) ، والشين تخرج " باقتراب مقدم اللسان - مرتفعاً مستعرضاً -

(1) الثالث في ملحقات ديوان روبة - ط : دار الآفاق الجديدة - بيروت - الثانية - 1400 هـ - 1980 م -
ص 176 ، برواية (يذهب) .

(2) البيت في ديوان مجنون ليلي ص 85، وينظر:الجمهرة (ص 41 ، 42 ، 43)،وقارن (1 / 4 ، 5 ، 6) .

(3) اللهجات العربية في التراث (1 / 361) .

(4) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 172) .

إلى مقدم الحنك حتى يضيق ما بين مقدم اللسان والحنك ، وما بين مقدم اللسان والأسنان التي تعترض أمام الهواء المار " (1) ، فالكاف والشين بينهما تقارب في المخرج والصفات ، فهما يشتركان في الهمس والاستفال والانفتاح والإصمات ، والكاف شديدة والشين رخوة متفشية .

ويؤيد قول ابن دريد بأن قلب الكاف شيئاً من اللغات المرغوب عنها أن ابن فارس جعل ذلك ضمن اللغات المذمومة (2) .

ووضع السيوطي كذلك قلب الكاف شيئاً تحت باب (الردية المذموم من اللغات)، وورد في هذا الباب " أن قریشاً خلت لغتهم من مستبشع اللغات ، ومستقبج الألفاظ ، من ذلك : الكشكشة ، وهي في ربيعة ومضر ؛ يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيئاً ... ومنهم من يجعلها مكان الكاف ويكسرهما في الوصل ويسكنها في الوقف ، فيقول: منش وعليش " (3) .

فقلب الكاف شيئاً ، نصّ على أنه من مستبشع اللغات ، وهذا يؤيد ما ذكره ابن دريد من أن قلب الكاف شيئاً من اللغات المرغوب عنها .

وذكر ابن دريد كذلك أن قلب الياء جيماً من اللغات المرغوب عنها ، والياء والجيم يخرجان " من وسط اللسان ومقدمه مع ما يقابل ذلك من الحنك الأعلى " (4) ، وهما مجهوران مستقلان مصمتان منفتحان ، والياء رخوة والجيم شديدة ، فتوجد علاقة تسوّغ الإبدال بينهما .

وإبدال الياء جيماً ظاهرة تلقّب بالعججة ، يقول السيوطي : " العججة في لغة قضاة ، يجعلون الياء المشددة جيماً ، يقولون : في تميمي تميمج " (5) .

ويؤيد كون العججة من اللغات المرغوب عنها - كما ذكر ابن دريد - أن ابن فارس ذكرها ضمن اللغات المذمومة ، وكذلك السيوطي أوردها تحت الردية المذموم من اللغات (6) .

(1) السابق (ص 189) .

(2) الصاحبى (ص 35)

(3) المزهر (1 / 221) .

(4) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 175) .

(5) المزهر (1 / 222) ، وينظر الصاحبى (ص 37) .

(6) المزهر (1 / 222) .

الإبدال بين الشين والسين :

ذكر اللغويون القدامى أن الشين تخرج " من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى " (1).

ووافق المحدثون القدماء - إلى حدّ كبير - في وصف مخرج الشين ، فذكر بعضهم أنها تخرج " عند التقاء أول اللسان وجزء من وسطه بوسط الحنك الأعلى " (2). وتخرج السين مما بين " طرف اللسان وصفحتي الثنيتين العلبيتين " (3).

فالسين والشين بينهما شبه كبير ، فهما متقاربان في المخرج ، ومتفقان في جميع الصفات العامة ، إذ هما مهموسان رخوان مستقلان منفتحان مصمتان ، ويفرق بينهما أن " منطقة الهواء في الفم عند النطق بالشين أوسع منها عند النطق بالسين " (4).

ولهذا التشابه بين صوت السين والشين وقع الإبدال بينهما ، وقد عقد لهما ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما ، ومما ورد من ذلك : " سئفت أصابعه ، وشئفت ، وهو تشقق يكون في أصول الأظفار ... ، السودق والشودق : السوار ... حمس الشر وحمش : إذا اشتد ... عطس فلان فسمته وشمته ... تنسمت منه علماً وتنشمت ... " (5).

ووردت في الجمهرة أربعة أمثلة بالشين والسين وجّه إليها نقد ، فيما يلي :

1- انشدح وانسدم :

يقول ابن دريد : " ويقال : ضربه حتى انسدم على الأرض ، أي انبسط على الأرض ، وقالوا بالشين أيضاً ، وليس بالعالى " (6).

وقد أورد أبو الطيب انسدم وانشدح في الإبدال بين السين والشين ، فقال : " ضربه حتى انسدم انسداً ، وحتى انشدح انشداً : أي حتى انبسط " (7).

- (1) الكتاب (4 / 433) ، وينظر العين (1 / 58) ، والمقتضب (1 / 328) ، وسر الصناعة (1 / 47).
- (2) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 77) .
- (3) روايات منسوبة إلى الخليل بن أحمد في حروف الهجاء تحليل وموازنة : د / أحمد الجزار (ص 56) بتصرف .
- (4) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 77) ، وينظر : الأصوات العربية : د / بشر (ص 120) .
- (5) الإبدال لابن السكيت (ص 109) ، وينظر : الإبدال لأبي الطيب (2 / 154 وما بعدها) .
- (6) الجمهرة (ح د س) (سدح / 503) ، وقارن (2 / 122) .
- (7) الإبدال لأبي الطيب (2 / 164) ، وينظر : تحبير الموشين في التعبير بالسين والشين للفيروزآبادي - تحقيق : محمد البقاعي - دار فتيبة - 1403 هـ - 1983 م (ص 37) .

ونصّ الأزهرى أيضاً على انشدح { الصورة التي حكم عليها ابن دريد بأنها ليست بالعالية } فقال : " وروى أبو عبيد عن الفراء : انشدح الرجل انشدحاً إذا استلقى وفرّج رجليه " (1).

فما سبق يدلّ على صحّة الكلمة بالشين مع السين ، ويؤيد أن الشين ليس بالعالى - كما ذكر ابن دريد - قول ابن فارس : " وانشدح الرجل : إذا استلقى على ظهره وهذا ليس بشيء ، ولعلّه أن يكون انسدح " (2) ، وقوله أيضاً : " والسّدح : الصّرّع بطحاً على الوجه أو إلقاء على الظهر ... وقد يقال بالشين مع الحاء " (3).

فقوله : " وقد يقال بالشين مع الحاء " ، يؤخذ منه أن الكلمة بالشين أقلّ استعمالاً من السين ، وأيّما كان الأمر فانسدح وانشدح نصّت عليهما بعض كتب اللغة ، فاستعمال كل منهما صحيح ، لكن انسدح أعلى وأفصح من انشدح التي قلّ من فصاحتها ابن دريد ، وتابعه ابن فارس في ذلك ، ومن هنا ورد شاهد للسين ، وهو قول خدّاش بن زهير : (بسيط)

بين الأراك وبين النخل تسدحهم .: زرق الأسنة في أطرافها شيم (4).

2- الشّدَف والسّدَف :

يقول ابن دريد : " والشّدَف : الشخص ، رأيت شَدَفاً ، أي شخصاً ، ولا تنتظرن إلى ما جاء به الليث عن الخليل في كتاب العين في باب السين ، فقال : سَدَف في معنى شَدَف ، فإنما ذلك غلط من الليث عن الخليل " (5).

فابن دريد يثبت أنّ الشّدَف في معنى الشخص بالشين المعجمة ، وأن ما رواه الليث في كتاب العين من أن السّدَف بالسين المهملة في معنى الشخص غلط منه عن الخليل ، وقرّر ما ذكره ابن دريد من أن السّدَف بالسين المهملة في معنى الشخص غلط - الجوهري والزمخشري والفيروزابادي ، ففي الصحاح : " الشّدَف بالتحريك : الشخص ، والجمع شُدُوف ، وهذا الحرف في كتاب العين بالسين غير معجمة ، قال ابن دريد : هو تصحيف " (6) ، ويقول الزمخشري : " ومن المجاز ... رأيت سَدَفَه أي شخصه من

(1) التهذيب (4/ 175) ، وينظر : التكملة (2/ 52) ، واللسان (4/ 2213) ، والتاج (4/ 103) (شدح).

(2) المقاييس (3/ 256) ، وينظر المجمل (ص 402) (شدح) .

(3) المجمل (سدح) (ص 374) .

(4) البيت في ديوان خدّاش بن زهير برواية في أطرافها السهم ص74، ينظر: اللسان (سدح) (3/ 1968) .

(5) الجمهرة (دش ف) (شدف / 651) ، وقارن (2/ 268) ، والتاج (شدف) (2/ 294) .

(6) الصحاح (4/ 1379) ، وينظر : اللسان (4/ 2217) (شدف) .

بعيد كما تقول : رأيت سواده ، وقال ابن دريد هو بالشين " (1) .

وهناك من اللغويين من نصّ على السدّف بالسين المهملة ، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على أنها صحيحة ، ومنهم الأزهري ، حيث يقول : " السدوف والشدوف : الشخص : تراها من بعد " (2) ، ويقول الصاغاني : " والسدوف : الشخص تراها من بعد .. " (3) .

ومن ثم ، فيمكن حمل السدّف والشدّف على أن بينهما إبدالاً ولا سيما مع تحقّق العلاقة الصوتية التي تسوّغ الإبدال بينهما ، فقد روى بعض اللغويين الكلمتين بمعنى واحد ، وبالتالي نبرئ ساحة الليث من الغلط الذي نسبته إليه ابن دريد ، ويعضد ذلك أن الزبيدي نقل نصّ ابن دريد السابق وكلام الجوهرى والفيروزابادي ، ثم قال معقّباً على نصّ ابن دريد : " قلت : وقال غير ابن دريد : هما لغتان " (4) .

ومما يدلّ على فصاحة الكلمة بالشين وجود شاهدين شعريين لها ، ففي اللسان : " والشدّف ، بالتحريك : شخص كل شيء ؛ قال ابن بري : وأنشد الأصمعي : (كامل)

وإذا أرى شدفاً أمامي خلتُهُ .: رجلاً فجئت كأنتي خدُوفُ

والجمع : شدوف ؛ قال ساعدة بن جؤية الهذلي : (بسيط)

مُوكَلَّ بشدوفِ الصَّومِ يَرْقُبُهَا .: من المَغَارِبِ مَخْطُوفُ الحَشَا زَرِمُ " (5) .

3- الشَّرَجُ والسَّرَجُ :

يقول ابن دريد : " ويسمّى حِتَارُ الدُّبُرِ الشَّرَجُ ، واختلفوا فيه ، فقال قوم الشَّرَجُ ، وقال قوم الشَّرَجِ أفصح وأعلى " (6) .

وجاء في هامش الجمهرة في المخطوطة (ط) : " وقال قوم السَّرَجِ ، والأول أفصح وأعلى " (7) .

من خلال ما ورد في المخطوطة (ط) يلاحظ أن الشَّرَجَ والسَّرَجَ بالشين والسين بمعنى حِتَارِ الدُّبُرِ ، وأن الشَّرَجَ بالمعجمة أفصح وأعلى من السَّرَجِ .

(1) الأساس (سدف) (368) ، والتاج (268 / 12) .

(2) التهذيب (سدف) (368 / 12) ، وينظر : اللسان (سدف) (1975 / 3) .

(3) التكملة للصاغاني (سدف) (491 / 4) .

(4) التاج (شدف) (294 / 12) .

(5) البيت لساعدة في شرح أشعار الهذليين 1125/3 برواية : ينظرها ، اللسان (شدف) (2216 / 4) ، (2217) .

(6) الجمهرة (ج رش) (شرح / 459) ، وقارن (78 / 2) .

(7) الجمهرة (هامش المحقق) (ص 459) .

هذا ، ولم أعر على أن السَّرَج بالسين المهملة بمعنى الشَّرَج في كتب اللغة التي رجعت إليها ⁽¹⁾ ، وأرى أن السَّرَج بالسين المهملة مصحّفة عن الشَّرَج بالشين المعجمة ، ولم يشر إلى ذلك محقق الجمهرة .

4 - عَنَسَ وَعَنَشَ :

جاء في الجمهرة : " وَعَنَسْتُ العودَ : إذا عطفته ، ويقال أيضاً : عَنَشْتُهُ بالشين المعجمة ، وهو أعلى وأفصح ، وهو الأصل " ⁽²⁾ .

وفي طبعة حيدرآباد : " وَعَنَسْتُ العودَ إذا عطفته وليس بالمستعمل ... " ⁽³⁾ .

وقد نصّ أبو الطيب على الكلمتين في الإبدال بين السين والشين ، فقال : " عَنَسْتُ العودَ أَعْنَسَهُ عَنَساً ، وَعَنَشْتُهُ أَعْنَشْتُهُ عَنَشاً : إذا عطفته وثبّيته " ⁽⁴⁾ ، ونقل الصاغانى عن ابن دريد أن " عَنَسْتُ العودَ ، أي عطفته أو قلبته ، لغة في عَنَشْتُهُ ، بالشين المعجمة " ⁽⁵⁾ .

ويؤيد ابن دريد في أن عَنَشَ أعلى وأفصح من عَنَسَ قول ابن منظور : " وَعَنَسَ العودَ : عطفه ، والشين أفصح " ⁽⁶⁾ .

ومن ثمّ ؛ فلا وجه لقول ابن دريد بأن (عَنَسَ) ليس بالمستعمل ، حيث نصّت عليها بعض كتب اللغة ، وورد أنها لغة ، غاية ما هنالك أن عَنَشَ بالمعجمة أفصح من عَنَسَ بالمهملة كما صرّح ابن دريد ، وتابعه ابن منظور والزبيدي .

الإبدال بين الصاد والضاد :

تخرج الضاد عند اللغويين القدامى " من بين حافتي اللسان - أو إحداهما - وبين ما يحاذيهما من الأضراس العليا - مع تقعر وسط اللسان والتقاء طرفه بأعلى لثة الثنايا العليا ، وخروج الهواء من الشدقين أو أحدهما ، وأول حافة اللسان التي تشترك في إخراج الضاد ما يحاذي وسطه ، وآخرها من مقدم الفم ما يحاذي الطواحن " ⁽⁷⁾ .

(1) ينظر : إبدال ابن السكيت وأبي الطيب والتّهذيب والمحيط واللسان والتاج (سرج) و (شرح) .

(2) الجمهرة (س ع ن) (عَنَسَ / 843) ، وقارن (34 / 3) .

(3) الجمهرة (س ع ن) عَنَسَ (34/3) .

(4) الإبدال لأبي الطيب (165 / 2) .

(5) التكملة (عَنَسَ) (394 / 3) .

(6) اللسان (3129 / 4) ، والتاج (379 / 8) (عَنَسَ) .

(7) أصوات اللغة العربية (ص 194) ، وينظر : الكتاب (433 / 4) ، وينظر : سر الصناعة (47 / 1) .

وهي رخوة عندهم ، أما الآن فصوت شديد ⁽¹⁾ " تخرج من النقطة التي تخرج منها التاء والدال والطاء " ⁽²⁾ ، وتخرج الصاد مما " بين طرف اللسان وفوق الثنايا " ⁽³⁾ .

فهناك تقارب في المخرج بين الصاد والصاد ، ويتفقان في صفة الإطباق والاستعلاء والرخاوة عند القدماء ، ومن ثم وقع بينهما الإبدال .

وعقد ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما ، ومما ورد فيه ، " قد صاف السهمُ يصيف وضاف يضيف : إذا عدل عن الهدف ... نصنص لسانه ونضنضه : إذا حرّكه ... ، ويقال : صلاصل الماء وضلاضله لبقاياه ... " ⁽⁴⁾ .

وورد مثالان في جمهرة اللغة قد وجّه إليهما نقد ، وهما فيما يلي :

1- الصوّة والضوّة :

يقول ابن دريد : " الصوّة مثل الصوّة ، وهي الأرض الغليظة ، وليس بثبت " ⁽⁵⁾ .
وقرّر ابن منظور نقد ابن دريد ، فقال : " والصوّة من الأرض : كالصوّة ، وليس بثبت " ⁽⁶⁾ .

ويلاحظ أن الصاد جاءت مفتوحة في كلام ابن منظور ، وهي مضمومة في كلام ابن دريد ، وهكذا جاءت بالضم في كلام ابن عباد حيث قال : " والضوّة : الأرض ذات الحجارة نحو الجرّول " ⁽⁷⁾ .

وتوجد علاقة صوتية - كما سبق - بين الصاد والصاد تبيح الإبدال بينهما ، لكنني لم أعتز على أحد أشار إلى أن بينهما إبدالاً ، وإن كان من إبدال بينهما ، فأرجّح أن تكون الصوّة بالصاد المهملة هي الأصل ، فمعاني استعمالات (صوى) تتسق معها بخلاف معاني استعمالات (ضوى) ، فهي لا تتفق مع (الضوّة) بمعنى الأرض الغليظة ، حيث ذكر ابن فارس أن (ضوى) " أصل صحيح يدلّ على هزال " ⁽⁸⁾ ، وذكر أن (صوى) " أصل صحيح يدلّ على شدة وصلابة ويبس " ⁽⁹⁾ .

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 48) .

(2) الأصوات اللغوية : د / بشر (ص 105) .

(3) الكتاب (4 / 433) .

(4) الإبدال لابن السكيت (ص 121 - 124) ، وينظر : الإبدال لأبي الطيب (2 / 240 - 251) .

(5) الجمهرة (ض و هـ) (ض وو / 913 ، 3 / 103) .

(6) اللسان (ضوا) (4 / 2621) .

(7) المحيط (8 / 65) .

(8) المقاييس (ضوى) (3 / 376) .

(9) المقاييس (صوى) (3 / 317) .

فكلام ابن فارس السابق يؤكد لنا نقد ابن دريد بأن الضوّة ليست بثبت ، فمعناها لا يتّسق مع استعمالات تركيبها ، إلا أن تكون مبدلة من (الضوّة) .

2- قِرْضِمٌ وَقِرْصِمٌ :

يقول ابن دريد : " وقِرْضِمٌ : اسم قبيلة إليهم تُنسب الإبل القِرْضِمِيّة ، وقال ابن الكلبي : هو قِرْضِمٌ ، رجل من مَهْرَة ، وهو الوجه ، وقال أبو بكر : هو بالصاد ، ولم يكن هذا بابّه " (1) .

فَقِرْضِمٌ يذكر ابن الكلبي أنه رجل من مهرة بن حيدان ، وينصّ ابن دريد على أن الكلمة (قِرْصِمٌ) بالصاد المهملة ، كأنّه يعترض على (قِرْضِمٌ) بالصاد المعجمة ، هذا ، ونصّت كتب اللغة التي رجعت إليها على الكلمة بالصاد - كما ذكر ابن الكلبي - يقول ابن سيده : " وقِرْضِمٌ أبو قبيلة - مهرة بن حيدان " (2) .

ويؤكد صحّة (قِرْضِمٌ) بالصاد المعجمة أن ابن دريد ذكره في موضع آخر من الجهرة بالصاد المعجمة ، حيث قال : " وقِرْضِمٌ اسم أبي قبيلة من مَهْرَة ابن حيدان " (3) .

الإبدال بين الضاد والطاء :

سبق الكلام عن مخرج الضاد ، أما الطاء فتخرج " بالتقاء طرف اللسان بمقدم الحنك بين أصول الثنايا العليا وحافة النطق ... " (4) .

والضاد والطاء يشتركان في بعض الصفات ، فهما مجهوران (5) مستعريان ، مطبقان ، مصمتان ، والطاء شديدة ، والضاد شديدة عند المحدثين رخوة عند القدماء .

ومن ثم فتوجد علاقة صوتية بين الحرفين تسوّغ الإبدال بينهما ، وقد ورد في الجهرة مثال بالضاد والطاء وجه إليه نقد فيما يلي :

- (1) الجهرة (ص 1153) ، وليس في نسخة حيدرآباد (3 / 340) عبارة : " وهو الوجه " .
- (2) المحكم (6 / 377) ، وينظر : التهذيب (9 / 385) ، واللسان (5 / 3386) ، والتاج (17 / 566) (قرضم) .
- (3) الجهرة (ص 1182 - 1183 ، 3 / 368) .
- (4) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 216) ، وينظر : الكتاب (4 / 433) ، وسر الصناعة (1 / 47) ، والأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 48) ، والأصوات العربية : د / بشر (ص 202) .
- (5) الطاء وصفها القدماء بالجهر ، ومن ثم فالطاء القديمة " تخالف التي ننطق بها الآن ، مهموسة " الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 62) بتصرف .

(أَضْرَطَ ضَرْطَاءً - وَأَطْرَطَ طَرْطَاءً)

يقول ابن دريد : " وامرأة ضَرْطَاء : قليلة شعر الحاجبين : قال أبو بكر : قال الأصمعي : هذا غلط . إنما هو أَطْرَطَ وامرأة طَرْطَاء : إذا كان قليل شعر الحاجبين ، والاسم الطَّرَط ، وربما قيل ذلك للذي يقلُّ هُدْبُ أشفاره ، إلا أن الأغلب على ذلك الغَطَف ، قال أبو حاتم : أَطْرَط لا غير ، وقال أبو بكر : ولست أعرف قولهم : رجل أَضْرَط " (1) .

فقد غلط الأصمعي أَضْرَطَ وضَرْطَاء ، وذكر أن صوابهما أَطْرَطَ وطَرْطَاء ، وقرّر أبو حاتم وابن دريد كلام الأصمعي .

وبالرجوع إلى كتب اللغة نجد ما يؤيد كلام الأصمعي ، ونجد في الوقت نفسه ما يدلّ على صحّة (أَضْرَطَ وضَرْطَاء) ، أما ما يؤيدّ كلام الأصمعي فإقتصار ثابت بن أبي ثابت في كتابه خلق الإنسان على الطَّرَط دون الضَّرَط حيث يقول : " وفي الحواجب الطَّرَط ، وهو دقّة الحواجب وقلة الشعر ، وقال أبو زيد : يقال طَرِطَ يَطْرُطُ طَرْطَاءً " (2) .

ويؤيدّ كلام الأصمعي كذلك قول ابن عباد : " ورجل أَضْرَط : خفيف اللحية قليلها ، وامرأة ضَرْطَاء ، والمعروف بطاءين " (3) ، ويقول الجوهري : " قال أبو زيد : رجل أَطْرَط الحاجبين ، وهو الذي ليس له حاجبان ... وقال بعضهم : الأَضْرَط بالضاد المعجمة ، ولم يعرفه أبو الغوث " (4) .

فابن عباد نصّ على أن المعروف في الكلمة (أَطْرَط) بطائين ، وأبو الغوث لم يعرف (أَضْرَط) ، وفي هذا دلالة على صحّة تغليب الأصمعي لأَضْرَطَ وضَرْطَاء .

هذا عن تأييد كلام الأصمعي ، أما عن ما يدلّ على صحّة أَضْرَطَ وضَرْطَاء ، فقد نصّت بعض كتب اللغة عليهما دون تشكيك أو تغليب ، يقول ابن سيده : " والضَّرَط : خفة الشعر ، رجل أَضْرَط : خفيف شعر اللحية ، وقيل : الضَّرَط : رقّة الحاجب ، وامرأة ضَرْطَاء : خفيفة شعر الحاجب رقيقته " (5) .

(1) الجمهرة : (ر ض ط) (ض ر ط / 746) ، وقارن (2 / 361) .

(2) خلق الإنسان لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت - تحقيق : عبد الستار فراج - ط : الكويت - 1985 م (ص 105 ، 106) ، وينظر : (ص 111) .

(3) المحيط (ض ر ط) (7 / 455) .

(4) الصحاح (3 / 1141) ، وينظر : اللسان (4 / 2656) (ط ر ط) ، واللسان (ض ر ط) (4 / 2579) .

(5) المحكم (8 / 119) ، وينظر : التكملة (4 / 147) ، واللسان (4 / 2579) ، والقاموس (2 / 368) (ض ر ط) .

ويمكن القول بأن أُطْرَطَ وطَرَطَاءَ هما الأصل تطوّر عنهما أُضْرَطَ وضَرَطَاءَ ، حيث توجد علاقة صوتية تسوّغ الإبدال بينهما .

الإبدال بين الضاد والطاء :

سبق الكلام عن مخرج الضاد ، أما الطاء فتخرج من بين " طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا " (1) .

ولاتفاق الضاد والطاء في الجهر ، والإطباق والاستعلاء ، والتفخيم والإصمات ، والرخاوة (عند القدماء) " كان وقعهما متشابهاً " (2) .

وجاء في الجمهرة مثالان بالضاد والطاء وجّه إليهما نقد وهما ما يلي :

1- قَرَضِيّ و قَرَطِيّ :

يقول ابن دريد : " وأديم مقروط ، إذا دُبغ بالقرط ، وهو الصبغ الذي يقال له : القَرَطِيّ ، منسوب إلى ثمر القرط ، وهو أصفر ، والعامّة تقول قَرَضِيّ ، وهو خطأ " (3) .

ويؤيد نقد ابن دريد أن كتب اللغة أوردت (القرط) بمعنى شجر يُدبغ به أو يُصبغ ، ولم تورد (القرض) بهذا المعنى (4) ، يقول الأزهري : " القرط : ورق السلم يُدبغ به الأدم ، يقال : أديم مقروط " (5) ، ويقول ابن سيده : " القرط : شجر يُدبغ به وقيل : هو ورق السلم ، قال أبو حنيفة : القرط أجود ما تُدبغ به الأُهب في أرض العرب ، وهي تُدبغ بورقه وثمره ، وقال مرة : القرط : شجر عظام ، لها سوق غلاظ وأديم قَرَطِيّ : مدبوغ بالقرط " (6) .

ومن ثم ، فلم يرد ذكر للقرض بمعنى شجر أو صبغ يُدبغ به أو يُصبغ به ، بخلاف القرط فقد نصّت كتب اللغة على أنه شجر أو صبغ يُدبغ به الجلود ، وهذا يؤكد أن قول العامة قَرَضِيّ - خطأ - كما قال ابن دريد - صوابه قَرَطِيّ ، وبدلّ على أن صواب الكلمة بالطاء - وجود شواهد لها بها ، ففي " الحديث : أتى بهدية في أديم مقروط (7) ،

(1) المقتضب (1 / 329) ، وينظر : الكتاب (4 / 433) ، والأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 46) .

(2) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 55) .

(3) الجمهرة (ص 763) ، وقارن (2 / 378) .

(4) ينظر : العين والتهذيب والمحيط والصاحح والمحكم واللسان ، والتاج (قرض) .

(5) التهذيب (9 / 67) ، وينظر : المحيط (5 / 371) ، والصاحح (3 / 1177) (قرط) .

(6) المحكم (6 / 210) ، وينظر : اللسان (5 / 3593) ، والتاج (10 / 483) (قرط) .

(7) الحديث في صحيح البخاري ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1420 هـ - 1999م - (كتاب

المغازي) باب بعث علي بن أبي طالب ... إلى اليمن - رقم / 4351 - (107/3)

أي مدبوغ بالقرظ ، والقارظ : الذي يجمع القرظ ويجتنيه ، ومن أمثالهم ، لا يكون ذلك حتى يئوب القارظان ، وهما رجلان ... خرجا ينتحيان القرظ ويجتنيانه ، فلم يرجعا ، فضرب بهما المثل ، قال أبو ذؤيب : (طويل)

وحتى يئوب القارظان كلاهما .: ويُشَرَّ في القَتْلِ كُليبٌ لوائِل " (1).

ويقول " بشر بن أبي خازم لابنته عند الموت : (وافر)

فَرَجِّي الخَيْرَ وانتظري إياي .: إذا ما القارظُ الغزِيُّ آبا " (2).

فالحديث والمثل والبيتان الشعران كلها وردت بالطاء .

2- الحُضْضُ والحُضْظُ:

يقول ابن دريد : " والحُضْضُ والحُضْضُ : دواء معروف ، وذكروا أن الخليل كان يقول : الحُضْظُ بالضاد والطاء ، ولم يعرفه أصحابنا " (3).

وبمراجعة كتب اللغة يتبين صحّة اللفظتين ، يقول صاحب العين : " الحُضْظُ لغة في الحُضْضُ : دواء يتخذ من أبوال الإبل " (4).

وورد شاهد للحُضْظُ التي لم يعرفها أصحاب ابن دريد ، وفي هذا دلالة واضحة على صحّتها ، يقول الجوهري: " والحُظْظُ والحُظْظُ لغة في الحُضْضُ ، وهو دواء ، وحكى أبو عبيد عن اليزيدي الحُضْظُ أيضاً ، فجمع بين الضاد والطاء ، وأنشد شمّر: (رجز)

أَرْقَشَ ظَمَانٌ إِذَا عَصَرَ لَفْظُ

أَمَرَ مِنْ صَبْرٍ وَمَقَرٍّ وَحُضْظُ (5)

فنصّ اللغويين على الحُضْظُ ، وروايتهم شاهداً لها يؤكد صحّتها .

وقول اللغويين بأن الحُضْظُ لغة في الحُضْضُ يتبين منه أنّ الطاء أبدلت من الضاد ، وهذا الإبدال تسوّغه العلاقة الصوتية بين الحرفين ، وقد نصّ عليه أبو الطيب

(1) البيت في شرح أشعار الهذليين 107/1، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري - تحقيق : علي محمد

البجاوي - دار نهضة مصر (ص 305) ، واللسان (5 / 3594) .

(2) البيت في ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي - تحقيق : عزة حسن - ط : وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق - الثانية - 1973م - (ص 26) ، وينظر: اللسان (قرظ) (5 / 3593 ، 3594) .

(3) الجمهرة (ح ض ض) (ح ض ض / 99 ، 1 / 61) .

(4) العين (3 / 101) ، وينظر : المحيط (2 / 438) ، واللسان (2 / 911) (ح ظ) .

(5) الصحاح (3 / 1172) ، وينظر اللسان (2 / 911) (ح ظ) ، والشعر ورد فيه أيضاً .

في الإبدال بين الصاد والظاء (1).

ومن ثم فكون أصحاب ابن دريد لم يعرفوا (الحُضَظ) لا يمثل أدنى شك فيها ، فقد نصّ عليها اللغويون الأثبات ، وأوردوا لها شاهداً شعرياً ، ونطقت بها بعض العرب ، فهي صحيحة لا شك فيها .

الإبدال بين الصاد والسين :

تخرج الصاد والسين وكذلك الزاي مما " بين طرف اللسان وفويق الثنايا " (2) ، حيث " يرتفع مقدم اللسان حتى يلتقي جانباه أو يكاد بما فوقهما من مقدّم الحنك ، وتمتدّ أسلته حتى تقرب من صفحتي الثنيتين العليين ، فلا يبقى للهواء إلا منفذ دقيق بين أسلة اللسان وصفحتي الثنيتين فيخرج منه صافراً " (3) .

وصفة الإطباق هي التي تميّز بين صوت الصاد والسين، فالصاد " رخو مهموس ، يشبه السين في كل شيء سوى أن الصاد أحد أصوات الإطباق " (4) .

ومن ثم ؛ فتوجد علاقة صوتية بين الصاد والسين ، تسوّغ الإبدال بينهما، وقد عقد أبو الطيب في إبداله باباً لهما ، ومما ورد فيه : " شاةٌ شَصِيبةٌ وشَسِيبةٌ : إذا كانت عجفاء مهزولة ، القسطل والقسطل : الغبار ، سَقَع الديك ، وصَقَع : صَوَّت ، نَسَأَتُ النَّاقَةَ ونَصَأْتُهَا : إذا سَقَّتْهَا ، السَّدَّ والصدَّ : الجبل ، ورجلٌ أَسَقَحَ وأَصَقَحَ : أَصْلَحَ... (5)

ووردت في الجمهرة عشرة أمثلة للصاد والسين وجّه إليها نقد فيما يلي :

1- الجَرَسُ والجَرَص :

يقول ابن دريد : " والجَرَس ، والجمع أجراس : الذي يسمّيه العامة جَرَصاً بالصاد ، واشتقاقه من الجَرَس ، أي الصوت والحِس ، وليس يجتمع في كلام العرب جيم وصاد في كلمة ثلاثية ولا رباعية إلا ما لا يثبت ، فأما الجِصُّ ففارسيّ معرّب " (6) .

فالجَرَس وهو " الذي يُعَلَّق في عنق البعير ، والذي يضرب به " (7) ، ذكر ابن

(1) ينظر الإبدال لأبي الطيب (269/2) .

(2) الكتاب (4 / 433) .

(3) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 190 ، 191) .

(4) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 76) ، وينظر الأصوات العربية : د / بشر (ص 120) .

(5) الإبدال لأبي الطيب (2 / 172 وما بعدها) بتصرف .

(6) الجمهرة (ج ر س) (جرس / 456 ، 2 / 75) .

(7) الصحاح (3 / 912) ، وينظر التهذيب (10 / 579) ، والمحيط (7 / 10) ، والمقاييس

(1 / 442) ، والمحكم (7 / 189) ، واللسان (1 / 598) ، والتاج (8 / 1222) (جرس) .

دريد أن العامة تسميه جَرَصاً بالصاد ، أي أن الجَرَص ليس بصحيح إذ هو من كلام العامة ، وتأكد عدم صحته بأنه - كما ذكر ابن دريد - ليس يجتمع في كلام العرب جيم وصاد في كلمة ثلاثية أو رباعية إلا ما لا يثبت ، ومن ثم فالجَرَص غير ثابت في كلام العرب ؛ لأنه اجتمع فيه جيم وصاد .

ويؤكد كون الجَرَص غير عربي صحيح - أن كتب اللغة لم تذكر الجَرَص بالصاد في معنى (الجَرَس) في مادة (جرس) ⁽¹⁾ ، أو (جرس) ⁽²⁾ .

2- السَّبَخَة والسَّبَخَة :

يقول ابن دريد : " والسَّبَخَة : لغة في السَّبَخَة ، والسين أعلى " ⁽³⁾ .

فقد نصّ ابن دريد على أن (السَّبَخَة) لغة في السَّبَخَة وهي : " أرض ذات ملح ونزّ " ⁽⁴⁾ ، وذكر أن السين أعلى ، وقرّر هذا أيضاً ابن سيده وابن منظور والزبيدي ، ففي المحكم : " السَّبَخَة : لغة في السَّبَخَة ، والسين أعلى " ⁽⁵⁾ ، ويؤيد كون السين أعلى أن بعض كتب اللغة لم تتعرض (للسَّبَخَة) في تركيب (سبخ) ، كما أنها أهملت تركيب (صبخ) ⁽⁶⁾ .

ومما سبق يتبين لنا أن سين السَّبَخَة هي الأصل أبدل منها الصاد ، وهذا الإبدال تسوّغه العلاقة الصوتية - كما سبق بين السين والصاد - .

3- أَسْبَغَ وَأَصْبَغَ :

يقول ابن دريد : " وأسبغَ الله عليه النعمة وأصبغها إسباغاً بالسين والصاد ، والسين أعلى وأكثر " ⁽⁷⁾ .

فقد أورد ابن دريد (أسبغ) بالسين والصاد ، وذكر أن السين أعلى وأكثر من الصاد ، وهذا على سبيل الإبدال بينهما ، إذ هما لغتان في الكلمة ، يقول الصاغاني :

-
- (1) انظر : الهامش السابق .
 - (2) ينظر : التهذيب (562/ 10) ، والمحيط (444/ 6) ، والتكملة (534/ 3) ، واللسان (600/ 1) ، والتاج (248/ 9) (جرس) .
 - (3) الجوهرة (ب خ ص) (صبخ / 290 ، 1 / 236) .
 - (4) المحكم (55 / 5) ، وينظر : اللسان (1918 / 3) ، والتاج (276 / 4) (صبخ) .
 - (5) المحكم (42 / 5) ، وينظر اللسان (2391 / 4) ، والتاج (286 / 4) (صبخ) .
 - (6) ينظر : العين والصاح والمجمل (صبخ) .
 - (7) الجوهرة (ب س غ) (سبغ / 338) ، وقارن (286 / 1) .

" وأصبغ الله عليه النعمة : أي أتمّها ، لغة في أسبغها عليه " (1) ، وقوله : " لغة في أسبغها " : يدلّ على أن السين هي الأصل ، وأبدلت الصاد منها ، كما يؤكّد أصالة السين أيضاً أن ابن فارس ذكر أن السين والباء والغين " أصل واحد يدلّ على تمام الشيء وكماله " (2) ، فمعنى (أسبغ) - وهو أتم - أصل في تركيب (صبغ) ، وهذا يدلّ على أن السين هي الأصل ، وأبدلت الصاد منها ، إذ أصبغ بمعنى أتمّ ليس من معاني تركيب (صبغ) حيث ذكر ابن فارس " أنه أصل واحد وهو تلوين الشيء بلون ما " (3) ، ومن هنا كانت (أسبغ) أعلى وأكثر من (أصبغ) إذ أسبغ هي الأصل ، وأصبغ لهجة فيها .

ومادة (صبغ) وإن كانت تدور حول التّمام والطول (الوفرة) فإننا نستطيع القول بأن مادة (صبغ) تدلّ على أن النعمة اختلطت بالمنعم عليه اختلاط الصبغ بالمصبوغ .

4- المَسْرَط والمَصْرَط :

يقول ابن دريد : " والمَسْرَط : مَسْرَط الطعام ، بالسين والصاد ، والسين أعلى " (4) .

فقد وقع إبدال بين السين والصاد في (مَسْرَط) وهذا إبدال ناتج عن اختلاف اللهجات ، يقول ابن سيده : " والمَسْرَط والمَصْرَط : البلعوم ، والصاد لغة " (5) .

ويؤخذ من قوله : " والصاد لغة " أن السين في (سراط) هي الأصل ، وأبدلت الصاد منها ، ويؤكّد أصالة السين وفرعية الصاد - أن ابن فارس ذكر أن الصاد والراء والطاء " من باب الإبدال " (6) ، أي إبدال السين صاداً ، وهذا الإبدال ينسب إلى قبيلة بلعنبر ، فقد قال الفراء : " إذا كان بعد السين طاء أو قاف أو غين أو خاء فإن تلك السين تقلب صاداً ، قال : ونفر من بلعنبر يصيرون السين إذا كانت مقدّمة ثم جاءت بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء صاداً ، وذلك أن الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك ، فينطبق به الصوت ، فقلبت السين صاداً ، صورتها صورة الطاء ، واستخفوها ليكون المخرج واحداً ، كما استخفوا الإدغام ، فمن ذلك قولهم : السَّرَط والصَّرَط ، قال : وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب ، قال : وعامة العرب تجعلها سينا " (7) ويقول البطليوسي أيضاً : " كل سين وقعت بعدها غين أو خاء أو عين أو قاف أو طاء

(1) التكملة (4 / 415) ، وينظر التاج (12 / 40) (صبغ) .

(2) المقاييس (صبغ) (3 / 129) .

(3) السابق (صبغ) (3 / 331) .

(4) الجمهرة (ر ص ط) (صراط / 737 ، 2 / 352) .

(5) المحكم (8 / 285) ، وينظر : اللسان (3 / 1993) ، والتاج (10 / 278) (سراط) .

(6) المقاييس (صراط) (3 / 349) .

(7) التهذيب (سراط) (12 / 330) .

جاز قلبها صاداً ... وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدّمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها ، وأن تكون مقاربة لها لا متباعدة عنها ، وأن تكون السين هي الأصل ، فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينا ؛ لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف ، وإنما قلبوها صاداً إذا وقعت بعدها هذه الحروف ؛ لأنها حروف مستعلية ، والسين حرف مستسفل ، فنقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفة ، فإذا تقدّم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا كلفة فيه " (1) .

ومن ثمّ ، فإبدال السين صاداً في (مَصْرَط) حدث لأجل التماثل بين الأصوات ، فالسين جاءت قبل الصاد المستعلية المطبقة ، فقلبت السين حرفاً من مخرجها يوافق الطاء التي بعدها في صفة الاستعلاء ، والإطباق ، فقلبت السين صاداً .

ولعل قول ابن دريد بأن السين أعلى من أجل أن السين - كما سبق - هي الأصل ، وهي لغة عامة العرب ، وقد جاء شاهد لمَصْرَط بالسين ، حيث أنشد الأصمعي : (رجز)
كَأَنَّ غُصْنَ سَلَمٍ أَوْ عَرَفَظَه . : مُعْتَرِضاً بِشَوْكِهِ فِي مَسْرَطِهِ (2)

لكن هناك من خالف ابن دريد ، وحكم بأن الصاد أعلى حيث قال في السِّرَّاط :
 "والسِّرَّاط : السبيل الواضح ، والصِّرَّاط : لغة في السِّرَّاط ، والصاد أعلى لمكان المضارعة ، وإن كانت السين هي الأصل " (3) .

فما ينطبق على الصِّرَّاط ينطبق كذلك على (مَسْرَط) إذ هما من مادة واحدة ، والسين في كليهما متقدمة على الطاء ، ومن ثم ، فالمَصْرَط أعلى من المَسْرَط لمكان المضارعة .

5 - متسرّمة و متصرّمة :

يقول ابن دريد : " وغرّة متسرّمة إذا كانت تغلظ من موضع وتدقّ من موضع آخر ، وقال أبو عبيدة هي المتصرّمة ، ولم يعرف المتسرّمة " (4) ، وجاء في طبعة

(1) الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي - تحقيق : د / علي زوين - مطبعة العاني - بغداد - 1976م (ص 709 ، 710) ، وينظر المزهري (469/1) .

(2) التاج (سرط) (10 / 278) .

(3) اللسان (3 / 1993) ، والتاج (10 / 279) (سرط) .

(4) الجوهرة (ر س م) (سرم / 721) ، وقارن (2 / 337) .

حيدرآباد : " ... وقال أبو عبيدة : هي المتمصّرة ... " (1).

فنحن أمام ثلاث صور للكلمة ، وهي متسرّمة ومتصرّمة ومتمصّرة ، أنكر أبو عبيدة متسرّمة ، وذكر أن الصواب متصرّمة في طبعة رمزي بعلبكي ، ومتمصّرة في نسخة حيدرآباد .

وبمراجعة كتب اللغة لم أعثّر فيها إلا على صورتين ، وهما متسرّمة ومتمصّرة ، أما متسرّمة فيقول ابن سيده عنها : " وغرّة متسرّمة : غلظت في موضع ودقّت من آخر " (2) ، وأما متمصّرة فيقول عنها ابن دريد : " وغرّة متمصّرة : إذا ضاقت من موضع ، واتّسعت من آخر " (3) .

ويقول ابن عباد : " ومن الغرر المتمصّرة : وهي التي دقّت من أمكنة وانقطعت ، ولا تسيل في الوجه ، وأصل التمسّر : التقطّع " (4) ، ويقول الصاغاني : " ويقال لغرّة الفرس إذا كانت تدقّ من موضع وتغلظ من موضع : غرّة متمصّرة " (5) .

ومن ثم ، فقد نصّت كتب اللغة على المتسرّمة والمتمصّرة ، ولم تنصّ فيها على المتصرّمة ، ومن ثم ، فيبدو أن رواية المتمصّرة في طبعة حيدرآباد هي الصحيحة ، فقد نصّت عليها كتب اللغة بخلاف رواية المتصرّمة في نسخة رمزي بعلبكي ، فلم تنصّ عليها كتب اللغة .

والمتمصّرة بمعنى الغرّة المتقطّعة - وإن لم تنصّ عليها كتب اللغة - إلا أن معاني استعمالات تركيب (صرم) تتسق مع معناها ، حيث يقول ابن فارس : " الصاد والراء والميم أصل واحد صحيح مطّرد ، وهو القطع " (6) .

فيظهر من استعمالات تركيب (صرم) صحة المتصرّمة في معنى الغرّة المتقطّعة .

6- السَّقَمُ وَالصَّقَمُ :

يقول ابن دريد : السَّقَمُ وَالصَّقَمُ بالسين والصاد ، وهو ضربٌك الشيء بالشيء ، ولا يكون إلا الشيء الصّلب بمثله ، سقّته سَقْعاً وصقّته صَقْعاً ، والصاد أعلى " (7) .

- (1) الجوهرة (2 / 337) .
- (2) المحكم (8 / 322) ، وينظر : اللسان (3 / 2000) (صرم) .
- (3) الجوهرة (ر ص م) (مصر 744) ، وينظر : المخصص (2 / 92) .
- (4) المحيط (مصر) (3 / 344) .
- (5) التكملة (3 / 199) ، وينظر : المحكم (8 / 214) ، واللسان (6 / 4215) ، والتاج (7 / 485) (مصر) .
- (6) المقاييس (صرم) (3 / 344) .
- (7) الجوهرة (س ع ق) (سق 840) ، وقارن (3 / 30 ، 31) ، وينظر التاج (سق 215/7) .

ونصّ أبو الطيب على الكلمة بالسين والصاد في كتابه الإبدال (1)، وأورد صاحب العين أن السين لغة في الصاد (2)، وهذا يدلّ على أن الكلمة بالصاد هي الأصل أبدلت السين منها ، ويؤكد هذا أن ابن فارس ذكر أن " السين والقاف والعين ليس بأصل ؛ لأنّ السين فيه مبدلة من صاد " (3)، إذ " كل صاد تجيء قبل القاف ، وكل سين تجيء قبل القاف فللعرب فيه لغتان منهم من يجعلها سيناً ، ومنهم من يجعلها صاداً لا يبالون أمتّصلة كانت بالقاف أو منفصلة بعد أن يكونا في كلمة واحدة إلا أن الصاد في بعض أحسن ، والسين في بعضها أحسن " (4).

وفي السّقع رأينا كما ذكر ابن دريد أن الصاد أعلى ، ولعلّ الصاد كانت أعلى لأنها - كما سبق - الأصل ، وقد وردت عدة شواهد للكلمة بالصاد ، ومنها حديث رسول الله ﷺ : " من زنى من امبكر فاصقعه مائة " (5) ؛ أي اضربوه ... ومنه الحديث أيضاً : أنّ مُنْقِذاً صُقِعَ آمَةً في الجاهلية ، أي شُجَّ شَجَّةً بلغت أمّ رأسه " (6) ، ومن شواهد الكلمة بالصاد أيضاً قول العجاج : (رجز)

" صَقْعاً إِذَا صَابَ الْيَافِيخَ احْتَقَرُ " (7) .

وقول مزرد بن ضرار الذبياني : (طويل)

صَقَعْتُ ابْنَ ثَوْبٍ صَقْعَةً لَا حِجَى لَهَا .: يُؤْلَوُ مِنْهَا كُلُّ آسٍ وَعَائِدُ (8)

وقول جابر بن حني التغلبي : (طويل)

وَعَمَرُو بَنُ هَمَامٍ صَقْعًا جَبِينَهُ .: بَشْنَعَاءَ تُشْفِي صُورَةَ الْمُتَظَلِّمِ (9)

فالشواهد السابقة تؤكد لنا أن الكلمة بالصاد - كما قال ابن دريد - أعلى من السين .

- (1) ينظر : الإبدال لأبي الطيب (2 / 189) .
- (2) ينظر العين (1 / 129) ، واللسان (3 / 2040) (سقع) .
- (3) المقاييس (سقع) (3 / 87) .
- (4) التهذيب (1 / 182) ، وينظر : العين (1 / 129) ، والتكملة (4 / 279) ، واللسان (3 / 2040) (سقع) .
- (5) الحديث في الفائق (2 / 256) ، والنهاية (2 / 425) .
- (6) اللسان (صقع) (4 / 2471) .
- (7) ديوان العجاج / 43 - برواية : ضرباً ... احتقر ، و اللسان (صقع) (4 / 2471) .
- (8) المفضليات (ص 77) ، وفيها : لا حجي لها : لا تمالك لها ، كالرجل لا حجي له ، أي لا عقل له ، الآسي : المتطبيب المعالج ، العائد : من يعود المريض .
- (9) المفضليات (ص 212) ، وفيها : الصورة بفتح الصاد : شبه الحكمة يجدها الإنسان في رأسه ، المتظلم : الظالم ، من قولهم " تظلمه حقه " أي ظلمه إياه ، والرواية في اللسان (صقع) (4 / 2471) : (بشنعاء تنهى نخوة المتظلم) .

7 - السَّلَقُ وَالصَّلَقُ :

يقول ابن دريد : " والسَّلَقُ : مصدر شدة القول باللسان ، سلقه يسْلُقُه سَلْقاً ، ومنه قوله جل وعز : ﴿ سَلَقُوكُمْ بِالْأَسْنَةِ حَدَادٍ ﴾ ⁽¹⁾ ، بالسین والصاد ، والسين أعلى " ⁽²⁾ .

فقد وقع إبدال بين السين والصاد في (سلق) ، وهذا الإبدال راجع إلى اختلاف اللهجات ، يقول الجوهري : " (سلقوكم بالأسنة حداد) و (صلقوكم) لغتان " ⁽³⁾ ، والسين هي الأصل ، فقد قال ابن فارس : " ولا أنكر أن يكون هذا الباب { أي صلق } كله محمولاً على الإبدال " ⁽⁴⁾ .

ويؤيد أن (السَّلَقُ) بالسين أعلى من (الصَّلَقُ) بالصاد - قول الأزهري : " وقال الله جل وعز : (سَلَقُوكُم بِالْأَسْنَةِ حَدَادٍ) قال الفراء: معناه: عضَّوكم بالأسنة، يقول : آذوكم بالكلام في الأمر بالأسنة سليطة ذربة ، قال: ويقال: صلقوكم بالصاد أيضاً " ⁽⁵⁾ ، وفي اللسان : "... سلقوكم لغة في صلقوكم ؛ قال الفراء : جائز في العربية صلقوكم ... " ⁽⁶⁾ .

فقول الفراء : " ويقال : صلقوكم بالصاد أيضاً " ، وقوله : " جائز في العربية صلقوكم " - يدلّ على أن الكلمة بالصاد أقلّ منها بالسين ، وهذا يدلّ على أن السين أعلى من الصاد ، كذلك كون السين أصلاً - كما سبق - يدلّ على أنها أعلى ، ويدلّ كذلك على أنها أعلى أن الجمهور قرأ (سلقوكم) بالسين وابن أبي عبلة بالصاد ⁽⁷⁾ .

8 - الْقَرِيسُ وَالْقَرِيسُ :

يقول ابن دريد : " وَقَرَسَ الْمَاءُ يَقْرِسُ قَرَساً ، والماء قارس وقريس ، ويوم قارس : بارد ، ومنه : اشتقاق القريس الذي تسميه العامة القريص ، وإنما هو بالسين لا بالصاد " ⁽⁸⁾ .

-
- (1) سورة الأحزاب (آية / 19) .
 - (2) الجمهرة (س ق ل) (سقل / 850) ، وقارن (3 / 41) .
 - (3) الصحاح (4 / 1509) ، وينظر اللسان (4 / 2485) (صلق) .
 - (4) المقاييس (صلق) (3 / 307) .
 - (5) التهذيب (سلق) (8 / 403) .
 - (6) اللسان (صلق) (4 / 2485) .
 - (7) ينظر البحر المحيط (7 / 220) .
 - (8) الجمهرة (ر س ق) (قرس / 718) ، وقارن (2 / 334) ، وينظر : درة الغواص (ص 246) .

قد ذكر ابن دريد أن القَريس مشتقٌّ من قولهم : يوم قارس أي بارد ، وجاء في اللسان : " وأصبح الماء اليوم قريساً وقارساً أي جامداً ، ومنه قيل : سمك قريس ، وهو أن يطبخ ثم يتخذ له صباغ فيترك فيه حتى يجمد " (1) ، ومن ثم فالقَريس الذي نسبته ابن دريد بالصاد إلى العامة ضرب من الطبخ ، وقد ذكر ابن دريد أنه مشتقٌّ من قولهم : يوم قارس أي بارد ، وكذلك نصّ ابن منظور على أنه مشتق من الماء القريس والقارس ، ويقول أيضاً ابن مكي : " ... والقَرس والقُرس : البرد ، ومنه : " القريس " الذي يؤكل لأنه يبرّد " (2) .

ومن ثمَّ يتّضح المقصود من القريس في قول ابن دريد ، والغريب أن نراه ينسب (القريس) إلى العامة ، مع أن بعض كتب اللغة قد نصّت عليها ، ففي اللسان : " والقَريس : ضرب من الأدم " (3) .

وذكرت بعض كتب اللغة أن القَريس والقَريس لغتان في الكلمة ، يقول الزبيدي ، " وسمك قريس كأمر طُبخ وعمل فيه صباغ ، وترك فيه حتى جمد ، سمي به ؛ لأنه يجمد فيصير ليس بالجامس ولا الذائب ، والصاد لغة فيه ، والسين لغة قيس " (4) ، ويقول أيضاً : " والقَريس ، كأمر : ضرب من الأدم ، قاله الليث ، وهو القَريس بلغة قيس ، وقد تقدّم في السين " (5) .

ومن ثمَّ ، فلا معنى لنسبة ابن دريد (القريس) للعامة ، وتخطئته إياهم ، وقد رواه بعض اللغويين ، ونطقت به بعض العرب .

9- قَرْنَسَ وَقَرْنَصَ :

يقول ابن دريد : " وَقَرْنَسَ الدِّيْكُ إذا فرَّ من ديك آخر ، ولا يقال : قَرْنَصَ كما تقوله العامة " (6) .

اضطرب كلام اللغويين في (قَرْنَصَ) التي نسبها ابن دريد إلى العامة ، ويظهر هذا الاضطراب في قول الزبيدي : " وَقَرْنَصَ الدِّيْكُ : فرَّ من ديك آخر ، وَقَنْزَعَ كَقَرْنَسَ ، بالسين ، أو الصواب بالسين ، عن ابن الأعرابي ، وأبى الصاد ، ونسبه ابن دريد

(1) اللسان (قرس) (5 / 3584 ، 3585) .

(2) تثقيف اللسان (ص 89) .

(3) اللسان (قرص) (5/3588) ، وفيه : (أدم) (1 / 45) ، والأدم بالضم : ما يؤكل بالخبز أي شيء كان .

(4) التاج (قرس) (8 / 411) .

(5) السابق (قرص) (9 / 331) .

(6) الجمهرة (ص 1151) ، وقارن (3 / 338) .

للعامّة ... " (1).

ويقول الزبيدي أيضاً : " وَقَرْنَسَ الدِّيْكُ : إذا فرّ من ديك آخر وَقَنَزَعَ ، والصاد لغة فيه ، وأباه ابن الأعرابي ، ونسبه ابن دريد للعامّة " (2).

وهناك من اللغويين من نصّ على (قَرْنَسَ) دون تخطئة أو تضعيف ، ومنهم الصاغانى حيث يقول : " وَقَرْنَسَ الدِّيْكُ وَقَرْنَصَ : إذا فرّ من ديك آخر " (3) ويقول ابن منظور : " وَقَرْنَسَ الدِّيْكُ وَقَرْنَصَ إذا فرّ من ديك آخر " (4) ، ويقول أيضاً : " وَقَرْنَصَ الدِّيْكُ وَقَرْنَسَ : إذا فرّ من ديك آخر " (5).

فالصاغانى أورد الكلمة بالسّين والصاد بمعنى ، وكذلك ابن منظور أورد الكلمة بالصاد مرتين مرة في (قَرْنَسَ) ، ومرة في (قَرْنَصَ) دون أن يشكّك في (قَرْنَصَ) بالصاد ، وهذا يدلّ على صحّتها ، هذا أمر ، وأمر آخر وهو أن الزبيدي نصّ على أن الصاد لغة ، ويقوّي كون الصاد لغة أنّ (قرنس) لها معنى آخر ، وهو " قرنس البازي بمعنى كرز وخيطة عيناه أول ما يصاد ، وورد أن الصاد فيه لغة " (6) ، وعلى هذا فيمكن أن تكون الصاد أيضاً لغة في قَرْنَسَ الديك .

10 - الْقَسْبُ وَالْقَصْبُ :

يقول ابن دريد : " وَالْقَسْبُ : البُسْر اليابس الذي تسميه العامّة : الْقَصْبُ ، وهو بالصاد خطأ " (7).

ويؤكّد نقد ابن دريد أن صاحب العين والأزهري وابن منظور نصّوا على أنّ الْقَصْبُ بالصاد في معنى التمر اليابس ، خطأ ، ففي التهذيب : " قال الليث : الْقَسْبُ : تمر يابس يتفتّت في الفم ، ومن قاله بالصاد فقد أخطأ " (8).

ومن هنا وردت الكلمة بالسّين في بيت عقبة بن سابق يصف فرساً : (هزج)

-
- (1) التاج (قرنص) (334/9).
 - (2) التاج (قرنس) (414 / 8) .
 - (3) التكملة للصاغانى (قرنس) (408 / 3) .
 - (4) اللسان (قرنس) (3614 / 5) .
 - (5) اللسان (قرنص) (3615 / 5) .
 - (6) ينظر التكملة للصاغانى (قرنس) (408 / 3) .
 - (7) الجمهرة (ب س ق) (قسب / 339 ، 287 / 1) .
 - (8) التهذيب (415 / 8) ، وينظر : العين (84 / 5) ، واللسان (3622 / 5) (قسب) .

لَهُ بَيْنَ حَوَامِيهِ .: نُسُورَ كَنَوَى الْقَسْبِ (1)

الإبدال بين الصاد والزاي :

سبق الحديث عن مخرج الصاد ، أما الزاي فأشرت سابقاً إلى أنها تخرج من نفس مخرج الصاد والسين (2) ، فالصاد والزاي يخرجان من حيز واحد ، وهو من بين طرف اللسان وفوق الثنايا العليا ، وسوِّغ هذا الإبدال بينهما .

وقد عقد ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما ، ومن أمثلته : " جاءتنا زمزمة من بني فلان وصمصمة ، أي جماعة ... نشئت المرأة على زوجها ونشزت ... والشرز والشرص واحد ، وهو الغلظ ... " (3)

وورد مثال واحد للصاد والزاي ، وجّه إليه نقد فيما يلي :

(اللَّصْقُ وَاللَّزْقُ)

يقول ابن دريد : " واللَّزْقُ : إلزاقك الشيءَ بالشيء ، بالزاي والصاد ، والصاد أفصح وأعلى فيها ؛ ألصق يُلصق إلصاقاً " (4) .

ووردت الكلمة بالصاد والزاي والسين ثلاث لغات ، ونصّ ابن فارس على أن (لسق) " ليس أصلاً ، وأصله الصاد " (5) ، وذكر أن (لزق) " ليس بأصل ، لأنه من باب الإبدال ، يقال : لزق الشيءَ بالشيء يَلْزُق ، مثل لصق " (6) .

ومما يؤكد أن الصاد أعلى وأفصح من الزاي أن صاحب العين أورد اللغات الثلاث في الكلمة ، ونصّ على أن الزاي أقبحها ، حيث يقول : " لَصَقَ يَلْصُقُ لُصُوقاً ، لغة تميم ، وَلَسَقَ أَحْسَنُ لَقِيسَ ، وَلَزَقَ لَرَبِيعَةَ وَهِيَ أَقْبَحُهَا إِلَّا فِي أَشْيَاءَ نَصَفَهَا فِي حُدُودِهَا " (7) .

ومن ثم فقد أورد صاحب العين ثلاث لغات في الكلمة : الأولى : (لسق) لغة لقيس ، وهي أحسن اللغات ، الثانية : (لصق) لغة لتميم ، الثالثة (لزق) لغة لربيعة ،

(1) الأصمعيات (ص 41) ، وفيها : الحوامي : ميامن الحافر ومياسره ، النسور : جمع نسر ، وهي لحمه صلبة في باطن الحافر كأنها حصاة أو نواة .

(2) ينظر : (ص 82) من هذا البحث .

(3) الإبدال لابن السكيت (ص 105) ، وينظر : الإبدال لأبي الطيب (2 / 122 - 133) .

(4) الجمهرة (ز ق ل) (لزق / 823) ، وقارن (3 / 14) ، وينظر : التاج (لزق) (13 / 427) .

(5) المقاييس (لسق) (5 / 248) .

(6) المقاييس (لزق) (5 / 244) .

(7) العين (5 / 64) ، وينظر : التهذيب (8 / 71) ، واللسان (5 / 4032) (لصق) .

وهي أقرب اللغات ، وهذا يؤكد حكم ابن دريد بأن (لصق) أعلى وأفصح من (لزق) .

الإبدال بين الزاي والذال :

سبق أن ذكرت أن الزاي تخرج مع الصاد والسين من بين طرف اللسان وفوق الثنايا العليا ، أما الذال فتخرج من " بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا " (1) العليا ، وهما مجهوران ، رخوان ، مستقلان ، منفتحان ، مصمتان ، ومن ثم فتوجد علاقة صوتية بين الحرفين تسوّغ الإبدال بينهما .

وورد مثالان في الجمهرة للزاي والذال ، وجّه إليهما نقد فيما يلي :

1- زُجْمَةٌ وَذُجْمَةٌ :

يقول ابن دريد : " ويقال : ما سمعت له ذُجْمَةٌ ، كما قالوا زُجْمَةٌ ، أي لم أسمع له كلمة ، وليس بالثبوت " (2) .

ويقول ابن سيده : " ما سمع له ذُجْمَةٌ : أي كلمة ، وليس بالثبوت " (3) .

فقد قرّر ابن سيده نقد ابن دريد ، لكنّ ابن عباد والصاغاني والزبيدي نصّوا على الكلمة دون أن يوردوا نقد ابن دريد ، يقول ابن عباد : " الخارزنجي : ما سمعت له ذُجْمَةٌ ، أي زُجْمَةٌ ، وكلمة " (4) ، ويقول الصاغاني : " وما سمعت له ذُجْمَةٌ وزُجْمَةٌ ، أي كلمة " (5) .

فإنّ ذُجْمَةٌ قد روتها بعض كتب اللغة ، فهذا يدلّ على صحّتها ، ويظهر أن ذال (الذُجْمَةُ) أبدلت من زاي (الزُجْمَةُ) ، فالزاي هي الأصل ، ويدلّ على ذلك استعمالات (زجم) ، ومنها : " الزُجْمَةُ : الصوت بمنزلة النأمة والزَّجُوم : القوس ليست بشديدة الإرنان ، وقوس زجوم : ضعيفة الإرنان " (6) ، فهذه الاستعمالات يتحقّق فيها صوت ما ، وقد قال ابن فارس : " الزاء والجيم والميم أصل واحد يدلّ على صوت ضعيف " (7) ، وكذلك الزُجْمَةُ بمعنى الكلمة ، فالكلمة مجموعة أصوات .

(1) الكتاب (4 / 433) .

(2) الجمهرة (جذم) (نجم 454) ، وقارن (2 / 73) ، وفيها (جمّة) مكان (زجمة) ، وقد سقطت (الزاي) من (زجمة) فيلتنبيه .

(3) المحكم (نجم) (7 / 257) .

(4) المحيط (نجم) (7 / 71) .

(5) التكملة للصاغاني (6 / 28) ، وينظر التاج (16 / 263) (نجم) .

(6) اللسان (زجم) (3 / 1815) بتصرف .

(7) المقاييس (زجم) (3 / 48) .

2- الخَذَعْلَة و الخَزَعْلَة :

يقول ابن دريد : " والخَذَعْلَة أيضاً نحو الخَزَعْلَة ، وهو ضرب من المشي ، قال :
الراجز :

ونَقَلَ رَجُلٌ مِنْ ضَعَفِ الْأَرْجُلِ

مَتَى أُرِدَ شِدَّتَهَا تَخَذَعَلْ "

وَتُخَذَعِلْ أيضاً ، ويُروى تَخَزَعَلْ ، والذال أعلى ، ومنه قولهم : ناقة بها خَزَعَال ،
بفتح الخاء . قال أبو بكر : وليس في كلامهم فَعَال ، غير مضاعف ، غير هذا الحرف ،
إذا كانت تنبُت التراب برجليها إذا مشت " (1).

وأورد أبو الطيب الخَذَعْلَة والخَزَعْلَة بمعنى واحد في الإبدال بين الذال والزاي ،
فقال : " وقالوا : الخَذَعْلَة والخَزَعْلَة ضرب من المشي المُعِيب ، قال الراجز :

وسَدُّوْ رَجُلٍ مِّنْ ضَعَفِ الْأَرْجُلِ

مَتَى أُرِدَ شِدَّتَهَا تَخَذَعَلْ " (2).

ويقول ابن منظور : " الخَزَعْلَة : خَمَعَان الضَّبْعَان ، وخَزَعَل الماشي : نفّض
رجله ؛ قال : (رجز)

رَجُلٌ سَوْءٍ مِّنْ ضَعَفِ الْأَرْجُلِ

مَتَى أُرِدَ شِدَّتَهَا تَخَزَعَلْ

خَزَعْلَة الضَّبْعَانِ بَيْنَ الْأَرْمَلِ " (3).

ويتبين مما سبق أن الرجز رُوي بالذال والزاي ، وهذا يدلّ على علوّ كل منهما ،
لكنّ ابن دريد ذكر فيما سبق أنّ الذال أعلى من الزاي ، ويبدو أنّ الأمر خلاف ما ذكر ،
أي أنّ الزاي أعلى من الذال (4) ، والدليل على ذلك اقتصار ثابت بن أبي ثابت في كتابه
خلق الإنسان ، والجوهري في صحاحه على الكلمة بالزاي ، واستعمالات (خزعل) تؤكّد
ذلك إذ تدلّ على معنى العرج (5).

(1) الجمهرة (ص 1144) ، وقارن (3 / 331) .

(2) الإبدال لأبي الطيب (2 / 11) ، وينظر التكملة للصاغاني (خذل) (5 / 334) .

(3) اللسان (خزعل) (2 / 1150) .

(4) ينظر : خلق الإنسان (ص 328) ، والصاحح (خزعل) (4 / 1684) .

(5) ينظر : اللسان (خزعل) (2 / 1150 ، 1151) .

الإبدال بين الراء والزاي :

ذكرت - فيما سبق - أن الزاي تخرج من طرف اللسان ، وفوق الثنايا العليا ، أما الراء فتخرج من مخرج النون ، " من طرف اللسان بينه ، وبين ما فوق الثنايا " (1) ، والراء " أدخل في ظهر اللسان قليلاً " (2) من النون .

والزاي والراء مجهوران ، منفتحان ، مستقلان ، والزاي رخوة مصمتة ، والراء متوسطة ذوقية ، ووردت في الجمهرة ثلاثة أمثلة وجّه إليها نقد فيما يلي :

1- زَيْبُدَان وَرَيْبُدَان :

يقول ابن دريد : " وزَيْبُدَان : موضع ، وقالوا : رَيْبُدَان ، وهو الوجه " (3) .

فابن دريد ذكر أن " زَيْبُدَان " بالزاي والراء ، ونصّ على أن الراء هي الوجه في الكلمة ، هذا ، ولم أعثّر على الكلمة إلا بالزاي ، يقول الصاغاني : " زَيْبُدَان على فيُعْلان : موضع " (4) .

2- أَرْعَفَ وَأَرْعَفَ :

يقول ابن دريد : " وأَرْعَفَ فلانٌ فلاناً : إذا أعجله ، زعموا ، وليس بثبت ، إنما هو أَرْعَفَ فلانٌ فلاناً ، بالزاي ، إذا أعجله " (5) .

ونصّ ابن منظور والزبيدي على شكّ ابن دريد في (أَرْعَفَ) ، ففي التاج " وأَرْعَفَه : أعجله ... قال ابن دريد : زعموا ، وليس بثبت " (6) .

وبالرجوع إلى بعض كتب اللغة يتبيّن أن الأمر على خلاف ما ذكر ابن دريد أي أن (أَرْعَفَ) بالراء هي الصحيحة و (أَرْعَفَ) هي المشكوك فيها ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أن كتب اللغة لم تتصّ على (أَرْعَفَ) بالزاي في معنى أعجل (7) ، في حين نصّت كتب اللغة على (أَرْعَفَ) بالراء في معنى أعجل ، ومنها :

- (1) سر الصناعة (47 / 1) .
- (2) السابق (47 / 1) .
- (3) الجمهرة (ص 1235) ، وفي حيدر آباد (413 / 3) (زبيد) في موضع زبيد .
- (4) التكملة 239/2 ، وينظر التاج 473/4 (زيد) ، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري - تحقيق : مصطفى السقا - الأولى - 1364هـ - 1945م - 694/1 .
- (5) الجمهرة (ر ع ف) (ر ع ف / 765 ، 380 / 2) .
- (6) التاج (12 / 234) ، وينظر : اللسان (3 / 1672) (ر ع ف) .
- (7) ينظر : الصحاح (4 / 1369) ، والمقاييس (3 / 8) ، والمجمل (ص 327) ، والتكملة للصاغاني (4 / 485) ، واللسان (3 / 1833) ، والتاج (12 / 249) (ز ع ف) .

الصاحح ، وقد اقتصر فيه صاحبه على ما صحَّ عنده ، حيث يقول : " وأرْعَفَه أي أعجله " (1) ، ويقول ابن فارس : " وأرْعَفَ فلانٌ فلاناً ، إذا أعجله " (2) .

وإذا كان ابن دريد شكَّ في (أرْعَف) ، وذكر أن الصحيح مكانه (أرْعَف) ، ونقل ابن منظور والزبيدي شكَّه في (أرْعَف) ، فإن نقل ابن منظور والزبيدي شكَّه في (أرْعَف) لا يقلل من صحَّتها ؛ لأن ابن دريد شكَّ في (أرْعَف) بالراء ، وذكر أن الصحيح مكانها (أرْعَف) بالزاي ، أما ابن منظور والزبيدي فلم يذكر أن الصحيح مكان أرْعَف بالراء (أرْعَف) بالزاي ، بل لم ينصَّ على (أرْعَف) بالزاي ، ولم ينصَّ أحد من اللغويين عليها ، وهذا يؤكد أنَّ (أرْعَف) بالزاي هي المشكوك فيها ، لا (أرْعَف) بالراء ، ويكفي لصحَّة (أرْعَف) بالراء نصَّ صاحب الصاحح عليها .

الأمر الثاني : أن ابن دريد شكَّ في (أرْعَف) بالراء ، وذكر أنَّ الصحيح مكانها (أرْعَف) بالزاي ، وهذا الكلام قاله في مادة (رَعَف) ، والغريب أنه لم يذكر في مادة (زَعَف) (3) ، أرْعَفه بمعنى أعجله ، مع أنه هو الصحيح عنده ، فأولى به أن يترجم لأرْعَف بمعنى أعجل في مادة (زَعَف) ، وهذا يعدُّ بمثابة عدم نصِّ ابن دريد على أرْعَف بمعنى أعجل .

وبمراجعة استعمالات (رَعَف) في اللسان وجدت بعض الاستعمالات يتَّسق معناها مع أرْعَفه بمعنى أعجله ، ومن ذلك : رَعَفه : سبقه وتقدَّمه ، ورَعَف الفرس : سبق وتقدَّم ، والرَعَف : سرعة الطَّعن . (4)

فالاستعمالات السابقة تدلُّ على السرعة ، ومعنى السرعة يتوافق مع معنى العجلة ، فأرْعَفه بمعنى أعجله أي طلب منه أن يسرع .

نخلص مما سبق إلى أن (أرْعَف) بالراء صحيحة حيث روتها كتب اللغة ، وأما (أرْعَف) بالزاي فمشكوك فيها ، حيث لم تروها كتب اللغة ، هذا باستثناء الجمهرة .

3- أَرْغَلَ وَأَرْغَلَ :

يقول ابن دريد : " وأرْغَلَتِ القِطَاةُ فَرَّخَهَا ، إذا زَقَّتْهُ ، والوجه أرْغَلت ، بالزاي ، ويروى بيت ابن أحرر : (سريع)

(1) الصاحح (رَعَف) (4 / 1366) .

(2) المقاييس (2 / 405) ، والمجمل (ص 287) (رَعَف) .

(3) ينظر : الجمهرة (ز ع ف) (ز ع ف / 814) .

(4) ينظر : اللسان (رَعَف) (3 / 1672) .

فَأَرْغَلْتُ فِي حَلْقِهِ رُغْلَةً .: لَمْ تُخْطِئِ الْجِيدَ وَلَمْ تَشْفَتِرْ

تَشْفَتِرْ : تَفَرَّقَ ، وَيُرَوَّى : فَأَرْغَلْتُ بِالزَّايِ الْمُعْجَمَةِ ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الْعَالِيَةُ الصَّحِيحَةُ ... " (1).

فقد أورد ابن دريد أرغل وأزغل بمعنى ، ونصّ على أنّ (أرغل) بالزاي هي الوجه ، وأنها العالية الفصيحة ، وبمراجعة بعض كتب اللغة وجدت أنّ (أرغل) بالراء صحيحة عالية أيضاً ، مثلها مثل (أزغل) إذ الكلمتان قد نصّت عليهما كتب اللغة جنباً إلى جنب بمعنى ، كما روت الشاهد السابق بالروايتين دون تفضيل لإحدهما على الأخرى ، فهذا أبو الطيب يروي الكلمتين في الإبدال بين الراء والزاي ، وينصّ على البيت السابق بروايته ، حيث يقول : " ويقال : أرغلت القطاة فرخها وأزغلته ، وهي ترغله إرغالاً وترغله إزغالاً : إذا زقته ، قال ابن أحمر : (سريع)

فَأَرْغَلْتُ فِي حَلْقِهِ زُغْلَةً .: لَمْ تُخْطِئِ الْجِيدَ وَلَمْ تَشْفَتِرْ

ويروى: فَأَرْغَلْتُ فِي حَلْقِهِ رُغْلَةً " (2) .

وفي طبعة حيدرآباد ذكر ابن دريد أنّ (أرغل) أعلى من (أرغل) بالراء ، ويؤيد ذلك أن بعض اللغويين اقتصر على ذكر الكلمة بالزاي (3) دون أن تنصّ على أرغل بالراء (4).

الإبدال بين الطاء والظاء :

تخرج الطاء " بالتقاء طرف اللسان بمقدم الحنك بين أصول الثنايا العليا ، وحافة النطع " (5) ، وتخرج الظاء من بين " طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا " (6).

والطاء والظاء مستعلمان ، مطبقان ، مصمتان ، مجهوران (وصف القدماء الطاء بأنها مجهورة) ، والطاء شديدة ، والظاء رخوة ، وورد للطاء والظاء مثال وجه إليه نقد ،

- (1) الجمهرة (ر غ ل) (رغل / 780) ، وفي (2 / 395) : " أزغلت بالزاي معجمة ، وقد روى بالراء ، والأول أعلى وهي الرواية الصحيحة " .
- (2) الإبدال لأبي الطيب (2 / 32 ، 33) ، وينظر التهذيب (8 / 50) ، واللسان (3 / 1682) ، والنتاج (14 / 291) (رغل) .
- (3) ينظر : العين (4 / 383) ، والصاح (4 / 1716) ، والمقاييس (3 / 13) (زغل) .
- (4) ينظر : العين (4 / 404) ، والصاح (4 / 1710 ، 1711) ، والمقاييس (3 / 13) (زغل) .
- (5) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 216) ، وينظر : الكتاب (4 / 433) ، والمقتضب (1 / 329) ، والأصوات العربية : د / بشر (ص 102) .
- (6) المقتضب (1 / 329) ، وينظر : العين (1 / 58) ، والكتاب (4 / 433) ، وسر الصناعة (1 / 47) ، والأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 46) .

(جَلِظَاءٌ وَجَلِظَاءٌ)

سبق تناوله في الإبدال بين الحاء والخاء⁽¹⁾ .

الإبدال بين بين الدال والذال :

تخرج الدال " بالتقاء طرف اللسان بمقدّم الحنك بين أصول الثنايا العليا ، وحافة النطق ... " ⁽²⁾ ، وتخرج الذال من " بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا " ⁽³⁾ العليا ، وهما مجهوران ، مستقلان ، مرققان ، منفتحان ، مصمتان ، والدال شديدة ، والذال رخوة . ولقرب مخرجهما ، واشتراكهما في كثير من الصفات ، وقع الإبدال بينهما ، وقد عقد ابن السكيت وأبو الطيب باباً للإبدال بينهما ، ومن أمثلة ذلك : " ما ذاق عذوفاً ، وما ذاق عذوفاً أي ما ذاق شيئاً ... أدرعفت الإبل وأذرعفت : إذا أسرع واستقامت ... الدحاح والذحاح : القصار ... " ⁽⁴⁾ ووقعت في الجمهرة سبعة أمثلة بالدال والذال ، وجه إليها نقد فيما يلي :

1- بَغْدَادُ وَبَغْدَازُ :

يقول ابن دريد : " وَبَغْدَانُ وَبَغْدَادُ : لغتان ، فأما بَغْدَازُ بالدال المعجمة فخطأ " ⁽⁵⁾ . وبمراجعة كتب اللغة يتبين أن بَغْدَازُ التي خطأها ابن دريد لغة صحيحة في الكلمة ، يقول الأزهري : " وقال اللحياني : يقال : هذه بَغْدَادُ وَبَغْدَازُ وَبَغْدَانُ . قلت : والفصحاء يختارون بَغْدَادُ بدالين ... " ⁽⁶⁾ ، ويقول ابن سيده : " بَغْدَادُ وَبَغْدَازُ وَبَغْدَانُ ، وبَغْدَانُ ، وبَغْدَانُ ، وَمَغْدَانُ كلها اسم مدينة السَّلام وهي فارسية معناه : عطاء صنم ... " ⁽⁷⁾ ، ويقول البطليوسي " وفي بَغْدَادُ : لغات يقال بَغْدَازُ ، بدال غير معجمة بعدها ذال معجمة ، وبَغْدَادُ ، بدالين غير معجمتين ، وبَغْدَانُ ، وَمَغْدَانُ ، بدال غير معجمة ونون " ⁽⁸⁾ . وهذه اللغات بينها تفاوت في الفصاحة والاستعمال ، فالفيومي أورد أن دال بَغْدَادُ الثانية فيها " ثلاث لغات ... دال مهملة وهو الأكثر ، والثانية نون ، والثالثة - وهي الأقل - ذال

(1) ينظر : (ص 64 وما بعدها) من هذا البحث .

(2) أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 216) ، وينظر الكتاب (4 / 433) .

(3) الكتاب (4 / 433) .

(4) الإبدال لابن السكيت (ص 140) ، وينظر : الإبدال لأبي الطيب (1 / 353 ، 354) .

(5) الجمهرة (ص 1118 ، 3 / 304) .

(6) التهذيب (بَغْدَدُ) (8 / 240) .

(7) المحكم (بَغْدَدُ) (6 / 56) ، وينظر درة الغواص (ص 176) ، والمدخل إلى تقويم اللسان (ص 42)

(8) شروح سقط الزند (شرح البطليوسي) (3 / 1162 ، 1163) ، وشرح الخوارزمي (3 / 1163) .

معجمة ، وبعضهم يختار (بَغْدَان) بالنون ... " (1) .

كما أورد الزبيدي أنّ الفصحى من لغات الكلمة " بَغْدَاد ، بدالين ، وبَغْدَان بالنون ... " (2) .

وذكر القالي أنّ بَغْدَاذ " أقلّها وأردوها " (3) .

نخلص مما سبق إلى أنّ بَغْدَاد ورد فيها لغات كثيرة ، ومنها بَغْدَاذ التي خطأها ابن دريد ، وإن كانت أقلّها وأردأها .

ومن ثمّ فلا وجه لتخطئة ابن دريد (بَغْدَاذ) ، وقد نطقت بها بعض العرب ، ووردت بها بعض الشواهد يقول ابن درستويه : " وبَغْدَاذ : اسم لخارج المدينة كلّها ، وقد تكلمت العرب فيه بالذال المعجمة ، فقال شاعرهم : (رجز)

لَمَّا رَأَيْتُ أَنَّهُ الْإِغْدَاذُ . : وَأَنَّهُ السَّيْرُ إِلَى بَغْدَاذِ " (4) .

2- الذَّحْجُ وَالدَّحْجُ :

يقول ابن دريد : " والدَّحْجُ ، لغة يمانية ، دَحَجَه دَحْجاً ، إذا عركه كما يُعْرَك الأديم ، ويقال : " دَحَجَه دَحْجاً ، بالذال المعجمة ، وهي أعلى اللغتين " (5) .

وأورد أبو الطيب الدَّحْجُ في الإبدال بين الدال والذال ، فقال : " ودحجتُ الشيءَ ودحجتهُ أيضاً ، إذا عركته كما يُعْرَك الأديم " (6) .

وقال ابن منظور : " وَدَحَجَه دَحْجاً ، عركه ، والدال لغة " (7) .

وأورد ابن دريد أنّ الدَّحْجُ بالدال المهملة لغة يمانية ، وأنّ الدَّحْجُ بالذال المعجمة - أعلى منها ، وقرّر هذا أيضاً ابن سيده فيما نقله الزبيدي ، فقال " دَحَجَه يدحجُه دَحْجاً : عركه عركاً كعرك الأديم ، يمانية ، والذال المعجمة لغة ، وهي أعلى " (8) .

(1) المصباح (بغدد) (ص 56) .

(2) التاج (بغدد) (4 / 362) .

(3) الأمالي لأبي علي القالي (2 / 266) .

(4) تصحيح الفصحى وشرحه لابن درستويه- تحقيق : د / محمد بدوي المختون - المجلس الأعلى للشتون الإسلامية - القاهرة - 1419 هـ - 1998م (ص 455) ، والرجز في اللسان (غذذ) برواية : لما رأيت القوم في إغذاذ .

(5) الجمهرة (ج ح ذ) دحج (435 ، 2 / 53) .

(6) الإبدال لأبي الطيب (1 / 359) .

(7) اللسان (3 / 1489) ، وينظر : التاج (3 / 377) (دحج) .

(8) اللسان (2 / 1333) ، وينظر : التاج (3 / 361) (دحج) .

ولعلّ (دحج) بالذال المعجمة كانت أعلى ؛ لأنها لغة أكثر العرب ، أما (دحج)
فلغة أهل اليمن .

3- دَحْمَلٌ وَدَحْمَلٌ :

يقول ابن دريد : " ودحملتُ الشيءَ ودحملتُهُ بالذال والذال ، والذال أعلى ، إذا
دحرجته على الأرض ، ويقال : دمحلته ودمحلتُهُ أيضاً " (1).

فقد أورد ابن دريد دحمل ، ودحمل بمعنى ، وهذا على سبيل الإبدال بينهما ،
فقد قال أبو الطيب : " دحملتُ الشيءَ ، ودحملتُهُ دَحْمَلَةً وَدَحْمَلَةً : إذا دحرجته على
الأرض " (2).

ونصّ ابن دريد على أنّ (دحمل) بالذال أعلى من دحمل بالذال ، وقرّر هذا أيضاً
الصاغاني في التكملة (3).

4- دَفَفٌ وَدَفَفٌ :

يقول ابن دريد : " ودَفَفَ على الجريح ودَفَفَ عليه ، إذا أجهزَ عليه ، أي قتله ،
بالذال والذال ، لغتان معروفتان ، والذال أعلى ، قال أبو بكر : جاء قوم بأسير إلى النبي
ﷺ وهو يُرْعَدُ فقال : أدْفُوهُ ، فقتلوه (4) ، أراد ﷺ : أدْفُوهُ ، ولغته ترك الهمز ،
وذهبوا هم إلى لغتهم أدْفُوهُ ، أي اقتلوه " (5).

فقد ذكر ابن دريد أنّ دَفَفَ بالذال والذال لغتان ، وهذا على سبيل الإبدال بينهما ،
فقد قال أبو الطيب في الإبدال بين الدال والذال : " دَفَّ على الجريح ودَفَّ عليه ، ودَفَفَ
عليه ودَفَفَ عليه ... إذا أجهزَ عليه " (6).

ويقول ابن هشام اللخمي : " وقد حكى اللغويون ألفاظاً تكلمت بها العرب بالذال
والذال ، منها بَغْدَادٌ وَبَغْدَاذٌ ... ودَفَفْتُ على الجريح ودَفَفْتُ إذا أجهزت عليه ... " (7).
والذال هي المبدلة من الدال حيث قال ابن دريد : " دَفَفَ على الرجل ودَفَّ عليه ؛

-
- (1) الجمهرة (ص 1140) ، وقارن (3 / 327) .
 - (2) الإبدال لأبي الطيب (1 / 361) ، وينظر : التكملة للصاغاني (دحمل) (5 / 359) .
 - (3) (دحمل) (5 / 350) .
 - (4) الفائق (371/1) ، والنهاية (123/2) .
 - (5) الجمهرة (د ف ف) (113) ، وقارن (1 / 74 ، 75) .
 - (6) الإبدال لأبي الطيب (1 / 358) ، وينظر المحكم (د ف) (9 / 226) .
 - (7) المدخل إلى تقويم اللسان (ص 42) ، وينظر درة الغواص (ص 178) .

إذا أجهز عليه ، وقد قيل بالبدال ، وهو الأصل " (1).

ولعل كون دال (دَفَّ) هي الأصل كان سبباً في وصف ابن دريد لها بأنها أعلى من (دَفَّ) .

5- الدَّفْلُ والدُّفْلُ :

يقول ابن دريد : " الدَّفْلُ ، قالوا : القَطْران ، وقال قوم : بل هو الدَّفْلُ ، بالبدال غير معجمة ، ولا أدري ما صحته " (2) .

فقد أورد ابن دريد الدَّفْلُ (3) ، والدَّفْلُ بمعنى ، لكنه توقف في صحّة (الدَّفْلُ) بالبدال المهملة .

وبمراجعة كتب اللغة تبين صحّة (الدَّفْلُ) بالمهملة ، حيث قال ابن فارس : " وقال قوم : الدَّفْلُ : ما غلظ من القَطْران " (4) ، وقال ابن منظور : " وقال ابن بري : " الدَّفْلُ : القَطْران " (5) ، فرواية بعض اللغويين (الدَّفْلُ) يدلّ على صحته ، واستشهدت بعض كتب اللغة للدَّفْلُ بالمعجمة بشاهد شعري ، وفي هذا دلالة على أنّ (الدَّفْلُ) بالمعجمة أفصح ، يقول ابن فارس : " الدَّفْلُ : القَطْران ، وينشدون لابن مقبل (6) : (طويل) تَمْشَى به الظَّلْمَانُ كالدُّهْمِ قَارَفَتْ .: بَزَيْتِ الرُّهَاءِ الْجَوْنُ والدَّفْلُ طَالِيَا " (7) .

6- وَدَفَّ وَوَدَفَّ :

يقول ابن دريد : " وَدَفَّ الإِنَاءُ يَذِفُ وَدَفًّا ، إذا قطر أو سال من جوانبه ، ويقال : وَدَفَّ ، بالبدال غير معجمة ، وهو أعلى " (8) ، وفي طبعة حيدرآباد : " ويقال : وَدَفَّ بالبدال غير معجمة ، وهو الوجه " (9) .

- (1) الجمهرة (ذ ف ف) ذفف (ص 117 ، 1 / 79) ، وينظر التاج (ذفف) (12 / 218) .
- (2) الجمهرة (ذ ف ل) ذفل (ص 699 ، 2 / 315) .
- (3) الدَّفْلُ يضبط بكسر الذال وفتحها . ينظر المحكم (دفل) (11 / 68) .
- (4) المجمل (دفل) (ص 244) .
- (5) اللسان (2 / 1397) ، وينظر : التكملة للساغاني (5 / 353) ، والتاج (14 / 238) (دفل) .
- (6) ديوان ابن مقبل - تحقيق : عزة حسن - دار الشرق العربي - بيروت - لبنان - 1416هـ - 1995م ص 286 - برواية (والدفل) .
- (7) المقاييس (2 / 356) ، وينظر : المحيط (10 / 81) ، والمجمل (ص 269) (ذفل) .
- (8) الجمهرة (ذ ف و) وذف (ص 699) ، وينظر (ص 674) ، وقارن (2 / 316 ، 291) .
- (9) الجمهرة (ذ ف و) وذف (2 / 316) .

وأوردت بعض كتب اللغة الكلمة بالذال والذال ، مما يدل على صحتهما ، فقد نصّ عليهما أبو الطيب قائلاً : " وَدَفَ الماءُ يَدِفُ وَدَفًا ، وَوَدَفَ يَدِفُ وَدَفًا : إذا قطر " (1) ، وقال الصاغاني : " وَوَدَفَ ، أي سال ، مثل وَدَفَ " (2) ، وذكر الزبيدي أنهما لغتان ، فقال : " وَوَدَفَ الشَّحْمُ وغيره يَدِفُ ، أي سال وقطر ، لغة في وَدَفَ " (3) .

ومن ثم فالذال والذال لغتان صحيحتان في الكلمة ، وكلاهما وجه فيها .

ويبدو من قول الزبيدي بأنَّ وَدَفَ " لغة في وَدَفَ " - أنَّ وَدَفَ هي الأصل ، ولعلّها كانت أعلى من وَدَفَ - كما ذكر ابن دريد - لذلك .

7- وَدَى وَوَدَى :

يقول ابن دريد : " وَوَدَى الحمارُ وغيره وَدِيًا ، إذا سال مَنِيَّهُ ، وَوَدَى ، إذا انتشر ولم يستحكم ، قال الشاعر : (طويل)

تري ابن أبيرٍ خَلَفَ قيسٍ كأنه .: حمارٌ وَدَى خَلَفَ اسْتِ آخرَ قائمٍ

وهو مثل وَدَى بالذال ، وَوَدَى أكثر وأعلى " (4) .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت بين ودى وودى إبدالاً ، حيث أوردهما أبو الطيب في الإبدال بين الدال والذال (5) ، وهذا الإبدال أثر من آثار اختلاف اللهجات ، فقد ذكر الزبيدي أنَّ الودي لغة في الودي (6) .

لكنَّ ابن مكي الصقلي اقتصر على الكلمة بالذال ، وينكرها بالذال حيث قال : " فأما الْوَدَى فلا يكون إلا بالذال ساكنة غير معجمة " (7) ، وردَّ عليه ابن هشام اللخمي ، فذكر أنَّ الْوَدَى بالذال - المعجمة - " لغة حكاها الأزهري " (8) ، فهي صحيحة .

ومن ثم ، فَوَدَى وَوَدَى لغتان جائزتان ، لكنَّ وَدَى بالمهملة أعلى - كما ذكر ابن دريد - حيث لم يعترض عليها أحد من اللغويين .

- (1) الإبدال (1 / 360) .
- (2) التكملة (و ذ ف) (4 / 577) .
- (3) التاج (و ذ ف) (12 / 521) .
- (4) البيت بالذال لمالك بن نويرة في معجم الشعراء للمرزباني ص 475 ، وينظر:الجمهرة (ذ أ و ي) (و ذ ي) (ص 234) ، (1 / 175) .
- (5) ينظر الإبدال لأبي الطيب (1 / 360) .
- (6) ينظر التاج (و ذ ي) (20 / 286) .
- (7) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان (ص 262) .
- (8) المدخل إلى تقويم اللسان (ص 55) بتصرف .

الإبدال بين بين التاء والتاء :

تخرج التاء مما " بين طرف اللسان وأصول الثنايا " ⁽¹⁾ العليا ، وتخرج التاء مما " بين طرف اللسان وأطراف الثنايا " ⁽²⁾ العليا .

والتاء والتاء يشتركان في صفة الهمس والانفتاح والاستفال والإصمات ، والتاء شديدة ، والتاء رخوة .

وقد وردت ستة أمثلة في الجمهرة بالتاء والتاء ، وجّه إليها نقد فيما يلي :

1 - التَّجِير والتَّجِير :

يقول ابن دريد : " والتَّجِير : الذي يسميه العامة التَّجِير " ⁽³⁾ .

وقرّر ما ذكره ابن دريد - الجوهري وابن منظور والفيومي والزبيدي ، ففي الصحاح : " والتَّجِير : تُقْل كل شيء يُعَصَّر " ، والعامة تقول بالتاء ⁽⁴⁾ ، وفي المصباح : " والتَّجِير مثال رَغِيف : تُقْل كل شيء يُعَصَّر ، وهو معرّب ، وقال الأصمعي : التَّجِير : عُصارة التمر ، والعامة تقول بالمثلثة وهو خطأ " ⁽⁵⁾ .

فقد نسبت التَّجِير إلى العامة ، وحكم عليها بالخطأ ، وهذا يؤكد كلام ابن دريد ، ويقوّي ذلك أيضاً أنّ كتب اللغة لم تذكرها في تركيب (تجر) ⁽⁶⁾ .

2 - تَخَّ وَتَخَّ :

يقول ابن دريد : " تَخَّ العَجِينُ تَخًّا وَأَتَخَّخْتُهُ أَنَا ، إِذَا أَكْثَرْتَ مَاءَهُ حَتَّى يَلِينْ ، وكذلك الطين إِذَا أَفْرَطَتْ فِي كَثْرَةِ مَائِهِ حَتَّى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُطَيَّنَ بِهِ ، وَقَدْ قَالُوا أَيْضاً : تَخَّ بالتاء ، والأولى أعلى " ⁽⁷⁾ .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت أنّ أكثرها أهمل تركيب (تَخَّ) بالمثلثة ، بخلاف تَخَّ

(1) الكتاب (4 / 433) .

(2) السابق : نفسه .

(3) الجمهرة (ث ج ر) ثجر (ص 414 ، 2 / 32) .

(4) الصحاح (2 / 604) ، واللسان (1 / 472) ، والتاج (6 / 142) (ثجر) .

(5) المصباح (ثجر) (ص 80) .

(6) ينظر : العين (6 / 91) ، والتهذيب (11 / 3) ، والمحيط (7 / 8) ، والصحاح (2 / 600) ،

والمقاييس (1 / 341) ، والمحكم (7 / 248) ، واللسان (1 / 420) (ثجر) .

(7) الجمهرة (ت خ خ) (ص 77) (1 / 39) .

العجين فقد أوردته كتب اللغة (1).

وفي هذا دلالة واضحة على أن تَخَّ أعلى من تَخَّ ، ويؤكد هذا أيضاً قول ابن سيده:
" تَخَّ الطين والعجين إذا أكثر ماؤهما ، كَتَخَّ ، وَأَتَخَّ كَأَتَخَّ ، وهي أقل اللغتين " (2).

فكون (تَخَّ) أقل اللغتين يؤكد قول ابن دريد بأن (تَخَّ) أعلى .

3- التُّوت والتُّوت :

يقول ابن دريد : " التُّوت : الفرصاد ، زعموا ، الذي تسميه العامة التُّوت " (3).

ويوافق ما ذكره ابن دريد - قول ابن السكيت : " وتقول : هو التُّوت والفرصاد ، ولا تقل التُّوت " (4) ، وقول الجوهري : " التُّوت : الفرصاد ، ولا تقل التُّوت " (5) ، فابن السكيت والجوهري منعا (التُّوت) بالمتلثة .

هذا عن كلام المنكرين للتُّوت ، أما عن المثبتين له فكثير ، منهم أبو حنيفة الدينوري ، حيث أوردته في كتابه النبات (6) ، واستشهد له بشاهد من الشعر .

ورد ابن بري على الجوهري في قوله : " ولا تقل التُّوت " ، فقال : " ذكر أبو حنيفة الدينوري أنه بالثاء ، وحكى عن بعض النحويين أنه بالثاء ، قال أبو حنيفة ، ولم يسمع في الشعر إلا بالثاء ، وأنشد لمحبوب النهشلي : (بسيط)

لَرَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ أَوْ طَرَفٍ مِنْ الْقُرْيَةِ جَرْدٌ غَيْرُ مَحْرُوثٍ

أَشْهَى وَأَحْلَى لِعَيْنِي إِنْ مَرَرْتُ بِهِ مِنْ كَرْخِ بَغْدَادَ ذِي الرُّمَّانِ وَالتُّوتِ " (7).

ونقل الزبيدي رأي بعض المانعين للتُّوت مرجحاً صحته ، فقال : " التُّوت : الفرصاد ، أنكره الحريري في درة الغواص ، وزعم أنه تصحيف ، وقد قلده في ذلك جماعة ، والصحيح أنها لغة في المثناة كما حكاها اللغوي الفارسي أبو الحسين أحمد بن فارس في كتاب " علل المصنّف الغريب " وفي شرح أدب الكاتب : قال أبو حنيفة :

(1) ينظر : العين (4 / 139) ، والتهذيب (6 / 563) ، والمحيط (4 / 167) ، والصاح (1 / 419) ، والمقاييس (1 / 337) ، والمجمل (ص 92) ، والمحكم (4 / 367) ، والتكملة (2 / 135) ، واللسان (10 / 422) ، والتاج (4 / 262) (تخخ) .

(2) المحكم (4 / 367) ، وينظر : اللسان (1 / 473) ، والتاج (4 / 263) (تخخ) .

(3) الجمهرة (توت) (ص 1015) ، وقارن (3 / 198) .

(4) إصلاح المنطق (ص 308) ، وينظر : المصباح (توت) (ص 78) .

(5) الصاح (توت) (1 / 245) .

(6) ينظر النبات (5 / 171) .

(7) حواشي ابن بري (1 / 159) ، وينظر اللسان (1 / 454) (توت) ، والنبات 5 / 171 .

التُّوت والتُّوت لغتان ، وقال ابن بري في حواشيه على معرّب الجواليقي : إن أبا حنيفة قال : لم أسمع أحداً يقوله بالتاء ، وإنما هو بالتاء المثلثة ، وأنشد ... " (1) .

نخلص مما سبق إلى أنّ التُّوت والتُّوت لغتان صحيحتان ، لا يجوز إنكار واحدة منهما ، وأنّ (التُّوت) التي شكّ فيها بعض اللغويين لا تقلّ صحتّها عن (التُّوت) ، فقد رواها أبو حنيفة الدينوري - وهو إمام من أئمة اللغة - وذكر أنه لم يسمعها في كلام العرب إلا بالتاء ، ومن سمع حجة على من لم يسمع وذكر شاهداً للكلمة بالتاء ، وهذا الشاهد كانت تاء (التُّوت) رويّاً له ، أي لا مظنة في الكلمة أن تكون بالتاء ، والكلمة فارسية معرّبة (2) ، والعرب عند التعريب كل منهم ينطق على سجيّته ، فمنهم من نطقها التُّوت ، ومنهم من نطقها التُّوت (3) .

ومن ثم فلا معنى لأن ينكر على العامة قولهم : (التُّوت) ، وقد نطقت به بعض العرب ، وجاءت به بعض الشواهد الشعرية .

4- الختلة والختلة :

يقول ابن دريد : " والختلة : أسفل البطن ، بالتاء والتاء زعموا ، والتاء أعلى ... " (4) .

فالختلة والختلة أوردهما ابن دريد بمعنى ، وهذا على سبيل الإبدال بينهما ، فقد نصّ عليها أبو الطيب في الإبدال بين التاء والتاء فقال : " الختلة والختلة : أسفل البطن " (5) ، وذكر ابن دريد أن الختلة بالتاء أعلى ، ويؤيده أن كتب اللغة لم تنصّ على الختلة بمعنى أسفل البطن في (ختل) (6) ، في حين اقتصر محمد بن حبيب البغدادي (ت 245 هـ) في كتابه خلق الإنسان على (الختلة) بالتاء ، فقال :

- (1) التاج (توت) (3 / 176 ، 177) ، وينظر : درة الغواص (ص 275 ، 276) ، وحاشية ابن بري على المعرب (ص 58) ، وتكملة الصاغاني (توت) (1 / 353)
- (2) ينظر : اللسان (1 / 454) ، والمصباح (ص 78) ، والتاج (3 / 26) (توت) .
- (3) المراجع السابقة .
- (4) الجمهرة (ص 1130) ، وقارن (3 / 317) ، حيث لم ينص هنا على أن التاء أعلى .
- (5) الإبدال لأبي الطيب (1 / 96) .
- (6) ينظر : العين (4 / 238) ، والتهذيب (ص 298) ، والمحيط (4 / 311) ، والصاح (4 / 1682) ، والمقاييس (2 / 245) ، والمجمل (ص 231) ، والمحكم (5 / 93) ، والأساس (183) ، وتكملة (5 / 332) ، واللسان (2 / 1100) ، والتاج (14 / 191 ، 192) (ختل) .

" الخنثة : ما بين السرّة إلى العانة " (1) ، ونصّت عليها كتب اللغة أيضاً ، في تركيب (خنث) دون أن تشير فيه إلى الخنثة ، يقول الأزهري : " خنثة البطن ما بين السرّة والعانة (2) .

ويؤكد كون الخنثة بالمتلثة أعلى أيضاً نصّ كتب اللغة على شواهد لها ، يقول ابن منظور : " خنثة البطن ... ما بين السرّة والعانة ... وأنشد ابن بري : (رجز)

شربتُ مرّاً من دواء المشي .: من وجع بختلي وحقوي

وفي حديث الزبرقان : أحب صبياننا إلينا العريض الخنثة (3) ، وهي الحوصلة ، وقيل : ما بين السرّة والعانة ... وقال الشاعر : (رجز)

وعنك خنثتها كالجف (4)

فهذه الشواهد تؤكد أنّ الخنثة بالمتلثة أعلى من الخنثة بالمتنّاة .

5- العرث والعرث :

يقول ابن دريد : "والعرث : الانتزاع ، عرثه بالتاء والتاء ، والتاء أعلى ، عرثاً ، إذا انتزعه ، ويقال : عرثه عرثاً : إذا دلّكه " (5).

فقد أورد ابن دريد عرت وعرث بمعنى ، وذكر أنّ عرت بالمتنّاة أعلى ، ويبدو أنّ الأمر خلاف ما ذكر ، أي أنّ عرث بالمتلثة هي الأعلى ، ويظهر أنّ التاء بالمتلثة في نصّ ابن دريد السابق صحّقت إلى التاء ، فلعله يريد : (والتاء أعلى) فصحّقت إلى التاء ؛ وهذا لأنّ العرث بمعنى الانتزاع لم يترجم له في (عرت) (6) ، بخلاف العرث ، فقد ترجم له في (عرث) ، يقول ابن فارس : " قال أبو بكر : العرث : الانتزاع ، عرثه عرثاً ، إذا انتزعه " (7) .

واقصر في رواية ابن فارس السابقة عن أبي بكر بن دريد على الكلمة بالتاء دون

(1) خلق الإنسان في اللغة لمحمد بن حبيب البغدادي - تحقيق : د / خليل العطية - مكتبة الثقافة الدينية -

1414هـ - 1994م - ص 47 ، وينظر خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت - ص 268.

(2) التهذيب (334 / 7) ، والمحيط (324 / 4) ، والصاح (1682 / 4) (خنث) ، وبقية المراجع في الهامش قبل السابق .

(3) النهاية (خنث) 11 / 2 .

(4) اللسان (خنث) (1104 / 2) .

(5) الجوهرة (ث ر ع) عرث (ص 421 ، 39 / 2) .

(6) ينظر : المحيط (441 / 1) ، والصاح (258 / 1) ، والمقاييس (302 / 4) ، والمجمل (ص 517) ، والتكملة (324 / 1) ، واللسان (2869 / 4) ، والتاج (91 / 3) (عرت) .

(7) المقاييس (302 / 4) ، والمجمل (ص 517) والتكملة (ص 373) ، واللسان (2869 / 4) (عرث) .

التاء ، وهذا يؤيد أن التاء هي الأعلى .

ويقول ابن منظور : " عرثه عرثاً : انتزعه أو دلّكه ، وقد قيل : عرته " (1) . ويؤخذ من قوله : " وقد قيل : عرته " - أن عرث هي الأكثر استعمالاً ، ومن ثم ، فهي أعلى .

ولو كانت التاء هي الأعلى لذكرها ابن دريد في (عرت) (2) مع العرت بمعنى الدّلّك كما فعل في (عرث) حيث نصّ فيه - كما سبق - على العرث بمعنى الانتزاع والدّلّك ، لكن في (عرت) اقتصر على العرث بمعنى الدّلّك دون أن يذكر فيه (العرث) بمعنى الانتزاع مع أنه ذكر أن التاء أعلى ، فكان الأولى به أن يذكرها بالتاء في (عرت) .

6 - وَتَنَ وَتَنَ :

يقول ابن دريد : " وقال قوم : وتَنَ بالمكان ، مثل وتَنَ ، إذا أقام به ، وليس بثبت " (3) ، وفي طبعة حيدرآباد : " مثل وتَنَ : إذا أقام به بالتاء والتاء ، وليس التاء بثبت " (4) .

ويؤيد ما ذكره ابن دريد أن الأزهرى بعد أن أورد كلام الليث بأن الواثين والواثين لغتان (5) ، قال : " المعروف : وتَنَ يَتَنُ وتُوناً ، بالتاء ولم أسمع " وتَنَ " بهذا المعنى لغير الليث ، ولا أدري أحفظه عن العرب أم لا " (6) .

لكن يؤكد صحة (وتَنَ) رواية اللغويين لها ، ونصّهم على أنها لغة ، فهذا صاحب العين يقول : " والواثين والواثين بالتاء والتاء : الشيء المقيم الرائد في مكان ، قال رؤبة : (رجز)

على أخلاء الصفاء الوثن (7)

ومن روى : الوثن فإنه يرد إلى تلك اللغة ... " (8) .

- (1) اللسان (عرث) (2869 / 4) .
- (2) ينظر الجمهرة (ت ر ع) عرت (ص 392 ، 10 / 2 ، 11) .
- (3) الجمهرة (ث ن و) وثن (ص 434) ، وقارن (52 / 2) ، وينظر : المحكم (وثن) (11 / 192) .
- (4) الجمهرة (ث ن و) وثن (52 / 2) .
- (5) ينظر العين (242 / 8) ، والتهذيب (145 / 15) (وثن) .
- (6) التهذيب (145 / 15) ، وينظر اللسان (4761 / 6 ، 4762) (وثن) .
- (7) ديوان رؤبة ص 163 : برواية (الوثن)
- (8) العين (وثن) (242 / 8) .

فرواية بيت رؤبة بالثاء يدلّ على صحّتها ، ويؤكد صحّتها ، نصّ أبي الطيب على الكلمة في الإبدال بين التاء والثاء حيث قال : " وَتَنَ بِالْمَكَانِ يَتْنُ وَتَنَّا وَوُتُونَا : إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَوَتْنُ يَتْنُ وَتَنَّا وَوُتُونَا أَيْضاً ، وَالْوَاتِنُ وَالْوَاتِنُ : الْمَقِيمُ " (1).

وَإِذَا شَكَّ ابْنُ دَرِيدٍ فِي ، (وَتْنٌ) بِقَوْلِهِ : " لَيْسَ بَثْبَثٌ " ، وَكَانَ كَلَامُ الْأَزْهَرِيِّ مُوَافِقاً لَهُ ، فَابْنُ سَيِّدِهِ قَدْ نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ دَرِيدٍ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ قَائِلاً : " الْوَتْنُ ، وَالْوَاتِنُ : الْمَقِيمُ الرَّاكِدُ ، وَقَدْ وَتْنٌ ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : وَلَيْسَ بَثْبَثٌ ، وَالَّذِي حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ : الْوَاتِنُ ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : وَتْنٌ بِالْمَكَانِ ، فَلَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ أَنْكَرَهُ ابْنُ دَرِيدٍ " (2).

وَكَذَلِكَ رَدَّ الزَّيْبِيدِيُّ ، فَقَالَ : " وَالْوَاتِنُ : الْوَاتِنُ ، وَهُوَ الْمَقِيمُ الثَّابِتُ ، وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ لَيْسَ بَثْبَثٌ - قُلْتُ : وَحَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : وَتْنٌ بِالْمَكَانِ ، فَلَا عِبْرَةَ بِإِنْكَارِ ابْنِ دَرِيدٍ ... وَبِهِ رَوَى قَوْلَ رُؤْبَةَ " (3).

وَيُؤَكِّدُ صَحَّةَ (وَتْنٌ) بِالْمَثَلَةِ اشْتِقَاقَ الْوَتْنِ بِمَعْنَى الصَّمِّ ، حَيْثُ يَقُولُ الزَّيْبِيدِيُّ : " قِيلَ يُسَمَّى { أَيُّ الْوَتْنِ } وَتْنًا لِانْتِصَابِهِ وَثْبَاتِهِ عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ وَتْنٍ بِالْمَكَانِ : أَقَامَ بِهِ ، فَهُوَ وَاتِنٌ " (4).

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ إِلَى أَنَّ (وَتْنٌ) بِالْمَثَلَةِ صَحِيحَةٌ ، قَدْ نَطَقَتْ بِهَا بَعْضُ الْعَرَبِ ، وَجَاءَ عَلَيْهَا بَيْتُ لَرُؤْبَةَ ، وَصَرَّحَ ابْنُ سَيِّدِهِ وَالزَّيْبِيدِيُّ بِصَحَّتِهَا ، وَاشْتِقَاقَ الْوَتْنِ بِمَعْنَى الصَّمِّ مِنْهَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا وَصَحَّتِهَا فِي اللُّغَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ فَلَا اعْتِدَادَ بِشَكِّ ابْنِ دَرِيدٍ فِيهَا .

الإبدال بين الراء واللام والنون :

تسمى هذه الأحرف الثلاثة بالذلقية ؛ " لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ ذَلَقِ اللِّسَانِ " (5) ، فَاللام تخرج من " حَافَةِ اللِّسَانِ مِنْ أَدْنَاهَا إِلَى مُنْتَهَى طَرَفِ اللِّسَانِ ، مِنْ بَيْنِهَا وَبَيْنَ مَا يَلِيهَا مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى ، مِمَّا فَوْقَ الضَّاحِكِ ، وَالنَّابِ ، وَالرَّبَاعِيَةِ ، وَالثَّنِيَةِ " (6) ، وَالنُّونُ تخرج من " طَرَفِ اللِّسَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فَوْقَ الثَّنَايَا " (7) الْعُلْيَا ، وَمِنْ مَخْرَجِ النُّونِ مَخْرَجُ الرَّاءِ " غَيْرَ أَنَّهُ أُدْخِلَ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلًا بِالْانْحِرَافِ إِلَى اللَّامِ " (8).

(1) الإبدال (1 / 96) .

(2) المحكم (وثن) (11 / 192) .

(3) التاج (وثن) (18 / 566) .

(4) التاج (وثن) (18 / 566) .

(5) العين (1 / 58) .

(6) سر الصناعة (1 / 47) ، وينظر : المقتضب (1 / 329) .

(7) السابق : نفسه .

(8) السابق : نفسه .

ولخروج هذه الأحرف من حيز واحد تقريباً ، واشتراكها في صفات كثيرة :
 الجهر ، والتوسط بين الشدة والرخاوة ، والانفتاح ، والاستفال ، والذلاقة ، وقع بينهما
 الإبدال .

وقد وردت في الجمهرة ثلاثة أمثلة للراء واللام ، ومثال للراء والنون ، ومثال
 لللام والنون ، وجه إليها نقد ، وهي ما يلي :

أ- الإبدال بين الراء واللام :

وردت لهما ثلاثة أمثلة وجه إليها نقد فيما يلي :

1- الرخاف والرخاف :

يقول ابن دريد : " والرخفة والرخف : الزبد الرقيق ، يقال : زبدة رخفة ، إذا
 كانت رخوة ، وقد رخت رخافة ورخوفة ، إذا رقت .

والرخفة أيضاً ، والجمع رخاف : حجارة خفاف رخوة كأنها جوف ، وهذا غلط ،
 قال الأصمعي : هي اللخاف " (1) .

وبمراجعة كتب اللغة نجد أن جميعها نصت على اللخاف - كما قال الأصمعي -
 ففي العين : " اللخاف واحدتها لخرة ، وهي حجارة بيض دقاق ، قال زيد بن ثابت : كنت
 أجمع القرآن من اللخاف وصدور الرجال " (2) ، ومن ثم فاللخاف صحيحة لا يتطرق
 إليها أدنى شك ، أما الرخاف التي غلطها ابن دريد فقد أهملتها أكثر المعجمات (3) .

والرخاف وإن أهملتها أكثر المعجمات ، فقد نص عليها بعض اللغويين الأثبات
 كابن فارس والصاغانى والزبيدي .

فقد نص عليها ابن فارس في المقاييس والمجمل ، فقال : " والرخفة : حجارة
 خفاف جوف " (4) ، ويقول الصاغانى : " ابن دريد : رخت الزبدة ، بالضم ، رخافة ورخوفة ،
 قال : والرخفة بالفتح ، والجمع رخاف : حجارة خفاف رقاق كأنها جوف " (5) .

(1) الجمهرة (خ ر ف) رخف (ص 590) ، وقارن (212 / 2) .

(2) العين (4 / 265) ، وينظر : التهذيب (7 / 393) ، والمحيط (4 / 345) ، والمقاييس (5 / 241) ،
 والمجمل (ص 641) ، والمحكم (5 / 127) ، واللسان (5 / 4017) ، والتاج (12 / 478) (لخف) .

(3) ينظر : العين (4 / 252 ، 253) ، والتهذيب (7 / 352) ، والمحيط (4 / 330) ، والصاح
 (4 / 1363) ، واللسان (3 / 1616) (رخف) .

(4) المقاييس (2 / 500) ، وينظر : المجمل (ص 321) (رخف) .

(5) التكملة (رخف) (4 / 475) .

فابن فارس والصاغاني نصّا على الرّخاف ، وهذا يدلّ على صحّتها ، وقد يقال :
إنهما يردّدان كلام ابن دريد من الجمهرة ، وأقول : كونهما يردّدان كلامه من الجمهرة
دون أن ينصّا على ما نصّ عليه ابن دريد من أن الرّخاف غلط - إقرار منهما بأنّ
الرّخاف صحيحة ، وليست غلطاً كما ذكر ابن دريد .

أيضاً نقل الزبيدي كلام ابن دريد من الجمهرة ، دون أن يكون فيه قوله : " وهذا
غلط " ، يقول الزبيدي : " وقال ابن دريد : الرّخفة بالفتح ، والجمع رخاف : حجارة
خفاف رخوة ، كأنها جوف ، هكذا وجد في نسخ الجمهرة بخط المتقنين الأثبات
كالأرزني ، وأبي سهل الهروي ، وعند بعضهم كأنها خزف ، وهو تصحيف ، وقال
الأصمعي : هي اللّخاف " (1).

ويبدو من كلام الزبيدي أنّ قول ابن دريد : في الرّخاف : (وهذا غلط) إضافة
علي ابن دريد لم يردّها ، ولم يقلّها ، والدليل على ذلك أنّ الصاغاني في نصّه السابق نقل
كلام ابن دريد دون أن تكون فيه هذه الإضافة ، وثانياً : أن الزبيدي ذكر في نصّه السابق
أنّ كلام ابن دريد منقول من نسخ الجمهرة بخط المتقنين الأثبات ، ومن ثم فنسخ الجمهرة
 بخط المتقنين الأثبات ليس فيها قوله في الرّخاف : " وهذا غلط " ، وهذا يؤكّد أنّ قوله :
" وهذا غلط " إضافة لم يقلّها ابن دريد ، ويمكن أن يكون قوله : " كأنها جوف " صحّف
فصار " كأنها خزف " فأضيف في كلام ابن دريد : " وهذا غلط " إشارة إلى أن (خزف)
غلط ، وقد يؤيّد هذا قول الزبيدي : " وعند بعضهم كأنها خزف : وهو تصحيف " .

نخلص مما سبق إلى أن الرّخاف صحيحة مثلها مثل اللّخاف ، ويبدو أنّ راء
الرّخاف مبدلة من لام اللّخاف ، والعلاقة الصوتية بينهما تسوّغ ذلك ، ومن ثم تكون
الرّخاف بمعنى اللّخاف ، كما أنّ الرّخفة بمعنى اللّخفة ، وهي الزبدة .

2- القَرَقَل والقَرَقَر :

يقول ابن دريد : " والقَرَقَل : ثوب رقيق كالخمار تسميه العامة قَرَقَرًا ، وهو
خطأ " (2).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت ما يوافق ابن دريد ، فقد نسب ابن السكيت القَرَقَر إلى
العامة أيضاً ، فقال : " ونقول : هو القَرَقَل ، لَقَرَقَر المرأة الذي تقوله العامة بالراء " (3)،

(1) التاج (رخف) (12 / 223) .

(2) الجمهرة (ص 1162) ، وقارن (3 / 348) .

(3) إصلاح المنطق (ص 338) ، وينظر : التهذيب (ق ل) (9 / 419) .

ويقول الزبيدي في لحن العوام : " ويقولون لثوب من ملابس النساء : قَرَقْلَ بالتشديد ، قال محمد : والصواب : قَرَقْلَ ، خفيف ، وعامة أهل المشرق يقولون : قَرَقْرَبالراء ، وذلك خطأ " ⁽¹⁾ ، ويقول الجوهري : " الأموي : القَرَاقل : قُمْص النساء ، واحدها قَرَقْلَ ، وهو الذي تسميه العامة القَرَقَر " ⁽²⁾ ، ويقول ابن منظور : " ونساء أهل العراق يقولون : قَرَقَر ، قال : وهو خطأ ، وكلام العرب القَرَقْل باللام " ⁽³⁾ .

فأقول اللغويين السابقة تؤكد ما ذكره ابن دريد من أن القَرَقَر خطأ ، لكن هناك أقوال أخرى لبعض اللغويين تثبت صحة القَرَقَر ، فهذا ابن مكي الصقلي في تنقيف اللسان يذكر القَرَقْل والقَرَقَر بمعنى ، وينشد في القَرَقَر بيتاً لأبي نواس ، يقول ابن مكي : " وقول أبي نواس : (طويل)

ولو شئتُ دَارَتْ رَاحَتِي تَحْتَ قَرَقَرٍ .: من اللّمسِ إلّا من يُدِي حَصَانِ

يقولون : " إلّا من ثدي حصان " ، والصواب : بالياء ، وتقدير البيت : ولو شئت دارت راحتي تحت قَرَقَر حصان من اللمس إلّا من يدي ، والقَرَقَر والقَرَقْل : القميص الذي لا كميّ له " ⁽⁴⁾ ، ونصّ الصاغاني على أن القَرَقَر لغة في القَرَقْل ، فقال : " وقَرَقَر المرأة : أي لباسها ، لغة في القَرَقْل " ⁽⁵⁾ .

وهناك دليل آخر قوي يؤكد صحة (قَرَقَر) ، وهو أن القَرَقَر بمعنى جلدة الوجه شبّهت بالقَرَقَر ، وهو الثوب الرقيق ، وهذا بجامع الملاسة والرقّة في كل ، ومعنى ذلك أن القَرَقَر بمعنى الثوب الرقيق هو الأصل ، ثم انتقل من الدلالة على الثوب الرقيق إلى الدلالة على جلدة الوجه ، يقول ابن منظور : " والقَرَقَر : جلدة الوجه ، وفي الحديث : فإذا قرب المَهْل منه سقطت قَرَقَر وجهه ، حكاه ابن سيده عن الغريبين للهروي ، قَرَقَر وجهه أي جلده ، والقَرَقَر من لباس النساء ، شبّهت بشرة الوجه به ... " ⁽⁶⁾ .

نخلص مما سبق إلى أن (قَرَقَر) نسبه بعض اللغويين للعامة ، وخطأهم فيه ، وبعضهم نصّ على أنه لغة في القَرَقْل .

- (1) لحن العوام للزبيدي (ص 201) ، وينظر فانت الفصيح لأبي عمر الزاهد (غلام ثعلب) - تحقيق : د / محمد عبد القادر أحمد - السعادة - الثانية - 1406هـ - 1986م - ص 64 .
- (2) الصحاح (قَرَقَر) (5 / 1800) .
- (3) اللسان (5 / 3603) ، وينظر التاج (15 / 615) (قَرَقْل) .
- (4) البيت في ديوان أبي نواس / 650 برواية : ولو شئت قد دارت بذِي قَرَقْل يدي ، وتنقيف اللسان : ص 279 .
- (5) التكملة (3 / 164) ، وينظر التاج (7 / 384) (قَرَقَر) .
- (6) اللسان (قَرَقَر) (5 / 3583) ، وينظر التاج (قَرَقَر) (7 / 384) .

وأقول : إذا كان القَرَقَر لغة فلا معنى لأن تخطأ أو تلحن به العامة ، حيث نطقت به بعض العرب ، " ومن اتسع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحن أحداً ، ولذلك قال أبو الخطاب : عبد الحميد بن عبد المجيد : " أنحى الناس من لم يلحن أحداً " ، وقال الخليل - رحمه الله - : " لغة العرب أكثر من أن يلحن متكلم " ، وروى الفراء أن الكسائي قال : " على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل " (1).

فإذا كان القَرَقَر لغة في القَرَقَل ، فلا مانع من أن تكون الراء أبدلت من اللام ، ولاسيما مع وجود علاقة صوتية بينهما تسوّغ ذلك ، وقد وقع الإبدال بينهما كثيراً .

3 - الكِرْس والكِلْس :

يقول ابن دريد : " ويقال للكِلْس الصّاروج المعروف : كِرْس ، وليس بالجيّد " (2).
فقد أورد ابن دريد أن الكِلْس والكِرْس بمعنى ، وهو الصّاروج (3) ، وهذا على سبيل الإبدال بينهما ، فقد نصّ عليهما أبو الطيب في الإبدال بين الراء واللام ، فقال : " والكِرْس ، والكِلْس : الصّاروج أو النُّورة ، قال الشاعر : (4) (خفيف)
شَادَهُ مَرَمَرًا وَجَلَّه كِلْ . : سَأَ وَللطَّيْرِ فِي ذُرَاهُ وَكُورُ " (5).

وذكر ابن دريد أن الكِرْس ليس بالجيّد ، ومعنى هذا أنه صحيح بدليل نصّ أبي الطيب عليه - كما سبق - وكتب اللغة . يقول ابن سيده : " والكِرْس : الصّاروج " (6) ، لكنّ الكِرْس ليست صحته وفصاحته في صحّة الكِلْس وفصاحته .

ويؤكد قول ابن دريد بأن الكِرْس ليس بالجيّد رواية بيت عدي بن زيد السابق باللام دون الراء ، وأيضاً قول الصاغاني : " الكِرْس - بالكسر - لغة ضعيفة في الكِلْس ، وهو الصّاروج " (7) ، وقول الفيروزآبادي : " الكِرْس الصّاروج ، والصواب باللام " (8) .

وقول الفيروزآبادي : " والصواب باللام " - يؤخذ منه أن الكِرْس خطأ ، وليس

-
- (1) المدخل إلى تقويم اللسان (ص 28) .
 - (2) الجمهرة (ر س ك) كرس (ص 719 ، 2 / 335) .
 - (3) الصاروج : خليط يستعمل في طلاء الجدران والأحواض ، معرب " المعجم الوسيط (صر ج) (531/1) .
 - (4) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص 175 .
 - (5) الإبدال لأبي الطيب (2 / 73) .
 - (6) المحكم (6 / 442) ، وينظر العين (5 / 308) ، والتعذيب (10 / 52) ، والمحيط (6 / 182) ، واللسان (5 / 3854) .
 - (7) التكملة (كرس) (3 / 419) .
 - (8) القاموس (2 / 243) ، وينظر : التاج (8 / 443) (كرس) .

كذلك فالكرس ليس خطأ ، وإنما هو غير جيد ، وفرق بين الخطأ وبين غير الجيد ، فغير الجيد يجوز استعماله ، أما الخطأ فلا يجوز استعماله ، ومن ثم ، فعبارة الفيروز آبادي فيها تسامح .

نخلص مما سبق إلى أن الكرس والكرس بمعنى واحد ، لكن الكرس ليس في قوة استعمال الكرس وفصاحته .

ب - الإبدال بين الراء والنون :

ورد لهما مثال وجه إليه نقد فيما يلي :

(مَرَجُوسَةٌ وَمَنْجُوسَةٌ)

يقول ابن دريد : " وفلان في مَرَجُوسَةٍ من أمره ، أي في اختلاط ، ودفع ذلك قوم ، فقالوا : في مَرَجُوسَةٍ ، وهو أكثر " (1) .

وبمراجعة كتب اللغة يبدو أن من اعترض على (مَنْجُوسَةٌ) على حق ، إذ لم أعثر عليها في معجمات اللغة ، في حين نصت جل المعجمات على مَرَجُوسَةٍ ، بل أوردت شاهداً شعرياً لها ، يقول ابن منظور : " وهم في مَرَجُوسَةٍ من أمرهم ، وفي مَرَجُوسَاء ، أي في التباس واختلاط ودوران ، وأنشد : (رجز)

نَحْنُ صَبَحْنَا عَسْكَرَ الْمَرْجُوسِ .: بذاتِ خالٍ ليلةَ الخميس " (2) .

ويقوي صحة (مَرَجُوسَةٍ) بالراء أيضاً قول ابن فارس : " الراء والجيم والسين أصل يدل على اختلاط ، يقال : هُم في مَرَجُوسَةٍ من أمرهم ، أي اختلاط " (3) .

فتركيب (مَرَجُوسَةٍ) يدل على اختلاط ، وهذا يؤكد صحتها بالراء ، إذ معناها يتفق ومعنى التركيب .

ج - الإبدال بين اللام والنون

ورد لهما مثال ، وجه إليه نقد ، وهو ما يلي :

(1) الجمهرة (ج س ن) نجس (ص 476 ، 2 / 95) .

(2) اللسان (3 / 1590) ، وينظر : التهذيب (10 / 581) ، والمحيط (7 / 11) ، والصاح (3 / 933) ، والمجمل (ص 317) ، والمحكم (7 / 192) ، والأساس (277) ، والتاج (8 / 303) (رجس) .

(3) المقاييس (رجس) (2 / 490) ، (6 / 2167) .

(عَلَوْنَ وَ عُنُونَ)

يقول ابن دريد : " وَعُنُونْتُ الْكِتَابَ عُنُونًا : وفي العنوان أربع لغات ، يقال : عُنُونْتُ الْكِتَابَ وَعَلَوْنُهُ وَعَنَّتُهُ وَعَلَيْنَتْهُ ، ولم يعرف الأصمعي إلا واحدة " (1).

وبمراجعة كتب اللغة يتبين أن الأصمعي لا يعرف إلا عُنُونَ وَعُنُون ، حيث نصت بعض كتب اللغة على أنها اللغة الفصيحة ، يقول ابن السكيت : " وقد عُنُونْتُ الْكِتَابَ أَعُونُهُ عُنُونَةً ، وَعُنُونْتُهُ أَعُونُهُ ، وقد عَنَّتُ الْكِتَابَ وَعَلُونْتُهُ ، وتقول : هو عُنُون الْكِتَابَ ، فهذه اللغة الفصيحة " (2).

فاللغات الأربع التي أوردها ابن دريد صحيحة لا يجوز أن ننكر منها شيئاً ، لكن (عُنُونَ أو عُنُون) هي اللغة الفصيحة ، وقد أوردت كتب اللغة بعض شواهد لهذه اللغة الفصيحة ، " ومنها قول أبي داود الرؤاسي : (وافر)

لِمَنْ طَلَّ كَعُنُونِ الْكِتَابِ .: بِيْطُنْ أَوَاقٍ أَوْ قَرَنِ الذُّهَابِ ؟

قال ابن بري : ومثله لأبي الأسود الدؤلي : (طويل)

نَظَرْتُ إِلَى عُنُونِهِ فَنَبَذْتُهُ .: كَنَبَذَكَ نَعْلًا أَخْلَقْتَ مِنْ نَعَالِكَ " (3)

وعَلَوْنَ لغة في عُنُونَ ، وكذلك عَلُون لغة في عُنُون ، " جعل النون لاماً ؛ لأنه أخف وأظهر من النون " (4) .

الإبدال بين النون والميم :

سبق الحديث عن مخرج النون ، أما الميم فتخرج " مما بين الشفتين " (5) ، والنون والميم يتفقان في جميع الصفات العامة ، فهما مجهوران ، متوسطان بين الشدة والرخاوة ، مفتحان ، ذولقيان ، مستقلان ، ويشتركان في الغنة .

ومن ثم ، فتوجد علاقة صوتية بين النون والميم تسوّغ الإبدال بينهما ، وورد لهما مثال واحد ، وجّه إليه نقد فيما يلي :

(النَّثْطُ وَالْمَثْطُ)

يقول ابن دريد : " وَالْمَثْطُ : غَمَزُكَ الشَّيْءَ بِيَدِكَ عَلَى الْأَرْضِ ، وليس بثبت " (6) ،

- (1) الجماهرة (ع ن و) عنو (ص 955) ، وقارن (3 / 144) .
- (2) إصلاح المنطق (ص 289 ، 290) ، وينظر : الصحاح (6 / 2167) ، واللسان (4 / 3134) (عنن) .
- (3) البيت في ديوان أبي الأسود / 49 ، واللسان (عنن) (4 / 3142 ، 3143) .
- (4) اللسان (4 / 3142) .
- (5) الكتاب (4 / 433) ، وينظر المقتضب (1 / 330) ، وسر الصناعة (1 / 48) .
- (6) الجماهرة (ث ط م) مئط (ص 426 ، 44 / 2) .

ويقول أيضاً : " (ث ط ن) النَّط : غمزك الشيء بيدك على الأرض أيضاً ، وهو الصحيح ، وفي بعض الحديث : " كانت الأرض هِفاً على الماء فنثطها الله بالجبال " (1) أي أثبتتها ، والله أعلم " (2).

شكّ ابن دريد في المَثَط بالميم ، فذكر أنه ليس بثبت ، وقرّر هذا أيضاً ابن سيده وابن منظور ، فنصّا على كلامه (3).

ونقل الزبيدي كلام ابن دريد في المَثَط ، وفيه إضافة حيث قال : " وليس بثبت إلا في لغات مرغوب عنها " (4).

ومن ثمّ فالمَثَط نطقت به بعض العرب ، لكن لغة هؤلاء مرغوب عنها ، ومن ثمّ فهي صحيحة ، ويبدو أنّ ميم المَثَط أبدلت من نون النَّط ، فالعلاقة الصوتية تسوّغ ذلك ، وقد نصّ أبو الطيب عليهما في الإبدال بين الميم والنون ، فقال : " ويقال : مَثَطْتُ الشيء مَثَطاً ، ونَثَطْتُهُ نَثَطاً : إذا غمزته على الأرض حتى يستقرّ . وفي الحديث : : كانت الأرض هِفاً على الماء فنثطها الله بالجبال " (5).

وعلى كل حال ، فالنَّط أولى بالاستعمال من المَثَط ، فقد ذكر ابن دريد أنّ النَّط هو الصحيح ، واقتصر عليه الجوهري (6) أيضاً ، وهو الذي التزم جمع ما صحّ عنده في معجمه .

الإبدال بين الباء والواو :

تخرج الباء والواو الصامتة " مما بين الشفتين " (7) ، والواو الصامتة يرتفع أقصى اللسان عند النطق بها (8) ، والباء والواو كلاهما مجهور ، مستقل ، منفتح ، والباء شديدة ذوقية ، والواو رخوة مصمتة .

وورد لهما مثال واحد وجّه إليه نقد فيما يلي :

(بَزَمَ وَوَزَمَ)

يقول ابن دريد : " وقالوا : وَزَمَهُ بفيه يَزِمُهُ وَزَمًا ، إذا عضّه عضّاً خفيفاً ، مثل بَزَمَهُ ، وليس بثبت " (9) .

- (1) النهاية (نط) 5 / 15 .
- (2) الجمهرة (ث ط ن) نط (ص 426 ، 2 / 44) .
- (3) ينظر : المحكم (9 / 121) ، واللسان (6 / 4132) (مَط) .
- (4) التاج (مَط) (10 / 407) .
- (5) الإبدال لأبي الطيب (2 / 439) .
- (6) ينظر الصحاح (نط) (3 / 1163) .
- (7) الكتاب (4 / 433) ، وينظر سر الصناعة (1 / 48) .
- (8) ينظر أصوات اللغة العربية : د / جبل (ص 234 ، 235) .
- (9) الجمهرة (ز م و) وزم (ص 829 ، 3 / 20) .

فقد أورد ابن دريد: بَزَمَ وَوَزَمَ بمعنى، لكنه شكَّ في وَزَمَ بقوله: "وليس بثبت".
ونصت بعض كتب اللغة عليها، يقول ابن عباد: "وَزَمَهُ بفيه: أي عضّه" (1)،
ويقول ابن سيده: "وَزَمَهُ بفيه وَزَمًا: عضّه" (2).
فبعض اللغويين نصّ على (وَزَمَ)، دون أن يذكر شكَّ ابن دريد فيها، وهذا يدلّ
على صحّة استعمالها.

تحقيب

وردت في الجمهرة أمثلة كثيرة للنقد في جانب الإبدال بين الصوامت، بلغت
أربعة وستين مثالاً، وبعد العرض السابق لها ظهر إثبات بعض مصادر اللغة صحّة
بعض الألفاظ على الرغم من انتقاد ابن دريد لها (3).
كما أثبتت بعض كتب اللغة صحّة بعض الألفاظ على الرغم من إنكار الأصمعي لها (4).

-
- (1) المحيط (وزم) - (9 / 106).
 - (2) المحكم (9 / 96)، وينظر اللسان (6 / 4827)، والتاج (17 / 725) (وزم).
 - (3) ينظر على سبيل المثال: عمت نعمة الله وغمطها، المحسول والمخسول، السدف والشدف، القريس والقريص، بغداد وبغداد، التوت والتوت...
 - (4) ينظر على سبيل المثال: نعق ونغق، أضرط، وأطرط...

وبعد ما سبق فإليك قائمة تضم أمثلة النقد المتعلقة بالإبدال

بين الصوامت مرتبة ألفبائياً

الألفاظ	اللفظ المنقود	عبارة النقد	نتيجة البحث
أَشَّ وَهَشَّ	أَشَّ	لا أقف على حقيقته	ورود الأمرين : موافقة النقد ومخالفته
بَزَمَ وَوَزَمَ	وَزَمَ	ليس بثبت	مخالفة النقد
بُعَاثَ وَبُغَاثَ	بُغَاثَ	ليس صحيحاً ...	موافقة النقد
بَغْدَادَ وَبَغْدَاذَ	بَغْدَاذَ	خطأ	مخالفة النقد
التَّجِيرَ وَالتَّجِيرَ	التَّجِيرَ	من قول العامة	موافقة النقد
تَخَّ وَتَخَّ	تَخَّ	أعلى	موافقة النقد
التُّوتَ وَالتُّوتَ	التُّوتَ	من قول العامة	مخالفة النقد
الجَرَسَ وَالجَرَصَ	الجَرَصَ	من قول العامة	موافقة النقد
الجَلْحِظَاءَ وَالْجَلْحِظَاءَ	الْجَلْحِظَاءَ	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد
الحُجْرُوفَ وَالْعُجْرُوفَ	الحُجْرُوفَ	غلط	مخالفة النقد
المَحْسُولَ وَالمَحْسُولَ	المَحْسُولَ	... غير ثبت	مخالفة النقد
الحُضَضَ وَالحُضْظَ	الحُضْظَ	لم يعرفوه	مخالفة النقد
حُطَامَةٌ وَخُطَامَةٌ	حُطَامَةٌ	غلط	موافقة النقد
الْحَوْتَاءَ وَالْحَوْتَاءَ	الْحَوْتَاءَ	أعلى	موافقة النقد
الْخَنْثَلَةَ وَالْخَنْثَلَةَ	الْخَنْثَلَةَ	أعلى	موافقة النقد
الْخَذَعْلَةَ وَالْخَزَعْلَةَ	الْخَذَعْلَةَ	أعلى	مخالفة النقد
خَرْشَمَةٌ وَهَرْشَمَةٌ	هَرْشَمَةٌ	هي الرواية الصحيحة	مخالفة النقد

الألفاظ	اللفظ المنقود	عبارة النقد	نتيجة البحث
الخُغْغُغُ والهُغْغُغُ	الهُغْغُغُ	كلمة شنعاء .. أنكروها	موافقة النقد
الدَّحْجُ والدَّحْجُ	الدَّحْجُ	أعلى	موافقة النقد
دَحْمَلٌ وَدَحْمَلٌ	دَحْمَلٌ	أعلى	موافقة النقد
دَقَفٌ وَدَقَفٌ	دَقَفٌ	أعلى	موافقة النقد
الدَّفْلُ والدَّفْلُ	الدَّفْلُ	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد
دَنَعَ وَدَنَعَ	دَنَعَ	هو الوجه	موافقة النقد
ذُجْمَةٌ وَزُجْمَةٌ	ذُجْمَةٌ	ليس بثبت	مخالفة النقد
رَيِّدَانٌ وَزَيِّدَانٌ	رَيِّدَانٌ	هو الوجه	مخالفة النقد
مَرْجُوسَةٌ وَمَنْجُوسَةٌ	مَنْجُوسَةٌ	دفعه قوم	موافقة النقد
الرَّخَافُ والرَّخَافُ	الرَّخَافُ	غلط	مخالفة النقد
أَرْعَفَ وَأَرْعَفَ	أَرْعَفَ	ليس بثبت	مخالفة النقد
أَرْغَلَ وَأَرْغَلَ	أَرْغَلَ	هو الوجه	مخالفة النقد
السَّبَّخَةُ والسَّبَّخَةُ	السَّبَّخَةُ	أعلى	موافقة النقد
أَسْبَغَ وَأَصْبَغَ	أَسْبَغَ	أعلى	موافقة النقد
انْشَدَحَ وَانْشَدَحَ	انْشَدَحَ	ليس بالعالى	ورود الأمرين
السَّدَفُ والشَّدَفُ	السَّدَفُ	غلط	ورود الأمرين
السَّرَجُ والشَّرَجُ	السَّرَجُ	أفصح وأعلى	مخالفة النقد
المَسْرَطُ والمَصْرَطُ	المَسْرَطُ	أعلى	ورود الأمرين
مُتَسَرِّمَةٌ وَمُتَصَرِّمَةٌ	مُتَسَرِّمَةٌ	لم تعرف	مخالفة النقد
السَّقَعُ والسَّقَعُ	السَّقَعُ	أعلى	موافقة النقد
السَّلَقُ والسَّلَقُ	السَّلَقُ	أعلى	موافقة النقد
شَنَخَفَ وَشَنَخَفَ	شَنَخَفَ	أعلى	موافقة النقد

الألفاظ	اللفظ المنقود	عبارة النقد	نتيجة البحث
الصُّوَّة والصُّوَّة	الصُّوَّة	ليس بثبت	موافقة النقد
أَضْرَطَ وَأَطْرَطَ	أَضْرَطَ	غلط	ورود الأمرين
العَرَّتْ والعَرَّتْ	العَرَّتْ	أعلى	مخالفة النقد
عَلَوْنَ وَعَنَوْنَ	عَلَوْنَ	لم يعرفه الأصمعي	مخالفة النقد
عَمَطَ وَغَمَطَ	عَمَطَ	ليس بثبت	مخالفة النقد
عَنَسَ وَعَنَسَ	عَنَسَ	أعلى وأفصح	موافقة النقد
غُلَامِي وَغُلَامِيَّ	غُلَامِيَّ	حرف مرغوب عنه	موافقة النقد
غُلَامِي وَغُلَامِيَّ	غُلَامِيَّ	حرف مرغوب عنه	موافقة النقد
الْقَرِيسَ وَالْقَرِيسَ	الْقَرِيسَ	من قول العامة	مخالفة النقد
قَرُصِمَ وَقَرُصِمَ	قَرُصِمَ	هو الوجه	ورود الأمرين
قَرَضِيَّ وَقَرَضِيَّ	قَرَضِيَّ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
قَرَقَرَ وَقَرَقَلَ	قَرَقَرَ	خطأ من قول العامة	ورود الأمرين
قَرْنَسَ وَقَرْنَصَ	قَرْنَصَ	من قول العامة	مخالفة النقد
القَسْبَ والقَسْبَ	القَسْبَ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
الكرسَ والكلْسَ	الكرسَ	ليس بالجيد	موافقة النقد
اللَّزَقَ واللَّصَقَ	اللَّصَقَ	أفصح وأعلى	موافقة النقد
تَلَعَفَ وَتَلَعَفَ	تَلَعَفَ	أعلى	موافقة النقد
المنْطَ والمنْطَ	المنْطَ	ليس بثبت	ورود الأمرين
نَعَقَ الْغُرَابُ وَنَعَقَ	نَعَقَ	أعلى وأفصح	موافقة النقد
الهَمِيعَ والهَمِيعَ	الهَمِيعَ	خالفهم الخليل	مخالفة النقد
وَتَنَ وَوَتَنَ	وَتَنَ	ليس بثبت	مخالفة النقد
وَدَفَ وَوَدَفَ	وَدَفَ	أعلى	موافقة النقد
وَدَى وَوَدَى	وَدَى	أعلى	موافقة النقد

إحصاء عبارات النقد المتعلقة بالإبدال بين الصوامت

العدد الكلي	ورود الأمرين : موافقة النقد ومخالفته	عدد ما خالف فيه البحث نقد ابن دريد	عدد ما وافق فيه البحث نقد ابن دريد	عبارة النقد
17	1	3	13	أعلى
8	1	6	1	ليس بثبت
7	–	3	4	من قول العامة
5	2	2	1	غلط
4	1	1	2	خطأ
4	–	1	3	أعلى وأفصح
4	1	2	1	هو الوجه
3	–	3	–	لم يعرفه فلان
2	–	2	–	لا أدري ما صحته
2	–	–	2	مرغوب عنه
1	1	–	–	لا أقف على حقيقته
1	–	1	–	هي الرواية الصحيحة
1	–	–	1	أنكره فلان
1	–	–	1	ليس هذا صحيحاً
1	–	1	–	خالفهم الخليل
1	1	–	–	ليس بالعالِي
1	–	–	1	ليس بالجيد
1	–	–	1	دفعه قوم
64	8	25	31	العدد الكلي

الفصل الثالث

(التصحيف)

التصحيف ⁽¹⁾ : تسبب كثيراً في وجود أمثلة كثيرة من الخطأ واللعن في اللغة .

والتصحيف معناه كما ذكر الجوهري : " الخطأ في الصحيفة " ⁽²⁾ ، والخطأ في الصحيفة نتج عنه الخطأ في المشافهة ، ومن ثم شاع نطق اللفظ على الصورة التي لم ينطق بها العرب الفصحاء ، يقول المعري : " أصل التصحيف أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيّره عن الصواب ، وقد وقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث ، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل : ومن يعرّى من الخطأ والتصحيف ؟ " ⁽³⁾ ، وعني العلماء بالتصحيف " إذ رأوا فيه خطراً يهدّد اللغة ، وعيباً يؤخذ عليه فاعله ، بل عاراً يلحق من يصدر منه " ⁽⁴⁾ .

وهناك مصطلح آخر مرتبط بذكر التصحيف ، وهو مصطلح التحريف فقد " استعمل أهل العربية مصطلحي التصحيف والتحريف مترادفين أحياناً ، ومختلفين أحياناً أخرى ولكنّ الشائع في الاستعمال هو تخصيص التصحيف بالتغيير بين الحروف المتشابهة ، والتي يفرّق بينها بالنقط ، مثل الدال والذال ، والسين والشين ، والياء والتاء ... والتحريف خاص بتغيير حرف مكان حرف يشبهه في الرسم كالدال واللام ، والنون والزاي ، والغين والفاء ... " ⁽⁵⁾ ، ويلاحظ " أن كلمة (التصحيف) في هذا النوع من الخطأ ذات شهرة تفوق في ذلك كلمة (التحريف) ، وربما كان ذلك لقرب دلالتها على هذا النوع ، وارتباطها بسببه الذي هو القراءة من الصُحف " ⁽⁶⁾ .

فمصطلح التصحيف اشتهر عن مصطلح التحريف في الخطأ الناتج عن القراءة في الصحف ، " والحقيقة أن المطلّع على نماذج التصحيف والتحريف في

(1) ينظر : تفصيل هذه القضية في المظهر (353/2 : 394) ، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف (مقدمة المحقق) / ح : م ، والتطريف في التصحيف للسيوطي - تحقيق : د / علي حسين البواب ، ط : دار الفانز السعودية - الأولى - 1409 هـ - 1988 م (مقدمة المحقق) (ص 5 ، 6) ، والمظاهر الطارئة على الفصحى : د / محمد عيد - ط : عالم الكتب 1980 م - (ص 50 : 80) ، واللعن في اللغة العربية تاريخه وأثره ، د / يوسف أحمد المطوع - ط : جامعة الكويت (ص 283 : 291) .

(2) الصحاح (صفح) (4 / 1384) .

(3) المظهر (2 / 353) .

(4) المظاهر الطارئة على الفصحى (ص 67) .

(5) التطريف في التصحيف (مقدمة المحقق) (ص 7) .

(6) المظاهر الطارئة (ص 55) .

مصادرها يلاحظ أن الأمثلة التي ترد عن ذلك يتنوع التغيير فيها ، دون النصّ على أن هذا تصحيف ، وذلك تحريف ، وأنّ منها ما يتعلّق بتغيير النقط أو الشكل أو الحروف وأحياناً الإعراب " (1) ، ومن ثم فكل " من التّصحيف والتّحريف يطلقان على رواية الخطأ الناتج عن قراءة الرسم العربي ، ويدلان على مطلق التغيير والتبديل فيما يتعلق بذلك " (2) .

والسبب الأساسي في حدوث ظاهرة التّصحيف يرجع " إلى الخط العربي ، وقابليته للتّصحيف والتّحريف ؛ ذلك أن حروفه متشابهة يميّز بينها النقط التي توضع فوقها أو تحتها " (3) ، إذ توجد " خمسة أحرف على صورة واحدة ، هي : الباء ، والتاء ، والثاء ، والياء ، والنون ، وثلاثة أحرف على صورة واحدة ، وهي الجيم والحاء والخاء ، وحرّان على صورة واحدة ، وهما : الدال والذال - والراء والزاء - والسين والشين - والصاد والضاد - والطاء والظاء - والعين والغين " (4) .

ومن ثمّ التزم كثير من العلماء أن يكتبوا اللفظ بصورة يسلم فيها من التّصحيف ، وذلك كأن ينصّوا على أنه بالمتّاة الفوقية أو التحتيّة ، أو بالسين المهملة أو بالشين المعجمة ، ومن ذلك تعبيرهم عن التاء بالمتّاة الفوقية ، والياء بالمتّاة التحتيّة ، والسين بالمهملة والشين بالمعجمة ... وهكذا ، حتى لا يقع التّصحيف والتّحريف عند القراءة .

ووردت في الجمهرة أمثلة للتّصحيف ، ويلاحظ أن مصطلح التّحريف لم يطلق في الجمهرة بخلاف التّصحيف ، فأطلق على التغيير في النقط ، والشكل ، فمن إطلاقه على التغيير في النقط قول ابن دريد : " والفاخر - ويقال الفاخر بالرّاي والزاي - من البُسْر الذي يَعْظُم ، ولا نوى له ، وهو عيب في النخلة قال أبو حاتم : من قال بالزاي فقد صحّف ، إنما هو بالراء " (5) .

فأطلق التّصحيف في هذا المثال على التغيير في النقط ، ومن إطلاقه على التغيير في الشكل قول ابن دريد : " ... وفي كلام للقمّان بن عاد : أنّ ماءً وغلّه ، أي صبّ ماءً وأغلّه ، وكان ابن الكلبي يقول : أنّ ماءً ، ويزعم أنّ أنّ تصحيف " (6) ، ومن ثمّ لم

(1) المظاهر الطارئة (ص 55) .

(2) السابق (ص 55) .

(3) السابق (ص 56) .

(4) اللحن في اللغة العربية (ص 285) .

(5) الجمهرة (خ ر ف) فخر (ص 589) .

(6) الجمهرة (أن ت) أنن (ص 61) .

يختص التصحيف في الجمهرة بإطلاقه على التغيير في النقط ، وإنما أطلق كذلك على الحروف التي تشابهت في الشكل أيضاً كالنون والزاي .

وأدخلت تحت مبحث التصحيف الأمثلة التي انتقدت صراحة بأنها مصحفة (أي التي عبر فيها عن التصحيف بلفظ التصحيف) ، وأدخلت كذلك تحت أمثلة التصحيف الأمثلة التي انتقدت بأنها غلط أو خطأ أو ليست بصحيحة ، وكان الخلاف فيها بين اللفظين لا يعدو إثبات نقطة فوق الحرف أو تحته أو إهمال نقطة ، واتخذ التصحيف ثلاث صور: تصحيف النقط ، وتصحيف الشكل ، وتصحيف الفصل ، وهاك التفصيل .

أولاً : تصحيف النقط :

ويشمل هذا التغيير الذي حدث في اللفظ بحذف نقطة أو بزيادة نقطة ، وهاك أمثلة ذلك :

بين الباء والياء :

(بَطْل و يُطْل)

يقول ابن دريد : " والسَّجْع : موالاة الكلام على رَوِيٍّ واحد ، وفي حديث الجنين ⁽¹⁾ : " أَرَأَيْتَ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ أَلَيْسَ مِثْلَ ذَلِكَ يُطْلَ " ، وأصحاب الحديث صحقوا فقالوا : بَطْل ، ف قيل له : " أَسَجَّعَ كَسَجَّعَ الجاهلية ؟ " ⁽²⁾ .

وبالبحث وجدت لرواية (بطل) التي حكم ابن دريد عليها بالتصحيف - وجهاً من الصَّحَّة ، حيث قال النووي في شرحه على صحيح مسلم : "وأما قوله : فمثل ذلك يُطْلَ فروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين : أحدهما يُطْلَ بضم الياء المثناة وتشديد اللام ، ومعناه : يُهْدَرُ وَيُلْغَى وَلَا يُضْمَنُ ، والثاني : بَطْل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماضٍ من البطلان ، وهو بمعنى الملغي أيضاً ... " ⁽³⁾ .

فالمعنى في رواية (بَطْل) راجع إلى معنى رواية (يُطْل) ، وهو الإلغاء ، ومن ثم فلا معنى لنسبة ابن دريد (بَطْل) إلى التصحيف " بعد ثبوت الرواية ، وهو موجه راجع إلى معنى الرواية الأخرى " ⁽⁴⁾ .

(1) ينظر صحيح البخاري كتاب الطب - باب الكهانة رقم 5758 ، 5760 - 31/4 ، صحيح مسلم بشرح النووي - دار الفكر - بيروت - لبنان - الثانية - 1392 - 1972 م - كتاب القسامة (11 / 177) .

(2) الجمهرة (ج س ع) سجع (ص 474 ، 2 / 93) .

(3) شرح النووي على صحيح مسلم (11 / 178) .

(4) تصحيقات المحدثين لأبي أحمد العسكري - تحقيق : محمود ميرة - المطبعة العربية الحديثة - الأولى -

1402 هـ - 1982 م (1 / 42) .

بين الناء والثناء :

1 - تغلب وتغلب :

يقول ابن دريد : " والجُفُّ : الجمع الكثير من الناس ، قال النابغة : (كامل)

مَنْ مُبْلَغُ عَمْرٍو بَنَ هَنْدِ آيَةً .: وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْذَارِ

لَا أَعْرِفُكَ عَارِضاً لِرِمَاحِنَا .: فِي جُفِّ ثَغْلَبَ وَارِدِي الْأَمْرَارِ (1)

يعني ثعلبة بن عوف بن سعد بن ذبيان ، وروى الكوفيون في جُفِّ ثغلب ، وهذا خطأ ؛ لأن ثغلب في الجزيرة ، وثعلبة في الحجاز ، وأمرار : موضع " (2) .

فقد أورد ابن دريد أن بيت النابغة يُروى : (فِي جُفِّ ثَغْلَبَ) بالمثلثة والعين المهملة ، وذكر أن رواية الكوفيين البيت (فِي جُفِّ ثَغْلَبَ) بالمثلثة الفوقية ، والغين المعجمة خطأ ، وقرّر هذا أيضاً ابن سيده وابن منظور (3) .

2 - يَتَرَبَّ وَيَتَرَب :

يقول ابن دريد : " وَيَتَرَب ، موضع قريب من اليمامة ، وكان ابن الكلبي يقول (طويل) : مواعيد عُرُقوب أخاه يَتَرَب . (4)

وينكر يَتَرَب ؛ لأن عُرُقوباً عنده من العماليق ، وغيره يقول : من الأوس ، وقال بعض النُساب : عُرُقوب بن مَعْبَد أحد بني عَبْشَمْس بن سعد " (5) .

فالبيت السابق يذكر ابن الكلبي أن صواب روايته (يَتَرَب) بالمثلثة الفوقية ، قبل الراء ، وينكر روايته (يَتَرَب) بالمثلثة قبل الراء ، ويؤيد هذا قول ابن منظور : " وَيَتَرَب ، بفتح الراء : موضع قريب من اليمامة . قال الأشجعي :

وَعَدَتْ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً .: مواعيد عُرُقوب أخاه يَتَرَب

قال : هكذا رواه أبو عبيدة يَتَرَب ، وأنكر يَتَرَب ، وقال : عُرُقوب من العماليق ،

- (1) البيتان في ديوان النابغة الذبياني (ص 168) .
- (2) الجمهرة (ج ف ف) جفف (ص 90) ، وقارن (1 / 53) .
- (3) ينظر : المحكم (7 / 160) ، واللسان (1 / 642) (جفف) .
- (4) البيت في المفضليات لجبیهاء یزید بن خثیمۃ الأشجعی وصدرة: وَعَدَتْ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً...ص125
- (5) الجمهرة (ب ت ر) ترب (ص 253) ، وقارن (1 / 194) ، وينظر (ب ج ب ج) ججب (ص 173) ، وقارن (1 / 124 ، 125) .

وَيَتَرَبُّ مِنْ بِلَادِهِمْ ، وَلَمْ تَسْكُنِ الْعَمَالِيقُ يَثْرَبَ" (1) .

لكن قد يكون لرواية البيت (بِيَتَرَبُّ) بالمتلثة وجه ، وهذا تبعاً لتحديد موطن عرقوب هذا ، فقد " قال قوم : هو من الأوس ، وقال قوم : هو من العماليق ، فمن قال إنه من الأوس قال : " بيثرَب " ، ومن قال إنه من العماليق ، قال : " بِيَتَرَبُّ ؛ لأن بلاد العماليق كانت باليمامة إلى وبار ، مما قرب منها ، ويترَب هناك ، وقد كانت العماليق أيضاً بالمدينة " (2) .

بين الناء والنون :

(تَهَاوُشٌ وَنَهَاوُشٌ)

يقول ابن دريد : " وجاءوا بالهَوْشِ والبَوْشِ : إذا جاءوا بالجمع الكثير ؛ وبذلك سُمِّيَ ما يُنْتَهَبُ فِي الْغَارَةِ هَوَاشاً ، وفي الحديث (3) : " من أصاب مالا من تَهَاوُشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَاوِرَ " أي في هلاك ، وأصحاب الحديث يقولون : نَهَاوِشَ بالنون ، وهو خطأ " (4) .

فابن دريد يذكر أن الصواب في رواية الحديث (تَهَاوُشٌ) بالمتلثة الفوقية ، وأما رواية أصحاب الحديث (نَهَاوِشٌ) بالنون فخطأ ، وقرّر هذا أيضاً الخطابي (ت 388 هـ) ، حيث يقول : " في الحديث : (من جمع مالا من نَهَاوِشٍ) هكذا يقول أصحاب الحديث بالنون ، وهو غلط ، وإنما هو : من تَهَاوُشٍ ، وزنه تفاعل من الهَوْشِ ، وهو الاختلاط " (5) .

ويؤيد صحة رواية (تَهَاوُشٌ) بالمتلثة الفوقية في الحديث - بعض استعمالات تركيب (هوش) ، من ذلك : الهَوْاش بالضم : ما جمع من مال حرام وحلال كأنه جمع مهوش من الهَوْش : الجمع والخلط ، والمَهَاوِش : مكاسب السوء " (6) .

فالهَوْاش والمَهَاوِش والتَهَاوُش كلها من تركيب واحد ، وهو (هوش) ، وكلها تدلّ على اختلاط المال الحرام بالحلال ، ومعنى الاختلاط - كما ذكر ابن فارس - يدور حوله

(1) اللسان (ترب) (1 / 425) .

(2) الجمهرة (ب ج ب ج) ججب (ص 173) ، وقارن (1 / 124 ، 125) .

(3) الحديث في غريب الحديث لأبي عبيد 5 / 100 برواية مهاوش ، والفائق (3 / 412) .

(4) الجمهرة (ش و هـ) هوش / 883 ، وقارن 74/3 .

(5) إصلاح غلط المحدثين للخطابي ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي للخطابي ، وابن بري ، وابن الحنبلي ، وابن بالي - تحقيق : د / حاتم صالح الضامن - ط : عالم الكتب - بيروت - (ص 68) .

(6) اللسان (هوش) (6 / 4721) .

تركيب (هوش) ⁽¹⁾ ، فهذا يؤيد من قال بأن (تهاوش) هي الرواية الصحيحة في الحديث ، ويؤيد هذا أيضاً أن الحديث روي (مهاوش) مكان (تهاوش) ⁽²⁾ ، ومهاوش وتهاوش من تركيب واحد ، وهو (هوش) ، ومقصدهما واحد ، وهو إصابة المال من غير حله ⁽³⁾.

وبالبحث وجدت وجهاً لرواية (نهاوش) المنتقدة بالتصحيح ، حيث يقول ابن منظور : " ... وفي الحديث : من اكتسب مالاً من نهاوش كأنه نهش من هنا وهنا ؛ عن ابن الأعرابي ، ولم يفسر نهش ؛ قال ابن سيده : ولكنه عندي أخذ . وقال ثعلب : كأنه أخذه من أفواه الحيات ، وهو أن يكتسبه من غير حله ؛ قال ابن الأثير : هكذا جاء في رواية ، بالنون ، وهي المظالم من قوله نهشه إذا جهده ، فهو منهوش ، ويجوز أن يكون من الهوش الخلط ، قال : ويقضي بزيادة النون ، ويكون نظير قولهم تباذير وتخاريب من التباذير والخراب " ⁽⁴⁾.

فمما سبق تتضح صحة رواية (نهاوش) بالموحدة الفوقية ، وتكون من نهش أو من (هوش) ، وتكون النون زائدة ، والمعنى على الروايتين يرجع إلى شيء واحد ، وهو تحصيل المال من غير حل .

بين الجيم والحاء :

1 - حاجة وحاجة :

يقول ابن دريد : " والحجة ، خرزة أو لؤلؤة تعلق في الأذن ، وقال قوم : شحمة الأذن التي يعلق فيها القرط ، يقال لها : الحجة . ويسمى الكوفيون الخرزة حاجة بجيمين ، وهو غلط ، وإنما سُميت الخرزة حاجة باسم الموضع ، وربما سُميت حاجة ، وأنشدوا : (طويل)

يَرْضَنَ صِعَابَ الدُرِّ فِي كُلِّ حِجَّةٍ .: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَعْنَأُفُهُنَّ عَوَاطِلًا " ⁽⁵⁾.

وبمراجعة كتب اللغة يتبين أن تسمية الكوفيين الخرزة حاجة بجيمين صحيحة لا شك فيها ، فقد نص عليها كثير من اللغويين ، كما ورد لها شاهد شعري ، يقول ابن عباد:

- (1) ينظر : المقاييس (هوش) (6 / 19) .
- (2) ينظر اللسان (هوش) (6 / 4721) ، وغريب الحديث لأبي عبيد 5 / 100 .
- (3) السابق : نفسه .
- (4) اللسان (نهش) (6 / 4559) .
- (5) البيت في ديوان لبید ص 380 ، وينظر : الجمهرة (ج ح ح) حجج (ص 87) ، وقارن (1 / 49) .

"والجاجة : خَرْزَة كالودع يصقل به .. " (1).

ويقول الجوهري : " الجاجة : خَرْزَة وضيفة لا تساوي شيئاً قال الهذلي : (طويل)

فجاءت كخاصي العير لم تحل عاجة .: ولا جاجة منها تلوح على وشم (2).

وفي اللسان : " أبو زيد : الجاجة : الخَرْزَة التي لا قيمة لها ، غيره : ما رأيت عليه عاجة ولا جاجة ... " (3).

وقد نصّ أبو زيد الأنصاري ، وابن الأعرابي ، والأزهري ، وابن عباد ، والجوهري ، وابن بري ، وابن منظور ، والزبيدي على الجاجة بجيمين (4) ، مستشهدين لها ببيت أبي خراش الهذلي السابق ، وقول العرب : ما رأيت عليه عاجة ، ولا جاجة ، وهذا يدلّ على صحّتها وثبوتها .

هذا عن جاجة ؛ أما جاجة فقد أوردها كراع في المنتخب في باب أسماء الخرز حيث قال : " ويقال : ما يساوي هذا الشيء جاجة ، وهي خَرْزَة لا تساوي فلساً " (5) ، ونصّ عليها ابن منظور قائلاً : " والحاجة : خَرْزَة لا ثمن لها لقلتها ونفاستها ؛ قال الهذلي : (طويل)

فجاءت كخاصي العير لم تحل عاجة .: ولا جاجة منها تلوح على وشم " (6).

وجاء في هامش اللسان تعليقاً على النصّ السابق : قوله : " والحاجة خَرْزَة " مقتضى إيراد هـ أنه بالحاء المهملة هنا ، وهو بها في الشاهد أيضاً ، وكتب السيد مرتضى بهامش الأصل : صوابه : والجاجة ، بجيمين كما تقدّم موضعه مع ذكر الشاهد المذكور " (7).

ومن ثمّ فابن دريد وإنّ أورد أنّ الحاجة هي صواب الجاجة ، فإنّ الزبيدي ذكر خلاف ذلك حيث نصّ على أنّ الجاجة بجيمين هو صواب الحاجة .

وعلى كل حال فإنّ الجاجة والحاجة وردا في كتب اللغة ، لكنّ الجاجة أكثر وروداً

(1) المحيط (213 / 7) ، وينظر التهذيب (11 / 238) (جاج) .

(2) البيت لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين (3 / 1201) ، والصاحح (1 / 303) ، وينظر : حواشي

بن بري (1 / 195 ، 196) ، واللسان (1 / 719) ، والتاج (3 / 312 ، 313) (جوج) .

(3) اللسان (جوج) (1 / 719) .

(4) ينظر الحواشي السابقة .

(5) المنتخب (ص 222) .

(6) اللسان (جوج) (2 / 1040) .

(7) هامش اللسان (2 / 1040) .

في كتب اللغة من الحاجة ، ومن ثم ، فلا وجه لتغليب ابن دريد تسمية الكوفيين الخرزة جاجة ، فقد نصّ عليها كثير من اللغويين ، واستشهدوا لها بشاهد شعري لأبي خراش الهذلي ، وجاءت في كلام العرب .

2- الجَوَاءُ والحَوَاءُ :

يقول ابن دريد: "والجَوَاءُ: عرّق الكبد ، وقد قالوا بالحاء ، وليس بصحيح" (1) .

وبمراجعة كتب اللغة يتبين أن الحَوَاءَ صحيحة لا شكّ فيها ، حيث نصّ عليها الجوهري ، وابن فارس ، وابن منظور ، والزبيدي ، ففي الصحاح : " والحَوَاءُ : الكبد وما يليها ، قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا لَحْمَهُمْ رَدِيًّا

الكرش والحَوَاءُ والمرِيَّا " (2) .

وفي اللسان : " والحَوَاءُ : الكبد ، وقيل : الكبد وما يليها ... " (3) .

ومما يعجب له أن ابن دريد الذي انتقد الحَوَاءَ بالحاء المهملة في (جوث) بأنه ليس بصحيح - أوردها في (حوث) على أنها صحيحة ، حيث لم يذكر أي شيء يقلل من صحتها ، حيث قال : " والحَوَاءُ : الكبد وما يليها . قال الراجز :

إِنَّا وَجَدْنَا لَحْمَهُمْ " (4) .

نخلص مما سبق إلى أن الحَوَاءَ صحيح قد ورد في كتب اللغة .

3- تَفَشَّجَتْ وَتَفَشَّجَتْ :

يقول ابن دريد " والفَشَج من قولهم : فَشَجَتِ الناقةُ ، وَتَفَشَّجَتْ ، إِذَا تَفَاجَّتْ لِنَبُولٍ أَوْ لُحْلَبٍ ، ودفع هذا البصريون ، وقالوا إنما هو تَفَشَّجَتْ وانفَشَحَتْ ، وأنشدوا (رجز) :

إِنَّكَ لَوِصَاحِبَتِنَا مَنَحْتَ (5)

-
- (1) الجمهرة (ث ج و) جوث / 416 ، 34/2 .
 - (2) الصحاح (1 / 280) ، والرجز ورد في اللسان (حوث) 1038/2 دون نسبة ، وينظر المقاييس (2 / 114) (حوث) .
 - (3) اللسان (2 / 1038) ، وينظر التاج (3 / 199) (حوث) .
 - (4) والجمهرة (ث ج و) حوث (ص 417 ، ج2 ص 36) .
 - (5) الأول والثاني في اللسان (مذح) 4162/6 ، وفيه : " ورجل أمّح ... وقد مذح : للذي تصطك فخذاه إذا مشى " ، وفي اللسان (حنا) 1033/2 : " والحنو : كل شيء فيه اعوجاج أو شبه الاعوجاج كعظم الحجاج ... والضلع ... "

وَحَكَّ الحِنَوَانِ فَاَنْفَشَحَتْ

وَقُلْتُ هَذَا صَوْتُ دِيكَ تَحْتِي " (1) .

فقد دفع البصريون فَشَجَ وَفَشَجَ بالجيم ذاكرين أَنَّ الصواب فيهما بالحاء ، ومعنى ذلك أَنَّ فَشَجَ وَفَشَجَ غير صحيح عندهم ؛ ولأنَّ ابن دريد بصري المذهب نسبت الكلمة بالحاء إليه في بعض كتب اللغة ، ففي المقاييس : " فَشَجَتِ الناقَةُ ، تَفَاجَّتْ لَتَبُول ، كذلك في كتاب الخليل ، وقال ابن دريد : فَشَحَتْ بالحاء ، وأنشد : (رجز)

إِنَّكَ لَوْ صَاحَبْتَنَا مَذَحْتَ .: وَحَكَّ الحِنَوَانِ فَاَنْفَشَحَتْ " (2) .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت أَنَّ فَشَجَ بالجيم قد نصَّ عليها صاحب العين وابن عباد ، والجوهري ، وابن فارس ، وابن سيده ، وابن منظور ، والزبيدي ، بل استشهد لها بحديث الرسول ﷺ ففي الصحاح : " يقال : فَشَجَ فبال ، أي فرَجَ بين رجله ... " (3) ، وفي المحكم : " فَشَجَتِ الناقَةُ وَفَشَجَتْ وَانْفَشَجَتْ ، تَفَاجَّتْ لَتُحْلَبْ أَوْ تَبُول " (4) ، ويؤكد صحة الكلمة بالجيم ووردها بها في حديث رسول الله ﷺ ، ففي " حديث جابر : تَفَشَّجَتْ ثم بالت ... وفي الحديث (5) : أن أعرابياً دخل مسجد رسول الله ﷺ ففَشَجَ فبال " (6) .

أخلص مما سبق إلى أن فَشَجَ بالجيم صحيحة مثل فَشَحَ بالحاء ، واللفظتان مترادفتان حيث ذكرهما بعض اللغويين بمعنى واحد ، يقول ابن الأعرابي : " فَشَحَ ، وَفَشَجَ ، وَفَشَجَ وَفَشَجَ ، إذا فرج ما بين رجله ، بالحاء والجيم " (7) .

بين الحاء والخاء :

(أَخْرَسَ وَأَخْرَسَ)

يقول ابن دريد " والعَنْزُ : الأَكَمَةُ السوداء ، قال الراجز :

- (1) الجمهرة (ج ش ف) فَشَجَ (ص 477) ، وقارن (2 / 97) ، وينظر : التكملة للصاغاني (فَشَجَ (2 / 77) ، وورد الرجز في البيان والتبيين دون عزو 318/3 .
- (2) المقاييس (4 / 504) ، وينظر المجمل (ص 568) (فَشَجَ) .
- (3) الصحاح (1 / 344) ، وينظر : العين (6 / 38) ، والمحيط (6 / 434) ، واللسان (5 / 3416) (فَشَجَ) .
- (4) المحكم (7 / 179) .
- (5) صحيح مسلم - كتاب الزهد والرقاي - باب حديث جابر الطويل - رقم 3010 - 362/9 .
- (6) ينظر : سنن ابن ماجه تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان - كتاب الطهارة - باب الأرض يصيبها البول - رقم / 529 - 176/1 ، وغريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام - 4 / 66 ، والنهاية 3/447 .
- (7) اللسان (5 / 1416) ، وينظر : التاج (3 / 456) (فَشَجَ) .

كم جاوزت من حذب وفرز

ونكبت من جوعة وضمر

وإرم أحرس فوق عنز⁽¹⁾

إِرم : علم من حجارة ينصبونه في الطريق يُستدلّ به ؛ وقوله : أحرس بالخاء غير معجمة ، أي أتى عليه حرّسٌ ، وهو الدهر ، وأهل الكوفة يصحّون في هذا البيت ، ويروونه : أحرّس ، بالخاء معجمة " (2) .

فقد نصّ ابن دريد على أنّ الرجز يروى (أحرّس) بالخاء المهملة ، وذكر أنّ رواية الكوفيين الكلمة (أحرّس) بالخاء المعجمة - تصحيف ، وبالبحت يتّضح أنّ الكلمة رويت بثلاث صور ، لكل صورة معنى يختلف عن الصورة الأخرى :

الصورة الأولى : (إرم أحرّس) " والإرم : شبه علم يبني فوق القارة يُستدلّ به على الطريق " (3) ، والأحرّس هنا وصف لهذا العلم ، فالإرم الأحرّس معناه العلم القديم العادي مأخوذ من الحرّس ، وهو الدهر " (4) .

الصورة الثانية : (إرم أحرّس) ؛ والمعنى : العلم الذي " لا يُسمع في الجبل له صدى ، يعنى العلم الذي يهتدى به " (5) .

الصورة الثالثة : (إرم أعيس) ، والمعنى العلم الأبيض ، وجعله الراجز : " أعيس لأنه بُني من حجارة بيض ، ليكون أظهر لمن يريد الاهتداء به على الطريق في الفلاة " (6) . ومن ثم ، فرواية الكوفيين (أحرّس) بالخاء المعجمة صحيحة لها معنى مستساغ ، فلا وجه لنسبة التصحيف إليهم في روايتهم .

هذا ووردت في الجمهرة شواهد شعرية أخرى وقع فيها تصحيف ، ونبّه عليه ابن دريد (7) .

(1) التكملة للصاغاني (77 / 2) ، وينظر : إبدال أبي الطيب (210/1) ، واللسان (3416 / 5) (فشح) .

(2) والرجز لرؤية في ديوانه / 65 ، وينظر: الجمهرة (ز ع ن) عنز (ص 817) ، وقارن (8 / 3) .

(3) اللسان (خرس) (1130 / 2) .

(4) السابق : نفسه .

(5) السابق : نفسه .

(6) اللسان (عنز) (3127 / 4) .

(7) ينظر الجمهرة (خ ف - وا - ي) فيخ ص 1055 ، 1237 ، 245 ، 218 .

بين الراء والزاي :

1 - الفَاخِرُ وَالْفَاخِزُ :

يقول ابن دريد : " والفَاخِرُ ويقال الفَاخِزُ بالرَّاءِ والزاي - من البُسْر : الذي يَعْظُمُ ولا نَوَى له ، وهو عيب في النخلة ، قال الراجز :

ثُمَّ أَتَى فَاخِرَهَا فَأَكَلَهُ

وأخبرنا أبو حاتم قال : أخبرني رويشد الطائي أو ابن رويشد الطائي قال :

مررت بالجبليين ، جبلي طيئ ، على امرأة تبكي تحت نخلة فقلت لها : ما يبكيك ؟
فقلت : إن أبرها أضلّها ، تعني : لم يلقحها ، أفسدها ، ثم قالت : (رجز)

أَضَلَّهَا أَضَلَّ رَبِّي عَمَلَهُ

ثُمَّ أَتَى فَاخِرَهَا فَأَكَلَهُ

ثُمَّتَ قَالَتْ عَرْسُهُ لَا ذَنْبَ لَهُ

لَوْ قَتَلَ الْغُلَّ امْرَأً لَقَتَلَهُ (1)

الغُلّ : الخيانة ، مصدر غَلَّ يَغُلُّ غَلًّا ، ويروى : فَاخَزَهَا ، بالزاي ، وهو الجُردان العظيم ، ويقال له الفَاخِرُ والفَيْخَزُ ، قال أبو حاتم : من قال بالزاي فقد صحف إنما هو بالراء " (2).

فالفَاخِرُ والفَيْخَزُ بمعنى الجُردان العظيم ذكر أبو حاتم أنهما بالزاي ، والراء فيهما تصحيف (3) ، وأورد ابن عباد كلامه ، لكن لم يحكم فيه على الراء بالتصحيف ، وإنما حكم على أن الزاي أصح من الراء (4) ، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على صحة الكلمة بالزاي والراء ، ويؤيد ذلك أن أبا عبيدة نصّ على الكلمة بالراء والزاي ، وهذا يدلّ على صحتها بهما ، يقول " فرس فيخر ، وفَيْخَز - بالراء والزاي - إذا كان عظيم الجُردان " (5).

ونسب الصاغانى (الفَيْخَز) بالزاي لأبي حاتم أي عكس ما تقدّم - حيث قال :
... وقال أبو حاتم : ذكر فَيْخَز - بالزاي - إذا كان عظيماً ، وكذلك الفرس ... وقال

(1) الرجز لم أعثر عليه في مظاهره ، ولا في اللسان ، والتاج . والعرس : امرأة الرجل . اللسان (عرس) 2879/4.

(2) الجمهرة (خ ر ف) فخر (ص 589) ، وقارن (211 / 2) .

(3) الجمهرة (ص 1169 ، 354/3) .

(4) ينظر : المحيط (فخر) (4 / 332) .

(5) التهذيب (7 / 357 ، 358) ، وينظر : اللسان (5 / 3361) ، والتاج (7 / 342) (فخر) .

غيره بالراء ، مأخوذ من الضَّرْع الفُخور ، وهو الغليظ الضيق الأحاليل " (1)
واشتقاق الكلمة من الضَّرْع الفُخور - كما سبق - يُعلي وجه الراء فيها .

2- رَنَّ وَزَنَّ :

يقول ابن دريد : " ... وقد قالوا في بيت روه ، وزعم الأصمعي أنه تصحيف (رجز):

نَبَّهْتُ مِيمُونًا لَهَا فَأَنَا

وقام يشكو عَصَبًا قَدْ رَنَّا

قال الأصمعي : إنما هو قد زَنَّا ، أي تَقَبَّضَ وَيَبَسَ ، وليس في كلامهم نون بعدها
راء بغير حاجز ، فأما نَرَجِسُ فأعجمي معرَّب " (2) . فالأصمعي ذكر أن زَنَّ عَصَبُهُ
معناه : تَقَبَّضَ وَيَبَسَ . وأورد أن الراء فيه تصحيف ، ويؤيد صحة كلام الأصمعي أن
الكلمة لم تنصَّ عليها كتب اللغة إلا بالزاي ، يقول الأزهري : " وقال ابن دريد : قال
الأصمعي : زَنَّ عَصَبُهُ : إذا يَبَسَ ، وأنشد : نَبَّهْتُ مِيمُونًا ... " (3) .

ويقول ابن عباد : " وزَنَّ الْعَصَبُ : يَبَسَ " (4) .

وروت كتب اللغة (زَنَّا) (5) في الرجز السابق بالزاي دون الراء ، كما أن كتب
اللغة (6) لم تنصَّ على أن (رَنَّ) بمعنى تَقَبَّضَ وَيَبَسَ ، وفي هذا دلالة على أن (رَنَّ)
تصحيف - كما ذكر الأصمعي - .

ثانياً : تصحيف الشكل :

ويشمل التغيير الذي يحدث عن طريق إحلال حرف مكان آخر مشابه له في
الرسم، كإحلال الزاي مكان النون ، وورد له مثال واحد فيما يلي :

بين الزاي والنون :

(أَزَّ وَأَنَّ)

يقول ابن دريد : " ويقال : أَنَّ الْمَاءَ يَوْنُهُ أَنَّا ، إذا صَبَّه ، وفي كلام اللقمان بن

(1) التكملة (3 / 289 ، 290) ، وينظر التاج (8 / 120 ، 121) (فخر) .

(2) الجمهرة (ر ن ن) رنن (ص 127) ، وقارن (1 / 89) .

(3) التهذيب (زن) (13 / 168) .

(4) المحيط (9 / 15) ، وينظر : المحكم (9 / 12) (زن) .

(5) ينظر : التهذيب (13 / 168) ، والتكملة للصاغاني (6 / 245) ، واللسان (3 / 1875) ، والتاج

(18 / 264) (زن) .

(6) ينظر : العين ، والتهذيب ، والمحيط ، والصاح ، والمحكم ، والأساس ، والتكملة ، واللسان ، والتاج

(ر ن)

عاد : أَنْ مَاءً وَغَلَّهْ ، أَيْ صُبَّ مَاءً وَأَغْلَاهُ .

وكان ابن الكلبي يقول : أَزَّ مَاءً ، ويزعم أَنَّ تصحيف " (1) .

وردت بعض معجمات اللغة قول ابن دريد بأن ابن الكلبي (2) يزعم أَنَّ (أَنْ) تصحيف " (3) .

وهناك من اللغويين من نصَّ على (أَنْ) بالنون دون أن ينسبها إلى التصحيف ، يقول الأزهرى : " أبو العباس عن ابن الأعرابي: أَنَّ المَاءَ يَوْنُهُ ، إِذَا صَبَّه ، وَفِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ: أَنَّ مَاءً ثُمَّ أَغْلَاهُ ، أَيْ صَبَّه وَأَغْلَاهُ " (4) ، ففي هذا دلالة على صحة أَنَّ مع أَزَّ .

ثالثاً : تصحيف الفصل :

وذلك بالفصل بين بعض أحرف الكلمة وبعض ، وجعلها كلمتين ، وورد من ذلك في الجمهرة ما يلي : -

1 - أَبَعْرَسَ وَأَبْغِيرَ بَيِّنَةً :

يقول ابن دريد : " رجل عتريف : غاشم ؛ وكذلك العتريس مأخوذ من العتيسة ، وهو العنف ، وفي حديث (5) عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القوم الذين جاءوا بالأسير ، فَعَنُفُوا به ، فقال عمر : أَبَعْرَسَ ، فَصَحَّه أصحاب الحديث ، فقالوا : أَبْغِيرَ بَيِّنَةً ؛ فمتى احتاج الأسير إلى بَيِّنَةٍ " (6) .

فابن دريد يذكر أن أصحاب الحديث يصحِّفون قول عمر " أَبَعْرَسَ " فيجعلونه ،

(1) الجمهرة (أن ن) أنن (ص 61) ، وقارن (1 / 22) .

(2) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي النسابة الكوفي ، وتصانيفه تزيد على مائة وخمسين مصنفاً ، ومنها كتاب الأصنام ، وكتاب السيوف ، وكتاب الخيل ، وجمهرة الأنساب ، وغير ذلك ، وتوفي سنة أربع ومائتين . ينظر ترجمته في نزهة الألباء (ص 75 ، 76) ، ومعجم الأدباء (5 / 595 - 598) ، ووفيات الأعيان (6 / 82 - 84) ، وكشف الظنون (1 / 178 ، 189) .

(3) ينظر : المحكم (12 / 131) ، واللسان (1 / 155) (أنن) ، والمحكم (9 / 60) ، واللسان (1 / 73) ، والتاج (8 / 7) ، (أزر) . وورد في الأخير : " والأزَّ : صَبَّ المَاءَ وإغلاؤه . وفي كلام الأوائل : أَزَّ مَاءً ثُمَّ غَلَّه ، قال ابن سيده : هذه رواية ابن الكلبي ، وزعم أن أَزَّ خطأ ... " ، يلاحظ أن قوله : " وزعم أن أَزَّ خطأ " ، فيه تصحيف ، وذلك في كلمة (أَزَّ) ، فلكي يستقيم الكلام يجعل مكان (أَزَّ) (أَنْ) ؛ لأنه ذكر في الكلام قبل أن رواية ابن الكلبي (أَزَّ) ، ويؤكد أن صواب (أَزَّ) (أَنْ) أيضاً أن الكلام محكي عن ابن سيده ، والوارد في المحكم (أزر) (9 / 60) . " وزعم أن " أَنْ " خطأ . " . نخلص مما سبق إلى أن قول التاج : " أَزَّ خطأ " تصحيف ، والصواب : " أَنْ خطأ " .

(4) التهذيب (12 / 562) ، وينظر : التكملة للصاغاني (6 / 188) (أنن) .

(5) ينظر النهاية (عترس) 178/3 .

(6) الجمهرة / 1189 ، وقارن 373/3 .

أبغير بيّنة ، أي بالفصل بين جزأي الكلمة .

وقرّر هذا أيضاً الأزهري حيث قال : " في الحديث : إن رجلاً جاء إلى عمر برجل قد كتّفه فقال : أتعترسه ؟ يعني أتقهره وتظلمه دون حكم حاكم ، قال شمر : وقد روي هذا الحرف مصحّفاً عن عمر ، فقال : قال عمر بغير بيّنة ؟ وهي تصحيف تعترسه ؛ قال : وهذا محال ؛ لأنه لو أقام عليه البيّنة لم يكن له في الحكم أن يكتّفه " (1) ، وأورد السيوطي أيضاً خبر التصحيف في الحديث في كتابه التطريف في التصحيف (2) .

فيلاحظ أنّ جانب المعنى كشف التصحيف هنا ، إذ العنف بالرجل وتقييده لا يستوجب بإحضار البيّنة ، وإنما بحكم القاضي ، ومن ثم فرواية (أبغير بيّنة) مصحّقة ، إذ لا معنى لها على هذا النحو .

2 - نَعْرُمَنِي وَتَعْرُ مِنِّي :

يقول ابن دريد : " رَمَّ العَظْمُ يَرِمُّ رَمًّا وَرَمِيمًا ، إِذَا نَخَرَ وَبَلَّى ، وَالرَّمَّةُ : العَظْمُ البالي ، قال الشاعر : (بسيط)

وَالنَّيْبُ إِنْ تَعْرُمَنِي رَمَّةً خَلَقًا بَعْدَ الْمَمَاتِ فَإِنِّي كُنْتُ أَثْنَرُ .

ويروى : إِنْ تَعْرُ مِنِّي ، بكسر الميم ، وليس بشيء ، والنَّيْبُ : جمع ناب ، وهي المُسْنَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وهي تَأْكُلُ الرَّمَمَ ، وهي عظام الموتى ، تَتَمَلَّحُ بِهَا إِذَا لَمْ تَجِدْ سَبْخَةً وَلَا مِلْحًا ، يقول : فَإِنْ تَأْكُلَ هَذِهِ النَّيْبُ عِظَامِي وَأَنَا مَيِّتٌ ، فَقَدْ كُنْتُ أَثْنَرُ مِنْهَا بِنَحْرِهَا ، وَأَنَا حَيٌّ ، أَثْنَرُ : مِنَ الثَّأْرِ " (3) .

وروي البيت في طبعة حيدرآباد برواية (إِنْ تَعْرُ مِنِّي) (4) .

فابن دريد - كما في طبعة رمزي بعلبكي - يذكر روايتين في بيت لبيد :
وَالنَّيْبُ ...

الأولى : تَعْرُمَنِي ، وهذا على أساس أن الميم لام الفعل (تَعْرِمُ) ، " من عَرَمْتُ العَظْمَ إِذَا عَرَقْتَ مَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ " (5) ، وهذه الرواية هي الصحيحة عند ابن دريد .

(1) اللسان (عرس) 2797/4 .

(2) ينظر : التطريف في التصحيف (ص 80 ، 81) ، وتصحيقات المحدثين (1 / 42) .

(3) البيت في ديوان لبيد ص 255 ، وينظر : الجمهرة (ر م م) رعم (ص 126) ، وقارن (1 / 88) .

(4) ينظر : الجمهرة (ر م م) رعم (1 / 88) .

(5) اللسان (عرا) (2920 / 4) .

الرواية الثانية ، تُعْرُ مَنِي ، وهذا على أساس أن (تعر) فعل مضارع حذف آخره وهو حرف العلة ، وقد حذف للجزم ، وهذه الرواية أنكرها ابن دريد بقوله : " ليس بشيء " .

لكنّ بالبحث يتّضح أنّ هذه الرواية لها وجه من الصّحة ، ومعنى البيت معها مستساغ مقبول ، يتّضح هذا من قول ابن منظور : " وقول لبيد : (بسيط) والنيبُ إن تُعْرَ مَنِي رَمَّةً خَلَقًا .: بعد الممات فإني كنتُ أُثَرُّ

ويروى : تُعْرُ مَنِي ، أي تَطْلُبُ ؛ لأنها ربما قَضِمَت العظام ؛ قال ابن بري : تُعْرُ مَنِي من أَعْرَيْتُهُ النخلة إذا أعطيته ثمرتها ، وتُعْرُ مَنِي : تَطْلُبُ ، من عَرَوْتُهُ ، ويروى : تُعْرُمَنِي ، بفتح الميم ، من عَرَمْتُ العظم ، إذا عَرَفْتُ ما عليه من اللحم " (1) .

ومن ثَمَّ ، فالبيت يروى بثلاث روايات ، لكل منها معنى مستساغ ، فتَعْرُمَنِي أي تنزع هذه الإبل ما على عظامي من اللحم ، وتُعْرَ مَنِي ، أي تعظّ هذه الإبل جثتي ، وتُعْرُ مَنِي أي تطلب جثتي .

ومن ثَمَّ ، فلا وجه لإنكار ابن دريد رواية (تُعْرُ مَنِي) فهي تعطي معنى مقبولا ، ونصّت عليها بعض كتب اللغة .

(نهقيب)

يلاحظ أنّ مصطلح التّحريف لم يرد في الجمهرة ، وبالتأمّل في الأمثلة المذكورة يتبيّن أنّ التّصحيف أطلق على التّغيير في النقط ، وكذا التّغيير في الشكل .

كما يلاحظ أنّ ابن دريد نسب بعض الألفاظ إلى التّصحيف مع ثبوت صحّتها (2) .

(1) اللسان (عرا) (4 / 2920) .

(2) ينظر على سبيل المثال : يطل وبطل - تهاوش ونهاوش - جاجة وحاجة - الجوثاء والحوثاء - فشح وفشح - الفاخر والفاخر - أز و أن .

والبيك قائمة تضم أمثلة التصحيح الواردة في الجمهرة

الألفاظ	اللفظ المنقود	عبارة النقد	نتيجة البحث
أَزَّ وَأَنَّ	أَنَّ	تصحيح	صحة اللفظ
بَطَلَ وَيُطَلَّ	بَطَلَ	تصحيح	صحة اللفظ
يَتَرَبَّ وَيَتَرَبَّ	يَتَرَبَّ	ينكر	موافقة النقد
تَغْلَبَ وَتَغْلَبَ	تَغْلَبَ	خطأ	موافقة النقد
الجَوَثَاءُ وَالْحَوَثَاءُ	الْحَوَثَاءُ	ليس بصحيح	صحة اللفظ
جَاغَةَ وَحَاغَةَ	جَاغَةَ	غلط	صحة اللفظ
أَخْرَسَ وَأَخْرَسَ	أَخْرَسَ	تصحيح	صحة اللفظ
رَنَّ وَزَنَّ	رَنَّ	تصحيح	موافقة النقد
أَبْعَثَرَسَةً وَأَبْغَيْرَ بَيْنَةَ	أَبْغَيْرَ بَيْنَةَ	تصحيح	موافقة النقد
تَعَرُّمَنِي وَتَعَرُّ مَنِي	تَعَرُّ مَنِي	ليس بشيء	صحة اللفظ
الْفَاخِرَ وَالْفَاخِرَ	الْفَاخِرَ	تصحيح	صحة اللفظ
تَفَشَّجَتْ وَتَفَشَّجَتْ	تَفَشَّجَتْ	دفعه البصريون	صحة اللفظ
نَهَاوَشَ وَتَهَاوَشَ	نَهَاوَشَ	خطأ	صحة اللفظ

إحصاء عبارات النقد الخاصة بالتصحيح

عبارة النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عدد ما خالف فيه البحث النقد	العدد الكلي
تصحيح	2	4	6
خطأ	1	1	2
ينكر	1	–	1
ليس بصحيح	–	1	1
غاط	–	1	1
ليس بشيء	–	1	1
دفعه البصريون	–	1	1
العدد الكلي	4	9	13

الفصل الرابع

المعاقبة بين الباء والواو

المعاقبة ⁽¹⁾ **معناها لغة** : إحلال شيء مكان شيء آخر ، يقول ابن سيده :
 " وعاقب بين الشيئين إذا جاء بأحدهما مرة وبالأخر أخرى " ⁽²⁾ .

واصطلاحاً : أن " تدخل الباء على الواو ، والواو على الباء من غير علّة ... فأما ما دخلت فيه الواو على الباء ، والباء على الواو لعلّة ، فليس منها ؛ لأنه قانون من قوانين التصريف " ⁽³⁾ .

وظاهرة المعاقبة بين الواو والياء يرجع كثير من أمثلتها إلى اختلاف اللهجات ، حيث تنطق بعض القبائل اللفظة بالواو في حين تنطقها قبائل أخرى بالياء ، " ويلاحظ أن الصيغ اليائية معزوة - في الغالب - لقبائل الحضر كقريش وكنانة ، على حين آثرت القبائل البدوية كأسد وقيس وعقيل ، ودُبَيْر وفَقْعَس (وهما بطنان من أسد) الصيغ الواوية " ⁽⁴⁾ .

والمعاقبة كما تكون بين القبيلتين المختلفتين ، تكون أيضاً في القبيلة الواحدة ، ومن ثم ذكر ابن سيده أن المعاقبة تقع - أولاً - في لغة القبيلة الواحدة ، ثم ذكر بعد ذلك أنها تقع في اللغتين المختلفتين ، حيث يقول : " تدخل الباء على الواو ، والواو على الباء ... إما لمعاقبة عند القبيلة الواحدة من العرب ، وإما لافتراق القبيلتين في اللغتين ... " ⁽⁵⁾ .

ومن أمثلة المعاقبة عند القبيلة الواحدة أن أهل الحجاز يقولون المياثر والمواثر ⁽⁶⁾ ،

- (1) تنظر هذه الظاهرة بالتفصيل في المخصص لابن سيده (4 / 208 : 213) ، والتعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي - د / أحمد علم الدين الجندي - بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة - (الجزء 40 / ص 108 : 131) ، واللهجات العربية في التراث (1 / 401 ، 409) ، واللهجات العربية : د / عبد الغفار هلال (ص 238 : 249) .
- (2) المخصص لابن سيده (4 / 208) (بتصرف) .
- (3) التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي (ص 125) ، وينظر في اللهجات العربية : د / أنيس (ص 91) .
- (4) التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي والصرفي / 125 (بتصرف) ، وينظر في اللهجات العربية - د / أنيس / 91 .
- (5) المخصص (4 / 208) .
- (6) المياثر والمواثر هما جمع ميثرة ، وهي " الثوب الذي تُجَلَّل به الثياب فيعلّوها " ، اللسان (وثر) (6 / 4763) .

والمواثق (1) والميثاق (2) .

ومن أمثلة المعاقبة عند القبيلتين المختلفتين : يضير ، وبعض أهل العالية يقول :
يضور ، وما أعيج من كلامه بشيء أي ما أعيا به ، وبنو أسد يقولون : ما أعوج بكلامه ،
وعزبته إلى أبيه : نسبته إليه أشد العزي ، وبنو أسد يقولون : عزوته إلى أبيه ، وأهل
العالية يقولون : القصوى ، وأهل نجد يقولون القصيا (3) .

وقد وردت في الجمهرة أمثلة للمعاقبة بين الواو والياء ، وجه إليها نقد ، فقد تذكر
اللفظة بالواو والياء ، ويوصف أحدهما بأنه أفصح وأعلى ، أو ينسب أحدهما إلى العامة ،
أو يشك في أحدهما فيذكر أنه ليس بالثابت ، وغير ذلك من عبارات النقد التي وجهت إلى
أمثلة المعاقبة ، وإليك التفصيل :

1 - النقد بقوله : ليس بثبت

(الدَّحْوُ والدَّحْيُ)

يقول ابن دريد : " والدَّحْوُ : مصدر دَحَا يَدْحُو دَحْوًا ، إذا دَحَا به على وجه
الأرض ، وقالوا : يَدْحَى دَحْيًا ، وليس بالثابت ، وقال مرة أخرى : دَحَا يَدْحِي دَحْيًا . قال
الشاعر : (بسيط)

يَنْفِي الْحَصَى عَنْ جَدِيدِ الْأَرْضِ مُبْتَرَكًا . : كَأَنَّهُ فَاحِصٌ أَوْ لَاعِبٌ دَاحِي " (4) .

وبمراجعة بعض كتب اللغة يتبين صحة ما شك فيه ابن دريد ، فقد قال الأزهري :
" والدَّاحِي الذي يدحو الحجر بيده ، وقد دَحَا به يَدْحُو دَحْوًا وَدَحَى يَدْحَى دَحْيًا " (5) .

فنص الأزهري على دَحَى يَدْحَى دَحْيًا ، مع دَحَا يَدْحُو دَحْوًا يدل على صحته ،
وأورد ابن منظور أن دَحَيْتُ دَحْيًا لغة في دَحَوْتُهُ دَحْوًا (6) ، وهذا يؤكد صحة الكلمة
بالياء مع الواو .

(عَطْمَيْس و عَطْمُوس)

يقول ابن دريد : " وناقاة عَطْمُوس مثل عَطْمَيْس سواء ، وهي العظيمة الخلق ،

(1) المواثق والميثاق هما جمع ميثاق وهو العهد ، ينظر : اللسان (وثق) (6 / 4764) .

(2) ينظر المخصص (4 / 208) .

(3) ينظر المخصص (4 / 209) وما بعدها .

(4) البيت في ديوان أوس بن حجر التميمي - ص 16 - برواية : (يَنْزَعُ جِلْدَ الْحَصَى أَجْشُ مُبْتَرَكٌ) ،
وينظر : الجمهرة (ح د و) دحو (ص 506 ، 507) ، وقارن 126/2 .

(5) التهذيب (دحا) (5 / 191) .

(6) ينظر اللسان (2 / 1338) ، والمصباح (ص 190) (دحا) .

وليس بثبت ، و عَطَمَيْس هو الثبت ... " (1) .

ويؤيد ما أورده ابن دريد أن صاحب العين وابن عباد وابن فارس والصاغانى وابن منظور والزبيدي اقتصروا على (عَطَمَيْس) بالياء دون أن يذكروا (عَطَمُوس) بالواو ، ففي العين : " العَطَمَيْس من النوق : الشديدة الضخمة ذات أقطار وسنام مشرق " (2) .

2- النقد بقوله : من قول العامة

(الطَّلوة و الطَّلِيَة)

يقول ابن دريد : " والطلوة بكسر الطاء : قطعة خيط أو حبل يُشدّ بهما الحمل أو الجدي . قال عبد الرحمن عن عمه : هذا الذي تقوله العامة : لا يساوي طَلِيَة ، وإنما هو لا يساوي طُلُوة أي قطعة حبل " (3) .

فقد نسبت الطَّلِيَة إلى العامة ، وذكر أن صوابها الطَّلُوة ، وقرّر هذا أيضاً ابن بري حيث قال : " وقول العامة : لا يساوي طَلِيَة غلط ، إنما هو طُلُوة ، والطلوة : قطعة حبل " (4) ، فنسبت الطَّلِيَة بفتح الطاء وبالياء في الجمهرة إلى العامة ، ونسبها ابن بري إليهم بضم الطاء وبالياء ، وذكر أن الصواب مكانهما طُلُوة بكسر الطاء وبالواو .

فيؤخذ مما سبق أن (الطَّلِيَة) أو (الطَّلِيَة) غير صحيحة ، لكن وردت نصوص أخرى تدلّ على صحتها ، ذلك أن الكلمة جاءت في كتاب الفاخر للمفضل بن سلمة (طلية) بضم الطاء وفتحها مع الياء { الوجهان اللذان نسباً إلى العامة } حيث جاء فيه : " قولهم : ما يساوي طَلِيَة . الطَّلِيَة : قُطِيعَة حبل تشدّ في رجل الحمل أو الجدي . وقال بعضهم : هي حبل في طَلْبِته أي عنقه ، وقال الكسائي : يقال للعنق طَلِيَة ... وقال ابن الأعرابي : فيما أظن يراد بذلك ما يساوي طَلِيَة من هُنا يطلى به البعير بفتح الطاء " (5) .

ثمّ وردت الكلمة - فيما سبق - بوجهين : الأول : الطَّلِيَة ، بالياء مع ضم الطاء ، والآخر : الطَّلِيَة ، بالياء مع فتح الطاء ، ونصّت كتب اللغة أيضاً على الطَّلِيَة والطَّلِيَة ،

- (1) الجمهرة (ص 1229) ، وقارن (3 / 407) .
- (2) العين (350/2) ، ينظر : المحيط (2 / 281) ، والمقاييس (4 / 372) ، والتكملة للصاغانى (3 / 393) ، واللسان (4 / 3070) ، والتاج 374 / 8 (عطمس) .
- (3) الجمهرة (ط ل و) طلو (ص 926) ، وقارن (3 / 117) .
- (4) اللسان (طلى) 2699/4 .
- (5) الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم (ت 291 هـ) - تحقيق : عبد العليم الطحاوي - مراجعة : محمد علي النجار - ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1974م (ص 9) .

يقول ابن سيده : " والَطَّلِيُّ : الصغير من أولاد الغنم تُشَدُّ رجله بخيط إلى وَتِدٍ أَيْمَاناً ، واسم ما يُشَدُّ به : الطَّلَاءُ والَطَّلِيُّ ، والَطَّلِيَّةُ والَطَّلِيَّةُ ، قال اللحياني : هو الخيط الذي يُشَدُّ في رجل الجدي ما دام صغيراً " (1) ، ويقول الزبيدي : " والَطَّلِيَّةُ ، بالضم ... الخيط الذي تُشَدُّ به رجل الجدي ما دام صغيراً ، ويفتح في هذه ... " (2).

نخلص مما سبق إلى أنه نسبت (الطَّلِيَّةُ) بالياء مع فتح الطاء إلى العامة في الجمهرة ، ونسبها كذلك ابن بري بضم الطاء والياء إليهم مع تغليطهم ، وبالبحث اتضح صحّة الكلمة بالضبطين ، حيث نصّ عليها في الفاخر بضم الطاء وبالياء ، وفتح الطاء وبالياء ، وكذلك وردت في كتب اللغة ، ومن ثم فالطَّلِيَّةُ بضم الطاء وفتحها صحيحة ، ولا وجه لنسبتها إلى العامة ، وتغليطهم فيها .

(المَشْوُ والمَشْيُ)

يقول ابن دريد : " والمَشْوُ : الدواء المُسَهِّلُ ، يقال : شرب مَشْواً ، وقول العامة : دواء المَشْيِ خطأ ، إنما هو المَشْوُ والمَشْوُ ، قال الرازي :

شَرَبْتُ مَشْواً طَعْمُهُ كَالشَّرْبِيِّ (3)

الشَّرْبِيُّ : ورق الحنظل " (4) .

وقرّر ما ذكره ابن دريد - ابن سيده وابن منظور والزبيدي ، ففي المحكم : " والمَشْوُ : الدواء المُسَهِّلُ : قال : (رجز)

شَرَبْتُ مَشْواً طَعْمُهُ كَالشَّرْبِيِّ

قال ابن دريد : والمَشْيِ خطأ ، وكذا حكاه أبو عبيد ، والواو عندي في المَشْوِ معاقبة ، فبابه الياء " (5) .

وقول ابن سيده : " والواو عندي في المَشْوِ معاقبة " يقصد به أنّ الواو في المَشْوِ تعاقب الياء في المَشْيِ ، فقد أورد ابن السكيت وغيره من اللغويين المَشْوِ والمَشْيِ بمعنى واحد ، ففي إصلاح المنطق : " يقال : شربتُ مَشْياً ومَشْواً ، وهو الدواء الذي

(1) المحكم (9 / 178) ، وينظر : اللسان (4 / 2699) (طلى) .

(2) التاج (طلى) (19 / 641) .

(3) الرجز ورد في اللسان (مشى) 4213/6 - دون نسبة .

(4) الجمهرة (ش م و) مشو (ص 881) ، وقارن (3 / 72) .

(5) المحكم (8 / 91) ، وينظر اللسان (6 / 4213) ، والتاج (20 / 189) (مشو) .

يسهل " (1) ، ويقول صاحب العين : " والمَشَاء ، ممدود : الدواء الذي يسهل ، وهو المشَو ، والمشَي ، شربتُ مشَواً ومشياً ... " (2) ، ومن ثم ، فقد تعاقبت الواو والياء على المشَي والمشَو .

ويؤيد ابن دريد في أن قول العامة (دواء المشَي) خطأ - قول الجوهري : " وشربتُ مشَواً ومشياً ، وهو الدواء الذي يسهل ، ولا تقل : شربت دواء المشَي " (3) .
فالجوهري ينهى عن أن يقال دواء المشَي مما يؤكد أنه خطأ - كما ذكر ابن دريد - .

وأقول : قد يكون لقول العامة : (دواء المشَي) وجه من الصَّحة ، وهو أن كلمة المشَي في قولهم لا يقصد بها الكلمة المرادفة ، والتي بمعنى المشَو أو المشَي { أي الدواء الذي يسهل } ، وإنما يقصد بالمشَي في قولهم الدواء المسبب للمشَي أي المشَي على الأرجل ، فهذا الدواء من يتناوله يجعله يمشي مشياً كثيراً بسبب هذا الدواء ، ومما يؤكد صحة كلامي ، قول الزمخشري : " ومشيت مشياً كثيراً من الدواء " (4) ، أي دواء المشَو ، ويؤكد كذلك ما قلته قول ابن بري : " المشَي بياء مشددة ، الدواء ، والمشَي ، بياء واحدة : اسم لما يجيء من شاربهِ ؛ قال الراجز :

شَرِبْتُ مُراً مِنْ دَوَاءِ الْمَشْيِ

مَنْ وَجَعَ بِخَثَلَتِي وَحَقَوِي " (5) .

فالمَشَيَّ يختلف معناه عن معنى المشَي أو المشَو ، فالمَشَيَّ والمشَو بمعنى الدواء المسهل ، أما المشَيَّ فاسم لما يجيء من شارب هذا الدواء ، وعلى هذا فتسمية هذا الدواء يكون من تسمية الشيء باسم مسببه ، فالمَشَيَّ مسبب عن المشَي أو المشَو ، ومن هنا فقول العامة دواء المشَي صحيح ، ومما يؤكد صحته ورودها في الرجز السابق ، كما أن أبا عبيد - كما سبق - حكى دواء المشَي .

3- النقد بقوله أفصم

(يَحْثُو وَيَحْثِي)

- (1) إصلاح المنطق (ص 73) ، وينظر : (ص 143 ، 335) .
- (2) العين (294/6) ، والتهذيب (438/11) ، والمقاييس (325/5) ، والمجمل (ص 666،667) (مشي) .
- (3) الصحاح (6/2493) ، وينظر : التكملة للصاغاني (514/6) (مشي) .
- (4) أساس البلاغة (مشي) (780) .
- (5) اللسان (6/4213) ، وينظر : التاج (20/189) (مشي) ، وخثلة البطن : ما بين السرة والعانة ، والحقو : الخصر ومشد الإزار من الجنب . اللسان (خثل - حقا) .

يقول ابن دريد : " وَحَتَا التَّرَابَ يَحْثِيهِ وَيَحْثُوهُ حَثِيًّا وَحَثَوًّا ، والياء أفصح . قال
الراجز :

أَحْثِي عَلَى دَيْسَمَ مَنْ جَعَدِ الثَّرَى
أَبَى قِضَاءُ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى " (1).

ويقول أيضاً : " حَتَا التَّرَابَ يَحْثُوهُ حَثَوًّا ، وَحَتَاهُ يَحْثِيهِ حَثِيًّا ، وهي أعلى اللغتين،
قال الراجز :

أَحْثِي عَلَى ... " (2) .

وَقَرَّرَ ما ذكره ابن دريد ابن سيده ، فقال : " حَتَا عَلَيْهِ التَّرَابُ حَثَوًّا : هَالَهُ ، والياء
أعلى " (3) ، ويقول الزبيدي أيضاً : " وَحَثَى التَّرَابَ عَلَيْهِ يَحْثُوهُ وَيَحْثِيهِ حَثَوًّا وَحَثِيًّا :
هَالَهُ وَرَمَاهُ ، والياء أعلى " (4) .

وجاء على الوجه الأعلى قول الشاعر : (سريع)

" الْحِصْنُ أَدْنَى لَوْ تَرِيدِيهِ .: مِنْ حَثِيكَ التُّرْبَ عَلَى الرَّاكِبِ " (5) .

(يَزُوغُ زَوْغًا وَيَزِيغُ زِيغًا)

يقول ابن دريد : " وَالزَّوْغُ مِثْلُ الزَّيْغِ : زَاغَ يَزُوغُ زَوْغًا ، وهو الميل عن القصد،
وزاغ عن الطريق يَزُوغُ وَيَزِيغُ ، والياء أفصح " (6) .

فقد أورد ابن دريد أَنَّ يَزِيغُ زِيغًا أَفْصَحُ مِنْ يَزُوغُ زَوْغًا ، ويؤيد هذا أَنَّ بعض
كتب اللغة (7) اقتصر على ذكر الكلمة بالياء لا غير ، كما يدل على أَنَّ الياء أَفْصَحُ
أَنَّهَا هي الأَصْلُ ، فقد قال ابن فارس : " الزاء والياء والغين أصل يدل على ميل الشيء ،
يقال : زَاغَ يَزِيغُ زِيغًا " (8) .

والمعاقبة بين الياء والواو في الكلمة راجع إلى اختلاف اللهجات ، فقد نصت

- (1) والرجز منسوب لأبي البيداء الرياحي في كتاب الورقة لمحمد بن داود بن الجراح- تحقيق عبدالستار فراج
- ط 1- مصطفى البابي الحلبي- ص 98، وينظر: الجمهرة (ث ح و ا ي) حثا (ص 1034 ، 217 / 3) .
- (2) الجمهرة (ث ح و) حثو (ص 417 ، 35 / 2) .
- (3) المحكم (2 / 776) حثي .
- (4) التاج (حثي) (19 / 305) .
- (5) إصلاح المنطق (ص 139) ، والتهذيب (حثا) (5 / 209) .
- (6) الجمهرة (ز غ و) زوغ (ص 820 ، 11 / 3) .
- (7) ينظر العين (4 / 434) ، والتهذيب (8 / 163) ، والمحيط (5 / 109) ، والصاح (4 / 1320) ،
والمقاييس (3 / 40 ، 41) ، والمجمل (ص 337) (زيغ) .
- (8) المقاييس (زيغ) (3 / 40 ، 41) .

بعض كتب اللغة على أن الواو في يزوغ زَوْغاً لغة في الياء ، ومن يزيغ زَيْغاً ⁽¹⁾ .

فكون الواو لغة في الياء يدلّ على أنّ الياء أفصح ، وقرّر هذا بعض اللغويين ، ففي المحكم : " زاع عن الطريق زَوْغاً وزَيْغاً : عدل ، والياء أفصح ... " ⁽²⁾ ، ويؤكد هذا استعمال القرآن الكريم الفعل بالياء ، وهذا في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ ⁽³⁾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ ⁽⁴⁾ .

وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت للكلمة بالياء بعض الشواهد ، وهذا يؤكد أنها أفصح من الواو ، حيث يقول سلامة بن جندل : (بسيط)

سَوَى الثَّقَافُ قَنَاهَا فِيهِ مُحْكَمَةٌ : قَلِيلَةُ الزَّيْغِ مِنْ سِنٍّ وَتَرْكِيْبٍ ⁽⁵⁾ .

4- النقد بقوله : أضعف

(صُبَّان و صُبَّان)

يقول ابن دريد : " وصبيان وصبيان و صُبَّان ، وهي أضعفها " ⁽⁶⁾ ، وفي نسخة حيدرآباد : " وصبيان وصبيان و صُبَّان وصبيان أضعفها " ⁽⁷⁾ .

فقد نصّ ابن دريد على أنّ (صُبَّان) في طبعة رمزي بعلبكي أضعف الثلاثة ، وفي نسخة حيدرآباد نجد أنّ (صُبَّان) هي الموصوفة بأنها الأضعف ، ويبدو أنّ طبعة حيدرآباد هي الأصحّ ، فقد ذكرت بعض كتب اللغة كلاماً في (صُبَّان) يشتم منه أنها الأضعف ، يقول ابن منظور : " وأما قول بعضهم : صُبَّان ، بضم الصاد مع الياء ، ففيه من النظر أنه ضمّ الصاد بعد أن قُلِبَت الواو ياءً في لغة من كسر ، فقال صُبَّان ، فلما قُلِبَت الواو ياءً للكسرة وضمت الصاد بعد ذلك أُقِرَّت الياء بحالها التي هي عليها في لغة من كسر ... " ⁽⁸⁾ .

ولعل (صُبَّان) كانت أضعفها بسبب النقل الناشئ من الانتقال من الضم إلى الياء

(1) ينظر : المحكم (6 / 7) ، واللسان (3 / 1900) ، والتاج (12 / 29) (زيغ) .

(2) المحكم (6 / 28) ، وينظر اللسان (3 / 1890) ، والتاج (12 / 29) (زوغ) .

(3) سورة التوبة (من الآية / 117) .

(4) سورة سبأ (من الآية / 12) .

(5) المفضليات (ص 123) ، والثقاف : ما تُسَوَّى به الرِّمَاح . ينظر : اللسان (ثقف) (1 / 492) .

(6) الجهرة / 1276 ، وقارن 452/3 .

(7) الجهرة 452/3 .

(8) اللسان 2397/4 ، وينظر المحكم 254/8 ، والتاج 591/19 (صبو) .

بخلاف صبيان ، ففيها انتقال من الكسر إلى الياء ، والكسر يناسب الياء ، وبخلاف صُبان ففيها انتقال من الضم إلى الواو ، والضم يناسب الواو .

5- النقد بقوله : خطأ

(المَشْو والمَشْي)

سبق تحت النقد بقوله : من قول العامة (1) .

6- النقد بقوله : أعلى

(بَرَوْتُ وَبَرَيْتُ)

يقول ابن دريد : " بَرَوْتُ العودَ والقلمَ بَرَوًّا وَبَرَيْتُهُ بَرِيًّا ، والياء أعلى " (2) .

ويقول صاحب العين : " بَرَيْتُ العودَ أَبْرِيهَ بَرِيًّا ، وكذلك القلم ، وناس يقولون : بَرَوْتُ ... والياء أصوب " (3) ، وفي اللسان " بَرَوْتُ العودَ والقلمَ بَرَوًّا لغة في بَرَيْتُ ، والياء أعلى " (4) .

فيتبين مما سبق أن بَرَيْتُ بالياء أعلى - كما قال ابن دريد - ويؤكد هذا أن ابن السكيت في غير موضع من كتابه إصلاح المنطق نصّ على بَرَيْتُ بالياء (5) ، واقتصر على الفعل بالياء ابن عباد والجوهري (6) ، وذكر الفيومي أن بَرَوْتُ القلم لغة في بَرَيْتُهُ (7) ، وهذا يؤخذ منه أن بَرَيْتُ لغة معظم العرب ، أما بَرَوْتُ فلغة طائفة منهم ، وكل ما سبق يدلّ على أن الياء أعلى .

7- النقد بقوله : أعلى وأفصح

(يَنْمِي وَيَنْمُو)

يقول ابن دريد : " وَنَمَى الشَّيْءُ يَنْمِي وَيَنْمُو ، والياء أعلى وأفصح ، فمن قال ينمو جعل المصدر نُمُوًّا ، ومن قال يَنْمِي جعل المصدر نَمَاءً " (8) .

- (1) ينظر (ص 140) من البحث .
- (2) الجمهرة (برو) برو / 330 ، 277/1 .
- (3) العين 286/8 ، وينظر المقاييس 233/1 (برى) .
- (4) اللسان (بري) 272/1 ، وينظر التاج (برو) 197/19 .
- (5) ينظر إصلاح المنطق / 152 ، 233 .
- (6) ينظر المحيط 273/10 ، والصاحح 2280/6 (برى) .
- (7) ينظر المصباح (برا) / 47 .
- (8) الجمهرة (من و) نمو (ص 992) ، وقارن (3 / 179) .

وأورد ابن السكيت الفعل ينمي في باب ما يقال بالياء والواو من ذوات الثلاث حيث قال : " نَمَا يَنْمِي وَيَنْمُو " ⁽¹⁾ ، ويقول الجوهري : " نَمَا المال وغيره ينمي نَمَاءً ، وربما قالوا : ينمو نُمُوًا ... قال الكسائي : ولم أسمع بالواو إلا من أخوين من بني سليم ، ثم سألت عنه بني سليم ، فلم يعرفوه بالواو ، وحكى أبو عبيدة : نما ينمو وينمي " ⁽²⁾ ، ويقول الفيومي : " نَمَى الشيء ينمي من باب رمى نَمَاءً بالفتح والمد : كثر ، وفي لغة ينمو نُمُوًا من باب قعد " ⁽³⁾ .

فيتبين من النصين السابقين أنّ ينمي بالياء أكثر استعمالاً ، وأفصح من ينمو بالواو ، ويؤكد هذا أنّ ابن سيده أورد ينمي وينمو في باب المعاقبة ، ثم قال : " وقال أحمد بن يحيى : الفصحى ينمي بالياء ... " ⁽⁴⁾

وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت عدة شواهد للفعل بالياء ، وهذا يؤكد أنه أعلى وأفصح - كما قال ابن دريد - ففي المفضليات يقول عبد المسيح بن عسلة : (كامل)

" وتبينُ الرأيَ السفيةَ إذا .: جعلت رياحُ شمولِها تنمي " ⁽⁵⁾

ويقول عوف بن الأحوص : (وافر)

ولكن نلتُ مجدَّ أبٍ وخالٍ .: وكان إليهما ينمي العلاء ⁽⁶⁾

ويقول امرؤ القيس : (متقارب)

فأنمي إلى باذخ شامخ .: إذا سامني الناسُ خَسَفًا أبيتُ ⁽⁷⁾

8 - النقد بقوله : أنكره بعض أصحابنا

(وَيَمِي وَيَمِي)

يقول ابن دريد : قالوا : يومٌ ومي ، وأنكره بعض أصحابنا ، فقال : يوم يمي ، قال الراجز :

مروانُ يا مروانُ لليوم اليمِي

(1) إصلاح المنطق (ص 138) ، وينظر : اللسان (نمى) (6 / 4551) .

(2) الصحاح (6 / 2515) ، وينظر اللسان (6 / 4551) (نمى) .

(3) المصباح (نما) (2 / 626) .

(4) المخصص (4 / 610) .

(5) المفضليات (ص 279) ، والشمول : الخمر لأنها تشمل بريحتها الناس . اللسان (شمل) (4 / 2332)

(6) المفضليات (ص 175) .

(7) ديوان امرئ القيس (ص 320) .

ليوم رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُمٍ (1)

يعني الشديد ، وقال بعض أهل اللغة : يومٌ أَيُّومٌ ، كما قالوا : ليلٌ أَلَيْلٌ ، إذا كان صعباً شديداً " (2).

وبالبحث اتّضح صحّة (يَمِي) بالياء ، أما (الوَمِي) فلم أعثر عليها في كتب اللغة ، ومما يؤكّد صحّة (اليمِي) رواية الرجز السابق في كتب اللغة (اليمِي) بالياء ، ومنها الكتاب لسبويه (3) ، كما أنّ كتب اللغة وجّهت (اليمِي) فنكرت أنّ أصل (اليمِي) اليوم ثم حدث قلب مكاني بتقديم الميم على الواو وقلب الواو ياء لوقوعها طرفاً ، يقول الجوهري : " وربما عبّروا عن الشدّة باليوم ، يقال : يَوْمٌ أَيُّومٌ كما يقال ليلةٌ ليلاء ، قال الراجز :

نِعَمَ أَخُو الهَيْجَاءِ فِي اليَوْمِ اليمِي

وهو { أي اليمِي } مقلوب منه { أي اليوم } آخر الواو وقدم الميم ثم قلب الواو ياءً حيث صارت طرفاً ، كما قالوا أدلّ في جمع دلو " (4).

ومن ثمّ ، فورود (اليمِي) في الرجز السابق ، وتوجيه كتب اللغة له يؤكّد صحّته ، أما (الوَمِي) فلم أعثر عليه في كتب اللغة ، وهذا يؤيّد إنكار بعض أصحاب ابن دريد له .

(1) الرجز في الكتاب لسبويه 380/4 ، والخصائص 65/1 ، برواية : مروان ، وفيهما مروان أخو اليوم اليمِي ، ومنسوب لأبي الأخرز الحماني في اللسان (كرم) 3862/5 بالرواية السابقة ، ورواية الجوهري التي في الصلب .

(2) الجمهرة (م و ي) يوم (ص 994) ، وقارن (3 / 181 ، 182) .

(3) 380/4 .

(4) الصحاح (5 / 2065) ، وينظر المقاييس (6 / 159) ، والمحكم (12 / 240 ، 241) ، واللسان (6 / 4975) ، والتاج (17 / 779) (يوم) .

وبعد ما سبق إليك أمثلة النقد الخاصة بظاهرة المعاقبة مرتبة هجائياً :

الصيغ	الصيغة المنتقدة	عبارة النقد	نتيجة البحث
بَرَوْتُ وَبَرَيْتُ	بَرَيْتُ	أعلى	موافقة النقد
يَحْنُو وَيَحْنِي	يَحْنِي	أفصح	موافقة النقد
الدَّحُو والدَّحِي	الدَّحِي	ليس بثبت	صحة اللفظ
يَزْوُغُ وَيَزِيغُ	يَزِيغُ	أفصح	موافقة النقد
صُبَّيَانٌ وَصُبَّوَانٌ	صُبَّيَانٌ	أضعف	موافقة النقد
الطَّلَوَةُ والطَّلِيَّةُ	الطَّلِيَّةُ	من قول العامة	صحة اللفظ
عَلْطَمُوسٌ وَعَلْطَمِيسٌ	عَلْطَمُوسٌ	ليس بثبت	موافقة النقد
المَشْوُ والمَشْيُ	المَشْيُ	خطأ من قول العامة	صحة اللفظ
يَنْمِي وَيَنْمُو	يَنْمِي	أعلى وأفصح	موافقة النقد
يَوْمٌ وَمِي وَيَمِي	وَمِي	أنكره فلان	موافقة النقد

عبارات النقد الخاصة بظاهرة المعاقبة

عبرة النقد	ما وافق فيه البحث النقد	ما خالف فيه البحث النقد	العدد الكلي
ليس بثبت	1	1	2
من قول العامة	–	2	2
أفصح	2	–	2
أعلى	1	–	1
أضعف	1	–	1
خطأ	–	1	1
أعلى وأفصح	1	–	1
أنكره فلان	1	–	1
العدد الكلي	7	4	11

الفصل الخامس

المخالفة الصوتية

المخالفة الصوتية ⁽¹⁾ تعني : " أن يعتمد إلى صوتين متماثلين في كلمة من الكلمات ، فيغيّر أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المتوسطة ... " ⁽²⁾.

فقلب أحد حرفي التّضعيف ألفاً - كما سيأتي - نحو (كاع) في (كع) ، وقلب أحدهما ياء نحو (شاكى ، والضيح) في (شاك ، والضح) ، وقلب أحدهما واواً نحو (عنون) في (عنن) .

وإبدال أحد المتماثلين حرفاً من الحروف المائعة نحو (مُفَرَّطَح) في (مُفَطَّح) ، و(قُبْعَة) في (قُبْعَة) - كما سنرى - .

وقد يبدل أحد المتماثلين حرفاً آخر - غير ما سبق - حيث يبدل حرفاً من جنس فاء الكلمة ، " فكثيراً ما يبدلون ثاني الأحرف المتماثلة حرفاً من جنس الفاء مخالفة بين الأصوات الثلاثة المتماثلة ، وفرقاً بينها ، وأمثلة ذلك في العربية كثيرة " ⁽³⁾ ، منها صَمَمَ وصَمَمَ ، وحَثَّ وحَثَّ ، وخَبَّبَ وخَبَّبَ ، يقول ابن منظور في الخاء المبدلة من الباء الثانية المضعّقة في (خَبَّبَ) : " إنما زادوا الخاء من سائر الحروف ؛ لأن في الكلمة خاء ، وهذه علة جميع ما يشبهه من الكلمات " ⁽⁴⁾ ، وسيرد من تحويل أحد الحروف المتماثلة حرفاً من جنس الفاء (الفشّاش) في (الفشّاش) .

ومن ثمّ ، فالمخالفة تكون بتحويل أحد حرفي التّضعيف إلى حرف من الحروف المُعَلَّة والمائعة ، كما تكون أيضاً في غير هذه الحروف .

وأرجع اللغويون السبب في ظاهرة المخالفة الصوتية إلى التخلص من ثقل

- (1) ينظر تفصيل القول في هذه الظاهرة : التطور النحوي للغة العربية لبرجشتراسر - ترجمة : د / رمضان عبد التواب - ط : الخانجي - الثانية - 1414 هـ - 1994م (ص 33 : 35) ، والأصوات اللغوية : د / أنيس - ط : الأجلو - 1990 (ص 210 : 214) ، واللهجات العربية نشأة وتطور : د / عبد الغفار هلال (ص 154 ، 155) ، وظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي : د / أحمد هريدي - ط : مكتبة الزهراء .
- (2) التطور اللغوي : رمضان عبد التواب (ص 75) ، وينظر الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 210) ، وظاهرة المخالفة الصوتية (ص 15) .
- (3) خصائص لهجتي تميم وقريش : د / الموافي البيلي (ص 204) .
- (4) اللسان (خبب) 1087/2 .

التَّضْعِيفُ ، فالصوتان المتماثلان " يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة ، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً ، كأصوات اللين وأشباهها " (1).

وجاءت في الجمهرة بعض أمثلة للمخالفة الصوتية ، وجّه إليها نقد فيما يلي :

1 - النقد بقوله : من قول العامة

(شاكٌ وشاكِي)

يقول ابن دريد : " والشَّوْكَ من قولهم : رجلٌ ذو شَوْكَ ، أي حديد السِّلَاح ، وشاكِي السِّلَاح و شائك السِّلَاح ، فأما قول العامة : شاكٌ السِّلَاح فخطأ " (2).

وفي نسخة حيدرآباد (3) : "شاكٌ السِّلَاح" أي بضم الكاف دون وضع شدة عليها . فابن دريد ذكر أن (شاكٌ السِّلَاح) من قول العامة ، وخطأهم في قولهم هذا . وبمطالعة طبعتي الجمهرة ، وجدت كلمة (شاك) المنسوبة إلى العامة قد ضبطت في نسخة رمزي بعلبكي هكذا (شاكٌ) أي بوضع شدة وضمة على الكاف ، وضبطت في نسخة (حيدرآباد) هكذا (شاكٌ) أي بوضع ضمة لا غير على الكاف ، ومن ثم ، فنحن أمام صيغتين (شاكٌ) بالتضعيف و (شاك) بالتخفيف .

وبمراجعة كتب اللغة نعجب كل العجب من ابن دريد في نسبته (شاكٌ) بالتضعيف و (شاكٌ) بالتخفيف إلى العامة ، فقد نصّت عليهما كتب اللغة ، فهما صحيحتان ، ليس فيهما أدنى شكّ وهذا التوضيح .

يقول صاحب العين : " والشَّكَّة : ما يُلبَسُ من السِّلَاح ، وهو شاكٌ في السِّلَاح ، شَكٌّ يَشْكُ شَكًّا ، ويخفّف ، فيقال : شاكٌ في السِّلَاح ، ويقال : إنما هو شاكِكٌ ، فحذفت الكاف الأخيرة وتركت الأولى على حالها مكسورة ، ويقال : بل هو شائِكٌ ، من الشَّوْكَ ، فحُمِلَ على لغة من قال : أنا قاله ، يريد : " قائله .. وكَبَشُ صافٌ ، ويومٌ راحٌ ، أي صائِفٌ ورَائِحٌ فطَرَحَ " الياء " ولم يُحْدِث في الإعراب شيئاً ، وتركه على رفعه " (4) .

ويقول الأزهرى : " وقال أبو زيد : هو شاكٌ في السِّلَاح ، وشائِكٌ قال : وإنما

(1) الأصوات اللغوية : د / أنيس (ص 211) ، والتطور اللغوي : د / رمضان عبد التواب (ص 64) ، وظاهرة المخالفة الصوتية (ص 34 : 38) .

(2) الجمهرة (ش ك و) شوك (ص 878) ، وقارن (3 / 69) .

(3) الجمهرة (3 / 69) .

(4) العين (شك) (5 / 270) .

يقال : شاكٌّ إذا أردت معنى (فاعِل) ، فإذا أردت معنى (فَعِل) : قلت هو شاكُّ السِّلَاح وقال الفراء : رجلٌ شاكُّ السِّلَاح ، وشاكي السِّلَاح مثل جُرْفٍ هارٍ ، وهارٌ ، وقال أبو الهيثم : الشاكي من السِّلَاح : أصله : شاكٌّ من الشَّوك ، ثم يقلب ... " (1).

ويقول ابن عباد : " وسلاح شاكٍّ وشاك - مخفف - وشائك " (2) ، ويقول أيضاً : " ورجل شاكٍّ السِّلَاح وشائكُه : يعني به حدة سنان الرُّمَح ونصال السَّهَام " (3) ، ويقول ابن منظور : " هو شاكٌّ في السلاح ؛ وقد خفف ، فقليل : شاكُّ السِّلَاح ، وشاك السِّلَاح ... " (4).

فيتبين مما سبق صحة (شاكُّ السِّلَاح) بالتضعيف ، فقد نصت عليها كتب اللغة ، وعلى هذا فشاكُّ السِّلَاح " مأخوذ من الشَّكَّة ، أي تام السِّلَاح " (5).

ويتبين مما سبق كذلك صحة (شاكُّ السِّلَاح) بتخفيف الكاف ، وتخفيف الكاف إما أن يكون صورة متطورة عن التَّضعيف ، أي (شاكُّ) أصلها (شاكك) بالتضعيف ثم حذفت إحدى الكافين تخفيفاً ، وعلى هذا فشاكُّ السِّلَاح بمعنى شاكُّ السِّلَاح أي تام السِّلَاح .

وإما أن تكون (شاكُّ السِّلَاح) أصلها (شوك) على صيغة فَعِل التي يراد بها المبالغة ، ثم قلبت الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفاً ، فشاكُّ مبالغة في شائك .

وإما أن تكون (شاكُّ السِّلَاح) أصلها (شائك) ثم حذفت الهمزة فصارت (شاك) ، وتكون مثل (هار ومال) إذ أصلهما (هائر ومائل) ، فحذفت الهمزة فيهما ، وعلى هذا فالرجل الشاكُّ السِّلَاح هو " ذو الشَّوكة والحدِّ في السِّلَاح " (6).

فرجل " شاكُّ السِّلَاح وشائكُه ، يعني به حدة سنان الرُّمَح ونصال السَّهَام " (7).

ومما يؤكد صحة (شاكُّ السِّلَاح) ورودها في الشعر الفصيح ، فقد قال مرحب اليهودي حين بارز علياً عليه السلام : (رجز)

قد علمتُ خيرُ أني مَرَحِبُ

-
- (1) التهذيب (شاك) (10 / 303 ، 304) .
 - (2) المحيط (شك) (6 / 121) .
 - (3) المحيط (شوك) (6 / 291) .
 - (4) اللسان (4 / 2309) ، وينظر : التاج (13 / 595) (شكك) .
 - (5) اللسان (شكك) (4 / 2309) .
 - (6) اللسان (4 / 2309) ، والتاج (13 / 595) (شكك) .
 - (7) المحيط (شوك) (6 / 291) .

شَاكُّ السَّلَاحِ بَطْلٌ مُجَرَّبٌ (1)

نخلص مما سبق إلى صحّة (شَاكُّ السَّلَاحِ) بتضعيف الكاف و (شَاكُّ السَّلَاحِ) بتخفيفها ، حيث نصّت عليهما كتب اللغة ، كما لم أجد أحداً أورد نسبة أي منهما إلى العامة ، ولا أدري كيف نسبهما ابن دريد إلى العامة ، مخطئاً إليّاهم ، والصيغتان صحيحتان ، لا يتطرّق إليهما أدنى شك ؟ ! .

(الضّمّ والضّيم)

يقول ابن دريد : " ... ومن معكوسه : الضّحّ ، وهي الشمس ، وأحسب أن قولهم : جاء بالضّحّ والريّح من هذا ، إذا جاء بالشيء الكثير . والعامة يقولون : " جاء بالضّيح والريّح " ، وهذا ما لا يعرف " (2) .

وأيدّ نقد ابن دريد كثير من اللغويين ، ومنهم ابن السكيت حيث قال : " وتقول : جاء فلان بالضّحّ والريّح ، أي ما طلعت عليه الشمس ، من الكثرة ، ولا يقال الضّيح ... " (3) .

فقوله : " ولا يقال الضّيح " يدلّ على عدم صحّتها ، ويؤكد هذا أيضاً قول الأزهري : " وقال أبو عبيد : جاء فلان بالضّحّ والريّح ، قال : ومعنى الضّحّ : الشمس أي إنما جاء بمثل الشمس والريّح ، وليس الضّيح بشيء " (4) . وأورد الجوهري أيضاً مثل كلام الأزهري (5) .

لكن أورد ابن منظور ما يخطئ (الضّيح) ، وأورد في الوقت نفسه أنه صحيح حيث قال : " وجاء فلان بالضّحّ والريّح إذا جاء بالمال الكثير ، يعنون إنما جاء بما طلعت عليه الشمس ، ومرت عليه الرّيح ، يعني من الكثرة ، ومن قال : الضّيح والريّح في هذا المعنى فليس بشيء ، وقد أخطأ عند أكثر أهل اللغة ، وإنما قلنا عند أكثر أهل اللغة ، لأن أبا زيد قد حكاه ، وإنما الضّيح عند أهل اللغة لغة في الضّحّ الذي هو الضوء ... " (6) ، ويقول ابن منظور أيضاً : " وقال أبو عبيد : العامة تقول : جاء بالضّيح والريّح ، وليس الضّيح بشيء ، وفي حديث كعب بن مالك : لو مات يومئذ عن الضّيح والريّح لورثه

(1) اللسان (4 / 2363) ، وينظر التاج (13 / 598) (شوك) .

(2) الجمهرة (ح ض ض) ضح / 99 ، 61/1 .

(3) إصلاح المنطق (ص 291) ، وينظر المقاييس (3 / 359) ، والمجمل (ص 432) (ضح) .

(4) التهذيب (ضيح) (5 / 160) .

(5) ينظر : الصحاح (ضح) (1 / 386) .

(6) اللسان (ضح) (4 / 2556) .

الزبير ، قال ابن الأثير : هكذا جاء في رواية ، والمشهور : الضَّحَّ ، وهو ضوء الشمس ، قال : وإن صحَّت الرواية ، فهو مقلوب من ضحى الشمس ، وهو إشراقها ... " (1).

ووردت الضَّيْح في قول الشاعر : (رجز)

" والشمسُ في اللُّجة ذاتِ الضَّيْح " (2).

ومن ثَمَّ ، فكون الضَّيْح لغة في الضَّحَّ ، وورودها في الحديث والشعر يدلُّ على أنها صحيحة ، ويؤكد صحتها ابن درستويه حيث يقول : " جاء بالضَّحَّ والريِّح ؛ فإن الضَّحَّ مشدَّد الحاء ، وهو الشمس ... ويقال أيضاً بالياء ، كأنها لغة ، والعامية عليها ، فكأنها تبدل من إحدى الحاءين في الضَّحَّ الياء ، فنقول الضَّيْح إتباعاً للريِّح ، وليس هذا بخطأ وإبدال حروف اللين من التضعيف كثير في كلامهم " (3).

فابن درستويه ينصُّ على أنَّ قول العامة (الضَّيْح) ليس بخطأ ، كما يؤخذ من كلامه أنَّ الضَّيْح من باب المخالفة الصوتية ، حيث خولف بين حرفي التضعيف - وهما الحاءان - فأبدل أحدهما ياءً تخفيفاً من ثقل التضعيف ، ولتوافق الضَّيْح الرِّيح في الوزن .

(الفَشَّاشُ وَالفَشَّاشُ)

يقول ابن دريد : " والفَشَّاش : كساء رقيق غليظ الغَزَل ، وهو الذي تسميه العامة فَشَّاشاً " (4).

ونقل الصاغاني كلام ابن دريد ، فقال : " والفَشَّاش والفَشَّاش (5) : الكساء الرقيق الغليظ الغَزَل ، وهو الذي تسميه العامة فَشَّاشاً ، قال ابن دريد : أصله (6) فَشَّاش (7) ، ولم أعر على موافق لابن دريد في نسبة الفَشَّاش إلى العامة إلا الصاغاني .

ويبدو لي من خلال البحث أنَّ الفَشَّاش بكسر الفاء وفتحها ، صحيحة ، لا يجوز أن تنسب إلى العامة ، فقد نصَّ عليها صاحب العين ، والأزهري ، وابن عباد ، وابن سيده ، وابن منظور ، بل وردت الفَشَّاش المنسوبة إلى العامة في الحديث مما يدلُّ على أنها

- (1) اللسان (ضيح) (4 / 2623) ، والحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 106/3 .
- (2) التاج ضحح 133 / 5 ، وصدر البيت : والريِّحُ لله وما في الريِّح ، ينظر : الإتياع والمزاوجة لابن فارس ص 59 .
- (3) تصحيح الفصح (ص 383 ، 384) .
- (4) الجمهرة (ش ف ش ف) فشفش (ص 206 ، 1 / 153) .
- (5) ضبطت الفَشَّاش مرة بفتح الفاء الأولى ومرة بكسرهما ، وهذا راجع إلى ضبط الفَشَّاش ، حيث تضبط تارة بفتح الفاء ، وتارة بكسرهما ، والفَشَّاش صورة متطورة عن الفَشَّاش .
- (6) قول ابن دريد : (أصله فَشَّاش) يقصد به أصله الصحيح فَشَّاش ؛ لأنه يرى أنَّ (الفَشَّاش) ليس بعربي ، إذ هو من كلام العامة ، وقد اتضح بالبحث صحة الفَشَّاش ، وعليه تكون الفَشَّاش هي الصورة المقلوبة عن الفَشَّاش ، حيث أبدل أحد حرفي التضعيف حرفاً من جنس فاء الكلمة .
- (7) التكملة للصاغاني (فشفش) (3 / 499) .

صحيحة ، ففي العين : " والفشاش : الكساء الغليظ " (1) ، ويقول ابن منظور :
 " والفشاش والفشاش : كساء رقيق غليظ النسج ، وقيل : الفشاش : الكساء الغليظ ،
 والفشوش الكساء السخيف ، وفي حديث شفيق (2) : أنه خرج إلى المسجد وعليه فشاش
 له ، وهو كساء غليظ " (3) .

ومن ثم ، فنص أكثر اللغويين على الفشاش ، وورودها في الحديث يدل على
 صحتها ، ومن هنا فلا وجه لابن دريد في نسبته الكلمة إلى العامة .

(مُفْطَحٌ وَمُفْرَطٌ)

يقول ابن دريد : " ودفع أبو حاتم قول الناس : رأسٌ مُفْطَحٌ وأُفْطَحَ ، وقال : إنما
 هو مُفْرَطٌ بالراء ، وأنشد : (كامل)

خُلِقَتْ لِهَازِمُهُ عَزِينَ وَأَسُوه . : كَالْقُرْصِ فُرْطَحَ مِنْ طَحِينِ شَعِيرِ (4)

ورجلٌ أَفْطَحَ : عريض الوجه والأنف ، ونصلٌ أَفْطَحَ : عريض " (5) .

وفي طبعة حيدرآباد : " ... قال أبو بكر : دفع أبو حاتم قول العامة رأسٌ مُفْطَحٌ
 وَأَفْطَحَ ، وقال : إنما هو مُفْرَطٌ بالراء ... " (6) .

فأبو بكر بن دريد يذكر أن أبا حاتم يدفع قول الناس - ويقصد بالناس العامة كما
 في طبعة حيدرآباد - (مُفْطَحٌ وَأَفْطَحَ) ، ومن ثم فمُفْطَحٌ وَأَفْطَحَ غير صحيحتين عند
 أبي حاتم ، وهما عنده من كلام العامة ، والصحيح مكانهما مُفْرَطٌ .

والعجب كل العجب من أبي حاتم في إنكاره مُفْطَحٌ وَأَفْطَحَ ، وهما صحيحان
 قد نصت عليهما كتب اللغة ، فقد قال صاحب العين : " الفَطْحُ : عَرْضٌ فِي وَسْطِ
 الرَّأْسِ ... " (7) ، ويقول الجوهري : " فَطَحَهُ فَطْحاً : جَعَلَهُ عَرِيضاً ... وَالتَّقْطِيحُ مِثْلُهُ .
 يُقَالُ : رَأْسٌ مُفْطَحٌ ، أَيْ عَرِيضٌ ، وَرَجُلٌ أَفْطَحَ بَيْنَ الْفَطْحِ ، أَيْ عَرِيضُ الرَّأْسِ " (8) ،

- (1) العين (222 / 6) ، وينظر التهذيب (288 / 11) ، والمحيط (268 / 7) ، والمحكم (430 / 7) (فشش) .
- (2) الحديث في النهاية 448/3 .
- (3) اللسان (فشش) (3417 / 5) .
- (4) البيت في الأصمعيات لابن مهدي ، وفي اللسان (غزا - فرطح) منسوب لابن أحمز البجلي لا الباهلي ،
 والهازم : جمع لهزيمة ، وهي الشدق ، وعزير بمعنى متفرقين وهو في وصف حية اللسان (لهزم - عزا) .
- (5) الجمهرة (ح ط ف) فطح (ص 549) ، وقارن (170 / 2 ، 171) .
- (6) الجمهرة (170 / 2 ، 171) .
- (7) العين (172 / 3) ، وينظر المحيط (27 / 3) (فطح) .
- (8) الصحاح (392 / 1) ، وينظر المقاييس (510 / 4) ، والمجمل (ص 570) ، واللسان (3432 / 5) (فطح) .

ويقول الزمخشري : " رأسٌ أَفْطَحَ وَمَقْطُوحٌ وَمُفْطَحٌ وَمُفْرَطَحٌ : عريض " (1).

أبعد النصوص السابقة يوجد مجال للشك في صحّة مُفْطَحٍ وَأَفْطَحَ اللتين أنكرهما أبو حاتم ونسبهما للعامة ؟ ! بالطبع لا يوجد أدنى شك في صحّة الكلمتين ، ولم أعر على أية إشارة تشكك في صحتهما .

والعجب كل العجب أنّ صيغة (مُفْرَطَحٍ) التي ذكر أبو حاتم أنها الصواب مكان مُفْطَحٍ وَأَفْطَحَ خطأها بعض اللغويين ، ونسبها للعامة ، فهذا ابن مكي ينسبها للعامة ، ويذكر أنّ الصحيح مكانها (مُفْلَطَحٍ) باللام ، يقول : " ويقولون للشيء المنبسط : مُفْرَطَحٌ ، والصواب : مُفْلَطَحٌ ، باللام . ويقال : مُفْطَحٌ أيضاً ، وحكى أبو زيد : مُفْرَطَحٌ " (2) .

فابن مكي نسب (مُفْرَطَحٌ) للعامة ، وذكر أنّ صوابها مُفْلَطَحٌ ، لكنه ذكر أنّ أبا زيد حكى (مُفْرَطَحٍ) بالراء ، وأيّما كان صواب الكلمة بالراء أو اللام ، فإنّ (مُفْطَحٍ) ذكرها ابن مكي صحيحة ، لا شك فيها ، بل هي الأصل ، وكذلك ابن بري أورد أنّ (مُفْرَطَحٍ) " الصحيح فيه عند المحققين من أهل اللغة... مُفْلَطَحٌ باللام دون الراء ... " (3).

لكنّ الزبيدي ذكر (مُفْلَطَحٍ) باللام والراء (4) .

نخلص مما سبق إلى أنه لا وجه لأبي حاتم السجستاني في دفعه (رأسٌ مُفْطَحٌ وَأَفْطَحَ) ، ونسبته للعامة ، فقد أوردته كتب اللغة ، ولم يشر أحد من اللغويين إلى أنه من قول العامة أو يذكر فيه أدنى شك أو يقلل من صحته وفصاحته .

وأخلص مما سبق أيضاً إلى أنّ (مُفْرَطَحٌ) التي ذكر أبو حاتم أنها صواب مُفْطَحٍ وَأَفْطَحَ شك فيها بعض اللغويين ذاكراً أنّ صوابها (مُفْلَطَحٌ) باللام .

وللمخالفة الصوتية من الحرفين المتماثلين تكون (مُفْرَطَحٌ ، وَمُفْلَطَحٌ) أصلهما (مُفْطَحٌ) ثم خفف التضعيف بقلب أحد حرفيه حرفاً من الحروف المتوسطة ، وهو الراء أو اللام .

(قُبْعَةٌ وَقُنْبَعَةٌ)

يقول ابن دريد : " والقُبْعَةُ : خرقة تخاط كالبرؤس (5) ، يلبسها الصبيان ، تسميها

(1) الأساس (فطح) (621) .

(2) تثقيف اللسان (ص 85) .

(3) حواشي ابن بري (1 / 259) ، وينظر اللسان (5 / 3392) ، والتاج (4 / 153) (فرطح) ، واللسان (فطح) (5 / 3461) .

(4) ينظر التاج (فرطح) (4 / 153) .

(5) البرنس : " كل ثوب رأسه منه ملتزق به ... " اللسان (برنس) (1 / 270) .

العامّة القُنْبَعَة " (1).

وَقَرَّرَ كَلَامَ ابْنِ دَرِيدٍ ابْنِ فَارَسٍ (2)، وَاضْطَرَبَ الْفَيْرُوزْآبَادِي فِي الْقُنْبَعَةِ ، فَمَرَّةً قَالَ: " وَالْقُنْبَعَةُ كَقُبْرَةٍ خَرَقَةٍ كَالْبُرْنُسِ ، وَلَا تَقْلُ قُنْبَعَةٌ " (3)، وَمَرَّةً أُخْرَى قَالَ: " وَالْقُنْبَعَةُ ... خَرَقَةٌ تَخَاطُ شَبِيهَةً بِالْبُرْنُسِ ، وَيَلْبَسُهَا الصَّبِيَّانُ ، وَالْخُنْبَعَةُ أَوْ شَبِيهَا ... " (4).

وَإِذَا كَانَ ابْنُ دَرِيدٍ نَسَبَ الْقُنْبَعَةَ إِلَى الْعَامَةِ ، وَتَابَعَهُ ابْنُ فَارَسٍ ، فَإِنْ كَثُرَ مِنْ اللَّغَوِيِّينَ نَصٌّ عَلَى الْقُنْبَعَةِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا ، فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهَا صَاحِبُ الْعَيْنِ وَابْنُ عَبَادٍ وَالْجَوْهَرِيُّ وَالصَّاعِقَانِي وَابْنُ مَنْظُورٍ ، فِي الْعَيْنِ : " وَالْقُنْبَعَةُ مِثْلُ الْخُنْبَعَةِ " (5) إِلَّا أَنَّهَا أَصْغَرُ " (6) ، وَيَقُولُ الصَّاعِقَانِي : " وَالْقُنْبَعَةُ : خَرَقَةٌ تَخَاطُ شَبِيهَةً بِالْبُرْنُسِ ، وَيَلْبَسُهَا الصَّبِيَّانُ " (7) ، وَمِمَّا يُوَكِّدُ صِحَّةَ (الْقُنْبَعَةِ) أَنَّ الْخُنْبَعَةَ فَسَّرَتْ بِهَا ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ أَنَّ الْخُنْبَعَةَ " الْقُنْبَعَةُ تَخَاطُ كَالْمَقْتَعَةِ تَغْطِي الْمَتْنَيْنِ " (8) ، إِلَّا أَنَّهَا أَكْبَرُ مِنَ الْقُنْبَعَةِ " (9) ، وَيُوَكِّدُ صِحَّتَهَا كَذَلِكَ اسْتِعْمَالَاتُ تَرْكِيْبِ (قَنْبَعٍ) ، يَقُولُ صَاحِبُ الْعَيْنِ : " قَنْبَعُ الرَّجُلِ فِي ثِيَابِهِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا ، وَقَنْبَعَتِ الشَّجَرَةُ إِذَا صَارَتْ زَهْرَتُهَا فِي قُنْبَعَةٍ أَيْ فِي غَطَاءٍ ... " (10) ، فَهَذَا الْاسْتِعْمَالُ يَدُلُّ عَلَى سِتْرِ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ ، وَهَكَذَا (الْقُنْبَعَةُ) بِمَعْنَى الْخَرَقَةِ الَّتِي تَخَاطُ يَسْتَتِرُ فِيهَا ، وَيَدْخُلُ فِيهَا الصَّبِيَّانُ .

(كَعَّ وَكَاعَ)

يَقُولُ ابْنُ دَرِيدٍ : " كَعَّ عَنِ الشَّيْءِ فَهُوَ يَكْعُ كُعُوعًا ، إِذَا ارْتَدَّ عَنْهُ هَيْبَةً ، وَلَا يُقَالُ كَاعَ ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَامَةُ قَدْ أُولَعَتْ بِهِ . قَالَ الشَّاعِرُ : (طَوِيلٌ) :

تَكَارَهَ أَعْدَاءُ الْعَشِيرَةِ رُؤَيْتِي . : وَبِالْكَفِّ مِنْ لَمَسِ الْخَشَاشِ كُعُوعٌ

الْخَشَاشُ هَا هُنَا : حَيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ بِهَذَا الْاسْمِ " (11).

- (1) الْجُمُهرَةُ (ب ع ق) (قَبِعَ) (ص 365 ، 1 / 313) .
- (2) يَنْظُرُ : الْمَقَائِيسُ (5 / 51) ، وَالْمَجْمَلُ (ص 585) (قَبِعَ) .
- (3) الْقَامُوسُ (3 / 63) ، وَيَنْظُرُ : التَّاجُ (11 / 353) (قَبِعَ) .
- (4) الْقَامُوسُ (3 / 73) ، وَيَنْظُرُ : التَّاجُ (11 / 404) (قَبِعَ) .
- (5) الْخُنْبَعَةُ " الْقُنْبَعَةُ تَخَاطُ كَالْمَقْتَعَةِ تَغْطِي الْمَتْنَيْنِ إِلَّا أَنَّهَا أَكْبَرُ مِنَ الْقُنْبَعَةِ ... " الْلِسَانُ (خَنْبَعُ) (2 / 1272) .
- (6) الْعَيْنُ (2 / 302) ، وَيَنْظُرُ : الْمَحِيطُ (2 / 217) (قَبِعَ) ، وَالصَّحَاحُ (3 / 1260) ، وَاللِّسَانُ (5 / 3515) (قَبِعَ) ، وَاللِّسَانُ (قَبِعَ) (5 / 3747) .
- (7) التَّكْمَلَةُ (قَبِعَ) (4 / 320) .
- (8) فِي الْلِسَانِ (مَتْنٌ) (6 / 4130) " الْمَتْنَانُ وَالْمَتْنَتَانُ : جَنْبَتَا الظَّهْرِ " .
- (9) الْلِسَانُ (خَنْبَعُ) (2 / 1272) .
- (10) الْعَيْنُ (قَبِعَ) (2 / 302) .
- (11) الْبَيْتُ لِلطَّرْمَاحِ فِي دِيْوَانِهِ ص 307 ، وَيَنْظُرُ : الْجُمُهرَةُ (ك ع ع) كَعَّ (ص 156 ، 1 / 113) .

فابن دريد يرفض أن يقال (كاع) ، وينسبها إلى العامة ، ويذكر أن صوابها كع بتشديد العين ، ونقل ابن فارس كلام ابن دريد ، فقال : " قال ابن دريد : لا يقال كاع ، وإن كانت العامة تقولها ، إنما يقال كع ... " (1) ، ولم أعثر على أحد اعترض على (كاع) ، أو نسبها إلى العامة .

وأعجب كل العجب من ابن دريد في نسبته (كاع) إلى العامة ، ورفضه لها ، والكلمة صحيحة قد نصت عليها كتب اللغة ، وأوردت حديثاً وشاهداً شعرياً لها .

فهذا ابن السكيت ينص عليها قائلاً : " وقد كععتُ عن الأمر فأنا أكعُ عنه ، وقد كعيتُ عنه ، لغة ، وقد كعتُ عنه أكيع ، لغة أخرى " (2) ، ويذكر الجوهري أيضاً أن الكسائي قال : " كعتُ عن الشيء أكيعُ وأكاعُ لغة في كععتُ عن الأمر أكعُ : إذا هينته وجبنت . حكاه عنه يعقوب " (3) .

وأورد عيسى الربعي الفعل (كاع) في باب الحرب قائلاً : " ... ويقال : أقدم الرجل ... إذا دخل في الحرب ... وأحجم وخام وكاع إذا تأخر ... " (4) ، وذكر ابن منظور شاهدين (لكاع) ؛ فقال : " كاع يكيع ويكاع (الأخيرة عن يعقوب) كيئاً وكيئوعة ، فهو كائع وكاع ، على القلب : جبن ، قال (بسيط)

حتى استنفأنا نساء الحي ضاحيةً .: وأصبح المرء عمروً مثبتاً كاعي (5)

وفي الحديث (6) : ما زالت قریش كاعة حتى مات أبو طالب ، الكاعة : جمع كائع ، وهو الجبان ، كبائع وباعة ، وقد كاع يكيع ... " (7) .

فقد جاء اسم الفاعل (كاعي) المقلوب من (كائع) اسم فاعل من (كاع) في شاهد شعري ، ووردت (كاعة) جمع (كائع) ، وهو أيضاً اسم فاعل من الفعل (كاع) ، في الحديث ، وهذا يدل على صحة (كاع) .

أخلص مما سبق إلى أنه لا وجه لابن دريد في رفضه (كاع) ، ونسبته إلى

(1) المقاييس (5 / 129) ، وينظر : المجمل (ص 608) .

(2) إصلاح المنطق (ص 207) .

(3) الصحاح (كيع) (3 / 1278) ، وينظر : اللسان (كوع) (5 / 3956) ، والتاج (كيع) (11 / 431) ، (وكوع) (11 / 431) .

(4) نظام الغريب في اللغة : عيسى الربعي (ت : 480 هـ) - مؤسسة الكتب الثقافية - الثانية - 1407 هـ - 1987 م (ص 106) .

(5) البيت لمعمر بن المثنى في رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ص 720 .

(6) الحديث في الفائق 180/3 ، والنهاية 218/4 .

(7) اللسان (كيع) (5 / 3968) .

العامّة ، مع نصّ الكسائي ، وابن السكيت ، والجوهري ، والرّبيعي ، وابن منظور ، والزبيدي عليه ، وورود بعض مشتقاته في الحديث والشعر ، ولا معنى لإنكاره (كاع) ، وقد تكلمت به بعض العرب ، فقد نصّ اللغويون على أنه لغة في (كع) ، والفعل (كاع) صورة متطورة عن (كع) ، حيث أريد التخلص من ثقل التّضعيف ، فقلبت العين الأولى ألفاً ، " وإبدال حروف اللين من التّضعيف كثير في كلامهم " (1).

2- النقد بقوله : لم يعرفه الأصمعي

(عَنَّتُ الْكِتَابَ وَ عَنَوْنْتُهُ)

يقول ابن دريد : " وعَنَوْنْتُ الْكِتَابَ عُنُوناً ، وفي العُنُون أربع لغات ؛ يقال : عَنَوْنْتُ الْكِتَابَ وَعَلَوْنْتُهُ وَعَنَّتُهُ وَعَلَيْنْتُهُ ؛ ولم يعرف الأصمعي إلا واحدة " (2).

فقد ورد في (عَنَوْن) أربع لغات ، وهي عَنَوْنٌ وَعَلَوْنٌ وَعَنَّ وَعَلَيْنٌ ، أقرّ الأصمعي بلغة واحدة ، وهي (عَنَوْن) ، ولم يعرف الباقي . وهذه اللغات صحيحة ، وأثبت ذلك في مبحث الإبدال (3).

ويلاحظ أنّ (عَنَّ) هي الأصل ، فأريد التخلص من ثقل التّضعيف بالمخالفة بين الأصوات المتماثلة ، فقلبت إحدى النونات واواً ، فقلبت عَنَوْنٌ ، يقول ابن منظور : " فلما كثرت النونات قلبت إحداها واواً " (4).

3- النقد بقوله : هو الوجه

(صَدَاءٌ وَ صَبْدَاءٌ)

يقول ابن دريد : " وصدّاء : ماء معروف ، ومن أمثالهم : " ماء ولا كصدّاء " ، وقالوا : كصيّداء ، وقال قوم : صدّاء ، وليس بمعروف ، والأول الوجه " (5).

وفي طبعة حيدرآباد : " وصدّاء : ماء معروف ، ومثل من أمثالهم : (ماء ولا كصدّاء) (6) ، وقالوا : ولا كصيّداء ، وقال قوم : ولا كصدّاء ، وليس بالمأخوذ به ، والوجه الأول " (7).

- (1) تصحيح الفصح (ص 384) .
- (2) الجهرة (ع ن و) عنو (ص 955) ، وقارن (3 / 144) .
- (3) ينظر (ص 113) من البحث .
- (4) اللسان (4 / 3142) ، وينظر : التاج (18 / 389) (عنن) .
- (5) الجهرة (د ص ي) صدد (ص 658) ، وقارن (2 / 275) .
- (6) المثل في مجمع الأمثال للميداني 267/3 .
- (7) الجهرة (د ص ي) صدد (2 / 275) .

فقد أورد ابن دريد ثلاث صيغ بمعنى ، وهي (صدَاء) بتضعيف الدال ، و(صَيِّدَاء) بياء ثم دال مخففة ، و(صدَاء) بهمزة ممدودة تليها همزة ، وذكر أن (صدَاء) هي الوجه في هذه الصيغ الثلاث ، وذكر أن (صدَاء) ليس بمعروف ، وفي نسخة حيدرآباد ذكر أنه ليس بالمأخوذ به .

أما بالنسبة لقول ابن دريد بأن صدَاء هو الوجه ، فيؤيده أن بعض اللغويين قد اقتصر عليه دون أن يذكر معه صدَاء وصَيِّدَاء ، ففي العين : " وصدَاء ، مشدّد : عين عذبة معروفة في العرب ، فقد تزوجت امرأة لقيط بن عدي بعد موته برجل ، فقال لها : أين أنا من لقيط ؟ فقالت : ماء ولا كصدَاء ، ومرعى ولا كسعدَان ، فذهبتا مثلاً " (1).

ويقول الأزهري : " قال أبو عبيد : قال المفضل : صدَاء : ركيّة ليس عندهم ماء أعذب من مائها ، وفيها يقول ضرار بن عمرو السعدي : (طويل)

وإني وتهيامي بزَيْنَب كالذي .: يُطالبُ من أحواضِ صدَاءٍ مشرباً " (2).

لكن لا أوافق ابن دريد في قوله (صدَاء) ليس بمأخوذ به ، فقد نصّت عليه كتب اللغة كما روي المثل والبيت الشعري السابق برواية (صدَاء) ، مما يدلّ على صحتها ، يقول ابن سيده : " وصدَاء : عين عذبة الماء أو بئر ، وفي المثل : " ماء ولا صدَاء " قال : (طويل)

وإني وتهيامي بزَيْنَب كالذي .: يُحاولُ من أحواضِ صدَاءٍ مشرباً " (3)

وورد أن صدَاء " لغة في صدَاء " (4) ، وهذا يؤكّد صحتها أيضاً . هذا عن صدَاء ، وصدَاء ، أما صَيِّدَاء : فورد أنها " لغة في صدَاء وصدَاء : اسم ركيّة " (5).

نتقييب

انتقدت فيما سبق بعض الصيغ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (6) .

- (1) العين (143 / 7) ، وينظر التهذيب (220 ، 219 / 12) (صدى) .
- (2) البيت في ثمارالقلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص 507، وينظر: التهذيب (صدى) (220 / 12) .
- (3) المحكم (صدأ) (231 / 8) ، وينظر : المحيط (80 / 8) ، والصاح (496 / 2) ، واللسان (2411 / 4) ، والتاج (54 / 5) (صدد) .
- (4) التاج (54 / 5) (صدد) .
- (5) التاج (صيد) (71 / 5) ، وينظر المحكم (237 / 8) ، واللسان (2535 / 4) (صيد) .
- (6) ينظر على سبيل المثال : شاك - الضيح - الفشاش - مفتح - كاع ...

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بالمخالفة الصوتية

الألفاظ	اللفظ المنتقد	عبارة النقد	نتيجة البحث
شَاكَ وشَاكِي	شَاكَ	خطأ من قول العامة	صحة اللفظ
صَدَّاء وصِيدَّاء	صَدَّاء	هو الوجه	موافقة النقد
الضَّح والضَّيْح	الضَّيْح	من قول العامة ولا يعرف	صحة اللفظ
عَنَنْتُ وَعَنَوَنْتُ	عَنَنْتُ	لم يعرفه الأصمعي	صحة اللفظ
الفَشَّاش والفَشَّاش	الفَشَّاش	من قول العامة	صحة اللفظ
مُفَطَّح ومُفَرَّطَح	مُفَطَّح	من قول العامة ودفعه أبو حاتم	صحة اللفظ
قُبَّعَة وقُبَّعَة	قُبَّعَة	من قول العامة	صحة اللفظ
كَعَّ وكَاعَ	كَاعَ	من قول العامة	صحة اللفظ

إحصاء عبارات النقد

عبارة النقد	ما وافق فيه البحث النقد	ما خالف فيه البحث النقد	العدد الكلي
من قول العامة	—	6	6
خطأ	—	1	1
هو الوجه	1	—	1
لم يعرفه الأصمعي	—	1	1
دفعه أبو حاتم	—	1	1
العدد الكلي	1	9	10

الفصل السادس

التعاقب بين الحركات

الحركات لها دور بارز في العربية ، فهي تختلف في الكلمة تبعاً لتتوَّع المعنى ، فمثلاً بَرَّ وبُرَّ وبرَّ صيغ ثلاث ، لم تختلف إلا في حركة الحرف الأول ، وهذا الاختلاف تابع لاختلاف المعنى ، واختلاف الحركات لاختلاف المعنى هو الأصل في اللغة .

لكن وردت كلمات تعاقبت عليها الحركات الثلاث دون أن يختلف المعنى فيها ، وجاءت كلمات أخرى تعاقبت عليها حركتان دون أن يختلف المعنى أيضاً .

واعتنى بعض اللغويين بجمع الكلمات التي تعاقبت عليه الحركات الثلاث ، وصنفت تلك الكلمات إلى ما تعاقبت عليه الحركات الثلاث ، وكانت بمعنى واحد ، وإلى ما تعاقبت عليه الحركات الثلاث واختلف المعنى ، وأطلق على ما سبق اسم المثلث ، ومن ذلك كتاب المثلث لقطرب ، والمثلث لابن السيد البطليوسي ، وإكمال الإعلام في تثليث الكلام لابن مالك ، والدرر المبنية في الغرر المثلثة للفيروزآبادي ⁽¹⁾.

والخطأ " في نطق الحركات أوضح منه وأظهر في نطق الأصوات الصامتة ، وذلك راجع إلى طبيعة الحركات ، فهي أوضح في السمع وأقوى إذا قيست بالأصوات الصامتة ، ومن ثم كان الخطأ في الحركات يبدو نابياً في الأذان غير مستساغ وغير مقبول " ⁽²⁾.

والخطأ في حركة من حركات الكلمة يكفي " لنشأة لحن جديد في اللغة ... حركة واحدة تكفي لكسر بيت موزون ، تكفي لتحريف اسم أو لقب ، تكفي لتغيير إعراب كلمة أو بنائها ، تكفي لتغيير المعنى من مجال إلى مجال ، تكفي لنقل الكلمة من صيغة إلى صيغة ، تكفي لتمييز لهجة أو رأي " ⁽³⁾.

وقد وردت في الجمهرة أمثلة تعاقبت عليها الحركات الثلاث ، أو اثنتان منها ، وجه إليها نقد ، فقد توصف إحدى الحركات بأنها أفصح أو أعلى أو بالرداءة أو الخطأ ...

- (1) تنظر هذه الكتب بالتفصيل في المثلث لابن السيد البطليوسي - تحقيق : صلاح الفرطوسي - ط : العراق - دار الرشيد - 1981م (مقدمة المحقق) (1 / 48 : 62) ، كما أن للباحث بالتعاون مع آخر كتاب (شرح منظومة ابن زريق على مثلث قطرب ، دار الجريسي ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2003م).
- (2) الأصوات العربية : د / بشر (ص 137 ، 138) .
- (3) تثقيف اللسان العربي (بحوث لغوية) : د / عبد العزيز مطر - دار المعارف - الأولى - 1412 هـ - 1991م (ص 8) .

وهذا التوضيح والتفصيل :

أولاً : التعاقب بين الحركات الثلاث

وردت له في الجمهرة ثلاثة أمثلة منقودة فيما يلي :

1 - النقد بقوله : أعلى

(خَبْرَةٌ وَخَبْرَةٌ وَخَبْرَةٌ)

يقول ابن دريد : " ولي بفلان خَبْرَةٌ وخَبْرَةٌ وخَبْرَةٌ ، والكسر أعلى ، فأنا به خَابِرٌ وخَبِيرٌ ... " (1).

جاءت الكلمة بالكسر والضم في بعض كتب اللغة ، يقول ابن سيده : " والخَبْرَةُ والخَبْرَةُ ... العلم بالشيء " (2) ، واقتصر صاحب العين والأزهري على (الخَبْرَةُ) بالكسر (3) ، وهذا يدل على أن الكسر - كما قال ابن دريد - أعلى .

2 - النقد بقوله : ليس بشيء

(عَشْوَةٌ وَعَشْوَةٌ وَعَشْوَةٌ)

يقول ابن دريد : " وأوطأتني عَشْوَةٌ أي أمراً ملتبساً ، وقد قيل : عَشْوَةٌ وعَشْوَةٌ ، وليس بشيء " (4) ، وفي طبعة حيدرآباد لم يعترض على أي من الحركات الثلاث (5) .

أورد ابن السكيت كلمة (عَشْوَةٌ) تحت " باب ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته " قائلاً : " وتقول : قد أوطأته عَشْوَةٌ وعَشْوَةٌ وعَشْوَةٌ ، ولم يعرف الكسائي الفتح " (6) .

فقول ابن السكيت : ولم يعرف الكسائي الفتح - يؤيد قول ابن دريد بأن الفتح ليس بشيء .

ومع نسبة ابن السكيت - فيما سبق - عَشْوَةٌ بفتح العين وضمها إلى العامة وجدت له اتجاهًا آخر مع الكلمة مخالفاً لما سبق ، حيث أورد الكلمة تحت باب مما جاء على فُعْلَةٍ و فِعْلَةٍ و فَعْلَةٍ ، حيث قال : " أبو عبيدة وابن الأعرابي : يقال : أوطأته عَشْوَةٌ وعَشْوَةٌ

(1) الجمهرة (ب خ ر) خبر (ص 287 ، 1 / 233) .

(2) المحكم (5 / 110) ، وينظر اللسان (2 / 1090) (خبر) .

(3) ينظر العين (4 / 258) ، والتهذيب (7 / 365) (خبر) .

(4) الجمهرة (ش ع و) عشو (ص 871) ، وقارن (3 / 62) .

(5) ينظر : الجمهرة (3 / 62) .

(6) إصلاح المنطق (ص 174) .

وعشوة ... " (1) .

وأرى أنّ الحركات الثلاث صحيحة في الكلمة ، فقد نصّ عليها صاحب العين ، وذكر أنها ثلاث لغات في الكلمة ، فقال : " وأوطأته عشوة و عشوة و عشوة - ثلاث لغات - وذلك في معنى أن تحمله على أن يركب أمراً على غير بيان ... " (2) ، كما أورد كراع النمل اللفظة في باب مما جاء على فعلة وفعلة وفعلة (3) ، وذكر البطليوسي الكلمة في المثلث المتفق المعاني ، ونصّ ابن عباد وابن منظور والزبيدي على الحركات الثلاث في الكلمة ، ففي اللسان : " والعشوة : بالضم والفتح والكسر : الأمر الملتبس ... " (4) .

نخلص مما سبق إلى أنّ تعاقب الحركات الثلاث صحيح في الكلمة ، قد نصّت عليه أكثر كتب اللغة ، وعلى هذا فيؤخذ في هذا الموضع بما ورد في طبعة حيدرآباد ، بحيث لم يعترض فيها على وجه الفتح ، كما اعترض عليه في طبعة رمزي بعلبكي .

3 - النقد بقوله : (دفعه الأصمعي)

(الوشك والوشك والوشك)

يقول ابن دريد : " والوشك : السرعة ، ويقال : الوشك والوشك ، ودفع الأصمعي الوشك " (5) .

ونقل الصاغاني كلام ابن دريد ، دون أن ينصّ فيه على أن الأصمعي دفع الوشك بكسر الواو ، ويقول الصاغاني : " ابن دريد : : الوشك ، بالكسر ، السرعة ؛ لغة في الوشك ، و الوشك ، بالفتح والضم " (6) ، وعلى ما نقله الصاغاني تكون الحركات الثلاث صحيحة في الكلمة ، ويؤكد هذا نصّ ابن منظور عليها (7) .

لكنّ الزبيدي نقل عن ابن دريد نصين : النصّ السابق الذي نقله الصاغاني (8) ، والنصّ الآخر : النصّ الكائن في طبعتي الجمهرة المذكور في بداية المثال ، يقول الزبيدي : " وقال ابن دريد : الوشك : السرعة ، ويقال : الوشك والوشك . ودفع

(1) إصلاح المنطق (ص 117) .

(2) العين (عشو - عشي) (2 / 187) .

(3) المنتخب (ص 290) .

(4) اللسان (عشا) (4 / 2961) ، والتاج (19 / 676) (عشو) .

(5) الجمهرة (ش ك و) وشك / 878 ، وقارن 69/3 .

(6) التكملة للصاغاني (وشك) 246/5 .

(7) ينظر اللسان (وشك) 4844/6 .

(8) ينظر التاج (وشك) 667/13 .

الأصمعي الوشك " (1).

وعلى هذا ، فنحن أمام نصين منقولين عن ابن دريد : ورد في أحدهما أن الأصمعي دفع الوشك بالكسر ، والآخر لم يرد فيه ذلك ، ويتبين منه أن الحركات الثلاث صحيحة في الكلمة .

لكن يؤيد دفع الأصمعي وجه الكسر اقتصار الجوهرى على الفتح والضم في الكلمة حيث قال : " وعجبت من وشك ذلك الأمر ، ووشك ذلك الأمر بضم الواو ... عن يعقوب " (2).

وجاء في شرح أشعار الهذليين : " وقال الأعلم ، يذكر فرته من بني عبد بني عدي ... (وافر)

وأحسب عرفط الزوراء يؤدي .: عليّ بوشك رجع واستلال

... و الوشك ، السرعة ... وقوله : " بوشك رجع " يروى بنصب الواو ورفعها : (بوشك) ... " (3).

فالوشك في بيت الأعلم رويت بفتح الواو وضمها لا غير ، وهذا يؤكد دفع الأصمعي وجه الكسر في الوشك ، ويمكن القول بصحة الحركات الثلاث في الكلمة ، فقد نصت عليها بعض كتب اللغة ، كما أن الأصمعي يعرف عنه تشدده في اللغة ، فيمكن أن يكون دفعه وجه الكسر في كلمة (الوشك) راجعاً إلى ذلك .

(1) التاج (وشك) 666/13 .

(2) الصحاح (وشك) 1615/4 .

(3) شرح أشعار الهذليين - 318/1 ، وفيه : العرفط : شجر ، ويؤدي : يعين ، رجع : يريد رجع يديه ورجليه ، يقول : كلما طلعت عرفطة أحسبها إنساناً بعين علي من الفرق .

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بالتعاقب بين الحركات الثلاث

الكلمة	الحركة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
خَبْرَة وخَبْرَة وخَبْرَة	الكسر	أعلى	موافقة النقد
عَشْوَة وعَشْوَة وعَشْوَة	الكسر والفتح	ليس بشيء	مخالفة النقد
الوَشْك والوَشْك والوَشْك	الكسر	دفعه الأصمعي	مخالفة النقد

إحصاء عبارات النقد

عبارة النقد	ما وافق فيه البحث ابن دريد	ما خالف فيه البحث ابن دريد	العدد الكلي
أعلى	1	–	1
ليس بشيء	–	1	1
دفعه الأصمعي	–	1	1
العدد الكلي	1	2	3

ثانياً : التعاقب بين الفتح والكسر

1 – النقد بقوله : خطأ

(ابن آوى وابن آوى)

يقول ابن دريد : " ويسمى ابن آوى شَوَظَ بَرَّاحٍ ، فأما قولهم آوى فخطأ " (1).

ويؤكد نقد ابن دريد أن كتب اللغة ذكرت الكلمة بفتح الواو ، دون أن تنصّ على كسر الواو فيها ، يقول الجوهري : " وابن آوى يسمى بالفارسية (شِغَال) ... وآوى لا ينصرف ؛ لأنه أَفْعَلٌ ، وهو معرفة " (2).

(بَرَّوْعٌ وَبِرَّوْعٌ)

يقول ابن دريد : " وَبَرَّوْعٌ : اسم من أسماء النساء ، الواو زائدة ، وهو من البراعة ، ويقول قوم : بِرَّوْعٌ ، وهو خطأ ؛ ليس في كلامهم فِعُولٌ إلا حرفان : خَرَّوْعٌ ، وهو كل نبت ، و عِتَّوَدٌ ، وهو وادٍ أو موضع " (3).

ويؤكد نقد ابن دريد الجوهري ، حيث يقول : " وَبَرَّوْعٌ ... اسم امرأة ... وأصحاب الحديث يقولونه بكسر الباء ، والصواب الفتح ... " (4).

ونصّ الفيومي كذلك على أن الكسر خطأ ، لكنه أورد قولاً يدلّ على صحته ، حيث قال : " وقال بعضهم : رواه المحدثون بالكسر ، ولا سبيل إلى دفع الرواية ، والأسماء الأعلام لا مجال للقياس فيها ، فالصواب جواز الفتح والكسر ، واتَّفَقُوا على فتح الواو " (5) ، ويقول الزبيدي : " ... وقد جزم أكثر المحدثين بصحة الكسر ، ورووه هكذا سماعاً . فهو بالكسر والفتح ، والكسر أشهر ... " (6).

فيتبيّن مما أورده الفيومي والزبيدي صحة (بِرَّوْعٌ) بكسر الباء – وإن كان الأشهر فيها فتح الباء – .

- (1) الجمهرة (ش ط و) شوط (ص 868) ، وقارن (3 / 58 ، 59) .
- (2) الصحاح (6 / 2274) ، وينظر : العين (8 / 438) ، والمجمل (ص 61) ، والمحكم (12 / 251) واللسان (1 / 181) ، والمصباح (ص 32) ، والتاج (19 / 176) (آوى) .
- (3) الجمهرة (ب ر ع) برع (ص 316) ، وقارن (1 / 263) .
- (4) الصحاح (3 / 1184) ، وينظر اللسان (1 / 160) (برع) .
- (5) المصباح (برع) (ص 44) .
- (6) التاج (برع) (11 / 12 ، 13) (بتصرف) .

(الزَّنجُ والزَّنج)

يقول ابن دريد : " والزَّنج : جيل معروف ، فأما قولهم : الزَّنج فخطأ " (1).

العجب كل العجب من ابن دريد في نسبته (الزَّنج) بكسر الزاي إلى العامة ، وتخطئته إياهم ، وقد نصت عليه كتب اللغة ، وذكرت أن كسر الزاي مع فتحها لغتان فصيحتان .

فهذا ابن السكيت يذكر (الزَّنج) في باب فَعَلَ وفَعَلَ باتِّفاق معنى ، ويحكيها عن أبي عمرو (2) ، وكذلك كراع ينصّ على الكلمة في باب فَعَلَ وفَعَلَ أيضاً (3) ، ويورد الأزهري الكلمة بفتح الزاي وكسرها ، وينصّ على أنهما لغتان ، حيث يقول : " الزَّنج ، و الزَّنج : لغتان ، وهم جيل من السودان ... " (4) ، وذكر كذلك الزَّنج بفتح الزاي وكسرها ابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده وابن منظور والفيومي (5) ، ولم يكتف الزبيدي بأنّ الزَّنج بفتح الزاي وكسرها لغتان فحسب ، بل ذكر أنهما لغتان فصيحتان ، حيث يقول : " الزَّنج بالفتح ويكسر لغتان فصيحتان " (6).

فبناء على ما سبق ، لا اعتداد بتخطئة ابن دريد كسر زاي (الزَّنج) ، فقد ثبت مع الفتح ، وورد أنّ الكسر والفتح لغتان فصيحتان في الكلمة .

(سَرَبٌ وسَرَب)

يقول ابن دريد : " والسَرَب : الماء الذي يُصبّ في السَّقاء البديع لتغلُّظ سيوره في خروزه ، قال ذو الرُّمّة : (بسيط)

ما بال عينك منها الماء ينسكبُ . : كأنه من كلّ مَفْرِيةٍ سَرَبُ (7)

هكذا الرواية الصحيحة ، بفتح الراء ، وكسرها خطأ ، قال الراجز :

يَنْضِحْنَ ماءَ الْبَدَنِ الْمُسَرّاً

- (1) الجوهرة (ج ز ن) زنج (ص 473 ، 2 / 92) .
- (2) ينظر : إصلاح المنطق (ص 31) .
- (3) ينظر : المنتخب (ص 277) .
- (4) التهذيب (زنج) (10 / 622) .
- (5) ينظر : المحيط (27 / 7) ، والصاح (320 / 1) ، والمجمل (333 / 5) ، والمحكم (213 / 7) ، واللسان (1869 / 3) ، والمصباح (ص 256) (زنج) .
- (6) التاج (زنج) (3 / 393) .
- (7) ديوان ذي الرمة 9/1 .

نَضَحَ البَدِيعَ السَّرْبَ الْمُصْفَرًّا

يقال : سَرَّبَ قَرِيبَتَكَ ، أي اجعل فيها الماءَ حتى تنتفخ سُيُورُ الخَرَزِ " (1).

فقد ذكر ابن دريد أنَّ (سَرَّبُ) بفتح الراء في بيت ذي الرُّمَّة هي الرواية الصحيحة ، وخطأً من روى (سَرِبُ) بكسر الراء ، ويؤيد هذا أنَّ الأزهري نصَّ على أنَّ " الرواة رَوَوْهُ { أي بيت ذي الرمة } بالفتح " (2) ، وجاءت الكلمة أيضاً بفتح الراء في قول أبي العيال الهذلي : (مجزوء الوافر)

فَدَمَعُ الْعَيْنِ مِنْ بَرَحَاءَ مَا فِي الصَّدْرِ يَنْسَكِبُ

كَمَا أَوْدَى بِمَاءِ الشَّنَةِ الْمَخْرُوزَةِ السَّرْبُ (3)

لكن يدلُّ على صحَّة الرواية (سَرِبُ) بكسر الراء - قول الجوهري : " والسَّرْبُ بالتحريك : الماء السائل من المَزَادَةِ ونحوها . قال ذو الرُّمَّة : (بسيط)

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ . : كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَقْرِئَةٍ سَرِبُ

قال أبو عبيد : ويروى بكسر الراء ، يقال منه : سَرِبَتِ الْمَزَادَةُ بالكسر تَسَرِبُ سَرِبًا فهي سَرِبَةٌ ، إذا سالت " (4).

فالسَّرْبُ ، قد رويت في بيت ذي الرُّمَّة بفتح الراء وكسرها ، وهذا على كونهما بمعنى واحد ، وقد نصَّ على هذا ابن فارس ، فقال : " ... السَّرْبُ والسَّرِبُ ، وهو الماء السائل من المَزَادَةِ ، وقد سَرِبَ سَرِبًا ، قال ذو الرُّمَّة : (بسيط)

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ يَنْسَكِبُ . : كَأَنَّهُ مِنْ كُلِّ مَقْرِئَةٍ سَرِبُ

بفتح الراء وكسرها ... " (5).

ومن ثَمَّ ، فالسَّرْبُ والسَّرِبُ وردا بمعنى واحد ، وبهما روي بيت ذي الرُّمَّة ، وعلى هذا ، فلا وجه لتخطئة ابن دريد رواية (سَرِبُ) بكسر الراء .

(النِّفْطُ وَالنَّفْطُ)

يقول ابن دريد : " والنَّفْطُ : معروف ، عربي صحيح ، بكسر النون ، وفتحها خطأ

(1) الجوهرة (ب ر س) سرب (ص 309 ، 256/1) .

(2) التهذيب (سرب) (415/12) .

(3) شرح أشعار الهذليين (425/1) ، وفيه : الشنة : القرية الخلق ، والبرحاء : شدة الوجد والمشقة .

(4) الصحاح (147/1) .

(5) المقاييس (سرب) (155/3 ، 156) .

عند الأصمعي ، وأنشد الأصمعي (رجز) :

كَأَنَّ بَيْنَ إِبْطِهَا وَإِِبْطِ

ثَوْبًا مِنَ الثُّومِ ثَوَى فِي نَفْطٍ " (1).

وبالبحث ثبتت صحّة النّفط بكسر النون وفتحها ، حيث نصّ صاحب العين والأزهري على أنهما لغتان (2) ، وأورد كراع وابن عباد النّفط كذلك بكسر النون وفتحها (3).

لكنّ ابن السكيت ذكر النّفط مرة في باب فَعَلَ وفِعَلَ باتفاق معنى (4) ، وهذا إقرار منه بصحة النّفط بكسر النون وفتحها ، وذكرها مرة في باب ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته (5) ، وعلى هذا ففتح النون غير صحيح إذ هو من كلام العامة .

لكن يؤكّد صحّة فتح نون النّفط مع كسرهما - نصّ الجوهري - وهو قد التزم ما صحّ عنده في معجمه - على الفتح مع الكسر حيث قال : " والنّفط والنّفط : دهن ، والكسر أفصح " (6) ، ويقول الفيومي : " النّفط : قيل : الفتح أجود ، وقيل : الكسر أجود ... " (7).

ومن ثمّ ، ففتح نون النّفط صحيح مع كسرهما ، ولا اعتداد بتخطئة الأصمعي وجه الفتح ، فمعروف عنه أنه متشدّد في اللغة يأخذ بالأفصح ويلغي ما سواه .

2-النقد بقوله : من قول العامة

(ابن آوى وابن آوى)

سبق من قبل في النّقد بقوله خطأ (8).

(جَدُولٌ وَجَدُول)

يقول ابن دريد : " وجدُول : معروف ، ولا يقال : جدُول ، وإن كانت العامة قد

- (1) الجمهرة (ط ف ن) نفط (ص 921 ، 3 / 111) .
- (2) ينظر العين 437/7 ، والتّهذيب 364/13 (نفط) .
- (3) ينظر : المنتخب (ص 277) ، والمحيط (نفط) (9 / 187) .
- (4) ينظر إصلاح المنطق (ص 31) .
- (5) ينظر : إصلاح المنطق (ص 174) ، والمصباح (نفط) (ص 618) .
- (6) الصحاح (3 / 1165) ، وينظر المحكم (9 / 154) ، واللسان (6 / 4506) (نفط) .
- (7) المصباح (نفط) (ص 618) .
- (8) ينظر (ص 166) من البحث .

أولعت به " (1).

لم أعر على كلمة (جَدُول) في مظانها في كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي ، ولا في لحن العوام للزبيدي ، ولم أعر على إشارة في كتب اللغة تدلّ على أنّ (جَدُول) بكسر الجيم غير صحيح ، وإنما وجدت ابن سيده يقول : " والجَدُول : النهر الصغير ، وحكى ابن جني : جَدُول ، بكسر الجيم ، على مثال : خرّوع ... " (2).

فكلمة (جَدُول) حكاها ابن جني ، فهذا يدلّ على أنّها صحيحة ، ومن ثمّ ، فلا وجه لإنكار ابن دريد لها ونسبتها إلى العامة ، وعلى هذا ، فيؤخذ بالوارد في طبعة حيدرآباد للجمهرة ، فلم يرد فيها قول ابن دريد : " ولا يقال : جَدُول ، وإن كانت العامة قد أولعت به " .

(الجَزَعُ والجَزْعُ)

يقول ابن دريد : " والجَزَعُ ، بفتح الجيم : هذا الخَرَزُ المعروف الذي تسميه العامة جَزْعاً " (3).

وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدت أنّ أكثرها (4) لم تنصّ إلا على فتح جيم (الجَزَعُ) ، لكن ضبطت الكلمة في المقاييس بفتح الجيم وكسرها (5) ، وقد نصّ ابن منظور على الوجهين في الكلمة ، وهذا يدلّ على صحتهما ، حيث يقول : " والجَزَعُ والجَزْعُ (الأخيرة عن كراع) : ضرب من الخَرَزِ ... " (6).

فعلى ما نقله ابن منظور عن كراع تكون (الجَزَعُ) صحيحة ، ومن ثمّ ، فلا وجه لنسبتها إلى العامة .

(الجَسْرُ والجَسْرُ)

يقول ابن دريد : " والجَسْرُ ، بفتح الجيم : الذي يسميه العامة جَسْراً " (7).

ونقل ابن فارس كلام ابن دريد في المقاييس والمجمل (8) ، وبمراجعة كتب اللغة

- (1) الجمهرة (ص 1179) ، وفي (3 / 365) ، لا يوجد قوله : " ولا يقال : جدول ... " إلى نهاية النص.
- (2) المحكم (7 / 230) ، وينظر : اللسان (1 / 571) (جدل) .
- (3) الجمهرة (ج ز ع) جزع (ص 469 ، 2 / 89) .
- (4) ينظر : العين (1 / 216) ، وإصلاح المنطق (ص 11 ، 44) ، والمحيط (1 / 243) ، والصاح (3 / 1196) ، والمصباح (ص 99) (جزع) .
- (5) ينظر : المقاييس (جزع) (1 / 453) .
- (6) اللسان (1 / 617) ، وينظر : التاج (11 / 63 ، 64) (جزع) .
- (7) الجمهرة (ج ر س) جسر (ص 457 ، 2 / 75) .
- (8) ينظر : المقاييس (1 / 458) ، والمجمل (ص 132) (جسر) .

الأخرى يتبين صحة كسر جيم (الجسر) مع فتحها ، فقد نصّ عليهما صاحب العين ، وابن السكيت ، وكراع النمل ، والأزهري ، وابن عباد ، وابن سيده ، وابن منظور ، والفيومي ، والزبيدي ، وورد أن الجسر بفتح الجيم وكسرهما لغتان ، يقول الأزهري : "الجسر والجسر : لغتان ، وهو القنطرة ونحوه مما يعبر عليه " (1).

ألا يكفي لصحة كسر جيم (الجسر) الذي نسبه ابن دريد إلى العامة - نصّ اللغويين السابقين عليه مع الفتح ، وقولهم بأنهما لغتان ، ومن ثم ، فلا وجه لنسبة ابن دريد (الجسر) بكسر الجيم إلى العامة ، وقد ثبت أنه لغة ، نطق بها بعض العرب .

(الزنج والزنج)

سبق عرض هذا المثال تحت النقد بقوله : خطأ (2).

3 - النقد بقوله : أفصح

(البثنة والبثنة)

يقول ابن دريد : " البثنة : الأرض السهلة ، وبه سُميت المرأة بُثينة ، ويقال بثنة ، والفتح أفصح " (3).

وقرّر ابن سيده وصف ابن دريد الفتح بأنه أفصح ، فقال : " و البثنة و البثنة : الأرض السهلة . وقيل : الرملة ؛ والفتح أعلى ... " (4) ، ويؤكد كون الفتح أعلى أن بعض كتب اللغة اقتصر على ذكره دون أن تنصّ على الكسر معه (5).

(ذفر وذفر)

يقول ابن دريد : " وحمار ذفر : شديد صلب ، وذفر أيضاً ، والكسر أفصح " (6).

ويقول ابن سيده : " وحمار ذفر ، وذفر : صلب شديد ، والكسر أعلى " (7).

فقول ابن سيده يؤكد ما ذكره ابن دريد من أن كسر فاء ذفر أفصح من فتحها ،

(1) التهذيب (574 / 10) ، وينظر : العين (50 / 6) ، وإصلاح المنطق (ص 31) ، والمنتخب (277) ، والمحيط (27 / 7) ، والمحكم (189 / 7) ، واللسان (623 / 1) ، والمصباح (ص 101) ، والتاج (193 / 6) (جسر) .

(2) ينظر (ص 167) من البحث .

(3) الجمهرة (ب ث ن) بثن (ص 262 ، 204 / 1) ، وردت في تحقيق بعلبكي (بثنة) بالفتح فلينتبه .

(4) المحكم (149 / 11) ، وينظر : اللسان (209 / 1) (بثن) .

(5) ينظر : العين (231 / 8) ، والمحيط (157 / 10) ، والصاحح (2076 / 5) (بثن) .

(6) الجمهرة (ذ رف) ذفر (ص 693) ، وقارن (310 / 2) .

(7) المحكم (61 / 11) ، وينظر : اللسان (1505 / 3) ، والتاج (439 / 6) (ذفر) .

ولعلّ الكسر كان أفصح وأعلى ؛ لأنه أخفّ في الكلمة ، وخفّته تتمثل في أنّ اللسان يعمل من جهة واحدة ، حيث ينتقل من كسر إلى كسر مثله ، بخلاف (ذِفَر) بفتح الفاء ، فينتقل من كسر إلى فتح .

(شَحْرُ وَشَحْرُ)

يقول ابن دريد : " والشَّحْرُ : موضع باليمن معروف ، وشَحْرُ عمان : موضع باليمن ؛ يقال : شَحَرُ وشَحِرَ بفتح الشين وكسرها ، والكسر أفصح " (1).

وردت الشَّحْرُ بفتح الشين وكسرها في أكثر كتب اللغة ، يقول ابن السكيت : " وقال أبو عبيدة عن يونس : يقال : شَحَرُ عمان ، وشَحِرَ عمان : موضع " (2) ، واقتصرت بعض كتب اللغة على ضبط الشَّحْرُ بكسر الشين (3) ، فهذا يؤيد قول ابن دريد بأنه أفصح ، ويؤكد هذا أيضاً قول الزبيدي : " والشَّحْرُ : ساحل اليمن ... ويكسر ، وهو المشهور ... " (4).

فقد ذكر الزبيدي أنّ كسر شين الشَّحْرُ هو المشهور فيها ، فهذا يقوّي أنّ الكسر - كما قال ابن دريد - أفصح .

(اليَسَارُ واليَسَارُ)

يقول ابن دريد : " واليد اليَسَارُ ضدّ اليمين ، بفتح الياء وكسرها ، وزعموا أنّ الكسر أفصح ، ويقولون : خذ على يسارك ، بفتح الياء ، وقال بعض أهل اللغة : اليسار ، بكسر الياء ، شبهوه بالشَّمال ، إذ ليس في كلامهم كلمة أولها ياء مكسورة إلا يسار " (5).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت اختلافاً كبيراً بين اللغويين في فتح ياء اليَسَار وكسرها ، فابن السكيت والجوهري منعاً كسر ياء (اليَسَار) ، حيث قال ابن السكيت : "وتقول : هي اليمين واليسار ؛ ولا تقل اليسار " (6) ، وقال الجوهري : " واليسار : خلاف اليمين ، ولا تقل اليسار بالكسر " (7) ، وهُم الفيروزآبادي الجوهري في منعه

- (1) الجمهرة (ح ر ش) شحر (ص 513) ، وقارن (2 / 134) ، وينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه (ص 84).
- (2) إصلاح المنطق (ص 32) ، وينظر : المنتخب (278) ، والصحاح (2 / 694) ، واللسان (4 / 2206) ، والمصباح (ص 306) (شحر) .
- (3) ينظر : العين (3 / 93) ، والتعذيب (4 / 179) ، والمحيط (2 / 425) ، وأساس البلاغة (410) .
- (4) التاج (شحر) (7 / 13) .
- (5) الجمهرة (ر س ي) يسر (ص 725) ، وقارن (2 / 340 ، 341) .
- (6) إصلاح المنطق (ص 163) .
- (7) الصحاح (2 / 858) ، وينظر : اللسان (6 / 4959) (يسر) .

كسر ياء (اليسار) ، فقال : " واليسار ويكسر أو هو أفصح ... نقيض اليمين ، ووهيم الجوهري فمفع الكسر " (1) .

فالفيروزآبادي ذكر أن كسر الياء أفصح - كما ذكر ابن دريد - ولم يوافق الجوهري في منعه كسر الياء .

لكنّ الزبيدي برأ الجوهري مما اتهمه به المجد ، حيث قال : " وإذا عرفت أنّ الجوهري لم يلتزم إلا ذكر ما صحّ عنده ، وهذا لم يصحّ عنده سماعاً عن الثقة ، أو أنه جعله مخرجاً على مشكلة الشمال ، وإلحاقاً ببنائه ... لم يلزمه التوهيم ... " (2) .

ونسب ابن قتيبة كسر ياء اليسار إلى العامة (3) ، وذكر الفيومي أنه رديء ، حيث قال : " واليسار ... العضو ... قال ابن قتيبة : واليمين واليسار مفتوحان ، والعامة تكسرهما ، وقال ابن الأنباري في كتاب المقصور والممدود اليسار الجارحة مؤنثة ، وفتح الياء أجود ، فاقتضى أنّ الكسر رديء ، وقال ابن فارس أيضاً : " اليسار أخت اليمين ، وقد تكسر ، والأجود الفتح " (4) .

وإذا نسب كسر ياء اليسار إلى العامة ، فقد ذكر الصاغاني أنه " لغة في اليسار بالفتح " (5) ، وأورد ابن سيده أن اليسار واليسار " نقيض اليمين ، الفتح عن ابن السكيت أفصح ، وعند ابن دريد الكسر ، وليس في كلامهم اسم في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليسار يسار ، وإنما رفض ذلك استتقلاً للكسرة في الياء ... " (6) .

نخلص مما سبق إلى أنّ اللغويين اختلفوا في اليسار بكسر الياء ، فبعضهم منع ، وبعضهم نسبته إلى العامة ، ومعنى ذلك أنه غير صحيح ، وبعضهم قال بأنه رديء ، وبعضهم ذهب إلى أنّ فتح الياء أفصح من كسرهما ، وبعضهم ذكر أنّ الكسر لغة في الفتح ، وبعضهم نصّ على أنّ الكسر أفصح من الفتح .

وأرى أنّ اليسار بكسر الياء صحيح ، فقد ورد أنه لغة ، كما أنهم ذكروا أنه لم يرد في كلامهم أي العرب اسم في أوله ياء مكسورة إلا اليسار ، فهذا دليل قويّ على صحّته .

(1) القاموس (2 / 162) ، وينظر : التاج (7 / 635) .

(2) التاج (يسر) (7 / 635) .

(3) أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري شرح الأستاذ علي فاعور دار الكتب العلمية - بيروت- الطبعة الأولى-1408هـ/1988م- ص 255.

(4) المصباح (يسر) (ص 680) .

(5) التكملة للصاغاني (يسر) (3 / 240) .

(6) المحكم (8 / 380) ، وينظر : اللسان (6 / 4959) (يسر) .

لكن أرى أنّ فتح ياء اليسار أفصح من كسرها - كما نصّ على ذلك بعض اللغويين - ؛ لأن فتح الياء أخف في النطق بكثير من كسرها .

4- النقد بقوله : أعلى

(حَبْرٌ وَحَبْرٌ ، وَسَبْرٌ وَسَبْرٌ)

يقول ابن دريد : " ويقال : ذهب حَبْرُ الرجلِ وَسَبْرُهُ ، وقالوا حَبْرُهُ وَسَبْرُهُ ، وهو أعلى ، إذا تَغَيَّرَتْ هَيْئَتُهُ ، وَذَهَبَ جَمَالُهُ ، وفي الحديث : " يخرج من النار رجلٌ قد ذهب حَبْرُهُ وَسَبْرُهُ " (1) أي بهائِهِ وحسنه ، وقالوا : حَبْرُهُ وَسَبْرُهُ " (2).

تعاقب الفتح والكسر على فاء حبر وسبر ، وذكر ابن دريد أنّ الكسر أعلى ، ووردت هكذا الكلمتان بكسر الفاء فيهما وفتحها في كتب اللغة ، يقول صاحب العين : " والحَبْرُ والسَّبْرُ : الجمال والبهاء ، بالفتح والكسر " (3) ، ولم أعثر على ما يرجّح أحد الوجهين على الآخر .

(حَجْرٌ وَحَجْرٌ)

يقول ابن دريد : " وَحَجَرُ المرأة ، وقالوا حَجْرُها ، والفتح أعلى " (4).

تعاقب الفتح والكسر على (حجر) راجع إلى اختلاف اللهجات ، حيث ذكر صاحب العين أنهما لغتان (5) ، ويؤكد كون الفتح أعلى - قول ابن فارس : " فالحَجْرُ حَجَرُ الإنسان (6) ، وقد تكسر حاؤه ... " (7) ، وقول الفيومي : " وَحَجَرُ الإنسان بالفتح ، وقد يكسر : حضنه ، وهو ما دون إبطه إلى الكشح (8) ، وهو في حَجْرِهِ أي في كنفه وحمايته ... " (9).

(1) الحديث في الفائق 218/1 ، والنهاية 327/1 ، 333/2 .

(2) الجمهرة (ب ح ر) حبر (ص 275 ، 1 / 219) ، وينظر (ب ر س) سبر (ص 310 ، 1 / 257) .

(3) العين (218 / 3) ، وينظر : المحيط (90 / 3) ، والصاح (620 / 2) ، واللسان (749 / 2) ، والتاج (229 / 6) (حبر) .

(4) الجمهرة (ج ح ر) حجر (ص 436 ، 2 / 54) .

(5) ينظر العين (75 / 3) ، وإصلاح المنطق (ص 31) ، والمحيط (399 / 2) ، والصاح (623 / 2) (حجر) ، وتنقيف اللسان (ص 218) .

(6) كلمة الحجر أضيفت تارة في اللسان (حضن) (782 / 2) إلى المرأة ، وتارة إلى الإنسان ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى .

(7) المقاييس (138 / 2) ، وينظر : المجلد (ص 196) (حجر) .

(8) الكشْحُ : الخَصْرُ ، ينظر اللسان (كشح) (3880 / 5) .

(9) المصباح (حجر) (ص 122) .

فقول ابن فارس : " وقد تكسر حاؤه " ، وقول الفيومي : " وقد يكسر " - يؤخذ منهما أنّ الكسر قليل ، وفي هذا دلالة على أنّ الفتح أعلى ، وقرّر هذا أيضاً ابن منظور ⁽¹⁾.

(الطَّيْلَسَانِ وَالطَّيْلَسَانِ)

يقول ابن دريد : والطَّيْلَسَانِ : معروف ، بفتح اللام وكسرهما ، والفتح أعلى ، والجمع طَيَّالِس " ⁽²⁾.

وأورد بعض اللغويين الطَّيْلَسَانِ بفتح اللام وكسرهما ، يقول صاحب العين : " والطَّيْلَسَانِ ، بفتح اللام وكسره " ⁽³⁾ ، ونصّ الفيومي على أنّ الكسر لغة في الفتح ⁽⁴⁾.

فيؤخذ مما سبق صحّة الطَّيْلَسَانِ بفتح اللام وكسرهما .

لكنّ الأزهري بعد أن أورد كلام الليث في أنّ الطَّيْلَسَانِ تفتح لامه وتكسر - قال : " ولم أسمع الطَّيْلَسَانِ بكسر اللام لغير الليث " ⁽⁵⁾ ، فالأزهري يشكّ في كسر اللام ، وأورد ابن سيده " أنّ الأصمعي قد أنكر كسر اللام " ⁽⁶⁾ ، ونسب الجوهري كسر اللام إلى العامة ، فقال " والطَّيْلَسَانِ بفتح اللام ، واحد الطَّيْلَسَةِ ... والعامة تقول : الطَّيْلَسَانِ بكسر اللام ... " ⁽⁷⁾.

ومن ثمّ ، فالأصمعي والأزهري والجوهري قد شكّوا في صحّة الطَّيْلَسَانِ ، وهذا يؤيّد قول ابن دريد بأنّ فتح لام الطَّيْلَسَانِ أعلى من كسرهما .

5- النقد بقوله : أجود

(مَحْسَبَةٌ وَمَحْسَبَةٌ)

يقول ابن دريد : " وحسبتُ الحسابَ أحسبُه حسباً من الحساب ، وحسبتُ الشيءَ أحسبُه حسباناً من قولهم : حسبتُ كذا في معنى ظننت ، وكذلك حسبتُ مَحْسَبَةً وَمَحْسَبَةً ، والكسر أجود " ⁽⁸⁾.

- (1) ينظر : اللسان (حجر) (784 / 2) .
- (2) الجمهرة (س ط ل) طلس (837 ، 27 / 3) .
- (3) العين (214 / 7) ، وينظر : التهذيب (333 / 12) ، والمحكم (287 / 8) (طلس) .
- (4) ينظر : المصباح (طلس) (ص 375) .
- (5) التهذيب (طلس) (333 / 12) .
- (6) المحكم (287 / 8) ، وينظر : اللسان (2688 / 4) (طلس) .
- (7) الصحاح (944 / 3) ، وينظر : اللسان (2689 / 4) (طلس) .
- (8) الجمهرة (ب ح س) حسب (ص 277 ، 221 / 1) .

وجاءت (مَحْسَبَة) بفتح السين وكسرها في بعض كتب اللغة ، يقول الجوهري :
 " وحَسِبْتُهُ صالحاً أَحْسَبُهُ بالفتح ، مَحْسَبَة و مَحْسِية ، وحِسْبَاناً بالكسر ، أي ظَنَنْتُهُ " (1) ،
 ولم أَعثر في كتب اللغة على أَنَّ (مَحْسِية) بكسر السين أجود من فتحها .

(الْخِشَاشُ وَالْخَشَاشُ)

يقول ابن دريد : " وزَمَمْتُ البعيرَ أَزْمُهُ زَمًّا ، إذا جعلت له الزِّمامَ في بُرْتِهِ (2) أو
 خِشَاشِهِ . قال أبو بكر : الْخِشَاشُ بكسر الخاء أجود من فتحها " (3) .

وبمراجعة كتب اللغة لم أَعثر فيها على الْخَشَاشِ بفتح الخاء ، وإنما جاءت بكسرها
 لا غير ، يقول ابن منظور : " الْخِشَاشُ ، بالكسر ، الذي يدخل في عظم أنف البعير ،
 وهو من خشب ... " (4) .

وفي الجمهرة نفسها في تركيب (خَشَش) اقتصر فيها ابن دريد على الْخِشَاشِ
 بكسر الخاء لا غير (5) ، ومن هنا جاءت شواهد للكلمة بكسر الخاء لا غير ، ففي " حديث
 الحديبية : أنه أهدى في عمرتها جملاً كان لأبي جهل في أنفه خِشَاش من ذهب " (6) ،
 ويقول الشاعر : (وافر)

يتوقُّ إلى النَّجاءِ بِفَضْلِ غَرَبٍ .: وَتَقْدَعُهُ الْخِشَاشَةُ وَالْفِقَارُ (7) .

ويقول مليح بن الحكم الهذلي : (بسيط)

سِعْلَاةٌ ظَلَمَاءُ حَرْفٌ لَا يُورَعُهَا .: خِشَاشَةٌ مِثْلُ حَجَلِ السَّاقِ وَالْمَسَدِ (8) .

(مَخْنَة وَمَخَنَّة)

يقول ابن دريد : " ويقال : وطئ فلانٌ مَخْنَةً بني فلان و مَخَنَّتَهُم : إذا وطئ
 حريمهم ، قال أبو بكر : مَخَنَّةٌ بالفتح أجود " (9) .

(1) الصحاح (1 / 111) ، وينظر : اللسان (2 / 866) ، والتاج (1 / 423) (حسب) .

(2) البُرَّة : " الحلقة في أنف البعير " . اللسان (برى) 272/1 .

(3) الجمهرة (زم م) زم (ص 131 ، 91/1) .

(4) اللسان (2 / 1164) ، وينظر العين (4 / 132) ، والمجمل (ص 200) ، والمحکم (4 / 358) ،
 وأساس البلاغة (151) ، والمصباح (ص 169) ، والتاج (9 / 106) (خشش) .

(5) ينظر الجمهرة (خشش) (ص 105 ، 67/1) .

(6) اللسان (خشش) (2 / 1164) ، والحديث في غريب الحديث لأبي عبيد (4 / 109)

(7) اللسان (خشش) (2 / 1163) .

(8) شرح أشعار الهذليين (3 / 1018) .

(9) الجمهرة (خ ن ن) خن (ص 109) ، وقارن (1 / 71) ، وعبرة " قال أبو بكر : مخنة بالفتح
 أجود " ليست موجودة في طبعة حيدرآباد .

نصت بعض كتب اللغة على (مَخَنَّة) بفتح الميم وكسرها، دون تفضيل أحدهما على الآخر، يقول ابن منظور : " ووطئ مَخَنَّتَهُمْ و مَخَنَّتَهُمْ أي حريمهم " (1) ، واقتصرت بعض كتب اللغة (2) على (مَخَنَّة) بفتح الميم دون أن تذكر وجه الكسر ، فهذا يدل على أن الفتح أجود ، ويؤيد هذا أنه أخف على اللسان من الكسر ، فنطق (مَخَنَّة) بكسر الميم ثم الانتقال منه إلى فتح الخاء - فيه ثقل بخلاف نطق الكلمة بفتح الميم ثم الانتقال منه إلى فتح الخاء ، فيه خفة وسهولة .

6- النقد بقوله : أباه الأصمعي

(الدائق والدائق)

يقول ابن دريد : " الدائق : معروف معرب ، بكسر النون - وهو الأفصح الأعلى - وفتحها ، وكان الأصمعي يأبى إلا الفتح ، قال الشاعر : (سريع)

يا قوم من يعذر من عجرد .: القاتل المرء على الدائق

لما رأى ميزانه شائلاً .: وجاه بين الجيد والعائق

قال أبو بكر : أخبرت عن أبي عبيدة قال : كان رجل من بني قيس بن ثعلبة بالبصرة ، وكان جلدًا فجاء إلى بقال ليشتري منه شيئاً بدائق ، فاستريح البقال في الوزن ، فوجاه بين جيده وعاتقه وجأه ، فقتله فحملت دبة الرجل على عاقلته ، فقال رجل منهم هذا الشعر ، وفيه زيادة وهي : (سريع)

فخر من وجأته ميئاً .: كأنما دُهدة من حالق

فبعض هذا الوجأ يا عجرد .: ماذا على قومك بالرافق " (3) .

أورد ابن دريد (الدائق) بفتح النون وكسرها ، وذكر أن الكسر هو الأفصح الأعلى ، لكن الأصمعي منع الكسر ، ولم يجز فيه إلا فتح النون .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت أن كسر نون (الدائق) وفتحها وجهان صحيحان فيها ، حيث نصت عليهما كتب اللغة ، وذكرت أنهما لغتان ، يقول صاحب العين : "الدوائيق جمع دائق ودائق ، لغتان ... " (4) ويؤكد صحة فتح نون (الدائق) وكسرها

(1) اللسان (خنن) 1282/2 .

(2) ينظر الصحاح (2109/5) ، والمجمل / 202 (خنن) .

(3) الجمهرة (د ق ن) دنق (ص 676 ، 677) ، وقارن (2 / 294) .

(4) العين (5 / 118) ، وينظر : التهذيب (9 / 35) ، والمحيط (5 / 349) ، والمجمل (ص 251) ، والمحكم (6 / 194) ، واللسان (2 / 1433) ، والتاج (13 / 150) (دنق) .

نصّ الجوهري عليهما ، حيث قال : " الدّائق و الدّائق : سدس الدرهم " (1).

ومن ثمّ فلا وجه لإنكار الأصمعي كسر نون (الدّائق) ، وقد نصّت عليه كتب اللغة ، وذكرت أنه لغة ، بل أورد الفيومي أنّ بعض اللغويين " يقول : الكسر أفصح ... " (2).

(مَوْقَرَةٌ وَمَوْقِرَةٌ)

يقول ابن دريد : " والوقر : ما حُمِلَ على الظهر ، وأوقرت النخلة إيقاراً فهي موقرة وموقرة ، وأبى الأصمعي إلا كسر القاف ، والجمع مَوَاقِر ومَوَاقِر ، فإذا كان ذلك من عادتها فهي ميقار " (3).

وبمراجعة كتب اللغة تبين صحّة (موقرة) بفتح القاف التي أنكرها الأصمعي ، حيث نصّ عليها صاحب العين والفراء وابن السكيت والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور والفيومي والزبيدي ، يقول صاحب العين : " ونخلة موقرة حملاً ... ويقال : موقرة كأنها أوقرت نفسها " (4) ، ويقول ابن السكيت : " قال الفراء : ويقال : هذه امرأة موقرة وموقرة ، إذا حملت حملاً ثقيلاً ، وهذه نخلة موقرة وموقرة وموقرة ... " (5)

ونصّ الجوهري على (موقرة) بكسر القاف وفتحها ، لكنه ذكر أنّ الفتح غير قياسي ، واستشهد له ببيت شعري ، وهذا يؤكّد صحته مع الكسر ، يقول : " وأوقرت النخلة : أي كثر حملها . يقال : نخلة موقرة ، وموقر ، وموقرة ، وحكي موقر ، وهو على غير القياس ؛ لأن الفعل ليس للنخلة ، وإنما قيل موقر بكسر القاف ، على قياس قولك امرأة حامل ؛ لأن حمل الشجر مثبّه بحمل النساء . فأما موقر بالفتح فشاذ ، وقد روي في قول لبيد يصف نخيلاً : (كامل)

عُصْبُ كَوَارِعٍ فِي خَلِيجٍ مُحَلَّمٍ .: حَمَلَتْ فَمِنْهَا مَوْقَرٌ مَكْمُومٌ " (6) .

وكون (موقرة) بالفتح شاذة عن القياس لا يقلل من صحتها ، فقد نصّت عليها

(1) الصحاح (دق) (4 / 1477) .

(2) المصباح (دق) (ص 201) .

(3) الجمهرة (رق و) وقر (ص 796 ، 797 ، 2 / 411) .

(4) العين (5 / 207) ، وينظر : التهذيب (9 / 280) ، والمحيط (6 / 12) ، والمقاييس (6 / 132) ،

والمجمل (ص 759) ، والمحكم (6 / 340) ، وأساس البلاغة (917) ، واللسان (6 / 4890) ،

والمصباح (ص 668) ، والتاج (7 / 596 ، 597) ، (وقر) .

(5) إصلاح المنطق (ص 4) .

(6) البيت في ديوان لبيد برواية: نخل كوارع...موقر..بكسر القاف ص401، وينظر: الصحاح (2 / 848) .

جميع كتب اللغة - كما استشهد لها ببيت لبيد السابق ، وهذا يكفي لثبوتها وصحتها .

ويمكن أن لا تكون (موقرة) بفتح القاف خارجة عن القياس ، وهذا بناء على أن بعض كتب اللغة أسندت النخلة تارة إلى الفعل (أقر) بالبناء للفاعل ، وتارة أخرى أسندتها إلى الفعل (أقر) بالبناء للمفعول ، وعلى هذا فموقرة تكون قياسية حيث جاءت اسم مفعول من الفعل المبني للمجهول ، يقول الزمخشري " وأوقرت النخلة وأوقرت فهي موقرة ، وموقر وموقرة ... " (1) ، ويقول الفيومي " وأوقرت النخلة بالألف كثر حملها فهي موقرة وموقر بحذف الهاء ، وأوقرت بالبناء للمفعول صار عليها حمل ثقيل " (2) .

ومن ثم ، فقد وردت النخلة مسندة إلى الفعل (أقر) بالبناء للفاعل ، وإلى الفعل (أقر) بالبناء للمفعول ، وعلى هذا فموقرة بكسر القاف صيغة قياسية ، وموقرة بفتح القاف صيغة قياسية .

وموقرة بكسر القاف بناء على أن النخلة هي التي تحمل الثمر ، فتكون النخلة - كما ذكر الجوهري - مشبهة بالمرأة الحامل ، فالنخلة والمرأة صاحبتا الحدث .

وموقرة بفتح القاف بناء على أن النخلة - كما قال صاحب العين - هي التي أوقرت نفسها ، أي أثقلت نفسها بالثمر الكثير ، ومن هنا ، فالنخلة أصبحت فاعلاً ومفعولاً به في آن واحد ، فصح وصفها بأنها موقرة وموقرة ، ويمكن أن الله أوقرها أي أثقلها بالثمر الكثير ، فصح وصفها بأنها موقرة أي مثقلة بالحمل الكثير .

نخلص مما سبق إلى أنه لا معنى لإنكار الأصمعي (موقرة) بفتح القاف ، وقد نصت عليها كتب اللغة ، وورد لها شاهد للبيد ، وإنكار الأصمعي فتح قاف (موقرة) يعدّ من تشدداته في بعض ألفاظ اللغة .

7- النقد بقوله : هو الأفصح الأعلى

(الدائق والدائق)

ذكر ابن دريد أن الدائق تفتح نونه وتكسر ، ووصف الكسر بأنه الأفصح الأعلى (3) ، وسبق معالجة هذا المثال تحت النقد بقوله : أباه الأصمعي (4) .

(1) أساس البلاغة (وقر) (917) .

(2) المصباح (وقر) (ص 668) .

(3) ينظر : الجمهرة (د ق ن) دنق (ص 676 ، 677) ، وقرن (2 / 294) .

(4) ينظر : (ص 177) من البحث .

8- النقد بقوله : أفصح وأعلى

(قَمَنْ وَقَمَنْ)

يقول ابن دريد : " فلان قَمَنْ بكذا وكذا وقَمِين به ، أي جدير ، فإذا قلت : هو قَمَنْ بكذا وكذا قلت : قَمِينان وقَمِينون ، فإذا فتحت الميم قلت : قَمَنْ ، كان الواحد والجميع فيه سواء ، وهي أفصح اللغتين وأعلاهما " (1).

وأوردت كتب اللغة كلمة (قمن) بفتح الميم وكسرها ، يقول ابن السكيت في باب فَعَلٌ وفَعِلٌ بمعنى واحد : " ورجل قَمَنْ لكذا وقَمِنْ له أي خليق له " (2).

وقَمَنْ بفتح الميم مصدر ، والمصدر إذا وصف به لزم الأفراد والتذكير فتقول : هو قَمَنْ بكذا وهما قَمَنْ بكذا وهم قَمَنْ بكذا وهن قَمَنْ بكذا ، يقول الفيومي : " هو قَمَنْ أن يفعل كذا بفتحتين ، أي جدير وحقيق ، ويستعمل بلفظ واحد مطلقاً فيقال : هو وهي وهم وهن قَمَنْ " (3).

ما سبق هو اللغة الشائعة الفصيحة ، وقد يثني المصدر ويجمع على لُغِيَّة لبعض العرب فيقال قَمِينان وقَمِينون ، ومن هنا وصف ابن دريد لزوم قَمَنْ الأفراد والتذكير بأنه أفصح اللغتين وأعلاهما .

9- النقد بقوله : ليس بالعالِي

(الْمَنْخَرُ وَالْمَنْخَرُ)

يقول ابن دريد : " والمَنْخَرُ : الأنف ، مَفْعِلٌ من النَّخِير ، وقد قالوا : مَنْخِرٌ ، وليس بالعالِي ، ويسمى الْمَنْخَرُ أيضاً النُّخْرَةَ ، والجمع نُخْرٌ " (4).

وجاءت الْمَنْخَرُ بفتح الميم وكسرها في كتب اللغة دون أن يوصف الكسر بأنه ليس بالعالِي ، غاية ما هنالك أنَّ (الْمَنْخَرُ) بكسر الميم والخاء وصف بأنه نادر أو بأنه غير قياسي ، والقياس (مَنْخَر) بفتح الميم وكسر الخاء ، يقول الأزهري : " ويقولون : مَنْخَرٌ وَمَنْخَرٌ ، فمن قال : مَنْخَرٌ فهو اسم جاء على مَفْعِلٍ ، وهو قياس ، ومن قال " مَنْخَرٌ "

(1) الجمهرة (ق م ن) قمن (ص 977) ، وقارن (3 / 165) .

(2) إصلاح المنطق (ص 100) ، وينظر المنتخب (276) ، والتهذيب (9 / 203) ، والمحيط

(5 / 451) ، والصاحح (6 / 2184) ، والمحكم (6 / 280) (قمن) .

(3) المصباح (قمن) 517 .

(4) الجمهرة (خ ر ن) نخر (ص 593 ، 215/2) .

قال: كان في الأصل مَنْخِر على مَفْعِيل ، فحذفوا المدّة كما قالوا : " مِنْتِن " وكان في الأصل " مِنْتَيْن " (1).

وفتح ميم (الْمَنْخِر) وكسرها لغتان ، يقول ابن عباد : " وَالْمَنْخِر وَالْمَنْخَر : لغتان ، وكذلك الْمَنْخِر وَالْمَنْخَر وَالْمَنْخُور " (2) ، ويقول الجوهري : " وَالْمَنْخَر : ثَقْبُ الأنف ، وقد تكسر الميم إِتْبَاعاً لكسرة الخاء ، كما قالوا : مِنْتِن ، وهما نادران ؛ لأن مَفْعِلاً ليس من الأبنية " (3).

نخلص مما سبق إلى أَنَّ الْمَنْخِر وَالْمَنْخَر لغتان صحيحتان ، وَالْمَنْخَر وَجَّهًا بعض اللغويين على أَنَّ أصلها مَنْخِر ، استغني بكسر الخاء عن الياء ، وَوَجَّهًا بعضهم على أَنَّ أصلها مَنْخَر بفتح الميم ثم كسرت إِتْبَاعاً لكسرة الخاء ، ومن ثم ، فلا وجه لابن دريد في نقده كسر ميم (مَنْخَر) بأنه ليس بالعالِي ، فهو لغة صحيحة في الكلمة .

تحقيب

وردت في الجمهرة أمثلة للتعاقب بين الفتح والكسر، وجّه فيها نقد إلى إحدى الحركتين ، وقد ظهر بالبحث صحّة الحركة التي وجّه نقد إليها (4) .

-
- (1) التهذيب (نخر) (346 / 7) .
 - (2) المحيط (328 / 4) ، وينظر المحكم (104 / 5) ، واللسان (4375 / 6) (نخر) .
 - (3) الصحاح (نخر) (824 / 2) .
 - (4) ينظر على سبيل المثال : بروع - الزنج - السرب - النفط - جدول - الجزع - الجسر - اليسار - الدائق - موقرة - المنخر .

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة التعاقب بين الفتح والكسر

التي وجه إليهما نقد مرتبة هجائياً

الكلمة	الحركة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
ابن آوى وآوى	الكسر	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
بَثَّةٌ وبِثَّةٌ	الفتح	أفصح	موافقة النقد
بَرُوعٌ وبِرُوعٌ	الكسر	خطأ	مخالفة النقد
جَدُولٌ وجِدُولٌ	الكسر	من قول العامة	مخالفة النقد
الجَزْعُ والجِزْعُ	الكسر	من قول العامة	مخالفة النقد
الجَسْرُ والجِسرُ	الكسر	من قول العامة	مخالفة النقد
حَبْرٌ وحِبرٌ	الكسر	أعلى	موافقة النقد
حَجَرٌ وحِجَرٌ	الفتح	أعلى	موافقة النقد
مَحْسَبَةٌ ومَحْسِبَةٌ	الكسر	أجود	موافقة النقد
الخَشَّاشُ والخِشَّاشُ	الكسر	أجود	موافقة النقد
مَخَنَّةٌ ومِخَنَّةٌ	الفتح	أجود	موافقة النقد
الدَّانِقُ والدَّانِقُ	الكسر	الأفصح الأعلى	ورود الأمرين
الدَّانِقُ والدَّانِقُ	الكسر	أباه الأصمعي	مخالفة النقد
ذِفِرٌّ وذِفِيرٌّ	الكسر	أفصح	موافقة النقد
الزَّنْجُ والزَّنْجُ	الكسر	خطأ من قول العامة	مخالفة النقد
سَبْرٌ وسِبرٌ	الكسر	أعلى	موافقة النقد
سَرَبٌ وسَرِبٌ	الكسر	خطأ	مخالفة النقد
شَحَرٌ وشِحْرٌ	الكسر	أفصح	موافقة النقد
الطَّيْلَسَانُ والطَّيْلَسَانُ	الفتح	أعلى	موافقة النقد

قَمَنْ وَقَمَنْ	الفتح	أفصح وأعلى	موافقة النقد
الكلمة	الحركة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
مَنْخَر وَمَنْخَر	الكسر	ليس بالعالِي	مخالفة النقد
النَّفَط والنَّفَط	الفتح	خطأ عند الأصمعي	مخالفة النقد
مُوقِرَة ومُوقِرَة	الفتح	أباه الأصمعي	مخالفة النقد
الْيَسَار والْيَسَار	الكسر	أفصح	مخالفة النقد

إحصاء عبارات النقد

عبارة النقد	ما وافق فيه البحث ابن دريد	ما خالف فيه البحث ابن دريد	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	العدد الكلي
خطأ	1	4	—	5
من قول العامة	1	4	—	5
أفصح	3	1	—	4
أعلى	4	—	—	4
أجود	3	—	—	3
أباه الأصمعي	—	2	—	2
الأفصح الأعلى	—	—	1	1
أفصح وأعلى	1	—	—	1
ليس بالعالِي	—	1	—	1
العدد الكلي	13	12	1	26

ثالثاً : التعاقب بين الفتم والضم

1 - النقد بقوله : أعلى

(الجُزء والجَزء)

يقول ابن دريد : " وجرأتُ الشيء تجزئةً ، إذا فرّقته أجزاءً ، والواحد جُزءٌ ، وقد قالوا جَزءٌ ، وهو في التنزيل مضموم ، والضمُّ أعلى اللغتين .

وقال قوم : بل الجُزء الواحد من الأجزاء ، والجَزء اسم مشتقٌّ من أجزاء عنك " (1) .

أوردت بعض كتب اللغة كلمة (الجُزء) ، بضم الجيم وفتحها بمعنى ، يقول ابن سيده: " الجُزء والجَزء : البعض ، والجمع : أجزاء ... " (2) .

ويلاحظ أنّ ابن دريد قال بأنّ الجُزء ورد في التنزيل بضمّ الجيم ، وهذا في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ ﴾ (3) ، وجاء الجُزء بضمّ الجيم أيضاً في قول رسول الله ﷺ : " الرؤيا الصالحة جُزءٌ من ستة وأربعين جُزءاً من النبوة ... " (4) .

فما سبق يؤيّد قول ابن دريد بأنّ ضمّ جيم الجُزء أعلى اللغتين ، ويلاحظ أنّ الجُزء بضمّ الجيم أشيع من الجَزء بفتحها ، ولعلّ هذا كان السبب في وصف ابن دريد الضمّ بأنه أعلى .

(الحَيَقُطان والحَيْقُطان)

يقول ابن دريد : " والحَيَقُطان ، بفتح القاف وضمّها ، والضمُّ أعلى : الدُّراج " (5) .

ردّد الزبيدي (6) كلام ابن دريد ، ويقول الجاحظ : "وفي الأسماء حَيْقُطان ، وهو

(1) الجمهرة (ج ز - و ا ي) جزأ (ص 1040 ، وقارن 3 / 223) .

(2) المحكم 4 / 334 ، وينظر اللسان 1 / 611 ، والتاج 1 / 125 (جزء) .

(3) سورة الزخرف : آية / 15 .

(4) اللسان (جزء) 1 / 611 ، والحديث في صحيح البخاري (كتاب التعبير) باب الرؤيا الصالحة - رقم 6989 - 335/4 .

(5) الجمهرة (ح ط ق) حقط - ص 549 ، 2 / 171 ، والدراج : " ضرب من الطير للذكر والأنثى حتى نقول الحيقطان ، فيختص بالذكر " اللسان (درج) 2 / 1354 .

(6) ينظر التاج (حقط) 10 / 221 .

الدَّرَاجُ الذِّكْرُ" (1)، ويقول الجوهري: " الحَيْقُطَانُ : ذكر الدَّرَاج. قال الطرماح: (طويل)

من الهُوَذِ كَدَرَاءِ السَّرَاةِ وَلَوْنُهَا .: خَصِيفٌ كَلَوْنِ الحَيْقُطَانِ المُسَيِّحِ " (2).

فالجاحظ والجوهري ضبطا الحَيْقُطَانِ بضم القاف لا غير ، وبهذا جاءت في بيت الطرماح ، ففيما سبق دلالة على أَنَّ ضم قاف الحَيْقُطَانِ أعلى من فتحها ، ويؤكد هذا أَنَّ ابن خالويه ذكر كلاماً يشتم منه إنكاره فتح القاف ، حيث قال : " لم يفتح أحد قاف الحَيْقُطَانِ إلا ابن دريد ، وسائر الناس الحَيْقُطَانِ ، والأنثى حَيْقُطَانة " (3) .

فكأنَّ ابن خالويه يعترض على ابن دريد في نصّه على فتح قاف الحَيْقُطَانِ ، وهذا فيه مزيد تأكيد على أَنَّ ضمّها أعلى .

والعجب بعد نصّ الجاحظ ، وصاحب الصحاح على الحَيْقُطَانِ ، واستشهاده لها ببيت للطرماح أن ينكر ابن فارس الكلمة ، فيقول : " ولا أحسب الحَيْقُطَانِ ، وهو ذكر الدَّرَاج صحيحاً " (4) .

ولا وجه لإنكار ابن فارس ، فالحَيْقُطَانِ صحيحة ، نصّ عليها ابن دريد ، والجوهري ، وابن منظور ، وورد لها شاهد شعري ، فلا معنى لإنكار ابن فارس لها .

(ذُرُومٌ وَذُرُومٌ)

يقول ابن دريد : " وقال أبو زيد وأبو مالك : تقول العرب : سَبُوحٌ وَقَدُوسٌ وَسَمُورٌ (5) ، وَذُرُوحٌ ، وقد قالوه بالضم ، وهو أعلى " (6) .

وبمراجعة كتب اللغة يتبين أَنَّ ضم الفاء في الكلمات السالفة أعلى من فتحها ، فقد قال ثعلب : " كل اسم جاء على فَعُولٍ فهو مفتوح الأول ، مثل سَفُودٍ وَكَلُوبٍ وَسَمُورٍ وَشَبُوطٍ وَتَتُورٍ إلا السَبُوحُ وَالْقَدُوسُ ، فإنّ الضمّ فيهما أكثر ، وقد يفتحان ، وكذلك الذُرُوحُ ،

(7) الحيوان 54 / 7 .

(1) البيت في ديوان الطرماح برواية الصدر وبطنها ص 95 ، وينظر: الصحاح 3 / 1120 ، اللسان 2 / 939 (حَقَطَ) ، والهوذ : جمع هوذة ، وهي : القطة الأثني . ينظر اللسان (هوذ) 6 / 4719 ، والسَّرَاةُ : الظَّهْرُ ، ففي اللسان (سرا) 3 / 2002 " وسَرَاةٌ كل شيء : أعلاه وظهره ووسطه ... ومنه الحديث : فمسيح سَرَاةُ البعير وذفراه " ، " والخَصِيفُ : لون كلون الرماد " اللسان (خصف) 2 / 1175 ، والمُسَيِّحُ : المُخَطَّطُ ، ففي اللسان (سيح) 3 / 2168 : " وَبَرْدٌ مُسَيِّحٌ وَمُسَيِّرٌ : مُخَطَّطٌ " .

(2) اللسان 2 / 939 ، وينظر التاج 10 / 221 (حَقَطَ) .

(3) المقاييس 2 / 90 ، وينظر التاج 10 / 221 (حَقَطَ) .

(4) السَّمُورُ : " حيوان ببلاد الروس وراء بلاد الترك يشبه النَّمْسَ ، ومنه أسود لامع ... " المصباح (سمر) ص 288 .

(5) الجمهرة (ص 1286 ، 3 / 463) .

بالضم ، وقد يفتح " (1) .

فكون الضم أكثر يؤيد أنه أعلى من الفتح .

ويلاحظ أن ثعلباً أورد (سَمُور) في الكلمات التي تفتح فاؤها ، ولم يورد فيها جواز الضم مع أن ابن دريد نصّ على جواز فتح الفاء منها وضمّها ، حيث أوردّها مع سُبُوح وقُدُوس وذُرُوح .

وأقول : لعلّ ابن دريد سمع في (سُمُور) ضمّ الفاء ، فذكرها مع سُبُوح وقُدُوس وذُرُوح .

ويؤكد كون الضمّ أعلى من الفتح في الكلمات السابقة أيضاً - قول ابن سيده : " قال اللحياني: المجتمع عليه في سُبُوح وقُدُوس الضمّ . قال : وإن فتحته جاز ... " (2) ، وقول الفيومي : " هو سُبُوح قُدُوس بضمّ الأول أي منزّه عن كل سوء وعيب ، قالوا : وليس في الكلام فُعُول بضمّ الفاء وتشديد العين إلا سُبُوح وقُدُوس ، وذُرُوح ، وهي دويبة حمراء منقطة بسواد تطير ، وهي من السموم ، وفتح الفاء في الثلاثة لغة على قياس الباب ... " (3) .

فالضمّ والفتح لغتان في الكلمات السابقة ، لكن الضمّ أعلى .

(الرُّجْمَةُ وَالرَّجْمَةُ)

يقول ابن دريد : " والرُّجْمَةُ : القبر ، بفتح الراء ، وضمّها ، والضمّ أعلى ، ويجمع رُجْماً ورَجْماً " (4) .

جاءت (الرُّجْمَةُ) في بعض كتب اللغة بالضمّ والفتح ، يقول ابن سيده : " والرُّجْمَةُ والرَّجْمَةُ : القبر ... " (5) ، ويؤيد كون الضمّ أعلى أن أكثر كتب اللغة اقتصرّت عليه دون أن تذكر الفتح معه (6) .

(الشَّهْدُ وَالشَّهْدُ)

يقول ابن دريد : " والشَّهْدُ : العسل الذي لم يُصَفَّ ، وقد قيل شَهِدَ أيضاً ، والضمّ

(6) الصحاح (قدس) 3 / 961 ، وينظر (سبج) 1 / 372 .

(1) المحكم (قدس) 6 / 139 .

(2) المصباح (سبج) ص 263 .

(3) الجمهرة (ج رم) رجم (466 ، 2 / 85) .

(4) المحكم 7 / 293 ، وينظر اللسان 3 / 1602 ، والتاج 16 / 271 (رجم) .

(5) ينظر العين 6 / 120 ، والتهديب 11 / 69 ، والمحيط 7 / 102 ، والصحاح 5 / 1922 ، والمقاييس

2 / 493 ، والمجمل ص 319 (رجم) .

أعلى " (1).

اقتصرت بعض كتب اللغة على الشَّهْد بضمّ الشين ، دون أن تذكر الفتح معه (2) ، وهذا يدلّ على أنّ الضمّ أعلى .

وفتح شين الشَّهْد وضمّها لغتان فصيحتان ، حيث نصّت عليهما أكثر كتب اللغة ، فقد أوردهما ابن السكيت وكراع تحت باب فَعَلَ وفُعِلَ باتفاق معنى (3) ، ورواهما الجوهري أيضاً ، فقال : " والشَّهْد والشُّهْد : العسل في شمعها " (4) ونُسب الضمّ لأهل العالية والفتح لتميم ، يقول ابن السكيت : " وقال يونس : أهل العالية يقولون : السُّم والشُّهْد ، وتميم تقول السُّم والشَّهْد " (5) ، ويقول ابن السيد البطليوسي : " والشَّهْد والشُّهْد ، لغتان ؛ فأهل العالية يضمّون شينه ، وغيرهم يفتحونه " (6) .

(العَنْصُوة والعَنْصُوة)

يقول ابن دريد : " والعَنْصُوة : إحدى عَنَاصِي الشَّعَر ، وهو المتفرّق في الرأس ؛ وقد قالوا : عُنْصُوة ، وليس بالجيد ، والأول أعلى " (7) .

اقتصرت صاحب العين والأزهري وابن عباد على (العَنْصُوة) بضمّ العين ، فهذا يدلّ على أنّ الضمّ أعلى ، ففي العين : " العَنْصُوة : الخصلة من الشَّعَر على تقدير تَنْدُوة ، وما لم يكن ثانيه نوناً لا تضمّ العرب صدره ، مثل عَرَقُوة وترَقُوة ... " (8) .

ويتّضح أنّ ضمّ العين أعلى من فتحها من قول الجوهري : " وبقيت في رأسه عَنَاصٍ ، إذا بقي في رأسه شَعَرٌ متفرّق في نواحيه ... الواحدة عُنْصُوة ، وهي فُعْلُوة بالضم . وبعضهم يقول : عَنْصُوة وتَنْدُوة ، وإن كان الحرف الثاني منهما نوناً ، ويلحقهما بعَرَقُوة وترَقُوة وقرْئُوة " (9) .

فالجوهري ذكر (العَنْصُوة) أولاً بضمّ العين ، وفي هذا دلالة على أنه أعلى من الفتح ، ثم قال بعد ذلك : وبعضهم يقول : (العَنْصُوة) بفتح العين ، ألحقه بعَرَقُوة ...

- (6) الجمهرة (د ش هـ) شهد (ص 653 ، وقارن 2 / 270) .
- (1) ينظر : المحيط 3 / 388 ، والمقاييس 3 / 222 ، والمجمل ص 392 (شهد) .
- (2) ينظر : إصلاح المنطق ص 91 ، والمنتخب ص 279 .
- (3) الصحاح 2 / 495 ، وينظر المحكم 4 / 131 ، واللسان 4 / 2350 (شهد) .
- (4) إصلاح المنطق ص 91 ، وينظر المصباح (شهد) ص 324 .
- (5) شروح سقط الزند (شرح البطليوسي) 2 / 510 ، وينظر 2 / 720 .
- (6) الجمهرة ص 1240 ، وقارن 3 / 418 .
- (7) العين 1 / 304 ، وينظر التهذيب 2 / 34 ، 35 ، والمحيط 1 / 338 ، والمجمل ص 487 (عنص) .
- (8) الصحاح 3 / 1046 ، وينظر اللسان 4 / 3130 (عنص) .

لأنَّ (عُنْصُوة) ، الحرف الثاني منها نون ، وما كان كذلك ، فالأصل فيه أنه بضمّ أوله ، وفتحت عين (عُنْصُوة) إلحاقاً بترْقُوة ... التي ليس ثانيها نوناً .

ومن ثم ، فضمّ عين (عُنْصُوة) هو الأصل والأعلى ، ويتّضح هذا أكثر من قول الزبيدي : " والعُنْصُوة مثلثة العين مضمومة الصاد ، أما الضمّ فظاهر ، والفتح نقله الجوهري عن بعضهم ... وأما كسر العين مع ضم الصاد فهو غريب ... " (1) .

ومن ثم ، فعين (عنصوة) وردت بالحركات الثلاث ، يقول الفيروزآبادي : " العُنْصُوة ، والعُنْصُوة ، والعُنْصُوة - مثلثة العين ، وضمّ الصاد في الكل ... الشّعَر القليل المتفرّق ، وقيل : الخصلة من الشّعَر ... " (2) .

فقد تعاقبت الحركات الثلاث على عين (عنصوة) ، ويتّضح مما سبق أنّ الضمّ أعلاها ، وعلى هذا فقول ابن دريد بأن (عُنْصُوة) بضم العين ليس بالجيد - لا وجه له إذ ثبت - فيما سبق - أنه أجود الحركات الثلاث في عين (عُنْصُوة) .

ويبدو أنّ نصّ ابن دريد السابق وضعت الفتحة فيه مكان الضمة ، والضمة مكان الفتحة ، على سبيل الخطأ في الضبط ، فانعكس الوضع ، فأصبح ضم العين ليس بالجيد مع أنّ الأمر - كما سبق - غير ذلك .

2- النقد بقوله : خطأ

(بَزْيُونٌ وَبَزْيُون)

يقول ابن دريد : " وبَزْيُونٌ : معروف ، فأما قول العامة بَزْيُونٌ ، فخطأ " (3) .

نقل الصاغاني ما ذكره ابن دريد ، فهذا يعدّ إقراراً منه بكلامه (4) .

وذكر ابن الأعرابي " أن البَزْيُون لغة في البَزْيُون " (5) ، وعلى هذا ففي الكلمة لغتان : بَزْيُون بكسر الباء وفتح الياء ، وبَزْيُون بضم الباء والياء ، وأورد أدي شير الكلمة بهاتين الصورتين ، فقال : " والبَزْيُون والبَزْيُون : ضرب من نسيج البَزّ أو من رقيق

(1) التاج (عنص) 312 / 9 .

(2) الدرر المبتثة في الغرر المثلثة للإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي - تحقيق طاهر أحمد الزاوي - دار المدار الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - 2004 ص 97 ، 98 .

(3) الجمهرة ص 1246 ، وقارن 3 / 423 .

(4) ينظر التكملة (بزن) 6 / 193 ، وقارن إصلاح المنطق ص 166 ، والصاحح 5 / 2078 ، واللسان 1 / 278 ، والتاج 18 / 56 (بزن) .

(5) التكملة للصاغاني (بزن) 6 / 193 .

الدبياج ... " (1) ، أما بزِّيُون بكسر الباء وضمّ الياء ، فلم ترد في كتب اللغة مما يؤكّد أنها من قول العامة .

(دُومَة الجندل و دُومَة الجندل)

يقول ابن دريد : " ودُومَة الجندل : بضمّ الدال : موضع ؛ هكذا يقول بعض أهل اللغة ، وأصحاب الحديث يقولون : دُومَة الجندل ، بفتح الدال ، وذلك خطأ " (2) .

ويقول أبو أحمد العسكري " ومما يُغلط فيه من أسماء المواضع ويصحّف قولهم : دُومَة الجندل ، فيفتحون الدال ، وهو خطأ ، وإنما هو دُومَة الجندل ، الدال مضمومة ... " (3) .

فالعسكري بكلامه السابق يؤكّد نقد ابن دريد ، وكذلك الخطابي ، حيث نقل كلام ابن دريد في كتابه إصلاح غلط المحدثين (4) ، وتابع ابن سيده ابن دريد ، فقال " ودُومَة الجندل : موضع يسميه أهل الحديث : دُومَة ، وهو خطأ " (5) .

لكنّ الجوهري أورد الوجهين في الكلمة دون أن يخطئ المحدثين في فتح الدال ، حيث قال : " ودُومَة الجندل : اسم حصن ، وأصحاب اللغة يقولونه بضمّ الدال ، وأصحاب الحديث يفتحونها ... " (6) .

وذكر ابن الأثير أنّ دُومَة الجندل " وردت في الحديث ، وتضمّ دالها وتفتح ، وهي موضع ... " (7) .

ومن ثمّ ، فنحن بين رأيين ، رأي أجاز ضمّ الدال وفتحها ، ورأي لم يجز إلا ضمّ الدال ، وخطأً فتحها ، لكن ورد في المصباح ما يرجّح تخطئة فتح الدال ، حيث قال الفيومي : " ودُومَة الجندل حصن بين مدينة النبي ﷺ وبين الشام ، وهو أقرب إلى الشام ، وهو الفصل بين الشام وبين العراق ، وداله مضمومة ، والمحدثون يفتحون ، قال ابن دريد : الفتح خطأ ، ويؤيده قول بعضهم : إنما سميت باسم (دُومى بن إسماعيل) عليهما

(6) الألفاظ الفارسية ص 22 .

(1) الجمهرة (د م و) دوم ص 684 ، وقارن 2 / 301 .

(2) تصحيقات المحدثين لأبي أحمد العسكري 1 / 248 .

(3) ينظر إصلاح غلط المحدثين ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي ص 46 .

(4) المحكم 10 / 145 ، وينظر اللسان 2 / 1460 (د م) .

(5) الصحاح (دوم) 5 / 1923 .

(6) اللسان (دوم) 1 / 1460 .

السلام ؛ لأنه نزلها وسكنها ، وهو مضبوط بالضم ، وقيل دومة " (1).

وعلى كل فدومة بالضم صورة صحيحة ، لم يوجّه إليها أي نقد ، بخلاف دومة بفتح الدال ، ومن هنا وردت الكلمة بضم الدال (الصورة الصحيحة) في شعر حسان ابن ثابت حيث يقول : (كامل)

فَلَقَدْ يَرَانِي مُوعِدِي كَأَنِّي .: فِي قَصْرِ دُومَةٍ أَوْ سَوَاءِ الْهَيْكَلِ (2).

(الشَّنْفُ وَالشُّنْفُ)

يقول ابن دريد : " والشَّنْفُ : ما عُلِّقَ في أعلى الأذن ، والجمع شُنُوف ، فأما قول العامة : شُنْفُ فخطأ ، وكل ما عُلِّقَ في أعلى الأذن فهو يسمى شُنْفًا ، وما عُلِّقَ في أسفلها فهو قُرْطُ " (3).

ويؤكد ما ذكره ابن دريد أن كتب اللغة اقتصررت على الشَّنْفِ بفتح الشين ، وأورد ابن منظور الشَّنْفَ بفتح الشين ، ومنع أن تستعمل بضم الشين ، فقال : " والشَّنْفُ الذي يلبس في أعلى الأذن ، بفتح الشين ، ولا تقل شُنْف ... " (4).

ومنع كذلك الزبيدي استعمال الكلمة بضم النون ذاكراً أن هذا لحن ، حيث قال : " والشَّنْفُ ، بالفتح ، ولا تقل : الشَّنْفُ ، بالضم ، فإنه لحن ، وهو القُرْطُ الأعلى... " (5).

ومن ثم ، فالشَّنْفُ لا يجوز فيه إلا فتح الشين ، أما ضمها فخطأ أو لحن ، وكذلك كسرهما منع ابن السكيت استعمال الكلمة به حيث قال : " ويقال في أذن الجارية شُنْفُ ، ولا تقل شِنْف " (6).

(مَعَافِرٌ وَمُعَافِر)

يقول ابن دريد : " ومَعَافِر : موضع باليمن ، بفتح الميم ، والضم خطأ ، وإليه تنسب الثياب المَعَافِرِيَّة " (7).

ويؤيد نقد ابن دريد أن صاحب العين وابن عباد والجوهري وابن فارس اقتصروا

-
- (7) المصباح : ص 204 .
 - (1) ديوان حسان بن ثابت - تحقيق : د / وليد عرفات - دار صادر - بيروت - 1974 - 75/1 ، وسواء الهيكل : وسط بيت للنصارى . اللسان (سوى - هكل)
 - (2) الجمهرة (ش ف ن) شنف - ص 874 ، 875 ، وقارن 3 / 65 .
 - (3) اللسان (شنف) 4 / 2341 .
 - (4) التاج (شنف) 12 / 312 .
 - (5) إصلاح المنطق : ص 164 ، 165 .
 - (6) الجمهرة : ص 1271 ، 3 / 447 .

على الكلمة بفتح الميم ، ففي العين : " وَمَعَا فِر : قِبيلة من اليمين " (1) ، ويؤكد خطأ ضم الميم أنّ ابن منظور والفريومي والزبيدي منعوا استعمال (مُعَا فِر) بضم الميم ، يقول ابن منظور : " وَمَعَا فِر : بلد باليمين ... ولا يقال بضم الميم " (2) ، ويقول الفريومي : " ولا يقال مُعَا فِر بضم الميم " (3).

3- النقد بقوله : من قول العامة

- بِزَيُون و بِزَيُون ، سبق تحت النقد بقوله : خطأ (4).
- شَنَف و شُنْف ، سبق تحت النقد بقوله : خطأ (5).

4- النقد بقوله : أباه فلان

(جُخْدَب و جُخْدَب)

يقول ابن دريد : " اعلم أنّ الأمثلة التي أصلها النحويون ، واصطلاح عليها أهل اللغة ثلاثية ورباعية وخماسية ، فالثلاثية عشرة أمثلة ... والرابعة ، وهي خمسة أمثلة . وقال الأخفش : هي ستة : فَعَلَّ مثل جَعَفَر ، وفَعَّلَ مثل دِرْهَم ، وفَعَّلَ مثل بُرْتَن ، وفَعَّلَ مثل زَبْرَج ، وفَعَّلَ مثل سَيَطَر ؛ وقال الأخفش : فَعَّلَ مثل جُخْدَب . وأبى ذلك سائر النحويين ، وقالوا : جُخْدَب " (6).

وبمراجعة كتب اللغة يتبين صحّة (جُخْدَب) بفتح الدال وضمها ، فقد نصّ عليها بالوجهين ابن سيده وابن منظور والزبيدي ، ففي المحكم : " والجُخْدَب والجُخْدَب ... كلّهُ : الضخم الغليظ من الرجال والجمال ، والجُخْدَب ، والجُخْدَب ... ضرب من الجنادب والجراد أخضر " (7).

(عَبْر و عَبْر)

يقول ابن دريد : " وناقّة عَبْرُ سَفَرٍ ، إذا كانت قويّة عليه . وقد قالوا : عَبْرٌ ؛ وأبى الأصمعي إلا الضمّ " (8).

-
- (7) العين 2 / 124 ، وينظر المحيط 2 / 30 ، والصاحح 2 / 753 ، والمجمل : ص 473 (عفر) .
 - (1) اللسان (عفر) 4 / 3012 .
 - (2) المصباح : ص 418 ، وينظر التاج 7 / 244 (عفر) .
 - (3) ينظر : ص 188 من البحث .
 - (4) ينظر : ص 190 من البحث .
 - (5) الجمهرة (مقدمة المؤلف) ص 48 ، 49 ، 1 / 11 .
 - (6) المحكم 5 / 196 ، وينظر اللسان 1 / 555 ، والتاج 1 / 354 (جخدب) .
 - (7) الجمهرة (ب ر ع) عبر (ص 318 ، 1 / 266) .

اقتصر بعض اللغويين على (عُبْر) بضمّ العين ⁽¹⁾ ، وروى الجوهري كسر عين (عِبْر) مع ضمها ، حيث قال : " وجملٌ عِبْرُ أسفار ، وجمالٌ عِبْرُ أسفار ، وناقاةٌ عِبْرُ أسفار ، يستوي فيه الجمع والمؤنث مثل الفلّك : الذي لا يزال يسافر عليها ، وكذلك عِبْرُ أسفار بالكسر " ⁽²⁾ .

ونصّ الجوهري على الكسر مع الضمّ يدلّ على صحّته .

وأورد الزمخشري وابن منظور والفيروزابادي والزبيدي (عِبْر) بضمّ العين وكسرها وفتحها ، وهذا يدلّ على صحّة الكلمة بالحركات الثلاث ، يقول ابن منظور : " وناقاةٌ عِبْرُ أسفارٍ وسفرٍ ، وعِبْرٌ وعِبْرٌ : قويّةٌ على السّفر تشقّ ما مرّت به ، وتُقَطّعُ الأسفارُ عليها ... " ⁽³⁾ .

وذكر الفيروزابادي اللفظة في كتابه الدرر المبتثة في الغرر المثلثة ، فقال : " ناقاةٌ عِبْرُ أسفارٍ . وعِبْرُها ، وعِبْرُها : أي قويّة تشقّ ما مرّت به ، وكذلك رجلٌ عِبْرُ أسفارٍ وعِبْرُها وعِبْرُها " ⁽⁴⁾ .

ومن ثمّ ، فإنكار الأصمعي فتح عين (عِبْر) وكسرها يعدّ تشدّداً منه ، فقد ورد الفتح والكسر مع الضم في بعض كتب اللغة الموثوق بها ، كما أنني لم أعر على أيّة إشارة فيها إنكار أو تخطئة للفتح أو الكسر .

5- النقد بقوله : أفصح

(الدَّرَجَة وَالدَّرَجَة)

يقول ابن دريد : " والأدْرَجَة : التي تسميها العامة دَرَجَة ، والدَّرَجَة في وزن رُطَبَة ، أفصح من الدَّرَجَة " ⁽⁵⁾ .

وبمراجعة كتب اللغة لم أعر على أحد ذكر أنّ الدَّرَجَة بضمّ الدال أفصح من الدَّرَجَة بفتح الدال ، وإنما أوردت بعض كتب اللغة أنّ الدَّرَجَة بضمّ الدال لغة في الدَّرَجَة بفتحها ، يقول الجوهري : " والدَّرَجَة : المِرْقَاة ، والجمع الدَّرَج ... والدَّرَجَة ، مثال

(8) ينظر العين 2 / 126 ، والمحيط 2 / 34 ، والمقاييس 4 / 207 ، والمجلد : ص 497 (عبر) ، والمثلث للبطلوسي 2 / 266 .

(1) الصحاح 2 / 733 ، وينظر اللسان 4 / 2783 (عبر) .

(2) اللسان 4 / 2783 ، وينظر : أساس البلاغة 526 ، والتاج 7 / 178 (عبر) .

(3) الدرر المبتثة : ص 93 .

(4) الجوهرة (ج د ر) - ص 446 ، 2 / 64 .

الْهَمْزَة : لغة في الدَّرَجَة ، وهي المَرْقَاة ... " (1) ، ويقول الزبيدي : " والدَّرَجَة ، بالضمّ والدَّرَجَة بالتحريك ، والدَّرَجَة كَهَمْزَة ، الأخيرة عن ثعلب ، وتشدد جيم هذه ، والأدْرَجَة كالأُسْكُفَة : المَرْقَاة التي يتوصّل منها إلى سطح البيت " (2).

فالدَّرَجَة جاء فيها أكثر من لغة ، ويلاحظ أنّ الجوهري ذكر أنّ الدَّرَجَة كَهَمْزَة لغة في الدَّرَجَة ، أي أنّ الدَّرَجَة هي الأصل ، والدَّرَجَة لغة فرعية عنها ، ويؤيد هذا أنّ الدَّرَجَة حكيت عن ثعلب ، بخلاف الدَّرَجَة فحكيت عن جميع اللغويين ، كما أنها أشهر وأعرف من الدَّرَجَة بضمّ الدال ، وكل ما سبق يؤكد أنّ الدَّرَجَة أفصح من الدَّرَجَة وليس الأمر كما ذكر ابن دريد ، حيث قال بأنّ الدَّرَجَة بضمّ الدال أفصح من الدَّرَجَة بفتحها .

(عُقَام و عَقَام)

يقول ابن دريد : " وداء عُقَام ، إذا أعيا فلم يبرأ ؛ وقالوا : عَقَام ، والضمّ أفصح " (3) ، وفي نسخة حيدرآباد : " وقد قالوا : عَقَام ، بالفتح ، وهو أفصح من الضم " (4).

فقد تعاقب الفتح والضم على عين (العقام) ، وذكر ابن دريد في رواية أنّ الضمّ أفصح ، وورد عنه في رواية أخرى أنّ الفتح أفصح .

واقترنت بعض كتب اللغة على ضبط كلمة (عَقَام) بضم العين لا غير ، يقول ابن عباد : " وداء عُقَام : لا يبرأ منه " (5).

واقترنت بعض كتب اللغة على ضبط (عَقَام) بضم العين لا غير - يدلّ على أنه أفصح من الفتح ، وصرّح بهذا ابن منظور ، فقال : " وداء عَقَام وعَقَام : لا يبرأ ، والضمّ أفصح ؛ قالت ليلي : (طويل)

شَفَاهَا مِنَ الدَّاءِ الْعُقَامِ الَّذِي بِهَا .: غَلَامٌ إِذَا هَزَّ الْقَنَآةَ سَقَاهَا " (6) .

وأورد الجوهري أنّ العَقَام قياسه " الضمّ إلا أنّ المسموع هو الفتح " (7) ، وفي هذا دلالة على أنّ الفتح أفصح ، إذ هو المسموع عن العرب ، واللغة - كما يقولون -

(5) الصحاح 1 / 314 ، وينظر: التكملة للصاغاني 1 / 430 ، واللسان 2 / 1351 (درج) .

(6) التاج (درج) 3 / 364 .

(1) الجمهرة (ع ق م) عقم (ص 941 ، وقارن 3 / 131) .

(2) الجمهرة 131/3 .

(3) المحيط 1 / 201 .

(4) البيت في ديوان ليلي الأخيلية برواية: الداء العضال وعليه فلا شاهد فيه ص133، وينظر: اللسان 4 / 3051، والتاج 17 / 491 (عقم) .

(5) الصحاح 5 / 1988 ، وينظر اللسان 4 / 3051 ، والتاج 17 / 491 (عقم) .

بنت السماع .

وعلى كل ، فالفتح والضم وجهان صحيحان في الكلمة .

6- النقد بقوله : الجيد كذا

(عَرُشٌ وَ عُرْشٌ)

يقول ابن دريد : " وتُلَّ عَرُشُ الرجل ، وذلك إذا تضععت حاله ، والمصدر : النَّلُّ و النَّلُّ . قال الشاعر - هو زهير : (طويل)

تداركتما الأحلافَ قد تُلَّ عَرُشُها .: وذُبيانَ قد زَلَّتْ بأقدامها النَّعْلُ⁽¹⁾

يصف قوماً أصابتهم نكبة .

وربما قيل : تُلَّ عَرُشُ فلان وعُرْشُهُ إذ قُتِلَ ؛ هكذا قال الأصمعي ، قال الشاعر - هو ذو الرِّمَّة : (طويل)

وعبدُ يغوثٍ تحجُلُ الطيرُ حوله .: وقد تُلَّ عُرْشِيهِ الحُسامُ المذكَرُ⁽²⁾

فإذا أردت القتل فليس إلا بالضم ، والجيد عَرُشُهُ . فأما في بيت ذي الرِّمَّة فبالضم لا غير ، والعُرْشان في هذا الموضع : مَغْرَزُ العُنُقِ في الكاهل ، وكذلك عُرْشا الفرس : آخر منبِت قذاله⁽³⁾ من عُنُقِهِ " ⁽⁴⁾.

يلاحظ اضطراب في نص ابن دريد ، فقد أورد عن الأصمعي أنه يقال : تُلَّ عَرُشُ فلان وعُرْشُهُ إذا قُتِلَ ، ثم يذكر ابن دريد بعد ذلك أنه إذا أريد القتل فليس إلا بالضم ، ثم يذكر أن الجيد عَرُشُهُ .

ويمكن توجيه كلام ابن دريد بأن تُلَّ تسند تارة إلى عَرُش الرجل بالفتح ، بمعنى حال الرجل وقوام أمره ، وتسند تارة إلى عُرْش الرجل بالضم ، بمعنى اللحم المستطيلة التي في عُنُق الرجل ، وهذا كناية عن قتله .

وقول ابن دريد : "والجيد عَرُشُهُ" يبدو أنه يقصد منه أن الجيد إسناد الفعل (تُلَّ) إلى العرش بالفتح بمعنى حال الرجل ، وبهذا جاء بيت زهير السابق ؛ يقول صاحب العين:

(1) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / 106 .

(2) ديوان ذي الرمة 648/2 .

(3) القذال : " جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا " اللسان (قتل) 5 / 3561 .

(4) الجمهرة (ث ل ل) ثل - ص 84 ، وقارن 1 / 47 .

"وَعَرْشُ الرَّجُلِ : قِوَامُ أَمْرِهِ ، وَإِذَا زَالَ عَنْهُ ذَلِكَ قِيلَ : ثُلَّ عَرْشُهُ ، قَالَ زَهِيرٌ : (طويل)

تَدَارَكْتُمَا عِبْسًا وَقَدْ ثُلَّ عَرْشُهُ .: وَذُبْيَانٌ إِذْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ (1).

ويقول الجوهري : " وقولهم : ثُلَّ عَرْشُهُ ، أَي وَهَى أَمْرُهُ ، وَذَهَبَ عِزُّهُ . قَالَ زَهِيرٌ ... " (2).

ويؤخذ من كلام ابن دريد السابق أَنَّ (ثُلَّ عَرْشِيهِ الْحُسَامُ) ... فِي بَيْتِ ذِي الرُّمَّةِ بَضْمَ الْعَيْنِ لَا غَيْرَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْقَتْلِ ، إِذْ لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى تَضَعُّعَتْ حَالُهُ وَزَالَ ، وَإِنَّمَا أُرِيدُ بِأَنَّ السِّيفَ تَخَلَّلَ عَرْشِيَّ عَبْدُ يَغُوثَ ، وَهُمَا لِحِمَتَانِ مُسْتَطِيلَتَانِ فِي نَاحِيَتِي عُنُقِ الرَّجُلِ ، وَهَذَا كُنَايَةٌ عَنْ قَتْلِهِ .

وَالْعَرْشُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ يَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ عَنِ الْعَرْشِ بِضَمِّ الْعَيْنِ ، فَالْعَرْشُ بِالْفَتْحِ - كَمَا سَبَقَ - بِمَعْنَى حَالِ الرَّجُلِ وَقِوَامِهِ ، أَمَّا الْعَرْشُ بِالضَّمِّ ، فَهُوَ - كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ - : " أَحَدُ عَرْشِيَّ الْعُنُقِ ، وَهُمَا لِحِمَتَانِ مُسْتَطِيلَتَانِ فِي نَاحِيَتِي الْعُنُقِ ، وَأُنْشِدُ الْأَصْمَعِي : (طويل) وَعَبْدُ يَغُوثٍ تَحَجَّلُ الطَّيْرُ حَوْلَهُ .: قَدْ احْتَرَّ عَرْشِيهِ الْحُسَامُ الْمَذْكُورُ " (3).

وَالْعَرْشُ بِمَعْنَى اللَّحْمَةِ الْمُسْتَطِيلَةِ لَمْ أَعَثِرْ عَلَى أَحَدٍ رَوَى فِيهَا فَتَحَ الْعَيْنِ سِوَى ابْنِ فَارَسٍ ، حَيْثُ قَالَ : " عَرْشُ الْعُنُقِ ، عَرْشَانِ بَيْنَهُمَا الْفَقَارُ ، وَفِيهِمَا الْأَخْدَعَانِ ، وَهُمَا لِحِمَتَانِ مُسْتَطِيلَتَانِ عَدَاءُ الْعُنُقِ ، أَي نَاحِيَةُ الْعُنُقِ ... وَزَعَمَ نَاسٌ أَنَّهُمَا عَرْشَانِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ " (4).

وَاقْتَصَرَ الْأَصْمَعِيُّ وَثَابِتُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ فِي خَلْقِ الْإِنْسَانِ عَلَى (الْعَرْشِ) بِضَمِّ الْعَيْنِ لَا غَيْرَ (5).

7 - النقد بقوله : ليس بالجيد

(الْعَنْصُوتُ وَالْعَنْصُوتَةُ)

(5) العين 1 / 249 ، وينظر التهذيب 1 / 414 ، والمحيط 1 / 284 ، واللسان 4 / 2881 ، والتاج 11 / 137 .

(1) الصحاح (عرش) 3 / 1010 .

(2) الصحاح 3 / 1011 ، وينظر المجلد - ص 510 ، 511 ، واللسان 4 / 2881 ، والتاج 11 / 137 (عرش)

(3) المقاييس (عرش) 4 / 267 .

(4) ينظر خلق الإنسان للأصمعي ضمن سلسلة الكنز اللغوي - ص 199 ، وخلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت - ص 202 .

سبق تحت النقد بقوله : أعلى . (1)

وبعد ما سبق فإليك قائمة بأمثلة النقد الخاصة بالتعاقب بين الفتم والضم

مرتبة ترتيباً هجائياً

الكلمة	الحركة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
بَزِيُونٌ وَبَزِيُونٌ	الضم	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
جُذِبَ وَجُذِبَ	الفتح	أباه سائر النحويين	مخالفة النقد
الجزء والجزء	الضم	أعلى	موافقة النقد
الحَيِّطَانِ والحَيِّطَانِ	الضم	أعلى	موافقة النقد
الدَّرَجَةِ والدَّرَجَةِ	الضم	أفصح	مخالفة النقد
دومة الجندل ودومة الجندل	الفتح	خطأ	موافقة النقد
ذُرُوحٌ وَذُرُوحٌ ...	الضم	أعلى	موافقة النقد
الرَّجْمَةِ والرَّجْمَةِ	الضم	أعلى	موافقة النقد
الشَّنْفُ والشَّنْفُ	الضم	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
الشَّهْدُ والشَّهْدُ	الضم	أعلى	موافقة النقد
عَبْرٌ وَعَبْرٌ	الفتح	أباه الأصمعي	مخالفة النقد
عَرَشٌ وَعَرَشٌ	الفتح	هو الجيد	موافقة النقد
مَعَاوِرٌ وَمَعَاوِرٌ	الضم	خطأ	موافقة النقد

(5) ينظر : ص 187 ، 188 من البحث .

عَقَامَ وَعُقَامَ	الضم	أفصح	موافقة النقد
العَنْصُورَةُ والعُنْصُورَةُ	الفتح	أعلى	مخالفة النقد
العنصورة والعنصوة	الضم	ليس بالجيد	مخالفة النقد

إحصاء وعبارات النقد

العدد الكلي	ما وافق فيه البحث ابن دريد	ما خالف فيه البحث ابن دريد	عبارة النقد
6	1	5	أعلى
4	–	4	خطأ
2	–	2	من قول العامة
2	2	–	أباه فلان
1	–	1	أفصح
1	–	1	الجيد كذا
1	1	–	ليس بالجيد
18	5	13	العدد الكلي

رابعاً : التعاقب بين الكسر والضم

1 - النقد بقوله : أعلى

(الحَبْوة والحُبْوة)

يقول ابن دريد : " واحتبى الرجل يحتبى احتباءً ، إذا جمع ظهره ورجليه بثوب ، وهي الحَبْوة بكسر الحاء ، وقالوا حُبْوة بالضم ، والكسر أعلى " (1).

جاءت (الحَبْوة) بكسر الحاء وضمّها في كتب اللغة ، وورد أنهما لغتان ، يقول ابن فارس : "...احتبى الرجل ، إذا جمع ظهره وساقيه بثوب ، وهي الحَبْوة والحُبْوة أيضاً ، لغتان " (2) ، ويقول ابن عباد : " والحَبْوة : من الاحتباء ، وقد يضمّ الحاء ... " (3) .

وقول ابن عباد : " وقد يضمّ الحاء " - يؤخذ منه أنّ (الحَبْوة) بكسر الحاء أكثر من (الحُبْوة) بضمّها ، وفي هذا دلالة على أنّ الكسر أعلى - كما قال ابن دريد - .
وورد في (الحَبْوة) فتح الحاء ، وبهذا تكون الحركات الثلاث تعاقبت عليها ، يقول الفيروز ابادي : " الحَبْوة والحُبْوة : الاشتمال بالثوب ... " (4) .

(الذُّكْر والذُّكْر)

يقول ابن دريد : " الذُّكْر : ضد النِّسيان ؛ ذَكَرْتُ الشيءَ أَذْكَرُهُ ذِكْراً وَذُكْراً ، وهو مَنِيٌّ عَلَى ذِكْرٍ وَعَلَى ذِكْرٍ وَالضَّمُّ أَعْلَى " (5) .

ورد الذُّكْر بضمّ الـ ذال وكسرهما بمعنى في كتب اللغة ، لكنّ الفراء فرق بين الحركتين ، فقال : " الذُّكْر : ما ذكرته بلسانك وأظهرته ... والذُّكْر بالقلب " (6) .
وأكثر اللغويين على أنّ (الذُّكْر) بضمّ الـ ذال وكسرهما بمعنى ، فقد أورده

-
- (1) الجوهرة (ب ح - و - ا - ي) حبو (ص 1017 ، وقارن 3 / 200) .
 - (2) المقاييس 2 / 132 ، وينظر : الصحاح 6 / 2307 ، والمحكم 4 / 19 ، واللسان 2 / 766 (حبو) .
 - (3) المحيط (حبو) 3 / 224 .
 - (4) الدرر المبتثة ص 60 .
 - (5) الجوهرة (694 ، 2 / 310) .
 - (6) التهذيب (ذكر) 10 / 162 .

ابن السكيت تحت باب فَعَلَ وفَعَلَ باتفاق معنى ، فقال : " ويقال : ما زال مني على ذُكْرٍ وُدُكْر " (1) ، وقال الفيومي : " ذكرته بلساني وبقلبي ... والاسم ذُكْر بالضم والكسر ، نصّ عليه جماعة منهم أبو عبيدة وابن قتيبة ، وأنكر الفراء الكسر في القلب ، وقال : اجعلني على ذُكْرٍ منك ، بالضم لا غير ... " (2).

وأورد الزبيدي " أنّ الضمّ في ذُكْرٍ هي لغة قريش " (3) ، ولعلّ الضمّ كان أعلى لذلك . ويؤكد كون الضمّ أعلى أيضاً قول ابن منظور : " ويقال : اجعله منك على ذُكْرٍ وُدُكْر بمعنى ، وما زال ذلك مني على ذُكْرٍ وُدُكْر ، والضمّ أعلى ، أي تذكر ... " (4).

(شِقَّةٌ وَشَقَّةٌ)

يقول ابن دريد : " وقالوا : شِقَّةٌ وَشَقَّةٌ ، والضمّ أعلى " (5) .

ويقول ابن السكيت : " وهي الشَّقَّةُ والشَّقَّةُ ، للسفر البعيد " (6) ، ويقول الجوهري : " والشَّقَّةُ السفر البعيد ، يقال : شَقَّةٌ شاقَّةٌ ، وربما قالوه بالكسر " (7) .

وقول الجوهري : " وربما قالوه بالكسر " يؤيد ابن دريد في أنّ الضمّ أعلى .

وَقُرئت : الشَّقَّةُ في قوله تعالى : ﴿ ولكن بعدت عليهم الشَّقَّةُ ﴾ (8) بضمّ الشين وكسرها (9) ، لكنّ الكسر قراءة شاذّة ، وهذا يؤكد كون الضمّ أعلى ، فهو قراءة سبعية متواترة ، والكسر نسب لبني تميم (10) .

(صِرَاحٌ وَصُرَاحٌ)

يقول ابن دريد : " وأمرُ صِرَاحٍ ، وهو أعلى من صُرَاح ، كأنه مصدر صارحَ مصارحَةً وصِرَاحاً والكسر أعلى من الضمّ ، وإن كانت العامة قد أولعت بالضمّ " (11) .

جاء في اللسان : " الصَّرَحَ والصَّرِيحَ والصَّرَاحَ والصُّرَاحَ ، والكسر

(7) إصلاح المنطق ص 37، وينظر التهذيب 10 / 162 ، والمحيط 6 / 235 ، والمحكم 6 / 489 (ذكر) .

(8) المصباح (ذكر) ص 208 ، 209 .

(1) التاج (ذكر) 6 / 442 .

(2) اللسان 3 / 1507 ، وينظر التاج 6 / 442 (ذكر) .

(3) الجمهرة (ص 1276 ، 3 / 452) .

(4) إصلاح المنطق ص 115 ، وينظر المحكم 6 / 63 ، واللسان 4 / 2302 ، والتاج 13 / 247 (شقق) .

(5) الصحاح (شقق) 4 / 1502 .

(6) سورة التوبة : من الآية / 42 .

(7) ينظر مختصر في شواذ القرآن ص 58 ، والبحر المحيط 5 / 45 .

(8) ينظر البحر المحيط 5 / 45 .

(9) الجمهرة (ح ر ص) صرح (ص 515 ، وقارن 2 / 135) .

أفصح : المحض الخالص من كل شيء " (1).

فقول ابن منظور يؤكد ما ذكره ابن دريد من أن الصّراح بالكسر أفصح من الضمّ، وعلى هذا ، فكسر الصاد وضمها وجهان صحيحان في الكلمة ، ومن ثم ، فنطق العامة كلمة صّراح بالضمّ صحيح .

2 - النقد بقوله : ليس بثبت

(حِمْلَاق و حُمْلَاق)

يقول ابن دريد : " وذكر بعضهم أنه سمع من العرب حِمْلَاق و حُمْلَاق ، وليس الضمّ بثبت " (2).

اقتصرت بعض كتب اللغة (3) على ضبط (الحِمْلَاق) بكسر الحاء لا غير ، وهذا يؤيد نقد ابن دريد .

لكنّ الجوهري ضبط الكلمة بكسر الحاء وضمها ، حيث يقول : " حُمْلَاق العين : باطن أجفانها الذي يسودّه الكحل ... ويقال : هو ما غطّته الأجفان من بياض المُقَلّة ... " (4) ويقول ابن منظور : " الحِمْلَاق والحُمْلَاق والحُمْلُوق : ما غطّت الجفون من بياض المُقَلّة ... " (5).

فضبط الجوهري (الحِمْلَاق) بكسر الحاء وضمها ، ونصّ ابن منظور على الكلمة مرّة بكسر الحاء ومرّة بضمها - يدلّان على أنّ الضمّ وجه صحيح في الكلمة مع الكسر ، ويؤكد هذا أنني لم أعثّر على أيّة إشارة تضعّف أو تقلّل من صحّة (حُمْلَاق) بضمّ الحاء .

(خُبْر و خَيْر)

يقول ابن دريد : " ... ويقال : مالي به خُبْر ، ومالي به خَيْر ، وليس خَيْر بثبت " (6).

(10) اللسان (صرح) 4 / 2424 .

(1) الجمهرة (ص 1276 ، وقارن 3 / 452) .

(2) ينظر العين 3 / 322 ، والتهذيب 5 / 301 ، والمحيط 3 / 251 ، والمصباح ص 152 (حلق) .

(3) الصحاح 4 / 1465 .

(4) اللسان 2 / 1006 ، وينظر التاج 13 / 98 (حلق) .

(5) الجمهرة (ص 1250 ، وقارن 3 / 427) .

وفي طبعة حيدرآباد : " ويقال : ما به خُبْر ، وما به خُبْر ، وليس خُبْر بالثبت " (1) ، وفي هامش طبعة رمزي بعلبكي ورد في المخطوطة (ط) مثل ما جاء في طبعة حيدرآباد (2) .

نصّ ابن سيده على (الخبر) بكسر الخاء وضمها ، فقال : " والخِبْر والخُبْر ... العلم بالشيء " (3) ، واقتصر أكثر اللغويين على الخُبْر بضمّ الخاء (4) ، وهذا يؤيد أنّ كسر الخاء ليس بالثبت ، وعليه فالضبط الوارد في صلب طبعة رمزي بعلبكي هو الصحيح ، ومن هنا جاءت الخُبْر بضمّ الخاء في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وكيف تصبر على ما لم تحط به خُبْرًا ﴾ (5) ، وفي قوله : ﴿ كذلك وقد أحنأ بما لديه خُبْرًا ﴾ (6) ، وجاء كذلك في قول أبي العيال الهذلي : (وافر) ولا تعجل بظنك قبل خُبْرٍ .: فعند الخُبْر تنقطع الظنون (7) .

3 - النقد بقوله : من قول العامة

(الصُّفْرُ والصُّفَر)

يقول ابن دريد : " والصُّفْر : هذا الجواهر الذي تسميه العامة الصُّفْر " (8) . وأورد ابن السكيت (الصفر) تحت باب فَعْل وفِعْل باختلاف معنى ، وهذا يؤيد نسبة ابن دريد الصُّفْر بكسر الصاد إلى العامة ، يقول ابن السكيت : " والصُّفْر : الخالي ... والصُّفْر : الذي تُعمل منه الآنية " (9) . ويؤيد كون (الصُّفْر) بكسر الصاد من قول العامة - اقتصار الأزهرى وابن عباد على ضبطها بالضم لا غير ، ففي التهذيب : " والصُّفْر : النحاس الجيد " (10) . لكنّ الجوهري وابن فارس والفيومي أوردوا ما يثبت صحّة الكلمة ، ففي الصحاح :

-
- (6) الجمهرة 3 / 427 .
 - (7) ينظر الجمهرة (الحاشية) ص 1250 .
 - (1) المحكم (خبر) 5 / 110 .
 - (2) ينظر العين 4 / 258 ، وإصلاح المنطق ص 124 ، 198 ، والتهذيب 7 / 365 ، والصحاح 3 / 641 ، والمقاييس 2 / 239 ، والمجمل ص 230 ، وأساس البلاغة 182 ، والمصباح ص 162 (خبر) .
 - (3) سورة الكهف : آية / 68 .
 - (4) سورة الكهف : آية / 91 .
 - (5) شرح أشعار الهذليين 435/1 .
 - (6) الجمهرة (ر ص ف) صفر / 740 ، 355/2 .
 - (7) إصلاح المنطق ص 33 .
 - (8) التهذيب 12 / 169 ، والمحيط 8 / 133 (صفر) .

" والصُّفْر بالضمّ : الذي تُعمل منه الأواني . وأبو عبيدة يقوله بالكسر " (1) ، ويقول الفيومي : " والصُّفْر مثل فُعْل ، وكسر الصاد لغة : النُّحاس " (2) .

وأورد ابن سيده أكثر من وصف لوجه الكسر ، فقال : " والصُّفْر : لغة في الصُّفْر ، عن أبي عبيدة وحده ، لم يك يجيزه غيره ، والضمّ أجود ، ونفى بعضهم الكسر " (3) . ومن ثمّ ، فقد اضطربت كلمة اللغويين حول كسر صاد الصُّفْر ، فمنهم من أجازته ، ذاكراً أنه لغة في الضمّ ، ومنهم من منعه ، ونسبه إلى العامة .

ونصّ الجوهري على وجه الكسر في صحاحه عن أبي عبيدة ، وتصريح بعض اللغويين بأنه لغة يرجحان صحته ، لكن الضمّ أجود منه وأقوى ، ومن هنا جاءت الكلمة بضمّ الصاد في قول حميد بن ثور الهلالي : (طويل)

فلأياً بلأى خادعاًها فألزماً .: زَمَامِيهِمَا مِنْ حَلَقَةِ الصُّفْرِ مَلْزَمًا (4) .

(الظُّفْر وَالظُّفْر)

يقول ابن دريد : " والظُّفْر : ظُفْر الإنسان ، والجمع أَظْفَار ، ولا يقال : ظُفْر ، وإن كانت العامة قد أولعت به " (5) .

نسب الزبيدي وابن مكي الصقلي (ظُفْر) بكسر الظاء إلى العامة ، ففي لحن العوام : " ويقولون لواحد الأظفار : ظُفْر . قال محمد : والصواب : ظُفْر ... " (6) .

وردّ ابن هشام اللخمي على الزبيدي قائلاً : حكى ابن جني في الظُّفْر أربع لغات : ظُفْر وظُفْر وظُفْر ، بكسر الظاء ، كما تنطق به العامة ، وأُظْفور (7) .

واقصر صاحب العين والأزهري والجوهري وابن فارس على ضبط الظُّفْر بضمّ الظاء (8) ، وذكر ابن سيده أنّ (الظُّفْر) بكسر الظاء غير معروف ، حيث قال : " الظُّفْر ؛ معروف ، يكون للإنسان وغيره ، وأما قراءة من قرأ ﴿ كل ذي ظُفْر ﴾ (9) بالكسر ،

(9) الصحاح 2 / 714 ، وينظر المقاييس 3 / 295 ، والمجمل ص 412 (صفر) .

(10) المصباح (صفر) ص 342 .

(11) المحكم 8 / 203 ، وينظر اللسان 4 / 2459 ، والتاج 7 / 98 (صفر) .

(1) ديوان حميد بن ثور الهلالي ص 21 ، واللأبي : المشقة والجهد ، ينظر اللسان (لأبي) 5 / 3977 .

(2) الجمهرة (ر ظ ف) ظفر (ص 762 ، 2 / 377) .

(3) لحن العوام ص 147 ، وينظر : تثقيف اللسان ص 124 .

(4) المدخل إلى تقويم اللسان ص 29 .

(5) ينظر العين 8 / 157 ، 158 ، والتهذيب 14 / 374 ، والصحاح 2 / 729 ، والمجمل ص 463 (ظفر)

(6) الاتعام : آية / 146 ، والقراءة لأبي السمال في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص 47 ، والبحر

4 / 244 .

فشاذ ، غير مأنوس به ، إذ لا نعرف ظُفراً بالكسر " (1).

لكن ابن عباد نصّ على (الظُّفْر) بكسر الظاء ، وفي هذا دلالة على صحته ، يقول : " الظُّفْر : ظُفْر الإصبع وظُفْر الطائر ... ويقال ظُفْر أيضاً " (2) ، ويقول الفيومي : " الظُّفْر : للإنسان مذكّر ، وفيه لغات : أفصحها بضمّتين ، وبها قرأ السبعة في قوله تعالى : ﴿ حَرَمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ﴾ ، والثانية : الإسكان للتخفيف ، وقرأ بها الحسن البصري ، والجمع أَظْفَار ، وربّما جمع على أَظْفَر مثل رُكْنٍ وأَرْكُنٍ ، والثالثة بكسر الظاء وزان حِمْل ، والرابعة بكسرتين للإتباع ، وقرئ بهما في الشاذ ، والخامسة أَظْفُور ، والجمع أَظْفِير مثل أسبوع وأسابيع ... " (3).

فقد نصّ ابن عباد على كسر ظاء (الظُّفْر) ، ويؤخذ من عبارته أنه قليل ، ونصّ كذلك الفيومي على خمس لغات في الكلمة ، ومنها : ظُفْر بكسر الظاء وسكون الفاء ، وظُفْر بكسر الظاء والفاء للإتباع ، أي تكسر الفاء إتياعاً لكسرة الظاء ، وهذا الوجه يقوّي من صحّة (ظُفْر) بكسر فسكون إذ (ظُفْر) بكسر الظاء والفاء متفرّع عن ظُفْر بكسر الظاء وسكون الفاء .

وأياً كان الأمر ، فإن كلمة (ظُفْر) التي نسبها بعض اللغويين إلى العامة صحيحة ، قد نصّ عليها بعض اللغويين ، وإن كانت أقلّ في الفصاحة من (ظُفْر) بضم الظاء ، ويؤكد صحتها أنه قد قرئ بها في الشواذ ، والقراءة الشاذّة يستدلّ بها كما يستدلّ بالقراءة المتواترة .

4 - النقد بقوله : أباه الأصمعي

(قَطَعَ وَقُطِعَ)

يقول ابن دريد : " وأصاب بئراً بني فلان قُطِعَ وَقُطِعَ أيضاً ، إذا نقص ماؤها ؛ وأبى الأصمعي إلا قُطِعَ " (4).

ويقول الجوهري : " ... أصاب الناس قُطِعَ وَقُطِعَ ؛ إذا انقطع ماء بئرهم في القَيْظ " (5) . ويقول ابن فارس : " وأصاب بئراً بني فلان قُطِعَ ، إذا نقص ماؤها " (6) ،

(7) المحكم 11 / 19 ، وينظر اللسان 4 / 2749 ، والتاج 7 / 161 (ظفر) .

(8) المحيط (ظفر) 10 / 24 .

(1) المصباح (ظفر) ص 384 ، 385 .

(2) الجوهرة (ط ع ق) قطع ص 915 ، وقارن 3 / 104 ، 105 .

(3) الصحاح 3 / 1267 ، وينظر التاج 11 / 683 (قطع) .

(4) المجمل (قطع) ص 600 .

ويقول الزمخشري : " وأصاب البئار قُطْعَةً وَقُطْعٌ " (1) .

يلاحظ أنّ كلمة (قُطْع) فيما سبق قد اقتصر في ضبط القاف فيها على الضمّ ، وهذا يؤيّد الأصمعي ، حيث لم يقرّ إلا (قُطْع) بضمّ القاف ، ولم أعثّر على (قُطْع) بكسر القاف فيما لديّ من كتب اللغة (2) ، ويبدو أنّ ابن دريد انفرد به .

5- النقد بقوله : خطأ

(المِشْطُ و المِشَطُ)

يقول ابن دريد : " والمِشْطُ الذي يُمَشَطُ به بضمّ الميم ، وكسرُها خطأ ، إلا أنّ تقول : " مِمَشَطٌ ، فتزيد ميماً أخرى " (3) ، ويقول : أيضاً : " وسرّحتُ الرأسَ تسريحاً ، إذا خلّلتِ الشَّعرَ بالمِشْطِ ، والمِشْطُ يسمّى المِسرَحَ ، فأما قولهم المِشَطُ فخطأ إلا أنّ يقولوا مِمَشَطاً " (4) .

وبالبحث يتبيّن أنّ كسر ميم (المِشَطُ) صحيح مثل صحّة الضمّ ، فقد رواه الكسائي وأبو عبيد وابن السكيت وكراع النمل والأزهري وابن عباد وغيرهم .

فقد أورد ابن السكيت وكراع المِشَطُ في فُعْلَ وفِعْلَ باتفاق معنى (5) ، كما ذكر الأزهري أربع لغات في الكلمة ، فقال : " أبو عبيد عن الكسائي ، قال : هو المِشَطُ والمِشَطُ والمِشَطُ . قال أبو الهيثم : ولغة رابعة المِشَطُ .. " (6) ، ويقول البطلاني : " ويقال للذي يمشط به الرأس : مِشَطٌ ومِشَطٌ بالكسر والضمّ ... " (7) ، ويقول الفيومي : " والمِشَطُ الذي يمتشط به بضمّ الميم ، وتميم تكسر ، وهو القياس ؛ لأنه آلة ، والجمع أمشاط " (8) .

فيتّضح مما سبق أنّ المِشَطُ بكسر الميم صحيح ، قد حكاه كثير من اللغويين

(5) أساس البلاغة (قطع) ص 671.

(6) ينظر العين 1 / 135 ، والجيم تحقيق : عبد العليم الطحاوي - ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - 1395 هـ - 1975 م ص 2 / 234 ، والتّهذيب 1 / 187 ، والمحيط ص 142 ، والصاح 3 / 1267 ، والمقاييس 5 / 102 ، والمجلد ص 600 ، والأساس 671 ، واللسان 4 / 3680 ، والمصباح 508 ، والتاج 11 / 683 (قطع) .

(1) الجمهرة (ش ط م) مشط / 867 ، 3 / 57 .

(2) الجمهرة (ح ر س) سرح / 512 ، وقارن 2 / 132 .

(3) ينظر إصلاح المنطق / 37 ، والمنتخب / 278 .

(4) التّهذيب 11 / 318 ، 319 ، وينظر : المحيط 7 / 298 ، والمحكم 8 / 21 ، والتكملة للصاغاني 4 / 178 ، واللسان 6 / 4209 ، والتاج 10 / 413 (مشط) .

(5) المثلث للبطلاني ص 2 / 157 ، وينظر شروح سقط الزند (شرح البطلاني ص 4 / 1615 .

(6) المصباح (مشط) 574 .

الأثبات ، ومنهم الكسائي وأبو عبيد وابن السكيت ، كما ذكر الفيومي أنه لغة تميم ، وأنه القياس ، وكل هذا يؤكد صحته .

ومن ثمّ ، فلا اعتداد بتخطئة ابن دريد كسر الميم المشط ، وغاية ما هنالك أنّ (المشط) بضمّ الميم أفصح من كسرهما ، فقد أورد الزبيدي لغات كثيرة في الكلمة ، وقال : " واقتصر الجوهري على الضمّ ، وهو أفصح لغاته " (1) .

6 - النقد بقوله : هو اللغة العالية

(مربية و مربية)

يقول ابن دريد : " فأما مربية الناقة أن تستدرّ بالمرّي فبضمّ الميم ، وهي اللغة العالية ، وقد قيل بالكسر أيضاً ، قال الشاعر : (خفيف)

أصبحت حربنا وحرب بني الحاء : رث مشبوبة بأعلى الدماء

شامداً تتقي الميس عن المر : ية كرهاً بالصرف ذي الطلاء

شبه الحرب بالناقة التي قد شمدت بذنبها للقاح ، أي رفعته ؛ والمربية : مسح الضرع لتدرّ ؛ والصرف : صيغ أحمر ؛ والطلاء : الدم ، والميس : الذي يداري الناقة بالإبساس ، أي بالكلام حتى يحلبها " (2) .

أورد ابن دريد (مربية الناقة) بضمّ الميم وكسرهما ، ذاكراً أن الضمّ هو اللغة العالية لكنه في موضع آخر من الجمهرة ذكر خلاف ما سبق ، حيث أورد أن كسر الميم في المربية أجود من الضمّ (3) ، ووافقه ابن فارس في أنّ المربية بالضمّ هو اللغة الفصيحة ، فقال : " قال ابن دريد : مربية الناقة : أن تستدرّ بالمرّي بضمّ الميم ، هي اللغة الفصيحة ، وقد قيل بالكسر " (4) ، ويؤيد هذا أن ابن سيده أيضاً نصّ على أنّ الضمّ أعلى (5) .

وأورد ابن السكيت مربية في باب فعلة وفعلة باتفاق معنى ، ثم نصّ بعد ذلك عليها مكسورة لا غير (6) .

(7) التاج (مشط) 413 / 10 .

(1) البيتان لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص 25، وينظر: الجمهرة (ر م ي) مري مرأ / 806 .

(2) ينظر الجمهرة / 1269 .

(3) المجلد (مري) 663 .

(4) ينظر المحكم 11 / 276 ، واللسان 6 / 4189 ، والتاج 2 / 182 (مري) .

(5) ينظر إصلاح المنطق / 115 .

ونصّ ابن عباد على الكلمة بالضمّ والكسر ، فقال : " ومُرْيَةُ الناقة : ما امْتَرِيَ من لَبْنِهَا واستُخْرِجَ ، وتُكْسَرُ الميم " (1) ، وضبط الزمخشري الكلمة بضمّ الميم وكسرها (2) .

أما الجوهري فقد اتخذ موقفاً مخالفاً لما سبق ، حيث غلّط (مُرْيَةُ الناقة) بضمّ الميم ، فقال : " وأما مُرْيَةُ الناقة فليس فيه إلا الكسر ، والضمّ غلط " (3) .

وأورد ابن منظور قول الجوهري بأنّ (مُرْيَةُ الناقة) بالضمّ غلط ، وأعقبه بقول ابن دريد بأنّ (مُرْيَةُ الناقة) بالضمّ هو اللغة العالية (4) ، ومن هنا اقتصر الأصمعي في كتاب الإبل عليها بالضمّ لا غير (5) .

ومن ثمّ ، فنحن بين أقوال مضطربة في كسر ميم (مُرْيَةُ الناقة) ، وضمّها ، فبينما يرى بعض اللغويين أنّ الضمّ هو اللغة الفصيحة العالية ، يرى الجوهري أنه غلط .

وأياً كان الأمر ، فإنّ أكثر اللغويين قد رَووا في الكلمة الوجهين ، وعليه فنطق (مُرْيَةُ الناقة) بالضمّ والكسر صحيح ، ويؤيد هذا أنّ (مُرْيَةُ الفرس) بمعنى استخراج ما عنده من الجري بسوط أو غيره تكسر ميمه ، وقد تضمّ (6) ، وعليه فيجوز في (مُرْيَةُ الناقة) بمعنى استخراج لبنها أيضاً ضمّ الميم وكسرها ، وكلا المعنيين يشتمل على الاستخراج .

تحقيب

-
- (6) المحيط (مري) 10 / 282 .
 - (7) ينظر أساس البلاغة (مري) ص 774 .
 - (8) الصحاح 6 / 2491 ، وينظر اللسان 6 / 4189 ، والتاج 20 / 182 (مري) .
 - (1) ينظر اللسان (مري) 6 / 4189 .
 - (2) ينظر الإبل للأصمعي ضمن مجموعة الكنز اللغوي / 87 .
 - (3) ينظر الصحاح (مرا) 6 / 2491 .

انتقد ابن دريد بعض الحركات مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (1).

**وبعد ما سبق إليك قائمة بأمثلة النقد المتعلقة بالتعاقب
بين الكسر والضم مرتبة ترتيباً هجائياً**

الكلمة	الحركة المنقودة	عبارة النقد	موقف البحث
الحيوة والحبوة	الكسر	أعلى	موافقة النقد
حملاق وحملاق	الضم	ليس بثبت	مخالفة النقد
خير وخبر	الكسر	ليس بثبت	موافقة النقد
الذكر والذكر	الضم	أعلى	موافقة النقد
شقة وشقة	الضم	أعلى	موافقة النقد
صراح وصراح	الكسر	أعلى	موافقة النقد
الصقر والصقر	الكسر	من قول العامة	مخالفة النقد
الظفر والظفر	الكسر	من قول العامة	مخالفة النقد
قطع وقطع	الكسر	أباه الأصمعي	موافقة النقد
مريّة ومريّة	الضم	اللغة العالية	ورود الأمرين
المشط والمشط	الكسر	خطأ	مخالفة النقد

(4) ينظر على سبيل المثال حملاق - الصقر - الظفر - المشط - المريّة .

إحصاء عبارات النقد

العدد الكلي	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	ما خالف فيه البحث ابن دريد	ما وافق فيه البحث ابن دريد	عبارة النقد
4	–	–	4	أعلى
1	–	–	1	ليس بثبت
2	–	2	–	من قول العامة
1	–	–	1	أباه الأصمعي
1	1	–	–	اللغة العالية
1	–	1	–	خطأ
11	1	4	6	العدد الكلي

الفصل السابع

التعاقب بين الحركة والسكون

وردت أمثلة نقدية في معجم جمهرة اللغة للتعاقب بين الحركة والسكون ، فقد تتعاقب الحركة والسكون على الكلمة ، ثم يوصف أحدهما بأنه أعلى أو أفصح ، أو ينسب أحدهما إلى العامة ، أو يحكم عليه بالخطأ ، وهاك أمثلة النقد التي تتعلق بقضية تعاقب الحركة والسكون .

1- النقد بقوله : أعلى

(شَرَعٌ وَشَرَعٌ)

يقول ابن دريد : " ومالهم بينهم شَرَعٌ وَشَرَعٌ واحد ، والفتح أعلى ، أي هُم سواء ؛ وله في المال سهمٌ شَرَعٌ " (1).

وردت لفظة (شَرَع) بفتح الراء وسكونها في بعض كتب اللغة ، يقول ابن عباد : " ونحن في هذا الأمر شَرَعٌ ، ويخفف أيضاً : أي سواء " (2) ، ويقول ابن منظور : " ونحن في هذا شَرَعٌ سواء وَشَرَعٌ واحد ، أي سواء لا يفوق بعضنا ، يُحرِّك ويُسَكِّن " (3) ، ويقول الفيومي : " والناس في هذا الأمر شَرَعٌ بفتحيتين ، وتُسَكِّن الراء للتخفيف أي سواء " (4).

فالنصوص السابقة تؤكد صحّة لفظة (شَرَع) بفتح الراء وسكونها .

ويؤيد كون الكلمة بفتح الراء أعلى من سكونها - أن صاحب العين وابن السكيت والأزهري اقتصروا على ضبط الكلمة بفتح الراء (5).

ومنع ابن السكيت (شَرَع) بسكون الراء ، فقال : " يقال : هم في هذا الأمر شَرَعٌ : سواء ، إذا كانوا فيه مستويين ، ولا تقل شَرَعٌ ، وإنما يقال شَرَعٌ في معنى حسيب ... " (6).

(1) الجمهرة (ر ش ع) شرع / 727 ، وقارن 2 / 343 .

(2) المحيط (شرع) 1 / 286 .

(3) اللسان 4 / 2240 ، وينظر: أساس البلاغة 416 ، والتاج 11 / 240 (شرع) .

(4) المصباح (شرع) 310 .

(5) ينظر العين (شرع) 1 / 254 ، وإصلاح المنطق 42 ، والتهذيب (شرع) 1 / 427 .

(6) إصلاح المنطق 172 ، وينظر التاج (شرع) 11 / 240 .

ولا اعتداد بمنع ابن السكيت (شَرَع) بسكون الراء ، وقد أثبتتها ابن عباد وابن منظور والفيومي ، وأورد الفيومي أنّ سبب تسكين الراء هو التّخفيف ، غاية ما هنالك أنّ (شَرَع) بفتح الراء أعلى - كما ذكر ابن دريد - من (شَرَع) بسكون الراء .

(الْمَغْدُ وَالْمَغْدُ)

يقول ابن دريد : " وَالْمَغْدُ : النَّتْفُ ، مَغَدْتُ الشَّعْرَ أَمَغْدُهُ مَغْدًا ، إِذَا نَتَفْتَهُ ، وَيُفْتَحُ أَيْضًا ، فَيَقَالُ : الْمَغْدُ ، وَهُوَ أَعْلَى ، قَالَ الشَّاعِرُ : (مجزوء الوافر)

يُبَارِي قُرْحَةً مِثْلَ الْوَتِيرَةِ لَمْ تَكُنْ مَغْدًا " (1).

وبمراجعة كتب اللغة لم أعثر على الْمَغْدُ إلا بسكون الغين ، يقول صاحب العين : " وَالْمَغْدُ : نَتْفُ مَوْضِعِ الْغُرَّةِ لِيَبْيُضَّ " (2).

ويقول ابن منظور : " وَالْمَغْدُ : النَّتْفُ ... وَمَغَدَّ شَعْرَهُ يَمَغْدُهُ مَغْدًا : نَتَفَهُ " (3).

وفتح عين الْمَغْدُ يمكن حمله على مذهب الكوفيين ، حيث جوزوا فتح ما كان على وزن فَعَلٍ حَلَقِيّ العين ، وجعلوه قياساً مطّرداً ، يقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون للشرّ والجلبة : شَغَبَ ، والصَّوَابُ : شَغَبَ ، بإسكان الغين ، ولا يجوز فتحها ، إلا على أصل الكوفيين ، فإنهم قد أجازوا فتح ما كان على وزن فَعَلٍ ، إذا كان أوسطه حرف حلق ، والبصريون يأبون ذلك ، ولا يفتحون إلا ما جاء مسموعاً عن العرب " (4).

ومما سبق يتّضح أنّ الْمَغْدُ بسكون الغين أعلى من الْمَغْدُ بفتحها أي على خلاف ما ذكر ابن دريد .

(مُهَلَّةٌ وَمُهَلَّةٌ)

يقول ابن دريد : " ومشى فلان على مُهَلَّتِهِ ، وقالوا : على مُهَلَّتِهِ ، والأول أعلى ، أي على رِسْلِهِ " (5).

ويقول ابن فارس : " ومشى على مُهَلَّتِهِ ، أي على رِسْلِهِ " (6) ، ويقول

(1) البيت في ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي ص 98، ينظر: الجمهرة (د غ م) مغد / 671، 288/2.

(2) العين 4 / 395 ، وينظر التهذيب 8 / 79 (مغد) .

(3) اللسان 6 / 4239 ، وينظر التاج 5 / 260 (مغد) .

(4) تنقيف اللسان / 114 .

(5) الجمهرة (ل م هـ) مهل / 988 ، وقارن 3 / 175 .

(6) المقاييس (مهل) 5 / 282 .

الجوهري : " وأَمَّهَلَهُ : أَنْظَرَهُ وَمَهَّلَهُ تَمْهِيلاً . والاسم المَهْلَةُ ، بالضم " (1).

فقد اقتصر ابن فارس والجوهري وكذلك ابن منظور والفيومي والزبيدي على المَهْلَةُ بضم الميم وسكون الهاء ، ففي هذا دلالة على أنها أعلى - كما ذكر ابن دريد - من المَهْلَةُ بفتح الهاء .

2- النقد بقوله : هو من قول العامة

(الطَّلَقُ وَ الطَّلَق)

يقول ابن دريد : " الطَّلَقُ : الذي تسميه العامة الطَّلَقُ ، وهو نبت أو صَمَغ " (2).

ويقول ابن منظور : " والطَّلَقُ : ضرب من الأدوية ، وقيل : هو نبت تستخرج عصارته فيتطلى به الذين يدخلون في النار . الأصمعي : يقال لضرب من الدواء أو نبت طَلَق ، متحرك " (3).

فالطَّلَقُ قد جاءت في نص ابن منظور بفتح اللام لا غير ، ويقول ابن عباد : " والطَّلَقُ : الذي يستعمل في الأصباغ ، وقيل الشُّبْرُم " (4) ، ويقول الجوهري " والطَّلَقُ : ضرب من الأدوية " (5).

فالطَّلَقُ في كلام ابن عباد والجوهري جاءت بسكون اللام لا غير ، ومن ثم فالطَّلَقُ بسكون اللام صحيحة ، ويؤكد صحة الكلمة بسكون اللام أن الصاغاني ذكر أن السكون هو المشهور في الكلمة حيث قال : " وقال الأصمعي يقال لضرب من الدواء ، أو نبت : طَلَق ، متحرك ، هكذا قال : " متحرك " والمشهور فيه سكون اللام ، كما ذكره الجوهري ، وليس هو بنبت " (6) إنما هو من جنس الأحجار واللخاف ، ولعله سمع أن " الطَّلَق " يسمى : كوكب الأرض ، فتوهم أنه نبت " (7).

فيؤخذ من نص الصاغاني السابق - أن الطَّلَقُ صحيحة بسكون اللام وفتحها . ومن ثم ، فلا وجه لابن دريد في نسبة (الطَّلَق) بسكون اللام إلى العامة .

- (1) الصحاح (مهل) 5 / 1822 ، وينظر: اللسان 6 / 4288 ، والمصباح 583 ، والتاج 15 / 704 (مهل) .
- (2) الجمهرة (ط ق ل) طلق / 922 ، وقرن 3 / 112 .
- (3) اللسان (طلق) 4 / 2696 .
- (4) المحيط (طلق) 5 / 327 ، والشُّبْرُم : " ضرب من الشَّيْح ... " اللسان (شبرم) 4 / 2185 .
- (5) الصحاح (طلق) 4 / 1517 .
- (6) ثبت في النص ، والصواب بنبت بدليل الكلام بعد ذلك .
- (7) تكملة الصاغاني 5 / 106 ، وينظر التاج 13 / 305 (طلق) .

(اللُّقْطَةُ وَاللُّقْطَةُ)

يقول ابن دريد : " واللُّقْطَةُ التي تسميها العامة اللُّقْطَةُ : معروفة ، وهو ما التقطه الإنسان فاحتاج إلى تعريفه " (1).

اختلفت كتب اللغة إزاء (اللُّقْطَةُ) بفتح القاف وسكونها ، فصاحب العين اقتصر عليها بالسكون قائلاً : " واللُّقْطَةُ : ما يوجد مَلْقُوطاً مُلْقًى " (2) ، وكذلك أورد ابن عباد وابن فارس الكلمة بسكون العين (3).

وذكر ابن السكيت اللفظة في باب مما أتى من الأسماء على فُعْلَةٍ (4).

واعترض الأزهري على صاحب العين في نصّه على اللُّقْطَةُ بسكون القاف ، مرجحاً أنّ الفصح فيها فتح القاف حيث يقول : " قال { أي الليث } : واللُّقْطَةُ بتسكين القاف : اسم الشيء الذي تجده مُلْقًى فَتَأْخُذُهُ ... قلت { الأزهري } : وكلام العرب الفصحاء على غير ما قال الليث ، روى أبو عبيد عن الأصمعي والأحمر قالاً : اللُّقْطَةُ والقُصْعَةُ والنَّفَقَةُ مُتَقَلَّاتٌ كلها : لما يُلتَقَطُ من الشيء السَّاقِطُ ، وهذا قول حذّاق النحويين - ولم أسمع لُقْطَةً ، لغير الليث ، وإن كان ما قاله قياساً ، وهكذا رواه المحدثون ... عن أبي عبيد أنه قال في حديث النبي (5) ﷺ : أنه سُئِلَ عن اللُّقْطَةِ ؟ فقال : احْفَظْ عِفَاصَهَا ووَكَاءَهَا " (6).

فالأزهري يرى أنّ كلام الفصحاء لُقْطَةً بفتح القاف ، وهكذا نطق بها المحدثون ، وسكون القاف لم يسمعه إلا من الليث .

وإذا كان الأزهري رجّح صحّة اللُّقْطَةُ بفتح القاف ، فإنّ ابن بري اعترض عليه ، ورجّح صحّة اللُّقْطَةُ بسكون القاف ، حيث يقول ابن منظور : " قال الليث : واللُّقْطَةُ ، بتسكين القاف : اسم الشيء الذي تجده مُلْقًى فَتَأْخُذُهُ ، وكذلك المنبوذ من الصبيان لُقْطَةً ، وأما اللُّقْطَةُ ، بفتح القاف ، فهو الرجل اللَّقَّاطُ يتبع اللَّقْطَاتِ يَلْتَقِطُهَا ، قال ابن بري : وهذا هو الصواب ؛ لأنّ الفُعْلَةَ للمفعول كالضُّحْكَ ، والفُعْلَةَ للفاعل كالضُّحْكَ ؛ قال : وبدلّ على صحّة ذلك قول الكميّ : (وافر) (7)

(1) الجمهرة (ط ق ل) لقط / 923 ، 3 / 113 .

(2) العين (لقط) 5 / 100 .

(3) ينظر المحيط 5 / 324 ، والمقاييس 5 / 262 ، والمجمل 648 / (لقط) .

(4) ينظر إصلاح المنطق / 429 .

(5) الحديث في صحيح البخاري (كتاب الطلاق) باب حكم المفقود في أهله وماله - رقم 5292 ، 3 / 422 .

(6) التهذيب (الجزء المستدرک) / 250 ، وينظر التكملة للصاغاني 4 / 173 ، 174 ، واللسان 5 / 4060 .

(7) شعر الكميّ بن زيد الأسدي 124/2 .

الْقُطَّةُ هُدُودٌ وَجُنُودٌ أَنْشَى مُبْرِشِمَةَ الْحَمِي تَأْكُلُونَا " (1) .

فقد استدلل ابن بري لصحة (اللُّقْطَة) بسكون القاف بمعنى الشيء الذي تجده بشاهد شعري ، وذكر أنه القياس ، ويبدو أن الزبيدي يميل إلى كلام ابن بري، ففي التاج : " قلت { أي الزبيدي } : وما ردَّ به الأزهري على الليث قوله ، فإن ابن بري قد صوبه واستحسنه ... " (2) .

و وضع ابن مكي (اللُّقْطَة) بسكون القاف في باب غلط أهل الفقه ، فقال : " ويقولون : كتاب العارية و اللُّقْطَة ، والصواب : العارية بتشديد الياء ، و اللُّقْطَة بفتح القاف " (3) ، وأورد الفيومي أن من اللغويين من " يعدّ السكون من لحن العوام ، ووجه ذلك أن الأصل (لُقَاطَة) فتقلت عليهم لكثرة ما يلتقطون في النهب والغارات وغير ذلك ، فتلعبت بها ألسنتهم اهتماماً بالتخفيف ، فحذفوا الهاء مرة ، وقالوا لُقَاط ، والألف أخرى ، وقالوا (لُقْطَة) فلو أسكن اجتمع على الكلمة إعلان ، وهو مفقود في فصيح الكلام ... و يوجد في نسخ من الإصلاح : ومما أتى من الأسماء على فُعْلَة وفُعْلَة وعدّ اللُّقْطَة منها ، وهذا محمول على غلط الكتاب ، والصواب حذف فُعْلَة كما هو موجود في بعض النسخ المعتمدة ؛ لأن من الباب مالا يجوز إسكانه بالاتفاق ، ومنه ما يجوز إسكانه على ضعف على أن صاحب البارع نقل فيها الفتح والسكون " (4) .

فالفيومي يميل إلى أن الصواب لُقْطَة بفتح القاف .

ومن ثم ، فقد تباينت آراء اللغويين حول (لُقْطَة) ، فبعضهم صحّحها بسكون القاف ، وبعضهم صحّحها بفتحها .

وهناك من اللغويين من نصّ على الصورتين معاً مما يدلّ على أنهما صحيحتان عنده ، يقول ابن سيده : " واللَّقْطُ واللُّقْطَةُ واللُّقْطَةُ واللُّقَاطَةُ : ما التَّقَطَّ " (5) ، ويقول الزمخشري : " ووجدت لُقْطَة ولُقْطَة ولَقِيطاً " (6) .

فكل من ابن سيده والزمخشري قد نصّ على اللُّقْطَة بسكون القاف وفتحها مما يدلّ على أنها صحيحة بهما ، ومن ثمّ ، فلا وجه لنسبته اللُّقْطَة بسكون القاف إلى العامة .

(1) اللسان (لقط) 5 / 4060 .

(2) التاج (لقط) 10 / 401 .

(3) تنقيف اللسان / 267 .

(4) المصباح (لقط) 557 .

(5) المحكم (لقط) 6 / 170 .

(6) أساس البلاغة (لقط) 747 .

3- النقد بقوله : ليس بالعالِي

(جِشْمٌ وَجِشْمٌ)

يقول ابن دريد : " ويقال : ألقى فلانٌ على فلانٍ جِشْمَهُ ، وقالوا : جِشْمَهُ ، وليس بالعالِي ، إذا ألقى عليه كَلَّهُ وثَقَلَهُ " (1) ، وفي طبعة حيدرآباد : " ويقال : ألقى فلانٌ على فلانٍ جِشْمَهُ وقالوا جِشْمَهُ ، وليس بالعالِي ، إذا ألقى عليه كَلَّهُ وثَقَلَهُ " (2) ، وجاء في حاشية رمزي بعلبكي (3) (ط : " جِشْمَهُ ، وقالوا جِشْمَهُ ") .

نحن أمام أربع صور لكلمة (جِشْمٌ) ، وهي : جِشْمٌ ، وجِشْمٌ ، وجِشْمٌ ، وجِشْمٌ . وبمراجعة كتب اللغة وجدت أنها نصّت على هذه الصور عدا (جِشْمٌ) بكسر الجيم وسكون الشين ، يقول الجوهري : " وألقى فلانٌ عليّ جِشْمَهُ ، بضم الجيم وفتح الشين ، أي ثَقَلَهُ " (4) ، ويقول ابن سيده : " ورمى عليه جِشْمَهُ وجِشْمَهُ : أي ثَقَلَهُ " (5) ، ويقول الزمخشري : " وألقى عليه جِشْمَهُ أي كَلَفَتَهُ وثَقَلَهُ ، ورؤي بضمّ الجيم " (6) ، ويقول ابن منظور : " ورمى عليه جِشْمَهُ وجِشْمَهُ أي ثَقَلَهُ " (7) .

ومن ثم ، فجِشْمٌ وجِشْمٌ وجِشْمٌ وردت في أقوال اللغويين السابقة ، ويلاحظ أنّ (جِشْمٌ) بضمّ الجيم وفتح الشين أصحّها حيث اقتصر عليها صاحب الصحاح ، ومن ثمّ ، فلا اعتداد بوصف (جِشْمٌ) بضمّ الجيم وفتح الشين في طبعة حيدر آباد بأنه ليس بالعالِي ، فهو أصحّ الصور السابقة ، يليها جِشْمٌ بفتحيتين ، ثم جِشْمٌ ثم جِشْمٌ ، والأخيرة لم أعرّ عليها في كتب اللغة .

4- النقد بقوله : خطأ

(الحَرَدُ والحَرْدُ)

يقول ابن دريد : " والحَرْدُ ... بسكون الراء : الغضب ، وتحريكها خطأ " (8) . وبالبحت يتضح أنّ (الحَرْدُ) الذي خطّاه ابن دريد صحيح ، قد نصّ عليه ابن

(1) الجمهرة (ج ش م) جِشْمٌ / 477 ، وقارن 2 / 97 .

(2) الجمهرة (ج ش م) جِشْمٌ / 2 / 97 .

(3) ص 477 .

(4) الصحاح 5 / 1888 ، وينظر المقاييس 1 / 458 ، والمجمل 132 (جِشْمٌ) .

(5) المحكم (جِشْمٌ) 7 / 181 .

(6) أساس البلاغة (جِشْمٌ) 106 .

(7) اللسان (جِشْمٌ) 1 / 629 .

(8) الجمهرة (ح د ر) حرد / 500 ، 501 ، 2 / 120 ، وجاء في حاشية الأخيرة : " وقد أجازته جمهور اللغويين الأصمعي وأبو عبيدة وغيرهما ... " .

السكيت في باب فَعَلَ وفَعَلَ باختلاف معنى ، فقال : " والحرْد : القَصْد ... والحرْد : الغيظ " (1) ، ويقول الأزهري : " وقال أبو العباس : قال أبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة : الذي سُمع من العرب الفُصحاء في الغَضَب : حَرِدَ يَحْرُدُ حَرْدًا بتحريك الراء . قال أبو العباس : وسألت ابن الأعرابي عنها ، فقال : صحيحة إلا أن المفضل أخبرني أن من العرب من يقول : حَرِدَ حَرْدًا وحَرْدًا ، والتسكين أكثر ، والأخرى فصيحة ، قال : وقلما يَلْحَنُ الناسُ في اللغة " (2) ، ويقول الجوهري : " والحرْد بالتحريك الغضب . قال أبو نصر أحمد بن حاتم صاحب الأصمعي : هو مُخَفَّف ... " (3) ، ويقول ابن فارس : " والحرْد والحرْد : الغَضَب " (4) ، ويقول ابن منظور : " وحَرِدَ عليه حَرْدًا وحَرْدَ يَحْرُدُ حَرْدًا كلاهما غضب ... " (5).

فبناء على ما سبق يتضح صحّة الحرْد بتحريك الراء مع الحرْد بسكونها ، فقد نصّ عليهما اللغويون الأثبات ، ومن ثمّ ، فلا اعتداد بتخطئة ابن دريد (الحرْد) بتحريك الراء ، ولا أدري كيف خطأها مع أن الأزهري قال فيما سبق : " قال أبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة : الذي سمع من العرب الفُصحاء في الغضب: حَرِدَ يَحْرُدُ حَرْدًا بتحريك الراء " ؟!

ألا يكفي هؤلاء اللغويون الثلاثة لإثبات صحّة (حَرْد) بتحريك الراء التي أنكرها ابن دريد ؟ !

ويؤكد صحّة (الحرْد) أنه قد جاء في حاشية الجمهرة (طبعة حيدرآباد) تعليقاً على قول ابن دريد : " وتحريكها خطأ " - : " وقد أجازته { أي الحرْد بتحريك الراء في معنى الغضب } جمهور اللغويين الأصمعي وأبو عبيدة وغيرهما ... " (6) .

5- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(حَرَقَ وَحَرَّقَ)

يقول ابن دريد : " وثوبٌ فيه حَرَقٌ ؛ وقال قوم : حَرَقَ ، ولا أدري ما صحته ،

-
- (1) إصلاح المنطق / 47 .
 - (2) التهذيب / 4 / 413 ، وينظر اللسان 2 / 825 ، والتاج 4 / 416 (حرد) .
 - (3) الصحاح (حرد) 2 / 464 .
 - (4) المجمل / 166 ، وينظر: العين 3 / 180 (حرد) .
 - (5) اللسان (حرد) 2 / 825 ، وينظر: تنقيف اللسان / 337 ، والمصباح (حرد) 128 .
 - (6) الجمهرة (الحاشية) 2 / 120 .

من أثر دقّ القَصَّار (1) أو غيره ؛ كلام عربي " (2).

ويقول الجوهري: " والحرَق... احتراق يصيب الثوب من الدقّ ، وقد يسكن " (3) ،
ويقول ابن منظور : " ... الحرَق النَّقْبُ في الثوب من دقّ القَصَّار ... قال الجوهري :
وقد يسكن " (4) .

فقد نصّ الجوهري على أنّ (الحرَق) بفتح الراء قد تسكن راءه ، وهذا يدلّ على
أنّ التسكين صحيح ، وإن كان قليلاً .
ويلاحظ أنّ الحرَق ، وهو النَّقْبُ في الثوب من دقّ القَصَّار ، جُعِلَ مثل الحرَق
الذي هو لهب النار (5) .

6- النقد بقوله : أعلى وأجود

(الدَّرْعُ والدَّرْعُ)

يقول ابن دريد : " والليالي الدَّرْعُ والدَّرْعُ جميعاً ، والدَّرْعُ أعلى وأجود : اللواتي
تبيضّ أوائلهنّ وتسودّ أخراهن " (6) .

ويقول الجوهري : " والأدْرَعُ من الخيل والشاء : ما أسودّ رأسه ، وأبيضّ سائرهِ ،
والأنثى دَرَعَاء ، ومنه قيل لثلاثِ ليالٍ من ليالي الشهر اللاتي يلبين البيضَ دُرْعَ ، مثال
صُرْد ... على غير قياس ؛ لأنّ قياسه دُرْعُ بالتسكين ؛ لأنّ واحدها دَرَعَاء " (7) .

فالدَّرْعُ بسكون الراء هو القياس ؛ لأنّ قياس جمع أفْعَل وفَعْلَاء أن يكون على
فُعْلٍ ، أما الدَّرْعُ فغير قياسية ، ولعلّ هذا كان سبباً في أنّ سكون الراء في الكلمة أعلى
وأجود من فتحها .

(1) في اللسان (قصر) 5 / 3649 : " والقَصَّار والمُقَصِّر : المُحَوَّر لِلثِيَاب لِأَنَّهُ يَدْفَعُهَا بِالْقَصْرِ التي هي القطعة من الخشب " .

(2) الجمهرة (ح ر ق) حرَق / 519 ، وقارن 2 / 140 .

(3) الصحاح (حرَق) 4 / 1457 .

(4) اللسان 2 / 841 ، وينظر التاج 13 / 73 (حرَق) .

(5) ينظر التاج (حرَق) 13 / 73 .

(6) الجمهرة (د ر ع) درع / 631 ، 2 / 249 .

(7) الصحاح 3 / 1207 ، وينظر: اللسان 2 / 1362 ، والتاج 11 / 109 (درع)

7- النقد بقوله : أفصح وأعلى

(الشَّرْجُ وَ الشَّرَّجُ)

يقول ابن دريد : " ويسمى حِتَارُ (1) الدُّبُرُ : الشَّرْجُ ، واختلفوا فيه ، فقال قوم : الشَّرْجُ ، وقال قوم : الشَّرَّجُ أفصح وأعلى " (2).

وبالبحث وجدت ابن منظور أورد خلاف ما سبق ، فذكر أَنَّ السكون أفصح ، يقول : " والشَّرْجُ والشَّرَّجُ ، والأولى أفصح : أعلى ثقب الاست ، وقيل : حِتَارُهَا ... " (3)، واقتصر الفيومي على ضبط الشَّرْجُ بسكون الراء ، وهذا يؤيد أنه أفصح ، يقول : " والشَّرْجُ ... مجمع حلقة الدُّبُرُ الذي ينطبق " (4) ، وسواء أكان فتح راء الشَّرْجُ أفصح أم سكونها ، فكلاهما صحيح .

8- النقد بقوله : هو اللغة الجيدة

(العَفَرُ وَ العَفْرُ)

يقول ابن دريد : " والعَفْرُ والعَفَرُ : ظاهر تراب الأرض ، بفتح الفاء وتسكينها والفتح اللغة الجيدة " (5).

ويقول ابن منظور : " العَفْرُ والعَفَرُ : ظاهر التراب " (6).

فيتبين من قول ابن منظور صحّة (العَفْرُ) بفتح الفاء وسكونها .

واقتصر بعض اللغويين على (العَفْرُ) بفتح الفاء ، وهذا يؤيد ما ذكره ابن دريد من أَنَّ الفتح هو اللغة الجيدة ، يقول الجوهري : " والعَفْرُ بالتحريك : التُّراب " (7).

ويقول ابن فارس : " قال ابن دريد : العَفْرُ ظاهر تراب الأرض ، بفتح الفاء وتسكينها قال : والفتح اللغة الجيدة " (8).

فقد نقل ابن فارس عن ابن دريد أن فتح فاء (العَفْرُ) هو اللغة العالية ، فهذا يعدّ إقراراً منه بقول ابن دريد بأنّ الفتح هو اللغة الجيدة .

(1) في اللسان (حتر) 769/2 : " وحتار الدبر : حلقتة " .

(2) الجمهرة (ج ر ش) شرح / 459 ، وقارن 78/2 .

(3) اللسان (شرج) 2227/5 .

(4) المصباح (شرج) 308/8 .

(5) الجمهرة (ر ع ف) عفر / 765 ، وقارن 380/2 .

(6) اللسان 4 / 3008 ، وينظر التاج 7 / 240 (عفر) .

(7) الصحاح 2 / 751 ، وينظر : المحيط 2 / 29 ، والمجلد 473 ، والمصباح 417 (عفر) .

(8) المقاييس 4 / 63 ، وينظر : التكملة للصاغاني 3 / 121 ، والتاج 7 / 240 (عفر) .

9- النقد بقوله : خطأ من قول العامة

(القرع والقرع)

يقول ابن دريد : " القرع : داء ⁽¹⁾ يصيب الفصال ، فصال الإبل ، دون مسانها ، ومثل من أمثالهم : " استنتت الفصال حتى القرعى " ⁽²⁾ . والعلاج من القرع : التقرع وهو أن يُنضح على الفصيل ماءً ، ثم يُسحب في أرض سبخة أو في أرض قد صب عليها ملح ، قال الشاعر : (طويل)

لدى كل أخدود يغادرن فارساً يجر كما جر الفصيل المقرع ⁽³⁾

ويروى : دارعاً .

وهذا المثل الذي تقوله العامة : " أحر من القرع " ⁽⁴⁾ خطأ ، إنما هو أحر من القرع " ⁽⁵⁾ .

فقد خطأ ابن دريد العامة في قولهم : القرع بتسكين الراء من المثل : " أحر من القرع " .

ويؤيد ما ذكره ابن دريد نسبة شمر أيضاً الكلمة بالتسكين إلى العامة حيث يقول الأزهري : " وقال شمر : العوام يقولون : هو أحر من القرع ، وإنما هو من القرع " ⁽⁶⁾ .

وفصل الجوهري ، فقال : " والقرع بالتحريك : بثر أبيض يخرج بالفصال ، ودواؤه الملح وجباب ألبان الإبل ، فإن لم يجدوا ملحاً نتفوا أوبارَه ، ونضحوا جلده بالماء ، ثم جرّوه على السبخة ، ومنه المثل : " هو أحر من القرع " وربما قالوا : " هو أحر من القرع " بالتسكين ، يعنون به قرع الميسم ، وهو المكواة ، قال الشاعر : (متقارب)

كأن على كبدي قرعة حذاراً من البين ما تبرّد

والعامة تريد به هذا القرع الذي يؤكل " ⁽⁷⁾ .

فيتضح من قول الجوهري أن خطأ العامة ليس في تسكينهم راء القرع ؛ وإنما في

(1) هو " بثر يأخذ صغار الإبل في رؤوسها وأجسادها فتقرع ، والتقرع : معالجتها لنزع قرعها ، وهو أن يطلوها بالملح وجباب ألبان الإبل ... " مجمع الأمثال 1 / 402 .

(2) المثل يضرب للذي يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه لجلالة قدره ، والقرعى : جمع قريع مثل مرضى ومريض ، وهو الذي به قرع ، بالتحريك ، وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ... " مجمع الأمثال 106/2 ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 98/1

(3) البيت لأوس بن حجر في ديوانه / 59 - برواية (دارعاً) مكان (فارساً) .

(4) المثل في مجمع الأمثال للميداني 1 / 402 ، 403 ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 335/1 .

(5) الجمهرة (ر ع ق) قرع / 769 ، 2 / 384 .

(6) التهذيب (قرع) 1 / 230 .

(7) الصحاح 3 / 1262 ، وينظر : اللسان 5 / 3595 (قرع) ، والبيت في مجمع الأمثال 403/1 دون نسبة .

جعلهم القَرَع في المثل بمعنى الدُّبَاء الذي يُؤكل .

فالقَرَع بالتسكين جائز في المثل ، وذلك إذا قصد به قَرَع المِكْوَة ومن هنا روى الميداني المثل مرتين : مرة بتحريك الراء ، وفسره بالبَثْر ... (1) ومرة بتسكين الراء ، وفسره بقَرَع الميسم (2) ، كما أورد الزبيدي جواز فتح راء (القَرَع) وتسكينها ، وذكر أنّ التحريك أفصح (3) .

10 - النقد بقوله : هو اللغة الفصيحة العالية

(النهر والنهر)

يقول ابن دريد : " والنهر : بفتح الهاء اللغة الفصيحة العالية ، وأصل النهر السعة والفُسحة ، وفسر قوله **﴿ فِي جَنَاتٍ وَنَهَرٍ ﴾** (4) في ضوء وفُسحة ، وهو كلام المفسرين ، واللغة توجب أن يكون نهر في معنى أنهار ، كما قال جل ثناؤه : **﴿ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾** (5) ، أي أطفالاً ، والله أعلم ، والنهار من ذلك مأخوذ إن شاء الله " (6) .

ويقول صاحب العين : " والنهر لغة في النهر " (7) ، وأورد ابن السكيت النهر في باب فَعَلَ وفَعَلَ من السالم (8) ، وقال الجوهري : " والنهر والنهر : واحد الأنهار . وقوله تعالى : **﴿ فِي جَنَاتٍ وَنَهَرٍ ﴾** أي أنهار " (9) ، ونص ابن منظور على نهر ونهر ، وذكر أن فتح الهاء أفصح (10) .

فيتبين مما سبق صحة (نهر) بفتح الهاء وسكونها ، فهما لغتان ، والفتح - كما أورد ابن منظور - أفصح .

تعقيب

وردت بعض أمثلة للتعاقب بين الحركة والسكون ، وجه نقد إليها ، وظهر بالبحث صحتها (11) .

- (1) ينظر مجمع الأمثال 402/1 .
- (2) ينظر مجمع الأمثال 403/1 .
- (3) ينظر التاج (قرع) 362/11 .
- (4) سورة القمر / 54 .
- (5) سورة غافر / 67 .
- (6) الجمهرة (ر ن هـ) نهر / 807 ، وقارن 2 / 421 .
- (7) العين 4 / 44 ، وينظر: التهذيب 6 / 276 ، والمحيط 3 / 475 (نهر) .
- (8) ينظر إصلاح المنطق / 97 .
- (9) الصحاح 2 / 840 ، وينظر: المصباح 627 (نهر) .
- (10) ينظر اللسان (نهر) 6 / 4556 .
- (11) ينظر على سبيل المثال : الشرع - الطلق - اللقطة - الحرد - الحرق .

وبعد هذا إليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بالتعاقب

بين الحركة والسكون مرتبة ألفائياً

الكلمة	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
جَشَمَ وجَشُمَ	السكون	ليس بالعالِي	مخالفة النقد
الحَرَدَ والحَرْدُ	الفتح	خطأ	مخالفة النقد
حَرَقَ وحَرَّقَ	السكون	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد
الدُّرْعَ والدُّرْعُ	السكون	أعلى وأجود	موافقة النقد
الشَّرَجَ والشَّرَجُ	الفتح	أفصح وأعلى	مخالفة النقد
شَرَعَ وشَرَعَ	الفتح	أعلى	موافقة النقد
الطَّلَقَ والطَّلَقُ	السكون	من قول العامة	مخالفة النقد
العَفَرَ والعَفْرُ	الفتح	اللغة الجيدة	موافقة النقد
القرَعَ والقرَعُ	السكون	من قول العامة	موافقة النقد
اللُّقْطَةَ واللُّقْطَةُ	السكون	من قول العامة	مخالفة النقد
المَغَدَ والمَغْدُ	الفتح	أعلى	مخالفة النقد
مُهَلَّةَ ومُهَلَّةُ	السكون	أعلى	موافقة النقد
النَّهَرَ والنَّهْرُ	الفتح	اللغة الفصيحة العالية	موافقة النقد

إحصاء عبارات النقد

عبارة النقد	عدد ما وافق فيه البحث ابن دريد	عدد ما خالف فيه البحث ابن دريد	العدد الكلي
أعلى	2	1	3
من قول العامة	1	1	2
ليس بالعالى	–	1	1
خطأ	–	1	1
لا أدري ما صحته	–	1	1
أعلى وأجود	1	–	1
أفصح وأعلى	–	1	1
اللغة الجيدة	1	–	1
خطأ من قول العامة	1	–	1
اللغة الفصيحة العالية	1	–	1
العدد الكلي	7	6	13

إحصاء لأمثلة النقد الصوتي

العدد الكلي	ورود الأمرين موافقة النقد ومخالفته	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	الظاهرة
13	—	6	7	الهمز والتخفيف
64	8	25	31	الإبدال بين الصوامت
13	—	9	4	التصحيف
11	—	4	7	المعاقبة بين الياء والواو
10	—	9	1	المخالفة الصوتية
3	—	2	1	التعاقب بين الحركات الثلاث
26	1	12	13	التعاقب بين الفتح والكسر
18	—	5	13	التعاقب بين الفتح والضم
11	1	4	6	التعاقب بين الكسر والضم
13	—	6	7	التعاقب بين الحركة والسكون
182	10	82	90	العدد الكلي

الباب الثاني

﴿ النقد الصرفي ﴾

ويشمل :

الفصل الأول : أبنية المصادر

الفصل الثاني : التذكير والتأنيث

الفصل الثالث : الإفراد والجمع

الفصل الرابع : التَّسْب

الفصل الخامس : اختلاف صيغة الماضي والمضارع

الفصل السادس : صيغ الأفعال

الفصل السابع : صيغ الأسماء

الفصل الثامن : التخفيف والتشديد

الفصل التاسع : القلب المكاني

الفصل الأول

(أبنية المصادر)

وردت في جمهرة اللغة أفعال جاءت مصادرها على أكثر من صورة ، وقد نقد بعضها ، وهي فيما يلي :

1 - النقد بقوله : أعلى

(السَّجُوَّ والسَّجُو)

يقول ابن دريد : " وسَجَا الليلُ وغيرُهُ يسجو سُجُوءًا وسَجُوءًا ، إذا سَكَنَ ، والأول أعلى ، وكذلك فسَّر أبو عبيدة في قوله ﷺ : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ ⁽¹⁾ ، أي إذا سكن بعد اعتكاره " ⁽²⁾.

وبالبحث وجدت المصدرين قد نصَّ عليهما بعض اللغويين ، يقول ابن سيده : " سَجَا الليل وغيره سُجُوءًا وسَجُوءًا : سَكَنَ " ⁽³⁾.

واقصر صاحب العين والجوهري والزمخشري على السَّجُوَّ ⁽⁴⁾ ، وهذا يؤيد قول ابن دريد بأنه أعلى من السَّجُو .

(ضَحِكَ وضَحِك وكَذِب وكَذَب)

يقول ابن دريد : " ويقال : أنتَغَ انتاغًا ، إذا استغرب في الضَّحِك ، قال الشاعر : (طويل)

فما يُنتَغون الضَّحِكُ إِلَّا تَبَسُّمًا .: ولا يَتَبَسَّونَ القولَ إِلَّا تَنَاجيًا ⁽⁵⁾

قال أبو بكر : يقال : ضَحِكَ وضَحِك وكَذِب وكَذَب ، وهما بالتحريك ، وفتح الأول أعلى وأوضح " ⁽⁶⁾.

فقد أورد ابن دريد مصدرين لكل من الفعل : ضَحِكَ وكَذَب :

-
- (1) سورة الضحى آية / 2 .
 - (2) الجمهرة (ج س و) سجو / 476 ، 95 / 2 ، 96 .
 - (3) المحكم 212/8 ، وينظر التهذيب 12 / 189 ، والمحيط 8 / 139 .
 - (4) ينظر العين 6 / 161 ، والصحاح 6 / 2372 ، وأساس البلاغة 363 (سجا) .
 - (5) البيت لذى الرمة في ديوانه 1314/2 برواية : فما يغربون .
 - (6) الجمهرة / 1300 ، 3 / 478 .

أ - الضَّحْكُ وَالضُّحْكُ

وبمراجعة كتب اللغة وجدت ابن فارس أورد ما يؤيد كلام ابن دريد ، حيث قال : "ضحك : الضاد والحاء والكاف ... هو دليل الانكشاف والبروز . من ذلك الضَّحْكُ ضَحِكَ الإنسان ، ويقال أيضاً الضَّحْكُ ، والأول أفصح " (1) . كما نصّ الأزهري على الضَّحْكُ بقوله : " ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحْكَاً ولو قيل ضَحْكَاً لكان قياساً ؛ لأنّ مصدر فعل فعلٌ " (2) ، في حين أورد الجوهري أربع لغات في الضَّحْكُ دون أن يرجّح إحداهن على الأخرى قائلاً : " ضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحْكَاً وَضَحْكَاً وَضَحِكَاً . أربع لغات " (3) .

فقول ابن فارس بأن الضَّحْكُ بفتح الضاد وكسر الحاء هو اللغة الأفصح في مصدر ضَحِكَ - يؤيد قول ابن دريد بأنه أعلى من الضَحِكَ بكسر الضاد وسكون الحاء .

ب - الكَذِبُ وَالْكِذْبُ

يقول الفيومي : " كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِباً ، ويجوز التّخفيف بكسر الكاف وسكون الذال " (4) .

فقول الفيومي يُشتمّ منه أنّ الكَذِبَ - كما قال ابن دريد - أعلى من الكِذْبُ ، ويؤيد هذا أنّ الكَذِبَ هو المستعمل في القرآن الكريم ، فقد جاء المصدر (كَذِبَ) في آيات متعدّدة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ (5) ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ (6) ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (7) .

(الفَلَسُ وَالْقَلَسُ)

يقول ابن دريد : " والقَلَسُ : القيء ؛ قَلَسَ الرجلُ يَقْلِسُ قَلَساً وَقَلَساً بالفتح ، والأول أعلى ، إذا قاء ، فهو قَالَسَ . قال الشاعر : (طويل)

-
- (1) المقاييس (ضحك) 64/2 .
 - (2) التهذيب (ضحك) 55/4 .
 - (3) الصحاح (ضحك) 1597/4 .
 - (4) المصباح (كذب) / 528 .
 - (5) سورة النحل / 116 .
 - (6) سورة الصف / 7 .
 - (7) سورة المجادلة / 14 .

تَمُجُّ دَمًا مِنْهَا الْعُرُوقُ الْقَوَالِسُ " (1).

اقتصر الجوهري وابن سيده على القَلَس بسكون اللام (2) ، فهذا يؤيد أنه - كما ذكر ابن دريد - أعلى من القَلَس بفتح اللام .

(التَّكْهَنُ وَالتَّكْهِينُ)

يقول ابن دريد : " والكَهَنُ : أصل بناء الكَهانة ؛ تَكْهَنُ الرجلُ تَكْهَنًا ، وقالوا تَكْهِنًا ، والأول أعلى ، وَكَهَنَ كَهَانَةً فهو كَاهِنٌ " (3).

ويقول ابن سيده : " وَتَكْهَنَ تَكْهَنًا وَتَكْهِنًا ، الأخير نادر ، قضى له بالغيب " (4).

فقد ذكر ابن سيده أَنَّ التَّكْهِينِ مصدر للفعل تَكْهَنَ ، ونصَّ على أنه نادر ، وهذا يؤيد قول ابن دريد بأنَّ التَّكْهَنَ أعلى ، ويؤيد هذا أيضاً أَنَّ التَّكْهَنَ هو المصدر القياسي للفعل تَكْهَنَ ؛ لأنَّ الفعل المبدوء بتاء زائدة قياس مصدره أَنَّ يَضُمُّ رابعه ، نحو تَكْهَنَ تَكْهَنًا (5).

2- النقد بقوله : ليس بثبت

(الحَزَامَةُ وَالحَزُومَةُ)

يقول ابن دريد : " وحازِمٌ بَيْنَ الحَزَامَةِ ، وقال قوم : الحَزُومَةُ ، وليس بثبت " (6).

وبالبحث وجدت صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري والزمخشري اقتصرُوا على الحَزَامَةِ لا غير ، وهذا يؤيد قول ابن دريد بأنَّ الحَزُومَةَ ليس بثبت ، ففي الصحاح : " والحَزْمُ : ضبطُ الرجلِ أمره وأخذُه بالثَّقة . وقد حَزَمَ الرجلُ بالضمِّ حَزَامَةً فهو حازِمٌ " (7).

وأورد ابن منظور والزيدي المصدرين : حَزَامَةُ وحَزُومَةُ ، ونصّا على أَنَّ الحَزُومَةَ - كما قال ابن دريد - ليس بثبت ، ففي اللسان : " الحَزْمُ : ضبطُ الإنسانِ أمره والأخذُ فيه بالثَّقة . حَزَمَ ، بالضمِّ يَحْزِمُ حَزْمًا وحَزَامَةً وحَزُومَةً ، وليست الحَزُومَةُ

(1) الجوهرة (س ق ل) قلس / 851 ، 42 / 3 .

(2) ينظر : الصحاح 3 / 965 ، والمحكم 6 / 143 (قلس) .

(3) الجوهرة (ك ن هـ) كهن / 985 ، وقارن 3 / 173 .

(4) المحكم 4 / 103 ، وينظر اللسان: 5 / 3949 ، والتاج 18 / 492 (كهن) .

(5) ينظر شذا العرف في فن الصرف / 83 .

(6) الجوهرة / 1251 ، وقارن 3 / 428 .

(7) الصحاح 5 / 1898 ، وينظر العين: 3 / 166 ، والتهذيب 4 / 376 ، والمحيط 3 / 17 ، وأساس

البلاغة 146 (حزم) .

بثبت " (1).

والحُرُومَة - وإن انتقدت بأنها ليست بثبت - فهي مصدر قياسي ، وكذلك الحَزَامَة ، ففَعَلَ بضم العين قياس مصدره أن يأتي على الفُعُولَة والفَعَالَة (2).

(الصَّرَامَة وَالصُّرُومَة)

يقول ابن دريد : " وصارِمٌ بيِّن الصَّرَامَة ، وقالوا : الصُّرُومَة ، وليس بثبت " (3).

اقتصر الأزهري وابن عباد والجوهرى وابن سيده والزمخشري والفيومي على صَرَامَة مصدرًا للفعل صَرَمَ لا غير ، ففي المحيط : " ورجلٌ صارِمٌ ماضٍ في كلِّ أمر ، قد صَرَمَ صَرَامَة " (4) ، وفي المصباح : " وصَرَمَ الرجلُ صَرَامَةً وزان ضخم ضخامة : شجع ... " (5).

وصُرُومَة - وإن وصف بأنه ليس بثبت - فهو مصدر قياسي ، ففَعَلَ بضم العين قياس مصدره على فَعَالَة وفُعُولَة (6) ، وجاء في اللسان : " وسيفٌ صارِمٌ وصَرُومٌ بيِّن الصَّرَامَة وَالصُّرُومَة : قاطع لا يثنى " (7).

فقد نصَّ ابن منظور على المصدر (صُرُومَة) مع (صَرَامَة) ، وهذا يؤكد صحة المصدر صُرُومَة ، لكنَّ صَرَامَة أصحُّ منه ، فقد سبق أن ذكرت أن أكثر اللغويين لم ينصّوا إلا عليه .

(الطُّفُولَة وَالطَّفَالَة)

يقول ابن دريد : " فأما الجارية الطُّفَلَة فالنَّاعمة الخلق ، والمصدر الطُّفُولَة ، وقال قوم : الطَّفَالَة ، وليس بثبت " (8).

ويقول الأزهري : " وامرأة طُفَلَة البنان رخصتها في بياض ، بيّنة الطُّفُولَة ، وقد طُفِّلَ طَفَالَةً أيضاً " (9) ، ويقول ابن عباد : " الطُّفْلُ : الرِّخْصُ اليدين والرجلين من الناس ،

(1) اللسان 2 / 859 ، وينظر: التاج 16 / 145 (حزم) .

(2) ينظر : شذا العرف / 80 .

(3) الجمهرة / 1251 ، 3 / 428 .

(4) المحيط 8 / 139 ، وينظر: التهذيب 12 / 189 ، والصاح 5 / 1966 ، والمحكم 8 / 212 ، وأساس البلاغة 453 (صرم)

(5) المصباح (صرم) 339 .

(6) ينظر شذا العرف / 80 .

(7) اللسان 4 / 2438 ، وينظر التاج 17 / 408 (صرم) .

(8) الجمهرة (ط ف ل) 919 ، وقارن 3 / 110 ، وينظر / 1251 ، 3 / 428 .

(9) التهذيب (طفل) 13 / 348 .

امرأة طَفَلَة الأنامل بيّنة الطُفولة والطَّالة " (1) ، ويقول الزبيدي : " وقد طَفَلَ ، ككَرُمَ ، طَفَالَةً وطُفُولَةً ، إذا رَخُصَ " (2) .

ونصّ أصحاب كتب الأفعال : ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع على الطَّالة والطُفولة مصدرين للفعل طَفَلَ ، حيث يقول ابن القوطية : " طَفَلَتِ الجارية وغيرها طُفُولَةً وطَفَالَةً : رَخُصَتْ " (3) .

فقد نصّ كثير من اللغويين ، ومنهم الأزهرى ، وابن عباد ، وابن سيده ، والزمخشري ، وابن منظور ، والزبيدي على الطُفولة والطَّالة مصدرين للفعل (طَفَلَ) ، وفي هذا دلالة على صحّة الطَّالة .

وبناء على هذا فلا وجه لابن دريد في شكّه في صحّة المصدر (طَفَالَة) فقد أثبتّه كثير من اللغويين .

3- النقد بقوله : خطأ

(الحَرَدُ والحَرْدُ)

أورد ابن دريد الحَرْدُ بسكون الراء بمعنى الغَضَب ، وذكر أنّ الحَرْدَ بتحريك الراء خطأ (4) ، وبالبحت ثبتت صحّة الحَرْد التي خطأها ابن دريد ، وسبق هذا في مبحث التعاقب بين الحركة والسكون (5) .

(الرِّقْصُ والرَّقْصُ)

يقول ابن دريد : " الرِّقْصُ : شبيه بالنَّقْزَان من النشاط ، رَقَصَ يَرُقْصُ رَقْصًا ، وهو من أحد المصادر التي جاءت على فَعَلَ فَعَلًا ، وهي ستة أو سبعة : رَقَصَ رَقْصًا ، ورَفَضَ رَفْضًا ، وطَرَدَ طَرْدًا ، وحَلَبَ حَلَبًا ، وقَنَصَ قَنَصًا ، وجَلَبَ جَلَبًا ، وطلَبَ طَلَبًا ، وهَرَبَ هَرَبًا (6) .

وأرقصَ الرجلُ بغيره إرقاصًا ، إذا حمّله على الخَبَب ، وكذلك رُوي بيت حسان ابن ثابت : (كامل)

(1) المحيط 9 / 177 ، وينظر: المحكم 9 / 142 ، وأساس البلاغة 506 ، واللسان 4 / 2681 (طفل) .

(2) التاج (طفل) 15 / 433 .

(3) الأفعال لابن القوطية / 118 ، 119 ، والسرقسطي 3 / 258 ، وابن القطاع 2 / 290 .

(4) الجمهرة (ح رد) حرد / 500 ، 501 ، 2 / 120 .

(5) ينظر : ص 214 و 215 من البحث .

(6) ينظر : ليس في كلام العرب للحسين بن أحمد بن خالويه تحقيق أحمد عبدالغفور عطار مكة المكرمة - الطبعة الثانية 1399هـ/1979م (ص 86) حيث لم يورد قَنَصَ وهَرَبَ .

بِزُجَاجَةٍ رَقَصَتْ بِمَا فِي قَعْرِهَا .: رَقَصَ الْقُلُوصِ بِرَاكِبٍ مُسْتَعَجِلٍ (1)

ومن روى : رَقَصَ الْقُلُوصِ فَقَدْ أَخْطَأَ " (2).

ويؤيد نقد ابن دريد قول الزبيدي : " وَالرَّقْصُ وَالرَّقْصَانُ مُحَرَّكَتَيْنِ : الْخَبَبُ ، ويقال : ضرب منه ، يقال : رَقَصَ الْبَعِيرُ رَقْصاً ، إذا أسرع في سيره ، وقد تقدّم أنّ الصحيح في مصدره التّحريك ، عن ابن دريد وسيبويه ، ويدلّ لذلك قول مالك بن عمار القريني : (بسيط)

وَأَدْبَرُوا وَلَهُمْ مِنْ فَوْقِهَا رَقْصٌ .: وَالْمَوْتُ يَخْطُرُ وَالْأَرْوَاحُ تَبْتَدِرُ

وقال أوس : (بسيط)

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِمَنْ أَدَاكُمْ رَقْصاً .: تَدْمَى حَرَاقِفُكُمْ فِي مَشْيِكُمْ صَكْ (3)

وقال الأخطل : (بسيط)

وَقَيْسٌ عَيْلَانٌ حَتَّى أَقْبَلُوا رَقْصاً .: فَبَايَعُوكَ جِهَاراً بَعْدَ مَا كَفَرُوا (4)

وقال أبو وجزة : (بسيط)

فَمَا أَرَدْنَا بِهَا مِنْ خُلَّةٍ بَدَلًا .: وَلَا بِهَا رَقْصَ الْوَاشِينَ نَسْتَمِعُ " (5).

فالزبيدي استدلّ بعدة شواهد على أنّ تحريك قاف الرّقص هو الصواب . وهناك من اللغويين (6) من نصّ على أنّ الرّقص والرّقص والرّقصَان ثلاث لغات : يقول ابن سيده: " الرّقص والرّقص والرّقصَان : الخبب ... " (7) ، ويقول الزبيدي: " فقول المصنف { الفيروزابادي } رحمه الله تعالى ، والرّقص ، أي بالفتح ، إنما تبع الليث ، فإنه ذكره مع الرّقص والرّقصَان ، وقال : إن الثلاثة لغات " (8).

فمما سبق يتبيّن أنّ الرّقص بسكون القاف صحيح أيضاً ، وأنّ تخطئة ابن دريد له تشدّد منه ، فقد رواه بعض اللغويين ، وذكر أنه لغة .

(1) البيت لحسان في ديوانه 75/1 .

(2) الجمهرة (ر ص ق) رقص / 742 ، وفي 2 / 357 : " ومن سكّن القاف فقد أخطأ " .

(3) البيت لأوس بن حجر في ديوانه / 16 ، برواية : (ينزع جلد الحصى أجش مبترك) .

(4) البيت للأخطل في ديوانه / 175 .

(5) البيت لأبي وجزة السعدي في ديوانه ص 141 ، وينظر: التاج (رقص) 9 / 291.

(6) ينظر : العين 5 / 61 ، والمحيط 5 / 264 (رقص) .

(7) المحكم 6 / 125 ، وينظر اللسان 3 / 1704 (رقص) .

(8) التاج (رقص) 9 / 291 .

(اللَّقْيُ وَاللَّقَاةُ)

يقول ابن دريد : " وَلَقِيتُ الرَّجُلَ أَلْقَاهُ لُقْيًا وَلُقْيَانًا ، وَلَقِيتُهُ لَقِيَةً وَاحِدَةً ، وَكَأَنَّ اللَّقَاءَ مَصْدَرٌ لِأَقْيَتِهِ مُلَاقَاةً وَلِقَاءً . وقول العامة : لَقِيتُهُ لَقَاةً وَاحِدَةً ، خطأ " (1).

ويقول ابن السكيت : " وتقول : لَقِيتُهُ لِقَاءً وَلُقْيَانًا وَلُقْيًا ، وَلُقَى ، وَلُقْيَانَةً وَاحِدَةً وَلَقِيَةً وَاحِدَةً وَلِقَاءَةً وَاحِدَةً ، وَلَا تَقُلْ لَقَاةً فَإِنَّهَا مَوْلَدَةٌ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ " (2) ، ونقل الأزهري والجوهرى كلام ابن السكيت السابق (3) ، ويقول ابن سيده : " لَقِيَهُ لِقَاءً ، وَلِقَاءَةً وَلُقْيًا ... وَلَقَاةً الْأَخِيرَةُ عِنْدَ ابْنِ جَنِي ، وَاسْتَضَعَفَهَا ، وَدَفَعَهَا يَعْقُوبُ ، فَقَالَ : هِيَ مَوْلَدَةٌ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ " (4).

وعلل ابن بري منع لَقَاةً ، فقال : " إِنَّمَا لَا يُقَالُ لَقَاةً ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَةَ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ إِنَّمَا تَكُونُ سَاكِنَةً الْعَيْنَ ، وَلَقَاةً مُحَرَّكَةً الْعَيْنَ " (5).

فيتبين مما سبق ضعف استعمال لَقَاةً ، وصحة نسبة ابن دريد لَقَاةً إِلَى الْعَامَةِ وَتَخَطُّتَهُ إِيَّاهُ .

4- النقد بقوله : ليس بالعالِي

(بَغْضَةٌ وَبَغَاظَةٌ)

يقول ابن دريد : " الْبُغْضُ : ضِدُّ الْحُبِّ ؛ أَبْغَضْتُهُ أَبْغَضْتُهِ إِبْغَاضًا وَبِغْضَةً وَبَغَاظَةً ، لُغَةٌ يَمَانِيَةٌ لَيْسَتْ بِالْعَالِيَةِ " (6).

وبالبحث وجدت كتب اللغة التي رجعت إليها أوردت بَغَاظَةً مَصْدَرًا لِلْفِعْلِ بَغُضَ بَضَمَ الْغَيْنِ ، كما أنها لم تنسبه إِلَى الْيَمَنِ أو تصفه بأنه لغة ليست بالعالِيَةِ ، يقول صاحب العين : " الْبِغْضَةُ وَالْبِغْضَاءُ : شِدَّةُ الْبُغْضِ ، وَقَدْ بَغُضَ بَغَاظَةً فَهُوَ بَغِيضٌ ، وَبِغْضٍ إِلَى بِغْضَةٍ وَبِغَاظَةٍ " (7) ، ويقول الجوهرى : " الْبُغْضُ : ضِدُّ الْحُبِّ ، وَقَدْ بَغُضَ الرَّجُلُ

(1) الجوهرة (ق ل ي) لقي / 977 ، 3 / 165 .

(2) إصلاح المنطق / 311 .

(3) ينظر : التهذيب 9 / 299 ، والصاحح 6 / 2484 (لقي) .

(4) المحكم 6 / 312 ، وينظر اللسان 5 / 4065 ، والتاج 20 / 159 (لقي) .

(5) اللسان (لقا) 5 / 4065 .

(6) الجوهرة (ب ض غ) بغض / 354 ، 1 / 303 ، وينظر المزهري 1 / 218 (النوع العاشر معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات) .

(7) العين 4 / 369 ، وينظر : التهذيب 8 / 17 ، والمحيط 4 / 556 (بغض) ، وأفعال ابن القوطية / 131 ، والسرقسطي 4 / 88 ، وابن القطاع 1 / 77 .

بالضمِّ بَغَاضَةً ، أي صار بَغِيضاً ... " (1) ، ويقول ابن سيده : " والبَغُضَاءُ والبَغَاضَةُ جميعاً : كالبَغُضِ ؛ قال معقل بن خويلد الهذلي : (طویل)

أَبَا مَعْقِلٍ لَا تُوطِّنَنَّكَ بَغَاضَتِي .: رُؤُوسَ الْأَفَاعِي مِنْ مَرَاصِدِهَا الْعُرْمِ " (2) .

فيتبين من النصوص السالفة صحّة المصدر بَغَاضَةً وفصاحته ، إذ نصّ عليه اللغويون الأثبات ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده ، كما جاء شاهد له ، وهذا كله يدلّ على صحّته وفصاحته ، ويؤكد هذا أنّ بَغَاضَةً مصدر قياسي لبَغُضٍ ، " ففَعُلَ بضمّ العين قياس " مصدره " فَعُولَةٌ كصَعَبَ الشيءُ صُعُوبَةً ... وفَعَالَةٌ بالفتح كبلَغَ بِلَاغَةً ... " (3) .

وبناء على ما سبق فلا وجه لابن دريد في وصفه بَغَاضَةً بأنها لغة ليست بالعالية .

(الهُبُوبُ وَالهَبُّ)

يقول ابن دريد : " وهَبَّتِ الرِّيحُ تَهْبُ هُبُوباً ، وقالوا : هَبّاً ، وليس بالعالِي في اللغة " (4) .

لم ينصّ صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري على الهَبِّ مصدراً لهَبَّتِ الرِّيحُ ، ففي الصحاح : " وهَبَّتِ الرِّيحُ هُبُوباً وَهَبِيّاً ، أي هاجت " (5) .

وعقب ابن سيده على نقد ابن دريد لهَبّاً بأنّ " المعروف إنما هو الهُبُوبُ والهَبِيب ... " (6) .

فما سبق يؤكد نقد ابن دريد من أنّ الهَبِّ ليس بالعالِي في اللغة .

-
- (1) الصحاح 3 / 1066 ، وينظر : أساس البلاغة 46 (بغض) .
 - (2) البيت في شرح أشعار الهذليين 1 / 383 ، وينظر : المحكم 5 / 247 ، واللسان 1 / 319 ، والمصباح / 56 ، والتاج 10 / 16 (بغض) .
 - (3) شذا العرف / 80 (بتصرف) .
 - (4) الجمهرة (ب ب هـ) هب / 76 ، وقارن 1 / 38 ، وينظر : المزهر 1 / 217 .
 - (5) الصحاح 1 / 236 ، وينظر : العين 3 / 356 ، والتهذيب 5 / 379 ، والمحيط 3 / 326 (هب) .
 - (6) المحكم 4 / 78 ، وينظر : اللسان 6 / 4600 ، والتاج 2 / 481 (هب) .

5- النقد بقوله : ليس من كلام العرب

(العَطَبُ و العَطْبُ)

يقول ابن دريد : " والعَطْبُ : الهلاك ؛ عَطِبَ يَعْطُبُ عَطْباً ، وليس قولهم : عَطْباً من كلام العرب " (1).

وبمراجعة كتب اللغة (2) لم أعثر على العطب بسكون الطاء مصدراً لعطب بمعنى هلك ، وإنما الوارد فيها العَطْبُ بفتح الطاء لا غير ، فهذا يؤيد قول ابن دريد بأنَّ العَطْبُ ليس من كلام العرب ، يقول ابن منظور : " العَطْبُ : الهلاك ، يكون في الناس وغيرهم : عَطِبَ بالكسر ، عَطْباً " (3).

6- النقد بقوله : أفصح

(الغَلْبُ و الغَلَبُ)

يقول ابن دريد : " و غَلَبَ يَغْلِبُ غَلْباً و غَلَباً ، وهي أفصح اللغتين ، وتقول لمن الغَلْبُ والغَلَبَةُ ، ولا يقولون : لمن الغَلَبُ " (4).

ويقول ابن سيده : " غَلَبَهُ يَغْلِبُهُ غَلْباً و غَلَباً ، وهي أفصح " (5) ، ويقول الزبيدي : " الغَلَبُ بفتح فسكون ، ويحرك ، وهي أفصح " (6).

فابن سيده والزبيدي قررا قول ابن دريد بأنَّ الغَلَبُ أفصح من الغَلْبُ ، ويؤكد هذا أيضاً مجيء الغَلَبُ في القرآن الكريم في قول الله ﷻ : ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ (7).

7- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(الفَطَانَةُ و الفَطْنُ)

يقول ابن دريد : " ورجلٌ فَطِنٌ وفَطْنٌ بيِّن الفَطَانَةِ والفُطُونَةِ ، زعموا وقد فَطَنَ ،

-
- (1) الجمهرة (ب ط ع) عطب / 357 ، 1 / 306 .
 - (2) ينظر العين 2 / 20 ، والتهذيب 2 / 184 ، والمحيط 1 / 410 ، والصاحح 1 / 184 ، والمقاييس 4 / 354 ، والمجمل 525 ، واللسان 4 / 2993 ، والمصباح 416 ، والتاج 2 / 243 (عطب) .
 - (3) اللسان (عطب) 4 / 2993 .
 - (4) الجمهرة (ب غ ل) غلب / 369 ، 1 / 318 .
 - (5) المحكم 5 / 312 ، وينظر : اللسان 5 / 3278 (غلب) .
 - (6) التاج (غلب) 2 / 291 .
 - (7) سورة الروم / 3 .

وَفَطْنٌ فَطَانَةٌ ، والاسم : الْفِطْنَةُ ، وقالوا : الْفَطْنُ ، ولا أدري ما صحته " (1).

وبمراجعة كتب اللغة اتضح لي صحة الْفَطْنِ ، حيث نصّ عليه كثير من اللغويين ، ومنهم صاحب العين والأزهري وابن عباد وابن سيده وابن منظور والزبيدي ، يقول صاحب العين : " وَرَجُلٌ فَطْنٌ بَيْنَ الْفِطْنَةِ وَالْفَطْنِ ... " (2) ، ويقول ابن منظور : " وَقَدْ فَطَنَ لِهَذَا الْأَمْرِ ، بِالْفَتْحِ ، يَفْطُنُ فِطْنَةً وَفَطَنَ فَطْنًا وَفَطْنَا وَفُطْنَا وَفُطُونَةً وَفَطَانَةً وَفَطَانِيَةً ... " (3).

8- النقد بقوله : لم يعرفه الأصمعي

(اللَّهُيُّ)

يقول ابن دريد : " لَهَيْتُ عَنْ الشَّيْءِ اللَّهُيَّ لُهِيًا ، إِذَا سَلَوْتَ عَنْهُ ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ مَصْدَرَ لَهَيْتُ عَنْ الشَّيْءِ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لُهِيًا " (4) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " وَيُقَالُ : إِلَهٌ عَنْ ذَاكَ ، وَقَدْ لَهِيَ عَنْ ذَاكَ يَلْهَى لُهِيًا . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَمْ يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ لُهِيًا فِي الْمَصْدَرِ ؛ وَمِنْ اللَّهْوِ : لَهَا يَلْهُو لَهْوًا " (5).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت الأزهري يقول : " لَهَيْتُ عَنْ الشَّيْءِ اللَّهُيَّ لُهِيًا " (6) ، ويقول الجوهري : " وَلَهَيْتُ عَنْ الشَّيْءِ بِالْكَسْرِ اللَّهُيَّ لُهِيًا وَلُهِينًا ، إِذَا سَلَوْتَ عَنْهُ ، وَتَرَكْتَ ذِكْرَهُ وَأَضْرَبْتَ عَنْهُ " (7) ، ويقول ابن سيده : " لَهِيَ عَنْ الشَّيْءِ لُهِيًا ، وَلُهِينًا : غَفَلَ عَنْهُ وَتَرَكَهُ " (8).

فنصّ اللغويين السابقين على اللّهيّ مصدراً للفعل لَهِيَ - يُوَكِّد صحته ، ويردّ على الأصمعي الذي أنكره .

9- النقد بقوله : من قول العامة وهو خطأ

(اللَّقَاةُ)

سبق ذكره تحت النقد بقوله : خطأ (9) .

- (1) الجمهرة (ط ف ن) فطن / 920 ، وقارن / 3 / 111 .
- (2) العين / 7 / 435 ، وينظر : التهذيب / 13 / 364 ، والمحيط / 9 / 188 ، والمحكم / 9 / 153 (فطن) .
- (3) اللسان / 5 / 3436 ، وينظر : التاج / 18 / 434 (فطن) .
- (4) الجمهرة (ل ه ي) لَهِيَ / 991 ، 3 / 178 .
- (5) الجمهرة / 1318 ، 3 / 495 .
- (6) التهذيب (لَهَا) / 6 / 428 .
- (7) الصحاح / 6 / 2487 ، وينظر : اللسان / 5 / 4090 (لَهَا) .
- (8) المحكم (لَهِيَ) / 4 / 276 .
- (9) ينظر : (ص 230 من البحث) .

تعقيب

- انتقد ابن دريد بعض المصادر مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها ⁽¹⁾.
- أنكر الأصمعي المصدر (لُهيّ) مع إثبات كثير من اللغويين صحته .

واليك قائمة تضم المصادر المنقودة في الجوهرة

المصادر	المصدر المنقود	عبارة النقد	نتيجة البحث
بَغْضَةٌ وَبَغَاضَةٌ	بَغَاضَةٌ	ليست بالعالية	مخالفة النقد
الْحَرَدُ وَالْحَرْدُ : الغضب	الْحَرَدُ	خطأ	مخالفة النقد
الْحَزَامَةُ وَالْحَزُومَةُ	الْحَزُومَةُ	ليس بثبت	موافقة النقد
الرَّقْصُ وَالرَّقْصُ	الرَّقْصُ	خطأ	ورود الأمرين
السُّجُوءُ وَالسَّجُوءُ	السُّجُوءُ	أعلى	موافقة النقد
الصَّرَامَةُ وَالصَّرُومَةُ	الصَّرُومَةُ	ليس بثبت	ورود الأمرين
الضَّحْكُ وَالضَّحْكُ	الضَّحْكُ	أعلى	موافقة النقد
الطُّفُولَةُ وَالطُّفَالَةُ	الطُّفَالَةُ	ليس بثبت	مخالفة النقد
العَطَبُ وَالْعَطَبُ	العَطَبُ	ليس من كلام العرب	موافقة النقد
غَلَبَ وَغَلَبَ	الغَلَبُ	أفصح	موافقة النقد
الْفَطَانَةُ وَالْفَطْنُ	الْفَطْنُ	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد
الْقَلَسُ وَالْقَلَسُ	الْقَلَسُ	أعلى	موافقة النقد
الكَذِبُ وَالْكِذْبُ	الكَذِبُ	أعلى	موافقة النقد
التَّكْهِنُ وَالتَّكْهِينِ	التَّكْهِنُ	أعلى	موافقة النقد
اللَّقْيُ وَاللَّقَاةُ	اللَّقَاةُ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
اللُّهْيُ	اللُّهْيُ	لم يعرفه الأصمعي	مخالفة النقد
الهُبُوبُ وَالْهَبُّ	الهَبُّ	ليس بالعالية	موافقة النقد

(1) ينظر : الصرومة ، الطفالة ، الحرد ، الرقص ، بغاضة ، الفطن .

جدول يضم عبارات النقد وعدد كل عبارة

العدد الكلي	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	ما خالف فيه البحث ابن دريد	ما وافق فيه البحث ابن دريد	عبارة النقد
5	–	–	5	أعلى
3	1	1	1	خطأ
3	1	1	1	ليس بثبت
2	–	1	1	ليس بالعالى
1	–	–	1	ليس من كلام العرب
1	–	–	1	أفصح
1	–	1	–	لا أدري ما صحته
1	–	1	–	لم يعرفه الأصمعي
1	–	–	1	من قول العامة وهو خطأ
18	2	5	11	العدد الكلي

الفصل الثاني

(التذكير والتأنيث)

وردت أسماء عن العرب نطقها مذكّرة تارة ، ومؤنثة تارة أخرى ، وبعض من هذه الأسماء وجّه إليه نقد في الجمهرة ، فقد يذكر فيها أنّ الاسم يذكر ويؤنث ، وينتقد التذكير أو التأنيث بأنه أعلى أو بأنه ليس باللغة العالية .

والمؤنث - كما هو معلوم - له علامات ثلاث : تاء التأنيث كفاطمة وراكبة ، وألف التأنيث المقصورة كسلمى وحبل ، وألف التأنيث الممدودة كزهراء وخضراء .

وقد تأتي الصيغة المؤنثة مختومة بالتاء تارة ، ومختومة بألف التأنيث تارة أخرى ، وتنتقد إحداها نحو فرحان جاء المؤنث منه على فرحانة تارة ، وعلى فرحى تارة أخرى ، وانتقدت فرحانة بأنها لغة غير عالية .

ووردت كذلك ألفاظ تطلق على المذكر والمؤنث نحو فرس تطلق على الذكر والأنثى ، لكن قيل في المؤنث فرصة ، وانتقدت فرصة بأنها من كلام العامة .

وبعد هذا إليك أمثلة النقد المتعلقة بالتذكير والتأنيث :

1 - النقد بقوله : من قول العامة

(رَكِيٌّ وَرَكِيَّةٌ)

يقول ابن دريد : " (ر ك ي) استعمل منها الرَكِيٌّ ، وهي معروفة ، والجمع ركايا . فأما قول العامة : رَكِيَّةٌ فلغة مرغوب عنها ، على أنهم قد تكلموا بها " (1) .

وبالبحث وجدت الخليل والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور والفيومي والزبيدي ينصّون على الرَكِيَّةَ بمعنى البئر دون أن يذكر أي منهم شيئاً يمس صحة الرَكِيَّةَ ، ففي العين : " والرَكِيَّةُ : بئر تُحْفَرُ ، فإذا قلت : الرَكِيٌّ فقد جَمَعْتُ ، وإذا قصدت إلى جمع الرَكِيَّةَ قلت : الرَكَايا " (2) ، ويقول ابن عباد : " والرَكِيَّةُ : بئر تحفر ، وجمعها ركيٌّ وركايا " (3) ، ويقول الجوهري : " والرَكِيَّةُ : البئر وجمعها ركيٌّ وركايا " (4) ، ويقول الزمخشري : " ملأ الرَكْوَةَ عن الرَكِيَّةَ ، والجمع

(1) الجمهرة (ر ك ي) / 801 ، 415 / 2 .

(2) العين 5 / 402 ، وينظر : التهذيب 10 / 350 (ركو) .

(3) المحيط 6 / 318 ، وينظر : المجمل / 267 ، والمحكم 7 / 102 ، واللسان 3 / 1722 ، والمصباح / 238 ،

والتاج 19 / 473 (ركو) .

(4) الصحاح (ركا) 6 / 2361 .

الرُّكَّاء والرُّكَّاءِ ، ومن المجاز قول بشر : (وافر)

بِكُلِّ قَرَارَةٍ مِنْ حَيْثُ جَالَتْ .: رَكِيَّةٌ سُنْبُكِ فِيهَا انْتِلَامٌ ⁽¹⁾

أراد مَحَقَّرَ السُّنْبُكِ ، شَبَّهَ بِرَكِيَّةٍ تُلَمَّ فِي شَقٍّ مِنْهَا " ⁽²⁾.

فَيَتَبَيَّنُ مِنَ النُّصُوصِ السَّابِقَةِ أَنَّ الرُّكِيَّةَ صَحِيحَةٌ فَصِيحَةٌ ، إِذْ نَصَّ عَلَيْهَا اللُّغَوِيُّونَ الْأَثْبَاتُ - كَمَا وَرَدَتْ فِي شَاهِدٍ شَعْرِي - وَهَذَا يُؤَكِّدُ فَصَاحَتَهَا ، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ ، فَلَا وَجْهَ لِابْنِ دَرِيدٍ فِي نِسْبَةِ (الرُّكِيَّةِ) إِلَى الْعَامَةِ ، وَوَصْفِهِ إِيَّاهَا بِأَنَّهَا مَرْغُوبٌ عَنْهَا .

(الضَّبْعُ وَالضَّبْعَةُ)

يقول ابن دريد : " والعَرَجَاءُ : الضَّبْعُ ، وَلَا يُقَالُ لِلذَّكَرِ أَعْرَجٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : الضَّبْعَةُ الْعَرَجَاءُ فَمِنْ كَلَامِ الْعَامَةِ " ⁽³⁾.

ويقول أبو حاتم السجستاني : " وَقَالُوا لِلْأُنْثَى ضَبْعٌ وَلِلذَّكَرِ : ضَيْعَانٌ ، وَلَا يُقَالُ لِلْوَحْدَةِ : ضَبْعَةٌ بِالْهَاءِ " ⁽⁴⁾ ، ويقول الجوهري : " وَالضَّبْعُ مَعْرُوفَةٌ ، وَلَا تَقُلُ ضَبْعَةٌ ؛ لِأَنَّ الذَّكَرَ ضَيْعَانٌ ... " ⁽⁵⁾.

فَقَدْ مَنَعَ السَّجِسْتَانِي وَالْجَوْهَرِيُّ أَنْ يُقَالَ الضَّبْعَةُ بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّ الضَّبْعَ بغير هاء مؤنثة ، وَالذَّكَرَ مِنْهَا ضَيْعَانٌ ، وَهَذَا يُؤَكِّدُ كَلَامَ ابْنِ دَرِيدٍ بِأَنَّ الضَّبْعَةَ مِنْ كَلَامِ الْعَامَةِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الصَّحِيحِ .

(فَرَسٌ وَفَرَسَةٌ)

يقول ابن دريد : " وَيُقَالُ : فَرَسٌ أُنْثَى وَفَرَسٌ ذَكَرٌ ، وَلَا تَلْتَفِتَنَّ إِلَى قَوْلِ الْعَامَةِ : فَرَسَةٌ ، وَفِي الْحَدِيثِ : (خَيْرُ الْمَالِ فَرَسٌ فِي بَطْنِهَا فَرَسٌ) " ⁽⁶⁾.

ويقول الجوهري : " الْفَرَسُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَلَا يُقَالُ لِلْأُنْثَى فَرَسَةٌ وَتَصْغِيرُ الْفَرَسِ فُرَيْسٌ ، وَإِنْ أُرِدَتْ الْأُنْثَى خَاصَةً لَمْ تَقُلْ إِلَّا فُرَيْسَةٌ بِالْهَاءِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ السَّرَاجِ ، وَالْجَمْعُ أَفْرَاسٌ " ⁽⁷⁾.

(1) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي في ديوانه / 211 ، وفي المفضليات / ص 336.

(2) أساس البلاغة (ركو) 315 .

(3) الجمهرة (ج ر ع) عرج / 461 ، وقارن 2 / 80 .

(4) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني - تحقيق : د / عزة حسن - دار الشروق العربي - بيروت - لبنان ص 83 .

(5) الصحاح 3 / 1247 ، وينظر : اللسان 4 / 2550 (ضبع) .

(6) الجمهرة (رس ف) فرس / 718 ، وقارن 2 / 333 .

(7) الصحاح (فرس) 3 / 957 .

فقد منع أبو بكر بن السراج فيما سبق أن يقال للأنثى من الخيل فرسة ، وإنما يقال لها فرس ، إذ هو اسم " يقع للمذكر والمؤنث " ⁽¹⁾ ، وهذا يوافق قول ابن دريد : " ولا تلتفتن إلى قول العامة فرسة " .

ويقول الفراء : " والفرس الذكر والأنثى يقع عليه الفرس ، ويُصغر : فرس . قال يونس : سمعت العرب تقول : فرسة ... وذلك منهم إرادة تأكيد المؤنث وإذهاب الشك عن سامعه . ومثله اجتمع عليه مما كان ينبغي للهاء أن لا يدخل فيه : " ناقة " ، و " نعجة " ؛ لأن لفظ الناقة مخالف للجمل ، ولفظ النعجة مخالف للكباش . فكان ينبغي أن يكتفي بالخلاف من الهاء ، كما اكتفوا في عناق بطرح الهاء ؛ لأن ذكرها جدي ... وكان ينبغي ألا تدخل الهاء في مخالف ، فإذا رأيت ذلك ، فهو من التأكيد الذي وصفت لك " ⁽²⁾ .

فالإمام يونس سمع العرب تقول : فرسة بالهاء ، وهذا يؤكد صحتها ، وحكى ابن جني كذلك فرسة ⁽³⁾ .

2- النقد بقوله : أعلى

(السلطان)

يقول ابن دريد : " والسلطان : معروف يذكر ويؤنث ، والتأنيث أعلى " ⁽⁴⁾ .

ويقول ابن السكيت : " والسلطان مؤنثة ، يقال : قضت به عليه السلطان ، وقد أمنته السلطان " ⁽⁵⁾ .

فابن السكيت اقتصر على وجه واحد في السلطان ، وهو التأنيث ، وفي هذا دلالة على أنه أعلى من التذكير .

ويقول الأزهري معقباً على نص ابن السكيت السابق : " قلت : وربما ذكر السلطان ؛ لأن لفظه مذكر " ⁽⁶⁾ .

فيؤخذ من كلام الأزهري أن تذكير السلطان قليل ، وفي المقابل يكون تأنيثه هو الكثير ، ويؤكد هذا أيضاً قول الفراء : " السلطان أنثى ، وذكر ، والتأنيث عند الفصحاء أكثر ، ... فمن ذكر ذهب به إلى معنى الرجُل ، ومن أنثه ذهب به إلى معنى الحجة

(1) المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد ص / 87 .

(2) المذكر والمؤنث للفراء - تحقيق : د / رمضان عبد التواب - ط : دار التراث الثانية / 78 .

(3) ينظر الخصائص 3 / 106 ، واللسان 5 / 3378 ، والتاج 8 / 393 (فرس) .

(4) الجمهرة (س ط ل) سلط / 836 ، وقارن 3 / 27 .

(5) إصلاح المنطق / 362 ، وينظر : التهذيب (سلط) 12 / 335 .

(6) التهذيب (سلط) 12 / 335 .

والعرب تقول : قَضَتْ به عليك السلطان ، وقد أخذت فلاناً السلطان " (1) ، ويقول المبرد أيضاً : " يقال : (هي السلطان) فهذه الأغلب الأكثر في كلام العرب ، وجمع الجمع : (سَلَاطِين) " (2) .

ولمّا كان تأنيث السلطان هو الأغلب الأكثر في كلام العرب كان أعلى من التذكير - كما قال ابن دريد - .

ويقول الفيومي : " والسلطان الولاية والسلطنة ، والتذكير أغلب عند الحذاق ، وقد يؤنّث فيقال قَضَتْ به السلطان أي السلطنة ، قاله ابن الأنباري والزجاج وجماعة ، وقال أبو زيد : سمعت من أثق بفصاحته يقول : أُنْتُنا سلطاناً جائراً " (3) .

فمن خلال ما ذكره الفيومي يتبيّن أنّ تذكير السلطان هو الأعلى .

(المِسْوَاك)

يقول ابن دريد : " والمِسْوَاك تَوَنّثه العرب وتذكّره ، والتذكير أعلى ، وفي الحديث : "السَّوَاك مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ " (4) ، فيمكن أن تكون هذه الهاء للمبالغة .

وقد ذكّر المِسْوَاك في الشعر الفصيح . قال الشاعر (5) : (طويل)

إِذَا أَخَذْتَ مِسْوَاكَهَا مَيَّحَتْ بِهِ . : رُضَاباً كَطَعْمِ الزَّجْبِيلِ الْمُعْسَلِ

مَيَّحَتْ بِهِ كَمَا يَمِيحُ الْمَائِحُ فِي الْبَيْرِ " (6) .

ونقل الزبيدي كلام ابن دريد عن المِسْوَاك ، فهذا يُعدّ إقراراً منه بما ذكره ابن دريد من أنّ تذكير المِسْوَاك أعلى من تأنيثه (7) ، ويؤيّد هذا أيضاً الشاهد السابق في كلام ابن دريد ، فقد جاء فيه المِسْوَاك مذكراً حيث قال الشاعر (مَيَّحَتْ بِهِ) ، فأعاد الضمير في به على المِسْوَاك والضمير مذكّر .

(قَارِمٌ وَقَارِحةٌ)

يقول ابن دريد : " وَفَرَسٌ قَارِحٌ ، إِذَا طَلَعَ نَابُهُ ، قَرَحَ يَقْرَحُ قُرُوحاً ، وَفَرَسٌ قَارِحٌ

(1) المذكر والمؤنث للفراء ص 74 .

(2) المذكر والمؤنث للمبرد / 103 .

(3) المصباح (سلط) / 285 .

(4) الحديث في النهاية (سوك) 425/2 .

(5) البيت لذي الرمة في ديوانه 1470/3 برواية : (تعاطيه أحياناً إذا جيد جودة رضاباً ...) .

(6) الجمهرة (س ك و) سوك / 857 ، وقارن 3 / 48 .

(7) ينظر : التاج (سوك) 13 / 588 .

والأنثى قَارِحٌ أيضاً ، وقالوا قَارِحَةٌ ، والأولى أعلى ⁽¹⁾ ويقول الأزهري : " قَرَحَ الفَرَسُ يَقْرَحُ قُرُوحاً فهو قَارِحٌ ... ويقال للأنثى : قَارِحٌ ولا يقال قَارِحَةٌ " ⁽²⁾ ويقول ابن منظور : " والقَارِحُ من ذي الحافر : بمنزلة البازل من الإبل ... والأنثى قَارِحٌ وقَارِحَةٌ ، وهي بغير هاء أعلى . قال الأزهري : ولا يقال قَارِحَةٌ ... " ⁽³⁾.

فقد أورد الأزهري أنّ (قَارِح) تطلق على الذكر والأنثى من ذي الحافر ، ومنع أن يقال للأنثى قَارِحَةٌ بالهاء ، وهذا يتفق مع قول ابن دريد بأنّ (قَارِح) أعلى من قَارِحَةٌ ، وقرّر هذا - كما سبق - ابن منظور .

3- النقد بقوله : مرغوب عنه

(رَكِيٍّ وَرَكِيَّةٌ)

سبق هذا المثال تحت النقد بقوله : " من قول العامة " ⁽⁴⁾.

4- النقد بقوله : هو اللغة العالية

(السَّرَاوِيل)

يقول ابن دريد : " وقال أبو زيد : العرب تَوْنَتِ السَّرَاوِيل ، وهي اللغة العالية ، فمن ذَكَرَ فعلى معنى الثوب " ⁽⁵⁾.

ويقول الجوهري: " السَّرَاوِيل معروف ، يُذَكَّرُ ويؤنث ، والجمع السَّرَاوِيلَات ... " ⁽⁶⁾.
فقد نصّ الجوهري على أنّ السَّرَاوِيل تَوْنَت وتذَكَّر ، وفي هذا دلالة على صحّة كل منهما.
ويقول ابن منظور : " والسَّرَاوِيل : فارسيّ معرّب ، يذَكَّرُ ويؤنث ، ولم يعرف الأصمعي فيها إلا التأنيث ، قال قيس بن سعد بن عبادة : (طويل)

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهَا .: سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالْوُفُودُ شُهُودُ

وَأَلَا يَقُولُوا : غَابَ قَيْسٌ وَهَذِهِ .: سَرَاوِيلُ عَادِيٍّ نَمَتْهُ ثُمُودُ

... وفي حديث أبي هريرة : أنه كَرِهَ السَّرَاوِيلَ الْمُخَرَفَجَةَ ⁽⁷⁾ ، قال أبو عبيد :

- (1) الجمهرة (ح ر ق) فرح / 520 ، وقارن / 2 / 141 .
- (2) التهذيب / 4 / 41 ، وينظر: المحيط / 2 / 345 ، 346 (قرح) .
- (3) اللسان / 5 / 3573 ، وينظر: التاج / 4 / 69 (قرح) .
- (4) ينظر : ص 236 و 237 من البحث .
- (5) الجمهرة / 1309 ، 3 / 487 .
- (6) الصحاح (سرل) / 5 / 1729 .
- (7) الحديث في غريب الحديث لأبي عبيد 219/5 ، والفائق 315/1 ، والنهاية 25/2 .

هي الواسعة الطويلة " (1).

يتأكد من النصّ السابق صحّة ما قاله ابن دريد من أنّ تأنيث سراويل هو اللغة العالية ، فالأصمعي لم يعرف في السراويل إلا التأنيث ، كما وردت السراويل مؤنّثة في شاهدين فصيحين : الشاهد الأول : بيت قيس بن عبادة : جاء فيه (وهذه سراويل) ، فأشار إلى السراويل باسم الإشارة (هذه) ، واسم الإشارة (هذه) يشار به إلى المفرد المؤنث .

الشاهد الثاني : حديث أبي هريرة : جاء فيه (كره السراويل المُخَرَّفَجَة) ، فوصف السراويل بالمُخَرَّفَجَة ، ولما كانت الصّفة مؤنّثة كان الموصوف كذلك مؤنّثاً .

ويقول الزبيدي : " قال شيخنا : والأشهر في سراويل منع صرفه والتأنيث " (2).

ففي هذا النص ورد أنّ تأنيث سراويل أشهر ، وفي هذا دلالة أيضاً على أنه هو اللغة العالية .

كما أن ابن دريد قال : " فمن ذكر { أي السراويل } ، فعلى معنى الثوب " ، فالتذكير أولوه بالحمل على المعنى ، وهذا دليل آخر على أنّ التأنيث هو اللغة العالية ، فالتأنيث ليس في حاجة إلى تأويل بخلاف التذكير .

5- النقد بقوله : لا أحسبها لغة عالية

(فَرَحَان وَفَرَحَانَة)

يقول ابن دريد : " وقد قالوا : فَرَحَان وَفَرَحَانَة ، ولا أحسبها لغة عالية ؛ وقالوا : امرأة فَرَحَى " (3).

ويقول ابن منظور : " ... وامرأة فَرِحَة وَفَرَحَى وَفَرَحَانَة ؛ قال ابن سيده : ولا أَحَقُّهُ " (4).

فابن سيده لا يحقّ فَرَحَانَة بالتاء ، وهذا يؤيّد وصف ابن دريد لها بأنها لغة غير عالية .

(1) البيتان في خزنة الأدب للبغدادي 225/7 ، وينظر: اللسان 3 / 1999.

(2) التاج (سرل) 14 / 344 .

(3) الجمهرة (ح ر ف) فرح / 518 ، وقارن 2 / 139 .

(4) اللسان 5 / 3371 ، وينظر التاج 4 / 152 (فرح) .

6- النقد بقوله : خطأ من قول العامة

(كُمَيْتٌ وَكَمْتَاءٌ)

يقول ابن دريد : " والكُمَيْتَةُ : لون من ألوان الخيل بين الشُّقْرة والذُّهْمَة ؛ اكملتَ الفَرَسُ اكْمَيْتَاتًا . وفَرَسٌ كُمَيْتٌ ، الذَّكَرُ والأنثى فيه سواء ، ولا تلتفت إلى قول العامة : فَرَسٌ كَمْتَاءٌ ، فذلك خطأ . قال الشاعر : (وافر)

كُمَيْتٌ غَيْرُ مُحْلِفَةٍ وَلَكِنْ :. كَلَوْنَ الصَّرْفِ عَلَّ بِهِ الْأَدِيمُ ⁽¹⁾

الصَّرْفُ : الذي يُصْبَغُ بِهِ الشُّرُكُ ، الْمُحْلِفَةُ : التي يُشَكُّ فِيهَا حَتَّى يُحْلَفَ عَلَيْهَا " ⁽²⁾ .

ويقول الأزهري : " والكُمَيْتُ للذكر والأنثى سواء " ⁽³⁾ ، ويقول الجوهري : " والكُمَيْتُ من الخيل : يستوي فيه المذكر والمؤنث ... " ⁽⁴⁾ .

فَيَتَبَيَّنُ مِنَ النَّصِّينِ السَّابِقِينَ أَنَّ الكُمَيْتَ تَطْلُقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَمِنْ هُنَا وَصَفَتِ الْفَرَسَ الْأُنْثَى بِكَلِمَةِ كُمَيْتٍ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ .

وفيما يتعلّق بتخطئة ابن دريد قول العامة : (فرس كَمْتَاءٌ) فيوافق تخطئته العامة - قول الكسائي في كتابه (ما تلحن فيه العامة) : " وتقول : - رَمَكَةُ ⁽⁵⁾ كُمَيْتٌ ، وَبِرْدُونٌ كُمَيْتٌ ، يَكُونُ الْمَذْكَرُ وَالْمُؤنْثُ فِيهِ سَوَاءً ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَمْ هَذَا ؟ فَقُلْ : لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ : رَمَكَةُ كَمْتَاءٌ ، وَلَا بِرْدُونٌ أَكْمَتَ ، كَمَا قَالُوا : أَبْلَقَ وَبَلَقَاءً ، وَأَدْهَمَ وَدَهْمَاءً ، وَأَصْفَرَ وَصَفَرَاءً " ⁽⁶⁾ .

ويوافق ابن دريد أيضاً في تخطئته العامة قول الزبيدي في لحن العوام : " ويقولون : فَرَسٌ كَمْتَاءٌ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَالصَّوَابُ : (كُمَيْتٌ) لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . هَكَذَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَامَّةُ مُصَغِّراً تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ ... " ⁽⁷⁾ .

فالزبيدي خطأ العامة في قولهم : (كَمْتَاءٌ) ، ذاكراً أَنَّ الصَّوَابَ كُمَيْتٌ .

- (1) البيت للكَلْبَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ / 33 .
- (2) الْجُمُورَةُ (ت ك م) كَمَت / 409 ، وَقَارَنَ 2 / 27 ، 28 .
- (3) التَّهْذِيبُ (كَمَت) 10 / 156 .
- (4) الصَّحَاحُ (كَمَت) 1 / 263 .
- (5) فِي السَّانِ (رَمَك) 3 / 1733 : " الرَّمَكَةُ : الْفَرَسُ وَالْبَرْدُونَةُ الَّتِي تَتَخَذُ لِلنَّسْلِ ، مَعْرَبٌ " .
- (6) مَا تَلْحَنُ فِيهِ الْعَامَّةُ لِلْكَسَائِيِّ / 127 .
- (7) لَحْنُ الْعَوَامِ لِلزَّبِيدِيِّ / 312 .

تعقيب

انتقد ابن دريد بعض الألفاظ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (1).

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة النقد المتعلقة بالتذكير والتأنيث

الصيغ	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
رَكِيّ وَرَكِيَّة	رَكِيَّة	من قول العامة ولغة مرغوب عنها	مخالفة النقد
السَّرَّاءِيلُ تَذَكَّرَ وَتَوْنَتْ	التأنيث	اللغة العالية	موافقة النقد
السُّلْطَانُ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ	التأنيث	أعلى	ورود الأمرين
المِسْوَاكُ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ	التذكير	أعلى	موافقة النقد
ضَبُعٌ وَضَبْعَةٌ	ضَبْعَةٌ	من كلام العامة	موافقة النقد
فَرَحَانٌ وَفَرَحَانَةٌ	فَرَحَانَةٌ	لا أحسبها لغة عالية	موافقة النقد
فَرَسٌ وَفَرَسَةٌ	فَرَسَةٌ	من قول العامة لا تلتفت إليه	ورود الأمرين
قَارِحٌ وَقَارِحَةٌ	قَارِحٌ	أعلى	موافقة النقد
كُمَيْتٌ وَكُمْتَاءٌ	كُمْتَاءٌ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد

(1) ينظر : على سبيل : ركي وركية – فرس وفرسة .

إحصاء عبارات النقد المتعلقة بالتذكير والتأنيث

عبارة النقد	عدد ما وافق فيه البحث ابن دريد	عدد ما خالف فيه البحث ابن دريد	ورود الأمرين	العدد الكلي
من قول العامة	1	1	1	3
أعلى	2	–	1	3
مرغوب عنه	–	1		1
هو اللغة العالية	1	–	–	1
لا أحسبها لغة عالية	1	–	–	1
خطأ من قول العامة	1	–	–	1
العدد الكلي	6	2	2	10

الفصل الثالث

الإفراد والجمع

جمع التكسير له صور كثيرة جداً ، فقد يرد للمفرد عند جمعه أكثر من صورة ، وجاءت في الجمهرة جموع ، وجّه إليها نقد ، وقد يوجّه النقد نفسه إلى المفرد ، وإليك عرض الأمثلة فيما يلي :

1 - النقد بقوله : أعلى

(ثيران وثيرة)

يقول ابن دريد : " وجمع الثور من البقر ثيران وأثوار وثيرة ، وقالوا : ثيرة ، وهو الكلام الأعلى ، قال الشاعر : (بسيط)

فَطَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ .: صَدَرَ النَّهَارِ تِرَاعِي ثِيرَةً رُتَعًا " (1)

فقد نصّ ابن دريد على جموع الثور من البقر ، ومنها أثوار وثيرة - وهما جمعا قلّة - ووصف ابن دريد ثيرة بأنه أعلى من أثوار ، مستدلاً بشاهد شعري ورد فيه الجمع (ثيرة) ... وثيرة على وزن فعلة ، وقد ذكر الأشموني أنّ فعلة لم يطرّد في شيء من الأبنية ، بل محفوظ في ستة أوزان ، ومنها شيخ وشيخة ، وثور وثيرة (2) ، وختم الأشموني كلامه بقوله : " ومرجع ذلك كله النقل لا القياس " (3) .

فجمع ثيرة محفوظ ومنقول عن العرب ، وقد جاء - كما سبق - في شاهد شعري وهذا يدلّ على أنّه أعلى من أثوار ، كما أنّ جمع القلّة (أفعال) قليل في (فعل) المعتل العين (4) ، مما يؤيدّ وجهة ما ذهب إليه ابن دريد .

(جُنُب)

يقول ابن دريد : " ورجلٌ جُنُبٌ وامرأةٌ جُنُبٌ من قومٍ جُنُبٌ - هذا أعلى اللغات ، المذكر والمؤنث والجمع والواحد فيه سواء - إذا أصابته جنابة . وقد أجنبَ الرجل : إذا

(1) البيت للأعشى في ديوانه / 107 برواية : حد النهار. الجمهرة (ث ر و) ثور / 424 ، وقارن 2 / 42.

(2) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 4 / 128 ، (.. و فتية جمع فتى ، وصبيّة جمع صبي ، وعلمة جمع غلام ، وثنية جمع ثني بضم الأول أو كسره وهو الثاني في السيادة) .

(3) حاشية الصبان 4 / 128 .

(4) ينظر : شرح الأشموني 124/4.

أصابته الجنابة" (1) .

ويقول المبرّد : " وإن كان { أي الجُنْب } من الجنابة التي تصيب الرجل قلت : رجلٌ جُنْبٌ ورجلان جُنْبٌ ، وكذلك المرأة والجميع ، وقد يجوز - وليس بالوجه - رجلان جُنْبَان وامرأة جُنْبِيَّة وقوم أَجْنَاب " (2) .

ويقول الأزهري : " يقال للواحد : رجلٌ جُنْبٌ وامرأة جُنْبٌ ، ورجلان جُنْبٌ ، وقومٌ جُنْبٌ ، كما يقال : رجلٌ رِضاً ، وقومٌ رِضاً ، وإنما هو على تأويل ذوي جُنْبٍ ، فالمصدر يقوم مقام ما أضيف إليه ، ومن العرب من يُثَنِّي ويجمع ويجعل المصدر بمنزلة اسم الفاعل ، وإذا جُمِعَ جُنْبٌ قيل في الرجال : جُنُبُونَ ، وفي النساء جُنَبَاتٌ ، وللاتين : جُنْبَان " (3) ، ويقول الجوهري : " ورجلٌ جُنْبٌ من الجنابة ، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ، وربما قالوا في جمعه أَجْنَابٌ وجُنُبُونَ " (4) .

فيلاحظ فيما سبق أنّ المبرّد وإن أجاز تأنيث (جُنْبٌ) وتثنيتهما وجمعها ، فقد قال بأنّ هذا ليس بالوجه ، وهذا يعني أنّ لزومها الإفراد والتذكير هو الوجه ، وهذا يوافق كلام ابن دريد ، وأورد الأزهري أنّ من العرب من يثني ويجمع جُنْباً ، وهذا يستفاد منه أنّ لغة جمهور العرب استعمال جُنْبٍ مفرداً مذكراً في حالة الإفراد والتثنية والجمع ، وهذا يدلّ على أنّ استعماله هكذا أعلى من تثنيته وجمعه - كما قال ابن دريد - ويؤيد هذا أيضاً أنّ الجوهري قال : " وربما قالوا في جمعه أَجْنَابٌ وجُنُبُونَ " ، فهذا يؤخذ منه أنّ استعمال جُنْبٍ مفرداً في حالة الجمع هو الأكثر ، وفي هذا دلالة على أنّ لزوم جُنْبٍ حالة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع أعلى من تثنيتهما وجمعها ، ويؤكد هذا أنّ القرآن الكريم استعمل كلمة (جُنْبٌ) مفردة في موضع الجمع ، وهذا في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنْبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (5) .

(حَرَضٌ وَأَحْرَاضٌ)

يقول ابن دريد : " ورجلٌ حَرَضٌ وقومٌ حَرَضٌ ، وقومٌ أَحْرَاضٌ أعلى ، وهو الذي لا غناءَ عنده ولا خير " (6) .

- (1) الجمهرة (ب ج ن) جنب / 271 ، 214 / 1 .
- (2) الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد تحقيق د. عبد الحميد هنداوي - دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الأولى - 1419 هـ - 1999 م - 325/2 .
- (3) التهذيب 11 / 117 ، وينظر : اللسان 1 / 693 (جنب) .
- (4) الصحاح (جنب) 1 / 103 ، وينظر : حاشية الصبان 4 / 120 .
- (5) سورة المائدة / 6 .
- (6) الجمهرة / 1252 ، 1253 ، وقارن 3 / 429 .

فَحَرَضَ إذا وصف بها الجمع تأتي على وجهين :

الأول : أن يوصف بها الجمع على صورتها دون جمعها ، فيقال : قومٌ حَرَضَ كما يقال : رجلٌ حَرَضَ .

الثاني : أن تجمع حَرَضَ على أَحْرَاضَ إذا وصف بها الجمع ، فيقال : قومٌ أَحْرَاضَ ، وقد ذكر ابن دريد أن هذا أعلى ، ويؤيد ما ذكره ابن دريد أن الحَرَضَ جمعت على أَحْرَاضَ عندما وصف بها الجمع في شاهد شعري ، حيث يقول ابن فارس : " { يقال } للذي لا يقاتل ولا غناءً عنده ولا سلاح معه حَرَضَ . قال الطرماح : (خفيف)

حُمَاةٌ لِلْعُزْلِ الْأَحْرَاضِ ... " (1).

ويقول الجوهري : " ويقال الْأَحْرَاضُ وَالْحُرُضَانُ : الضَّعَافُ الَّذِينَ لَا يُقَاتِلُونَ . قال الطرماح : (خفيف)

وَمَنْ يَرْمُ جَمْعَهُمْ يَجِدُهُمْ مَرَجِيًّا .: حَ حُمَاةٌ لِلْعُزْلِ الْأَحْرَاضِ " (2).

ففي بيت الطرماح استعملت حَرَضَ بصيغة الجمع عندما وصف بها الجمع ، وهذا الشاهد فيه دلالة على أن وصف الجمع بصيغة الجمع أَحْرَاضَ أعلى من وصفه بالمفرد (حَرَضَ) .

وحَرَضَ تجمع جمع قلة على أَحْرَاضَ ، إذ هي على وزن أفعال ، ووزن أفعال يكون " لاسم ثلاثي لا يستحق الجمع على أَفْعُلَ : إما لأنه على فَعْلَ ، ولكنه معتل العين نحو ثوب ، أو لأنه على غير فَعْلَ نحو جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وكذلك حَرَضَ وَأَحْرَاضَ ... " (3).

(سَالِخٌ وَ سَالِخَانٌ)

يقول ابن دريد : " وَأَسْوَدُ سَالِخٌ : معروف ، وأسودان سَالِخٌ ، وقد قالوا : سَالِخَانٌ ، والأول أعلى ، وسَوْدٌ سَوَالِخٌ " (4) .

فسالِخٌ وقعت صفة لأسود ، وهو الحية ، ورجح ابن دريد التزام (سَالِخٌ) بالذكر والإفراد ، حيث ذكر أن (أسودان ... الخ) أعلى من (أسودان سَالِخَانٌ) ، ويؤيد هذا أن الجوهري نص على سَالِخٌ بالذكر عندما وصف بها المؤنث ، ومنع تأنيثها ، فلا يقال :

- (1) المقاييس 2 / 41 ، وينظر : المجلد / 162 ، 163 ، والتاج 10 / 33 (حرض) .
- (2) البيت في ديوان الطرماح بن حكيم ص 299 ، وينظر : الصحاح (حرض) 3 / 1071 .
- (3) أوضح المسالك 4 / 309 (بتصرف) .
- (4) الجوهرة (خ س ل) سلخ / 598 ، 220 / 2 .

أَسْوَدَة سَالِحَة ، وإنما يقال : أَسْوَدَة سَالِحٌ بالإنفراد والتذكير ، يقول : " والسَالِح : الأَسْوَدُ من الحَيَات . يقال : أَسْوَدُ سَالِحٌ ، غير مضاف ؛ لأنه يَسْلَخُ جِلْدَه كُلَّ عام ، والأُنثى أَسْوَدَة ، ولا توصف بِسَالِحَة " (1) ، ويقول ابن سيده : " وَأَسْوَدُ سَالِحٌ ، ولا يقال لِلأُنثى سَالِحَة ، وَأَسْوَدَان سَالِحٌ ، لا تثنى الصفة في قول الأصمعي وأبي زيد . وقد حكى ابن دريد تثنيتهما ، والأول أعرف " (2) .

فقول ابن سيده : " والأول أعرف " - يوافق ما ذكره ابن دريد من أن (أَسْوَدَان سَالِحٌ) أعلى من (أَسْوَدَان سَالِحَان) .

(مَغَصٌ وَأَمْغَاصٌ)

يقول ابن دريد : " والمَغَص : البَيْض من الإِبِل الخالصة البيضاء ، والجمع أمْغَاص ، وقال بعضهم : بِل المَغَص جمع لا واحد له من لفظه ، يقال : إِبِلٌ مَغَصٌ وناقَة مَغَصٌ ، والأول أعلى " (3) .

يلاحظ أن ابن دريد فاضل بين رأيين : الجهة فيهما مختلفة ، بل إن الرأيين يسيران في منوال واحد ، فرأي قال بأن المَغَص جمع لا واحد له من لفظه ، ورأي قال بأن (مَغَص) يجمع على أمْغَاص ، وهذا لا ينافي أن تكون (مَغَص) تدلّ على الجمع ، ومثلها شَجَر تدلّ على الجمع ، وتجمع على أَشْجَار ، وهكذا مَغَص تدلّ على الجمع ، وتجمع على أمْغَاص جمع قلة إذ أفعال تطرد في اسم على فعل نحو جَمَل وأَجْمَال ، وحرَض وأَحْرَاض وشَجَر وأشْجَار ، وكذلك مَغَصٌ وأمْغَاصٌ (4) .

هذا عن دلالة (مَغَص) على الجمع ، وجمعها على أمْغَاص .

أما عن المَغَص ، أله واحد أولا ؟ فقد حكى ابن السكيت أن واحده مَغَصَة (5) .

2-النقد بقوله : خطأ من قول العامة

(البِزْرُ وَالبُزْرُ)

يقول ابن دريد : " والبِزْرُ : معروف ، وأما قول العامة بُزْرُ البَقْل فخطأ ، إنما هو بَزْرٌ " (6) .

- (1) الصحاح (سلخ) 1 / 423 .
- (2) المحكم 5 / 49 ، وينظر اللسان 3 / 2062 (سلخ) .
- (3) الجوهرة (ص غ م) منص / 889 ، 3 / 80 .
- (4) ينظر : أوضح المسالك 4 / 309 .
- (5) ينظر : الصحاح 3 / 1057 ، والمحكم 5 / 254 ، واللسان 6 / 4240 ، والتاج 9 / 364 (منص) .
- (6) الجوهرة (ب ر ز) بزر / 307 ، وفي 1 / 254 : " إنما هو بذر " .

فقد نسب ابن دريد الجمع (بَزْر) إلى العامة مخطئاً إيّاهم ، وذاكراً أنّ الصواب بَزْر ، وفي نسخة حيدرآباد ذكر أنّ الصواب بَذْر بالذال وفتح الباء .

وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدت الكلام المنسوب إلى ابن دريد غير ما سبق ، ففي المقاييس والمجمل لابن فارس نسب ابن دريد (البَزْر) إلى العامة وخطأهم فيه ، وذكر أنّ صوابه (بَذْر) بالذال وفتح الباء ، حيث يقول ابن فارس : " والبَزْر معروف ، وقد يُكسر . قال ابن دريد : قولهم : بَزْر البقل خطأ ، إنما هو بَذْر ... قال الخليل : كلُّ حبٍّ يُبذر فهو بَذْر وبَزْر ... " (1) .

وفي تكملة الصاغاني نسب ابن دريد (بَزْر) إلى العامة مخطئاً إيّاهم فيه ؛ ذاكراً أنّ صوابه بَذْر بالفتح (2) .

ومما سبق يتبين أنّ ابن دريد في بعض الروايات نسب (بَزْر) إلى العامة ، مخطئاً لهم فيه ، وذاكراً أنّ صوابه بَذْر .

وفي بعض الروايات نسب بَزْر إلى العامة مخطئاً إيّاهم وذاكراً أنّ صوابه (بَذْر) . ومن ثمّ ، فالمنسوب إلى العامة صورتان : بَزْر وبَزْر ، وبالبحث وجدت الصورتين صحيحتين .

أما عن صحّة بَزْر ، فقد قال ابن منظور : " والبَزْر : الحبوب الصغار مثل بَزْر البقول وما أشبهها " (3) .

وأما عن صحّة (بَزْر) ، فقد قال ابن عباد : " والبَزْر : لغة في البَزْر " (4) .

ويؤكد صحّة (بَزْر) التي خطأها ابن دريد - ردّ الفيومي عليه حيث قال : " البَزْر : بَزْر البقل ونحوه بالكسر ، والفتح لغة . قال ابن السكيت : ولا تقوله الفصحاء إلا بالكسر ، فهو أفصح ، والجمع بَزْر ، وقال ابن دريد : قولهم :بَزْر البقل خطأ ، إنما هو بَذْر ، وقد تقدّم عن الخليل : كل حب يبذر فهو بَزْر وبَذْر ، فلا يعارض بقول ابن دريد " (5) .

فيتبين من كلام الفيومي صحّة كل من بَزْر وبَزْر .

(1) المجمل / 76 ، وينظر المقاييس 1 / 246 (بَزْر) .

(2) ينظر : تكملة الصاغاني (بَزْر) 2 / 417 .

(3) اللسان 1 / 274 ، وينظر: العين 7 / 363 ، والتهذيب 13 / 195 ، والمحكم 9 / 32 (بَزْر) .

(4) المحيط 9 / 44 ، وينظر: الصحاح 2 / 589 (بَزْر) .

(5) المصباح (بَزْر) 47 .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لابن دريد في نسبتها إلى العامة وتخطئتهم فيهما ، فقد ثبتت صحتهما .

(ذِبَّانَةٌ وَذِبَّان)

يقول ابن دريد : " والذُّباب ، زعموا : الواحدة من الذَّبَّان ، وكذلك فُسِّرَ في التنزيل : ﴿ وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴾ ⁽¹⁾ ، قالوا : هو الواحد من الذَّبَّان ، والله أعلم . قال أبو عبيدة : ذباب واحد ، والجمع ذِبَّان ، مثل غراب وغربان ؛ وقالوا : أذبة جمع ذباب ، مثل أغربة في العدد القليل ، قال النابغة الذبياني : (رجز)

يَا أَوْهَبَ النَّاسِ لِعَنْسٍ صُلْبَةٍ

ضَرَابَةٍ بِالْمِشْفَرِ الْأَذْبَةِ ⁽²⁾

فأما قول العامة : ذِبَّانَةٌ ⁽³⁾ فخطأ ... قال أبو حاتم : ذباب في وزن غراب جمعه في أدنى العدد أذبة ، مثل ما يجمع غراب وأغربة وغربان " ⁽⁴⁾ .

ويقول الزبيدي : " ويقولون { أي العوام } لواحد الذَّبَّان ذِبَّانَةٌ ، قال محمد : والصواب : ذباب ، ثم يجمع الذباب على أذبة في أدنى عدده وذِبَّانًا للكثير ... " ⁽⁵⁾ ، ويقول الجوهري : " والذباب معروف ، الواحدة ذِبَابَةٌ ، ولا تقل ذِبَّانَةٌ ، وجمع القلة أذبة والكثير ذِبَّان ، مثل غراب وأغربة وغربان ... " ⁽⁶⁾ .

فقد نسب الزبيدي ذِبَّانَةً إلى العوام . وذكر أن الصواب فيه ذباب ، ومنع الجوهري أن يقال ذِبَّانَةٌ في واحد الذَّبَّان ، وهذا يؤيد نسبة ابن دريد ذِبَّانَةً إلى العامة وتخطئتهم فيها .

(شَجْعَةٌ وَشَجْعَان)

يقول ابن دريد : " ويقال : رجلٌ شجاع من قوم شجعة وشجعاء ، ولا تلتفت إلى قولهم شجعان فإنه خطأ ، قال أوس بن حجر : (طويل)

وحولي رجالٌ من أسيّد شجعة .: كرامٌ إذا ما الموتُ خبَّ وهرولاً ⁽⁷⁾

(1) سورة الحج / 73 .

(2) الرجز في ملحقات ديوان النابغة / 228 ، برواية : الواهب النون الهجان الصلبة .

(3) جاء في الصلب (ذبّاناً) في طبعة رمزي بعلبكي ، وطبعة حيدرآباد ، والصواب ما أثبت ، كما في بعض مخطوطات الجمهرة ، ولحن العوام للزبيدي .

(4) الجمهرة (ب ذذ) ذب / 999 ، 1000 ، وقارن 3 / 184،185 .

(5) لحن العوام / 85 ، 86 .

(6) الصحاح 1 / 126 ، وينظر التاج 1 / 492 (ذبب) .

(7) ديوان أوس بن حجر / 91 ، برواية : وقومي خيار من أسيّد .

وقال أبو زيد : سمعت الكلابيين يقولون : رجل شجاع ، ولا يصفون به المرأة " (1) .

وأورد ابن فارس في المقاييس والمجمل تخطئة ابن دريد (شُجْعان) ، يقول ابن فارس : " ورجل شجاع : مُقَدِّم ، ورجال شِجْعَة وشُجْعاء ، قال ابن دريد : لا يُلْتَفَت إلى قولهم : شُجْعان فإنه خطأ ... " (2) ، وذكر الفيومي تخطئة ابن دريد (شُجْعان) أيضاً ، فقال : " ورجال شِجْعان بالكسر والضم ، وقال ابن دريد : الضمّ خطأ ... " (3) ، ونقل كذلك الزبيدي تخطئة ابن دريد (شُجْعان) فقال : " وقال ابن دريد : لا تلتفت إلى قولهم : شُجْعان ، فإنه غلط " (4) .

وبعد أن ذكرت اللغويين الذين نصّوا على قول ابن دريد بأنّ الجمع (شُجْعان) خطأ - أرى أنّ هذا الجمع صحيح ، ويدلّ على صحّته - نصّ كثير من اللغويين عليه ، ومنهم الجوهري الذي اقتصر في معجمه على جمع ما صحّ عنده من اللغة .

يقول الأزهري : " ورجل شجاع وامرأة شجاعة ونسوة شجاعات ، وقوم شُجْعاء وشُجْعان وشِجْعَة " (5) ، ويقول الجوهري : " وقد شَجُع الرجل بالضمّ فهو شجاع ، وقوم شِجْعَة وشُجْعان ، ونظيره غلام وغلّمة وغلّمان ، ورجل شَجِيع وقوم شُجْعان مثل جَرِيب وجُرْبان وشُجْعاء مثل فقيّه وفقهاء ... وحكى يعقوب عن اللحياني : رجل شجاع وشجاع وقوم شُجْعان وشِجْعان ... " (6) ، ويقول الزمخشري : " ورجل شجاع وشجاع وشجاع وشَجِيع ، وقوم شُجْعاء وشِجْعَة ، وشُجْعان ... " (7) .

فالنصوص السابقة تؤكّد صحّة الجمع شُجْعان ، وعليه ، فلا وجه لتخطئة ابن دريد هذا الجمع ، وقد نصّ عليه اللغويون الأثبات .

(فُرْسَان)

يقول ابن دريد : " والفرس : معروف ، وجمعه في أدنى العدد أفراس ، فإذا كثرت فهي الخيل . فأما قول العامة في جمع فرس : فرسان فخطأ ، إنما الفرسان جمع فارس ؛ فارس وفرسان مثل راهب ورهبان ، ورجل فارس من قوم فوارس مثل حاجب

- (1) الجوهرة (ج ش ع) شجع / 477 ، وقارن 2 / 96 .
- (2) المجمل / 399 ، وينظر: المقاييس 3 / 247 ، 248 (شجع) .
- (3) المصباح (شجع) / 305 .
- (4) التاج (شجع) / 11 / 234 .
- (5) التهذيب (شجع) / 1 / 331 .
- (6) الصحاح 3 / 1235 ، وينظر اللسان 4 / 2200 (شجع) .
- (7) أساس البلاغة (شجع) 409 .

وَحَوَاجِب " (1).

فقد نصّ ابن دريد على أنّ جمع العامة (فرَس) على فرُسان خطأ ؛ وهذا لأنّ (فرُسان) جمع فارِس ، ويقول ابن سيده : " والفَارِس : صاحب الفَرَس على إرادة النسب ، والجمع فرُسان وفَوَارِس ... " (2) ، وفرُسان جاءت جمعاً لفَارِس ، ولم تجئ جمعاً لفرَس ، ويجمع (فرَس) على أَفراس وفرُوس (3) وفرُسان جمع على وزن فُعْلان ، وفُعْلان يكثر في اسم على فَعْل كظُهر وظُهران ، أو فَعْل صحيح اللام كذَكَرَ وذُكُرَان ، أو فَعِيل كقُضِيب وقُضبان ، وقلّ في نحو رَاكِب ورُكبان ، وفَارِس وفرُسان (4).

3- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(أثوار وثورة)

يقول ابن دريد : " والنَّور : القطعة العظيمة من الأقط ، والجمع أثوار وثورة ، ولا أدري ما صحته ، إلا أنهم قالوا : جاعنا بثورة ضخام ، أي قطع عظيمة من الأقط ... " (5).

وبالبحث وجدت ما يؤكد صحّة الجمع (ثورة) الذي شكّ فيه ابن دريد ، حيث نصّ عليه كثير من اللغويين ، ومنهم الجوهري حيث يقول : " والنَّور : قطعة من الأقط ، والجمع ثورة ، يقال : أعطاه ثورةً عظماً من الأقط " (6) ، ويقول ابن سيده : " والنَّور : القطعة العظيمة من الأقط ، والجمع أثوار ، وثورة ، على القياس " (7) .

فأثوار جمع قلة لثور ، إذ أثوار على وزن أفعال ، وأفعال جمع قلة " لاسم لا يستحقّ الجمع على أفعل : إما لأنه على فَعْل ، ولكنه معتلّ العين نحو ثوب وأثواب وكذلك ثور وأثوار " (8) ، وثورة على وزن فِعْلة ، وفِعْلة جمع كثرة يأتي " لاسم صحيح اللام على فَعْل كثيراً نحو كُوز وكُوزة ، وعلى فَعْل وفِعْل قليلاً ، نحو زَوْج وزِوْجة ، وكذلك ثور وثورة ، وقرْد وقرْدَة " (9) .

(1) الجوهرة (ر س ف) فرس / 717 ، وقارن 2 / 333 .

(2) المحكم (فرس) 8 / 316 .

(3) ينظر : التاج (فرس) 8 / 393 .

(4) ينظر : أوضح المسالك 4 / 320 .

(5) الجوهرة (ث ر و) ثور / 424 ، 2 / 42 .

(6) الصحاح 2 / 607 ، وينظر : المحيط 10 / 162 (ثور) .

(7) المحكم (ثور) 11 / 184 .

(8) أوضح المسالك 4 / 309 (بتصرف) .

(9) شرح الأشموني 4 / 133 (بتصرف) .

فمما سبق يتبين لنا صحة جمع ثَوْر بمعنى القطعة من الأقط على ثَوْرَة ، فقد حكاه كثير من اللغويين ، وله نظائر صحيحة ، وابن دريد نفسه قال سابقاً بأنهم قالوا { أي العرب } : جاءنا بثَوْرَة ضيخام .

(أَحَارِر)

يقول ابن دريد : " حَرَّ يومنا — بفتح الحاء وكسرهما والفتح أكثر — حَرًّا . وزعم قوم من أهل اللغة أنه يُجمع الحَرُّ أَحَارِر ، ولا أعرف ما صحته " (1) .

فقد شكَّ ابن دريد في جمع (حَرَّ) على أَحَارِر بقوله : " ولا أعرف ما صحته " ، ويقول ابن منظور : " الحَرَّ : ضدَّ البرد ، والجمع حُرور وأحارِر على غير قياس من وجهين : أحدهما بناؤه ، والآخر : إظهار تضعيفه ؛ قال ابن دريد : لا أعرف ما صحته " (2) .

فابن منظور قد قرَّر ما ذكره ابن دريد في جمع الحَرَّ على أَحَارِر ، وكذلك الزبيدي ، ونسبت في التاج عبارة ابن دريد السابقة لأبي زيد الأنصاري ففيه : " قال { أبو زيد } وزعم قوم من أهل اللغة أنَّ الحَرَّ يُجمع على أَحَارِر ، ولا أعرف صحته ... ويجمع أَحَارٍ ، أي بالإدغام ... وكأنه فرار من مخالفة القياس " (3) .

فيتبين مما سبق أنَّ جمع الحَرَّ على أَحَارِر مشكوك في صحته ، ومن ثمَّ ؛ فالأولى أن تستخدم صيغة الجمع حُرور من باب فُعُول في فَعَل الساكن العين بدلاً منها .

(تَسْخَان وَتَسَاخِين)

يقول ابن دريد : " والتَّسَاخِين : المَرَاجل ، لا أعرف لها واحداً من لفظها ، إلا أنه قيل تَسْخَان ، وما أدري ما حقيقة ذلك ، وفي الحديث (4) : أُمِرْنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْمَشَاوِذِ وَالتَّسَاخِينِ " فالمشاوِذ : العمام ، والتَّسَاخِين : الخفاف في هذا الحديث " (5) .

وبالبحث وجدت الرأيين السابقين في بعض كتب اللغة، ففي اللسان: " والتَّسَاخِين ، المَرَاجل ، لا واحد لها من لفظها ؛ قال ابن دريد : إلا أنه قد يقال تَسْخَان ؛ قال ولا أعرف صحة ذلك ... " (6) .

- (1) الجوهرة (ح ر ر) حرر / 96 ، 58/1 .
- (2) اللسان 2 / 827 ، وينظر: التاج 6 / 259 (حرر) .
- (3) التاج (حرر) 6 / 259 ، 260 .
- (4) الحديث في سنن أبي داود — كتاب الطهارة — باب المسح على العمامة — رقم 146 — 65/1 .
- (5) الجوهرة (خ س ن) سخن / 600 ، 222 / 2 .
- (6) اللسان 3 / 1967 ، وينظر: التهذيب 7 / 178 (سخن) .

ويبدو أنَّ التَّساخين جمع ، لا واحد له من لفظه ، حيث نصَّ الجوهري على ذلك فقال : " والتَّساخين : الخِفاف . وفي الحديث : " أنَّه عليه السلام أمرهم أن يمسحوا على المشاوذ والتَّساخين " ، ولا واحد لها ، مثل التَّعاشيب " (1) .

فالتَّساخين جاءت بمعنى المَراجِل ، وبمعنى الخِفاف ، والراجح أنها لا واحد لها من لفظها ، حيث اقتصر الجوهري على هذا الرأي ، وشكَّ ابن دريد في قول من قال بأنَّ واحدها تِسْخان .

(كِهال)

يقول ابن دريد : " والكَهْل من الرجال : المجاوز حدَّ الشباب ، رجل كَهْل وامرأة كَهْلَة ، والجمع كُهول ؛ وأحسبهم قد قالوا كِهال ، ولا أدري ما صحَّته ... " (2) .

وبالبحث وجدت ابن سيده وابن منظور والزبيدي نصَّوا على الجمع (كِهال) ، ولم يتوقفوا في صحَّته كما توقف ابن دريد ، وفي هذا دلالة على صحَّته ، يقول ابن سيده : " الكَهْل : الرجل إذا وَخَطَهُ الشَّيْبُ ورُئِيَ له بَجَالَة ، وقيل : هو من أربع وثلاثين إلى إحدى وخمسين ، والجمع كِهْلون وكُهول وكِهال وكُهْلان ... وكُهْل ... " (3) .

ويؤيِّد صحَّة (كِهال) أيضاً أنها على وزن فِعَال ، وفِعَال جمع كثرة يطرَّد في المفرد الذي على وزن فَعْل اسماً أو وصفاً ، نحو كَلَب وكِلاب ، وصَعَب وصِعَاب (4) ، وكذلك كَهْل وكِهال .

4- النقد بقوله : أنكره فلان

(خَلْبِيس و خَلَابِيس ، وشَمَاطِيط ، و عَابِيب)

يقول ابن دريد : " و خَلْبِيس : واحد الخَلَابِيس ، وأنكر ذلك الأصمعي ، وقال : لا أعرف له واحداً ، وكان ينكر جمع الشَّمَاطِيط والعَابِيب . وقال قوم : الخَلَابِيس له واحد من لفظه ، والخَلَابِيس : الأمر الذي لا نظام له ، قال المتلمس : (بسيط)

إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللَّوْذِ مِنْ حَضَنٍ .: لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دَيْنٌ خَلَابِيسُ (5)

(1) الصحاح (سخن) 5 / 2134 ، والتعاشيب : القطع المتفرقة من النبات . اللسان (عشب) .

(2) الجمهرة (ك ه ل) كهل (982 ، 3 / 171) .

(3) المحكم 4 / 102 ، وينظر : اللسان 5 / 3947 ، والتاج 12 / 671 (كهل) .

(4) ينظر : شذا العرف / 137 .

(5) ديوان المتلمس / 77 برواية : إن علفاً .

العِلَاف : قوم من قُضاة ؛ ويروي هؤلاء أن سامة بن لُؤي تزوّج فيهم " (1).

ويقول ابن دريد أيضاً : " وخبّاس ، وقالوا : واحد الخلابيس ، وهو ما لا نظام له ، ولا يجري على استواء ، قال المتلمّس : (بسيط)

إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللُّوذِ مِنْ حَضَنٍ : لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دِينَ خَلَابِيسُ

ودفع الأصمعي واحد الخلابيس ، وقال : لا أعرف له واحداً ، ودفع أيضاً البيت " (2) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " خلابيس ، وهي الأمور التي لا نظام لها. قال الشاعر : (بسيط)

إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللُّوذِ مِنْ حَضَنٍ : لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دِينَ خَلَابِيسُ

لم يعرف البصريون له واحداً ، وقال البغداديون : خلابيس " (3).

أولاً : إنكار الأصمعي (خلابيس أو خلباس) مفرد خلابيس

لم يرد في أكثر كتب اللغة خلابيس أو خلباس (4) ، وجاء في اللسان : " وأمر خلابيس : على غير استقامة ، وكذلك خَلَقَ خلابيس ، والواحد خلابيس وخبّاس ، وقيل : لا واحد له " (5).

فابن منظور أورد القولين دون أن يرجّح أحدهما على الآخر ، ولعلّ عدم نصّ أكثر اللغويين على خلابيس وخبّاس يؤيد كلام الأصمعي في أن خلابيس لا مفرد له .

ثانياً : إنكار الأصمعي الجمع (شمّاطيط)

ذكر ابن دريد أن الأصمعي كان ينكر الجمع (شمّاطيط) ، وبالبحث وجدت جميع كتب اللغة التي رجعت إليها قد نصّت عليه ، ومنها الصحاح الذي اقتصر فيه صاحبه على ما صحّ عنده ، يقول صاحب العين : " والشمّاطيط : الخيل المتفرقة ، يقال : جاءت الخيل شمّاطيط ؛ أي متفرقة ، قال الأعشى (6) : (متقارب)

تَبَارِي الرِّيحَ مَغَاوِيرُهَا :. شَمَاطِيطٌ فِي رَهَجٍ كَالدَّخَنِ " (7).

ويقول الجوهري : " والشمّاطيط : القُطْع المتفرقة ، الواحدة شِمْطِيط ، يقال : ذهب

(1) الجمهرة / 1191 ، 3 / 375 .

(2) الجمهرة / 1202 ، 3 / 386 .

(3) الجمهرة / 1271 ، وفي 3 / 447 : " وقال : البغداديون : خلابيس ، وليس بثبت " .

(4) ينظر العين والتهذيب والمحيط والصحاح والمقاييس .

(5) اللسان 2 / 1221 ، وينظر : التاج 8 / 263 (خلبس) .

(6) البيت للأعشى في ديوانه / 210 ، برواية : تباري الزجاج .

(7) العين (شمت) 240/6 .

القوم شَمَاطِيط ، وجاءت الخيل شَمَاطِيط ، أي متفرقة أرسالاً . وصار الثوب شَمَاطِيط ، إذا تشقق ، الواحد شِمْطَاط ... " (1).

فقد نصّ صاحب العين والجوهري وغيرهما من اللغويين على شَمَاطِيط ، وذكر أنّ واحده شِمْطِيط وشِمْطَاط ، ومن هنا ، فلا وجه لإنكار الأصمعي الجمع (شَمَاطِيط) ، وقد ورد في كتب اللغة .

ويبدو أنّ عبارة ابن دريد : " وكان { أي الأصمعي } ينكر جمع الشَمَاطِيط والعَبَايِد - محرقة ، وصوابها ينكر مفرداً أو واحداً لَشَمَاطِيط والعَبَايِد بدليل النصّ الذي سأذكره بعد في التعليق (2) على كلمة عَبَايِد ، ففيه صرح ابن دريد أنّ الأصمعي ذكر أنّ العرب لا تعرف واحد الشَمَاطِيط والعَبَايِد والعَبَايِد والأساطير والأبائيل

ثالثاً : إنكار الأصمعي الجمع " عَبَايِد "

أورد ابن دريد أنّ الأصمعي كان ينكر الجمع (عَبَايِد) ، وبالرجوع إلى كتب اللغة وجدت الجمع (عَبَايِد) صحيحاً ، قد نصّ عليه كثير من اللغويين ، ومنهم الجوهري ، بل إنّ الأزهري أثبت الجمع مروياً عن الأصمعي نفسه ، ففي التهذيب : "وقال الأصمعي : يقال : صاروا عَبَايِد وعَبَايِد أي متفرقين " (3).

ويلاحظ أنّ ابن دريد قال : وكان الأصمعي ينكر جمع عَبَايِد ، وأقول : لعلّ الأصمعي أنكره ثم رجع عن إنكاره هذا ، فأجازه بدليل ما رواه الأزهري عنه .

ويؤكد صحة الجمع عَبَايِد أيضاً - نصّ صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن منظور عليه ، ففي العين : " ذهب الخيل عَبَايِد ، وفي بعض الكلام عَبَايِد ، وقال الشَّماخ (4) : (بسيط)

وَالْقَوْمُ أَتَوْكَ بِهِزْ دُونَ إِخْوَتِهِمْ .: كَالسَّيْلِ يَرْكَبُ أَطْرَافَ الْعَبَايِدِ " (5) .

وفي الصحاح : " والعَبَايِد : الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه ، وكذلك الْعَبَايِد ، يقال : صار القوم عَبَايِد وعَبَايِد ، والنسبة عَبَايِدِيّ . قال سيبويه : لأنه لا واحد له ، وواحدته على فَعْلُول أو فَعْلِيل أو فَعْلَال ، في القياس " (6).

(1) الصحاح (شمط) 3 / 1138 .

(2) سيأتي النص في حاشية التعليق على كلمة (عَبَايِد) .

(3) التهذيب (عب) 2 / 236 .

(4) البيت في ديوان الشماخ / 123 .

(5) العين 2 / 50 ، وينظر: التهذيب 2 / 236 ، والمحيط 1 / 432 ، واللسان 4 / 2780 (عب) .

(6) الصحاح (عب) 2 / 504 .

ونصت بعض كتب الصِّرف على أنَّ الجمع (عَابِيد) من الجمع الذي ليس له واحد من لفظه ، وصورته على وزن خاص بالجمع ⁽¹⁾.

فيتين مما سبق صحّة الجمع (عَابِيد) ، فقد نصّ عليه اللغويون ، كما ورد في شاهد شعري ، وبناء على هذا فلا وجه لإنكار الأصمعي .

ويمكن أن يكون الأصمعي أنكره ثم رجع عن إنكاره فأجازه ، ويمكن أن يكون الأصمعي قد أنكر مفرد (عَابِيد) ، حيث نصّ اللغويون على أنه لا واحد له ، وعلى هذا تكون عبارة ابن دريد محرّقة ، وصوابها : " وكان { أي الأصمعي } ينكر مفرد أو واحد الشَّمَاطِيط والعَبَائِد " ، ويؤيّد هذا أن ابن دريد أورد في موضع آخر من الجمهرة ⁽²⁾ ، أن الأصمعي ذكر أن العرب لا تعرف واحد عَابِيد .

5- النقد بقوله : شيء لا يعرف

(جُنْجُنٌ وَجُنْجُونٌ)

يقول ابن دريد : " الجُنْجَن ، والجمع جُنْجَانٌ ؛ وهي عظام الصدر ، ويقال : جُنْجِن بالكسر ، وهو الأغلب . قال كثير : (طويل)

رَأَتْ رَجُلًا أَوْدَى السَّفَارُ بِجِسْمِهِ .: فلم يَبْقَ إِلَّا مَنْطِقٌ وَجُنْجَانٌ ⁽³⁾

وأحسب أن أبا مالك قال : واحد الجُنْجَانِ جُنْجُونٌ ، وهذا شيء لا يعرف " ⁽⁴⁾.

ولم يرد (جُنْجُونٌ) في العين والتّهذيب والمحيط والصّاح ⁽⁵⁾ ، وهذا يؤيّد نقد ابن دريد .

لكن يدلّ على صحّة جُنْجُونٌ - نصّ ابن سيده وابن منظور عليه ، ففي المحكم : " والجُنْجَان : عظام الصدر ... واحدها : جُنْجِن ، وجُنْجَن ، وحكاه الفارسي بالهاء وغير

(1) ينظر شرح الأشموني 4 / 154 .

(2) جاء فيها : " قال أبو بكر : وكان الأصمعي يقول : لم تتكلم العرب أو لم تعرف العرب واحداً لقولهم : تفرق القوم عباديد ، وعابيد ، ولا تعرف واحد الشَّمَاطِيط ، وهي القطعة من الخيل ، والأساطير والأبائيل ، وعرف ذلك أبو عبيدة ، فقال : واحد الشَّمَاطِيط شَمَطَاط ، وواحد الأبائيل إِبِيل ، وواحد الأساطير إِسْطَارَة ، وقال آخرون : إنما جمع سطر على أسطار ، ثم جمع أسطار على أساطير ، ويقال : جمع سطر أسطر وسطور وأسطار جمع واحده سطر بفتح الطاء ، وقد قالوا : واحد الأبائيل إِبُول ، مثال : " عجول وعجاجيل " الجمهرة / 1271 ، وقارن 3 / 447 .

(3) ديوان كثير عزة / 322 ، برواية : السفار بوجهه ... إلا منظر وجنان .

(4) الجمهرة (ج ن ج ن) جنجن / 185 ، وقارن 1 / 136 .

(5) ينظر : العين 6 / 22 ، والتّهذيب 10 / 503 ، والمحيط 6 / 410 ، والصّاح 5 / 2095 (جنن) .

الهاء وقيل : واحدها : جُنْجُون " (1) .

6- النقد بقوله : هي اللغة الفصيحة

(الْخَصْمُ)

يقول ابن دريد : " الْخَصْمُ : الْمُخَاصِمُ وَالْمُخَاصِمَ ، وَهُمَا خَصْمَانِ ، أَيَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَصْمٌ صَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَخَاصِمُهُ ، وَفُلَانٌ خَصَمِي ، الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالوَاحِدُ وَالْجَمْعُ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَهِيَ اللُّغَةُ الْفُصِيحَةُ . وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ (2) ، فَهَذَا فِي مَعْنَى الْجَمْعِ ، يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ الَّذِينَ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزَعَ مِنْهُمْ ، وَقَالُوا : خَصْمٌ وَخَصْمَانِ وَخُصُومٌ " (3) .

ويؤيد كلام ابن دريد قول الجوهري : " الْخَصْمُ مَعْرُوفٌ ، يَسْتَوِي فِيهِ الْجَمْعُ وَالْمُؤَنَّثُ : لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَتَنَبَّهٌ وَيَجْمَعُهُ فَيَقُولُ : خَصْمَانِ وَخُصُومٌ " (4) .

فقد قال الجوهري : " وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَتَنَبَّهٌ وَيَجْمَعُهُ " ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ لُغَةَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ اسْتِعْمَالُ خَصْمٍ مَفْرَدَةٍ مَذْكُورَةٍ مَعَ الْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ وَالْمُتَنَبِّهِ وَالْجَمْعِ ، وَأَنَّ لُغَةَ الْقَلِيلِ مِنَ الْعَرَبِ تَتَنَبَّهٌ وَجَمْعُهَا ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِفْرَادَ خَصْمٍ مَعَ الْمُتَنَبِّهِ وَالْجَمْعِ هُوَ اللُّغَةُ الْفُصِيحَةُ - كَمَا قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ - وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَيْضاً اسْتِعْمَالُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لَهَا مَفْرَدَةً دُونَ جَمْعِهَا مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا الْجَمْعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ ، فَهَمَّ جَمَاعَةٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَقُلِ الْقُرْآنُ (خُصُومٌ) أَوْ (خُصَمَاءُ) ، وَإِنَّمَا قَالَ : خَصْمٌ يَعْنِي بِهِ الْخُصُومُ .

لكن ما سبق لا يعني أَنَّ تَتَنَبَّهٌ الْخَصْمُ وَجَمْعُهَا غَيْرُ فُصِيحٍ ، فَهَذَا فُصِيحٌ أَيْضاً ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ تَتَنَبَّهٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذَا خِطْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ (5) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾ (6) ، كَمَا جَمَعَ الْخَصْمُ أَيْضاً فِي فُصِيحِ الشَّعْرِ ، يَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ : " وَالْخَصْمُ : مَعْرُوفٌ ... وَجَمْعُهُ خُصُومٌ ،

(1) المحكم 7 / 159 ، وينظر:اللسان 1 / 706 (جنن) .

(2) سورة ص / 21 .

(3) الجوهرة (خ ص م) خصم / 605 ، 2 / 227 .

(4) الصحاح (خصم) 5 / 1912 .

(5) سورة الحج / 19 .

(6) سورة ص / 22 .

وقد يكون الخَصْمُ للثنتين والجمع والمؤنث ، وفي التثنية العزيز : ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ
الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ جعله جمعاً ؛ لأنه سُمِّيَ بالمصدر ؛ قال ابن بري : شاهد
الخَصْمُ : (طویل)

وخصم يعثون الدخول كأنهم :. قُرُومٌ غياري كلَّ أَرْهَرٍ مُصْعَبٍ (1)

وقال ثعلب بن صُعَيْرٍ المازني : (كامل)

ولربَّ خصمٍ قد شهدتُ الدِّةَ :. تَغْلِي صُدُورُهُمْ بِهِتْرٍ هَاتِرٍ (2)

قال : وشاهد التثنية والجمع والإفراد قول ذي الرُّمَّة : (وافر)

أَبْرَ عَلَى الْخُصُومِ فَلَيْسَ خَصْمٌ :. وَلَا خَصْمَانِ يَغْلِبُهُ جِدَالًا (3)

فأفرد وثنى وجمع ، وقوله عز وجل : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ ، قال
الزجاج : عني المؤمنين والكافرين ، وكل واحد من الفريقين خَصْمٌ ... " (4).

فقد استعملت خَصْمٌ مفردة مع الجمع ، كما تثبتت وجمعت ، وورد كل ما سبق في
فصيح الكلام ، وهذا يدلُّ على فصاحة الوجهين : لزوم خَصْمٌ حالة واحدة مع المفرد
والمثنى والجمع ، وتثنيتهما وجمعها .

7- النقد بقوله : ليس بالثبوت ولا بالمأخوذ به

(رَمَضانَ وَاَرْمُضَ)

يقول ابن دريد : " ... ويُجمع رَمَضانَ رَمَضانَات ، وزعموا أن بعض أهل اللغة
قال أَرْمُضَ ، وليس بالثبوت ولا بالمأخوذ به " (5).

وقرّر نقد ابن دريد ابن سيده والصاغاني وابن منظور والزيدي ، حيث يقول ابن
سيده : " والجمع { أي جمع رمضان } رَمَضانَات ورماضين وأَرْمُضَة وأَرْمُضَ
عن بعض أهل اللغة ، وليس هذا بثبت " (6) ، ويقول الصاغاني : " ويجمع رَمَضانَ

(1) القُرُوم جمع قَرَم ، وهو " الفحل الذي يترك من الركوب والعمل ويودع للفحلة " اللسان (قمر)
5 / 3604 ، والمُصْعَب : " الفحل الذي يودع من الركوب والعمل للفحلة ، والمُصْعَب : الذي لم يمسه
حبل ، ولم يركب " اللسان (صعب) 4 / 2444 ، والبيت في ديوان لبّيد وصدرة... وخصم قيام بالعراء
كأنهم ص 35.

(2) الهتّر بالكسر " السقط من الكلام ، يقال : هتّر هاتر ، وهو توكيد له ... " الصحاح (هتر) 2 / 850 ،
والبيت في المفضليات برواية : وَلَرُبَّ خَصْمٍ جَاهِدِينَ ذَوِي شَذَا تَقْذِي ص 375.

(3) ديوان ذي الرمة 1545/3

(4) اللسان (خصم) 2 / 1177 .

(5) الجهمرة (ر ض م) رمض / 751 ، وقارن 2 / 366 .

(6) المحكم 8 / 137 ، وينظر: اللسان 3 / 1730 ، والتاج 1 / 68 (رمض) .

رَمَاضِينَ ، وقال ابن دريد : زعموا أنَّ بعض أهل اللغة قال : أَرْمُضْ ، وليس بالثبوت ولا بالمأخوذ به " (1) .

فقد قرّر اللغويون ما ذكره ابن دريد من أنَّ جمع رَمَضان على أَرْمُضْ ليس بالثبوت ولا بالمأخوذ به ، ويؤيد هذا أنَّ الجوهري لم ينصّ على هذا الجمع ، وإنما نصّ على رَمَضانَ وأَرْمِضاء ، حيث قال : " وشهر رمضان يجمع على رَمَضانَ وأَرْمِضاء " (2) .

8- النقد بقوله : لا أصل له في اللغة

(مشائخ)

يقول ابن دريد : " وجمع شَيْخٍ أشياخ وشيوخ وشيخة وشيخان أيضاً ؛ فأما قولهم مشائخ فلا أصل له في العربية " (3) .

ولم أعثّر على مشائخ في كتب اللغة التي رجعت إليها (4) ، وهذا يؤيد قول ابن دريد بأنّ جمع شَيْخٍ على مشائخ لا أصل له في العربية .

لكن هناك أمر يجب التنبيه عليه ، وهو أنَّ ابن دريد أورد أنَّ (مشائخ) لا أصل له في العربية ، لكن ورد في المحكم واللسان والتاج أنَّ ابن دريد أنكر (مشايخ) بالياء ، ففي المحكم : " الشَّيْخ : الذي استبانته فيه السنّ ، وظهر عليه الشَّيب ... والجمع : أشياخ؛ وشيخان ، وشيوخ ، وشيخة ، وشيخة ، ومشيخة ، ومشيخة ، ومشيوخاء ، ومشايع ؛ وأنكره ابن دريد " (5) .

فالمنقول عن ابن دريد في المحكم واللسان والتاج مخالف لما في الجمهرة ، حيث ذكر في هذه المعجمات أنه أنكر (مشايخ) بالياء ، والمنكر في الجمهرة (مشائخ) بالهمزة .

والصحيح أنَّ تكون مشائخ هي المنكرة ، فلم أعثّر - كما سبق - عليها في كتب اللغة . أما مشايخ فصحيحة ، ويؤكد صحتها نصّ عدد من اللغويين عليها ، ومنهم

(1) تكملة الصاغاني (رمض) 4 / 75 .

(2) الصحاح (رمض) 3 / 1081 .

(3) الجمهرة (خ ش ي) شيخ / 603 ، وقارن 2 / 225 .

(4) ينظر : العين 4 / 284 ، 285 ، والتهذيب 7 / 466 ، والمحيط 4 / 375 ، والصحاح 1 / 425 ، والمحكم 5 / 148 ، وأساس البلاغة 438 ، واللسان 4 / 2373 ، والمصباح 329 ، والتاج 4 / 285 (شيخ) .

(5) المحكم 5 / 148 ، وينظر : اللسان 4 / 2373 ، والتاج 4 / 285 (شيخ) .

الجوهري ، حيث يقول : " جمع الشيخ شيوخ وأشياخ وشيخة وشيخان ومشيخة ومشايخ ومشيوخاء " (1) ، ويقول الفيومي : " والمشيخة اسم جمع للشيخ وجمعها مشايخ " (2) ، ويقول الزبيدي : " ... والتحقيق أنه { أي المشايخ } جمع مشيخة كمأسدة ؛ وهي جمع شيخ " (3) .

فيتبين من النصوص السابقة صحة (مشايخ)، سواء أكانت جمعاً لشيخ أم كانت جمعاً للجمع مشيخة جمع شيخ ، وعلى ذلك فتصوب مشايخ في المحكم واللسان والتاج ، وهذا بوضع مشايخ مكانها، إذ ثبت صحة مشايخ، أما مشايخ فلم أجد لها ذكراً في كتب اللغة .

9- النقد بقوله : ليس بالمأخوذ به

(كَهَوَات)

يقول ابن دريد : " والكهات : الناقة الواسعة جلد الأخلاف ، ناقة كهاة ، لا جمع لها من لفظها ، وقال بعض أهل اللغة : كهوات ، وليس بالمأخوذ به . قال طرفة (طويل) :

فمرّت كهاة ذات خيفٍ جُلالةً .: عقيلةٌ شيخٍ كالوبيلٍ يَلْنَدُ (4)

ويُروى : فجاءت كهاة كالفنيق جُلالةً ؛ الوبيل : العصا الغليظة . والخيف : وعاءٌ ضرعها ؛ والجُلالة : الغليظة ؛ ويَلْنَدُ : بخيل عسر " (5) .

وبالبحث وجدت ما يؤكد كلام ابن دريد من أن كهوات ليس بالمأخوذ به ، فلم أعر في كتب اللغة التي بين يدي (6) ، على جمع للكهات ، وصرح ابن سيده وابن منظور والزبيدي بأن (كهاة) مفرد لا جمع له من لفظه ، ففي المحكم : " ناقة كهاة : سمينة ، وقيل : الكهات : الناقة الضخمة التي كادت تدخل في السن ، قال طرفة (طويل) :

فمرّت كهاة ذات خيفٍ جُلالةً .: عقيلةٌ شيخٍ كالوبيلٍ يَلْنَدُ

وقيل : هي الواسعة جلد الأخلاف ، لا جمع لها من لفظها " (7) .

ومما سبق يتبين صحة قول ابن دريد بأن الجمع كهوات ليس بالمأخوذ به .

(1) الصحاح 1 / 425 ، وينظر : التهذيب 7 / 466 والمحيط 4 / 375 ، والأساس 438 (شيخ) .

(2) المصباح (شيخ) / 329 .

(3) التاج (شيخ) 4 / 285 .

(4) البيت من معلقة طرفة . ينظر شرح المعلقات العشر للتبريزي / 151 .

(5) الجمهرة (ك ن ه) كهو / 985 ، وقارن 3 / 173 .

(6) ينظر العين 4 / 65 ، والتهذيب 6 / 345 ، والمحيط 4 / 20 ، والصحاح 6 / 2478 ، والمجمل 612 ،

واللسان 5 / 3950 ، والتاج 20 / 137 (كهات) .

(7) المحكم 4 / 264 ، وينظر : اللسان 5 / 3950 ، والتاج 20 / 137 (كهات) .

تعقيب

انتقدت فيما سبق بعض الجموع مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (1).

وبعدما سبق فإليك قائمة تضم أمثلة النقد المتعلقة بالإفراد والجمع مرتبة ألفبائياً

الكلمة	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
بِزْرٌ وَبُزُورٌ	بُزُورٌ	خطأ من قول العامة	مخالفة النقد
ثيران .. وثيرة	ثيرة	الكلام الأعلى	موافقة النقد
أَثْوَارٌ وَثَوْرَةٌ	ثَوْرَةٌ	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد
جُنُبٌ	لزومه الإفراد والتذكير	أعلى	موافقة النقد
جَنْجَنٌ وَجُنْجُونٌ	جُنْجُونٌ	شيء لا يعرف	مخالفة النقد
أَحَارِرٌ	أَحَارِرٌ	لا أعرف ما صحته	موافقة النقد
حَرَضٌ وَأَحْرَاضٌ	أَحْرَاضٌ	أعلى	موافقة النقد
خَصْمٌ	لزومه الإفراد	هو اللغة الفصيحة	مخالفة النقد
خَلْبِيسٌ وَخَلَابِيسٌ	خَلْبِيسٌ	أنكره الأصمعي	ورود الأمرين
ذِبَانَةٌ وَذِبَانٌ	ذِبَانَةٌ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
رَمَضَانَاتٌ وَأَرْمُضٌ	أَرْمُضٌ	ليس بالثابت ولا بالمأخوذ به	موافقة النقد
تِسْخَانٌ وَتَسَاخِينٌ	تِسْخَانٌ	لا أدري ما حقيقته	موافقة النقد
سَالِخٌ وَسَالِحَانٌ	لزومه الإفراد	أعلى	موافقة النقد
شِجْعَةٌ وَشُجْعَانٌ	شُجْعَانٌ	خطأ من قول العامة	مخالفة النقد
شَمَاطِيطٌ	شَمَاطِيطٌ	أنكره الأصمعي	مخالفة النقد
أَشْيَاخٌ ... وَمَشَائِخٌ	مَشَائِخٌ	لا أصل له في العربية	موافقة النقد
عَبَايِيدٌ	عَبَايِيدٌ	أنكره الأصمعي	مخالفة النقد
أَفْرَاسٌ وَفُرْسَانٌ جَمْعُ فَرَسٍ	فُرْسَانٌ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد

(1) ينظر على سبيل المثال : شجعان - ثورة - كهال - شماطيط - عباييد .

الكلمة	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
كَهَاةٌ وَكَهَوَاتٌ	كَهَوَاتٌ	ليس بالمأخوذ به	موافقة النقد
إِبِلٌ أَمْغَاصٌ وَمَغَصٌ	أَمْغَاصٌ	أعلى	ورود الأمرين
كُهُولٌ وَكِهَالٌ	كِهَالٌ	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد

إحصاء عبارات النقد المتعلقة بالإنفراد والجمع

عبارة النقد	عدد ما وافق فيه البحث ابن دريد	عدد ما خالف فيه البحث ابن دريد	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	العدد الكلي
أعلى	4	—	1	5
خطأ من قول العامة	2	2	—	4
لا أدري ما صحته	2	2	—	4
أنكره الأصمعي	—	2	1	3
شيء لا يعرف	—	1	—	1
هي اللغة الفصيحة	—	1	—	1
ليس بالثابت ولا بالمأخوذ به	1	—	—	1
لا اصل له في العربية	1	—	—	1
ليس بالمأخوذ به	1	—	—	1
العدد الكلي	11	8	2	21

الفصل الرابع

(النَّسَبُ)

النسب هو " إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها " (1)، والاسم عند النسبة " يحدث به ثلاثة تغييرات : لفظي ، ومعنوي ، وحكمي ، فالأول : زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها ، لتدلّ على نسبته إلى المجرّد منها ، منقولاً إعرابه إليها ، كمصري ، وشامي ، وعراقي ، والثاني : صيرورته اسماً للمنسوب ، والثالث : معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كقولك : زيد قرشي أبوه ، وأمه مصرية " (2).

وتفصيل قواعد النسب يضيق المقام عن عرضها هنا ، فليُرجع إليها في كتب الصرف ، وما يعيننا هنا هو عرض أمثلة النسب التي وجّه إليها نقد في جمهرة اللغة ، وجميعها انتقدت بقوله خطأ ، وهي فيما يلي :

(بَجَلِيٍّ وَبَجَلِيٍّ)

يقول ابن دريد : " وبنو بَجَلَّة : بطن من العرب ، قال الشاعر : (وافر)

وَأَخَرَهُمْ أَجْرَرْتُ رُمَحِي . : وفي البَجَلِيِّ مِعْبَلَةٌ وَقِيْعٌ (3)

وهذا مما خُطئ فيه الأصمعي . قال : بَجَلِيٍّ ، قال أبو بكر : أراد الأصمعي بَجَلِيٍّ من بَجِيلَةٍ ، وعنى الشاعرُ بني بَجَلَّة من بني سُليم " (4).

ويقول الجوهري : " بَجِيلَةٌ : حيٌّ من اليمن ، والنسبة إليهم بَجَلِيٍّ : بالتحريك ... وبَجَلَّة : بطن من بني سُليم ، والنسبة إليهم بَجَلِيٍّ بالتسكين . ومنه قول عنتره : (وافر)

وفي البَجَلِيِّ مِعْبَلَةٌ وَقِيْعٌ (5).

فكلام الجوهري يؤكّد ما ذكره ابن دريد من أنّ هناك قبيلتين : بَجَلَّة وبَجِيلَة ، والنسب إلى بَجَلَّة بَجَلِيٍّ بحذف التاء وزيادة ياء مشددة ، والنسب إلى بَجِيلَة بَجَلِيٍّ ؛ لأن

(1) حاشية الصبان 4 / 176 .

(2) شذا العرف / 124 ، وينظر : شرح الأشموني 4 / 177 .

(3) ديوان عنتره / 142 برواية البَجَلِيٍّ ، والمِعْبَلَة : نصل عريض طويل (الصباح 5/1757)، و وقِيْع : أي وقّع بالمِيقعة (الصباح 3/1302).

(4) الجمهرة (ب ج ل) بجل / 269 ، 1 / 212 .

(5) الصباح 4/1630 ، وينظر:اللسان 1/213 ، 214 .

فَعِيلَةٌ يَنْسَبُ إِلَيْهَا عَلَى فَعَلِيٍّ نَحْوَ حَنْفِيٍّ ، وَصَحْفِيٍّ (1).

وخطأ الأصمعي ليس في قياس النسب أو سماعه ، وإنما خطؤه راجع إلى أنه توهم أن القبيلة في بيت عنتره هي قبيلة بَجِيلَة ، وعليه فنطق الكلمة بَجَلِيٍّ - والوزن لن ينكسر - مع أن الصحيح بَجَلِيٍّ ؛ لأن عنتره يقصد النسب إلى بَجَلَة لا بَجِيلَة .

(بَيُوتٌ وَبَيُوتِيٌّ)

يقول ابن دريد : " وماءٌ بَيُوتٌ ، إذا بات ليلةً ، ولا يقال : بَيُوتِيٌّ ، وإن كانت العامة قد أولعت به ، وهو خطأ " (2) .

وبالرجوع إلى كتب اللغة لم أعثر إلا على ماءٍ بَيُوتٌ دون إضافة ياء النسبة ، ولم أعثر على بَيُوتِيٍّ بإضافة ياء النسب إلى الكلمة ؛ يقول ابن منظور : " وماءٌ بَيُوتٌ : بات فَبَرَدَ ؛ قال غسان السليطي : (طويل)

كفأك فأغناك ابنُ نَضْلَةٍ بعدها .: عُلالةٌ بَيُوتٌ من الماءِ قارسٍ

وقوله أنشده ابن الأعرابي : (رجز)

(3) فَصَبَحَتْ حَوْضَ قَرَى بَيُوتًا

قال : أراه أراد : قَرَى حَوْضٍ بَيُوتًا ، فقلب . والقَرَى : ما يُجمع في الحوض من الماء ؛ فإن يكونَ (بَيُوتًا) صفةً للماء خيراً من أن يكونَ للحَوْضِ ، إذ لا معنى لوصف الحوض به . قال الأزهري : سمعت أعرابياً يقول : اسقني من بَيُوتِ السَّقاء ، أي من لَبَنٍ حَلَبَ لَيْلاً وَحَقَنَ فِي السَّقاءِ حَتَّى بَرَدَ فِيهِ لَيْلاً ... يُقَالُ : خُبِرْتُ بِائِتٍ ، وكذلك البَيُوتُ ... والبَيُوتُ أيضاً : الأَمْرُ يُبَيِّتُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ... وَهَمُّ بَيُوتٍ : بات في الصَّدْرِ ... " (4) .

فالبَيُوتُ هي المنصوص عليها في معجمات اللغة ، وقد ورد لها - كما سبق - شواهد فصيحة ، أما بَيُوتِيٌّ ، فلم أعثر عليها في معجمات اللغة .

ولعلَّ (بَيُوتِيٍّ) انتقدها ابن دريد بأنها من كلام العامة ، وبأنها خطأ ؛ لأنها - أصلاً - تدلُّ على معنى النسبة ، فالشيء البَيُوتُ هو المنسوب إلى وقت البَيُوتَةِ - وهو الليل - وعليه فلا معنى لدخول ياء النسبة على الكلمة ؛ لأنَّ معنى النسب متحقق فيها

(1) ينظر : شرح الأشموني 4 / 185 ، 186 .

(2) الجمهرة (ب ت و - ا - ي) بيت / 1016 ، وقارن 3 / 199 .

(3) الرجز في المحكم (بيت) 10 / 211 .

(4) اللسان 1 / 394 ، وينظر : المقاييس 1 / 325 ، والمحكم 10 / 211 ، والتاج 3 / 22 ، 23 (بيت) .

دون الياء . وعليه ، فدخل الياء على (بَيُوت) يكون عبثاً ، ومن ثم ، وصفت أشياء كثيرة - كما نلاحظ من نصّ ابن منظور السابق - بكلمة بَيُوت ؛ لأنّ هذه الأشياء تتعلّق بوقت البَيُوتَة ، وهو الليل ، ومنها : ماء بَيُوت - خبز بَيُوت - لبن بَيُوت - أمر بَيُوت - همّ بَيُوت - كلّ هذه الأشياء مضى عليها ليل أو لازمت وقت البَيُوتَة فنسبت إليه ، فقيل : بَيُوت .

(جُلُودِيّ و جُلُودِيّ)

يقول ابن دريد : " وجُلُود : موضع أحسبه ، وإليه يُنسب الرجل إذا قيل جُلُودِيّ ، فأما جُلُودِيّ بضمّ الجيم فخطأ إلا أن تنسبة إلى بيع الجُلُود " (1) .

ويقول ابن السكيت : " ويقال لهذا القائد هو الجُلُودِيّ ؛ بفتح الجيم ، قال الفراء : وهو منسوب إلى جُلُود : قرية من قرى إفريقية ، ولا تقل جُلُودِيّ " (2) ، ويقول ابن منظور " وجُلُود : موضع بأفريقية ؛ ومنه : فلان الجُلُودِيّ ، بفتح الجيم ، وهو منسوب إلى جُلُود قرية من قرى أفريقية ، ولا تقل الجُلُودِيّ ، بضمّ الجيم ، والعامّة تقول الجُلُودِيّ " (3) .

فكلام ابن السكيت وابن منظور يؤكّدان ما ذكره ابن دريد ، فجُلُود : موضع ، وهو بفتح الجيم ، وعند النسبة لابد أن تبقى الكلمة بفتح الجيم حتى لا تلتبس بالجُلُودِيّ وهو بائع الجُلُود .

ويلاحظ أنّ ابن دريد نبّه على خطأ جُلُودِيّ في النسبة إلى جُلُود (اسم موضع)؛ لأنّ هذا النطق الخاطئ منتشر في نطق العوام - كما يتّضح من كلام ابن منظور السابق -.

(عَبْقَرِيّ و عَبَاقِرِيّ)

خطأ ابن دريد (عَبَاقِرِيّ) لأنّ الجمع إذا أُريد النسب إليه ينسب إلى مفردة ، فصواب النسب إلى عَبَاقِر عَبْقَرِيّ ، هذا مذهب ابن دريد (4) ، وغيره من البصريين .

لكن ذهب الكوفيون إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، وعلى هذا فعَبَاقِرِيّ صحيح ، ويؤيّد صحته أنّ قوله تعالى : ﴿ وَعَبْقَرِيّ حَسَان ﴾ (5) ، قرئ "وعَبَاقِرِيّ حسان" ، وسيأتي

(1) الجوهرة (ج د ل) جلد / 449 ، وقارن 2 / 68 .

(2) إصلاح المنطق / 162 .

(3) اللسان (جلد) 1 / 655 .

(4) ينظر : الجوهرة / 1122 .

(5) سورة الرحمن / 76 .

هذا مفصلاً في مبحث نقد القراءات .

(المَعَاْفِرُ وَ المَعَاْفِرِيّ)

يقول ابن دريد : " والمَعَاْفِر ، بفتح الميم : موضع باليمن تنسب إليه الثياب المَعَاْفِرِيَّة ، وقال الأصمعي : يقال : ثوبٌ مَعَاْفِر غير منسوب ، فمن نسب فهو عنده خطأ؛ قال أبو بكر : وقد جاء في الرجز الفصيح منسوباً " (1).

وبالبحث وجدت عدداً من اللغويين الأثبات نسبوا إلى كلمة مَعَاْفِر ، ولم يذكر أحد منهم أنّ (مَعَاْفِرِيّ) بإضافة الياء خطأ .

فهذا ابن السكيت يقول : " وتقول : هذا ثوبٌ مَعَاْفِرِيّ ، وهو منسوب إلى مَعَاْفِر حيّ من اليمن ، ولا تقل مَعَاْفِرِيّ " (2) ، ويقول الجوهري : " ومَعَاْفِر بفتح الميم حيّ من همدان ... وإليهم تنسب الثياب المَعَاْفِرِيَّة ، تقول : ثوبٌ مَعَاْفِرِيّ... " (3) .

ويقول ابن منظور : " ... وفي الحديث (4) : أنّه بعث معاذاً إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالمٍ ، ديناراً أو عدله من المَعَاْفِرِيّ ، وهي بُرود باليمن منسوبة إلى مَعَاْفِر ، وهي قبيلة باليمن ... ومنه حديث (5) ابن عمر : أنّه دخل المسجد وعليه بُردان مَعَاْفِرِيَّان " (6) .

فابن السكيت والجوهري نصّا على (مَعَاْفِرِيّ) بإضافة ياء النسبة إليها ، كما أورد ابن منظور شاهدين وردت فيهما كلمة (مَعَاْفِر) مضافاً إليها ياء النسب ، وقد أورد ابن دريد أنّ كلمة (مَعَاْفِرِيّ) بإضافة الياء جاءت في الرجز الفصيح ، فكل هذا يردّ على الأصمعي الذي خطأً إضافة ياء النسبة إلى كلمة مَعَاْفِر ، ومن ثم فلا وجه لتخطئته .

(الفَرَاهِيدِيّ وَ الفَرُهَوْدِيّ)

يقول ابن دريد : " والفَرُهَوْد : ولد الأسد ، لغة أزد عمان ، ومن قال الفراهيدي فإنما يريد الجمع ، كما يقال المَهَالِبَة ، والنسبة إليه بغير الجمع خطأ " (7) .

الجمع إذا سُمّي به يجوز أن يُنسب إلى لفظه أو إلى واحده ، وذلك عند أمن اللبس،

- (1) الجوهرة (ر ع ف) عفر / 766 ، 2 / 381 . ولعله يقصد رجز الأغلب العجلي : أقبل في ثوبٍ مَعَاْفِرِيّ .
- (2) إصلاح المنطق / 162 .
- (3) الصحاح (عفر) عفر / 753 .
- (4) الحديث ورد في سنن أبي داود (كتاب الزكاة) - باب في زكاة السائمة - رقم 1576 - 14/2 .
- (5) الحديث في الفائق 2 / 383 .
- (6) اللسان (عفر) عفر / 4 / 3012 .
- (7) الجوهرة / 1146 ، 3 / 333 .

فإن لم يؤمن اللبس نسب إلى لفظ الجمع ⁽¹⁾ .

وكلمة الفراهيدي أورد الأشموني أنها من الجمع الذي سُمِّيَ به ، ويجوز أن يُنسب إلى لفظه أو إلى مفرده ؛ لأمن اللبس ، فيقال : فَرَاهِيدِي ، بالنسب إلى لفظه ، وفُرْهُودِي بالنسب إلى واحده ؛ لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفُرْهُود . ⁽²⁾

واستدرك الصبّان في حاشيته على الأشموني ، فقال : " كذا قال الشارح وغيره ، وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أنّ الفُرْهُود ولد الأسد وولد الوعل ، واللبس يحصل إذا كانت كلمة فُرْهُود مستعملة لشيء آخر ، وإن لم يكن قبيلة ، إذ لا دليل على أنّ الفُرْهُودِي نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها ، وحينئذ فاللبس باق ... " ⁽³⁾ .

فكلام الصبّان موافق لما ذكره ابن دريد في أنّ (الفراهيدي) لا يجوز فيها إلا النسب إلى لفظها ، فيقال : الفَرَاهِيدِي ؛ لأنه لو نسب إلى المفرد لقل : الفُرْهُودِي لوقع اللبس ، هل يراد النسبة إلى فُرْهُود المفرد أو فَرَاهِيد الجمع ؟ .

لكنّ الجوهري قال : " والفُرْهُود : حيّ من يَحْمَد ، وهو بطن من الأزْد ، يقال لهم الفَرَاهِيد ، منهم الخليل بن أحمد العَرُوضِي ، يقال : رجلٌ فَرَاهِيدِي ، وكان يونس يقول : فُرْهُودِي " ⁽⁴⁾ .

فعلى ما سبق تكون النسبتان صحيحتين ، وهذا على أساس اختلاف المنسوب إليه ، فأحدهما مفرد والآخر جمع ، وعليه فتوجّه نسبة يونس على كونه نسبها إلى المفرد (فُرْهُود) ، لا الجمع (فَرَاهِيد) ؛ لأنه - كما سبق - يحصل اللبس لو كان النسب إلى الجمع (فَرَاهِيد) .

(1) ينظر : شرح الأشموني 4 / 199 .

(2) السابق : نفسه .

(3) حاشية الصبّان 4 / 199 .

(4) الصحاح 2 / 519 ، وينظر : اللسان 5 / 3406 (فرهد) .

وإليك بعد ما سبق قائمة تضم أمثلة النقد المتعلقة بالنسب

الصيغ	الصيغة المنتقدة	عبارة النقد	نتيجة البحث
بَجَلِيّ وَبَجَلِيّ	بَجَلِيّ	خطأ	موافقة النقد
بَيُّوت وَبَيُّوتِيّ	بَيُّوتِيّ	من قول العامة وهو خطأ	موافقة النقد
جُلُودِيّ وَجُلُودِيّ	جُلُودِيّ	خطأ	موافقة النقد
عَبَاقِرِيّ وَعَبَقَرِيّ	عَبَاقِرِيّ	خطأ	صحة الصيغة
مَعَافِر وَمَعَافِرِيّ	مَعَافِرِيّ	خطأ عند الأصمعي	صحة الصيغة
الْفُرْهُودِيّ وَالْفَرَاهِيدِيّ	الفرهودي	خطأ	ورود الأمرين

عبارات النقد الخاصة بالنسب

عبارة النقد	ما وافق فيه البحث النقد	ما خالف فيه البحث النقد	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	العدد الكلي
خطأ	3	2	1	6

الفصل الخامس

اختلاف عين الماضي والمضارع

الفعل الماضي مع مضارعه له ستة أوزان ، وهي فَعَلَ يَفْعُلُ كَنَصَرَ يَنْصُرُ ، وفَعَلَ يَفْعُلُ كَضَرَبَ يَضْرِبُ ، وفَعَلَ يَفْعُلُ كَفَتَحَ يَفْتَحُ ، وفَعَلَ يَفْعُلُ كَفَرَحَ يَفْرَحُ ، وفَعَلَ يَفْعُلُ كَشَرَفَ يَشْرَفُ ، وفَعَلَ يَفْعُلُ كَحَسِبَ يَحْسِبُ ⁽¹⁾ .

وجاءت أمثلة في جمهرة اللغة لابن دريد ، تنوّعت فيها حركة عين الماضي ، وكذلك عين المضارع ، وهذه الأمثلة قد وجّه إليها نقد ، فقد يأتي الماضي أو المضارع بفتح العين أو كسرهما ، ويوصف أحدهما بأنه أعلى أو أفصح ، أو بأنه ليس بثبت أو ليس بالجد وما إلى ذلك .

وهاك عرض الأمثلة مصنّفة على حسب عبارة النقد ، ولنقدم العبارة التي ورد لها أمثلة أكثر ، ثم الأقل فالأقل :

1- النقد بقوله : أعلى

(خَضِبَ يَخْضِبُ وَخَضِبَ يَخْضِبُ)

يقول ابن دريد : " خَضِبَ الشَّجَرُ يَخْضِبُ ، وَخَضِبَ يَخْضِبُ ، وَيَخْضِبُ أَعْلَى ، إِذَا كَانَ أَخْضَرَ ، وَاخْضَوْضَبَ كَذَلِكَ ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : خَضِبَ يَخْضِبُ وَخَضِبَ يَخْضِبُ لِعَتَانِ جِيدَتَانِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَأَخْضَبَ الشَّجَرُ أَيْضاً ، وَأَنْشَدَ : ⁽²⁾ (رَجَز)

تَسْمَعُ مِنْهَا فِي السَّلْيِ الْأَشْهَبِ

الْعَارِدِ الشَّوْكَ الَّذِي لَمْ يُخْضِبِ

مَعْمَعَةً مِثْلَ الْحَرِيقِ الْمُتْهَبِ " ⁽³⁾ .

- (1) ينظر ذلك بالتفصيل في بغية الأمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لابن يعقوب اللبلي الفهري (ت 691 هـ) تحقيق : د سليمان إبراهيم العايد-1411هـ -1991م- جامعة أم القرى ، وشرح بدر الدين محمد بن مالك على لامية الأفعال - 1367 هـ - 1948 م ، والمصباح المنير (خاتمة) 2 / 684 ، والمزهر 1 / 207 ، وتكملة في تصريف الأفعال (ضمن شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) لمحمد محيي الدين عبد الحميد 4 / 265 وما بعدها - دار التراث ، وشذا العرف في فن الصرف للشيوخ / أحمد الحملاوي : ص 23 وما بعدها ، والهادي إلى تصريف الأفعال : د / المهدي عبد العال شرارة:ص180وما بعدها-1411هـ-1991م،واللهجات العربية في التراث557/2 وما بعدها، و معجم عين الفعل د.جوزيف الياس و جرجس ناصيف.دار العلم للملايين-بيروت -الطبعة الأولى 1995م .
- (2) الرجز في اشتقاق ابن دريد / 477 ، والخصائص 2 / 119 .
- (3) الجمهرة (ب خ ض) خضب / 290 ، 291 ، وقارن 1 / 236 .

ويقول السرقسطي : " وَخَضَبَ الشَّجَرُ يَخْضِبُ ، وَخَضِبَ يَخْضَبُ ... " (1) ،
ويقول ابن سيده " وَخَضَبَ الشَّجَرُ يَخْضِبُ خُضُوبًا ، وَخَضِبَ ... اخْضَرَ " (2) ، ويقول
الزبيدي : " خَضَبَ الشَّجَرُ يَخْضِبُ مِنْ حَدِّ ضَرَبَ ، وَهُوَ لُغَةٌ فِي خَضِبَ كَسَمِعَ ...
اخْضَرَ " (3) .

فالسرقسطي وابن سيده والزبيدي نصّوا على خَضَبَ يَخْضِبُ ، وَخَضِبَ يَخْضَبُ
بمعنى ، وفي هذا دلالة على جودة كل منهما - كما قال أبو حاتم - .

واقْتَصَرَ بعض اللغويين على ضبط الفعل (خَضَبَ) بفتح الصاد (4) ، وقال ابن
القطاع : " قال أبو حاتم : خَضِبَ النخلُ بكسر الصاد لُغَةً فِي خَضَبَ بفتح الصاد " (5)
فكل هذا يدلّ على أَنَّ خَضَبَ يَخْضِبُ أعلى ، إذ هي لغة معظم العرب ، أما الأخرى فلغة
بعضهم - كما يفهم من كلام أبي حاتم - .

(رَتَقْتُ أَرْتَقُ وَأَرْتَقُ)

يقول ابن دريد : " رَتَقْتُ الشَّيْءَ أَرْتَقُهُ رَتْقًا ، وَقَالُوا أَرْتَقُهُ ، إِذَا ضَمَمْتَ بَعْضَهُ إِلَى
بعض ؛ والأول أعلى " (6) .

وجاء في اللسان : " الرَّتْقُ : إلْحَامُ الْفَتْقِ وَإِصْلَاحُهُ ، رَتَقَهُ يَرْتُقُهُ وَيَرْتَقُ رَتْقًا
فَارْتَتَقَ ، أَيِ التَّامُّ ... " (7) .

فمضارع رَتَقَ جاء على يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ ، وهذا يدلّ على فصاحة كل منهما ، ويؤيّد
قول ابن دريد بأنَّ يَرْتُقُ بضمّ التاء أعلى من يَرْتَقُ بكسرهما - أنَّ الجوهري والفيومي
اقتصرَا على يَرْتُقُ بضمّ التاء ، ففي الصحاح : " وقد رَتَقْتُ الْفَتْقَ أَرْتُقُهُ ، فَارْتَتَقَ ، أَيِ
التَّامُّ ... " (8) ، وفي المصباح : " ورَتَقْتُ الْفَتْقَ رَتْقًا مِنْ بَابِ قَتَلَ سَدَدْتُهُ فَارْتَتَقَ " (9) .

(سَعَطْتُ أَسْعَطُ وَأَسْعَطُ)

يقول ابن دريد : " والسَّعْطُ : مصدر سَعَطْتُ الْإِنْسَانَ أَسْعَطُهُ ، وَأَسْعَطُهُ ، وَالضَّمُّ

- (1) أفعال السرقسطي 1 / 437 .
- (2) المحكم 5 / 30 ، وينظر : اللسان 2 / 1180 (خضب) .
- (3) التاج (خضب) 1 / 466 .
- (4) ينظر أفعال ابن القوطية / 200 ، والتّهذيب 7 / 117 ، والمحيط 4 / 238 (خضب) .
- (5) أفعال ابن القطاع 1 / 296 (خضب) .
- (6) الجمهرة (ت رق) رتق / 393 ، 2 / 12 .
- (7) اللسان (رتق) 3 / 1577 .
- (8) الصحاح (رتق) 4 / 1480 .
- (9) المصباح (رتق) / 218 .

أعلى وأكثر - سَعَطاً " (1).

ويقول ابن منظور: "سَعَطَهُ الدَّوَاءُ يَسْعُطُهُ وَيَسْعُطُهُ سَعَطاً ، والضمُّ أعلى..." (2).

فقد نصَّ ابن منظور وكذا الزبيدي على أنَّ ضمَّ عين يَسْعُطُ أعلى من فتحها ، فهذا تأييد لما ذكره ابن دريد .

(صَدَفَ يَصْدِفُ وَيَصْدُفُ)

يقول ابن دريد : " وَصَدَفَ الرَّجُلُ يَصْدِفُ وَيَصْدُفُ ، والكسر أعلى صُدُوفاً ، إذا مالَ عن الشيء ، فهو صَادِفٌ ، وَأَصْدَقْتُهُ أَنَا إِصْدَافاً " (3).

واقتصرنا بعض كتب اللغة على ضبط الفعل بكسر العين لا غير ، ومنهم الفيومي حيث يقول : " صَدَفْتُ عَنْهُ أَصْدِفُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ أَعْرَضْتُ " (4) .

وجاء الفعل يَصْدِفُ بكسر الدال في القرآن الكريم ، وذلك في قول الله عز وجل : ﴿ سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ ﴾ (5).

فما سبق يؤكد أنَّ يَصْدِفُ بكسر الدال أعلى حيث اقتصرنا عليها بعض كتب اللغة، وجاء القرآن الكريم بها ، وجاء بها أيضاً قول عمرو بن الأسود : (كامل) لا يَصْدِفُونَ عَنِ الْوَعَى بِخُدُودِهِمْ .: فِي كُلِّ سَابِغَةٍ كُلُّونِ الْعِظْلَمِ (6) .

(غَسَا يَغْسُو وَيَغْسَى)

يقول ابن دريد : " وَغَسَى اللَّيْلُ وَغَسَى وَأَغْسَى وَغَسَا يَغْسُو ، لم يتكلم فيه الأصمعي . وأنشد (7) : (وافر)

كَأَنَّ اللَّيْلَ لَا يَغْسَى عَلَيْهِ .: إِذَا زَجَرَ السَّبَبْدَاةَ الْأُمُونَا

فهذا من غَسَى يَغْسَى ، وأنشد (8) : (طويل)

- (1) الجوهرة (س ط ع) سطع / 834 ، وقارن 3 / 25 .
- (2) اللسان 3 / 2016 ، وينظر التاج 10 / 281م (س ط) .
- (3) الجوهرة (د ص ف) صدف / 655 ، 2 / 272 .
- (4) المصباح (صدف) 335 .
- (5) سورة الأنعام / 157 .
- (6) الأصمعيات / 81 ، والعظلم : " عصارة شجر لونه كالنيل أخضر إلى الكدرة " اللسان (عظم) 4 / 3004 .
- (7) البيت في ديوان عمرو بن أحمر الباهلي برواية: السَّبَبْدَاةُ ص 265 .
- (8) السابق ص 173 .

فلما غَسَا ليلي وأيقنت أنها : هي الأربى جاءت بأَمَّ حَبَوَكَرَا

وهذا من غَسَا يَغْسُو ، وقالوا ، يَغْسَى ⁽¹⁾ ، ويغسو أعلى ، وأنشد ⁽²⁾ : (رجز)

ومرَّ أيامٍ وليلٍ مُغْسِي " ⁽³⁾ .

ويقول ابن سيده : " غَسَى الليلُ يَغْسَى : أظلم ، والواو أكثر " ⁽⁴⁾ .

فقد ذكر ابن سيده أنَّ غَسَا يَغْسُو بالواو أكثر من غَسَا يَغْسَى بالالف ، وهذا يؤخذ منه أنَّ يَغْسُو أعلى .

ويلاحظ أنَّ غَسَى يَغْسَى قد اتحدت فيه حركة عين الماضي والمضارع ، وليست عينه أو لامه أحد حروف الحلق : وخرَّج بعض اللغويين ذلك على وجهين ، يقول ابن جني : " وأما غَسَا يَغْسَى ... فإنه كَأَبَى يَأْبَى . وذلك أنهم شبَّهوا الألف في آخره بالهمزة في قرأ يقرأ ، وهذا يَهْدَأُ ، وقد قالوا غَسَى يَغْسَى ، فقد يجوز أن يكون غَسَا يَغْسَى من التركيب الذي تقدّم ذكره " ⁽⁵⁾ ، ويقول اللبلي أيضاً في توجيه غَسَا يَغْسَى ، وأشبهاها : " ... إنَّ هذه لغات تداخلت ، ركبَ مضارع لغة على ماضي لغة ... " ⁽⁶⁾ .

(غَضِبْتُ تَغْضِبُ ، وَغَضِبْتُ تَغْضِبُ)

يقول ابن دريد : " وَغَضِبْتُ عَيْنُ الرَّجُلِ ، وقالوا : غَضِبْتُ ، إذا وَرِمَ ما حولها ، وقال قوم : غَضِبْتُ تَغْضِبُ ، والأول أعلى ، ورجل به غَضْبٌ ، إذا وَرِمَ ما تحت عينه " ⁽⁷⁾ ، وفي طبعة حيدرآباد : " وَغَضِبْتُ عَيْنُ الرَّجُلِ وقالوا غَضِبْتُ ... والأول أعلى " ⁽⁸⁾ .

ويقول السرقسطي : " وَغَضِبْتُ عَيْنُهُ ، وَغَضِبْتُ تَغْضِبُ ، وَتَغْضِبُ ، وَرِمَ ما حولها " ⁽⁹⁾ ، ويقول ابن سيده : " وَغَضِبْتُ عَيْنُهُ ، وَغَضِبْتُ : وَرِمَ ما حَوْلَهَا " ⁽¹⁰⁾ ، ويقول الزبيدي : " ... غَضِبَ بَصْرُ فُلَانٍ ، إذا انتفخ من الغضاب ما حوله ... وفعله

(1) ضبطت الكلمة في الجمهرة يغسي بالياء ، وبمطالعة كتب اللغة أرى أن صوابها يغسى بالالف ، فالوارد في المحكم واللسان والتاج غسا يغسى بالالف فيهما - كما سيأتي في الصلب - .

(2) ديوان العجاج / 477 .

(3) الجمهرة / 1257 ، وفارن 3 / 434 ، وينظر (س غ ي) غسي / 846 ، 3 / 37 .

(4) المحكم (غسى) 6 / 7 .

(5) الخصائص 1 / 383 ، وينظر: المحكم 6 / 25 ، 26 ، واللسان 5 / 3259 ، والتاج 20 / 16 (غسا) .

(6) بغية الآمال / 70 .

(7) الجمهرة (ب ض غ) غضب / 354 ، 1 / 303 .

(8) الجمهرة 1 / 303 .

(9) أفعال السرقسطي 2 / 35 ، وينظر : ابن القطاع 2 / 427 .

(10) المحكم (غضب) 5 / 246 .

كَسَمَعَ وَعُنِيَ ، والثاني أكثر ... يقال : غَضِبْتُ عَلَيْهِ وَغَضِبْتُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ " (1) .

فالفعل (غَضَبَ) جاء بثلاثة أوزان : الأول : غَضِبَ كَعُنِيَ بالبناء للمجهول ،
والثاني : غَضِبَ كَسَمَعَ ، والثالث : غَضَبَ كَجَلَسَ .

ويلاحظ فيما سبق أَنَّ الزبيدي أورد أَنَّ (غَضِبَ) كَعُنِيَ أكثر ، كما أَنَّهُ هو وابن سيدة لم ينصّا على (غَضَبَ) بفتح الغين والضاد ، وبناءً على هذا أرجح الضبط الوارد في طبعة حيدرآباد ، إذ أول وزن فيها هو (غَضِبْتُ) ببناء الفعل للمجهول ، وقد ذكر ابن دريد أَنَّ الأول أعلى ، وعليه فيكون (غَضِبْتُ) بالبناء للمجهول هو الأعلى ، ويوافق هذا أَنَّ الزبيدي ذكر سالفاً أَنَّهُ أكثر .

وعلى هذا ، فأرى أَنَّ الضبط الوارد في طبعة رمزي بعلبكي محرّف ، وصوابه : " وَغَضِبْتُ عَيْنُ الرَّجْلِ ، وَقَالَ : غَضِبْتُ ، إِذَا وَرِمَ مَا حَوْلَهَا ، وَقَالَ قَوْمٌ : غَضِبْتُ تَغَضَبُ ، وَالْأَوَّلُ أَعْلَى ... " ، فـ (غَضِبْتُ) الأولى تُضبط بالبناء للمجهول ، والثانية (غَضِبْتُ) تُضبط كما ضبطها المحقّق رمزي بعلبكي ، والثالثة (غَضِبْتُ) ، فهذه الصيغة أرى أَنَّ تُغَيَّرُ كما أثبتّ ؛ لأنها لو لم تُغَيَّرْ لكان في الكلام تكرار ، حيث تكرر (غَضِبْتُ) مرتين ، وعلى هذا فالوزن الأخير في كلام ابن دريد يكون (غَضِبْتُ تَغَضَبُ) ، وهذا الوزن يلاحظ أَنَّ ابن دريد قال قبله : " وَقَالَ قَوْمٌ " ، فهذا يشتم منه أَنَّهُ قليل ، ويؤيّد هذا عدم نص ابن سيدة والزبيدي - كما سبق - عليه .

2- النقد بقوله : ليس بثبت

(حَسَنَ وَحَسُنَ)

يقول ابن دريد : " وفي بعض اللغات : حَسَنَ الشَّيْءُ وَحَسُنَ ، وليس بثبت " (2) .

فقد أورد ابن دريد حَسَنَ وَحَسُنَ بمعنى ، وشكّ في أحدهما بقوله : ليس بثبت ، والذي شكّ فيه هو حَسَنَ بفتح السين ؛ لأنّ أكثر كتب اللغة اقتصرَت على حَسُنَ بضمّ السين لا غير ، ومنهم أصحاب كتب الأفعال (ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع) ، والجوهري وغيرهم ، يقول ابن القوطية : " وعلى فَعَلَ : حَسُنَ الشَّيْءُ حُسْنًا : ضِدَّ قَبَحَ " (3) ، ويقول الجوهري : " وقد حَسُنَ الشَّيْءُ " (4) ، ويقول السرقسطي : " حَسُنَ

(1) التاج (غضب) 2 / 290 .

(2) الجمهرة / 1249 ، 3 / 426 .

(3) الأفعال لابن القوطية / 44 ، وابن القطاع 1 / 221 .

(4) الصحاح 5 / 2099 ، وينظر : العين 3 / 143 ، والتعذيب 4 / 314 ، والمحيط 2 / 487 ، والمصباح /

136 (حسن) .

الشيءُ حُسْنًا : ضد قَبَحَ ، ويخَفَّفُ ، فيقال أيضاً : حَسَنَ الشيءُ ، وحُسِّنَ الشيءُ يريد : حَسَّنَ . وأنشد أبو عثمان : (بسيط)

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَمَا : أُعْطِيَهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذَا أَدْبَا (1)

يريد : حَسَّنَ ذَا أَدْبَا فَخَفَّفَ وَنَقَلَ " (2).

فَحَسَّنَ وَرَدَتْ فِي شَاهِدٍ شِعْرِي فَصِيح .

فَيَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ مَعْظَمَ اللُّغَوِيِّينَ اقْتَصَرُوا عَلَى حَسَّنَ بَضْمَ السَّيْنِ ، دُونَ أَنْ يَنْصَوَّوا عَلَى حَسَّنَ بَفَتْحِ السَّيْنِ ، وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ نَقْدَ ابْنِ دَرِيدٍ مُنْصَرَفٌ إِلَى حَسَّنَ بَفَتْحِ السَّيْنِ ، وَحَسَّنَ - وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمَتَأَخَّرَةُ فِي سِيَاقِهِ ، فَيُوهَمُ هَذَا أَنَّ النِّقْدَ مُنْصَرَفٌ إِلَيْهَا ، أَقُولُ : الْفِعْلُ وَارِدٌ تَحْتَ الْبَابِ الَّذِي عَقَدَهُ ابْنُ دَرِيدٍ لِفَعْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَفَعْلَ بَضْمِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَكَانَ مِنْهَجُهُ فِي الْأَفْعَالِ الْمَعْرُوضَةِ أَنَّهُ يَقَدِّمُ فَعْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى فَعْلَ بَضْمِهَا ، وَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا : " فَسَدَ الشَّيْءُ وَفَسَدَ ، وَحَمَضَ اللَّبْنُ وَحَمُضَ ، وَخَثَرَ اللَّبْنُ وَخَثَرَ ، وَخَزَنَ اللَّحْمُ وَالسَّمْنُ وَخَزَنَ إِذَا تَغَيَّرَ ... " (3).

فَمِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ نَقْدَ ابْنِ دَرِيدٍ مُنْصَرَفٌ إِلَى حَسَّنَ بَفَتْحِ السَّيْنِ بِدَلِيلِ أَنَّ مَعْظَمَ اللُّغَوِيِّينَ لَمْ يَنْصَوَّ عَلَيْهَا فِي حِينَ نَصَّتْ عَلَى حَسَّنَ بَضْمَ السَّيْنِ .

وَهُنَاكَ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ مَنْ نَصَّ عَلَى حَسَّنَ بَفَتْحِ السَّيْنِ (4) ، فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى صَحَّتِهَا وَثَبُوتِهَا .

(دَحَا يَدْحُو وَيَدْحَى وَيَدْحِي)

يَقُولُ ابْنُ دَرِيدٍ : " وَالِدَّحُو : مَصْدَرُ دَحَا يَدْحُو دَحَوًا ، إِذَا دَحَا بِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ ، وَقَالُوا : دَحَا يَدْحَى دَحِيًّا ، وَلَيْسَ بِالثَّبَتِ ، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : دَحَا يَدْحَى دَحِيًّا ... " (5).

وَيَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ : " وَقَدْ دَحَا بِهِ يَدْحُو دَحَوًا وَدَحَى يَدْحَى دَحِيًّا " (6) ، وَيَقُولُ الزَّبِيدِيُّ : " ... يَدْحَى دَحِيًّا ... لُغَةٌ فِي يَدْحُو دَحَوًا ، حَكَاهَا اللَّحْيَانِيُّ " (7).

- (1) البيت لسهم بن حنظلة في الأصمعيات الأصمعية / 12 ، ص 56 - برواية (لا يمنع الناس) .
- (2) الأفعال للسرقسطي 1 / 366 .
- (3) الجمهرة / 1249 ، 3 / 426 .
- (4) ينظر: اللسان 2 / 877 ، والتاج 18 / 141 (حسن) .
- (5) الجمهرة / 506 ، وقارن 2 / 126 .
- (6) التهذيب (دحا) 5 / 191 .
- (7) التاج (دحو) 19 / 401 ، وينظر: المصباح (دحا) / 190 .

فَيَتَبَيَّنُ مِنَ النَّصِّينِ السَّابِقِينَ صَحَّةَ (يَدْحَى) بفتح الحاء الذي انتقده ابن دريد بأنه ليس بالثبوت ، فقد رواه الأزهرى ، وحكى اللحياني أنه لغة ، ويؤخذ من حكايته أَنَّ يَدْحُو دَحُواً لغة أكثر العرب ، أما يَدْحَى دَحِيّاً فلغة طائفة منهم ، وعلى ما سبق فلا وجه لابن دريد في قوله بأنَّ يَدْحَى دَحِيّاً ليس بالثبوت ، فقد سبق ثبوته وصحّته .

ويبدو لي أَنَّ الضبط في نص ابن دريد محرّف في طبعتي الجمهرة ، وصوابه : " ... وقالوا : دَحَا يَدْحِي دَحِيّاً ، وليس بالثبوت ، وقال مرة أخرى : دَحَا يَدْحَى دَحِيّاً " .

فالأولى فيما يبدو لي أَنَّ تُضْبَطَ (يَدْحِي) الواقعة قبل قوله (ليس بالثبوت) - بكسر الحاء - وتكون هي المنتقاة بأنها ليست بالثبوت ؛ إذ لم ترد في كتب اللغة ⁽¹⁾ ، كما تضبط (يَدْحَى) الأخيرة بفتح الحاء لا كسرهما ، إذ هي صحيحة واردة في كتب اللغة؛ وبهذا يستقيم نص ابن دريد ، ويكون مضارع دَحَا على صورتين : يَدْحُو على يَفْعُلْ وَيَدْحَى على يَفْعُلْ ، والفعل حلقي العين ، فجاءت عين ماضيه ومضارعه مفتوحتين لذلك.

(صَلَحَ وَصَلَحَ)

يقول ابن دريد : " وَصَلَحَ وَصَلَحَ ، وليس بثبت ، وأنشد : (طويل)

وما بَعْدَ سَبِّ الوالدين صَلُوحُ " ⁽²⁾.

وبالبحث وجدت الجوهري يقول : " الصَّلَاح : ضدّ الفساد ، تقول : صَلَحَ الشَّيْءُ يَصْلُحُ صَلُوحاً ، مثل دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولاً ، قال الفراء : وحكى أصحابنا صَلَحَ أيضاً بالضم " ⁽³⁾ ، ويقول الفيومي : " صَلَحَ الشَّيْءُ صَلُوحاً من باب قَعَدَ وَصَلَحاً أيضاً ، وَصَلَحَ بالضم لغة ، وهو خلاف فَسَدَ ... " ⁽⁴⁾ .

فنصّ الجوهري على صَلَحَ يؤكد أنها صحيحة لا شكّ فيها ، وكذلك نصّ الفيومي على أنها لغة في صَلَحَ بفتح اللام ، غاية ما هنالك أَنَّ صَلَحَ بفتح اللام أفصح ، حيث يقول الزبيدي : " وقد صَلَحَ كَمَنَعَ ، وهي أفصح ... " ⁽⁵⁾ ، ومن هنا وردت صَلَحَ بفتح اللام في القرآن الكريم في قول الله ﷻ : ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ

(1) ينظر : أفعال ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع والعين والتهذيب والمحيط والمقاييس والصاح

وتكملة الصاغانى وأساس البلاغة واللسان والمصباح والتاج (دحا) .

(2) الجمهرة / 1249 ، 3 / 426 ، وسيأتي تخريج البيت .

(3) الصحاح 1/ 383 ، وينظر: التاج 4 / 125 (صلح) .

(4) المصباح (صلح) 345 .

(5) التاج (صلح) 4 / 125 .

آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾.

وبالنسبة لموقف أصحاب كتب الأفعال من الفعل (صَلَحَ) ، فقد اقتصر ابن القوطية على صَلَحَ بفتح اللام ^(٢) - إذ هي أفصح - أما السرقسطي وابن القطاع فنصّا على صَلَحَ وَصَلَحَ بمعنى ، يقول ابن القطاع : " وَصَلَحَ الرجلُ في نفسه ، وَصَلَحَ الأمرُ بعد فساده ... وَصَلَحَ أيضاً : لغة " ^(٣) ، ويؤخذ من هذا أن صَلَحَ بفتح اللام لغة معظم العرب ، ومن هنا جاء بها القرآن الكريم - كما سبق - أما صَلَحَ بضمّ اللام فلغة طائفة منهم .

وبناء على ما سبق فلا معنى لنقد ابن دريد (صَلَحَ) بضمّ اللام بأنه ليس بثبت ، وقد نطقت به بعض العرب ، وحكاه أثبات اللغويين ، بل إن ابن دريد نفسه نصّ عليه في موطن آخر من الجمهرة دون أن يوجّه إليه أيّ شيء يمسّ صحّته ، حيث قال : " وَالصَّلَاحُ : ضدّ الطَّلَاح ، صَلَحَ الرجلُ صلاحاً وصلوحاً ، ويقال : صَلَحَ أيضاً ... قال الشاعر : ^(٤) (طويل)

وكيفَ بأطرافي إذا ما شتمتني .: وما بعدَ سبِّ الوالدين صلوحُ " ^(٥).

(وَغَرَّ يَوْغَرُ ، وَوَعَرَّ يَغَرُّ)

يقول ابن دريد : " وَوَعَرَّ صدرُ الرجلِ يَوْغَرُ وَغَرّاً وَوَعَرّاً ؛ وقالوا : وَغَرَّ يَغَرُّ ، إذا التهاب من غضب أو حقد ، وليس بثبت ، وأكثر ما يستعمل في الحقد ، زعموا " ^(٦).
ويقول السرقسطي : " وَوَعَرَّ الصدرُ من الغيظ : توقّد ... قال أبو عثمان : وقال يعقوب : وَوَعَرَّ الصدرُ أيضاً يَغَرُّ وَغَرّاً ، فهو واغر " ^(٧) .

ويقول ابن سيده : " وقد وَغَرَّ صدرُهُ وَغَرّاً ، وَوَعَرَّ يَغَرُّ وَغَرّاً فيهما ، قال سيبويه : وَيَوْغَرُّ أكثر " ^(٨) ، ويقول الصاغاني : " وَوَعَرَّ صدرُهُ يَغَرُّ مثل وَغَرَّ يَوْغَرُّ " ^(٩) ويقول ابن منظور : " وَوَعَرَّ صدرُهُ عليه يَوْغَرُّ وَغَرّاً ، وَوَعَرَّ يَغَرُّ ، إذا امتلأ

(١) سورة غافر / ٨ .

(٢) ينظر : أفعال ابن القوطية / ٨٤ .

(٣) أفعال ابن القطاع ٢ / ٢٣٧ ، وينظر : أفعال السرقسطي ٣ / ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٤) البيت في إصلاح المنطق / ١١٠ ، وأفعال السرقسطي ٣ / ٣٩٠ ، ومنسوب في شرح أدب الكاتب للجواليقي لعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود برواية (بعد شتم) ص ١٥١ .

(٥) الجمهرة (ح ص ل) صلح / ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ١٦٤ / ٢ .

(٦) الجمهرة (ر غ و) وعر / ٧٨٣ ، ٢ / ٣٩٧ .

(٧) أفعال السرقسطي ٤ / ٢٣٨ .

(٨) المحكم (وعر) ٦ / ٣٦ .

(٩) تكملة الصاغاني (وعر) ٢٢٦ / ٣ .

غيظاً وحقداً... (1) ، ويقول الزبيدي : " وقد وَغَرَ صدره عليه ، كَوَعَدَ ، وَوَجَلَ يَغْرُ وَيَوْغَرُ ، وَيَوْغَرُ أَكْثَرُ ... " (2).

فيتين من النصوص السابقة صحّة وَغَرَ يَغْرُ الذي شكّ فيه ابن دريد بقوله (ليس بثبت) ، حيث نصّ عليه عدد من اللغويين ، ومنهم سيبويه - وهو متقدّم على ابن دريد - دون أن يُذكر أيّ شيء يقلل من صحّته ، غاية ما هنالك أن وَغَرَ يَوْغَرُ أكثر استعمالاً من وَغَرَ يَغْرُ - كما قال سيبويه - .

3- النقد بقوله : ليس بعالٍ أو ليس باللغة العالية

(بَذَخَ يَبْذَخُ وَيَبْذَخُ)

يقول ابن دريد : " بَذَخَ الرجلُ يَبْذَخُ بَذْخاً ، وقالوا يَبْذَخُ ، وليس بعالٍ ، وهو باذخٌ وبَذَّاحٌ ، إذا تكبّر " (3).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت ابن فارس والفيومي اقتصر على ضبط (يَبْذَخُ) بفتح الذال ، ففي المصباح : " بَذَخَ الجبلُ يَبْذَخُ من باب تَعَبَ بَذْخاً : طال ... ومنه بَذَخَ الرجلُ إذا تكبّر ... " (4).

واقصر ابن فارس والفيومي على ضبط (يَبْذَخُ) بفتح الذال قد يؤيد ابن دريد في أنّ ضمّ الذال ليس بعالٍ ، وقد يؤيد ذلك أيضاً أنّ غير واحد من اللغويين نصّ على يَبْذَخُ بفتح الذال وضمها ، ووصف الفتح بأنه أعلى ، يقول الزبيدي : " بَذَخَ كَفَرِحَ ، وَنَصَرَ يَبْذَخُ وَيَبْذَخُ ، والفتح أعلى بَذْخاً وَبُذُوخاً ، وتبْذَخَ إذا تكبّر وفخرَ وعلا " (5).

ولعلّ فتح ذال (يَبْذَخُ) أعلى من الضمّ ؛ لأنّ الفتح يوافق الماضي بصورتيه ؛ بَذَخَ يَبْذَخُ ، وبَذَخَ يَبْذَخُ ، إذ الماضي المكسور العين يكون قياس مضارعه فتح العين ، والماضي المفتوح العين الحلقى اللام يكون قياس مضارعه فتح العين مراعاة لحرف الحلق .

(خَطِي يَخْطِي وَخَطَا يَخْطُو)

يقول ابن دريد : " خَطِي لحمه يَخْطِي خطأً شديداً ، إذا غلْظَ وانتفخ ، فهو خاطٍ

(1) اللسان (و غ ر) 6 / 4778 .

(2) التاج (و غ ر) 7 / 593 .

(3) الجمهرة (ب خ ذ) بذخ / 287 ، 1 / 232 .

(4) المصباح / 40 ، وينظر : المجمل / 72 (بذخ) .

(5) التاج 4 / 259 ، وينظر : المحكم 5 / 99 ، واللسان 1 / 236 (بذخ) .

كما ترى ، وقد قالوا : خَطَا يَخْطُو أيضاً ، وليس باللغة العالية . قال الراجز :

خاظم البَضِيع لحمه خطا بظا (1)

بظا : إتباع ، والبَضِيع : اللحم " (2) .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت كثيراً من اللغويين نصّوا عليهما بمعنى ، ففي العين :
"خَطَا يَخْطُو وَخَطِي يَخْطِي ... إذا اكتنَزَ لحمه ... " (3) ، ويقول السرقسطي : " قال أبو
بكر : خَطِي لحمه يَخْطِي خَطِي شديداً : إذا كَثُرَ واكتنَزَ . وَخَطَا اللحمُ أيضاً يَخْطُو خُطُوءاً :
اكتنَزَ . قال أبو عثمان : قال أبو زيد : وَخَطَا الرجلُ يَخْطُو خُطُوءاً فهو خاظمٌ : كَثُرَ لحمه ،
قال امرؤ القيس (4) : (متقارب)

لها مَتَنَتَانِ خَطَاتَا (5) كما : . أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِرُ " (6) .

ويقول ابن القطاع : " وَخَطَا اللحمُ يَخْطُو خُطُوءاً وَخُطُوءاً : اكتنَزَ . وَخَطِي يَخْطِي
خَطِيّاً كَذَلِكَ " (7) .

فنصّ هؤلاء اللغويين على خَطَا يَخْطُو وَخَطِي يَخْطِي بمعنى - يدلّ على أن كلا
منهما فصيح عال .

وإذا كان ابن دريد ذكر أن خَطَا يَخْطُو ليس باللغة العالية ، فإنّ الجوهري كان
على النقيض من ذلك ، حيث حكى (خَطَا يَخْطُو) المنتقدة عند ابن دريد - ومنع
(خَطِي يَخْطِي) ، حيث قال : " خَطَا لحمه يَخْطُو ، أي اكتنَزَ ، ولا تقل خَطِي ... " (8) .
فالجوهري منع استعمال (خَطِي) مع أنها الصيغة الفصيحة عن ابن دريد ،
وأيضاً اقتصر ابن القوطية على (خَطَا) ، فقال : " وَخَطَا اللحمُ خُطُوءاً : اكتنَزَ " (9) ،
كما أن خَطَا هي الواردة في بيت امرئ القيس السابق .

(1) الرجز للأغلب العجلي وعجزه: كأنما جُمعَ من لحم الخصي ينظر: شعراء أمويون لنوري القيسي ص295.

(2) الجمهرة (خ ظ ي) خطي / 612 ، 2 / 234 .

(3) العين 4 / 297 ، وينظر: التهذيب 7 / 519 ، والمحيط 4 / 291 (خطا) .

(4) ديوان امرئ القيس / 164 .

(5) خطاتا : وَجَّهَ على أنه فعل ، وعلى أنه اسم ، أما كونه فعلاً فعلى أن أصله (خطتا) ، فلما تحركت التاء
ردت الألف ، فصارت (خطاتا) ، وقيل : بأنه أشبع فتحة ظاء الفعل (خطتا) ، فتولدت ألفاً ، فصارت
(خطاتا) ، وأما على كونه اسماً ، فأصله خطاتان ، فحذفت النون استخفافاً ، والخطاة : المكتنزة من كل
شيء ، ينظر كل ما سبق بالتفصيل في اللسان (خطا) 2 / 1206 .

(6) أفعال السرقسطي 1 / 506 .

(7) أفعال ابن القطاع 1 / 325 .

(8) الصحاح 6 / 2328 ، وينظر: اللسان 2 / 1206 (خطا) .

(9) أفعال ابن القوطية / 205 .

أخلص مما سبق إلى أنّ كلا من الوزنين صحيح بدليل رواية صاحب العين والأزهري وابن عباد والسرقي وابن سيده وابن القطاع - كما سبق - لهما ، كما أنّ السرقي نقل كلام ابن دريد - فيما سبق - ولم ينصّ على نقده الكائن بالجمهرة .

وهذا لا يعني التقليل من شأن (خَطِي) ، فهي اللغة العالية عند ابن دريد ، ولم يقرّ القزّاز إلا بها ، ففي اللسان : " ولم يذكر القزّاز إلا خَطِي ... وقال ابن فارس خَطِيّ وخَطَاً ، بالفتح أكثر " (1) .

4 - النقد بقوله : دفعه فلان

(رَكَضَ وَرُكِضَ)

يقول ابن دريد : " والركض : الضرب بالرجل ، ثم كثر ذلك حتى لزم المركوض الركض ، وإن لم يحرك الراكب رجله ، فيقال : ركضت الدابة ، ودفع هذا قوم فقالوا : ركضت الدابة لا غير ، وهي اللغة العالية " (2) .

فقد أسند الفعل (ركض) بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول إلى الدابة ، لكن بعض اللغويين دفعوا إسناد الفعل (ركض) بالبناء للفاعل إلى الدابة ، ولم يجيزوا إلا ركضت الدابة بالبناء للمفعول ، ويوافقهم قول ابن القطاع : " الصواب ركض الفرس على ما لم يُسم فاعله ... " (3) ، ويقول ابن منظور أيضاً : " وركضت الدابة نفسها ، وأباها بعضهم ... الأصمعي : ركضت الدابة بغير ألف ، ولا يُقال ركض هو ، إنما هو تحريك إياه ، سار أو لم يسر " (4) .

فما سبق يؤيد مَنْ دَفَعَ رَكَضَتِ الدَّابَّةُ بالبناء للفاعل ، لكن يؤيد صحتها قول شمر : " قد وجدنا في كلامهم ركضت الدابة في سيرها ... وقال زهير (5) : (متقارب)

جَوَانِحُ يَخْلُجْنَ خَلَجَ الظُّبَا . : ء يَرُكُضْنَ مَيْلًا وَيَنْزَعْنَ مَيْلًا " (6) .

ويقول أبو عثمان السرقسي : " وقال أبو زيد : ركض الفرس وركضته " (7) ، ويقول الفيومي : " ... ركضت الفرس إذا ضربته ليعدو ثم كثر حتى أسند الفعل إلى الفرس ،

(1) اللسان (خطا) 2 / 1206 .

(2) الجمهرة / 1256 ، وقارن 3 / 433 .

(3) الأفعال لابن القطاع 3 / 19 .

(4) اللسان (ركض) 3 / 1718 .

(5) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / 204 - برواية : الدلاء يركضن .

(6) التهذيب 10 / 39 ، وينظر : اللسان 3 / 718 (ركض) .

(7) الأفعال للسرقي 3 / 27 .

واستعمل لازماً ففيل : رَكَضَ الفرسُ . قال أبو زيد : يُستعمل لازماً ومتعدياً ، فيقال : رَكَضَ الفرسُ ورَكَضْتُهُ ، ومنهم من منع استعماله لازماً ولا وجه للمنع بعد نقل العدل " (1) .

فمما سبق تتبين صحة إسناد الفعل (رَكَضَ) بالبناء للفاعل إلى الفرس ، حيث أُسند إلى الأطباء في قول الشاعر السابق ، ورواه العُدل من اللغويين .

ويمكن أن نتخذ موقفاً وسطاً - كابن دريد - بين من منع وبين من أجاز ، فنقول بأن إسناد الفعل رَكَضَ بالبناء للمفعول ، إلى الدابة هو اللغة العالية ، وإسناد الفعل (رَكَضَ) بالبناء للفاعل إلى الفرس صحيح ، لكنه ليس في علو (رَكَضَ) .

(وَضَعَ وَيُوضَعُ)

يقول ابن دريد : " والوكس في البيع : الاتضاع ؛ يقال : لا تُوكَسُ يا فلان في الثمن ، وإنه ليُوضَع ويُوكَس ، وقد وُضِعَ ووُكِسَ . ودفع قوم " يُوضَع " ، فقالوا : لا يقال : يُوضَع ، إنما هو : وُضِعَ " (2) .

فالفعل (يُوضَع) بصيغة المضارع مبنياً للمفعول أجازة قوم ، ودفعه قوم ، وجاء في اللسان : " وقد وُضِعَ في البيع يُوضَع وضيعةً ، يعني أن الخسارة من رأس المال .. " (3) . فالنص السابق يتبين منه صحة (يُوضَع) ، وعليه فيؤخذ بقول من أجازة .

5- النقد بقوله : هو الوجه

(مَلَأَ وَمُلِئَ)

يقول ابن دريد : " وملأ الرجل ، إذا زكّم ؛ وقال قوم : ملئ الرجل فهو مملوء ، إذا زكّم ، وهو الوجه " (4) .

ويقول ابن منظور : " والملاءة و الملاء : الزكّام يُصيب من امتلاء المعدة ، وقد ملأ ، فهو مليء ، وملئ فلان ، وأملاه الله إملاءً ، أي أزكّمه ... " (5) .

فيتبين من كلام ابن منظور صحة استعمال كل من ملأ وملئ ، ويؤيد قول ابن دريد بأن ملئ بالبناء للمفعول هو الوجه - اقتصار أصحاب كتب الأفعال : ابن القوطية

(1) المصباح (ركض) 237 .

(2) الجوهرة (س ك و) وكس / 858 ، 48 / 3 ، 49 .

(3) اللسان (وضع) 6 / 4859 .

(4) الجوهرة (ل م و) ملأ / 987 ، وقارن 3 / 174 ، 175 .

(5) اللسان (ملأ) 6 / 4252 .

والسرقسطي وابن القطاع على مُلئ بالبناء للمجهول ، وكذلك الزمخشري (1).

6- النقد بقوله : أنكره أبو حاتم

(حَذَقَ وَ حَذَقَ)

يقول ابن دريد : " ... قال الشاعر : (طویل)

وقالوا تركنا القوم قد حَذَقُوا به .: فلا ريب أن قد كان ثمّ لحيم (2)

أي قتيل ؛ قال أبو بكر : روى قوم : قد حَذَقُوا به ، بالكسر ، وأنكر أبو حاتم الكسر " (3).

وبمطالعة كتب اللغة وجدت ابن عباد وابن القطاع انفردا بكسر دال حَذَقَ ، ففي المحيط : " وكل ما استدار بشيء فقد أَحَذَقَ به ، وَحَذَقَ به : لغة " (4) ، ويقول ابن القطاع : " حَذَقُوا بالشيء حَذُوقاً وَحَذَقُوا ... " (5).

فَحَذَقَ جاءت في قول ابن عباد وابن القطاع مضبوطة بكسر الدال ، فهذا يدل على صحته ، حيث نصّ ابن عباد على أن الكسر لغة في حَذَقَ.

ويؤيد إنكار أبي حاتم حَذَقُوا به بكسر الدال أن ابن دريد في تركيب حَذَقَ والجوهري وابن فارس وابن منظور والفيومي اقتصروا على ضبط (حَذَقُوا به) بفتح الدال ، ولم يذكروا فيه كسر الدال ، يقول ابن دريد : " وَحَذَقَ القوم بالرجل وَأَحَذَقُوا به ، إذا أطافوا به ، لغتان فصيحتان . قال الشاعر (6) : (بسيط)

الْمُنْعِمُونَ بنو حرب وقد حَذَقَتْ .: بِي المنيّة واستَبَطَّتْ أنصاري " (7) .

ويقول الجوهري : " وَحَذَقُوا بالرجل وَأَحَذَقُوا به أي أحاطوا به " (8) ، ويقول الفيومي : " أَحَذَقَ القوم بالبلد إِحْذَاقاً أحاطوا به ، وفي لغة حَذَقَ يَحْذِقُ من باب

(1) ينظر : الأفعال لابن القوطية / 298 ، والسرقسطي / 4 / 208 ، وابن القطاع / 3 / 299 ، وأساس البلاغة (ملا) 787 .

(2) البيت لمساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين / 3 / 1162 ، والصدر فيه : (فقالوا عهدنا القوم قد حصروا به) .

(3) الجمهرة (ح ل م) لحم / 567 ، وفي 2 / 190 وفيه : " وقد روي حذقوا بالكسر ... " .

(4) المحيط (ح ق) ح ق / 341 .

(5) أفعال ابن القطاع 1 / 201 .

(6) شرح ديوان الأخطل / 460 ، وأفعال السرقسطي 1 / 328 .

(7) الجمهرة (ح د ق) ح د ق / 504 ، وقارن 2 / 123 .

(8) الصحاح 4 / 1456 ، وينظر : المقاييس 2 / 33 ، والمجمل 159 ، واللسان 2 / 805 ، 806 ، والتاج 68 / 13 (ح ق) .

ضَرَبَ " (1) .

فاقتصر معظم اللغويين على حَقَّ بفتح الدال يؤكد إنكار أبي حاتم حَقَّ بكسر الدال ، وجاء شاهدان لحَقَّ ضُبُطت فيهما بفتح الدال لا غير ، وهذا يؤكد أنَّ الفتح هو الصحيح ، فابن دريد وغيره اقتصروا على ضبط حَقَّ بالفتح في قول الشاعر : (بسيط)
الْمُنْعُمُونَ بنو حربٍ وقد حَقَّتْ ...

واقصر في اللسان (2) على ضبط الفعل أيضاً بالفتح في قول الشاعر (طويل)

وقالوا تركنا القوم قد حَقُّوا به ...

نخلص مما سبق إلى أنَّ فتح دال الفعل (حَقَّ) هو الوجه الصحيح الذي لا شكَّ فيه ، وهو الوجه الذي حكاه ابن القوطية والسرقسطي في أفعالهما (3).

7- النقد بقوله : هو اللغة العالية

(خَذَا يَخْذُو وَخَذِيَ يَخْذَى)

يقول ابن دريد : " الخَذُو والخَذَا : مصدر خَذَا الفرسُ يَخْذُو خَذَوًا ، إذا استرخت أذناه ؛ واللغة العالية خَذِيَ يَخْذَى خَذًا شديدًا ، مثل غَشِيَ يَغْشَى غَشًا فهو أَخْذَى والأُنْثَى خَذَوَاء ؛ لأنه من الواو . قال الشاعر : (طويل)

فلما لبسنَ الليلَ أو حينَ نصَبْتُ . : له من خَذَا آذانها وهو جاتِحُ (4)

وقد همزه قوم فقالوا : خَذَى يَخْذَأُ خَذَاءً .

ويقول العرب : وقعوا في يَمَمَةٍ خَذَوَاء ؛ واليَمَمَةُ : ضرب من العشب ، وهو من أحرار (5) البقل ، والخَذَوَاء : التي قد تَمَّت وأُكملت .." (6).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت بعض اللغويين نصَّ على خَذَا يَخْذُو وَخَذِيَ يَخْذَى بمعنى ، ومنهم الجوهري حيث يقول : " خَذَا الشيءُ يَخْذُو خَذَوًا : استرخى . وَخَذِيَ بالكسر مثله ..." (7).

(1) المصباح (حَق) 125 .

(2) (حَق) 806 / 2 .

(3) ينظر أفعال ابن القوطية / 37 ، والسرقسطي 1 / 328 ، ومعجم عين الفعل : (حَق) / 80.

(4) ديوان ذي الرمة 897/2 .

(5) في اللسان (حرر) 2 / 830 : " وأحرار البقول : ما أكل غير مطبوخ ..." .

(6) الجمهرة (خ ذ و) خذو / 582 ، وقارن 2 / 204 .

(7) الصحاح 6 / 2326 ، وينظر : المقاييس 2 / 166 ، والمحكم 5 / 175 ، وأفعال ابن القطاع 1 / 327 ،

واللسان 2 / 1120 (خذا) .

فالجوهري ساوى بينهما ، فهذا يدلّ على أنهما سواء في الفصاحة .

ويؤيد ابن دريد في أنّ خَذِيَّ يَخْذَى هو اللغة العالية - اقتصار صاحب العين والأصمعي وابن القوطية والأزهري وابن عباد والسرقي والزمخشري عليه دون أن يذكروا معه خَذَا يَخْذُو ، يقول صاحب العين : " خَذِيَّ الحمارُ يَخْذَى خَذَاً ، فهو أَخْذَى إذا انكسرت أذنه ... " (1) ، ويقول ابن القوطية : " وَخَذَيْتَ الْأَذْنَ خَذًى : استرخت " (2) ، ويقول السرقي : " وَخَذَيْتَ الْأَذْنَ خَذًى : استرخت ، قال أبو عثمان : وقال الأصمعي : خَذِيَّ الحمارُ والفرسُ يَخْذَى خَذًى : إذا استرخت رافعةً أذنه ... " (3) .

فاقتصار اللغويين السابقين على (خَذِيَّ) يدلّ على أنه اللغة العالية - كما أورد ابن دريد - .

8 - النقد بقوله : ليس من كلامهم

(ذَوَى يَذْوِي وَ ذَوِيَّ يَذْوِي)

يقول ابن دريد : " ذَوَى الْعُودُ يَذْوِي ذِيًّا وَ ذَوِيًّا ، إِذَا ذَبَلَ . فَأَمَّا ذَوِيَّ يَذْوِي فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ ... " (4) .

ومنع ابن السكيت ذَوِيَّ يَذْوِي حيث يقول الجوهري : " ابن السكيت : ذَوَى الْبَقْلِ بِالْفَتْحِ يَذْوِي ذَوِيًّا فَهُوَ ذَاوٍ ، أَيْ ذَبَلَ . قَالَ : وَلَا يُقَالُ ذَوِيَّ الْبَقْلِ بِالْكَسْرِ " (5) .

ويقول الزبيدي : " ذَوَى الْبَقْلِ : كَرَمَى وَرَضِيَّ ، اقْتَصَرَ ابْنُ السَّكَيْتِ عَلَى الْأَوَّلَى ، وَأَنْكَرَ الثَّانِيَةَ ... " (6) .

فمنع ابن السكيت ذَوِيَّ يَذْوِي وإنكاره لها يؤكّد قول ابن دريد بأنها ليست من كلامهم .

وهناك من اللغويين من وصف ذَوِيَّ يَذْوِي بالرداءة وعدم الفصاحة ، حيث يقول الأزهري : " وقال أبو عبيدة : قال بعض العرب : ذَوِيَّ الْعُودُ يَذْوِي ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ " (7) ، ويقول ابن عباد : " وَذَوِيَّ النَّبْتِ يَذْوِي ذِيًّا : لُغَةٌ غَيْرُ

(1) العين 4 / 297 ، وينظر: التهذيب 7 / 523 ، والمحيط 4 / 398 ، وأساس البلاغة 188 (خَذَا) .

(2) أفعال ابن القوطية / 251 ، وابن القطاع 1 / 318 .

(3) أفعال السرقي 1 / 506 .

(4) الجمهرة (ذَوِي) ذَوِي / 703 ، 2 / 320 .

(5) الصحاح (ذَوَى) 6 / 2347 .

(6) التاج (ذَوَى) 19 / 434 .

(7) التهذيب (ذَوَى) 15 / 53 .

فصيحة " (1) . ومع كل ما سبق تجاه (ذَوِي يَذْوَى) وجدت من اللغويين من ينصّ عليها مع (ذَوَى يَذْوِي) بمعنى على السواء ، حيث يقول ابن سيده : " ذَوَى الْعُودُ يَذْوِي ... وَذَوِي كِلَاهِمَا : ذَبَل " (2) .

وحكى أصحاب كتب الأفعال ذَوِي لغة صحيحة في ذَوَى حيث يقول ابن القوطية : " وَذَأَى : ذَبَل وَذَوَى ذَوِيًّا : مثله ، وَذَوِي يَذْوَى : مثله : لغة " (3) .
وبناء على هذا ، فلا معنى لقول ابن دريد بأن (ذَوِي يَذْوَى) ليس من كلامهم ، فقد نطق به بعض العرب .

9- النقد بقوله : أفصح

(لَغَبَ وَلَغِبَ)

يقول ابن دريد : " واللَّغَب : التعب والإعياء ؛ يقال : لَغَبَ يَلْغَبُ لَغَبًا وَلَغَبَ لُغُوبًا ، وهي أفصح اللغتين ، وفي التنزيل (4) ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ " (5) .

وأوردت بعض كتب اللغة لَغَبَ بفتح الغين وكسرهما ، يقول ابن سيده : " لَغَبَ يَلْغَبُ لُغُوبًا ، وَلَغَبًا ؛ وَلَغِبَ : أعيأ أشد الإعياء " (6) ، ويقول الجوهري : " اللُّغُوب : التعب والإعياء . تقول منه : لَغَبَ يَلْغَبُ بِالضَّمِّ لُغُوبًا ، وَلَغِبَ بِالْكَسْرِ يَلْغَبُ لُغُوبًا لغة ضعيفة فيه " (7) ، فوصف الجوهري لَغِبَ بكسر الغين بأنها لغة ضعيفة - يوافق قول ابن دريد بأن لَغَبَ بفتح الغين أفصح من لَغِبَ بكسرهما ، وقرّر هذا السرقسطي ، فقال : " لَغَبَ لُغُوبًا : أعيأ ، وَلَغِبَ لغة ، وأنشد أبو عثمان للجعدي : (متقارب)

لَغِينٍ وَأَصْبَحَ لَمْ يَلْغِبَ (8)

وقال الآخر : (بسيط)

يا رَبَّ قَائِلَةٍ يَوْمًا وَقَدْ لَغِبْتُ .: كَيْفَ الطَّرِيقُ إِلَى حَمَامٍ مُنْجَابٍ (9)

- (1) المحيط (ذ و ي) 118 / 10 .
- (2) المحكم 112 / 11 ، وينظر: اللسان 1527 / 3 (ذ و ي) .
- (3) أفعال ابن القوطية / 273 ، وينظر: السرقسطي 608 / 3 ، وابن القطاع 398 / 1 .
- (4) سورة ق / 38 .
- (5) الجمهرة (ب غ ل) لغب / 370 ، 318 / 1 .
- (6) المحكم 313 / 5 ، وينظر: العين 421 / 4 ، والمحيط 86 / 5 (لغب) .
- (7) الصحاح 220 / 1 ، وينظر: اللسان 4046 / 5 ، والمصباح 555 / 2 ، والتاج 407 / 2 (لغب) .
- (8) البيت في ديوان النابغة الجعدي ، صدره : (غدا هزجاً طرباً قلبه) ص 62 .
- (9) البيت في : ثمار القلوب في المضاف والمنسوب لأبي منصور الثعالبي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الأولى 1965م - ص 98 ، وفيه : منجاب : امرأة كان لها حَمَامٌ بالبصرة .

والأفصح لَغَبَت بالفتح " (1).

وجاء في اللسان : "... قال النابغة الجعدي ينعت فرساً : (متقارب)

غدا هَزَجاً طَرِباً قَلْبُهُ .: لَغَيْنَ وَأَصْبَحَ لَمْ يَلْغَبِ " (2).

وورد في اللسان أيضاً : "... وفي حديث (3) الأرنب : فسعى القومُ فَلْغَبُوا وأَدْرَكْتُهَا ، أي تَعَبُوا وَأَعْيَوْا " (4) .

ويلاحظ فيما سبق أنَّ الشاهدين الشعريين والحديث وردت فيها (لَغَبَ) بكسر الغين مع أنها اللغة المفضولة ، فالسرقسطي وابن منظور ضبطا (لَغَيْنَ) بكسر الغين في بيت النابغة ، وضبط السرقسطي (لَغَبَت) بكسر الغين في البيت الآخر ، وضبط ابن منظور (لَغَبُوا) بكسر الغين في الحديث ، فهذه الشواهد يتبين منها أنَّ (لَغَبَ) بكسر الغين لغة قوية ، وليست ضعيفة - كما وصفها الجوهري - ويدلُّ على هذا أنَّ ابن القوطية - وهو متقدم على الجوهري - حكى الفعل بكسر الغين على أنه لغة صحيحة ، حيث قال : " لَغَبَ لُغوباً : أعيا ، وَلَغَبَ لغة " (5).

10- النقد بقوله : خطأ من قول العامة

(لَفَظٌ وَ لَفَظٌ)

يقول ابن دريد : " واللَّفَظ : معروف ؛ لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظاً ، وهو الكلام بعينه ، وكذلك فُسِّرَ في التنزيل - والله أعلم - قوله تعالى : ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ (6) ، ولا تلتفت إلى قول العامة : لَفِظْتُ الشَّيْءَ ، فهو خطأ ، إنما يقال : لَفَظْتُه لَفْظاً ، إذا رميت به " (7).

ويقول ابن عباد : " ويقولون : لَفَظَ يَلْفِظُ ، وَلَفَظَ يَلْفِظُ " (8) ، ويقول الصاغاني : " لَفَظَ يَلْفِظُ : لغة في لَفَظَ يَلْفِظُ " (9) ، ويقول الزبيدي : " لَفَظُهُ مِنْ فِيهِ يَلْفِظُهُ لَفْظاً ، وَلَفَظَ بِهِ لَفْظاً ، كضَرَبَ ، وهي اللغة المشهورة . وقال ابن عباد : وفيه لغة ثانية :

- (1) أفعال السرقسطي 2 / 421 .
- (2) اللسان (هزج) 6 / 4660 .
- (3) الحديث في صحيح البخاري (كتاب الهبة) رقم / 2572 - 3/7 .
- (4) اللسان (لغب) 5 / 4046 .
- (5) الأفعال لابن القوطية / 92 ، وينظر ابن القطاع 3 / 119 .
- (6) سورة ق / 18 .
- (7) الجمهرة (ظ ف ل) لفظ / 932 ، 3 / 123 .
- (8) المحيط (لفظ) 10 / 29 .
- (9) تكملة الصاغاني (لفظ) 4 / 205 ، وأفعال ابن القطاع 3 / 126 .

لَفِظَ يَلْفَظُ ، مثال سَمِعَ يَسْمَعُ ، وقرأ الخليل : ﴿ مَا يَلْفَظُ مِنْ قَوْلٍ ﴾ ⁽¹⁾ بفتح الفاء ، أي رماه .. ⁽²⁾ .

فيتبين من النصوص السابقة صحّة لَفِظَ يَلْفَظُ ، بكسر الفاء في الماضي ، وفتحها في المضارع التي خطّاها ابن دريد ، ونسبها إلى العامة ، فهي لغة لبعض العرب ، كما أنها قراءة قرآنية ، قرأ بها الخليل ، ومن ثمّ ، فلا وجه لابن دريد في تخطئته إياها ، وقد نطقت بها بعض العرب .

هذا ولم تذكر كتب اللغة التي رجعت إليها ⁽³⁾ ، ومنها : ما تلحن فيه العامة للكسائي ، ولحن العوام للزبيدي أنّ لَفِظَ بكسر الفاء يَلْفَظُ بفتح الفاء من كلام العامة .

11- النقد بقوله : ليس بالجيد

(نَتَنَ وَنَتْن)

يقول ابن دريد : " وَنَتْنٌ وَأَنْتَنٌ ، وقد قالوا : نَتْنٌ ، وليس بالجيد " ⁽⁴⁾ .
وبالبحث وجدت كثيراً من كتب اللغة نصّت على نَتْنٌ وَنَتْنٌ بمعنى دون أن يُوصف نَتْنٌ بأنه ليس بالجيد ، يقول الأزهرى : " أبو عبيد عن أبي عمرو الشيباني : يقال : نَتْنٌ اللحمُ وغيره يَنْتَنُ وَأَنْتَنُ يُنْتَنُ ... " ⁽⁵⁾ ، ويقول السرقسطي : " وَنَتْنٌ الماءُ والشَّيْءُ نَتْنًا وَأَنْتَنٌ ... وقال يعقوب : نَتْنٌ بفتح التاء وَأَنْتَنٌ " ⁽⁶⁾ ويقول ابن سيده : " النَّتْنُ : نَقِيزُ الْفَوْحِ ، نَتْنٌ نَتْنًا ، وَنَتْنٌ نَتَانَةٌ وَأَنْتَنٌ ... " ⁽⁷⁾ ، ويقول الفيومي : " نَتْنٌ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ نَتُونَةٌ وَنَتَانَةٌ فَهُوَ نَتِينٌ مِثْلَ قَرِيبٍ ، وَنَتْنٌ نَتْنًا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ ، وَنَتْنٌ يَنْتَنُ فَهُوَ نَتْنٌ مِنْ بَابِ تَعَبٍ وَأَنْتَنٌ ... " ⁽⁸⁾ .

فقد نصّ عدد من اللغويين ، ومنهم أبو عمرو الشيباني وابن السكيت - وهما متقدّمان على ابن دريد - على نَتْنٌ بفتح التاء دون أن يصفوه بأنه غير جيد ، وهذا يدلّ على صحّته وجودته، وبناءً على ما سبق، فلا معنى لوصف ابن دريد نَتْنٌ بأنه ليس بالجيد .

(1) القراءة لم أجدها في شواذ ابن خالويه : ص 145 ، والبحر المحيط 123/8 .

(2) التاج (لفظ) 491 / 10 .

(3) وهي العين وأفعال ابن القوطية / 248 ، والتهذيب والمحيط والصحاح وأفعال السرقسطي 2 / 447 ، والمجمل والمحكم وأفعال ابن القطاع 3 / 126 ، وأساس البلاغة ، وتكملة الصاغاني ، واللسان والمصباح والتاج (لفظ) ، ومعجم عين الفعل (لفظ) 427/ ، 428 .

(4) الجمهرة / 1259 ، 3 / 436 .

(5) التهذيب (نتن) 14 / 255 .

(6) أفعال السرقسطي 3 / 126 ، وينظر: ابن القطاع 3 / 223 .

(7) المحكم 10 / 160 ، وينظر: اللسان 6 / 4338 (نتن) .

(8) المصباح / 592 ، وينظر: التاج 18 / 559 (نتن) .

تعقيب

انتقد ابن دريد بعض الأفعال مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها ⁽¹⁾.

وبعد ما سبق إليك جدولاً يضم أمثلة النقد الخاصة بحركة عين الماضي والمضارع مرتبة ترتيباً هجائياً

الصيغتان	الصيغة المنتقدة	عبارة النقد	نتيجة البحث
يَبْذُخُ وَيَبْذُخُ	يَبْذُخُ	ليس بعال	موافقة النقد
حَدَقَ وَحَدَقَ	حَدَقَ	أنكره أبو حاتم	موافقة النقد
حَسَنَ وَحَسَنَ	حَسَنَ	ليس بثبت	ورود الأمرين
خَذَا يَخْذُو وَخَذِي يَخْذِي	خَذِي يَخْذِي	اللغة العالية	ورود الأمرين
خَضَبَ يَخْضِبُ وَخَضِبَ يَخْضِبُ	خَضَبَ يَخْضِبُ	أعلى	ورود الأمرين
خَطِي يَخْطِي وَخَطَا يَخْطُو	خَطَا يَخْطُو	ليس باللغة العالية	مخالفة النقد
يَذْهَبُ وَيَذْهَبُ	يَذْهَبُ	ليس بثبت	مخالفة النقد
ذَوِي يَذْوِي وَذَوِي يَذْوِي	ذَوِي يَذْوِي	ليس من كلامهم	ورود الأمرين
أَرْتَقُ وَأَرْتَقُ	أَرْتَقُ	أعلى	ورود الأمرين
رَكَضَ وَرُكِضَ	رَكَضَ	دفعه فلان	مخالفة النقد
أَسْعَطُ وَأَسْعَطُ	أَسْعَطُ	أعلى	موافقة النقد
يَصْدِفُ وَيَصْدِفُ	يَصْدِفُ	أعلى	موافقة النقد
صَلَحَ وَصَلَحَ	صَلَحَ	ليس بثبت	مخالفة النقد
يَغْسُو وَيَغْسِي	يَغْسُو	أعلى	موافقة النقد
غَضِبَتْ تَغْضِبُ وَغَضِبَتْ تَغْضِبُ	غَضِبَتْ تَغْضِبُ	أعلى	مخالفة النقد
لَغَبَ وَلَغَبَ	لَغَبَ	أفصح	موافقة النقد
لَفَظَ وَلَفَظَ	لَفَظَ	خطأ من قول العامة	مخالفة النقد

(1) ينظر على سبيل المثال: يدحى، صلح، وغر يغر، خطا يخطو، لفظ، نتن.

الصيغتان	الصيغة المنتقدة	عبارة النقد	نتيجة البحث
ملؤ وملئ	ملئ	هو الوجه	موافقة النقد
نتن ونتن	نتن	ليس بالجيد	مخالفة النقد
وُضِعَ ويُوضَعُ	يُوضَعُ	دفعه فلان	مخالفة النقد
وَعَرَ ووَعَرَ	وَعَرَ	ليس بثبت	مخالفة النقد

وإليك جدولاً يضم عبارات النقد الخاصة بحركة عين الماضي والمضارع

عبارة النقد	ما وافق فيه البحث النقد	ما خالف فيه البحث النقد	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	العدد الكلي
أعلى	3	1	2	6
ليس بثبت	–	3	1	4
ليس بعال	1	–	1	2
دفعه قوم	–	2	–	2
هو الوجه	1	–	–	1
أنكره أبو حاتم	1	–	–	1
هو اللغة العالية	–	–	1	1
ليس من كلامهم	–	–	1	1
أفصح	1	–	–	1
خطأ من قول العامة	–	1	–	1
ليس بالجيد	–	1	–	1
العدد الكلي	7	8	6	21

الفصل السادس

(صيغ الأفعال)

وردت في جمهرة اللغة أمثلة كثيرة للنقد في جانب صيغ الأفعال ، فقد تؤدي صيغتان أو أكثر معنى واحداً ، وتنتقد إحداها بأنها أعلى أو أفصح أو منكراً ، أو ليست بالعالية ... وغير ذلك ، وأكثر الأمثلة التي وجه إليها نقد كانت فَعَلَ وأَفْعَلَ ، أما صيغة فَعَلَ وفَعَّلَ وغيرهما فأمثلتها قليلة⁽¹⁾ .

وقد اعتنى كثير من اللغويين بصيغة فَعَلَ وأَفْعَلَ ، فحصرها الأفعال التي جاءت عليهما في مؤلفات لهم⁽²⁾ ، وقسموها إلى فَعَلَ وأَفْعَلَ باتفاق معنى تارة ، وفَعَلَ وأَفْعَلَ باختلاف معنى تارة أخرى .

ورد سيبويه ما ورد من الأفعال على فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد إلى اختلاف اللهجات، حيث تنفرد بعض القبائل بصيغة ، وبعضها الآخر بالصيغة الأخرى ، يقول سيبويه : " وقد يجيء فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ المعنى فيهما واحد ، إلا أن اللغتين اختلفتا ، زعم ذلك الخليل ، فيجيء به قوم على فَعَلْتُ ، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أَفْعَلْتُ " ⁽³⁾.

ونص ابن درستويه كذلك على أن اختلاف اللهجات هو السبب في أن صيغة فَعَلَ وأَفْعَلَ يأتیان بمعنى واحد ، حيث يقول : " لا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد ، كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين ... " ⁽⁴⁾.

وصيغة أفعل تأتي لمعان⁽⁵⁾ كثيرة : منها : التعدية ، وهذا هو المعنى الغالب في أفْعَلَ نحو أَذْهَبْتُ زَيْداً وَأَحْزَنْتُهُ ، والتعريض نحو أَبْعَثُ الْفَرَسَ أَي عَرْضْتَهُ لِلْبَيْعِ ، والصيرورة نحو : أَلَحَمَ زَيْدٌ ، أي صار ذا لحم ، والسلب نحو : أَشْكَيْتُ الْفَقِيرَ ؛ بمعنى أزلت شكايته .

وقد جاء أفْعَلَ بمعنى فَعَلَ المجرد ، ووردت من ذلك أمثلة كثيرة في الجمهرة ،

(1) وردت خمس صيغ من باب فَعَلَ فَعَّلَ وهي (رَجَبَ رَجَّبَ، سَبَتَ سَبَّتَ، نَفَهَ نَفَّهَ، عَطَيْتُ عَطَيْتُ، بَدَنَ بَدَّنَ) وصيغتان من باب فَعَّلَ - أَفْعَلَ وهما (شَحِمَ أَشْحَمَ، شَرَكَ أَشْرَكَ) .

(2) ينظر اللغويون الذين ألفوا في فعل وأفعل في مقدمة محققي كتاب " فعلت وأفعلت " للزجاج .

(3) الكتاب 4 / 61 .

(4) المزه 1 / 384 .

(5) تنظر في حاشية الصبان على شرح الأشموني 4 / 244 ، والمغني في تصريف الأفعال : د / محمد عبد الخالق عزيمة - دار الحديث : ص 108 - 114 .

وجّه إليها نقد ، حيث ينصّ على أنّ فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد ، ثم يوصف أحدهما بأنّه أعلى أو منكر أو ليس بالعالى ... وغير ذلك من ألفاظ النقد .

وتوجد أمثلة كثيرة لفَعَلَ وأَفْعَلَ كان الناقد فيها الأصمعي ، فهو - كما نعلم - متشدّد في اللغة يأخذ بالأفصح ، ويلغي ما سواه .

ولهذا عقد ابن دريد باباً في الجمهرة بعنوان : " ما اتّفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة مما تكلمت به العرب من فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ ، وكان الأصمعي يُشدّد فيه ، ولا يجيز أكثره ... " (1) .

وفي هذا الباب عرض ابن دريد أمثلة كثيرة لفعل وأفعل بمعنى واحد ، وأورد اعتراض الأصمعي على صيغة منهما ، وتوضيح ما سبق في العرض التطبيقي التالي :

1 - النقد بقوله : (وأبى الأصمعي إلا كذا)

(بَنَ وَأَبَنَ)

يقول ابن دريد : " بَنَ بالمكان وَأَبَنَ بَنًا وإِنَانًا ، إذا أقام به ، وأبى الأصمعي إلا أَبَنَ " (2) .

ونصّ أكثر من لغوي على اعتراض الأصمعي على بَنَ ، ومنهم الزبيدي حيث يقول : " وَبَنَ بالمكان يَبْنُ بَنًا : أقام به ، كَأَبَنَ ، وأبى الأصمعي إلا أَبَنَ ، ولذا اقتصر الجوهري عليه ... " (3) .

واقتصر صاحب العين وابن القوطية والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس والزمخشري على أَبَنَ ، وهذا يؤيّد اعتراض الأصمعي على بَنَ ، ففي الصحاح : " أَبَنَ بالمكان : أقام به " (4) .

لكن التبريزي والصاغانى والمعجم الكبير نصّوا على بَنَ وَأَبَنَ بمعنى ، دون أن يوردوا اعتراض الأصمعي على بَنَ (5) ففي هذا دلالة على صحته .

وأيما كان الأمر ، فإن أَبَنَ أعلى وأفصح من بَنَ ، ومن هنا ورد لأَبَنَ بعض

(1) الجمهرة / 1257 .

(2) الجمهرة (ب ن ن) بنن / 76 ، وقارن 1 / 38 .

(3) التاج 18 / 68 ، وينظر: المحكم 12/122 ، واللسان 1/361 (بنن) ، وأفعال ابن القطاع 95/1 .

(4) الصحاح 5/2080 ، وينظر: العين 8/382 ، وأفعال ابن القوطية / 171 ، والتّهذيب 15/468 ، والمحيط 10/387 ، والمقاييس 1/191 ، 192 ، والمجمل / 66 ، والأساس 54 (بنن) .

(5) ينظر شروح سقط الزند (شرح التبريزي) 2 / 589 ، 4/1629 ، وتكملة الصاغانى 6/196 ، والمعجم الكبير 2/592 (بنن) .

الشواهد الشعرية ، ومنها قول ذي الرُّمة في وصف ثور : (طويل)

أَبْنَّ بِهِ عَوْدُ الْمَبَاءَةِ طَيْبٌ .: نَسِيمَ الْبَنَانِ فِي الْكِنَاسِ الْمُظَلَّلِ (1).

ومنها مجيء مُبْنٍ - وهي اسم فاعل من أَبْنَّ - في قول النابغة الذبياني : (وافر)

غَشِيَتْ مَنَازِلًا بِعُرَيْتَاتٍ .: فَأَعْلَى الْجَزَعِ لِلْحَيِّ الْمُبْنِ (2).

(ثَرَى وَآثَرَى)

يقول ابن دريد : " وَثَرَى الرَّجُلُ وَآثَرَى ، إِذَا اسْتَغْنَى ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا آثَرَى " (3).

فقد أنكر الأصمعي أن تكون (ثَرَى) بمعنى آثَرَى حيث فرق بينهما، ويظهر هذا التفريق في قول ابن فارس : " قال الأصمعي : ثَرَا الْقَوْمُ يَثْرُونَ ، إِذَا كَثُرُوا وَنَمَوْا ، وَآثَرَى الْقَوْمُ إِذَا كَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ ... " (4).

وهناك عدد من اللغويين نصّ على أن ثَرَى وَآثَرَى بمعنى واحد ، ومنهم أبو إسحاق الزجاج ، حيث أورد ثَرَى وَآثَرَى فِي فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ ، والمعنى واحد ، فقال : " ثَرَى الْقَوْمُ ، وَآثَرَى الْقَوْمُ : إِذَا كَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ " (5) ، ويقول ابن سيده : " وَثَرَى وَآثَرَى وَأَفْرَى : كَثُرَ مَالُهُ " (6).

فهذا يدلّ على صحّة استعمال ثَرَى الرَّجُلُ وَآثَرَى معاً بمعنى كَثُرَ مَالُهُ .

وقد يؤيّد إنكار الأصمعي لثَرَى أَنْ ابْنَ السَّكَيْتِ وَالْجَوْهَرِيَّ وَالْفَيْوُمِيَّ اقْتَصَرُوا عَلَى آثَرَى الرَّجُلُ فِي مَعْنَى كَثُرَ مَالُهُ دُونَ أَنْ يَذْكُرُوا ثَرَى فِي هَذَا الْمَعْنَى ، يَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ : " وَآثَرَى الرَّجُلُ ، إِذَا كَثُرَتْ أَمْوَالُهُ ، قَالَ الْكَمِيتُ يَمْدَحُ بَنِي أُمَيَّةَ : (طَوِيلُ)

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانَ وَالْحَصَى .: لَكُمْ قَبْصُهُ مِنْ بَيْنِ آثَرَى وَأَفْتَرَا (7)

(1) ديوان ذي الرمة 1458/3 ، وينظر: الصحاح 2081/5 ، والمحكم 122/12 (بنن) ، وعود المباءة : ثور قديم الكناس ، والبنان جمع بنة ، والبنة تقال في الرائحة الطيبة وغير الطيبة . ينظر اللسان (بنن) 361/1 ، والمباءة : " معطن القوم للابل " اللسان (بوا) 382/1 ، والكناس : " مولج الوحش من الظباء والبقر تستكن فيه من الحر " اللسان (كنس) 3938/5 .

(2) ديوان النابغة الذبياني / 125 .

(3) الجمهرة / 1262 ، وفارن 438/3 .

(4) المقاييس (ثروى) 374/1 .

(5) فعلت وأفعلت للزجاج / 58 .

(6) المحكم 182/11 ، وينظر: التهذيب 115/15 ، والمحيط 164/10 ، واللسان 479/1 ، والتاج 246/19 (ثرا) ، والأفعال لابن القوطية / 135 ، وابن القطاع 142/1 ، 143 .

(7) البيت للكميت في ديوانه 992/1 ، " والقَبْصُ والقَبْصُ : العدد الكثير " اللسان (قبص) .

أراد من بين مَنْ أَثَرَى وَمَنْ أَقْتَرَ ، أي من بين مُثَرٍّ ومُقْتَرٍ " (1).

وأما كان الأمر فإنَّ أَثَرَى الرجلُ بمعنى كَثُرَ مالهُ أفصح من ثَرَى ، بدليل الشاهد السابق ، فقد استعملت فيه أَثَرَى ، وأوردت بعض كتب اللغة شاهداً آخر لأَثَرَى مما يدلُّ على أنه أفصح ، يقول ابن منظور : " وفي حديث إسماعيل عليه السلام قال لأخيه إسحاق : إنك أَثَرَيْتَ وَأَمْشَيْتَ " (2) أي كَثُرَ ثَرَاؤُكَ : وهو المال ، وكَثُرَتْ ماشيتُكَ " (3) ، ووجدت شاهداً شعرياً آخر لأَثَرَى ، وهو قول النابغة الذبياني : (وافر)

وكلُّ فتيٍّ وإنْ أَمْشَى وَأَثَرَى .: سَتَخْلُجُهُ عَنِ الدُّنْيَا مَتُونُ (4)

فقد ورد شاهدان شعريان وآخر نثري لأَثَرَى بمعنى كَثُرَ ماله ، بخلاف ثَرَى ، فلم أجد لها شاهداً ، وفي هذا دلالة على أنَّ أَثَرَى أفصح من ثَرَى ، ويبدو أنَّ هذا كان مسوغاً لإنكار الأصمعي (ثَرَى) .

ويلاحظ أنَّ ابن دريد أورد ثَرَى وَأَثَرَى بمعنى استغنى ، والوارد في كتب اللغة السابقة أنهما بمعنى كَثُرَ ماله ، وأقول : المضمون واحد ، فاستغنى تستعمل بمعنى غَنِيَ (5) ، والغنى هو كثرة المال .

(حَدَّ وَأَحَدَ)

يقول ابن دريد : " وَحَدَّتِ المرأةُ وَأَحَدَّتْ ، إذا تركت الطيب والزينة بعد زوجها ، وأبى الأصمعي إلا أَحَدَّتْ فهي مُحَدٌّ ولم يعرف حَدَّتْ " (6) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " وَحَدَّتِ المرأةُ وَأَحَدَّتْ ، إذا تركت الطيب والزينة بعد زوجها . قال الأصمعي : حَدَّتْ فهي مُحَدٌّ لا غير " (7).

ونقل إنكار الأصمعي (حَدَّ) الجوهري وابن منظور والفيومي والزيدي (8).

لكنَّ صاحب العين وابن السكيت والزجاج وابن القوطية والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن منظور والفيومي والزيدي نصّوا على الصيغتين ، مما يؤكّد صحتهما ، يقول صاحب العين : " وَأَحَدَّتِ المرأةُ على زوجها فهي مُحَدٌّ ، وَحَدَّتْ بغير

(1) الصحاح (ثرا) 6/ 2292 ، وينظر: إصلاح المنطق / 229 و260، والمصباح (ثرا) / 81 .

(2) الحديث في الفائق 244/3 .

(3) اللسان (ثرا) 1/ 479 .

(4) ديوان النابغة الذبياني / 218 .

(5) ينظر اللسان (غنا) 5/ 3308 .

(6) الجمهرة (ح د د) حدد / 95 ، 57/1 ، 58 .

(7) الجمهرة / 1263 ، وقارن 3/ 439 .

(8) ينظر: الصحاح 2/ 463 ، واللسان 2/ 801 ، والمصباح / 124 ، والتاج 4/ 413 (حدد) .

الألف أيضاً ، وهو التَّسْلِيْب (1) بعد موته " (2) ، ويقول الزجاج في باب الحاء من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد " وَحَدَّتِ المرأةُ على زوجها ، وَأَحَدَّتْ : إذا تركت الزينة " (3) ، ويقول ابن القوطية : " وَحَدَّتِ المرأةُ على زوجها حَدَاداً وَأَحَدَّتْ : تركت الزينة لموته " (4) ، ويقول الجوهري : " وَأَحَدَّتِ المرأةُ ، أي امتنعت من الزينة والخضاب بعد وفاة زوجها ، وكذلك حَدَّتْ تَحْدٌ وَتَحَدُّ حَدَاداً ، وهي حَدٌّ ... " (5).

وذكر الفراء أَنَّ الأولين من النحويين يؤثرون صيغة (أَحَدَّتْ) ، أما صيغة (حَدَّتْ) فأكثر في كلام العرب (6) .

وبناء على ما سبق يتبين صحة كل من (حَدَّ) و (أَحَدَّ) ، وأنه لا وجه لإنكار الأصمعي صيغة (حَدَّ) الثلاثية ، وقد نصَّ عليها كثير من اللغويين ، وإنكاره (حَدَّ) يُعَدُّ من تشدده في اللغة .

(حَكَمَ وَأَحْكَمَ)

يقول ابن دريد : " وَأَحْكَمْتُ الرجلَ وَحَكَّمْتُهُ عن كذا وكذا ، أي منعتَه عنه ، قال أبو حاتم : قال الأصمعي : قرأت في بعض كتب الخلفاء الأول : فَأَحْكَمَ بني فلان عن كذا وكذا ؛ أي امنعهم ، ومنه اشتقَّ حَكَمَةُ الدَّابَّةِ ، وأجاز أبو زيد في المنع حَكَمَ وَأَحْكَمَ ، وأبى الأصمعي إلا أَحْكَمَ ، وذكر أنه لا يجوز غيره ، فأما بيت حسان : (وافر)

فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي مَنْ هَجَانَا .: وَنَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلُطُ الدِّمَاءُ (7)

فقد يُروى فَنَحْكُمُ " (8) .

وبالبحث يتبين صحة ما ذكره أبو زيد ، فقد نصَّ كثير من اللغويين على حَكَمَ وَأَحْكَمَ بمعنى واحد ، يقول صاحب العين : " وكل شيء منعتَه من الفساد فقد حَكَّمْتُهُ وَحَكَّمْتُهُ وَأَحْكَمْتُهُ ... " (9) ، ويقول الأزهري : " والعرب تقول : حَكَمْتُ وَأَحْكَمْتُ

(1) في اللسان (سلب) 2058/3 : " والسَّلاَب والسَّلْب ، ثياب سود تلبسها النساء في المأتم ، واحدها سَلْبَةٌ ، وسَلَبَتِ المرأةُ ، وهي مُسَلَّبٌ ، إذا كانت مُحْدًا ، تلبس الثياب السود للحداد " .

(2) العين 20/3 ، وينظر: التهذيب 420/3 ، 421 ، والمحيط 2 / 306 (حدد) .

(3) فعلت وأفعلت / 65 .

(4) الأفعال لابن القوطية / 37 ، وينظر: السرقسطي 327/1 ، وابن القطاع 242/1 .

(5) الصحاح 463/2 ، وينظر: المجلد 149/ ، واللسان 801/2 ، والمصباح 124 ، والتاج 413/4 (حدد) .

(6) ينظر التاج (حدد) 413/4 .

(7) البيت لحسان في ديوانه 18/1 .

(8) الجهرة (ح ك م) حكم / 564 ، 186/2 .

(9) العين 67/3 ، وينظر: المحيط 387/2 (حكم) .

وَحَكَمْتُ بِمَعْنَى مَنَعْتُ وَرَدَدْتُ ... " (1) ، ويقول ابن منظور : " وَحَكَمَ الشَّيْءَ وَأَحْكَمَهُ ، كلاهما : مَنَعَهُ مِنَ الْفَسَادِ " (2) .

وحكى أصحاب كتب الأفعال : ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع حكمَ وأحكمَ بمعنى واحد ، وهو مَنَعَ (3) .

فنصَّ هؤلاء اللغويين يدلُّ على صحَّة كل من حكمَ وأحكمَ بمعنى مَنَعَ ، ومن ثمَّ فلا معنى لإنكار الأصمعي حكمَ بمعنى مَنَعَ ، وقد روي بيت حسان السابق بالصيغتين ، ولعلَّ أحكمَ أفصح ، فقد وجدت لها شاهدين شعريين ، حيث يقول أبو ذؤيب الهذلي : (طويل)

فَلَمَّا رَأَوْا أَنْ أَحْكَمْتُهُمْ وَلَمْ يَكُنْ .: يَحِلُّ لَهُمْ إِكْرَاهُهَا وَغَلَابُهَا (4) .

ويقول جرير : (كامل)

أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكِمُوا سَفَهَاءَكُمْ .: إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَعْضَبَا (5) .

(رَتَجَ وَارْتَجَ)

يقول ابن دريد : " وَارْتَجَّ البابَ وَرَتَجَهُ ، إِذَا أَغْلَقَهُ ، فَهُوَ مُرْتَجٌّ وَمَرْتُوجٌ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا مُرْتَجًّا " (6) .

ويقول ابن سيده : " وَرَتَجَهُ ، وَارْتَجَجَهُ : أَوْثَقَ إِغْلَاقَهُ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا ارْتَجَجَهُ " (7) .

وقد يؤيد إنكار الأصمعي (رَتَجَ) - أن صاحب العين وابن القوطية والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس والسرقسطي والفيومي اقتصرُوا على رَتَجَ لا غير ، يقول الجوهري : " وَارْتَجَجْتُ البابَ : أَغْلَقْتُهُ . قال العجاج (8) : (رَجَز)

أَوْ يَجْعَلُ الْبَيْتَ رِتَاجًا مُرْتَجًّا " (9) .

- (1) التهذيب (حكم) 111/4 .
- (2) اللسان 953/2 ، وينظر: الصحاح 1902/5 ، والمقاييس 91/2 ، والمجلد 180 ، والتاج 162/16 (حكم) .
- (3) ينظر الأفعال لابن القوطية / 37 ، والسرقسطي 329/1 ، وابن القطاع 203/1 .
- (4) شرح أشعار الهذليين 47/1 .
- (5) ديوان جرير : ص 47 ، وشرح أشعار الهذليين 48/1 ، وأفعال السرقسطي 329/1 .
- (6) الجمهرة (ت ج ر) رتج / 385 ، 3/2 .
- (7) المحكم 7 / 249 ، وينظر: اللسان 1576/3 ، والتاج 379/3 (رتج) .
- (8) الرجز للعجاج في ديوانه / 359 ، برواية أو تجعل .
- (9) الصحاح 317/1 ، وينظر: العين 91/6 ، والتهذيب 4/11 ، 5 ، والمحيط 58/7 ، والمقاييس 485/2 ، والمصباح 218 (رتج) وأفعال ابن القوطية / 102 ، والسرقسطي 43/3 .

لكن يدلّ على صحّة رَجَّ التي أبأها الأصمعي - نصّ ابن سيده - كما سبق - عليها ، وكذلك ابن القطاع وابن منظور والزبيدي ، يقول ابن القطاع : " وأرَجَّتُ الباب : أغلقته ورَجَّته لغة " (1).

فَرَجَّ حكاها بعض اللغويين ، ونطق بها بعض العرب ، فلا معنى لإنكار الأصمعي إياها .

(رَجَنَ وَأَرْجَنَ)

يقول ابن دريد : " وَرَجَنَتِ الشاةُ وَأَرْجَنَتِ ، إِذَا أَلْفَتِ الْمَوْضِعَ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا رَجَنَتَ " (2).

ويؤيد إنكار الأصمعي (أَرْجَنَ) اقتصار أكثر اللغويين على رَجَنَ ، يقول صاحب العين : " الرَّاجِنُ : الْأَلْفُ مِنَ الطَّيْرِ وَنَحْوَهُ ... " (3).

لكن جاء في المحكم : " وشاة راجن : مقيمة في البيوت . وكذلك الناقة رَجَنَتْ تَرْجُنُ رَجُوناً وَأَرْجَنَتْ ... " (4) ، وذكر الزبيدي مما استدركه على صاحب القاموس : " أَرْجَنَتِ الناقة : أقامت في البيت " (5).

فقد وردت رَجَنَتْ وَأَرْجَنَتْ بمعنى أقامت في البيت ، والإقامة في البيت يعني إيلافه ، وعلى هذا فنصّ ابن دريد على أَنَّ رَجَنَتْ وَأَرْجَنَتْ بمعنى واحد - وهو أَلْفَتِ الْمَوْضِعَ - يؤيده ما جاء في المحكم والتاج ، وبناء عليه ، فإنكار الأصمعي يُعدّ من تشدّده في اللغة ، واقتصاره على الأفصح وإغائه ما سواه .

(زَهَا وَأَزْهَى)

يقول ابن دريد : " وَالزَّهْوُ : احمرار ثمر النخل واصفراره ، وفي الحديث : لَا تُبَاغُ الثَّمَرَةُ حَتَّى يَسْتَبِينَ زَهْوُهَا (6) ، قال أبو زيد : زَهَا النَّخْلُ وَأَزْهَى ، وَأَبَى

(1) أفعال ابن القطاع 2 / 27 ، وينظر: المحكم 7/ 249 ، واللسان 3/ 1576 ، والتاج 3/ 379 (رَجَّ) .

(2) الجمهرة 3/ 438 .

(3) العين 6/ 105 ، وينظر : التهذيب 11/ 38 ، والمحيط 7/ 85 ، والصاحح 5/ 2121 ، والمقاييس 2/ 494 ، والمجمل / 319 ، والأساس 279 (رَجَنَ) ، وأفعال ابن القوطية / 97 ، والسرقي 3/ 84 ، وابن القطاع 2/ 44 .

(4) المحكم 7/ 270 ، وينظر: اللسان 3/ 1603 (رَجَنَ) .

(5) التاج (رَجَنَ) 18/ 228 .

(6) الحديث في غريب الحديث للخطابي 4/ 181 برواية : " نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو " ، وينظر: الفائق 2/ 105 .

الأصمعي إلا زَهَا البُسْرُ ، ولم يعرف أَرْهَى " (1).

وبالبحث وجدت اضطراباً واضحاً في صيغة (أَرْهَى) التي أنكرها الأصمعي ، فلم يأت في التهذيب عن الأصمعي إلا أَرْهَى التي أنكرها في كلام ابن دريد ، ففي التهذيب: " أبو عبيد عن الأصمعي: إذا ظهر في النخل الحُمرة، قيل: أَرْهَى يُرْهَى... " (2).

فالأصمعي في التهذيب اقتصر على أَرْهَى ، مع أنه أنكرها في الجمهرة ، ووافق الجوهري وابن فارس الأصمعي في الجمهرة ، حيث يقول الجوهري: " وقد زَهَا النخلُ زَهَواً ، وأَرْهَى أيضاً لغة حكاها أبو زيد ، ولم يعرفها الأصمعي " (3) ، ويقول ابن فارس: " وهو { أي الزهو } احمرار ثمر النخل واصفراره ، وحكى بعضهم زَهَى وأَرْهَى . وكان الأصمعي يقول: ليس إلا زَهَا " (4).

ويتبين مما ورد في التهذيب صحة أَرْهَى حيث أثبت أبو عبيد عن الأصمعي أَرْهَى مما يؤيد صحتها ، ويؤكد صحتها كذلك نصّ الجوهري عليها ، وذكره أنها لغة في زَهَا ، ويؤكد صحة أَرْهَى التي أنكرها الأصمعي في الجمهرة والصاح والمقاييس والمجمل - نصّ صاحب العين عليها حيث قال: " والإزْهَاء: أن يَحْمَرَ (أي الثمر) أو يَصْفَرَّ " (5) ، ويؤكد صحة أَرْهَى أيضاً نصّ ابن السكيت عليها حيث قال: " وهو الزَّهْوُ والزَّهْوُ ، للبُسْرِ إذا لَوَّنَ ، يقال قد أَرْهَى البُسْرُ " (6) .

ويقول الأزهرى: " وروى ابن شميل عن أبي الخطاب أنه قال: لا يقال إلا يُرْهَى للنخل ؛ قال: وهو أن يَحْمَرَ أو يَصْفَرَّ ، قال: ولا يقال: يَزْهُو ... وقال الليث: زَهْوُ النبات: نَوْرُهُ . قال: يَزْهُو في النخل خطأ ، وإنما هو يُرْهَى ، والإزْهَاء أن يَحْمَرَ أو يَصْفَرَّ ... " (7).

ويلاحظ من النصّ السابق أنّ بعض اللغويين خطأ زَهَا يَزْهُو ذاكراً أنّ الصواب أَرْهَى يُرْهَى أي خلاف ما ذكر الأصمعي في الجمهرة والصاح والمقاييس والمجمل ، حيث ذكر فيها أنّ الصواب زَهَا يَزْهُو ، ولذا قال ابن منظور: " ومنهم من أنكر يَزْهُو ،

- (1) الجمهرة (ز و هـ) زهو / 831 ، وقارن 22/3 .
- (2) التهذيب (زها) 6 / 371 ، وينظر: أفعال ابن القطاع 105/2 .
- (3) الصاح (زها) 2370/6 .
- (4) المقاييس 30/3 ، وينظر: المجمل / 334 (زها) .
- (5) العين (زها) 74/4 .
- (6) إصلاح المنطق / 91 .
- (7) التهذيب (زها) 371/6 .

ومنهم من أنكر يُزْهِي " (1).

وأرى أن كلا من زَهَا وَأَزْهَى صحيح ، فقد نصّ عليهما عدد من اللغويين ، وهذا يدلّ على صحّتهما ، ومنهم الزجاج حيث ذكرهما في باب الزاي من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد ، فقال : " وزَهَا النَّخْلُ ، وَأَزْهَى : إذا بدت فيه الحُمْرَةُ والصُّفْرَةُ " (2) ، وقال ابن القوطية : " وزَهَا النَّمْرُ زَهْواً لغة ، وَأَزْهَى المعروف ، بدت فيه الحُمْرَةُ أو الصُّفْرَةُ " (3) ، وقال ابن سيده : " وَأَزْهَى النَّخْلُ ، وزَهَا زَهْواً : تَلَوَّنَ بِحُمْرَةٍ وَصُفْرَةٍ " (4) ، وقال الزمخشري : " وزَهَا البُسْرُ وَأَزْهَى : احمرَّ واصفرَّ وهو الزَّهْوُ " (5).

فما سبق يؤكّد صحّة كل من زَهَا وَأَزْهَى ، ويؤكد ذلك ورود حديث للرسول ﷺ بروائيتين : إحداهما لزَهَا ، وأخرهما لأَزْهَى ، يقول ابن منظور : " وَأَزْهَى النَّخْلُ وزَهَا زَهْواً : تَلَوَّنَ بِحُمْرَةٍ وَصُفْرَةٍ . وروى أنس بن مالك أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يَزْهُو (6) قيل لأنس : وما زَهْوُهُ ؟ قال : أن يَحْمَرَ أو يَصْفَرَ ، وفي رواية ابن عمر : نهى عن بيع النَّخْل حتى يُزْهِيَ " (7) .

وبناء على ما سبق يتّضح صحّة كل من زَهَا وَأَزْهَى بمعنى واحد ، ومن ثمّ ، فلا وجه لمن أنكر زَهَا ولا وجه كذلك لمن أنكر أَزْهَى ، فهما صحيحتان بمعنى واحد .

(سَفَّ وَأَسَفَّ)

يقول ابن دريد : " وَسَفَفْتُ الْخُوصَ وَأَسَفَفْتُهُ ، وأبى الأصمعي إلاّ أسَفَفْتُهُ فهو مُسَفَفٌ " (8) .

وبالبحث يتبيّن صحّة كل من سَفَّ وَأَسَفَّ ، حيث يقول أبو عبيد : " رَمَلْتُ الحَصِيرَ وَأَرَمَلْتُهُ وَسَفَفْتُهُ وَأَسَفَفْتُهُ معناه كله نسجته " (9) ، ويقول الزجاج في باب السين من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وَسَفَفْتُ الْخُوصَ وَأَسَفَفْتُهُ إذا نسجته " (10) ، ويقول

-
- (1) اللسان (زها) 1883/3 .
 - (2) فعلت وأفعلت / 84 .
 - (3) الأفعال لابن القوطية / 138 ، وينظر: السرقسطي 442/3 .
 - (4) المحكم (زها) 295/4 .
 - (5) أساس البلاغة (زها) 353 .
 - (6) الحديث برواية تزهو { يزهو } في سنن أبي داود - كتاب البيوع - باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - رقم 3368 - 221/3 .
 - (7) اللسان 1883/3 ، وينظر: التهذيب 371/6 (زها) .
 - (8) الجوهرة / 1259 ، 435/3 .
 - (9) اللسان 2029/3 ، وينظر: التهذيب 309/12 ، 310 ، والتاج 279/12 (سفف) .
 - (10) فعلت وأفعلت / 88 .

الجوهري : " وقد سَفَّتْ الخُوصَ أَسْفُهُ بالضمِّ سَفًّا وَأَسْفَفْتُهُ أَيضاً ، أي نسجتُهُ " (1) .

فأبو عبيد والزجاج والجوهري الذي اقتصر في صحاحه على ما صحَّ عنده - قد نصّوا على سَفٍّ وأسَفٍّ بمعنى واحد ، وهذا يؤكّد صحتهما .

ويؤكّد صحّة (سَفٍّ) التي أنكرها الأصمعي - قول الأزهري: "سَفَّتْ الخُوصَ، معروفة صحيحة ؛ ومنه قيل لتصدير (2) الرَّحْلِ سَفِيفٌ ؛ لأنه مُعْتَرِضٌ كسَفِيفِ الخُوصِ " (3) .

فنصّ الأزهري على أنّ (سَفٍّ) صحيحة معروفة - لا يدع مجالاً للشك في صحتها ، فسَفٍّ مع أسَفٍّ لغتان - كما نصّ الزبيدي (4) - وقد حكاها أيضاً أصحاب كتب الأفعال (5) .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه للأصمعي في إنكاره (سَفٍّ) ، وقد أثبتتها كتب اللغة ، ونصّ الأزهري على أنها صحيحة معروفة ؛ ورواية الجوهري لها ، وذكر الزبيدي بأنها هي وأسَفٍّ لغتان ، وإنكار الأصمعي لسَفٍّ يُعَدُّ من الأمور التي تشدّد فيها في اللغة .

(سَلَكَ وَأَسْلَكَ)

يقول ابن دريد : " ويقال : سَلَكْتُ الطريقَ وَأَسْلَكْتُهُ ، وأبى الأصمعي إلا سَلَكْتُهُ ، ولم يتكلّم فيه ؛ لأنّ في التنزيل : ﴿ مَا سَلَكُكُمْ فِي سَفَرٍ ﴾ " (6) ، وأجاز أبو عبيدة : سَلَكْتُ وَأَسْلَكْتُ ، واحتجّ بقول الهذلي : (بسيط)

حتى إذا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ .: شَلًّا كما تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا (7)

قَتَائِدَةٌ : ثَنِيَّةٌ (8) معروفة . قال أبو حاتم : قال أبو عبيدة : هذا مكفوف عن خبره ؛ لأنّ هذا البيت آخر القصيدة . قال أبو حاتم : فذكرت ذلك للأصمعي فقال : وما ابن الصَّبَّاحِ وهذا ، وإنما وجه الكلام : أَسْلَكُوهُمْ شَلًّا ، فكأنّ شَلًّا عند الأصمعي الجواب " (9) .

- (1) الصحاح 1374/4 ، وينظر: المحكم 277/8 ، وأساس البلاغة 378 ، واللسان 2029/3 ، والتاج 273/12 (سَفٍّ) .
- (2) في اللسان (صدر) 2412/4 : " والتصدير : حزام الرحل والهودج " .
- (3) اللسان (سَفٍّ) 2029/3 ، التهذيب 217/12 .
- (4) ينظر التاج (سَفٍّ) 273/12 .
- (5) ينظر الأفعال لابن القوطية / 68 ، والسرقسطي 492/3 ، وابن القطاع 157/2 .
- (6) المدثر / 42 .
- (7) البيت لعبد مناف بن ربيع الهذلي في شرح أشعار الهذليين 675/2 ، واللسان (سَلَكَ) 2073/3 ، والشَّلَّ والشَّلْل : الطَّرْدُ ، والجَمَالَةُ : أصحاب الجمال . اللسان (شَلَّ - جمل) .
- (8) الثَّنِيَّة : الطريقة في الجبل كالنَّقَب ، اللسان (ثني) .
- (9) الجمهرة (س ك ل) سلك / 854 ، وقارن 45/3 ، وينظر مجاز القرآن لأبي عبيدة 332/1 .

فقد أجاز أبو عبيدة سَلَكَ وأَسَلَكَ بمعنى ، وأنكر الأصمعي أَسَلَكَ ، وبالبحت يتَّضح صحّة كل من سَلَكَ وأَسَلَكَ ، فقد قال الزجاج في باب السين من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وسَلَكْتُ الطريقَ وَأَسَلَكَتُهُ " (1) ، وحكى أصحاب كتب الأفعال سَلَكَ الطريقَ وَأَسَلَكَهُ بمعنى (2) ، وقال الجوهري : " وقال تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (3) ، وفيه لغة أخرى أَسَلَكَتُهُ فيه . قال عبد مناف بن ربع الهذلي : (بسيط) :
حتى إذا أَسَلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ .: شَلَّا كما تَطَرَّدُ الجمالَةُ الشُّرْدَا " (4) .

فقد نصّ الزجاج وأصحاب كتب الأفعال على سَلَكَ وأَسَلَكَ بمعنى ، وذكر الجوهري أنهما لغتان ، واستشهد على صحّة (أَسَلَكَ) بقول الهذلي ، فكل هذا يؤكد صحّة أَسَلَكَ بالهمزة التي أنكرها الأصمعي .

(سَنَفَ وَأَسَنَفَ)

يقول ابن دريد : " والسَّنَفُ منه اشتقاق السَّنَافِ ، والسَّنَافِ : خيط يُشَدُّ مِنْ حَقَبِ (5) البعير إلى تصديره (6) ، ثم يُشَدُّ فِي عُنُقِهِ إِذَا ضَمَرَ فَقَلَقَ وَضَيَّعَهُ (7) ، سَنَفْتُ البعيرَ فهو مَسْنُوفٌ وَأَسَنَفْتُهُ فهو مُسَنَّفٌ ، وأبى الأصمعي إلاَّ أَسَنَفْتُ فهو مُسَنَّفٌ ، ولم يعرف مَسْنُوفًا " (8) .

وبالبحت يتَّضح أن كثيراً من اللغويين نصّ على سَنَفَ وَأَسَنَفَ بمعنى ، يقول الأزهري : " أبو عبيد عن الفراء : سَنَفْتُ البعيرَ وَأَسَنَفْتُهُ مِنَ السَّنَافِ " (9) ، ويقول الزجاج في باب السين من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وسَنَفْتُ البعيرَ وَأَسَنَفْتُهُ : إِذَا جَعَلْتَ لَهُ سِنَافًا ، وَهُوَ خِيطٌ أَوْ سِيرٌ يُشَدُّ مِنْ جَانِبِي الْبِطَانِ إِلَى الْكَرْكِرَةِ " (10) .

ويقول الجوهري : " وقد سَنَفْتُ البعيرَ أَسَنَفُهُ وَأَسَنَفُهُ إِذَا شَدَدْتُ عَلَيْهِ السَّنَافَ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أَسَنَفْتُ " (11) .

- (1) فعلت وأفعلت / 88 .
- (2) ينظر أفعال ابن القوطية / 69 ، والسرقي 495/3 ، وابن القطاع 121/2 .
- (3) سورة الشعراء / 200 .
- (4) الصحاح 1591/4 ، وينظر: اللسان 2073/3 ، والمصباح / 286 (سلك) .
- (5) الحَقَبُ بالتحريك: الحزام الذي يلي حَقْوَ البعير . اللسان (حَقَب) .
- (6) التصدير : حزام الرجل والهودج . اللسان (صدر) .
- (7) الوضين : بطن منسوج بعضه على بعض يشد به الرجل على البعير . اللسان (وضن) .
- (8) الجمهرة (س ف ن) سنف / 848 ، 39/3 .
- (9) التهذيب (سنف) 4/13 .
- (10) فعلت وأفعلت / 87 ، والكركرة : زور البعير الذي إذا برك أصاب الأرض . اللسان (كمر) .
- (11) الصحاح 1377/4 ، وينظر: المقاييس 106/3 ، والمجمل / 360 ، واللسان 2118/3 ، والتاج 285/12 (سنف) .

ونصّ كذلك أصحاب كتب الأفعال ⁽¹⁾ ، وابن عباد وابن سيده على سَنَفَ وأسَنَفَ بمعنى واحد ⁽²⁾ .

فقد أورد كثير من اللغويين الصيغتين بمعنى واحد ، وعليه ، فلا معنى لإنكار الأصمعي (سَنَفَ) .

(سَاسَ وَأَسَاسَ)

يقول ابن دريد : " والسُّوس : هذه الدابة المعروفة ، وسَاسَ الطعامُ يَسَاسُ ، إذا وقع فيه السُّوس ، وقال أبو زيد : يقال : سَاسَ الطعامَ وأَسَاسَ بمعنى واحد ، وأبى الأصمعي إلا سَاسَ " ⁽³⁾ .

وبالبحث تتضح صحةُ أساسَ التي أنكرها الأصمعي ، فقد روى الصيغتين أبو عبيد عن الكسائي ، ونصّ عليهما الزجاج وابن القوطية وابن عباد والجوهري الذي التزم ما صحّ عنده في معجمه ، وابن فارس والسرقسطي وابن سيده وابن القطاع والزمخشري وابن منظور والفيومي والزبيدي ، ففي التهذيب : " أبو عبيد عن الكسائي : سَاسَ الطعامُ يَسَاسُ وأَسَاسَ يُسَاسُ ، وسَوَسَ يَسُوْسُ : إذا وقع فيه السُّوس ... " ⁽⁴⁾ ، ويقول الزجاج في باب السين من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وسَاسَ الطعامُ ، وأَسَاسَ إذا أكله السُّوس " ⁽⁵⁾ ، ويقول الجوهري : " والسَّوَسَ بالفتح : مصدر سَاسَ الطعامُ يَسَاسُ إذا وقع فيه السُّوس ، وكذلك أساسَ الطعامُ ، وسَوَسَ أيضاً ... " ⁽⁶⁾ .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لإنكار الأصمعي أساسَ ، وقد نصّ عليها معظم اللغويين ، ومنهم الكسائي والجوهري ، ومن ثمّ فإنكار الأصمعي (أساسَ) يُعَدُّ من تشدّده في اللغة .

(شَطَّ وَأَشَطَّ)

يقول ابن دريد : " الشَّطَط : مجاوزة الحدّ في الجور ، وهو الإشطاط أيضاً ؛ شَطَّ في حُكْمِهِ وَأَشَطَّ ، وأبى الأصمعي إلا أَشَطَّ " ⁽⁷⁾ .

-
- (1) ينظر : أفعال ابن القوطية / 68 ، 69 ، والسرقسطي 494/3 ، وابن القطاع 119/2 .
 - (2) ينظر : المحيط 339/8 ، والمحكم 342/8 (سنف) .
 - (3) الجمهرة (س أ و ي) سوس / 238 ، وقارن 179/1 .
 - (4) التهذيب 134/13 ، وينظر : المحيط 416/8 ، واللسان 3 / 2149 ، والمصباح / 295 ، والتاج 321/8 (سوس) .
 - (5) فعلت وأفعلت / 87 ، وينظر : أفعال ابن القوطية / 69 ، والسرقسطي 498/3 ، وابن القطاع 2 / 162 .
 - (6) الصحاح 938/3 ، وينظر : المقاييس 119/3 ، والمحكم 354/8 ، وأساس البلاغة 397 (سوس) .
 - (7) الجمهرة (ش ط ط) شطط / 1009 ، 193/3 .

وبالبحث تبين صحة (شَطَّ) ، فقد نصَّ عليها مع أَشَطَّ كثير من اللغويين ، يقول ابن عباد : " ... وَأَشَطَّ الرَّجْلُ وَشَطَّ - لغتان - جَارَ فِي قَضِيَّتِهِ ، ومنه : " وَلَا تُشْطِطْ " ، وفي الحديث : " إِنَّكَ لَشَاطِي " (1) أي لجائر عليَّ في الحكم " (2) .

فقد ذكر ابن عباد أن شَطَّ التي أنكرها الأصمعي لغة في أَشَطَّ ، واستشهد لأَشَطَّ بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ ، وقُرئت هذه الكلمة هكذا : ﴿ وَلَا تُشْطِطْ ﴾ (3) من شَطَّ الثلاثي ، كما جاء في الحديث السابق شاطَّ - وهو اسم فاعل من شَطَّ - وجاء المصدر منه في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ﴾ (4) .

فهذا كله يؤكد صحة (شَطَّ) الثلاثي مع أَشَطَّ الرباعي في معنى جَارَ ، ويؤكد ذلك أيضاً نصُّ الجوهري الذي التزم الصحيح عنده في معجمه عليهما ، حيث يقول : " وحكى أبو عبيد : شَطَطْتُ عليه وَأَشْطَطْتُ أَي جُرْتُ . وفي حديث تميم الداري : " إِنَّكَ لَشَاطِي أَي جائر عليَّ في الحكم " (5) .

وروى أصحاب كتب الأفعال الفعلين بمعنى واحد (6) ، وعلى هذا فلا معنى لإنكار الأصمعي (شَطَّ) بعد ما سبق .

(شَارَوْا أَشَارَ)

يقول ابن دريد : " والشَّوْرُ : مصدر شُرْتُ العسلَ أَشُورَه شَوْرًا ، فهو مَشُورٌ ، وَأَشَارَه يُشِيرُه فهو مُشَارٌ ، واشتارَه يشْتَارُه فهو مُشْتَارٌ ، وأبى الأصمعي إلا شُرْتُهُ فهو مَشُورٌ ، وأنشد في ذلك : (متقارب)

كَأَنَّ جَنِيًّا مِنَ الزَّنَجِيِّبِ : — بَاتَ بِفِيهَا وَأَرِيًّا مَشُورًا (7)

و رَدَّ " أَشْرْتُ العسلَ " ، وأنكر بيت عدي بن زيد : (رمل)

فِي سَمَاعٍ يَأْذُنُ الشَّيْخُ لَهُ . : وحديث مثل ما ذِي مُشَارٍ

فأما اشتارَ يَشْتَارُ فهو افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ ، ولا يوضح أمين فعل هو أو من أَفْعَلَ (8) ،

- (1) الحديث في غريب أبي عبيد 334/5 ، والفاوق 202/2 .
- (2) المحيط 250/7 ، وينظر: فعلت وأفعلت للزجاج / 91 ، والمصباح / 313 (شطط) .
- (3) قرأ بها أبو رجاء وأبو حيوة . ينظر شواذ القرآن لابن خالويه / 130 ، سورة ص / 22 .
- (4) الكهف / 14 .
- (5) الصحاح 1137/3 ، وينظر: المقاييس 166/3 ، والمجمل / 377 ، والمحكم 417/7 ، واللسان 2264/4 ، والتاج 310/10 (شطط) .
- (6) ينظر: أفعال ابن القوطية / 76 ، والسرقسطي 323/2 ، وابن القطاع 209/2 .
- (7) البيت للأعشى في ديوانه / 85 برواية : خالط فاهاً .
- (8) الجمهرة (رش و) شور / 735 ، وقارن 350/2 . وبيت عدي بن زيد في ديوانه ص 95 .

ونصّ الجوهري وغيره على إنكار الأصمعي أشار⁽¹⁾.

وبالبحث تتضح صحّة أشار التي أنكرها الأصمعي ، فقد حكاها مع شار صاحب العين وشمر والزجاج وابن القوطية وابن عباد والجوهري وابن فارس وغيرهم ، يقول صاحب العين : " شُرْتُ العسل أشوره شوراً ومشاراً ، وأشرته أشيره إشارة ، واشترته اشتيراً ، قال الأعشى : (متقارب)

كَأَنَّ جَنِيًّا مِنَ الزَّجْبِ خَالِطَ فَاهَا وَأَرِيًّا مَشُورًا

من شُرْتُ ، وقال عدي بن زيد : (رمل)

فِي سَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ : . وَحَدِيثٌ مِثْلُ مَاذِي مُشَارٍ

من أَشْرْتُ " (2) ، ويقول شمر : " شُرْتُ العسل وَأَشْرْتُهُ ... " (3).

ويقول الزجاج في باب الشين من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وَشَارَ الرَّجُلُ الْعَسْلَ شَوْرًا ، وَأَشَارَهُ إِشَارَةً : إِذَا جَنَاهُ " (4) ، ويقول الجوهري : " وَشُرْتُ الْعَسْلَ وَاشْتَرْتُهَا ، أَيِ اجْتَنَيْتُهَا ، وَأَشْرْتُ لُغَةً . وَأَنشَدَ أَبُو عَمْرٍو : (رمل)

وَسَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ : . وَحَدِيثٌ مِثْلُ مَاذِي مُشَارٍ

وأنكرها الأصمعي . وكان يروي هذا البيت " مِثْلُ مَاذِي مُشَارٍ " بالإضافة وفتح الميم . قال : والمشار : الخلية يُشْتَارُ منها " (5) .

وبناء على ما سبق ، فلا معنى لإنكار الأصمعي (أشار) ، وقد نصّ عليها اللغويون ، وذكر الجوهري أنها لغة ، وورد عليها بيت عدي بن زيد . فإنكار الأصمعي (أشار) يُعَدُّ من تشدّده في اللغة ، وأخذه بالأفصح وإغائه ما سواه .

(صَدَّوْاَصَدَّ)

يقول ابن دريد : " وَسُمِّيَ ذُو الْقَرْنَيْنِ اللَّخْمِيُّ الْمَلِكُ ، وَهُوَ الْمَنْذَرُ الْأَكْبَرُ جَدُّ النُّعْمَانِ بْنِ الْمَنْذَرِ - وَلَيْسَ بِذِي الْقَرْنَيْنِ الْمَذْكُورِ فِي التَّنْزِيلِ - لَذُوَابَتَيْنِ كَانَتَا فِي رَأْسِهِ ،

(1) ينظر: الصحاح 704/2 ، والمقاييس 631/1 ، 632 ، واللسان 2356/4 ، 2357 (شور) ، وأفعال السرقسطي 330/2 .

(2) العين (شور) 280 / 6 .

(3) التهذيب 404/11 ، وينظر: المحيط 378/7 (شور) .

(4) فعلت وأفعلت / 91 ، وأفعال ابن القوطية 76/ ، وابن القطاع 218/2

(5) الصحاح 704/2 ، وينظر: المقاييس 226/3 ، 227 ، والمجمل / 394 ، والمحكم 81/8 ، وحواشي ابن بري 142/2 ، واللسان 2356/4 ، والتاج 61/7 ، 62 (شور) .

قال الشاعر : (وافر)

أَصَدَّ نَشَاصَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَتَّى .: تَوَلَّى عَارِضُ الْمَلِكِ الْهُمَامِ (1)

قوله أَصَدَّ ، يقال : صَدَّه وَأَصَدَّه ، إِذَا رَدَّه ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا صَدَّه ، وَالنَّشَاصُ : مَا نَشَصَ مِنَ السَّحَابِ فِي الْأَفْقِ ، أَيِ ارْتَفَعَ ، وَإِنَّمَا يَصِفُ جَيْشاً ، وَالْعَارِضُ : السَّحَابُ الْمُعْتَزِضُ فِي الْأَفْقِ " (2).

وبالبحث وجدت كثيراً من اللغويين نصَّ على صَدَّه وَأَصَدَّه بمعنى واحد ، حيث يقول الزجاج في باب الصاد من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وَصَدَّنِي الرَّجُلُ عَنِ الْأَمْرِ ، وَأَصَدَّنِي عَنْهُ " (3) ، ويقول ابن عباد : " وَصَدَّه عَنِ الْأَمْرِ وَأَصَدَّه : مَنَعَهُ ، وَأَصَدَّدْتُهُ إِصْدَاداً بِمَعْنَى صَدَّدْتُهُ " (4) .

ويقول الجوهري : " وَصَدَّه عَنِ الْأَمْرِ صَدّاً : مَنَعَهُ وَصَرَفَهُ عَنْهُ ، وَأَصَدَّه لُغَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ : (5) (طَوِيل)

أَنَاسُ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسَّيْفِ عَنْهُمْ .: صُدُّودَ السَّوَاقِي عَنِ أَنْوْفِ الْحَوَائِمِ " (6).

فقد نصَّ طائفة من اللغويين على صَدَّ وَأَصَدَّ بمعنى واحد ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحَّ عنده ، وأورد أن أَصَدَّ لُغَةً فِي صَدَّ ، كَمَا اسْتَشْهَدَ لِأَصَدَّ بِشَاهِدٍ شَعْرِي لَذِي الرُّمَّةِ ، وَوَرَدَ كَذَلِكَ لِأَصَدَّ بِمَعْنَى صَدَّ فِي كَلَامِ ابْنِ دَرِيدٍ شَاهِدٍ شَعْرِي آخَرَ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ ، وَبَنَاءٌ عَلَى هَذَا فَأَصَدَّ لُغَةً صَحِيحَةً فِي صَدَّ ، وَمِنْ ثَمَّ ، فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِ الْأَصْمَعِيِّ أَصَدَّ .

(غَلَقَ وَأَغْلَقَ)

يقول ابن دريد : " وَغَلَقْتُ الْبَابَ وَأَغْلَقْتُهُ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أَغْلَقْتُهُ ، وَلَمْ يُجِيزُوا غَلَقْتُ الْبَيْتَةَ " (7).

ويؤيد إنكار الأصمعي (غَلَقَ) - نسبة ابن السكيت (غَلَقَ) إلى العامة ، ومنعه

(1) البيت في ديوان امرئ القيس / 140 ، واللسان (صدد) 2409/4 ، 2410 .

(2) الجمهرة (ر ق ن) قرن / 794 ، وقارن 408/2 .

(3) فعلت وأفعلت / 93 .

(4) المحيط 79/8 ، وينظر: المحكم 173/8 (صدد) .

(5) البيت لذي الرمة في ديوانه 771/2 ، برواية :

أَنَاسُ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالضَّرْبِ عَنْهُمْ .: صدود السواقي عن رؤوس المخارم

(6) الصحاح 495/2 ، وينظر حواشي ابن بري 30/2 ، واللسان 2409/4 ، 2410 ، والتاج 52/5 (صدد)

(7) الجمهرة / 1263 ، وفي 439/3 : " البصريون " مكان كلمة " الأصمعي " .

استعمالها ، فقد قال في باب ما يتكلم فيه بأفعلت مما يتكلم فيه العامة بفعلت : " وقد أغلقت الباب فهو مغلق " ، ولا يقال مغلق " (1) .

فمغلق اسم مفعول من غلق ، ومنع ابن السكيت استعماله يدل أيضاً على منع استعمال فعله (غلق) .

ويوافق إنكار الأصمعي (غلقت الباب) - اقتصار ابن القوطية والسرقي على (أغلقت الباب) لا غير (2) ، أما ابن القطاع فإن قال بأن غلقت الباب لغة ، فقد قال بعد هذا بأن أغلق هو المستعمل (3) .

ووصف بعض اللغويين (غلق) بأنها لغة رديئة متروكة ، أو لغة ، يقول الجوهري : " أغلقت الباب فهو مغلق ، والاسم الغلق ، ومنه قول الشاعر : (طويل)
وباب إذا ما مال للغلق يصرف (4) .

ويقال : هذا من غلقت الباب غلقاً ، وهي لغة رديئة متروكة . قال أبو الأسود الدؤلي : (5) (بسيط)

ولا أقول لقدّر القوم قد غليت . : ولا أقول لباب الدار مغلق

... " (6) ، ويقول الزبيدي : " وغلق الباب يغلقه من حد ضرب غلقاً ، نقلها ابن دريد ، وعزاها إلى أبي زيد : لغة ، أو لغة رديئة متروكة في أغلقه فهو مغلق ، أو نادرة ، وقد جاء ذلك في قول الشاعر : (طويل)

لعرض من الأعراض يمسي حمامه . : ويضحى على أفناه الغين يهتف

أحب إلى قلبي من الديك رنة . : وباب إذا ما مال للغلق يصرف

وهي لغة متروكة ، كما قال الجوهري . قال أبو الأسود الدؤلي : (بسيط)

ولا أقول لقدّر القوم قد غليت . : ولا أقول لباب الدار مغلق

لكن أقول لبابي مغلق ، وغلّت . : قدري وقابلها دن وإبريق " (7) .

- (1) إصلاح المنطق / 227 .
- (2) ينظر: أفعال ابن القوطية / 29 ، والسرقي 19/2 .
- (3) ينظر: أفعال ابن القطاع 414/2 .
- (4) البيت ورد في التاج (غلق) 381/13 دون نسبة ، وسيأتي بتمامه .
- (5) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه / 119 ، وفي اللسان (غلق) 3283/5 .
- (6) الصحاح 1538/4 ، وينظر: المحكم 230/5 ، واللسان 3283/5 ، والمصباح / 451 (غلق) .
- (7) التاج (غلق) 381 / 13

فأبو الأسود قد صحَّح في بيتيه السابقين استعمالين ؛ فذكر أنه يقال للباب مُغْلَقٌ ، ولا يقال مَغْلُوقٌ ، ومما يدلُّ على فصاحة (أَغْلَقَ) الرباعي قول الفرزدق : (بسيط)

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا .: حَتَّى أَتَيْتَ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ (1)

وقول أبي صخر الهذلي : (بسيط)

كَأَنَّ مُعْتَقَةً فِي الدَّنِّ مُغْلَقَةً .: صِهْبَاءُ مُصْقَعَةٌ مِنْ رَانِي رَذَمٍ (2)

فالفرزدق استعمل (أَغْلَقَ) ، وهو مضارع أَغْلَقَ ، ومنه استخدم أبو صخر اسم المفعول (مُغْلَقَةٌ) .

(قَذَّ وَأَقَذَّ)

يقول ابن دريد : " قَذَّ السَّهْمَ وَأَقَذَّهُ قَذًّا ، إِذَا جَعَلَ لَهُ قَذًّا ، وَهُوَ الرِّيشُ ، وَالوَاحِدَةُ قُذَّةٌ ، وَأَجَازَ أَبُو زَيْدٍ قَذَّ السَّهْمَ وَأَقَذَّهُ ، إِذَا جَعَلَ لَهُ قَذًّا ، وَأَبَى ذَلِكَ الْأَصْمَعِيُّ " (3).

وبالبحث وجدت الجوهري اقتصر على قَذَّ ، ففي الصحاح : " وَقَذَذْتُ السَّهْمَ قَذًّا ، جَعَلْتُ لَهُ الْقُذْذَ " (4) ، واقتصر الجوهري على قَذَّ قَدْ يُؤَيِّدُ إنكار الأصمعي أَقَذَّ .

ويؤيدُّ أبا زيد في إجازته قَذَّ وَأَقَذَّ نصُّ ابن سيده وابن منظور عليهما ، ففي المحكم : " وَقَذَذْتُ السَّهْمَ أَقَذَّهُ قَذًّا ، وَأَقَذَذْتُهُ : جَعَلْتُ عَلَيْهِ الْقُذْذَ " (5).

ولعلَّ إنكار الأصمعي (أَقَذَّ) من الأشياء التي تشدَّد فيها في اللغة ، فأقَذَّ حكاها أبو زيد ، وثابتة في بعض معجمات اللغة .

(كَلَّأَ وَأَكْلَأَ)

يقول ابن دريد : " وَخَصَبَتِ الْأَرْضُ وَأَخْصَبَتْ ، وَعَشَبَتْ وَأَعْشَبَتْ ، وَكَالَتْ وَأَكْلَأَتْ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أَكْلَأَتْ " (6).

واقتصر ابن القوطية والسرقسطي على أَكْلَأَتْ الْأَرْضُ بمعنى كَثُرَ كَلَوُهَا (7) .

ووجدت عدداً من اللغويين أوردوا الصيغتين كَلَّأَ وَأَكْلَأَ بمعنى واحد ، ومنهم

(1) لم أجده في ديوان الفرزدق ، وهو له في اللسان (غلق) 3283/5 .

(2) شرح أشعار الهذليين 969/2 .

(3) الجمهرة (ذ ق) قذذ / 118 ، وقارن 79/1 .

(4) الصحاح (قذذ) 569/2 .

(5) المحكم 76/7 ، وينظر اللسان 3557/5 (قذذ)

(6) الجمهرة / 1262 ، 438/3 .

(7) ينظر الأفعال لابن القوطية / 67 ، والسرقسطي 159/2 .

الجوهري ، حيث يقول : " الكَلَأُ : العُشْبُ ، وقد كَلَيْتِ الأرضُ وأَكَلَّتْ فهي أرضٌ مُكَلَّئَةٌ وكَلَيْتُ ، أي ذاتُ كَلَأٍ ، وسواءٌ رَطْبُهُ ويَابِسُهُ " (1) .

والجوهري - كما هو معهود - لا يروي في معجمه إلا ما صحَّ عنده ، وبناءً عليه فَكَلَّتِ الأرضُ وأَكَلَّتْ صحيحان بمعنى واحد ، وروى الفعلين بمعنى واحد كذلك ابن القطاع ، حيث قال : " وكَلَيْتِ الأرضُ وأَكَلَّتْ صار فيها الكَلَأُ " (2) .

ويلاحظ أنَّ الصيغتين جاءتا مرةً بمعنى كَثُرَ كَلَأُ الأرض ، ومرةً جاءتا بمعنى صار في الأرض الكَلَأُ ، وهما يرجعان إلى شيء واحد ، وهو وجود الكَلَأ في الأرض سواء أكان بكثرة أم غير ذلك .

وتأسيساً على ما سبق فَكَلَّتِ وأَكَلَّتْ صحيحان ، ولا وجه لإنكار الأصمعي (كَلَّتِ) ، وإنكاره يُعَدُّ من الأمور التي تشدَّد فيها في اللغة .

ويلاحظ أنَّ الوارد في الجمهرة (كَلَّتِ) بفتح عين الماضي ، والوارد في الصحاح وأفعال ابن القطاع (كَلَيْتِ) بكسر عين الماضي ، وكلا الوزنين صحيح قد وردا في اللسان (3) .

(مَحَقَّ وَأَمْحَقَّ)

يقول ابن دريد : " والمَحَقُّ : تَلَفُ الشيء ونُقْصَانُهُ ، مُحَقٌّ فهو مَمْحُوقٌ ، وَمَحَقَّهُ اللهُ وَأَمْحَقَّهُ ، عن أبي زيد ، وأبى الأصمعي إلا مَحَقَّهُ اللهُ " (4) .

ويقول الأزهري : " وقال أبو زيد : مَحَقَّهُ اللهُ وَأَمْحَقَّهُ ، وأبى الأصمعي إلا مَحَقَّهُ " (5) .

واقصر ابن القوطية في أفعاله على مَحَقَّ اللهُ الشيءَ بمعنى أذهب بركته ، وأورد أَمْحَقَّ الرجلُ لازماً بمعنى وَقَعَ المَحَقُّ في ماله (6) ، وأمَّا السرقسطي فقال : " وَمَحَقَّتُ الشيءَ وَأَمْحَقَّتُهُ : أَذْهَبْتُهُ ، وأبى الأصمعي إلا مَحَقَّتُهُ " (7) .

- (1) الصحاح 69/1 ، وينظر: المحكم 66/7 ، واللسان 3910/5 (كلأ) .
- (2) الأفعال لابن القطاع 100/3 .
- (3) ينظر اللسان (كلأ) 3910/5 .
- (4) الجمهرة (ح ق م) محق / 560 ، 182/2 .
- (5) التهذيب (محق) 84/4 .
- (6) ينظر الأفعال لابن القوطية / 152 .
- (7) الأفعال للسرقسطي 140/4 .

وأورد ابن القطاع أَنَّ أَمَحَقَهُ لُغِيَّةٌ فِي مَحَقَهُ ⁽¹⁾ ، كَأَنَّهُ يَقُولُهُ : (لُغِيَّةٌ) يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا ضَعِيفَةٌ ، وَيُؤَافِقُهُ وَالْأَصْمَعِيُّ - قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ : " وَمَحَقَهُ اللَّهُ ، أَيْ ذَهَبَ بِبَرَكَتِهِ ، وَأَمَحَقَهُ لُغَةً فِيهِ رَدِيئَةٌ ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : الإِمْحَاقُ : أَنْ يَهْلِكَ الشَّيْءُ كَمُحَاقِ الْهَالِلِ ، وَأَنْشُدَ ⁽²⁾ : (طَوِيلٌ)

أَبُوكَ الَّذِي يَكُويْ أَنْوْفَ عُنُوقِهِ .: بِأُظْفَارِهِ حَتَّى أَنْسَ وَأَمَحَقَا " ⁽³⁾.

فَوَصَّفَ الْجَوْهَرِيُّ أَمَحَقَ بِالرَّدَاءَةِ يُؤَيِّدُ إِنْكَارَ الْأَصْمَعِيِّ لَهَا ، لَكِنْ يُؤَيِّدُ صَحَّةَ قَوْلِ أَبِي زَيْدٍ بِأَنَّ مَحَقَهُ وَأَمَحَقَهُ بِمَعْنَى - أَنْ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَ الإِمْحَاقَ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِشَاهِدٍ شَعْرِي ، وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ : " وَأَمَحَقَ الرَّجُلُ وَالْمَالُ : هَلَكَ ، مُسْتَعَارٌ مِنَ الإِمْحَاقِ الْقَمَرِ " ⁽⁴⁾.

فَأَمَحَقَ جَاءَتْ بِمَعْنَى هَلَكَ ، لَكِنَّا جَاءَتْ فِي كَلَامِ أَبِي عَمْرٍو وَالزَّمَخْشَرِيِّ لِإِزْمَةٍ ، وَكَانَتْ فِيهَا سَبْقٌ مُتَعَدِيَةٌ ، وَأَقُولُ : لَا شَيْءَ يَمْنَعُ تَعَدِّيَهَا ، فَيُقَالُ : أَمَحَقَ اللَّهُ الرَّجُلَ وَالْمَالُ ، وَبِهَذَا تَكُونُ أَمَحَقَ - كَمَا ذَهَبَ أَبُو زَيْدٍ - صَحِيحَةً ، وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ أَنَّهَا لُغَةٌ فِي مَحَقَ دُونَ أَنْ يَصِفَهَا بِالرَّدَاءَةِ - كَمَا فَعَلَ الْجَوْهَرِيُّ - فِي الْلِسَانِ : " الْمَحَقُّ : النُّقْصَانُ وَذَهَابُ الْبَرَكَةِ ، وَشَيْءٌ مَاحِقٌ : ذَاهِبٌ ، وَقَدْ مَحَقَ وَأَمَحَقَ وَامْتَحَقَ ، وَمَحَقَهُ ، وَأَمَحَقَهُ ، لُغَةً ، وَأَبَاهَا الْأَصْمَعِيُّ " ⁽⁵⁾.

وَبِنَاءٌ عَلَى مَا سَبَقَ ، فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِ أَمَحَقَ ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ بَعْضُ الْعَرَبِ . وَعَلَى كُلِّ فَمَحَقَهُ أَفْصَحَ حَيْثُ جَاءَ بِمُضَارَعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ﴿ يَمَحِقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ ﴾ ⁽⁶⁾.

(مَهْرٌ وَأَمْهَرٌ)

يَقُولُ ابْنُ دُرَيْدٍ : " وَالْمَهْرُ : مَهْرُ الْمَرْأَةِ ؛ مَهْرُتُهَا أَمْهَرُهَا مَهْرًا فَهِيَ مَمْهُورَةٌ ، وَقَدْ قَالُوا أَيْضًا : وَأَمْهَرُتُهَا إِمْهَارًا فَهِيَ مُمَّهَرَةٌ ، وَأَبَى ذَلِكَ الْأَصْمَعِيُّ ، وَلَيْسَ هَذَا بِاللُّغَةِ الْعَالِيَةِ . وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : " أَحْمَقُ مِنَ الْمَمْهُورَةِ إِحْدَى خَدَمَتَيْهَا " ، وَالْخَدَمَتَانِ : الْخُلَّالَانِ " ⁽⁷⁾.

- (1) ينظر أفعال ابن القطاع 172/3 .
- (2) البيت في اللسان (محق) 4147/6 ، منسوب إلى سيرة بن عمرو الأسدي يهجو خالد بن قيس .
- (3) الصحاح 1553/4 ، وينظر: المجمل / 659 ، واللسان 4147/6 (محق) .
- (4) أساس البلاغة (محق) 763 .
- (5) اللسان 6 / 4146 ، وينظر: التاج 13 / 438 (محق) .
- (6) سورة البقرة / 276 .
- (7) الجمهرة (ر م هـ) مهر / 804 ، وقارن 417/2 ، 418 ، والمثل في جمهرة الأمثال للعسكري 328/1.

وبالبحث تتضح صحّة مَهَرٍ وأْمَهَرَ بمعنى واحد ، فقد نصّ عليهما بمعنى أبو زيد وأبو عبيد والزجاج والأزهري والجوهرى الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده ، وغيرهم، ففي التهذيب : " أبو عبيد عن أبي زيد : مَهَرْتُ المرأة أْمَهَرُها مَهراً وأْمَهَرْتُها ، وأنشد : (طويل)

أُخِذْنَ اغْتِصَاباً خِطْبَةً عَجْرَفِيَّةً .: وَأْمَهَرْنَ أَرْمَاحاً مِنَ الْخَطِّ ذُبْلًا " (1).

ويقول الزجاج في باب الميم من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " ومَهَرْتُ المرأة وأْمَهَرْتُها " (2) ، ويقول ابن منظور : " وقد مَهَرَ المرأة يَمْهَرُها ويمْهَرُها مَهراً وأْمَهَرُها. وفي حديث (3) أمّ حبيبة ، وأْمَهَرَهَا النجاشي من عنده ، ساق لها مَهَرها ، وهو الصّدّاق ... " (4) ، ويقول الفيومي : " ومَهَرْتُ المرأة من باب نَفَعَ : أعطيتها المَهَرَ ، وأْمَهَرْتُها بالألف كذلك ، والثلاثي لغة تميم ، وهي أكثر استعمالاً ... " (5).

فمما سبق يتبيّن صحّة أْمَهَرَ التي وصفها ابن دريد بأنها لغة غير عالية ، والتي أنكرها الأصمعي ، ومما يؤكّد صحّتها وعلوّها - نصّ كثير من اللغويين الأثبات كأبي زيد والجوهرى عليها بمعنى مَهَرَ ، والاستدلال لها بشاهد شعري ، وحديث النجاشي السابق ، كما يستدلّ لصحّتها كذلك أنّ الفيومي أورد أنّ (مَهَرَ) لغة تميم ، ومن ثم تكون (أْمَهَرَ) لغة لآخرين غيرهم ، وبناء على ما سبق ، فلا معنى لإنكار الأصمعي أْمَهَرَ ، وقد نطقت بها بعض العرب ، وكذلك لا وجه لوصف ابن دريد أْمَهَرَ بأنها لغة غير عالية ، ولم يقدح فيها أحد من اللغويين .

وهناك من اللغويين من فرق بين معنى الصيغتين ، يقول ابن سيده : " وقال بعضهم : مَهَرْتُها : أعطيتها مَهراً ، وأْمَهَرْتُها : زوجتها غيري على مَهَر " (6) ، ويقول الفيومي : " ... ومنهم من يقول : مَهَرْتُها إذا أعطيتها المَهَرَ أو قطعته لها فهي مَمْهُورة ، وأْمَهَرْتُها بالألف إذا زوجتها من رجل على مَهَر فهي مُمَهَّرة ، فعلى هذا يكون مَهَرْتُ وأْمَهَرْتُ لاختلاف معنيين " (7).

- (1) البيت للقحيف العقيلي جمع دشاكر الفحام - مجلة العرب العدد 10/9 سنة 1988 ص 623-635، وينظر التهذيب 298/6، والمحيط 485/3، والصاحح، 821/2، والمحكم 226/4، والتاج 498/7 (مهر).
- (2) فعلت وأفعلت / 118 .
- (3) الحديث في سنن أبي داود (كتاب النكاح) باب الصداق - رقم 1207 - 200/2 .
- (4) اللسان (مهر) 4286/6 .
- (5) المصباح (مهر) / 582 .
- (6) المحكم 226/4 ، وينظر: المقاييس 491/2 ، والمجمل / 653 ، والتاج 498/7 (مهر) .
- (7) المصباح (مهر) / 582 .

وأقول : اللغة بنت السماع ، وقد سبق أن الصيغتين وردتا بمعنى ، والسبب في هذا هو اختلاف اللهجات ، فتميم - كما سبق - استخدمت مَهْرَ ، وغيرهم استخدم مَهْرَ ، وكلاهما بمعنى أعطى المَهْرَ ، وبهذا المعنى جاءت مَهْرَ في الشاهد الشعري السابق .

وحديث النجاشي جاء في رواية له في سنن أبي داود أن أم حبيبة " كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة ، فزوجها النجاشي النبي ﷺ وأمهرها عنه (أربعة آلاف درهم) ، وبعث بها إلى الرسول ﷺ مع شرحبيل بن حسنة " (1) .

فيلاحظ أنه قال : (وأمهرها عنه) ، فذكر عنه ، ولو كانت أمهر خاصة بغير الزوج لما قال عنه .

ومما يؤكد صحة استعمال الفعلين بمعنى واحد ، وهو أعطى المَهْرَ - نص أصحاب كتب الأفعال : ابن القوطية ، والسرقي ، وابن القطاع عليهما بمعنى واحد ، ففي أفعال ابن القوطية : " ومهرت المرأة مهراً وأمهرتها : أعطيتها المَهْرَ " (2) ، وفي أفعال السرقي : " ومهرت المرأة مهراً ، وأمهرتها ، أعطيتها المَهْرَ .

وأنشد أبو عثمان : (طويل)

أُخِذَ اغْتِصَاباً خِطْبَةً عَجْرَفِيَّةً .: وَأُمَهْرُنْ أَرْمَاحاً مِنَ الْخَطِّ ذُبْلًا

وقال الآخر : (رجز)

أُمُكُم نَاكِحَةٌ ضُرَيْسَا

مَهْرَهَا عُنْزِراً وَتَيْسَا " (3) .

فابن القوطية والسرقي أوردا الصيغتين بمعنى واحد ، واستشهد السرقي للرباعي بيت من الشعر ، وللتلافي بالرجز .

(نَصَفَ وَأَنْصَفَ)

يقول ابن دريد : " وَنَصَفَ النَّهَارُ وَأَنْصَفَ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا نَصَفَ ، وَأَنْشَدَ لِلْأَعَشِيِّ : (كامل)

(1) سنن أبي داود (كتاب النكاح) باب الصداق - رقم : 2107 - 200/2 .

(2) أفعال ابن القوطية / 148 ، وينظر : ابن القطاع 162/3 .

(3) الأفعال للسرقي 139/4 .

نَصَفَ النَّهَارُ ، الماءُ غامِرُهُ .: وشريكه بالغيب ما يدري (1)

يَصِفُ غَوَّاصاً . يقول : غاصَّ أولُ النَّهارِ وانتصف النَّهارُ ، وهو تحت الماء ، وصاحبه لا يدري ما خبره " (2).

ويقول الزجاج في باب النون من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ ، والمعنى واحد : " ونَصَفَ النَّهَارُ وَأَنْصَفَ : إذا انْتَصَفَ " (3) ، ويقول الجوهري : " ونَصَفَ النَّهَارُ وانْتَصَفَ بمعنى ... وَأَنْصَفَ النَّهَارُ ، أي انْتَصَفَ " (4) ، ويقول ابن سيده : " ونَصَفَ النَّهَارُ يَنْصِفُ وَيَنْصَفُ وانتَصَفَ وَأَنْصَفَ : بَلَغَ نِصْفَهُ " (5) ، ويقول السرقسطي في أفعاله : " قلت : أَنْصَفَ بالألف النَّهَارُ : إذا انْتَصَفَ ، وبعضهم يقول : نَصَفَ النَّهَارُ : إذا انْتَصَفَ ، قال المُسَيَّبُ بن عَلس ، وذكر غائصاً : نَصَفَ النَّهَارُ ... " (6) البيت .

فالنصوص السابقة تدلُّ على صحَّة استعمال أَنْصَفَ النَّهَارُ في معنى نَصَفَ ، وبناء على هذا ، فلا وجه لإنكار الأصمعي أَنْصَفَ .

ونَصَفَ أَفْصَحَ من أَنْصَفَ ، حيث ورد لَنَصَفَ عِدَّةُ شواهد ، يقول ابن السكيت : " قد نَصَفَ النَّهَارُ يَنْصِفُ ، إذا انْتَصَفَ ، قال المُسَيَّبُ بن عَلس : (كامل)

نَصَفَ النَّهَارُ ، الماءُ غامِرُهُ .: وشريكه بالغيب ما يدري

أراد : انْتَصَفَ النَّهَارُ ، والماءُ غامِرُهُ لم يخرج ... ويقال : قد نَصَفَ الإزارُ ساقَه يَنْصِفُهَا: إذا بلغ نِصْفَهَا . قال الشاعر : (طويل)

وكنْتُ إذا جاري دَعَا لِمَضُوفَةٍ .: أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقَ مِئْزَرِي (7).

ومَضُوفَةٌ : أمرٌ يشفق منه . وقال ابن ميادة : (طويل)

تري سيفه لا تَنْصِفُ السَّاقَ نَعْلُهُ .: أَجَلٌ لا ، وإنْ كانت طَوَالاً حَمَائِلُهُ " (8).

فالشواهد السابقة تدلُّ على أنَّ نَصَفَ بمعنى بلغ نِصْفَ الشيء أَفْصَحَ من أَنْصَفَ .

(1) البيت لم أجده في ديوان الأعشى ، وقد ورد في شعر المسيب بن علس برواية: ورفيقه ص 90.

(2) الجمهرة / 1262 ، 438/3 .

(3) فعلت وأفعلت للزجاج / 120 .

(4) الصحاح (نصف) 4 / 1433 .

(5) المحكم 8 / 225 ، وينظر: اللسان 4443/6 ، والتاج 501/12 (نصف) .

(6) أفعال السرقسطي 145/3 ، وينظر 123/3 ، وابن القطاع 220/3 .

(7) أبو جندب الهذلي ، ينظر: ديوان الهذليين 92/3 .

(8) البيت في ديوان ابن ميادة الرماح بن أبرد الذبباني ص 75 ، وينظر: إصلاح المنطق / 241.

(نَهَجَ وَأَنْهَجَ)

يقول ابن دريد : " وَأَنْهَجَ الثَّوبُ يُنْهَجُ إِنْهَاجًا ، إِذَا أَخْلَقَ ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : نَهَجَ وَأَنْهَجَ ، وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أَنْهَجَ " (1).

ويقول صاحب العين : " وَيُقَالُ لِلثَّوبِ إِذَا بَلِيَ وَلَمَّا يَتَشَقَّقُ : قَدْ نَهَجَ وَنَهَجَ وَأَنْهَجَ . وَأَنْهَجَهُ الْبَلَى ، قَالَ : (طَوِيلٌ)

وَكَيْفَ رَجَائِي جِدَّةَ النَّاهِجِ الْبَالِي " (2).

ويقول الأزهرى : " وَقَالَ شَمْرٌ : نَهَجَ الثَّوبُ وَأَنْهَجَ : إِذَا خُلِقَ ، لَغْتَانٌ ، وَأَنْهَجَهُ الْبَلَى ، فَهُوَ مُنْهَجٌ " (3).

فقد نصَّ صاحب العين على نَهَجَ الثَّوبُ وَأَنْهَجَ بمعنى ، ذَكَرًا شَاهِدًا لِنَاهِجٍ - وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (نَهَجَ) الَّتِي أَنْكَرَهَا الْأَصْمَعِيُّ ، وَنَصَّ صَاحِبُ الْعَيْنِ وَاسْتَشْهَدَهُ بِالشَّاهِدِ السَّابِقِ يَرَدُّ إِنْكَارَ الْأَصْمَعِيِّ (نَهَجَ) ، وَذَكَرَ شَمْرٌ أَنَّ نَهَجَ وَأَنْهَجَ لَغْتَانٌ ، وَبِنَاءٌ عَلَى هَذَا ، فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِ الْأَصْمَعِيِّ (نَهَجَ) ، وَقَدْ نَطَقَتْ بِهَا بَعْضُ الْعَرَبِ .

2- مَا كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ

(جَبَرَ وَأَجْبَرَ)

يقول ابن دريد : " وَجَبَرْتُ الرَّجُلَ عَلَى الشَّيْءِ وَأَجْبَرْتُهُ ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا أَجْبَرْتُهُ " (4).

ويؤيدُ الْأَصْمَعِيُّ وَضَعَ ابْنِ السَّكَيْتِ (أَجْبَرَ) فِي بَابِ مَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِأَفْعَلْتُ مِمَّا يَتَكَلَّمُ فِيهِ الْعَامَّةُ بِفَعَلْتُ ، فَقَالَ : " أَجْبَرْتُهُ عَلَى الْأَمْرِ فَهُوَ مُجْبَرٌ " (5) ، وَاقْتَصَرَ الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ فَارَسٍ عَلَى أَجْبَرَ لَا غَيْرَ ، فِي الصَّحَاحِ : " وَأَجْبَرْتُهُ عَلَى الْأَمْرِ : أَكْرَهْتُهُ عَلَيْهِ " (6).

لَكِنَّ الزَّجَاجَ وَالْأَزْهَرِيَّ وَابْنَ عَبَادٍ وَابْنَ سَيْدِهِ وَالصَّاعِقَانِيَّ وَابْنَ مَنْظُورَ وَالْفَيْوُمِيَّ نَصَّوْا عَلَى جَبَرَ مَعَ أَجْبَرَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى صَحَّةِ جَبَرَ مَعَ أَجْبَرَ ، يَقُولُ الزَّجَاجُ :

(1) الجُمُورَةُ (ج ن هـ) نَهَجَ / 498 ، 118/2 .

(2) الْعَيْنُ (نَهَجَ) 393/3 .

(3) التَّهْذِيبُ (نَهَجَ) 62/6 ، وَيَنْظُرُ : الْمَجْمَلُ / 67 ، وَالْمَحْكَمُ 123/4 ، وَاللِّسَانُ 4555/6 ، وَالتَّاجُ 505/3 (نَهَجَ) .

(4) الْجُمُورَةُ / 1261 ، 437/3 .

(5) إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ / 227 .

(6) الصَّحَاحُ 608/2 ، وَيَنْظُرُ : الْمَقَابِيسُ 257/1 ، وَالْمَجْمَلُ / 145 (جَبَرَ) .

" وجَبَرْتُ الرجلَ على الأمر ، وأَجَبَرْتُهُ : إذا أكرهته عليه " (1) ، ويقول الأزهري : " وقال اللحياني : يقال : أَجَبَرْتُ فلاناً على كذا ، أَجَبَرُهُ إجباراً ، فهو مُجَبَّر ، وهو كلام عامة العرب أي أكرهته عليه ، وتميم تقول : جَبَرْتُهُ على الأمر أَجَبَرُهُ جَبْراً وجُبوراً بغير ألف . قلت {الأزهري} : وهي لغة معروفة ، وكثير من الحجازيين يقولونها . وكان الشافعي يقول : جَبَرَهُ السُّلْطَانُ بغير ألف ، وهو حجازي فصيح " (2) ، ويقول ابن سيده : " وجَبَرَ الرجلَ على الأمر ... وأَجَبَرَهُ : أكرهه ، والأخيرة أعلى ... " (3) ، ويقول الفيومي : " ... وجَبَرْتُكَ لغة بني تميم ، وحكاها جماعة أيضاً ، ثم قال الأزهري : فَجَبَرْتُهُ وأَجَبَرْتُهُ لغتان جيدتان ... " (4).

فما سبق يتبين صحّة جَبَرَ مع أَجَبَرَ ، فَجَبَرَ لغة تميم ، وكثير من الحجازيين ، وقد تكلم الشافعي بها ، فكل هذا يؤكد صحّة جَبَرَ ، وقد وصف الأزهري جَبَرَ وأَجَبَرَ بأنهما لغتان جيدتان .

ومن ثمّ ، فلا وجه لعدم إقرار الأصمعي بجَبَرَ ، وقد نطقت بها بعض العرب .

(حَتَرُوا وَاحْتَرَى)

يقول ابن دريد : " وَحَتَرْتُ الْعَقْدَ وَاحْتَرَيْتُهُ ، إِذَا أَكَدَّته . قال الأصمعي : لا أعرف إِلَّا حَتَرْتُ . وأجاز البغداديون : أَحْتَرْتُ ، وأنشدوا بيتاً لأبي كبير الهذلي : (كامل)

هاجوا لقومهم السّلام كأنهم :. لما أصيبوا أهل دينٍ مُحْتَرٍ (5)

ولم يروه الأصمعي " (6) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " وَأَحْتَرْتُ الْعُقْدَةَ ، إِذَا أَحْكَمْتُ عُقْدَهَا . قال الشاعر : (كامل)

هاجوا لقومهم ...

يريد المسالمة . هذا البيت لأبي كبير الهذلي رواه الكوفيون ، ولم يعرفه الأصمعي " (7).

- (1) فعلت وأفعلت / 61 .
- (2) التهذيب 60/11 ، وينظر: المحكم 283/7 ، والتكملة للصاغاني 440/2 ، واللسان 536/1 (جبر) ، والأفعال لابن القطاع 157/1 .
- (3) المحكم 283/7 ، وينظر: اللسان 536/1 (جبر) .
- (4) المصباح (جبر) / 90 .
- (5) البيت لم أجده في شرح أشعار الهذليين ، وهو في اللسان (حتر) 769/2 ، برواية هابوا مكان هاجوا .
- (6) الجمهرة / 1263 ، وقارن 439/3 .
- (7) الجمهرة (ت ح ر) حتر / 385 ، وقارن 4/2 .

وبمراجعة كتب اللغة يتبين صحة أحتَرَّ مع حَتَرَ ، فقد أوردهما الزجاج في باب الحاء من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد ، فقال : " وَحَتَرَ الرجلُ الحبلَ ، وَأَحْتَرَهُ : إذا شَدَّ فَتَلَّهُ ، وَأَحْكَمَ عَقْدَهُ " (1) ، واقتصر الأزهري وابن عباد والجوهرى وابن فارس على أحتَرَّ التي أنكرها الأصمعي ، ففي التهذيب : " أحتَرْتُ العُقْدَةَ إحتاراً : إذا أحكمتها فهي مُحْتَرَةٌ ، وبينهم عَقْدٌ مُحْتَرٌ : قد استوثق منه . وقال لبيد : (2) (طويل)

وبالسَّفَحِ من شَرَقِيٍّ سلمى مُحاربٌ .: شجاعٌ وذو عَقْدٍ من القوم مُحْتَرٌ " (3)

ويقول ابن عباد : " والمُحْتَرُ : المُحْكَم " (4) ، ويقول الجوهرى : " وأحتَرْتُ العُقْدَةَ : أحكمتها " (5) .

ففيما سبق نجد أن عدداً من اللغويين قد نصّوا على الفعل (أحتَرَّ) بالصيغة الرباعية التي أنكرها الأصمعي ، وفي هذا دلالة على صحته ، ويؤكد صحته كذلك بيت أبي كبير الهذلي الوارد في كلام ابن دريد ، وكذلك بيت لبيد السابق ، حيث جاء فيهما (مُحْتَرَّ) ، وهو اسم مفعول من الفعل (أحتَرَّ) الرباعي .

نخلص مما سبق إلى صحة استعمال كل من حَتَرَ وأحتَرَّ بمعنى أَحْكَمَ وشَدَّ ، حيث نصّ عليهما عدد من كتب اللغة ، يقول ابن منظور : " وَحَتَرَ الشيءَ وَأَحْتَرَهُ : أحكمه ... " (6) ، ويقول الزبيدي : " الحَتَرُ : الإحكام والشدّ ، كالإحتار ... " (7) .

ومن ثمّ ، فلا وجه لإنكار الأصمعي (أحتَرَّ) ، وقد وردت في كتب اللغة ، وجاء لها شاهدان شعريان .

(حَزَنَ وَأَحْزَنَ)

يقول ابن دريد : " وَحَزَنَنِي هذا الأمرُ وَأَحْزَنَنِي ، لغتان فصيحتان ، أجازهما أبو زيد وغيره . وقال الأصمعي : لا أعرف إلا حَزَنَنِي يَحْزُنُنِي ، والرجلُ مَحْزُونٌ وَحَزِينٌ ، ولم يقولوا مُحْزَنٌ " (8) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " وَحَزَنَنِي وَأَحْزَنَنِي ، قال أبو زيد :

- (1) فعلت وأفعلت للزجاج / 67 .
- (2) البيت في ديوان لبيد : ص 69 ، برواية : (وبالجرج من شرقي حرس محارب) .
- (3) التهذيب 438/4 ، وينظر: اللسان 769/2 ، والتاج 238/6 (حتر) .
- (4) المحيط (حتر) 49/3 .
- (5) الصحاح 622/2 ، وينظر: المقاييس 334/1 ، والمجمل / 194 (حتر) .
- (6) اللسان (حتر) 769/2 .
- (7) التاج (حتر) 238/6 .
- (8) الجوهرة / 529 ، وقارن 150/2 ، 151 .

يقال : حَزَنَني ، ولا يقال : أَحَزَنَني ... " (1).

وبالبحث وجدت رأياً آخر لأبي زيد يُنكر فيه استعمال حزن ، وإن أجاز استعمال المضارع (يَحْزُنُ) منه ، يقول الأزهري : " أبو عبيد عن أبي زيد : لا يقولون : قد حَزَنَهُ الأمرُ ، ويقولون : يَحْزُنُهُ . فإذا قالوا أَفَعَلَهُ اللهُ فهو بالالف " (2).

ويقول الفيومي : " ومنع أبو زيد استعمال الماضي من الثلاثي ، فقال : لا يقال : حَزَنَهُ ، وإنما يُستعمل المضارع من الثلاثي فيقال : يَحْزُنُهُ " (3).

فنحن أمام إنكار الأصمعي وأبي زيد (أَحْزَنَ) ، وبين إنكار أبي زيد (حَزَنَ) الثلاثي الماضي .

ويقول صاحب العين : " ويقال : حَزَنَني الأمرُ يَحْزُنُني ، فأنا مَحْزُونٌ ، وَأَحْزَنَني فأنا مُحْزَنٌ وهو مُحْزَنٌ : لغتان ... ولا يقال : حَازَنَ " (4) ، ويقول الزجاج في باب الحاء من فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ والمعنى واحد : " وحَزَنَني الأمرُ وَأَحْزَنَني ... " (5) ، ويقول الأزهري : " اللغة العالية : حَزَنَهُ يَحْزُنُهُ ... " (6) ، ويقول الجوهري : " وَأَحْزَنَهُ غيره وحَزَنَهُ أيضاً ، مثل أَسْلَكَهُ وَسَلَّكَهُ ... وقال اليزيدي : حَزَنَهُ لغة قريش ، وَأَحْزَنَهُ لغة تميم ، وقد قرئ بهما " (7) ، ويقول البطليوسي : " يقال حَزَنَهُ الأمرُ وَأَحْزَنَهُ ، والثلاثي منهما أفصح من الرباعي " (8).

فيتبين مما سبق صحة استعمال كل من حَزَنَ وَأَحْزَنَ ، حيث حكاهما كثير من اللغويين ، ومنهم الجوهري ، كما عزا حَزَنَ لقريش وَأَحْزَنَ لتميم ، وهذا يدل على فصاحتهما - كما ذكر ابن دريد - ويؤكد صحتهما وفصاحتهما أيضاً أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾ (9) - ذكر ابن خالويه أنه " يُقرأ بفتح الياء وضم الزاي ، وبضم الياء وكسر الزاي " (10).

(1) الجمهرة / 1261 ، وقارن 237/3 .

(2) التهذيب (حزن) 364/4 .

(3) المصباح (حزن) 134/1 .

(4) العين (حزن) 160/3 .

(5) فعلت وأفعلت / 65 .

(6) التهذيب 364/4 ، وينظر: المحيط 10/3 (حزن) .

(7) الصحاح 2098/5 ، وينظر: المحيط 10/3 ، والمقاييس 291/1 ، واللسان 861/2 ، والمصباح

134/1 ، والتاج 137/18 (حزن) ، والحجة لابن خالويه / 116 .

(8) شرح البطليوسي (ضمن شروح سقط الزند) 1235/3 .

(9) سورة آل عمران / 176 .

(10) الحجة لابن خالويه : ص 116 ، وينظر البحر المحيط 342/6 .

ومن ثمّ ، فلا وجه لإنكار الأصمعي وأبي زيد صيغة أَحْزَنَ يُحْزِنُ الرباعية ؛ لأنها قراءة صحيحة وثابتة عن رسول الله ﷺ نصّ عليها كما سبق ابن خالويه في الحجة ، كما صرّح الجوهري وأبو حيان بأنها لغة تميم ، وبناء على هذا لا يصحّ إنكارها .

ولا وجه كذلك لأبي زيد في إنكاره (حَزَنَ) الثلاثي الماضي في إحدى روايته نظراً لما قرّر كثير من اللغويين من استعمال حَزَنَ وَأَحْزَنَ وَيَحْزِنُ وَيُحْزِنُ - بمعنى - كما أنّ الأزهري نصّ على أنّ حَزَنَ التي منعها أبو زيد - هي اللغة العالية ، وذكر البطليوسي أنّ حَزَنَ أفصح من أَحْزَنَ ، وبناء على هذا فلا مُسَوِّغَ لمنع أبي زيد استعمال (حَزَنَ) في إحدى روايته .

(دَفَّ وَادَفَّ)

يقول ابن دريد : " دَفَّ الطائرُ يَدْفُ دَفًّا ودَفِيفًا ، إذا ضرب بجناحيه وحركهما . وأجاز أبو زيد دَفَّ وادَفَّ ، ولم يعرف الأصمعي إلا دَفَّ ، وفي كلام بعضهم في التوحيد: ويسمع حركة الطير صافّها ودافّها. فالصافّ: الذي قد بسط جناحيه لا يحركهما ، والدافّ: الذي خبرتُك به " (1) .

ويؤيد الأصمعي في إنكاره ادَفَّ أنّ صاحب العين والأزهري والجوهري وابن فارس والزمخشري اقتصرُوا على دَفَّ أو مصدره (الدَفِيف) لا غير .

ويؤيد إجازة أبي زيد دَفَّ وادَفَّ بمعنى - قول ابن عباد : " والدَفِيف : أن يَدْفَّ الطائر على وجه الأرض بتحريك الجناحين ... وادَفَّ الطائر بمعنى دَفَّ " (2) ، ويقول ابن سيده : " ودَفَّ الطائرُ يَدْفُ دَفًّا ودَفِيفًا وادَفَّ : ضرب جنبيه بجناحيه ، وقيل : هو إذا حرك جناحيه ، ورجلاه في الأرض ... " (3) ، ويقول الفيومي : " دَفَّ الطائرُ يَدْفُ من باب قَتَلَ دَفِيفًا : حرك جناحيه لطيرانه ، ومعناه ضرب بهما دَفِيفًا ، وهما جنباه ، وادَفَّ بالألف لغة ، يقال ذلك إذا أسرع مشياً ورجلاه على وجه الأرض ثم يستقلّ طيراناً " (4) .

فقد حكى ابن عباد وابن سيده دَفَّ وادَفَّ بمعنى واحد ، وذكر الفيومي أنّ ادَفَّ لغة في دَفَّ ، وهذا كله يؤيد أنهما بمعنى - كما قال أبو زيد - وبناءً على هذا ، فلا وجه لإنكار الأصمعي ادَفَّ في معنى دَفَّ .

(1) الجمهرة (د ف ف) دَفَّ / 112 ، وقارن 74/1 ، وينظر / 1258 .

(2) المحيط 264/9 ، وينظر: التكملة 472/4 ، والتاج 212/12 (دَفَّ) .

(3) المحكم 225/9 ، وينظر: اللسان 1395/2 (دَفَّ) .

(4) المصباح (د ف) / 196 .

ويؤكد صحة (أَدَف) التي أنكرها الأصمعي قول الشاعر : (طويل)

" تَمُرُّ كَادِفَافِ الصَّدُوقِ لِطَائِرٍ .: مِرَاراً وَتَعْلُو فِي السَّمَاءِ كَمَا يَعْلُو " (1) .

ففي هذا البيت قد استعمل (الإدفاف) ، وهو مصدر لأَدَفَ ، وفي هذا دلالة على صحة أَدَفَ ، حيث جاء مصدرها في البيت السابق .

(شَذَّ وَأَشَذَّ)

يقول ابن دريد : " شَذَّ يَشْذُ شَذًّا وَشُذُودًا إِذَا تَفَرَّقَ . وَشَذَذْتُهُ أَنَا وَأَشَذَذْتُهُ ، وَلَمْ يَجْزِ الْأَصْمَعِيُّ شَذَذْتُ ، وَقَالَ : لَا أَعْرِفُ إِلَّا شَذًّا أَيْ مُتَفَرِّقًا " (2) .

ويقول ابن سيده : " وَشَذَّ الشَّيْءُ يَشْذُ وَيَشْذُ شَذًّا وَشُذُودًا : نَدَرَ عَنْ جَمْعِهِ ، وَشَذَّهُ هُوَ يَشْذُهُ ؛ لَا غَيْرَ ، وَأَشَذَّهُ ... وَأَبَى الْأَصْمَعِيُّ شَذَّهُ " (3) ، وأورد ابن منظور والزبيدي قول ابن سيده (4) .

ونصّ ابن دريد وابن سيده ، وكذلك ابن منظور والزبيدي على شَذَّهُ وَأَشَذَّهُ بمعنى يدلّ على صحة شَذَّهُ ، وإنكار الأصمعي يُعَدُّ من تشدده في اللغة .

(صَرَدَ وَأَصْرَدَ)

يقول ابن دريد : " وَصَرَدَ السَّهْمُ وَأَصْرَدَ ، إِذَا نَفَذَ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، أَيْ دَخَلَ فِيهَا ، وَخَرَجَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، وَأَصْرَدْتُهُ : إِذَا أَنْفَذْتُهُ . قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : لَا أَعْرِفُ إِلَّا أَصْرَدْتُهُ . وَأَنْشَدَ : (كامل)

عَنْ ظَهْرِ مِرْنَانَ بِسَهْمٍ مُصْرَدٍ (5)

المِرْنَانُ : الْقَوْسُ الَّتِي تَسْمَعُ لَهَا رَنَّةٌ " (6) .

ويوافق الأصمعي في إنكاره (صَرَدَ) ابن السكيت ، حيث قال : " صَرَدَ السَّهْمُ يُصْرَدُ صَرَدًا ، وَقَدْ أَصْرَدَهُ الرَّامِي " (7) .

فقد أورد ابن السكيت صَرَدَ لازماً بمعنى نَفَذَ ، وَأَصْرَدَ متعدياً بمعنى أَنْفَذَ ، وَلَمْ

(1) الجمهرة / 1258 .

(2) الجمهرة (ش ذ ذ) شذذ / 117 ، 78/1 .

(3) المحكم (شذذ) 421/7 ، 422 .

(4) ينظر: اللسان 2219/4 ، والتاج 373/5 (شذذ) .

(5) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه / 91 ، صدره : (ولقد أصاب فؤاده من حبها) .

(6) الجمهرة / 1264 ، 440/3 .

(7) إصلاح المنطق / 48 ، وينظر / 277 .

ينصّ على أنّ صَرَدَهُ بمعنى أَصْرَدَهُ ، وتابعه في هذا الجوهري ، فقال : " وَصَرَدَ السَّهْمُ ... عن الرميّة ، أي نَفَذَ حَدَّهُ . وَأَصْرَدَهُ الرامي ... " (1) .

ونصّ بعض اللغويين على صَرَدَ الرجلُ الرمحَ وَأَصْرَدَهُ بمعنى ، حيث يقول الزجاج في باب الصاد من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ ، والمعنى واحد : " وَصَرَدَ الرجلُ السهمَ ، وَأَصْرَدَهُ : إذا أَنْفَذَهُ ... " (2) ، ويقول ابن سيده : " وَصَرَدَ الرمحُ والسهمُ صَرَدًا : نَفَذَ ، وَصَرَدَهُ هو ، وَأَصْرَدَهُ " (3) ، ويقول ابن منظور : صَرَدَ الرمحُ والسهمُ يَصْرُدُ صَرَدًا : نَفَذَ حَدَّهُ . وَصَرَدَهُ هو وَأَصْرَدَهُ : أَنْفَذَهُ من الرميّة " (4) .

وبناء على ما ذكره الزجاج وابن سيده وابن منظور تكون صَرَدْتُهُ بمعنى أَصْرَدْتُهُ صحيحة ، ويكون إنكار الأصمعي لها من الأشياء التي تشدّد فيها في اللغة .

(صَمَتَ وَأَصْمَتَ)

يقول ابن دريد : " وَصَمَتَ الْقَوْمُ وَأَصْمَتُوا ، قال الأصمعي : الصَّامِتُ : الساكت ، ولم يعرف مُصْمِتًا " (5) .

ويقول الزمخشري: قال أبو زيد: صَمَتَ وَأَصْمَتَ سواء، ولم يعرف الأصمعي أَصْمَتَ (6) .

وبالبحث يتبيّن صحّة كل من صَمَتَ وَأَصْمَتَ ، فقد نصّ كثير من اللغويين عليهما، يقول الزجاج في باب الصاد من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " قال أبو زيد الأنصاري : يقال : صَمَتَ الرجلُ صَمْتًا ، وَأَصْمَتَ إِصْمَاتًا : إذا سَكَتَ " (7) ، ويقول الأزهري : " أبو عبيد : صَمَتَ الرجلُ وَأَصْمَتَ بمعنى واحد " (8) ، ويقول الجوهري : " صَمَتَ يَصْمُتُ صَمْتًا وَصُمُوتًا وَصُمَاتًا : سَكَتَ ، وَأَصْمَتَ مثله " (9) ، ويقول الزبيدي : " وفي الحديث: " أَنْ امْرَأَةً مِنْ أَحْمَسَ حَجَّتْ وَهِيَ مُصْمِتَةٌ " (10) أي : ساكتة لا تتكلّم " (11) .

وبناء على ما سبق ، فأَصْمَتَ صحيحة بمعنى صَمَتَ ، فقد حكاها كثير من

(1) الصحاح 496/2 ، وينظر: المقاييس 349/3 ، والمجمل / 429 ، والأساس 451 (صرد) .

(2) فعلت وأفعلت / 94 ، وينظر: التكملة للصاغاني (صرد) 265/2 .

(3) المحكم (صرد) 189/8 .

(4) اللسان 2427/4 ، وينظر: التاج 55/5 (صرد) .

(5) الجهرة / 1261 ، 437/3 .

(6) الفائق 262/2 .

(7) فعلت وأفعلت / 93 .

(8) التهذيب 156/12 ، وينظر: المحيط 124/8 (صمت) .

(9) الصحاح 256/1 ، وينظر: المجمل / 416 ، والمحكم 197/8 ، وأساس البلاغة 462 ، واللسان

2492/4 ، والمصباح / 347 (صمت) .

(10) النهاية 51/3 .

(11) التاج (صمت) 85/3 .

اللغويين الأثبات ، كما وردت كلمة (مُصَمِت) في الحديث السابق ، وهذا كله يؤكد صحة أَصَمَّتْ ، ولا وجه لإنكار الأصمعي .

(ضَبَعَ وَأَضْبَعَ)

يقول ابن دريد : " وضَبَعَتِ الناقةُ وأَضْبَعَتْ ؛ ولم يعرف الأصمعي إلا ضَبَعَتْ ، وأنشد : (طويل)

فليت لهم أجري جميعاً وأصْبَحْتُ .: بَيِّ البازلِ الكوماءُ في الرَّمْلِ تَضْبَعُ (1)

قال أبو بكر : ضَبَعَتْ في السير وأَضْبَعَتْ ، فالضَّبْعُ أن ترمي بخفها في سيرها إلى ضَبْعها ... والضَّبْعُ (2) : رأس المنكب " (3).

ويوافق إنكار الأصمعي أَضْبَعَتِ الناقةُ في السير أن أكثر مصادر اللغة لم تنص عليها ، يقول الجوهري : " وضَبَعَتِ الخيلُ تَضْبَعُ ضَبْعاً ، إذا مدَّت أضباعها في سيرها ، وهي أعضادها ... وضَبَعَتْ تَضْبِعُ مثله ... " (4).

ويقول ابن القطاع : " وضَبَعَتِ الدواب في السير ضَبْعاً : امتدَّت ، وأَضْبَعَتْ أيضاً كذلك " (5).

وتأسيساً على ما حكاه ابن القطاع فأَضْبَعَتْ في معنى ضَبَعَتْ صحيحة ، وابن دريد نفسه قد نصَّ عليهما - فيما سبق - بمعنى ، و يؤكد صحة أَضْبَعَتْ أن الشاهد السابق جاء في الحيوان للجاحظ برواية (تَضْبَعُ) (6) ، وهو مضارع أضبع الرباعي .

(طَلَّ وَأُطِلَّ)

يقول ابن دريد : " طَلَّ دُمُهُ يُطَلُّ طَلًّا وَطُلُولًا ، إذا لم يُثَارَ به ، فالدَمُ مَطْلُولٌ وَطَلِيلٌ . وقد قالوا : أُطِلَّ دُمُهُ فهو مُطَلٌّ ، ولم يعرفها الأصمعي " (7).

وبالبحث تتضح صحة أُطِلَّ التي أنكرها الأصمعي ، فقد نصَّ عليها مع طَلَّ الأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور

(1) البيت في الإبل للأصمعي / 67 ، ومنسوب للجدلي في الحيوان 262/1 ، وفي أفعال السرقسطي 224/2.

(2) في اللسان (ضبع) 2549/4 : " الضَّبْعُ يسكون الباء : وسط العضد بلحمه ، يكون للإنسان وغيره " .

(3) الجمهرة / 1264 ، وقارن 439/3 ، 440 .

(4) الصحاح 1248/3 ، وينظر: المحيط 316/1 ، واللسان 2550/4 ، (ضبع) ، وأفعال ابن القوطية /

245 ، والسرقسطي 224/2 .

(5) أفعال ابن القطاع 267/2 .

(6) ينظر الحيوان 262/1 .

(7) الجمهرة (ط ل ل) طلل / 150 ، 151 ، 108/1 .

والفيومي ، ففي الصحاح : " أبو زيد : طُلَّ دُمُهُ ... وَأُطِلَّ دُمُهُ ، وَطَلَّهُ اللهُ وَأُطِلَّهُ اللهُ ، أَهْدَرَهُ ... وقال أبو عبيدة : فيه ثلاث لغات : طُلَّ دُمُهُ ، وَطُلَّ دُمُهُ ، وَأُطِلَّ دُمُهُ " (1) ، ويقول الزمخشري : " وَطُلَّ دُمُهُ وَأُطِلَّ " (2) .

فقد نصّ كثير من اللغويين على طُلَّ وَأُطِلَّ بمعنى ، وورد أنهما لغتان ، وهذا يعني صحّة كل منهما ، وبناء عليه فلا وجه لإنكار الأصمعي (أُطِلَّ) .

(عَذَرَ وَأَعَذَرَ)

يقول ابن دريد : " وَعَذَرْتُ الْغُلَامَ وَأَعَذَرْتُهُ ، إِذَا خَنَنْتَهُ ؛ وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ إِلَّا الْإِعْذَارَ ، وَأَنْشَدَ لِلنَّابِغَةِ : (كامل)

فَسُبِّينَ أَبْكَارًا وَهُنَّ بِأَمَةٍ .: أَعْجَلْنَهُنَّ مَظْنَةَ الْإِعْذَارِ (3)

المَظْنَةُ : الوقت ؛ وَأَرَادَ أَعْجَلْنَهُنَّ وَقْتَ الْإِعْذَارِ . وفي الحديث : " كُنَّا إِعْذَارَ عَامٍ وَاحِدٍ " . وجاء في الكلام الفصيح (4) : (رجز)

تَلَوِيَةَ الْخَاتَنِ زُبِّ الْمُعْذَرِ " (5) .

وبالبحث تتضح صحّة كل من عَذَرَ وَأَعَذَرَ ، فقد نصّ عليهما اللغويون ، وذكروا أنهما لغتان ، بل وردت رواية أخرى للأصمعي أجاز فيها عَذَرَ وَأَعَذَرَ بمعنى واحد ، يقول الأزهري : " وقال الأصمعي : أَعَذَرْتُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ وَعَذَرْتُهُمَا لَغَتَانِ إِذَا خُتِبَا... " (6) ، ويقول الجوهري : " قال أبو عبيد : يقال : عَذَرْتُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ أَعَذَرْتُهُمَا عَذْرًا ، أَيِ خَنَنْتُهُمَا ، وَكَذَلِكَ أَعَذَرْتُهُمَا ، وَالْأَكْثَرُ خَفَضْتُ الْجَارِيَةَ " (7) .

وإذا ورد في كلام ابن دريد السابق ثلاثة شواهد : الشاهد الأول والثاني ورد فيه الإِعْذَارُ ، وهو مصدر أَعَذَرَ الرِّبَاعِي ، والشاهد الثالث جاء فيه الْمُعْذَرُ ، وهو اسم مفعول من أَعَذَرَ - فقد ورد في اللسان شاهدان ، جاء فيهما (مَعْذُورٌ) ، وهو اسم مفعول من عَذَرَ الثلاثي ، يقول ابن منظور : " وَعَذَرَ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ يَعْذِرُهُمَا عَذْرًا وَأَعَذَرَهُمَا :

- (1) الصحاح 1752/5 ، وينظر: التهذيب 295/13 ، والمحيط 131/9 ، والمقاييس 69/2 ، والمحكم 107/9 ، واللسان 2696/4 (طلل) .
- (2) أساس البلاغة (طلل) 510 .
- (3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه / 60 ، برواية : فأصبن ... بامة .
- (4) الرجز في اللسان (عذر) 2858/4 ، برواية : المعذور .
- (5) الجمهرة 3/439 ، وورد الرجز في الاشتقاق دون عزو كذلك وصدره فهو يُلَوَّى بِاللَّحَاءِ الْأَعْفَرِ/ 538
- (6) التهذيب 310/2 ، وينظر: المحيط 460/1 (عذر) .
- (7) الصحاح 739/2 ، وينظر: اللسان 2858/4 ، والمصباح / 399 (عذر) .

خَتَّنَهُمَا ، قال الشاعر⁽¹⁾ : (كامل)

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ .: حَاشَايَ إِنِّي مُسْلِمٌ مَعْدُورٌ

وقال الراجز :

تَلَوِيَّةُ الْخَاتِنِ زُبَّ الْمَعْدُورِ " (2).

وبناء على ما سبق فعذرَ وأعذرَ لغتان صحيحتان بمعنى واحد .

(غَنَّ وَأَغَنَّ)

يقول ابن دريد : " غَنَّ الوادي وَأَغَنَّ ، ولم يعرف الأصمعي إلا أَعَنَّ ، إذا كَثُرَ شَجَرُهُ وَدَغَلَهُ " (3).

وورد كلام ابن دريد في أفعال السرقسطي (4).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت ابن سيده وابن القطاع وابن منظور نصّوا على الصيغتين بمعنى واحد ، ففي المحكم : " وَغَنَّ الوادي ، وَأَغَنَّ : كَثُرَ شَجَرُهُ " (5) ، وفي أفعال ابن القطاع : " وَغَنَّ الوادي وَأَغَنَّ : كَثُرَ شَجَرُهُ وَدَغَلَهُ " (6).

فنصّ هؤلاء اللغويين يؤيّد صحّة غَنَّ التي أنكرها الأصمعي .

(فَتَنَ وَأَفْتَنَ)

يقول ابن دريد : " وَفَتَّنَهُ وَأَفْتَنَنَهُ ، ولم يجز الأصمعي إلا فَتَّنَ ، ولم يلتفت إلى بيت رؤبة (7) : (رجز)

يُغْرِضُنْ إِعْرَاضاً لِدِينِ الْمُفْتَنِ " (8).

ويقول ابن دريد أيضاً : " وَفَتَّنْتُ الرَّجُلَ أَفْتَنُهُ فَتَّناً وَأَفْتَنَنُهُ إِفْتَاناً . واختلف أهل اللغة في فَتَّنَ وَأَفْتَنَنَ ، فقال قوم : لا يقال إلا فَتَّنَهُ فهو مَفْتُونٌ ، وهي اللغة الكثيرة . وقال آخرون : أَفْتَنَنَهُ فهو مُفْتَنٌ ، وأبى الأصمعي إلا فَتَّنَ ، ولم يجز أَفْتَنَنَ أصلاً ، وكان

(1) البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص 64.

(2) اللسان (عذر) 2858/4 .

(3) الجهرة (غ ن ن) غنن / 160 ، 116/1 .

(4) ينظر أفعال السرقسطي 1/2 .

(5) المحكم 224/5 ، وينظر: تكملة الصاغاني 284/6 ، واللسان 3308/5 (غنن) .

(6) أفعال ابن القطاع 435/2 .

(7) ديوان رؤبة / 161 .

(8) الجهرة / 1259 ، 436/3 .

يطعن في بيت رؤبة : (رجز)

وَدَّعْنَ مِنْ عَهْدِكَ كُلَّ دَيْدَنْ

وَأَنْصَعْنَ أَخْدَانًا لَذَاكَ الْأَخْدَنْ

يُغْرِضْنَ إِعْرَاضًا لِدَيْنِ الْمُفْتَنِّ (1)

ويقول : هذا موضوع على رؤبة . قال أبو حاتم : فأنشدته : (طويل)

لئن فتننتني لهي بالأمس أفتنت .: سعيداً فأمسي قد قلّي كلّ مسلم (2)

قال : هذا أخذ عن مخنث ، ولا يثبت " (3).

وبالبحث يتضح صحّة كل من فتنَ وأفتنَ بمعنى واحد ، حيث يقول صاحب العين :
" وفتنَ وأفتنَ واحد ، قال : لئن فتننتني ... " (4).

ويقول ابن عباد : " وفي العشق : فتنَ بها . وفتنته وأفتنته : بمعنى " (5) ، ويقول
الأزهري : " وأهل الحجاز يقولون : فتنته المرأة ، وأهل نجد يقولون : أفتنته . وقال
الشاعر ، فجاء باللغتين : (طويل)

لئن فتننتني لهي بالأمس أفتنت .: سعيداً فأمسي قد قلّي كلّ مسلم

وكان الأصمعي ينكر أفتنته ، وذكر له هذا البيت ، فلم يعبأ به ، وأكثر أهل اللغة
أجازوا اللغتين " (6) ، وجاء شاهد آخر لأفتنَ ، حيث ورد فيه (مُفْتَنَ) بصيغة اسم
الفاعل ، وهو : (رجز)

" إني وبعض المُفْتَنِينَ داود .: ويوسف كادت به المكايد " (7).

فيتبين مما سبق أنّ فتنَ وأفتنَ لغتان صحيحتان ، فتنَ لغة أهل الحجاز وأفتنَ ، لغة
أهل نجد ، وقد وردت بعض الشواهد لهما ، كما صرح الأزهري بأن أكثر أهل اللغة
أجازوهما ، وبناء عليه ، فلا وجه لإنكار الأصمعي (أفتنَ) .

(1) ديوان رؤبة / 161.

(2) البيت في ديوان أعشى همدان / 340، وفي اللسان (فتن) 3344/5 .

(3) الجمهرة (ت ف ن) فتن / 406 ، وقارن 24/2 ، 25 .

(4) العين (فتن) 128/8 ، وينظر: فعلت وأفعلت للزجاج / 105 .

(5) المحيط (فتن) 445/9 .

(6) التهذيب 298/14 ، وينظر: الصحاح 2176/6 ، والمجمل / 559 ، والمحكم 189/10 ، واللسان

3344/5 ، 3345 ، والتاج 425/18 (فتن) .

(7) اللسان (فتن) 3345/5 .

(وَيْدٌ وَأُوبَأٌ)

يقول ابن دريد : " وَأُوبَأَتِ الْأَرْضُ ، وَوُبِئَتْ ، قال الأصمعي : لا أعرف إلا وَبِئَتْ فهي مُوبِوءَةٌ " (1) .

ويقول الجوهري : " وَقَدْ وَبِئَتِ الْأَرْضُ تَوْباً وَبَاءً فَهِيَ مَوْبُوءَةٌ ، إذا كثر مرضُها . وكذلك وَبِئَتْ تَوْباً وَبَاءَةً ... وفيه لغة ثالثة أُوبِئَتْ فَهِيَ مُوبِئَةٌ " (2) ويقول ابن سيده : " وَقَدْ وَبِئَتِ الْأَرْضُ وَبَاءً ، وَوُبِئَتْ وَبَاءً ... وَأُوبِئَتْ ، وَوُبِئَتْ وَبَاءً " (3) .

فيتبين مما سبق صحة كل من وَبِئَتِ الْأَرْضُ وَأُوبِئَتْ بمعنى واحد ، ومن ثم فلا معنى لإنكار الأصمعي أُوبِئَتْ ، وقد تكلمت به بعض العرب ، حيث ذكر الجوهري أنه لغة في وَبِئَتْ ، وحكى أصحاب كتب الأفعال : ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع الصيغتين بمعنى واحد ، ففي أفعال ابن القوطية : " وَبِئَتِ الْأَرْضُ وَوُبِئَتْ وَبَاءً ، وَأُوبِئَتْ : كثر أُمراضُها " (4) .

(وَضَمَ وَأَوْضَحَ)

يقول ابن دريد : " وَوَضَحَ لِي الْأَمْرُ وَأَوْضَحَ ؛ قال الأصمعي : لا يقال إلا وَضَحَ " (5) ، ويقول السرقسطي : " وَوَضَحَ الرَّاكِبُ وَالْأَمْرُ وَضُوحاً ، وَأَوْضَحَ : ظَهَرَ " (6) ، ويقول ابن منظور : " وَقَدْ وَضَحَ الشَّيْءُ ... وَأَوْضَحَ وَتَوَضَّحَ : ظَهَرَ ... " (7) فقول السرقسطي وابن منظور دليل على صحة استعمال أَوْضَحَ لازمة مثل وَضَحَ ، لكن يؤيد الأصمعي في منعه استعمال أَوْضَحَ لازمة بمعنى وَضَحَ - أن كثيراً من اللغويين نصّ على أن وَضَحَ لازمة ، أمّا أَوْضَحَ فلا تستعمل لازمة ، وإنما تستعمل متعدية ، يقول صاحب العين : " وَأَوْضَحْتُ الْأَمْرَ فَوَضَّحَ ... " (8) ، ويقول الجوهري : " وَضَحَ الْأَمْرُ يَضِحُ وَضُوحاً وَاتَّضَحَ ، أَي بَانَ ، وَأَوْضَحْتُهُ أَنَا " (9) ،

(1) الجمهرة / 1264 ، 439/3 .

(2) الصحاح (وبأ) 79/1 .

(3) المحكم 219/12 ، وينظر: اللسان 4751/6 (وبأ) .

(4) أفعال ابن القوطية / 156 ، وينظر: الأفعال للسرقسطي 225/4 ، وابن القطاع 329/3 .

(5) الجمهرة / 1260 ، 436/3 .

(6) أفعال السرقسطي 220/4 .

(7) اللسان (وضح) 4855/6 .

(8) العين 266/3 ، وينظر: التهذيب 156/5 ، والمحيط 155/3 ، والمقاييس 635/2 (وضح) .

(9) الصحاح 415/1 ، وينظر: الأساس (وضح) 910 .

ويقول الفيومي : " وَضَحَ يَضِخُ مِنْ بَابِ وَعَدَ وَضُوحًا : انكشف وانجلي واتضح كذلك ، ويتعدى بالالف فيقال أَوْضَحْتُهُ " (1).

وبناء على ما سبق ، فمنع الأصمعي استعمال أَوْضَحَ في معنى وَضَحَ اللازم - له وجاهته ، إذ وَضَحَ تكون لازمة ، وأَوْضَحَ تكون متعدية ، فيقال : وَضَحَ الأمرُ ، ولا يقال : أَوْضَحَ الأمرُ ، وإنما يقال أَوْضَحْتُ الأمرَ .

3- النقد بقوله : أعلى

(بَهَجَ وَأَبْهَجَ)

يقول ابن دريد : " للبهجة موضعان ، فمنها أن تقول : هذا شيء ليس عليه بهجة ، أي ليس عليه طلاوة ، ومنها قولهم : أَبْهَجَنِي هذا الأمرُ وبَهَجَنِي إذا سَرَّكَ ، وَأَبْهَجَنِي أكثر وأعلى " (2).

ويقول الجوهري : " وبَهَجَنِي هذا الأمرُ بالفتح ، وَأَبْهَجَنِي ، إذا سَرَّكَ " (3).

فنصَّ الجوهري على بَهَجَ وَأَبْهَجَ يدلُّ على صحتهما وفصاحتهما .

وفيما يتعلق بقول ابن دريد بأنَّ أَبْهَجَنِي أكثر وأعلى ، فقد جاء ما يؤكد ذلك ؛ حيث أورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي أنَّ أَبْهَجَ أعلى ، ففي المحكم : " وبَهَجَنِي الشيءُ وَأَبْهَجَنِي - وهي بالالف أعلى - سَرَّنِي " (4) ، وجاء في أفعال السرقسطي أنَّ أَبْهَجَ أكثر (5) ، وهذا يوافق كونه أعلى .

(رَجَبَ وَرَجَّبَ)

يقول ابن دريد : " ويقال : رَجَبْتُ الرجلَ وَرَجَّبْتُهُ ، وهو أعلى : أكرمته " (6).

وبمطالعة بعض كتب اللغة وجدتها أوردت رَجَبَ وَرَجَّبَ بمعنى عَظَّمَ ، حيث يقول ابن سيده : " وَرَجَبَ الرجلَ رَجَبًا ، وَرَجَبَهُ يَرْجُبُهُ رَجَبًا ، وَرُجُوبًا ، وَرَجَبَهُ ، وَتَرَجَّبَهُ ، وَأَرْجَبَهُ ، كُلُّهُ : هَابَهُ وَعَظَّمَهُ " (7).

-
- (1) المصباح (وضح) 662 .
 - (2) الجمهرة (ب ج هـ) بهج / 272 ، 215/1 .
 - (3) الصحاح (بهج) 300/1 .
 - (4) المحكم 125/4 ، وينظر: اللسان 369/1 ، والتاج 300/3 (بهج) .
 - (5) أفعال السرقسطي 68/4 .
 - (6) الجمهرة / 1294 ، وقارن 471/3 .
 - (7) المحكم 285/7 ، وينظر: اللسان 1583/3 ، والتاج 16/2 (رجب) .

وأقول : تعظيم الرجل فيه إكرام له ، ومن ثم أورد ابن دريد رَجَبَ ورَجَّبَ بمعنى أكرم ، وأورد ابن سيده وغيره رَجَبَ ورَجَّبَ بمعنى عَظَّمَ ، ومن هنا رُوي بيت كثير الآتي برواية : (فلا تُكْرِمِيهِ) مكان : (فلا تَرْجُبِيهِ) ، وبيته جاء شاهداً لَرَجَّبَ بمعنى عَظَّمَ ، مما يدل على أن التعظيم والإكرام واحد . ويدل على أن رَجَبَ الثلاثي أعلى من رَجَّبَ - اقتصار أصحاب كتب الأفعال ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع على رَجَبَ ففي أفعال ابن القوطية : " وَرَجَبْتُ الشَّيْءَ رَجْبًا : عَظَّمْتُهُ ، وأنشد (1) : (طويل)

فيا عَزُّ إنَّ واشٍ وشى بي عندكم .: فلا تَرْجُبِيهِ أَنْ تقولِي لَهُ مَهْلًا " (2).

والشاهد السابق يؤكد أن رَجَبَ أعلى ، فقد جاء فيه الفعل (تَرْجُبِيهِ) ، وهو مضارع من رَجَبَ الثلاثي ، وورد له أيضاً شاهد آخر ، حيث قال الزبيدي : " وَرَجَّبَ فلاناً : هَابَهُ وَعَظَّمَهُ ، كَرَجَبَهُ يَرْجُبُهُ ... وَرَجَبَهُ .. وأنشد : (رَجَز)

أَحْمَدُ رَبِّي فَرَقًا وَارْجُبُهُ

أَيَّ أَعْظَمَهُ ... " (3) .

فالشاهدان السابقان يدلان على أن رَجَبَ الثلاثي أعلى .

(رَمَعَ وَأَرَمَعَ)

يقول ابن دريد : " وقد قالوا : رَمَعَ يَرْمَعُ ، وَأَرَمَعَ يُرْمَعُ ، إذا اصفرَّ ، والأول أعلى " (4) .

ويقول السرقسطي : " قال أبو بكر { يعني ابن دريد } : رَمَعَ الرجلُ يَرْمَعُ ، وَأَرَمَعَ يُرْمَعُ ، إذا اصفرَّ لونه ، والأول أعلى " (5) ، ويقول أيضاً : " وقال أبو بكر : رَمَعَ الرجلُ يَرْمَعُ رَمَعًا ، وَأَرَمَعَ لَغَةً : إذا اصفرَّ " (6) .

فالسرقسطي قرّر ما ذكره ابن دريد من أن رَمَعَ أعلى من أَرَمَعَ ، وقول السرقسطي بأن أَرَمَعَ لغة يفيد بأن رَمَعَ هي لغة أكثر العرب ، أمّا أَرَمَعَ فلغة طائفة منهم ، وهذا يدل على أن رَمَعَ أعلى .

(1) البيت لكثير عزة في ديوانه / 382 ، برواية : فلا تكريمه أن تقولِي له أهلاً ، وفي أفعال السرقسطي 30/3 ، وابن القطاع 21/2 ، برواية ابن القوطية .

(2) أفعال ابن القوطية / 100 ، والسرقسطي 30/3 ، وابن القطاع 11/2 .

(3) الناج (رجب) 16/2 .

(4) الجمهرة (ر ع م) رمع / 772 ، 387/2 .

(5) أفعال السرقسطي 15/3 .

(6) السابق 79/3 .

(سَبَتَ وَسَبَّتَ)

يقول ابن دريد : " وقال أبو زيد : تقول العرب : أكلت لقمة فسببت حلقي ، بالتخفيف والتثقيل ، والتخفيف أجود ، أي قطعته وسرحته " (1).

وجاء في اللسان : " وسببت اللقمة حلقي وسببته : قطعته ، والتخفيف أكثر " (2).

فقول اللسان : " والتخفيف أكثر " يوافق قول ابن دريد بأنه أجود .

(طَبَى وَاطَّيَ)

يقول ابن دريد : " امرأة عثّة : ضئيلة الجسم ، ورجل عثّ : ضئيل الجسم ، قال الشاعر يصف امرأة جسيمة : (طويل)

عَمِيمة ضاحي الجسم ليست بعثّة .: ولا دِفْنِسٍ يَطْبِي الكلابَ خمارُها (3)

قوله : يَطْبِي الكلابَ خمارُها : يريد أنها لا تتوقى على خمارها من الدَّسَم فهو زَهَم ؛ ويقال : نَمَسَ ونَسِمَ أيضاً ، فإذا طَرَحَتْه اَطَّي الكلب . يقال : طَبَاه يَطْبِيهِ واطَّاه يَطْبِيهِ - وهو الأعلى - برأئحته ، أي دعاه . والدَّفْنِس : البلهاء " (4).

ويقول الجوهري : " وطَبَاه يَطْبُوهُ وَيَطْبِيهِ ، إذا دعاه . قال ذو الرُّمَّة : (بسيط)

لياليَ اللّهُوَ يَطْبِينِي فَاتَّبِعُهُ .: كَأَنِّي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعِبُ (5)

يقول : يدعوني اللّهُوَ فَاتَّبِعُهُ . وكذلك اَطَّاهُ على افْتَعَلَهُ " (6) ، ويقول ابن سيده : " وطَبَّيْتُهُ إِلَيْهِ طَبِيّاً ، واطَّيْتُهُ : دَعَوْتُهُ " (7).

فقد حكى كل من الجوهري وابن سيده طَبَى واطَّيَ بمعنى واحد ، وفي هذا دلالة على فصاحة كل منهما وعلوهما ، ولم أجد فيما رجعت إليه من كتب اللغة أنَّ اَطَّي أعلى ، بل إنَّ يَطْبُو - وهو مضارع طَبَى - قد ورد - فيما سبق - في شاهدين شعريين ، وهذا يفيد أنَّ طَبَى عالية مثل اَطَّي .

(1) الجمهرة / 1286 ، وقارن 463/3 .

(2) اللسان 1913/3 ، والناس 57/3 (سبت) .

(3) البيت في اللسان (عث) 2804/4 برواية ضاحي الجلد ، و (دفنس) 1399/2 برواية : بَغْتَةُ ... حمارها .

(4) الجمهرة (ث ث ع) عث / 83 ، وقارن 46/1 .

(5) البيت لذي الرمة في ديوانه 38/1 .

(6) الصحاح 2411/6 ، وينظر: اللسان 2641/4 (طبي) .

(7) المحكم (طبي) 156/9 .

(فَحَشَ وَأَفْحَشَ)

يقول ابن دريد : " فَحَشَ وَأَفْحَشَ . قال الأصمعي : لا يقال إِلَّا أَفْحَشَ ، ويقال : أمر فاحِش ، وَأَفْحَشَ : جاء بِالْفُحْشِ " (1) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " وَالْفُحْشُ : معروف ؛ يقال : فَحَشَ الرجل يَفْحَشُ وَيَفْحِشُ ، وَأَفْحَشَ يُفْحِشُ ، لغتان ، وَأَفْحَشَ أَعْلَى وَأَفْصَحَ ، وإن كانت العامة قد أولعت بقولها : أمر فاحِش ... " (2) .

وبالبحث وجدت بعض اللغويين أورد الصيغتين بمعنى واحد ، حيث يقول الزجاج في باب الفاء من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ ، والمعنى واحد : " وَفَحَشَ الرجلُ عليه وَأَفْحَشَ عليه " (3) ، ويقول ابن منظور : " وَالْفَحْشَاءُ : اسم الفاحشة ، وقد فَحَشَ وَفَحِشَ وَأَفْحَشَ ... " (4) .

فَفَحَشَ وَأَفْحَشَ يُسند كل منهما إلى الرجل ، ويكون المعنى أتى بالفحش .

ويؤيد كون أَفْحَشَ أَعْلَى وَأَفْصَحَ أَنَّ بعض اللغويين اقتصرُوا عليه ، ففي العين : " وَأَفْحَشَ في القول والعمل وكل أمر لم يوافق الحق فهو فَاحِشَةٌ " (5) .

ووجدت في بعض كتب اللغة فرقاً بين الصيغتين ، حيث أسندت فَحَشَ إلى الأمر ، أما أَفْحَشَ فأسندت إلى الرجل ، يقول الجوهري : " وقد فَحِشَ الأمر ... وَأَفْحَشَ عليه في المنطق ... " (6) ، ويقول الفيومي : " فَحِشَ الشيءُ فَحِشاً مثل قُبِحَ قُبْحاً وزناً ومعنى ، وفي لغة من باب قَتَلَ ، وهو فاحِش ، وكل شيء جاوز الحد فهو فاحِش ... وَأَفْحَشَ الرجل أتى بِالْفُحْشِ ، وهو القول السيئ ، وجاء بِالْفَحْشَاءِ مثله " (7) .

ويتبين مما سبق أَنَّ فَحَشَ تستعمل في الأمر أو الشيء الذي تأصل الْفُحْشُ فيه ، أما أَفْحَشَ فتستعمل فيمن نقل الْفُحْشَ أو أتى به ، وعلى هذا فَفَحِشَ أصل تفرّع منه أَفْحَشَ واشتق .

وبناء على ما سبق ، فقول العامة : (أمرٌ فاحِشٌ) صحيح ، ففاحِش اسم فاعل من

(1) الجمهرة / 1260 ، 436/3 .

(2) الجمهرة (ح ش ف) فحش / 537 ، 159/2 .

(3) فعلت وأفعلت / 105 .

(4) اللسان 3355/5 ، وينظر: التاج 157/9 (فحش) .

(5) العين (فحش) 96/3 .

(6) الصحاح (فحش) 1014/3 .

(7) المصباح (فحش) / 463 .

فَحَشَ : وقد ثبتت صحته .

(فَزَعُ وَأَفْزَعُ)

يقول ابن دريد : " وفَزِعَ ، إذا استتصر ؛ فَزِعْتُ إلى فلان فأفزعني ، أي لجأت إليه فنصرني ، وقالوا : فَزَعَنِي أيضاً ، أي نصرني ، والأول أعلى ... " (1).

وجاء في أفعال ابن القطاع : " وأفَزَعْتُ القومَ ... أغثتهم ... وفَزِعْتُ القومَ فَزَعاً أيضاً : أغثتهم لغة " (2) ، وفي اللسان : " قال ابن بري : وقالوا : فَزَعْتُهُ فَزَعاً بمعنى أفزعته ، أي أغثته ، وهي لغة ، ففيه ثلاث لغات : فَزِعْتُ القومَ ، وفَزَعْتُهُمْ وأفَزَعْتُهُمْ ، كل ذلك بمعنى أغثتهم ... " (3).

فنصَّ ابن القطاع وابن بري على أنَّ فَزَعَ لغة يدلُّ على أنَّ أفزَعَ هي اللغة الشائعة ، بخلاف فَزَع ، وهذا يؤيد كون أفزَعَ أعلى ، وجاء بمصدره طُفِيلُ الغنوي ، فقال : (طويل)

وَأَلَقْتُ مِنَ الْإِفْزَاعِ كُلِّ رِحَالَةٍ .: وَكُلَّ حِزَامٍ فَضْلُهُ يَتَذَيَّبُ (4)

وَأَلَقْتُ مِنَ الْإِفْزَاعِ أَيَّ مِنَ الْإِغَاثَةِ .

(لَمَعَ وَالْمَعَ)

يقول ابن دريد : " وَلَمَعَ الرجلُ بثوبه وَلَمَعَ به ، إذا أشار به لينذر أو يحذر ؛ وَلَمَعَ بالثوب أعلى من أَلَمَعَ " (5).

وجاء في اللسان : " وَلَمَعَ بثوبه وسيفه لَمَعاً وَلَمَعَ : أشار ، وقيل : أشار للإنذار ، وَلَمَعَ أعلى ، وهو أن يرفعه ويحركه ليراه غيره فيجيء إليه ؛ ومنه حديث زينب : رآها تَلْمَعُ من وراء الحجاب ، أي تشير بيدها ؛ قال الأعشى : (كامل)

حتى إذا لَمَعَ الدليلُ بثوبه .: سَقَيْتُ وَصَبَّ رُؤُوسُهَا أَوْشَالَهَا (6)

ويُروى أشوالها ، وقال ابن مقبل : (بسيط)

- (1) الجمهرة (ز ع ف) فرع / 814 ، وقارن 5/3 .
- (2) الأفعال لابن القطاع 466/2 .
- (3) اللسان 3410/5 ، وينظر: التاج 344/11 (فزَع) .
- (4) البيت في ديوان الطُّفِيلِ الغنوي ص34، وينظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي 543/2.
- (5) الجمهرة (ع ل م) لمع / 949 ، وقارن 139/3 .
- (6) ديوان الأعشى / 153 ، برواية : أشوالها .

عَيْثِي بُلْبُ ابْنَةِ الْمَكْتُومِ إِذْ لَمَعَتْ .: بِالرَّائِبِينَ عَلَى نَعْوَانٍ أَنْ يَقْعَا (1)

عَيْثِي بِمَنْزِلَةِ عَجَبِي وَمَرَحِي ... " (2).

فقد تقرر في اللسان ما قاله ابن دريد من أن (لَمَعَ) أعلى من (أَلْمَعَ) ، ووردت عدة شواهد للَمَعَ مما يؤكد كونها أعلى من أَلْمَعَ .

(نَصَبَهُ وَأَنْصَبَهُ)

يقول ابن دريد : " والنَّصَبُ : تَغْيِيرُ الْحَالِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ تَعَبٍ ؛ يُقَالُ : أَنْصَبَهُ الْمَرَضُ وَنَصَبَهُ ، لَغْتَانِ - وَأَنْصَبَهُ أَعْلَى - وَكَذَلِكَ الْحَزْنُ إِذَا أَثَّرَ فِيهِ . قَالَ الشَّاعِرُ : (طَوِيلُ)

تَعْنَاكَ نَصَبٌ مِنْ عَمِيرَةٍ مُنْصَبٌ .: وَجَاءَ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا لَا يُكْذَبُ (3)

فهذه اللغة العالية . وقال آخر : (طَوِيلُ)

كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ .: وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءٍ الْكَوَاكِبِ (4)

فأخرجه مخرج تامر ولابن ، أي ذو تمر وذو لبن ، فكأنه أراد ذا نصب " (5).

ويقول الزبيدي : " وقال سيبويه : همّ ناصب ، هو على النسب ، أو سمع : نَصَبَهُ الهمّ ثلاثياً متعدياً بمعنى أتعبه ، حكاه أبو علي في التذكرة ، فناصر إذاً على الفعل " (6).

فيتبين من النص السابق أن الأصل والأكثر في تعدي الفعل (نَصَبَ) أن يكون بالهمزة ، أما تعديّه بنفسه إلى المفعول به فقليل ، وهذا يؤيد قول ابن دريد بأنّ أَنْصَبَهُ الهمّ أعلى من نَصَبَهُ الهمّ ، وكذلك اسم الفاعل منهما ، فمُنْصَبٍ أعلى من نَاصِبٍ ، وعلى هذا فقولهم : همّ ناصب ليس في حاجة إلى تأويل ، ويكون الهمّ هو صاحب الفعل نفسه ، ولذا قال ابن سيده : " وحكى أبو علي ... نَصَبَهُ الهمّ فناصر إذاً على الفعل ... " (7) أي على إسناد الفعل نفسه إلى الهمّ ؛ لأنه يقال : نَصَبَهُ الهمّ مثل أَنْصَبَهُ ، وبهذا كان توجيه ابن بري قولهم : (همّ ناصب) ، وذكر أنه الصحيح ، حيث قال : " وذكر الجوهري في فصل نَصَبَ قولهم : همّ ناصب ، قال : معناه ذو نَصَبٍ ؛ مثل : تامر ، ولابن ، قال : ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول فيه ؛ لأنه يُنْصَبُ فيه ، ويُتْعَبُ . قال الشيخ رحمه الله -

(1) البيت لابن مقبل في ديوانه / 142 برواية (عيثاً ... أن يقعا) .

(2) اللسان (لمع) 474/5 .

(3) ديوان بشر بن أبي خازم / ص 7 ، برواية أميمة ، وعجزه : كَذِي الشَّوْقُ لَمَّا يَسْلُهُ وَسَيَدَّهَبُ .

(4) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه / 40 .

(5) الجمهرة (ب ص ن) نصب / 350 ، وقارن 299/1 .

(6) التاج (نصب) 443/2 .

(7) المحكم (نصب) 227/8 .

وقد قيل غير هذا القول - وهو الصحيح - وهو أن يكون ناصب بمعنى مُنْصَب ، مثل :
مكان باقل بمعنى مُبَقَّل ، وعليه قول النابغة : (طويل)

كَلِّينِي لَهُمَّ يَا أُمِيمَةً نَاصِبٍ

وقال أبو طالب : (طويل)

أَلَا مَنْ لَهُمَّ آخِرَ اللَّيْلِ مُنْصَبٍ (1)

وكذلك قول بشر : (طويل)

تَعَنَّكَ نَصَبٌ مِنْ أُمِيمَةٍ مُنْصَبٍ

فناصب - على هذا - ومُنْصَب بمعنى ، وأما قوله : ناصب بمعنى مَنصُوب فيه ،
فليس بشيء " (2).

فابن بري ذكر أن التوجيه الصحيح هو أن يكون ناصب بمعنى مُنْصَب ، إذ نَصَبَه
تكون بمعنى أَنْصَبَه ، مثل باقل ومُبَقَّل ، إذ بَقَلَ وَأَبَقَلَ بمعنى واحد .

نخلص مما سبق إلى أن نَصَبَه لَهُمَّ وَأَنْصَبَهُ لَغَتَانِ جَائِزَتَانِ ، لكنَّ أَنْصَبَهُ - كما
ذكر ابن دريد - أعلى .

(نَصَتَ وَأَنْصَتَ)

يقول ابن دريد : " نَصَتَ يَنْصِتُ نَصْتًا ، وَأَنْصَتَ يُنْصِتُ إِنْصَاتًا ، فهو ناصِت ،
ومُنْصِت ، في معنى السكوت ، ومُنْصِت أعلى في اللغة " (3).

ويقول الفيومي : أَنْصَتَ إِنْصَاتًا : استمع ... وَنَصَتَ لَهُ يُنْصِتُ مِنْ بَابِ ضَرْبِ
لغة ، أي سَكَتَ مُسْتَمِعًا ... " (4).

فقد نصّ الفيومي على أَنْصَتَ ، ثم ذكر بعد ذلك أن (نَصَتَ) الثلاثي لغة ، وهذا
يؤخذ منه أنَّ أَنْصَتَ هي الأصل ، تفرّع عنها نَصَتَ ، وهذا يؤكد أنَّ أَنْصَتَ أعلى ، وقد
قرّر هذا أيضاً ابن سيده وابن منظور ، ففي المحكم : " نَصَتَ الرَّجُلُ يَنْصِتُ نَصْتًا ،
وَأَنْصَتَ ، وهي أعلى : سَكَتَ ... " (5).

(1) صدر بيت لأبي طالب ، في غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب - لمحمد خليل الخطيب -

ط : 1950 - 1951 ، ص 28 ، وعجزه : وشِعْبُ الْعَصَا مِنْ قَوْمِكَ الْمُتَشَعَّبِ .

(2) حواشي ابن بري 1/140 ، 141 ، وينظر : اللسان 4434/6 ، 4435 (نصب) .

(3) الجوهرة (ت ص ن) نصت / 401 ، 19/2 .

(4) المصباح (نصت) / 607 .

(5) المحكم 8/196 ، وينظر : اللسان 4437/6 (نصت) .

ويؤكد أن أنصت أعلى مجيء القرآن الكريم بالأمر منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ⁽¹⁾.

(نَارَ وَأَنَارَ)

يقول ابن دريد : " والنور : معروف : نار الشيء ، وأنار ، إذا أضاء ، يُنير إنارةً ، والاسم النور ، بضم النون ، ويُنور نوراً ، والإنارة أعلى وأفصح " ⁽²⁾.

وحكى كثير من اللغويين الصيغتين دون تفضيل إحداهما على الأخرى ، يقول صاحب العين : " النور : الضياء ، والفعل : نارَ وأنارَ نوراً وإنارةً . واستتار ، أي : أضاء " ⁽³⁾ ، ويقول ابن القوطية : " نار الشيء نياراً وأنارَ : أضاء " ⁽⁴⁾.

وبعض اللغويين لم ينص على نار الثلاثي - ومنهم الجوهري - وهذا يؤيد قول ابن دريد بأن أنار أعلى وأفصح من نار ، ففي الصحاح : " وأنار الشيء واستتار بمعنى ، أي أضاء " ⁽⁵⁾.

(هَدَرَ وَأَهْدَرَ)

يقول ابن دريد : " وهدرت دمه وأهدرته ، والقطع أجود وأعلى " ⁽⁶⁾.

وحكى أصحاب كتب الأفعال هدرت وأهدرت بمعنى واحد ، حيث يقول ابن القوطية : " هدرت الدم هدرأً وأهدرته فهدر : أي بطل " ⁽⁷⁾.

ويقول الجوهري : " هدر دمه يهدر هدرأً ، أي بطل ، وأهدر السلطان دمه ، أي أبطله وأباحه " ⁽⁸⁾ ، ويقول الزمخشري : " ذهب دمه هدرأً ، وهدر دمه يهدر ويهدر ، وأهدره السلطان وهدره : أبطله وأسقطه " ⁽⁹⁾.

فهدر في قول الزمخشري جاءت لازمة بمعنى بطل اللازم تارة ، وجاءت متعدية

-
- (1) سورة الأعراف / 204 .
 - (2) الجمهرة (ر ن و) نور / 806 ، 420/2 .
 - (3) العين 275/8 ، وينظر: التهذيب 230/15 ، والمحيط 250/10 ، والمحكم 280/11 ، والأساس 859 ، واللسان 4571/6 ، والمصباح / 629 ، والتاج 563/7 (نور) .
 - (4) الأفعال لابن القوطية / 107 ، وينظر: الأفعال للسرقي 126/3 ، وابن القطاع 273/3 .
 - (5) الصحاح 839/2 ، وينظر: المجمل / 680 (نور) .
 - (6) الجمهرة / 1260 ، 436/3 .
 - (7) الأفعال لابن القوطية / 12 ، والسرقي 128/1 ، وابن القطاع 338/3 .
 - (8) الصحاح 852/2 ، وينظر: المحيط 439/3 (هدر) .
 - (9) أساس البلاغة 871 ، وينظر: المجمل / 727 ، والمحكم 181/4 ، واللسان 4632/6 ، والمصباح / 635 ، والتاج 613/7 (هدر) .

كأَهْدَرَ بمعنى أَبْطَلَ تارة أخرى ، وفي هذا دلالة على صحّة استعمال (هَدَرَ) لازمة ومتعدية ، لكنّ الجوهرى فيما سبق خصّ (هَدَرَ) باللزوم ، وخصّ (أَهْدَرَ) بالتعدي ، وفي هذا دلالة على أنّ أَهْدَرْتُ الدّم أجود وأعلى من هَدَرْتُ الدّم - كما ذكر ابن دريد - .

(وَسَقَ وَأَوْسَقَ)

يقول ابن دريد : " وَوَسَقْتُ البعيرَ ، إذا حملت عليه وَسَقًا ⁽¹⁾ ؛ وقال قوم : أَوْسَقْتُ ، والأولى أعلى " ⁽²⁾.

ويقول الفيومي : " وَأَوْسَقْتُ البعيرَ بالألف ، وَوَسَقْتُه أسَقُهُ من باب وَعَدَ لغة أيضاً إذا حملته الوسَق " ⁽³⁾ ، فيؤخذ من قول الفيومي : " وَوَسَقْتُه ... لغة " - أنّ أَوْسَقَ هي اللغة الشائعة ، وهذا يدلّ على أنها أعلى من (وَسَقَ) - أي خلاف ما ذكر ابن دريد - ، ويؤيّد هذا أنّ بعض اللغويين اقتصر على أَوْسَقْتُ البعير ، ومنهم الجوهرى ، حيث قال : " وَأَوْسَقْتُ البعيرَ : حملته حمْلُهُ " ⁽⁴⁾.

(وَطَنَ وَأَوْطَنَ)

يقول ابن دريد : " والوَطَنَ : حيث أوطنت من بلد أو دار أو مكان ؛ يقال : أَوْطَنْتُ بالمكان وَوَطَنْتُ به ، لغتان فصيحتان ، وأنا واطن وموطن ، وأَفْعَلْتُ منهما أعلى وأكثر " ⁽⁵⁾.

ويقول ابن سيده : " وَوَطَنَ بالمكان ، وَأَوْطَنَ : أقام ، والأخيرة أعلى " ⁽⁶⁾. فابن سيده قرّر قول ابن دريد بأنّ أَوْطَنَ أعلى من وَطَنَ ، ويؤيّد هذا أيضاً أنّ صاحب العين وغيره اقتصروا على أَوْطَنَ ، مستشهدين لها برجز لرؤية ، ففي العين : " أَوْطَنَ فلانٌ أرضَ كذا ، أي : اتّخذها مَحَلّاً ومسكناً يقيم بها . قال رؤية ⁽⁷⁾ : (رَجَز)

حتى رأى أهل العراق أنّي

أَوْطَنْتُ أرضاً لم تكن من وَطَنِي " ⁽⁸⁾.

(1) الوسق هو حمل البعير ، وهو ستون صاعاً بصاع النبي ﷺ . ينظر اللسان (وسق) 4836/6 .

(2) الجمهرة (س ق و) وسق / 853 ، وقارن 44/3 .

(3) المصباح (وسق) 660 .

(4) الصحاح 1566/4 ، وينظر: العين 191/5 ، والمحيط 475/5 ، والمجمل 751 (وسق) .

(5) الجمهرة (ط ن و) وطن / 928 ، وقارن 119/3 .

(6) المحكم (وطن) 196/9 .

(7) ديوان رؤية / 163 .

(8) العين 454/7 ، 455 ، وينظر: التهذيب 28/14 ، والمحيط 219/9 ، والصحاح 2214/6 ، 22/5 (وطن) .

(وَكَيْ وَأُوكَيْ)

يقول ابن دريد : " والوكاء : الحبل الذي يُشدّ به السّقاء وغيره . وأُوكَيْتُ السّقاء وغيره فهو مُوكٍ ؛ وقال قوم : وَكَيْتُهُ فهو مُوكٍ ، والأول أعلى " (1).

ويقول الفيومي : " ... وأُوكَيْتُ السّقاء بالألف شددت فمه بالوكاء ، ووَكَيْتُهُ من باب وَعَدَ لغة قليلة " (2).

فيؤخذ من قول الفيومي : " ووَكَيْتُهُ ... لغة قليلة " - أنْ أُوكَيْتُ هي اللغة الكثيرة الشائعة ، وفي هذا دلالة على أنها أعلى من وَكَيْتُ ، ويؤكد هذا اقتصار صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري على أُوَكَيْ " (3).

(يَنْعَ وَأَيْنَع)

يقول ابن دريد : " والينع : الثمر المدرك ؛ أَيْنَعَ الشجرُ ، إذا أدرك ثمره فهو مَوْنَعٌ ، وَيَنْعَ فهو يانع ، وقالوا : أَيْنَعَ إِيناعاً ، وَيَنْعَ يَنْعاً . وفي التنزيل : ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ (4) ، وَيَانِعُهُ وَيُنْعُهُ ، وأخبرنا أبو حاتم قال : قلت للأصمعي : تقول : يَنْعَ وَأَيْنَعُ ؟ فلم يتكلم فيه ؛ لأنه في القرآن ، فلما رأي أنظر إلى فيه ، قال : قال الحجاج على المنبر : " إني لأرى رؤوساً قد أَيْنَعَتْ وحانَ قُطافها " ، ثم قال لي : " هذا الكلام الفصيح " ، فعلمت أنْ أَيْنَعَ أفصح من يَنْعَ . قلت : فما تقول في قول يزيد بن معاوية : (مديد)

في قِبابٍ حولَ دَسَكْرَةٍ .: حولها الزَّيْتُونُ قد يَنْعَا (5)

فقال : غرّب " (6).

وحكى أصحاب كتب الأفعال الصيغتين بمعنى واحد ، وهو طاب (7).

ويقول الزجاج في باب الياء من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وَيَنْعَ الثمرُ ، وَأَيْنَعُ : إذا أدرك " (8) ، ويقول الجوهري : " يَنْعَ الثمرُ يَبْنَعُ وَيَبْنَعُ يَنْعاً وَيُنْعاً وَيُنْعاً ،

(1) الجوهرة (ك أ و ي) وكى / 246 ، 187/1 .

(2) المصباح (وكى) / 670 ، 671 .

(3) ينظر: العين 422/5 ، والتهذيب 415/10 ، والمحيط 355/6 ، والصاح 2528/6 (وكى) .

(4) سورة الأنعام / 99 .

(5) البيت في اللسان (ينع) 4971/6 . وفيه قال ابن بري : " هو للأحوص أو يزيد بن معاوية أو عبد الرحمن بن حسان " .

(6) البيت في ديوان يزيد ص 51، ينظر: الجوهرة (ع ن ي) 956، وقارن 146/3، وينظر/ 437/3، 1261.

(7) ينظر: أفعال ابن القوطية / 161، والسرقي 294/4 ، وابن القطاع 374/3 .

(8) فعلت وأفعلت للزجاج / 131 .

أَي نَضَجَ . وَأَيَّنَعَ مِثْلَهُ ... " (1) .

فَنَصَّ الزَّجَاجَ وَالْجَوْهَرِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِنَ اللَّغَوِيِّينَ عَلَى يَنَعَ وَأَيَّنَعَ بِمَعْنَى - يُوَكِّدُ صَحَّةَ كُلِّ مَنِهَا ، وَيُوَكِّدُ هَذَا أَيْضاً - قَوْلَ الْحَجَّاجِ الَّذِي اسْتَعْمَلَ فِيهِ أَيَّنَعَ ، وَبَيْتَ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ السَّابِقِ الَّذِي اسْتَعْمَلَ فِيهِ يَنَعَ .

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ أَنَّ أَيَّنَعَ أَفْصَحَ مِنْ يَنَعَ ، وَيُوَكِّدُ هَذَا قَوْلَ الْفَيَّومِيِّ : " يَنَعَتِ الثَّمَارُ يَنَعاً مِنْ بَابِي نَفَعَ وَضَرَبَ : أَدْرَكَتْ ... وَأَيَّنَعَتِ بِالْأَلْفِ مِثْلَهُ ، وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً مِنَ الثَّلَاثِي " (2) .

فَقَوْلُ الْفَيَّومِيِّ بِأَنَّ أَيَّنَعَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً - يُوَكِّدُ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ بِأَنَّهُ أَفْصَحَ ؛ إِذْ هِيَ أَشْبَعُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِنْ يَنَعَ .

4- النقد بقوله : ليس بالعالِي

(شَخَمَ اللَّحْمُ وَأَشْخَمَ)

يَقُولُ ابْنُ دُرَيْدٍ : " وَيُقَالُ : شَخَمَ اللَّحْمُ تَشْخِيماً ، وَشَخِمَ شَخْماً ، إِذَا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ ، فَهُوَ شَاخِمٌ ، وَقَدْ قَالُوا أَيْضاً : أَشْخَمَ فَهُوَ مُشْخِمٌ ، وَلَيْسَ بِالْعَالِي " (3) .

وَيَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ : " أَبُو عُبَيْدٍ - عَنِ الْفَرَاءِ - قَالَ : أَشْخَمَ اللَّحْمُ إِشْخَاماً - إِذَا تَغَيَّرَتْ رِيحُهُ لَا مِنْ نَتْنٍ ، وَلَكِنْ كِرَاهَةً " (4) ، وَيَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ : " أَشْخَمَ اللَّبَنُ : تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ " (5) ، وَيَقُولُ ابْنُ سَيِّدِهِ : " شَخَمَ اللَّحْمُ شُخُوماً ، وَشَخِمَ شَخْماً ، فَهُوَ شَخِمٌ ، وَأَشْخَمَ وَشَخِمَ : تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ " (6) .

فَقَدْ حَكَى الْفَرَاءُ وَالْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرَهُمَا أَشْخَمَ دُونَ أَنْ يَصِفَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْعَالِي ، أَوْ يَقْلَلُ مِنْ صِحَّتِهِ وَفَصَاحَتِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ ، فَلَا وَجْهَ لَوْصَفِ ابْنِ دُرَيْدٍ أَشْخَمَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْعَالِي ، وَيُدْفَعُ نَقْدُ ابْنِ دُرَيْدٍ أَنَّ أَصْحَابَ كِتَابِ الْأَفْعَالِ نَصَّوْا عَلَى أَشْخَمَ اللَّحْمُ بِمَعْنَى تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ ، فِي أَفْعَالِ ابْنِ الْقَوْتِيَّةِ : " وَشَخَمَ اللَّحْمُ شُخُوماً : فَسَدَ ، وَأَشْخَمَ : تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ " (7) .

(1) الصَّاحِحُ 3/ 1310 ، وَيَنْظُرُ: الْعَيْنُ 2/ 257 ، وَالتَّهْذِيبُ 3/ 221 (يَنَعَ) .

(2) الْمَصْبَاحُ (يَنَعَ) 682 .

(3) الْجُمُهرَةُ (خ ش م) شَخِمَ / 603 ، وَقَارَنَ 2/ 225 .

(4) التَّهْذِيبُ 7/ 97 ، وَيَنْظُرُ: الْمَحِيطُ 4/ 230 (شَخِمَ) .

(5) الصَّاحِحُ 5/ 1959 ، وَيَنْظُرُ: الْمَجْمَلُ / 401 (شَخِمَ) .

(6) الْمَحْكَمُ 5 / 23 ، وَيَنْظُرُ: اللِّسَانُ 4/ 2212 ، وَالتَّاجُ 16/ 385 ، 386 (شَخِمَ) .

(7) الْأَفْعَالُ لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ / 80 ، وَيَنْظُرُ: الْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقِطِيِّ 2/ 328 ، وَابْنُ الْقَطَاعِ 2/ 191 .

ويلاحظ في كلام ابن القطاع أنَّ أَشْخَمَ اختصَّت بتغيير رائحة اللحم ، واختصَّت شَخَمَ بفساده ، وهذا يُعْلي من أَشْخَمَ اللحمُ بمعنى تغيّرت رائحته .

(شَخَمَ الرجلُ وَأَشْخَمَ)

يقول ابن دريد : " وشَخَمَ الرجلُ وشَخَنَ ، إذا تهياً للبكاء ، وقد قالوا : أَشْخَمَ فهو مُشْخَمٌ ، وليس بالعالِي " (1) .

ويقول ابن سيده : " وشَخَمَ الرجلُ وَأَشْخَمَ : تهياً للبكاء " (2) ، ويقول السرقسطي : " قال أبو بكر { يعني ابن دريد } : شَخَمَ الرجلُ وَأَشْخَمَ : إذا تهياً للبكاء " (3) .

فقد حكى ابن سيده والسرقسطي وغيرهما أَشْخَمَ الرجلُ بمعنى تهياً للبكاء ، ولم أجد أحداً قدح فيه أو قلَّ من شأنه ، ويلاحظ أنَّ السرقسطي في كلامه السابق نقل عن ابن دريد دون أن يكون في كلامه العبارة التي تنال من أَشْخَمَ .

(شَكَدَ وَأَشْكَدَ)

يقول ابن دريد : " والشُّكْدُ : العطاء ، شَكَدَهُ يَشْكُدُهُ شَكْدًا ، فالاسم الشُّكْدُ ، والمصدر الشُّكْدُ ، وقيل : أَشْكَدَهُ ، وليس بالعالِي " (4) .

وقرّر ابن سيده نقد ابن دريد ، فقال : " شَكَدَهُ يَشْكُدُهُ وَيَشْكُدُهُ شَكْدًا : أعطاه أو منحه . وَأَشْكَدَهُ : لغة ، وليست بالعالية " (5) ، ويؤيد النقد كذلك قول الصاغاني " وَأَشْكَدْتُهُ لغة قليلة في شَكْدَتُهُ ، بمعنى أعطيته " (6) .

لكن يدلّ على علوِّ أَشْكَدَ نصُّ أصحاب كتب الأفعال عليه دون أن يوجّهوا إليه أي نقد ، ففي أفعال ابن القوطية : " وشَكْدْتُهُ شَكْدًا وَأَشْكَدْتُهُ : أعطيته ابتداء " (7) .

(شَرَكَ وَأَشْرَكَ)

يقول ابن دريد : " وشِراك النعل : معروف ، والجمع شُرُك ؛ وشَرَكْتُ النعلَ تشريكاً ، وقال قوم : أَشْرَكْتُها إشراكاً ، وليس بالعالِي " (8) .

- (1) الجمهرة (خ ش م) شخم / 603 ، وقارن 225/2 .
- (2) المحكم 23/5 ، وينظر: اللسان 2213/4 ، والتاج 386/16 (شخم) .
- (3) الأفعال للسرقسطي 328/2 .
- (4) الجمهرة (د ش ك) شكّد / 652 ، 269/2 .
- (5) المحكم 422/6 ، وينظر: اللسان 2305/4 ، والتاج 45/5 (شكّد) .
- (6) تكملة الصاغاني (شكّد) 261/2 .
- (7) الأفعال لابن القوطية / 76 ، والسرقسطي 326/2 ، وابن القطاع 179/2 .
- (8) الجمهرة (ر ش ك) شرك / 733 ، 348/2 .

وبالبحث يتبين صحة شرك وأشرك وفصاحتهما ، حيث حكتهما كتب اللغة دون وصف أشرك بأنه ليس بالعالِي ، يقول الأزهري : " أبو عبيد عن أبي زيد : يقال من الشراك : شركت النعل وأشركتها إذا جعلت لها شراكاً " (1) ، ويقول الجوهري : " وأشركت نعلي : جعلت لها شراكاً ، والتشريك مثله " (2) .

فقد روى أبو زيد وكذا الجوهري شرك وأشرك بمعنى واحد دون قرح في أشرك ، ومن ثم ، فلا وجه لنقد ابن دريد ، ويدفع نقده أن ابن القوطية والسرقي اقتصر على أشرك ، ففي أفعال السرقي : " وأشركت النعل : جعلت لها شراكاً " (3) .

(مَهْرَ وَأَمَهَرَ)

سبق تناوله تحت النقد بقوله : أباه الأصمعي (4) .

5- النقد بقوله : من قول العامة

(حَاشَ وَأَحَاشَ)

يقول ابن دريد : " وحُشْتُ الصيدَ أَحُوشُهُ حَوْشاً ، أي جمعته ؛ ولا يقال : أَحَشْتُهُ ، وإن كانت العامة قد أولعت به " (5) .

وبالبحث يتبين صحة كل من حاش الصيد وأحاشه ، فقد نصّ عليهما بمعنى واحد صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن منظور والزبيدي ، وهذا يكفي لإثبات صحة استعمال (أحاش الصيد) الذي منعه ابن دريد ، ونسبه إلى العامة ، يقول الجوهري : " حُشْتُ الصيدَ أَحُوشُهُ ، إذا جئته من حواليه لتصرفه إلى الحباله (6) ، وكذلك أَحَشْتُ الصيدَ وَأَحُوشْتُهُ " (7) ، ويقول ابن منظور : " وحُشْنَا الصيدَ حَوْشاً وحِيشاً وَأَحَشْنَاهُ وَأَحُوشْنَاهُ : أخذناه من حواليه ، لنصرفه إلى الحباله وضممناه ... " (8) ، وذكر ابن عباد أن تميمياً " تقول : حُشْتُهُ أَحُوشُهُ وَأَحَشْتُهُ " (9) ، وورد في " حديث عمر رضي الله عنه أن رجلين أصابا صيداً فتلّاه أحدهما وأحاشه الآخر عليه ،

(1) التهذيب 17/10 ، وينظر: المحكم 427/6 ، واللسان 2250/4 (شرك) .

(2) الصحاح (شرك) 1594/4 .

(3) الأفعال للسرقي 253/2 ، وينظر: الأفعال لابن القوطية / 80 .

(4) ينظر ص 308-310 من البحث .

(5) الجمهرة (ح ش و) حوش / 539 ، 161/2 .

(6) الحباله التي يصاد بها ، وجمعها حبال . ينظر اللسان (حبل) 760/2 .

(7) الصحاح 1002/3 ، وينظر: العين 262/3 ، والتهذيب 143/5 ، والمحيط 147/3 ، والمجلد /

189 (حوش) .

(8) اللسان 1049/2 ، وينظر: التاج 98/9 (حوش) .

(9) المحيط (حوش) 147/3 .

يعني في الإحرام " (1).

فقد نصّ اللغويون على حَاشٍ وأَحَاشَ بمعنى واحد ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده ، كما تكلمت بهما تميم ، ووردت أَحَاشَ في حديث عمر ، وهذا كله يؤكد صحّة أَحَاشَ التي منعها ابن دريد ، ونسبها إلى العامة .
وبناء على ما سبق فلا وجه لابن دريد في منعه استعمال (أَحَاشَ) ، ونسبته إياها إلى العامة .

(زَكَنَ وَأَزْكَنَ)

يقول ابن دريد : " زَكَنْتُ أَزْكَنُ زَكْنًا . قال الشاعر : (بسيط)

ولن يراجع قلبي حُبُّهم أبدا .: زَكَنْتُ مِنْ بَغْضِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكِنُوا (2)

ولا يقال : أَزْكَنْتُ ، وإن كانت العامة قد أولعت به " (3).

ويوافق ابن دريد قول ابن السكيت : " ويقال : قد أَزْكَنْتُكَ كَذَا وكَذَا ، أي أعلمتك . وقد زَكَنْتُ مِنْكَ كَذَا وكَذَا ، أي علمته ... " (4) ، ويقول الجوهري : " ... ولا يقال أَزْكَنْتُهُ ، وإن كانت العامة قد أولعت به ، إنما يقال أَزْكَنْتُهُ شَيْئًا ، بمعنى أعلمته إياه وأفهمته ، حتى زَكَنَهُ " (5).

فقد فرّق ابن السكيت والجوهري بين معنى زَكَنَ وَأَزْكَنَ ، فزَكَنَ الشَّيْءَ بمعنى فهمه ، وأما أَزْكَنَ فالهمزة للتعدية إلى المفعول الثاني ، كأعلم وأرى ، فتقول أَزْكَنْتُ محمداً الشَّيْءَ أي أفهمته إياه .

وجمع ابن سيده بين الرأيين السابقين ، فذكر أنّ أَزْكَنَ تكون بمعنى عِلِمَ ، وتكون بمعنى أَعْلَمَ فلاناً الشَّيْءَ ، يقول : " زَكَنَ الْخَبَرَ زَكْنًا ، وَأَزْكَنَهُ ، عِلِمَهُ ، وَأَزْكَنَهُ غَيْرَهُ ... " (6).

وعلى هذا فاستعمال أَزْكَنَ بمعنى زَكَنَ صحيح ، ويؤكد صحّته قول صاحب العين : " الإزكان : أن تُزْكَنَ شَيْئًا بِالظَّنِّ فَتَصِيبُ . تقول : أَزْكَنْتُهُ إِزْكَانًا ... " (7) ،

(1) اللسان (حوش) 1049/2 .

(2) البيت لقنّب بن أم صاحب في اللسان (زكن) 1848/3 ، وفي شرح أدب الكاتب للجواليقي ص 124 .

(3) الجوهرة (زكن) زكن / 825 ، 16/3 .

(4) إصلاح المنطق / 254 .

(5) الصحاح (زكن) 2131/5 .

(6) المحكم 461/6 ، وينظر: اللسان 1848/3 (زكن) .

(7) العين (زكن) 322/5 .

ويقول الأزهرى: " أبو عبيد عن اليزيدي: زَكَنْتُ بفلان كذا ، وَأَزَكَنْتُ أَي ظَنَنْتُ " (1).

فقد جاء فيما سبق أَزَكَنْ بمعنى زَكَنْ ، وبناء عليه فاستعمال أَزَكَنْ بمعنى زَكَنْ صحيح ، واتَّخذ ابن بري موقفاً وسطاً ، فنصَّ على أَنَّ الأَفْصحَ زَكَنْ بغير ألف (2) ، وكذلك الزبيدي اتَّخذ موقفاً وسطاً ، فقال : " زَكَنَهُ ، كَفَرَحَ يَزْكُنُهُ زَكْنًا ، وَأَزَكَنَهُ إِزْكَانًا ، الأولى الفصحى ، ونسب الجوهرى الثانية إلى العامة : عَلِمَهُ وَفَهِمَهُ وَتَقَرَّسَهُ وَظَنَّهُ " (3).

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لمن منع استعمال أَزَكَنْ بمعنى زَكَنْ ، ولا معنى لنسبتها إلى العامة .

غاية ما هنالك أَنَّ زَكَنْ هي الفصحى ، وهذا يعني أَنَّ أَزَكَنْ صحيحة .

(صَانَوُا وَصَانُ)

يقول ابن دريد : " والصَّوْنُ : مصدر صُنْتُ الشيءَ أَصُونُهُ صَوْنًا وصيانةً ، والياء في صيانة مقلوبة عن الواو ، والشيء مَصُونٌ وأنا صَائِنٌ ، فأما قول العامة : شيء مُصَان ، فمرغوب عنه " (4).

ويقول ابن السكيت : " وهذا شيء مَصُونٌ ، ولا يقال مُصَانٌ " (5) ، ويقول الأزهرى " ويقال : صُنْتُ الشيءَ أَصُونُهُ ، ولا تقل أَصَنْتُهُ ، وهو مَصُونٌ ، ولا تقل مُصَانٌ " (6).

ويقول الجوهرى : " صُنْتُ الشيءَ صَوْنًا وصياناً وصيانةً ، فهو مَصُونٌ ، ولا تقل مُصَانٌ " (7) ، ويقول الزبيدي : " ولا يقال : أَصَانُهُ فهو مُصَانٌ ، وهي لغة العامة ، وكذا قولهم مُصَانٌ ، فإنها منكرة " (8).

فقد منع اللغويون استعمال أَصَانٌ ، وكذا اسم المفعول (مُصَانٌ) ، إذ هما من كلام العامة ، وهذا يؤكد نقد ابن دريد ، فهو مصيب في نقده .

- (1) التهذيب 100/10 ، وينظر: المحيط 201/6 (زكن) .
- (2) ينظر: التاج (زكن) 261/18 .
- (3) التاج (زكن) 261/18 .
- (4) الجمهرة (ص ن و) صون / 900 ، وقارن 90/3 .
- (5) إصلاح المنطق / 319 .
- (6) التهذيب (صون) 242/12 .
- (7) الصحاح 2153/6 ، وينظر: اللسان 2530/4 (صون) .
- (8) التاج (صون) 340/18 ، وينظر: درة الغواص / 256 .

(غَفَاً وَأَغْفَى)

يقول ابن دريد : " الغَفْوُ : مصدر غَفَاً يَغْفُو غَفْوَاً وَغَفْوَاً ، إذا طفا على الماء .
وأما قول الناس : غَفَوْتُ في النوم فخطأ ، إنما هو أَغْفَيْتُ إِغْفَاءً " (1).

وبالبحث وجدت ما يؤيد كلام ابن دريد ، حيث اقتصر صاحب العين وغيره على
أَغْفَى ، فقال : " أَغْفَى الرجلُ : دخل في النوم " (2) ، ونسب ابن السكيت (غَفَاً) إلى
العامية ، ومنع استعمالها ، فقال في باب ما يتكلم فيه بأَفْعَلْتُ مما يتكلم فيه العامة بَفَعَلْتُ :
" ويقال : قد أَغْفَيْتُ ، ولا يقال (3) : غَفَوْتُ " (4) ، ويقول الجوهري : " أَغْفَيْتُ إِغْفَاءً ،
أي نمت . قال ابن السكيت : ولا تقل غَفَوْتُ " (5).

لكن أورد بعض اللغويين غَفَاً وَأَغْفَى بمعنى ، وفي هذا دلالة على صحّة غَفَاً مع
أَغْفَى ، يقول ابن عباد : " أَغْفَى الرجلُ : دخل في النوم ، وَغَفَاً يَغْفُو " (6) ، ويقول
الصاغانى : " غَفَاً : نام ، لغة في أَغْفَى " (7).

فنصّ ابن عباد على غَفَاً وَأَغْفَى ، وقول الصاغانى بأنّ غَفَاً لغة في أَغْفَى كل هذا
يدلّ على صحّة غَفَاً مع أَغْفَى .

وهناك من اللغويين من اتّخذ موقفاً وسطاً ، فذكر أنّ أَغْفَى هي اللغة الجيدة أو
الفصيحة ، حيث يقول الأزهرى : " يقال : أَغْفَى الرجلُ وغيره : إذا نام نومة
خفيفة . وفي الحديث : " فغَفَوْتُ غَفْوَةً " ، واللغة الجيدة : أَغْفَيْتُ إِغْفَاءً ، وَغَفَاً قليل في
كلامهم " (8) ، ويقول الزبيدي : " أَغْفَى الرجلُ : نام ، وهي اللغة الفصيحة " (9) .
ووصف ابن القطاع (غَفَاً) بأنها لغة رديئة (10).

وبناء على هذا فغَفَاً صحيحة ، لكنها ليست مثل أَغْفَى في الصحة والفصاحة ،
فأَغْفَى هي اللغة الجيدة الفصيحة ، ومن هنا اقتصر عليها ابن القوطية والسرطسي في

-
- (1) الجمهرة (غ ف و) غفو / 959 ، 148/3 .
 - (2) العين 452/4 ، وينظر: المقاييس 386/4 ، والمجمل / 533 (غفو) .
 - (3) في الكتاب (أغفوت) ، والصواب ما أثبت ، والدليل على ذلك عنوان الباب ، ومجيء (غفوت) في
الصاح والمصباح في كلام منسوب لابن السكيت .
 - (4) إصلاح المنطق / 229 .
 - (5) الصاح (غفا) 2448/6 .
 - (6) المحيط 138/5 ، وينظر: المحكم 17/6 (غفا) .
 - (7) التكملة للصاغانى (غفا) 481/6 .
 - (8) التهذيب 207/8 ، وينظر: المصباح / 450 (غفا) .
 - (9) التاج (غفى) 22/20 .
 - (10) أفعال ابن القطاع 446/2 .

أفعالهما (1).

(نَعَشَ وَأَنْعَشَ)

يقول ابن دريد : " وَنَعَشْتُ الْإِنْسَانَ أَنْعَشُهُ نَعَشًا ، إِذَا تَدَارَكَتْهُ مِنْ هَلَكَةٍ ، فَأَنَا نَاعِشٌ ، وَهُوَ مَنْعُوشٌ ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِ الْعَامَةِ : أَنْعَشَهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ " (2).

أورد ابن دريد أَنَّ نَعَشْتُ الْإِنْسَانَ مَعْنَاهُ : تَدَارَكَتْهُ مِنْ هَلَكَةٍ ، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ تَوْرَدَ كَتَبَ اللُّغَةَ ، وَقَدْ تَذَكَّرَ مَعْنَى آخَرَ يَتَّقَى مَعَهُ ، فَمَثَلًا يَقُولُ ابْنُ عَبَادٍ : " وَنَعَشَهُ اللَّهُ وَأَنْعَشَهُ : سَدَّ فَقْرَهُ . وَأَصْلُهُ : رَفَعَهُ اللَّهُ " (3).

فهذا المعنى يعود إلى معنى ابن دريد ، فَسَدَّ الْفَقْرَ فِيهِ إِنْقَازَ الْإِنْسَانَ مِنَ الْهَلَكَةِ ، وَذَكَرَ ابْنُ عَبَادٍ أَنَّ نَعَشَهُ بِمَعْنَى سَدَّ فَقْرَهُ أَصْلُهُ رَفَعَهُ ، وَسَدَّ الْفَقْرَ فِيهِ رَفَعَ الْفَقِيرَ مِنْ حَالِ الضِّيقِ وَالْعَنَاءِ إِلَى حَالِ السَّعَةِ وَالْيَسْرِ .

وبناء على ما سبق ، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ مَعْجَمَاتُ اللُّغَةِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مَعْنَى نَعَشَ ، وَكَذَا أَنْعَشَ ، وَيَلَاحِظُ أَنَّ بَيْنَ جَمِيعِهَا اتِّفَاقًا فِيهِ .

ونعود إلى تحقيق النقد الموجّه إلى صيغة أَنْعَشَ ، حَيْثُ مَنَعَ ابْنُ دَرِيدٍ اسْتِعْمَالَهَا ، وَنَسَبَهَا إِلَى الْعَامَةِ ، وَبِوَافِقِ هَذَا عَدَدٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ ، وَمِنْهُمْ ابْنُ السَّكَيْتِ ، حَيْثُ أَوْرَدَ أَنْعَشَ فِي " بَابِ مَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِفَعَلْتُ مِمَّا تَغْلُظُ فِيهِ الْعَامَةُ فَيَتَكَلَّمُونَ بِأَفْعَلْتُ " حَيْثُ قَالَ : "تَقُولُ : نَعَشَهُ اللَّهُ يَنْعَشُهُ ، أَيْ رَفَعَهُ ... وَلَا يَقَالُ أَنْعَشَهُ اللَّهُ " (4) ، وَيَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ : "وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : نَعَشَهُ اللَّهُ ، أَيْ رَفَعَهُ ، وَلَا يَقَالُ أَنْعَشَهُ ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَامَةِ " (5).

وهناك من اللغويين من نصّ على نَعَشَ وَأَنْعَشَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، يَقُولُ صَاحِبُ الْعَيْنِ : " وَتَقُولُ : نَعَشَهُ اللَّهُ فَانْتَعَشَ : إِذَا سَدَّ فَقْرَهُ ، وَأَنْعَشْتُهُ فَانْتَعَشَ ، أَيْ جَبَرْتُهُ فَانْجَبَرَ بَعْدَ فَقْرٍ ... قَالَ رُؤْبَةُ : (رَجَز)

أَنْعَشَنِي مِنْهُ بِسَبَبِ مُفْعِمٍ (6)

وقال (7) : (طویل)

- (1) ينظر أفعال ابن القوطية / 164 ، والسرقسطي 24/2 .
- (2) الجمهرة (ش ع ن) نعش / 871 ، 62/3 .
- (3) المحيط (نعش) 290/1 .
- (4) إصلاح المنطق / 225 ، وينظر: تثقيف اللسان / 152 ، 153 .
- (5) التهذيب (نعش) 435/1 .
- (6) في ملحقات ديوان رؤبة / 171 ، برواية : (أَقْعَشَنِي مِنْهُ بِسَبَبِ مُقْعَثٍ) .
- (7) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه / 38 برواية : (وَأَنْتَ رَبِيعٌ يُنْعَشُ) .

وَأَنَّكَ غَيْثٌ أَنْعَشَ النَّاسَ سَيِّئُهُ .: وَسَيْفٌ أُعِيرَتُهُ الْمَيَّةُ قَاطِعٌ " (1).

ويقول الأزهرى : " أبو عبيد عن الكسائي : نَعَشَهُ اللهُ وَأَنْعَشَهُ " (2).

فنصّ اللغويين على أَنْعَشَ فيه دلالة على صحته ، ويؤكد صحتها الشاهدان السابقان ، وكذلك قول الزبيدي : " نَعَشَهُ اللهُ كَمَنَعَهُ : رفعه ، فانتعش : ارتفع ، كَأَنْعَشَهُ ، عن الكسائي ، وكذلك قال الليث ... وأنكر ابن السكيت : أَنْعَشَهُ ، وقال : هو من كلام العامة ، وتبعه الجوهري ، فقال : ولا يقال : أَنْعَشَهُ اللهُ ، والصحيح ثبوته ، كما نقله الجماعة عن الكسائي " (3).

وبناء على ما سبق ، فَأَنْعَشَ صحيحة بمعنى نَعَشَ ، ولا وجه لمن أنكرها .

6- النقد بقوله : دفعه الأصمعي

(لَمْ وَأَلَّمَ)

يقول ابن دريد : " وقالوا : لَمْ به وَأَلَّمَ به بمعنى . ودفع ذلك الأصمعي ، ولم يجز إلا أَلَّمَ به إماماً فهو مُلِّمٌ ، وكان ينشد : (وافر)

وزيدٌ مَيِّتٌ كَمَدَ الحُبَارَى .: إذا غابت قريبةٌ أو مُلِّمٌ (4)

قال أبو بكر : تقول العرب : إنَّ الحُبَارَى يتأخر إلقاؤها لريشها بعد إلقاء الطير ، فإذا نبت ريش الطير بقيت بعده فتكمد ، فربما رامت النهوض مع الطير فلم تقدر ، فماتت كمداً ، يقال : مات كمد الحُبَارَى ؛ لأنَّ الحُبَارَى يتساقط ريشها ، يقول : فزيد هذا إذا رحلت قريبة ، وهي امرأة ، يموت كمداً أو يُلِّمُ بالموت " (5).

وبمراجعة كتب اللغة وجدت أكثر اللغويين اقتصرُوا على أَلَّمَ به ، يقول ابن القوطية : " وأَلَّمَ بالرجل : زاره " (6) ، ويقول الجوهري : " والإلام : النزول . وقد أَلَّمَ به ، أي نزل به " (7) ، وهذا يوافق إنكار الأصمعي لَمْ .

(1) العين (نعش) 259/1 .

(2) التهذيب 435/1 ، وينظر:المقاييس 450/5 ، والمجمل / 705 ، وتكملة الصاغاني 518/3 ، 519 (نعش).

(3) التاج (نعش) 209/9 .

(4) البيت لأبي الأسود الدولي في ديوانه / 81 برواية : (وزيدٌ مَائِتٌ ... إذا ظَنَعَتْ لطيفةٌ ... " ، وفي اللسان (حبر) 751/2 برواية : (إذا ظَنَعَتْ أُمِيَّة) .

(5) الجمهرة (ل م م) لم / 168 ، 121/1 .

(6) أفعال ابن القوطية / 91 ، وينظر:الأفعال للسرقسطي 417/2 .

(7) الصحاح 2032/5 ، وينظر:العين 322/8 ، والتهذيب 348/15 ، والمحيط 317/10 ، والمجمل / 628 ، وأساس البلاغة 751 ، والمصباح 559 (لم) .

ويؤيد صحتها نصّ ابن سيده وابن القطاع وابن منظور والزبيدي عليها ، ففي المحكم : " وَلَمْ بِهِ : نزل ، وَلَمْ ، وَلَمْ ، وَلَمْ : نزل " (1) ، وفي أفعال ابن القطاع : " وَلَمْ بالرجل : زاره ... وَلَمْ بالرجل زاره أيضاً لغة " (2).

فأورد ابن القطاع أنّ لَمْ لغة ، ومن ثم فلا وجه لإنكار الأصمعي لها ، وقد نطقت بها بعض العرب .

ويلاحظ أنّ بعض كتب اللغة ذكرت لَمْ وَلَمْ بمعنى زار ، وبعضها ذكرت أنهما بمعنى نزل به ، وأقول : المضمون واحد ، فالنزول بالمكان زيارة له .

(نَبَتَ وَأَنْبَتَ)

يقول ابن دريد : " وقالوا : أَنْبَتَ الْبَقْلُ في معنى نَبَتَ . وأنكر الأصمعي ذلك ، وقال : لا أعرف إلا نَبَتَ الْبَقْلُ وَأَنْبَتَهُ اللهُ نَبَاتًا ؛ وكان يطعن في بيت زهير : (طويل)
رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيوتِهِمْ .: قَطِينًا بِهَا حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ (3)
ويقول : لا يقول عربي أَنْبَتَ في معنى نَبَتَ " (4).

وبالبحث يتبين صحة استعمال (أَنْبَتَ) لازماً ، مثله مثل نَبَتَ ، والدليل على ذلك نصّ كثير من اللغويين على نَبَتَ الْبَقْلُ وَأَنْبَتَ ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده ، حيث جاءت أَنْبَتَ لازمة بمعنى نَبَتَ ، واستشهدوا لصحة أَنْبَتَ الْبَقْلُ ببيت زهير ، وأكدت القراءات القرآنية صحة أَنْبَتَ لازماً ، يقول الزجاج في باب النون من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وَنَبَتَ الْبَقْلُ نَبَاتًا وَأَنْبَتَ إِنْبَاتًا " (5) ، ويقول الأزهري : " وَنَبَتَ النَّبْتُ يَنْبُتُ نُبْتًا وَنَبَاتًا ، وأجاز بعضهم أَنْبَتَ لمعنى نَبَتَ ، وأنكره الأصمعي ، وأجازه أبو زيد ، واحتج بقول زهير :

حتى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

أي : نَبَتَ . وقال عَجَلٌ : ﴿ وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ (6) ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو والحضرمي : تَنْبُتُ بضم التاء ، وكسر الباء ، وقرأ نافع

- (1) المحكم 41/12 ، وينظر: اللسان 4078/5 ، والتاج 657/17 (لم) .
- (2) أفعال ابن القطاع 141/3 .
- (3) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / 111 .
- (4) الجمهرة (ب ت ن) نبت / 257 ، 198/1 ، وينظر / 1262 ، 438/3 .
- (5) فعلت وأفعلت للزجاج / 121 .
- (6) سورة المؤمنون / 20 .

وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر : تَنَبَّتُ بالدهن بفتح التاء . وقال الفراء : هما لغتان نَبَتَ وَأَنْبَتَ . وأنشد لزهير فقال : رأيتُ ذوي ...

ونَبَتَ أيضاً ، وهو كقولك : مَطَرَتِ السماءُ وأمطرتُ ، وكلهم يقول : أَنْبَتَ اللهُ البقلَ والصبي إنباتاً " (1) ، ويقول الجوهري : " ونَبَتَ البقلُ وَأَنْبَتَ بمعنى . وأنشد الفراء : رأيتُ ذوي ... حتى إذا أنبتَ البقلُ ، أي نبت " (2) .

فيتبين مما سبق صحة استعمال (أَنْبَتَ) لازماً بمعنى نَبَتَ الثلاثي اللززم ، فقد صرح بذلك كثير من اللغويين ، مستشهدين ببيت زهير : (رأيتُ ذوي الحاجات ...) ، ولا وجه لطعن الأصمعي في هذا البيت ، فقد أكد ابن سيده صحته ، فقال : " ورؤي بيت زهير : (حتى إذا أَنْبَتَ البقلُ ..) .

هكذا رواه أبو إسحاق الزجاج ، وكثير من الرواة " (3) .

وتؤكد القراءات القرآنية صحة استعمال (أَنْبَتَ) لازمة بمعنى نَبَتَ ، فقد قرئ في السبعة - كما أورد الأزهري - تَنَبَّتُ بفتح التاء وضمّ الباء مضارع نَبَتَ الثلاثي اللززم ، وقرئ تَنَبَّتَ بضمّ التاء وكسر الباء مضارع أَنْبَتَ الرباعي اللززم ، وهما لغتان بمعنى - كما نصّ الفراء - ويقول الفيومي أيضاً : " وَأَنْبَتَ في اللزوم لغة " (4) .

وتأسيساً على ما سبق ، فلا وجه لإنكار الأصمعي أَنْبَتَ البقلُ ، فإنكاره تشدد منه .

(هَلَّ وَأَهْلَّ)

يقول ابن دريد : " هَلَّ الْهَلَالُ وَأَهْلَّ هَلًّا وإِهْلَالًا ، ودفع الأصمعي هَلَّ ، وقال : لا يقال إلا أَهْلَّ . وأهْلَلْنَا نحن ، إذا رأينا الهلال ، وأجاز أبو زيد هَلَّ الْهَلَالُ وَأَهْلَّ " (5) .

ويقول ابن سيده : " وهَلَّ الْهَلَالُ وَأَهْلَّ وَأَهْلَّ واستُهِلَّ : ظهر " (6) ، ويقول الفيومي : " وَأَهْلَّ الْهَلَالُ بالبناء للمفعول وللفاعل أيضاً ... وهَلَّ من باب ضَرَبَ لغة أيضاً ، إذا ظهر " (7) .

- (1) التهذيب 303/14 ، 304 ، وينظر/اللسان 4317/6 ، 4318 (نبت) ، وقارن السبعة لابن مجاهد / 445 ، والحجة لابن خالويه / 256 .
- (2) الصحاح 268/1 ، وينظر: حواشي ابن بري 173/1 ، 174 (نبت) .
- (3) المحكم (نبت) 192/10 .
- (4) المصباح (نبت) / 590 .
- (5) الجمهرة (ل ل ه) هَلَّ / 169 ، 122/1 .
- (6) المحكم 73/4 ، وينظر: اللسان 4690/6 (هَلَّ) .
- (7) المصباح / 639 ، وينظر: التاج 809/15 (هَلَّ) .

فما سبق يؤكد صحة ما ذكره أبو زيد وابن دريد من أن هَلَّ وأهَلَّ بمعنى واحد ، ومن ثم ، فلا وجه لدفع الأصمعي (هَلَّ) ، وقد حكاها بعض اللغويين ، ونطق به بعض العرب .

7- النقد بقوله : أنكره البصريون

(سَارَ وَأَسَارَ)

يقول ابن دريد : " وسِرْتُ الدابةَ وأسَرْتُها ، وأبى البصريون إلا سِرْتُها ، فسارت " (1) . ويقول الزجاج في باب السين من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وسِرْتُ الدابةَ وأسَرْتُها ، إذا سِيرْتُها " (2) ، ويقول ابن القوطية : سَارَ الدابةَ سَيْرًا وأسَارَها " (3) ، ويقول ابن سيده : " وسَارَ دابتهَ سيرا ... وأسَارَها وسِيرَها كذلك " (4) . واستناداً إلى ما حكاها هؤلاء اللغويون يصح القول بثبوت أسَارَ الدابةَ ، ولا معنى لرفض البصريين لها .

(ضَبَّ وَأَضَبَّ)

يقول ابن دريد : " وضَبَّ على الشيء وأضَبَّ عليه ، إذا أخذه ، وأنكر البصريون ضَبَّ عليه ، ولم يجزوا إلا أضَبَّ عليه فهو مُضِبٌّ " (5) . وبالبحث وجدت الأزهري نصَّ على الضَبِّ مصدر (ضَبَّ) ، فقال : " الضَبُّ : القبض على الشيء بالكف " (6) ، وأورد ابن منظور ضَبَّ وأضَبَّ بمعنى ، فقال : " وضَبَّ على الشيء وأضَبَّ وضَبَّبَ : احتواه " (7) ، ويقول الزبيدي : " الضَبُّ : الاحتواء على الشيء وشدة القبض عليه كيلا ينفلت من يده كالتضييب ، وهذه عن ابن شميل ، والإضباب . يقال : ضَبَّ على الشيء وأضَبَّ وضَبَّبَ : احتواه " (8) . فنصَّ الأزهري على مصدر (ضَبَّ) يدلُّ على أنها صحيحة ، وكذلك نصَّ ابن منظور والزبيدي على ضَبَّ وأضَبَّ يؤكد صحة كل منهما .

(1) الجمهرة / 1262 ، 438/3 .

(2) فعلت وأفعلت / 88 .

(3) أفعال ابن القوطية / 69 ، وينظر : ابن القطاع 164/2 .

(4) المحكم 378/8 ، وينظر : أساس البلاغة 403 ، واللسان 2169/3 (سير) .

(5) الجمهرة / 1264 ، وفارن 439/3 .

(6) التهذيب (ضب) 478/11 .

(7) اللسان 2544/4 ، وينظر : المحكم 110/8 (ضبب) .

(8) التاج (ضبب) 163/2 .

ويلاحظ أنّ ابن دريد أورد ضَبَّ وأَضَبَّ بمعنى أخذ ، وذكر الأزهري الضَبَّ بمعنى القبض على الشيء ، وأورد ابن منظور والزبيدي ضَبَّ وأَضَبَّ بمعنى احتوى ، وهذه التفسيرات تعدّ شيئاً واحداً ، وهو استحواذ الشخص على الشيء واستيلائه عليه .

(لَزَّوَالَزَّ)

يقول ابن دريد : " لَزَّ الشيء بالشيء ، إذا قُرِنَ به لَزًّا . ومنه قولهم : قد لَزَزْتُ بي يا فلان ، إذا سَدَّكَ به لا يفارقه .

وكل شيء دانيت بينه وقرنته فقد لَزَزْتَه . قال الراجز - هو أبو مَهْدِيَة الأعرابي :

أَحْسَنُ بَيْتٍ أَهْرًا (1) وَبَرًّا

كَأَنَّمَا لَزَّ بِصَخْرٍ لَزًّا

وقال الشاعر - جرير بن الخطفي : (بسيط)

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرْنٍ .: لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (2)

وأجاز قوم من أهل اللغة : لَزَزْتُ الشيء بالشيء وَلَزَزْتُهُ ، ولم يجزها البصريون " (3) .

ويؤيد البصريين في منعهم (لَزَّ) - اقتصار أكثر المعجمات على (لَزَّ) الثلاثي أو مصدره (اللَّزَّ) ، يقول صاحب العين : " اللَّزَّ : لزوم الشيء بالشيء " ، ويقول الجوهري : " لَزَّهُ يَلْزُهُ لَزًّا وَلَزَزًا : أي شَدَّهُ وَأَصْقَه " (4) .

ويدلّ على صحّة اللَّزَّ نصّ ابن سيده وابن القطّاع وابن منظور والزبيدي عليها ، ففي المحكم : " لَزَّ الشيء بالشيء يَلْزُهُ لَزًّا وَالْزَهُ : ألزمه إياه " (5) ، وفي أفعال ابن القطّاع : " وقالوا لَزَزْتُهُ وَالزَزَزْتُهُ بمعنى " (6) .

ويلاحظ أنّ لَزَّ وَلَزَّ فُسِّرَت بمعنى المقارنة تارة ، وتارة بمعنى اللزوم ، وتارة

(1) الأهر : جمع أهرة ، وهي متاع البيت . ينظر اللسان (أهر) 163/1 ، والرجز منسوب لأبي مَهْدِيَة الأعرابي في الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ لأبي العلاء المعري ص 487 .

(2) ديوان جرير / 250 .

(3) الجمهرة (ززل) لزز / 130 ، وقارن 91/1 .

(4) العين 350/7 ، والصاحح 894/3 ، وينظر: التهذيب 167/13 ، والمحيط 13/9 ، ، والمقاييس 204/5 ، والمجمل/630 ، وأساس البلاغة 738 (لزز) ، وأفعال ابن القوطية / 247 ، والسرقي 443/2 .

(5) المحكم 11/9 ، وينظر: اللسان 4026/5 ، والتاج 141/8 (لزز) .

(6) أفعال ابن القطّاع 144/3 .

بمعنى اللصوق ، وكلها تعني شيئاً واحداً ، وهو ضمّ الشيء إلى الشيء .

8- النقد بقوله : ليس بثبت

(لَحِقَ وَالْحَقَّ)

يقول ابن دريد : " وَلَحِقْتُ الشَّيْءَ الْحَقُّهُ لَحَقًّا وَلَحَاقًا ، وَالْحَقَّتُهُ إِحَاقًا . وقيل : إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ ، وَمُلْحَقٌ ، جَمِيعًا ، وَقَدْ سَمَّيْتُ الْعَرَبَ لَاحِقًا .

وقال قوم من أهل اللغة : لَحِقْتُ الْقَوْمَ ، إِذَا أَدْرَكْتَهُمْ ، وَالْحَقَّتَهُمْ إِذَا تَقَدَّمْتَهُمْ ، وَلَيْسَ بِثَبْتٍ " (1).

ويقول الزجاج في باب اللام من فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ والمعنى واحد : " وَلَحِقْتُ الْقَوْمَ ، وَالْحَقَّتُهُمْ ، وَرَوَوْا : " إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَفَّارِ مُلْحَقٌ وَلاَحِقٌ ... " (2) ، وفي أفعال ابن القوطية " لَحِقْتُ الشَّيْءَ لُحُوقًا وَلَحَاقًا ، وَالْحَقَّتُهُ ، إِذَا أَدْرَكْتَهُ " (3).

فما سبق يتأكد أَنَّ لَحِقَ وَالْحَقَّ بمعنى واحد ، وهو أدرك ، وجاء القول السابق بمُلْحَقٍ وَلاَحِقٍ - وهما اسما فاعل من الصيغتين - بمعنى واحد .

وبناء على هذا ، فنقد ابن دريد صحيح ، فقد انتقد التفريق بين الصيغتين بأنه ليس بثبت ، وقرّر الزبيدي النقد فنقله (4).

(نَفِهَ وَنَفَهُ)

يقول ابن دريد : " النَّفَهُ مَمَاتٌ ، مِنْهُ رَجُلٌ مُنْفَهُ : ضَعِيفُ الْقَلْبِ ، نَفَّهْتُ الرَّجُلَ تَنْفِيهًا فَهُوَ مُنْفَهُ ، وَقَالُوا : نَفِهَ فَهُوَ مُنْفَوْهُ ، وَلَيْسَ بِثَبْتٍ " (5).

وبالبحث تتضح صحّة نَفِهَ الرَّجُلُ ، والدليل على ذلك نصّ الأصمعي على (منفوه)، وهو اسم مفعول من (نَفِهَ) ، وحكاه كذلك عدد من اللغويين ، يقول الأزهري : " أبو عبيد عن الأصمعي : الْمُنْفَوْهُ : الضَّعِيفُ الْفَوَادِ الْجَبَانِ " (6) ، ويقول ابن سيده : " وَرَجُلٌ مُنْفَوْهُ : ضَعِيفُ الْفَوَادِ جَبَانٌ ، وَقَدْ نَفِهَ وَنَفَّهُ " (7).

- (1) الجهمرة (ح ق ل) لحق / 559 ، وقارن 181/2 .
- (2) فعلت وأفعلت للزجاج / 116 ، وينظر: اللسان (لحق) 4009/5 .
- (3) أفعال ابن القوطية / 91 .
- (4) التاج (لحق) 426/13 .
- (5) الجهمرة (ف ن هـ) نفه / 972 ، وقارن 161/3 .
- (6) التهذيب 324/6 ، وينظر: المحيط 5/4 ، والصاحح 2253/6 (نفه) .
- (7) المحكم (نفه) 238/4 .

وحكى أصحاب كتب الأفعال ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع نَفَهَ الرجل نَفْهًا بمعنى ضعف قلبه (1).

فما سبق يؤكد صحّة (نَفَهَ) ، ومن ثم فلا وجه لنقد ابن دريد .

9- النقد بقوله : هو اللغة العالية

(غَطَّيْتُ وَ غَطَّيْتُ)

يقول ابن دريد : " وَغَطَّيْتُ الشَّيْءَ أَغَطَّيْتُهُ غَطًّا ، اللغة العالية ، أي سترته ... ويقال : غَطَّيْتُهُ أَغَطَّيْتُهُ ، إذا سترته بشيء ، فهو مُغَطَّى " (2).

ويقول الجوهري : " وَغَطَّيْتُ الشَّيْءَ تَغْطِيَةً ، وَغَطَّيْتُهُ أَيْضًا أَغَطَّيْتُ غَطًّا " (3).

فنصّ الجوهري على الصيغتين دلالة على صحّة كل منهما ، وأورد الفيومي أنّ التثقيل في غطى يفيد المبالغة (4).

(غَاثَ وَأَغَاثَ)

يقول ابن دريد : " والغَوْتُ من قولهم : غَاثَهُ يَغُوْتُهُ غَوْتًا وَغِيَاثًا ، وَأَغَاثَهُ يُغِيْثُهُ إِغَاثَةً ، وهي اللغة العالية " (5).

واقصر ابن القوطية على أَغَاثَهُ في معنى أَجَابَهُ (6) ، فهذا يوافق قول ابن دريد بأنّ أَغَاثَ هي اللغة العالية ، وقرّر هذا السرقسطي في أفعاله (7).

ويقول ابن سيده : " وَأَغَاثَهُ ، وَغَاثَهُ غَوْتًا وَغِيَاثًا ، والأولى أعلى " (8).

فكون أَغَاثَ أعلى يوافق وصف ابن دريد بأنه اللغة العالية .

10- النقد بقوله : خطأ

(غَفَا وَ أَغْفَى)

سبق تناوله فيما نسب إلى العامة (9).

- (1) ينظر أفعال ابن القوطية / 226 ، والسرقسطي 277/3 ، وابن القطاع 221/3 .
- (2) الجمهرة (ط غ ي) غطى / 919 ، وقارن 109/3 .
- (3) الصحاح (غ ط) غطا / 2447/6 .
- (4) ينظر: المصباح (غ ط ي) / 449 .
- (5) الجمهرة (ث غ - و ا ي) غوث / 1035 ، 219/3 .
- (6) ينظر: أفعال ابن القوطية / 29 .
- (7) ينظر: أفعال السرقسطي 5/2 .
- (8) المحكم 32/6 ، وينظر: اللسان 3312/5 ، والتاج 243/3 (غوث) .
- (9) ينظر: ص 339 من البحث.

(كَسَبَ وَأَكْسَبَ)

يقول ابن دريد : " ويقال : كَسَبْتُ الشيءَ أَكْسَبُهُ كَسْباً ، واكْتَسَبْتُه اِكْتِسَاباً . ويقال : كَسَبْتُ الرجلَ مالاً فَكَسَبَهُ ، وهذا أحد ما جاء على فَعَلْتُهُ ففَعَلَ ، وأكْسَبْتُهُ خطأ " (1).

ويقول الأزهري : " وقال أحمد بن يحيى : كل الناس يقولون : كَسَبَكَ فلانٌ خيراً إلا ابن الأعرابي ، فإنه يقول : أَكْسَبَكَ فلانٌ خيراً " (2).

فعل ابن دريد حكم بالخطأ على أَكْسَبَ ؛ لأنَّ الكل متفق على كَسَبَ ما عدا ابن الأعرابي ، ويوافق ابن دريد أيضاً اقتصار الجوهري على (كَسَبَ) ، حيث قال : " وكَسَبْتُ الرجلَ مالاً فَكَسَبَهُ ... " (3) ، ومنع الزمخشري استعمال (أَكْسَبَ) ، فقال : " وكَسَبْتُهُ مالاً فَكَسَبَهُ ، ولا يقال : أَكْسَبْتُهُ " (4).

لكن يخالف ابن دريد ويؤيد صحة أَكْسَبَ - نصّ ابن الأعرابي - كما سبق - عليها ، ويؤكد صحتها أيضاً قول ابن سيده : " وكَسَبْتُ الرجلَ خيراً وأكْسَبَهُ إياه ، والأولى أعلى ، قال : (طويل)

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا .: دُونِي فِي أَشْيَاءَ تَكْسِبُهُمْ حَمْدًا (5)

ويروى : (تَكْسِبُهُمْ) " (6) ، ويقول ابن منظور : " ابن الأثير : يقال : كَسَبْتُ زيداَ مالاً ، وأكْسَبْتُ زيداَ مالاً ، أي أَعَنْتُهُ على كسبه ، أو جعلته يكسبه ... " (7) ، ويقول الزبيدي : " وأنشد ابن الأعرابي : (طويل)

فَأَكْسَبَنِي مالاً وَأَكْسَبْتُهُ حَمْدًا " (8)

فقد نصّ عدد من اللغويين على أنَّ كَسَبَ وَأَكْسَبَ بمعنى واحد ، وذكر ابن سيده أنَّ كَسَبَ أعلى من أَكْسَبَ ، وفرق بين أن تكون كَسَبَ أعلى من أَكْسَبَ ، وبين أن تكون أَكْسَبَ خطأ - كما قال ابن دريد وغيره - وعليه فأكْسَبَهُ صحيحة ، ويؤكد صحتها رواية

(1) الجمهرة (ب س ك) كسب / 339 ، وقارن 287/1 .

(2) التهذيب (كسب) 79//10 ، 80 .

(3) الصحاح 212/1 ، وينظر: المجلد / 623 (كسب) .

(4) أساس البلاغة (كسب) 710 .

(5) البيت للمقتع الكندي في شرح ديوان الحماسة للمرزقي 1950/2 .

(6) المحكم (كسب) 453/6 .

(7) اللسان 3871/5 ، وينظر: التاج 372/2 ، 373 (كسب) .

(8) التاج (كسب) 373/2 .

الشاهد في كلام ابن سيده بروايتين : الأولى : تَكْسِبُهُمْ بفتح التاء من كَسَبَ الثلاثي ، والأخرى : تُكْسِبُهُمْ بضمّ التاء من (أَكْسَبَ) الرباعي ، وأيضاً يؤكد صحة أَكْسَبَ الشاهد الذي أنشده ابن الأعرابي .

11- النقد بقوله : وأنكر جلّ أهل اللغة ذلك

(شَفَقَ وَأَشْفَقَ)

يقول ابن دريد : " شَفَقْتُ وَأَشْفَقْتُ ، إذا حاذرت ، بمعنى واحد ؛ زعم ذلك قوم ، وأنكر جلّ أهل اللغة ذلك ، وقالوا : لا يقال إلا أَشْفَقْتُ فَأَنَا مُشْفِقٌ وَشَفِيقٌ ، وهو أحد ما جاء على فَعِيل في معنى مُفْعِل ، ومن أمثالهم : " الشفِيقُ بسوء ظنٍّ مُولَعٌ " ، فأما قول الشاعر : (وافر)

فَاتِي نُو مُحَافَظَةٌ أَبِي :. كما شَفَقْتُ عَلَى الزَّادِ الْعِيَالِ (1)

فذاك في معنى بَخَلْتُ وَضَنَنْتُ " (2).

وقرّر الجوهري كلام ابن دريد ، فمنع شَفَقَ الثلاثي ، حيث يقول : " وَأَشْفَقْتُ عَلَيْهِ فَأَنَا مُشْفِقٌ وَشَفِيقٌ ، وإذا قلت : أَشْفَقْتُ مِنْهُ فَإِنَّمَا تَعْنِي حَذَرْتُهُ ، وَأَصْلُهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَا يُقَالُ : شَفَقْتُ . قال ابن دريد : شَفَقْتُ وَأَشْفَقْتُ بِمَعْنَى ، وَأَنْكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ " (3) ، وقرّر ابن فارس كلام ابن دريد ، فأورد أنّ أكثر أهل اللغة أنكروا شَفَقَ (4).

وحكى بعض اللغويين الصيغتين بمعنى ، يقول الأزهري : " شَفَقْتُ مِنَ الْأَمْرِ شَفَقَةً يَعْنِي أَشْفَقْتُ ، وَأَنْشَدَ : (وافر)

فَاتِي نُو ... " (5)

فقد أورد الأزهري الصيغتين بمعنى (الخوف) ، واستشهد لشَفَقَ بالبيت ، ففي هذا دلالة على صحته ، وقد يقال: إنّ ابن دريد ذكر أنّ شَفَقْتُ فِي الْبَيْتِ بِمَعْنَى بَخَلْتُ وَضَنَنْتُ ، وأقول :أرجع ،أي الأزهري ،هذا المعنى إلى معنى حَذَرَ ، ففي اللسان : " ... وقوله : (وافر)

(1) البيت في نوادر أبي زيد / 181 من قصيدة لجابر بن قطن النهشلي ، واللسان (شفق) 2292/4 (دون نسبة) .

(2) الجمهرة (ش ف ق) شفق / 874 ، وقارن 65/3 ، والمثل في جمهرة الأمثال للعسكري 470/1.

(3) الصحاح (شفق) 1501/4 ، 1502 .

(4) ينظر: المجمل / 386 ، والمقاييس 197/3 (شفق) .

(5) التهذيب (شفق) 332/8 ، 333 .

كما شَفَقَتْ عَلَى الزَّادِ الْعِيَالُ .

أَرَادَ بَخَلَّتْ وَضَنَّتْ ، وَهُوَ مِنْ ذَلِكَ { أَيِ مِنْ شَفَقَ بِمَعْنَى خَافَ } ؛ لِأَنَّ الْبَخِيلَ بِالشَّيْءِ مُشْفَقٌ عَلَيْهِ " (1).

وَمِنْ ثَمَ ، فَالْبَيْتُ يُعَدُّ شَاهِدًا لَشَفَقِ الثَّلَاثِي ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ صَحَّتَهُ .

وَيُؤَكِّدُ صَحَّةَ شَفَقَ كَذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْقَوْتِيَّةِ : " وَشَفَقْتُ مِنَ الْأَمْرِ : خِفْتُ ، وَعَلَى الشَّيْءِ كَذَلِكَ " (2) ، وَيَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ : " وَأَشْفَقَ عَلَيْهِ حَذَرَ ، وَأَشْفَقَ مِنْهُ جَزَعٌ ، وَشَفَقَ لُغَةً " (3) ، وَيَقُولُ الْفَيَّومِيُّ : " وَأَشْفَقْتُ مِنْ كَذَا بِالْأَلْفِ حَذَرْتُ وَشَفَقْتُ أَشْفَقُ مِنْ بَابِ ضَرَبَ لُغَةً ... " (4).

فَحِكَايَةُ ابْنِ الْقَوْتِيَّةِ شَفَقَ يُؤَكِّدُ صَحَّتَهُ ، وَكَذَلِكَ نَصُّ ابْنِ مَنْظُورٍ وَالزَّبِيدِيِّ عَلَى أَنَّ شَفَقَ لُغَةً ، لَكِنْ أَشْفَقَ هِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ (5).

12 - النِّقْدُ بِقَوْلِهِ : لَيْسَ بِقَوِيٍّ ، وَلَيْسَ بِالْمَأْخُودِ بِهِ

(بَرَدَ وَأَبْرَدَ)

يَقُولُ ابْنُ دَرِيدٍ : " ... وَيُقَالُ : بَرَدْتُ الْمَاءَ وَأَبْرَدْتُهُ ، وَلَيْسَ أَبْرَدْتُهُ بِقَوِيٍّ " (6) ، وَيَقُولُ أَيْضًا : " وَبَرَدْتُ الشَّيْءَ أَبْرَدُهُ بَرْدًا وَبَرَدْتُهُ تَبْرِيدًا ، إِذَا صَيَّرْتَهُ بَارِدًا ، وَلَا يُقَالُ أَبْرَدْتُهُ . قَالَ الشَّاعِرُ : (طَوِيلٌ)

وَعَطَّلَ قُلُوصِي فِي الرِّكَابِ فَإِنَّهَا .: سَتَبْرُدُ أَكْبَادًا وَتُبْكِي بَوَاكِيَا (7)

وَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ حُلْزَةَ : (خَفِيفٌ)

ثُمَّ فَأَعَاؤَا مِنْهُمْ بِقَاصِمَةِ الظَّهْرِ — وَلَا يَبْرُدُ الْغَلِيلَ الْمَاءُ (8)

وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَبْرَدْتُهُ أَيْضًا ، وَلَيْسَ بِالْمَأْخُودِ بِهِ " (9).

وَيَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ : " وَقَدْ بَرَدَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ ، وَبَرَدْتُهُ أَنَا فَهُوَ مَبْرُودٌ ، وَبَرَدْتُهُ

(1) اللسان 2292/4 ، وينظر: التاج 244/13 (شفق) .

(2) أفعال ابن القوطية / 77 .

(3) اللسان 2292/4 ، وينظر: المحكم 106/6 (شفق) .

(4) المصباح (شفق) / 318 .

(5) ينظر: اللسان 2292/4 ، والتاج 244/13 (شفق) .

(6) الجمهرة (ب ج ج) جبب / 63 ، 24/1 .

(7) البيت لمالك بن الرِّيب في خزانة الأدب برواية: سَتَقْلِقُ أَكْبَادًا..... 121/5 .

(8) البيت من معلقة الحارث بن حلزة . ينظر شرح القصائد العشر للتبريزي / 401 .

(9) الجمهرة (ب د ر) برد / 295 ، وقارن 241/1 .

تبريداً ، ولا يقال أَبْرَدَتْهُ إلا في لغة رديئة . قال الشاعر مالك بن الريب : (طويل)

وَعَطْلٌ قَلُوصِي فِي الرِّكَابِ فَإِنَّهَا .: سَتَبْرُدُ أَكْبَاداً وَتُبْكِي بَوَاكِيَا " (1).

يتبين من النص السابق أنّ البيت جاء شاهداً لأَبْرَدَ الرباعي ، حيث ضبط فيه الفعل (سَتَبْرُدُ) بضمّ التاء وكسر الراء على أنه من أَبْرَدَ (اللغة الرديئة) ، وأقول : ضبط الفعل (سَتَبْرُدُ) على هذا الوضع سهو من المحقق ؛ لأنه جاء مضبوطاً في الأساس واللسان والتاج بفتح التاء وضمّ الراء من بَرَدَ الثلاثي ، وعلى هذا فالبيت جاء شاهداً لَبَرَدَ الثلاثي ، ويؤكد هذا قول ابن بري : " وذكر { أي الجوهرية } في فصل (بَرَدَ) بيتاً شاهداً على قولهم : بَرَدْتُ الشيء فهو مَبْرُودٌ من البرد ، وهو : (طويل)

وَعَطْلٌ قَلُوصِي فِي الرِّكَابِ فَإِنَّهَا .: سَتَبْرُدُ أَكْبَاداً وَتُبْكِي بَوَاكِيَا " (2).

ويقول ابن سيده : " وَبَرَدَهُ يَبْرُدُهُ : خَلَطَهُ بِالتَّلَجِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَبْرَدَهُ ، وَلَيْسَ بِمَأْخُوذَ بِهِ " (3) ، ويقول ابن القطاع : " وَبَرَدَ الشَّيْءُ بُرُودَةً وَبَرَدَّتْهُ ، وَقِيلَ أَبْرَدَتْهُ ، وَهِيَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ " (4).

فقد وصف الجوهرية وابن القطاع أبرد بأنه لغة رديئة ، وذكر ابن سيده أنه ليس بمأخوذ به ، وفي هذا دلالة على صحة ما أورده ابن دريد من أنّ أَبْرَدَتْهُ ليس بقوي ، وليس بالمأخوذ به .

13 - النقد بقوله : مرغوب عنه

(صَانَ وَأَصَانَ)

سبق تناوله فيما نسب إلى العامة (5).

14 - النقد بقوله : غلط

(غَمَدَ وَأَغَمَدَ)

يقول ابن دريد : " وَغَمَدَ سَيْفَهُ وَأَغَمَدَهُ ، لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ ؛ هَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : هَذَا غَلَطٌ ، لَا يُقَالُ : غَمَدَ سَيْفَهُ . قُلْتُ : فَبِمَ سُمِّيَ غَامِدٌ أَبُو قَبِيلَةٍ ؟ قَالَ : مِنْ قَوْلِهِمْ : غَمَدَتِ الرِّكْيُ ، إِذَا كَثُرَ مَأْوَاهَا . قُلْتُ لَهُ : فَإِنَّ ابْنَ الْكَلْبِيِّ يَقُولُ فِي كِتَابِ

(1) الصحاح 445/2 ، وينظر: اللسان 248/1 ، والتاج 347/4 (برد) .

(2) حواشي ابن بري (برد) 9/2 .

(3) المحكم 41/10 ، وينظر: المصباح 42 : 43 (برد) .

(4) أفعال ابن القطاع 69/1 .

(5) ينظر: ص 338 من البحث.

النَّسَبُ إِنَّهُ كَانَ بَيْنَ قَوْمٍ مِنْ عَشِيرَتِهِ أَمْرٌ فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ ، وَتَغَمَّدَ مَا كَانَ بَيْنَهُمْ ، أَي سَتَرَهُ وَغَطَّاهُ ، وَقَالَ : (طَوِيل)

تَغَمَّدَتْ شَرًّا كَانَ بَيْنَ عَشِيرَتِي .: فَأَسْمَانِي الْقَيْلُ الْحَضُورِيُّ غَامِدًا

حَضُور : موضع باليمن . فقال أبو حاتم : إن ابن الكلبي أعلم بالنَّسَبِ ، أَي أنه لا يعرف الغريب . وقال أبو حاتم مرة أخرى : يقال : سيفٌ مَغْمُودٌ . فأما الرياشي فأنشد بيتاً ، وهو : (بسيط)

تَرَكْتُ سَرَجَكَ مَنْقُوضاً سُبُورَتَهُ .: وَالسَّيْفُ يَصْدَا طَوَالَ الدَّهْرِ مَغْمُودٌ

إِذَا سَمِعْتَ بِمَوْتٍ لِلْبَخِيلِ فَقُلْ .: بُعْدًا وَسُحْقًا لَهُ مِنْ هَالِكٍ مُودِي

قال أبو بكر : هكذا أنشدناه الرياشي بكسر الدال ، وهو إقواء كأنه جره على قرب الجوار ، وأجاز الأصمعي ذلك . قال أبو حاتم : أنشدت البيت الذي فيه " مغمود " الأصمعي ، فقال : هذا مصنوع ، وقد رأيت صانعه " (1).

فقد أورد أبو عبيدة وابن دريد أنَّ غَمَدَ السَّيْفِ وَأَغْمَدَهُ لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ ، لَكِنَّ أَبَا حَاتِمٍ غَلَطَ غَمَدَ سَيْفِهِ ، وَمَنَعَ اسْتِعْمَالَهُ .

وبالبحث يتضح أنَّ غَمَدَ وَأَغْمَدَ لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ ، فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ ، يَقُولُ الْأَزْهَرِيُّ : " وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي بَابِ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ : غَمَدْتُ السَّيْفَ وَأَغْمَدْتُهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ " (2) ، وَيَقُولُ الزَّجَّاجُ فِي بَابِ الْغَيْنِ مِنْ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ : " وَغَمَدْتُ السَّيْفَ وَأَغْمَدْتُهُ " (3) ، وَيَقُولُ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ : " وَغَمَدْتُ السَّيْفَ غَمْدًا وَأَغْمَدْتُهُ " (4) ، وَيَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ " الْغَمْدُ : غِلَافُ السَّيْفِ ، وَغَمَدْتُ السَّيْفَ أَغْمَدُهُ : جَعَلْتُهُ فِي غَمْدِهِ . وَأَغْمَدْتُهُ أَيْضًا ، فَهُوَ مُغَمَّدٌ وَمَغْمُودٌ . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : هُمَا لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ " (5).

فَيَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ صَحَّةُ غَمَدَ مَعَ أَغْمَدَ ، فَهُمَا لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ ، قَدْ حَكَاهُمَا كَثِيرٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ ، وَبَنَاءٌ عَلَيْهِ ، فَلَا وَجْهَ لَتَغْلِيظِ أَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِي (غَمَدَ) .

(1) الجمهرة / 1258 ، وقارن 434/3 ، 435 .

(2) التهذيب 77/8 ، وينظر: المحيط 46/5 (غمد) .

(3) فعلت وأفعلت / 103 .

(4) أفعال ابن القوطية / 26 ، وينظر: الأفعال السرقسطي 3/2 ، وابن القطاع 412/2 .

(5) الصحاح 517/2 ، وينظر: المجمل / 535 ، والمحكم 278/5 ، واللسان 3292/5 ، والمصباح / 453 (غمد) .

15 - النقد بقوله : لم يقله أحد ممن يوثق به

(فَدَمَ وَأَفَدَمَ)

يقول ابن دريد : " ويقال : فَدَحَهُ الأمرُ فَدَحًا ، إذا أُنْقِلَه وبهظه ، والأمرُ فَادِح ، والرجل مَفْدُوح . وفوادح الدهر : خُطوبه وأحواله . فأما أَفَدَحَنِي الأمرُ فلم يقله أحدٌ ممن يوثق به " (1).

واقْتَصَرَ ابن القوطية والسرْقَسْطِي في أفعالهما على فَدَحَ بمعنى أثقل ، فقد قال السرْقَسْطِي : " وَفَدَحَ الشَّيْءُ فَدَحًا : أثقل . وأنشد أبو عثمان : (متقارب)
فَمَثَلُكَ نَاحَتْ عَلَيْهِ النِّسَاءُ .: لِعِظَمِ مَصِيبَتِكَ الْفَادِحَةِ " (2).

وَقَرَّرَ الجوهري وابن القطاع نقد ابن دريد، ففي الصحاح: " فَدَحَهُ الدَّيْنُ: أُنْقِلَه... وأمرٌ فَادِحٌ إذا عَالَهُ وبَهَظَهُ . ولم يُسْمَعْ أَفَدَحَهُ الدَّيْنُ ممن يوثق بعربيته " (3) ، وفي أفعال ابن القطاع : " وَفَدَحَهُ الدَّيْنُ فَدَحًا : أُنْقِلَه ، ومنه الحديث : " وعلى المسلمين ألا يتركوا مَفْدُوحًا في فِدَاءٍ أو عَقْلٍ " (4) ... ولم يسمع أَفَدَحَ ممن يوثق بعربيته " (5).

فَيَتَبَيَّنُ مما سبق صحّة نقد ابن دريد ، ومما يدلّ على أنّ فَدَحَ هي الموثوق بها أنّ اسم الفاعل منها ورد في شاهد شعري سابق ، وورد منها كذلك اسم المفعول في الحديث.

16 - النقد بقوله : لا يعرف في أصل اللغة

(بَلَقَ وَابْلَقَ وَابْلَقَ)

يقول ابن دريد : " ويقال : دَابَّةٌ أَبْلَقُ بَيْنَ الْبَلَقِ وَالْبُلْقَةِ . وابلق الدابة وابلق ، وقال قوم : بَلَقَ الدابة ، وهذا لا يُعرف في أصل اللغة " (6).

وجاء في اللسان : " والْبَلَقُ : سواد وبياض ... والفعل بَلَقَ ... وَبَلَقَ ، وهي قليلة، وابلق . قال ابن دريد : " لا يعرف في فعله إلا اِبْلَاقٌ وابلق ... " (7) ، ويقول الزبيدي : " وقد بَلَقَ الفرس كَفَرَحَ ، وَكُرُمَ بَلَقًا مُحَرَّكَةً ... وقال ابن دريد : لا يعرف في فعله إلا

- (1) الجمهرة (ح د ف) فدح / 504 ، وقارن 123/2 .
- (2) أفعال السرْقَسْطِي 41/4 ، وينظر: الأفعال لابن القوطية / 290 .
- (3) الصحاح 390/1 ، وينظر: اللسان 3362/5 ، والتاج 151/4 (فدح) .
- (4) الحديث في الفائق 12/3 ، والعقل : الدية .
- (5) أفعال ابن القطاع 478/2 .
- (6) الجمهرة (ب ق ل) بلق / 371 ، وقارن 320/1 .
- (7) اللسان (بلق) 347/1 .

ابلاق ، وابلق ... وقال غيره : قلما تراهم يقولون : بَلَقَ ... " (1).

فابن دريد اعترض على بَلَقِ الثلاثي سواء أكان بفتح اللام أم ضمها أم كسرهما ، وأقر بصحة اَبْلَقَ وَاَبْلَقَ ، ويؤيده اقتصار الجوهرى على اَبْلَقَ (2).

ويدل على صحة (بَلَقَ) نص بعض اللغويين عليه ، ومنهم صاحب العين وابن سيده وغيرهما (3).

17- النقد بقوله : ليس هذا بشيء

(بَدَنَ وَبَدَنَ)

يقول ابن دريد : " وَبَدَنَ الرجلُ ، إِذَا سَمِنَ . وَبَدَنَ ، إِذَا ثَقُلَ عَنْ سِنٍّ . وفي حديث النبي ﷺ : " فَإِنِّي قَدْ بَدَنْتُ " (4) ، أَي ثَقُلْتُ . قال الرازي : (5)

وَكُنْتُ خِلْتُ الشَّيْبَ وَالتَّبْدِينَ

وَالهَمَّ مِمَّا يُذْهِلُ الْقَرِينَا

وأصحاب الحديث يقولون : فَإِنِّي قَدْ بَدَنْتُ ، وليس ذلك بشيء ؛ لأنه ليس من صفته أنه عليه السلام كان سميناً " (6).

ويقول ابن السكيت : " قَدْ بَدَنَ الرجلُ ... إِذَا ضَخَمَ ، فهو بَادِنٌ ، وَقَدْ بَدَنَ تَبْدِيناً إِذَا أَسَنَّ وَكَبَرَ ... وفي الحديث عن النبي ﷺ : " إِنِّي قَدْ بَدَنْتُ فَلَا تَبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ " (7).

فالفارق في المعنى بين الصيغتين واضح جلي ، وقد روى ابن السكيت الحديث بالرواية الراجحة .

ويقول أبو عبيد معقّباً على الحديث : " ... بَدَنْتُ يَعْنِي كَبَرْتُ وَأَسَنَنْتُ ... ومما يحقق هذا المعنى الحديث الآخر : أنه كان يصلي بعض صلاته بالليل جالساً ، وذلك بعدما

(1) التاج (بَلَقَ) 45/13 .

(2) ينظر: الصحاح (بَلَقَ) 1451/4 .

(3) ينظر: العين 172/5 ، والتهذيب 177/9 ، والمحكم 268/6 ، واللسان 347/1 ، والتاج 45/13 (بَلَقَ) .

(4) الحديث في سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب ما يؤمر به المأموم - رقم 619 - 242/1 ، وسنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة - باب النهي أن يسبق الإمام رقم 963 - 309/1 .

(5) الرجز لحميد الأرقط في الصحاح (بدن) 2077/5 ، وفي إصلاح المنطق / 330 دون نسبة .

(6) الجمهرة (بدن) بدن / 302 ، وقارن 62/1 ، 63 .

(7) إصلاح المنطق / 330 .

حطمته السن ... وأما قول هشيم قد بدنت ، فليس لها معنى إلا كثرة اللحم ، وليست صفته عليه السلام فيما يروى عنه هكذا ... والأول أشبه بالصواب في بدنت " (1) .

ويقول أبو أحمد العسكري في تصحيقات المحدثين : " قال أهل العلم والمعرفة بالرواية : الصواب أنني قد بدنت ... ومما يدل على ذلك قول عائشة - رضي الله عنها - أنه عليه السلام كان يصلي بعض صلاته بالليل وهو جالس ، وذلك بعدما حطمته السن ... " (2) .

فما سبق يوافق نقد ابن دريد بأن رواية بدن بضم الدال ليس بشيء .

وجاء في الفائق : " ورؤي بدنت : أي تقلت على الحركة ثقلها على الرجل البادن ، وهو الضخم البدن ... " (3) .

فعلى ما قاله الزمخشري في الفائق يكون لرواية بدن وجه من الصحة ، والمعنى في هذه الرواية راجع إلى المعنى في الرواية الأولى ، وهو أنه عليه السلام أصبحت حركته ثقيلة من كبر سنه مثل ثقل حركة الضخم الثقيل .

تحقيب

- وردت أمثلة نقدية كثيرة تتعلق بصيغة فعل وأفعل ، وأكثر هذه الأمثلة كان الناقد فيها الأصمعي ، فقد كان يرد أو ينكر إحدى الصيغتين ، إما فعل وإما أفعل ، ورد الأصمعي أو إنكاره راجع إلى تشدده في اللغة واعترافه بالأفصح وإلغائه ما سواه - وإن كان صحيحاً - وقد ثبت من خلال البحث صحة أكثر ما أنكره الأصمعي (4) .

- انتقدت بعض الصيغ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (5) .

(1) غريب الحديث لأبي عبيد 189/3 ، 190 ، 191 .

(2) تصحيقات المحدثين 181/1 ، 182 .

(3) الفائق في غريب الحديث 1 / 76 .

(4) ينظر فيما سبق : بن ، ثرى ، حد ، حكم ، رتج ، أرجن ، أزهى ، سف ، أسلك ، سنف ، أساس ، شط ، أشار ، أصد ، أفذ ، كلاً ، أمحق ، مهر ، أنصف ، نهج ، جبر ، أحتر ، أحزن ، أذف ، صرد ، أطل ، عذر ، غن ، أفتن ...

(5) ينظر على سبيل المثال : أحاش ، أزن ، غفا ، أنعش ، شفق ، ضب ، أنبت ، أسار ، أكسب ، لم ، هل ، غمد ، ونفه ، أشخم .

وبعدما سبق إليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بصيغ الأفعال مرتبة ترتيباً هجائياً

الصيغ	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
بَدَنَ وَبَدَّنَ	بَدَنَ	ليس بشيء	صحة الصيغة
بَرَدَ وَأَبْرَدَ	أَبْرَدَ	ليس بقوي ولا بالمأخوذ به	موافقة النقد
بَلَقَ وَابْلَقَ وَابْلَقَّ	بَلَقَ	لا يعرف في أصل اللغة	صحة الصيغة
بَنَّ وَأَبَنَّ	بَنَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
بَهَجَ وَأَبْهَجَ	أَبْهَجَ	أعلى	موافقة النقد
ثَرَى وَاتَّرَى	ثَرَى	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
جَبَرَ وَأَجْبَرَ	جَبَرَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
حَتَرَ وَأَحْتَرَ	أَحْتَرَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
حَدَّ وَأَحَدَّ	حَدَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
حَزَنَ وَأَحْزَنَ	أَحْزَنَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
حَكَمَ وَأَحْكَمَ	حَكَمَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
حَاشَ وَأَحَاشَ	أَحَاشَ	من قول العامة	صحة الصيغة
دَفَّ وَأَدَفَّ	أَدَفَّ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
رَتَجَ وَأَرْتَجَ	رَتَجَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
رَجَبَ وَرَجَّبَ	رَجَبَ	أعلى	موافقة النقد
رَجَنَ وَأَرْجَنَ	أَرْجَنَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
رَمَعَ وَأَرَمَعَ	رَمَعَ	أعلى	موافقة النقد
زَكَنَ وَأَزْكَنَ	أَزْكَنَ	من قول العامة	صحة الصيغة
زَهَا وَأَزْهَى	أَزْهَى	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
سَبَتَ وَسَبَّتَ	سَبَتَ	أعلى	موافقة النقد
سَفَّ وَأَسَفَّ	سَفَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
سَلَكَ وَأَسَلَكَ	أَسَلَكَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
سَنَفَ وَأَسْنَفَ	سَنَفَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
سَاسَ وَأَسَاسَ	أَسَاسَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
سَارَ وَأَسَارَ	أَسَارَ	أنكره البصريون	صحة الصيغة
أَشْخَمَ وَشَخَمَ اللَّحْمُ	أَشْخَمَ	ليس بالعالِي	علو الصيغة

الصيغ	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
شَخَّمْ وَشَخَّنْ وَأَشْخَمْ	أَشْخَمَ	ليس بالعالِي	علو الصيغة
شَذَّ وَأَشَذَّ	شَذَّ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
أَشْرَكَ وَشَرَكَ	أَشْرَكَ	ليس بالعالِي	علو الصيغة
شَطَّ وَأَشَطَّ	شَطَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
شَفَقَ وَأَشْفَقَ	شَفَقَ	أنكره جل أهل اللغة	صحة الصيغة
شَكَدَ وَأَشْكَدَ	أَشْكَدَ	ليس بالعالِي	موافقة النقد
شَارَ وَأَشَارَ	أَشَارَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
صَدَّ وَأَصَدَّ	أَصَدَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
صَرَدَ وَأَصْرَدَ	صَرَدَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
صَمَتَ وَأَصْمَتَ	أَصْمَتَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
صَانَ وَأَصَانَ	أَصَانَ	من قول العامة	موافقة النقد
ضَبَّ وَأَضَبَّ	ضَبَّ	أنكره البصريون	صحة الصيغة
ضَبَعَ وَأَضْبَعَ	أَضْبَعَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
طَبَى وَاطْبَى	اطْبَى	أعلى	علو الصيغتين
طَلَّ وَأُطِلَّ	أُطِلَّ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
عَذَرَ وَأَعَذَرَ	عَذَرَ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
غَطَيْتُ وَغَطَيْتُ	غَطَيْتُ	هو اللغة العالية	موافقة النقد
غَفَا وَأَغْفَى	غَفَا	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
غَلَقَ وَأَغْلَقَ	غَلَقَ	أباه الأصمعي	موافقة النقد
غَمَدَ وَأَغْمَدَ	غَمَدَ	غلط	صحة الصيغة
غَنَّ وَأَغَنَّ	غَنَّ	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
غَاثَ وَأَغَاثَ	أَغَاثَ	هو اللغة العالية	موافقة النقد
فَتَنَ وَأَفْتَنَ	أَفْتَنَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
فَحَشَ وَأَفْحَشَ	أَفْحَشَ	أعلى	موافقة النقد
فَدَحَ وَأَفْدَحَ	أَفْدَحَ	لم يقله أحد ممن يوثق به	موافقة النقد
فَزَعَ وَأَفْزَعَ	أَفْزَعَ	أعلى	موافقة النقد
قَذَّ وَأَقَذَّ	أَقَذَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة

الصيغ	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
كَسَبَ وَأَكْسَبَ	أَكْسَبَ	خطأ	صحة الصيغة
كَلَأَ وَأَكَلَأَ	كَلَأَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
لَحِقَ وَالْحَقَّ	التفريق بينهما	ليس بثبت	موافقة النقد
لَزَّ وَالزَّ	الزَّ	أنكره البصريون	مخالفة النقد
لَمَعَ وَالْمَعَ	لَمَعَ	أعلى	موافقة النقد
لَمَّ وَالْمَّ	لَمَّ	دفعه الأصمعي	صحة الصيغة
مَحَقَّ وَأَمَحَقَّ	أَمَحَقَّ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
مَهَرَ وَأَمَهَرَ	أَمَهَرَ	أباه الأصمعي ، وليس باللغة العالية	صحة الصيغة
نَبَتَ وَأَنْبَتَ	أَنْبَتَ	دفعه الأصمعي	صحة الصيغة
نَصَبَ وَأَنْصَبَ	أَنْصَبَ	أعلى	موافقة النقد
نَصَتَ وَأَنْصَتَ	أَنْصَتَ	أعلى	موافقة النقد
نَصَفَ وَأَنْصَفَ	أَنْصَفَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
نَعَشَ وَأَنْعَشَ	أَنْعَشَ	من قول العامة	صحة الصيغة
نَفِهَ وَنَفَّهَ	نَفِهَ	ليس بثبت	صحة الصيغة
نَهَجَ وَأَنْهَجَ	نَهَجَ	أباه الأصمعي	صحة الصيغة
نَارَ وَأَنَارَ	أَنَارَ	أعلى	موافقة النقد
هَدَرَ وَأَهْدَرَ	أَهْدَرَ	أعلى	موافقة النقد
هَلَّ وَأَهْلَّ	هَلَّ	دفعه الأصمعي	صحة الصيغة
وُبًى وَأَوْبًى	أَوْبًى	غير معروف عند الأصمعي	صحة الصيغة
وَسَقَ وَأَوْسَقَ	وَسَقَ	أعلى	أوسق أعلى
وَضَحَ وَأَوْضَحَ	أَوْضَحَ	غير معروف عند الأصمعي	موافقة النقد
وَطَنَ وَأَوْطَنَ	أَوْطَنَ	أعلى	موافقة النقد
وَكًى وَأَوْكًى	أَوْكًى	أعلى	موافقة النقد
يَنَعَ وَأَيَّنَعَ	أَيَّنَعَ	أعلى	موافقة النقد

عبارات النقد الخاصة بصيغ الأفعال

العدد الكلي	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
21	20	1	أباه الأصمعي
13	11	2	ما كان غير معروف عند الأصمعي
16	2	14	أعلى
5	4	1	ليس بالعالِي
5	4	1	ما نسب الى العامة
3	3	–	ما دفعه الأصمعي
3	3	–	ما أنكره البصريون
2	1	1	ليس بثبت
2	1	1	هو اللغة العالية
2	2	–	خطأ
1	1	–	وأنكر جل أهل اللغة ذلك
1	–	1	ليس بالقوي وليس بالمأخوذ به
1	–	1	مرغوب عنه
1	1	–	غلط
1	–	1	لم يقله أحد ممن يوثق به
1	1	–	لا يعرف في أصل اللغة
1	1	–	ليس هذا بشيء
79	55	24	العدد الكلي

الفصل السابع

(صيغ الأسماء)

جاءت في الجمهرة أمثلة يشتمل المثل منها على صيغتين بمعنى واحد ، ثم تنتقد إحداها بأنها - مثلاً - أعلى أو أفصح أو خطأ أو من كلام العامة أو المولدين ... وما إلى ذلك ، وإليك عرض الأمثلة ودراستها :

1 - النقد بقوله : أعلى

(تَبِيعَة وَتَبَاعَة وَتَبِيعَة)

يقول ابن دريد : " ويقال : ليس عليك من هذا الأمر تَبِيعَة وَتَبَاعَة وَتَبِيعَة ⁽¹⁾ وهي أعلى ، أي لا يلحقك منه شيء تكرهه " ⁽²⁾.

لم أعر في كتب اللغة التي رجعت إليها ⁽³⁾ على تفضيل (تَبِيعَة) على تَبِيعَة وَتَبَاعَة ، لكن قول الجوهري : " والتباعة مثل التبيعة " ⁽⁴⁾ - يتبين منه أن (التَّبِيعَة) هي الأصل ، وهذا يؤيد كونها أعلى ، ويؤيد هذا أيضاً ورودها في كلام عربي فصيح ، فقد قال قيس بن عاصم المنقري : يا رسول الله : ما المال الذي ليس فيه تَبِيعَة من طالب ولا من ضيف ؟ قال : نَعَمْ المال الأربعون ، والكثير الستون وويل لأصحاب المئين ، إلا من أعطى الكريمة ، ومنح الغزيرة ، وذبح السمينة ؛ فأكل وأطعم القانع والمعتز " ⁽⁵⁾ يريد " بالتَّبِيعَة ما يتبع المال من نوائب الحقوق ... " ⁽⁶⁾.

(تَسْمُ وَتَسِيمُ وَرُبُعٌ وَرَبِيعٌ ...)

يقول ابن دريد : " ورُبُعُ المال : جزء من أربعة ، وقد قيل : رَبِيعُ المال أيضاً ، قال الشاعر : (وافر)

وَمِثْلُ سَرَاةِ قَوْمِكَ لَنْ يُجَارُوا .: إِلَى رُبُعِ الرَّهَانِ وَلَا الثَّمِينِ ⁽⁷⁾

ولم تجاوز العرب في هذا المعنى الثمين ؛ هكذا يقول بعض أهل اللغة ، وقال

(1) في اللسان (تبع) 1 / 418 ، " والتبعة والتباعة : ما فيه إثم يتبع به " .

(2) الجمهرة (ب ت ع) تبع (254 ، 1 / 195) .

(3) في الصحاح واللسان والتاج .

(4) الصحاح (تبع) 3 / 1190 .

(5) الفائق 1 / 129 ، وينظر: اللسان 1 / 418 ، والتاج 11 / 37 (تبع) .

(6) اللسان (تبع) 1 / 418 .

(7) البيت للشماخ في ديوانه / 340 .

بعضهم : بل قد قيل التَّسِيع والعَشِير ، كما قيل الثَّمِين ، والكلام الأول أعلى " (1).

فابن دريد أورد قولين :

الأول : أنَّ العرب لم تجاوز الثَّمِين ، أي لم تقل التَّسِيع والعَشِير .

الثاني : أنَّ العرب قالت : التَّسِيع والعَشِير .

ورجَّح ابن دريد القول الأول ، فذكر أنه أعلى .

وبالبحث لم أعثر على القول الأول ، وإنما جاء في الصحاح : " والعُشْر : الجزء من أجزاء العَشْرَة ، وكذلك العَشِير " (2) ، وجاء في اللسان : " والعَشِير والتَّسِيع : بمعنى العُشْر والتَّسِيع ، بالضم ... " (3) ، ويقول الفارابي : " والعَشِير : العُشْر " (4) ، ويقول أيضاً : " والتَّسِيع : التَّسِيع " (5).

فمما سبق يتَّضح أنَّ التَّسِيع والعَشِير نقولهما العرب ، وفي هذا دلالة على صحَّة القول الثاني المرجوح .

(عَفْرَنِيَّةٌ وَعَفْرِيَّةٌ وَقُلْنَسِيَّةٌ وَقُلَيْسِيَّةٌ)

يقول ابن دريد : " وعَفْرَنِيَّةٌ ، وهو الداھي ، وربما سمي الشَّعر النابت في وسط الرأس عَفْرَنِيَّةً ، وهي العَفْرَاة ، وقال مرة أخرى : والصحيح عَفْرِيَّةٌ . وقُلْنَسِيَّةٌ ، وقالوا : قُلَيْسِيَّةٌ ، وهو أعلى " (6).

فالعَفْرَنِيَّةُ والعَفْرَاةُ والعَفْرِيَّةُ كلها تطلق على الرجل الداھي ، وعلى الشَّعر النابت في وسط الرأس ، لكن ابن دريد قال : وهي العَفْرَاةُ ثم قال : والصحيح عَفْرِيَّةٌ كأنه يضرب صفحاً عن العَفْرَنِيَّةِ .

وبالبحث وجدت أنَّ أصحَّ هذه الصيغ عَفْرِيَّةٌ ، يليها عَفْرَاةٌ ، فصاحب العين وأبو عمرو الشيباني قد نصّا على عَفْرِيَّةٍ ، ولم يتعرّضا للصيغتين الأخريين ، ففي العين : " ورجل عَفْرٌ وعَفْرِيَّةٌ وعَفْرَاةٌ وعَفْرِيَّةٌ : بين العَفْرَاةِ ، يوصف بالشيطنة.... وعَفْرِيَّةٌ

(1) الجمهرة (ب ر ع) ربع (317 ، 318 ، 1 / 265).

(2) الصحاح (عشر) 2 / 746 .

(3) اللسان (تسع) 1 / 432 .

(4) ديوان الأدب للفارابي تحقيق : أحمد مختار عمر - الأولى - مؤسسة دار الشعب - 1424هـ - 2003م 1 / 407 .

(5) ديوان الأدب 1 / 413 .

(6) الجمهرة : 1244 ، وقارن 3 / 421 .

الرأس : الشَّعْرَ الذي عليه " (1) ، وفي الجيم : " ... وقال : الشَّعْرَ العَفْرِية ، وقال : جاء نافشاً عَفْرِيتَه " (2).

واقصر الجوهرى على العَفْرِية والعَفْرة مما يدلّ على أنهما الصحيحان ، حيث يقول : " والعَفْرة بالضمّ : شعرة القفا من الأسد والديك وغيرهما ، وهي التي يردّها إلى يافوخه عند الهرّاش ، وكذلك العَفْرِية والعَفْرة أيضاً بالكسر فيهما . يقال : جاء فلانٌ نافشاً عَفْرِيتَه ، إذا جاء غضبان " (3).

ومما يؤكّد أنّ العَفْرِية أصحّ الصيغ - ورودها في كلام رسول الله ﷺ ففي الحديث : " إنّ الله تعالى يبغض العَفْرِية النَفْرِية ، الذي لا يُرْزَأُ (4) في أهلٍ ولا مالٍ .. " (5) . وفيما يتعلق بقلنسية وقلنسية ، فقد أورد ابن دريد أنّ قلنسية أعلى .

وبالبحث وجدت قلنسية قد نصّت عليها بعض كتب اللغة ، ففي المحكم : " والقلنسوة والقلنساء والقلنسية والقلنسية : من ملابس الرؤوس " (6) ، كما عدّ أبو عبيدة قلنسية لغة في قلنسوة (7) ، ولم أعثّر في كتب اللغة التي رجعت إليها (8) على أنّ قلنسية أعلى ، كما قال ابن دريد من قلنسية.

(عُلَيْبَ وَعُلَيْبَ)

يقول ابن دريد : " وعُلَيْبَ : وادٍ معروف بالحجاز ؛ وقالوا عُلَيْبَ بالضمّ ، وهو أعلى ؛ قال البصريون : هو عُلَيْبَ ، وليس في كلامهم فُعَيْلٌ غيره " (9).

مما يدلّ على صحّة كل من عُلَيْبَ وعُلَيْبَ - نصّ أبي عمرو الشيباني على عُلَيْبَ ، ونصّ الجوهرى على عُلَيْبَ ، ففي الجيم : " وقال الحارثي : عُلَيْبَ الوادي خفض العين " (10) أي كسر عين عُلَيْبَ ، وفي الصحاح : " وعُلَيْبَ : اسم وادٍ . ولم يجئ على فُعَيْلَ بضمّ الفاء وتسكين العين وفتح الياء غيره " (11).

(1) العين (عفر) 123 / 2 .

(2) الجيم 256 / 2 ، 257 .

(3) الصحاح (عفر) 752 / 2 .

(4) في اللسان (رزأ) 1634 / 3 ، " وقد رزأته رزينة أي أصابته مصيبة ... " .

(5) الصحاح (عفر) 752 / 2 ، والحديث في النهاية 262 / 3

(6) المحكم (قلنس) 144 ، 143 / 6 .

(7) ينظر: المحكم (قلنس) 144 / 6 .

(8) ينظر: المحكم وتكملة الصاغاني واللسان والتاج (قلنس) .

(9) الجوهرة : ص 1168 ، وقارن 353 / 3 .

(10) الجيم 246 / 2 .

(11) الصحاح (علب) 189 / 1 .

ويقول ابن منظور : " وُعْلَيْبٌ وَعُلَيْبٌ : وادٍ معروف على طريق اليمن ، وقيل : موضع ، والضمُّ أعلى ، وهو الذي حكاه سيبويه ... " (1).

فقول ابن منظور يؤكِّد ما ذكره ابن دريد من أنَّ (عُلَيْبٌ) بضمِّ العين أعلى من (عُلَيْبٌ) بكسرها ، ورجعت إلى الكتاب لسيبويه ، فوجدت فيه الكلمة (عُلَيْبٌ) بضمِّ العين وسكون اللام وفتح الياء (2) ، ولم يذكر الصورة الأخرى كما في اللسان .

(الْقُبَيْطُ وَالْقُبَّاطُ)

يقول ابن دريد : " و الْقُبَيْطُ ، وهو النَّاطِفُ ، وقال قوم : الْقُبَّاطُ ، وهو أعلى اللغتين " (3) ، ويقول الجوهري : " و الْقُبَّاطُ : الناطف ، وكذلك الْقُبَيْطُ وَالْقُبَيْطَى وَالْقُبَيْطَاءُ ، إِذَا خَفَّتْ مَدَدَتْ وَإِنْ شَدَّدَتْ قَصُرَتْ " (4).

فالجوهري نصَّ على الْقُبَّاطُ و الْقُبَيْطُ ، وهذا يؤكِّد صحَّة كل منهما ، وأضاف إليهما الْقُبَيْطَى وَالْقُبَيْطَاءَ .

ولم أعثَر على أنَّ الْقُبَّاطُ أعلى من الْقُبَيْطُ في كتب اللغة التي رجعت إليها ، لكن قد يؤيِّد ما ذهب إليه ابن دريد تقديم الجوهري الْقُبَّاطُ وذكره المعنى معها ثم سرده الصيغ الأخرى بعد ذلك .

2-النقد بقوله : خطأ من قول العامة

(حَدَّثٌ وَحَدِيثٌ)

يقول ابن دريد : " وَرَجُلٌ حَدَّثٌ : حَسَنُ الْحَدِيثِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَةِ : حَدِيثٌ فَخَطَأٌ " (5).

فابن دريد خطأ العامة في إطلاقهم كلمة (حَدِيثٌ) على الرجل الحسن الحديث ؛ إذ الصحيح أن يقال له حَدَّثٌ ، ويشهد لابن دريد تفريق الجوهري بين الْحَدَّثِ وَالْحَدِيثِ حيث قال : " وَرَجُلٌ حَدَّثٌ وَحَدِيثٌ بضم الدال وكسرها ، أَي حَسَنُ الْحَدِيثِ . وَرَجُلٌ حَدِيثٌ مِثَالُ فِسِّيْقٍ ، أَي كَثِيرُ الْحَدِيثِ " (6) ، ويقول الزمخشري أيضاً : " وَرَجُلٌ حَدَّثٌ وَحَدَّثٌ :

(1) اللسان (علب) 4 / 3064 .

(2) ينظر: الكتاب 4 / 268 ، ومعجم ما استعجم ص 965 .

(3) الجمهرة : ص 1243 ، 3 / 421 ، والنَّاطِفُ : " ضرب من الحلوى " المعجم الوسيط/931.

(4) الصحاح (قبط) 3 / 1151 ، وينظر: العين واللسان والتاج (نطف).

(5) الجمهرة (ث ح د) حدث 416 ، 2 / 34 .

(6) الصحاح (حدث) 1 / 279 .

حسن الحديث، وحديث : كثير الحديث " (1) ، وتقرّر في التاج ما ذكره ابن دريد ، ففيه : "الحديث من الرجال ، بضمّ الدال وكسرهما ، هو الحسن الحديث ، والعامّة تقول الحديث ، أي بالكسر والتشديد وهو خطأ ، إنما الحديث : الكثير الحديث " (2) ، ولا يلزم من كثرة الحديث حسنه .

(الحائر والحير)

يقول ابن دريد : " فأما قول العامة : الحير ، فخطأ ، إنما هو الحائر ، وهذا الباب نأتي عليه في المعتل إن شاء الله " (3) .

ويقول الزبيدي : "يقولون { أي العوام } للحظيرة تكون في الدار حيرًا ويجمعونه : أحيانًا. قال محمد { أي أبو بكر الزبيدي } : والصواب : حائر وجمعه: حوران و حيران... وقال أحمد بن يحيى ثعلب : الحائر هو الذي تسميه العامة حيرًا ، وهو الحائط ... " (4) .

ويقول ابن منظور : " وبالبصرة حائر الحجاج معروف ، يابس لا ماء فيه ، وأكثر الناس يسميه الحير ، كما يقولون لعائشة عيشة ، يستحسنون التخفيف وطرح الألف " (5) ، ويقول أيضاً : " وقالوا : لهذه الدار حائر واسع ، والعامّة تقول : حير ، وهو خطأ " (6) . فالنصوص السابقة تؤيد نسبة ابن دريد كلمة الحير إلى العامة ، وتخطئته إياه ، لكن ابن هشام اللخمي ردّ على أبي بكر الزبيدي نسبته كلمة الحير - فيما سبق - إلى العامة مؤكّداً صحتها ، يقول ابن هشام اللخمي : " وقال أيضاً { أي الزبيدي } : ويقولون للحظيرة تكون في الدار : حير . والصواب : حائر " (7) .

ويردّ اللخمي قائلاً : " قال الخليل بن أحمد : الحائر حوض يُسَيَّبُ إليه مَسِيلُ الماء في الأمصار ، يسمى بهذا الاسم بالماء وغيره ، وبالبصرة حائر الحجاج معروف ، يابس لا ماء فيه ، وأكثر الناس يسميه الحير ، كما يقولون لعائشة عيشة ، يستحسنون التخفيف وطرح الألف " (8) .

- (1) الأساس (حدث) 134 .
- (2) التاج (حدث) 3 / 191 .
- (3) الجمهرة (ح ر ي) حير ص 526 ، 2 / 147 ، وينظر: ص 1048 ، 1049 .
- (4) لحن العوام : ص 156 .
- (5) اللسان (حير) 2 / 1067 .
- (6) السابق : نفسه .
- (7) المدخل إلى تقويم اللسان : ص 16 .
- (8) المدخل : ص 16 ، وينظر : العين (حير) 3 / 289 .

فاللخمي استشهد بكلام الخليل على أنّ الحَيْر صحيح ، إذ قال الخليل : أكثر الناس يسميه الحَيْر ، وهذا على أساس أنّ المقصود بأكثر الناس في قوله أكثر العرب ، حيث يقول اللخمي : " يعني الخليل بقوله : " وأكثر الناس يسميه الحَيْر " : العرب ، والدليل على ما قلناه تعليقه لذلك ؛ لأن غير العرب لا يلتفت لكلامهم ، فكيف يعلل . ومن الدليل على ذلك أيضاً قوله : " كما يقولون لعائشة عَيْشَة " ، والذين يقولون لعائشة عَيْشَة ، هم العرب ، وقد جاء ذلك في أشعارهم الفصيحة ، قال الشاعر وهو رجل من بني تميم لعمر بن عبيد الله بن معمر :

أَنْبِذْ بِرَمْلَةٍ نَبَذَ الْجَوْرِبُ الْخَلْقَ .: وَعِشْ بِعَيْشَةٍ عَيْشًا غَيْرَ ذِي رَنْقٍ ⁽¹⁾

يعني رملة أخت طلحة الطلحات ، وعائشة بنت طلحة بن عبيد الله ، وإذا حكى الخليل أنّ أكثر الناس يسميه الحَيْر ، ويعلل ذلك ، فكيف تُلَحَّن به العامة ؟

ثم قال أبو بكر في آخر هذا الفصل { أي فصل حائر وحير } : " وقد روى أبو عبيد عن أبي عمرو الشيباني ، في بيت رؤية ، وهو (رجز)

حتى إذا ما هاجَ حيرانُ الدُّرْقِ ⁽²⁾

قال : " حيران : جمع حير " فأثبت { أي الزبيدي } آخراً ما نفاه أولاً ، وأتى بالحجة على نفسه " ⁽³⁾.

فاللخمي ردّ على الزبيدي تلحينه العامة في قولهم (حير) ، وأثبت اللخمي صواب (حير) مستشهداً بما ذكره الخليل بن أحمد ، وأبو عمرو الشيباني .

(الرَّكَّابَةُ وَالرَّكَّابَةُ)

يقول ابن دريد : " والرَّكَّابَةُ : فسيلة تتعلّق بالنخلة لا تبلغ الأرض ، والجمع رَوَاكِب . فأما قول العامة رَكَّابَةٌ فخطأ " ⁽⁴⁾.

ويقول ابن فارس : " والرَّكَّابَةُ : شبيهة فسيلة من أعلى النخلة عند قِمَّتِهَا ، وربما حَمَلَتْ معها أمها " ⁽⁵⁾.

فمن نصّ ابن فارس السابق يتبيّن صحّة الرَكَّابَةِ ، ويقول ابن منظور : " والرَّكَّاب

(1) البيت في تثقيف اللسان / 232 لرجل من بني تميم أيضاً .

(2) ديوان رؤية / 105 برواية : حتى إذا ما اصقَرَ حُجْرَانُ الدُّرْقِ .

(3) المدخل ص 16 ، 17 ، وينظر : لحن العوام : ص 156 ، 157 .

(4) الجمهرة (ب ر ك) ركب : ص 327 ، 1 / 274 .

(5) المقاييس (ركب) 2 / 432 .

والرَّكَّابَة : فسيلة تكون في أعلى النخلة متدلية لا تبلغ الأرض ... ولا يقال لها الرَّكَّابَة ؛ إنما الرَّكَّابَة المرأة الكثيرة الركوب ... هذا قول بعض اللغويين .

وقال أبو حنيفة : الرَّكَّابَة الفسيلة ، وقيل : شبه فسيلة تخرج في أعلى النخلة عند قمتها ، وربما حملت مع أمها ، وإذا قلعت كان أفضل للأُم ، فأثبت ما نفى غيره من الرَّكَّابَة " (1) .

فقد اختلف القول في صحّة الرَّكَّابَة ، فابن دريد خطأها ونسبها إلى العامة ، ومنعها بعض اللغويين - كما في اللسان - لكنّ الدينوري - وهو متقدم على ابن دريد - نصّ عليها ، ونصّ عليها أيضاً ابن فارس ، ففي هذا دلالة على صحّتها .

(مَغْدٌ وَمَغْدُود)

يقول ابن دريد : " وناقَة مَغْدٌ : بها غُدّة ؛ يقال : أَعَدَّ البعيرُ وأَعَدَّتِ الناقةُ فهي مَغْدٌ ، فأما قول العامة مَغْدُود فخطأ " (2) .

وبالبحث لم أعر على أحد من اللغويين نسب كلمة (مَغْدُود) إلى العامة ، وكذلك لم أعر على أحد خطأها .

وإنما وجدت في كتب اللغة التي رجعت إليها ما يؤكد صحّة مَغْدُود مع مَغْدٌ .

فهذا أبو عمرو الشيباني (ت 206 هـ) - وهو متقدم على ابن دريد - ينصّ على مَغْدُود ، فيقول : " وقال أبو زياد : جمل مَغْدُودٌ ومَغْدٌ ، وهي قرحة تأخذ الإبل مثل الطاعون " (3) .

وهذا الأزهري سمع العرب تقول (مَغْدُود) - ومن سمع حجة على من لم يسمع - ففي التهذيب : " قلت { الأزهري } : وسمعت العرب تقول : غُدَّتِ الناقةُ فهي مَغْدُودَة ، من الغُدّة ... وقال ابن بُزُرْج : أَعَدَّتِ الناقةُ وأَعَدَّتْ ، ويقال أيضاً : غُدَّتْ ، فهي مَغْدُودَة من الغُدّة ، وبعيرٌ مَغْدُود ، وغادٌ ومَغْدٌ ومَغْدٌ ... " (4) .

فبناء على نصّ أبي عمرو الشيباني وابن بُزُرْج على مَغْدُود ، وسماع الأزهري العرب تقولها ، بناء على هذا فالكلمة صحيحة ، ومن ثمّ ، فلا وجه لنسبة ابن دريد الكلمة

(1) اللسان 3 / 1714 ، وينظر : التاج 2 / 36 . (ركب) .

(2) الجمهرة : ص 1270 ، 3 / 446 .

(3) الجيم 3 / 4 .

(4) التهذيب (الجزء المستدرك) ص 50 ، 51 ، وينظر : تكملة الصاغانى 2 / 304 ، واللسان 5 / 3216 ، والتاج 5 / 148 ، 149 (غده) .

إلى العامة ، ولا وجه كذلك لتخطئته إياهم .

(الفَلَوُّ والفَلُو)

يقول ابن دريد : " الفَلَوُّ : المفتل من أمه ، أي المأخوذ عنها ، فأما قول العامة : فَلَوَّ فخطأ . قال الراجز :

كان لنا وهو فَلَوَّ نَرَبُّهُ (1)

مُجَعَّنُ الخَلْقِ يطير زَغَبُهُ " (2) .

وبالبحث وجدت كثيراً من اللغويين أورد مع (الفَلَوُّ) صيغة أخرى صحيحة تقارب (الفَلَوُّ) ، وهي (الفَلُو) بكسر الفاء وسكون اللام ، حيث يقول الجوهري : " أبو زيد : فَلَوَّ إذا فتحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرت خففت فقلت : فِلَوٍّ مثل جرَّو . وقال مجاشع بن دارم : (رجز)

جرَّوْلُ يا فِلَوَّ بني الهمام

فأين عنك القهرُ بالحُسام " (3) .

ويقول الفيومي : " الفَلَوُّ : المهر يفصل عن أمه ، والجمع أفلاء مثل عدوُّ وأعداء... والفَلُو وزان حمل لغة فيه ... " (4) .

هذا ، ولم أعر على (الفَلُو) بفتح الفاء مع سكون اللام في كتب اللغة التي رجعت إليها ، كما لم أعر على أحد ردد قول ابن دريد السابق في نسبته (فَلَو) إلى العامة وتخطئتهم فيها .

لكن جاء في اللسان : " فَلَا الصَّبِيَّ والمُهْرَ والجَحْشَ ، فَلَوًّا ... عزله عن الرضاع وفصله ... " (5) .

فالفَلَو بفتح الفاء وسكون اللام مصدر للفعل فلا ، وعليه فيمكن أن تكون تسمية الصبي والمهر والجحش فَلَوًّا من باب تسمية الشيء باسم مصدره ، فالفَلَو يسمى به المفتل ، وهو الصبي أو الجحش أو المهر عن أمه ، فالفَلَو من تسمية الشيء باسم

(1) الرجز في أضداد الأصمعي / 52 منسوب لدكين بن رجاء الفقيمي ، والأول له في أضداد ابن السكيت /

204 ، وأبي الطيب 312/1 .

(2) الجمهرة (ف ل و) فلو : ص 971 ، 3 / 160 .

(3) الصحاح (فلا) 6 / 2456 ، 2457 .

(4) المصباح (فلو) ص 481 .

(5) اللسان (فلا) 5 / 3469 .

مصدره ، نحو تسمية العسل أرياً ، وإنما الأري عمل النحل العسل ، ونحو تسمية الثوب نسجاً ، وإنما النسج عمل النسيج ، وتسمية النحل ثوباً لأنها تثوب ثوباً أي تُقْبَل (1) وما إلى ذلك .

وبناء على ما سبق يكون لتسمية العامة المهر فلوا وجه ، وعليه فلا معنى لنسبة ابن دريد الكلمة إلى العامة وتخطئهم فيها .

(يَسَرُّ وَأَيْسَرُ)

يقول ابن دريد : " ورجلٌ أَعَسَرُ يَسَرُّ ، فأما قولهم : أَعَسَرُ أَيْسَرُ فخطأ " (2) .

ويقول الجوهري : " ويقال : رجلٌ أَعَسَرُ بَيْنَ الْعَسَرِ ، للذي يعمل بيساره ، وأما الذي يعمل بكتفا يديه فهو أَعَسَرُ يَسَرُّ ، ولا تقل أَعَسَرُ أَيْسَرُ ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أَعَسَرَ يَسَرّاً " (3) .

فكلام الجوهري يؤكد نقد ابن دريد .

ويقول أبو عبيد : " ... عن زر بن حبیش قال : قدمت المدينة ، فخرجت في يوم عيد ، فإذا رجلٌ مُتَلَبِّبٌ ، أَعَسَرُ أَيْسَرٌ يمشي مع الناس كأنه راكب ، وهو يقول كذا وكذا ، فإذا هو عمر " (4) .

وعقب أبو عبيد على الحديث قائلاً : " وأما قوله : أَعَسَرُ أَيْسَرٌ ، فهكذا يروى في الحديث ، وأما كلام العرب ، فإنه أَعَسَرُ يَسَرُّ ، وهو الذي يعمل بيديه جميعاً سواء ، وهو الأضبط أيضاً " (5) .

فتعقيب أبي عبيد يوافق نقد ابن دريد ، لكن يدلّ على صحّة أَيْسَرُ رواية الحديث بها ، وحكاية أبي زيد إياها ، حيث قال : " رجلٌ أَعَسَرُ يَسَرُّ ، وأَعَسَرُ أَيْسَرُ " (6) .

فأبو زيد روى الكلمة بالوجهين : يَسَرُّ وأَيْسَرُ ، ففي هذا دلالة على صحّة أَيْسَرُ .

3- النقد بقوله : من قول العامة

(ثَطٌّ وَأَثَطٌّ)

- (1) اللسان (أري ، نسج ، ثوب) .
- (2) الجمهرة (ر س ي) يسر - ص 725 ، 2 / 341 .
- (3) الصحاح 2 / 745 ، وينظر : التاج 7 / 216 (عسر) .
- (4) غريب الحديث لأبي عبيد 4 / 209 .
- (5) السابق 4 / 210 .
- (6) التهذيب (يسر) 13 / 57 .

يقول ابن دريد : " رجلٌ نَطٌّ بَيْنُ النُّطَاطَةِ والنُّطُوطَةِ من قومٍ نَطَاط . والمصدر النُّطَطُ ، وهو خَفَّةُ اللَّحْيَةِ من العارضين . ولا يقال : أَثَطُّ ، وإن كانت العامة قد أولعت به . قال الراجز :

كلحية الشيخ اليماني النُّطُّ

قال أبو حاتم : قال أبو زيد مرة : أَثَطُّ ، فقلت له : أَتَقُولُ أَثَطُّ ؟ فقال : سمعتها " (1) . فقد منع ابن دريد أن يقال أَثَطُّ ناسباً إياها إلى العامة ، لكنه أورد بعد ذلك نقلاً عن أبي حاتم سماع أبي زيد (أَثَطُّ) ، وهذا يدل على صحتها ، ويؤكد هذا قول صاحب العين : " النُّطَطُ مصدر الأَثَطِّ ، والنُّطُّ أَصُوب ... " (2) .

فقول صاحب العين : " والنُّطُّ أَصُوب " يعني أن الأَثَطَّ صواب ، ويؤكد صوابه كذلك نصّ الجوهري عليه ، حيث قال : " رجلٌ أَثَطُّ ، أي كَوَسَجَ بَيْنَ النُّطَطِ ، من قومٍ نُطٍّ ... " (3) .

ويؤكد صحّة (أَثَطُّ) أيضاً أن الكَوَسَجَ فسره الجوهري بالأَثَطِّ ، فقال : " الكَوَسَجُ : الأَثَطُّ ، وهو معرب " (4) .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لمن منع استعمال (أَثَطُّ) ، ولا وجه كذلك لنسبته إلى العامة .

(الزَّائِفُ وَالزَّيْفُ)

يقول ابن دريد : " والزَّائِفُ : الرَّدِيءُ من الدراهم ، فأما الزَّيْفُ فمن كلام العامة . قال الشاعر : (طويل) :

فكانت سراويلٌ وسَحَقُ عِمَامَةٍ .: وخَمْسُمِيٍّ منها قَسِيٌّ وزَائِفُ " (5) .

فابن دريد نسب (الزَّيْفُ) إلى العامة ، وأورد الزبيدي ما ذكر ابن دريد أيضاً ، فقال : " يقال : درهمٌ زَيْفٌ وزَائِفٌ ، وشاهدٌ زَيْفٌ ، قول الشاعر : (طويل)

تري القومَ أشباهاً إذا نزلوا معا .: وفي القومِ زَيْفٌ مِثْلُ زَيْفِ الدَّرَاهِمِ (6)

(1) الجمهرة (ث ط ط) نطط ص 83 ، 45 / 1 .

(2) العين (ن ط) 403 / 7 .

(3) الصحاح (ن ط ط) 1117 / 3 .

(4) الصحاح 337 / 1 ، وينظر : اللسان 387 / 5 (كسج) .

(5) البيت في ديوان المزد الغطفاني برواية : وجرّد خميصّة ص 278 ، وينظر : الجمهرة (ز ف ي) زيف : ص 822 ، 14 / 3 .

(6) البيت في البيان والتبيين برواية ترى القوم أسواء وبدون عزو 233/2 .

وأنشد ابن بري لشاعر : (رجز)

لا تُعْطِه زَيْفًا وَلَا نَبَهْرَجًا

وشاهد زائف قول المُرْد : (طويل)

وما زودوني غيرَ سَحَقٍ عِمَامَةٍ .: وَخَمَسَمِي مِنْهَا قَسِيٌّ وَزَائِفٌ

أما الأولى فرديئة من كلام العامة ، كما قال ابن دريد ... " (1) .

والعجب من ابن دريد في نسبته (الزَيْف) إلى العامة ، ومتابعة الزبيدي له ، مع أن كلمة (الزَيْف) نص عليها أثبات اللغويين ، ومنهم أبو عمرو الشيباني والجوهرى ، واستشهدوا لها بشواهد شعرية صحيحة ، بل ذكر بعض اللغويين أن كلمة (الزَيْف) هي الكثيرة الاستعمال ، وكلمة (الزَائِف) التي تستخدم بمعناها هي القليلة الاستعمال ، وهذا يتبين من النصوص التالية ، يقول أبو عمرو الشيباني : " وقال الأكوعي : درهمٌ زَيْفٌ وزُيُوفٌ " (2) ، ويقول الجوهرى : " ودرهمٌ زَيْفٌ وزَائِفٌ " (3) ، ويقول ابن منظور : " الزَيْف من وصف الدراهم ... ابن سيده : زَافَ الدرهمُ ... فهو زَائِفٌ والجمع زُيُوفٌ ؛ وكذلك زَيْفٌ ، والجمع زُيُوفٌ ، قال امرؤ القيس (4) :

كَأَنَّ صَلِيلَ المَرُوِّ حِينَ تُشَدُّهُ .: صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقَدْنَ بِعَبْقَرَا

وقال : (طويل)

ترى القوم أشباهاً إذا نزلوا معا .: وفي القوم زَيْفٌ مثلُ زَيْفِ الدراهمِ

وأنشد ابن بري لشاعر : (رجز)

لا تُعْطِه زَيْفًا وَلَا نَبَهْرَجًا

... وفي حديث ابن مسعود (5) : أنه باع نفاية بيت المال ، وكانت زُيُوفًا وقَسِيَّةً ، أي رديئة " (6) ، ويقول الفيومي : " زَافَتِ الدراهمُ تَزِيْفُ زَيْفًا من باب سار رَكُوت ثم وصف بالمصدر ففيل درهمٌ زَيْفٌ ، وجمع على معنى الاسمية ففيل زُيُوفٌ مثل فُلَسْ

- (1) التاج (زيف) 261 / 12 .
- (2) الجيم لأبي عمرو الشيباني 45 / 2 .
- (3) الصحاح (زيف) 1371 / 4 .
- (4) البيت في ديوان امرئ القيس ص 320 .
- (5) الحديث في النهاية 325/2 .
- (6) اللسان (زيف) 1900 / 3 .

وفلوس وربما قيل زائف على الأصل " (1) .

فيتبين من النصوص السابقة صحّة (زَيْف) ، فقد نصّ عليها أبو عمرو الشيباني والجوهرى ، واستشهد لها بعدة شواهد ، منها شاهدان وردت فيهما كلمة (زَيْف) مفردة ، وشاهدان وردت فيهما كلمة زَيْوْف ، وهي جمع زَيْف ، ويتّضح من كلام الفيومي أنّ كلمة (زَيْف) شائعة الاستعمال بخلاف (زَائِف) فقليلة الاستعمال .

وبناء على ما سبق فلا وجه لنسبة ابن دريد كلمة (زَيْف) إلى العامة ، ولا وجه لمتابعة الزبيدي له .

(سَمِيدٌ وَسَمِيدٌ)

يقول ابن دريد : " سَمِيدٌ : سيدّ كريم ، ولا تلتفت إلى قول العامة : سَمِيدٌ " (2) .

ويقول ابن درستويه : " وأما قولهم : هو السَمِيدُ ، بالفتح ، قال : ولا تضمّن السين ؛ فالسَمِيدُ من الرجال : السيد السخيّ ، الموطأ الأكناف ، وهو مفتوح الأول ، والعامة تضمه ، وهو خطأ ؛ لأنه ليس في كلام العرب اسم على مثال فُعَل (3) بالضم ، ولكن فيه مثل : خَفِيدٌ وعَمِيدٌ " (4) ، ويقول الجوهرى : " السَمِيدُ بالفتح : السيد الموطأ الأكناف ، ولا تقل سَمِيدٌ بضمّ السين " (5) .

فقول ابن درستويه والجوهرى يؤكّد ما ذكره ابن دريد من أنّ السَمِيدَ من كلام العامة ، ولا يلتفت إليه ، وصوابه سَمِيدٌ بفتح السين ، ومن هنا جاءت الشواهد بفتحها ، ومن ذلك قول الحادرة : (كامل)

تَخَذُ الْفَيَافِي بِالرَّحَالِ وَكُلُّهَا .: يَعدُو بِمُنْخَرِقِ الْقَمِيصِ سَمِيدُ (6)

وقول الممزق العبدى : (طويل)

يَوْمٌ بِهِنَ الْحَزَمِ خَرَقَ سَمِيدُ .: أَخَذَ كَصَدْرِ الْهُدُونِي مُخَفَقٌ (7) .

(1) المصباح (زاف) ص 261 .

(2) الجمهرة ص 1188 ، وقارن 3 / 372 .

(3) هكذا الكلمة في تصحيح الفصيح ، وأرى أن صوابها فَعِيل .

(4) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص 269 ، 270 ، وينظر: التلويح في شرح الفصيح

لأبي سهل الهروي (ضمن فصيح ثعلب والشرح عليه) المطبعة النموذجية - الأولى - 1368 هـ -

1949م (ص 43 ، 44) ، وتاج العروس (سمدع) 11 / 221 .

(5) الصحاح 3 / 1233 ، وينظر : اللسان 3 / 2090 (سمدع) .

(6) المفضليات : ص 47 .

(7) السابق : ص 302 .

(مَصَّانٌ وَمَصَّان)

يقول ابن دريد : " مَصَّ يَمَصُّ مَصًّا ، وقولهم : فلان مَصَّانٌ ، وهو الذي تسميه العامة ماصَّان ، قال الشاعر : (طويل) :

فإن تَكُنِ المَوْسَى جَرَتْ فَوْقَ بَظَرِهَا .: فما خُتِنَتْ إِلَّا وَمَصَّانٌ قَاعِدٌ " (1) .

ويقول ابن منظور : " وَمَصَّانٌ وَمَصَّانَةٌ : شتم للرجل يعير برضع الغنم من أخلافها بفيه ... ، وقال ابن السكيت : قل يا مَصَّان ، ولأنثى يا مَصَّانَة ، ولا تقل : يا ماصَّان ... " (2) .

فابن السكيت قد صرَّح أيضاً بأنَّ (ماصَّان) من كلام العامة ، فهذا يؤكد نقد ابن دريد .

4- النقد بقوله : لا يعرف

(القِصَاصُ والقِصَاصاء)

يقول ابن دريد : " وقد جاء أيضاً مما لا يُعرف : قِصَاصاء ، في معنى القِصَاص ، وزعموا أنَّ أعرابياً وقف على بعض أمراء العراق ، فقال : القِصَاصاء ، أصلحك الله ، أي خذْ لي القِصَاص " (3) .

فقد انتقد ابن دريد القِصَاصاء بأنه لا يعرف ، وجاء في اللسان : " والقِصَاص والقِصَاصاء والقِصَاصاء : القَوَد ، وهو القتل بالقتل أو الجرح بالجرح " (4) .

فابن منظور نصَّ على القِصَاصاء دون أن يوجَّه إليها أي شيء يقلُّ من صحتِّها ، وأضاف إليها القِصَاصاء بضمِّ القاف .

أما الزبيدي فقال : " والقِصَاص ، بالكسر : القَوَد ، وهو القتل بالقتل ، أو الجرح بالجرح ، كالقِصَاصاء بالكسر ، والقِصَاصاء بالضمِّ ، قال شيخنا : وهو من المفاريد شاذ عن ابن دريد " (5) .

فالزبيدي أضاف صيغة ثالثة ، وهي القِصَاصاء بضمِّ القاف ، وهذه الصيغة أورد عن شيخه أنها من المفاريد شاذة عن ابن دريد .

(1) البيت في ديوان زياد الأعجم ص 43، وينظر: الجمهرة (ص ص م) مصص: ص 144 ، 1 / 103.

(2) اللسان (6 / 4216) ، وينظر : الصحاح 3 / 1056 (مصص) ، وإصلاح المنطق / 265.

(3) الجمهرة : ص 1230 ، وقارن 3 / 408 .

(4) اللسان (قصص) 5 / 3652 .

(5) التاج (قصص) 9 / 337 .

وبناء على ما ذكره ابن منظور فالْقَصَاصَاء والقُصَاصَاء صحيحتان .

(مُمَحِّل وَمَاحِل)

يقول ابن دريد : " ومكان مُمَحِّل ومَاحِل ، عن أبي زيد ، ولم يعرفه الأصمعي ، ولم يتكلم فيه " (1) .

فأبو زيد اعترف بالصيغتين : (مَاحِل ومُمَحِّل) ، أما الأصمعي فلم يعرف (مُمَحِّل) .

وبالبحث وجدت ابن السكيت في إصلاح المنطق يقرّ بالصيغتين ، حيث يقول : " وأَمَحِّلَ فهو مَاحِل ومُمَحِّل " (2) .

ووجدت ابن السكيت في الصحاح يمنع (مُمَحِّل) ، يقول الجوهري : " قال ابن السكيت : أَمَحِّلَ البلد فهو مَاحِل ، ولم يقولوا مُمَحِّل ، وربما جاء ذلك في الشعر . قال حسان بن ثابت (3) : (كامل)

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ .: شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُمَحِّلِ " (4) .

فابن السكيت في إصلاح المنطق أقرّ بصيغة (مُمَحِّل) ، وفي الصحاح ذكر أن العرب لم يقولوها .

وأقول : إقرار أبي زيد بمُمَحِّل ، ووروده في الشعر ، ومنه بيت حسان كل هذا يدلّ على صحّة (مُمَحِّل) ، وجواز استعماله .

(الهَاوُونَ وَالْهَاوَن)

يقول ابن دريد : " وقد قال قوم : الكِدْن : جلد كُرَاعٍ يُسْلَخُ وَيُدْبَغُ وَيُجْعَلُ فِيهِ الشَّيْءُ فَيُدْقُّ بَيْنَ حَجْرَيْنِ كَمَا يُدْقُ الشَّيْءُ فِي الْهَاوُونَ ؛ قال أبو بكر : ولم يعرفوا الهَاوَن " (5) .

وبالبحث وجدت اضطراباً شديداً بين اللغويين ، فمنهم من اقتصر على الهَاوُونَ ، ومنع (الهَاوَن) ، ومنهم ابن دريد وابن عباد وابن فارس والجواليقي وشهاب الدين الخفاجي ، ففي المعرّب : " والهاوُونَ : أعجمي معرّب ، مثل فاعول ، ولا تقل " هاوَن " ؛

(1) الجمهرة (ح ل م) محل ص 568 ، وقارن 190 / 2 .

(2) إصلاح المنطق : ص 275 .

(3) ديوان حسان بن ثابت 75/1 .

(4) الصحاح 1817 / 5 ، وينظر: اللسان 4147 / 6 ، والتاج 686 / 15 (محل) .

(5) الجمهرة (د ك ن) كدن ص 680 ، وقارن 298 / 2 .

لأنه ليس في الكلام اسم على فاعل موضع العين منه واو " (1) ، ويقول الزبيدي :
" والهاوَن بفتح الواو ، وهكذا ضبطه ابن قتيبة في كتاب الأدب ، وقال ابن دحية في
التنوير ، وهو خطأ عندهم " (2).

وهناك من اللغويين من ذهب إلى أنَّ (الهاوَن) بفتح الواو (الصيغة الممتعة فيما
سبق) - هي الصيغة الصحيحة المستعملة ، ومنهم الجوهري حيث يقول : " والهاوَن :
الذي يدقّ فيه ، معرّب ، وكأنّ أصله هاوُون ؛ لأنّ جمعه هاوَيْن مثل قانون وقوانين ،
فحذفوا منه الواو الثانية استئقلاً ، وفتحوا الأولى ؛ لأنه ليس في كلامهم فاعل بالضم " (3).
فالهاوَن بواو واحدة مفتوحة هي الصورة الصحيحة المستعملة عند الجوهري ،
وهو بذلك يتعارض موقفه مع موقف ابن دريد ، حيث ذكر أنّ هذه الصورة غير
معروفة .

وهناك من اللغويين من أورد الكلمة بالصور الثلاث ، ومنهم ابن سيده حيث قال :
" والهاوَن والهاوُن والهاوُون ، فارسي معرّب : هو الذي يدقّ فيه " (4).

وهناك من اللغويين من اقتصر على صورتين في الكلمة ، ومنهم الفيومي ، حيث
قال : " والهاوَن الذي يدقّ فيه قيل بفتح الواو ... وأورده الفارابي في باب فاعول على
الأصل " (5) ، ويقول أدبي شير : " الهاوَن والهاوُون الذي يدقّ فيه الدواء وغيره فارسيته
هاوُن ... " (6).

ويتبيّن مما سبق أنّ (الهاوُون) و (الهاوَن) بفتح الواو هما أصحّ الصور الثلاث ،
فكل صورة منهما نصّ عليها عدد من اللغويين الموثوق بهم ، وفي النهاية أقول :
أصل اللفظ أعجمي ، والأعجمي عند تعريبه أو عند دخوله العربية يأخذ صوراً متعددة في
نطقه .

ويبدو مما سبق أنّ بعض اللغويين تعصّبوا للصورة على عاتق صورة أخرى .

- (1) المعرب ص 346 ، وينظر : المحيط 4 / 71 ، والمجمل ص 722 (هون) ، وشفاء الغليل فيما في
كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين أحمد الخفاجي المصري (ت 1069 هـ) تحقيق : محمد عبد المنعم
خفاجي ط : مكتبة الحرم ، الحسيني - الأولى - 1371 هـ - 1952 ص 269 .
- (2) التاج (هون) 18 / 592 ، وينظر : الصحاح (هون) 6 / 2218 .
- (3) الصحاح (هون) 6 / 2218 .
- (4) المحكم 4 / 310 ، وينظر : اللسان 6 / 4726 (هون) .
- (5) المصباح (هون) ص 643 .
- (6) الألفاظ الفارسية ص 159 .

5- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(البَّاءُ والبَّاءُ)

يقول ابن دريد : " والبَّاءُ : الكِبَرُ ، ويقال البَّاءُ أيضاً ، ولا أدري ما صحته " (1).
ويقول الجوهري : " الأصمعي : البَّاءُ : الكِبَرُ والفخر ... وكذلك البَّاءُ " (2).
فالجوهري نصّ على البَّاءُ بمعنى البَّاءُ - وهو الكِبَرُ - وهذا يدلّ على صحّة البَّاءُ . وعليه فلا وجه لشكّ ابن دريد في صحّة البَّاءُ ، وقد ثبتت في معجمه.

(عَيْهَمَ و عَيْهُومَ)

يقول ابن دريد : " ... ناقةٌ عَيْهَمَ وعَيْهَامَة ، وهي السريعة الجريئة على السير ، والجمع عَيَاهِمَ وعَيَاهِيمَ ... وزعموا أنهم يقولون : ناقةٌ عَيْهُومَ مثل عَيْهَمَ ، ولا أدري ما صحته " (3).

ويقول الأزهري : " والعَيَاهِيمَ : نجائب الإبل ، وقيل : العَيَاهِيمَ : الشّداد من الإبل ، الواحد : عَيْهَمَ وعَيْهُومَ " (4).

فنصّ الأزهري على العَيْهُومَ يدلّ على صحّته ، ويؤكد صحّته أيضاً نصّ أبي عمرو الشيباني عليه وإيراده شاهداً له ، حيث قال : " وقال في العَيْهُومَ : (خفيف) فتعفّت بعد الرّباب زماناً .: فهي قَفَرٌ كأنها عَيْهُومَ " (5).

والعَيْهُومَ في البيت السابق فسّرت بوجهين ، حيث يقول الأزهري : " العَيْهُومَ : الأديم الأملس ، وأنشد لأبي دُوَاد : (خفيف)

فتعفّت بعد الرّباب زماناً .: فهي قَفَرٌ كأنها عَيْهُومَ

وقيل : شَبَّة الدَّارَ في دروسها بالعَيْهَمَ من الإبل ، وهو الذي أنضاه السير حتى بلّاه ، كما قال حميد بن ثور " (6) : (طويل)

عَفَتْ مثلاً يَعْفُو الطَّلِيحُ وأصبحت .: بها كبرياء الصَّعب وهي ركوبُ " (7).

(1) الجمهرة (ب أو ي) أباص 229 ، 1 / 170 .

(2) الصحاح (بأى) 2278 / 6 .

(3) الجمهرة (ع م هـ) عهم ص 954 ، وقارن (3 / 43) .

(4) التهذيب 150 / 1 ، وينظر : اللسان 3153 / 4 (عهم) .

(5) الجيم 290 / 2 .

(6) ديوانه / 58 .

(7) التهذيب (عهم) 150 / 1 .

فالعَيْهُوم فسرت في قول الشاعر : فتعفت ... تارة بالجلد الأملس ، وتارة بالناقاة التي أنضاهما السير ، وبناء على التفسير الأخير - تكون العَيْهُوم صيغة صحيحة توصف بها الناقاة مثلها مثل العَيْهَم .

6- النقد بقوله : رده البصريون

(مُحْضَارٌ وَ مُحْضِيرٌ)

يقول ابن دريد : " وفرس مُحْضَارٌ وَمُحْضِيرٌ : شديد الحُضَر، وردَّ هذا (1) الحرف البصريون إلا أبا عبيدة ، وذكروا عن الخليل أنه قال : فرسٌ مُحْضِيرٌ ، وهو شاذ " (2).
وبالبحث تتضح صحّة مُحْضِيرٌ ، حيث قال صاحب العين : " وفرسٌ مُحْضِيرٌ بمعنى مُحْضَارٌ غير أنه لا يقال إلا بالياء، وهو من نواذر كلام العرب، قال امرؤ القيس: (رجز)

اسْتَلَحَمَ الْوَحْشُ عَلَى أَحْشَائِهَا :. أَهْوَجُ مُحْضِيرٌ إِذَا النَّفْعُ دَخَنٌ " (3).

ويقول الجوهري : " وهذا فرس مُحْضِيرٌ ، أي كثير العدو ، ولا يقال مُحْضَارٌ ، وهو من النواذر " (4).

فقد نصّ صاحب العين والجوهري على مُحْضِيرٌ ، ومنع استعمال مُحْضَارٌ .

7- النقد بقوله : ليس بالعالِي

(رِخْلٌ وَ رِخْلٌ)

يقول ابن دريد : " الرِّخْلُ : الأنثى من ولد الضأن ، ويجمع الرِّخْلُ رُخَالاً ، وهو أحد ما جاء من الجمع على فُعَال ... وقد قالوا : رِخْلَةٌ أيضاً ، بالهاء ، ورِخْلَةٌ ، وقالوا : رِخْلٌ أيضاً ، بغير هاء ، وليس بالعالِي . فإذا صغرت قلت : رِخْلَةٌ فترجع فيها علامة التأنيث ، قال الشاعر : (رمل)

فَصَلَاهُ حَرّاً نَارٍ جَاحِمٍ :. مثل ما بأك مع الرِّخْلُ الحَمَلُ " (5).

وفي طبعة حيدرآباد : " الرِّخْلُ ، وقد قالوا : رِخْلٌ أيضاً بغير هاء ، وليس

(1) في طبعة رمزي بعلبكي (هذه) ، وفي طبعة حيدرآباد (هذا) .

(2) الجمهرة : ص 1241 ، وقارن 419 / 3 .

(3) العين (حضر) 102 / 3 ، والبيت في ملحقات ديوان امرئ القيس / 477 .

(4) الصحاح (حضر) 632 / 2 .

(5) الجمهرة (خ ر ل) 591 .

بالعالي ... " (1).

وبالبحث لم أعثر على أحد قلَّ من شأن (رِخْل) - كما فعل ابن دريد - يقول ابن عباد : " الرِّخْل : الأنثى من سِخَال الضَّأْن ، وكذلك الرِّخْل " (2) ، ويقول ابن منظور : " الرِّخْل والرِّخْل : الأنثى من أولاد الضَّأْن ، والذكر حَمْلٌ ... وفي الحديث (3) : أنَّ ابن عباس سئل عن رجل أسلم في مائة رِخْل ، فقال : لا خير فيه ، وإنما كره السَّلَم فيها لتفاوت صفاتها وقدر سنِّها ، وهي الرِّخْلَة والرِّخْلَة ، ويقال للرِّخْل رِخْلَة ... " (4) ، ويقول الزبيدي : " الرِّخْل بالكسر والرِّخْلَة بهاء لغة فيه ... " (5).

فابن عباد وابن منظور والزبيدي - كما رأينا - نصّوا على الرِّخْل دون أن يصفوه بأنه ليس بالعالي - كما وصفه ابن دريد - .

وجاء الرِّخْل كذلك في شاهدين فصيحين : في شاهد شعري جاء في كلام ابن دريد ، وفي حديث ابن عباس ، وهذا كله يؤكّد فصاحته وعلوّه ، وجاء في قول الزبيدي أنَّ (رِخْلَة) بالهاء لغة في (رِخْل) ، وهذا يدلّ على أنَّ (رِخْل) لغة شائعة عن (رِخْلَة) ، وفي هذا دلالة على فصاحة (رِخْل) ، إذ هي أكثر استعمالاً من (رِخْلَة) .

ورِخْل ، وكذلك رِخْل ليسا في حاجة إلى هاء التأنيث ، إذ هو - كما ذكر المبرد في كتابه المذكر والمؤنث - من المؤنث الذي هو " من غير لفظ مذكّره " (6).

8- النقد بقوله : دفعه الأصمعي

(صَعْلٌ وَصَعْلَةٌ وَأَصْعَلٌ وَصَعْلَاء)

يقول ابن دريد : " الصَّعْلُ والصَّعْلَةُ من قولهم : ظليم أصْعَلٌ ونعامه صَعْلَاء ، وهو صِغَرُ الرأس ودقة العُنُق ؛ ودفع الأصمعي هذا ، وقال : لا يقال إلا ظَلِيمٌ صَعْلٌ ونعامه صَعْلَةٌ ونخلة صَعْلَةٌ أيضاً . قال أبو بكر : ولم يجئ أصْعَلٌ في شعر فصيح إلا أنه

- (1) الجمهرة (خ ر ل) رخل 2 / 213 ، ذكر أبو حاتم في المذكر والمؤنث " وتميم تقول: الرِّخْل بالإسكان والكسر " ص 93 بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - دار الفكر دمشق - الطبعة الأولى 1997م.
- (2) المحيط 4 / 327 ، وينظر : التهذيب 7 / 344 (رخل) .
- (3) الحديث في النهاية 212/2 .
- (4) اللسان (رخل) 3 / 1616 .
- (5) التاج (رخل) 14 / 278 .
- (6) المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد - تحقيق : د / رمضان عبد التواب ، و د / صلاح الدين الهادي - الخانجي - الثانية - 1417 هـ - 1996م ص 75 ، وينظر ص 89 .

قد جاء في حديث علي رضي الله تعالى عنه : كَأَنِّي بَحْبَشِي أَصْعَلَ أَصْلَمَ " (1).

ويقول صاحب العين : " الصَّعْلُ من النَّعَام : ما صغر رأسه ، وكذلك الرجل الصَّعْلُ إذا صغر رأسه ، كأنه يستوي مع عنقه من غير قِصَرٍ في العُنُق ... وقد يقال : رجل أَصْعَل ، وامرأة صَعْلَاء ... " (2) ، ويقول الأزهري : " ... وقد يقال : رجل أَصْعَل وامرأة صَعْلَاء . وفي حديث (3) علي ؑ : استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحول بينكم وبينه من الحبشة أَصْعَلُ أَصْمَعُ . قال أبو عبيد : قال الأصمعي : قوله : أَصْعَل هكذا يُروى ، فأما كلام العرب فهو صَعْلٌ بغير ألف ، وهو الصغير الرأس ... " (4).

ويقول السرقسطي : " وصَعْلٌ صَعْلًا : صَغُرَ رأسه فهو أَصْعَلُ وصَعْلٌ ... " (5) ، ويقول الزمخشري : " ظَلِيمٌ ورجلٌ صَعْلٌ و أَصْعَلٌ : صغير الرأس ، ونعامة وامرأة صَعْلَةٌ وصَعْلَاء " (6).

فصاحب العين والأزهري والسرقسطي والزمخشري نصّوا على أَصْعَلٍ وصَعْلَاء ، فهذا يدلّ على صحّة استعمالهما ، وأيضاً حديث علي - كرم الله وجهه - دليل قاطع على صحّة أَصْعَل ، والأصمعي نفسه شهد أنّ الحديث رُوي أَصْعَل .

وقول الأصمعي - فيما سبق - : " كلام العرب صَعْلٌ بغير ألف " ، ليس حجة في دفع أَصْعَل ، فكلام العرب أو اللغة لا يحيط بها إلا نبي - كما قيل - .

وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت شاهدين لصَعْلٍ بغير ألف ، وهما قول مزرد بن ضرار الذبياني : (طويل)

تُرَاعِي بِذِي الْغُلَانِ صَعْلًا كَأَنَّهُ .: بِذِي الطَّلَحِ جَانِي عُفٍّ غَيْرِ عَاضِدٍ (7).

وقول علقمة بن عبدة : (بسيط)

صَعْلٌ كَأَنَّ جَنَاحِيهِ وَجُوجُوهٌ .: بَيْتٌ أَطَافَتْ بِهِ خِرْقَاءُ مَهْجُومٌ (8).

- (1) الجمهرة (ص ع ل) (صعل) ص 886 ، 887 ، 3 / 77 ، والأصلم: المقطوع الأذنين،اللسان (صلم).
- (2) العين (صعل) 1 / 302 .
- (3) الحديث في غريب أبي عبيد 346/4 ، والفائق 248/2 ، والنهاية 32/3 .
- (4) التهذيب 2 / 33 ، وينظر: اللسان 4 / 2451 (صعل) .
- (5) الأفعال للسرقسطي 3 / 421 .
- (6) الأساس (صعل) 455 .
- (7) المفضليات : ص 76 ، وفي اللسان (غل) 5 / 3288 : " والغُلان ، بالضم : منابت الطلح ؛ وهي أودية غامضة في الأرض ذات شجر ، وفي اللسان (علف) 4 / 3070 : " والعَلْف : ثمر الطلح " .
- (8) المفضليات : ص 400 ، وفي اللسان (جأجأ) 1 / 528 : " والجوْجُوْ : عظام صدر الطائر " .

9- النقد بقوله : مصنوع

(ضَهَيْد)

يقول ابن دريد : " قال أبو بكر : وليس في كلامهم فَعِيل بفتح الفاء ، فأما ضَهَيْد فمصنوع - كذا يقول الخليل - ... " (1) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " قال الخليل بن أحمد - رحمة الله عليه - : أما ضَهَيْد ، وهو الرجل الصلب فمصنوع ، ولم يأت في الكلام الفصيح " (2) .

وبالبحث وجدت كلمة ضَهَيْد بمعنى الرجل الصلب ورد لها وزن آخر ، وهو فَعِيل حيث يقول ابن منظور : " ورجلٌ ضَهَيْد : صلب شديد " (3) وبناء على هذا فصواب ضَهَيْد في معنى الصلب الشديد - ضَهَيْد بفتح الضاد وكسر الهاء ، وأما ضَهَيْد التي تطلق على اسم موضع ، فقد قرّر ابن منظور ما ذكره الخليل عنها من أنها مصنوعة (4) .

أما الزبيدي فأورد (ضَهَيْد) بالمعنيين السابقين ، لكنه أورد عن الصاغاني أنه توجد للكلمة نظائر في اللغة ، يقول الزبيدي : " والضَهَيْد : الرجل الصلب الشديد ، ولا فَعِيل سواه في كلام العرب ، وذكر الخليل أنه مصنوع ، قال الصاغاني : وهي من الأبنية التي فانت سيبيويه ، قال شيخنا : وقد ورد منه ضَهَيْاً ... وعَتَيْد ، وزادوا مَكَيْن ومريم ... و ضَهَيْد : موضع ... " (5) .

فضَهَيْد في معنى الرجل الصلب قد أورد أكثر من لغوي أنه مصنوع ، أما ضَهَيْد في معنى الرجل الصلب فصحيح ، لم ينتقده أحد من اللغويين .

10- النقد بقوله : ليس بثبت

(تَيْهٌ وَأَتَيْهٌ)

يقول ابن دريد : " وأَرْضٌ تَيْهَاءُ : لا يُهْتَدَى لها ، وكذلك أَرْضٌ تَيْهٌ ، وقد سمّت العرب تَيْهَان . وأحسبهم قد قالوا بلد أَتَيْهٌ ، وليس بالثبت " (6) .
وحكى ابن سيده " بلد أَتَيْهٌ وأَرْضٌ تَيْهٌ ... مُضِلَّةٌ ... " (7) ويقول الزبيدي : " وبلدٌ أَتَيْهٌ لا

- (1) الجمهرة : ص 1173 ، 3 / 359 ، وينظر : ص 40 ، 41 ، 659 .
- (2) الجمهرة : ص 1168 كذا في الأصل والأرجح (ضَهَيْد) ، وقارن 3 / 354 .
- (3) اللسان (ضهد) 4 / 2616 .
- (4) ينظر السابق : نفسه .
- (5) التاج (ضهد) 5 / 77 .
- (6) الجمهرة : (ت ه ي) (تیه) 413 ، وقارن 31/2 .
- (7) المحكم (تیه) 4 / 273 .

يهتدى إليه وفيه " (1).

فقد نصّ ابن سيده والزبيدي على (بلد أتيه) دون أن يصفه واحد منهما بأنه ليس بثبت وهذا يدلّ على أن قول العرب (بلد أتيه) صحيح لا شكّ فيه .

(غُمْدَان)

يقول ابن دريد : " و غُمْدَان ، قالوا : غمد السيف ، وليس بثبت " (2) .

و قرّر نقد ابن دريد ، ابن سيده ، وابن منظور ، والزبيدي (3) ، ويقول ابن عباد : " الغمد : غلاف السيف ... والغُمْدَان : غمد السيف " (4) .

فقد خالف ابن عباد اللغويين السابقين في أنه أورد الغُمْدَان دون أن يوجّه إليها نقداً .

11 - النقد بقوله : مولد لا يؤخذ بلغته

(مَلَحٌ وَمَلِيحٌ وَمَالِحٌ)

يقول ابن دريد : " وَسَمَكٌ مَلَحٌ وَمَلِيحٌ ، وكذلك ماءٌ مَلَحٌ وَمَلِيحٌ ، ولا تلتفتنّ إلى قول الراجز :

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا

يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيَّا

فإنه مولّد لا يؤخذ بلغته " (5) .

وبالبحث وجدت خلافاً كبيراً بين اللغويين في قبول (مَالِحٌ) أو رفضه ، فهذا الجوهري يوافق ابن دريد في كلامه السابق ، فيقول : " وَسَمَكٌ مَلِيحٌ وَمَمْلُوحٌ ؛ ولا يقال مَالِحٌ ، وأما قول عذافر : (رجز)

بَصْرِيَّةٌ تَزَوَّجَتْ بَصْرِيًّا

يُطْعِمُهَا الْمَالِحَ وَالطَّرِيَّا

فليس بحجة " (6) .

(1) التاج (تیه) 26/19 .

(2) الجمهرة : ص 1244 ، 3 / 422 .

(3) ينظر : المحكم 5 / 278 ، واللسان 5 / 3292 ، والتاج 5 / 151 (غمد) .

(4) المحيط (غمد) 5 / 46 .

(5) الجمهرة (ح ل م) ملح - ص 568 ، وقارن 2 / 191 . ينظر اللسان (ملح) 6/4255 حيث أورده بالخفض ، والأصل فيها الرفع (بصرية) كما وردت في بقية المصادر ، والبيت منسوب لعذافر .

(6) الصحاح (ملح) 1 / 406 .

وهذا صاحب العين يمنع صيغة (مَلَح) ، فيقول : " والمَلَح : معروف ، ما يُطَيَّبُ به الطعامُ . والمَلَح : خِلاف العَدْب من الماء ، يقال : ماءٌ مَلَحٌ ، ولا يقال : مَلَحٌ " (1) .

ويتابع صاحب العين ابن السكيت في منع (مَلَح) ، فيقول : " وتقول : هذا ماءٌ مَلَحٌ . وقال الله ﷻ : ﴿ وَهَذَا مَلَحٌ أَجَاجٌ ﴾ (2) ، وهذا سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمَمْلُوحٌ ، ولا تقل مَلَحٌ. ولم يجئ شيء في الشعر إلا في بيت لعذافر: بصرية... ولا يقال ماءٌ مَلَحٌ ... " (3) هذا عن موقف الرافضين لصيغة (مَلَح) .

أما عن موقف المؤيدين لها ، فمنهم الأزهري ، يقول بعد أن نصّ على منع ابن السكيت (مَلَح) : " وقال ابن شميل : " قال يونس : لم أسمع أحداً من العرب يقول : ماءٌ مَلَحٌ . قال : ويقال : سَمَكٌ مَلَحٌ ، وأحسن منها سَمَكٌ مَلِيحٌ وَمَمْلُوحٌ . قال : وقال أبو الدُقَيْش : ماءٌ مَلَحٌ وماءٌ مَلَحٌ . قلت : هذا و إن وُجِدَ في كلام العرب قليلاً فهي لغةٌ لا تُتَكَرَّرُ " (4) .

فيونس اتخذ موقفاً وسطاً ، فأجاز (سَمَكٌ مَلَحٌ) ، ولم يجز (ماءٌ مَلَحٌ) ، أما أبو الدُقَيْش ، فأجاز (ماءٌ مَلَحٌ) ، ثم أبدى الأزهري رأيه ، فذكر أن (مَلَح) لغة لا تُتَكَرَّرُ ، وإن كانت قليلة في كلام العرب .

ومما يدلّ على صحّة (مَلَح) - تلك الشواهد التي ساقها ابن بري ، حيث قال راداً على الجوهرى : " وذكر { أي الجوهرى } في هذا الفصل { أي فصل مَلَح } أنه يقال : ماءٌ مَلَحٌ ، ولا يقال : مَلَحٌ ، إلا في لغة رديّة . قال الشيخ - رحمه الله - قد جاء مَلَحٌ في أشعار الفصحاء ، كقول الأغلب العجليّ (5) يصف أُنثى وحماراً : (رجز)

تَخَالَهُ مِنْ كَرْبِهِنَّ كَالْحَا
وافتَرَّ صَاباً وَنَشُوقاً مَالِحاً

وقال غسان السليطي : (طويل)

وَبِيضٌ غِذَاهُنَّ الْحَلِيبُ وَلَمْ يَكُنْ .: غِذَاهُنَّ نَيْنَانٌ مِنَ الْبَحْرِ مَالِحٌ

(1) العين (ملح) 3 / 243 .

(2) سورة فاطر (آية / 12) .

(3) إصلاح المنطق : ص 288 .

(4) التهذيب (ملح) 5 / 99 .

(5) الرجز له في كتاب شعراء أمويون لنوري حمودي القيسي-عالم الكتب بيروت ط1/1985 ص270.

أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْاسٍ بِقَرْيَةٍ .: يَمْوُجُونَ مَوْجَ الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ جَامِحٌ

وقال جرير⁽¹⁾: (بسيط)

إِلَى الْمُهَلَّبِ جَدَّ اللَّهِ دَابِرَهُمْ .: أَمْسُوا رَمَاداً فَلَا أَصْلَ وَلَا طَرْفَ

كَانُوا إِذَا جَعَلُوا فِي صَيْرِهِمْ بَصَلاً .: ثَمِ اشْتَوَوْا كَنَعْدًا مِنْ مَالِحٍ جَدَفُوا

وقال عذافر الكندي : بصرية ...

وقال عمر بن أبي ربيعة : (طويل)

وَلَوْ تَقَلَّتْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ مَالِحٌ .: لِأَصْبَحَ مَاءُ الْبَحْرِ مِنْ رِيْقِهَا عَذْبًا⁽²⁾

وهذا البيت وجدته في شعر ابن أبي عيينة بن محمد بن أبي صفرة ... " ⁽³⁾.

فابن بري ساق شواهد صحيحة تدلّ على صحّة كلمة (مَالِح) ، ويلاحظ أنّ الكلمة جاءت في الشواهد السابقة وصفاً للماء تارة ، وللسمك تارة أخرى ، كما يلاحظ أنّ كثيراً منها داخل عصر الاحتجاج .

ويؤكد صحّة (مَالِح) أيضاً توجيه ابن بري لها بقوله : " ووجه جواز هذا أي مَالِح { من جهة العربية أن يكون على النسب ، مثل قولهم : ماء دافق ، أي ذو دَفْق ، وكذلك ماء مَالِح ، أي ذو مِلْح ، وكما يقال : رجل تَارِس ، أي ذو تُرْس ، ودَارِع أي ذو دِرْع ؛ قال : ولا يكون هذا جارياً على الفعل " ⁽⁴⁾.

وبناء على ما سبق ، فصيغة (مَالِح) صحيحة لا يجوز رفضها ، حيث وردت في الشعر الفصيح ، ولها نظائر تقاس عليها .

12 - النقد بقوله : غلط

(الْأَوَّلَق)

يقول ابن دريد : " والَوْلَق : الخِفَّة والنَّزَق ، ومنه أُخِذَ الْأَوَّلَق ، وهو الجنون ؛ ويقولون : رجل مألوق ومؤلوق ، زعموا .

وقال بعض النحويين : أَوْلَقُ في وزن أَفْعَل ، وهذا غلط عند البصريين ؛ لأنه

(1) الأول في ديوان جرير / 308 - برواية : إلى المهلب جد الله .

(2) البيت في ديوان مجنون ليلى قيس بن الملوّح ص 24 .

(3) حواشي ابن بري 1 / 273 ، 274 ، وينظر: اللسان 6 / 4254 ، والتاج 4 / 213 (ملح) .

(4) اللسان (ملح) 6 / 4255 .

عندهم في وزن فَوْعَل " (1).

وبالبحث يتضح أنّ المعنى يخدم كلا الوزنين .

فَأَوَّلَقُ على وزن أَفْعَل ، قال به الفارسي ، يقول ابن منظور : " والأوَّلَق كالأفْعَل : الجنون ، وقيل الخفة من النشاط كالجنون ، أجاز الفارسي أن يكون أَفْعَل من الوَلَق الذي هو السرعة " (2).

وَأَوَّلَق على وزن فَوْعَل - كما ذهب البصريون - يكون مأخوذاً من " أَلِقَ إِذَا جُنَّ " (3).

فجانب المعنى يخدم وزن أَوَّلَق على أَفْعَل وفَوْعَل ، وعليه فتغليب البصريين تعصّب لمذهبهم .

لكن يرجّح مذهبهم في أنّ الأَوَّلَق على وزن فَوْعَل - قول الجوهري : " والأوَّلَق : الجنون ، وهو فَوْعَل ؛ لأنه يقال للمجنون مُوَوَّلَقٌ - على مُفَوَّعَل - قال الشاعر : (كامل)

ومُؤَوَّلَقٌ أَنْضَجْتُ كَيْهَ رَأْسِهِ .: فَتَرَكْتُهُ ذَفِرًا كَرِيحِ الْجَوْرَبِ

أي هجوته " (4).

فالمُؤَوَّلَق بمعنى المجنون - يرجّح وزن الأَوَّلَق بمعنى المجنون على فَوْعَل ، ويرجّح أيضاً كون أَوَّلَق على فَوْعَل - أنها مأخوذة من أَلِقَ بمعنى جُنَّ ، بخلاف وزنها على أَفْعَل ، فهي مأخوذة من الوَلَق الذي هو السرعة ، إذ المشتق منه في الوجه الأول - يوافق معناه معنى المشتق بخلاف الوجه الثاني .

13 - النقد بقوله : هو الكلام الصحيح

(مَرَبُطٌ وَمَرَبُطٌ)

يقول ابن دريد : " ومَرَبُطُ الفرس : موضعه الذي يُرَبط فيه ، بكسر الباء - ويُروى : (خفيف) قَرَبًا مَرَبُطُ النِّعَامَةِ مَنِّي لَقِحَتْ حَرْبُ وائلٍ عن حِيَالٍ

والكلام الصحيح كسر الباء " (5).

(1) الجمهرة (ق ل و) ولق ص 976 ، 165/3.

(2) اللسان (ولق) 6 / 4919 .

(3) اللسان (ولق) 6 / 4918 .

(4) الصحاح (ألق) 4 / 1447 .

(5) البيت للحارث بن عباد في ديوانه ص 215 ، وينظر : الجمهرة (ب ر ط) ربط ص 315 ، 1 / 262 .

مَرَبُط اسم مكان ومضارعه يَرَبُط وَيَرَبُط بكسر الباء وضمها ، والمضارع إذا كان مكسور العين يكون اسم المكان على وزن مَفْعَل ، وإذا كان مضموم العين أو مفتوحها فاسم المكان على وزن مَفْعَل (1) ، وعلى هذا فمربط اسم مكان يجوز فيه كسر الباء وفتحها ؛ لأنّ مضارعه يأتي على يربط ويربط ، يقول الجوهري : " رَبَطْتُ الشَّيْءَ أَرَبَطُهُ وَأَرَبُطُهُ أَيضاً عن الأخفش ، أي شددته . والموضع مَرَبُط ومَرَبُط . يقال : ليس له مَرَبُطٌ عَنزٍ " (2).

ويقول ابن منظور : " والمَرَبُط والمَرَبُط : موضع رَبَطَها ... قال ابن بري : فمن قال في المستقبل أَرَبُط ، بالكسر ، قال في اسم المكان المَرَبُط بالكسر ، ومن قال أَرَبُط بالضم قال في اسم المكان مَرَبُطاً ، بالفتح ، ويقال : ليس له مَرَبُطٌ عَنزٍ " (3).

وبناء على ما سبق ، فقول ابن دريد : " والكلام الصحيح كسر الباء " - فيه تشدد ؛ لأنّ فتح الباء صحيح أيضاً .

14 - النقد بقوله : لا أحسبه محفوظاً

(قَابٌ وَقَيْبٌ)

يقول ابن دريد : " و قَابٌ رَمَحٍ و قَيْبٌ رَمَحٍ ، ولا أحسبه محفوظاً " (4) ، وجاء في طبعة حيدرآباد : " وقادُ رَمَحٍ وقابُ رَمَحٍ وقيدُ رَمَحٍ وقدي رَمَحٍ وقيبُ رَمَحٍ ولا أحسبه محفوظاً وقاسُ رَمَحٍ وقيسُ رَمَحٍ " (5).

وجاء في الصحاح : "وتقول : بينهما قابُ قوسٍ وقيبُ قوسٍ... أي قَدَرُ قوسٍ" (6) ، وورد في التاج : " والقَابُ كالمقدار ، كالقَيْبِ ، بالكسر . تقول : بينهما قابُ قوسٍ ، وقَيْبُ قوسٍ ... " (7). فحكاية الجوهري (قَيْب) ، ونصّ الزبيدي وغيره عليه - يدلان أنه صحيح محفوظ . وتأسيساً على هذا ، فقول ابن دريد : " ولا أحسبه محفوظاً " لا يكون مصدرَ شكٍّ في اللفظ ، فهو صحيح بنصّ الجوهري عليه . ويُخَفَّف من نقد ابن دريد أنه استعمل الحسبان الذي يفيد عدم القطع .

(1) ينظر : أدب الكاتب لابن قتيبة ص 367، وشذا العرف ص 83 .

(2) الصحاح (ربط) 3 / 1127

(3) اللسان (ربط) 3 / 1560 .

(4) الجمهرة / 1249 ، وقارن 3/ 426 .

(5) الجمهرة 3/ 426 .

(6) الصحاح (قوب) 1 / 207 .

(7) التاج 2/ 345 ، وينظر: اللسان 5/ 3768 (قوب) .

(تعقيب)

انتقد ابن دريد بعض الصيغ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها⁽¹⁾، كما وجه الأصمعي نقداً إلى بعض الصيغ مع أنها صحيحة منصوص عليها في بعض كتب اللغة⁽²⁾، وردد البصريون بعض الصيغ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها⁽³⁾.

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بصيغ الأسماء مرتبة ألفبائياً.

نتيجة البحث	عبارة النقد	الصيغة المنقودة	الصيغ
مخالفة النقد	لا أدري ما صحته	البأواء	البأو والبأواء
موافقة النقد	أعلى	تَبَعَة	تَبِيعَة وَتَبِيعَة
مخالفة النقد	ليس ثبت	أَتَيْه	تَيْه وَأَتَيْه
مخالفة النقد	من قول العامة	أَنْطَّ	نَطَّ وَأَنْطَّ
مخالفة النقد	رده البصريون	مَحْضِير	مَحْضَار وَمَحْضِير
مخالفة النقد	خطأ من قول العامة	الحِير	الحَائِر والحِير
مخالفة النقد	الكلام الصحيح	مَرَبِط	مَرَبِط وَمَرَبِط
مخالفة النقد	ليس بالعالِي	رَخْل	رَخْل وَرَخْل
مخالفة النقد	خطأ من قول العامة	رَكَابَة	الرَّكَابَة والرَّكَّابَة : فسيلة
مخالفة النقد	من كلامة العامة	الزَّيْف	الزَّائِف والزَّيْف
موافقة النقد	من قول العامة	سُمَيْدَع	سَمَيْدَع وَسُمَيْدَع
مخالفة النقد	دفعهما الأصمعي	أَصْعَلْ وَصَعْلَاء	صَعْلْ وَصَعْلَة ، وَأَصْعَلْ وَصَعْلَاء
موافقة النقد	مصنوع	ضَهَيْد	ضَهَيْد
موافقة النقد	أعلى	عُلَيْب	عُلَيْب وَعُلَيْب
مخالفة النقد	لا أدري ما صحته	عَيْهُوم	عَيْهَم وَعَيْهُوم
مخالفة النقد	خطأ من قول العامة	مَغْدُود	مُغْدَّ وَمَغْدُود
موافقة النقد	ليس بثبت	غُمْدَان	غُمْدَان
مخالفة النقد	خطأ من قول العامة	الْفَلَو	الْفَلَوّ والْفَلَو
موافقة النقد	أعلى	الْقُبَّاط	الْقُبَيْط والقُبَّاط

(1) ينظر فيما سبق : الحير - الركابة - مغدود - الزيف - البأواء - العيهوم - الرخل - مالح .

(2) ينظر فيما سبق : محل - وأصل صعلاء .

(3) ينظر : محضير .

نتيجة البحث	عبارة النقد	الصيغة المنقودة	الصيغ
مخالفة النقد	لا يعرف	القصاصاء	القصاص والقصاصاء
مخالفة النقد	لا أحسبه محفوظاً	قَيِّب	قَاب وقَيِّب
مخالفة النقد	أعلى	قُلَيْسِيَّة	قُلَنْسِيَّة و قُلَيْسِيَّة
مخالفة النقد	لم يعرفه الأصمعي	مُمَحِّل	مُمَحِّل ومَاحِل
موافقة النقد	من قول العامة	مَاصَّان	مَاصَّان ومَاصَّان
مخالفة النقد	مولد	مَالِح	مِلِح ومَالِح
موافقة النقد	خطأ من قول العامة	أَيْسَر	يَيْسَر وأَيْسَر
مخالفة النقد	لم يعرفه	الهاوَن	الهاوُون والهاوَن

إحصاء عبارات النقد المتعلقة بصيغ الأسماء

العدد الكلي	عدد ما خالف فيه البحث ابن دريد	عدد ما وافق فيه البحث ابن دريد	عبارة النقد
6	4	2	خطأ من قول العامة
4	–	4	أعلى
4	2	2	من قول العامة
3	3	–	لا يعرف
2	2	–	لا أدري ما صحته
1	1	–	رده البصريون
1	1	–	ليس بالعالِي
1	1	–	دفعه الأصمعي
1	–	1	مصنوع
2	1	1	ليس بثبت
1	1	–	مولد لا يؤخذ بلغته
1	1	–	هو الكلام الصحيح
1	1	–	لا أحسبه محفوظاً
1	1	–	غلط
29	19	10	العدد الكلي

الفصل الثامن

(التخفيف والتشديد)

وردت ألفاظ في العربية نطقت تارة بالتخفيف ، وتارة أخرى بالثقل ، وهذا راجع إلى اختلاف نطق القبائل العربية ، وذهب بعض الباحثين إلى " أن البيئات البدوية قد أثرت التشديد ... بينما البيئات المتحضرة قد أثرت التخفيف ... " (1).

وجاءت في جمهرة اللغة أمثلة للتخفيف والثقل وجه نقد إليها ، وهي فيما يلي :

1- النقد بقوله : أعلى

(الحُمَر والحُمَر)

يقول ابن دريد : " والحُمَر : ضرب من الطير . قال أبو مهوَّش الأَسَدِيّ : (كامل)

قد كنتُ أحسبكم أُسودَ خَفِيَّةٍ فإذا لَصافٍ تَبَيَّضُ فيها الحُمَرُ (2)

ويُروى : لَصافٍ يَبْيِضُ فيها ، ويخفَّف فيقال : حُمَر ، والأول أعلى .

قال ابن أحرر الباهلي : (بسيط)

إلا تَدَارِكُهُمْ تُصَبِّحُ ديارُهُمْ قَفَرًا تَبْيِضُ على أرجائها الحُمَرُ (3) .

ويقول الجوهري : " والحُمَرَة : ضرب من الطير كالعصفور . قال الشاعر : (كامل)

قد كنتُ أحسبكم أُسودَ خَفِيَّةٍ فإذا لَصافٍ تَبْيِضُ فيها الحُمَرُ

الواحدة حُمَرَة . قال الرازي :

وحُمَرَاتُ شُرْبُهْنِ غَبُّ

إذا غَفَلَتْ غَفْلَةً تَعْبُ

وقد يخفَّف ، فيقال : حُمَرٌ وحُمَرَة ، وأنشد ابن السكيت : (بسيط)

إلا تَدَارِكُهُمْ تُصَبِّحُ ديارُهُمْ قَفَرًا تَبْيِضُ على أرجائها الحُمَرُ (4) .

(1) اللهجات العربية في التراث 2 / 665 .

(2) الخَفِيَّة : غِيضَةٌ ملتفة يتخذها الأسد عرينه . اللسان (خفا) 2 / 1218 ، ولصاف : موضع من منازل

بني تميم ، ينظر : اللسان (لصف) 5 / 4032 .

(3) البيت في ديوان عمرو بن أحرر الباهلي ص 175 ، وينظر : الجمهرة / 1166 ، وقارن 351/3 ، 352 .

(4) الصحاح (حمر) 2 / 637

فالجوهري أورد الحُمَر بتشديد الميم وتخفيفها ، لكنه قال : " وقد يخفف " ، فاستعمل قد مع الفعل المضارع ، وهذا يعني أنّ تخفيف الحُمَر قليل بخلاف التشديد فكثير ، كما أنّ الجوهري استشهد للثقل بشاهدين ، واستشهد للتخفيف بشاهد واحد ، وهذا كله يؤيد ما ذهب إليه ابن دريد من أنّ تشديد الحُمَر أعلى من التخفيف ، وقد قرّر هذا أيضاً ابن منظور والزبيدي (1) .

وأورد ابن منظور شاهداً غير ما سبق ، وردت فيه الحُمَر بالتشديد ، وهذا يؤكد كونه أعلى من التخفيف ، يقول : " وفي الحديث : نزلنا مع رسول الله ﷺ فجاءت حُمرة ؛ هي بضمّ الحاء وتشديد الميم ، وقد تخفف طائر صغير كالعصفور " (2) .

(عِلْيَة وَعِلْيَة)

يقول ابن دريد : " وفلان من عِلْيَة قومه ومن عِلْيَة قومه ، مثقل ، والتخفيف أعلى " (3) .

عِلْيَة بالتخفيف ، وعِلْيَة بالثقل وارتدتان (4) ، واقتصر الجوهري على عِلْيَة بالتخفيف ، فقال : " وفلان من عِلْيَة الناس ، وهو جمع رجلٍ عليٍّ ، أي شريف رفيع ، مثل صَبِيٍّ وصَبِيَّةٍ " (5) .

واقتصر الجوهري على عِلْيَة بالتخفيف يؤيد ما ذكره ابن دريد من أنه أعلى .

2- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(أَخُ وَأَخ)

يقول ابن دريد : " والأخ اسمٌ ناقص ، وزعم قوم أنّ بعض العرب يقولون : أَخٌ وأخّةٌ ، مثقل ، ذكره ابن الكلبي ، ولا أدري ما صحة ذلك " (6) .

فالأخ وردت مخففة ومثقلة ، وتوقف ابن دريد في صحة الثقل .

وبالبحث وجدت ابن فارس يقول : " ومن العرب من يثقله " (7) .

(1) ينظر: اللسان 2 / 993 ، والتاج 6 / 305 (حمر) .

(2) اللسان (حمر) 2 / 993 ، والحديث في الفائق 275/ ، والنهاية 439/1 .

(3) الجمهرة (ع ل ي) ص 952 ، وقارن 3 / 141 .

(4) ينظر: اللسان (علا) 4 / 3090 .

(5) الصحاح (علو) 6 / 2435 .

(6) الجمهرة (أخ خ) ص 55 ، 1 / 15 .

(7) المجمل (أخ) ص 38 .

فابن فارس ذكر أنّ بعض العرب يتقلّ الأخ ، وإلى هذا ذهب الفيروزابادي أيضاً ⁽¹⁾.

فتخفيف خاء الأخ هو الكثير الغالب بخلاف تثقيلها فقليل .

ووجه الزبيدي تشديد خاء أخ ، فقال : " والأخ ، مشدّدة ، وإنما شدّد ؛ لأنّ أصله أخو فزادوا بدل الواو خاء " ⁽²⁾.

فتوجيه الزبيدي هذا يؤكّد صحّة الأخ بالتشديد ، ويقوّي هذا أيضاً وجود نظائر له ، ومنها : كلمة (أبّ) ⁽³⁾ بتشديد الباء ، فهو " في الأصل غير مشدّد ؛ لأنّ الأب أصله : أبو ، فزادوا بدل الواو باء كما قالوا قنّ للعبد ، وأصله قنّي " ⁽⁴⁾ ويقول ابن هشام اللخمي : " والدم والأخ ، وفيهما لغتان التخفيف والتشديد في الخاء والميم ، فتقول دم ودمّ وأخ وأخّ ، والتخفيف أشهر ، وكذلك الأخة والأخة في المؤنث " ⁽⁵⁾.

وبناء على ما سبق ، فتشديد خاء أخ صحيح ، إذ هو لغة لبعض العرب ، وله نظائر صحيحة .

3- النقد بقوله : من قول العامة

(قَوْصَرَةٌ وَقَوْصَرَةٌ)

يقول ابن دريد : " فأما القَوْصَرَةُ التي تسميها العامة قَوْصَرَةً ، فلا أصل لها في العربية ، وأحسبها دخيلاً ، وقد روي لعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - : (رجز) أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً ⁽⁶⁾ ولا أدري ما صحّة هذا البيت " ⁽⁷⁾.

فابن دريد أورد القَوْصَرَةَ بتثقيل الراء وتخفيفها ، لكنه انتقد التخفيف ، فنسبه إلى العامة ، وهذا يعني أنّ التخفيف ليس من كلام العرب .

ويقول الجوهري : " والقَوْصَرَةُ بالتشديد : هذا الذي يكنز فيه التمر من

(1) ينظر: القاموس (أخ خ) 1 / 254 .

(2) التاج (أخو) 19 / 142 .

(3) أب بتخفيف الباء هو الكثير الغالب ، وتشديدها قليل .

(4) التهذيب (أبا) 15 / 603 .

(5) المدخل إلى تقويم اللسان / ص 108

(6) ديوان علي بن أبي طالب / 24 .

(7) الجمهرة (ر ص ق) قصر / ص 743 ، 2 / 358 .

البوّاريّ . قال الرازي :

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ

يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً

وقد يخفّف " (1) ، ويقول ابن بري : " وذكر بعضهم أنّ شاهده - أي التخفيف - قول أبي يعلى المهلبى :

وَسَائِلُ الْأَعْلَمِ ابْنِ قَوْصَرَةٍ مَتَى رَأَى بِي عَنِ الْعُلَى قَصْرًا

قالوا : ابن قَوْصَرَةٍ هنا المَنْبُودُ . قال ابن حمزة : يقال للمنبوذ ابن قَوْصَرَةٍ ، وَجِدَ فِي قَوْصَرَةٍ أَوْ فِي غَيْرِهَا . قال : وهذا البيت شاهد عليه " (2) ، ويقول ابن منظور : " والقَوْصَرَةُ والقَوْصَرَةُ ، مخفّف ومثقل : وعاء من قصب يرفع فيه التمر من البوّاري ... " (3) .

فيتبيّن مما سبق صحّة القَوْصَرَةِ بتخفيف الراء وتشديدها ، فقد نصّ عليهما الجوهري في صحاحه ، وإن كان التخفيف - كما يتّضح من كلامه - قليلاً ، لكن قلّته لا تعني نسبته إلى العامة ، فهو صحيح ، بدليل الشاهد الذي أورده ابن بري ، حيث جاء فيه (ابن قَوْصَرَةٍ) ، ويقصد به المنبوذ الذي وضع عندما ولد في قَوْصَرَةٍ ، وهي الوعاء الذي يكنز فيه التمر ، كما أنّ ابن منظور أورد تخفيف القَوْصَرَةِ وتشديدها صحيحين . على حدّ سواء .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لابن دريد في نسبته قَوْصَرَةٍ بالتخفيف إلى العامة .

نتعقيب

انتقد ابن دريد بعض الألفاظ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (4) .

(1) الصحاح (قصر) 2 / 793 .

(2) حواشي ابن بري 2 / 190 .

(3) اللسان 5 / 3650 ، وينظر التاج 7 / 398 (قصر) .

(4) ينظر فيما سبق : الأخ والأخ ، وقوصرة وقوصرة .

وإليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بالتخفيف والتشديد

الصيغ	الصيغة المنقودة	عبارة النقد	نتيجة البحث
أَخ وَأَخَّ	أَخَّ	لا أدري ما صحته	مخالفة النقد
الْحُمَرَّ وَالْحُمَرَّ	الْحُمَرَّ	أعلى	موافقة النقد
عَلِيَّةٌ وَعَلِيَّةٌ	عَلِيَّةٌ	أعلى	موافقة النقد
قَوْصَرَةٌ وَقَوْصَرَةٌ	قَوْصَرَةٌ	من قول العامة	مخالفة النقد

إحصاء عبارات النقد الخاصة بالتخفيف والتشديد

عبارة النقد	عدد ما وافق فيه البحث ابن دريد	عدد ما خالف فيه البحث ابن دريد	العدد الكلي
أعلى	2	–	2
لا أدري ما صحته	–	1	1
من قول العامة	–	1	1
العدد الكلي	2	2	4

الفصل التاسع

(القلب المكاني)

القلب المكاني معناه : تقديم بعض حروف الكلمة الواحدة أو تأخيرها مع عدم تغيير المعنى ليصبح لها أكثر من صورة ⁽¹⁾.

وأبرز أسباب ظاهرة القلب المكاني هو " تخفيف اللفظ أو التفنن فيه " ⁽²⁾ ، فالكلمة المقلوبة " ربّما تكون أسهل نطقاً من الكلمة الأصلية ؛ لأنّ تجاور الأصوات في الكلمة يشكّل - أحياناً - صعوبة على الناطق ... " ⁽³⁾.

هذا ، وقد وجّه نقد إلى بعض أمثلة القلب المكاني الواردة في الجمهرة ، وهي فيما يلي :

1 - النقد بقوله : ليس بثبت

(التَّغْسُ والتَّسْغُ)

يقول ابن دريد : " التَّغْسُ : لَطَخَ سحاب رقيق في السماء ، وفي نسخة أخرى : التَّسْغُ ، وليس بثبت " ⁽⁴⁾ ، وفي طبعة حيدرآباد : " التَّغْسُ زعموا لَطَخَ سحاب رقيق في السماء ، وليس بثبت " ⁽⁵⁾.

فالتَّغْسُ و التَّسْغُ كل منهما تمثّل رواية من روايات الجمهرة .

وبالبحث وجدت كتب اللغة التي رجعت إليها ⁽⁶⁾ ، أهملت الكلمتين السابقتين ، ما عدا اللسان والتاج ، فاللسان نصّ على التَّسْغُ ، وقرّر نقد ابن دريد من أنه ليس بثبت ⁽⁷⁾ ، والتاج نصّ على التَّغْسُ ، وقرّر نقد ابن دريد أيضاً من أنه ليس بثبت .

- (1) ينظر : نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاالها ص 16 ، والفلسفة اللغوية : جرجي زيدان ص 59 ، واللهجات العربية : د / إبراهيم نجا ص 104 ، ومن لغات العرب : لغة هذيل ص 137 ، وظاهرة القلب المكاني في العربية وعلتها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها - د / عبد الفتاح الحمور - دار عمار - مؤسسة الرسالة ط: الأولى - 1406هـ - 1986م ص 11 وما بعدها ، و ص 51 .
- (2) اللهجات العربية : د / نجا ص 104 ، وانظر : الفلسفة اللغوية ص 59 ، 60 .
- (3) المنجد في اللغة - لكراع النمل - دراسة لغوية ص 103 ، 104 ، للدكتور فوزي عبد القادر مسعود ، مطبعة الحسان بالقاهرة 1404هـ / 1984م .
- (4) الجمهرة (ت س غ) تغس ص 398 ، وقارن 2 / 16 .
- (5) الجمهرة (ت س غ) تغس 2 / 16 .
- (6) العين والجيم والتّهذيب والمحيط واللسان والتاج .
- (7) ينظر : اللسان (تسغ) 1 / 432 .

وبالبحث وجدت للكلمة صورة ثالثة ، وهي التَّغ حيث يقول الزبيدي ، " التَّغ ، بالفتح ، أهمله المصنّف كالجوهري والصاغاني ، وقال ابن دريد : هو لطح سحاب رقيق ، وليس بثبت كذا في اللسان " (1).

ويلاحظ أنّ الزبيدي قال كذا في اللسان ، وبالرجوع إليه لم أعث فيه على تركيب (تغ) ، ويبدو أنّ طبعة دار المعارف اعتمدت على مخطوطة غير مخطوطة الزبيدي .
والباحث لا يستطيع التثبت من الصورة الصحيحة من الصور الثلاث السابقة فهذه الصيغ جميعها انتقدت في كل المواضع بأنها ليست بثبت .

وإن كان من ترجيح لإحداها ، فأرجح التَّغ ؛ لأنها لها صلة بالتَّغْس ، والصلّة تتمثل في القلب المكاني بينهما ، والتَّغ أيضاً لها صلة بالتَّغ حيث توجد علاقة صوتية بين السين والياء ، فقد يكون بينهما إبدال ، حيث توجد علاقة صوتية بين السين والياء تسوّغ الإبدال بينهما ، ومن أمثله : ملس الظلام ومثله أي اختلاط الظلام ، والوطس والوطث : الضرب الشديد بالخف ، وناقفة فاسج وفاشج ، وهي الفتية الحامل ، وساخت رجله في الأرض وثاخت ، إذا دخلت (2).

(عَا وَعَاثَ)

يقول ابن دريد : " وفي بعض اللغات : عَا يَعْتُو عَا ، إذا أفسد ، في معنى عَاثَ يَعِثُ وليس بثبت " (3) ، ويقول أيضاً : " العِث : مصدر عَاثَ يَعِثُ عِثاً ، إذا أفسد . ويقال : عِثِي يَعِثِي ، إذا أفسد ، وهي أعلى اللغتين ، وكذلك فسر في التنزيل : ﴿ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (4) ، والله أعلم " (5).

فهناك قلب مكاني بين عاث وعَا أو عِثِي ، ووصف ابن دريد عِثِي يَعِثِي على مثال حَذَرَ يَحْذَرُ بأنها أعلى اللغتين ، ويوافق ابن دريد الأزهري حيث نصّ على أن القراء كلهم قرأوا " ولا تعنوا " ، بفتح الياء من عِثِي يَعِثِي ، ونصّ أيضاً على أن اللغة الجيدة : عِثِي يَعِثِي (6).

وانتقد ابن دريد عَا يَعْتُو بأنه ليس بثبت .

- (1) الناج (تغ) 12 / 12 .
- (2) ينظر : الإبدال لابن السكيت ص 106 ، 107 .
- (3) الجمهرة (ث ع و) عثو / ص 427 ، وقارن 2 / 45 .
- (4) سورة البقرة (آية / 60) .
- (5) الجمهرة (ث ع ي) عيث عثي / 427 ، 428 ، 2 / 46 .
- (6) ينظر : التهذيب (عَا) 3 / 150 ، 151 .

ونصّ الأزهرى على أنّ عَثِيَّ يَعْنَى " فيه لغتان أخريان لم يُقرأ بواحدة منهما : عَثَا يَعْنُو مثل سَمَا يَسْمُو ، قال ذلك الأخفش وغيره ، ولو جازت القراءة بهذه اللغة لقُرئ (ولا تَعْنُوا) ، ولكنّ القراءة سنّة لا يُقرأ إلا بما قرأ به القرّاء ، واللغة الثالثة عَاثَ يَعِيبُ " (1) ، ونصّ الجوهرى كذلك على عَثَا يَعْنُو فقال : " عَثَا في الأرض يَعْنُو : أفسد " (2) .

ومن شواهد عَثَا قول الأزهرى : " وقال ابن الرقاع فيمن قال : عَثَا يَعْنُو إذا أفسد : (كامل) لولا الحياء وأنّ رأسي قد عَثَا فيه المشيب لَزُرْتُ أمّ القاسم (3) عَثَا فيه المشيب أي أفسد " (4) .

فعَثَا يَعْنُو لغة صحيحة نصّ عليها أثبات اللغويين ، ومنهم الأزهرى والجوهرى، كما ورد لها شاهد شعري ، وكل هذا يؤكّد صحتها وثبوتها ، وبناء على هذا فلا وجه لابن دريد في قوله بأنّ عَثَا يَعْنُو ليس بثبت .

(قَلَصَمَ وَ قَصَمَ)

يقول ابن دريد " وَقَلَصَمْتُ الشَّيْءَ ، إذا كسرتَه ؛ وَقَصَمْتُ أيضاً ، وليس بثبت " (5) . فَقَلَصَمَ وَقَصَمَ وردا بمعنى ، وحروفهما واحدة إلا أنه قد تقدّم بعض الحروف على بعض ، وأصدر ابن دريد نقداً ، وهو قوله : (ليس بثبت) .

ويبدو أنّ قول ابن دريد : (ليس بثبت) موجه إلى (قَلَصَمَ) ، إذ لم أعرّ عليها في معجمات اللغة التي رجعت إليها . أما قَصَمْتُ فنُصّ عليها ، حيث يقول ابن منظور : " قَصَمَلَ الشَّيْءَ : قَطَعَهُ وكسّره ... " (6) ، ويقول الزبيدي : " وَقَصَمَلَ الشَّيْءَ : قَطَعَهُ وكسّره ، كَقَصَلَمَهُ ، عن ابن القطاع ، والميم زائدة ، والأصل قَصَلَهُ " (7) .

فالمنصوص عليه في كتب اللغة (قَصَمَ) ، أما قَلَصَمَ فلم أعرّ عليه ، ولو وضعت (قَصَلَمْتُ) في نصّ ابن دريد مكان (قَلَصَمْتُ) لكان له وجه ، ففي نصّ الزبيدي جاءت قَصَمَلَ وَقَصَلَمَ بمعنى واحد ، فيبدو أنّ القلب المكاني بين هاتين الصورتين .

- (1) التهذيب (عثَا) 3 / 150 .
- (2) الصحاح (عثَا) 6 / 2418 .
- (3) البيت في ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي ص 76 .
- (4) التهذيب (عثَا) 3 / 151 .
- (5) الجمهرة ص 1158 ، وقارن 3 / 345 .
- (6) اللسان (قصل) 5 / 3657 .
- (7) التاج (قصل) 15 / 620 .

2- النقد بقوله : ليس بالعالِي

(ثَنَنَ وَثَنَتَ)

يقول ابن دريد " ثَنَتَ لَثْنُهُ تَثْنُ تَثْنًا وَثَنًا ، إذا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهَا وَفَسَدَتْ . وربما قُلِبَ فَقَالُوا : ثَنَتَتْ ، وليس بالعالِي . ويقال : لَحْمٌ ثَنَنٌ ، إذا غَبَّ وَاسْتَرْخَى ، وقد جاء في بعض اللغات : ثَنَتَ اللَّحْمُ ، وهي فصيحة . وفي كلام بعضهم في وصف سحابة : كأنها لَحْمٌ ثَنَتٌ ، منه مَسِيكٌ ومنه مُنْهَرَتٌ " (1) .

فَثَنَتَ لَثْنُهُ وَثَنَتَتْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا قَلْبُ مَكَانِي ، وانتقد ابن دريد ثَنَتَتْ لَثْنُهُ بأنه ليس بالعالِي ، لكنه قال : ثَنَتَ اللَّحْمُ لغة فصيحة .

فَثَنَتَ إِذَا أُسْنَدَتْ إِلَى اللَّثَّةِ وَصَفَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْعَالِي ، وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَى اللَّحْمِ وَصَفَ بِأَنَّهُ لُغَةً فَصِيحَةً .

وبالبحث لم أَعثر على أحد قَلَّ من شَأْنِ (ثَنَتَتْ لَثْنُهُ) - كما فعل ابن دريد - وإنما وردت الصورتان ثَنَنَ وَثَنَتَ على أَنَّهُمَا صَحِيحَتَانِ ، لا غَضَاضَةٌ فِي اسْتِعْمَالِ أَيِّ مِنْهُمَا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ ، وَمِنْهَا الصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ حَيْثُ يَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ فِي (ثَنَنَ) : " ثَنَنَ اللَّحْمُ بِالْكَسْرِ : أَثْنَنَ مِثْلَ ثَنَتَتْ ، يَقَالُ مِنْهُ ثَنَتَتْ لَثْنُهُ ، قَالَ : (رَجَز)

وَلِثَّةٌ قَدْ ثَنَتَتْ مُسَخَّمَةٌ " (2) .

ويقول ابن منظور : " ثَنَنَ تَثْنًا إِذَا أَثْنَنَ ، مِثْلَ ثَنَتَتْ ؛ قَالَ الشَّاعِرُ :

وَتَنٍ لَثْنُهُ تَنَابَةٌ

تَنَابِيَةٌ أَيُّ يَأْبَى كُلَّ شَيْءٍ . وَيَقَالُ : ثَنَتَتْ لَثْنُهُ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

لَمَّا رَأَتْ أَنْيَابَهُ مُثَلَّمَةً

وَلِثَّةٌ قَدْ ثَنَتَتْ مُسَخَّمَةٌ (3)

فَالصُّورَتَانِ ثَنَنَ وَثَنَتَتْ نَصٌّ عَلَيْهِمَا الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ مَنْظُورٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَيُّ مِنْهُمَا مَا يَضَعُفُ (ثَنَتَتْ) .

(1) الجُمُهرَةُ (ث ت ن) ثَنَنَ / ص 384 ، 2 / 2 .

(2) الصَّحَاحُ (ثَنَنَ) 5 / 2087 .

(3) اللِّسَانُ (ثَنَنَ) 1 / 472 .

3- النقد بقوله : مرغوب عنه

(رِبْضٌ وَرَضَبٌ)

يقول ابن دريد : " وَرَبَّضَتِ الشَّاةُ وَغَيْرَهَا مِنَ الدَّوَابِّ تَرِبْضٌ رِبْضًا وَرُبُوضًا . وَرَضَبَتِ الشَّاةُ لُغَةً مَرْغُوبٌ عَنْهَا . وَقَدْ يُقَالُ لَذَوَاتِ الْحَافِرِ : رَبَّضَتِ أَيْضًا . وَرَبَّمَا قِيلَ لِلسَّبَّاحِ ، فَأَمَّا الْمَعْرُوفُ لِلسَّبَّاحِ فَجَتَمَ " (1).

ويقول ابن سيده : " وَرَضَبَتِ الشَّاةُ كَرَبَّضَتْ ، قَلِيلَةٌ " (2).

فإبن سيده وكذا ابن منظور والزبيدي نصّوا على أَنَّ رَضَبَتِ الشَّاةُ قَلِيلَةٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ ، وَهَذَا يَشْهَدُ لِنَقْدِ ابْنِ دُرَيْدٍ رَضَبَتِ الشَّاةُ بِأَنَّهَا لُغَةٌ مَرْغُوبٌ عَنْهَا .

4- النقد بقوله : من قول العامة وليس بشيء

(الْعَيْثَرُ وَالْعَيْثَرُ)

يقول ابن دريد " وَالْعَيْثَرُ : الْغُبَارُ ؛ مَا رَأَيْتَ لَهُ أَثَرًا وَلَا عَيْثَرًا . فَأَمَّا قَوْلُ الْعَامَةِ : عَيْثَرًا ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ " (3).

أورد ابن دريد الْعَيْثَرُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَتَقْدِيمِ النَّاءِ عَلَى الْيَاءِ بِمَعْنَى الْغُبَارِ ، ثُمَّ أورد الْقَوْلَ الْمَأْثُورَ : " مَا رَأَيْتَ لَهُ أَثَرًا وَلَا عَيْثَرًا " .

وَنَسَبَ (الْعَيْثَرُ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَقْدِيمِ الْيَاءِ عَلَى النَّاءِ إِلَى الْعَامَةِ ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ .

ويقول الجوهري : " وَالْعَيْثَرُ ، مِثَالُ الْغَيْهَبِ : الْأَثَرُ . وَيُقَالُ : " مَا رَأَيْتَ لَهُمْ أَثَرًا وَلَا عَيْثَرًا " ، " وَلَا عَيْثَرًا " عَنْ يَعْقُوبَ " (4) ، وَيَقُولُ ابْنُ السَّكَيْتِ : " وَيُقَالُ : مَا رَأَيْتَ لَهُ أَثَرًا وَلَا عَيْثَرًا " (5).

فقد ورد عن ابن السكيت المثل برواية (عَيْثَرٌ) كما نصّ الجوهري عليها ، وهذا

- (1) الجوهرة (ب ر ض) ربض / ص 314 ، وقارن 1 / 260 .
- (2) المحكم 8 / 131 ، وينظر: اللسان 3 / 1658 ، والتاج 2 / 24 (رضب) .
- (3) الجوهرة (ث ر ع) عثر / 421 ، 39/2 .
- (4) الصحاح (عثر) 2 / 736 .
- (5) إصلاح المنطق / 389 .

يكفي لصحة (العيثر) المنتقدة ، ومن هنا لا وجه لابن دريد في نسبته إياها إلى العامة ، وقوله بأنها ليس بشيء .

ويبدو لي - والله أعلم - أنّ ابن دريد يقصد بنقده كلمة (العيثر) بفتح العين وتقديم الثاء على الياء ، وليس (العيثر) بتقديم الياء على الثاء ، وهذا لأمر :

الأول : أنّ وقوع التصحيف في النسخ بين الكلمتين محتمل إلى حد كبير .

الثاني : أنّ العيثر - كما سبق في كلام ابن السكيت والجوهرى - بمعنى الأثر صحيح ، لم يوجّه إليه طعن .

الثالث : أنّ نقد ابن دريد كان بعد أن أورد أنّ العيثر بمعنى الغبار ، وجاء في الصحاح : " والعَيْثَر ، بتسكين الثاء : الغبار ، ولا تقل عَيْثَر ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ بفتح الفاء ، إلا ضَهَيْدٌ ، وهو مصنوع ، معناه الصلب الشديد " (1) .

فالجوهرى بعد أن ذكر أنّ العيثر بكسر العين بمعنى الغبار منع أن يقال في معنى الغبار أيضاً (عَيْثَر) بفتح العين .

كل ما سبق يؤكد لي أنّ النقد الموجه من ابن دريد كان لكلمة (عَيْثَر) لا (عَيْثَر) ، وحدث تصحيف في النسخ ، فأصبحت الكلمة (عَيْثَر) .

5- النقد بقوله أعلى

(عَيْثَرٍ وَعَاثَ)

سبق تناول هذا المثال تحت النقد بقوله : ليس بثبت (2) .

تعقيب

انتقد ابن دريد بعض الألفاظ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (3) .

(1) الصحاح (عثر) 2 / 736 .

(2) ينظر : ص 393 من البحث .

(3) ينظر على سبيل المثال : عثا - ثنت - العيثر .

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة القلب المكاني مرتبة هجائياً

الصيغ	الصيغة المنتقدة	عبارة النقد	نتيجة البحث
التَّغْسُ والتَّسْغُ : لطح سحاب رقيق	التَّغْسُ	ليس بثبت	موافقة النقد
تَثَبَّتْ لِثَنُهُ وَتَثَبَّتْ : تَغَيَّرَتْ ...	تَثَبَّتْ	ليس بالعالِي	علو اللفظ
رَبَّضَتِ الشَّاةُ وَرَضَبَتْ	رَضَبَتْ	مرغوب عنها	موافقة النقد
العَيْثِرُ والعَيْثَرُ : الغُبار	العَيْثَرُ	من قول العامة وليس بشيء	صحة اللفظ
عَثَا وَعَاثَ : أفسد	عَثَا	ليس بثبت	صحة اللفظ
عَثِيَ وَعَاثَ : أفسد	عَثِيَ	أعلى	موافقة النقد
قَلَصِمَ وَقَصَمَلَ : كسر	قَلَصِمَ	ليس بثبت	موافقة النقد

قائمة بعبارات النقد الخاصة بالقلب المكاني

عبارة النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عدد ما خالف فيه البحث النقد	العدد الكلي
ليس بثبت	2	1	3
ليس بالعالِي	–	1	1
مرغوب عنها	1	–	1
من قول العامة وليس بشيء	–	1	1
أعلى	1	–	1

7	3	4	العدد الكلي
---	---	---	-------------

إحصاء لأمثلة النقد الصرفي

العدد الكلي	ورود الأمرين موافقة النقد ومخالفته	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	المبحث
18	2	5	11	أبنية المصادر
10	2	2	6	التذكير والتأنيث
4	–	2	2	القصر والمد
21	2	8	11	الإفراد والجمع
6	1	2	3	النسب
21	6	8	7	اختلاف صيغة الماضي والمضارع
79	–	55	24	صيغ الأفعال
29	–	19	10	صيغ الأسماء
4	–	2	2	التخفيف والتشديد
7	–	3	4	القلب المكاني
199	13	106	80	العدد الكلي

الباب الثالث

﴿ النقد الدلالي ﴾

ويشمل :

الفصل الأول : معاني الألفاظ

الفصل الثاني : الاشتقاق الصرفي

الفصل الثالث : تحليل التسمية

الفصل الرابع : المشترك اللفظي

الفصل الخامس : الترادف

الفصل السادس : العموم والخصوص

الفصل السابع : المعرب

الفصل الأول : معاني الألفاظ

الهدف من وضع المعجم هو تفسير الألفاظ اللغوية ، وبيان معانيها ، ومن هنا بلغت أمثلة النقد التي تتعلّق باللفظ ومعناه مبلغاً عظيماً ، فقد بلغت في جمهرة اللغة لابن دريد خمسة وسبعين ومائتي مثال نقدي . وأكثر الأمثلة التي وجّه إليها نقد تتدرج تحت تفسير اللفظ بلفظ مقارب أو بعبارته مقاربة .

فمن الأمثلة التي وجّه إليها نقد ، وكان التفسير فيها باللفظ المقارب ، ما يلي :

- " والحوكل : القصير . وقالوا : البخيل ، ولا أحقّه " (1).

- " رجل أعصج ، وهو الأصلع ، لغة شنعاء لقوم من أطراف اليمن لا يؤخذ بها " (2).

- " وحجارة التبن : حطامه ، وليس بثبت " (3).

- " والدنّبة : الخيانة ، وليس بثبت " (4).

- " والدّمان : الرّماد ، زعموا ، وليس بثبت " (5).

- " ويقال : زرحه بالرّمح زرحاً ، إذا زجّه به ، وليس بثبت " (6).

- " وضجاً بالمكان : أقام به ، وليس بثبت " (7).

- " وقال قوم : البهّنة : ولد الغيّّة ، ولا أدري ما صحته " (8).

- " وزعم قوم أنّ السّهاء الهواء ، ولا أدري ما صحته " (9).

ومن الأمثلة التي وجّه إليها نقد ، وكان التفسير فيها بالعبارته المقاربة ما يلي :

- " والبغز : أصل بنية الباغز ، وهو المُقدّم على الفجور ، زعموا ، ولا أحقّه " (10).

- " والدّيماس : بيت في جوف بيت أو بيت مدراس لبعض أهل الملل ، ولا أدري ما

(1) الجمهرة / 1177 .

(2) الجمهرة (ج ص ع) عصج / 479 .

(3) الجمهرة (ث ح ر) حثر / 416 .

(4) الجمهرة / 1114 .

(5) الجمهرة (د م ن) دمن / 683 .

(6) الجمهرة (ح ر ز) زرح / 510 .

(7) الجمهرة (ج ض و - ا - ي) ضجا / 1042 .

(8) الجمهرة (ب ث هـ) بهث / 263 .

(9) الجمهرة (س هـ - واي) سها / 1075 .

(10) الجمهرة (ب ز غ) بغز / 333 .

صحته " (1) .

- "ويقال للقناة التي يجري فيها الماء في بطن الأرض إِرْدَبٌ ، وما أدري ما صحته" (2) .

- " وزعموا أن المنطبة المصفاة يصفى فيها الخمر ، ولا أدري ما صحته " (3) .

- والشَّطْعة ، زعموا ؛ يقال : تنطعم الرجلُ على أصحابه ، إذا علاهم في كلام ، وليس بثبت " (4) .

- "والجلهزة: إغضاؤك عن الشيء، وأنت عالم به، وكتمانك إياه، وليس بثبت " (5) .

- "ودنطت القرحة ، إذا انفجر ما فيها ، وليس بثبت " (6) .

- " الرِّفَف : الرِّقَّة في الثوب وغيره ؛ ثوب رفٌّ بين الرِّفَف ، وليس بثبت " (7) .

- " ولَقِثْتُ الشيءَ أَلْقَيْتُهُ لَقْثًا ، إذا أخذته أخذًا سريعًا مستوعبًا ، وليس بثبت " (8) .

وقد تنوّعت عبارة النقد في هذه الأمثلة ، فقد ينتقد اللفظ بأنه ليس بثبت ، أو بأنه خطأ ، أو غلط ، أو ليس بصحيح ، أو ليس بالعالِي ، وإليك العبارات التي استخدمت في نقد أمثلة قضية التعبير عن المعنى ، وبجوار كل عبارة عدد الأمثلة الواردة لها في الجمهرة :

- 1 - النقد بقوله : " ليس بثبت " : 106 أمثلة .
- 2 - النقد بقوله : " وما أدري ما صحته " : 65 مثالاً .
- 3 - النقد بقوله : " مولد أو مولدة " : 27 مثالاً .
- 4 - النقد بقوله : " مرغوب عنه " : 14 مثالاً .
- 5 - النقد بقوله : " لا أحقه " : 14 مثالاً .
- 6 - النقد بقوله : " هو من قول العامة " : 9 أمثلة .
- 7 - النقد بقوله : " مصنوع " : 7 أمثلة .

(1) الجمهرة (د س م) دمس / 648 .

(2) الجمهرة (ب د ر) ردب / 297 .

(3) الجمهرة (ب ط ن) نطب / 362 .

(4) الجمهرة / 1132 .

(5) الجمهرة / 1138 .

(6) الجمهرة (ث د ط) دثط / 419 .

(7) الجمهرة (ر ف ف) رفف / 1007 .

(8) الجمهرة (ث ق ل) لقت / 430 .

- 8 - النقد بقوله : " ليس بالعالِي أو ليس باللغة العالية " : 7 أمثلة .
- 9 - النقد بقوله : " غلط " : 5 أمثلة .
- 10 - النقد بقوله : " دفعه قوم " : 5 أمثلة .
- 11 - النقد بقوله : " ليس بصحيح " : مثالان .
- 12 - النقد بقوله : " أنكره قوم " : مثالان .
- 13 - النقد بقوله : " لا أحسبه فصيحاً " : مثالان .
- 14 - النقد بقوله : " محدثة " : مثالان .
- 15 - النقد بقوله : " لا أحسب هذا محفوظاً " : مثال واحد .
- 16 - النقد بقوله : " وهم " : مثال واحد .
- 17 - النقد بقوله : " خطأ " : مثال واحد .
- 18 - النقد بقوله : " ليس بشيء " : مثال واحد .
- 19 - النقد بقوله : " وليس كل أهل اللغة عرف هذا " : مثال واحد .
- 20 - النقد بقوله : " وليس كل أهل اللغة صحَّح هذه اللفظة " : مثال واحد .
- 21 - النقد بقوله : " لغة رديئة " : مثال واحد .
- 22 - النقد بقوله : " لغة شنعاء " : مثال واحد .

ويلاحظ أنَّ أكثر الأمثلة انتقدت بقوله : " ليس بثبت " ، حيث بلغت 106 أمثلة ،
ويلي هذا الأمثلة التي انتقدت بقوله : " وما أدري ما صحته " حيث بلغت 65 مثلاً .

ويلاحظ أنَّ كثيراً من أمثلة هذين النوعين ، وهما الأمثلة التي انتقدت بقوله :
" وليس بثبت " ، والأمثلة التي انتقدت بقوله : " وما أدري ما صحته " - قد نقلها
السيوطي - في المزهَر من جمهرة اللغة لابن دريد ، ووضعها تحت النوع الثاني ، وهو :
" معرفة ما رُوي من اللغة ولم يصحَّ ولم يثبت " ، فقد نقل من الجمهرة حوالي 43 مثلاً
نقدياً ، كان النقد فيها بقوله : " ليس بثبت " ، كما نقل من الجمهرة كذلك حوالي 26 مثلاً
نقدياً ، كان النقد فيها بقوله : " وما أدري ما صحته " ⁽¹⁾ .

ووضع السيوطي الأمثلة التي انتقدها ابن دريد بقوله : " ليس بثبت " ، وقوله :
" وما أدري ما صحته " تحت باب { معرفة ما رُوي من اللغة ولم يصحَّ ولم يثبت } -
يدلُّ على أنَّ هذه الأمثلة مشكوك فيها ، وتحتاج إلى دراسة وتحقيق - حتى يُجزم - في
النهاية - بصحَّتها أو بطلانها - إن كان هذا مستطاعاً - يقول السيوطي في سبب عدم

(1) ينظر: المزهَر 103/1 : 109 .

صحّة هذه الأمثلة ، وفقد ثبوتها : " النوع الثاني : معرفة ما رُوي من اللغة ، ولم يصحّ ولم يثبت ، هذا النوع يقابل النوع الأول الذي هو الصحيح الثابت ، والسبب في عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنده لسقوط راوٍ منه ، أو جهالته ، أو عدم الوثوق بروايته ، لفقد شرط القبول فيه ، كما سيأتي بيانه في نوع منّ تقبل روايته ، ومنّ تردّد ؛ أو للشكّ في سماعه . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، منها ما في الجمهرة لابن دريد : قال : زعموا أنّ الشطّشاط : طائر ، وليس بثبت . وفيها : في بعض اللغات : ثبّطت شفة الإنسان ثبّطاً إذا ورمّت " ، وليس بثبت ... وفيها : زعم قوم من أهل اللغة أنّ القشبة : ولد القرد ، ولا أدري ما صحته ... وفيها : البيّط : زعموا ، مستعمل ، وهو ماء الفحل ، ولا أدري ما صحته ... وفيها : البغز : أصل بنية الباغز ، يقال : رجل باغز ، وهو المقدم على الفجور ، زعموا ، ولا أحقه ... " (1).

ويلاحظ أنّ السيوطي نقل الأمثلة من جمهرة اللغة لابن دريد - كما ترى - دون تعقيب منه أو تحليل .

وإليك الأمثلة النقدية التي تمثّل قضية التعبير عن المعنى ، مصنّفة على حسب عبارة النقد ، ولنبدأ - إن شاء الله - بعبارة النقد التي ورد لها أكثر عدد ، ثم الأقل فالأقل :

1 - النقد بقوله : ليس بثبت

أكثر أمثلة النقد التي تتعلّق باللفظ ومعناه - كما سبق - هي الأمثلة التي انتقدت بقوله : (ليس بثبت) ، وهذه الأمثلة قد أصل فيها - بعد عرضها على كتب اللغة - إلى ما يقطع بصحتها وثبوتها في اللغة ، وقد أصل فيها إلى ما يؤكّد نقد ابن دريد بأنها ليست بثبت . وقد لا يكون للبحث دور سوى النصّ على أنّ كتب اللغة نقلت كلام ابن دريد ، وإليك هذه الأمثلة مصنّفة إلى ما يلي :

أولاً : الأمثلة التي انتقد فيها ابن دريد اللفظ بقوله : (ليس بثبت) مع إثبات بعض مصادر اللغة صحته .

ثانياً : الأمثلة التي انتقد ابن دريد اللفظ فيها بقوله : (ليس بثبت) ، ونصّت بعض مصادر اللغة على نقده ، وأثبتت بعضها صحّة اللفظ .

ثالثاً : الأمثلة التي انتقد ابن دريد اللفظ فيها بقوله : (ليس بثبت) ، ونصّت بعض

(1) المزمهر 103/1 ، وما بعدها .

مصادر اللغة على نقده :

أولاً : الأمثلة التي انتقد فيها ابن دريد اللفظ بقوله : (ليس بثبت) مع إثبات بعض مصادر اللغة صحته :

(أَتَيْه)

يقول ابن دريد : " وأرضٌ تَيْهَاءُ : لا يُهْتَدَى لها ، وكذلك أرضٌ تَيْهٌ ، وقد سمّت العرب تَيْهَان . وأحسبهم قد قالوا : بلدٌ أَتَيْهٌ ، وليس بالثبت " (1).

وحكى ابن سيده : " وبلدٌ أَتَيْهٌ ، وأرضٌ تَيْهٌ ... مُضِلَّةٌ ... " (2) ، ويقول ابن منظور : " وبلدٌ أَتَيْهٌ . والتَيْهَاءُ : الأرض التي لا يُهْتَدَى فيها " (3) ، ويقول الزبيدي : " وبلدٌ أَتَيْهٌ : لا يُهْتَدَى إليه وفيه " (4).

فقد نصّ ابن سيده وابن منظور والزبيدي على (بلد أَتَيْه) دون أن يصفه واحد منهم بأنه ليس بالثبت ، وهذا يدلّ على أنّ قول العرب : (بلدٌ أَتَيْهٌ) صحيح ، لا شكّ فيه .

(الْجَرْدَمَةُ)

يقول ابن دريد : " والْجَرْدَمَةُ ، زعموا : كثرة الكلام ، وليس بثبت " (5).

ويقول ابن عباد : " والْجَرْدَمَةُ : كثرة الكلام " (6) ، ويقول الجوهري : " وَجَرَدَمَ إذا أكثر من الكلام " (7) ، ويقول ابن منظور : " وَرَجُلٌ جَرَدَمٌ : كثير الكلام ... وَجَرَدَمَ إذا أكثر الكلام " (8).

فيتبيّن من النصوص السابقة صحّة الْجَرْدَمَةِ بمعنى كثرة الكلام ، حيث حكاها عدد من اللغويين ، دون أن ينتقدها أحدهم بما يقلّل من شأنها ، ومن هؤلاء اللغويين الجوهري الذي التزم ما صحّ عنده في معجمه .

ويلاحظ أنّ الْجَرْدَمَةَ (المصدر) هي الواردة في كلام ابن دريد ، وجاءت كذلك

(1) الجوهرة (ت ه ي) تيه / 413 ، وقارن 31/2 .

(2) المحكم (تيه) 273/4 .

(3) اللسان (تيه) 463/1 .

(4) التاج (تيه) 26/19 .

(5) الجوهرة / 1136 ، وقارن 322/3 .

(6) المحيط (جردم) 229/7 .

(7) الصحاح (جردم) 1886/5 .

(8) اللسان 591/1 ، وينظر: المحكم 407/7 ، والتاج 107/16 (جردم) .

هي وَجَرَدَمَ (الصفة) ، وَجَرَدَمَ (الفعل) في كلام اللغويين السابقين ، فالمشتقان (جَرَدَمَ ، وَجَرَدَمَ) يستأنس بهما في أَنَّ الجَرَدَمَةَ وما تفرَّع منها ثابت وصحيح .

ويقول ابن القطاع : " وَجَرَدَمَ وَجَرَدَمَ بالذال أيضاً : أَكْثَرَ الكلام " (1) .

ويلاحظ أنه قال : " وَجَرَدَمَ بالذال أيضاً " ؛ وهذا يشتم منه شيوع جَرَدَمَ بالمهمله عنها بالمعجمة .

(الجَلْهَزة)

يقول ابن دريد : " والجَلْهَزة : إغضاؤك عن الشيء ، وأنت عالم به وكتمانك إياه ، وليس بثبت " (2) .

ويقول ابن عباد : " الجَلْهَزة : إغضاؤك عن الشيء ، وأنت عالم به " (3) ، ويقول ابن منظور : " الجَلْهَزة : إغضاؤك عن الشيء وكتمك له وأنت عالم به " (4) .

فابن عباد وابن منظور وكذا ابن سيده نصّوا على الجَلْهَزة بمعنى الإغضاء عن الشيء دون أن يصفه أحد منهم بأنه غير ثبت ، وهذا يدلّ على صحّته وثبوته .

ووردت الجَلْهَزة بالمعنى السابق محكيّة عن ابن دريد في تكملة الصاغاني والتاج دون أن يذكر فيهما أَنَّ الجَلْهَزة ليس بثبت (5) - كما في الجمهرة - .

وهذا أيضاً يدلّ على صحّة الجَلْهَزة وثبوته ، ويؤكد ما سبق أَنَّ طبعة حيدرآباد (6) لا يوجد بها في كلام ابن دريد قوله : (ليس بثبت) ، فيُعَوَّل على ما جاء في هذه الطبعة.

(الحُبْشُوقَة و الحُبْشُوقَة)

يقول ابن دريد : " والحُبْشُوقَة والحُبْشُوقَة : دُويّة ، وليس بثبت " (7) .

ونصّ الصاغاني والزبيدي على الحُبْشُوقَة والحُبْشُوقَة بمعنى دُويّة دون أن يوجّه أحد منهم شيئاً يمسّ صحّتهما (8) ، ولم أجد الكلمتين في مظانّهما في الحيوان للجاحظ .

-
- (1) أفعال ابن القطاع 1 / 197 .
 - (2) الجمهرة / 1138 ، وفي 325/3 لا يوجد قول ابن دريد : (وليس بثبت) .
 - (3) المحيط (جلهز) 4 / 116 .
 - (4) اللسان 1 / 668 ، وينظر: المحكم 4 / 338 ، والمعجم الكبير 4 / 488 (جلهز) .
 - (5) ينظر: التكملة للصاغاني 3 / 253 ، والتاج 8 / 31 (جلهز) .
 - (6) الجمهرة 325/3 .
 - (7) الجمهرة / 1115 ، 300/3 .
 - (8) ينظر: التكملة للصاغاني 5 / 24 ، والتاج 13 / 67 ، والمعجم الكبير 5 / 36 (حبشوق) .

(حَثَوَاء)

يقول ابن دريد : " أرض حَثَوَاء : كثيرة التراب ، زعموا ، وليس بثبت " (1).

ويقول الجوهري : " وأرض حَثَوَاء : كثيرة التراب " (2).

فقد أورد الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده (أرض حَثَوَاء) بمعنى كثيرة التراب ، وهذا يدلّ على صحّة الكلمة وثبوتها .

وتوجد استعمالات يتفق معناها مع معنى حَثَوَاء ، ومنها : الحَثَى بمعنى التراب ، والحاثياء بمعنى تراب جُرّ اليربوع الذي يحثوه برجله (3) ، فلا مانع أن تكون الحَثَوَاء ، وهي الأرض الكثيرة التراب ، مأخوذة من الحَثَى ، وهو التراب ، وتكون نحو مأسدة - وهي الأرض الكثيرة الأسود (4) - مشتقة من الأسد .

(الحَلَاة)

يقول ابن دريد : " و الحَلَاة : الأرض الكثيرة الشجر ، بغير همز ، وليس بثبت " (5).

ويقول ابن عباد : " و الحَلَاة : الأرض الكثيرة الشجر " (6).

فقد نصّ ابن عباد على الحَلَاة بمعنى الأرض الكثيرة الشجر دون أن يصفه بأنه ليس بثبت ، وتوجد استعمالات تتفق مع معنى الحَلَاة ، ويستأنس بها في تأكيد صحّتها ومنها : أرض حلاوة : تنبت ذكور البقل ، والحلاوى من الجنبّة : شجرة تدوم خضرتها ، والحليّ نبات بعينه ، وهو من خير مراتع أهل البادية للنعم والخيل ، وإذا ظهرت ثمرته أشبه الزرع إذا أسبل (7).

(الْخَيْطَلُ)

يقول ابن دريد : " وَسُمِّيَت الْفَأْرَةُ غُفَّةً ؛ لأنها غُفَّة السَّنَوْر ، أي قوته ، وينشدون

-
- (1) الجمهرة (ث ح - و - ا - ي) حثا / 1034 ، 217/3 .
 - (2) الصحاح 2308/6 ، وينظر: المقاييس 137/2 ، والمجمل / 196 ، واللسان 776/2 (حثا) .
 - (3) ينظر اللسان (حثا) 776/2 ، 777 .
 - (4) ينظر اللسان (أسد) 77/1 .
 - (5) الجمهرة (حلا) 1052 ، وقارن 235/3 .
 - (6) المحيط (حلو) 206/3 .
 - (7) ينظر: اللسان (حلا) 985/2 .

بيتاً زعموا أنه مصنوع : (متقارب)

يُدير النهار بحشْر له .: كما عالج الغفّة الخيطلُ

الحشر : عود دقيق ؛ و الخيطلُ : السُّنور ، زعموا ، وليس بثبت " (1).

وقبل الدخول في دراسة النقد لابدّ من توثيق الشاهد الذي ورد فيه اللفظ المنقود ، حيث نسب ابن دريد الشاهد هنا إلى الصنعة ، وذكر في موضع آخر من الجمهرة أنّ أبا حاتم زعم أنّ البيت مصنوع (2) ، لكنّ ابن دريد أورد في الجمهرة (غف) أنّ البيت أنشد عن يونس (3) ، وقال هو نفسه في موضع آخر من الجمهرة : " سمعت هذا البيت من أعرابي يقال له خيهفَعى ... " (4).

فإنشاد البيت عن يونس ، وسماع ابن دريد إياه من أعرابي - يدلان على صحته ، ويؤكد هذا ورود البيت في إبدال أبي الطيب (5) ، واللسان (غف - خطل) دون أن يوجّه إليه أي شيء يمسّ صحته ، فالشاهد بناء على هذا صحيح ، وإليك معالجة النقد .

حكى الخيطلُ بمعنى السُّنور صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن منظور ، ولم يذكر أحد منهم ما يقلّل من شأنه ، ففي العين : " والخيطلُ : السُّنور ، ويجمع خياطل " (6) ، وفي الصحاح : " والخيطلُ : السُّنور " (7).

فقد نصّ عدد من اللغويين على الخيطلُ بمعنى السُّنور ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده ، وأورد صاحب العين جمعه على خياطل ، فالجمع يستأنس به في ثبوت مفردة (خيطل) .

ويؤكد ثبوت الخيطلُ الشاهد الذي حكاه ابن دريد ، يقول ابن منظور : " الغفّة : الفأرة ... قال : (متقارب)

يديرُ النهار بحشْرٍ له .: كما عالج الغفّة الخيطلُ

الخيطلُ : السُّنور ، وهذا بيت يصف صبيّاً يدير نهاراً أي فرخ حُبّارى

(1) الجمهرة (غ ف هـ) غفه / 959 ، وقارن 148/3 .

(2) ينظر: الجمهرة / 1172 .

(3) ينظر: الجمهرة (غ ف ف) غف / 159 .

(4) الجمهرة / 1172 .

(5) ينظر: إبدال أبي الطيب 182/1 .

(6) العين 218/4 ، وينظر: التهذيب 235/7 ، والمحيط 289/4 (خطل) .

(7) الصحاح 1686/4 ، وينظر: المجلد 217 ، واللسان 1203/2 (خطل) .

بحشء في يده ، وهو سهم خفيف أو عُصِيَّة صغيرة ، ويُروى بحشر له " (1) ، ويقول أيضاً : " والخَيْطَل : السَّنور ؛ قال : (متقارب)

يُدْاري النهارَ بسهمٍ له .: كما عالج الغفَّة الخَيْطَل " (2).

فالشاهد السابق يؤكِّد كذلك ثبوت الخَيْطَل .

وتأسيساً على ما سبق يُدفع قول ابن دريد : (ليس بثبت) عن الخَيْطَل ، فقد نقله اللغويون الأثبات ، وجاء في شاهد شعري ، بل إن ابن دريد نفسه أورده في موضع آخر من الجمهرة على أنه صحيح (3).

وقال الجاحظ : " ... وللسَّنور فضيلة أخرى : أنه كثير الأسماء القائمة بأنفسها غير المشتقات ... " (4).

فالسَّنور - كما قال الجاحظ - أسماؤه كثيرة ، ومنها : الخَيْطَل .

(خُغْفَم)

يقول ابن دريد : " (خ ع خ ع) أهملت إلا في قولهم : خُغْعُ : ضرب من النبت ، وليس بثبت " (5).

سبق تناولها في الإبدال بين الهاء والخاء (6).

(خَنُور)

يقول ابن دريد : " و خَنُور ، قالوا : من أسماء الضَّبَع ، وليس بثبت ، وقالوا : أمَّ خَنُور " (7).

ويقول الأزهري : " و الخَنُور : الضَّبَع . عمرو عن أبيه قال : أمَّ خَنُور : الصَّحَارَى أيضاً ، قال : وهي الدنيا ، وهي الضَّبَع " (8) ، ويقول الجوهري : " وأمَّ خَنُور على وزن التَّنُور : الضَّبَع ... " (9) ، ويقول ابن منظور : " أمَّ خَنُور ، و خَنُور ،

(1) اللسان (غف) 3276/5 .

(2) اللسان (خطل) 1203/2 .

(3) ينظر: الجمهرة (غف) 159/1 .

(4) الحيوان 336/5 .

(5) الجمهرة (خع) 140/1 ، 190 .

(6) ينظر : ص 54 ، 55 من البحث .

(7) الجمهرة / 423/3 ، 1246 .

(8) التهذيب 347/7 ، ولم أجده في الجيم .

(9) الصحاح 650/2 ، وينظر: المحيط 328/4 (خنر) .

على وزن تنور : الضَّبَعُ والبقرة عن أبي رياش ... و الخَنُورُ : الضَّبَعُ ... " (1).

فيتبين من النصوص السابقة أن (الخَنُورُ) ثابت وصحيح في اللغة : فقد حكاه الأزهري وابن عباد والجوهرى وابن منظور ، ولم يذكر واحد منهم ما يقلل من شأن الخَنُورَ بمعنى الضَّبَعِ ، وعليه فلا وجه لابن دريد في نقده (الخَنُورُ) بأنه ليس بثبت ، ولم أجد الكلمة في مظانها في الحيوان للجاحظ .

(الدِّمَانُ)

يقول ابن دريد : " والدِّمَانُ : الرَّمَادُ ، زعموا ، وليس بثبت " (2).

ولم ترد الدِّمَانُ بمعنى الرَّمَادِ في مظانها في العين ، وديوان الأدب ، والتهذيب ، والمحيط (3) ، ولم أجد لها في المنتخب لكرّاع ، وفقه اللغة للثعالبي ، والمخصص ، ولم أهدأ إلى شاهد لها في المفضليات والأصمعيات ، وشرح أشعار الهذليين ، وشرح القصائد السبع لابن القاسم الأنباري ، وديوان امرئ القيس ، والنابعة الذبياني .

واللفظ حكاه ابن سيده والصاغاني وابن منظور ، دون أن يصفه أحد منهم بأنه ليس بثبت أو يذكر ما يقلل من شأنه ، ففي اللسان : " والدِّمَانُ : الرَّمَادُ " (4).

وتوجد بعض استعمالات من تركيب الدِّمَانُ يتسق معناها مع معنى الدِّمَانُ ، ومن ذلك : دِمْنَةُ الدار : أثرها (5) ، فهذا المعنى يتسق مع الدِّمَانُ بمعنى الرَّمَادِ ؛ لأنه أثر ما اتّقدت فيه النار .

وذكر أبو عمرو الشيباني للدِّمَانُ معنى قريباً مما ذكره ابن دريد ، ففي الجيم : " الدِّمَانُ ، من الرمل : الدقيقَةُ التُّرْبِ " (6). فالرَّمَادُ والتراب كل منهما دقيق ناعم .

(الرَّفَفُ)

يقول ابن دريد : " الرَّفَفُ : الرِّقَّةُ في الثوب وغيره ، ثوب رفٌّ بين الرَّفَفِ ، وليس بثبت " (7).

وأورد ابن عباد وابن فارس والزمخشري والصاغاني (الرَّفَفُ) بمعنى

(1) اللسان 1275/2 ، وينظر: التاج 371/6 (خنر) .

(2) الجمهرة (د م ن) دمن / 683 ، 301/2 .

(3) ينظر: العين 54/8 ، والتهذيب 146/14 ، والمحيط 328/9 (دمن) .

(4) اللسان 1428/2 ، وينظر: المحكم 70/10 ، وتكملة الصاغاني 231/6 ، والتاج 202/18 (دمن) .

(5) ينظر: اللسان (دمن) 1427/2 .

(6) الجيم 723/1 .

(7) الجمهرة (رف ف) رفف / 1007 ، 48/3 .

الرَّفَّةُ دون أن يصفه أحد منهم بأنه ليس بثبت ، يقول ابن عباد : " و الرَّفَف : الرَّفَّةُ في الثوب " (1) ، ويقول ابن فارس : " قال ابن دريد : الرَّفَف : الرَّفَّةُ ، يقال : ثوب رَفِيفٌ بَيْنَ الرَّفَفِ " (2) ، ويقول الزمخشري : " وثوبٌ رَفِيفٌ بَيْنَ الرَّفَفِ : رقيق ... " (3) .

وتوجد استعمالات يستأنس بها في ثبوت الرَّفَف بمعنى الرَّفَّة ، ومنها : ثوبٌ رَفْرَفٌ : رقيق ، ورَفْرَفَ على ولده : تحنّى عليه (4) .

فالاستعمالان السابقان تتسق دلالتهما مع دلالة الرَّفَف .

(الرَّهْبَلَةُ)

يقول ابن دريد : " و الرَّهْبَلَةُ أحسبها ضرباً من المشي ، وليس بثبت ، جاء يَتَرَهَّبُلُ ، إذا جاء يمشي مشياً ثقیلاً " (5) .

ولم أهتم إلى شاهد للكلمة في المفضليات ، والأصمعيات ، وشرح أشعار الهذليين ، وشرح القصائد السبع ، وديوان امرئ القيس ، والنابعة الذبياني ، ولم أجدها في النوادر لأبي زيد ، والمنتخب لكرام ، والشوارد للصاغاني ، ولم ترد في مظانها في العين والجيم .

وأما عن المثبتين للكلمة ، فقد أثبتتها الجوهري وابن فارس وابن منظور والزبيدي ، ولم يذكر أي منهم أنها ليست بثبت ، يقول الجوهري : " الرَّهْبَلَةُ : ضرب من المشي ، يقال : جاء يَتَرَهَّبُلُ " (6) ، ويقول ابن فارس : " ... الرَّهْبَلَةُ : مشيٌ بِثَقْلٍ ، وهذا منحوت من رَهْلَ و رَهْلَ ، وهو التجمُّع والاسترخاء ، فكأنها مِشْيَةٌ بِنَتَقُلْ " (7) .

فقد روى عدد من اللغويين الرَّهْبَلَةَ ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحَّ عنده ، ومن ثمَّ ، فلا وجه لابن دريد في نقده الرَّهْبَلَةَ بأنه ليس بثبت ، ويلاحظ أنَّ الجوهري قال : جاء يَتَرَهَّبُلُ ، فالفعل يَتَرَهَّبُلُ يستأنس به في ثبوت الرَّهْبَلَةَ ، ولم يرد في اللسان تحت تركيب (رَهْبَل) سوى هذا الاستعمال .

(الزَّعْلَجَةُ)

- (1) المحيط (رفف) 207/10 .
- (2) المجمل / 276 ، وينظر : المقاييس 376/2 ، وتكملة الصاغاني 480/4 (رفف) .
- (3) أساس البلاغة (رفف) 304 .
- (4) السابق : نفسه .
- (5) الجمهرة / 1124 ، 309/3 ، وينظر : المخصص 303/1 .
- (6) الصحاح 1714/4 ، وينظر : المقاييس 300/14 ، واللسان 1750/3 ، والتاج 30/14 (رهبل) .
- (7) المقاييس (رهبل) 510/2 .

يقول ابن دريد : " الزَّعْلَجَة : سوء الخلق ، زعموا ، وليس بثبت " (1).

وأهمل تركيب (زَعْلَج) في العين والجيم والمحيط والمقاييس ، ولم أجد الزَّعْلَجَة في النوادر لأبي زيد ، والشوارد للصاغاني .

ووردت الزَّعْلَجَة بمعنى سوء الخلق نقلاً عن ابن دريد في المخصص دون أن يوجه نقد إليها (2).

ونقل الصاغاني وابن منظور والزبيدي اللفظة دون أن يصفها أي منهم بأنها ليست بثبت ، ففي اللسان : " الزَّعْلَجَة : سوء الخلق " (3).

ولم يرد تحت تركيب (زَعْلَج) في اللسان والتاج سوى هذا الاستعمال .

ولم أهتم إلى شاهد للزَّعْلَجَة في شرح أشعار الهذليين ، والمفضليات ، وديوان امرئ القيس ، والناطقة الذبياني ، وحמיד بن ثور ، وشرح القصائد السبع .

وعلى كل فالكلمة صحيحة بنص طائفة من اللغويين عليها .

(الزَّئِم)

يقول ابن دريد : " و الزَّئِح : الدَّفْع ، وليس بثبت ؛ يقال : زَنَحَهُ يَزْنَحُهُ زَنَحًا ، وأحسب أن أبا مالك ذكرها " (4).

ونص ابن منظور والزبيدي على زَنَحَ بمعنى دفع (5) ، فهذا يدل على ثبوته .

وأورد ابن منظور في تركيب (زَنَج) و (زَنَح) شاهداً ، وقد جاء في تعقيب ابن الأثير على الشاهد أن الزَّئِحَ بمعنى الدَّفْع ، وهذا أيضاً دليل على ثبوت الزَّئِحَ بمعنى الدَّفْع ، يقول ابن منظور : " ابن الأثير : وفي حديث زياد : قال عبد الرحمن بن السائب : فَرَزَجَ شيءٌ أَقْبَلَ طَوِيلُ العُنُقِ ، فقلت : ما أنت ؟ فقال : أنا النَّقَّادُ ذو الرِّقَبَةِ (6) ، قال : لا أدري ما زَنَج ، لعله بالحاء ، و الزَّئِح : الدَّفْع ، كأنه يريد هجوم هذا الشخص وإقباله ... " (7).

(1) الجمهرة / 1138 ، وقارن 324/3 .

(2) ينظر: المخصص 246/1 .

(3) اللسان 1834/3 ، وينظر: تكملة الصاغاني 443/1 ، والتاج 391/3 (زعلج) .

(4) الجمهرة (ح ز ن) زنج / 530 ، وقارن 151/2 .

(5) ينظر: اللسان 1870/3 ، والتاج 74/4 (زنج) .

(6) الحديث في النهاية 315/2 .

(7) اللسان (زنج) 1862/3 ، وينظر: (زنج) 1870/3 ، والتاج (زنج) 74/4 .

فابن الأثير يرجح أن يكون (الزنج) في الحديث الزنج بالحاء المهملة بمعنى الدفع .

(سَبُّود)

يقول ابن دريد : " و سَبُّود : ذكر بعض أهل العلم باللغة أنه الشَّعْر ، وليس بثبت " (1) . وحكى ابن عباد وابن سيده وابن منظور السَّبُّود بمعنى الشَّعْر ، فهذا يدل على ثبوته ، يقول ابن عباد : " السَّبُّود : الشَّعْر ، وكذلك السَّبْد " (2) ، ويقول ابن سيده : " و السَّبُّود الشَّعْر . وسَبَدَ شَعْرَهُ : استأصله حتى ألزقه بالجلد وأعفاه جميعاً " (3) .

وتوجد استعمالات يستأنس بها في ثبوت (السَّبُّود) بمعنى الشَّعْر ، ومنها : السَّبْد بمعنى الشَّعْر أيضاً ، وسَبَدَ شَعْرَهُ بمعنى استأصله ، والسَّبْدَةُ بمعنى العانة ، وسَبَدَ شاربُهُ : أي طال حتى سبغ على الشفة (4) .

فالاستعمالات السابقة كلها من نفس تركيب (السَّبُّود) ، وكلها تتعلق بالشَّعْر .

(السَّقْلَبَةُ)

يقول ابن دريد : " و السَّقْلَبَةُ : الصَّرْع ؛ ضربه فسقْلَبَهُ ، وليس بثبت " (5) .

وحكى ابن عباد وابن سيده وابن القطّاع والصاغانى وابن منظور والزبيدي السَّقْلَبَةُ بمعنى الصَّرْع دون أن يصفه أي منهم بأنه غير ثبت ، يقول ابن منظور : " وسَقْلَبُهُ : صَرَعه " (6) .

ويقول الصاغانى : " و السَّقْلَبَةُ : مصدر قولك : سَقْلَبُهُ ، أي صرعه " (7) .

فنص هؤلاء اللغويين على السَّقْلَبَةُ يدل على ثبوتها ، وإن لم أهتم إلى شاهد لها في شرح أشعار الهذليين ، والمفضليات ، والأصمعيات ، وشرح القصائد السبع ، ومختارات ابن الشجري ، وديوان امرئ القيس ، والنابعة الذبياني ، وحמיד بن ثور ، وغريب الحديث لأبي عبيد ، والفائق للزمخشري ، ولم أجدها في أفعال ابن القوطية والسرقسطي .

(1) الجمهرة / 1214 ، وقارن 397/3 .

(2) المحيط (سبد) 289/8 .

(3) المحكم 302/8 ، وينظر: اللسان 1918/3 (سبد) .

(4) ينظر: المحيط (سبد) 289/8 .

(5) الجمهرة / 1125 ، 311/3 .

(6) اللسان 2041/3 ، وينظر: المحكم 382/6 ، والتاج 79/2 (سقلب) .

(7) تكملة الصاغانى 159/1 ، وينظر: المحيط 88/6 (سقلب) .

(سَلَعَن)

يقول ابن دريد : " و سَلَعَنَ الرجل في مَشْيِهِ ، إذا عدا عدواً شديداً ، زعموا ، وليس بثبت " (1).

وأورد الأزهري وابن عباد والصاغاني وابن منظور والزبيدي سَلَعَنَ بمعنى عدا ، ولم يصف أي منهم اللفظ بأنه غير ثبت ، ففي التهذيب : " ويقال : سَلَعَنَ في عَدُوهِ : إذا عدا عدواً شديداً " (2) ، ويقول ابن عباد : " سَلَعَنَ فلانٌ : خَبَّ ، سَلَعَنَةً " (3) ، ويقول الصاغاني : " وقال اللحياني : سَلَعَنَ في عَدُوهِ ، إذا عدا عدواً شديداً " (4).

فالصاغاني قد نقل اللفظة عن اللحياني ، وهذا يؤيد ثبوتها ، إذ اللحياني متقدم على ابن دريد .

وبالنسبة لأصحاب كتب الأفعال ، فقد أهملها ابن القوطية والسرقسطي ، ونصَّ عليها ابن القطاع في معنى عدا (5).

ولم أجد شاهداً للكلمة في المجامع الشعرية التي رجعت إليها (6) ، وغريب الحديث لأبي عبيد والفائق للزمخشري .

(ضَهَرَ)

يقول ابن دريد : " ضَهَرْتُ الشيءَ أَضْهَرُهُ ضَهْرًا ، إذا وطئته وطأً شديداً ، وليس بثبت " (7).

وحكى ابن سيده وابن القطاع والصاغاني وابن منظور والزبيدي ضَهَرَ بمعنى وَطِئَ ، ولم يصفه أي منهم بأنه غير ثبت ، ففي المحكم : " ضَهَرُهُ يَضْهَرُهُ ضَهْرًا : وَطِئُهُ وَطَأً شديداً " (8) ، ويقول الزبيدي : " ضَهَرُهُ ، كَمَنْعَهُ يَضْهَرُهُ ضَهْرًا : وَطِئُهُ وَطَأً شديداً ، وَضَهَرَ المرأةَ : نَكَحَهَا ، من ذلك ... " (9).

(1) الجمهرة / 1156 ، وقارن 343/3 ، وأفعال ابن القطاع 174/1 .

(2) التهذيب (سلعن) 342/3 .

(3) المحيط (سلعن) 252/2 .

(4) تكملة الصاغاني 251/6 ، وينظر: اللسان 2067/3 ، والتاج 263/18 (سلعن)

(5) ينظر أفعال ابن القطاع 174/1 .

(6) وهي المفضليات ، ومختارات ابن الشجري ، وشرح أشعار الهذليين ، وديوان امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، وحميد بن ثور .

(7) الجمهرة (ز ض هـ) ضَهَرَ / 813 ، 4/3 .

(8) المحكم 141/4 ، وينظر: تكملة الصاغاني 276/3 ، واللسان 2616/4 ، والأفعال لابن القطاع 274/2 .

(9) التاج (ضَهَرَ) 86/8 .

فاشتقاق ضَهَرَ بمعنى نَكَحَ من ضَهَرَ بمعنى وَطِئَ - يُوَكِّدُ ثبوت ضَهَرَ بمعنى وَطِئَ ، وبناء عليه ينتفي شكُّ ابن دريد في الكلمة ، وإن لم أهُتدِ إلى شاهد لها في المفضليات والأصمعيات ومختارات ابن الشجري وشرح القصائد السبع وشرح أشعار الهذليين وديوان امرئ القيس والنابعة الذبياني وحמיד بن ثور ، وغريب الحديث لأبي عبيد والفائق للزمخشري .

(ظَفِير)

يقول ابن دريد : " وقد قالوا : رجل ظَفِيرٌ ، أي كثير الظَّفَر ، وليس بثبت " (1) .
ويقول ابن منظور : " ورجلٌ مُظَفَّرٌ وظَفِيرٌ و ظَفِيرٌ : لا يحاول أمراً إلا ظَفَرَ به ... " (2) .

فقد نصَّ ابن منظور على ظَفِير ، فهذا يُوَكِّدُ ثبوتها ، إذ هي صيغة من صيغ المبالغة السماعية (3) ، فالتثنية يفيد الكثرة والمبالغة في الفوز ، فظَفِير تكون كمُظَفَّر الذي جاء فيه: "وفلان مُظَفَّرٌ أي لا يؤوب إلا بالظَفَرِ فتثقل نعتة للكثرة والمبالغة ... " (4) ، فظَفِير تكون كمُظَفَّر في دلالة كل منهما على كثرة الظَفَر ، فالصيغتان فيهما معنى المبالغة .

ولم أهُتدِ إلى شاهد لظَفِير فيما رجعت إليه من دواوين شعرية (5) ، ولم أجدها في غريب الحديث لأبي عبيد ، والفائق للزمخشري .

(عَيْدَشُون)

يقول ابن دريد : " وحَيْرَبُون ، وهي العجوز التي فيها بقية شباب ، قال أبو بكر : وهذا يدخل في باب فَيَعْلُون ، وهو قليل لا أحسب في الكلام غيرها . وقد جاءت كلمتان في هذا الوزن مصنوعتان ، قالوا : عَيْدَشُون : دُويَّةٌ ، وليس بثبت ؛ وصَيْدَخُون ، قالوا: الصلابة ، ولا أعرفها " (6) .

فابن دريد انتقد (عَيْدَشُون) بمعنى دُويَّة بأنها ليست بثبت ، وبأنها مصنوعة ،

(1) الجمهرة (ر ظ ف) ظفر / 763 ، وقارن 378/2 .

(2) اللسان (ظفر) 2750/4 .

(3) ينظر: شذا العرف / 88 ، فالقياسية خمسة: فَعَالٌ و مَفْعَالٌ و فَعُولٌ و فَعِيلٌ و فَعِلٌ .

(4) العين 158/8 ، وينظر: التهذيب 375/14 (ظفر) .

(5) ينظر: المفضليات والأصمعيات وشرح أشعار الهذليين وشرح القصائد السبع ومختارات ابن الشجري وديوان امرئ القيس والنابعة الذبياني وحמיד بن ثور .

(6) الجمهرة / 1222 ، وقارن 404/3 .

وبالبحث وجدت ابن منظور نصّ عليها دون أن يوجّه إليها أي نقد حيث يقول :
 "العَيْدَشُون : دُوَيْبَّةٌ " (1) ، ولم أعر على الكلمة في مظانّها في الحيوان للجاحظ .

وانتقد ابن دريد أيضاً (صَيْدَخُون) بأنها مصنوعة ، وبأنه لا يعرفها ، ولم أعر
 عليها في نواذر أبي زيد والمحيط لابن عباد والشوارد للصاغاني وتكملته واللسان
 والقاموس والتاج وتكملة الزبيدي ، فهذا يؤيد نقد ابن دريد .

(العَشَجَبُ)

يقول ابن دريد : " و العَشَجَبُ : الرجل المسترخي ، وقالوا : المخبول من جنون
 أو نحوه ، وليس بثبت " (2) .

وأورد الصاغاني والزبيدي كلام ابن دريد عن العَشَجَبُ بمعنى الرجل المسترخي ،
 دون أن ينصّا على قوله بأنه ليس بثبت ، يقول الزبيدي : " العَشَجَبُ كَجَعْفَرٍ ،
 أهمله الجوهري ، وصاحب اللسان ، وقال ابن دريد : هو الرجل المسترخي ، نقله
 الصاغاني " (3) .

وإهمال الجوهري وابن منظور يوافق نقد ابن دريد ، لكن يدلّ على صحّة الكلمة
 نقل الصاغاني والزبيدي اللفظة عن ابن دريد دون النصّ على عبارته التي تشكّك فيها .

(العَنْطَثُ)

يقول ابن دريد : " و العَنْطَثُ ، زعموا : نبت ، وليس بثبت " (4) .

ولم ترد العَنْطَثُ في الجيم والمحيط والمقاييس والقاموس ، ولم أهدّ إليها في كتاب
 النبات للدينوري ، وفي الباب الذي عقده كراع للنبات في المنتخب (5) .

وذكر الصاغاني والزبيدي نقلاً عن ابن دريد أنّ العَنْطَثُ نبت ، ولم ينصّا على
 نقده (6) ، فهذا دليل على ثبوته .

(عَفَنَجَشُ)

يقول ابن دريد : " و عَفَنَجَشُ : جافٍ ، زعموا ، وليس بثبت " (7) .

(1) اللسان (عيدش) 3185/4 .

(2) الجمهرة / 1113 ، 298/3 .

(3) التاج 234/2 ، وينظر: تكملة الصاغاني 212/1 (عشب) .

(4) الجمهرة / 1132 ، 318/3 .

(5) ينظر: المنتخب لكراع ص 248 وما بعدها .

(6) ينظر: تكملة الصاغاني 374/1 ، والتاج 238/3 (عنطث) .

(7) الجمهرة / 1187 ، وقارن 372/3 .

ويقول الصاغاني : " العَفَنَجَش : الجافي " ⁽¹⁾ ، ويقول الزبيدي : " العَفَنَجَش ، كَسَمَنْدَل ، أهمله الجوهري ، وفي اللسان والتكملة: هو الجافي عن ابن دريد رحمه الله تعالى " ⁽²⁾ .

فالصاغاني وكذا ابن منظور والزبيدي ذكروا العَفَنَجَش بمعنى الجافي ، دون أن يذكروا شيئاً يمسّ صحتها ، ولم أهدت إلى شاهد لها في المفضليات ، ومختارات ابن الشجري ، وشرح القصائد السبع ، وشرح أشعار الهذليين ، وديوان امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، وغريب الحديث لأبي عبيد ، والفائق للزمخشري .

(العَوْقَس)

يقول ابن دريد : " والعَقْس فعل مَمَات ، ومنه اشتقاق عَوْقَس ، وهو ضرب من النبت ؛ قال ذلك أبو الخطاب ، وليس بثبت " ⁽³⁾ .

ولم أجد العَوْقَس في النبات لأبي حنيفة الدينوري ، ولم ترد تحت باب النبات في المنتخب لكراع ⁽⁴⁾ ، ونقل ابن سيده في المخصص كلام ابن دريد السابق ⁽⁵⁾ .

وجاء في اللسان : " و العَوْقَس : ضرب من النبت ، ذكره ابن دريد ، وقال : هو العَشَق " ⁽⁶⁾ .

فالعَوْقَس ورد في اللسان محكيّاً عن ابن دريد ، دون أن يوجّه إليه نقد ، وحدّد بأنه العَشَق ⁽⁷⁾ .

وتأسيساً على ما ورد في اللسان يمكن القول بثبوت العَوْقَس ، ولا سيما مع حكاية ابن دريد إياه عن أبي الخطاب الأخفش .

(غَسَنَبْتُ الْمَاءَ)

يقول ابن دريد : " و غَسَنَبْتُ الْمَاءَ ، إذا ثَوَّرْتَهُ ، وليس بثبت " ⁽⁸⁾ .

ونصّ ابن عباد والصاغاني على (غَسَنَبَ) بمعنى ثَوَّرَ دون أن يصفه أي منهما

(1) تكملة الصاغاني (عفجش) 491/3 .

(2) التاج (عفنجش) 145/9 .

(3) الجمهرة (س ع ق) عقس / 840 ، وقارن 31/3 .

(4) ينظر: المنتخب ص 248 وما بعدها .

(5) ينظر: المخصص 287/2 .

(6) اللسان (عقس) 3040/4 .

(7) في اللسان (عشق) 1958/4 : " والعَشَقَة : شجرة تخضر ثم تدق وتصفّر ، عن الزجاج ... وقال كراع : هي عند المولدين اللَّبْلَاب . وجمعها العَشَقُ ، والعَشَقُ : الأراك أيضاً " .

(8) الجمهرة / 1125 ، 311/3 .

بأنه ليس بثبت ، ففي المحيط : " غَسَنْبَتُ الماءَ : ثَوَّرْتَهُ " (1).

وأورد الزبيدي الكلمة بوجهين : الوجه الأول : (غَسَنْبَ) بالعين المهملة ، حيث قال : " غَسَنْبَتُ الماءَ : ثَوَّرْتَهُ ، هنا ذكرهما { أي ذكر غَسَلَبَ وَغَسَنْبَ } ابن القطاع ؛ { أي في باب الباء فصل العين } ، وسيأتي للمصنف ذكرهما في الغين المعجمة " (2).

الوجه الثاني : (غَسَنْبَ) ، يقول الزبيدي عنه " غَسَنْبَ الماءَ أهمله الجوهري والصاغاني (3) ، وفي اللسان (4) : أي إذا ثَوَّرَهُ وهَيَّجَهُ ، ولكن الذي في تهذيب ابن القطاع أنهما { أي غَسَلَبَ وَغَسَنْبَ } بالعين المهملة ، نقلته عن نسخة قديمة مصححة ، وقد أشرنا إليهما آنفاً " (5).

فالزبيدي أورد الكلمة بالعين والغين ، ويميل إلى صحتها بالعين ؛ حيث أشار إلى أنه نقلها بالعين من نسخة قديمة مصححة من كتاب ابن القطاع ، ورجعت إلى أفعال ابن القطاع ، فوجدته حكى الفعلين بمعنى ، كل على حدة (6).

ويلاحظ أن ابن عباد وابن القطاع والصاغاني والزبيدي نصوا على الفعل (غَسَنْبَ) ، ولم يوجّه أي منهم نقداً لها .

(انْفِشَطَ الْعُودُ)

يقول ابن دريد : " انْفِشَطَ الْعُودُ : إذا انْفَضَخَ ، ولا يكون إلا رطباً ، زعموا ، وليس بثبت " (7).

ولم أجد الكلمة في النواذر لأبي زيد ، والمنتخب لكراع ، وفقه اللغة للثعالبي ، والشوارد للصاغاني .

وجاء في أفعال السرقسطي ، " انْفِشَطَ الْعُودُ ، إذا انْفَضَخَ رطباً " (8) ، وورد في باب عطف العود وكسره من المخصص : " و انْفِشَطَ الْعُودُ : انْفَضَخَ ، ولا يكون إلا رطباً " (9).

- (1) المحيط 164/5 ، وينظر: تكملة الصاغاني 228/1 (غَسَنْبَ) .
- (2) التاج (غَسَنْبَ) 233/2 .
- (3) نص الصاغاني على (غَسَنْبَ) في التكملة 228/1 .
- (4) لم أعثر على (غَسَنْبَ) في اللسان .
- (5) التاج (غَسَنْبَ) 288/2 .
- (6) ينظر: أفعال ابن القطاع 408/2 ، 449 .
- (7) الجمهرة (ش ط ف) فِشَطَ / 866 ، 57/3 .
- (8) أفعال السرقسطي 63/4 .
- (9) المخصص 159/3 .

فانفشطَ حكاها كثير من اللغويين ، ومنهم - كما سبق - السرقسطي وابن سيده ، وحكاها أيضاً ابن عباد والصاغانى وابن منظور والزبيدي ، ولم يوجّه أحد منهم إلى الكلمة نقداً أو شيئاً يمسّ صحتها ⁽¹⁾ ، ويلاحظ أنّ تركيب (فشط) في اللسان والتاج لم يرد تحته إلا انفشطَ العود السابق .

(الفَظِيظ)

يقول ابن دريد : " و الفَظِيظ ، زعم قوم أنه ماء الفحل أو ماء المرأة ، وليس بثبت " ⁽²⁾ .

ويقول الأزهرى : " وروى سلمة عن الفراء : الفَظِيظ ماء الفحل في رحم الناقة ، وأنشد : (وافر)

حَمَلْنَ لها مياهاً في الأدَاوى .: كما قد يَحْمِلُ البَيْظُ الفَظِيظَا " ⁽³⁾ .

ويقول ابن سيده : " وأما كراع ، فقال : الفَظِيظ أيضاً : ماء الفحل . قال الشاعر يصف القطا ، وأنهن يحملن الماء لفرأخهن في حواصلهن : (وافر)

حَمَلْنَ لها مياهاً في الأدَاوى .: كما يَحْمِلْنَ في البَيْظِ الفَظِيظَا " ⁽⁴⁾ .

فالشاهد السابق يؤكّد ثبوت الفَظِيظ بمعنى ماء الفحل ، ويؤكد هذا أيضاً قول الزبيدي : " والفُظَاظَة بالضمّ : فُعالة منه ، أي من الفَظِيظ : ماء الفحل ... ومنه قول عائشة - رضي الله عنها - لمروان بن الحكم : ولكنّ الله لعن أباك وأنت في صُلْبِهِ ، فأنت فُظَاظَة من لعنة الله ، أي نطفة منها ... " ⁽⁵⁾ .

فالفُظَاظَة بمعنى النطفة اشتقت من الفَظِيظ بمعنى ماء الفحل ، فهذا دليل واضح على ثبوت الفَظِيظ ، ويتسق مع دلالاته أيضاً لفظ الفَظُ بمعنى ماء الكرّش الذي يُعْتَصَرُ فيشرب منه عند عَوَزِ الماء في الفلوات ⁽⁶⁾ ، فكل من الفَظِّ و الفَظِيظ ماءً ، وذكر كراع في المنتخب تحت باب ما يخرج من الذكر الفَظِيظ بمعنى ماء الرجل ⁽⁷⁾ ، فهذا يتسق مع ما سبق .

- (1) ينظر: المحيط 296/7 ، وتكملة الصاغانى 160/4 ، واللسان 3417/5 ، والتاج 367/10 (فشط) .
- (2) الجمهرة (ظ ظ ف) فظظ / 153 ، 110/1 .
- (3) التهذيب (فظظ) 365/14 .
- (4) المحكم 14/11 ، وينظر: تكملة الصاغانى 201/4 ، واللسان 3437/5 ، والتاج 481/10 (فظظ) .
- (5) التاج (فظظ) 481/10 .
- (6) ينظر معنى الفَظ في اللسان (فظظ) 3437/5 .
- (7) ينظر: المنتخب ص 19 .

(قَصَل)

يقول ابن دريد : " و قَلَصَمْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا كَسَرْتَهُ ، وَقَصَمْتُ أَيْضاً ، وَلَيْسَ بِثَبَتٍ " (1).

ويقول ابن القطاع : " و قَصَمَلَهُ و قَلَصَمَهُ : قَطَعَهُ " (2)

ويقول ابن منظور : " قَصَمَلَ الشَّيْءَ : قَطَعَهُ وَكَسَرَهُ " (3) ، ويقول الزبيدي : " وَقَصَمَلَ الشَّيْءَ : قَطَعَهُ وَكَسَرَهُ ، كَقَصَمَلَهُ ، عَنْ ابْنِ الْقَطَاعِ ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ، وَالْأَصْلُ قَصَلَهُ " (4).

فمن النصوص السابقة يتبين ثبوت قَصَمَلَ بمعنى كَسَرَ ، ويقول الجوهري : " قَصَمَلَهُ أَيْ قَطَعَهُ " (5).

فنصّ الجوهري على قَصَمَلَ بمعنى قطع يؤكّد ثبوته ، ويلاحظ أنّ ابن دريد أورد قَصَمَلَ بمعنى كَسَرَ ، أما الجوهري فأوردها بمعنى قَطَعَ ، وأقول : القَطْع والكَسْر ، كل منهما انفصال شيء عن شيء ، ومن هنا جمع ابن منظور بين القَطْع والكَسْر حين ذكر معنى قَصَمَلَ حيث قال : قَصَمَلَ الشَّيْءَ : قَطَعَهُ وَكَسَرَهُ .

ويتسق مع قَصَمَلَ بمعنى كَسَرَ وَقَطَعَ الْقَصَمَلَةُ ، وهي دُوَيْبَةٌ تقع في الأسنان ، فلا تلبث أن تَقْصَمَلَهَا حتى تَهْتَكَ فَمَ الْإِنْسَانُ (6).

فالدُّوَيْبَةُ تقع على الأسنان ، فتأكلها حتى تكسر منها أجزاء .

ويقول الأزهري : " ... قلت { الأزهري } : الْقَصَمَلَةُ مأخوذة من الْقَصَل ، وهو القطع ، والميم زائدة . وسيفٌ مَقْصَلٌ وَقَصَّالٌ : قاطع " (7).

فنصّ الأزهري كذلك يؤكّد ثبوت قَصَمَلَ ، حيث ذكر أنّ أصلها قَصَلَ ، والميم زائدة .

(القَنَفَمُ)

- (1) الجمهرة / 1158 ، وقارن 345/3 .
- (2) الأفعال لابن القطاع 66/3 .
- (3) اللسان (قصل) 3657/5 .
- (4) التاج (قصل) 620/15 .
- (5) الصحاح (قصل) 1802/5 .
- (6) ينظر: العين (قصل) 248/5 .
- (7) التهذيب (قصل) 388/9 .

يقول ابن دريد : " و القَنْفَخ : ضرب من النبت ، زعموا ، وليس بثبت ... " (1).

وأورد ابن منظور والزبيدي أنّ (القَنْفَخ) نبت ، ولم يصفه أي منهما بأنه غير ثبت ، ففي اللسان : " القَنْفَخ : ضرب من النبت ، والله أعلم " (2).

ويوافق ابن منظور والزبيدي ما جاء في طبعة حيدرآباد (3) للجمهرة ، حيث لم ترد في هذه الطبعة عبارة ابن دريد : " وليس بثبت " .

(الكُبَع)

يقول ابن دريد : " والكُبَع ، زعموا : دابة من دواب البحر ، وليس بثبت " (4).

وحكى الأزهرى والصاغاني وابن منظور والزبيدي (الكُبَع) بمعنى دابة من دواب البحر ، ولم يوجّه إليها أي منهم نقداً ، أو يصفها بأنها غير ثبت ، وفي هذا دلالة على صحتها وثبوتها ، يقول الزبيدي : " وقال ابن الأعرابي : الكُبَع : كصُرَد : جمل البحر ، وقال غيره : الكُبَع : سمك بحري وحش المرأة ، ومنه يقال للمرأة الدميمة بالدال المهملة ، وهي القبيحة المنظر : " يا بُعْصُوصَةُ كُفِّي ، ويأوجه الكُبَع " ، وهو سب لها " (5).

ويلاحظ أنّ الزبيدي ذكر أنّ الكُبَع بمعنى القبيحة المنظر مأخوذ من الكُبَع بمعنى السمك البحري ، بجامع القبح في كل وهذا الاشتقاق يؤيد ثبوت الكُبَع بمعنى السمك البحري .

(مَكْنُوسَةٌ)

يقول ابن دريد : " ويقال : فرسٌ مَكْنُوسَةٌ ، وهي الملساء الجرداء من الشَّعَر ، زعموا ، وليس بثبت " (6).

وحكى صاحب العين وأبو زيد الأنصاري وابن عباد وابن سيده وابن منظور (فرسٌ مَكْنُوسَةٌ) بمعنى الملساء الجرداء من الشَّعَر ، ولم يذكر أي منهم أنّ هذا الاستعمال ليس بثبت ، ففي العين : " وفرسٌ مَكْنُوسَةٌ ، أي ملساء جرداء من الشَّعَر " (7)،

-
- (1) الجمهرة / 1146 ، وقارن 333/3 .
 - (2) اللسان 3757/5 ، وينظر: التاج 305/4 (قنفخ) .
 - (3) ينظر الجمهرة 333/3 .
 - (4) الجمهرة (ب ع ك) كبع / 365 ، 314/1 .
 - (5) التاج 415/11 ، وينظر: التهذيب 326/1 ، وتكملة الصاغاني 343/4 ، واللسان 3813/5 .
 - (6) الجمهرة (س ك ن) كنس / 856 ، 47/3 .
 - (7) العين 312/5 ، وينظر: المحيط 188/6 (كنس) .

ويقول ابن سيده : " و فرسٌ مَكْنُوسَةٌ : جرداء " (1) ، ويقول في باب شعور الخيل : " أبو زيد : فرسٌ مَكْنُوسَةٌ ، وهي الملساء الجرداء من الشَّعر " (2).

فنصّ اللغويين السابقين على مَكْنُوسَةٌ بمعنى الجرداء من الخيل - يؤكد ثبوتها وصحتها ، ويؤكد هذا أيضاً أنّ (مَكْنُوسَةٌ) تتسق دلالتها مع استعمالات تركيب (كَنَسَ) ، إذ الفرس المَكْنُوسَةُ هي المزالة الشَّعر ، فهذا يتسق مع الكَنَسُ بمعنى " كَسَحُ القُمام عن وجه الأرض " (3) ، فالفرسُ المَكْنُوسَةُ مُزالٌ شعرها ، والكَنَسُ فيه إزالة القُمام ، وجلد الفرس منكشف إذ لا شعر عليه ، ووجه الأرض انكشف بعد إزالة القُمام ، وقد أورد ابن فارس أنّ (كَنَسَ) " أصلان صحيحان ، أحدهما يدلّ على سَفَرٍ شيءٍ عن وجه شيءٍ ، وهو كَشَفُهُ ... فالأول : كَنَسُ البيتِ ، وهو سَفَرُ الترابِ عن وجه أرضِهِ ... " (4).

ومن ثم ، فالفرس المكنوسة تتسق دلالتها مع دلالة استعمالات أخرى من نفس تركيبها ، وهذا يؤكد ثبوت مَكْنُوسَةٌ وصحتها ، والكلمة لم أجدها في مظانها في كتب الخيل التي رجعت إليها (5).

(مُعْنَان)

يقول ابن دريد : " والماءُ المَعِينُ : الجاري على وجه الأرض ، والجمع مُعْنَان ؛ وقد قيل : واد ذو مُعْنَان ، وليس بثبت " (6).

وجاء في طبعة حيدرآباد : " ... ويقال إنهم يقولون : وادِ ذو مُعْنَانِ ، وليس بثبت ، وذو مُعْنَان ، وهو الصحيح " (7) ، ويقول الجوهري : " و المُعْنَان : مجاري الماء في الوادي " (8).

فقد نصّ الجوهري وغيره من اللغويين على (مُعْنَان) ، وهذا يدلّ على ثبوتها في اللغة ، وبناء على هذا أرجّح صحّة ما ورد في طبعة حيدرآباد ، فقد جاء فيها أنّ (مَعْنَان)

-
- (1) المحكم 447/6 ، وينظر: اللسان 3938/5 (كنس) .
 - (2) المخصص 91/2 .
 - (3) العين (كنس) 312/5 .
 - (4) المقاييس (كنس) 141/5 .
 - (5) ينظر نسب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي ، والخيل لأبي عبيدة ، وأسماء الخيل وفرسانها لابن الأعرابي .
 - (6) الجمهرة (ع م ن) معن / 953 ، وقارن 142/3 ، وفي حاشية طبعة بعليكي : " ط : ويقال : إنهم يقولون : وادِ ذو معن ، وليس بثبت ، وذو مُعْنَان ، وهو الصحيح " .
 - (7) الجمهرة (ع م ن) معن 142/3 .
 - (8) الصحاح 2205/6 ، وينظر: التهذيب 16/3 ، والمحيط 71/2 ، والمقاييس 335/5 ، والمجمل / 669 ، واللسان 4236/6 ، والتاج 541/18 (معن) .

ليس بثبت ، وأنَّ (مُعْنَان) هو الصحيح ، ولم أعثر على (مِعَان) بمعنى مجاري المياه في التهذيب والمحيط والمقاييس والصاحح واللسان والتاج ⁽¹⁾ .

ومعنى المُعْنَان - كما في كلام الجوهري - مجاري الماء في الوادي ، وعليه فالوادي المُعْنَان هو الوادي الذي فيه مجارٍ للماء .

(النكخ)

يقول ابن دريد : " النكخ ، زعموا ، لغة يمانية ؛ يقال : نكخه في حلقه ، إذا لَهَزَ " ⁽²⁾ .

وجاء في طبعة حيدرآباد : " ... نكخه في حلقه إذا لَهَزَهُ ، وليس بثبت " ⁽³⁾ .

وحكى ابن سيده وابن القطاع والصاغانى وابن منظور والزبيدي نكخه في حلقه بمعنى لَهَزَهُ دون أن يذكر أي منهم أنه ليس بثبت ، ففي المحكم : " نكخه في حلقه نَكْخاً: لَهَزَهُ ، يمانية " ⁽⁴⁾ .

فنصَّ هؤلاء اللغويين يؤيد ثبوت نكخ بمعنى لَهَزَ ، وإن لم أجده في أفعال ابن القوطية والسرقسطي .

(هتأ)

يقول ابن دريد : " وهتأ الشيء يَهْتُوه هَتَوْاً ، إذا كسره وطأً برجله ، زعموا ، وليس بالثبت " ⁽⁵⁾ .

ونصَّ ابن عباد وابن سيده وابن القطاع والصاغانى وابن منظور والزبيدي على هتأ الشيء بمعنى كسره برجله دون أن يذكر أي منهم أنه غير ثبت ، ففي المحكم : " هتأ الشيء هَتَوْاً : كسره وطأً برجله " ⁽⁶⁾ ، وفي تكملة الصاغانى : " وهتوت الشيء :

- (1) ينظر تركيب (معن) في هذه المعجمات .
- (2) الجمهرة (خ ك ن) نكخ / 620 ، وقارن 241/2 ، وفي هامش طبعة منير بعلبكي : " إذا لَهَزَهُ ، وليس بثبت " .
- (3) الجمهرة (خ ك ن) نكخ 241/2 ، وجاء في اللسان (لَهَز) 4086/5 ، " وَلَهَزَهُ يَلْهَزهْ لَهْزاً ، وَلَهْزَهُ : ضربه يَجْمَعُهُ في لَهْزَمِهِ وِرْقَبَتِهِ ، وَقِيلَ : اللَّهْزُ : الدَّفْعُ وَالضَّرْبُ ، وَاللَّهْزُ : الضَّرْبُ بِجَمْعِ الْيَدِ فِي الصَّدْرِ وَفِي الْحَنَكِ مِثْلَ اللَّكْزِ " .
- (4) المحكم 395/4 ، وينظر: تكملة الصاغانى 184/2 ، واللسان 4538/6 ، والتاج 322/4 (نكخ) ، وأفعال ابن القطاع 266/3 .
- (5) الجمهرة (ت ه - و ا ي) هتو / 1033 ، 217/3 ، وينظر: أفعال السرقسطي 186/1 .
- (6) المحكم 298/4 ، وينظر: المحيط 51/4 ، واللسان 4613/6 ، والتاج 326/20 (هتأ) .

كسرتة " (1) ، ويلاحظ أنّ الصاغاني ذكر الهَتَو بمعنى الكسر مطلقاً دون أن يقيده -
كابن دريد وابن سيده - .

ولم أهتم إلى شاهد للكلمة في غريب الحديث لأبي عبيد والفايق للزمخشري
والمفضليات والأصمعيات ومختارات ابن الشجري وديوان امرئ القيس والنابعة الذبياني
وذي الرمة .

(الهمهمة و الهمهمة)

يقول ابن دريد : " وزعم قوم من أهل اللغة أنّ الهمهمة و الهمهمة القطعة من
الأرض ، وليست بثبت " (2) .

ولم أجد في كتب اللغة (3) التي رجعت إليها الهمهمة و الهمهمة بمعنى القطعة
من الأرض ، وإنما وجدت الزبيدي يقول : " و الهمهمة والهمهمة الأخيرة بالضم :
العكرة العظيمة ، أي القطعة من الإبل " (4) ، وجاء في حاشية طبعة رمزي بعلبكي :
" م : وزعم قوم : الهمهمة والهمهمة والهمهمة : القطعة العظيمة من الإبل " (5) .

والأحرى أن نأخذ بما ورد في المخطوطة " م " من الجمهرة ، فهي توافق ما جاء
في تاج العروس من أنّ الهمهمة والهمهمة بمعنى القطعة العظيمة من الإبل .

(الومة)

يقول ابن دريد : " و الومة من قولهم : ومية النهار يومه ومها ، إذا اشتد حره ،
وليس بثبت " (6) .

ونصّ ابن عباد وابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي على ومية النهار
بمعنى اشتد حره ، ولم يذكر أي منهم أنه ليس بثبت ، ففي المحيط : " ومية النهار يومه
ومها : اشتد حره " (7) .

فنصّ هؤلاء اللغويين يدلّ على ثبوته .

- (1) تكملة الصاغاني (هتو) 535/6 ، وينظر: أفعال ابن القطاع 367/3 .
- (2) الجمهرة (م ه م ه) همهم / 224 ، وقارن 166/1 .
- (3) ينظر: العين والتعذيب والمحيط والصاح والمقاييس والمحكم وتكملة الصاغاني واللسان والتاج (همم) .
- (4) التاج (همم) 767/17 .
- (5) الجمهرة (حاشية 7) ص 224 .
- (6) الجمهرة (م ه و) ومه / 994 ، وقارن 181/3 .
- (7) المحيط 88/4 ، وينظر: المحكم 323/4 ، وتكملة الصاغاني 360/6 ، واللسان 4928/6 ، والتاج 118/19 (ومه) .

(وَاَنْحَتُ الرَّجْلَ)

يقول ابن دريد : " و الْوَنْحُ : فعل مَمَات استعمل منه وَاَنْحَتُ الرَّجْلَ مُوَانِحَةً ، مثل وَاَعْمَتُهُ مُوَاعِمَةً ، وليس بثبت " (1).

ويقول ابن سيده : " وَاَنْحَ الرَّجْلَ : وَاَفَقَهُ " (2).

فابن سيده حكى وَاَنْحَ بِمَعْنَى وَاَفَقَ ، ولم يذكر أنه غير ثبت ، وكذا الصاغاني وابن منظور والزبيدي نصّوا عليه ، ولم يوجّه أي منهم شيئاً يقلل من شأنه ، وأورد السرقسطي الفعل عن ابن دريد دون أن يذكر عبارته التي تشكك فيه (3).

ثانياً: الأمثلة التي انتقد ابن دريد اللفظ فيها بقوله : (ليس بثبت) ، ونصت بعض مصادر اللغة على نقده ، وأثبتت بعضها صحة اللفظ :

(نَعَصَ)

يقول ابن دريد : " نَعَصَ يَنْعَصُ نَعَصاً ، إذا اشتكى عَصَبَهُ من كثرة المشي . و النَّعَصُ : شبيهه بِالْمَعَصِ (4) ، وليس بثبت " (5).

وورد في أفعال السرقسطي وتكملة الصاغاني واللسان والتاج نقد اللفظ بأنه ليس بثبت (6) ، وجاء في أفعال ابن القطاع دون أن يوجّه إليه نقد (7) .

(النَّجْنُ)

يقول ابن دريد : " و النَّجْنُ و النَّجْنُ : طريق في غَلْظٍ من الأرض ، زعموا ، وهي لغة يمانية ، وليس بثبت " (8).

ونقل الأزهري كلام ابن دريد عن النَّجْنِ دون أن يذكر فيه قوله بأنه ليس بثبت ، ففي التهذيب : " (نَجَنَ) ، أهمله الليث ، وقال ابن دريد : النَّجْنُ طريق في غَلْظٍ من الأرض ، لغة يمانية " (9) ، وأورد ابن عباد والفيروزابادي كذلك النَّجْنُ دون أن يذكر

(1) الجمهرة (ح ن و) ونح / 575 ، 197/2 .

(2) المحكم 17/4 ، وينظر: تكملة الصاغاني 127/2 ، واللسان 4928/6 ، والتاج 252/4

(3) أفعال السرقسطي 293/2 .

(4) في اللسان (معص) 4232/6 : " والمعص بالتحريك : التواء في عصب الرجل " .

(5) الجمهرة (ت ص ع) / 400 ، وقارن 18/2 .

(6) ينظر: أفعال السرقسطي 369/3 ، وتكملة الصاغاني 533/3 ، واللسان 434/1 ، والتاج 148/9 (نعص) .

(7) ينظر: أفعال ابن القطاع 122/1 .

(8) الجمهرة (ث ج ن) ثجن / 416 ، 33/2 ، 34 .

(9) التهذيب (ثجن) 24/11 .

أنه ليس بثبت ، ففي المحيط : " و الثَّجْنُ : طريق في غلظ من الأرض " (1) ، وفي القاموس : " الثَّجْنُ ويحرك : طريق في غلظ وحزونة " (2) .

لكن ابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي والمعجم الكبير نصّوا على الثَّجْنُ ، وأوردوا أنه ليس بثبت ، ففي المحكم : " الثَّجْنُ و الثَّجْنُ : طريق في غلظ ، يمانية ، وليس بثبت " (3) ، وجاء في التاج : " الثَّجْنُ : أهمله الجوهري . وفي المحكم : هو بالفتح ويحرك ، هكذا هو في نسخة بالوجهين ، ووقع في نسخة من الجمهرة لابن دريد : بالكسر مضبوطاً بالقلم : طريق في غلظ وحزونة من الأرض ، قال : وليس بثبت . وقال ابن دريد : يمانية " (4) .

فهذا إقرار منهم بنقد ابن دريد ، والكلمة لم أهدأ إلى شاهد لها في المفضليات والأصمعيات وشرح أشعار الهذليين ومختارات ابن الشجري وديوان امرئ القيس والنابغة الذبياني وحמיד بن ثور وذو الرمة .

(الثَّرْط)

يقول ابن دريد : " الثَّرْطُ : مصدر ثَرَطْتُ الرجلَ أَثَرَطُهُ ثَرَطاً ، إذا عَيْتَهُ ، وليس بثبت " (5) .

وأورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي ثَرَطْتُ الرجلَ بِمَعْنَى عَيْتُهُ ، ونصّوا على أنه ليس بثبت (6) ، ويُعدّ هذا تقريراً للنقد الذي وجّهه ابن دريد إلى الثَّرْطُ .

لكن ابن عباد والصاغاني أوردوا الثَّرْطُ دون أن يصفاه بأنه ليس بثبت ، يقول ابن عباد : " و ثَرَطْتُ الرجلَ أَثَرَطُهُ ، إذا زَرَيْتُ عليه وَعَيْتَهُ " (7) ، ويقول الصاغاني : " ابن دريد : ثَرَطْتُ الرجلَ ثَرَطاً : إذا زَرَيْتُ عليه وَعَيْتَهُ " (8) ، وأورده أيضاً المعجم الكبير دون أن يصفه بأنه ليس بثبت ، ففيه : " و ثَرَطَ ثَرَطاً : زرى عليه وعابه " (9) .

-
- (1) المحيط (ثجن) 76/7 .
 - (2) القاموس (ثجن) 403/4 .
 - (3) المحكم 260/7 ، وينظر: تكملة الصاغاني 202/6 ، واللسان 473/1 ، والتاج 93/18 ، والمعجم الكبير 227/3 (ثجن) .
 - (4) التاج (ثجن) 93/18 .
 - (5) الجمهرة (ث ر ط) ثرط / 420 ، وقارن 38/2 .
 - (6) ينظر: المحكم 119/9 ، واللسان 477/1 ، والتاج 208/10 (ثرط) .
 - (7) المحيط (ثرط) 154/9 .
 - (8) التكملة للصاغاني (ثرط) 113/4 .
 - (9) المعجم الكبير (ثرط) 240/3 .

وحكى السرقسطي وابن عباد الفعل في أفعالهما على أنه صحيح ثابت (1).

(حُثَارَة)

يقول ابن دريد : " و حُثَارَة النَّبْن : حُطَامه ، وليس بثبت " (2).

ويؤيد نقد ابن دريد نصّ ابن منظور والزبيدي عليه (3) .

ويقول الجوهري : " و حُثَارَة النَّبْن : لغة في الحثالة " (4).

فقول الجوهري يثبت صحّة الحُثَارَة بمعنى حُطَام النَّبْن ، وعلى قوله تكون راء الحُثَارَة مبدلة من لام الحُثَالَة ، والعلاقة الصوتية (5) بين الحرفين تسوّغ هذا .

(حَثْرَفَة)

يقول ابن دريد : " و حَثْرَفَتُهُ من موضعه ، إذا زَعَزَعْتُهُ ، وليس بثبت " (6).

والفعل لم أجده في أفعال ابن القوطية والسرقسطي ، وأورد ابن عباد والصاغانى وابن منظور والزبيدي أنّ الحَثْرَفَة بمعنى الزَّعَزَعَة ليس بثبت (7) ، فهذا إقرار منهم بنقد ابن دريد ، أما ابن القطاع فأورده دون أن يوجّه إليه نقداً (8) .

(حَثَمَ وَمَحَثَ)

يقول ابن دريد : " الحَثَمَ ، زعموا ، من قولهم : حَثَمْتُ الشَّيْءَ أَحْثَمَهُ حَثْماً . وَمَحَثْتُهُ مَحَثاً ، إذا دَلَكْتَهُ بيدك دَلْكَاً شديداً ، وليس بثبت " (9).

ويقول ابن منظور : " وَحَثَمَ لَهُ الشَّيْءَ يَحْثِمُهُ حَثْماً وَمَحَثَهُ : دَلَكَهُ بيده دَلْكَاً شديداً . قال ابن دريد : وليس بثبت " (10) ، ويقول الزبيدي : " وَحَثَمَ لَهُ يَحْثِمُهُ حَثْماً : دَلَكَهُ بيده دَلْكَاً شديداً كَمَحَثَهُ ، وقد نقله الجوهري ، ولكن ابن دريد قال : إنه ليس بثابت " (11).

فابن منظور والزبيدي قرّرا نقد ابن دريد لحَثَمَ وَمَحَثَ بمعنى دَلَكَ دَلْكَاً شديداً ،

-
- (1) ينظر: أفعال السرقسطي 625/3 ، وابن القطاع 134/1 .
 - (2) الجمهرة (ث ح ر) حثر / 416 ، 34/2 .
 - (3) ينظر: اللسان 774/2 ، والتاج 240/6 (حثر) .
 - (4) الصحاح (حثر) 622/2 .
 - (5) ينظر : ص 108-112 من البحث .
 - (6) الجمهرة / 1130 ، 316/3 .
 - (7) ينظر: المحيط 55/4 ، وتكملة الصاغانى 448/4 ، واللسان 775/2 ، والتاج 128/12 (حثرف) .
 - (8) أفعال ابن القطاع 272/1 .
 - (9) الجمهرة (ث ح م) حثم / 417 ، 35/2 .
 - (10) اللسان (حثم) 776/2 .
 - (11) التاج (حثم) 129/16 .

فهذا إقرار منهما بنقده .

ويدلّ على ثبوت حتم نصّ الجوهرى عليه ، حيث قال : " و حتمتُ الشيءَ أي دَلَكْتُهُ " (1) ، وأورد السرقسطي وابن القطاع حتمَ ومَحَتَ بمعنى دَلَكَ في أفعالهما ، ففي هذا دلالة على ثبوتهما ، يقول السرقسطي " ومَحَتُ الشيءَ أَمَحْتُهُ مَحْتًا : دَلَكْتُهُ دَلَكًا شديدًا ، ويقال أيضًا : حَتَمْتُهُ أَحْتِمُهُ بمعناه " (2) .

ويوجد استعمال يؤيد صحة مَحَتَ بمعنى دَلَكَ الشيء باليد ، وهو المَحَتُ بالفتح ، وهو " الذي يخالط الناس ويأكل معهم ويتحدّث ... " (3) .

فالمَحَتُ بمعنى حَكَّ الشيء باليد فيه مسَّ اليد بالشيء ، وكذلك المَحَتُ بمعنى الشخص الذي يخالط الناس فيه مسٌّ منه للناس أيضًا .

(الخِضَاء)

يقول ابن دريد " الخِضَاء : تَفَتَّتَ الشيء الرُّطْبُ خاصة وانشداخه ، وليس بثبت " (4) .

ونقل ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد ، فهذا إقرار منهما بنقد ابن دريد ، ففي اللسان : " الخِضَا : تَفَتَّتَ الشيء الرُّطْبُ ، قال ابن دريد : وليس بثبت " (5) .

والملاحظ على ابن دريد أنه ذكر الخِضَاء بالمدّ ، واللفظ وارد في اللسان - كما سبق - وفي غيره - كما سيأتي - بالقصر ، فابن عباد يقول : " الخَضَى : تَفَتَّتَ الشيء الرُّطْبُ خاصة ، وانشداخه " (6) ، ويقول ابن سيده : " الخِضَا : تَفَتَّتَ الشيء الرُّطْبُ خاصة ، وانشداخه " (7) ، ويقول الصاغاني : " و الخِضَا : تَفَتَّتَ الشيء الرُّطْبُ وانشداخه " (8) ، واللفظة لم أجدها في المقصور والممدود للفرّاء .

فابن عباد وابن سيده والصاغاني نصّوا على الخِضَا بمعنى تَفَتَّتَ الشيء الرُّطْبُ وانشداخه ، ولم يذكر أحد منهم أنه ليس بثبت .

- (1) الصحاح 1894/5 ، وينظر: المقاييس 138/2 (حتم) .
- (2) الأفعال للسرقسطي 189/4 ، وينظر 394/1 ، والأفعال لابن القطاع 229/1 ، 239 .
- (3) التاج (محت) 264/3 .
- (4) الجمهرة (خ ض - و - ا - ي) 1054 ، وقارن 238/3 .
- (5) اللسان 1192/2 ، وينظر: التاج 379/19 (خضا) .
- (6) المحيط (خضى) 378/4 .
- (7) المحكم (خضى) 149/5 .
- (8) تكملة الصاغاني (خضا) 408/6 .

(دَثَطَتِ الْقَرْحَةُ)

يقول ابن دريد : " دَثَطَتِ الْقَرْحَةُ ، إذا انفجر ما فيها ، وليس بثبت " (1).

وأورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي دَثَطَتِ الْقَرْحَةُ أي انفجر ما فيها ، وذكروا أنه ليس بثبت ، فهذا إقرار منهم بنقد ابن دريد الموجه إلى اللفظ (2).

لكن ابن عباد وابن القطاع والصاغاني نصّوا عليه دون أن يذكروا أنه ليس بثبت ، ففي المحيط : " دَثَطَتِ الْقَرْحَةُ : بَطَطْتُهَا فانفجر ما فيها " (3) ، وفي أفعال ابن القطاع : " ودَثَطَتِ الْقَرْحَةُ دَثْطًا ، انفجرت " (4) ، ولم يرد في اللسان والتاج تحت جذر (دَثَطَ) سوى هذا الاستعمال .

(الدَّخْبَةُ)

يقول ابن دريد : " و الدَّخْبَةُ : الخيانة ، وليس بثبت " (5).

ويقول ابن عباد : " الدَّخْبَةُ : الخيانة ، ولا أحقه " (6).

فقول ابن عباد يؤكد النقد الذي وجهه ابن دريد إلى الدَّخْبَةِ بمعنى الخيانة ، ونقل ابن سيده كلام ابن دريد السابق في المخصص تحت الباب الذي عقده للخيانة والغدر (7).

ونصّ الصاغاني والفيروزابادي والزبيدي على الدَّخْبَةِ بمعنى الخيانة ، دون أن يذكروا شيئاً يقلل من شأنها ، يقول الصاغاني : " الدَّخْبَةُ : الخيانة " (8) ، ويقول الفيروزابادي أيضاً : " الدَّخْبَةُ بالحاء المهملة : الخيانة " (9).

واستناداً إلى ما ذكره الصاغاني والفيروزابادي والزبيدي يصحّ القول بثبوت الدَّخْبَةِ .

(زَرَحَهُ)

يقول ابن دريد: " ويقال: زَرَحَهُ بالرُّمَحِ زَرَحًا ، إذا زَجَّه به ، وليس بثبت " (10).

-
- (1) الجمهرة (ث د ط) دثط / 419 ، 37/2 .
 - (2) ينظر: المحكم 117/9 ، واللسان 1327/2 ، والتاج 254/10 ، وتكملة الزبيدي 174/4 (دثط) .
 - (3) المحيط 147/9 ، وينظر: التكملة للصاغاني 127/4 (دثط) .
 - (4) الأفعال لابن القطاع 360/1 .
 - (5) الجمهرة / 1114 ، 299/3 ، 300 .
 - (6) المحيط (دخب) 284/3 .
 - (7) ينظر: المخصص 286/1 .
 - (8) تكملة الصاغاني 126/1 ، وينظر: التاج 487/1 (دخب) .
 - (9) القاموس (دخب) 66/1 .
 - (10) الجمهرة (ح ر ز) زرح 510 ، 130/2 .

ولم أجد زَرَخَةً بمعنى زَجَّةً في التهذيب والمحيط والصاح والمقاييس وتكملة الصاغاني ، وقرّر نقد ابن دريد ابن منظور والزبيدي ⁽¹⁾.

وقال ابن القطاع : " و زَرَخَةً بالرُّمَح زَرْحاً ، زَجَّةً ، وزَرَجَةً أيضاً ، وزَرَخَةً بالجيم والخاء ، ثلاث لغات " ⁽²⁾.

وتأسيساً على ما ذكره ابن القطاع يكون القول بثبوت زَرَخَةٍ في معنى زَجَّةً صحيحاً ، فهو لغة لبعض العرب .

(الزَّلْط)

يقول ابن دريد : "... والزَّلْطُ في بعض اللغات : المشي السريع ، وليس بثبت " ⁽³⁾. وقرّر ابن سيده وابن منظور النقد الموجّه من ابن دريد إلى الزَّلْطُ بمعنى المشي السريع ، فأوردوا أنه غير ثبت ⁽⁴⁾.

ونصّ الأزهري وابن عباد والصاغاني على الكلمة دون أن يذكر أي منهم عبارة ابن دريد : " ليس بثبت " ، ففي التهذيب : " (ز ل ط) أهمل إلا ما قال ابن دريد : الزَّلْطُ : المشي السريع " ⁽⁵⁾ ، ويقول ابن عباد : " الزَّلْطُ : المشي السريع " ⁽⁶⁾.

ويستأنس لثبوت (الزَّلْط) بمعنى المشي السريع - بقول الزبيدي : " والزَّلْطَةُ كجُهَيْتَةٍ ، اللقمة المنزلة من العصيدة ونحوها ، مولدة ، قال شيخنا : لا يبعد أن تكون عربية كأنها لسرعة دورها في الحلق ، قلت : أما وجه الاشتقاق فصحيح " ⁽⁷⁾.

فشيخ الزبيدي بيّن العلاقة التي بين الزَّلْطُ بمعنى المشي السريع، وبين الزَّلْطَةُ بمعنى اللقمة المنزلة من العصيدة، وهذه العلاقة تتمثل في السرعة المتحققة في كل منهما، ومن ثمّ، فالزَّلْطَةُ يتّسق معناها مع معنى الزَّلْطُ، فيستأنس بالزَّلْطَةُ في ثبوت الزَّلْطُ.

(السَّحْجَلَة)

يقول ابن دريد : " و السَّحْجَلَة ، زعموا : ذلك الشيء أو صقلك إياه ، وليس

(1) ينظر:اللسان 2823/3 ، والتاج 73/4 (زرح) .

(2) الأفعال لابن القطاع 97/2 .

(3) الجمهرة (ز ط ل) زلط / 813 ، وقارن 5/3 .

(4) ينظر:المحكم 19/9 ، واللسان 1852/3 ، والتاج 270/10 (زلط) .

(5) التهذيب (زلط) 179/13 .

(6) المحيط 27/9 ، وينظر:التكملة للصاغاني 132/4 (زلط) .

(7) التاج (زلط) 270/10 ، 271 .

بثبت " (1) .

وقرّر ابن سيده وابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد (2) ، لكن ابن القطاع قال :
"و السَّحْجَلَة : دَلْكُ الشَّيْءِ " (3) .

واستناداً إلى ما ذكره ابن القطاع يصحّ القول بثبوت اللفظة .

(الشَّطْشَاط)

يقول ابن دريد : " ... الشَّطْشَاط ، زعموا أنه طائر ، وليس بثبت " (4) .

ونصّ الزبيدي على نقد ابن دريد (5) ، وأورد ابن سيده وابن منظور الشَّطْشَاط
دون أن يصفاه بأنه غير ثبت (6) ، فاستناداً إليهما تكون الشَّطْشَاط ثابتة وصحيحة .

(أَشَوْقُ)

يقول ابن دريد : " ورجلٌ أَشَوْقٌ : طويلٌ ، وليس بثبت " (7) .

ونقل الزبيدي النقد الذي وجهه ابن دريد إلى الْأَشَوْقُ بمعنى الرجل الطويل ، ولم
أجدها في باب الطول من المنتخب (8) ، وباب الطول والقصر من فقه اللغة للثعالبي (9) .

لكن ابن سيده وابن منظور نصّا عليه دون أن يصفاه بأنه غير ثبت ، ففي المحكم:
" ورجلٌ أَشَوْقٌ : طويلٌ " (10) ، فبناء على كلامهما تكون اللفظة صحيحة .

(ضَبَجَ)

يقول ابن دريد : " (ب ج ض) استعمل منها زعموا : ضَبَجَ ضَبْجاً ، إذا ألقى
نفسه بالأرض من كلال أو ضرب ، وليس بثبت " (11) .

قرّر ابن سيده وابن منظور والزبيدي النقد الذي وجهه ابن دريد إلى (ضَبَجَ) ،

-
- (1) الجمهرة / 1134 ، 320/3 .
 - (2) ينظر: المحكم 38/4 ، واللسان 1950/3 ، والتاج 341/14 (سحجل) .
 - (3) الأفعال لابن القطاع 174/2 .
 - (4) الجمهرة (ش ط ش ط) شطشط / 206 ، 152/1 .
 - (5) ينظر: التاج (شطط) 312/10 .
 - (6) ينظر: المحكم 417/7 ، واللسان 2264/4 (شطط) .
 - (7) الجمهرة (ش ق و) شوق / 876 ، 67/3 .
 - (8) ينظر: المنتخب ص 74 .
 - (9) ينظر: فقه اللغة / 29 ، 30 .
 - (10) المحكم 319/6 ، وينظر: اللسان 2362/4 (شوق) .
 - (11) الجمهرة (ب ج ض) ضبج / 268 ، 210/1 ، 211 .

بمعنى ألقى نفسه بالأرض من كلال أو ضرب ، فنقلوا كلامه (1).

وأورد ابن عباد اللفظ نقلاً عن الخارزنجي دون وصفه بأنه غير ثبت (2).

فاستناداً إليهما يصح القول بثبوت ضَبَجَ في المعنى السابق .

(الطَّرِيْدَة)

يقول ابن دريد : " والطَّرِيْدَة : لعبة يقال لها المَسَّة ، خفيفة السين ، وليس بثبت " (3).

وأورد ابن سيده وابن منظور نقد ابن دريد ، ففي المحكم : " والطَّرِيْدَة لعبة للصبيان ، يقال لها : المَأْسَة والمَسَّة ، وليس بثبت " (4) .

وهناك من اللغويين من نصَّ على الطَّرِيْدَة : لعبة للصبيان ، دون أن يصفها بأنها غير ثبت ، ومنهم شمر والأزهري وابن عباد وابن فارس ، وأورد أحمد تيمور باشا الكلمة في كتابه لعب العرب (5).

يقول الأزهري: "وقال شمر: الطَّرِيْدَة : لُعبَةٌ لصبيان الأعراب. وقال الطَّرِمَاح يصف جَوَارِيَّ أَدْرَكْنَ فترَفَعْنَ عن لَعِبِ الصَّغَارِ والأحداث ، فقال : (طويل) قَضَتْ مِنْ عَيَافٍ وَطَّرِيْدَةٍ حَاجَةً .: فَهِنَّ إِلَى لَهْوِ الْحَدِيثِ خُضُوعٌ " (6).

ويقول ابن عباد : " والطَّرِيْدَة : قصبة توضع فيها السكين ... واللعبة التي تدعى المَسَّة " (7) ، ويقول ابن فارس : " والطَّرِيْدَة : لعبة " (8).

فقد نصَّ عدد من اللغويين الأثبات - ومنهم شمر - على الطَّرِيْدَة بمعنى اللعبة ، فهذا يؤكِّد ثبوتها ، ويؤكد هذا أيضاً الشاهد الشعري السابق ، فقد استعملت فيه الطَّرِيْدَة على أنها لعبة للصبيان ، فهذا دليل واضح على ثبوتها .

لكن ابن دريد فسَّر الطَّرِيْدَة في بيت مشاكل للبيت السابق بتفسير آخر حيث قال : " والطَّرِيْدَة : موضع . قال الشاعر : (طويل)

(1) ينظر: المحكم 184/7 ، واللسان 2546/4 ، والتاج 421/3 (ضج) .

(2) ينظر: المحيط 442/6 ، وتكملة الصاغاني 459/10 (ضج) .

(3) الجمهرة (د ر ط) طرد / 631 ، 248/2 .

(4) المحكم 118/9 ، وينظر: اللسان 2653/4 (طرد) .

(5) ينظر لعب العرب - أحمد تيمور باشا - ط : دار نهضة مصر - الفجالة - ص 15 .

(6) البيت في ديوان الطرماح ص 302 ، وينظر: التهذيب (طرد) 311/13 .

(7) المحيط (طرد) 148/9 .

(8) المجمل (طرد) / 460 .

قَضَتْ مِنْ عُدَادٍ وَالطَّرِيدَةِ حَاجَةً .: وَهَنَّ إِلَى أُنْسِ الْحَدِيثِ حَقِيقُ " (1).

وردّ على ابن دريد الصاغاني ، فذكر أنّ الطَّريدة بمعنى اللعبة ، يقول :
" والطَّريدة موضع ؛ أنشد ابن دريد : (طويل)

قَضَتْ مِنْ عُدَادٍ وَالطَّرِيدَةِ حَاجَةً .: وَهَنَّ إِلَى أُنْسِ الْحَدِيثِ حَقِيقُ

وأجدر بهذا الإنشاد أن يكون تصحيفاً وتغييراً ، والصواب أن الطَّريدة لعبة ... " (2).

وفي التاج : " وأنشد ابن دريد قول الشاعر : (طويل)

قَضَتْ مِنْ عُدَادٍ وَالطَّرِيدَةِ حَاجَةً .: وَهَنَّ إِلَى أُنْسِ الْحَدِيثِ حَقِيقُ

وفسر الطَّريدة بالموضع ، وهو تصحيف وتغيير ، نبّه عليه الصاغاني ، وقال:
الصواب أن الطَّريدة لعبة معروفة فاعرف ذلك " (3).

فمما سبق يتبيّن لنا ثبوت الطَّريدة بمعنى اللعبة وصحّتها ، فقد نصّ عليها شمر
(ت 255) - وهو متقدّم على ابن دريد - كما جاءت اللفظة في شاهد شعري .
وبناء على هذا ، فلا وجه لابن دريد في نقده الطَّريدة بأنها ليست بثبت .

(طُرْم)

يقول ابن دريد : " و الطُّرامة : خضرة تركب الأسنان من ترك السّواك ،
ويقولون: طُرِمَ الرجلُ فهو مطروم ، إذا أصابه ذلك ، وليس بثبت " (4).

ونصّت أكثر مصادر اللغة (5) على الطُّرامة بمعنى الخضرة التي تركب
الأسنان... كما نصّت أيضاً على أَطْرَمْتُ أسنانه بمعنى اخضرت ... أما طُرِمَ الرجلُ
بمعنى أصابت أسنانه خضرة ... فلم يرد لها نصّ في أكثر كتب اللغة (6) ، لكن الاشتقاق
يسوّغ استعماله ، فالطُّرامة اسم عين - وهي الخضرة التي تركب الأسنان - اشتق منها
طُرِمَ الرجلُ إذا أصابه ذلك ، هذا بالإضافة إلى نصّ ابن القطاع عليها في أفعاله حيث

(1) الجمهرة (در ط) طرد / 630 ، 631 .

(2) تكملة الصاغاني (طرد) 274/2 .

(3) التاج (طرد) 78/5 .

(4) الجمهرة (ر ط م) طرم / 759 ، 374/2 .

(5) ينظر: العين 724/7 ، وخلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت 180/ ، والمحيط 170/9 ، والصاح

1973/5 ، والمقاييس 453/3 ، والمجمل / 459 ، والمحكم 135/9 ، وأساس البلاغة 502 ، واللسان

2668/4 ، والتاج 433/17 (طرم) ، والأفعال لابن القوطية / 170 ، والسرقي 252/3 .

(6) تنظر هذه الكتب في الحاشية السابقة .

قال : " و طُرِمَ الرجلُ طُرْمًا وطَرَامَةً : علت أسنانه خضرة " (1).

(عَنَقَاءُ مُغْرِب)

يقول ابن دريد : " وعَنَقَاءُ مُغْرِب : طائر ، وليس بثبت ؛ غير أنهم يسمون الداهية عَنَقَاءُ مُغْرِب . قال الشاعر : (طويل)

ولولا سليمانُ الخليفةُ حَلَّقَتْ .: بِهِ مِنْ يَدِ الْحَجَّاجِ عَنَقَاءُ مُغْرِب " (2).

ويقول الزبيدي : " وقال أبو حاتم في كتاب الطير : وأما العَنَقَاءُ المُغْرِبَةُ فالداهية وليست من الطير علمناها " (3) ، ويقول الزبيدي أيضاً : " وقال أبو مالك : العَنَقَاءُ المُغْرِب : رأس الأكمة في أعلى الجبل الطويل ، وأنكر أن تكون طائراً ... " (4).
فما سبق يؤيد ما ذهب إليه ابن دريد من أن العَنَقَاءَ المُغْرِبَ بمعنى الطائر ليس بثبت .

ويقول الجوهري : " والعَنَقَاءُ : الداهية . يقال : حَلَّقَتْ بِهِ عَنَقَاءُ مُغْرِب ، وطارَتْ بِهِ العَنَقَاءُ ، وأصل العَنَقَاءُ طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم " (5).

فعلى قول الجوهري تكون العَنَقَاءُ من الألفاظ التي تطوّرت دلالتها ، حيث كانت تطلق على الطائر المفزع ، ثم أطلقت على الداهية ؛ لأنها تسبّب الفزع لمن ألَمَّتْ به .
وحكت بعض كتب اللغة أقوالاً عديدة في معنى العَنَقَاءُ ، ومنها أنها بمعنى العُقَاب (6).

(الْغُرْيَاق)

يقول ابن دريد : " و الْغُرْيَاق : طائر ، زعموا ، وليس بثبت " (7).

وقرّر الزبيدي نقد ابن دريد ، فأورد كلامه (8) ، أما ابن منظور والفيروزابادي فنصّا على أن الْغُرْيَاق طائر لكنهما لم يذكرنا النقد الذي وجّه إليه ابن دريد ، وبناء على هذا تكون الكلمة ثابتة ، ففي القاموس : " و الْغُرْيَاق كَجِرْيَال طائر " (9).

(1) الأفعال لابن القطاع 300/2 .

(2) البيت للفرزدق في ديوانه 21/1 برواية : بِهِمْ مِنْ يَدِ الْحَجَّاجِ أَظْفَارُ مُغْرِب . وينظر : الجمهرة (ب ر غ) غرب / 321 ، 269/1 .

(3) التاج (عنق) 360/13 .

(4) التاج (غرب) 284/2 .

(5) الصحاح (عنق) 1534/4 .

(6) ينظر : اللسان (عنق) 3136/4 ، والحيوان 438/3 .

(7) الجمهرة (ر غ ق) غرق / 780 ، 395/2 .

(8) التاج (غرق) 373/13 .

(9) القاموس المحيط 263/3 ، وينظر : اللسان 3246/5 (غرق) .

(القَنْطَثة)

يقول ابن دريد : " و القَنْطَثة ، زعموا : العدو بفزع ، وليس بثبت " (1).

و قرّر الصاغاني والزبيدي نقد ابن دريد ، فنقلاه (2) ، والكلمة لم أجدها في أفعال ابن القوطية والسرقسطي ، وجاء في أفعال ابن القطاع : " و القَنْطَثة : العدو بفزع " (3). وبناء على ما ذكره ابن القطاع يمكن القول بثبوت القَنْطَثة .

(القَنيف)

يقول ابن دريد : " و القَنيف اختلفوا فيه ، فقال قوم : القَنيف : السحاب ، وقال آخرون : مَرَّ قَنيفٌ من الليل ، إذا مَرَّ هوى منه ، وليس بثبت " (4).

ويقول الأزهري : " و القَنيف ... السحاب ذو الماء الكثير " (5) ، ويقول الجوهري " وحكى ابن دريد : مرَّ قَنيفٌ من الليل ، أي قطعة منه ، ويقال : طائفة منه ، و القَنيف : السحاب ذو الماء الكثير " (6) ، ويقول ابن منظور : " و القَنيف : السحاب ذو الماء الكثير ، ومَرَّ قَنيفٌ من الليل ، أي قطعة منه ، قال ابن دريد : وليس بثبت " (7).

يلاحظ من النصوص السابقة أنّ القَنيف بمعنى السحاب ... صحيح ، أما القَنيف بمعنى القطعة من الليل ، فالجوهري نصّ عليه نقلاً عن ابن دريد ، ولم يذكر الجوهري عبارة ابن دريد التي تشكك فيه .

أما ابن منظور وكذا الزبيدي ، فنصّا على القَنيف بمعنى القطعة من الليل وذكرنا قول ابن دريد بأنه ليس بثبت .

(اللَّتَغ)

يقول ابن دريد : " و اللَّتَغ : الضَّرْب باليد ، زعموا ؛ لَتَغَهُ بيده لَتَغاً ، وليس بثبت " (8) . وجاء نقد ابن دريد في تكملة الصاغاني واللسان والتاج ، وورد في التهذيب :

- (1) الجمهرة / 1132 ، 318/3 .
- (2) ينظر: تكملة الصاغاني 380/1 ، والتاج 250/3 (قنطث) .
- (3) الأفعال لابن القطاع 70/3 .
- (4) الجمهرة (ف ق ن) قنف / 967 ، وقارن 155/3 .
- (5) التهذيب (قنف) 188/9 .
- (6) الصحاح (قنف) 1419/4 .
- (7) اللسان 3757/5 ، وينظر: التاج 446/12 (قنف) .
- (8) الجمهرة (ت غ ل) لتغ / 404 ، 23/2 .

" قال ابن دريد : اللَّتَغ : الضرب باليد ، لَتَغَهُ لَتَغًا " (1) ، وجاء في أفعال السرقسطي وابن القطاع لَتَغَهُ بمعنى ضربه بيده ، ولم يوجّه إليه شيء يمسّ صحته (2) .

وتأسيساً على ما ورد في التهذيب وأفعال السرقسطي وابن القطاع يصحّ القول بثبوت لَتَغَهُ في معنى ضربه بيده .

(لَقَثَ)

يقول ابن دريد : " وَلَقِثْتُ الشَّيْءَ أَلْقَيْتُهُ لَقْثًا ، إِذَا أَخَذْتَهُ أَخْذًا سَرِيعًا مُسْتَوْعِبًا ، وليس بثبت " (3) .

ونصّ ابن سيده وابن منظور على (لَقَثَ) الشيء بمعنى أخذه بسرعة واستيعاب ، وأوردا أنه ليس بثبت (4) .

لكن الأزهري والسرقسطي والصاغاني والزبيدي نصّوا على الكلمة ، ولم يذكر أي منهم أنها غير ثبت ، يقول الصاغاني : " لَقَثَ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وقال ابن دريد : لَقِثْتُ الشَّيْءَ أَلْقَيْتُهُ لَقْثًا : إِذَا أَخَذْتَهُ أَخْذًا سَرِيعًا مُسْتَوْعِبًا " (5) .

وبناء على ما ذكره هؤلاء يكون القول بثبوت لَقَثَ بمعنى أخذ ... صحيحاً .

(هَطَسَ)

يقول ابن دريد : " الْهَطَسُ : هَطَسْتُ الشَّيْءَ أَهْطَسُهُ هَطْصًا ، إِذَا كَسَرْتَهُ ، وليس بثبت " (6) . وقرر ابن سيده وابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد (7) .

أما ابن عباد والسرقسطي والصاغاني فنصّوا عليه دون أن يذكروا أنه غير ثبت ، ففي المحيط : " الْهَطَسُ : الْكَسْرُ ، هَطَسْتُهُ أَهْطَسُهُ " (8) .

(هَفَفَ)

يقول ابن دريد : " الْهَفَفُ ، زَعَمُوا : قَلَّةُ شَهْوَةِ الطَّعَامِ ، وليس بثبت " (9) .

-
- (1) التهذيب (لتغ) 82/8 .
 - (2) ينظر: أفعال السرقسطي 453/2 ، وابن القطاع 139/3 .
 - (3) الجمهرة (ث ق ل) لَقَثَ / 430 ، 48/2 .
 - (4) ينظر: المحكم 217/6 ، و اللسان 4056/5 (لَقَثَ)
 - (5) تكملة الصاغاني 385/1 ، وينظر: التهذيب 82/9 ، والتاج 256/3 (لَقَثَ) ، وأفعال السرقسطي 469/2 .
 - (6) الجمهرة (س ط هـ) هَطَسَ / 839 ، 29/3 .
 - (7) ينظر: المحكم 152/4 ، واللسان 4674/6 ، والتاج 42/9 (هَطَسَ) .
 - (8) المحيط 410/3 ، وينظر: تكملة الصاغاني 448/3 (هَطَسَ) ، وأفعال السرقسطي 163/1 .
 - (9) الجمهرة (ف ق هـ) هَفَفَ / 968 ، وقارن 157/3 .

وَقَرَّرَ ابن سيده وابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد الموجّه إلى الهَقْف بمعنى قلة شهوة الطعام ، فنصّوا على أنه ليس بثبت (1).

ونصّ ابن عباد والصاغانى على الكلمة دون أن يذكر أنه غير ثبت ، ففي المحيط: " الخارزنجي : الهَقْف : قلة شهوة الطعام " (2).

(وَهَضْتُ الشَّيْءَ)

يقول ابن دريد : " وَهَضْتُ الشَّيْءَ أَهْلَضَهُ هَضًّا ، إِذَا انْتَزَعْتَهُ كَالنَّبْتِ تَنْتَزَعُهُ مِنَ الْأَرْضِ ؛ ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ أَعْرَابِ طَيِّئٍ ، وَلَيْسَ بِثَبَتٍ " (3) ، وفي طبعه حيدرآباد : " ... أَنَّهُ سَمِعَهَا مِنْ أَعْرَابِ طَيِّئٍ ، وَلَيْسَ بِمَأْخُوذٍ بِهِ " (4).

وَقَرَّرَ ابن سيده وابن منظور والزبيدي النقد الموجّه من ابن دريد إلى الهَضِّ بمعنى الانتزاع ، فنصّوا على أنه ليس بثبت (5).

أما ابن عباد والسرقسطي وابن القطاع والصاغانى فأوردوا الهَضُّ دون أن يذكر أنه ليس بثبت ، ففي المحيط : " وَهَضْتُ الشَّيْءَ هَضًّا : إِذَا انْتَزَعْتَهُ " (6) ، وفي أفعال السرقسطي : " وَهَضْتُ الشَّيْءَ أَهْلَضَهُ هَضًّا : انْتَزَعْتَهُ كَالنَّبْتِ تَنْزَعُهُ مِنَ الْأَرْضِ " (7) . وبناء على ما رواه هؤلاء يكون القول بثبوت اللفظ صحيحاً .

(الْهَلَقُ)

يقول ابن دريد : " وَهَلَقَ : السَّرْعَةُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ ، وَلَيْسَ بِثَبَتٍ " (8).

وأورد ابن سيده وابن منظور أن الهَلَقَ بمعنى السرعة ليس بثبت (9) ، فهذا إقرار منهما بنقد ابن دريد .

لكن ابن عباد والصاغانى نصّا على هَلَقَ بمعنى أسرع دون أن يوجّه إليه شيء ، ففي المحيط : " الخارزنجي ... هَلَقَ يَهْلَقُ وَتَهْلَقُ : أَسْرَعُ " (10).

(1) ينظر: المحكم 91/4، واللسان 4679/6، والتاج 542/12 (هقف) .

(2) المحيط 348/3، وينظر: تكملة الصاغانى 585/4 (هقف) .

(3) الجوهرة (ض ل هـ) هلض / 911، وقارن 101/3 .

(4) الجوهرة (ض ل هـ) هلض 101/3 .

(5) ينظر: المحكم 142/4، واللسان 4284/6، والتاج 180/10 (هلض) .

(6) المحيط 401/3، وينظر: تكملة الصاغانى 102/4 (هلض) .

(7) أفعال السرقسطي 163/1، وابن القطاع 356/3 .

(8) الجوهرة (هلق) / 976، 195/3 .

(9) ينظر: المحكم 90/4، واللسان 4685/6 .

(10) المحيط 345/3، وينظر: تكملة الصاغانى 173/5 (هلق) .

وتأسيساً على ما ذكره هؤلاء يصح القول بثبوت الهَلَق في معنى السرعة .

(الهُنَقَبُ)

يقول ابن دريد : " و الهَنْقَبُ : القصير ، وليس بثبت " (1).

وأورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي أن (الهَنْقَبُ) بمعنى القصير ليس بثبت ، فهذا إقرار منهم بنقد ابن دريد (2) ، ولم يورد الثعالبي الهَنْقَبُ في الفصل الذي عقده للقصير (3).

ويقول ابن عباد : " الهَنْقَبُ : القصير " (4).

فابن عباد نصّ على الهَنْقَبُ بمعنى القصير دون أن يشير إلى أنه غير ثبت .

(الْوَفَنُ)

يقول ابن دريد : " و الوَفَنُ ، يقال : جئت على وَفَن فلان ، أي على إثره ، وليس بثبت " (5).

وقرّر ابن سيده وابن منظور والزبيدي ما ذكره ابن دريد (6) ، لكن ابن عباد نصّ على الكلمة دون أن يذكر أنها غير ثبت ، ففي المحيط : " وجئت على وَفَن فلان أي على أثره " (7).

(وَكَزَّ)

يقول ابن دريد : " ويقال : وَكَزَّ يُوكَزُّ توكيزاً ، إذا عدا مسرعاً من فزع ، زعموا . وليس بثبت " (8).

وأورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي أن وَكَزَّ بمعنى أسرع غير ثبت (9) ، فهم يقرّرون نقد ابن دريد .

ويقول ابن عباد : " والوكَز : العدو ، وَكَزَ يَكُزُّ وَكَزاً ، ووكَزَ توكيزاً : إذا عدا

(1) الجوهرة / 1128 ، 314/3 .

(2) ينظر: المحكم 334/4 ، والمخصص 1 / 186 ، واللسان 4712/6 ، والتاج 498/2 (هُنَقَب) .

(3) ينظر: فقه اللغة للثعالبي / 30 .

(4) المحيط (هُنَقَب) 107/4 .

(5) الجوهرة (ف ن و) وفن / 972 ، 161/3 .

(6) ينظر: المحكم 174/12 ، واللسان 4884/6 ، والتاج 578/18 (وفن) .

(7) المحيط (وفن) 401/10 .

(8) الجوهرة (ز ك و) وكز / 826 ، 17/3 .

(9) ينظر: المحكم 94/7 ، واللسان 4906/6 ، والتاج 169/8 (وكز) .

مسرعاً من فزع " (1).

فابن عباد نصّ على وكّز بمعنى عدا مسرعاً من فزع ، ولم يذكر أنه غير ثبت .

(الوَنعُ)

يقول ابن دريد : " والوَنعُ ، لغة يمانية ، كلمة يشار بها إلى الشيء اليسير ، وليس بثبت " (2) ، وفي طبعة حيدر آباد : " والوَنعُ لغة يمانية يشار بها إلى الشيء اليسير " (3).

ويقول الأزهري : " (وَنَعَ) أهمله الليث ، وقال ابن دريد : الوَنعُ : لغة يمانية ، كلمة يشار بها إلى الشيء الحقيقير " (4).

فالأزهري نقل كلام ابن دريد عن الوَنعُ دون أن يذكر أنه ليس بثبت ، ولعل الأزهري نقل من المخطوطة التي لم يكن فيها قوله عن اللفظ بأنه ليس بثبت .
أما ابن منظور والزبيدي فأوردا أن الكلمة غير ثبت (5).

ثالثاً : الأمثلة التي انتقد ابن دريد اللفظ فيها بقوله : (ليس بثبت) ، ونصت بعض مصادر اللغة على نقده ، وهي ما يلي :

- " وَبَخَّعَ : اسم ، زعموا ، وليس بثبت " (6).

ولم أجد في اشتقاق الأسماء للأصمعي ، والاشتقاق لابن دريد ، وورد نقد ابن دريد في اللسان والتاج (7).

- " ويقال : رجل بُرْزِلُ ؛ إذا كان ضخماً ، وليس بثبت " (8).

وحكى الأزهري وابن سيده وابن منظور والزبيدي نقد البرزُل بأنه ليس بثبت (9)،

(1) المحيط 301/6 ، وينظر: التكملة للصاغاني 310/3 (وكز) .

(2) الجهرة (ع ن و) ونع / 955 .

(3) الجهرة (ع ن و) ونع 144/3 .

(4) التهذيب 221/3 ، وينظر: التكملة للصاغاني 383/4 (ونع) .

(5) ينظر: اللسان 4928/6 ، والتاج 534/11 (ونع) .

(6) الجهرة / 1111 ، وقارن 296/3 .

(7) ينظر: اللسان 220/1 ، والتاج 6/11 (بخع) .

(8) الجهرة / 1119 ، 305/3 .

(9) ينظر: التهذيب 288/13 ، والمحكم 101/9 ، واللسان 256/1 ، والتاج 49/14 (برزل) .

ولم أجده في المنتخب لكراع في باب عِظَم الخَلْق (1).

- " والبُلُقُوط ، زعموا : القصير ، وليس بثبت " (2).

ونقل ابن سيده في المخصص (باب القصار من الناس) نقد ابن دريد (3) ، وجاء النقد أيضاً في اللسان والتاج (4) ، ولم ترد البُلُقُوط في باب القصر من المنتخب (5) ، ولا في باب الطول والقصر من فقه اللغة للثعالبي (6).

- " وفي بعض اللغات : ثَبَّتَ شَفَةَ الإنسان ثَبْطاً ، إذا وَرَمَتْ ، وليس بالثبت " (7). ولم أجد ثبُتت شفته في معنى ورمت في أفعال ابن القوطية ، والسرقسطي ، وابن القطاع ، وجاء نقد اللفظ في المحكم واللسان والتاج (8).

وجاء في بعض مخطوطات الجهرة : بَثَّتْ (9) شفة الإنسان بمعنى ورمت مكان ثبُتت ، أي بتقديم الباء على الثاء ، ونص ابن منظور والزبيدي أيضاً على بَثَّتْ ، وذكر أنه ليس بثبت (10).

- " ... الثَّخَرِطُ وَ الثُّخْرُوط : نبت ، زعموا ، وليس بثبت " (11).

ولم أجد اللفظتين في النبات للدينوري ، وورد في تكملة الصاغاني والتاج النقد الموجه إليهما (12).

- " تَطَعَ الرجلُ يَنْطَعُ تَطْعاً فهو تاطع ، إذا بدا ، وليس بثبت " (13).

وقرّر نقد ابن دريد السرقسطي وابن سيده وابن منظور والزبيدي ، فنصوا عليه (14) ، ولم ترد تَطَعَ بمعنى بدا ضمن معاني تركيب (تَطَعَ) في العين والتهذيب والمحيط والصاحح .

-
- (1) ينظر: المنتخب / 106، وما بعدها .
 - (2) الجهرة / 1127 ، 312/3 .
 - (3) ينظر: المخصص / 186/1 .
 - (4) ينظر: اللسان / 348/1 ، والتاج 205/10 (بلفظ) .
 - (5) ينظر: المنتخب / 76 وما بعدها .
 - (6) ينظر: فقه اللغة للثعالبي / 30 .
 - (7) الجهرة (ب ث ط) ثبط / 259 ، 201/1 .
 - (8) ينظر: المحكم / 120/9 ، واللسان / 470/1 ، والتاج 207/10 (ثبط) .
 - (9) ينظر: الجهرة / 201/1 (حاشية / 2) .
 - (10) ينظر: اللسان / 208/1 ، والتاج 191/10 (بثط) .
 - (11) الجهرة / 1130 ، 316/3 .
 - (12) ينظر: تكملة الصاغاني / 113/4 ، والتاج 208/10 (ثخرط) .
 - (13) الجهرة (ث ط ع) تطع / 425 ، 43/2 ، 44 .
 - (14) ينظر: الأفعال للسرقسطي / 627/3 ، والمخصص / 470/1 ، واللسان / 481/1 ، والتاج 52/11 (تطع) .

- " والنَّطْعَمَةُ ، زعموا ، يقال : تَنْطَعَمَ الرجل على أصحابه : علاهم في كلام ، وليس بثبت " (1).

وجاء في اللسان : " تَنْطَعَمَ على أصحابه : علاهم بكلام ، وهي النَّطْعَمَةُ ؛ قال ابن دريد : وليس بثبت " (2).

فنقد ابن دريد حكاة عنه ابن منظور ، وكذا الزبيدي ، والمعجم الكبير ، ولم أعر على الفعل في أفعال ابن القوطية والسرقي وابن القطاع ، لكن تَنْطَعَمَ والنَّطْعَمَةُ -الفعل والمصدر - قد يستأنس بكل منهما في ثبوت الآخر .

- " والجَبَّاب : الماء الكثير ، وكذلك ماءٌ جُبَّاب ، وليس بالثبت " (3).

النقد منصرف هنا إلى الصيغة الأخيرة (جُبَّاب) ، حيث قال ابن سيده : " وماء جَبَّاب ، وجُبَّاب : كثير . وليس جُبَّاب بثبت " (4) ، وتقرر النقد أيضاً في اللسان (5) ، وجاء النقد على لسان أبي عبيدة في التاج (6).

- " وجَعَشَمَ الرجل وجُعْشومه : صدره ، وهو ما اشتملت عليه أضلاعه ، وليس بثبت " (7).

ولم أجد اللفظتين في كتاب خلق الإنسان لكل من الأصمعي ، ومحمد بن حبيب البغدادي ، وأبي محمد ثابت بن أبي ثابت ، ولم أجدهما كذلك في مظانّهما في الصحاح واللسان والتاج ، والوارد في اللسان : " الجَعَشَم : الوسط " (8).

- والجَمَص : ضرب من النبت ، زعموا ، وليس بثبت " (9).

ولم أعر عليه في النبات للدينوري والمنتخب لكرّاع (باب النبات) (10) ، وجاء النقد الموجّه إليه في اللسان والتاج (11).

-
- (1) الجمهرة / 1132 ، 318/3 .
 - (2) اللسان 481/1 ، وينظر: التاج 86/16 ، والمعجم الكبير 254/3 (نطعم) .
 - (3) الجمهرة (ب ج ج) / 999 ، 184/3 .
 - (4) المحكم (ججب) 164/7 .
 - (5) ينظر: اللسان (جيب) 534/1 .
 - (6) ينظر: التاج (جيب) 352/1 .
 - (7) الجمهرة / 1139 ، 325/3 .
 - (8) ينظر: اللسان (جعشم) 635/1 .
 - (9) الجمهرة (ج ص م) جمص / 479 ، وقارن 98/2 .
 - (10) ينظر: المنتخب / 248-251 .
 - (11) ينظر: اللسان 678/1 ، والتاج 249/9 (جمص) .

- " وحرشاف موضع ، وليس بثبت " (1) .
- ولم أعر على اللفظة في اللسان والتاج والمعجم الكبير (2) .
- " والحوْلُق : وجع يصيب الإنسان في حلقه ؛ وليس بثبت " (3) .
- وقرر الصاغانى والزبيدي نقد ابن دريد ، فنصاً عليه (4) .
- وتوجد استعمالات مأخوذة من لفظ (الحلق) ، ومنها : حَلَقَهُ : ضربه فأصاب حَلَقَهُ ، وحَلَقَ : شكا حَلَقَهُ ... والحَلَّاق : وجع في الحَلَق (5) .
- والحوْلُق بمعنى الوجع الذي يصيب الإنسان في حلقه مأخوذ أيضاً من لفظ الحلق ، والاستعمالات السابقة تتفق مع الحَوْلُق في دلالاته ، فيمكن أن يستأنس بها في ثبوته .
- " والخُتَع : اسم من أسماء الضَّبْع ، زعموا ، وليس بثبت " (6) .
- وجاء نقد ابن دريد في اللسان والتاج (7) ، وقال ابن عباد : " وختعت الضَّبْع : خَمَعَت " (8) بمعنى عَرَجَت .
- فهذا الاستعمال يستأنس به في ثبوت الخُتَع ، فيمكن أن يكون الخُتَع أطلق على الضَّبْع ؛ لأنها تعرج في مشيها ، وقد ذكر ابن عباد ختعت الضَّبْع بمعنى عرجت .
- " ومزبعر : متغضب ، وليس بثبت " (9) .
- ولم أجد اللفظ في مظانّه في العين والمحيط وتكملة الصاغانى واللسان ، وقال ابن منظور : " رجلٌ زِبْعَرَى : شكسُ الخُلُق سَيِّئُهُ " (10) .
- فهذا الاستعمال يمكن أن يستأنس به في ثبوت المزبعر بمعنى المتغضب ، فالشخص المتغضب كثيراً ما يكون سيئ الخلق .
- " ويقال : زلدبت اللقمة ، إذا ابتلعها ، وليس بثبت " (11) .

-
- (1) الجمهرة / 1142 ، 329/3 .
- (2) ينظر: المعجم الكبير (حرشف) 242/5 .
- (3) الجمهرة (ح ق ل) حلق / 559 ، 180/2 .
- (4) ينظر: تكملة الصاغانى 30/5 ، والتاج 91/13 (حلق) .
- (5) ينظر: اللسان (حلق) 965/2 .
- (6) الجمهرة (ت خ ع) ختع / 389 ، وقارن 7/2 .
- (7) ينظر: اللسان 1100/2 ، والتاج 82/11 (ختع) .
- (8) المحيط (ختع) 123/1 .
- (9) الجمهرة / 1221 ، 403/3 ، وينظر: التاج (زبعر) 455/6 .
- (10) اللسان (زبعر) 1807/3 .
- (11) الجمهرة / 1118 ، 303/3 .

ونقل ابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد ، فهذا إقرار منهم بنقده (1).

ويستأنس لثبوت الزلْدَبَة بالزَّرْدَمَة ، فهما متقاربان لفظاً ، ومتفقان معنى ، فالكلمتان متفقتان في الزاي والذال ، واللام أخت الراء ، والباء أخت الميم ، والزَّرْدَمَة بمعنى الابتلاع (2) ، والزلْدَبَة بمعنى الابتلاع أيضاً ، يقول ابن القطاع " والزرْدَمَة : الابتلاع ، وكذلك الزَّرْدَمَة ، والزلْدَبَة أيضاً " (3).

- " والشحير ، ضرب من الشجر ، وليس بثبت " (4).

ولم أجد اللفظة في النبات لأبي حنيفة الدينوري ، والمنتخب لكراع (باب الشجر) (5)، ونصّ ابن منظور والزبيدي على نقد ابن دريد (6).

- " وضجاً بالمكان : أقام به ، وليس بثبت " (7).

وقرّر نقد ابن دريد السرقسطي وابن سيده وابن منظور (8) ، وعقب ابن عباد على ضجاً بقوله : " لا أحقه " (9) ، فهذا يتفق ونقد ابن دريد أيضاً .

- " وطعشَب : اسم ، زعموا ، وليس بثبت " (10).

ولم أجد اللفظ في اشتقاق الأسماء للأصمعي ، والاشتقاق لابن دريد ، وصرّح ابن منظور والزبيدي بنقد ابن دريد (11).

- " والعنْشُ : مصدر عَنَشَه يَعْنِشُه عَنَشاً ، إذا عطفه ، وليس بثبت ، يقال : عَنَشْتُ الْعُودَ أَعْنِشُه ، إذا عطفته " (12).

وأورد الصاغاني وابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد (13) ، وقال ابن القوطية :

- (1) ينظر: المحكم 101/9 ، وتكملة الصاغاني 152/1 ، واللسان 1852/3 ، والتاج 59/2 (زلدب) .
- (2) ينظر: اللسان (زردم) 1824/3 .
- (3) الأفعال لابن القطاع 112/2 .
- (4) الجمهرة (ح ر ش) شحر / 513 ، 134/2 .
- (5) ينظر: المنتخب / 248-247 .
- (6) ينظر: اللسان 2206/4 ، والتاج 13/7 (شحر) .
- (7) الجمهرة (ج ض - واي) ضجاً / 1042 ، 225/3 .
- (8) ينظر: الأفعال للسرقسطي 239/2 ، والمحكم 358/7 ، واللسان 2556/4 (ضجاً) .
- (9) ينظر: المحيط (ضجاً) 143/7 .
- (10) الجمهرة / 1125 ، وقارن 311/3 .
- (11) ينظر: اللسان 2673/4 ، والتاج 184/2 (طعشَب) .
- (12) الجمهرة (ت ش ع) عتش / 399 ، وقارن 18/2 .
- (13) ينظر: تكملة الصاغاني 487/3 ، واللسان 2798/4 ، والتاج 137/9 (عتش) .

"وَعَنْشَهُ يَعْشُهُ عَنْشًا : عطفه" ⁽¹⁾ ، وقال الزبيدي : "عَنْشَهُ يَعْشُهُ ، أهمله الجوهري ، وقال ابن دريد : أي عطفه ، قال : وليس بثبت ، قلت : { والكلام للزبيدي } ، وكأنه تصحيف من عَنْشَهُ ، بالنون" ⁽²⁾.

فنحن أمام لفظين بمعنى عطف : الأول : عتش ، والثاني : عنش .

وأرى أن عتش بالمتناة مصحقة - كما ذهب الزبيدي - وهذا لأمر :

الأول : أن ابن القطاع ضمن كتابه الأفعال - أفعال ابن القوطية ، والوارد في أفعال ابن القوطية - كما سبق - (عتش) بالمتناة ، مع أن الوارد عنه في أفعال ابن القطاع (عنش) بالنون ، ولم يرد في أفعال ابن القوطية (عنش) بالنون مما يرجح أن عتش بالمتناة مصحقة فيه عن عتش .

الثاني : أن الوارد في صحاح الجوهري عنش بمعنى عطف ⁽³⁾.

الثالث : أن ابن سيده ذكر في باب عَطَفَ العُودَ وكَسَرَهُ من المخصص - عنش بالنون ، ولم يذكر عتش ⁽⁴⁾.

الرابع : أن صورة اللفظين متشابهة إلى حد كبير ، فالخلاف بينهما يتمثل في إثبات نقطة أو إزالة نقطة ، ومن هنا أرجح أن يكون عتش مصحقة عن عنش بالنون .

- "والعَضْبِلُ : الصلب ، وليس بثبت" ⁽⁵⁾.

وأورد نقد ابن دريد ابن منظور ⁽⁶⁾ ، ونقل الزبيدي كلام ابن دريد ، ثم قال معقباً عليه : " قلت : وكأنه تصحيف العَضْبِلِ كَقَرَشَبِ الذي تقدّم آنفاً فتأمل " ⁽⁷⁾ . ويلاحظ أمور على تعقيب الزبيدي ، وهي :

أولاً - أنه قال : (وكأنه تصحيف) ، فهو ليس متأكداً من ما إذا كان (عَضْبِلُ) تصحيفاً أو صحيحاً .

ثانياً - أنه أورد أن (عَضْبِلُ) مصحقة ، وصوابها (عَضْبِلُ) التي ذكرها سابقاً ،

(1) الأفعال لابن القوطية / 190 ، وينظر: السرقسطي 252/3 .

(2) التاج (عتش) 137/9 .

(3) ينظر: الصحاح (عنش) 1012/3 .

(4) ينظر: المخصص 159/3 .

(5) الجمهرة / 1126 ، وقارن 312/3 .

(6) ينظر: اللسان (عضبل) 2982/4 .

(7) التاج (عضل) 497/15 .

ورجعت إلى (عَضِيل) فوجدته يقول : " والعَضِيل ، كَقَرَشَب : اللئيم الضيق الخلق " (1) .
فمعنى الكلمتين مختلف ، ولو كان العَضِيل بمعنى العَضْبَل لقوى احتمال التصحيف .

ثالثاً - وضع ابن دريد (العَضْبَل) تحت باب الباء والضاد ، وهذا - ينبغي أن تكون الكلمة مصحقة ؛ لأنها لو كانت (عَضِيل) بالياء ، لما وضعها تحت باب الباء والضاد إلا أن يكون ابن دريد هو الذي صحقها .

فما سبق يتبين أن احتمال التصحيف في الكلمة ضعيف ، ويمكن تقوية العَضْبَل بمعنى الصلب بكلمة العَضْب بمعنى السيف الصارم ؛ إذ فيه صلابة ، وتكون لام العَضْبَل زيدت للمبالغة .

- " و عَقْرَقُوف ، زعموا : ضرب من الطير ، وليس بثبت ؛ وقالوا : موضع أيضاً . وقال قوم : عَقْرَقُوف : اسمان جُعلا اسماً واحداً مثل حضرموت ، إنما عَقْر قُوف ، وهو اسم رجل " (2) .

ولم أجد اللفظة في مظانها في الحيوان للجاحظ ، واشتقاق ابن دريد ، والمقاييس ، واللسان ، والتاج ، وهذا يتوافق مع نقد ابن دريد .

- " وعَنْبَث ، والجمع عَنَابَث : شجيرة ، زعموا ، وليس بثبت " (3) .

وتقرر نقد ابن دريد في اللسان والتاج (4) ، وأوردها ابن سيده في المخصص دون أن يكون فيه نقد ابن دريد (5) .

- " والعَيْهَق ، قالوا : طائر ، وليس بثبت " (6) .

ويقول ابن عباد : " والعَيْهَق : طائر ، ولا أحقه " (7) ، ويقول الصاغاني : " والعَيْهَقَة : طائر ، وفيه نظر " (8) ، ويقول ابن منظور : " والعَيْهَق : طائر ، وليس بثبت " (9) .

فكلام هؤلاء اللغويين يوافق نقد ابن دريد .

- (1) التاج (عضل) 497/15 .
- (2) الجمهرة / 1229 ، وقارن 407/3 .
- (3) الجمهرة / 1112 ، 297/3 .
- (4) ينظر: اللسان 3119/4 ، والتاج 138/3 (عنبث) .
- (5) المخصص 287/3 .
- (6) الجمهرة (ع ق هـ) عهق / 945 ، 135/3 .
- (7) المحيط (عهق) 107/1 .
- (8) تكملة الصاغاني (عهق) 125/5 .
- (9) اللسان (عهق) 3151/4 .

- " والغُنبُول والنُّغْبُول ، زعموا : طائر ، وليس بثبت " (1).

وقرر ابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد فنقلاه (2).

- " وتفَذَّحتِ الناقَةُ وانفَذَحَتْ ، إِذَا تَفَاجَّتْ لَتَبُول ، وليس بالثبت " (3).

ويقول الأزهري : " فَذَحَ ، أَهْمَلَهُ اللَّيْثُ ، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ : تَفَذَّحَتْ الناقَةُ وانفَذَحَتْ إِذَا تَفَاجَّتْ لَتَبُول . قلت { الأزهري } : ولم أسمع هذا الحرف لغيره ، والمعروف في كلامهم بهذا المعنى تَفَشَّحَتْ وَتَفَشَّجَتْ بالحاء والجيم " (4) ، ويقول ابن فارس : " الفاء والذال والحاء ، ذكر ابن دريد : تَفَذَّحَتْ الناقَةُ وانفَذَحَتْ ، إِذَا تَفَاجَّتْ لَتَبُول ، والله أعلم بالصواب " (5).

فتعقيب الأزهري يؤيد النقد الموجّه من ابن دريد لتَفَذَّحَتْ وانفَذَحَتْ ، حيث أورد الأزهري أنه لم يسمع هذا الحرف لغير ابن دريد ، كما أن ابن فارس قال بعد قول ابن دريد : " والله أعلم بالصواب " ، فكأن ابن فارس يشكّ أيضاً في تَفَذَّحَتْ وانفَذَحَتْ . وعلى أي حال ، فالأولى أن تستخدم تَفَشَّحَتْ وَتَفَشَّجَتْ بدلاً من تَفَذَّحَتْ وانفَذَحَتْ ، فالأولان مثبتت منهما بخلاف الآخرين .

ويلاحظ أن الأزهري بتر نص ابن دريد ، فلم يذكر عبارة ابن دريد : (ليس بثبت)، وهذه العبارة تدفع أن يكون تعقيب الأزهري على كلام ابن دريد اتهاماً له .

- " والقَحَطُ : ضرب من النبت ، وليس بثبت " (6).

ولم أجده في النبات للدينوري ، والمنتخب لكراع (باب النبات) ، وصرح ابن سيده وابن منظور والزبيدي بنقد ابن دريد (7).

- " والقُشْلُب والقُشْلِب ، قالوا نبت ، وليس بثبت " (8).

ولم أهتمد إليهما في النبات للدينوري ، ولم أجدهما في باب النبات وباب الشجر من

- (1) الجمهرة / 1127 ، 313/3 .
- (2) ينظر: اللسان (غنبل) 3305/5 ، والتاج (غنبل) 556/15 ، و (غنبل) 746/15 .
- (3) الجمهرة (ح ذ ف) فذح / 508 ، وقارن 128/2 .
- (4) التهذيب 469/4 ، وينظر: اللسان 3367/5 ، والتاج 151/4 (فذح) .
- (5) المقاييس 485/4 ، وينظر: المجمل / 562 ، وتكملة الصاغاني 75/2 (فذح) .
- (6) الجمهرة (ح ط ق) قحط / 549 ، وقارن 171/2 .
- (7) ينظر: اللسان 3537/5 ، والتاج 371/10 (قحط) .
- (8) الجمهرة / 1125 ، 311/3 .

المنتخب لكراع ، ونصّ ابن منظور والزبيدي على أنهما ليسا بثبت ⁽¹⁾.

- " والقَهْبَسَة : الأتان الغليظة ، وليس بثبت " ⁽²⁾.

وورد نقد ابن دريد في المحكم واللسان والتاج ⁽³⁾ ، وأورد الزبيدي صورة أخرى للكلمة ، وهي (القَهْمَسَة) ⁽⁴⁾ ، وهناك لفظة أخرى صورتها قريبة من (القهبسة) ، وبمعناها ، وهي القَهْبَلَة ، حيث قال ابن منظور : " و القَهْبَلَة : الأتان الغليظة من الوحش " ⁽⁵⁾ ، ولم أجد الصور الثلاث في الحيوان للجاحظ ، والمنتخب لكراع .

- " ... وقال بعض أهل اللغة : الكَسْبَة : مشي الخائف المُخفي نفسه ، وليس بثبت " ⁽⁶⁾.

ونصّ الصاغاني والزبيدي على نقد ابن دريد ⁽⁷⁾ ، واللفظة لم أجدّها في أفعال ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع ، فهذا يوافق نقد ابن دريد .
- " وكنَّحَب ، قالوا : نبت ، وليس بثبت " ⁽⁸⁾.

ولم أجد اللفظة في النبات للدينوري والمنتخب لكراع ، ونقل ابن سيده في المخصص كلام ابن دريد عنها ⁽⁹⁾ ، وقرر الصاغاني والزبيدي كذلك نقد ابن دريد ⁽¹⁰⁾.
- " وكُوَيّ ، زعموا : نجم من الأنواء ، وليس بثبت. وقالوا : هو النسر الواقع ، لغة يمانية " ⁽¹¹⁾. وصرّح ابن منظور والزبيدي بنقد ابن دريد أيضاً ⁽¹²⁾.

- " والمُزَقَّة : طائر صغير ، وليس بثبت " ⁽¹³⁾.

وقرّر نقد ابن دريد ابن منظور والزبيدي ⁽¹⁴⁾.

-
- (1) ينظر: اللسان 3638/5 ، والتاج 321/2 (قشلب) .
 - (2) الجمهرة / 1125 ، 311/3 .
 - (3) ينظر: المحكم 330/4 ، واللسان 3763/5 ، والتاج 433/8 (قهبس) .
 - (4) ينظر: التاج (قهبس) 433/8 .
 - (5) اللسان (قهل) 3763/5 .
 - (6) الجمهرة / 1115 ، وقارن 300/3 .
 - (7) ينظر: تكملة الصاغاني 258/1 ، والتاج 374/2 (كسحب) .
 - (8) الجمهرة / 1115 ، 301/3 .
 - (9) ينظر: المخصص 286/3 .
 - (10) ينظر: تكملة الصاغاني 258/1 ، والتاج 374/2 (كسحب) .
 - (11) الجمهرة (ك أو ي) كوى / 246 ، 187/1 .
 - (12) ينظر: اللسان (كوى) 3964/5 ، والتاج (كوو) 137/20 .
 - (13) الجمهرة (زق م) مزق / 823 ، 14/3 .
 - (14) ينظر: اللسان 4194/6 ، والتاج 444/13 (مزق) .

- " والهتلى ، في وزن فعلى : ضرب من النبت ، وليس بثبت " (1).

ولم أجد لها في النبات للدينوري والمنتخب لكراع (باب النبات) (2) ، وصرح ابن منظور والزبيدي بنقد ابن دريد (3).

- " وزعموا أن هريت اللحم أهريه هرياً في بعض اللغات ، وليس بثبت " (4) ، وفي طبعة حيدر آباد : " وزعموا هريت اللحم هرياً في بعض اللغات ، وليس بالمأخوذ بها " (5).

سبق في مبحث الهمز والتخفيف (6) أن أبا مالك الأنصاري روى هروت اللحم أهروه هرواً ، بالواو ، وأنكر أهل اللغة عليه هذا الحرف ، وأثبت صحة ما حكاه أبو مالك .

وهنا انتقد ابن دريد هريت هرياً بالياء بأنه ليس بثبت أو ليس بالمأخوذ بها ، ولم أجد في اللسان والتاج اللفظة بالياء ، وهذا يوافق نقد ابن دريد ، ويمكن أن يكون ذلك من باب المعاقبة بين الياء والواو على الفعل (هروت اللحم) بمعنى أنضجته ، ويكون الفعل مثل هروته بالعصا ، أي ضربته بالهراوة (العصا) ، ففي اللسان : " وهريته بالعصا : لغة في هروته " (7) ، فقد سبق أن هريت اللحم لغة ، فيمكن أن تكون لغة في هروت اللحم .

- " الهيممة ، زعموا : أرض سهلة ، وليس بثبت " (8) ، وفي طبعة حيدرآباد : " والهيممة والهيمينة زعموا : أرض سهلة ، وليس بثبت " (9).

فالأرض السهلة أطلق عليها - فيما سبق - صور ثلاث : الهيممة ، والهيمينة ، والهيمينة ، ولم أعر في كتب اللغة التي رجعت إليها (10) على أي منها ، وهذا يؤيد نقد ابن دريد لها بأنها غير ثبت ، ووجدت صورة رابعة للكلمة نص عليها ابن عباد قائلاً :

- (1) الجمهرة (ت ل ه) هتل / 410 ، 29/2 .
- (2) ينظر: المنتخب / 248 .
- (3) ينظر: اللسان 4612/6 ، والتاج 793/15 (هتل) .
- (4) الجمهرة (ر ه ي) هري / 809 ، وقارن 423/2 .
- (5) الجمهرة 423/2 .
- (6) ينظر ص 43-44 من البحث .
- (7) اللسان (ه ر ا) 4658/6 .
- (8) الجمهرة (م ن ه) هنم / 993 ، وقارن 45/3 .
- (9) الجمهرة (م ن ه) هنم 45/3 .
- (10) وهي العين والتهديب والمحيط والصاح والمقاييس والمحكم وتكملة الصاغاني واللسان والتاج .

"والهَيْمَنَة : أرض سهلة ، ولا أحقه " (1).

ويلاحظ أن ابن عباد غير متثبت من الصورة الرابعة التي نصّ عليها .

- " الوَتَز : ضرب من الشجر ، زعموا ، وليس بثبت " (2).

ولم أجد في النبات للدينوري ، والمنتخب لكراع (باب الشجر) (3) ، ونصّ على النقد ابن منظور والزبيدي (4) ، وذكر الزبيدي أن الوَتَز لغة يمانية .

- " ... الوَقْوَقَة ، سمعتُ وَقْوَقَةَ الطير ، وهو اختلاط أصواتها . وقال قوم : الوَقْوَق طائر بعينه ؛ وليس بثبت " (5).

وصرّح بنقد ابن دريد ابن منظور والزبيدي (6) ، ولم أجد اللفظة في باب أسماء الطير وغيره من الحيوان في المنتخب لكراع النمل (7).

وجاءت الوَقْوَقَة بمعنى اختلاط صوت الطير ، فهذا الاستعمال يستأنس به في ثبوت الوَقْوَق اسماً لبعض الطيور .

2- النقد بقوله : وما أدري ما صحته

(الأتُون)

يقول ابن دريد : " فأما الأتُون الذي يُعمل فيه الآجُرَّ (8) أو الخزف فلا أدري ما صحته في العربية " (9).

وجاء في الصحاح : " والأَتُون ، بالتشديد : هذا الموقد ، والعامّة تخفّفه ، والجمع الأَتَاتِين ، ويقال : هو مَوْلَد (10) ، وفي شفاء الغليل : " أَتُون : بالتشديد موقد النار مَوْلَد ، وتردّد فيه الجوهري ، والعامّة تخفّفه " (11).

فما سبق يوافق توقف ابن دريد في صحّة الأَتُون في معنى الموقد .

-
- (1) المحيط (همن) 9/4 .
 - (2) الجمهرة (ت ز و) وتز / 397 ، 16/2 .
 - (3) ينظر: المنتخب / 247 .
 - (4) ينظر: اللسان 4760/6 ، والتاج 165/8 (وتز) .
 - (5) الجمهرة (ق و ق و) وقوق / 221 ، 163/1 .
 - (6) ينظر: اللسان 4900/6 ، والتاج 487/13 (وفق) .
 - (7) ينظر: المنتخب / 172 .
 - (8) في اللسان (أج ر) 32/1 : " والآجر : طبخ الطين ... " .
 - (9) الجمهرة (ت ن - و - ا - ي) أتن / 1033 ، وقارن 216/3 .
 - (10) الصحاح 2067/5 ، وينظر: اللسان 21/1 ، والتاج 8/18 (أتن) .
 - (11) شفاء الغليل / 39 .

ويلاحظ أن الجوهري قال : " ويقال هو مولد " ، فاستعمل يقال التي تدلّ على ضعف القول القائل بالتوليد .

ومما يدلّ على عربية اللفظة قول الفراء : " وجمعت العرب الأتُون أُنَاتَيْن بتاعين ... " (1) .

فقول الفراء : " وجمعت العرب الأتُون " - يدلّ على أن اللفظ من لغة العرب ، وليس من لغة المولدين .

(البرّ)

يقول ابن دريد : " والهَرّ : السَنُور ، معروف ، وقولهم : " لا يَعْرِفُ الهَرّ من البرّ " (2) ؛ زعم قوم أن البرّ الفأرة ، ولا أعرف صحة ذلك . وأخبرني حامد بن طرفة عن بعض علماء الكوفيين أنه فسّر هذا ، فقال : لا يعرف من يهرّ عليه ممن يبرّه " (3) .

ونص الأزهري وابن عباد وابن سيده وابن منظور والزبيدي على البرّ بمعنى الفأرة ، ولم يذكر أي منهم إزاء اللفظة عبارة ابن دريد : (لا أعرف صحة ذلك) ، ولم يورد أي منهم ما يقلل من شأن اللفظة ، وهذا يؤكد صحتها ، يقول الأزهري : " ومن كلام العرب : فلان لا يعرف هراً من برّ ؛ قال ابن الأعرابي : البرّ : هاهنا : الفأر . حكاه عنه أبو العباس . وقال خالد : الهَرّ : السَنُور . والبرّ : الجرذ ... " (4) ، ويقول ابن سيده : " ... الهَرّ : السَنُور ، والبرّ : الفأرة في بعض اللغات " (5) .

فمما سبق يتّضح صحّة البرّ بمعنى الفأرة ، فهي لغة لبعض العرب ، ويؤكد هذا أن الجاحظ والمفضل بن سلمة والميداني حكوها (6) .

(البرشوم)

يقول ابن دريد : " فأما النخل الذي يسمى البرشوم ، فلا أدري ما صحته في العربية إلا أن عبد القيس تسميه الأعراف . أنشدنا أبو حاتم : (رجز)

يَغْرِسُ فِيهَا الزَّادَ والأعرافا

- (1) التهذيب (أتن) 325/14 ، 326 .
- (2) هذا من أمثال العرب ، ورد في الفاخر / 43 ، ومجمع الأمثال 254/3 .
- (3) الجمهرة (ر ر هـ) هرر / 127 ، 128 ، 89/1 .
- (4) التهذيب 187/15 ، وينظر: المحيط 215/10 (برر) .
- (5) المحكم 215/11 ، وينظر: اللسان 252/1 ، والتاج 70/6 (برر) .
- (6) ينظر: الحيوان 478/6 ، والفاخر / 43 ، ومجمع الأمثال 254/3 ، وجمهرة الأمثال للعسكري 308/2 .

والنابجيّ مُسَدِّفًا إِسْدَافًا (1)

النابجيّ : ضرب من التمر " (2).

ويقول أبو حنيفة في كتابه النبات : " بُرْشُوم . ويقال : بُرْشُوم بالفتح ، وهي أبكر نخلة بالبصرة ، والواحدة بُرْشُومة . قال الأصمعي : وهي الشُّقْمَة ، قال : وأهل البحرين يسمّونه الغَرْف ... " (3) ، ويقول الصاغانى : " ابن الأعرابي : البُرْشُوم ، من الرطب : الشُّقْم . وقال الدينوري : بُرْشُوم ، ويقال : بُرْشُوم ، بالفتح ، وهي أبكر نخلة بالبصرة ، الواحدة بُرْشُومة ، قال الأصمعي : وهي الشُّقْمَة ... " (4).

ويقول ابن دريد : " والشُّقْم : ضرب من النخل يقال : هو البُرْشُوم ، هكذا قال عبد الرحمن عن عمّه " (5) ، ويقول ابن منظور : " قال ابن بري : قال ابن خالويه : الشُّقْمَة من النخل البُرْشُوم " (6).

فيتبيّن من النصوص السابقة صحّة البُرْشُوم بمعنى ضرب من النخل، فقد نص عليه الأصمعي (ت 216 هـ) ، وابن الأعرابي (ت 232 هـ) ، والدينوري (ت 282 هـ) ، وهم متقدمون على ابن دريد . ولعلّ ابن دريد شكّ في أصالة اللفظ ، هل هو أصيل في لغة العرب أم غير أصيل ؟ حيث قال : (لا أدري ما صحته في العربية) ، وقد يكون توقّفه في معرفة أصله الاشتقاقي ، واللفظ نصّ عليه الجواليقي في المعرّب (7) نقلاً عن ابن دريد ، وأورده أدى شير على أن أصله فارسي (8) ، ولم أجده في المعربات الرشيديّة ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

وعلى كل فاللفظ صحيح استعماله بدليل إثبات اللغويين السابقين له .

(البَيْقَرَان)

يقول ابن دريد : " والبَيْقَرَان : نبت ذكره أبو مالك ، لا أدري ما صحته " (9).

(1) الرجز في اللسان (عرف) 2901/4 برواية (نغرس) .

(2) الجمهرة / 1120 ، وقارن 306/3 .

(3) النبات 186/5 ، وينظر: المحكم 100/8 ، و اللسان 258/1 ، والتاج 49/16 (برشم) .

(4) تكملة الصاغانى (برشم) 577/5 .

(5) الجمهرة (ش ق م) 66/3 .

(6) اللسان (شقم) 875/ ، 2303/4 .

(7) ينظر: المعرب / 67 .

(8) ينظر: الألفاظ الفارسية / 20 .

(9) الجمهرة (ب ر ق) بقر / 323 ، 270/1 .

واللفظة لم أجدها في المنتخب لكراع (باب النبات) ⁽¹⁾ ، وأورد ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد ، ونصّا على توقّفه في صحّتها ⁽²⁾.

(البُهْنَةُ)

يقول ابن دريد : " وقال قوم : البُهْنَةُ : ولد الغِيَّة ، ولا أدري ما صحّته " ⁽³⁾.

ونصّ صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده وابن منظور على البُهْنَةُ بمعنى ولد الغِيَّة في معجماتهم ، فهذا يؤكّد صحّتها ، يقول الأزهري : " قال الليث : البُهْنَةُ ، ولد البغيّ ، ونحو ذلك قال أبو عمرو في البُهْنَةُ ، وقال ابن الأعرابي : قلت لأبي المكارم : ما الأَزْيَب ؟ فقال : البُهْنَةُ ، قلت : فما البُهْنَةُ ؟ قال : ولد المُعَارَضَةِ ، وهي المِيَّافَةُ ، والمُسَاعَاة " ⁽⁴⁾ ، ويقول الجوهري : " وفلانٌ لبُهْنَةٍ ، أي لزَيْنَةٍ " ⁽⁵⁾ ، ويقول ابن منظور : وقال أبو المكارم : الأَزْيَبُ البُهْنَةُ ، وهو ولد المُسَاعَاة ... " ⁽⁶⁾.

ففي اللسان فُسِّرَ الأَزْيَبُ في تركيب (زيب) بالبُهْنَةِ ، وهو ولد الزُّنَا .

فيتبيّن مما سبق صحّة البُهْنَةُ بمعنى ولد الزُّنَا ، حيث نصّ عليه لغويون أثبات ، منهم من هو متقدّم على ابن دريد ، ونصّ عليه أيضاً الجوهري الذي اقتصر في معجمه على ما صحّ عنه ، ولم أعثّر على إشارة واحدة لأي من اللغويين السابقين تشكّك في البُهْنَةُ بمعنى ولد الغِيَّة ، أو تقلّل من شأنها .

وبناء على ما سبق ، فعبارة ابن دريد عن البُهْنَةِ : (ولا أدري ما صحّته) - لا وجه له فيها ، فالكلمة صحيحة ، لا يتطرّق إليها أدنى شكّ .

(البُوق)

يقول ابن دريد : " والبُوق : الذي ينفخ فيه ؛ وقد تكلمت به العرب ، ولا أدري ما صحّته . قال الشاعر : (طويل)

سَحِيفٌ رَحَى طَحَّانَةٍ صَاحَ بُوقُهَا

- (1) ينظر: المنتخب / 248 .
- (2) ينظر: اللسان 325/1 ، والتاج 106/6 (بقر) .
- (3) الجمهرة (ب ث هـ) بهت / 263 ، 205/1 .
- (4) التهذيب 271/6 ، وينظر: العين 43/4 ، والمحيط 473/3 ، والمحكم 213/4 ، واللسان 368/1 (بهت) .
- (5) الصحاح 274 /1 ، وينظر: المجلد 86/ (بهت) .
- (6) اللسان (زيب) 1896/3 .

السَّحِيف : صوت الحجر على الحجر " (1) ، وفي طبعة حيدرآباد : " والبُوق : الذي ينفخ فيه ... ولا أدري ما أصله ... " (2).

قول ابن دريد عن البُوق : (ولا أدري ما صحته) - بمثابة التشكيك فيه .

وأقول : البُوق : الذي ينفخ فيه صحيح ، والدليل على صحته نصّ ابن دريد نفسه على أن العرب تكلمت به ، كما أنه أورد له شاهداً فيما سبق ، ويؤكد صحته كذلك نصّ كثير من اللغويين الأثبات عليه ، ومنهم الجوهري الذي اقتصر في معجمه على ما صحّ عنده ، حيث قال : " البُوق : الذي ينفخ فيه ، وأنشد الأصمعي : (رجز)

زَمَرَ النَّصَارَى زَمَرَتَ فِي الْبُوقِ " (3).

فيتبين من نصّ الجوهري السابق صحة البُوق بمعنى الشيء الذي ينفخ فيه ، حيث ورد له شاهد شعري أنشده الأصمعي ، وهذا يؤكد صحته .

وبناء على ما سبق ، فأرجح ما جاء في طبعة حيدرآباد للجمهرة حيث قال ابن دريد فيها عن البوق : (... ولا أدري ما أصله ...) .

فابن دريد هنا لا يدري ما أصل البُوق بخلاف قوله في طبعة رمزي بعلبكي، فقد قال: لا أدري ما صحته ، وفرق بين عدم معرفة صحّة اللفظ، وبين عدم معرفة أصل اللفظ .

ومن هنا علّق الزبيدي على قول ابن دريد : (ولا أدري ما أصله) ، فقال : " قلت { والكلام للزبيدي } : وذكر الشهاب في العناية أنه معرّب بوري " (4).

وأياً كان الأمر ، فإن البُوق صحيح ، نطقت به العرب ، وجاء في الشعر الفصيح سواء أكان أصيلاً في لغة العرب أم كان أعجيباً عربته العرب .

(البُون)

يقول ابن دريد : " والبُون : موضع ، زعموا ، ولا أدري ما صحته " (5).

وورد في اللسان كلام ابن دريد أيضاً (6) ، ونصّ الزبيدي على أنّ البُون موضع

(1) الجمهرة (ب ق و) بوق / 375 ، وقارن 324/1 .

(2) الجمهرة (ب ق و) بوق 324/1 .

(3) الصحاح 1452/4 ، وينظر: العين 229/5 ، والتهذيب 350/9 ، والمحيط 49/6 ، واللسان 389/1 (بوق) .

(4) التاج (بوق) 50/13 .

(5) الجمهرة (ب ن و) بون / 382 ، وقارن 331/1 .

(6) ينظر اللسان (بون) 391/1 .

ببلاد مُزَيَّنَةٍ ، وأيضاً بلد باليمن ⁽¹⁾ ، وجاء في معجم ما استعجم نقلاً عن ابن دريد ⁽²⁾ .
وتوقّف ابن دريد - فيما يبدو لي - في كون اللفظ عربياً أو غير عربي ، فهو ثابت بإطلاقه على بعض الأمكنة ، ولم أجده في المعرّب ، وشفاء الغليل ، والألفاظ الفارسية .

(البَيْظُ)

يقول ابن دريد : " البَيْظُ ، زعموا مستعمل ، وهو ماء الفحل ، ولا أدري ما صحته ، وقال قوم : هو ماء المرأة " ⁽³⁾ .

ويقول صاحب العين : " البَيْظُ ، يقال : ماء الرجل " ⁽⁴⁾ .

فصاحب العين نصّ على البَيْظُ بمعنى ماء الرجل ، ونصّ عليه أيضاً الأزهري وابن عباد وابن منظور ، ولم يذكر أي منهم شيئاً يشكّك في صحة اللفظ أو يقلّل من شأنه . واختلف موقف ابن فارس تجاه الكلمة ، فهو في المجمل يذكرها على أنها صحيحة حيث قال : " البَيْظُ : ماء الفحل " ⁽⁵⁾ ، وفي المقاييس يقول : " الباء والياء والظاء كلمة ما أعرفها في صحيح كلام العرب ، ولو أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه ، قالوا : البَيْظُ : ماء الفحل " ⁽⁶⁾ .

فكلام ابن فارس يتسق مع توقّف ابن دريد في صحة الكلمة .

لكن يتسق مع البَيْظُ بمعنى ماء الرجل أو الفحل - البَيْظُ بمعنى بقية الماء في نقرة البئر ... ⁽⁷⁾ ، فماء الرجل أو الفحل مستقر في الرحم ، والماء الذي تقوم به الحياة مستقر في نقرة البئر ، فهذا يقوّي ذلك .

(الثَّيْلُ)

يقول ابن دريد : " وزعموا أنّ الثَّيْلَ طائر ، ولا أدري ما صحته " ⁽⁸⁾ .

ولم أعثّر على الثَّيْلَ في معنى الطائر في الجيم ، ونوادر أبي زيد ، والحيوان

-
- (1) ينظر: التاج (بون) 72/18 .
 - (2) ينظر: معجم ما استعجم / 612 .
 - (3) الجمهرة (ب ظ ي) بيظ / 363 ، 312/1 .
 - (4) العين 172/8 ، وينظر: التهذيب 400/14 ، والمحيط 47/10 ، والمجمل / 89 ، واللسان 400/1 ، 401 (بيظ)
 - (5) المجمل (بيظ) / 89 .
 - (6) المقاييس 327/1 ، وينظر: التاج 460/10 (بيظ) .
 - (7) ينظر: التاج (بيظ) 461/10 .
 - (8) الجمهرة (ت ث ل) ثل / 384 ، وقارن 2/2 .

للجاحظ ، والمحيط ، والمقاييس ، والشوارد للصاغاني ، وتكملته ، واللسان ، والتاج ،
وتكملة الزبيدي ، والمعجم الكبير ، وهذا يؤيد نقد ابن دريد .

(الجَدَم)

يقول ابن دريد: " والجَدَم: ضرب من التمر ، زعموا ، ولا أدري ما صحته " (1).

وحكى ابن سيده وابن منظور والزبيدي ، والجَدَم بمعنى ضرب من التمر ، ولم يذكر أي منهم توقف ابن دريد في صحته .

ففي المحكم : " والجَدَم : ضرب من التمر ، وقال أبو حنيفة : الجُدَامِيّ : ضرب من التمر باليمامة ... " (2) ، وفي اللسان : " والجَدَم ضرب من التمر ... والجُدَام : أصل السَّعَف . ونخلة جُدَامِيَّة كثيرة السَّعَف ، وفي نوادر الأعراب : أَجْدَم النَّخْلُ وزَبَبَ إذا حمل شيصاً ، ونخل جَادِم وجُدَامِيّ : مؤقر " (3).

فالجَدَم ورد في المحكم واللسان ، ولم يذكر بإزائه عبارة ابن دريد : (لا أدري ما صحته) ، وهذا يدل على صحته وثبوته ، ويؤكد هذا أيضاً الاستعمالات السابقة التي اشتركت مع الجَدَم في الحروف الأصلية وهي الجيم والdal والميم ، واشتركت معها في أنها تدل على معان ذات صلة بالجَدَم بمعنى ضرب من التمر ، فالنخلة الجُدَامِيَّة : الكثيرة السَّعَف ، وأَجْدَم النَّخْلُ أي حمل شيصاً ... وغير ذلك .

(الجَرَد)

يقول ابن دريد : " فأما الجَرَد في الخيل فقد قيل بالdal والذال ، ولا أعرف ما صحته ، وهو عيب فيها " (4).

وبالبحث اتضح لي صحة كل من الجَرَد والجَرَد ، فلقد جاء في اللسان عنهما : " والجَرَد في الدَّوَاب : عيب معروف ، وقد حُكِيت بالdal المعجمة ، والفعل منه جَرَدَ جَرَدًا . قال ابن شميل : الجَرَد ورم في مؤخر عرقوب الفرس يَعْظُم حتى يمنع المشي والسعي ؛ قال أبو منصور : ولم أسمع له غيره ، وهو ثقة مأمون " (5).

فالأزهري أورد أنه لم يسمع الجَرَد بالdal لغير ابن شميل ، ثم قال معقباً وموثقاً

(1) الجمهرة (ج د م) جدم / 450 ، 68/2 .

(2) المحكم (جدم) 245/7 .

(3) اللسان 572/1 ، وينظر: التاج 97/16 (جدم) .

(4) الجمهرة (ج د ر) جرد / 446 ، 64/2 .

(5) اللسان (جرد) 590/1 ، وينظر: التهذيب (جرد) 10/11 ، والتاج (جرد) 386/4 .

له: وهو ثقة مأمون ، فتعقيب الأزهري هذا يفيدنا صحة الجرّد وثبوته ، وقد حكاه ابن سيده في المخصص تحت باب عيوب الخيل وأدوائها ⁽¹⁾.

هذا عن الجرّد بالذال المهملة ، أما عن الجرّد بالذال المعجمة ، فقد نصّ عليه كثير من اللغويين الأثبات ، ومنهم الجوهري الذي اقتصر في معجمه على ما صحّ عنده ، وذكر ابن فارس أنها أصل للجرّد بالذال المهملة ⁽²⁾.

يقول الجوهري : " الجرّد بالتحريك : كل ما حدث في عرقوب الدابة من تزيّد أو انتفاخ عصب " ⁽³⁾.

فقد نصّ الجوهري على الجرّد ، وهو داء يصيب عرقوب الدابة .

ويقول ابن فارس : " الجرّد الواحد من الجرّدان ، وبه سمّي الجرّد الذي يأخذ في قوائم الدابة " ⁽⁴⁾ ، ويقول الزمخشري : " ومن المجاز : جرّد الفرس ، وأصابه الجرّد ، وهو أن ينتفخ عصب قوائمه ، شبّهت تلك النفخ بالجرّدان ، ومنه قولهم : جرّد الشجرة : شذبها ، كأنه أزال جرّدها أي عيبتها ، أو أبناها التي هي كالجرّدان " ⁽⁵⁾.

فابن فارس والزمخشري ربطا بين الجرّد بمعنى الداء الذي يصيب الدابة ، وبين استعمالات أخرى من نفس تركيبه ، وهذا يؤكّد صحة الجرّد .

نخلص مما سبق إلى أنه لا وجه لابن دريد في شكّه في الجرّد والجرّد بقوله : (لا أعرف ما صحّته) ، فقد أثبت الأزهري الجرّد بالذال المهملة رواية عن ابن شميل ، ووثقه قائلاً : " وهو ثقة مأمون " ، كما نصّ على الجرّد - بالذال المعجمة - صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وغيرهم ، ولم أعثر لأي من هؤلاء اللغويين على عبارة ابن دريد : (لا أعرف ما صحّته) إزاء الجرّد أو الجرّد .

فما سبق يتبيّن صحّة كل من الجرّد والجرّد ، كما ينتفي شكّ ابن دريد فيهما .

(التّجَعُّم)

يقول ابن دريد : " والتّجَعُّم : الانقباض ودخول بعض الشيء في بعض ، ولا

(1) المخصص 97/2 .

(2) ينظر: المحكم (جرّد) 251/7 .

(3) الصحاح 561/2 ، وينظر: العين 94/6 ، والتهذيب 10/11 ، 11 ، والمحيط 65/7 ، والمقاييس 452/1 ، والمجمل / 130 ، والمحكم 251/7 ، واللسان 591/1 ، والتاج 355/5 (جرّد) .

(4) المقاييس 452/1 ، وينظر: المجمل / 130 (جرّد) .

(5) أساس البلاغة 98-99 ، وينظر: التاج 355/5 (جرّد) .

أدري ما صحته إلا أنهم قد سموا جُعْثمة " (1).

ونصّ ابن فارس والصاغاني وابن منظور والزبيدي على التَّجَعُّم بمعنى الانقباض ودخول بعض الشيء في بعض ، ولم يذكر أي منهم شكّ ابن دريد فيه .

يقول ابن فارس : " ... ومن ذلك قولهم للانقباض : تَجَعُّم ، والأصل فيه عندي أنّ العين فيه زائدة ، وإنما هو من التَّجُمِّ ومن الجُثْمَان ... " (2) ، ويقول ابن منظور : " والتَّجَعُّم : انقباض الشيء ودخول بعضه في بعض " (3).

فابن فارس وابن منظور نصّا على الكلمة ، ولم يذكر أي منهما ما يقلل من شأنها ، ويقول الأزهرى : " وتَجَعَّنَ الرجلُ : إذا تجمّع وتقبّض " (4) ، ويقول الزبيدي : " وتَجَعَّنَ الرجلُ تقبّض وتجمّع ، وكذلك تَجَعَّم " (5).

فالأزهري ذكر تَجَعَّنَ بالنون في معنى تقبّض ، وأورد الزبيدي تَجَعَّنَ وتَجَعَّم بمعنى واحد ، وهو تقبّض وتجمّع ؛ فهذا يستأنس به في ثبوت صحّة التَّجَعُّم .

وأرى أنّ نون التَّجَعَّنَ مبدلة من ميم التَّجَعَّم - وإن لم يردا في إبدال ابن السكيت وأبى الطيب - وهذا لاتفاق معناهما ، وتحقق العلاقة الصوتية التي تسوّغ الإبدال بين الحرفين ، وأيضاً معنى الانقباض والتجمّع أصل في تَجَعَّم ، فقد ذكر ابن فارس سابقاً أنّ ميم التَّجَعُّم زائدة ، وهو من التَّجُمِّ ، وتركيب (جثم) " أصل صحيح يدلّ على تجمّع الشيء " (6).

(الجَفَز)

يقول ابن دريد : " والجَفَز : السرعة في المشي ، لغة يمانية لا أدري ما صحّتها " (7) .

وحكى ابن عباد والصاغاني الجَفَز بمعنى السرعة (8) دون أن يذكر شيئاً يقلل من شأنها .

- (1) الجمهرة / 1130 ، 316/3 .
- (2) المقاييس 510/1 .
- (3) اللسان 631/1 ، وينظر: التاج 114/16 (جثم) .
- (4) التهذيب 319/3 (جعثن) .
- (5) التاج (جعثن) 109/18 .
- (6) المقاييس (جثم) 505/1 .
- (7) الجمهرة (ج ز ف) جفز / 470 ، 90/2 .
- (8) ينظر: المحيط 28/7 ، وتكملة الصاغاني 252/3 (جفز) .

وجاء في التاج : " الجَفَز : السرعة في المشي ، يمانية ، أهمله الجوهري ، وقال صاحب اللسان : حكاها ابن دريد قال : ولا أدري ما صحتّها ، واقتصر الصاغاني على قوله : السرعة ، ولم يزد شيئاً " (1) .

أما ابن فارس ، فقال في المقاييس : " والجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاماً إلا كالذي يأتي به ابن دريد من أن الجَفَز السرعة . وما أدري ما أقول " (2) . وما ذكره ابن فارس يوافق شكّ ابن دريد ، لكنه قال في المجمل : " الجَفَز : السرعة بلغة اليمانيين " (3) .

فابن فارس في المجمل أورد الكلمة على أنها صحيحة لا شكّ فيها ، وإن لم أجدها في نوادر أبي زيد وأفعال ابن القوطية والسرقي وابن القطّاع وشوارد الصاغاني ، ولم أهدأ إلى شاهد لها في شرح أشعار الهذليين ، ومختارات ابن الشجري وديوان امرئ القيس والنابغة الذبياني وغريب الحديث لأبي عبيد والفائق .

(الجَوَثَاء)

يقول ابن دريد: " والجَوَثَاء تكون الجارية التارّة الناعمة ، ولا أدري ما صحتّه " (4) . وبالبحث لم أعرّ على الجَوَثَاء بمعنى الجارية التارّة الناعمة في كتب اللغة التي رجعت إليها (5) ، كما لم أجدها في خلق الإنسان لكل من الأصمعي ومحمد بن حبيب البغدادي وأبي محمد ثابت بن أبي ثابت ، والمخصص ، وهذا يؤيد شكّ ابن دريد فيها . والوارد في بعض كتب اللغة عن الجَوَثَاء أنها العظيمة البطن عند السُرّة (6) .

(الحَوْبَجَة)

يقول ابن دريد : " والحَوْبَجَة ، زعموا : ورم يصيب الإنسان في بدنه ، لغة يمانية ، لا أدري ما صحتّها " (7) .

-
- (1) التاج (جفز) 29/8 .
 - (2) المقاييس (جفز) 467/1 .
 - (3) المجمل (جفز) / 134 .
 - (4) الجماهر (ث ج - وأ ي) جوث / 1034 ، 217/3 .
 - (5) ينظر تركيب (جوث) في العين والتهذيب والمحيط والصاحح والمقاييس والمحكم والأساس وتكملة الصاغاني واللسان والتاج والمعجم الكبير .
 - (6) ينظر: اللسان 719/1 ، والتاج 186/3 (جوث) .
 - (7) الجماهر (ب ج ح) حج / 263 ، 205/1 .

ونصّ ابن منظور والزبيدي على كلام ابن دريد ، فهذا إقرار منهما بكلامه ، ففي اللسان : " والْحَوْبَجَة : ورم يصيب الإنسان في يديه ، يمانية ، حكاة ابن دريد ، قال : ولا أدري ما صحتها ، فلذلك أُخِّرْتُ عن موضعها " (1) ، وفي التاج : والْحَوْبَجَة : ورم يصيب الإنسان في يديه ، يمانية ، حكاة ابن دريد ، قال : ولا أدري ما صحتها " (2) .

ويلاحظ أن ابن منظور والزبيدي أوردوا عن ابن دريد أن الْحَوْبَجَة ورم يصيب الإنسان في يديه ، والوارد في الجمهرة (بدنه) ، ويبدو أن (يديه) مصحّقة عن (بدنه) ، فقد جاء في بعض مخطوطات الجمهرة مكان (بدنه) جسده (3) .

وجاء في اللسان : " وَحَبَجَتِ الْإِبِلُ ، بالكسر ... وَرِمَتْ بطونها من أكل العَرَفَج ... حَبَجَ الرجلُ حُبَاجاً : وَرِمَ بطنُهُ وارْتُطِمَ عليه ، وقيل : الحَبَجُ : الانتفاخ حيثما كان ، من ماء أو غيره ، ورجل حَبَجٌ : سمين " (4) .

فالاستعمالات السابقة يستأنس بها في صحّة الْحَوْبَجَة بمعنى الورم الذي يصيب بدن الإنسان ، فهذه الاستعمالات تتسق دلالتها مع دلالة الْحَوْبَجَة ، إذ كلها تدلّ على الزيادة والارتفاع .

(الحُنْدُوقَة وَالحَنْدِيقَة)

يقول ابن دريد : " وقوم من أهل اللغة يقولون : الحُنْدُوقَة والحَنْدِيقَة : الحَدَقَة ، وما أدري ما صحتّه " (5) .

وأورد ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الحُنْدُوقَة والحَنْدِيقَة بمعنى الحَدَقَة (6) ، ونصّ ابن فارس على الحَنْدِيقَة بمعنى الحَدَقَة ، ولم يذكر شكّ ابن دريد فيها (7) .

(الحِرْدُون)

يقول ابن دريد : " والدَّابَّة التي تسمى الحِرْدُون ؛ قال الأصمعي : ما أدري ما صحتّها في العربية " (8) .

- (1) اللسان (ح ب ج) 747/2 .
- (2) التاج (ح ب ج) 314/3 .
- (3) ينظر: الجمهرة 205/1 ، حاشية / م .
- (4) اللسان (ح ب ج) 747/2 .
- (5) الجمهرة (ح د ق) ح د ق / 504 ، وقارن 123/2 .
- (6) ينظر: اللسان 806/2 ، والتاج 68/13 (ح د ق) .
- (7) ينظر: المقاييس 34/2 ، والمجمل 159 (ح د ق) .
- (8) الجمهرة (ح د ر) ح د ر / 501 ، 121/2 .

فقد توقّف الأصمعي في صحّة الحرذون ، وبمراجعة بعض كتب اللغة وجدت ابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي نصّوا عليها ، وهذا يدلّ على ثبوتها وصحّتها ، ففي اللسان : " الحرذون : دويّة تشبه الحرباء تكون بناحية مصر ، حماها الله تعالى ، وهي مليحة موشاة بألوان ونقط ... " (1).

وأورد الزبيدي أن الحرذون بالذال المهملة " لغة في الحرذون بالمعجمة ... " (2).

ومن هنا حكى الجاحظ الكلمة بالذال المعجمة ، وفسّرها بمثل تفسير ابن منظور للحرذون بالمهملة ، ففي الحيوان : " والحرذون دويّة تشبه الحرباء ، تكون بناحية مصر وما والاها ، وهي دويّة مليحة موشاة بألوان ونقط " (3).

وقد نصّ على الحرذون والحرذون أبو الطيب في كتابه الإبدال (4) ، وقال الفيروزبادي : " الحرذون بالمهملة لغة في الحرذون بالمعجمة " (5).

فقله : " لغة في الحرذون " يدلّ على أن الحرذون بالذال المعجمة هي الأصل أبدل منها الحرذون .

(الحَصِيل)

يقول ابن دريد : " والحَصِيل : ضرب من النبت ، ذكره الحرمازي ، ولا أدري ما صحّته " (6) ولم أجد اللفظة في النبات لأبي حنيفة الدينوري والمنتخب لكرّاع (باب النبات) (7) ويقول الجوهري : " والحَصِيل : نبت " (8) .

فالجوهري نصّ على الحَصِيل ، فهذا يدلّ على صحّته ، ويتّسق مع الحَصِيل قولهم : حَصَلَ الفرسُ حَصلاً ، إذا اشتكى بطنه من أكل تُراب النبت (9) ، فهذا الاستعمال يؤكّد صحّة الحَصِيل وثبوته .

(حَفْصَة)

يقول ابن دريد : " وحَفْصَة ، اسم من أسماء الضبّع ، زعموا ، ولا أدري ما

- (1) اللسان 827/2 ، وينظر: المحكم 52/4 ، وتكملة الصاغاني 215/6 ، والتاج 136/18 (حردن) .
- (2) التاج (حردن) 136/18 .
- (3) الحيوان 58/6 .
- (4) ينظر الإبدال لأبي الطيب 360/1 .
- (5) القاموس (حردن) 209/4 .
- (6) الجوهري (ح ص ل) حصل / 542 ، وفي 164/2 : " ولا أدري ما حقيقته " .
- (7) ينظر: المنتخب ص 248 وما بعدها .
- (8) الصحاح (حصل) 1669/4 .
- (9) ينظر السابق : نفسه .

صحته " (1) .

ويقول ابن سيده في المخصص تحت باب الضباع : " ابن دريد : ومن أسمائها : { أي الضَّبْعُ } الحَفْصَةُ والجُلْعُ " (2) ، ويقول الصاغاني : " ابن دريد : الحَفْصَةُ : اسم من أسماء الضَّبْع " (3) .

فابن سيده والصاغاني نقلًا اللفظة على أنها صحيحة ، فاستناداً إلى نقلهما تكون حَفْصَةُ في معنى الضَّبْع صحيحة ، والكلمة لم أجدها في هذا المعنى في الحيوان للجاحظ .

(الحَقِيل)

يقول ابن دريد : " والحَقِيل : ضرب من النبت لا أعرف صحته ، وقال مرة أخرى : إمّا من الخلّة وإمّا من الحمض " (4) .

ولم أجد اللفظ في النبات للدينوري ، والمنتخب لكراع (باب النبات) ، وذكر ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الحَقِيل (5) ، وجاء في اللسان " ... وأما قول الراعي : (كامل)

وأَفْضَنَ بعد كُظُومِهِنَّ بحَرّةٍ .: من ذي الأَبَارِقِ إذ رَعَيْنَ حَقِيلًا

فهو اسم موضع ؛ قال ابن بري : كُظُومِهِنَّ إمساكنهن عن الحرّة ؛ وقيل : حَقِيلًا نبت ، وقيل : إنه جبل من ذي الأَبَارِقِ ... " (6) .

فالحَقِيل في بيت الراعي فُسِّرَ بعدة تفسيرات ، وقد فُسِّرَ في بعضها بأنه نبت ، ففي هذا دلالة على صحّة الحَقِيل بمعنى ضرب من النبت .

(خَابُورَاء)

يقول ابن دريد : " وعاشوراء : يوم سُمِّيَ في الإسلام ، ولم يُعرف في الجاهلية ، قال أبو بكر : وليس في كلام العرب فاعُولاء ممدوداً إلا عاشوراء ؛ هكذا قال البصريون ، زعم ابن الأعرابي أنه سمع خَابُوراء ، أخبرني بذلك حامد بن طرفة عنه ، ولم يجئ بهذا الحرف أصحابنا ، ولا أدري ما صحته " (7) .

- (1) الجمهرة (ح ص ف) حفص / 540 ، وقارن 162/2 .
- (2) المخصص 286/2 .
- (3) تكملة الصاغاني (حفص) 538/3 .
- (4) الجمهرة (ح ق ل) حقل / 558 ، وقارن 179/2 .
- (5) ينظر: اللسان 946/2 ، والتاج 14 / 157 (حقل) .
- (6) البيت في ديوان الراعي النميري ص312 ، وينظر: اللسان (حقل) 947/2 .
- (7) الجمهرة (ر ش ع) عشر / 727 ، وقارن 343/2 .

ويقول الأزهرى : " وقال الليث : ويوم عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم . قلت : ولم أسمع في أمثلة الأسماء اسماً على فاعولاء إلا أحرفاً قليلة .

قال ابن بزرج : الضَّارُّوراء : الضَّرَّاء ، والسَّارُّوراء : السَّرَّاء ، والدَّالُّوراء : الدَّالَّة ، وقال ابن الأعرابي : الخَابُوراء : موضع " (1) ، ويقول الزبيدي : " وخَابُوراء : موضع ، ويضاف إلى عاشوراء وما معه " (2) .

فالأزهري والزبيدي نصّا على الخَابُوراء : اسم موضع ، فهذا يدلّ على صحّته .

(الخَنْذُع)

يقول ابن دريد : " والخَنْذُع : عيب يعاب به الرجل ، وأحسبه القليل الغيرة على أهله ، سمعته في بعض اللغات ، ولا أدري ما صحّته " (3) .

ويقول ابن منظور : " الخَنْذُع : القليل الغيرة على أهله ، وهو الدِّيُوث ، مثل القَنْذُع عن ابن خالويه " (4) .

فابن منظور نقل (الخَنْذُع) بمعنى الدِّيُوث عن ابن خالويه ، ولم يذكر أي شيء يقلّ من شأنها ، فهذا يدلّ على صحّتها .

(خَذَعَرَب)

يقول ابن دريد : " وخَذَعَرَب : اسم جاء به أبو مالك ، ولا أدري ما صحّته " (5) .

ونقل الزبيدي كلام ابن دريد ، فقال : " خَذَعَرَب كسَفَرَجَل : اسم أهمله الجوهري وابن منظور ، ونقله ابن دريد ، وقال : زعموا ، ولا أدري ما صحّته " (6) .

والكلمة لم أجدّها في اشتقاق ابن دريد ، ونصّ عليها صاحب القاموس دون أن يوجّه نقداً إليها (7) .

(الخَرَشَةُ)

يقول ابن دريد : " والخَرَشَةُ : ما سقط من الشيء إذا خرشته بحديدة أو غيرها .

(1) التهذيب 409/1 ، وينظر: التاج 222/7 (عشر) .

(2) التاج (خبر) 328/6 .

(3) الجمهرة (خ ذ ع) خذع / 581 ، 203/2 .

(4) اللسان 1275/2 ، وينظر: التاج 105/11 (خذع) .

(5) الجمهرة / 1186 ، 371/3 .

(6) التاج (خذعرب) 452/1 .

(7) ينظر: القاموس (خذعرب) 60/1 .

وزعم قوم أن الخَرْشَةَ الذبابة ، ولا أعرف صحته " (1).

ونصّ الأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده وابن منظور على الخَرْشَةَ بمعنى الذبابة ، ولم يذكر أي منهم ما يقلل من شأنها .

يقول الأزهري : " ويقال للذباب : خَرْشَة ، وقد خَرَشَهُ الذُّبَابُ إذا عضَّه " (2) .
ويقول الجوهري : " والخَرْشَةُ بالتحريك : ذبابة " (3) ، ويقول ابن سيده : " والخَرْشَةُ :
الذباب ، و بها سُمِّيَ الرجلُ " (4) .

فمن النصوص السابقة تتبيّن صحّة الخَرْشَةِ ، ويؤكد هذا قولهم خَرَشَهُ الذُّبَابُ بمعنى عضَّه ، فيؤخذ من نصّ الأزهري أنه مشتق من الخَرْشَةِ بمعنى الذباب ، ويقول ابن سيده في المخصص تحت باب الذباب : " أبو حنيفة ... وكل ذبابة خَرْشَة " (5) .

فابن سيده حكى اللفظة عن الدينوري (ت 282 هـ) - وهو متقدّم على ابن دريد - فهذا يثبت صحّتها ، وعليه فلا وجه لتوقف ابن دريد في صحّتها ، وقد ثبتت عن اللغويين الأثبات .

(خُفْخُوف)

يقول ابن دريد : " وذكرَ عن أبي الخطاب الأَخْفَش أنه قال : الخُفْخُوف : طائر ، وما أدري ما صحّته ، ولم يذكره أحد من أصحابنا غيره " (6) .

وجاء في المخصص تحت باب جماعات الطير : " ومنها { أي من الطيور التي تسكن البرّ } الخُفْخُف ، قال : ولا أدري ما صحّته " (7) .

ولم يحدّد ابن سيده القائل في كلامه ، وأرى أنه ابن دريد ؛ لأنّ ابن دريد هو المتوقّف في صحّة اللفظة ، وابن سيده قد نقل توقّفه .

ويلاحظ أن ابن سيده أورد اللفظ بوزن فُعْلُ ، أما ابن دريد فذكره بوزن فُعْلُول ، وأميل إلى ما ذكره ابن دريد ؛ لأنّ ابن دريد أصل ينقل عنه ابن سيده ، ولأنّ ما ذكره ابن دريد هو الوارد في التهذيب واللسان والتاج ، حيث يقول الأزهري : " وقال المفضل :

(1) الجوهرة (خ ر ش) خرش / 584 ، وقارن 206/2 .

(2) التهذيب 80/7 ، وينظر: المحيط 223/4 . (خرش)

(3) الصحاح 1004/3 ، وينظر: المقاييس 168/2 (خرش) .

(4) المحكم 15/5 ، وينظر: اللسان 1132/2 (خرش) .

(5) المخصص 359/2 .

(6) الجوهرة (خ ف ف) 106 ، وقارن 68/1 .

(7) المخصص 333/2 .

الخُفُوف : الطائر الذي يقال له : الميساق ، وهو الذي يُصَفَّقُ بجناحيه إذا طار " (1).

فالمفضل بن سلمة بن عاصم (ت 291 هـ) - وهو متقدم على ابن دريد - قد حكى الخُفُوف ، وأورد له مرادفاً ، فهذا يدل على صحة اللفظ ، ويؤكد هذا أن اللفظ جاء من طريقين : طريق المفضل بن سلمة ، وطريق أبي الخطاب الأخفش .

(الخُق)

يقول ابن دريد : " وقال قوم من أهل اللغة : إن الخُق حفرة غامضة في الأرض مثل اللُخُوق والأخُوق . وما أدري ما صحته . واللُخُوق : جحر غامض يدخل فيه رجل الفرس . وكتب عبد الملك إلى الحجاج : " لا تدعن خُقا ولا لُقا إلا زرعته . والخُق : الحفرة الغامضة في الأرض . واللُق : الشق المستطيل " (2).

وجاءت الخُق بمعنى الحفرة الغامضة مضبوطة في طبعة حيدرآباد بفتح الخاء ، وهي في طبعة رمزي بعلبكي كما ترى بضم الخاء ، وأرجح الضبط الوارد في طبعة حيدرآباد ، فهو الوارد عن ابن دريد في اللسان (3) ، كما جاء الخُق واللُق في كلام عبد الملك السابق بفتح الفاء فيهما في مخطوطتين من الجمهرة (4).

وبالبحث وجدت استعمالات من تركيب (خقق) ، تؤكد صحة الخُق بمعنى الحفرة الغامضة ، ومنها الخُق بمعنى الشق في الأرض ، فالشق في الأرض قد يكون غامضاً ، وقد يكون ظاهراً ، والخقاقة بمعنى الاست ، وهو ثقب غامض في البدن ، وخق السيل في الأرض خقاً إذا حفر فيها حفراً عميقاً (5) .

وورد الخُق بمعنى الحفرة الغامضة - كما سبق - في كلام لعبد الملك بن مروان ، وهذا يؤكد صحته ، يقول ابن منظور : " وكتب عبد الملك بن مروان إلى وكيل له على ضيعة : أما بعد فلا تدع خقاً من الأرض ولا لقا إلا سويته وزرعته ، فاللق : الشق المستطيل ، وهو الصدع ، والخق : حفرة غامضة في الأرض وهو الجحر ... " (6).

فالخُق فسرت في كلام عبد الملك بن مروان بأنها الحفرة الغامضة (الجحر) ، وبناء على ما سبق ، فقول ابن دريد : " ما أدري ما صحته " لا يمثل شكاً في الخُق في

(1) التهذيب 10/7 ، وينظر: اللسان 1213/2 ، والتاج 182/12 (خفف) .

(2) الجمهرة (خقق) خقق / 106 ، وقارن 68/1 .

(3) ينظر: اللسان (حقق) 1219/2 .

(4) الجمهرة (خ ق ق) خقق / 106 حاشية 6 .

(5) ينظر: اللسان (خقق) 1218/2 ، 1219 .

(6) اللسان (خقق) 1219/2 .

معنى الحفرة الغامضة ، فاللفظ صحيح في هذا المعنى .

(الدَّغْل)

يقول ابن دريد : " وقال قوم : الدَّغْل : ولد الفيل ، وما أدري ما صحته " (1).

وبالبحث وجدت الدَّغْل بمعنى ولد الفيل صحيحاً لا يتطرق إليه أدنى شك ، حيث نصّ عليه صاحب العين وكراع في المنتخب (باب أولاد الحيوان) (2) والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور والزبيدي ، ففي العين : " الدَّغْل : ولد الفيل " (3) ، وفي الصحاح : " الدَّغْل : ولد الفيل " (4) ، وفي أساس البلاغة : " تقول : رُبَّ صغير في فطنة دَغْل ، وكبير في غفلة دَغْل ؛ الأول : النسابة البكري ، والثاني : ولد الفيل " (5).

فقد نصّ كثير من اللغويين على (دَغْل) بمعنى ولد الفيل ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده ، كما أورده الزمخشري في سياق نثري ، وكل هذا يؤكد صحته ، ومن هنا فلا وجه لقول ابن دريد عنه : (ما أدري ما صحته) .

(الدِّيماس)

يقول ابن دريد : " والدِّيماس : بيت في جوف بيت أو بيت مدراس لبعض أهل الملل ، ولا أدري ما صحته " (6) ، وفي طبعة حيدرآباد : " فأما الدِّيماس فأحسبه أعجماً معرباً ، وهو بيت في جوف بيت أو بيت مدراس لبعض أهل الملل " (7).

وبالبحث وجدت الأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور نصّوا عليه ، ولكنهم أوردوا له تفسيرات يقرب بعضها من بعض ، وهذا يؤكد صحته ، وينفي شك ابن دريد فيه .

(1) الجهرة / 1148 ، 335/3 ، 336 .

(2) المنتخب ص 58 .

(3) العين 465/8 ، وينظر: التهذيب 239/8 ، والمحيط 169/5 ، والصحاح 1697/4 ، والمجلد / 262 ، والمحكم 56/6 ، وأساس البلاغة 233 ، واللسان 1390/2 ، والتاج 237/14 (دغل) .

(4) الصحاح (دغل) 1697/4 .

(5) أساس البلاغة (دغل) 233 .

(6) الجهرة (د س م) دمس / 648 ، وقارن 265/2 .

(7) الجهرة (د س م) دمس 265/2 .

فقد فُسِّرَ الدِّيماس بأنه الكِن⁽¹⁾، وفُسِّرَ بأنه اسم سجن⁽²⁾، وفُسِّرَ بأنه السَّرَب⁽³⁾.

واستعمالات تركيب (دمس) تؤكد صحّة (الدِّيماس) بمعنى البيت الذي يكون في جوف بيت ، فالبيت الذي يكون في جوف بيت يختفي عن أعين الناظرين ، وأورد ابن فارس أن " الدال والميم والسين أصل واحد يدل على خفاء الشيء ، ومن ذلك قولهم : دَمَسْتُ الشيءَ : إذا أخفيته ... ومنه الدِّيماس ، يقال إنه السَّرَب ... " ⁽⁴⁾.

واللفظ لم أجده في معرّب الجواليقي ، وشفاء الغليل ، والمعرّبات الرشيديّة ، والألفاظ الفارسيّة ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربيّة ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ؛ وهذا يرجّح كونه عربياً ، وهذا يفهم من كلام ابن فارس ، وابن دريد قال : " أحسبه أعجمياً معرباً " فليس متيقناً من ذلك .

(رَجَاء)

يقول ابن دريد : " وناقة رَجَاء ، ممدود ، زعموا ، إذا كانت مرتجّة السّنام ، ولا أدري ما صحّته " ⁽⁵⁾.

وبالبحث وجدت (رَجَاء) في قولهم : ناقة رَجَاء صحيحة ، لا يتطرق إليها أدنى شك ، حيث نصّ عليها ابن عباد والجوهرى وابن فارس وابن سيده وابن منظور ، ففي الصحاح : " وناقة رَجَاء : عظيمة السّنام " ⁽⁶⁾.

واستعمالات التركيب تؤكد صحّة (رَجَاء) أيضاً بمعنى الناقة العظيمة السّنام ، حيث يقول ابن فارس : " الراء والجيم أصل يدلّ على الاضطراب ، وهو مطرّد منقاس ... وناقة رَجَاء : عظيمة السّنام ، وذلك أنه إذا عَظُم ارتجّ واضطرب " ⁽⁷⁾.

والرَجَاء فُسِّرَت بالناقة المرتجّة السّنام - في قول ابن دريد - وبالعظيمة السّنام في قول الجوهرى وابن فارس ؛ وهذا لأنّ الارتجاج (الاضطراب) ينشأ عن عِظَم السّنام - كما يفهم من كلام ابن فارس - .

(1) ينظر: التهذيب (دمس) 379/12 .

(2) ينظر: المحيط 292/8 ، والصحاح 930/3 (دمس) .

(3) ينظر: المقاييس 300/2 ، 301 ، والمجمل / 249 ، والمحكم 305/8 ، واللسان 1421/2 (دمس) ، والسرب : " حفير تحت الأرض وقيل : بيت تحت الأرض " اللسان (سرب) 1982/3 .

(4) المقاييس (دمس) 300/2 ، 301 .

(5) الجمهرة (ج ر - و ا ي) / 1039 ، وقارن 223/3 .

(6) الصحاح 317/1 ، وينظر: المحيط 404/6 ، والمقاييس 385/2 ، والمجمل / 279 ، والمحكم 148/7 .

واللسان 1585/3 (رج) .

(7) المقاييس (رج) 385/2 .

وبناء على ما سبق فلا معنى لقول ابن دريد عن (رَجَاء) : (لا أدري ما صحته) ، فقد ثبتت صحته بنص الجوهري وغيره عليه ، واستعمالات التركيب أيضاً تؤكد صحته ، هذا ، ولم أجد أحداً من اللغويين السابقين نقل عبارة ابن دريد : (لا أدري ما صحته) .

(إِرْدَب)

يقول ابن دريد : " ويُقال للقناة التي يجري فيها الماء في بطن الأرض : إِرْدَب ، وما أدري ما صحته " (1) .

وحكى ابن عباد وابن سيده وابن منظور والزبيدي الإِرْدَب بمعنى القناة التي يجري فيها الماء ... ولم يذكر أي من هؤلاء عبارة ابن دريد التي تقل من صحة الكلمة ، يقول ابن عباد : " والقناة التي يجري فيها الماء في بطن الأرض : إِرْدَبَة وإِرْدَب " (2) ، ويقول ابن سيده : " والإِرْدَب : القناة التي يجري فيها الماء على وجه الأرض " (3) ، والكلمة لم أجد لها في مظانها في المنتخب لكراع ، وفقه اللغة للثعالبي ، والمخصص لابن سيده .

(الزُّغْزُغ)

يقول ابن دريد : " والزُّغْزُغ : ضرب من الطير ، زعموا ، ولا أعرف ما صحته " (4) .

ونص ابن منظور على (الزُّغْزُغ) : ضرب من الطير ، ولم يذكر عبارة ابن دريد : (ولا أعرف ما صحته) (5) .

أما الزبيدي فنص عليها حيث أورد كلام ابن دريد (6) ، والكلمة لم أعرها عليها في الباب الذي عقده ابن سيده في المخصص لجماعات الطير (7) .

(زُنَابِي)

يقول ابن دريد : " وزُنَابِي العقرب : طرف قرننها ، ولها زُنَابِيَان ، وقالوا : زُنَابِي العقرب : ذنبها ، ولا أدري ما صحته ، والجمع زُنَابِيَات ، وقال قوم : زُنَابِيَاها : طرف

(1) الجوهرة (ب در) رذب / 297 ، وقارن 243/1 .

(2) المحيط (ردب) 295/9 .

(3) المحكم 38/10 ، وينظر: اللسان 1916/3 ، والتاج 21/2 (ردب) .

(4) الجوهرة (زغ زغ) زغزغ / 201 ، 148/1 .

(5) ينظر: اللسان (زغغ) 1839/3 .

(6) ينظر: التاج (زغغ) 28/12 .

(7) ينظر: المخصص 332/2 ، وما بعدها .

قرنها ... " (1).

ولم أعر في كتب اللغة التي رجعت إليها على الزنابي بمعنى ذنب العقرب ، وإنما وردت الزنابي في بعض كتب اللغة بمعنى الإبرة التي تلدغ بها ، يقول ابن منظور : " زُنَابَةُ العقرب وزُنَابَاهَا : كلتاها إبرتها التي تلدغ بها " (2).

ويبدو أن الزنابي فسرت تارة بذنب العقرب وتارة أخرى بإبرته على أساس أن كلاً من ذنبها أو إبرتها آلة دفاع تستعملها العقرب عند الهجوم أو الدفاع عن نفسها .

(سَحَسَم)

يقول ابن دريد : " وقالوا : أرض سَحَسَح ، يريدون الواسعة ، ولا أدري ما صحته " (3).

وأورد ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد ، ففي اللسان : " وأرض سَحَسَح : واسعة ، قال ابن دريد : ولا أدري ما صحتها " (4) ، ويقول الجوهري : " والسَحَسَحَة : ساحة الدار " (5).

فهذا الاستعمال يتسق مع السَحَسَح بمعنى الأرض الواسعة ، فساحة الدار هي المكان الواسع فيها .

(السَّلَق)

يقول ابن دريد : " فأما هذه البقلة التي تُسَمَّى السَّلَق ، فما أدري ما صحتها ، على أنها في وزن الكلام العربي " (6).

ويقول الجوهري : " والسَّلَق : النبات الذي يؤكل " (7) ، ويقول ابن منظور : " والسَّلَق بقلة . غيره : السَّلَق نبت له ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض ، وورقه رخص يطبخ ... " (8) ، ويقول الزبيدي : " وقال ابن دريد : فأما هذه البقلة التي تُسَمَّى السَّلَق ، فما أدري ما صحتها ، على أنها في وزن الكلام العربي ، وقال الصاغاني : بل

- (1) الجمهرة / 1213 ، وقارن 396/3 .
- (2) اللسان 1869/3 ، وينظر: تكملة الصاغاني 152/1 (زنب) .
- (3) الجمهرة (ح س ح س) سحسح / 186 ، 137/1 .
- (4) اللسان 195/3 ، وينظر: التاج 83/4 (سحسح) 41/3 .
- (5) الصحاح (سحسح) 373/1 .
- (6) الجمهرة (س ق ل) سلق / 850 ، 41/3 .
- (7) الصحاح (سلق) 1498/4 .
- (8) اللسان (سلق) 2072/3 .

هو عربي صحيح ، وقد جاء في حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ، قال : كان فينا امرأة تجعل على إربنا في مزرعة لها سلقاً ⁽¹⁾ ، فكانت إذا كان يوم الجمعة تنزع أصول السلق فتجعله في قدر... الحديث ... " ⁽²⁾ .

فيتبين من النصوص السابقة صحّة السلق ، حيث نصّ عليه الجوهري الذي التزم الصحيح عنده في معجمه ، كما أكد الصاغاني راداً على ابن دريد أنه عربي صحيح ، بدليل وروده في حديث سهل بن سعد الساعدي ...

(السَّهَاءُ)

يقول ابن دريد : " وزعم قوم أنّ السَّهَاءَ الهواء ، ولا أدري ما صحَّته " ⁽³⁾ .
ولم أعثَر على السَّهَاءَ بمعنى الهواء في كتب اللغة التي رجعت إليها ⁽⁴⁾ .

(الشَّعْوَذَةُ)

يقول ابن دريد : " والشَّعْوَذَةُ زعم الخليل أنها عربية، ولا أدري ما صحَّتها " ⁽⁵⁾ .
ونصّ كثير من اللغويين على الشَّعْوَذَةُ ، وهي " خِفَّةٌ في اليد ، وأخذ كالسَّحَر... " ⁽⁶⁾ ، ويقول ابن منظور : " وقال الليث : الشَّعْوَذَةُ والشَّعْوَذِيُّ مستعمل ، وليس من كلام أهل البادية " ⁽⁷⁾ .

فالليث ذكر أنّ الشَّعْوَذَةَ مستعمل ، فهذا يدلّ على صحَّته ، وقوله : ليس من كلام أهل البادية - لا يشكّك في صحَّته ؛ لأنه إن لم يكن من كلام أهل البادية ، فهو من كلام أهل الحضر المحتجّ به .

ويقول الأزهري : " فأما الشَّعْوَذَةُ : فخِفَّةٌ في اليد وأخذ كالسَّحَر يُري الشيءَ لغير ما هو عليه أصله في رأي العين . قال : والشَّعْوَذِيُّ اشتقاقه منه ؛ لسرعته ، وهو الرسول

-
- (1) الحديث في صحيح البخاري - كتاب الجمعة - باب قول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ... ﴾ رقم / 938 - 223/1 .
 - (2) التاج (سلق) 219/13 .
 - (3) الجوهرة (س هـ - و ا ي) سها / 1075 ، 258/3 .
 - (4) وهي العين والتهذيب والمحيط والصحاح والمقاييس ، وأساس البلاغة وتكملة الصاغاني واللسان والتاج
 - (5) الجوهرة (ذ ش ع) شعذ / 696 ، 313/2 .
 - (6) العين 244/1 ، وينظر: التهذيب 405/1 ، والمحيط 277/1 ، والمقاييس 193/3 ، والمجمل / 385 ، وأساس البلاغة 422 ، وتكملة الصاغاني 281/2 ، واللسان 2273/4 ، والمصباح / 314 ، والتاج 374/5 ، (شعذ) .
 - (7) اللسان (شعذ) 2273/4 .

للأمراء على البريد " (1).

فاشتقاق الشعوذي بمعنى رسول الأمراء على البريد من الشعوذة ، يؤكد صحتها .
والشعوذة لم أجدها في معرّب الجواليقي ، وحاشية ابن بري عليه ، وشفاء الغليل ،
والمعرّبات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ،
وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، وهذا يدلّنا على أنّ الكلمة - كما قال
الخليل - عربية .

والشعوذة حكاها كراع النمل في المنتخب تحت باب الخفة ، فقال : " والشعوذة :
الخفة في كل أمر " (2) . فمما سبق تتبيّن صحة الكلمة .

(الطَّعْزَةُ)

يقول ابن دريد : والطَّعْزَةُ ، زعموا : الهُزء والسخرية ، ولا أدري ما
حقيقته " (3).

وأورد الصاغانى وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الطَّعْزَةُ بمعنى
الهُزء والسخرية ، فذكروا عبارة ابن دريد عنها : (ولا أدري ما حقيقته) (4).

والكلمة لم أجدها في نوارى أبي زيد وشوارد الصاغانى ، كما لم ترد تحت باب
القبج ورديء الأخلاق من المنتخب لكرّاع ، فهذا يوافق شكّ ابن دريد فيها ، وإن كان ابن
القطاع والفيرزبادي أورداها على أنها صحيحة ، ففي أفعال ابن القطاع : " والطَّعْزَةُ :
الهُزء " (5) ، وفي القاموس : " الطَّعْزَةُ : الهُزء والسخرية " (6).

وتأسيساً على ما ذكره يصحّ القول بصحتها .

(العُنْجُد)

يقول ابن دريد : " والعُجْدُ : الزَّيْبُ أو حبّ العنب ، وهو أصل بناء العُنْجُد ،
والنون فيه زائدة ، وقالوا غير الزَّيْبُ ، ولا أعرف ما صحته " (7).

(1) التهذيب 405/1 ، وينظر: العين 244/1 (شعذ) .

(2) المنتخب ص 108 .

(3) الجمهرة / 1124 ، وفي 310/3 : الطعزبة بالغين المعجمة مكان الطعزبة .

(4) ينظر: التكملة واللسان والتاج (طعزب) .

(5) أفعال ابن القطاع 315/2

(6) القاموس (طعزب) 97/1 .

(7) الجمهرة (ج د ع) عجد / 448 ، 66/2 .

ويقول الجوهري : " العُنْجُدُ : ضرب من الزَّبَّيب ، وأنشد الخليل : (متقارب)

غدا كالعَمَلَسِ في خَافَةٍ .: رُعوسُ العَنَاطِبِ كالعُنْجُدِ (1)

قال : شبّه رُعوسَ الجراد بالزَّبَّيب " (2).

ويقول ابن منظور : " والعُجْدُ : الزَّبَّيب ، والعُجْدُ والعُنْجُدُ : حبّ العنب ، وقيل : حبّ الزَّبَّيب ، وقيل : هو أردؤه ، وقيل : هو ثمر يشبهه ، وليس به " (3).

فالجوهري حكى العُنْجُدَ ، وأورد ابن منظور وكذا الزبيدي العُجْدَ والعُنْجُدَ بمعنى واحد ، وذكرنا أكثر من قول في تفسيرهما ، ولم يذكر أي من هؤلاء عبارة ابن دريد التي تشكك في العُنْجُدَ .

وجاء في اللسان : " وقال أبو حنيفة : العُنْجُدُ والعُنْجُدُ : الزَّبَّيب ... أبو زيد : يقال للزَّبَّيبِ العُنْجُدُ والعُنْجُدُ والعُنْجُدُ ، ثلاث لغات . وحاكم أعرابي رجلاً إلى القاضي ، فقال : بعت به عُنْجُداً مَذْجَهراً (4) فغاب عني " (5).

فأبو زيد الأنصاري (215 هـ) والدينوري (282 هـ) - وهما متقدمان على ابن دريد - أثبتا العُنْجُدَ في معنى الزَّبَّيب ، فهذا يؤيد صحته ، ويدفع شكّ ابن دريد فيه ، ويؤكد هذا وروده في شاهدين سابقين : أحدهما شعري ، والآخر نثري .

(عَظَمَوْت)

يقول ابن دريد : " وعَظَمَوْت من العَظْمَةِ ، ولا أدري ما صحته " (6) ، وفي طبعة حيدرآباد : " وعَظَمَوْت من العَظْمَةِ ، وقد قالوا عَظَمَوْت من العظم ، ولا أدري ما صحته " (7).

ويقول ابن منظور : " والعَظْمَةُ والعَظَمَوْت : الكِبَرُ " (8) ، ويقول الزبيدي : " والعَظْمَةُ محرّكة ، والعَظْمَةُ ، كرمّانة ، والعَظَمَوْت ، كجبروت ؛ واقتصر الجوهري على الأولين ، وقال : هو الكبرياء " (9).

- (1) البيت في اللسان (عنجد) 3123/4 ، برواية :في حذله رُعوس العَظاري.....
- (2) الصحاح (عنجد) 505/2.
- (3) اللسان 2814/4 ، وينظر: التاج 94/5 (عجد) .
- (4) الجهر : قطعة من الدهر : اللسان 712/1 (جهر) .
- (5) اللسان (عنجد) 3123/4 ، وينظر: المخصص 191/3 .
- (6) الجمهرة / 1239 ، وقارن 417/3 .
- (7) الجمهرة 417/3 .
- (8) اللسان (عظم) 3004/4 .
- (9) التاج (عظم) 487/17 .

فقد نصّ ابن منظور والزبيدي على العَظْمُوت بمعنى العَظْمَة ، فهذا يدلّ على صحّته وثبوته .

(عَكَبَ)

يقول ابن دريد : " والعَكَبُ : زعموا : الذي لأُمّه زوج ، ولا أعرف ما صحّة ذلك " (1) .

ويقول ابن منظور : " والعَكَبُ : الذي لأُمّه زوج " (2) .

فابن منظور نصّ على العَكَبُ دون أن يذكر عبارة ابن دريد (لا أعرف ما صحّة ذلك) ، وهذا بخلاف الصاغاني والزبيدي فقد نصّا على عبارة ابن دريد (3) .

(غَذَجَ)

يقول ابن دريد : " غَذَجَ الماءَ يَغْذِجُهُ غَذْجاً شديداً ، إذا جَرَعَهُ ؛ وهي لغة لا أدري ما صحّتها " (4) .

وقرّر ابن سيده وابن منظور والزبيدي ما ذكره ابن دريد عن غَذَجَ ، فنقلوا كلامه (5) .

ويقول السرقسطي : " غَذَجَ الماءَ يَغْذِجُهُ غَذْجاً شديداً ، جَرَعَهُ " (6) .

فالسرقسطي وكذا ابن القطاع حكيا الفعل غَذَجَ ، ولم ينصّا على توقّف ابن دريد فيه ، فهذا دليل على صحّته .

(غَرَقِيلَ)

يقول ابن دريد : " وقالوا غَرَقِيلَ : مُحَّةٌ (7) البيض ، ولا أدري ما صحّته ، إلا أنه قد جاء في الشعر الفصيح " (8) ، وفي طبعة حيدرآباد : " والغَرَقِيلَ في بعض اللغات صفرة البيض " (9) .

(1) الجمهرة (ب ع ك) عكب / 365 ، 314/1 .

(2) اللسان (عكب) 3054/4 .

(3) ينظر: تكملة الصاغاني 220/1 ، والتاج 260/2 (عكب) .

(4) الجمهرة (ج ذ غ) غذج / 454 ، 72/2 .

(5) ينظر: المحكم 233/5 ، واللسان 3221/5 ، والتاج 441/3 (غذج) .

(6) الأفعال للسرقسطي 31/2 ، وينظر: الأفعال لابن القطاع 382/2 .

(7) في اللسان (محج) 4143/6 ، والمَحّ والمُحّة : صفرة البيض " .

(8) الجمهرة / 1190 ، وقارن 374/3 .

(9) الجمهرة 374/3 ، وينظر حاشيتها .

ويقول ابن منظور : قال الأزهري : الغرْقِل : بياض البيض ، بالغين " (1) ،
ويقول الزبيدي : " الغرْقِل بالكسر ، بياض البيض ، نقله الأزهري ؛ ويقال أيضاً الغرْقِيل
بزيادة الياء " (2) .

فالغرْقِل والغرْقِيل وردا بمعنى بياض البيض ، وهذا خلاف ما ذكر ابن دريد ،
حيث ذكر أنه بمعنى صفرة البيض ، ولم أجد في كتب اللغة (3) التي رجعت إليها
الغرْقِيل بمعنى صفرة البيض .

ويلاحظ أنَّ ابن دريد قال في نصه السابق بأنَّ الغرْقِيل بمعنى مُحَّة البيض - وهي
صفرتة - قد جاء في الشعر الفصيح .

وأقول : سماع ابن دريد هذا يدلُّ على صحَّة الغرْقِيل وفصاحته .

وأورد ابن سيده في المخصص اللفظة تحت باب أسماء جملة البيض وطوائفها ،
فقال : " أبو عبيد : المُحَّ : صُفْرَة البيض . ابن دريد : وكذلك العرْقِيل في بعض اللغات ،
وكذلك الغرْقِيل كالعرْقِيل " (4) .

فابن سيده تابع ابن دريد في أن معنى الغرْقِيل صُفْرَة البيض مع أنني أثبتُّ قبل أن
كتب اللغة ذكرته في معنى بياض البيض ، وبالرجوع إلى مادة (عرقل) وجدت ابن
منظور يقول " والعرْقِيل : صُفْرَة البيض ، وأنشد : (خفيف)

طَفْلَةٌ تُحَسِّبُ الْمَجَاسِدُ مِنْهَا . : زَعْفَرَانًا يُدَافُ أَوْ عَرْقِيلاً

وقيل : الغرْقِيل بياض البيض ، بالغين " (5) .

ويُلاحظ على هذا النصَّ أمران :

الأول : أنَّ العرْقِيل قيل بأنها الغرْقِيل بالغين المعجمة ، وبمعنى بياض البيض ، لا
صفرتة .

الثاني : ورود العرْقِيل في الشعر ، ولعلها الغرْقِيل ، ويعضدُّ هذا أنَّ ابن دريد قال بأنها
وردت في الشعر الفصيح ، ولعلَّه الشاهد السابق .

(الفَخَّة)

(1) اللسان (غرقل) 3246/5 .

(2) التاج (غرقل) 538/15 .

(3) وهي : العين ، والتهذيب ، والمحيط ، والصاحح ، والمحكم ، وتكملة الصاغاني ، واللسان ، والتاج .

(4) المخصص 322/2 .

(5) اللسان 2911/4 ، والتاج 481/15 (عرقل) .

يقول ابن دريد : " و زَخَّ في قَفَاه ، أي دفع ، وكل دَفَعَ زَخَّ . وربما كُنِيَ به عن النِّكاح ، ورؤي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - أنه قال : (رجز)

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ مِرْخَةٌ

يَرْخُهَا ثُمَّ يَنَامُ الْفَخَّةَ (1)

والفَخَّةُ : أن ينفخ في نومه ، ولا أدري ما صحته ، وهذا شيء لا أقدم على الكلام فيه " (2) .

ويقول الأزهري : " وقال أبو العباس في قوله : (رجز)

يَرْخُهَا ثُمَّ يَنَامُ الْفَخَّةَ

قال : قال ابن الأعرابي : الفَخَّةُ أن ينام على قفاه وينفخ من الشَّعْبِ " (3) ، ويقول الجوهري : " والفخيخ كالغطيظ ، وقد فَخَّ النَّائِمُ يَفْخُ ، واسم هذه النومة الفَخَّةُ ، وينشد : أفلح ... " (4) ، ويقول ابن منظور " ... الفَخَّةُ والفخيخ أن ينام الرجل وينفخ في نومه ؛ وَفَخَّ النَّائِمُ يَفْخُ ، واسم هذه النومة الفَخَّةُ ، وفي حديث علي عليه السلام : (رجز)

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ مِرْخَةٌ

يَرْخُهَا ، ثُمَّ يَنَامُ الْفَخَّةَ

أي ينام نومة يسمع فخيخه فيها ... " (5) .

فقد نصَّ الأزهري والجوهري وابن منظور على الفَخَّةَ بمعنى النفخ في النوم مستشهدين لها بحديث علي عليه السلام ، فهذا يؤكد صحَّةَ الفَخَّةَ ، ولم أعثر على أحد من اللغويين بإزاء حديثه عن الفَخَّةَ ذكر عبارة ابن دريد : (ولا أدري ما صحته) .

ويؤكد صحَّةَ الفَخَّةَ بمعنى النفخ في نومة الغداة - أن دلالتها تتسق مع دلالة بعض استعملات من نفس تركيبها ، ومن ذلك : الفخيخ ، وهو دون الغطيظ (6) في النوم ، والفخيخ أيضاً من أصوات الحيات شبيهة بالنفخ ... (7) .

(1) ديوان علي بن أبي طالب / 24 .

(2) الجمهرة (خ خ ز) زخخ / 105 ، وقارن / 66/1 .

(3) التهذيب (فخخ) 11/7 .

(4) الصحاح (فخخ) 428/1 .

(5) اللسان 3360/5 ، وينظر : المحكم 379/4 ، والتاج 297/4 (فخخ) .

(6) الغطيظ هو الصوت الذي يخرج مع نفس النائم ، وهو ترديده حيث لا يجد مساعاً ، ينظر اللسان (غطط) 3271/5 .

(7) ينظر : اللسان (فخخ) 3360/5 .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لابن دريد في قوله عن الفَخَّة : (ولا أدري ما صحته) .

(فَزَارَة)

يقول ابن دريد : " ويقال للأنثى من النُّمُور : فَزَارَة ، ولا أدري ما صحّة ذلك " (1) .

ويقول ابن سيده : " والفَزَارَة : الأنثى من النَّمِر " (2) ، ويقول الزبيدي : "... وهي أي الفَزَارَة أنثى النَّمِر أيضاً " (3) .

فابن سيده وكذا ابن منظور والزبيدي نصّوا على الفَزَارَة بمعنى أنثى النَّمِر ، ولم ينصّ أي منهم على قول ابن دريد : (ولا أدري ما صحّة ذلك) عند تناول اللفظة .

ونأخذ مما سبق أنّ الفَزَارَة بمعنى أنثى النَّمِر صحيح ، وقد أورده ابن سيده تحت أسماء النُّمُور في المخصص (4) ، والكلمة لم أجدها في الحيوان للجاحظ في معنى الأنثى من النُّمُور .

(الفَعْر)

يقول ابن دريد : " والفَعْر لغة يمانية ، وهو ضرب من النبت ، زعموا أنه الهَيْشَر ، ولا أدري ما صحّة ذلك ، والهَيْشَر : الكَنْكَر البريّ ، فارسي " (5) .

فابن دريد توقّف في صحّة الفَعْر بمعنى ضرب من النبت حيث قال : لا أدري ما صحّة ذلك ، ويؤيّد صحّة الفَعْر قول الأزهري : " وقال ابن دريد : الفَعْر لغة يمانية ، وهو ضرب من النبت ، زعموا أنه الهَيْشَر ، ولا أحقّ ذاك ، وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي أنه قال : الفَعْر : أكل الفَعَارِير ، وهو صغار الذّآنين ، قلت : وهذا يقويّ قول ابن دريد " (6) .

فالأزهري أيّد (الفَعْر بمعنى ضرب من النبت) بكلام ابن الأعرابي حيث ذكر ابن الأعرابي أن الفَعَارِير صغار الذّآنين ، وهي ما ينبت في أصول الشجر (7) والفَعْر

-
- (1) الجمهرة (ر ز ف) فزر / 707 ، 323/2 .
 - (2) المحكم 28/9 ، وينظر: اللسان 3409/5 (فزر) .
 - (3) التاج (فزر) 348/7 .
 - (4) ينظر: المخصص 283/2 .
 - (5) الجمهرة (ر ع ف) فعر / 767 ، وقارن 382/2 .
 - (6) التهذيب 357/2 ، 358 ، وينظر: التاج 353/7 (فعر) .
 - (7) ينظر: اللسان (ذ أ ن) 1482/3 .

حكاها ابن سيده في المخصص في أبواب النبات ⁽¹⁾ ، ولم أجد لها في النبات للدينوري .

(الفُقَاع)

يقول ابن دريد : " فَأَمَّا الْفُقَاعُ الْمَشْرُوبُ : فلا أدري مم اشتقاقه وما أدري ما صحته " (2).

ويقول الجوهري : " وَالْفُقَاعُ : الذي يشرب " (3) ، ويقول ابن منظور : " وَالْفُقَاعُ : شراب يتخذ من الشعير سمي به لما يعلوه من الزَّبَد " (4).

فقد نصّ الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده على الفُقَاع ، وهذا يؤكّد صحته ، ونصّ ابن منظور على علّة تسميته بذلك ، حيث أورد أنّ الشراب ، سُمِّيَ فُقَاعاً لما يعلوه من الزَّبَد ، وهو الفقاقيع التي تظهر فوق الشراب ، فعلة التسمية ربطت بين الفُقَاع والفقاقيع ، فهذه العلّة تؤكّد صحّة الفُقَاع ، ومن هنا نرجّح ما جاء في طبعة حيدرآباد للجمهرة حيث لم يرد في هذه الطبعة قول ابن دريد : (وما أدري ما صحته) .

(القَشْبَة)

يقول ابن دريد : " وزعم بعض أهل اللغة أنّ القَشْبَة ولد القرد ، ولا أدري ما صحته " (5) " وفي طبعة حيدرآباد : " وزعم بعض أهل اللغة أنّ القَشْبَة ولد القرد ، ولا أدري ما صحته ، والمعروفة القَشْبَة بلا باء " (6).

ويقول ابن سيده : " والقَشْبَة : ولد القرد . قال ابن دريد : ولا أدري ما صحته ، والصحيح القَشْبَة " (7).

فابن سيده قرّر ما ذكره ابن دريد ، ونصّ على أنّ القَشْبَة في معنى ولد القرد هو الصحيح ، ويشهد لهذا أنّ بعض اللغويين لم ينصّوا على القَشْبَة بمعنى ولد القرد (8) ، في

(1) ينظر: المخصص 287/3 .

(2) الجمهرة (ع ف ق) فقع / 936 ، وفي 126/3 : لا توجد عبارة ابن دريد : (وما أدري ما صحته) .

(3) الصحاح (فقع) 1259/3 .

(4) اللسان (فقع) 3448/5 ، 3449 .

(5) الجمهرة (ب ش ق) قشب / 344 ، وقارن 293/1 .

(6) الجمهرة 293/1 .

(7) المحكم 108/6 ، وينظر: اللسان 3635/5 ، والتاج 321/2 (قشب) .

(8) ينظر: التهذيب والمحيط والصحاح والمقاييس (قشب) .

حين نصّوا على القِشَّة في هذا المعنى ، يقول الجوهري : " والقِشَّة بالكسر : القِرْدَة " (1).

ولم أجد القِشَّة في مظانّها في الفرق للأصمعي ، والحيوان للجاحظ ، والمنتخب لكراع (باب الإناث من الحيوان) ، والمخصص (باب القردة) ، وإنما القِشَّة هي الواردة فيها (2).

(القَعْرَاء)

يقول ابن دريد : " وزعموا أنّ القَعْرَاء موضع ، ولا أدري ما صحّته " (3).

وجاء في معجم ما استعجم : " القَعْرَاء بفتح أوله ، وإسكان ثانيه ، بعده راء مهملة ، ممدود على وزن فعلاء ، مذكور في رسم ذروة " (4) ، وجاء في رسم ذروة أنها " من بلاد غطفان ... وفي ذروة قرى ، منها القَعْرَاء على واد يقال له رخم ... " (5) ، وورد في القاموس : " والقَعْرَاء : موضع " (6).

فالقَعْرَاء قرية واقعة في بلاد غطفان ، ونصّ عليها عدد من اللغويين (7) دون أن يشيروا إلى توقف ابن دريد في صحّتها .

وتأسيساً على هذا ؛ فاللفظة صحيحة .

(الْقَلَز)

يقول ابن دريد : " والقَلَز لا أحسبها عربية محضة ، يقولون : قَلَزَ يَقْلِزُ قَلَزاً ، وبات يَقْلِزُ الشَّرَابَ أي يشرب ، وليست بالفصيحة ، وقد ذكره الخليل ، ولا أدري ما صحّته " (8).

ونصّ صاحب العين والأزهري وابن عباد والسرقي وابن سيده وابن القطّاع والصاغانى وابن منظور والزبيدي على الْقَلَز بمعنى نوع من أنواع الشرب ، ولم يذكر أي منهم أي شيء يقلّ من صحّتها أو ينقص من فصاحتها ، ويؤكد صحّتها استشهاد صاحب العين لها بشاهد شعري حيث يقول : " الْقَلَز : ضرب من الشرب ، قال مطيع بن

(1) الصحاح 1016/3 ، وينظر: التهذيب 246/8 ، والمحيط 181/5 ، والمقاييس 10/5 ، واللسان 3636/5 (قشش) .

(2) ينظر: الفرق / 94 ، والحيوان 286/2 ، والمنتخب ص 54 ، والمخصص 289/2 .

(3) الجمهرة (ر ع ق) قعر / 770 ، 385/2 .

(4) معجم ما استعجم / 1085 ، وينظر: معجم البلدان 379/4 .

(5) معجم ما استعجم / 612 .

(6) القاموس (قعر) 119/2 .

(7) ينظر: اللسان 3691/5 ، والقاموس 119/2 ، والتاج 408/7 (قعر) .

(8) الجمهرة (ز ق ل) قلز / 822 ، وقارن 14/3 .

إياس : (مجزوء الرمل)

وندامى كُلُّهُمْ يَقْ — لَزْ وَالْقَلْزُ عَتِيدُ " (1).

وجاء في أفعال السرقسطي : " قَلَزَ في الشرب ، وهو ضرب منه ... " (2) ،
وورد في اللسان : " والقَلْزُ : ضرب من الشرب . قَلَزَ الرجلُ يَقْلُزُ وَيَقْلُزُ قَلْزاً : شرب ،
وقيل : تابع الشرب ؛ وقيل : هو إدامة الشرب ، وقيل : هو الشرب دفعة واحدة عن
ثعلب، وقيل : هو المصَّ " (3).

فيتبين مما سبق صحّة القَلْز في معنى الشرب .

والكلمة لم أجدّها في المعرّب للجواليقي ، وحاشية ابن بري على المعرّب ، وشفاء
الغليل ، والمعرّبات الرشيدية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، والألفاظ
الفارسية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

(القَلْس)

يقول ابن دريد : " والقُلَيْسُ : بيعة كانت الحبشة بنتها بصنعاء ، فهدمتها حمير ،
فأمّا القَلْس الذي يتكلّم به أهل العراق من هذه الحبال فما أدري ما صحّته " (4).

ويقول صاحب العين : " القَلْس : حبل ضخّم من ليف أو خوص " (5) ، ويقول
الجوهري : " القَلْس : حبل ضخّم من ليف أو خوص من قُلُوس السفن " (6).

فصاحب العين والجوهري الذي التزم في معجمه ما صحّ عنده - نصّاً على القَلْس
في معنى الحبل ... فهذا يدلّ على صحّته ، ويؤكد هذا استعمال القَلْس بمعنى الحبل في
لغة العامة ، حيث قال محقق الجزء الثامن من تهذيب اللغة في حاشيته عليه : " القَلْس :
معروف عند عامة ريف مصر ، وهو حبل غليظ تربط فيه الدواب مجتمعة " (7).

والقَلْس في معنى الحبل لم أجدّها في الباب الذي عقده كراع في المنتخب

- (1) البيت في الأغاني برواية..... والقَلْزُ شديد 125/13. وينظر: العين 90،91/5، والتهذيب 433/8، والمحيط 306/5، والمحكم 157/6، وتكملة الصاغاني 294/3 (قَلْز).
- (2) الأفعال للسرقسطي 109/2 ، وينظر: الأفعال لابن القطاع 41/3 .
- (3) اللسان (قَلْز) 3719/5 .
- (4) الجمهرة (س ق ل) قلس / 851 ، 42/3 .
- (5) العين 78/5 ، وينظر: التهذيب 407/8 (قلس) .
- (6) الصحاح (قلس) 965/3 .
- (7) التهذيب 409/8 ، حاشية / 2 .

للحبال ⁽¹⁾ ، لكنه ذكرها تحت باب السفن وما فيها ، فقال : " والقَطَاج : قَلَس السفينة ، وهو الحبل الغليظ " ⁽²⁾ ، ولم ترد في فقه اللغة للثعالبي في أبواب الحبال ⁽³⁾ ، أما ابن سيده فأوردها تحت باب (حبال الاستقاء وغيره) ، قائلاً : " أبو حنيفة ... المَسَد من جلد ... وإذا غُلِظَ المَسَد فهو قَلَس . صاحب العين : هو الحبل الضخم من ليف أو خوص " ⁽⁴⁾ .

فابن سيده في باب الحبال حكى القَلَس عن صاحب العين وأبي حنيفة الدينوري - وهما متقدمان على ابن دريد - فهذا ينبغي توقف ابن دريد في صحّة الكلمة ، ويثبت صحّتها .

(قَنَافِذ)

يقول ابن دريد : " وزعموا أنّ قَنَافِذ موضع ، ولا أدري ما صحّته " ⁽⁵⁾ .

وجاء في معجم البلدان : " القَنَافِذ : موضع في قول الشاعر حيث قال : (طويل)
فَقَعْدَكَ عَمِّي اللَّهُ ! هَلَّا نَعَيْتُهُ .: إلى أهل حيٍّ بالقنَافِذ أوردوا " ⁽⁶⁾ .

فياقوت ذكر أنّ قَنَافِذ موضع دون أن يحدّده ، وأورد صاحب القاموس أنّ قَنَافِذ أجبل غير طوال ، ولم يشر إلى أنها موضع ⁽⁷⁾ ، والوارد في التاج : " ظهر القنَافِذ : موضع بمصر " ⁽⁸⁾ .

(الكَلَام)

يقول ابن دريد : " والكَلَام : الطين اليابس أو الأرض الغليظة ، زعموا ، ولا أدري ما صحّته " ⁽⁹⁾ .

وسار وراء ابن دريد كثير من اللغويين ، فنقلوا كلامه ، ونصّوا على توقّفه في صحّة (الكَلَام) بمعنى الطين اليابس أو الأرض الغليظة ، يقول ابن منظور : " والكَلَام : أرض غليظة صلبة أو طين يابس ، قال ابن دريد : ولا أدري ما صحّته ،

(1) ينظر: المنتخب ص 241 .

(2) السابق: ص 223 .

(3) ينظر: فقه اللغة للثعالبي / 259 وما بعدها .

(4) المخصص 469/2 .

(5) الجمهرة / 1149 ، 336/3 .

(6) معجم البلدان 401/4 .

(7) ينظر: القاموس (قَنَفِذ) 354/1 .

(8) ينظر: التاج (قَنَفِذ) 390/5 .

(9) الجمهرة (ك ل م) كلم / 981 ، وقارن 169/3 .

والله أعلم " (1).

ويقول ابن فارس : " فأما الكلام ، فيقال : هي أرض غليظة ، وفي ذلك نظر " (2).

فقول ابن فارس : " وفي ذلك نظر " يوافق توقف ابن دريد في صحة الكلام بمعنى الأرض الغليظة ، ويقول ابن عباد : " والكلام : الأرض الصلبة ذات حجارة وجص " (3).

فابن عباد نصّ على اللفظة دون أن يذكر إزاءها أي شيء يقلل من صحتها .

(لَذَبَ)

يقول ابن دريد : " وَلَذَبَ بِالْمَكَانِ لُذُوباً ، إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَلَا أُدْرِي مَا صَحَّتْهُ " (4).

ونقل عدد من اللغويين كلام ابن دريد برمته عن لَذَبَ بمعنى أقام ، ومنهم ابن سيده وابن منظور والزبيدي (5) ، وأهمل صاحب العين والأزهري والجوهري تركيب (لَذَبَ) .

ونصّ ابن عباد والسرقي والصاغاني على لَذَبَ بمعنى أقام ، ولم يذكرُوا توقف ابن دريد في صحته ، ففي المحيط : " لَذَبَ بِالْمَكَانِ لُذُوباً : أَقَامَ بِهِ " (6).
وتأسيساً على ما حكاه هؤلاء يصحّ القول بصحة لَذَبَ بالمكان في معنى أقام به .

(الْفُفَّاحُ)

يقول ابن دريد : " وهذا الثمر الذي يُسَمَّى الْفُفَّاحَ لَا أُدْرِي مَا صَحَّتْهُ إِلَّا أَنَّ لَفْظَهُ عَرَبِيٌّ " (7).

ويقول الدينوري في كتاب النبات : " الخوخ معروف ، وهو ضربان ، ضرب منه أزغب يسمى الشَّعْرَاءُ ، وضرب آخر فيه حمرة يسمى قوم الْفُفَّاحِ ... " (8).

ويقول أيضاً : " الْفُفَّاحُ : ضَرْبٌ مِنَ الْفَرْسِيكِ " (9) ، ويقول ابن سيده في

- (1) اللسان 3923/5 ، وينظر: المحكم 42/7 ، وتكملة الصاغاني 139/6 ، والتاج 624/17 (كلم) .
- (2) المقاييس (كلم) 131/5 .
- (3) المحيط (كلم) 273/6 .
- (4) الجهرة (ب ذ ل) لذب / 305 ، 252/1 .
- (5) ينظر: المحكم 69/11 ، واللسان 4023/5 ، والتاج 402/4 (لذب) .
- (6) المحيط 83/10 ، وينظر: أفعال السرقي 453/2 ، وتكملة الصاغاني 267/1 (لذب) .
- (7) الجهرة (ح ل ف) لفح / 555 ، وفي 177/2 : أصله مكان كلمة لفظه .
- (8) النبات (حج / لوين) 166/5 .
- (9) النبات (جمع : حميد الله) 259 /3 .

المخصص : " أبو حنيفة : يقال للخوخ الشعراء جمعه كواحد ، واللّفاح ... " (1).

فالدينوري (ت 282 هـ) - وهو متقدّم على ابن دريد - قد حكى اللّفاح في معنى الخوخ ، فهذا دليل على صحّته ، ويلاحظ في النصوص السابقة أنه أورد اللفظ تارة مرادفاً للخوخ - كما في المخصص - وتارة أخرى يورده على أنه نوع من الخوخ - كما في نصّه في النبات ، كما يلاحظ أنّ الدينوري قال بأنّ الخوخ يسميه قوم اللّفاح ، ويؤخذ من هذا أنّ الأحمر ليس شائعاً في العرب ، وإنما هو لغة لبعضهم .

وتأسيساً على ما رواه الدينوري فاللّفاح في معنى الخوخ صحيح ، فلا وجه لتوقّف ابن دريد في صحّته ، ويشهد لهذا قول ابن دريد نفسه سابقاً بأن لفظ اللّفاح عربي .

وأوردت بعض كتب اللغة اللّفاح بمعنى مغاير لما ذكره الدينوري ، ففي المحيط : " واللّفاح معروف ، وهو شيء أصفر طيب الرائحة " (2) ، وفي الصحاح : " واللّفاح هذا الذي يشمّ ، وهو شبيه بالبادنجان إذا اصفر " (3) ، وفي اللسان : " واللّفاح : نبات يقطينيّ أصفر شبيه بالبادنجان طيب الرائحة ، قال ابن دريد : لا أدري ما صحّته " (4).

فاللّفاح في كتب اللغة السابقة ورد بمعنى نبات طيّب الرائحة ، وجاء في كلام ابن دريد وكذلك الدينوري بمعنى ثمر ، ويتبيّن من هذا أنّ اللّفاح من الألفاظ المشتركة : يطلق على النبات ... وعلى الثمر ... ولعل السبب في تعدد دلالاته اختلاف اللهجات ، فقد سبق أنّ اللّفاح في معنى الخوخ ليس شائعاً في لغة العرب ، وإنما هو لغة لبعضهم .

ويلاحظ أيضاً الخلط في نصّ ابن منظور وكذا في التاج ، فابن دريد أورد عبارته : (لا أدري ما صحّته) في حديثه عن اللّفاح بمعنى الثمر ، أما ابن منظور وكذا الزبيدي أوردوا عبارته عن اللّفاح بمعنى النبات ، واللّفاح ذكره الجوهري - كما سبق - على أنه صحيح فليتأمل .

(مَتَد)

يقول ابن دريد : " مَتَدَ بالمكان يَمْتَدُ مَتُوداً ، وهو مَاتِد ، إذا أقام به ، ولا أدري ما

(1) المخصص 231/3 .

(2) المحيط (لفح) 106/3 .

(3) الصحاح (لفح) 401/1 .

(4) اللسان 4053/5 ، وينظر: التاج 190/4 (لفح) .

ثَبَتَهُ " (1) .

ويقول الأزهرى : " قال ابن دريد : مَتَدَ بِالْمَكَانِ يَمْتَدُّ فَهُوَ مَاتِدٌ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، قَلَّتْ { والكلام للأزهري } وَلَا أَحْفَظُهُ لِغَيْرِهِ " (2) .

فتعقيب الأزهرى يتفق مع توقّف ابن دريد في ثبوت اللفظة .

وفي أفعال السرقسطي : " وَ مَتَدَ بِالْمَكَانِ يَمْتَدُّ مُتَوَدًّا : إِذَا أَقَامَ بِهِ " (3) .

واستناداً إلى ما ذكره السرقسطي يصحّ القول بثبوت مَتَدَ في معنى أقام .

(المَجُّ)

يقول ابن دريد " والمُجُّ والبُجُّ ، زعموا : فَرَخَ الحَمَامُ ، وَلَا أَعْرِفُ مَا صَحَّتَهُ " (4) .

ونقل الزبيدي كلام ابن دريد ، ونصّ على توقّفه في صحّة المُجِّ والبُجِّ (5) ، ولم أجد اللفظتين في المنتخب لكراع ، وأوردهما ابن سيده في المخصص تحت باب الحَمَامِ واليَمَامِ نقلاً عن ابن دريد دون أن يذكر توقّفه في صحّتها (6) .

(المَحَامِ)

يقول ابن دريد : " والمُحَا ح في بعض اللغات : الجوع ، وَلَا أُدْرِي مَا صَحَّتَهُ " (7) .

ويقول ابن منظور : " والمُحَا ح : الجوع " (8) ، ويقول الزبيدي : " والمُحَا ح : كغراب : الجوع " (9) .

فابن منظور والزبيدي نصّا على المُحَا ح بمعنى الجوع ، ولم يشر أي منهما إلى توقّف ابن دريد في صحّة الكلمة .

والمُحَا ح لم أجدّها في المعرّب للجواليقي ، وحاشية ابن بري ، وشفاء الغليل ، والمعرّبات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة .

(1) الجوهرة (ت د م) متد / 391 ، 9/2 .

(2) التهذيب 87/14 ، وينظر: اللسان 4126/6 ، والتاج 244/5 (متد) .

(3) الأفعال للسرقسطي 190/4 .

(4) الجوهرة (ج ج م) مجج / 92 ، 55/1 .

(5) ينظر: التاج (بجج) 290/3 ، و (مجج) 481/3 .

(6) المخصص 349/2 .

(7) الجوهرة (ح ح م) محح / 102 ، 64/1 .

(8) اللسان (محح) 4143/6 .

(9) التاج (محح) 199/4 .

(المزج)

يقول ابن دريد : " وزعموا أنّ هذا اللّوز المرّ يُسمّى المزج ، ولا أدري ما صحّته ، لغة يمانية " (1).

ويقول ابن سيده : " والمزج : اللّوز المرّ ، وقال ابن دريد : لا أدري ما صحّته ، وقيل : إنما هو المنج " (2).

فمن كلام ابن سيده يتّضح أنّ صواب المزج بمعنى اللّوز المرّ - المنج ، وتابع ابن سيده ابن منظور والزبيدي (3) ، وأرى أنّ المزج صحيح أيضاً بدليل إثبات الدينوري له في كتاب النبات ، حيث قال فيه : " وأخبرني { أي رجل من الأعراب } أنّ قضبان البان سمحة خضرة في خضرة عيدان اللّوز المرّ الصغار الذي يُسمّى المزج ، قال : وثمره في قصب طوال ... " (4).

فالمزج حكاها الدينوري - وهو متقدّم على ابن دريد - عن بعض الأعراب فهذا دليل صحّتها .

(المشمش)

يقول ابن دريد : " وأحسب أنّ هذا المشمش عربي ، ولا أدري ما صحّته ، إلا أنهم قد سمّوا الرجل مشماشاً ، وهو مشتق من المشمشة ، وهي السرعة والخفة " (5).

ويقول الأزهري : " وقال أبو العباس أحمد بن يحيى : أهل الكوفة يقولون : مشمش ، وأهل البصرة يقولون مشمش يعني الزردالو ، وقال الليث : أهل الشام يُسمّون الإجاص مشمشاً " (6).

ويقول الجوهري : " والمشمش : الذي يؤكل . والمشمش أيضاً بالفتح عن أبي عبيدة " (7) ، ويقول الزبيدي : " والمشمش ، كزبرج ، وهو لغة أهل البصرة ويفتح ، عن أبي عبيدة ، وهي لغة أهل الكوفة ، ثمر معروف ، وهو الزردالو بالفارسية ، وبهما رُوي قول أبي الغطمش يهجو امرأته : (متقارب)

(1) الجمهرة (ج ز م) مزج / 472 ، وقارن 92/2 .

(2) المحكم (مزج) 217/7 .

(3) ينظر: اللسان 4191/6 ، والتاج 486/3 (مزج) .

(4) النبات 49/5 .

(5) الجمهرة (ش م ش م) مشمش / 207 ، 154/1 .

(6) التهذيب (مش) 292/11 .

(7) الصحاح (مشمش) 1020/3 ،

لها ركبٌ مثلُ ظِلِّ الغزالِ .: أشدُّ اصفراراً من المِشمِشِ

قالوا : قلماً يوجد شيء أشدَّ تبريداً للمعدة منه ، وكذا تلطيخاً وإضعافاً ، كما هو مصرّح به في كتب الأطباء ، وبعضهم يسمي الإجاص مِشمِشاً ، وهم أهل الشام ، نقله الليث .

قلت : وبعض أهل الشام يقوله بالضم أيضاً ، فهو إذاً مثَلث " (1) .

فيتبيّن من النصوص السابقة صحّة (المِشمِش) حيث نصّ عليه الجوهري ، كما نطقه أهل البصرة المِشمِش ، بكسر الميمين ، ونطقه أهل الكوفة المِشمِش بفتح الميم .
ويؤكد صحّة المِشمِش كذلك - وروده في الشاهد الشعري السابق ، وبناء على ما سبق فقول ابن دريد : " لا أدري ما صحّته " - لا يمثّل شكاً في اللفظ ، فهو صحيح .

(المَنْطَبَة)

يقول ابن دريد : " وزعموا أنّ المَنْطَبَة المِصفاة يصفى فيها الخمر ، ولا أدري ما صحّته " (2) .

ونصّ الأزهري وابن سيده والصاغانى وابن منظور والزبيدي على المَنْطَبَة بمعنى المِصفاة ، ولم يذكر أي منهم إزاء اللفظة عبارة ابن دريد : " ولا أدري ما صحّته " ، وهذا إن دلّ ، فإنما يدلّ على صحّة المَنْطَبَة ، يقول الأزهري : " والمَنْطَبَة والمِنْطَب : المِصفاة ، وخروق المِصفاة تدعى النّواطِب ... " (3) ، ويقول ابن منظور : " والمَنْطَبَة والمِنْطَبَة والمِنْطَب والمِنْطَب : المِصفاة " (4) .

فمن النصين السابقين يتبيّن صحّة المَنْطَبَة بمعنى المِصفاة ، ويؤكد هذا أيضاً النّواطِب ، وهي بمعنى الخروق التي تجعل في مِيزل الشراب والمِصفاة ، فالنّواطِب من نفس تركيب المَنْطَبَة ، ويتّسق معناه مع معنى المَنْطَبَة ، يقول صاحب العين " والنّواطِب : خروق تُجعل في مِيزل الشراب ، وفيما يُصفى به الشيء ، فيُتَصَفَّى منه ، ويُبْتَزَل . والواحدة : ناطِبة " (5) .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لعبارة ابن دريد : " لا أدري ما صحّته " عن

(1) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 675/1 والتاج (مشش) 197/9، وينظر: النبات للدينوري 41/5.

(2) الجمهرة (ب ط ن) نطب / 362 ، 311/1 .

(3) التهذيب 370/13 ، وينظر: المحكم 157/9 ، وتكملة الصاغانى 278/1 (نطب) .

(4) اللسان 4459/6 ، وينظر: التاج 441/2 (نطب) .

(5) العين 438/7 ، وينظر: المحيط 190/9 ، والمحكم 157/9 (نطب) .

الْمَنْطَبَةُ ، فقد ثبتت صحتها .

(الهَبَقُ)

يقول ابن دريد : " والهَبَقُ : نبت ، زعموا ، ولا أدري ما صحته " (1).

والهَبَقُ لم أجده في النبات للدينوري ، وأورده ابن سيده في المخصص ذاكراً
توقّف ابن دريد في صحته ، وكذا ابن منظور والزبيدي أوردا توقّفه في صحتها (2) ،
والملاحظ على هؤلاء اللغويين أنهم ذكروا أنّ الهَبَقُ نبت دون أن يبيّنوا حدّه .

(هَجَعُ)

يقول ابن دريد : " وقال أبو الخطاب الأخفش : رجلٌ هَجَعٌ ، إذا كان ضعيف
العقل ، ولا أدري ما صحته " (3).

ويقول صاحب العين : " ورجلٌ هَجَعٌ أي أحمق غافل سريع الاستئامة " (4) ،
ويقول الأزهرى : " وروى ابن حبيب عن ابن الأعرابي : يقال للرجل الأحمق الغافل عمّا
يراد به : هَجَعٌ وهَجَعَةٌ وهَجَعَةٌ ، ومهَجَعٌ ، وأصله من الهُجُوع ، وهو النوم " (5) ،
ويقول الجوهري : " ويقال : رجلٌ هَجَعَةٌ ، مثال هُمَزَةٍ ، وهَجَعٌ ومهَجَعٌ ، للغافل عما يراد
به ، الأحمق ، وأصله من الهُجُوع " (6).

فقد ورد في هَجَعٌ أكثر من لغة ، ويلاحظ أنّ ابن دريد ذكر أنّ الهَجَعَ بمعنى
الضعيف العقل ، وأوردت كتب اللغة أنه الأحمق الغافل ، والأحمق الغافل عقله ضعيف .
ويلاحظ أنّ بعض اللغويين ذكروا أنّ الهَجَعَ بمعنى الأحمق الغافل مشتق من
الهُجُوع بمعنى النوم ، وهذا بجامع الغفلة في كل ، وهذا الاشتقاق يؤكّد صحّة الهَجَعِ .

والهَجَعُ بمعنى الضعيف العقل - نصّ عليه صاحب العين والأزهري والجوهري
وابن فارس والزمخشري وابن منظور والزبيدي ، ولم يذكر أي منهم إزاء اللفظة عبارة
ابن دريد : " ولا أدري ما صحته " ، وهذا يؤكّد صحّة الهَجَعِ بمعنى الأحمق الغافل .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لابن دريد في قوله : " ولا أدري ما صحته " إزاء

(1) الجمهرة (ب ق هـ) بهق / 376 ، 325/1 .

(2) ينظر:المخصص 287/3 ، والمحكم 93/4 ، واللسان 4607/6 ، والتاج 13 / 490 (هبق) .

(3) الجمهرة (ج ع هـ) هجع / 486 ، 106/2 .

(4) العين (هجع) 98/1 .

(5) التهذيب 129/1 ، وينظر: المقاييس 36/6 ، واللسان 4622/6 .

(6) الصحاح 1306/3 ، وينظر: الأساس 869 ، والتاج 537/11 (هجع) .

الهَجَع ، فقد ثبتت صحته بذكر اشتقاقه ، ونصّ أثبات اللغويين عليه .

(الهَكْصُ)

يقول ابن دريد : " زعم قوم أنّ الهَكْصُ مستعمل ، ولا أعرف صحته " (1).

تركيب (هكص) مهمل في المعجمات ، فلم أعثر عليه في العين والجيم وديوان الأدب والمحيط والمقاييس وتكملة الصاغاني واللسان والقاموس والتاج وتكملة الزبيدي والمعجم الوسيط ، ولم أجد اللفظة كذلك في المعرّب للجواليقي وحاشية ابن بري على المعرّب وشفاء الغليل .

(تَهَاكَلُ الْقَوْمِ)

يقول ابن دريد : " والهَكلُ من قولهم : تَهَاكَلُ الْقَوْمُ في أمر ، إذا تنازعوا فيه ، ذكره بعض أهل اللغة ، ولا أعرف صحته " (2).

وأورد ابن عباد وابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي تَهَاكَلُ الْقَوْمِ بمعنى تنازعوا ، ولم يذكر أي منهم إزاء اللفظة عبارة ابن دريد: "لا أعرف صحته"، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على صحته ، يقول ابن عباد ، "وتَهَاكَلُ الْقَوْمُ في الأمر، تنازعوا فيه" (3)، ويقول ابن منظور : " تَهَاكَلُ الْقَوْمُ : تنازعوا في الأمر " (4).

(الْوَحُوحُ)

يقول ابن دريد : " وذكر قوم أنّ الْوَحُوحَ ضرب من الطير ، ولا أدري ما صحته " (5).

ونقل ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الْوَحُوحِ ، يقول الزبيدي : "وَالْوَحُوحُ : طائر ، قال ابن دريد : ولا أعرف ما صحته" (6).

فالزبيدي وكذا ابن منظور وافقا ابن دريد في التوقّف في صحّة الْوَحُوحِ في معنى الطائر .

(المَوَاشِلُ)

- (1) الجمهرة (ص ك هـ) هكص / 896 ، 86/3.
- (2) الجمهرة (ك ل هـ) هكل / 983 ، وقارن 171/3 .
- (3) المحيط 357/3 ، وينظر:المحكم 4 / 99 ، وتكملة الصاغاني 557/5 (هكل) .
- (4) اللسان 4681/6 ، وينظر:التاج 808/15 (هكل) .
- (5) الجمهرة (ح و ح و) وحوح / 188 ، 139/1 .
- (6) التاج 245/4 ، وينظر:اللسان 4779/6 (وحق) .

يقول ابن دريد : " والمَواشِلُ أيضاً : مواضع تقرب من اليمامة لا أدري ما صحتّها ، فأما المَغازِلُ فمواضع هناك معروفة قد جاءت في الشعر الفصيح " (1).

ويقول ابن منظور : " والمَواشِلُ : معروفة من اليمامة ، قال ابن دريد ، لا أدري ما حقيقته " (2).

فابن منظور وكذا الزبيدي نصّا على توقّف ابن دريد في صحّة المَواشِلِ ، ويبدو أن ابن دريد متوقّف في أصل المَواشِلِ ، هل هي أصيلة في العربية أو غير أصيلة ؟ فالوارد في اللسان : " لا أدري ما حقيقته " ، والمَواشِلُ علم على مواضع باليمامة ، فلا مجال للشكّ في استعمالها ، وقد وردت صحيحة في معجم ما استعجم (3).

3 - النقد بقوله : مولّد

سبق أن ذكرت (4) أن اللغويين القدامى نظروا إلى المولّد على أنه من قبيل اللحن ، ويجب تنقية اللغة منه ، وأوردت (5) سلفاً أن ابن دريد رفض صيغة (مالح) ؛ لأنها صدرت عن مولّد لا يؤخذ بلغته ، فابن دريد كان رافضاً للمولّد .

وجاء في الجمهرة لقضية التعبير عن المعنى سبعة وعشرون مثلاً ، وصفت بأنها مولدة ، وهي فيما يلي :

(البند)

يقول ابن دريد : " فأما البند الذي يُراد به عَمّ الجيش ، فليس بالعربي الصحيح ، وقد استعمله المولّدون " (6).

قول ابن دريد : " وقد استعمله المولّدون " - يمثّل قدحاً في اللفظ ، وليس الأمر كذلك ؛ إذ اللفظ صحيح فصيح ؛ وهذا لما يأتي :

قال صاحب العين : " والبند أيضاً : كل عَمّ من الأعلام للقائد ، والجميع البُود ... " (7) ، وقال الجوهري : " البند : العَمّ الكبير ، فارسي معرّب .

قال الشاعر : (طويل)

- (1) الجمهرة (ش ل و) وشل / 880 ، 71/3 .
- (2) اللسان 4845/6 ، وينظر: التاج 776/15 (وشل) .
- (3) ينظر: معجم ما استعجم / 1276 .
- (4) ينظر : ص 26-28 من البحث .
- (5) ينظر : ص 380-382 من البحث .
- (6) الجمهرة (ب د ن) بند / 302 ، 249/1 .
- (7) العين (بند) 52/8 .

وَأَسْيَافُنَا تَحْتَ الْبُنُودِ الصَّوَاعِقُ⁽¹⁾.

فحكاية صاحب العين والجوهري اللفظ ، دليل على صحته والاستشهاد له بالشعر دليل على فصاحته .

واللفظ مقترض من اللغة الفارسية ، حيث جاء في المعرَّب : " والبند : العلم الكبير ، فارسيّ معرَّب ، وقد تكلمت به العرب ... وقال النضر : يُسمَّى العلم الضخم واللواء الضخم البند ، وقال الزّقيان السّديّ⁽²⁾ : (رجز)

إِذَا تَمِيمٌ حَشَدَتْ لِي حَشْدًا .: عَلَى عَنَاجِيحِ الْخِيُولِ جُرْدًا

مُلبَّسَةً سَبَائِبًا وَبُـرْدًا .: تَحْتَ ظِلَالِ رَايَةٍ وَبُنْدًا

ويجمع على البُنود . أنشد المفضل : (رجز)

جَاعُوا يَجْرُونَ الْبُنُودَ جَرًّا

وقال الآخر : (طويل)

وَأَسْيَافُنَا تَحْتَ الْبُنُودِ الصَّوَاعِقُ⁽³⁾.

وورد في تفسير الألفاظ الدخيلة : " بند : العلم الكبير ، فارسيّ ... " ⁽⁴⁾.

فاللفظ ليس أصيلاً في لغة العرب ، وإنما مأخوذ من اللغة الفارسية ، وهذا لا يغضّ من قدره ، فاللفظ جاء في شعر الزّقيان السّديّ ، وهو شاعر أموي يُحتجّ به ، والجواليقي قال : " وقد تكلمت به العرب " .

ويتبيّن مما سبق أنّ قول ابن دريد عن اللفظ : " ليس بالعربي الصحيح " لا يقصد به التقليل من شأن اللفظ ، وإنما يعني أنّ اللفظ ليس من لغة العرب ؛ إذ هو - كما سبق - معرَّب ، وهذه العبارة - كما سيأتي في مبحث التعريب - إحدى العبارات التي استخدمها ابن دريد في التعبير عن كون اللفظ غير أصيل في العربية .

(الحُب)

يقول ابن دريد : " وأما الحُبُّ الذي يُجعل فيه الماء فهو فارسيّ معرَّب ، وهو مولّد . قال أبو حاتم : أصله خُنْبُ فَعُرْب ، فقلبوا الخاءَ حاءً ؛ وحذفوا النون فقليل : حُب ،

(1) الصحاح (بند) 450/2 .

(2) البيتان في ديوان الزّقيان السّدي و عجز البيت الأول فيه: كَزَاخِرِ الْبَحْرِ إِذَا مَا مَدَّأ ص 787.

(3) المعرب / 77 ، 78 ، وينظر: اللسان (بند) 358/1 .

(4) تفسير الألفاظ الدخيلة / 13 .

ومنه سُمِّي الرجل خُنْبِيًّا ؛ لأنهم كانوا يَنْبِذُونَ في الْأَخْنَابِ " (1).

وأوردت بعض كتب التعريب أَنَّ الْحُبَّ بمعنى الْجَرَّةِ العظيمة فارسيّ معرَّب (2).

ويقول صاحب العين : " وَالْحُبُّ : الْجَرَّةُ الضخمة " (3) ، ويقول الجوهري :
" وَالْحُبُّ : الخابية ، فارسي معرب ، والجمع حِيَابٌ وَحَبَّاءٌ " (4).

فصاحب العين والجوهري حكيا الْحُبَّ ، ففي هذا دلالة على صحّة استعماله ،
وتأسيساً على هذا فلا معنى لقول ابن دريد بأنه مولّد ، وعليه فيؤخذ بالشطر الأول من
كلامه حيث قال : " وهو فارسي معرَّب " ، أما قوله بأنه مولّد فهذا ما لا أرتضيه .

واللفظ اشتقّ منه فعل حيث قال الزمخشري : " وَشَرِبَ حَتَّى تَحَبَّبَ أَي
انْتَفَخَ كَالْحُبِّ ، ونظيره : حَتَّى أَوَّنَ أَي صار كالأَوْنِ ، وهو الْجَوْلِقُ . قال ربّعة بن
مُقْرُوم (5) : (طويل)

وفتيان صدق قد صبحت سُلَافَةً .: إذا الديك في جوف من الليل طرباً

ومسحوظة بالماء ينزّو حبابها .: إذا المسمع الغريد منها تحبباً " (6).

فربّعة بن مُقْرُوم بن قيس الضبيّ (ت 16 هـ) - وهو شاعر مخضرم - اشتقّ
من الْحُبِّ بمعنى الْجَرَّةِ العظيمة فعلاً ، وهو تَحَبَّبَ أَي انتفخ من الشرب كالجَرَّةِ العظيمة ،
فهذا دليل على قدم استعمال الْحُبِّ في العربية ، وعلى صحّة استعماله فيها .

وورد الْحُبُّ في قول مشهور للعرب ، وهو قولهم : " حُبّاً وكرامة " ، حيث فُسِّرَ
الْحُبُّ - في بعض الأقوال - بالجرّة ، والكرامة بغطائها (7).

(الحُسْبَان)

يقول ابن دريد : " فَأَمَّا الْحُسْبَانُ الذي يُرمى به ، هذه السّهام الصّغار ،
فمولّد ... " (8) .

- (1) الجمهرة (ب ح ح) حب / 64 ، وقارن 25/1 .
- (2) ينظر: المعرب للجواليقي / 120 ، وشفاء الغليل / 102 ، والمعربات الرشيدية / 119 ، والألفاظ
الفارسية / 50 .
- (3) العين (حب) 31/3 .
- (4) الصحاح 105/1 ، وينظر: اللسان 746/2 (حب) .
- (5) البيتان لربّعة بن مقروم الضبي في المفضليات / 376 ، وبينهما بيت ، والأول برواية : الديك في جوش ،
والثاني برواية : ومشجوجة بالماء .
- (6) أساس البلاغة (حب) 126 .
- (7) المعجم الكبير 12/5 ، وينظر: العين 32/3 (حب) .
- (8) الجمهرة (ب ح س) حسب / 277 ، 221/1 .

ونقل ابن منظور والزبيدي وصف ابن دريد الحُسان بأنه مولّد ، ففي اللسان : " والحُسان : سهام صغار يُرمى بها عن القسيّ الفارسية ، واحدها حُسانة . قال ابن دريد : هو مولّد " (1).

والحُسان بمعنى السّهام القصّار قد نصّ عليه صاحب العين وابن عباد والجوهري وابن فارس والفيومي ، ولم يذكر أحد من هؤلاء أنه مولّد ، يقول صاحب العين : " والحُسان : سهام قصّار يُرمى بها عن القسيّ الفارسية ، الواحدة بالهاء " (2) ، ويقول الأزهري : " وقال ابن شميل : الحُسان : سهام يرمى بها الرجل في جوف قَصَبَةٍ ينزع في القوس ثم يرمى بعشرين منها ، فلا تمرُّ بشيء إلا عقرته من صاحب سلاح وغيره ، فإذا نزع في القصبه خرجت الحُسان كأنها غبّية مطر ، فتفرقت في الناس ، واحدها حُسانة ... " (3) ، ويقول الجوهري : " والحُسان أيضاً : سهام قصّار ، الواحدة حُسانة " (4).

و قد نصّ كثير من اللغويين على الحُسان دون أن يصفوه بأنه مولّد ، ومنهم الجوهري الذي اقتصر على ما صحّ عنده في معجمه ، ومن هنا ، فلا وجه لابن دريد في وصف الحُسان بأنه مولّد .

(الحمص)

يقول ابن دريد : " فأما الحمص هذا الحبّ الذي يُؤكل فأحسبه مولّداً " (5).

فقد وصف ابن دريد الحمص - وهو الحبّ المأكول - بأنه مولّد ، ولم أعر على أحد من اللغويين وصفه بذلك ، بل أورده كثير من اللغويين على أنه صحيح ، ومنهم الدينوري ، والأزهري ، وابن عباد ، والجوهري ، وابن منظور ، والفيومي ، والزبيدي ، ففي النبات للدينوري : " الحمص : عربي ، وما أقلّ ما في الكلام على بنائه من الأسماء ... " (6) ، وفي الصحاح : " والحمص : حبّ . قال ثعلب : الاختيار فتح الميم ، وقال المبرد : هو الحمص بكسر الميم " (7).

- (1) اللسان 866/2 ، وينظر: التاج 422/1 (حسب) .
- (2) العين 150/3 ، والمحيط 494/2 ، والمقاييس 61/2 ، والمجمل 169 ، والمصباح 135 (حسب) .
- (3) التهذيب 332/4 ، وينظر: المصباح 135 (حسب) .
- (4) الصحاح (حسب) 111/1 .
- (5) الجمهرة (ح ص م) حمص / 543 ، وقارن 164/2 .
- (6) النبات 125/5 .
- (7) الصحاح 1034/3 ، وينظر: التهذيب 269/4 ، والمحيط 470/2 ، واللسان 996/2 ، والمصباح 151 ، والتاج 261/9 (حمص) .

ومن ثمّ ، فنصّ اللغويين على الحمّص ، وتصريح أبي حنيفة الدينوري بأنه عربي يؤكّد صحّته ، ومن هنا فلا وجه لابن دريد في قوله بأنه مولّد ، لكن يخفّف من نقد ابن دريد أنه قال : أحسبه مولّداً ، والحسبان لا يفيد اليقين .

(الحَوَك)

يقول ابن دريد : " الحَوَك : ضرب من النبات ، أحسبه مولّداً ، وهو الذي يُسمّى البَقْلَةُ الحمقاء ، فأما أهل نجد فيسمّونها الفَرْخ ، وأما أهل اليمن فيسمّونها الرّجْلَة ، وهو الباذرُوج ، ويسمّيها بعضهم الخِلاف " (1) ، ويقول الدينوري في كتاب النبات : " الحَوَك : الباذرُوج ؛ وزعم بعض الرواة أنه يُسمّى الضَّومَران " (2) .

ويقول الجوهري : " والحَوَك : الباذرُوج " (3) ، ويقول ابن منظور : " والحَوَك : بقلة . قال ابن الأعرابي : والحَوَك : الباذرُوج ، وقيل : البَقْلَةُ الحمقاء ، قال : والأول أعرف " (4) .

فالدينوري والجوهري وابن منظور والزبيدي نصّوا على الحَوَك ، فهذا يدلّ على صحّته وعربيّته ، وعليه فلا وجه لابن دريد في نقده الحَوَك بأنه مولّد .

ويخفّف من نقده أنه قال : " أحسبه مولّداً " ، فهو غير متيقّن من ما إذا كان الحَوَك مولّداً أو غير مولّد .

(خَمَن)

يقول ابن دريد : " فأما قول الناس : خَمَنْتُ كذا وكذا تخميناً ، إذا حزره ، فأحسبه مولّداً " (5) ، وجاء في طبعة حيدرآباد : " فأما قول العامة : خَمَنْتُ كذا وكذا تخميناً إذا حزرته ، فلا أحسبه عربياً صحيحاً " (6) .

وبالبحث يتضح أنّ (خَمَنَ تخميناً) صحيح ، يقول صاحب العين : " الخَمَن : تخمينُك الشيءَ بالوَهْم والظَنّ ... " (7) ، ويقول الأزهري : " قال أبو حاتم : هذه { أي

(1) الجمهرة (ح ك و) حوك / 565 ، 187/2 .

(2) النبات 139/5 ، وينظر 203/3 .

(3) الصحاح (حوك) 1582/4 .

(4) اللسان 1054/2 ، وينظر : التاج 549/13 (حوك) .

(5) الجمهرة (خ م ن) 622/1 ، وقارن 243/2 .

(6) الجمهرة 243/2 .

(7) العين 280/4 ، وينظر : التهذيب 451/7 ، والمحيط 363/4 (خمن) .

الْخَمْنُ { كلمة أصلها فارسية ، ثم عُرِّبَتْ (1) ... معناه الظَّنّ والحَدْس ... } (2).

وقول أبي حاتم لا يقلل من صحة اللفظة ، فهي وإن كانت فارسية الأصل - على رأيه - فقد عربتها العرب ، والمعرَّب يأخذ حكم العربي في صحة الاستعمال .

ويقول الجوهري : " التَّخْمِين : القول بالحَدْس " (3) ، ويقول ابن مكي الصقلي : " ويقولون { أي العامة } خَمَّتْ على كذا ، أي قَدَّرَتْ ، وعرفت الشيء بالتَّخْمِين ، والصواب : خَمَّنَتْ تَخْمِيناً ، ومن أمثال العرب (4) : (قله تخميناً وإن لم تعلمه يقيناً) " (5) ، ويقول الزمخشري : " قُلْ فيه بالتَّخْمِين ، أي بالوَهْم والتقدير ، خَمَّنَ كذا إذا حَزَرَهُ ... " (6).

نخلص مما سبق إلى صحة خَمَّنَ تخميناً ، فقد نصَّ عليه كثير من اللغويين ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه ما صحَّ عنده من كلام العرب ، كما أنَّ ابن مكي الصقلي صَوَّبَ بِخَمَّنَ تخميناً قول العامة : خَمَّمَ تخميماً وذكر أنَّ من أمثال العرب : (قله تخميناً وإن لم تعلمه يقيناً) ، ومن ثَمَّ ، فالتَّخْمِين ورد في كلام العرب ، فهذا شاهد جليٌّ على صحَّته وفصاحته ، ومن هنا ، فلا وجه في نسبة ابن دريد اللفظة إلى التوليد ، ويخفف من نقده أنه قال : (أحسب) التي تفيد عدم القطع .

(الدَّرَاج)

يقول ابن دريد : " الدَّرَاج : ضرب من الطير ، أحسبه مولداً " (7) .

ويقول صاحب العين : " والدَّرَاج من الطير بمنزلة الحَيْقُطَان ، من طير العراق ، أَرْقَط " (8) ، ويقول الجوهري : " والدَّرَاج والدَّرَاجَة : ضرب من الطير ، للذكر

(1) الكلمة لم أجد لها في معجم الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ، والمعربات الرشيدية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، ونقل الجواليقي في المعرب / 129 ، والخفاجي في شفاء الغليل / 112 ما ذكره ابن دريد عن الكلمة من أنها مولدة ، وجاء في التهذيب 451/7 أن الكلمة أصلها خمنا ، والخاء فيه ضبطت بالفتح ، وفي اللسان 1270/2 ضبطت بضم الخاء ، ونقل الشيخ أحمد شاكر في المعرب / 129 (حاشية 4) ضبط صاحب كتاب معيار اللغة حيث ضبطها بالفتح بوزن سحاب .

(2) التهذيب 451/7 ، وينظر: اللسان 1270/2 ، والمصباح / 183 ، والتاج 180/18 (خمن) .

(3) الصحاح (خمن) 2109/5 .

(4) المثل لم أجد له في الفاخر ومجمع الأمثال .

(5) تنقيف اللسان / 96 ، وينظر: لحن العوام للزبيدي / 279 ، 280 .

(6) أساس البلاغة (خمن) 214 .

(7) الجمهرة (ج د ر) درج / 447 ، 65/2 .

(8) العين (درج) 78/6 .

والأنثى، حتى تقول الحَيُّطَان ، فيختصّ بالذَّكَر . وأَرْضٌ مَدْرَجَةٌ ، أي ذات دُرَّاج " (1).
فنصّ صاحب العين والجوهري على الدُّرَّاج يدلّ على صحّة استعماله ، واللفظ
حكاه الجاحظ في الحيوان مرات عديدة (2) ، ورواه كراع النمل في المنتخب (3) ، فكل
هذا يؤكّد صحّته .

وتأسيساً على ما سبق فاللفظ صحيح ، ولا وجه لقول ابن دريد : (أحسبه مولداً) ،
وقد حكاه صاحب العين .

ويخفّف من نقد ابن دريد أنه قال : (أحسب) التي تفيد عدم التيقّن ، واللفظ لم
أهتد إلى شاهد له في ديوان امرئ القيس والنابعة الذبياني وشرح أشعار الهذليين
ومختارات ابن الشجري ، ولم أجده في المعرّب للجواليقي ، وشفاء الغليل ، والمعرّبات
الرشيدية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية .

(رَقِيع)

يقول ابن دريد : " فأما قولهم : رجلٌ رَقِيعٌ ، فهي كلمة مولدة ، وأحسب أنّ أصلها
أنه واهي العقل قد رُقِعَ لأنه لا يُرْقِع إلا الواهي الخلق " (4).

فقد وصف ابن دريد كلمة (رَقِيع) بأنها مولدة ، وبالبحت يتّضح أنّ اللفظة عربية
صحيحة ، قد نصّ عليها اللغويون ، يقول صاحب العين : " والرَّقِيع : الأحمق يتفرّق
عليه رأيه وأمره ... " (5) ، ويقول الأزهري : " قالوا : الرَّقِيع : الرجل الأحمق ، سُمِّي
رَقِيعاً ؛ لأنّ عقله كأنه قد أُلْحِقَ واستَرَمَ ، واحتاج إلى أن يُرْقِع برُقعة ... " (6) ، ويقول
الجوهري : " والرَّقِيع والمرْقَعان : الأحمق ، وهو الذي في عقله مَرَمَةٌ - وقد رُقِع بالضمّ
رَقَاعَةً " (7).

واستعمالات تركيب (رَقِع) تؤكّد صحّة الرَّقِيع بمعنى الأحمق الواهي العقل ،
يقول ابن فارس : " الراء والقاف والعين أصل يدلّ على سدّ خلل بشيء . يقال : رَقَعْتُ
الثوبَ رَقْعاً ، والخرقة رُقعة . فأما قولهم لواهي العقل : رَقِيع ، فكأنه قد رُقِع ؛ لأنه لا

-
- (1) الصحاح (درج) 314/1 .
 - (2) ينظر على سبيل المثال الحيوان 209/5 ، 530 .
 - (3) ينظر: المنتخب ص 48 .
 - (4) الجمهرة (ر ع ق) رقع / 767 ، 383/2 .
 - (5) العين 157/1 ، وينظر: الأساس 308 ، واللسان 1705/3 (رقع) .
 - (6) التهذيب (رقع) 236/1 .
 - (7) الصحاح 1222/3 ، وينظر: المحيط 171/1 (رقع) .

يُرْقِعُ إِلَّا الْوَاهِي الْخَلْقَ ... " (1) ، ويقول الفيومي : " ويقال للواهي العقل رَقِيعٌ تشبيهاً بالثوب الخلق ، كأنه رُقِعَ " (2).

و قد حكى اللغويون الرقيع في معنى الأحقق الواهي العقل ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه الصحيح عنده ، كما تبين من كلام ابن فارس والفيومي أن كلمة الرقيع بمعنى الأحقق تتفق مع استعمالات تركيب (رقع) ، وهذا كله يؤكد صحة الرقيع . ومن ثم ، فلا وجه لقول ابن دريد بأن الرقيع كلمة مولدة ، فقد ثبتت عربيتها وصحتها .

(شَذَر)

يقول ابن دريد : " وشذرت النظم تشذيراً ، إذا فصلته بالخرز ، فأما قولهم : شذّر كلامه بشعر فهي كلمة مولدة ، شُبِّهَتْ بالنظم وحسن التأليف " (3).

فشذّر كلامه بشعر ذكر ابن دريد أنه كلمة مولدة ، ويؤيد هذا أنها لم ترد في أكثر معجمات اللغة (4).

وقرّر ابن سيده والصاغانى وابن منظور والزبيدي ما ذكره ابن دريد من أن شذّر كلامه بشعر كلمة مولدة ، ففي المحكم : " ... وشذّر النظم : فصله . فأما قولهم : شذّر كلامه بشعر فمولّد ، وهو على المثل " (5).

فكما يُفصل بين حبات العقد بخرز ونحوه ، كذلك يُفصل الأديب بين كلامه بمقطعات شعرية ، فشبه الفصل بالشعر بين الكلام المنثور بالفصل بين حبات العقد بالخرز ونحوه ، وهذا يفهم من كلام ابن دريد السابق ، وعلى هذا كان المجاز (التشبيه) هو طريق التوليد هنا .

(صَارِف)

يقول ابن دريد : " ويقال : عَنَزُ صَارِفٌ ، إذا أرادت الفحل ، وزعم قوم أن هذه الكلمة مولدة " (6).

ويقول الأصمعي في كتابه الفرق : " الصارِف ليس من كلام العرب ، وإنما ولده

(1) المقاييس 429/2 ، وينظر: المجمل / 296 (رقع) .

(2) المصباح / 235 ، وينظر: التاج 34/11 (رقع) .

(3) الجمهرة (ذ ر ش) شذر / 691 ، 308/2 .

(4) ينظر تركيب (شذر) في العين والتهذيب والمحيط والصحاح والمقاييس والمجمل .

(5) المحكم 28/8 ، وينظر: تكملة الصاغانى 44/3 ، واللسان 2220/4 ، والتاج 15/7 (شذر) .

(6) الجمهرة (ر ص ف) صرف / 741 ، 356/2 .

أهل الأمصار " (1) ، ويقول الجاحظ : " وأنكر بعضهم قولهم : " شاة صَارِفٌ " ، وزعم أنه مولد " (2) .

فكلام الأصمعي والجاحظ يوافق النقد السابق ، لكن يلاحظ أنّ الجاحظ قال : " وأنكر بعضهم " ، فليس كلهم ينكرها ، والجاحظ نفسه أورد الفعل صرف في موضعين آخرين من كتابه الحيوان ، حيث قال : " ويقال : صَرَفَتِ الكلبة صِرَافاً وصُرُوفاً " (3) ، بمعنى انتهت ، وذكر كلمة صارِف في موضع آخر غير ما سبق ، فقال : " وقالوا في الأمثال : " لا أفعل حتى ينام ظالع الكلاب " أي الصَّارِف " (4) .

فكلام الجاحظ السابق فيه دلالة على صحة كلمة (صَارِف) ، وينفي إنكار من أنكرها ، ويؤكد صحة الكلمة أنّ معظم اللغويين أثبتوها في معجماتهم ، ومنهم الأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور والزبيدي (5) ، حيث يقول قطرب في كتابه الفرق : " صَرَفَتِ الشاة صُرُوفاً وصِرَافاً ... " (6) وفي المحيط : " والصَّرَاف : حرمة (7) الشاء والبقر والكلاب ، فهي صارِف " (8) ، ويقول الجوهري : " وكلبة صارِف ، إذا انتهت الفحل ، وقد صَرَفَتِ تَصْرِفُ صُرُوفاً وصِرَافاً " (9) .

فكلمة (صَارِف) اسم فاعل من الفعل صَرَفَ بمعنى انتهى ، وقد نصّ عليه اللغويون ، ومنهم الجوهري الذي التزم في صاحبه ما صحّ عنده من اللغة .
ومن ثمّ فلا اعتداد بقول من زعم أنّ كلمة (صَارِف) مولدة ، فهي عربية صحيحة ثابتة في كتب اللغة .

ويلاحظ أنّ ابن دريد قال : " وزعم قوم أنّ هذه الكلمة مولدة " ، فهذا رأي طائفة من اللغويين ، فليس كلهم مجمعاً على هذا .

-
- (1) الفرق للأصمعي / 83 .
 - (2) الحيوان 520/5 .
 - (3) الحيوان 209/2 ، وينظر 283/2 .
 - (4) الحيوان 284/2 .
 - (5) ينظر: التهذيب 613/12 ، والمحيط 128/8 ، والصاحح 1386/4 ، والمقاييس 343/3 ، والمجمل / 427 ، والمحكم 201/8 ، وأساس البلاغة 480 ، واللسان 1236/4 ، والتاج 319/12 (صرف) .
 - (6) الفرق لقطرب / 75 .
 - (7) في اللسان (حرم) 848/2 : " وحرمت المعزى وغيرها من ذوات الظلف حراماً ، واستحرمّت : أرادت الفحل ... " .
 - (8) المحيط (صرف) 128/8 .
 - (9) الصاحح (صرف) 1386/4 .

وبدا فيما سبق نظرة اللغويين القدامى بوضوح إلى المولد ، فقد قال الأصمعي :
ليس الصارف من كلام العرب ، وإنما ولده أهل الأمصار ، وذكر الجاحظ أن بعض
اللغويين أنكر الصارف ؛ لأنه مولد .

(الصِّلَف)

يقول ابن دريد : " فأما قول العامة : فلان صِلَفٌ فهو من كلام المولدين " (1).

وجاء في اللسان : " الصِّلَف : مجاوزة القدر في الظرف (2) والبراعة ، والادعاء
فوق ذلك تكبراً ، صِلَفٌ صِلَافاً ، فهو صِلَفٌ من قوم صِلَافِي ، وقد تَصَلَّفَ ، والأنثى
صِلَافَةٌ ، وقيل : هو مولد . ابن الأثير في قوله : آفة الظرف الصِّلَف : وهو الغلو في
الظرف ، والزيادة على المقدار مع تكبر (3) .

فيؤخذ من نص اللسان أمور :

الأول : أن الصِّلَف - وإن لم يبين ابن دريد مفهومه عند العامة - فقد تبين من
نص اللسان أنه المغرور المتكبر .

الثاني : جاء في كلام اللسان ما يقرر نقد ابن دريد من أن الصِّلَف مولد .

الثالث : أن اللسان أورد قولين في الصِّلَف : الأول على أنه عربي ، والثاني على
أنه مولد ، وعبر عن الرأي الثاني بقوله : " وقيل : هو مولد " ، ومن هذا يشتم أن الرأي
الأول - وهو كون الصِّلَف عربياً - هو الراجح ، وأميل إلى هذا الرأي حيث قال ابن
فارس : " فأما الرجل الصِّلَف فهو من هذا {أي من أصل (صِلَف) الذي يدل على شدة
وكزازة} ؛ وهو من الكزازة وقلة الخير ، وكان الخليل يقول : الصِّلَف : مجاوزة قدر
الظرف ، والادعاء فوق ذلك " (4) .

فالصِّلَف تشتمل منه النفس ، كما أن نفعه وخيره قليل بالنسبة لهيئته وكلامه ، وهو
مثل السحابة الصِّلَفَة (5) التي يُظن أن فيها ماء كثيراً ، فإذا هي لا تمطر إلا القليل ،
وكذلك الصِّلَف المغرور يُظن أن خيره ومواهبه كثيرة ، فإذا هي قليلة ، فهو مثل الإناء
الصِّلَف (6) القليل الأخذ للماء أو الطعام، فيُظن فيه الأخذ الكثير، فإذا هو لا يأخذ إلا القليل .

(1) الجمهرة (ص ف ل) صلف / 891 ، 81/3 .

(2) الظرف : البراعة وذكاء القلب . اللسان (ظرف) .

(3) اللسان 2483/4 ، وينظر : المحكم 217/8 (صلف) .

(4) المقاييس (صلف) 306/3 .

(5) اللسان (صلف) 2483/4 .

(6) السابق : نفسه .

(الطَّحَزُ)

يقول ابن دريد : " (ح ز ط) استعمل منها الطَّحَزُ ، وليس بعربي صحيح ، كأنه في معنى الكذب : طَحَزَ يَطْحُزُ طَحْزاً ، وهي كلمة مولدة ، وربما استعملت في الكذب " (1).

ويؤيد ما ذكره ابن دريد من أن (الطَّحَزُ) كلمة مولدة أن صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس والزمخشري أهملوا تركيب (طَحَزَ) ، ويقول ابن منظور : " الطَّحَزُ : في معنى الكذب ، قال ابن دريد : وليس بعربي صحيح " (2).

فكلام ابن منظور يوافق نقد ابن دريد ، وقرره أيضاً الجواليقي في المعرَّب ، حيث نقل فيه كلام ابن دريد (3).

وأما ابن القطاع فأورد الفعل على أنه صحيح ، حيث قال في أفعاله : " و طَحَزَ : كَذَب " (4).

وطَحَزَ في معنى كَذَبَ لم أجده في مظانّه في أفعال ابن القوطية والسرقسطي مما يرجح نقد ابن دريد .

(الطَّرَشُ)

يقول ابن دريد : " والطَّرَشُ ليس بعربي محض ، بل هو من كلام المولدين ، وهو بمنزلة الصَّمَمِ عندهم . قال أبو حاتم : لم يرضوا باللُّكْنَة حتى صرّفوا له فعلاً ، فقالوا : طَرَشَ يَطْرِشُ طَرِشاً " (5).

وبالبحث وجدت أن بعض اللغويين أورد (الطَّرَشُ) على أنه عربي صحيح ، دون أن يصفه بأنه مولد أو أنه ليس بعربي محض ، يقول الأزهري : " الطَّرَشُ : الصَّمَمُ ، ورجلٌ أُطْرُوشٌ ورجالٌ طُرُشٌ " (6).

وبعض اللغويين اعترض على (الطَّرَشُ) ، فوصفه بأنه مولد ، وبأنه ليس بعربي

(1) الجمهرة (ح ز ط) طحز / 527 ، 147/2 .

(2) اللسان (طحز) 2644/4 .

(3) ينظر: المعرب / 223 .

(4) أفعال بن القطاع 301/2 .

(5) الجمهرة (ر ش ط) طرش / 726 ، وقارن 342/2 .

(6) التهذيب 311/11 ، وينظر: العين 236/6 ، والمقاييس 447/3 ، والمحكم 15/8 ، وأساس البلاغة

500 ، والتكملة للصاغاني 485/3 (طرش) .

محض ، يقول الجوهري : " الطَّرَش : أهون الصَّمَم ، يقال : هو مولّد " (1) ، ويقول الفيومي : " طَرَشَ طَرَشاً من باب تَعَبَ ، وهو الصَّمَم ، وقيل : أقل منه ، وقيل : ليس بعربي محض ، وقيل : هو مولّد " (2) .

ومن ثمّ ، فقد اختلفت نظرة اللغويين إلى الطَّرَش ، فبعضهم أثبتتها على أنها عربية صحيحة ، وبعضهم نصّ على أنها مولّدة ، أو ليست بعربية صحيحة ، لكنّ الزبيدي قال بعد أن سرد آراء اللغويين في (الطَّرَش) : " قال شيخنا : أنكر أبو حاتم هذه المادة ، ووافقه جماعة ، وقالوا : لا أصل للأطْرُوش ، ولا للطَّرَش في كلام العرب ، وقال المعري في عبث الوليد : الأطْرُوش يقول بعض أهل اللغة : لا أصل له في العربية ، قال ، وقد كثر في كلام العامة جداً ، وصرفوا منه الفعل ، فقالوا : طَرَشَ إلخ ، ثم قال : وأطْرُوش : كلمة عربية ، ويمكن أن من أنكره لم تقع إليه هذه اللغة ، وأطال في ذلك ، ونقل كلام ابن درستويه : أن كلام العرب واسع ، وأنّ العربية لا يحيط بها إلا نبي ، قال شيخنا : قلت : والصواب ثبوتها في الكلام ... " (3) .

فشيخ الزبيدي رجّح أخيراً صحّة (الطَّرَش) حيث قال : " والصواب ثبوتها في الكلام " .

ويؤكّد صحّتها وثبوتها - نصّ أصحاب كتب الأفعال : ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع عليها ، ففي أفعال ابن القوطية : " وطَرَشَ طَرَشاً : ثَقُلَ سَمْعُهُ " (4) .
ويلاحظ أنّ كلمة مولّد أو مولّدة في بعض النصوص السابقة كانت تسبق بكلمة : (يقال) أو (قيل) اللتين يشتمّ منهما ضعف القول بالتوليد .

(الطَّارِمَة)

يقول ابن دريد : " فأما هذا البناء الذي يسمى الطَّارِمَة فليس بعربي ، وهو من كلام المولّدين " (5) .

وجاءت الطَّارِمَة في بعض كتب التعريب (6) ، وأورد صاحب العين وابن عباد

(1) الصحاح 1009/3 ، وينظر: المجلد / 457 ، 458 (ط ر ش) .

(2) المصباح (ط ر ش) / 378 .

(3) الناج (ط ر ش) / 133/9 .

(4) الأفعال لابن القوطية / 270 ، وينظر: الأفعال للسرقسطي 275/3 ، وابن القطاع 300/2 .

(5) الجمهرة (ر ط م) طرم / 759 ، 374/2 .

(6) ينظر: المعرب / 224 ، وشفاء الغليل / 177 ، والألفاظ الفارسية / 112 .

وابن سيده اللفظ ، وذكروا أنه دخيل ⁽¹⁾ ، وورد في التهذيب أن الكلمة أعجمية ⁽²⁾ .

وكلمة دخيل أو أعجمية تساوي كلمة معربة ، فكلمة دخيل أو أعجمية لا تقل من شأن الطَّارِمة ، والدليل على ذلك أن الجوهري قال : " والطَّارِمة : بيت من خشب ، فارسي معرب " ⁽³⁾ .

فالجوهري الذي اقتصر في معجمه على ما صحَّ عنده أثبت الطَّارِمة على أنها معربة صحيحة الاستعمال ، وعليه فوصف الكلمة بأنها دخيلة أو أعجمية لا يقلل من شأنها ، فهي وإن كانت أعجمية ، فقد عربتها العرب بتغيير بعض حروفها ، إذ الكلمة - كما في الألفاظ الفارسية - أصلها تَارِم ⁽⁴⁾ ، ومن هنا جمع ابن منظور بين الألفاظ الثلاثة (دخيل - أعجمي - معرب) ، فقال : " والطَّارِمة : بيت من خشب كالقبة ، وهو دخيل أعجمي معرب " ⁽⁵⁾ .

ويقول الزمخشري : " ورأيتُه قاعداً في الطَّارِمة ، وهي بيت من خشب كالقبة " ⁽⁶⁾ .

فالزمخشري أورد الكلمة في سياق مستعمل مما يدل على أنها معربة صحيحة الاستعمال .

وتأسيساً على ما سبق فلا وجه لابن دريد في قوله بأن الطَّارِمة من كلام المولدين ، فقوله يزري بها ، وليس الأمر كذلك .

(مطمورة)

يقول ابن دريد : " وبنَى فلان مَطْمُورة ، إذا بنَى داراً في باطن الأرض أو بيتاً ، وهي كلمة مولدة ، والجمع مَطَامِير " ⁽⁷⁾ .

وبمراجعة كتب اللغة يتبين أن كلمة مطمورة عربية صحيحة ، فقد نصَّ عليها صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور والفيومي والزبيدي ، لكنهم لم يذكروا في تفسيرها الدار أو البيت المبني في باطن

(1) ينظر: العين 424/7 ، والمحيط 170/9 ، والمحكم 135/9 ، والتاج 434/17 (طرم) .

(2) ينظر: التهذيب (طرم) 340/13 .

(3) الصحاح (طرم) 1973/5 .

(4) ينظر: الألفاظ الفارسية / 112 .

(5) اللسان (طرم) 2668/4 .

(6) الأساس (طرم) 503-502 .

(7) الجهرة (ر ط م) طمر / 759 ، 374/2 .

الأرض ، وإنما ذكروا أنها " حفرة أو مكان تحت الأرض قد هُيئَ خفيًا ، يُطمر فيه طعامٌ أو مالٌ " (1).

وجمع الفيومي بين التفسيرين السابقين ، فقال : " وَطَمَرْتُ الشيءَ سترته ، ومنه المَطْمُورَةُ ، وهي حفرة تحفر تحت الأرض ، قال ابن دريد : و بنى فلان مَطْمُورَةً إذا بنى بيتاً في الأرض " (2).

ويلاحظ أنَّ الفيومي نقل كلام ابن دريد دون أن يذكر فيه أنَّ الكلمة مولدة ، كما أنه أورد أنَّ الكلمة مأخوذة من طَمَرَ الشيءَ بمعنى ستره ، وهذا يقوِّي صحَّتها وعربيتها، إذ هي تتسق مع استعمالات تركيب (طَمَرَ) .

وبناء على ما سبق فلا وجه لقول ابن دريد بأنَّ (مَطْمُورَةُ) كلمة مولدة ، وقد نصَّ عليها معظم اللغويين ، ولم يذكر أي منهم ما يقلل من شأنها ، كما يتفق معناها مع استعمالات تركيبها .

(طَمَعَ الْجُنْدِ)

يقول ابن دريد : " وَطَمَعَ الْجُنْدُ : وقت قبضهم الرِّزْق ؛ وأحسبه مولداً ، من قولهم : طَمَعَ يَطْمَعُ طَمَعًا " (3).

فابن دريد انتقد (طمع الجند) بقوله : " أحسبه مولداً " ، وبالبحث وجدته صحيحاً غير مولد ، فقد نصَّ عليه صاحب العين والليثاني والأزهري والجريري والزمخشري وابن منظور والفيومي والزبيدي ، ولم يذكر أي منهم أنه مولد أو أي شيء يقلل من شأنه، ففي العين : " والأطماع : أرزاق الجند " (4) ، وفي التهذيب : " وقال الليثاني : أخذ القوم أطماعمهم أي أرزاقهم ، الواحد طَمَع " (5) ، وفي الصحاح : " والطَمْعُ : رِزْقُ الْجُنْدِ . يقال : أمر لهم الأميرُ بأطماعمهم ، أي بأرزاقهم " (6) ، وفي الأساس : " ومن المجاز : أخذ الجُنْدُ أطماعمهم ؛ أرزاقهم " (7) ، وفي اللسان : " والطَمْعُ : رِزْقُ الْجُنْدِ ،

(1) العين 424/7 ، وينظر: التهذيب 343/13 ، والمحيط 172/9 ، والصحاح 726/2 ، والمقاييس 424/3 ، والمجمل / 452 ، والأساس 503-502 ، واللسان 2702/4 ، والمصباح / 378 ، والتاج 145/7 (طرم) .

(2) المصباح (طمر) / 378 .

(3) الجمهرة (ط ع م) طمع / 916 ، وقارن 106/3 .

(4) العين (طمع) 27/2 .

(5) التهذيب (طمع) 193/2 .

(6) الصحاح (طمع) 1255/3 .

(7) أساس البلاغة 511 ، وينظر: المصباح / 378 (طمع) .

وأَطْمَاعُ الْجُنْدِ : أرزاقهم . يقال : أمر لهم الأمير بأطماعهم ، أي بأرزاقهم ، وقيل : أوقات قبضها ، واحداها طَمَعَ ... " (1).

فالنصوص السابقة تؤكد كلها صحّة (طمع الجند) بمعنى رزقهم أو وقت قبضهم الرزق .

ويلاحظ أنّ جميع الكتب السابقة نصّت على أنّ (طمع الجند) بمعنى رزقهم ، مع أنّ ابن دريد ذكر أنّ معناه وقت قبضهم الرزق ، وأقول : إنّ ابن منظور ، وكذا الزبيدي جمعا بين التفسيرين ، وهذا يعني أنّ اللفظ واحد عند من فسّره بأنه وقت قبض الجند أرزاقهم ، وعند من فسّره بأنه رزق الجند . لكنّ الأولى أن يُفسّر (طمع الجند) بأنه رزقهم موافقة لجمهور اللغويين - فيما سبق - .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لنسبة ابن دريد الكلمة إلى التوليد ، ويخفف من نقده السابق أنه قال : " أحسب " التي تفيد عدم التأكد من حكمه .

(المَعْقُود)

يقول ابن دريد : " والبناء المَعْقُود : الذي قد جُعِلَتْ له عقود ، فَعُطِفَتْ كالأبواب ، وأحسبها كلمة مولّدة " (2).

وبالبحث لم أجد أحداً من اللغويين ذكر أنّ الكلمة مولّدة ، أو نقل كلام ابن دريد عنها ، بل وردت الكلمة في أكثر من معجم على أنها عربية صحيحة ، يقول الزمخشري : " وبناء مَعْقُود ومُعَقَّد : جُعِلَ عَقُوداً أي طاقاتٍ معطوفةً كالأبواب ، وعَقَّدَ بناءه وعَقَّدَه " (3) ، ويقول الصاغاني : " والبناء المَعْقُود : الذي جعلت له عَقُود فَعُطِفَتْ كالأبواب " (4).

ويخفف من نقد ابن دريد أنه قال : " وأحسبها كلمة مولّدة " ، فعبر بأحسب التي تفيد عدم القطع .

(الفُتْحَة)

يقول ابن دريد : " والفُتْحَة : التَّيْه والتَّكْبِير ، وأحسبها مولّدة ؛ يقال : في فلان

(1) اللسان 2704/4 ، وينظر: التاج 327/11 (طمع) .

(2) الجمهرة (د ع ق) عقد / 661 ، وقارن 278/2 .

(3) أساس البلاغة (عقد) 557-558 .

(4) التكملة للصاغاني 292/2 ، وينظر: العين 140/1 ، والمحيط 150/1 ، واللسان 3031/4 ، والتاج 117/5 (عقد) .

فُتْحَة " (1).

وفي اللسان : " وَتَفْتَحَ بما عنده من مال أو أدب : تطاول به ، وهي الفُتْحَة ... قال ابن دريد : ولا أحسبه عربياً " (2).

فقد تقرر نقد ابن دريد في اللسان وكذا في التاج ، لكن صاحب العين والأزهري والصاغانى نصّوا على الفُتْحَة بمعنى التَّكَبَّر ، ولم يذكر أي منهم شيئاً يمسّ صحتّها ، ففي العين : " والفُتْحَة : تَفْتَحُ الإنسان بما عنده من أموال أو أدب يتطاول به ، يقال : ما هذه الفُتْحَة التي أظهرتها ، وَتَفْتَحُ بها علينا " (3).

فصاحب العين أورد الفُتْحَة في سياق مستعمل ، وهو داخل عصر الاحتجاج اللغوي ، فهذا يدلّ على عربيّتها .

ويخفّف من نقد ابن دريد أنه قال : " أحسب " التي تفيد عدم التيقّن .

(قُشَام)

يقول ابن دريد : " وقُشَام المائدة : ما نفض منها من باقي خبز وغيره ، وأحسبها مولدة " (4).

وبالبحث يتبيّن صحّة (قُشَام المائدة) ، فقد نصّ عليها الأزهري وابن عباد والجوهري وأبو هلال العسكري وابن فارس ، وابن سيده وابن منظور والزبيدي .

فهذا الأزهري يثبت الكلمة نقلاً عن عدد من اللغويين الأثبات ، حيث يقول : " أبو العباس عن ابن الأعرابي : القُشَامَة : ما يبقى من الطعام على الخوان . أبو عبيد عن أبي زيد : القُشَامَة : ما بقي على المائدة مما لا خير فيه ، يقال : قَشَمْتُ أَقْشِمُ قَشْماً " (5) ، ويقول الجوهري : " وقَشَمْتُ الطعامَ قَشْماً ، إذا نفيت الرديء منه ... والقُشَامَة والقُشَام ما بقى على المائدة ونحوها ممّا لا خير فيه " (6).

ويقول أبو هلال العسكري : " القُشَام : ما يبقى من كسار الخبز وغيره

-
- (1) الجمهرة (ت ح ف) فتح / 386 ، 4/2 .
 - (2) اللسان 3339/5 ، وينظر: التاج 150/4 (فتح) .
 - (3) العين 194/3 ، وينظر: التهذيب 448/4 ، وتكملة الصاغانى 74/2 (فتح) .
 - (4) الجمهرة (ش ق م) قشم / 875 ، 66/3 .
 - (5) التهذيب 336/8 ، 337 ، وينظر: المحيط 245/5 ، والصاحح 2012/5 ، والمجمل / 596 ، والمحكم 108/6 ، واللسان 3639/5 ، والتاج 576/17 (قشم) .
 - (6) الصاحح (قشم) 2012/5 .

على المائدة " (1) ، ونصّ على الكلمة أيضاً أبو منصور الثعالبي في كتابه خصائص اللغة (2) ، في فصل تقسيم مالا خير فيه من الأشياء والفضالات .

ومما يؤكد أنّ (القُشام) صحيح ، أنّ ابن فارس نقل نصّ ابن دريد السابق دون أن يذكر فيه قوله بأنها مولدة ، يقول : " قال ابن دريد : قُشام المائدة : ما نُفُض منها من باقي خبز وغيره " (3) .

وبناء على ما سبق فالقُشام عربي صحيح ، قد نصّ عليه كثير من اللغويين ، ومنهم الجوهري الذي التزم الصحيح في معجمه ، ومن ثمّ ، فلا وجه لقول ابن دريد بأنّ القُشام مولدة ، ويخفّف من نقده أنه قال : " أحسب " التي تفيد عدم التيقن .

(المِقْلَاع)

يقول ابن دريد : " والمِقْلَاع الذي تُخذف به الحجارة أحسبه مولداً " (4) .

فقد وصف ابن دريد المِقْلَاع ، وهو ما يُرمى به الحجارة بأنه مولد ، وبالبحث يتضح صحّة الكلمة ، فقد نصّ عليها عدد من اللغويين ، ومنهم الجوهري حيث يقول : " والمِقْلَاع : الذي يُرمى به الحجر " (5) ، ويقول الزمخشري : " ورماه بقُلاعة بالتخفيف والتنقيط ، بمدّرة يَنْقُلُهَا من الأرض ، ورماه بالمِقْلَاع " (6) .

ويؤكد صحّة (المِقْلَاع) أنّ معناه يتّسق مع معاني استعمالات تركيب (قلع) التي ذكر ابن فارس أنها تدلّ " على انتزاع شيء من شيء ... " (7) ، فالحجارة تنتزع من المِقْلَاع فتذهب إلى مكان بعيد .

ومن استعمالات (قلع) : القُلاعة ، وهي : " الحجر والمدّر يقتلع من الأرض فيرمى به ، يقال : رماه بقُلاعة " (8) ، ومعنى القُلاعة يتّسق مع معنى المِقْلَاع ؛ إذ المِقْلَاع هو الذي يُرمى به القُلاعة . أيضاً من استعمالات (قلع) : القُلُوع ، وهو "

(1) المعجم في بقية الأشياء / 122 .

(2) ص : 46 .

(3) المجمل (قشَم) / 596 .

(4) الجمهرة (ع ق ل) قلع / 940 ، 130/3 .

(5) الصحاح 1271/3 ، وينظر: اللسان 3725/5 ، والناج 399/11 (قلع) .

(6) أساس البلاغة 679-680 ، وينظر: المقاييس 22/5 ، والمجمل / 577 ، والمصباح / 513 (قلع) .

(7) المقاييس (قلع) 21/5 .

(8) الصحاح (قلع) 1271/3 .

القوس التي إذا نُزِعَ فيها انقلبت " (1).

فالقُلُوع يتَّق مع معنى المِقْلَاع ، فالقُلُوع يُرمى به السهام ، والمِقْلَاع يُرمى به الحجارة .

فيتبين مما سبق أن المِقْلَاع ، وهو ما يُرمى به الحجارة صحيح ، قد أورده عدد من اللغويين ، ومنهم الجوهري ، كما أنه يتسق مع استعمالات تركيب (قلع) ، ومن ثمّ ، فلا وجه لابن دريد في وصفه المِقْلَاع بأنه مولّد .

لكن يخفف من نقد ابن دريد أنه قال : " أحسبه مولّداً " ، فاستعمل أحسب التي تفيد عدم تيقّنه من ما إذا كان المِقْلَاع مولّداً أو غير مولّد .

(الكابوس)

يقول ابن دريد : " والكياسة : العِزق ، وربّما سُمّي هذا الذي يقع على النائم الكابوس ، وأحسبه مولّداً " (2).

وقرّر ابن فارس نقد ابن دريد فنقله (3) ، ويوافق نقده أيضاً قول ابن منظور : "والكابوس : ما يقع على النائم بالليل ، ويقال : هو مُقَدِّمة الصَّرَع ؛ قال بعض اللغويين : ولا أحسبه عربياً ، إنما هو النِّيدِلان ، وهو الباروك والجاثوم " (4).

لكن يدلّ على صحّة الكابوس وعربيّتها - نصّ كثير من اللغويين عليها ، ومنهم صاحب العين وأبو عمرو الشيباني - وهما متقدّمان على ابن دريد - والفارابي والأزهري والجوهري والزمخشري ... ففي العين : " والكابوس : ما يقع على الإنسان بالليل ، لا يقدر معه أن يتنفس " (5) ، وفي التهذيب : " عمرو عن أبيه : الكابوس : النِّيدِلان وهو الباروك والجاثوم " (6) ، وفي الصحاح : " والكابوس : ما يقع على الإنسان بالليل ، ويقال : هو مُقَدِّمة الصَّرَع " (7) ، وفي الأساس : " ... ووقع عليه الكابوس " (8).

فالنصوص السابقة تؤكّد لنا صحّة (الكابوس) ، وعليه فلا وجه لنقد ابن دريد ، ويخفف من نقده أنه قال (أحسب) التي تفيد عدم تيقّنه من نقده .

- (1) التهذيب (قلع) 250/1 .
- (2) الجمهرة (ب س ك) كبس / 339 ، 287/1 .
- (3) ينظر: المقاييس (كبس) 154/5 .
- (4) اللسان 3812/5 ، وينظر: التاج 439/8 (كبس) .
- (5) العين (كبس) 316/5 .
- (6) التهذيب (كبس) 80/10 .
- (7) الصحاح (كبس) 969/3 ، وينظر: ديوان الأدب 372/1 .
- (8) أساس البلاغة (كبس) 698 .

ويؤكد صحة لفظ الكابوس أيضاً أنّ الباروك والجاثوم فسّرتا به ، ففي اللسان :
 "والْبَرْكُ والْبَارُوكُ : الكابوس ، وهو النِّيدِلَان " (1) ، وفيه أيضاً : " والجُثَام والجاثوم :
 الكابوس يَجْتُمُّ على الإنسان ... " (2).

ودلالة الكابوس تتسق مع استعمالات تركيبه ، ومن ذلك كبس الحفرة وهو طَمُّها
 أو طَوِيْها بالتراب ، حتى يقطع سبيل الهواء إليها ، وكذلك الكابوس الواقع على النائم حتى
 لا يستطيع التنفس ، فهو يقطع أيضاً سبيل الهواء إلى صدره .

(الكِرَاعَة)

يقول ابن دريد : " فأما الكِرَاعَة التي تسميها العامة فكلمة مولدة ، وقالوا : سُمِّيَتْ
 بذلك ؛ لأنها تلعب بأكارعها " (3).

ونسب الصاغانى وابن منظور والزبيدي الكِرَاعَة إلى العامة ، وذكروا أنها مولدة،
 فهذا إقرار منهم بنقد ابن دريد ، ففي اللسان : " وأما الكِرَاعَة التي تلفظ بها العامة فكلمة
 مولدة " (4).

وورد في كلام ابن دريد علّة تسمية الكِرَاعَة بذلك ، وهذه العلة دليل على عربيّة
 الكلمة وصحّتها ، فالعلّة ردتها إلى بعض استعمالات تركيبها ، ردتها إلى الأكارع ، وهي
 الأرجل .

(كَيْفَ)

يقول ابن دريد : " كَيْفَ : كلمة يُستفهم بها ، فأما قولهم : هذا شيءٌ لا يُكَيَّفُ ،
 فكلام مولد ، هكذا يقول الأصمعي " (5).

فكَيْفَ الشيءَ حكم عليه الأصمعي بأنه مولد ، وقرّر هذا أيضاً ابن سيده وابن
 منظور ، ففي المحكم : " ... فأما قولهم : كَيْفَ الشيءَ ، فكلام مولد " (6) ، ويقول
 الصاغانى : " وأما اشتقاق الفعل من كَيْفَ كقولهم : كَيْفَتُهُ فتَكَيْفَ قياس ، واستعمال
 المتكلمين دون السماع من العرب ، وأمّا الذي هو مسموع من العرب فقولهم : كَيْفَتُ

(1) اللسان (برك) 267/1 .

(2) اللسان (جثم) 545/1 .

(3) الجمهرة (ر ع ك) كرع / 771 ، وقارن 386/2 .

(4) اللسان 3859/5 ، وينظر: التكملة للصاغانى 344/4 ، والتاج 421/11 (كرع) .

(5) الجمهرة (ف ك ي) كيف / 970 ، وقارن 159/3 .

(6) المحكم 86/7 ، وينظر: اللسان 3968/5 (كيف) .

الأديمَ وكَوَفَّتْهُ : إذا قطعتَه " (1).

فقد ذكر الصاغانى أن كَيْفَ لم تُسمع من العرب ، وهذا يعني أن الكلمة جاءت في غير نطاق الاحتجاج ، وهذا يؤكد أنها مولدة ، وإن كان باب الاشتقاق لا يمنعه .

(الْمِنْجَارُ)

يقول ابن دريد : " والْمِنْجَارُ : لعبة يلعب بها الصبيان ، وأحسبه مولداً .
قال الشاعر : (بسيط)

والوَرْدُ يَسْعَى بِعُصْمٍ فِي رِحَالِهِمْ .: كَأَنَّهُ لَاعِبٌ يَسْعَى بِمِنْجَارٍ (2)

عُصْمٌ هذا عُصْمُ الأعرج أبو حَنَشٍ ، رجل من بني تغلب قتل شرحبيل الملك الكندي يوم الكلاب " (3).

وحكى عدد من اللغويين الْمِنْجَارُ بمعنى لعبة للصبيان دون أن يذكر أي منهم أنه مولد أو ما يقلل من شأنه ، ففي المحكم : " والْمِنْجَارُ : لعبة للصبيان يلعبون بها . قال : (بسيط)
والوَرْدُ يَسْعَى بِعُصْمٍ فِي رِحَالِهِمْ .: كَأَنَّهُ لَاعِبٌ يَسْعَى بِمِنْجَارٍ " (4).

فقد نصّ ابن سيده على الْمِنْجَارِ دون أن يصفه بأنه مولد ، واستشهد له بالشاهد الذي استشهد به ابن دريد ، وهذا الشاهد للأخطل ، والأخطل داخل في عصر الاحتجاج ، فهو متوفى سنة 90 هـ ، ومن ثم فورود الْمِنْجَارِ في شعره ينفي كونه مولداً ، ويلاحظ أن ابن دريد قال : " وأحسبه مولداً " ، فشكّ في كونه مولداً أو عربياً صحيحاً ، ويؤيد صحته وروده - كما سبق - في شعر الأخطل ، ونصّ ابن سيده والصاغانى وابن منظور عليه دون أن يذكر أي واحد منهم شيئاً يقلل من شأنه .

(النَّحْرِيرُ)

يقول ابن دريد : " ... وكان الأصمعي يقول : النَّحْرِيرُ ليس من كلام العرب ، وهي كلمة مولدة " (5) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " ورَاغَ الرجلُ .. إذا حادَ عن الشيء .
قال الشاعر : (خفيف)

يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الرَّوَاعُ وَلَا يُقْـ_____دِمُ إِلَّا الْمُشَيِّعُ النَّحْرِيرُ

- (1) التكملة 560/4 ، وينظر: التاج 475/12 (كيف) .
- (2) البيت في شرح ديوان الأخطل / 373 ، وفي اللسان (نجر) 4351/6 .
- (3) الجمهرة (ج ر ن) نجر / 467 ، وقارن 86/2 .
- (4) المحكم 271/7 ، وينظر: تكملة الصاغانى 205/3 ، واللسان 4351/6 ، والتاج 509/7 (نجر) .
- (5) الجمهرة (ب د ل) بلد / 301 ، 247/1 .

المشيّع : الشجاع ... قال أبو بكر : { يعني نفسه } وهذا البيت يُروى للأسود بن يَعْفُر أو لعدي بن زيد⁽¹⁾، إلا أن الأصمعي زعم أن النحرير ليس من كلام العرب⁽²⁾.

ويقول ابن عباد : " والنحرير : الحاذق العالم " (3) ، ويقول الجوهري : " والنحرير : العالم المتقن " (4) ، ويقول الزمخشري : " ونحر الأمور علماً ، ومنه : وهو نحرير من النحرير " (5).

فقد حكى كثير من اللغويين النحرير ، ولم يصفه أي منهم بأنه مولد أو بشيء ينقص من قدره ، والزمخشري أورد اشتقاقه .

ويقول الجواليقي : " النحرير : ضد البليد ، وكان الأصمعي يقول : النحرير ليس من كلام العرب ، وإنما هي كلمة مولدة ، وقد جاء في الشعر الفصيح ، قال عدي بن زيد ويروى للأسود بن يعفر : يوم لا ينفع ... " (6) البيت .

وقال محقق المعرب الشيخ أحمد شاكر معقّباً على قول الأصمعي السابق : " لا دليل على ما قاله الأصمعي ، والمادة عربية ظاهرة " (7).

والنحرير قد ذكر الجواليقي سالفاً أنها وردت في الشعر الفصيح ، فهذا ينبغي كونها مولدة ، وقد جزم بعربيتها - كما سبق - محقق المعرب ، كما أورد الشهاب الخفاجي في شفاء الغليل كلام الأصمعي والبيت السابق ، ثم قال معقّباً : " وحينئذ لا يصح ما ادّعاه الأصمعي ، وقيل إنها عربية مشتقة من النحر كأنه نحر الأمور بإتقانه كقولهم قتلته خبراً ... " (8).

والنحرير لم أجد لها في المعربات الرشيدية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، والألفاظ الفارسية لأدي شير ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، وهذا يؤيد عربية الكلمة ، وينفي نسبة الأصمعي لها إلى التوليد .

-
- (1) البيت في ديوان شعر عدي بن زيد / 90 ، والمعرب / 331 ، وله أو للأسود في حواشي ابن بري على المعرب / 149 .
 - (2) الجمهرة (ر غ و) روغ / 783 ، 398/2 .
 - (3) المحيط 82/3 ، وينظر : المقاييس 400/5 (نحر) .
 - (4) الصحاح (نحر) 824/2 .
 - (5) الأساس 814-815 ، وينظر : التاج 512/7 (نحر) .
 - (6) المعرب / 331 .
 - (7) المعرب / 331 (حاشية / 2) .
 - (8) شفاء الغليل / 260 .

(النِّغْل)

يقول ابن دريد : " النِّغْل : فساد الأديم ؛ نِغْلَ الأديمُ يَنْغَلُ نِغْلًا ، ومنه اشتقاق النِّغْل لفساد مولده . قال قوم من أهل اللغة : ليس للنِّغْل أصل في كلام العرب . قال أبو بكر : هو مولد " (1) .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت صاحب العين والأزهري وابن عباد وابن سيده والزمخشري والصاغاني نصّوا على النِّغْل بمعنى ولد الزُّنْيَة دون أن يصفوه بأنه مولد ، أو بأنه ليس له أصل في كلام العرب ، كما لم يذكروا أي شيء يقلل من صحته ، يقول صاحب العين : " والنِّغْل : وَلَدُ زُنْيَةٍ ، والجارية نَغْلَةٌ ... " (2) ، ويقول ابن سيده : " ورجلٌ نِغْلٌ ونِغْلٌ : فاسد النسب . والنِّغْل : وَلَدُ الزُّنْيَةِ ، والأنثى نَغْلَةٌ ... " (3) ، ويقول الزمخشري : " ... ومن المجاز : غلامٌ نِغْلٌ ، وجارية نَغْلَةٌ : لِزُنْيَةٍ ... " (4) .

فيتبين من النصوص السابقة صحّة (النِّغْل) ، وبناء عليه ، فلا وجه لمن قال بأنّ النِّغْل لا أصل له في كلام العرب ، ولا وجه أيضاً لمن قال بأنه مولد .

ويؤكد صحّة النِّغْل أيضاً استعمالات تركيب (نغل) ، فهي تدلّ على الفساد ، ومن ذلك الأديم النِّغْل ، وهو الفاسد ، والإنسان النِّغْل ، وهو الفاسد النسب ، ونِغَلَتْ نِيَّاتُهُمْ ، أي فسدت ... " (5) ، والنِّغْل بمعنى ولد الزُّنْيَةِ يتحقّق فيه أيضاً المعنى المحوري لتركيبه ، إذ النِّغْل فاسد النسب - كما ذكر ابن دريد - وتحقّق المعنى المحوري للتركيب في النِّغْل يؤكد صحته .

(المَهْبُوت)

يقول ابن دريد : " قال أبو حاتم : المَهْبُوت : الطائر يُرسل على غير هداية ، وأحسبها مولدة " (6) .

وقرّر النقد السابق ابن سيده وابن منظور والزيبي ، ففي المحكم : " والمَهْبُوت : الطائر يُرسل على غير هداية ، قال ابن دريد : وأحسبها مولدة " (7) .

- (1) الجمهرة (غ ل ن) نغل / 960 ، 961 ، وقارن 150/3 .
- (2) العين 419/4 ، وينظر: التهذيب 134/8 ، والمحيط 83/5 (نغل) .
- (3) المحكم (نغل) 310/5 .
- (4) أساس البلاغة 843 ، وينظر: التكملة 532/5 (نغل) .
- (5) تنظر هذه الاستعمالات في الصحاح 1832/5 ، واللسان 4490/6 (نغل) .
- (6) الجمهرة (ب ت هـ) هبت / 257 ، وقارن 198/1 .
- (7) المحكم 200/4 ، وينظر: اللسان 4602/6 ، والتاج 156/3 (هبت) .

وتوجد استعمالات من تركيب (هبت) تتفق مع المَهْبُوت بمعنى الطائر المرسل على غير هداية ، ومنها : الهَبَّة " للذي فيه كالغَفَلَة ، وليس بمستحكم العقل " (1) ، والمَهْبُوت والهَبِيت الذي لا عقل له (2) .

فالمَهْبُوت أو الهَبِيت - وهو الذي لا عقل له - يسير على غير هداية ، وكذلك الطائر المَهْبُوت يُرسل ويسير على غير هداية أيضاً .

ويخفف من نقد ابن دريد أنه قال : " وأحسبها مولدة " ، فاستخدم (أحسب) التي تفيد عدم القطع .

تحقيب

ورد فيما سبق سبعة وعشرون لفظاً انتقدت بأنها مولدة ، منها ثلاثة عشر لفظاً انتقدت بقوله : (مولد أو مولدة) ، واثنان عشر لفظاً انتقدت بقوله : (أحسبها مولدة) ، ولفظ واحد انتقد بقوله : (وزعم قوم أنها مولدة) ، ولفظ واحد انتقد بقوله : (وقد استعمله المولدون) .

نسب التوليد في لفظة واحدة إلى قوم من أهل اللغة ، وإلى الأصمعي في لفظتين ، وكان ابن دريد الناقد بالتوليد في أربع وعشرين مثلاً (الباقي من الأمثلة) ، قال ابن دريد في ثلاثة أمثلة : (من كلام المولدين) ، وفي ثلاثة قال : (مولد) ، وفي خمسة قال : (كلمة مولدة) ، وفي اثني عشر مثلاً قال : (أحسبه مولداً ، أو أحسبها مولدة) ، وفي مثال قال : وقد استعمله المولدون .

أتضح بالبحث صحة ثلاثة وعشرين لفظاً ، حيث أثبتتها بعض اللغويين الأثبات دون أن يصفوها بالتوليد أو بشيء يقلل من شأنها .

وافق البحث نقد ابن دريد في أربعة أمثلة .

و يلاحظ أنّ الألفاظ المنتقدة بأنها مولدة جاءت على مثال الكلام العربي ، وظهر في بعضها الأصل الاشتقاقي الذي أخذ منه اللفظ المنتقد بالتوليد (3) .

(1) اللسان (هبت) 4602/6 .

(2) ينظر: التاج (هبت) 155/3 .

(3) ينظر على سبيل المثال : الرقيع - كيف - النغل .

4- النقد بقوله : ولا أَحَقُّهُ

انتقد ابن دريد عدداً من الأمثلة بقوله : " ولا أَحَقُّهُ " ، ويتعلق بجانب اللفظ والمعنى من هذه الأمثلة أربعة عشر مثلاً .

(الباغز)

يقول ابن دريد : " والبَغَز : أصل بنية الباغز ، وهو المُقَدِّم على الفجور ، زعموا ، ولا أَحَقُّهُ " (1) .

وأورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي ما ذكره ابن دريد عن الباغز ، فهذا إقرار منهم بنقد ابن دريد ، ففي المحكم : " البَغَز : الضرب بالرجل أو العصا ، والباغز : المقيم على الفجور ، وقيل : هو منه ؛ قال ابن دريد : ولا أَحَقُّهُ " (2) .

وجاء في نصّ المحكم أنّ الباغز مشتقّ من البَغَز ، وهذا الاشتقاق قد يؤيّد صحة الباغز التي شكّ ابن دريد فيها .

وعبرت بعض كتب اللغة (3) عن الباغز بأنّه الرجل الفاحش ، وهذا المعنى هو نفسه المعنى الذي ذكره ابن دريد وغيره للباغز حيث ذكروا أنّه المقيم على الفجور ، فالرجل المقيم على الفجور رجل فاحش ، وتعبير بعض كتب اللغة عن الباغز بأنّه الرجل الفاحش يؤيّد صحة الباغز بمعنى المقيم على الفجور الذي شكّ ابن دريد فيه .

(الحِنْطُ)

يقول ابن دريد : " فأما الحِنْطُ فضرب من الطير ، وزعموا أنّه الدُّرَّاج ، ولا أَحَقُّهُ " (4) .

وحكى الصاغاني وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الحِنْطُ ، ونصّوا على شكّه فيها أيضاً ، ففي التاج : " الحِنْطُ ، كخَنَيفٍ أهمله الجوهري ، وقال ابن دريد : هو ضرب من الطير ، ولا أحقه أو هو الدُّرَّاج ، مثل الحَيْقُطَان ... " (5) .

ويقول ابن عباد : " الحَيْقُطَان : الدُّرَّاج ، وكذلك الحِنْطُ ... " (6) ، ويقول

- (1) الجمهرة (ب ز غ) بغز / 333 ، وقارن 281/1 .
- (2) المحكم 267/5 ، وينظر: اللسان 319/1 ، والتاج 16/8 (بغز) .
- (3) ينظر: المقاييس 273/1 ، والتكملة 247/3 (بغز) .
- (4) الجمهرة (ح ط ق) ح ط ق / حَقَط / 549 ، وقارن 171/2 .
- (5) التاج 225/10 ، وينظر: التكملة للصاغاني (حَقَط) 119/4 ، واللسان (حَقَط) 1027/2 .
- (6) المحيط (حَقَط) 247/3 .

الفيروزابادي : " الحِنْطُ كخِنْطٍ ضرب من الطير أو هو الدُّرَّاج " (1).

فابن عباد والفيروزابادي وكذا المعجم الكبير أوردوا الحِنْطَ على أنه صحيح ؛ فاستناداً إليهم تثبت صحتها ، ويؤكد هذا أن ابن دريد تعرض للحِنْط في موضع آخر من الجمهرة ، فأوردها على أنها صحيحة ثابتة ، دون أن يوجه إليها أي نقد أو شيء يمس صحتها ، حيث قال : " وحِنْط : ضرب من الطير ، ويقال : هو الدُّرَّاج ، والجمع حَنَاقُط ، وقد سمت العرب حِنْطاً " (2).

والجمع حَنَاقُط يؤيد ثبوت مفردة ، وأيضاً تسمية العرب حِنْطاً ؛ فلعلهم سموا الرجل حِنْطاً باسم الطائر ، والاسم لم أجده في اشتقاق ابن دريد .

(الحَوَكَل)

يقول ابن دريد : " والحَوَكَل : القصير ، وقالوا : البخيل ، ولا أَحَقُّه " (3) .

ولم أجد الحَوَكَل في معنى القصير أو البخيل في العين ، ونوادر أبي زيد ، والمنتخب لكراع (باب القبح ورديء الأخلاق والبخل) (4) ، والتهذيب ، وفقه اللغة للثعالبي .

أما ابن سيده فقد قال في المخصص تحت باب القصار من الناس : " والحَوَكَل والجُعْشُوش : القصير " (5) ، وقال في المخصص أيضاً تحت باب البخل واللؤم : " والحَوَكَل : البخيل ، وقد تقدّم أنه القصير ، وهما من الحُكْلَة وهي النُّقْل " (6).

فالحَوَكَل بناء على ما سبق صحيح ، ويؤيد هذا نص ابن سيده على اشتقاقه من الحُكْلَة ، ويؤيد صحته كذلك حكاية ابن عباد والصاغاني والزبيدي له دون أن يوجهوا له شيئاً يقلل من شأنه (7).

والحَوَكَل لم أهدأ إلى شاهد له في الأصمعيات ، ومختارات ابن الشجري ، وديوان امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، وذي الرُّمّة ، وغريب الحديث لأبي عبيد ، والفائق للزمخشري .

(1) القاموس 353/2 ، وينظر: المعجم الكبير 782/5 (حنط) .

(2) الجمهرة / 1142 ، 329/3 .

(3) الجمهرة / 1177 ، 363/3 ، وينظر: اللسان (حكل) 951/2 .

(4) المنتخب ص 91 .

(5) المخصص 186/1 .

(6) المخصص 250/1 .

(7) ينظر: المحيط 382/2 ، وتكملة الصاغاني 322/5 ، والتاج 158/14 (حكل) .

(الْخُنْطُبةُ)

يقول ابن دريد : " والخُنْطُبةُ : دُوَيْبَةٌ ، زَعَمُوا ، وَلَا أَحَقُّهَا " (1).

ويقول ابن منظور : " الخُنْطُبةُ : دُوَيْبَةٌ ؛ حكاها ابن دريد " (2) ، ويقول الزبيدي :
" الخُنْطُبةُ بالضم ... دُوَيْبَةٌ ... قلت : وقد فسرها أبو حيان ، فقال : وهي القملة الضخمة ،
ويوجد في بعض النسخ بالطاء المهملة " (3) .

فقد نصّ ابن منظور والزبيدي على الخُنْطُبة دون أن يذكر أي شيء ينقص من قدرها ، كما أورد الزبيدي تفسير أبي حيان اللفظة ، ولم يذكر له شيئاً يقلل من صحتها .

(الدَّلَكَةُ)

يقول ابن دريد : " والدَّلَكَةُ : دُوَيْبَةٌ لَا أَحَقُّهَا " (4).

وسار وراء ابن دريد ابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي فنقلوا ما ذكره ابن دريد عن الدَّلَكَةِ ، وأورد ابن سيده في المخصص أنها ليست بثبت (5) .

والكلمة لم أجدها في العين، والجيم، والحيوان للجاحظ، وديوان الأدب، والتهذيب، والمحيط، والمقاييس، والصاحح، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع، وأساس البلاغة، والشوارد للصاغاني، والمصباح .

وجاء في مجمل ابن فارس : " والدَّلَكَةُ : دُوَيْبَةٌ " (6) ، وفي القاموس : " دَلَكَ كَهْمَزَةً دُوَيْبَةً " (7) .

وتأسيساً على ما حكاها ابن فارس والفيروزابادي فالدَّلَكَةُ صحيحة ، فإذا كان ابن دريد قال عنها : " وَلَا أَحَقُّهَا " ، وسار وراءه عدد من اللغويين ، فإنَّ ابن فارس أوردتها على أنها صحيحة ، وكذلك الفيروزابادي ، وإن كان اللغويون لم يبيّنوا لنا حدّها وأوصافها .

(1) الجمهرة / 1117 ، 303/3 .

(2) اللسان (خنظب) 1279/2 .

(3) التاج (خنظب) 475/1 .

(4) الجمهرة (د ك ل) ذلك / 679 ، 296/2 .

(5) ينظر المخصص 309/2 .

(6) المجمل (ذلك) / 249 .

(7) القاموس (ذلك) 293/3 .

(الدَّمَاع)

يقول ابن دريد : " والدَّمَاع : نبت ، لا أَحْقُهُ " (1).

ويقول ابن منظور : " والدَّمَاع : نبت ، ليس بثبت " (2) ، ويقول الزبيدي :
" والدَّمَاع ، كغُرَاب نبت ، وليس بثابت ، قاله ابن دريد " (3).

فابن منظور أورد أن الدَّمَاع ليس بثبت ، والزبيدي ذكر أنه ليس بثابت ، وهذا
يؤيد كلام ابن دريد .

(زَغَبَر)

يقول ابن دريد : " وزَغَبَر ، زعموا ضرب من السَّبَاع ، ولا أَحْقُ ذلك " (4).

ونقل ابن منظور والزبيدي ما ذكره ابن دريد عن (زَغَبَر) ، فهذا إقرار منهما
بصحّة ما ذكره (5) .

(زَهْلَب)

يقول ابن دريد : " وزَهْلَب ، زعموا : الخفيف اللحية ، ولا أَحْقُهُ " (6).

وقرّر الصاغاني كلام ابن دريد ، فنقله حيث قال : " وقال ابن دريد : زَهْلَب
- زعموا - خفيف اللحية ، ولا أَحْقُهُ " (7) ، وذكر الزبيدي أن (زَهْلَب) مقلوبة عن
(زَهْلَب) (8).

وأهمل ابن منظور (زَهْلَب) وأثبت (زَهْلَب) ، فقال : " زَهْلَب : رجلٌ زَهْلَب:
هو خفيف اللحية ، زعموا " (9) ، ويقول الزبيدي : " زَهْلَب كَجَعَقَر ، أهمله
الجوهري والصاغاني ، وقال ابن دريد : هو خفيف اللحية ، زعموا . هذا هو الصواب
... " (10) .

-
- (1) الجمهرة (د ع م) دمع / 664 ، وقارن 281/2 ، 282 ، ضبط في (ل) بالضمّ والتخفيف.
 - (2) اللسان (دمع) 1423/2 .
 - (3) التاج (دمع) 121/11 .
 - (4) الجمهرة / 1119 ، 304/3 .
 - (5) ينظر: اللسان 1837/3 ، والتاج 465/6 (زَغَبَر) .
 - (6) الجمهرة / 1124 ، 310/3 .
 - (7) تكملة الصاغاني (زهلب) 152/1 .
 - (8) ينظر: التاج (زهلب) 59/2 .
 - (9) اللسان (زهلب) 1881/3 .
 - (10) التاج (زهلب) 61/2 .

فقد صرّح الزبيدي بأنّ (زَهْلَب) هي الصواب ، ويؤخذ من هذا أنّ (زَلْهَب)
المقلوبة عنها مشكوك فيها .

(العَزَلْبَة)

يقول ابن دريد : " والعَزَلْبَة ، زعموا ، يُكْنَى به عن النكاح ، ولا أَحَقُّهُ " (1).
ونقل الصاغاني وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد ، فهذا إقرار منهم بما ذكره
عن العَزَلْبَة (2).

(الغَرَش)

يقول ابن دريد : " والغَرَش : لغة يمانية ، زعموا أنه ثمر شجر ، ولا
أَحَقُّهُ " (3) .

وأهمل تركيب (غرش) في العين والتّهذيب والمحيط والمجل ، وهذا يدلّ على
عدم ثبوت الغَرَش ، كما ذهب ابن دريد ، وقرّر هذا أيضاً ابن سيده وابن منظور
والزبيدي ، حيث نقلوا كلام ابن دريد (4).

لكنّ الصاغاني أورد الكلمة بفتح الراء ، ولم يذكر شيئاً يقلّل من صحتها - كما
فعل ابن دريد - ومن نقل كلامه ، ففي التكملة : " والغَرَش : ثمر شجر " (5).

(الفَنِيك والإِفْنِيك)

يقول ابن دريد : " والفَنِيك والإِفْنِيك ، زعموا : زِمَجِي (6) الفرخ ، ولا أَحَقُّهُ " (7).
وأورد ابن سيده والصاغاني وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الفَنِيك
والإِفْنِيك ، فهذا إقرار منهم بما قاله ، فهؤلاء اللغويون غير متيقّنين كابن دريد من الفَنِيك
والإِفْنِيك (8).

ويقول ابن عباد : " والفَنِيك : زِمَكِي الفرخ " (9).

-
- (1) الجمهرة / 1124 ، 3 / 310 .
 - (2) ينظر: التكملة للصاغاني 211/1 ، واللسان 2932/4 ، والتاج 231/2 (عزلب) .
 - (3) الجمهرة (رش غ) غرش / 729 ، وقارن 344/2 .
 - (4) ينظر: المحكم 234/5 ، واللسان 3240/5 ، والتاج 153/9 (غرش) .
 - (5) التكملة (غرش) 495/3 .
 - (6) في اللسان (زمج) 1860/3 : " والزِمَجِي : منبت ذنب الطائر ، مثل الزِمَكِي " .
 - (7) الجمهرة (ف ك ن) فنك / 969 ، 3 / 158 .
 - (8) ينظر: المحكم 51/7 ، والتكملة 230/5 ، واللسان 3475/5 ، والتاج 630/13 (فنك) .
 - (9) المحيط (فنك) 280/6 .

فابن عباد أورد الفَنِيكَ ، ولم يذكر شيئاً يشكك في صحته .

ويقول الأزهري : " عمرو عن أبيه : الفَنِيكَ : عَجَبُ الذَّنْبِ " (1) ، ويقول ابن فارس : " وسئل الشيباني عن الفَنِيكَ ، فقال : أمّا الأعلى فمجتمع اللَّحْيَيْنِ عند الذَّقْنِ ، وأمّا الأسفل فمجتمع الوركين حيث يلتقيان " (2) .

فالفَنِيكَ بمعنى عَجَبُ الذَّنْبِ أو اجتماع الوركين - كما حُكي عن الشيباني - يجعل الفَنِيكَ بمعنى زِمَجَّى الطائر ثابتاً ومتيقناً منه ، إذ بين المعنيين شبهً وصلّةً ، فالزِمَجَّى هو منبت ذنب الطائر ، والفَنِيكَ كما في كلام الشيباني هو عَجَبُ الذَّنْبِ .

(الإنعاء)

يقول ابن دريد : " والإنعاء في الخَيْلِ ، زعموا ، ولا أَحَقُّهُ ، وهو أن يستعير فرساً يُراهن عليه ، وذكره لصاحبه " (3) .

ولم يرد الإنعاء بالمعنى السابق في العين والتهذيب والمحيط والصاح والمقاييس والأساس وتكملة الصاغاني .

ونقل ابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد (4) .

وبمراجعة استعمالات التركيب (نعا) - وجدت أنها تؤيد الإنعاء بمعنى استعارة فرس للرهان عليه ، ويكون ذِكْرُهُ لصاحبه ، فابن فارس ذكر أن تركيب (نعى) " أصل صحيح يدلّ على إشاعة شيء ... " (5) ، والإنعاء فيه إشاعة نتيجة الفرس المستعار في الرهان ، ونسبة فوزه لصاحبه وإشاعة ذلك .

وجاء في اللسان : " واستتعى ذِكْرُ فلان : شاع " (6) ، فكما يشيع ذِكْرُ الرجل ، يشيع كذلك ذِكْرُ صاحب الفرس المستعار منه في الرهان .

ويقول ابن منظور : " واستتعت الناقة : تقدّمت ... " (7) .

فهذا الاستعمال يتفق مع الإنعاء بمعنى استعارة فرس للرهان ، فالفرس المستعار للرهان يؤمل فيه تقدّمه على غيره .

- (1) التهذيب (فنك) 282/10 .
- (2) المجمل / 555 ، وينظر: المقاييس 455/4 (فنك) .
- (3) الجمهرة (ع ن - و ا ي) / 1080 ، 264/3 .
- (4) ينظر: اللسان 4487/6 ، والتاج 255/20 (نعا)
- (5) المقاييس (نعى) 447/5 .
- (6) اللسان (نعا) 4486/6 .
- (7) السابق : نفسه .

(الهَبْرَمَة)

يقول ابن دريد : " والهَبْرَمَة ، زعموا : كثرة الكلام ، ولا أَحَقُّهُ " (1).

ونقل الصاغانى كلام ابن دريد (2).

وأورد ابن منظور تركيب (هبرم) ذاكراً تحته استعمالاً واحداً لا غير ، وهو الهَبْرَمَة ، حيث قال : " الهَبْرَمَة : كثرة الكلام " (3).

ويلاحظ أنّ ابن منظور قد أورد الهَبْرَمَة دون أن يذكر أي شيء يقلل من صحتها، ونصّ كذلك الزبيدي على الهَبْرَمَة ، ولم يذكر أي شيء يشكّك في صحتها ، يقول : "الهَبْرَمَة أهمله الجوهري ، وهو كثرة الأكل ، وفي المحكم : كثرة الكلام ؛ وقد هَبْرَمَ هَبْرَمَةً وَتَهَبْرَمَ " (4).

(الهَقْص)

يقول ابن دريد : " والهَقْصُ زعم بعض أهل اللغة أن حَمْلُ نبت يؤكل ، ولا أَحَقُّهُ " (5).

وأورد ابن عباد (الهَقْص) بضم الهاء وسكون القاف حاكياً إياها عن الخارزنجي، حيث قال : " الهَقْصُ : حَمْلُ نبت ، ولا أَحَقُّهُ " (6).

وذكر ابن منظور تركيب (هقص) ، ولم يورد له إلا استعمالاً واحداً ، وهو الهَقْصُ حيث قال " والهَقْصُ : ثمر نبت يؤكل " (7).

ويلاحظ أنّ ابن منظور أورد الكلمة دون أن يذكر أي شيء يمسّ صحتها .

تعقيب

ورد فيما سبق أربعة عشر مثلاً للنقد بقوله : " لا أَحَقُّهُ " ، ويلاحظ أنّ ابن دريد في أحد عشر مثلاً كان يقول : " زعموا " أي قالوا ، ثم ينتقد ابن دريد هذا الزعم (القول)

-
- (1) الجمهرة / 1124 ، 310/3 .
 - (2) ينظر: التكملة (هبرم) 166/6 .
 - (3) اللسان (هبرم) 4605/6 .
 - (4) التاج (هبرم) 737/17 .
 - (5) الجمهرة (ص ق هـ) هقص / 895 ، 86/3 .
 - (6) المحيط (هقص) 338/3 .
 - (7) اللسان 4678/6 ، وينظر: التاج 385/9 (هقص) .

بعبارته : " لا أَحَقُّهُ " ، وكأنَّه يريد أن يقول : هذه الألفاظ ليست من عندي ، وإنما من عند غيري ، ثم يرسل نقده بأنَّه لا يحقُّها ، أي لا يتيقَّن من صحتِّها .

وافق البحث نقد ابن دريد في أربعة أمثلة ، وخالف نقده في عشرة أمثلة ، حيث أثبت البحث صحتَّها في اللغة .

5-النقد بقوله : مرغوب عنه

جاءت في الجمهرة أمثلة انتقدت بأنها مرغوب عنها ، بلغت أربعة عشر مثلاً .
ووصف اللفظ بأنَّه مرغوب عنه يدلُّ على ضعفه وبعده عن الفصاحة ، وهاك الأمثلة :

(التَّحْج)

يقول ابن دريد : " التَّحْج : لغة مرغوب عنها لمهرة بن حيدان ⁽¹⁾ . يقولون : تَحَجَّه برجله ، إذا ضربه بها " ⁽²⁾ .

ويقول ابن منظور : " تَحَجَّه برجله تَحَجًّا : ضربه ، مهريَّة مرغوب عنها " ⁽³⁾ .
فقد قرّر ابن منظور وكذا السرقسطي والزبيدي ما ذكره ابن دريد من أن تَحَجَّه لغة مهريَّة مرغوب عنها .

(الجُود)

يقول ابن دريد : " والجُود : العطش . وزعموا أنَّ الجُود الجُوع ، وهذا لا أعرفه ، وروى الكوفيون بيت الهذلي : (طويل)

تَكَادُ يَدَاهُ تُسَلِّمَانِ رِدَاءَهُ .: من الجُودِ لما استقبلته الشَّمَائِلُ ⁽⁴⁾

وهذا كلام مرغوب عنه " ⁽⁵⁾ .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت أبا عبيد ، والفارابي ، وابن عباد ، وابن سيده ، والصاغانى ، وابن منظور ، والزبيدي ، نصّوا جميعاً على الجُود بمعنى الجُوع دون أن يذكروا أي شيء يقلل من صحته أو فصاحته ، بل استشهد بعض اللغويين ببيت أبي

(1) جاء في التاج (مهر) 499/7 : " ومهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، بالفتح أبو قبيلة ، وهم حي عظيم ، وإليها يرجع كل مهري ... " .

(2) الجمهرة (ث ج ح) تحج / 414 ، 32/2 .

(3) اللسان 472/1 ، وينظر:المجمل / 103 ، والتاج 308/3 (تحج) ، وأفعال السرقسطي 625/3 .

(4) البيت لأبي خراش في شرح أشعار الهذليين 1222/3 .

(5) الجمهرة (ج د و) جود / 452 ، 70/2 .

خراش الهذلي الوارد في كلام ابن دريد ، وصرّح الزبيدي بنسبة الجُود إلى هذيل ، وكل هذا يؤكّد صحّة الكلمة ، يقول الفارابي : " الجُود : الجُوع " ⁽¹⁾ ، ويقول ابن عباد : " والجُود : الجُوع " ⁽²⁾ ، ويقول ابن سيده : " والجُود : الجُوع ، قال أبو خراش : تكاد يداه تسلمان ... " ⁽³⁾ البيت .

وأورد ابن سيده أيضاً في المخصص في باب الجُوع اللفظة محكيّة عن أبي عبيد ، حيث قال : " الجُوس والجُود : الجُوع ، وأنشد : تكاد يداه تسلمان ... " ⁽⁴⁾ البيت .

فيتبيّن من النصوص السابقة صحّة الجُود بمعنى الجُوع ، ويتّضح تشدّد ابن دريد في قوله بأنّ الجُود مرغوب عنه ، ويدلّ على علوّها - نصّ كراع في المنتخب عليها في الباب الذي عقده للجُوع حيث جاء فيه : " والجُود والجُوس جميعاً : الجُوع " ⁽⁵⁾ .

ونحا الدكتور عبد الجواد الطيب في كتابه : لغة هذيل منحى مخالفاً لما سبق ، وموافقاً لنقد ابن دريد ، حيث قال : " أما الجُوع نفسه فهو الجُوس عندهم {أي عند هذيل} ، وقد روى فيه بعض أصحاب المعاجم لفظ الجُود بالبدال أيضاً ، واستشهد بقول أبي خراش في رثاء بعض قومه : تكاد يداه تسلمان ...

وواضح من سياق البيت أنّ الجُود هنا هو الكرم ، ولا معنى لتفسيره بالجُوع في هذا البيت ، وقد أدرك ابن دريد ما في هذا الكلام من تهافت ، فعبر عنه بلفظ (زعم) الذي يشير إلى تضعيفه إذ يقول : " وزعموا أنّ الجُود : الجُوع ، وهذا لا أعرفه ... ثم يقول : وهذا كلام مرغوب عنه " ⁽⁶⁾ .

والدكتور عبد الجواد الطيب برأيه هذا يخالف جمعاً من اللغويين الذين فسّروا الجُود في بيت أبي خراش بالجُوع ، ومنهم أبو عبيد .

والجُود بمعنى الكرم ليس بعيداً عن أذهان من فسّروه في البيت بالجُوع ، وهناك من اللغويين من جمع بين التفسيرين حيث قال الصاغاني : " أبو عبيد : الجُود بالضمّ : الجُوع ، يقال له : جُوداً له ، وجُوساً له ، قال أبو خراش يرثي زهير بن العجوة :

تكاد يداه ...

- (1) ديوان الأدب 314/3 .
- (2) المحيط (جود) 157/7 .
- (3) المحكم (جود) 368/7 .
- (4) المخصص 453/1 .
- (5) المنتخب ص 138 .
- (6) من لغات العرب : لغة هذيل / 428 .

ويُفسر الجُود في البيت أيضاً بالسَّخاء " (1).

ولا يعني تفسير الجُود في البيت بالسَّخاء أن يلغى الجُود في معنى الجُوع - وقد حكاه قبل عدد من اللغويين - .

(الحَتَد)

يقول ابن دريد : " (ت ح د) ، استعمل من وجوها : الحَتَد ، وهو المقام بالمكان ؛ يقال : حَتَدَ يَحْتَدُ حَتْدًا ، هي لغة مرغوب عنها ، والمَحْتَد : الأصل ؛ يقال : فلان من مَحْتَدٍ صِدْقٍ " (2).

وَقَرَّرَ نقد ابن دريد السرقسطي ، فذكر أن حَتَدَ بمعنى أقام بالمكان لغة مُماتة مرغوب عنها (3).

ويقول الجوهري : " حَتَدَ بالمكان يَحْتَدُ : أقام به وثبت " (4).

فالجوهري حكى في صحاحه حَتَدَ بالمكان في معنى أقام ، فهذا دليل على صحته وعلوه ، فهو في صحاحه اقتصر على ما صحَّ عنده .

ومَحْتَدٍ من قولهم : " فلان من مَحْتَدٍ صِدْقٍ " يستضاء به في علو حَتَدَ بمعنى أقام ، فالمَحْتَدُ و حَتَدَ كلاهما يدلّ على الظرفية المكانية .

(تَدَخَّدَ الرَّجُلُ)

يقول ابن دريد : " تَدَخَّدَ الرَّجُلُ ، إذا تَقَبَّضَ ، وهي لغة مرغوب عنها " (5).

ولم ترد تَدَخَّدَ بمعنى تَقَبَّضَ في العين والجيم والتهذيب والمقاييس وأفعال ابن القوطية والسرقسطي وابن القطاع .

ويقول ابن سيده : " وتَدَخَّدَ الرَّجُلُ : انقبض ، لغة مرغوب عنها " (6).

فقد قرَّرَ ابن سيده وكذا ابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد .

وأوردت بعض كتب اللغة الكلمة دون أن تصفها بأنها مرغوب عنها ، يقول ابن عباد : " وتَدَخَّدَ الرَّجُلُ : انقبض " (7) ، ويقول الصاغاني : " وتَدَخَّدَ الرَّجُلُ ، إذا

(1) تكملة الصاغاني (جود) 216/2 ، 217 .

(2) الجمهرة (ت ح د) حَتَد / 385 ، 3/2 .

(3) ينظر: أفعال السرقسطي 394/1 .

(4) الصحاح (حَتَد) 462/2 .

(5) الجمهرة (خ د خ د) دَخْدَخ / 189 ، وقارن 139/1 .

(6) المحكم 366/4 ، وينظر: اللسان 1339/2 ، والتاج 267/4 (دَخْدَخ) .

(7) المحيط (د خ) 164/4 .

تَقْبِضُ " (1) .

ولم يبيّن ابن دريد واللغويون سبب الرغبة عن تَدَخُّخَ بمعنى تَقْبِضَ مع أنّ معناها يتّسق مع استعمالات من تركيبها ، ومنها : دَخَدْنَا القومَ : ذلّلناهم ووطّئناهم ، ودُخِدْخُ ودُخِدُوخ : كلمة يُسَكَّتُ بها الإنسانُ ويُقَدِّعُ ، ومعناه قد أَقْرَرْتَ فاسْكُتَ (2) .

فما سبق يتّفق مع تَدَخُّخَ بمعنى انقبض فالقوم المذلّلون فيهم انقباض ، وكذلك الإنسان الذي ينهى عن الكلام فيه انقباض ، وهذا يؤيّد القول بأنّ تَدَخُّخَ بمعنى انقبض لغة لبعض العرب .

(الرَّعَزُ)

يقول ابن دريد : " والرَّعَزُ : يُكْنَى به عن النّكاح ؛ لغة مرغوب عنها لمهّرة بن حَيْدَان ؛ بات يَرَعَزُها رَعَزاً " (3) .

ويقول ابن القطاع : " ورَعَزَ المرأةَ رَعَزاً : نكحها " (4) ، ويقول الصاغاني : " ابن دريد : الرَّعَزُ يُكْنَى به عن النّكاح ، يقال : بات يَرَعَزُها " (5) ، ويقول الزبيدي : " رَعَزَ الجاريةَ إذا جامعها ، قال ابن دريد : والرَّعَزُ يُكْنَى به عن النّكاح . يقال بات يَرَعَزُها رَعَزاً " (6) .

فقد أورد هؤلاء اللغويون الرَّعَزَ دون أن يقدح فيه أيّ منهم ، ونقل بعضهم كلام ابن دريد ، ولم يذكر عبارته التي تقلّل من شأنه ، وعلى هذا فاللفظ صحيح عالٍ - وإن أهملته أكثر المعجمات ... (7) .

(الزَّعْتُ)

يقول ابن دريد : " الزَّعْتُ : لغة لأهل الشّحر مرغوب عنها ؛ يقال : زَعَتُهُ وزَأَتْهُ ، إذا خنقه " (8) .

ويقول الصاغاني : " زَعَتُهُ : خنقه " (9) ، ويقول الزبيدي : " زَعَتُهُ ، كَمَنَعُهُ :

(1) تكملة الصاغاني (دخ) 140/2 .

(2) بنظر:اللسان (دخ) 1339/2 .

(3) الجمهرة (ر ز ع) ر ع ز / 705 ، وقارن 321/2 .

(4) أفعال ابن القطاع 51/2 .

(5) تكملة الصاغاني (ر ع ز) 268/3 .

(6) الناج (ر ع ز) 71/8 .

(7) منها : العين ، والتّهذيب ، والمحيط ، والصّاح ، والمجل ، واللسان .

(8) الجمهرة (ت ز ع) ز ع ت / 397 ، وقارن 15/2 .

(9) التكملة للصاغاني (ز ع ت) 314/1 .

أهمله الجوهري ، وصاحب اللسان . وقال الصاغاني : أي خنقه كذَعَتُهُ ، وذَاتُهُ " (1).

فقد نصّ الصاغاني والزبيدي على زَعَتَ بمعنى خنق دون أن يذكرهما وصف ابن دريد (زَعَتَ) بأنه لغة مرغوب عنها .

ويبدو أنّ زاي (زَعَتَ) مبدلة من ذال ذَعَتَ ، فهناك علاقة صوتية ، تسوّغ الإبدال بينهما (2) ، كما أنّ ذَعَتَ بالذال بمعنى خنق وردت في كتب اللغة ، ومنها الصحاح ، حيث جاء فيه : " أبو زيد : ذَعَتَهُ ذَعَتًا مِثْلَ ذَاتِهِ وَذَاطُهُ وَذَعَطُهُ ، إِذَا خَنَقَهُ أَشَدَّ الْخَنَقِ " (3).

فالصحاح أورد تركيب (ذَعَتَ) بالذال ، وأهمل (زَعَتَ) ، وهذا قد يدلّ على أنّ ذَعَتَ هي الأصل أبدل منها زَعَتَ بالزاي .

(زَيْفَن)

يقول ابن دريد : " وزَيْفَن اسم في لغة مرغوب عنها ، يعني لغة مَهْرَة " (4).

ونصّت بعض كتب اللغة على زَيْفَن اسم علم دون أن تصفه بأن لغة مرغوب عنها ، يقول الصاغاني : " وقد سموا زَيْفَنًا وَزَوْفَنًا " (5) ، ويقول ابن منظور : " وزَيْفَن وَزَوْفَن : اسمان " (6).

ويبدو أنّ السبب في وصف زَيْفَن بأنه لغة مرغوب عنها أنّه اسم في لغة مَهْرَة بن حَيْدَان ، وهذه اللغة توصف دائماً بأنها مرغوب عنها .

(الشَّحْز)

يقول ابن دريد : " (ح ز ش) أهملت إلا في قولهم : الشَّحْز ، وهي كلمة مرغوب عنها يتكلم بها أهل الجوف - والجوف موضع باليمن - يُكْنَى بها عن النِّكاح " (7).

-
- (1) التاج (زعت) 54/3 .
 - (2) انظر : ص 92 من البحث .
 - (3) الصحاح (ذعت) 249/1 .
 - (4) الجمهرة (ز ف ن) زفن / 821 ، 12/3 ، 13 .
 - (5) التكملة 244/6 ، وينظر: التاج 261/18 (زفن) .
 - (6) اللسان (زفن) 1844/3 .
 - (7) الجمهرة (ح ز ش) شحز / 526 ، وقارن 147/2 .

ويقول الجوهري : " يقال : شَحَزَ المرأةَ شَحْزاً ، أي نكحها " (1).

فالجوهري قد نصَّ على الشَّحَزَ بمعنى النِّكاح ، دون أن يصفه بأنه مرغوب عنه ، ومما يعجب له أنَّ الصاغاني وكذا الزبيدي نصّا على الشَّحَزَ ذاكرين أنَّ الجوهري أهملها مع أنَّه نصَّ عليها - كما سبق - ، ففي التكملة : " (ش ح ز) أهمله الجوهري ، وقال ابن دريد : الشَّحَزَ : كلمة مرغوب عنها لأهل الجوف ، موضع باليمن ، يُكنَّى بها عن النِّكاح " (2) ، ويقول ابن منظور : " الشَّحَزَ : كلمة مرغوب عنها ، يُكنَّى بها عن النِّكاح " (3).

فقد قرّر الصاغاني وابن منظور وكذا الزبيدي ما ذكره ابن دريد من أنَّ الشَّحَزَ لغة مرغوب عنها لكن ينبغي ذلك نصَّ الجوهري الذي التزم في معجمه الصحيح دون أن يصفها بشيء يقلل من صحتها أو فصاحتها .

(شَلَحَى)

يقول ابن دريد : "شَلَحَى: لغة مرغوب عنها، وهو السَّيْفُ بلغة أهل الشَّحَر... " (4).

ويقول الأزهري : " قال الليث : الشَّلحاء : هو السيف بلغة أهل الشَّحَر ، وهم بأقصى اليمن ، وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي قال : الشُّلْحُ : السيوف الحِداد . قلت : ما أَرَى الشَّلحاء والشُّلْحَ عربية صحيحة ... " (5) ، ويقول ابن فارس : " زعم ناس : أنَّ الشَّلحاء : السيف ، وهي لغة مرغوب عنها " (6).

فمما سبق يتأكّد قول ابن دريد بأنَّ الشَّلَحَى بالقصر أو الشَّلحاء بالمدّ بمعنى السيف لغة مرغوب عنها .

(الشَّوْظ)

يقول ابن دريد : " والشَّوْظ : النار ؛ لغة مرغوب عنها يتكلم بها أهل الشَّحَر ، وأحسب أنَّ اشتقاقها من الشَّوْظ إن شاء الله تعالى " (7).

-
- (1) الصحاح (شحز) 3/881 .
 - (2) التكملة 3/271 ، وينظر: التاج 8/79 (شحز)
 - (3) اللسان (شحز) / 4/2206 .
 - (4) الجمهرة (ح ش ل) شلح / 538 ، 2/160 .
 - (5) التهذيب 4/183 ، وينظر: تكملة الصاغاني 2/54 ، واللسان 4/2315 ، والتاج 4/107 (شلح) .
 - (6) المجمل (شلح) / 390 .
 - (7) الجمهرة (ش ظ - و - ا - ي) شوظ / 1075 ، 3/258 ، 259 ، أقول الكلمة مستعملة في ظفار.

ولم تنصّ كتب اللغة على الشَّوْظ (1) ، وإنما نصّت على الشُّواظ بمعنى القطعة من النار ليس فيها نحاس (2) ، وهذا يؤيّد ما ذهب إليه ابن دريد من أنّ الشَّوْظ لغة مرغوب عنها .

(الطَّعَسَفَة)

يقول ابن دريد : " الطَّعَسَفَة لغة مرغوب عنها ؛ مرّاً يُطْعَسَفُ في الأرض ، إذا مرّاً يَخْبُطُهَا " (3) .

ونقل الأزهري وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن الطَّعَسَفَة ، وهذا إقرار منهم بما ذكره ابن دريد (4) ، ففي التاج : " الطَّعَسَفَة أهمله الجوهري ، وقال ابن دريد : هي لغة مرغوب عنها ، ومعناه : الخَبْطُ بالقَدَم . قلت : ولذا أهمله الجوهري ، وما أدقّ نظره رحمه الله تعالى ... " (5) .

فالزبيدي أشاد بإهمال الجوهري (الطَّعَسَفَة) ، إذ أهمله ؛ لأنه لغة مرغوب عنها .

(العَزْو)

يقول ابن دريد : " والعَزْو : لغة مرغوب عنها يتكلم بها بنو مَهْرَة بن حَيْدَان ، يقولون ، عَزَوَى ، كأنها كلمة يُتَلَطَّفُ بها ، وكذلك يقولون : يَعْزِي " (6) .

وأورد الأزهري والصاغانى وابن منظور والزبيدي قول ابن دريد عن العَزْو ، وهذا إقرار منهم بما ذكر ابن دريد من أنّ عَزَوَى أو يَعْزِي مرغوب عنه (7) .

ويؤكد ما سبق قول صاحب العين : " وكلمة شنعاء من لغة أهل الشَّحَر ، يقولون يَعْزَى لقد كان كذا وكذا ، وَيَعْزِيكَ ما كان ذلك ، كما تقول لَعَمْرِي لقد كان كذا وكذا ، وَلَعَمْرُكَ ما كان ذاك ... " (8) ، ويقول الزبيدي : " وعَزَوَى وتَعَزَى : كلمتا استعطاف

-
- (1) ينظر ديوان الأدب والتهذيب والصاح والمقاييس والمحكم وتكملة الصاغانى واللسان والمصباح والتاج (شوظ) .
 - (2) ينظر اللسان (شوظ) 2360/4 .
 - (3) الجمهرة / 1155 ، 342/3 .
 - (4) ينظر: التهذيب 342/3 ، واللسان 2673/4 ، والتاج 355/12 (طعسف) .
 - (5) التاج (طعسف) 355/12 .
 - (6) الجمهرة (زعو) عزو / 818 ، 9/3 .
 - (7) ينظر: التهذيب 98/3 ، والمحيط 118/2 ، وتكملة الصاغانى 469/6 ، واللسان 2935/4 ، والتاج 674/19 (عزا) .
 - (8) العين 205/2 ، 206 ، وينظر: التهذيب 98/3 (عزا) .

وهي لغة لمَهْرَة بن حَيْدَان مرغوب عنها " (1).

فقد وصف صاحب العين يَعَزَى بالشَّاعَة ، وهذا يؤيِّد ما ذهب إليه ابن دريد ، وإن جاءت يَعَزَى بالألف في العين ، وبالياء في الجمهرة .

(غَرَقَاتِ الْبَيْضَةِ)

يقول ابن دريد : " وغَرَقِيَّ البَيضة : قَشَرها الرقيق الباطن ، والجمع غَرَقِيَّ ، وفي لغة لأهل اليمن مرغوب عنها : غَرَقَاتِ البَيضة ، إذا خرج عليها قَشَرُها الرقيق ؛ وقال بعضهم : غَرَقَاتِ الدَّجاجة إذا فعلت ذلك ببَيضها " (2).

وَقَرَّر الصاغانى قول ابن دريد بأنَّ غَرَقَاتِ البَيضة لغة مرغوب عنها (3).

ونصَّ اللغويون على الغَرَقِيَّ بمعنى قَشرة البيض الداخلة (4) ، فالغَرَقِيَّ صحيحة قد وردت في كتب اللغة .

وأقول : إذا كانت (الغَرَقِيَّ) صحيحة ، فلم لا يكون ما اشتقَّ منها في درجة صحتِّها ؛ فغَرَقَاتِ البَيضة التي وصفها ابن دريد بأنها لغة مرغوب عنها مشتقَّ من اسم العين (الغَرَقِيَّ) ، ونصَّ عدد من اللغويين على غَرَقَاتِ البَيضة دون أن توصف بأنها لغة مرغوب عنها ، يقول ابن سيده : " والغَرَقِيَّ : القَشرة الملتزقة ببياض البيض . وغَرَقَاتِ البَيضة : خرجت وعليها قَشرة رقيقة . وغَرَقَاتِ الدجاجة : فعلت ذلك . وغَرَقاً البَيضة : أزال غَرَقْنَهَا " (5) ، ويقول ابن منظور : " والغَرَقِيَّ : القَشرة الملتزقة ببياض البيض ... وغَرَقَاتِ البَيضة : خرجت وعليها قَشرة رقيقة ، وغَرَقَاتِ الدجاجة ؛ فعلت ذلك . وغَرَقاً البَيضة : أزال غَرَقْنَهَا " (6).

فالغَرَقِيَّ (اسم عين) قد اشتق منه عدَّة أفعال ، قد نصَّ عليها ابن سيده وابن منظور والزبيدي دون أن يصفوا شيئاً منها بأنه مرغوب عنه .

(الْيَرُوع)

يقول ابن دريد : " واليَرُوع : لغة أهل الشَّحَر مرغوب عنها ، كأنَّ تفسيرها الفَزَع

(1) التاج (عزا) 673/19 .

(2) الجمهرة (ر غ ق) غرق / 780 ، 395/2 .

(3) ينظر: التكملة (غرقاً) 37/1 .

(4) ينظر: العين (غرق) 354/4 ، والصاح (غرقاً) 62/1 ، واللسان (غرق) ، (غرقاً) 3246/5 .

(5) المحكم (غرق) 230/5 .

(6) اللسان (غرق) 3246/5 ، وينظر: التاج (غرقاً) 207/1 .

والرُعْب " (1).

وأورد الأزهري والصاغانى وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد عن اليرُوع ، فهذا إقرار منهم بصحة ما ذكره ابن دريد من أن اليرُوع لغة مرغوب عنها ، ويلاحظ أن اليرُوع جاءت في الجمهرة بسكون الراء وفتح الواو ، أما في اللسان والتاج فجاءت بضم الراء ، يقول الزبيدي : " واليرُوع ، كصَبُور : الفزع والرعب ، لُغِيَّة مرغوب عنها لأهل الشَّحْر ، قاله ابن دريد " (2).

وإذا وصف اليرُوع بأنه مرغوب عنه ، فإن استعمال اليرَاع - وهو من نفس تركيب اليرُوع - بمعنى الجبان يساند اليرُوع ويؤازره (3).

وأرجح أن يكون ضبط اليرُوع كصَبُور موافقة لضبط التهذيب وتكملة الصاغانى واللسان والتاج ، كما أن الكلمة في طبعة حيدرآباد خالية من الضبط ، وضبطت في فهارسها بالضبط الذي رجحته (4) ، وأيضاً ضبط الزبيدي بالمثال بخلاف الضبط الوارد في طبعة رمزي بعلبكي فبالقلم .

تحقيب

ورد فيما سبق أربعة عشر مثلاً كان النقد فيها بقوله : " مرغوب عنها " ، منها عشر لهجات منسوبة لأهل اليمن أو طائفة منهم ، نسبت لهجة واحدة لأهل اليمن عامة ، ولهجة واحدة لأهل الجوف (موضع باليمن) ، وثمانية لهجات لمهرة بن حيدان أو أهل الشَّحْر - وهما واحد - فمهرة سكنوا الشَّحْر .

وافق البحث نقد ابن دريد في خمسة أمثلة ، وخالف نقده في تسعة أمثلة .

6- النقد بقوله : هو من قول العامة

(هذا مُجانِس لهذا)

يقول ابن دريد : " الجنس : معروف ، والجمع الأجناس والجنوس . وكان الأصمعي يدفع قول العامة ، هذا مُجانِس لهذا ، إذا كان من شكله ، ويقول : ليس بعربي خالص " (5) .

- (1) الجمهرة (ر ع ي) يرع / 778 ، 392/2 .
- (2) التاج 555/11 ، وينظر: التهذيب 182/3 ، 183 ، والتكملة 394/4 ، واللسان 4956/6 (يرع) .
- (3) الصحاح (يرع) 1310/3 ، واللسان 4956/6 .
- (4) ينظر فهارس الجمهرة 732/4 .
- (5) الجمهرة (ج س ن) جنس / 476 ، 95/2 .

ويقول الأزهرى : " ويقال : هذا يجانس هذا أي يُشاكله ... " (1) ، ويقول الزمخشري : " ... وهو مُجانِس لهذا ، وهما مُتجانِسان ... " (2) .

فيتبين مما أورد الأزهرى والزمخشري صحة مُجانِس بمعنى مُشاكل .

ويقول الجوهري : " الجنس : الضرب من الشيء ، ... ومنه المُجانِسة والتَّجنيس ، وزعم ابن دريد أنَّ الأصمعي كان يدفع قول العامة : هذا مُجانِس لهذا ، ويقول إنه مولّد " (3) .

فالجوهري أورد أنَّ المجانِسة مأخوذة من الجنس ، وهذا بجامع التشابه في كل ، فأبناء الجنس الواحد متشابهون ، والمُجانِسة تعني المُشابهة ، فبناء على هذا ، فقولهم : هذا مُجانِس لهذا إذا كان من شكله - صحيح ، إذ المُجانِسة مصدر للفعل جَانَسَ ، والمُجانِس اسم فاعل هذه .

لكنَّ الجوهري بإثباته كلام ابن دريد يقرّر ما قرّره الأصمعي من أنَّ قول العامة : هذا مُجانِس لهذا مدفوع .

وأقول : يرُدُّ دَفْعَ الأصمعي قول العامة : (هذا مُجانِس لهذا) - ما جاء في المقاييس والمصباح حيث قال ابن فارس : " ... قال ابن دريد : وكان الأصمعي يدفع قول العامة : هذا مُجانِس لهذا ، ويقول : ليس بعربي صحيح . وأنا أقول : إنَّ هذا غلط على الأصمعي ؛ لأنَّه الذي وضع كتاب الأجناس ، وهو أول من جاء بهذا اللَّقب في اللغة " (4) ، ويقول الفيومي : " ... وحكي عن الخليل : (هذا يجانس هذا) أي يُشاكله ، ونصَّ عليه في التهذيب (5) أيضاً ، وعن بعضهم : (فلان لا يُجانِسُ الناسَ) ، إذا لم يكن له تمييز ولا عقل ، والأصمعي يُنكر هذين الاستعمالين ، ويقول هو كلام المولدين ، وليس بعربي " (6) .

فابن فارس أورد أنَّ دفع الأصمعي قول العامة : هذا مُجانِس لهذا - غلط على الأصمعي ، وأنَّ الأصمعي لا يمكن أن يتأتى منه دفع قول العامة : هذا مُجانِس لهذا .

(1) التهذيب 590/10 ، وينظر: اللسان 700/1 (جنس) .

(2) أساس البلاغة (جنس) 117 .

(3) الصحاح 915/3 ، وينظر: المجلد / 140 ، والمحكم 196/7 ، واللسان 700/1 (جنس) .

(4) المقاييس (جنس) 486/1 .

(5) ينظر: التهذيب (جنس) 590/10 .

(6) المصباح / 111 ، وينظر التهذيب 590/10 (جنس) ، والاستعمال المحكي عن الخليل لم أجده في العين (جنس) 55/6 .

والفيومي - وإن نصَّ على إنكار الأصمعي (يُجانِس) - فقد أورد أنَّ الخليل حكاه ، فحكاية الخليل إياه دليل على صحَّته .

نخلص مما سبق إلى صحَّة قولهم : (هذا مُجانِس لهذا : إذا كان من شكله) ؛ إذ الاشتقاق ورواية بعض اللغويين الأثبات له يؤكِّدان صحَّته ، وكذلك موقف ابن فارس السابق يؤكِّد صحَّته ، واللفظة لم أجدها في كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي ، ولحن العوام للزبيدي ، وتنقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي .

(الرَّامِق)

يقول ابن دريد : " فأما الذي تسمَّيه العامة الرَّامِق للطائر الذي يُنصب لتهوي إليه الطيرُ فتُصاد ، فلا أحسبه عربياً محضاً " (1) .

ويقول صاحب العين : " والرَّامِق الرَّامِج أي المُلَوَّاح الذي تُصاد به البُرْاة ونحوها ، يُوكَأ ببُومَةٍ فيشُدُّ برجلها شيءٌ أسودٌ وتُخاط عيناها ، ويُشدُّ في ساقها خيطٌ طويل ، فإذا وَقَعَ البَازِيُّ عليها أخذه الصيادُ من قُترَتِه " (2) .

فصاحب العين وكذا ابن منظور والزبيدي حكوا الرَّامِق في معنى الطائر ... فهذا دليل على صحَّته ، وعليه فمقصد ابن دريد من ذكره العامة - فيما سبق - التعريف بمعنى اللفظ ، لا نسبته إلى العامة ، فاستعماله صحيح ، ومن هنا لم أجده في كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي ، ولحن العوام للزبيدي ، وتنقيف اللسان ابن مكي الصقلي .

والكلمة لم أجدها في حاشية ابن بري على المعرَّب ، وشفاء الغليل ، والمعرَّبات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، ووردت اللفظة في معرَّب الجواليقي نقلاً عن ابن دريد (3) .

وبناء على ما سبق أرجح قول محقق معرَّب الجواليقي الشيخ أحمد شاکر حيث قال: " والظاهر أنَّ الكلمة عربية " (4) .

(1) الجمهرة (رق م) رقم / 791 ، 405/2 .

(2) العين 161/5 ، وينظر: اللسان 1732/3 ، والتاج 175/13 (رق م) .

(3) ينظر: المعرب / 162 .

(4) المعرب / 162 (حاشية / 4) .

(شَنْطُف)

يقول ابن دريد : " فأما شَنْطُفُ فكلمة عامية " (1).

ولم أجد الكلمة في اشتقاق ابن دريد ، ولحن العوام للزبيدي ، وقال الفيروزابادي :
" شَنْطُفُ كَجَنْدُب : كلمة عامية ، ذكرها ابن دريد ، ولم يفسرها " (2) .

فالفيروزابادي ، وكذا الزبيدي أقرأ بكلام ابن دريد ، وذكرنا أنها مجهولة التفسير .

(الصِّلَف)

سبق النقد بقوله مولد (3) .

(الطُّن)

يقول ابن دريد : " طُنَّ البَعُوضُ طَنًا وَطَنِيًّا ، والطَّيْن : حكاية صوته ، وكذلك حكاية ما أشبه ذلك مثل الطَّسَّتْ وغيرها . فأما الطُّنُّ من القَصَبِ فلا أحسبه عربياً صحيحاً ، وهي الحُزْمَةُ . وكذلك قول العامة : قامَ بِطُنِّ نَفْسِهِ ، أي كفى نَفْسَهُ " (4).

ويقول صاحب العين : " والطُّنُّ : الحُزْمَةُ من القَصَبِ والحطب " (5) ، ويقول الجوهري : " والطُّنُّ بالضم : حُزْمَةُ القَصَبِ . والقصبه الواحدة من الحزمة : طُنَّة " (6).

فقد نصَّ صاحب العين والجوهري على الطُّنِّ بمعنى الحُزْمَةِ ، فهذا يدلُّ على صحته وثبوته ، وعليه فقول ابن دريد : " لا أحسبه عربياً صحيحاً " ، يقصد به أنَّ اللفظ ليس أصيلاً في لغة العرب ، وقد يؤيده أنَّ أدبي شير قال : " الطُّنُّ : بَدَنُ الإنسان وغيره معرَّبٌ تَنُّ الذي بمعناه " (7).

لكن بمراجعتي المعرَّبَ للجواليقي ، وحاشية ابن بري عليه ، والمعرِّبات الرشيدية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل - لم أجد اللفظ فيها ، وإنما وجدت الشهاب الخفاجي يقول في شفاء الغليل : " طُنُّ : بالضم حُزْمَةُ القَصَبِ ونحوها ... وهو عربي صحيح لا دخيل ... فالطُّنُّ مشبَّه بِطُنِّ الإنسان ، وهو قامته ، قال ابن حنبا : عِبْلُ الدَّرَاعِينَ عَظِيمُ الطُّنِّ ... ومنه قولهم : قام

(1) الجمهرة / 1156 ، 344/3 .

(2) القاموس 155/3 ، وينظر: التاج 312/12 (شَنْطُف) .

(3) ينظر : ص 496 من البحث .

(4) الجمهرة (ط ن ن) طُنن / 151 ، وقارن 109/1 .

(5) العين 405/7 ، وينظر: التهذيب 298/13 ، والمحيط 134/9 (طُنن) .

(6) الصحاح 2159/6 ، وينظر: الأساس 513 (طُنن) .

(7) الألفاظ الفارسية / 114 .

بَطْنٌ نَفْسِهِ أَي كَفَى مَوْنَةً جَسْمِهِ ، وَلَا يَلْتَقَتْ إِلَى إِنْكَارِ ابْنِ دَرِيدٍ وَغَيْرِهِ لَهَا فِيهِ عَرَبِيَّةٌ مُحَضَّةٌ ، وَقَالَ كِرَاعٌ فِي الْمُنْضَدِّ : الطُّنُّ : الْقَامَةُ " (1).

فِيؤْخَذُ مِمَّا سَبَقَ أَمْرَانِ :

الأول : أَنَّ الطُّنَّ عَرَبِيٌّ ، وَقَدْ جَزَمَ بِهَذَا فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ ، كَمَا لَمْ تَرِدِ اللَّفْظَةُ - كَمَا سَبَقَ - فِي أَكْثَرِ كُتُبِ التَّعْرِيبِ ، وَعَلَيْهِ فَلَا وَجْهَ لَابْنِ دَرِيدٍ وَأَدِيِّ شِيرٍ فِي قَوْلِهِمَا بِأَنَّهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ .

الثاني : أَنَّ الطُّنَّ فِي قَوْلِهِ : " قَامَ بَطْنٌ نَفْسِهِ " - صَحِيحٌ ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ : " وَهُوَ يَقُومُ بَطْنٌ نَفْسِهِ : أَيِ بِكَفَايَتِهَا " (2) ، وَيَقُولُ الزَّمَخْشَرِيُّ : " وَفُلَانٌ لَا يَقُومُ بَطْنٌ نَفْسِهِ ... " (3) .

وَيَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ : " ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : يَقَالُ لِبَدَنِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ طُنٌّ وَأَطْنَانٌ وَطِنَانٌ ، قَالَ : وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : فُلَانٌ لَا يَقُومُ بَطْنٌ نَفْسِهِ ، فَكَيْفَ بغيره " (4) .
فَالنُّصُوصُ السَّابِقَةُ يَتَأَكَّدُ مِنْهَا صَحَّةُ قَوْلِ الْعَامَّةِ : قَامَ بَطْنٌ نَفْسِهِ بِمَعْنَى قَامَ بِكَفَايَتِهَا ، وَطَرِيقُ الْأَشْتِقَاقِ يَدْعُمُ هَذَا أَيْضاً .

وَكَلِمَةُ الْعَامَّةِ فِي كَلَامِ ابْنِ دَرِيدٍ لَا تَكُونُ مُصَدِّراً لِلْقَدَحِ فِي اللَّفْظِ ، إِذْ هُوَ صَحِيحٌ بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْتَهُ سَابِقاً ، وَأَيْضاً لَمْ يَرِدِ اللَّفْظُ فِي كِتَابِ مَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعَامَّةُ لِلْكَسَائِيِّ ، وَلَحْنُ الْعَوَامِ لِلزَّبِيدِيِّ ، وَتَنْقِيفُ اللِّسَانِ لِابْنِ مَكِيِّ الصَّقَلِيِّ .

(الْعِشَاءُ)

يَقُولُ ابْنُ دَرِيدٍ : " وَالْعِشَاءُ : ظِلَامُ اللَّيْلِ : وَيُقَالُ : إِنَّ الْعِشَاءَ مِنْ لَدُنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى الصَّبَاحِ ، وَعِنْدَ الْعَامَّةِ مِنْ لَدُنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يُوَلِّيَ صَدْرُ اللَّيْلِ ، وَبَعْضُ يَقُولُ : هُوَ طُلُوعُ الْفَجْرِ ، وَيَحْتَجُّونَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (5) : (وَافِرٌ)

غَدَوْنَا غَدَوَةً سَحَرًا بَلِيلٍ .: عِشَاءً بَعْدَمَا انْتَصَفَ النَّهَارُ " (6) .

وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ : " وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : يَقَعُ الْعَشِيُّ عَلَى مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى

(1) شِفَاءُ الْغَلِيلِ / 180 ، 181 .

(2) الْمَحِيطُ (طُنن) 134/9 .

(3) الْأَسَاسُ (طُنن) 513 .

(4) اللِّسَانُ (طُنن) 2710/4 .

(5) الْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ (عِشَا) 2962/4 .

(6) الْجُمُهرَةُ (ش ع و) عِشَا / 872 ، 63/3 .

وقت غروبها ، كل ذلك عَشِيٌّ ، فإذا غابت الشمس فهو العِشاء ، وقيل : العَشِيُّ من زوال الشمس إلى الصباح ، ويقال لما بين المَغْرِب والعَمَة : عِشاءٌ ؛ وزعم قوم أَنَّ العِشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر ، وأنشدوا في ذلك : (وافر)
غدونا غدوة ... " (1) البيت .

فقد وردت عدة أقوال في تفسير العِشاء ، والتفسير الذي نسبته ابن دريد إلى العامة لا يبعد كثيراً عن التفسيرات الأخرى ، فابن دريد ذكر أَنَّ العِشاء عند العامة من لَدُنْ غروب الشمس إلى أن يُولِّي صدر الليل ، فهذا جزء من التفسير القائل بأنَّ العِشاء من زوال الشمس إلى الصباح ، فالعامة قللت من وقت العِشاء .

وأيضاً تفسير العامة يتفق مع التفسير القائل بأنَّ العِشاء ما بين المَغْرِب والعِشاء . وعليه فتفسير العامة صحيح يتسق مع بعض التفسيرات التي وردت للعِشاء .

(أضرارُ العقل)

يقول ابن دريد : " النَّوَاجِذ : أقاصي الأضرار في الفم ، الواحد ناجذ ، وهي أربعة أضرار تنبت بعد أن يَشِيبَ الغلام ، تسميها العامة أضرار العقل ... " (2).
ويقول ابن منظور : " وأضرار العقل وأضرار الحُلْم أربعة أضرار يخرجن بعدما يستحكم الإنسان " (3).

فابن منظور أورد الأضرار مضافة إلى العقل ، وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على صحّة العامة في إطلاقهم على أقاصي الأضرار في الفم - أضرار العقل .

(الْقَبْلُ)

يقول ابن دريد : " وَرَجُلٌ أَقْبَلُ ، والجمع قُبْلٌ ، والأنثى قَبْلَاءٌ ، وهي أن تُقْبَلَ حَدَقَتَاهُ عَلَى مَا قَبْلَيْهِ ، والقَبْلُ عند العامة : الحَوْلُ الخفي ، وليس كذلك عند العرب ، إنما الحَوْلُ ضد القَبْل ، وذلك أَنَّ الحَوْلَ عندهم أن تميل إحدى الحَدَقَتَيْنِ إلى مُؤَخَّرِ العين ، والأخرى إلى مُؤَقِّفِهَا ، قال الشاعر (4) : (طویل)

ولو سَمِعُوا مِنْهُمْ دُعَاءَ يَرُوعُهُمْ .: إِذَا لَأَتَتْهُ الْخَيْلُ أَعْيُنُهَا قُبْلُ

- (1) اللسان (عشا) 2962/4 .
- (2) الجوهرة (ج ذ ن) نجذ / 454 ، وقارن 73/2 .
- (3) اللسان 2577/4 ، وينظر: التاج 335/8 (ضرس) .
- (4) البيت لأبي خراش الهذلي في شرح أشعار الهذليين 1230/3 .

يعني أن الخيل تجذب الأعنة فتصير كالقَبْل في العين " (1).

ووردت أقوال كثيرة في اللسان في تفسير القَبْل حيث جاء فيه : " والقَبْل في العين: إقبال إحدى الحَدَقَتين على الأخرى ، وقيل : إقبالها على الموق ، وقيل : إقبالها على عَرْض الأنف ، وقيل : إقبالها على المَحَجِر ، وقال اللحياني : هي التي أقبلت على الحاجب ، وقيل : القَبْل مثل الحَوْل ... " (2).

فالقَبْل وردت له تفسيرات كثيرة ، ومنها تفسير القَبْل بأنه مثل الحَوْل ، وهذا يدل على أن إطلاق العامة القَبْل على الحَوْل الخفي صحيح .

ويلاحظ أن تفسيرات القَبْل السابقة كلها تعني انحراف حدقة العين عن مقرها الصحيح عند النظر ، وهذا هو معنى الحَوْل .

وأورد الأصمعي في خلق الإنسان الحَوْل والقَبْل مفرقاً بينهما قائلاً : " وفيها { أي العين } الحَوْل والقَبْل ، والقَبْل أشد من الحَوْل ، والحَوْل الذي في إحدى عينيه . والقَبْل الذي كأن عينيه تقبل إحداهما على الأخرى ... " (3).

فالأصمعي أورد أن القَبْل أشد من الحَوْل ، والعامة تطلقه على الحَوْل الخفي ، فمعنى القَبْل عند العامة ، ومعناه عند العرب بينهما تباعد ، لكن إطلاق القَبْل على اتجاه العين اتجاهها غير طبعي كأن هذا وجهاً للعامة في إطلاقهم القَبْل على الحَوْل الخفي .

ويقول ثابت بن أبي ثابت في خلق الإنسان في باب العيوب في العين : " وفي العين الحَوْل والقَبْل ، يقال : حَوَلْتُ عينه تحُولُ حَوَالاً ... وقَبَلْتُ تقَبْلُ قَبَلاً ... ، فالحَوْل : أن تكون كأنها تنظر إلى الحِجَاج (4) ، والقَبْل كأنها تنظر إلى عَرْض الأنف ... " (5).

فكل من القَبْل والحَوْل اتجاه غير طبعي لحدقة العين ، لكن القَبْل اتجاه في ناحية ، والحَوْل اتجاه في ناحية أخرى ، فهناك جانب مشترك بينهما ، وهذا هو ما جعل العامة يطلقون القَبْل على الحَوْل الخفي ، وهذا الإطلاق له وجه من الصَّحَّة ، وإن لم يكن فيصح تسامحاً ؛ لقرب معنى الحَوْل والقَبْل .

(1) الجمهرة (ب ق ل) قبل / 372 ، وقارن 321/1 ، 322 .

(2) اللسان (قبل) 3519/5 .

(3) خلق الإنسان للأصمعي ضمن مجموعة الكنز اللغوي / 184 .

(4) في اللسان (حجج) 780/2 : " والحجاج والحجاج : العظم النائب عليه الحاجب " .

(5) خلق الإنسان لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت / 116 ، 117 .

(الْقَرْطَبَان)

يقول ابن دريد : " فأما الْقَرْطَبَان الذي يتكلم به العامة فليس من كلام العرب " (1).

أرى أن قول ابن دريد : " الذي يتكلم به العامة " لا يقصد به نسبة اللفظ إليهم، وإنما مقصده التعريف بمعنى اللفظ ؛ إذ اللفظ عربي صحيح بدليل نصّ كراع النمل (310 هـ) عليه في المنتخب ، حيث قال : " والقَرْطَبَان ، والقُنْذُع والذَّيْوث : واحد ، وهو الذي يرضى لأهله بالعَهْر ... " (2) ، كما أن الشهاب الخفاجي أورد أن الْقَرْطَبَان هي الصورة الصحيحة في معنى الذَّيْوث حيث قال : " قَرْطَبَان : ذَيْوث ، والعامة تقول : قَلْتَبَان " (3) .

فيتبين من هذا أن العامة على قَلْتَبَان لا قَرْطَبَان ، وإن كانوا على قَرْطَبَان ، فنطقهم صحيح .

وساق الشهاب قصة بين خلالها أصل (قَرْطَبَان) حيث قال : " وسأل أعرابي أبا عبد الله البوشنجي بسمرقند ، فقال : أي شيء الْقَرْطَبَان ؟ فقال : كانت امرأة يقال لها أم أبان ، وكان لها قَرْطَب ، والقَرْطَب هو الشاء ، وكان لها تيس في ذلك الْقَرْطَب ، وكانت تنزي تيسها بدرهمين ، وكان الناس يقولون : نذهب إلى قَرْطَب أم أبان تنزي تيسها على معزانا فكثر ذلك ، فقالت العامة قَرْطَبَان ، ذكره السبكي في طبقاته ثم قال : وهذه التنشئة مما جاء على خلاف الغالب والأصل " (4).

وعلى هذا ، فالقَرْطَبَان - في أصله - منحوت من لفظين ، كما تغيرت دلالاته من تيس شاء أم أبان إلى الذَّيْوث ، وهذا بجامع عدم المبالاة في اختلاط كل من النوعين بالآخر .

ويقول الأزهري : " وأما الْقَرْطَبَان الذي يقوله العامة للذي لا غيره له فهو مغير عن وجهه .

وروى ثعلب عن أبي نصر عن الأصمعي ، قال : الكَلْتَبَان مأخوذ من الكَلْب ، وهو القيادة ، والتاء والنون زائدتان . قال : وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب . قال :

(1) الجمهرة / 1121 ، 307/3 .

(2) المنتخب ص 94 .

(3) شفاء الغليل / 213 .

(4) السابق : نفسه .

وغيرتها العامة الأولى ، فقالت القَلْطَبَان ، وجاءت عامة سفلى فغيرت على الأولى فقالت: القَرُطَبَان " (1).

فقول الأزهري : " القَرُطَبَان ... مغير عن وجهه " قد يكون إشارة إلى التغيير الوارد في القصة السابقة .

بقي أمر ، وهو أنَّ الصاغاني والزبيدي نقلًا كلام الأزهري السابق ، وخطأ فيه ، حيث يقول الصاغاني : " وأما القَرُطَبَان الذي نقوله العامة للذي لا غيره له ، فهو مغير عن وجهه . قال الأصمعي : هو الكَلْتَبَان ، مأخوذ من الكَلْب وهو القيادة " (2).

وأرى أنَّ الصاغاني وكذا الزبيدي خطأ كلام الأزهري ، فالقَرُطَبَان شيء ، والكَلْتَبَان شيء آخر :

القَرُطَبَان : الدِّيُوث ، والكَلْتَبَان : القَوَاد ، والأزهري أجرى التغييرين السابقين على (الكَلْتَبَان) لا (القَرُطَبَان) ، والدليل على هذا قول ابن منظور في (كلب) : "والكَلْب : القيادة ، والكَلْتَبَان : القَوَاد ؛ منه (حكاهما ابن الأعرابي) ، يرفعهما إلى الأصمعي ... " (3).

والعجب من قول الزبيدي : " والقَرُطَبَان ... الدِّيُوث ، والذي لا غيره له على حريمه ، أو القَوَاد . قال : وهم يرجعون إلى معنى واحد ؛ لأنَّ الدِّيُوث لا غيره له ، ويصلح للقيادة " (4).

وأقول : أيَّ دِيُوث يصلح للقيادة ، وكيف يقبل المنقادون دِيُوثاً عليهم ؟ !

فيجب أن يفصل بين القَرُطَبَان بمعنى الدِّيُوث ، والكَلْتَبَان بمعنى القَوَاد ؛ حيث لا توجد صلة لفظية أو معنوية بينهما .

ويقول أدي شير : " القَرُطَبَان الذي لا غيره له تعريب كَلْتَبَان . والقَلْطَبَان لغة فيه " (5).

وأرى أنَّ أدي شير بني كلامه السابق على كلام الأصمعي الوارد في التهذيب ، فخطأ هو الآخر بين القَرُطَبَان بمعنى الدِّيُوث ، والكَلْتَبَان بمعنى القَوَاد ، وهذا يلاحظ في

(1) التهذيب (قرط) 406/9 ، 407 .

(2) تكملة الصاغاني 239/1 ، وينظر: التاج 317/2 (قرط) .

(3) اللسان (كلب) 3914/5 .

(4) التاج (قرط) 316/2 ، 317 .

(5) الألفاظ الفارسية / 124 .

مقابلة كلام أدي شير بكلام الأصمعي في التهذيب ، كما أَنَّ الْقَرْطَبَانَ لم أهدت إليه في معرَّب الجواليقي ، وحاشية ابن بري عليه ، والمعرِّبات الرشيدية ، والألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، وأرى أَنَّ اللفظ - كما سبق - منحوت من قَرْطَب أمَّ أبان .

7- النقد بقوله : مصنوع

(تَخْطَع)

يقول ابن دريد : " وَتَخْطَع ، زعموا : اسم ، وأحسبه مصنوعاً " (1).

ويقول الزبيدي : " تَخْطَع ، كَجَعْفَر ، أهمله الجوهري وصاحب اللسان ، وقال ابن دريد : اسم ، قال : وأحسبه مصنوعاً ، وأنت خبير أَنَّ هذا وأمثاله لا يستدرك به على الجوهري " (2) .

فقول الزبيدي بأنَّ (تَخْطَع) وأمثاله لا يستدرك على الجوهري يتسق مع نقد ابن دريد بأنه مصنوع ، فالزبيدي أورد أَنَّ تَخْطَع لا يستدرك على الجوهري ، لأنه ليس على شرطه ، وهو التزام الصحيح ، واللفظة لم أجدها في اشتقاق ابن دريد .

(جَفَلَق)

يقول ابن دريد : " عجوز جَفَلَق : كثيرة اللحم مسترخية ، قال أبو بكر : وأحسب أَنَّ هذا الحرف مصنوع ؛ لأنَّ الجيم والقاف لم تجتمعا إلا في أحرف معروفة قد ذكرناها في آخر الكتاب " (3).

ويقول ابن دريد في موطن آخر من الجمهرة : " ولم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية إلا بحاجز ... " (4).

ولا تعارض بين قولي ابن دريد ؛ لأنه قال أولاً : لم تجتمعا إلا في أحرف ، وقال أخيراً إلا بفواصل ، والأحرف التي استثنائها فُصلَ فيها بين الجيم والقاف ، ومنها : جَلَوَيْق : اسم ، و جَرْتَدَق ، وهو اسم أيضاً ، و رجلٌ أَجَوَق : الغليظ العُنُق ... وغير ذلك (5).

ومقياس ابن دريد صحيح ، وقد وافقه إلى حدِّ ما الجوهري حيث قال : " الجيم

(1) الجمهرة / 1130 ، 316/3 .

(2) التاج (تخطع) 52/11 .

(3) الجمهرة / 1140 ، وقارن 326/3 .

(4) الجمهرة (ج ق ل) / 490 ، وينظر / 471 .

(5) ينظر الجمهرة / 490 .

والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ، إلا أن يكون معرباً أو حكاية صوت، نحو الجرْدَقَة ، وهي الرغيف ، والجرْمُوق : الذي يلبس فوق الخفّ ... " (1).

وفيما يتعلق بنقد ابن دريد الجفَلَق ، فقد حكاها ابن عباد والصاغاني والزبيدي ولم يذكر واحد منهم ما يقلل من صحتها ، يقول ابن عباد : " وعجوز جَفَلَق : كثيرة اللحم " (2) ، ويقول الزبيدي : " وعجوز جَفَلَق ، كجَعَفَر ، أهمله الجوهري ؛ وقال ابن الأعرابي : هي كثيرة اللحم " (3).

ويلاحظ أنّ الزبيدي أورد الكلمة مروية عن ابن الأعرابي (ت 232 هـ) ، وهو متقدّم على ابن دريد (321 هـ) .

واستناداً إلى هؤلاء اللغويين ، فالجَفَلَق صحيحة ، وابن دريد قال لا تجتمع الجيم والقاف إلا بحاجز ، وفصل بينهما في الجَفَلَق بحرفين ذولقيين : الفاء واللام .
ويخفف من نقده أنه قال : " وأحسب أنّ هذا الحرف مصنوع " ، فاستخدم أحسب التي تفيد عدم القطع .

(الدَّعْسَجَة)

يقول ابن دريد : " والدَّعْسَجَة : السرعة والعجلة ؛ ودفعه الخليل ، وقال : هو مصنوع " (4).

ولم يرد في اللسان والتاج تحت تركيب (دعسج) سوى الاستعمال السابق ، ولم أهدأ إلى شاهد له في المفضليات ، وشرح القصائد السبع ، وشرح أشعار الهذليين ، ومختارات ابن الشجري ، وديوان امرئ القيس ، والناطقة الذبياني ، وغريب الحديث لأبي عبيد ، والفائق للزمخشري .

ويتسق مع دفع الخليل الدَّعْسَجَة كلامه في مقدّمة العين حيث أورد أنّ الكلمة الرباعية والخماسية إذا خلت من أحد حروف الذلاقة الستة فهي مولدة (5).

لكنّ الكلمة وإن خلت من أحد حروف الذلاقة ، فقد اشتملت على العين والسين والدال ، وقد قال الخليل : " فمهما جاء من بناء اسم رباعي مُنْبَسِط مُعَرَّى من الحروف

- (1) الصحاح 1454/4 .
- (2) المحيط 74/6 ، وينظر: تكملة الصاغاني 21/5 (جفلق) .
- (3) التاج (جفلق) 68/13 .
- (4) الجمهرة / 1136 ، وقارن 322/3 .
- (5) ينظر مقدمة العين 52/1 .

الذَّلَق والشفوية فإنه لا يَعْرِى من أحد حرفي الطَّلَاقَة { العين والقاف } أو كليهما ، ومن السين والذال أو أحدهما ، ولا يَضُرُّ ما خالف من سائر الحروف الصُّتَم " (1).

فالدَّعْسَجَة لا يضرها خلوها من أحد حروف الذَّلَاقَة ؛ لأنها تشتمل على العين والذال والسين ، وهذه الحروف تجعل تأليفها مستحسنًا - كما يفهم من كلام الخليل السابق - .

ويؤيد صحة الدَّعْسَجَة - أنَّ الأزهري وابن القطاع والصاغانى وابن منظور والزبيدي نصّوا عليها دون أن يذكروا أي شيء يقلل من صحتها ، يقول ابن منظور : " الدَّعْسَجَة : السرعة . دَعَسَجَ دَعْسَجَةً إذا أسرع " (2).
وتأسيساً على هذا فالدَّعْسَجَة صحيحة .

(الدُّعْشُوقَة)

يقول ابن دريد : " والدُّعْشُوقَة : دويبة ، زعموا ، وأحسبه مصنوعاً " (3).
ويقول الجوهري : " الدُّعْشُوقَة : دويبة " (4) ، ويقول ابن منظور : " الدُّعْشُوقَة : دويبة كالخنفساء ، وربما قيل للصبيّة والمرأة القصيرة : يا دُعْشُوقَة ؛ تشبيهاً بتلك الدويبة ... " (5).

فقد نصّ الجوهري وابن منظور على الدُّعْشُوقَة بمعنى دويبة شبه الخنفساء ، ولم يذكر أي منهما إزاء اللفظة ما يقلل من صحتها ، وأورد ابن منظور أنها تطلق على دويبة في الأصل ، وتطلق على المرأة القصيرة والصبيّة تشبيهاً لهما بالدويبة ، وعليه فاللفظة أصبحت ذات دلالتين عن طريق التشبيه ، وهذا كله يؤكّد صحتها .

لكن يتّسق مع قول ابن دريد بأنّ الدُّعْشُوقَة مصنوع - قول صاحب العين : "الدُّعْشُوقَة : دويبة شبه خنفساء ، وربما قالوا للصبيّة والمرأة القصيرة : يا دُعْشُوقَة تشبيهاً بتلك الدويبة ، وليست بعربية محضة لتعريفها من حروف الذَّلَق والشفوية " (6) ، ويقول ابن عباد أيضاً : " الدُّعْشُوقَة : دويبة كالخنفساء ... قال الليث : وأظنه ليس بعربي " (7).

- (1) العين 54/1 .
- (2) اللسان 1380/2 ، وينظر: التهذيب 313/3 ، وتكملة الصاغانى 432/1 ، والتاج 369/3 (دعسج) ، وأفعال ابن القطاع 380/1 .
- (3) الجمهرة / 1148 ، 335/3 .
- (4) الصحاح (دعشق) 1475/4 .
- (5) اللسان 1780/2 ، وينظر: التهذيب 276/3 (دعشق) .
- (6) العين (دعشق) 286/2 .
- (7) المحيط (دعشق) 201/2 .

ويخالف ما ذكره صاحب العين سابقاً قوله في مقدمته لكتابه العين : " وأما البناء الرباعي المُنبَسِّط فإن الجمهور الأعظم منه لا يَعْرِى من الحروف الذَّلَق أو من بعضها إلا كلمات نحواً من عشر كُنَّ شواذاً ، ومن هذه الكلمات العَسَجَد والقَسْطُوس والقُداحِس والدُعْشُوقَة والهُدْعة والزُّهْرُقَة وهي مفسّرة في أمكنتها .

قال حمزة بن زرعة هي كما قال الشاعر : (طويل)

ودُعْشُوقَة فيها تَرَحَّحَ دَهَمٌ .: تَعَشَّقَتْهَا لَيْلاً وَتَحْتِي جُلَاهِقُ

وليس في كلام العرب دُعْشُوقَة ولا جُلَاهِق ... " (1) .

فصاحب العين أورد أنَّ الكلمة الرباعية تعرف عربيتها إذا اشتملت على أحد حروف الذلاقة ، فإذا خلت منها فليست عربية ، ثم استثنى من ذلك عشر كلمات خلت من أحد حروف الذلاقة ، ومن هذه الكلمات العشر كلمة دُعْشُوقَة ، فهذا يعني أنها عربية ، لكنه قال بعد ذلك ليس في كلام العرب دُعْشُوقَة ، ولم أجدها في كتب التعريب التي رجعت إليها (2) .

وأيما كانت الكلمة عربية الأصل أو غير عربية الأصل ، فقد استعملت في الكلام العربي الفصيح ، حيث وردت في شاهد شعري سابق ، وهذا يدل على صحتها وفصاحة استعمالها .

ويقول الزبيدي : " ... وأنكر الليث أن تكون الدُعْشُوقَة عربية محضة لخلوها من أحد حروف الذلاقة : الراء واللام والنون والفاء والباء والميم ، أما العَسَجَد فشاذ مستثنى " (3) .

والعجب في نص الزبيدي أنه أورد أنَّ الدُعْشُوقَة أنكر الليث أن تكون عربية محضة ، ثم ذكر الزبيدي أنَّ العَسَجَد مستثنى مع أنَّ العَسَجَد والدُعْشُوقَة أوردهما صاحب العين في الكلمات العشر المستثناة ، فليتنبه .

(ضَيْهَدٌ وَضَهَيْدٌ)

يقول ابن دريد : " قال أبو بكر : وليس في كلامهم فَعِيلٌ بفتح الفاء ، فأما ضَهَيْدٌ

(1) العين (مقدمة المؤلف) 1 / 53 .

(2) وهي المعرب ، وحواشي ابن بري عليه ، وشفاء الغليل ، والمعربات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

(3) التاج (دعشق) 139/13 .

فمصنوع - كذا يقول الخليل ... " (1) ، ويقول ابن دريد أيضاً : " قال الخليل بن أحمد رحمة الله عليه : أما ضَيْهَدٌ ، وهو الرجل الصُّلب ، فمصنوع ، ولم يأت في الكلام الفصيح " (2).

ويقول الصاغاني : " والضَّيْهَدُ ، بالفتح وسكون الهاء : الصُّلب الشديد ، وليس في الكلام " فَعِيلٌ " ، بالفتح سواه ، وهو مصنوع " (3).

فالصاغاني قرّر نقد الخليل فأورد أنّ (ضَهَيْدٌ) مصنوع ، ولم ترد في تركيب (ضهد) في العين (4) .

لكن جاء في المحكم : " ورجل ضَهَيْدٌ : صُلْب شديد . وضَهَيْدٌ : موضع ، ليس في الكلام فَعِيلٌ غيره ، وذكر الخليل أنّه مصنوع " (5) ، ونقل ابن منظور كلام ابن سيده السابق " (6).

فضَهَيْدٌ بمعنى الصُّلب الشديد جاءت بفتح الضاد ، وعليه ، فهي على أوزان الكلمات العربية فهي كَرَفِيق ورَفِيق وشَفِيق ورَحِيم وكَرِيم ، وما إلى ذلك ، فلا اعتراض على ضَهَيْدٌ بكسر الهاء وسكون الياء .

والذي اعترض عليه - كما جاء في المحكم واللسان - ضَهَيْدٌ : موضع - بسكون الهاء وفتح الياء .

وجاء في نصّ آخر لابن دريد أنّ الخليل اعترض على ضَيْهَدٌ بتقديم الياء على الهاء بمعنى الصُّلب الشديد ، فذكر أنّه مصنوع ، ولم يأت في الكلام الفصيح .

ولم أعثّر على أحد من اللغويين نصّ على ضَيْهَدٌ إلا ابن عباد نصّ عليها ، فقال : " والضَّيْهَدُ : الطويل ، والصاد فيه أعرف " (7).

ويؤكّد كون صاد (صَيْهَدٌ) أعرف نصّ الجوهري عليها حيث قال : " والصَّيْهَدُ : الطويل " (8).

- (1) الجمهرة / 1173 ، 359/3 .
- (2) الجمهرة / 1168 ، وقارن 354/3 .
- (3) تكملة الصاغاني 273/2 ، وينظر: التاج 77/5 (ضهد) .
- (4) ينظر: العين (ضهد) 406/3 .
- (5) المحكم (ضهد) 141/4 .
- (6) ينظر: اللسان (ضهد) 2616/4 .
- (7) المحيط (ضهد) 399/3 .
- (8) الصحاح (صهد) 499/2 .

نخلص من كل ما سبق إلى أنَّ (ضَهَيْد) أورد ابن دريد اعتراض الخليل عليه بقوله : (هو مصنوع) ، ولم يحدّد ابن دريد في نصّه المقصود من (ضَهَيْد) ، فأدّى هذا إلى نصّ بعض اللغويين على أنَّ (ضَهَيْد) بمعنى الصُّلب الشديد ، وعليه كان نقد الخليل موجهاً إليه ، بهذا المعنى ، وذهب بعض اللغويين إلى أنَّ (ضَهَيْد) : موضع ، وكان نقد الخليل إليه بهذا المعنى ، ونصّ هؤلاء اللغويون على (ضَهَيْد) بكسر الهاء وسكون الياء ، وهي عندهم بهذا الضبط صحيحة .

وأما ضَيْهَد بمعنى الصُّلب الشديد الذي انتقده الخليل بأنه مصنوع ، فلم أعرّ عليه بهذا المعنى في كتب اللغة التي رجعت إليها ، وهذا يؤيّد نقد الخليل ، ولم يورده إلا ابن عباد ، أوردته بمعنى الطويل ، وذكر أنَّ الأعراف أن يكون بالصاد ، ويؤكد كونه بالصاد نصّ الجوهري عليه بالصاد .

(عَفْشَج)

يقول ابن دريد : " عَفْشَج : ثقيل وخم ، زعموا ؛ ودفعه الخليل ، وزعم أنه مصنوع " (1) .

والعَفْشَج لم أجده في العين واشتقاق ابن دريد .

ويقول الزبيدي " العَفْشَج ... الثقيل الوخم ... ورجل عَفْشَج : إذا كان كذلك قال ابن سيده : زعم الخليل أنه مصنوع . قلت : ولذا لم يذكره الجوهري : لأنه ليس على شرطه " (2) .

فالزبيدي قرّر كلام ابن دريد فنقله ، كما ذكر أنَّ الجوهري أهمل (عَفْشَج) لأنّه ليس على شرطه ، وهو التزامه ذكر ما صحّ عنده في معجمه ، فهذا يؤيّد دفع الخليل الكلمة ، ونقده له بأنها مصنوعة .

(عَنَقَش)

يقول ابن دريد : " وعَنَقَش : اسم ، النون فيه زائدة ؛ ودفعها الخليل ، وزعم أنها مصنوعة " (3) .

ولم أجد اللفظة في العين واشتقاق الأسماء للأصمعي ، وأورد الصاغانى والزبيدي

(1) الجمهرة / 1138 ، وقارن 325/3 .

(2) التاج 435/3 ، وينظر: اللسان 3014/4 (عَفْشَج) .

(3) الجمهرة / 1157 ، 344/3 .

نقلًا عن ابن دريد أنَّ (عَنَّقَش) اسم ، وأنَّ النون فيه زائدة ، ولم ينصَّ على دفع الخليل الكلمة وقوله بأنها مصنوعة ⁽¹⁾ ، ويؤكد صحتها أيضًا أنَّ ابن دريد نفسه أوردتها في كتابه الاشتقاق دون أنَّ يوجِّه إليها أي نقد ، حيث قال : " عَنَّقَش وَعَنَكَش ، النون زائدة ، وهو من عَنَّقَشْتُ الشيءَ وعَكَشْتُهُ ، إذا خلطته ... " ⁽²⁾.

فاشتقاق الكلمة يثبت صحتها وعربيتها .

تحقيب

وردت سبعة أمثلة للنقد بقوله : (مصنوع) ، منها أربعة أمثلة ، كان النقد فيها منسوباً للخليل ، حيث دفعها ، وزعم أنها مصنوعة ، ومنها ثلاثة أمثلة ، انتقدتها ابن دريد بقوله : أحسبه مصنوعاً .

خالف البحث النقد في خمسة أمثلة ، حيث أثبتت بعض مصادر اللغة صحتها ، ووافق البحث النقد في مثالين .

8- النقد بقوله : ليس بالعالِي ، أو ليس باللغة العالِيَة

(تَبَعَّضَ الشَّيْءُ وَبَعَّضَتْهُ)

يقول ابن دريد : " وقد قالوا : تَبَعَّضَ الشَّيْءُ وَبَعَّضَتْهُ ، أي فرَّقته ، ولا أحسبها عالية " ⁽³⁾.

ويقول صاحب العين : " بَعْضُ كُلِّ شَيْءٍ : طائفة منه ، وَبَعْضُهُ تَبْعِيضٌ ، إذا فرَّقْتَهُ أَجْزَاءً " ⁽⁴⁾ ، ويقول الجوهري : " وَبَعْضُ الشَّيْءِ ، واحدٌ أَبْعَاضِهِ ، وقد بَعْضَتْهُ تَبْعِيضًا ، أي جزَّأته ، فتَبَعَّضَ " ⁽⁵⁾.

ومن ثَمَّ ، فلا اعتداد بقول ابن دريد عن تَبَعَّضَ وَبَعْضَ بمعنى فرَّقَ : " لا أحسبها عالية " ، فقد ثبت علوها بنص اللغويين الأثبات عليها ، ومنهم الجوهري الذي التزم في معجمه الصحيح عنده من اللغة .

(1) ينظر: التكملة 494/3 ، والتاج 150/9 (عنَّقَش) .

(2) الاشتقاق لابن دريد / 560 .

(3) الجمهرة (ب ض ع) بعض / 353 ، 302/1 .

(4) العين 283/1 ، وينظر: التهذيب 490/1 ، والمقاييس 269/1 ، والمجمل / 80 ، واللسان 312/1 ،

والمصباح / 24 ، والتاج 14/10 (بعض) .

(5) الصحاح (بعض) 1066/3 .

(دَفَفَ)

يقول ابن دريد : " (د ف ف) أهملت إلا في قولهم : دَفَفَ على الجريح ، إذا أجهز عليه ، وليس باللغة العالية " (1).

فقد قلَّ ابن دريد من شأن (دَفَفَ) ، فذكر أنه ليس باللغة العالية ، ولم أعر على أحد من اللغويين قلَّ من شأنه ، بل نصَّت عليه أكثر كتب اللغة ، وهذا يدلُّ على علوه ، يقول ابن منظور : " ودَفَفَ على الجريح كدَفَفَ : أجهز عليه ، وكذلك دَفَّه ... وفي حديث ابن مسعود أنه دَفَّ أبا جهل يوم بدر ، أي أجهز عليه وحرَّ قتله ... وفي رواية : أَقْعَصَ ابنا عفراء أبا جهل ، ودَفَفَ عليه ابن مسعود ، ويُروى بالذال المعجمة بمعناه " (2) ، ويقول الفيومي : " ودَفَّ عليه يَدْفُ من باب قَتَلَ ودَفَفَ تَدْفِيفاً مثله ، والذال المعجمة في باب المُدَافَةِ لغة ، ومعناه جرحته جرحاً يوحى الموت " (3).

وأورد أبو الطيب الكلمة بالذال والذال في إبداله ، فقال : " دَفَّ على الجريح ودَفَّ عليه ودَفَفَ عليه ودَفَفَ عليه ... إذا أجهز عليه " (4).

ومن ثَمَّ ، فلا وجه لنقد ابن دريد (دَفَفَ) بقوله : " ليس باللغة العالية " ، وقد نصَّت عليه كتب اللغة ، وورد في الحديث .

(زَرَجَ)

يقول ابن دريد : " ويقال : زَرَجَهُ بالرُّمَح يَزْرُجُهُ زَرْجاً ، إذا زَجَّه به ، وليس باللغة العالية " (5).

فقد أورد ابن دريد أنَّ زَرَجَهُ بالرُّمَح بمعنى زَجَّه ليس باللغة العالية ، ويؤيده في ذلك أن ابن سيده وابن منظور والزبيدي نقلوا كلامه (6) ، فهذا يُعَدُّ إقراراً منهم بما ذكره ابن دريد .

ويؤيد كذلك أنَّ زَرَجَهُ بالرُّمَح ليس باللغة العالية أنَّ صاحب العين والأزهري وابن عباد لم ينصّوا عليه في تركيب (زرج) (7) ، كما أهمل الجوهري وابن فارس

-
- (1) الجمهرة (د ف ف) دفف / 1005 ، وقارن 190/3 .
 - (2) اللسان 1396/2 ، وينظر: المحكم 226/9 ، والتاج 213/12 (دفف) .
 - (3) المصباح (دفف) / 196 .
 - (4) الإبدال لأبي الطيب 358/1 .
 - (5) الجمهرة (ج ر ز) زرج / 456 ، 75/2 .
 - (6) ينظر: المحكم 207/7 ، واللسان 1823/3 ، والتاج 390/3 (زرج) .
 - (7) ينظر: العين 63/6 ، والتهذيب 606/10 ، 607 ، والمحيط 21/7 (زرج) .

والزمخشري تركيب (زرج) ، فكل هذا يؤكد أنَّ زَرْجَهُ بالرُّمَح ليس باللغة العالية - كما قرّر ابن دريد - .

(ضاعِف)

يقول ابن دريد : " ويقال : بقرةٌ ضاعِفٌ للتي في بطنها حَمْلٌ ، وليس باللغة العالية ⁽¹⁾ .

فقد ذكر ابن دريد أنَّ كلمة (ضاعِف) من قولهم : بقرةٌ ضاعِفٌ ليست باللغة العالية ، ويؤيده أنَّ صاحب العين ، والأزهري ، وابن عباد ، والجوهري ، وابن فارس ، والزمخشري أهملوا (ضاعِف) في هذا المعنى ⁽²⁾ ، كما أنَّ الصاغاني والزبيدي نقلًا كلام ابن دريد ⁽³⁾ ، فهذا يُعدُّ إقراراً منهما بأنَّ (ضاعِف) بمعنى البقرة التي في بطنها حَمْلٌ - ليست باللغة العالية .

وأورد ابن منظور الكلمة دون أن يذكر وصف ابن دريد بأنها ليست بالعالية ، يقول : " وبقرةٌ ضاعِفٌ : في بطنها حَمْلٌ ، كأنها صارت بولدها مُضَاعَفَةً " ⁽⁴⁾ .

و (ضاعِف) تتسق دلالتها مع دلالة بعض استعمالات تركيب (ضعف) ، فالناقة بولدها في بطنها أصبحت مُضَاعَفَةً ، وأضعَفَ الشيءَ وضعَّفَهُ وضَاعَفَهُ - كما ورد في اللسان - " زاد على أصل الشيء ، وجعله مثليه أو أكثر ... " ⁽⁵⁾ .

فهذا يقوِّي قولهم : (بقرةٌ ضاعِفٌ) ، فالبقرة تزيد بحملها ، ومن هنا ربط ابن منظور في نصّه السابق (بقرةٌ ضاعِفٌ) بتركيبها (ضعف) ، فقال : " كأنها صارت بولدها مُضَاعَفَةً " .

(كَرِي)

يقول ابن دريد : " وكَرَيْتُ كَرِيًّا ، إذا عدَوْتُ عدُوًّا شديدًا ، وليس باللغة العالية " ⁽⁶⁾ .

ونقل السرقسطي وابن سيده وابن منظور والزبيدي وصف ابن دريد لكَرَيْتُ كَرِيًّا

-
- (1) الجمهرة (ض ع ف) ضعف / 903 ، 93/3 .
 - (2) ينظر: العين 281/1 ، 282 ، والتهذيب 480/1 : 483 ، والمحيط 315/1 ، 316 ، والصاح 1390/4 ، 1391 ، والمقاييس 362/3 ، والمجمل 432 ، 433 ، وأساس البلاغة 484 (ضعف).
 - (3) ينظر: التكملة 516/4 ، والتاج 337/12 (ضعف)
 - (4) اللسان (ضعف) 2589/4 .
 - (5) اللسان (ضعف) 2588/4 .
 - (6) الجمهرة (ر ك ي) كرى / 801 ، 415/2 .

بمعنى عَدَوْتُ عَدَوًّا شَدِيدًا ، بأنه لغة ليست بالعالية ⁽¹⁾ ، وهذا يُعَدُّ تأييداً لابن دريد ، ولم يورد صاحب العين وابن القوطية والأزهري والجوهري وابن فارس والزمخشري كَرَيْتُ بمعنى عَدَوْتُ ⁽²⁾ .

ونصّ ابن عباد على الكلمة دون أن يذكر ما يقلل من صحتها ، فقال: " وَكَرَيْتُ كَرِيًّا : إِذَا عَدَوْتُ عَدَوًّا " ⁽³⁾ .

وتوجد بعض استعمالات لتركيب (كرى) تقوي من صحة كَرَيْتُ بمعنى عَدَوْتُ ، ومنها المكري، يقول ابن منظور: " والمُكْرِي من الإبل التي تَعْدُو... قال القطامي: (بسيط) وكلُّ ذَلِكَ مِنْهَا كُلَّمَا رَفَعَتْ .: مِنْهَا الْمُكْرِي وَمِنْهَا اللَّيْنُ السَّادِي " ⁽⁴⁾ .

(نَفَّاج)

يقول ابن دريد : " ويقال : رجلٌ نَفَّاجٌ ، إذا كان كَذَابًا ، وليس باللغة العالوية " ⁽⁵⁾ . وسار وراء ابن دريد ابن سيده وابن منظور والزبيدي فذكروا أنَّ النَّفَّاج لغة ليست بالعالوية ، حيث يقول ابن سيده : " ورجلٌ نَفَّاجٌ : يفخر بما ليس عنده ، وليست بالعالوية " ⁽⁶⁾ .

ويلاحظ أنَّ ابن دريد ذكر أنَّ النَّفَّاج : الكَذَّاب ، وأورد ابن سيده أنَّه المفتخر بما ليس عنده ، وأقول : المعنى واحد ، إذ المفتخر بما ليس عنده يتكلم بكلام مخالف للواقع ، فهو إذاً كَذَّاب .

وابن دريد وكذلك من تابعه في وصف النَّفَّاج بأنه ليس باللغة العالوية لم يبيّنوا السبب في أنَّ النَّفَّاج ليس باللغة العالوية .

وأرى أنَّ النَّفَّاج صحيح ، لا يتطرق إليه أدنى شكٍّ أو ضعف ، فقد رواه صاحب العين وابن السكيت والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس دون أن يصفوه بأنه لغة ليست بالعالوية ، يقول صاحب العين : " ورجلٌ نَفَّاجٌ : ذو نَفَجٍ ، يقول ما لا يفعل ، ويفتخر

(1) ينظر: أفعال السرقسطي 164/2 ، والمحكم 80/7 ، واللسان 3868/5 ، والتاج 120/20 (كرى) .

(2) ينظر: العين 403/5 ، والتهذيب 342/9 : 344 ، والصاحح 2472/6 : 2474 ، والمقاييس 173/5 ، 174 ، والأساس 709 (كرى) ، وأفعال ابن القوطية / 68 .

(3) المحيط (كرى) 317/6 .

(4) البيت في ديوان القطامي - تحقيق : د / إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب - دار الثقافة - بيروت - الأولى - 1960 - ص 82 . ينظر: اللسان (كرى) 3868/5 .

(5) الجمهرة (ج ف ن) نفج / 489 ، 108/2 .

(6) المحكم 320/7 ، وينظر: اللسان 4492/6 ، والتاج 502/3 (نفج) .

بما ليس له ولا فيه " (1) ، ويقول ابن السكيت : " ويقال : فلان جَخَّافٌ وجَفَّافٌ ونَفَّاجٌ . وكل ذلك سواء . ويقال هو ذو نَفَجٍ وذو نَفَخٍ ... " (2) ، ويقول الجوهري : " ورجلُ نَفَّاجٍ ، إذا كان صاحب فخر وكِبَرٍ ، عن ابن السكيت " (3) ، ويقول الفيومي : " ونَفَجَ الإنسان نَفْجاً من باب قَتَلَ : فخرَ بما ليس عنده فهو نَفَّاجٌ " (4) .

وجاءت اللفظة في كلام سيدنا علي - كرم الله وجهه - ففي اللسان : " وفي حديث علي : إنَّ هذا البَجْبَاجَ النَّفَّاجَ لا يدري ما الله : النَّفَّاجُ : الذي يَتَمَدَّحُ بما ليس فيه من الانتِفَاج : الارتِفَاع ... " (5) .

وبعض استعمالات تركيب (نفج) تقوي من صحّة النَّفَّاج ، ومن ذلك : المُتَنَفِّجُ ، وهو " الذي يفتخر بأكثر مما عنده ... والمنَافِج : ما تُعَظَّمُ به النساءُ أعجازهن " (6) . فالمنَافِج تظهر الأعجاز في غير حقيقتها ، والنَّفَّاج يظهر نفسه أيضاً في غير حقيقتها .

وبعد كل ما سبق أرى أنَّ وصف ابن دريد ومن تابعه بأنَّ النَّفَّاج لغة غير عالية فيه تشدّد ، فقد وردت في كلام سيدنا علي ، كما نصَّ عليها أثبات اللغويين كصاحب العين وابن السكيت والأزهري والجوهري الذي التزم في معجمه الصحيح عنده من اللغة ، كما أنَّ استعمالات التركيب تقوي صحته ، وكلّ هذا يدفع القول بأنَّ النَّفَّاج لغة ليست بالعالية .

(وَدَص)

يقول ابن دريد : " يقال : وَدَصَ إليه بكلام يَدِصُّ وَدَصاً ، فيما زعموا ، إذا ألقى إليه كلاماً لم يستتمّه ، وليس بالعالِي . قال أبو بكر : وهذا بناء مستنكر إلا أنهم قد تكلموا به " (7) .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت صاحب العين والجوهري أهملوا تركيب (ودص) ، ونصَّ ابن عباد وابن فارس وابن سيده والصاغانى وابن منظور على (ودص) دون أن يصفوه بأنه ليس بالعالِي أو بأنه بناء مستنكر ، يقول ابن عباد : " وَدَصَ الرجلُ إليَّ

- (1) العين 145/6 ، وينظر: التهذيب 115/11 ، والمحيط 125/7 ، والصاحح 345/1 ، والمقاييس 457/5 ، والمجمل / 707 ، وأساس البلاغة 844 (نفج) .
- (2) إصلاح المنطق / 415 .
- (3) الصاحح (نفج) 345/1 .
- (4) المصباح (نفج) / 616 .
- (5) اللسان 4492/6 ، وينظر: التاج 502/3 (نفج) .
- (6) التكملة للصاغانى (نفج) 501/1 .
- (7) الجوهرة (د ص و) ودص / 657 ، وفي 275/2 لا توجد عبارة (وليس بالعالِي) .

بالكلام يَدِصُّ وَدَصًّا : إذا ألقى إليك كلاماً فلم يستتمّه " (1).

ولم أعثر على أحد من اللغويين وصف (ودص) بما وصفه ابن دريد ، ومن ثمّ فهو صحيح ، ويؤكد هذا أنّ ابن دريد نفسه ذكر أنّ العرب قد تكلموا به ، وبما أنّ العرب قد تكلمت به ، فلا معنى لوصفه بما يقلل من صحته وفصاحته ، ونقل السرقسطي في أفعاله الفعل عن ابن دريد دون أن يكون فيه نقد ابن دريد (2) ، وأورد ابن القطاع الفعل في أفعاله (3) ، دون أن يوجّه إليه نقداً ، وعليه فيُعَوَّل على ما جاء في طبعة حيدرآباد للجمهرة ، فليس فيها عبارة ابن دريد : (وليس بالعالِي) .

9-النقد بقوله : غَلَط

(الدَّقْش)

يقول ابن دريد : " الدَّقْش ، قال يونس : سألت أبا الدُّقَيْش : ما الدُّقَيْش ؟ فقال : لا ندري ، إنما هي أسماء نسمعها نُسَمَّى بها ، وقال أبو حاتم : الدَّقْشَة : دوبيّة رقطاء أصغر من العطاء ، والدَّقْش عنده شبيهه بالنَّقْش . قال أبو بكر : ورد قوم من أهل اللغة هذا الحرف ، فقالوا : ليس بمعروف . وهذا غلط ؛ لأنّ العرب قد سمّت دَنَقْشاً ، فإن كان من الدَّقْش فالنون زائدة ، ولم يبنوا منه هذا البناء إلاّ وله أصل . وقال بعض أهل اللغة : الدَّقْش : ضرب من الطير الأَرَقْش " (4).

فقد ذكر أبو حاتم أنّ (الدَّقْش) شبيهه بالنَّقْش ، وغلط ابن دريد من ردّ الدَّقْش .

ويؤيد ابن دريد في أنّ الدَّقْش صحيح لا يجوز رده أنّ كتب اللغة نصّت عليه ، حيث نقل الأزهري وابن فارس كلام أبي حاتم السابق ، لكنهما أوردا عنه أنّ الدَّقْش هو النَّقْش ، وهذا بمثابة الإقرار منهما بصحّته (5) ، وروى كذلك الدَّقْش بمعنى النَّقْش عدد من اللغويين ، وفي هذا دلالة على صحّته ، يقول ابن سيده : " الدَّقْش : النَّقْش " (6) . ومن ثم ، فالدَّقْش صحيح ، لا يجوز لأحد من اللغويين أن يردّه - كما قرّر ابن دريد - .

- (1) المحيط 173/8 ، وينظر:المقاييس 99/6 ، والمجمل / 746 ، والمحكم 243/8 ، والتكملة 49/4 ، واللسان 4795/6 (ودص) .
- (2) ينظر: أفعال السرقسطي 269/4 .
- (3) ينظر: أفعال ابن القطاع 326/3 .
- (4) الجمهرة (د ش ق) دقش/ 651-652 ، وقارن 269/2 .
- (5) ينظر: التهذيب 310/8 ، والمجمل / 246 (دقش) .
- (6) المحكم 95/6 ، وينظر: التكملة للصاغاني 478/3 ، واللسان 1400/2 ، والتاج 117/9 (دقش) .

(الزَّحْكُ)

يقول ابن دريد: " الزَّحْكُ : الدُّنُوْءُ ، يقال: زَحَكَ يَزْحَكُ زَحْكَاً: إذا دنا، وتَزَاكَ القَوْمُ ، إذا تدانوا، وقالوا: تَزَاكَوا، إذا تباعدوا، ويقال منه: زَاكَتُهُ: إذا باعدته، كأنه من الأضداد عندهم. قال أبو بكر: وأهمل الخليل هذه الكلمة، وأحسبها غلطاً من الليث " (1).

فقد نصّ ابن دريد على أنّ الخليل أهمل (زَحَكَ) في كتابه العين ، وبالفعل تركيب (زَحَكَ) مهمل فيه ، وذكر ابن دريد أنّ إهمال (زَحَكَ) غلط من الليث تلميذ الخليل ، وهذا يعني أنّ (زَحَكَ) صحيح مستعمل في اللغة .

ويؤكد صحة استعمال (زَحَكَ) استعمالاته في كتب اللغة ، ومنها الزَّحْكُ بمعنى الدُّنُوْءُ ، وتَزَاكَ بمعنى تدانى وتباعد - كما جاء في كلام ابن دريد - يقول الأزهري : " يقال : زَحَكَ فلانٌ عنيّ وزَحَلَ إذا تتَحَّى - قال رؤبة : (رجز)

كأنه إذ عادَ فيها وزَحَكَ .: حُمَي قَطِيفِ الخطِّ أو حُمَي فَدَكْ (2)

كأنه يعني الهمّ إذا عاد إليّ أو زَحَكَ إذا تتَحَّى عنيّ ... " (3).

(فزَحَكَ) وردت له استعمالات في كتب اللغة ، واستشهد لبعضها بشواهد شعرية (4) ، وزَحَكَ أيضاً أورده الصاغاني في كتابه الأضداد بمعنى دَنَا وَبَعَدَ (5). وفي هذا دلالة على أنّ تركيب (زَحَكَ) مستعمل في اللغة ، ومن ثمّ ، فلا وجه لإهمال الليث هذا التركيب .

(السَّبْطُ)

يقول ابن دريد : " والسَّبْطُ : واحد الأسباط ، وهم أولاد إسرائيل ، اثنا عشر سبطاً كل سبط قبيلة ، هكذا فُسِّرَ في التنزيل ، والله أعلم .

وغَلَطَ العَجَّاج (6) أو رؤبة ، فقال : (رجز)

- (1) الجمهرة (ح ز ك) زحك / 528، وقارن 149/2 .
- (2) ديوان رؤبة / 117 برواية: عاد فينا .
- (3) التهذيب 94/4 ، واللسان 1818/2 (زحك) .
- (4) ينظر استعمالات أخرى لتركيب (زحك) وشواهد شعرية لها في الصحاح 1588/4 ، واللسان 1818/3 (زحك) .
- (5) ينظر: أضداد الصاغاني (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) / 231 ، والكلمة لم أجدها في أضداد الأصمعي وابن السكيت والسجستاني وابن القاسم الأنباري وأبي الطيب اللغوي والمنشي .
- (6) ورد في طبعة حيدرآباد أن الرجز في أراجيز العجاج ، وذكر الزبيدي في التاج (سبط) 275/10 أن الرجز الذي شك ابن دريد فيه في أرجوزة للعجاج ، وبالفعل الرجز في ديوان العجاج / 252 ، وليس في ديوان رؤبة .

فبات وهو ثابت الرباط

كأنه سبط من الأسباط

بين حوامي هيدب سقاط

أراد رجلاً ، وهذا غلط " (1).

فابن دريد غلط العجاج في جعله (السبط) بمعنى الرجل ، وأكد هذا أيضاً ابن سيده ، فقال : " وأما قوله : (رجز)

كأنه سبط من الأسباط

فإنه ظنَّ السبط الرجل فغلط " (2) ، وقرّر ابن منظور والزبيدي ذلك أيضاً (3).

فالعجاج توهم أنَّ السبط الرجل مع أنه الفرقة أو الأمة من بني إسرائيل خاصة ، فالأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب .

(الوفرة)

يقول ابن دريد : " ووفرت شعري توفيراً ؛ إذا أعفيته . وقال قوم : الوفرة أكثر من الجمّة ؛ قال أبو بكر : وهذا غلط ، إنما هي وفرة ثم جمّة ثم لمة ، فالوفرة : ما جاوزت شحمة الأذنين ، والجمّة : ما جاوزت الأذنين ، واللمّة : ما ألمت بالمنكبين " (4).

فقد غلط ابن دريد قول من قال بأنَّ الوفرة من الشعر أكثر من الجمّة ، ذاكراً أنَّ العكس هو الصواب ، أي أنَّ الجمّة أكثر من الوفرة ، فالوفرة مجتمع الشعر حتى نهاية شحمة الأذنين ، فإذا جاوزها فهو الجمّة ، فإذا وصل الشعر إلى المنكبين فهو اللمة ، ويؤيد هذا قول الجوهري : " والجمّة بالضم : مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة " (5) ، وقوله أيضاً : " والوفرة : الشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمّة ، ثم اللمة ، وهي التي ألمت بالمنكبين " (6) ، ويوافق ما سبق قول ثابت بن أبي ثابت في خلق الإنسان : " والوفرة : الجمّة إلى الأذنين ، فإن زادت فوق ذلك لم يقل وفرة ... " (7).

(1) الجمهرة (ب س ط) سبط / 336 ، 284/1 .

(2) المحكم (سبط) 290/8 .

(3) ينظر: اللسان 1923/3 ، والتاج 275/1 (سبط) .

(4) الجمهرة (ر ف و) وفر / 789 ، وقارن 403/2 .

(5) الصحاح (جم) 1890/5 .

(6) الصحاح (وفر) 847/2 .

(7) خلق الإنسان / 65 .

(شَهْرًا نَاجِرٍ)

يقول ابن دريد : " وَنَجَرَ الرَّجُلُ يَنْجَرُ نَجْرًا ، إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ فَلَمْ يَرَوْ . وَمِنْهُ سُمِّيَ شَهْرًا نَاجِرٍ ، وَهُوَ أَشَدُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَرِّ ، وَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهما حَزِيرَانِ وَتَمَّوزَ ، وَهَذَا غَلَطٌ ، إِنَّمَا هُوَ وَقْتُ طُلُوعِ نَجْمَيْنِ مِنْ نَجُومِ الْقَيْظِ " (1).

فقد غلط ابن دريد من أطلق شهري ناجرٍ على شهر حَزِيرَانِ وَتَمَّوزَ ، ذاكراً أنَّ شهري ناجرٍ يُطلقان على وقت طلوع نجمين من نجوم القَيْظِ ، ونقل ابن سيده وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد (2).

لكنَّ الأزهري قال : " شَهْرًا نَاجِرٍ : هُمَا تَمَّوزُ وَحَزِيرَانِ " (3) ، دون أن يذكر أنَّ إطلاق شهري ناجرٍ على تَمَّوزَ وَحَزِيرَانِ غَلَطٌ ، ونصَّ غير واحد من اللغويين على أنَّ "كل شهر في صميم الحرِّ ناجرٍ" (4) ، وورد أنَّ شهر رجب يطلق عليه ناجرٍ ، وكذلك شهر صفر يطلق عليه ناجرٍ (5).

وبما أنَّ كل شهر يقع في صميم الحرِّ يطلق عليه ناجرٍ - كما ذكر بعض اللغويين - فيصحَّ إطلاق ناجرٍ على رجب أو صفر ، وكذلك حَزِيرَانِ وَتَمَّوزَ ؛ لأنَّ وقت كل منهما يقع في صميم الحرِّ ، وبالتالي فإطلاق ناجرٍ على حَزِيرَانِ وَتَمَّوزَ لا يكون غَلَطًا .

10 - النقد بقوله : دفعه قوم

(ثَوْبٌ مُجَسَّدٌ)

يقول ابن دريد : " وَثَوْبٌ مُجَسَّدٌ ، إِذَا صُبَّغَ بِالْجَسَادِ ، وَهُوَ الزَّرْعَرَانُ ؛ فَإِذَا قُلْتُ : هَذَا الثَّوْبُ مُجَسَّدٌ ، بِكسر الميم ، فَهُوَ الثَّوْبُ الَّذِي يَلِي الْجَسَدَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَدَفَعَ الْبَصْرِيُّونَ هَذَا ، فَقَالُوا : لَا يُقَالُ إِلَّا ثَوْبٌ مُجَسَّدٌ ، إِذَا كَانَ قَدْ أُشْبِعَ بِالزَّرْعَرَانِ وَمَا أَشْبَهَهُ " (6).

ولم أجد المَجَسَّدَ بمعنى الثَّوْبِ الَّذِي يَلِي الْجَسَدَ فِي بَابِ الثِّيَابِ وَاللِّبَاسِ فِي الْمُنْتَخَبِ

(1) الجمهرة (ر ج ن) نجر / 467 ، 86/2 ، وينظر: المحكم (نجر) 271/7 .

(2) ينظر: المحكم 271/7 ، واللسان 4351/6 ، والتاج 509/7 (نجر) .

(3) التهذيب (نجر) 40/11 .

(4) العين 106/6 ، وينظر: التهذيب 40/11 ، والصاحح 823/2 ، وأساس البلاغة 811 ، واللسان 4351/6 (نجر) .

(5) ينظر: المحكم 271/7 ، واللسان 4351/6 (نجر) .

(6) الجمهرة (ج د س) جسد / 447 ، 65/2 ، 66 .

لكراع ، وإنما ورد فيه تحت باب مما جاء على مَفْعَل ومِفْعَل - المَجْسَد في معنى الثوب المُشْبَع صَيْغاً ⁽¹⁾ (المعنى الذي أقرَّ به البصريون) .

أما ابن سيده في المخصص في كتاب اللباس ، فأورد المَجْسَد في معنى الثوب الذي أُصِقَ بالجَسَد ⁽²⁾ .

وحكى ابن فارس رأي البصريين والكوفيين فقال : " ... والمَجْسَد : الذي يلي الجَسَد من الثياب ... ومما شذَّ عن الباب الجَسَاد الزَعْفَرَان فإذا قلت هذا المَجْسَد بكسر الميم فهو الثوب الذي يلي الجَسَد . قال : وهذا عند الكوفيين . فأما البصريون فلا يعرفون إلا مُجْسِداً ، وهو المُشْبَع صَيْغاً " ⁽³⁾ .

ويلاحظ أنَّ ابن فارس أورد المَجْسَد بمعنى الثوب الذي يلي الجَسَد على أنَّه استعمال صحيح ، ثم ذكره ثانية مشيراً إلى أنَّ الكوفيين أجازوه ، أما البصريون فلم يعرفوه .

وبالبحث وجدت ابن السكيت نصَّ في إصلاح المنطق على المَجْسَد بمعنى الشَّعار أي الثوب الذي يلي الجَسَد ، ونصَّ عليه كذلك كثير من اللغويين ، ومنهم الأزهري ، والجوهري وابن سيده والزمخشري وابن منظور والزبيدي - كل هؤلاء نصَّوا على المَجْسَد بمعنى الشَّعار دون أن يذكر أحد منهم أدنى شيء يقلِّل من صحَّته أو فصاحته ، يقول ابن السكيت في باب مَفْعَل ومِفْعَل : " قال الفراء : وقد اسْتَقْلَّتِ العربُ الضمَّة في حروف فكسرت ميمها ، وأصلها الضم . من ذلك مصحَف ... ومَجْسَد ؛ لأنها في المعنى مأخوذة من أَصْحَفَ : جُمِعَتْ فيه الصُّحُف ... وأُجْسِدَ : أُصِقَ بالجَسَد ... وقال غيره : المَجْسَد ما أُشْبِعَ صَيْغُهُ من الثياب ، والجمع مَجَاسِد ، والمَجْسَد بكسر الميم : الذي على الجسد من الثياب " ⁽⁴⁾ .

فالمَجْسَد بمعنى الشَّعار ، يجوز فيه كسر الميم وضمُّها ، وبعضهم اقتصر على كسر الميم حتى لا يلتبس بالمَجْسَد بمعنى الثوب المصبوغ بالجَسَاد .

وهناك نلاحظ أنَّ ابن السكيت أثبت المَجْسَد مروياً عن الفراء ، وفي هذا دلالة على صحَّته ، كما يؤكِّد صحَّته كذلك طريق الاشتقاق ، فهو يؤكِّد صحَّة المَجْسَد بمعنى

(1) ينظر: المنتخب ص 281 .

(2) ينظر: المخصص 384/1 .

(3) المقاييس 457/1 ، وينظر: المجمل / 131 ، 132 (جسد).

(4) إصلاح المنطق / 120 .

الشُّعار ، إذ هو كما قال الفراء مأخوذ من أُجْسِدَ أي أُلْصِقَ بالجسد ، فالْمَجْسَدُ أو الْمُجْسَدُ أو أُجْسَدَ اشتقت من أحد أسماء الأعيان ، وهو الجسد .

ويقول الجوهري : " والمَجْسَدُ بكسر الميم : ما يلي الجسد من الثياب . وقال الفراء: أصله الضم ؛ لأنه من أُجْسِدَ ، أي أُلْصِقَ بالجسد " (1).

فالجوهري نصّ على المَجْسَدُ في صحاحه ، وهذا يكفي لإثبات صحته ، فهو اقتصر في معجمه على ما صحّ عنده .

ويقول الزمخشري : " وَلَبِسَنَ الْمَجَاسِدَ ، وهي الشُّعُرُ (2) جمع مَجْسَدٍ أو مُجْسَدٍ ، وعليها مُجْسَدٌ مُجْسَدٌ أي شِعَارٌ مُزَعَفَرٌ . وَلَا تَخْرُجَنَّ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الْمَجَاسِدِ " (3).

فالزمخشري أتى بالمَجْسَدِ بمعنى الشُّعار وجمعه مَجَاسِدِ في بعض عبارات مستعملة ، ومنها عبارة مسجوعة ، وهذا كله يؤكد صحته .

ويقول ابن منظور : " الفراء : المَجْسَدُ والمُجْسَدُ واحد ، وأصله الضمّ لأنه من أُجْسِدَ أي أُلْزِقَ بالجسد ، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلَوْا الضَّمَ فَكَسَرُوا الْمِيمَ ، كَمَا قَالُوا لِلْمُطْرَفِ مِطْرَفٌ ، وَالْمُصْحَفِ مِصْحَفٌ " (4).

فالمَجْسَدُ ورد بضمّ الميم وكسرهما بمعنى الشُّعار .

وبناء على ما سبق فالمَجْسَدُ بمعنى الشُّعار صحيح ، أثبتته كثير من اللغويين الأثبات ، وطريق الاشتقاق يؤكد صحته ، فهو أحد المشتقات من أسماء الأعيان ، وبناء على ما سبق فلا وجه لدفع البصريين المَجْسَدُ .

(الدَّعْسَجَةُ)

سبق تناوله في النقد بقوله : (مصنوع) (5).

(عَفْشَجٌ)

سبق تناوله في النقد بقوله : (مصنوع) (6).

-
- (1) الصحاح 457/2 ، وينظر: التهذيب 568/10 (جسد) .
 - (2) في اللسان (شعر) 2275/4 : " والشُّعار : ما ولي شِعَرَ جَسَدِ الْإِنْسَانِ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الثِّيَابِ ، وَالْجَمْعُ أَشْعَرَةٌ وَشُعْرٌ ... " .
 - (3) أساس البلاغة 105 ، وينظر: التاج 390/4 (جسد) .
 - (4) اللسان 623/1 ، وينظر: المحكم 186/7 ، والتاج 390/4 (جسد) .
 - (5) ينظر : ص 535 من البحث .
 - (6) ينظر : ص 539 من البحث .

(عَنَقَش)

سبق تناوله في النقد بقوله : (مصنوع) ⁽¹⁾.

(المَدَان)

يقول ابن دريد : " والمَدَان : صنم ، زعموا ، ودفع ذلك ابنُ الكلبي ، وله فيه حديث ، وإليه يُنسب بنو عبد المَدَان ، بطن من العرب ، ويمكن أن يكون اشتقاقه من دَانَ يَدِينُ ، إذا أطاع ، وهو مَفْعَلٌ كما قالوا مَطَّارٌ ومَطِيرٌ من طَارَ يَطِيرُ " ⁽²⁾.

ويقول ابن عباد : " والمَدَان : اسم صنم ، وإليه ينسب عبد المَدَان " ⁽³⁾ ، ويقول الزبيدي : " والمَدَان ، كسَحَاب : صنم ، و به سُمِّي عبد المَدَان ... " ⁽⁴⁾.

فقد نصَّ ابن عباد وابن منظور والزبيدي على أنَّ المَدَان اسم صنم ، وهذا يدلُّ على ثبوته وصحَّته ، وبناءً عليه فلا وجه لابن الكلبي في دفعه المَدَان - كما جاء في كلام ابن دريد - .

11- النقد بقوله : ليس بصحيح

(الْأَكْثَم)

يقول ابن دريد : " والأَكْثَم : الطريق الواضح ، زعموا ، وليس بصحيح " ⁽⁵⁾.

فقد أورد ابن دريد أنَّ الأَكْثَم بمعنى الطريق الواضح ليس بصحيح ، ولم أعر على أحد من اللغويين صرَّح بذلك .

ونصَّ ابن فارس وابن سيده والصاغانى وابن منظور والزبيدي على الأَكْثَم ، ففي المقاييس : " والأَكْثَم : الطريق الواسع " ⁽⁶⁾.

فنصَّ هؤلاء اللغويين على الأَكْثَم يؤكِّد صحَّته ، لكن يلاحظ أنَّ ابن دريد ذكر أنَّ الأَكْثَم الطريق الواضح ، وهؤلاء اللغويون نصَّوا على أنَّ الأَكْثَم : الطريق الواسع ، وأقول : سعة الطريق تجعله واضحاً ، وعلى هذا فُسرَّ الأَكْثَم بالطريق الواسع ، وبالطريق

(1) ينظر : ص 539-540 من البحث .

(2) الجمهرة (د م ن) مدن / 684 ، 301/2 .

(3) المحيط (مدن) 328/9 .

(4) التاج 529/18 ، وينظر : اللسان 4161/6 (مدن) .

(5) الجمهرة (ث ك م) كثم / 431 ، 49/2 .

(6) المقاييس 162/5 ، وينظر : المجلد / 618 ، والمحكم 498/6 ، والتكملة للصاغانى 131/6 ، واللسان 3830/5 ، والتاج 603/17 (كثم) .

الواضح .

وبعد نص اللغويين السابقين على الأكثم بمعنى الطريق الواسع لا يكون لابن دريد وجه في رفضه الكلمة .

(نَرَزَة)

يقول ابن دريد : " والنَّرَز : فعل مَمَات ، وهو الاستخفاء من فَرَز ، زعموا ؛ و به سُمِّي الرجل نَرَزَة ونارِزَة ، ولم يَجِئ في كلام العرب نون بعدها راء إلا هذا ، وليس بصحيح ، فأما النَّرْجِس ففارسيّ معرَّب " (1).

فقد ذكر ابن دريد أنَّ (النَّرَز) ليس بصحيح ، محتجاً بأنَّ الراء لا تأتي بعد النون في كلمة عربية ، ويؤيِّد ابن دريد في ذلك أنَّ ابن سيده وابن منظور والصاغاني والزبيدي نقلوا كلامه ، فهذا يُعدُّ إقراراً منهم بعدم صحَّة النَّرَز (2).

12- النقد بقوله : أنكره قوم

(الْوَسْمِيّ)

يقول ابن دريد : " والْوَسْمِيّ : المطر الذي يَسِمُ وجه الأرض كأنه يؤثّر فيها ، هكذا يقول بعض أهل اللغة ، وأنكر ذلك آخرون " (3).

ويقول الجوهري : " والْوَسْمِيّ : مَطَرُ الربيع الأوَّل ؛ لأنَّه يَسِمُ الأرض بالنبات ، نَسَبَ إلى الوَسْم ، والأرض مَوْسُومَة " (4).

فالجوهري وغيره من اللغويين قد نصّوا على الوَسْمِيّ بمعنى المطر ، فهذا يدلّ دلالة واضحة على أنه صحيح لا يتطرّق إليه أدنى شكّ ، ويتبيّن ممّا سبق أنه سُمِّي بذلك ؛ لأنَّه يَسِمُ الأرض ، أي يؤثّر فيها ، فيظهر النبات عليها ، واستعمالات تركيب (وسم) تؤكّد صحَّة الوَسْمِيّ بمعنى المطر الذي يؤثّر في الأرض ، حيث ذكر ابن فارس أنَّ " الواو والسين والميم أصل واحد يدلّ على أثّر ومَعْلَم . ووسَمْتُ الشيءَ وسمّاً : أثّرتُ فيه بِسِمَة ، والْوَسْمِيّ : أوّل المطر ؛ لأنَّه يَسِمُ الأرض بالنبات . قال الأصمعيّ : تَوَسَّمَ : طَلَبَ الكلاًّ الوَسْمِيّ . قال : (طويل)

- (1) الجمهرة (ر ز ن) نر ز / 711 ، 327/2 .
- (2) ينظر: المحكم 25/9 ، 26 ، والتكملة 305/3 ، واللسان 4392/6 ، والتاج 156/8 ، 157 (نر ز) .
- (3) الجمهرة (س م و) وسم / 862 ، وقارن 53/3 .
- (4) الصحاح (وسم) 2051/5 .

وَأَصْبَحْنَ كَالدَّوْمِ النَّوَاعِمِ غُدُوَّةً .: عَلَى وَجْهَةٍ مِنْ ظَاعِنٍ مُتَوَسِّمٍ " (1).

فالمعنى العام لتركيب (وسم) - يؤكد صحة الوسمي بمعنى المطر ، كما يؤكد هذا أيضاً توسم بمعنى طلب الكلاً الوسمي .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لمن أنكر الوسمي ، وقد نصّ عليه اللغويون الأثبات ، ومنهم الجوهري الذي التزم الصحيح عنده في معجمه .

(وَنَمَ)

يقول ابن دريد : " وَنَمَ الذُّبَابُ ، إِذَا ذَرَقَ ، يَنُمُ وَنَمًا وَوَيْمًا ، وَأَنكَرَ أَبُو حَاتِمٍ هَذَا ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَا الْبَيْتَ الَّذِي احْتُجَّ بِهِ ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي كِتَابِ الْفَرَقِ ، وَأَنشَدَ بَيْتًا (2) وَاسْتَضَعَفَهُ أَيْضًا : (وَافِر)

وَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى .: كَأَنَّ وَيِمَةً نَقَطَ الْمِدَادِ " (3).

فقد أنكر أبو حاتم السجستاني ونَمَ الذُّبَابُ ، واستضعف الشاهد الشعري الوارد له ، ولا أدري كيف كان هذا من أبي حاتم ، واللفظة والشاهد واردان في كتب اللغة الصحيحة. وبالرجوع إلى كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني وجدته نصّ على الوييم والشاهد الشعري السابق على أنهما صحيحين دون أن يوجه إليهما أي نقد ، حيث يقول تحت باب في قضاء الحاجة : " وهو الوييم من الذُّبَابِ . قال الشاعر : وَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ ... " (4) البيت .

ونصّ على وَنَمَ بمعنى ذَرَقَ الجاحظ في الحيوان والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده والزمخشري والصاغاني وابن منظور والفيومي والزبيدي (5) ، ولم يذكر أحد من هؤلاء أدنى شيء يقلل من صحة وَنَمَ أو فصاحته، بل لم يحك أحد منهم إنكار أبي حاتم، وكل هذا يؤكد أنه لا اعتداد بإنكار أبي حاتم وَنَمَ واستضعافه شاهده .

ويكفي لثبوت وَنَمَ وصحته وصحة شاهده قول الجوهري : " وَنِيمُ الذُّبَابُ : سَلْحُهُ .

- (1) المقاييس (وسم) 110/6 ، والبيت في اللسان (وسم) 4838/6 دون نسبة، والبيت في ديوان النابغة الجعدي ص195.
- (2) البيت للفرزدق في ديوانه 163/1 .
- (3) الجمهرة (م ن و) ونم / 992 ، وقارن 179/3 ، 180 ، وينظر:المخصص 360/2 .
- (4) الفرق لأبي حاتم السجستاني ضمن (كتابان في الفرق) له ولثابت بن أبي ثابت - تحقيق : د / حاتم صالح الضامن - ط : عالم الكتب - الأولى - 1407 هـ - 1987 - ص 37 .
- (5) ينظر:الحيوان 354/3 ، 291/5 ، 292 ، والتهذيب 535/15 ، والمحيط 418/10 ، والصاح 2054/5 ، والمقاييس 146/6 ، والمحكم 183/12 ، وأساس البلاغة 924 ، والتكملة 165/6 ، واللسان 4928/6 ، والمصباح / 673 ، والتاج 735/17 (ونم) .

وأنشد الأصمعي للفرزدق : (وافر)

لقد ونَمَ الذُّبابُ عليه حتَّى .: كَأَنَّ وَئِيمَهُ نُقْطُ الْمِدَادِ " (1).

فقد نصَّ الجوهري على ونَمَ ، وهذا يجزم بصحَّته ، كما ذكر أنَّ الأصمعي أنشد بيت الفرزدق السابق .

وإنشاد الأصمعي بيت الفرزدق السابق يؤكِّد صحَّته ، ومن هنا فلا وجه لاستضعاف أبي حاتم بيت الفرزدق ، وقد أنشده الأصمعي (216 هـ) ، وكذلك أبو عبيد (224 هـ) - وهما متقدِّمان على أبي حاتم (255 هـ) ، حيث يقول أبو عبيد : " وَوَنَمَ : يعني ذَرَقَ ، وهو الوَنِيم ، وأنشد : لقد ونَمَ الذُّبابُ ... " (2).

ومما يؤكِّد صحَّة (ونَمَ) أيضاً نصُّ الزمخشري عليه ، وإيراده له في كلام بليغ فصيح حيث يقول : " ونَمَ الذُّبابُ عليه وَئِيماً . يقال : الذُّبابُ يَنِمُّ على السَّوَادِ بَيَاضاً وعلى البَيَاضِ سَوَاداً . وتقول : لا تَجْعَلْ نُقْطَ الْكِتَابِ ، مثلَ وَئِيمِ الذُّبابِ " (3).

وبناء على ما سبق فلا وجه لإنكار أبي حاتم (ونَمَ) وتضعيفه شاهده ، فونَمَ وشاهده صحيحان لا يتطرَّق إليهما أدنى شك .

13- النقد بقوله : ليس بالفصيم ، أو لا أحسبه فصيحاً

(بَخِيْت)

يقول ابن دريد : " وقد قالوا : رجلٌ بَخِيْت : ذو جَدٍّ ، ولا أحسبه فصيحاً " (4).

وجاء في حاشية طبعة حيدرآباد : " (ب) : ولا أحسبها صحيحة " موضع " ولا أحسبه فصيحاً " (5).

وقرَّر ابن سيده وابن منظور والزبيدي ما ذكره ابن دريد عن بَخِيْت ، فأوردوا كلامه (6).

ويقول صاحب العين : " ورجلٌ مَبْخُوتٌ أي ذو بَخْتٍ وَجَدَّ " (7) ، ويقول

(1) الصحاح (ونم) 2054/5 .

(2) المخصص 360/2 .

(3) أساس البلاغة (ونم) 924 .

(4) الجمهرة (ب ت خ) بخت / 253 ، 193/1 .

(5) الجمهرة 193/1 (حاشية / 3) .

(6) ينظر: المحكم 96/5 ، واللسان 219/10 ، والتاج 12/3 (بخت) .

(7) العين (بخت) 241/4 .

الجوهري : " الْبَخْتُ : الْجَدُّ ، وهو معرَّب (1) ، والمَبْخُوتُ : المَجْدُود " (2) ، ويقول الزمخشري : " وَرَجُلٌ مَبْخُوتٌ وَبَخِيْتُ : مَجْدُود " (3) ، ويقول الصاغاني : " وَرَجُلٌ بَخِيْتُ : ذُو بَخْت " (4).

فمَبْخُوتٌ وَبَخِيْتُ معناهما واحد ، وهو الرجل المحظوظ ، ويلاحظ أنَّ بعض كتب اللغة نصّت على بَخِيْتُ لا غير ، وبعضها نصّت على مَبْخُوتٌ لا غير ، وبعضها نصّت عليهما معاً .

ويلاحظ أنَّ الزمخشري والصاغاني نصّا على بَخِيْتُ بمعنى محظوظ ، ولم يصفه أي منهما بشيء يقلل من شأنه .

وبَخِيْتُ وَمَبْخُوتٌ مشتقان من الاسم الأعجمي (الْبَخْتُ) ، وهو الحَظُّ ، والاشتقاق من الأسماء الأعجمية له أمثلة كثيرة صحيحة ، ومن : ذَلِكَ أَلْجَمُ الْفَرَسَ مُشْتَقٌّ مِنَ اللَّجَامِ .

(الْقَلَز)

سبق تناوله تحت النقد بقوله : " وما أدري ما صحته " (5).

14 - النقد بقوله : محدثة

(أَخ)

يقول ابن دريد : " أَخ : كلمة تقال عند التَّأَوُّه ، وأحسبها مُحَدَّثَةً " (6).

وأورد ابن سيده وابن منظور والزبيدي كلام ابن دريد ، فهذا إقرار منهم بنقده (7).

لكنَّ صاحب العين قال : " أَخ : فارسية يُتَوَجَّعُ بها عند التَّوَجُّعِ من شيء " (8).

فنصَّ صاحب العين يدلُّ على أنَّ (أَخ) صحيحة ، ونصَّ الأزهرى وابن عباد وابن فارس في المجمل ، والصاغاني على (أَخ) ، ولم يذكر أي منهم شيئاً يقلل من

-
- (1) البخت ورد في المعرب / 57 ، وشفاء الغليل / 64 ، والمعربات الرشيدية / 123 ، والألفاظ الفارسية / 17 ، وتفسير الألفاظ الدخيلة / 8 .
 - (2) الصحاح (بخت) 243/1 .
 - (3) أساس البلاغة (بخت) 28 .
 - (4) تكملة الصاغاني (بخت) 299/1 .
 - (5) ينظر : ص 477 من البحث .
 - (6) الجمهرة (أخ خ) أخ / 55 ، 15/1 .
 - (7) ينظر : المحكم 138/5 ، واللسان 35/1 ، والتاج 255/4 (أخ) .
 - (8) العين (أخخ) 320/4 .

صحّة الكلمة ، وإن كان هناك اختلاف بينهم في صورة الكلمة ، فهي عند الأزهري (أخ) ، وعند ابن فارس في المجلد (إخ) ، يقول : " إخ كلمة تقال عند التكرّر للشيء ، وينشد : (رجز)

وكان وصل الغانيات إخاً " (1) .

وابن فارس في المقاييس نقل ما ذكره ابن دريد عن (أخ) ، فهذا إقرار منه لكلام ابن دريد ، لكنه أورد شاهداً شعرياً وقصة يتبين من خلالها أن (أخ) صحيحة ، يقول : " وأما الهمزة والخاء فأصلان : أحدهما تأوّه أو تكرّه... قال ابن دريد: أخ كلمة تقال عند التأوّه، وأحسبها محدثة، ويقال إن أخ كلمة تقال عند التكرّه للشيء، وأنشد: (رجز)

وكان وصل الغانيات أخاً

وكانت دختوس بنت لقيط عند عمرو بن عمرو بن عُدُس ، وهو شيخ كبير ، فوضع رأسه في حجرها فنفخ كما ينفخ النائم ، فقال أخ ! فقالت : أخ والله منك ! وذلك بسَمْعِه ، ففتح عينيه وطلّقها ، فتزوجها عمرو بن معبد بن زُرارة ، وأغارت عليهم خيل لبكر بن وائل فأخذوها فيمن أخذ ، فركب الحي ، ولحق عمرو بن عمرو ، فطاعن دونها حتى أخذها ، وقال وهو راجع بها : (رجز)

أي حليليك رأيت خيراً .: ألعظيم فيشة وأيراً

أم الذي يأتي الكمة سيراً

فقال : ذاك في ذاك ، وهذا في هذا " (2) .

فابن فارس عدّ (الأخ) أحد أصلي التركيب ، كما أورد رجزاً وقصة يؤكدان صحّة (الأخ) .

(الجوائز)

يقول ابن دريد : " والجوائز من العطاء : معروفة ، واحداً جائزة ، وزعم بعض أهل اللغة أنها كلمة إسلامية محدثة ، وأصلها أن أميراً من أمراء الجيوش واقف العدو وبينه وبينهم نهر ، فقال : من جاز هذا النهر فله كذا وكذا فكان كل من جازه أخذ مالا ، فيقال ، أخذ فلان جائزة ، فسميت جوائز " (3) .

(1) المجلد / 38 ، وينظر: التهذيب 622/7 ، والمحيط 438/4 ، والتكملة 129/2 (أخ خ) .

(2) المقاييس (أخ) 10/1 ، 11 .

(3) الجمهرة (ج ز - و ا ي) جوز / 1040 ، وقارن 224/3 .

ويقول الجوهري : " وأَجَازَهُ بِجَائِزَةٍ سَنِيَّةٍ ، أَي بَعْطَاء ... قال الشاعر : (وافر)

فِدَى لِلْأَكْرَمِينَ بَنِي هِلَالٍ .: عَلَى عِلَاتِهِمْ أَهْلِي وَمَالِي

هُمُ سَنُوا الْجَوَائِزَ فِي مَعَدٍّ .: فَصَارَتْ سَنَةً أُخْرَى اللَّيَالِي " (1).

ويقول الزمخشري : " وأَجَازَهُ بِجَائِزَةٍ سَنِيَّةٍ وَبِجَوَائِزَ ، وأصله من أَجَازَهُ مَاءً يَجُوزُ بِهِ الطَّرِيقَ أَي سَقَاه ، واسم ذلك المَاءِ الجَوَازُ " (2) ، ويقول ابن منظور : " والجَائِزَةُ العَطِيَّةُ ... أصل الجَائِزَةُ أَنْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مَاءً وَيُجِيزُهُ لِيَذْهَبَ لَوَجْهِهِ ؛ فيقولُ الرَّجُلُ إِذَا وَرَدَ مَاءً لَقِيْمَ المَاءِ: أَجْزَيْني مَاءً ، أَي أعْطَني مَاءً حَتَّى أَذْهَبَ لَوَجْهِهِ وَأَجُوزَ عَنْكَ ، ثم كَثُرَ هَذَا حَتَّى سَمَوْا العَطِيَّةَ جَائِزَةً " (3).

فيتبين من النصوص السابقة صحة استعمال الجائزة بمعنى العَطِيَّة ، فقد أوردها الجوهري ، وذكر لها شاهداً شعرياً ، كما أنَّ للكلمة أصلاً أُخِذَتْ مِنْهُ ، وهذا كله يدلُّ على صحتها وفصاحة استعمالها .

وبناء على هذا ، فقول ابن دريد : " وزعم بعض أهل اللغة أنها كلمة إسلامية محدثة " - لا يقلل من صحة استعمالها أو فصاحتها .

15- النقد بقوله : لا أحسب هذا محفوظاً

(الْوَزِيْمَةُ)

يقول ابن دريد : " وقال بعض أهل اللغة : الوَزِيْمَةُ : الخُوصَةُ التي تُشَدُّ بِهَا باقَةُ البَقْلِ ، ولا أحسب هذا محفوظاً " (4).

شكَّ ابن دريد في الوَزِيْمَةِ بمعنى الخُوصَةِ التي تُشَدُّ بِهَا باقَةُ البَقْلِ حيث قال : " ولا أحسب هذا محفوظاً " .

ويقول ابن منظور : " ... والْوَزِيْمَةُ ... الحُزْمَةُ مِنَ البَقْلِ . والْوَزِيْمَةُ : الخُوصَةُ التي يُشَدُّ بِهَا " (5).

فابن منظور نصَّ على الوَزِيْمَةِ بمعنى الخُوصَةِ التي يُشَدُّ بِهَا دون أن يذكر أي شيء يقلل من صحتها . ويؤكد صحة الوَزِيْمَةِ بمعنى الخُوصَةِ التي يُشَدُّ بِهَا وجود علاقة

(1) الصحاح (جوز) 3/871 ، 872 ، والبيتان في اللسان (جوز) 1/725 دون نسبة .

(2) الأساس (جوز) 119 .

(3) اللسان (جوز) 1/725 .

(4) الجمهرة (زم و) وزم / 829 ، 20/3 .

(5) اللسان (زم) 6/4827 .

بينها وبين الوَزِيمَةِ بمعنى الحُزْمَةِ من البَقْل ، وهي علاقة المجاورة ، فالحُزْمَةُ من البَقْل تُشَدُّ وتُرْبَط بالخُوصَةِ .

وعليه فالوَزِيمَةُ بمعنى الحُزْمَةِ من البَقْل هي الأصل ، سُمِّيَ به الوَزِيمَةُ بمعنى الخُوصَةِ ، والعلاقة بينهما علاقة المجاورة .

16- النقد بقوله : خطأ

(الصَّرْح)

يقول ابن دريد : " والصَّرْح : الأرض المُمْلَسَة ، ويقال : بل القصر المُمْلَس صَرْح ؛ وهذا خطأ ؛ لأنَّهم يقولون : صَرْحَةُ الدَّارِ يُريدون ساحتَهَا . والتنزيل يدلُّ على أنَّ الصَّرْح السَّاحَةُ لقوله جلَّ ثناؤه : ﴿ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ ﴾ ⁽¹⁾ ؛ قال المفسِّرون : مُثِّلَتِ الصَّرْحَةُ بالبحر ، فشمَّرت عن ساقها لتخوض ، وجمع صَرْح صُرُوح " ⁽²⁾ .

فقد أورد ابن دريد الصَّرْح بمعنى الأرض المُمْلَسَة ، وخطأ الصَّرْح بمعنى القصر المُمْلَس ، مُحْتَجًّا بأنَّهم يقولون لساحة الدَّارِ صَرْحَة .

ولم أعر على أحد من اللغويين خطأ الصَّرْح بمعنى القصر ، ولا أدري كيف خطأ ابن دريد الصَّرْح في هذا المعنى ؟! وقد نصَّت أكثر كتب اللغة عليه ، يقول ابن عباد : " الصَّرْح : بيتٌ يُبنى منفرداً ضخماً طويلاً ، والجميع : الصُّرُوح ، وهو القصر أيضاً ... وصَرْحَةُ الدَّارِ : ساحتُها " ⁽³⁾ ، ويقول الأصفهاني : " الصَّرْح بيتٌ عالٍ مُزَوَّق ... قال : (صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ - قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ) " ⁽⁴⁾ .

ومن ثَمَّ ، فلا معنى لإنكار ابن دريد وتخطئته الصَّرْح بمعنى القصر المُمْلَس ، وقد يقال : إنَّ اعتراضه على وصف القصر بالتمليس ، وأقول : كتب اللغة ذكرت الصَّرْح بمعنى القصر مطلقاً سواء أكان مُمْلَساً أم غير مُمْلَس .

(1) سورة النمل / 44 .

(2) الجمهرة (ح ر ص) صرح / 514 ، 135/2 .

(3) المحيط 456/2 ، وينظر: العين 114/3 ، 115 ، والتهذيب 237/4 ، 239 ، والصاحح 381/1 ، والمقاييس 348/3 ، والمجمل 428 ، واللسان 2425/4 ، 2426 ، والمصباح 337 ، والتاج 118/4 (صرح) .

(4) المفردات في غريب القرآن (صرح) / 279 .

17 - النقد بقوله : وهم

(الأشهل)

يقول ابن دريد : " وبنو عبد الأشهل : حيّ من الأنصار . وقال ابن الكلبي : والأشهل : صنم ؛ ولم يذكره في كتاب الأصنام ، وأحسبه وهماً " (1).

ولم أعثّر على الأشهل بمعنى الصنم في كتاب الأصنام لابن الكلبي (2).

وقد ذكره محقق الكتاب في التكملة التي وضعها لأسماء الأصنام والبيوت المعظمة عند العرب التي لم يذكرها ابن الكلبي (3).

ونصّ الصاغاني والزبيدي على الكلمة أيضاً ، يقول الصاغاني : " وقال ابن الكلبي : الأشهل : صنم : ومنه : بنو عبد الأشهل ، لحى من العرب " (4).

ونصّ الصاغاني والزبيدي على الأشهل بمعنى الصنم يدلّ على صحتها .

18 - النقد بقوله : ليس بشيء

(العدل والصرف)

يقول ابن دريد : " والعدل من قولهم : لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، فالعدل : الفريضة ، والصرف : النافلة ، وقال قوم : العدل : الوزن ، والصرف : الكيل ، وليس بشيء " (5).

فقد أورد ابن دريد أنّ (العدل) بمعنى الوزن ، و (الصرف) بمعنى الكيل - ليس بشيء .

وذكر الأزهري أكثر من معنى لكل من العدل والصرف ، ليس منها العدل بمعنى الوزن ، والصرف بمعنى الكيل ، وهذا قد يؤيد ما ذكره ابن دريد ، يقول الأزهري : " وفي الحديث: مَنْ شَرِبَ الخمرَ لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً أربعين ليلة. قال بعضهم : الصرف : الحيلة ، والعدل : الفدية . قال يونس بن عبيد : الصرف : الحيلة ، ويُقال منه: فلانٌ يتصرف أي يحتال... وقال ابن عباس: الصرف: الدية، والعدل:

(1) الجمهرة (ش ل ه) شهل / 880 ، 881 ، وقارن 71/3 .

(2) ينظر كتاب الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي - تحقيق : أحمد زكي باشا - ط : دار الكتب المصرية - الرابعة - 1421 هـ - 2000 م .

(3) ينظر الأصنام / 107 .

(4) التكملة للصاغاني 410/5 ، وينظر: التاج 400/14 (شهل) .

(5) الجمهرة (د ع ل) عدل / 663 ، وقارن 281/2 .

السَّوِيَّة ، وقال شمر : أخبرني ابن الحَرِيش عن النضر بن شميل قال : العَدْل : الفريضة ، والصَّرْف : التَّطَوُّع ... الصَّرْف : التَّوْبَةُ ، والعَدْل : الْفِدْيَةُ " (1).

لكنَّ الزبيدي أورد في العَدْل والصَّرْف معاني كثيرة ، وذكر منها أنَّ الصَّرْف "هو الوزن ، والعَدْل : الكَيْل " (2) ، أي خلاف ما في كلام ابن دريد حيث ورد فيه أنَّ الصرف : الكيل ، والعدل : الوزن .

ولعلَّ تعدّد معنى كل من العَدْل والصَّرْف راجع إلى أنَّ كلمة (لا يقبل الله منه صَرْفاً ولا عدلاً) قيلت في أكثر من موقف ، فكانت تُفسَّر بما يتناسب مع الموقف الذي قيلت فيه ، ففي التهذيب - كما سبق - كانت الكلمة جزاء لمن شرب الخمر ، وفي اللسان كانت الكلمة جزاء لمن أحدث في مدينة رسول الله ﷺ حَدَثاً ، وهو كل حَدٍّ يجب لله على صاحبه أن يُقامَ عليه (3) ، وحديث من أحدث في مدينة رسول الله ... لا يقبل منه صَرْفٌ وعدلٌ ورد في صحيح البخاري (4).

19 - النقد بقوله : ليس كل أهل اللغة عرف هذا

(الوَضِيمة)

يقول ابن دريد : " والوَضِيمة : طعام المأتم ، قال أبو بكر : وليس كل أهل اللغة عرف هذا " (5).

وبمراجعة كتب اللغة يتبيّن صحّة الوَضِيمة في معنى طعام المأتم ؛ حيث رواها كثير من اللغويين ، يقول الجوهري : " الفراء : الوَضِيمة : طعام المأتم " (6) ، ويقول الزمخشري : " وأُطْعِمُوا الوَضِيمةَ : طعام المأتم " (7) ، ويقول الفيومي : " والوَضِيمة : الطعام المُتَّخَذ عند المُصِيبَةِ " (8).

فالوَضِيمة قد حكاها كثير من اللغويين ، فهي صحيحة ، ويلاحظ أنَّ الزمخشري - فيما سبق - قد أوردتها في سياق نثري مستعمل .

- (1) التهذيب (عدل) 212/2 ، 213 .
- (2) التاج (صرف) 318/12 ، وانظر الجمهرة /740-741(صرف) حيث توافق النصان هنا.
- (3) ينظر:اللسان (عدل) 2841/4 .
- (4) ينظر:فتح الباري بشرح صحيح البخاري . الحديث رقم 1870 - 532/5 ، وحديث رقم 3172 - 775/7 ، وانظر الأقوال المتعددة في معنى كل من الصرف والعدل في فتح الباري 539/5 - تحقيق : بدار أبي حيان - الأولى 1416 هـ - 1996م .
- (5) الجمهرة / 1271 ، 447/3 .
- (6) الصحاح 2053/5 ، وينظر:المحيط 60/8 ، والمحكم 169/8 ، والتاج 731/17 (وضم) .
- (7) أساس البلاغة (وضم) 911 .
- (8) المصباح (وضم) / 663 .

وهناك استعمالات من تركيب (وضم) تتسق مع الوَضيمة بمعنى طعام المأتم ، نحو الوَضيمة بمعنى الكلاً المجتمع (1) ، فكل منهما طعام ، ونحو الوَضم بمعنى مائدة الطعام (2) ، فالوَضم توضع عليه الوَضيمة .

وبناء على ما سبق فالوَضيمة في معنى طعام المأتم صحيح ، وعليه فلا وجه لمن لم يعرفها من اللغويين .

20- النقد بقوله : وليس كل أهل اللغة صحَّ هذه اللفظة

(نَفَقَ الدَّابَّةُ)

يقول ابن دريد : " وقالوا : نَفَقَ الدَّابَّةُ ، إذا مات . قال أبو بكر : وليس كل أهل اللغة صحَّ هذه اللفظة " (3) .

فقد أورد ابن دريد أنَّ كل أهل اللغة لم يصحَّ (نَفَقَ الدَّابَّةُ) ، فهذا بمثابة التَّشكيك في اللفظة .

وبمراجعة كتب اللغة نجد أنَّ اللفظة صحيحة ، لم يضعفها أو يشكَّ فيها أحد من اللغويين ، فقد رواها صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهرى وابن فارس وابن سيده والزمخشري وابن منظور والفيومي والزبيدي ، ففي الصحاح : " نَفَقَتِ الدَّابَّةُ تَنْفُقُ نُفُوقاً ، أي ماتت " (4) .

وفي اللسان : " نَفَقَ الفَرَسُ والدَّابَّةُ وسائرُ البهائمِ يَنْفُقُ نُفُوقاً : مات . قال ابن بري: أنشد ثعلب : (وافر)

فَمَا أَشْيَاءُ نَشْرِيهَا بِمَالٍ .: فَإِنْ نَفَقَتْ فَأَكْسَدَ مَا تَكُونُ

وفي حديث ابن عباس : والجَزورُ نافقةٌ ، أي ميّنة من نَفَقَتِ الدَّابَّةُ إذا ماتت ، وقال الشاعر : (رمل)

نَفَقَ البَعْلُ وَأَوْدَى سَرَجُهُ .: فِي سَبِيلِ اللَّهِ سَرَجِي وَبَعْلُ " (5) .

(1) ينظر: المحكم (وضم) 169/8 .

(2) ينظر: التاج (وضم) 731/17 .

(3) الجمهرة (ف ق ن) نفق / 967 ، 155/3 ، 156 .

(4) الصحاح 1560/4 ، وينظر: العين 177/5 ، والتهذيب 192/9 ، والمحيط 444/5 ، والمقاييس

454/5 ، والمجمل / 706 ، والمحكم 275/6 ، وأساس البلاغة 848 ، واللسان 4507/6 ، والمصباح

618 / ، والتاج 463/13 (نفق) .

(5) اللسان 4507/6 ، وينظر: التاج 463/13 (نفق)

ومن ثمَّ فقد نصَّ أكثر اللغويين على (نَفَقَ) بمعنى مات ، وورد لها شاهدان شعريان ، وجاءت اللفظة في حديث ابن عباس ، وكل هذا يؤكد صحتها ، ومن ثمَّ ، فلا اعتداد بقول من لم يصحَّ هذه اللفظة من اللغويين .

ويؤكد صحتها كذلك نصَّ أصحاب كتب الأفعال ابن القوطية والسرقي وابن القطاع عليها في معنى عطبت ⁽¹⁾ ، والعطب : الهلاك ⁽²⁾ .

21-النقد بقوله : لغة رديئة

(الدَّعْن)

يقول ابن دريد : " الدَّعْن : لغة رديئة ⁽³⁾ ، وهو سَعَفٌ يُضْمُّ بعضه إلى بعض ، ويُرمَلُ بالشَّريط ، ويُبَسِّطُ عليه التَّمَرُ " ⁽⁴⁾ ، وفي طبعة حيدرآباد : " لغة أزدية " مكان " لغة رديئة " ، وفي هامش طبعة بعلبكي : " في المخطوطة ط من الجمهرة : " لغة أزدية " بدلاً من " لغة رديئة " .

وبمطالعة كتب اللغة يتبيَّن أنَّ كلمة (رديئة) مصحَّفة عن (أزدية) ، والدليل على ذلك أنَّ النص في طبعة حيدرآباد فيه (أزدية) مكان (رديئة) .

ويؤكد أنَّ كلمة (رديئة) مصحَّفة عن أزدية أنَّ الصاغاني نقل النص عن ابن دريد ، والكلمة فيه أزدية ، ففي التكملة : " وقال ابن دريد : الدَّعْن لغة أزدية : سَعَفٌ يُضْمُّ بعضه إلى بعض ، ويُرمَلُ بالشَّريط ويُبَسِّطُ عليه التَّمَرُ " ⁽⁵⁾ ، وكذلك أورد ابن منظور والزبيدي الكلام السابق في الدَّعْن ، ثم ذكرا في نهايته كلمة (أزدية) ⁽⁶⁾ .

فيتَّضح مما سبق أنَّ كلمة (رديئة) في نصِّ ابن دريد مصحَّفة ، وصوابها : (أزدية) ، كما ورد في نسخ أخرى للجمهرة ، والتكملة للصاغاني ، واللسان ، والتاج .

22-النقد بقوله : لغة شنعاء

(أَعْصَج)

يقول ابن دريد : " رجلٌ أَعْصَجٌ ، وهو الأصلع ، لغة شنعاء لقوم من أطراف

(1) الأفعال لابن القوطية / 111 ، والسرقي 149/3 ، وابن القطاع 232/3 .

(2) اللسان (عطب) 2993/4 .

(3) في هامش الجمهرة / 665 ط : " لغة أزدية " .

(4) الجمهرة (د ع ن) د ع ن / 665 ، وفي 283/2 : " لغة أزدية " مكان " لغة رديئة " .

(5) التكملة للصاغاني (د ع ن) 229/9 .

(6) ينظر:اللسان 1385/2 ، والتاج 197/18 (د ع ن) .

اليمن لا يؤخذ بها " (1).

وقرر نقد ابن دريد ابن منظور والزبيدي حيث نصّا عليه ، ففي التاج : "الأعصج : الأصلع ، قال ابن سيده : وهي لغة شنعاء من أطراف اليمن لا يؤخذ بها . قلت ، ولهذا أهمله الجوهري ؛ فإنه ليس على شرطه " (2).

وقول الزبيدي بأنّ الجوهري أهمل (عصج) ؛ لأنه ليس على شرطه - وهو التزام الصحيح - يؤكد عدم صحة أعصج .

تحقيب

- انتقد ابن دريد ألفاظاً كثيرة أثبتت بعض مصادر اللغة صحتها (3).
- انتقد ابن دريد ألفاظاً مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها ، ووجود استعمالات من تركيبها تؤيد صحتها أيضاً (4) .
- انتقد ابن دريد ألفاظاً مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها ، ووجود بعض شواهد لها تؤكد صحتها أيضاً (5).
- يبدو أنّ قول ابن دريد إزاء اللفظ : " لا أدري ما صحته " - لا يقصد به التشكيك في صحة اللفظ ، وإنما مقصوده من عدم معرفة الصحّة هو عدم معرفة أصله الاشتقاقي أو معرفة كونه عربياً أصيلاً في لغة العرب أو أنه أعجمي عربته العرب ، والدليل على ذلك وجود ألفاظ كثيرة انتقدها ابن دريد بقوله : " لا أدري ما صحته " مع أنها صحيحة قد أثبت كثير من مصادر اللغة صحتها (6) ، ونجد أيضاً في بعض نسخ الجوهري يقول عن اللفظ : " لا أدري ما صحته " ، ويقول مكان القول السابق في نسخة أخرى من الجوهري : " لا أدري ما أصله " (7) ، ونجد ابن دريد أيضاً يقول عن اللفظ : " لا أدري ما صحته " ، وقد يقول : " لا

(1) الجوهري (ج ص ع) عَصَج / 479 ، 98/2 .

(2) التاج 434/3 ، وينظر: اللسان 2967/4 (عَصَج) .

(3) ينظر على سبيل المثال : أتيه - الجردمة - الجلّهزة - الحبشقة - خنور - الدمان - الرفف - الرهيلة - الزعلجة - السقلبة - سلعن - ضهز - ظفير - انفشط - البرشوم - الحسبان - الحمص - الحوك - الطرش - الحوكل - تبعض وبعض - الطن .

(4) ينظر على سبيل المثال : حثواء - الحلاة - سبود - الفظيظ - الكعب - الجدم - الجرد - المنطبة - رقيع - المقلاع - النغل - دفف .

(5) ينظر على سبيل المثال : الخيطل - الزنج - الفظيظ - الدغفل - السلق - خمن .

(6) ينظر على سبيل المثال : البر - البرشوم - البهثة - البيظ - الجرد - التجعثم - الخندع - الخرشة - الحق - الدغفل - إردب - السلق - الشعوذة - الفقاع - القلس - الكلام - المنطبة .

(7) ينظر : البوق .

أدري ما صحته في العربية " ، فقله في العربية يظهر منه أنه لا يعرف صحته من جهة اشتقاقه وأصله الذي أخذ منه (1).

- نظر اللغويون القدامى إلى المولّد على أنّه من قبيل اللحن ، ويجب أن تخلو اللغة منه ، ومنهم ابن دريد الذي صرّح بأنّ المولّد مرفوض ولا يؤخذ به ، وانتقد بعض الألفاظ بأنها مولّدة ، لكن ظهر بالبحث صحّة أكثر الألفاظ التي انتقدها بأنها مولّدة (2).

(1) ينظر : البرشوم .

(2) ينظر على سبيل المثال : الحصبان - الحمص - الحوك - خمن - الطرش - قشام - المقلاع - النغل .

وبعد ما سبق فإليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بطرق التعبير عن المعنى مرتبة ترتيباً هجائياً ، وبجوار كل لفظ عبارته النقدية مع بيان النتيجة التي توصل اليها :

اللفظ	عبرة النقد	نتيجة البحث
أَخَّ : كلمة تقال عند التَّأَوُّه	أحسبها محدثة	صحة اللفظ
بَخِيت : رجل ذو جَدِّ	لا أحسبه فصيحاً	فصاحة اللفظ
بَخَّعَ : اسم	ليس بثبت	موافقة النقد
البرَّ : الفأرة	لا أعرف صحته	صحة اللفظ
الْبُرْزُلُ : الرجل الضخم	ليس بثبت	موافقة النقد
الْبُرْشُومُ : ضرب من النخل	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
بَعَضْتُ الشيءَ : فرَّقته وتبعَّضَ	لا أحسبها عالية	علو اللفظ
البَاغِزُ : المُقَدِّم على الفجور	لا أحقه	ورود الأمرين : موافقة النقد ومخالفته
البَيْقَرَانُ : نبت	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
البُلْقُوطُ : القصير	ليس بثبت	موافقة النقد
البَنْدُ : علم الجيش	استعمله المولدون	صحة اللفظ
البُهْنَةُ : ولد الغِيَّة	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
البُوقُ : الذي ينفخ فيه	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
البُونُ : موضع	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
البَيْيْظُ : ماء الفحل	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
التَّعَصُ : شبيهه بالمعَص	ليس بثبت	موافقة النقد
أَتَيْهِ : بلد أْتَيْهِ : لا يُهْتَدَى إليه وفيه .	ليس بثبت	صحة اللفظ
ثَبِطَتَ شَفَةَ الإنسان : ورمت	ليس بالثبت	موافقة النقد
الثَّيْتَلُ : طائر	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الثَّجَنُ : طريق في غلظ من الأرض	ليس بثبت	ورود الأمرين
الثَّحَجُ : الضرب بالرجل	مرغوب عنها	موافقة النقد
الثَّخَرُوطُ والثُّخْرُوطُ : نبت	ليس بثبت	موافقة النقد
تَخَطَّعَ : اسم	أحسبه مصنوعاً	موافقة النقد
ثَرَطَتِ الرَّجُلَ : عَيْتُهُ	ليس بثبت	ورود الأمرين

ثَطَعَ : بَدَا	ليس بثبت	موافقة النقد
تَتَطَعَمَ الرَّجُلُ عَلَى أَصْحَابِهِ: علاهم في كلام	ليس بثبت	موافقة النقد
الجُبَابَج : الماء الكثير	ليس بالثبت	موافقة النقد
الجَدَم : ضرب من التمر	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
الجَرَد : عيب في الخيل	لا أعرف ما صحته	صحة اللفظ
الجَرْدَمَة : كثرة الكلام	ليس بثبت	صحة اللفظ
المَجْسَد : الثوب الذي يلي الجسد	دفعه البصريون	صحة اللفظ
التَّجَعُّم : الاتقباض ...	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
جَعَشَمَ الرَّجُلُ وَجَعَشُوهُ : صدره	ليس بثبت	موافقة النقد
الجَفَز : السرعة في المشي	لا أدري ما صحتها	ورود الأمرين
الجَفْلَق : العجوز الكثيرة اللحم المسترخية	أحسبه مصنوعاً	صحة اللفظ
الجلَهْزَة : إغضاؤك عن الشيء	ليس بثبت	صحة اللفظ
الجَمَص : ضرب من النبت	ليس بثبت	موافقة النقد
مُجَانِس : هذا مُجَانِسٌ لهذا : إذا كان من شكله	من قول العامة ، ودفعه الأصمعي	صحة اللفظ
الجَوَّاء : الجارية التَّارَة	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الجُود : الجُوع	مرغوب عنه	علو اللفظ
الجَوَائِز من العطاء	محدثه	صحة اللفظ
الحَب : الجرّة ...	مولد	صحة اللفظ
الحُبْشُقَة والحُبْشُوقَة : دويبة	ليس بثبت	صحة اللفظ
الحَتَد : المقام بالمكان	مرغوب عنه	موافقة النقد
حُثَاة التَّبْن : حطامه	ليس بثبت	ورود الأمرين
حَثَرَفْتُهُ من موضعه : زعزعتُه	ليس بثبت	موافقة النقد
حَتَمَ الشَّيْءَ : دلكه بيده دلكاً شديداً	ليس بثبت	ورود الأمرين
حَثَوَاء : أرض كثيرة التراب	ليس بثبت	صحة اللفظ
الحُنْدُوقَة والحَنْدِيقَة : الحَذَقَة	ما أدري ما صحته	ورود الأمرين
الحَرْدُون : دابة	ما أدري ما صحته	صحة اللفظ
حَرَشَاف : موضع	ليس بثبت	موافقة النقد
الحُسْبَان : السَّهَام القِصَار	مولد	صحة اللفظ

الحَصِيل : نبت	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
حَفْصَة : الضَّبْع	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الحَقِيل : نبت	لا أعرف صحته	ورود الأمرين
الحَوَلَق : وجع يصيب الإنسان في حلقه	ليس بثبت	ورود الأمرين
الحَلَاة : الأرض الكثيرة الشجر	ليس بثبت	صحة اللفظ
الحِمَص : الحب الذي يؤكل	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
الحَنِقَط : ضرب من الطير	لا أحقه	ورود الأمرين
الحَوَك : ضرب من النبت	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
الحَوَكَل : القصير ...	لا أحقه	صحة اللفظ
خَابُورَاء : موضع	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
الخُتَع : اسم للضَّبْع	ليس بثبت	ورود الأمرين
خَذَعَرَب : اسم	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الْخَرَشَة : الدُّبَابَة	لا أعرف صحته	صحة اللفظ
الخِضَاء : تفتت الشيء الرطب	ليس بثبت	ورود الأمرين
الخَيْطَل : السنور	ليس بثبت	صحة اللفظ
خُغُغ : ضرب من النبت	ليس بثبت	صحة اللفظ
خُفُخُوف : طائر	ما أدري ما صحته	صحة اللفظ
الخُق : الحفرة الغامضة في الأرض	ما أدري ما صحته	صحة اللفظ
خَمَن : حَزَر	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
الخُنْدُع : الديوث	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
خَنُور : من أسماء الضَّبْع	ليس بثبت	صحة اللفظ
الخُنْطَبَة : دويبة	لا أحقها	صحة اللفظ
دَنَطَتِ القَرَحَة : انفجر ما فيها	ليس بثبت	ورود الأمرين
الدَّنَحَبَة : الخيانة	ليس بثبت	صحة اللفظ
تَدَخَّدَخَ الرَّجُل : تقبض	مرغوب عنه	ورود الأمرين
الدَّرَّاج : ضرب من الطير	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
الدَّعَسَجَة : السرعة	دفعه الخليل ومصنوع	ورود الأمرين
الدُّعْشُوقَة : دويبة	أحسبه مصنوعاً	صحة اللفظ
الدَّعْن : سَعَف ...	لغة رديئة	جودة اللغة
الدَّغْفَل : ولد الفيل	ما أدري ما صحته	صحة اللفظ

دَفَفَ على الجريح : أجهز عليه	ليس باللغة العالية	علو اللفظ
الدَّقَش : شبيه بالنَّقَش	ردّه قوم	صحة اللفظ
الدُّلْكَة : دويبة	لا أحقها	موافقة النقد
الدِّيماس: بيت في جوف بيت...	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
الدَّمَاع : نبت	لا أحقه	موافقة النقد
الدَّمَان : الرَّمَاد	ليس بثبت	صحة اللفظ
الرَّجَاء : الناقة المرتجة السَّام	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
إِرْدَبَ : القناة ...	ما أدري ما صحته	صحة اللفظ
الرَّعَز : النكاح	مرغوب عنها ...	ورود الأمرين
الرَّفَف : الرِّقَّة في الثوب وغيره	ليس بثبت	صحة اللفظ
الرَّقِيع : الواهي العقل	كلمة مولدة	صحة اللفظ
الرَّامِق : طائر ...	من قول العامة	صحة اللفظ
الرَّهْبَلَة : ضرب من المشي	ليس بثبت	صحة اللفظ
مُزْبِعَر : مُتَغَضِّب	ليس بثبت	موافقة النقد
زَرَجَهُ بالرُّمَح : زَجَّهُ بِهِ	ليس باللغة العالية	موافقة النقد
زَرَحَهُ بالرُّمَح : زَجَّهُ بِهِ	ليس بثبت	موافقة النقد
زَعَتَهُ : خَنَقَهُ	مرغوب عنه	علو اللفظ
زَعَطَ الحمار : ضَرَطَ	ليس بثبت	موافقة النقد
الزَّرْعَلَجَة : سوء الخلق	ليس بثبت	صحة اللفظ
زَغَبَر : ضرب من السَّبَاع	لا أحقه	موافقة النقد
الزُّغْزُغ : ضرب من الطير	لا أعرف ما صحته	ورود الأمرين
زَيْفَن : اسم	مرغوب عنه	علو اللفظ
زَلَدَبَتُ اللَّقْمَة : ابتلعته	ليس بثبت	موافقة النقد
الزَّلَطُ : المشي السريع	ليس بثبت	صحة اللفظ
الزَّلَهَب : الخفيف اللحية	لا أحقه	موافقة النقد
زُنَابَى العقرب : ذنبها	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
الزَّنَح : الدَّفْع	ليس بثبت	صحة اللفظ
سَبُود : الشَّعَر	ليس بثبت	صحة اللفظ
السَّبُط : رَجُل	غلط	موافقة النقد
السَّحَّجَلَة : ذلك الشيء ...	ليس بثبت	موافقة النقد
السَّحْسَح : الأرض الواسعة	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
السَّقْلَبَة : الصَّرَع	ليس بثبت	صحة اللفظ

سَلَعَنَ : عَدَا ...	ليس بثبت	صحة اللفظ
السَلَقُ : بَقْلَةٌ ...	ما أدري ما صحتها	صحة اللفظ
السَّهَاءُ : الهَوَاءُ	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الشَّحِيرُ : ضرب من الشجر	ليس بثبت	موافقة النقد
الشَّحَزُ : النَّكَاحُ	مرغوب عنه	ورود الأمرين
شَدَّرَ كَلَامَهُ	كلمة مولدة	موافقة النقد
الشَّطَّشَاطُ : طائر	ليس بثبت	ورود الأمرين
الشَّغْوَذَةُ : خِفَّةٌ فِي الْيَدِ ...	لا أدري ما صحتها	صحة اللفظ
شَلَحَى : السَّيْفُ	مرغوب عنها	موافقة النقد
الشَّوْطُ : النَّارُ	مرغوب عنها	موافقة النقد
الْأَشْوَقُ : الرجل الطويل	ليس بثبت	ورود الأمرين
الصَّرْحُ : القصر المُمْلَسُ	خطأ	صحة اللفظ
الصَّرْفُ : الكَيْلُ	ليس بشيء	موافقة النقد
الصَّارِفُ : العنز إذا أرادت الفحل	مولدة	صحة اللفظ
الصَّيْفُ : المغرور	مولد ومن قول العامة	صحة اللفظ
ضَبَجَ ضَبْجاً : ألقى نفسه بالأرض من كلال أو ضرب	ليس بثبت	ورود الأمرين
ضَجَا بِالْمَكَانِ : أقام به	ليس بثبت	موافقة النقد
أَضْرَاسُ الْعَقْلِ : أَقَاصِي الْأَضْرَاسِ	من إطلاق العامة	صحة الإطلاق
الضَّاعِفُ : البقرة التي في بطنها حَمْلٌ	ليس باللغة العالية	علو اللفظ
ضَيَّهَدَ : الرجل الصَّئْبُ	مصنوع	موافقة النقد
ضَهَرَ الشَّيْءُ : وطنه	ليس بثبت	صحة اللفظ
الطَّحَزُ : الكذب	كلمة مولدة	موافقة النقد
الطَّرِيدَةُ : لعبة ...	ليس بثبت	صحة اللفظ
الطَّرَشُ : الصَّمَمُ	من كلام المولدين	صحة اللفظ
طَرَمَ الرَّجُلُ : أصابت أسنانه خضرة	ليس بثبت	صحة اللفظ
الطَّارِمَةُ : بناء ...	مولد	صحة اللفظ
الطَّعْرَبَةُ : الهُزْءُ وَالسُّخْرِيَّةُ	لا أدري ما حقيقته	موافقة النقد
الطَّعْسَفَةُ : الْخَبْطُ بِالْقَدَمِ	مرغوب عنه	موافقة النقد

طَعَشَبَ : اسم	ليس بثبت	موافقة النقد
المَطْمُورَة : الدار في باطن الأرض	كلمة مولدة	صحة اللفظ
طَمَعُ الجندِ : رزقُهم	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
الطَّنُّ : قام بطن نفسه : كفى نفسه	من قول العامة	صحة اللفظ
ظَفِيرٌ : كثير الظفر	ليس بثبت	صحة اللفظ
عَنْبَتْ : شجيرة	ليس بثبت	موافقة النقد
عَتَشَ العُودَ : عطفه	ليس بثبت	موافقة النقد
العَجْدُ والعَنْجُدُ : الزبيب	لا أعرف ما صحته	صحة اللفظ
عَيْدَشُونٌ : دويبة	ليس بثبت	موافقة النقد
الْعَدْلُ : الوزن	ليس بشيء	موافقة النقد
العَرْلَبَة : النكاح	لا أحقه	موافقة النقد
عَزَوَى : كلمة تطف	مرغوب عنها	موافقة النقد
العَشَجَبُ : الرجل المسترخي ...	ليس بثبت	موافقة النقد
العِشاء : من لدن غروب الشمس إلى أن يُولِّي صدر الليل.	من إطلاق العامة	صحة الإطلاق
الأَعْصَجُ : الأصنع	لغة شنعاء ... لا يؤخذ بها	موافقة النقد
العَضْبَلُ : الصَّلب	ليس بثبت	موافقة النقد
العَنْطُثُ : نبت	ليس بثبت	صحة اللفظ
العَظْمُوتُ : الكبر	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
عَفَشَجَ : ثقيل وخم	مصنوع ، ودفعه الخليل	موافقة النقد
عَفَنْجَشَ : جاف	ليس بثبت	صحة اللفظ
المَعْقُودُ : البناء له عَقُود ...	كلمة مولدة	صحة اللفظ
عَقْرُقُوفُ : ضرب من الطير	ليس بثبت	موافقة النقد
العَوْقُسُ : ضرب من النبت	ليس بثبت	صحة اللفظ
العِكبُ : الذي لأمه زوج	لا أعرف ما صحته	ورود الأمرين
عَنْقَشَ : اسم	مصنوعة ، ودفعها الخليل	صحة اللفظ
العَيْهَقُ : طائر	ليس بثبت	موافقة النقد
مُغْرِبٌ : عَنْقَاءُ مُغْرِبٌ : طائر...	ليس بثبت	ورود الأمرين
غَذَجَ الماءَ : جَرَعَهُ	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الغَرْشُ : ثمر شجر	لا أحقه	ورود الأمرين

ورود الأمرين	مرغوب عنها	غَرَقَاتِ البَيضَةُ : خرج عليها قشرها الرقيق
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	الغَرَقِيل : مُحَّة البِيض
ورود الأمرين	ليس بثبت	الغَرِيَّاق : طائر
صحة اللفظ	ليس بثبت	غَسَنَبَ الماءَ : ثَوَّرَهُ
موافقة النقد	ليس بثبت	الغُنْبُول : طائر
صحة اللفظ	أحسبها مولدة	الْفُتْحَةُ : التَّيِّه والتَّكْبُر
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	الفَخَّة : أن ينفخ في نومه
موافقة النقد	ليس بالثبت	تَفَذَّحَتِ النَّاقَةُ وَانْفَذَّحَتْ : تَفَاجَّتْ لتبول
صحة اللفظ	لا أدري ما صحة ذلك	الفَزَارَةُ : أنثى النَّمَر
صحة اللفظ	ليس بثبت	انْفَضَّطَ العُودُ : انْفَضَّخَ
صحة اللفظ	ليس بثبت	الفَظِيظ : ماء الفحل
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	الفَعْر : نبت
صحة اللفظ	ما أدري ما صحته	الفُقَّاع : شراب ...
ورود الأمرين	لا أحقه	الفَنِيكَ : زِمَجَى الفَرَخ
صحة الإطلاق	من إطلاق العامة	القَبْل : الحَوْلُ الخَفِي
موافقة النقد	ليس بثبت	القَحْط : ضرب من النبت
صحة اللفظ	من قول العامة	القرطبان : الديوث
موافقة النقد	لا أدري ما صحته	القَشْبَةُ : ولد القرد
صحة اللفظ	أحسبها مولدة	قُشَام المائدة : ما بقي عليها
صحة اللفظ	ليس بثبت	قَصَمَلَ الشيءَ : كَسَرَهُ
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	القَعْرَاء : موضع
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته وليس بالفصيح	القَلَز : ضرب من الشرب
صحة اللفظ	ما أدري ما صحته	القَلَس : حبل ...
صحة اللفظ	أحسبه مولداً	المِقْلَاع : الذي تُخَذَف به الحجارة
موافقة النقد	ليس بثبت	القَنْطَنَةُ : العدوُ بفزع
ورود الأمرين	ليس بثبت	القَتِيف : الهوى من الليل
صحة اللفظ	ليس بثبت	القَتْفَخ : ضرب من النبت
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	قَنَافذ : موضع
موافقة النقد	ليس بثبت	القَهْبَسَةُ : الأتان الغليظة

الكَابُوس : ما يقع على النائم	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
الكُبْع : دابة من دواب البحر	ليس بثبت	صحة اللفظ
الأَكْتَم : الطريق الواضح	ليس بصحيح	صحة اللفظ
الكَرَاعَة	كلمة مولدة	موافقة النقد
كَرَى : عداً عدواً شديداً	ليس باللغة العالية	ورود الأمرين
الكَسْبَة : مشي الخائف المخفي نفسه	ليس بثبت	موافقة النقد
الْكَلَام : الطين اليابس	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
كَتَحَب : نبت	ليس بثبت	موافقة النقد
المَكْنُوسَة : الفرس الملساء	ليس بثبت	صحة اللفظ
الجرءاء من الشَّعَر	ليس بثبت	موافقة النقد
كُويّ : نجم من الأنواء	ليس بثبت	موافقة النقد
كَيْفَ	كلام مولد	موافقة النقد
اللتَّغ : الضرب باليد	ليس بثبت	موافقة النقد
لَذَبَ بالمكان : أقام به	لا أدري ما صحته	ورود الأمرين
اللُّفَّاح : ثمر	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
لَقِئْتُ الشيءَ : أخذته أخذاً سريعاً مستوعباً	ليس بثبت	ورود الأمرين
مَتَدَ بالمكان : أقام به	لا أدري ما ثبته	موافقة النقد
المُجّ : فرخ الحمام	لا أعرف ما صحته	موافقة النقد
المُحَاح : الجوع	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
المَدَان : صنم	دفعه ابن الكلبي	صحة اللفظ
المزجّ : اللوز المرّ	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
المُرْقَة : طائر صغير	ليس بثبت	موافقة النقد
المِشْمِش : الذي يؤكل	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
المُعْنَان : مجاري الماء في الوادي	ليس بثبت	صحة اللفظ
نَاجِر : شهراً ناجراً : حزيران وتموز	غلط	صحة اللفظ
المنجّار : لعبة يلعب بها الصبيان	أحسبه مولداً	صحة اللفظ
النَّحْرِير : الحاذق العالم	مولدة	صحة اللفظ
نَرَزَة : اسم	ليس بصحيح	موافقة النقد

صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	المنطبة : المصفاة
ورود الأمرين	لا أحقه	الإتعاء في الخيل
صحة اللفظ	مولد	النقل : ولد الزنية
علو اللفظ	ليس باللغة العالية	النفاج : الكذاب
صحة اللفظة	ليس كل أهل اللغة صحح هذه اللفظة	نفق الدابة : مات
صحة اللفظ	ليس بثبت	نكخه في حلقة : لهزه
ورود الأمرين	أحسبها مولدة	المهبوت : الطائر يرسل على غير هداية
صحة اللفظ	لا أحقه	الهبرمة : كثرة الكلام
موافقة النقد	لا أدري ما صحته	الهبق : نبت
موافقة النقد	ليس بثبت	الهللى : ضرب من النبت
صحة اللفظ	ليس بثبت	هتا الشيء : كسره وطأ برجله
صحة اللفظ	لا أدري ما صحته	الهجع : الضعيف العقل
ورود الأمرين	ليس بثبت	هريت اللحم : أنضجته
ورود الأمرين	ليس بثبت	هطست الشيء : كسرتة
ورود الأمرين	لا أحقه	الهقص : حمل نبت يؤكل
ورود الأمرين	ليس بثبت	الهقف : قلة شهوة الطعام
صحة اللفظ	لا أعرف صحته	تهاكل القوم : تنازعوا
ورود الأمرين	ليس بثبت	هلضت الشيء : انتزعتة...
ورود الأمرين	ليس بثبت	الهلقي : السرعة...
موافقة النقد	ليس بثبت	الهمهمة والهمهمة : القطعة من الأرض
موافقة النقد	ليس بثبت	الهنقب : القصير
موافقة النقد	ليس بثبت	الهيئة : أرض سهلة
موافقة النقد	ليس بثبت	الوتز : ضرب من الشجر
موافقة النقد	لا أدري ما صحته	الوحوح : ضرب من الطير
علو اللفظ	ليس بالعالى وبناء مستنكر	ودص إليه بكلام : ألقى إليه كلاماً لم يستتمه
صحة اللفظ	لا أحسب هذا محفوظاً	الوزيمة : الخوصة
صحة اللفظ	أنكره قوم	الوسمي : المطر...
صحة اللفظ	لا أدري ما صحتها	المواشيل : مواضع
صحة اللفظ	ليس كل أهل اللغة عرفه	الوضيمة : طعام المأتم

موافقة النقد	غلط	الوفرة : أكثر من الجمّة
ورود الأمرين	ليس بثبت	الوفن : جئت على وفن فلان : على إثره
ورود الأمرين	ليس بثبت	الوقوف : طائر بعينه
موافقة النقد	ليس بثبت	وكز : عدا مسرعا من فرع
صحة اللفظ	ليس بثبت	ومّة النهار : اشتدّ حرّه
صحة اللفظ	ليس بثبت	وانحت الرجل : واعمته
صحة اللفظ	ليس بثبت	الونع : كلمة يشار بها إلى الشيء اليسير
صحة اللفظ	أنكره أبو حاتم	ونم الذباب : ذرق
ورود الأمرين	مرغوب عنها	البروع : الفزع

إحصاء عبارات النقد الخاصة بقضية التعبير عن المعنى

العدد الكلي	ورود الأمرين موافقة النقد ومخالفته	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
106	23	38	45	ليس بثبت
65	6	44	15	لا أدري ما صحته
27	–	23	4	مولد
14	6	3	5	لا أحقه
14	5	3	6	مرغوب عنه
9	–	8	1	من قول العامة
7	2	3	2	مصنوع
7	1	4	2	ليس بالعالى
5	–	1	4	غط
5	1	4	–	دفعه قوم
2	–	1	1	ليس بصحيح
2	–	2	–	أنكره قوم
2	–	2	–	لا أحسبه فصيحاً
2	–	2	–	محدثه
1	–	1	–	لا أحسب هذا محفوظاً
1	–	1	–	خطأ
1	–	1	–	وهم
1	–	1	–	ليس بشيء
1	–	1	–	ليس كل أهل اللغة صحح اللفظة
1	–	1	–	لغة رديئة
1	–	–	1	لغة شنعاء
274	44	144	86	العدد الكلي

الفصل الثاني

(الاشتقاق الصغير)

الاشتقاق ⁽¹⁾ وسيلة أساسية في تنمية ألفاظ اللغة ، وإثرائها ، ومن خلاله تتضح العلاقة بين استعمالات التركيب الواحد فالاشتقاق " توليد لبعض الألفاظ من بعض ، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادتها ، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد " ⁽²⁾ .

فاللفظ الجديد لا بد أن تكون حروفه الأصول وترتيبها مثل أصله الذي أخذ منه ، ويضاف إلى هذا تحقق جهة معنوية تجمع بين المشتق والمشتق منه ، فاللفظ يؤخذ منه لفظ ، وهذا اللفظ يؤخذ منه لفظ آخر ، وهكذا تتبني الألفاظ بعضها على بعض ، فتتمو اللغة وتتسع .

ووقعت في جمهرة اللغة أمثلة اشتقاقية وجّه إليها نقد فيما يلي :

1 - النقد بقوله : غلط

(حُنْجُود)

يقول ابن دريد : " فأما حُنْجُود ، وهو اسم ، فقال بعض أهل اللغة ، هو مأخوذ من الحَنْجَدَة ، النون زائدة ، وهذا غلط ... " ⁽³⁾ .

وأورد ابن منظور والزبيدي أنّ (حُنْجُود) اسم ، ولم يبيّن أصله الاشتقاقي ، ففي اللسان ، " وحُنْجُود : اسم ، أنشد سيبويه : (بسيط)

(1) ينظر : تفصيل هذه القضية في الكتب التالية : اشتقاق الأسماء للأصمعي - تحقيق : د / رمضان عبد التواب ، د / صلاح الدين الهادي - الخانجي - القاهرة - الثالثة ، والاشتقاق لأبي بكر السراج (ت 316 هـ) - تحقيق : محمد صالح التكريتي - بغداد - الأولى - 1973م ، والاشتقاق لابن دريد - تحقيق وشرح : عبد السلام هارون - دار الجبل - بيروت - الأولى - 1411 هـ / 1991م ، والاشتقاق - عبد الله أمين - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الأولى - 1956م ، والاشتقاق دراسة نظرية وتطبيقية - د / محمد حسن جبل - الثانية - 1416 هـ - 1995م ، والاشتقاق وأثره في النمو اللغوي - د / عبد الحميد أبو سكين - مطبعة الأمانة - الأولى - 1399هـ - 1979م - والاشتقاق في البحر المحيط - دراسة ومعجم د / عبد المنعم عبد الله حسن - ط : التركي - الأولى 1413 هـ - 1993م ، ومن أسرار اللغة : د / إبراهيم أنيس - الأنجلو - المصرية - السابعة - 1994م ص 62 : 68 ، وفصول في فقه العربية : د / رمضان عبد التواب - الخانجي - الثالثة - 1408هـ - 1987م - ص 290 : 107 ، وعوامل تنمية اللغة العربية : د / توفيق شاهين - مكتبة وهبة - الثانية - 1414 هـ - 1993م - ص 107 : 87.

(2) دراسات في فقه اللغة : د / صبحي الصالح - ص 173 .

(3) الجمهرة 1133 ، وقارن 3 / 319 ، وهو وعاء شبيه بالسَّقَط. انظر الاشتقاق لابن دريد/ 213.

أليس أكرمَ خلق الله قد علموا .: عند الحفاظ بنو عمرو بن حنْجُود " (1).

وتعرّض ابن دريد لاشتقاق (حَنْجُود) في كتابه الاشتقاق ، فقال: "وحَنْجُود إن كانت النون والواو زائدتين فهو من الحَجْد ، والحَجْد ليس من كلامهم ... وليست حَنْجُود إذا حُذِفَت الزوائد منه له أصلٌ في كلامهم ، فرجعنا فيه إلى ما يرجعون إليه من أسمائهم المشتقة من الأفعال التي أميتت " (2).

فابن دريد يرى أنّ (حَنْجُود) النون فيه زائدة ، وأنّه مشتقّ من اسم مأخوذ من فعل ممات ، ويبدو أنّ هذا هو ما دعاه إلى تغليب بعض أهل اللغة الذين قالوا بأنّ (حَنْجُود) مأخوذ من الحَنْجَدَة .

(الرّهوّج)

يقول ابن دريد : " والرّهوّ : مصدر رَهَا البحرُ يرَهُو رَهُوًا ؛ إذا سَكَنَ ؛ وقال قوم: بل الرّهوّ والرّهوّج : ضرب من السَّيْرِ شبيه بالهَمْلَجَة (3) . قال عبد الرحمن : قال عمي : هذا غلط ، الرّهوّج فارسي معرّب ، وليس من الرّهوّ ؛ لأنّهم قد صرفوا الرّهوّ فقالوا : عيشُ رَاهٍ ، أي ساكن ، ويقولون للرجل : أرّه على نفسك ، أي ارفُقْ بها " (4).

فالأصمعي غلط من يعتقد أنّ الرّهوّج مأخوذ من لفظ الرّهوّ ، فليس بين اللفظين تناسب لفظي ؛ لأنّ الرّهوّ أصله عربي ، والرّهوّج أصله فارسي .

ويقول ابن منظور : " والرّهوّجَة : ضرب من السَّيْرِ ، ومشْيٍ رَهُوَج : سهل لين ؛ قال العجاج (5) : (رجز)

مِيَاحَة تَمِيحُ مَشْيًا رَهُوَجَا

وأصله بالفارسية : رَهُوَه " (6) ، ويقول ابن منظور أيضاً : " والرّهوّ : من الأضداد ، يكون السَّيْر السهل ويكون السَّريع ... " (7) .

فالرّهوّ والرّهوّج وردا بمعنى واحد ، وهو السَّيْر السهل ، وهذا قد يوهم أنّ الرّهوّج مشتقّ أو مأخوذ من الرّهوّ ، لكنّ الأصمعي أسرع إلى تغليب من يعتقد ذلك ؛ لأنّ

(1) الكتاب لسيبويه 176/3، وينظر: اللسان 2 / 1019 ، والتاج 4 / 430 (حنجد).

(2) الاشتقاق لابن دريد / 213 .

(3) الهملجة والهملاج : حسن سير الدابة في سرعة : اللسان (هملج) .

(4) الجمهرة (روه) رهو / 808 ، 2 / 422 .

(5) ديوان العجاج / 363 .

(6) اللسان (رهج) 3 / 1750 .

(7) اللسان (رها) 3 / 1760 .

الرَّهْوَجَ فارسي معرَّب بخلاف الرَّهْوِ فِعْرِي ، ويؤيِّد ما ذهب إليه الأصمعي نصَّ الجواليقي على أنَّ الرَّهْوَجَ فارسية معرَّبة (1).

2- النقد بقوله : أعلى

(الصَّلَاة)

يقول ابن دريد : " واختلفوا في اشتقاق الصَّلَاة ، فقال قوم : الصَّلَاة : الدُّعاء ، ومنه : اللَّهُمَّ صَلِّ على محمد ، وكانوا في صدر الإسلام إذا جاءوا بالرجل إلى المُصَدِّق ، قالوا : صَلِّ عليه ، أي ادعُ له ، وقال قوم : بل اشتقاق الصَّلَاة من رفع الصَّلَا في السجود . والأول أعلى " (2).

ويقول الأزهري : " وقال الزجاج : الأصل في الصَّلَاة اللُّزوم ، يقال : قد صَلَّى واصْطَلَى : إذا لَزِمَ ... وقال أهل اللغة في الصلاة : إِنَّهَا من الصَّلَوَيْنِ ، وهما مكتنفا الذَّنْب من الناقة وغيرها ، وأول مَوْصِل الفخذين من الإنسان ، فكأنهما في الحقيقة مكتنف العُصْعُص " (3) ، ويقول الزبيدي : " ... إِنَّهَا { أي الصَّلَاة } من الصَّلَوَيْنِ ، وهما مكتنفا ذنب الفرس وغيره مما يجري مجرى ذلك ، وهو رأي أبي علي ، قال : واشتقاقه منه أنَّ تحريك الصَّلَوَيْنِ أول ما يظهر من أفعال الصَّلَاة ، فأما الاستفتاح ونحوه من القراءة والقيام فأمر لا يظهر ولا يخص ما ظهر منه الصَّلَاة ، لكن الركوع أول ما يظهر من أفعال المُصَلِّي ؛ هكذا نقله عنه ابن جني في المحتسب ، وقيل : إنَّ الأصل في الصَّلَاة اللُّزوم ، صَلَّى واصْطَلَى إذا لَزِمَ ، وهي أعظم الفرض الذي أمر بلزومه ؛ وهذا قول الزجاج وقيل : إنَّ أصلها في اللغة التعظيم ، وسُمِّيَتْ هذه العبادة صلاة لما فيها من تعظيم الربِّ ، جلَّ وعزَّ ، وهذا القول نقله ابن الأثير في النهاية ، وقيل : إِنَّهَا من صَلَّيْتُ العودَ بالنار إذا لَبِثْتَهُ ؛ لأنَّ المصلِّي يَلِينُ بالخشوع ؛ وهذا قول ابن فارس صاحب المجمل نقله صاحب المصباح ؛ على هذا القول ، وكذا قول الزجاج السابق هي يائنة لا واوية. وقيل : هي من الصَّلَى ، ومعنى صَلَّى الرجل أزال عن نفسه بهذه العبادة الصَّلَى الذي هو نار الله الموقدة ، وبناء صَلَّى كبناء مَرَضَ وَقَرَدَ لإزالة المرض والقراد ؛ وهذا القول ذكره الراغب في المفردات لبعضهم ، وعلى هذا القول أيضاً فهي يائنة . وقال الفخر الرازي : اختلف في وجه تسميتها على أقوال ، والأقرب أنَّها مأخوذة من الدَّعاء ، إذ لا صلاة إلا

(1) ينظر: المعرب / 157 .

(2) الجمهرة (ص ل - و ا ي) صلا / 1077 ، 3 / 260 .

(3) التهذيب 12 / 237 ، وينظر: اللسان 4 / 2490 (ص ل) .

وفيها الدعاء ، وما يجري مجراه " (1) .

فالزبيدي أورد معاني اشتقاقية كثيرة في علّة تسمية الصلّاة بذلك ، أو الأصل الذي أخذ منه معناها ، وما ذكره الفخر الرازي في آخر النصّ السابق يؤيد ما ذكره ابن دريد من أنّ القول باشتقاق الصلّاة من الدعاء أعلى ، حيث قال الفخر : اختلف في وجه تسميتها على أقوال : والأقرب أنّها مأخوذة من الدعاء ... فكلام الفخر يوافق ما ذكره ابن دريد .

وأقول : الأقوال الاشتقاقية السابقة التي قيلت في اشتقاق الصلّاة كلها صحيحة مقبولة ؛ إذ كل منها يدلّ على وصف متحقّق في الصلّاة .

والخوارزمي في شرحه على سقط الزند لأبي العلاء المعري أورد وجهاً لم يذكره الزبيدي حيث قال : " سُمِّيَت الصلّاة صلاة ؛ لأنّ المُصَلِّيَ يحرك في الركوع والسجود صَلَوَيْه ، وهما العظمان اللذان عليهما الأليتان ، وقيل : لأنّ الصلّاة ثمانية الإيمان ، والإيمان بمنزلة المُجَلِّي (2) ، والصلوة بمنزلة المُصَلِّي (3) ؛ وهذا لأنّ العمل عند أهل السنّة والجماعة غير داخل في مسمّى الإيمان ، فعلى ذلك يصحّ أن تكون الصلّاة ثمانية الإيمان " (4) .

فألوجه الأخير عند الخوارزمي لم يأت به الزبيدي ، فالصلّاة سميت صلاة ؛ لأنها ثمانية الإيمان ، فتكون بمنزلة المُصَلِّي في الحلبة ، وهو تالي السابق ، فهكذا الصلّاة تكون تالية الإيمان ، وهذا وجه صحيح مقبول أيضاً ، فهو وصف متحقّق في الصلاة .

3- النقد بقوله : خطأ

(المهيع)

يقول ابن دريد : " والمهيع ، زعموا ، منه اشتقاق المهيع ، وهو الطريق الواسع الواضح ، وهذا خطأ عند أهل اللغة ؛ لأنّه ليس في كلام العرب فعيل ، بفتح الفاء ... والوجه عند أهل اللغة في هذا أنّ مهيعاً مفعلاً من هاع يهيع ، إذا جرى ، أو من الهيعّة ، وهي الصيحة عند الفرع ، وتسمى الهائعة أيضاً ، فكان الأصل (مهاع) فقلّبوا فقالوا : مهيع " (5) .

(1) التاج (صلو) 19 / 608 ، 609 .

(2) المجلي من الخيل : السابق الأول . ينظر اللسان (صلى) 2491/4 .

(3) المصلي من الخيل : السابق الثاني الذي يتلو المجلي . ينظر اللسان (صلى) 2491/4 .

(4) شروح سقط الزند (شرح الخوارزمي) 1551/4 .

(5) الجمهرة (ع م هـ) مهيع هيع / 954 ، وقارن 3 / 144 .

ويقول الأزهرى : " ويقال أرض هَيْعَة : واسعة مبسوطَة ... وطريق مَهْيَع ، مَفْعَل من التَّهْيِيع وهو الانبساط ، قال : ومن قال مَهْيَع فَعِيل فقد أخطأ ، لأنَّه لا فَعِيل في كلامهم بفتح أوله ... " (1) ، ويقول الزبيدي : " وطريق مَهْيَع كمَقْعَد : واسع لِين منبسط ، وهو مَفْعَل من التَّهْيِيع ، وهو الانبساط ... " (2).

فكلام الأزهرى يؤكِّد أنَّ اشتقاق المَهْيَع بمعنى الطريق الواسع الواضح من المَهْع خطأ ، والصواب أنَّه مأخوذ من أحد استعمالات التركيب (هاع) ، وأورد ابن دريد أنَّه مأخوذ من أحد استعمالين : الأول من هاع بمعنى جرى ، والثاني : من الهَيْعَة بمعنى الصيحة عند الفرع ، وذكر الأزهرى وتابعه الزبيدي أنَّه مأخوذ من التَّهْيِيع بمعنى الانبساط، ويلاحظ أنَّ الجهة المعنوية الجامعة بين المشتق والمشتق منه واضحة فيما ذكره الأزهرى ، إذ معنى الاتساع متحقِّق في الطريق الواسع ، والتَّهْيِيع بمعنى الانبساط ، وهذا المعنى تدور عليه استعمالات التركيب (هاع) ، حيث يقول ابن فارس : " ويحتمل أنَّ أصل الباب { أي باب هيع } الانبساط والاسترسال . والمَهْيَع : الطريق الواسع الواضح ، والهَيْعَة : سيلان الشيء المصبوب على وجه الأرض ، أي ينبسط ... وكل ذلك من ذلك الأصل " (3).

4- النقد بقوله : هَذِيَان

(مَنَشَم)

يقول ابن دريد : " ورجلٌ مِعْطَار وامرأة مِعْطَار : كثير الاستعمال للعطر ، فأما المثل السائر : " ودقُّوا بينهم عِطْرُ مَنَشَم " ، فاختلف في هذا ، زعم ابن الكلبي أنَّ مَنَشَم امرأة من خزاعة كانت تباع العِطْر في الجاهلية فتطَيَّب قوم بعطرها ، وتحالفوا على الموت فقتلوا فجرى المثل بذلك ؛ وقال قوم : مَن شَمَّ ، أي مَن شَمَّ هذا العِطْر ؛ قال أبو بكر : وهذا هَذِيَان ؛ وقال الأصمعي : مَنَشَم مَفْعَل من قولهم : نَشَمَ الشَّرُّ ونَشَمَ أيضاً ، إذا فشا فيه ... " (4).

ويقول ابن السيد البطليوسي : " ورواه قوم مَنَشَم بفتح الشين ، وزعموا أنَّ أصله عطر مَن شَمَّ ، وقالوا : كانت امرأة تباع العِطْر ، فقتلها قوم وأخذوا عطرها ، فأقبل قومها ليقتلوا قاتليها ، فقال بعضهم: إن كنتم لابد فاعلين فاقتلوا كل من شَمَمْتُمْ

(1) التهذيب (هاع) 3 / 24 ، وينظر: التاج (مهع) 11 / 465 .

(2) التاج (هيع) 11 / 552 .

(3) مقاييس اللغة (هيع) 6 / 25 .

(4) الجوهرة (ر ط ع) عطر / 754 ، وقارن 2 / 369 .

عليه عطرها ، ففعلوه ، فسميت مَنْشَم ، وأنكر أبو بكر بن دريد هذا القول ، وقال : هذا هَذَيَان " (1) .

فالبطليوسي قد قرّر نقد ابن دريد ، فهذا يدلّ على أنّه مصيب في نقده ، ويؤخذ بما قاله الأصمعي في اشتقاق مَنْشَم .

5- النقد بقوله : دفعه البصريون

(هل)

يقول ابن دريد : " وَسَوْفَ : كلمة تستعمل في التهديد والوعد والوعيد ، فإذا شئت أن تجعلها اسماً نوّنتها . قال الشاعر : (خفيف)

إِنَّ سَوْفًا وَإِنْ لَوْأَ عَنَاءُ

ويروى : إِنَّ لَوْأَ وَإِنْ لَيْتًا عَنَاءُ ، فنون إذا جعلهما اسمين ، وكذلك سبيل هذه الأحرف ، وذكر أصحاب الخليل عنه أنّه قال لأبي الدُقَيْش : هل لك في الرُّطْب ؟ فقال : أَسْرَعَ هَلٌّ وَأَوْحَاهُ ، فجعله اسماً ونوّته . والبصريون يدفعون هذا " (2) .

فسوف ولو وليت وهل كلّها حروف ، فإذا أريد أن يؤخذ منها أسماء ذات دلالة جديدة ، نوّن ما كان على ثلاثة أحرف ، ونوّن ما كان على حرفين مع تشديد آخره .

والعجب أنّ البصريين - كما أورد ابن دريد - يدفعون هذا مع أنّ الخليل بن أحمد - وهو بصري - قد نصّ على ما سبق ، واستشهد له ببعض الشواهد حيث يقول : " فإن صيّرت التثائي مثل قد وهل ولو اسماً أدخلت عليه التشديد فقلت : هذه لو مكتوبة ، وهذه قدّ حسنة الكتبة ، زدت واواً على واو ، ودالاً على دال ، ثم أدغمت وشدّدت .

فالتشديد علامة الإدغام والحرف الثالث كقول أبي زبيد الطائي : (خفيف)

لَيْتَ شِعْرِي وَإَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ .: إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوْأَ عَنَاءُ

فشدّد لَوْأَ حين جعله اسماً .

قال الليث : قلت لأبي الدُقَيْش : هل لك في زُبْدٍ ورُطْب ؟

فقال : أشدُّ الهلِّ وأَوْحَاهُ " (3) .

- (1) شروح سقط الزند (شرح البطليوسي) 2 / 857 ، 858 .
- (2) البيت في ديوان أبي زبيد الطائي ص 33 ، وينظر : الجمهرة (س ف و) سوف / 849 ، وقارن 3 / 40 .
- (3) العين (مقدمة المؤلف) 1 / 50 .

وهناك شواهد أخرى في اللسان استعمل فيها الهلّ اسماً ، يقول ابن منظور :
وجعل أبو الدُقَيْشِ هَلُّ التي للاستفهام اسماً فأعربته ، وأدخل عليه الألف واللام ، وذلك أنّه
قال له الخليل : هل لك في زُبْدٍ وتمر ؟ فقال أبو الدُقَيْشِ : أَشَدُّ الهَلِّ وَأَوْحَاه ... وسمعه
أبو نواس فتلاه ، فقال للفضل بن الربيع ⁽¹⁾ : (مجزوء الرجز)

هَلْ لَكَ وَالْهَلُّ خَيْرُ

فِيْمَنْ إِذَا غَبَتَ حَضَرُ

... والذي حكاه الجوهري في حكاية أبي الدُقَيْشِ عن الخليل ، قال : قلت لأبي
الدُقَيْشِ : هل لك في ثريدة كأن ودكها ⁽²⁾ عيون الضيَّاون ؟ ⁽³⁾ ، فقال : أَشَدُّ الهَلِّ ؛ قال
ابن بري : قال ابن حمزة : روى أهل الضبط عن الخليل أنّه قال لأبي الدُقَيْشِ أو غيره ،
هل لك في تمرٍ وزُبْدٍ ؟ فقال : أَشَدُّ الهَلِّ وَأَوْحَاه ، وفي رواية أنّه قال له : هل لك في
الرُّطْبِ ؟ قال : أَسْرَعُ هَلٍّ وَأَوْحَاه ، وأنشد : (مجزوء الرجز)

هَلْ لَكَ وَالْهَلُّ خَيْرُ

فِي مَا جَدِ ثَبَتِ الْغَدَرُ

وقال شبيب بن عمرو الطائي : (رجز)

هَلْ لَكَ أَنْ تَدْخُلَ فِي جَهَنَّمَ ؟

قُلْتُ لَهَا لَا وَالْجَلِيلِ الْأَعْظَمُ

مَالِي مِنْ هَلٍّ وَلَا تَكَلِّمْ " ⁽⁴⁾ .

فالشواهد السابقة تؤكد أنّ اشتقاق الأسماء من حروف المعاني صحيح .

6- النقد بقوله : لا يلتفت إليه

(هَمْدَان)

يقول ابن دريد : " وهَمْدَان : أبو قبيلة ، واشتقاقه من هَمَدَتِ النَّارُ ، إِذَا سَكَنَ
اشتعالها ، وذكر عن بعض من لا يُوثق به أنّه سُئِلَ عن اشتقاق هَمْدَان ، واسمه أَوْسَلَة ،

(1) الرجز في ديوان أبي نواس ص 195 .

(2) في اللسان (و د ك) 6 / 4801 : " الْوَيْكَ : الدَّسَم " .

(3) في اللسان (ضون) 4 / 2621 : " الضَّيَّوْن : السَّوْر الذَّكَر ... والجمع الضَّيَّاون " .

(4) اللسان (ه ل) 6 / 4693 .

فقال : أُخْبِرَ بِخَبَرِ غَمِّهِ ، فقال : هَمْ دَانَ : وليس هذا ممَّا يُلْتَفَتُ إليه " (1).

ولم أقف على اشتقاق هَمْدَانٍ في كتب اللغة التي بين يدي (2) .

وأورد ابن دريد اشتقاق هَمْدَانٍ في كتابه الاشتقاق مقتصرًا على الوجه الذي يراه صحيحاً حيث قال : " وهَمْدَان : فَعْلَانٌ من قولهم : هَمَدَتِ النَّارُ ، إِذَا سَكَنَ اشْتَعَالُهَا ، هُمُوداً " (3).

وبعد ما سبق إليك قائمة تضم أمثلة النقد الخاصة بالاشتقاق

الاشتقاق	عبارة النقد	موقف البحث
حُنْجُود : اسم ، مأخوذ من الحَنْجَدَةِ	الاشتقاق غلط	موافقة النقد
الرَّهْوَج : ضرب من السيِّر مأخوذ من الرَّهْوِ	الاشتقاق غلط	موافقة النقد
الصَّلَاة مأخوذة من الدُّعَاء أو من رفع الصَّلَا في السجود	الوجه الأول أعلى	موافقة النقد
مَنْشَم : من نَشَمَ الشَّرُّ ، أو أصله : مَنْ شَمَّ	الوجه الأخير هذيان	موافقة النقد
المَهْيَع : الطريق الواسع مشتق من المَهْع	الاشتقاق خطأ	موافقة النقد
الهلّ مأخوذ من (هلّ)	الاشتقاق دفعه البصريون	صحة الاشتقاق
هَمْدَان : اسم من قوله : هَمْ دَانَ	الاشتقاق لا يلتفت إليه	موافقة النقد

(1) الجمهرة (د م هـ) همد / 685 ، 303/2 .

(2) وهي العين واشتقاق الأسماء للأصمعي والتهذيب والمحيط والصاح والمقاييس والمجمل والمحكم وأساس البلاغة وتكملة الصاغانى واللسان والمصباح والتاج (همد) .

(3) الاشتقاق لابن دريد / 419 .

إحصاء عبارات النقد

العدد الكلي	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
2	–	2	غلط
1	–	1	أعلى
1	–	1	خطأ
1	–	1	هذيان
1	1	–	دفعه البصريون
1	–	1	لا يلتفت إليه
7	1	6	العدد الكلي

الفصل الثالث

(تعليل التسمية)

تعليل التسمية كالاشتقاق تعرف من خلالهما العلاقة بين استعمالات التركيب ، فمثلاً الخيل سُمِّيَتْ خَيْلاً لاختيالها واختيال راکبها ، فهذا ربط بين لفظ الخيل ولفظ الاختيال ، والسليل بمعنى الولد سُمِّيَ سُلَيْلاً ؛ لأنه يُسَلُّ أي ينزع من الرِّحْم ، فهذا ربط بين السِّلِيل ويُسَلِّ ، والأدب سُمِّيَ أدباً ؛ لأنه إلى المحامد يأدب أي يدعو ، فهذا ربط بين الأدب وبين يأدب ... وهكذا .

وتعليل الاسم معناه " أن يكون في الشيء المُسمَّى مَلْحَظٌ أو صفة ما يكون الاسم معبراً عنها ، فيكون ذلك المَلْحَظُ أو الصفة هو عِلَّةُ التسمية " (1) .

فمثلاً التَّبَعُ بمعنى الظِّل ، سمي تَبَعاً ؛ لأنه يتبع الشخص أو يتبع الشمس ، فالظِّل له صفات عديدة ، منها اتِّباعه الشمس أو الشخص ، ولجوء الأحياء إليه في وقت الحرِّ ، لكنَّه رُوعي هنا صفة اتِّباعه الشخص أو الشمس فسُمِّيَ تَبَعاً بهذه الصفة .

والاسم حين تذكر عِلَّةُ تسميته يرد فيها لفظ من تركيب الاسم نفسه ، ففي المثال السابق تجد تَبَعاً وَيَتَّبَعُ ...

ووقعت في الجمهرة أسماء ذكرت عِلَّةُ تسميتها ، ووجَّه نقد إلى عِلَّةِ تسميتها ، حيث تذكر عِلَّةُ التسمية ، وتنتقد بأنَّها غلط أو غير ذلك ، ثم ينصّ على عِلَّةٍ أخرى مكانها يرى أنَّها العِلَّةُ الصحيحة ، وهاك الأمثلة :

1- النقد بقوله : وأنكر ذلك قوم

(المَدِينَةُ)

يقول ابن دريد : " والمدن ذكر بعض أهل اللغة أنه فعل ممات ، وأنه من قولهم : مدَنَ بالمكان ، إذا أقام به ، وبه سُمِّيَتْ المَدِينَةُ في لغة هؤلاء ، وأنكر ذلك قوم ، فقالوا : مَدِينَةُ مَفْعَلَةٍ من قولهم : دِينَتْ ؛ أي مُلِكَتْ ؛ والأمة يقال لها مَدِينَةُ لأنها مملوكة ، قال الشاعر : (طويل)

ثَوْتُ وَثَوَى فِي كَرْمِهَا ابْنُ مَدِينَةٍ .: مُقِيمًا عَلَى مِسْحَاتِهِ يَتَرَكَ

(1) حولىة كلية اللغة العربية بالمنصورة - مقال بعنوان : " تعليل الأسماء " د / محمد حسن جبل - العدد العاشر - 1410 هـ - 1990 م - ص 4 ، 20 .

يعني عبداً ، ويُروى : يَظَلُّ على " (1).

فقد ورد وجهان في علّة تسمية المَدِينَةِ مَدِينَةً ، الأول : لأنها موضع الإقامة ، وهي حينئذ من الفعل (مَدَنَ) بالمكان : أقام به ، والميم أصلية فيها ، وأنكر هذا الوجه قوم ، وذهبوا إلى أنها سُمِّيَتْ مدينة ؛ لأنها مملوكة ، وهي على هذا من الفعل دِينَت بمعنى مُلِكَت .

ويقول الجوهري : " مَدَنَ بالمكان : أقام به . ومنه سُمِّيَتْ المَدِينَةُ ، وهي فَعِيلَةٌ ، وتُجمع على مَدَائِنٍ بالهمز ، وتُجمع أيضاً على مُدُنٍ ومُدُنٍ ، بالتخفيف والتثقيل ، وفيه قول آخر : أنها مَفْعَلَةٌ من دِينَت ، أي مُلِكَت " (2).

فالجوهري قد نصّ على الوجهين السابقين في علّة تسمية المَدِينَةِ مَدِينَةً ، وهذا يدلّ على صحّة كل منهما .

وإذا كان بعض اللغويين أنكر أنّ المَدِينَةَ سُمِّيَتْ مَدِينَةً ؛ لأنها موضع الإقامة من الفعل مَدَنَ بمعنى أقام ، فأرى أنّ هذا الوجه المُنكَر يَرَجَحُ على الوجه الآخر من زاويتين : الزاوية الأولى : معنوية ، وهي أنّ الأصل في المدينة أنّها موضع الإقامة ، أمّا كونها تملك لشخص أو لطائفة فشيء عارض .

والزاوية الثانية : لفظية ، وهي تتمثّل في قول ابن بري : " لو كانت الميم في مدينة زائدة لم يجر جمعها على مُدُنٍ " (3).

وقول ابن بري دليل قوي يرجّح أنّ تكون مَدِينَةً من الفعل (مَدَنَ) ، لا (دِينَ) ، إذ جمع مَدِينَةٍ على مُدُنٍ - يؤكد أنّ ميم المَدِينَةِ أصلية ، فتكون من الفعل (مَدَنَ) ، وليست من (دِينَ) .

2- النقد بقوله : وكان بعض أهل اللغة ينكر ...

(المُرَّة)

يقول ابن دريد : " المُرَّة : بين الحلاوة والحموضة ، وتُسمّى الخمر المُرَّة والمُرَّاء ، قال الشاعر : (بسيط)

(1) البيت في ديوان الأخطل برواية ربت/210، ينظر:الجمهرة (د م ن) مدن / 683،684، وقارن2 / 301.
(2) الصحاح 6 / 2201 ، وينظر : اللسان 6 / 4160 ، 4161 (مدن) .
(3) اللسان (مدن) 6 / 4161 .

بئس الصِّحَاةُ وبئسَ الشَّرْبُ شُرْبُهُمْ .: إذا مَشَتْ فِيهِمُ الْمُرَّاءُ وَالسَّكَّرُ (1)

وكان بعض أهل اللغة ينكر أن تكون الخمر سُمِّيَتْ مُرَّةً من هذه الجهة ، ويقول : إنما سُمِّيَتْ بذلك من قولهم : هذا أَمَرٌ من هذا ، أي أفضل منه ، قال الراجز : هو رُؤْبَةٌ (2)

ذَا مِيعَةٍ يَهْتَزُّ عِنْدَ الْهَزِّ

يَقْتَحِمُ الدَّقَّةَ لِلْأَمَرِّ

إِذَا أَقَلَّ الْخَيْرَ كُلُّ لِحْزٍ

.... " (3).

فقد ورد وجهان في علّة تسمية ضرب من الخمر مُرَّةً : الأول : لأنّ طعم هذا الضَّرْب من الخمر يكون بين الحلاوة والحموضة ، وهذا الوجه أخذ من المُرَّة ، وهو الشيء الذي بين الحلاوة والحموضة .

والوجه الآخر : وهو لقوم أنكروا الوجه السابق ، وقالوا : إنّ الخمر سُمِّيَتْ مُرَّةً ؛ لأنّ شربها أَمَرٌّ أي أفضل من غيرها ، وهذا الوجه مأخوذ من قولهم : هذا أَمَرٌّ من هذا أي أفضل منه .

ويقول ابن فارس : " الميم والزاء أصلان : أحدهما طعم من الطعوم ، والآخر يدلّ على مَرِيَّةٍ وَفَضْلٍ .

فالأول : المُزّ : الشيء بين الحامض والحلو ، ويقولون : سُمِّيَتْ الخمر مُرَّاء من هذا ، وقيل : بل هو من القياس الآخر ، والأصل الآخر : الْفَضْل . وله عليه مُزّ ، أي فَضْل ، والمُرَّاء منه ، يقولون : هذا الشراب أَمَرٌّ من هذا ، أي أفضل ... " (4).

فكلام ابن فارس يتّسق مع الوجهين الواردين في كلام ابن دريد عن علّة تسمية الخمر مُرَّة .

ويقول الجوهري : " وشراب مُزّ ، ورمّان مُزّ : بين الحلو والحامض ، والمُرَّة بالضمّ : الخمر التي فيها طعم حموضة ولا خير فيها ، والمُرَّة بالفتح : الخمر اللذيذة

(1) شرح ديوان الأخطل برواية إذا جرى / 178 .

(2) ديوان رؤبة / 161 .

(3) الجمهرة (ز ز م) مزز / 131 ، وقارن 91/1 ، 92 .

(4) المقاييس (مز) 5 / 271 .

الطعم ، سُمِّيَتْ بذلك للذعها اللسان " (1) .

فقد أورد الجوهري فرقاً بين المُرَّة والمُرَّة ، فالمُرَّة بضم الميم : الخمر التي فيها طعم حموضة ، وبناء عليه فتسمية الخمر مُرَّة بضم الميم تكون من قولهم ، شراب مُرّ ورمّان مُرّ أي بين الحلو والحموضة ، ومن ثَمَّ ، فلا وجه لمن أنكر أن تكون الخمر سُمِّيَتْ مُرَّة من هذه الجهة .

والمُرَّة بفتح الميم ذكر الجوهري أنها بمعنى الخمر ، لكنه قيدها بأنها الخمر اللذيذة الطعم ، وصرّح بعلة تسميتها ، وهي أنها سُمِّيَتْ مُرَّة للذعها اللسان ، وهذه العلة يمكن ردّها إلى قولهم : شراب مُرّ ورمّان مُرّ أي بين الحلو والحموضة ، وهذا بجامع لذع اللسان في كل ؛ لأنّ الشيء الحامض يلذع اللسان ، والشيء الشديد الحلاوة يلذع اللسان كذلك .

وأما تسمية الخمر مُرَّة أو مُرّاء ؛ لأنها من قولهم : هذا أَمُرّ من هذا أي أفضل منه ، فتسمية لها وجاهتها ، إذ الجهة اللفظية والمعنوية التي تجمع بين المُرَّة وأَمُرّ متحققة وواضحة ، فَمُرَّة وأَمُرّ من تركيب واحد ، وهو (مزز) ، وكلاهما يشتمل على معنى الفضل .

3- النقد بقوله : وقد خالف قوم من أهل اللغة ذلك

(الدُّمْل)

يقول ابن دريد : " والدُّمْل ، بالتخفيف : الحَبْن (2) ؛ وقد قالوا : دُمْل ، وجمعه دَمَامِل ، وإنّما سَمَّوه دُملاً تفاؤلاً بالصلاح ، كما سُمِّيَتْ المَهْلَكَةُ مَفَازَةً والدَّيْعُ سَلِيماً ؛ هذا قول البصريين ، وقد خالف قوم من أهل اللغة ذلك " (3) .

وبالبحث وجدت بعض اللغويين قرّروا العلة السابقة ، فنصّوا عليها ، يقول ابن سيده : " والدُّمْل والدُّمْل : الخُرَاج ، على التفاؤل بالصلاح " (4) .

فالقُرْحَةُ سُمِّيَتْ دُملاً تفاؤلاً لها بالصلاح والبرء ، حيث توجد استعمالات من تركيب (دمل) ، وهو (دَمَل) - تدلّ على الصلاح ، ومن ذلك : دَمَلْتُ الشيء :

- (1) الصحاح (مزز) 896/3 .
- (2) في اللسان (حبن) 2 / 764 ، " والحبْن : ما يعتري في الجسد فيقيح ويرم ، وجمعه حبون . والحبْن : الدمل ، وسمي الحبْن دملاً على جهة التفاؤل " .
- (3) الجوهرة (د ل م) دمل / 681 ، وقارن 299/2 .
- (4) المحكم 10 / 62 ، 63 ، وينظر: اللسان 2 / 1425 (دمل) .

أصلحته ، ودَمَلَ بينهم القومُ : أصلح ، ودَمَلَ الدواءُ الجُرْحَ فاندمل أي صَلَحَ (1).

فتسمية القُرْحة دُمْلًا من باب تسمية الشيء بضده تفاؤلاً نحو تسمية الصحراء مفازة للفوز بالنجاة منها ، والملدوغ سليماً للسلامة من لدغه ، والقُرْحة دُمْلًا لانصلاحها .

ويقول الأزهري : "... قيل لهذه القُرْحة دُمْلٌ ؛ لأنها إلى البرء والاندمال ماضية " (2).

وعلى ما ذكره الأزهري تكون التسمية باعتبار ما سيكون ، حيث سمي الخُراج دُمْلًا باعتبار ذهابه بعد فترة من الزمن ، فمن شأن الأخرجة أن تبقى مدة ثم تزول .

4- النقد بقوله : وخالف الأصمعي الناس في هذا

(محاش الرجل)

يقول ابن دريد : " ومحاش الرجل : الذين يجتمعون إليه من قومه وغيرهم ، قال الشاعر : (كامل)

جَمَعَ مِحَاشَكَ يَا زَيْدُ فَإِنِّي .: أَعَدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا (3)

وهما بطنان من بني عُذرة . يقول النابغة ليزيد بن الصَّعْق لَمَّا عزاه إلى بني عُذرة . وخالف الأصمعيُّ الناسَ في هذا ، وقال : إِنَّمَا سُمُوا مِحَاشًا ؛ لأنَّهم محشوا بغيراً على النار ، أي اشتووه ، واجتمعوا عليه فأكلوه وتحالفوا ... " (4).

ويلاحظ أنَّ العلة التي أوردها الأصمعي ، والمعنى الذي ورد في بداية نصِّ ابن دريد للمحاش ، يتفقان في أنَّ كلاً منهما يشتمل على اجتماع القوم . فعلة تسميته المحاش مِحَاشًا التي أوردها الأصمعي فيها اجتماع القوم حول البعير المُشْتَوَى ، ومعنى المحاش الوارد في بداية نصِّ ابن دريد فيه اجتماع القوم حول الرجل .

وكلَّ ما سبق جاء في بعض كتب اللغة ، يقول ابن منظور : " ومحاش الرجل : الذين يجتمعون إليه من قومه وغيرهم... والمحاش : بطنان من بني عُذرة ، محشوا بغيراً على النار اشتووه ، واجتمعوا عليه فأكلوه " (5) ، ويقول أيضاً : " والمحاش ، بالكسر : القوم يجتمعون من قبائل يحالفون غيرهم من الحلف عند النار : قال النابغة : (كامل)

جَمَعَ مِحَاشَكَ يَا زَيْدُ فَإِنِّي .: أَعَدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا

(1) ينظر: المحيط (دمل) 9 / 320 .

(2) التهذيب (دمل) 14 / 136 .

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه / 102 .

(4) الجمهرة (ح ش م) محش / 539 ، وقارن 2 / 160 .

(5) اللسان (محش) 6 / 4144 .

وقيل : يعني صِرْمَةً وسهماً ومالكاً بني مُرّة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض وضبة بن سعد ؛ لأنّهم تحالفوا بالنار ، فسُمُّوا المِحاش . ابن الأعرابي في قوله : جَمَعَ مِحاشَكَ : سَبَّ قِبَائِلَ فصيرَهم كالشيء الذي أحرقتَه النار . يقال : مَحَشَتُهُ النار وأَمَحَشَتُهُ : أي أحرقتَه ... " (1).

فنأخذ من النصّ السابق وجهين آخرين في علّة تسمية القوم المجتمعين حول الرجل مِحاشاً ، الأول : لأنّهم تحالفوا بالنار ، ويتّسق مع هذا الوجه (المَحَش) ، وهو " تَنَاولٌ من لَهَبٍ يحرقُ الجلدَ ويُبدي العظمَ فيُشَيِّطُ أعاليه ولا يُنْضِجُهُ ... " (2).

الثاني : أورد ابن الأعرابي أنّهم سُمُّوا مِحاشاً ؛ لأنّ هاجيهم جعلهم كالشيء المحترق ، وهذا الوجه يجعل الكلمة خاصة بالهجاء ، ومن يطالع معنى الكلمة يجدها مستعملة في الهجاء وغيره .

5- النقد بقوله : غلط

(الجَلْف)

يقول ابن دريد : " والجَلْف : الغليظ الجافي ، والمصدر الجَلَافَة . قال أبو حاتم : هذا غلط ، إنّما سُمِّي الأعرابي جَلْفاً تشبيهاً بالشاة المسلوخة ، يريد أنّ جوفه هَوَاء ؛ لأنّه يقال : شاة مَجْلُوفَة ، أي بلا رأس ولا أكارع " (3).

الشيء الذي أشار إليه ابن دريد بأنّه غلط غير واضح في الكلام السابق ، والسياق يحدّد المقصود ، وهو أنّ الجَلْف - وهو الغليظ الجافي - لم يُسمَّ جَلْفاً لجفائه وبغضه ، وإنّما سُمِّي بذلك تشبيهاً بالشاة المسلوخة الخالية من الأحشاء والرأس والأكارع ، وهذا بجامع الفراغ في كل ، فالجافي الغليظ عقله خالٍ ، والشاة المجلوفة خالية من الأحشاء .

وبمراجعة كتب اللغة وجدت الجوهري يذكر كلاماً يتّسق مع العلّة السابقة ، حيث قال : " وقولهم : أعرابي جَلْف أي جافٍ ، وأصله من أجلاف الشاة ، وهي المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن ، وقال أبو عبيدة : أصل الجَلْف : الدَّنُّ الفارِغ ، قال : والمسلوخ إذا أُخْرِجَ بطنه جَلْفٌ أيضاً " (4) ، ويقول ابن سيده : " والجلف : الجافي في خَلْقِهِ وخلقِهِ شُبّهَ بجَلْفِ الشاة ، أي أنّ جَوْفَهُ هَوَاء لا عقل فيه " (5).

(1) اللسان (محش) 6 / 4144 .

(2) السابق : نفسه .

(3) الجوهرة (ج ف ل) جلف / 487 ، وقارن 2 / 107 .

(4) الصحاح (جلف) 4 / 1339 .

(5) المحكم (جلف) 7 / 298 .

فسواء أكان أصل الجِلْف الشاة المسلوخة أم الدَّنَّ الفارغ ، وشُبَّه الأعرابي الجِلْف بالشاة أو الدَّنَّ ، فالفارغ متحقّق في الجميع .

ويقول ابن فارس : " والجِلْف : المسلوخة بلا رأس ولا قوائم - ولذلك يقولون : هو جِلْف جافٍ وسُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ أطرافه مقطوعة " (1).

فابن فارس ربط كذلك بين الجِلْف بمعنى الشاة المسلوخة ، وبين الجِلْف بمعنى الأعرابي الجافي ، وذكر أنّه سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ أطرافه مقطوعة كالشاة المسلوخة المقطوعة الأطراف ، ويقصد بالأعرابي المقطوع الأطراف أي الذي لا يحيط به أحد بسبب جفائه وغلظته ، فابن فارس نظر إلى الشاة المسلوخة من جهة أخرى غير الجهة السابقة .

ويقول الفيومي : " الجِلْف : العربي الجافي قيل مأخوذ من أجلاف الشاة ، وهي المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن ، وقيل : أصل الجِلْف : الدَّنَّ الفارغ ، ونقل ابن الأنباري عن الأصمعي أنّ الجِلْف جلد الشاة والبعر ، وكأنَّ المعنى عربي بجلده لم يتزَيَّ بزَيِّ الحضر في رقَّتْهم ، ولين أخلاقهم ، فإنّه إذا تزَيَّا بزَيِّهم وتخلّق بأخلاقهم نزع جلده ولبس غيره ، وهو مثل قولهم كلام بغباره أي لم يتغيّر عن جهته ، وقيل : الجِلْف : كل ظرف ووعاء ، وبه وصف الرجل ... " (2).

فالأصمعي - ربط الجِلْف - وهو الأعرابي الجافي - بمعنى آخر للجِلْف ، وهو جلد الشاة والبعر إذ الأعرابي من سمته لبس جلد الشاة والبعر ، فهذه علامة تدلّ عليه ، وتوحي بخشونته ، فإذا نزع هذا اللباس وارتدى غيره من لباس الحضر رقّ ، ولم يطلق عليه جِلْف .

6 - النقد بقوله : وقبّيس تدفع هذا

(الصَّعِق)

يقول ابن دريد : " والصَّعِق الكلابي : أحد فرسانهم سُمِّيَ الصَّعِق ؛ لأنَّ بني تميم ضربوه ضربةً على رأسه فأمّته ، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله ، فلذلك قال دجاجة بن عتر : (وافر)

وَإِنَّكَ مِنْ هِجَاءِ بَنِي تَمِيمٍ .: كَمْزَدَادِ الْغَرَامِ إِلَى الْغَرَامِ

(1) المقاييس (جلف) 1 / 475 .

(2) المصباح (جلف) / 109 .

وَهُمْ تَرْكُوكَ أَسْلَحَ مِنْ حُبَارَى .: رَأَتْ صَقْرًا وَأَشْرَدَ مِنْ نَعَامٍ

وَهُمْ ضَرْبُوكَ ذَاتَ الرَّأْسِ حَتَّى .: بَدَتْ أُمُّ الدِّمَاغِ مِنَ الْعِظَامِ

وقيس تدفع هذا ، وتقول : إنما اتخذ طعاماً فجاءت ريح فكفأت القدور فلعنها ، فأرسل الله صاعقةً عليه ، والصَّاعِقَةُ من هذا اشتقاقها لشدة هَدَّتْهَا ... " (1).

فقد ورد في كلام ابن دريد وجهان في علّة تسمية الصَّعِقِ صَعَقًا ، وقد نصّت بعض كتب اللغة عليهما ، يقول ابن منظور : " والصَّعِقُ الكلابي : أحد فرسان العرب ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه أصابته صاعقة ، وقيل : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنّ بني تميم ضربوه على رأسه فأموه (2) فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِقَ فذهب عقله ؛ قال أبو سعيد السيرافي : كان يُطعم الناس في الجذب بتهامة ، فهبت الريح فهالت التراب في قصاعه ، فسبّ الريح ، فأصابته صاعقة فقتلته ، واسمه خُوَيْلِدٌ ، وفيه يقول القائل : (وافر)

بأنّ خُوَيْلِدًا فابكي عليه .: قَتِلُ الرِّيحُ فِي الْبَلَدِ التَّهَامِيِّ " (3).

ويلاحظ فيما سبق أنّ كلاً من الوجهين ، قد حُكي في شاهد شعري ، وهذا يعطي وجهةً لكل وجه ، ففي أبيات دجاجة بن عتر ذكر أنّه ضُرب على رأسه حتى بلغت الضربة أمّ الدماغ ، وفي بيت آخر ورد أنّ الصَّعِقَ قَتِلَ الرِّيح .

ويلاحظ أنّ هناك فرقاً بين الوجهين في دلالة الاسم ، فالوجه الأول في تسمية الرجل صَعِقًا يكون الاسم (صَعِقَ) من الفعل (صَعَقَ) بمعنى أُغْمِيَ عليه ، يقول ابن منظور : " صَعَقَ الْإِنْسَانُ صَعَقًا وَصَعَقًا ، فهو صَعِقٌ : غُشِيَ عَلَيْهِ وَذَهَبَ عَقْلُهُ مِنْ صَوْتٍ يَسْمَعُهُ كَالهَدَّةِ الشَّدِيدَةِ ... " (4).

وأما في الوجه الثاني ، فالصَّعِقُ يكون مأخوذاً من الفعل (صَعَقَ) بمعنى مات ، يقول ابن منظور : " وَصَعِقَ صَعَقًا وَصَعَقًا وَصَعَقَةً وَتَصَعَقًا ، فهو صَعِقٌ : مات ... " (5) .

وأيّما كان الأمر ، فتسمية الرجل صَعَقًا ؛ لأنه إذا سمع صوتاً شديداً صَعِقَ أي

(1) الأبيات في المفضليات لأوس بن خلفاء الجهيمي ص353 ، وينظر: الجمهرة (ص ع ق) صق / 885 ، 886 ، وقارن 75/3 ، 76 .

(2) في اللسان (أمم) 1 / 138 : " أمه أي شجّه ، أمة ، بالمد ، وهي التي تبلغ أم الدماغ حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق ، وفي حديث الشجّاج : في الأمة ثلث الدية " .

(3) اللسان 4 / 2451 ، وينظر: التاج 13 / 270 (صق) .

(4) اللسان (صق) 4 / 2450 .

(5) السابق : نفسه .

أُغمي عليه ، أو لأنه صَعَقَ أي مات حين أصابته صاعقة - تسمية صحيحة ؛ لأنَّ (صَعَقاً) من تركيب (صَعَق) ، وصَعَقَ تأتي بمعنى غشي عليه وبمعنى مات .
ومن هنا فلا معنى لدفع قيس تسمية الرجل صَعَقاً ؛ لأنه يُغشى عليه حينما يسمع صوتاً شديداً ، فهو وجه صحيح .

7- النقد بقوله : وهذا لا يؤخذ به

(الظَّليم)

يقول ابن دريد : " والظَّليم : الذَّكر من النَّعام ، وقال بعض أهل اللغة : سمي الظَّليم ظليماً ؛ لأنه يظلم الأرض فيُدْحِي (1) في غير موضع يُدْحِي به ، وهذا لا يؤخذ به " (2).

ويقول ابن سيده : " والظَّليم : الذَّكر من النَّعام ... وقيل : سُمِّي به ؛ لأنه يَظْلِمُ الأرضَ ، فيُدْحِي في غير موضع تَدْحِيَّة ، حكاه ابن دريد ، قال : وهذا ممَّا لا يؤخذ به " (3).

فقد قرّر ابن سيده نقد ابن دريد الذي وجهه إلى علّة تسمية الظَّليم ، وقرّر نقده أيضاً ابن منظور (4).

وقد يكون لنقد ابن دريد وجه ، وذلك ؛ لأنَّ النَّعام طائر ؛ لا يمكن له أن يدْحِي أي يحفر إلا في أرض أو موضع يستجيب له عند حفرة .

وعلى كل حال فليس في استطاعته ظلم الأرض ، أمّا الإنسان فيمكن له ذلك ، يقول ابن منظور : " وظلَمَ الأرضَ : حَفَرَهَا : ولم تكن حُفرت قبل ذلك ، وقيل : هو أن يحفَرَهَا في غير موضع الحفَر ... " (5).

ويلاحظ من خلال ما سبق أنه قد جمعت علّة التسمية بين استعمالين من استعمالات تركيب (ظلم) ، وهما (الظَّليم) و (يَظْلِمُ الأرضَ) .

ويقول الخوارزمي في مقدمة شرحه على سقط الزند : " سُمِّي { أي الظَّليم } ظليماً

(1) في الصحاح (دحا) : 6 / 2335 ، " ومدحى النعامة : موضع بيضها ، وأدحيتها : موضعها الذي تفرخ فيه ، وهو أفعول من دحوت ؛ لأنها تدحوه برجلها ثم تبيض فيه ، وليس للنعامة عش " .

(2) الجوهرة (ظ ل م) ظلم / 934 . وقارن 124/3 .

(3) المحكم (ظلم) 29/11 .

(4) ينظر: اللسان (ظلم) 4 / 2760 .

(5) اللسان (ظلم) 2758/4 .

؛ لَأَنَّهُ يُظَالَمُ غَيْرَهُ بَأَن يَأْخُذَ هَذَا بِيضَ ذَاكَ يَحْضَنُهُ كَمَا يَأْخُذُ هَذَا بِيضَ ذَاكَ " (1).

فمعنى الظلم متحقق في الوجه السابق أيضاً ، فالظلم يترك بيضه لغيره يحضنه ، ويذهب إلى بيض لغيره ليحضنه ، فالظلم ظالم ومظلوم في وقت واحد .

ويقول الأصفهاني : " والظلم : ذكر النعام ، وقيل : إنما سُمِّيَ بذلك لاعتقادهم أنه مظلوم للمعنى الذي أشار إليه الشاعر : (سريع)

فَصَرْتُ كَالْهَيْقِ غَدَا يَبْتَغِي .: قَرْنًا فَلَمْ يَرْجِعْ بِأَذْنَيْنِ " (2).

وهذا الوجه يتحقق فيه أيضاً معنى الظلم ؛ لَأَنَّهُ كَمَا قِيلَ : النعام لا يسمع ، فاعتقد أنه مظلوم ؛ لَأَنَّهُ لا يسمع له ، يقول الزبيدي : " وزعم أبو عمرو الشيباني أنه سأل الأعراب عن الظلم هل يسمع ؟ قالوا : لا ، ولكنه يعرف بأنفه ما لا يحتاج معه إلى سماع " (3).

8- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(اللات)

يقول ابن دريد : " لَتَّ السَّوِيْقُ وَغَيْرُهُ يَلْتُهُ لَتًا ، إِذَا بَسَّهُ بِالماءِ أَوْ غَيْرِهِ . وزعم قومٌ من أهل اللغة أَنَّ اللَّاتَ التي كانت تُعبد في الجاهلية صخرة كان عندها رجل يَلْتُ السَّوِيْقَ وَغَيْرَهُ لِلْحَاجِّ ، فلما مات عُبِدَتْ ، ولا أدري ما صحّة ذلك ؛ لَأَنَّهُ لو كان كذلك كان يكون : " اللَّات " بتثنية التاء ، لَأَنَّهُا تاءان ، وقد قُرئ في التنزيل : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ (4) بالتثنية والتخفيف ، ولم يجيء في الشعر اللَّات إلا بالتخفيف . قال زيد بن عمرو بن نفيل : (وافر)

تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا .: كَذَلِكَ يَفْعَلُ الْجَدُّ الصَّبُورُ

وقد سَمَوْا في الجاهلية : زيد اللَّات ، بالتخفيف لا غير ، وقد جاء في التنزيل بالتخفيف ، وقد قُرئ بالتثنية ، والله أعلم . وإن حُمِلَت هذه الكلمة على الاشتقاق لم أحب أن أَتَكَلَّمَ فيها " (5) .

(1) شروح سقط الزند (مقدمة شرح الخوارزمي) 20/1 .

(2) المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني / 316 ، وينظر : التاج 17 / 452 (ظلم) .

(3) التاج (ظلم) 452/17 .

(4) النجم / 19 ، والقراءة وردت في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه / 147 ، والمحتسب 2 / 294 ، والبحر المحيط 160/8 .

(5) الجمهرة (ت ت ل) لت / 80 ، وقارن 42/1 ، والبيت في الأصنام لابن الكلبي / 38.

فقد توقّف ابن دريد في صحّة قول من ذهب إلى أنّ الصخرة التي كانت تُعبد سُمّيت اللات باسم رجل كان يُلْتُ عندها السّويق ... لأنّه لو كان كذلك لسُمّيت الصخرة أو الصنم اللات بالتشديد .

وأقول : السبب الذي أورده ابن دريد لمنع أن يكون اللات أصله اللات بالتشديد - لا يمنع أن يكون اللات أصله اللات ؛ لأنّه حين سُمّي بالرجل الذي كان يُلْتُ السّويق خَفّف اسمه ، يقول الأزهري : " قال الفراء : القراءة اللات بتخفيف التاء الأصل اللات بالتشديد ؛ لأنّ الصنم إنّما سُمّي باسم اللات الذي كان يُلْتُ عند هذه الأصنام لها السّويق ، فخفّف وجعل اسماً للصنم " (1) .

9- النقد بقوله : وهذا خلاف الصواب

(المَهْلِل)

يقول ابن دريد : " وقال قوم : سُمّي المَهْلِل الشاعر ؛ لأنّه كان يُهْلِل الشعر ، أي لا يُحْكِمُه ، وهذا خلاف الصواب ؛ لأنّ مُهْلِلًا أحد شعراء العرب . قال ابن الكلبي : سُمّي مُهْلِلًا ببيت قاله : (كامل)

لَمَّا تَوَقَّلَ فِي الْكِرَاعِ هَجِينُهُمْ .: هَلْهَلْتُ أَثَارُ مَالِكًا أَوْ صَنِيبًا

والهلهلة: التوقّف عن الشيء والرجوع عنه. هَلَّلَ عن الشيء وهَلَّلَ بمعنى " (2) . ويقول الجوهري: " ويقال : سُمّي امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب وائل مُهْلِلًا ؛ لأنّه أول من أرق الشعر ، ويقال : بل سُمّي بقوله : (كامل)

لَمَّا تَوَعَّلَ ...

ويقال : هَلْهَلْتُ أُدْرِكُهُ ، كما يقال كِدْتُ أُدْرِكُهُ " (3) .

ويقول ابن منظور : " ومُهْلِل : اسم شاعر ، سُمّي بذلك لرداءة شعره ، وقيل : لأنّه أول من أرق الشعر ، وهو امرؤ القيس بن ربيعة أخو كليب وائل ؛ وقيل : سُمّي مُهْلِلًا بقوله لزهير بن جَنَاب : (كامل)

لَمَّا تَوَعَّرَ فِي الْكِرَاعِ هَجِينُهُمْ .: هَلْهَلْتُ أَثَارُ جَابِرًا أَوْ صَنِيبًا " (4) .

(1) التهذيب (لت) 14 / 253 .

(2) البيت في ديوان المهلهل بن ربيعة برواية لمّا تَوَعَّرَ..... ص78، ونظر: الجمهرة (ل ه ل ه) هلل / 223 ، وقارن 1 / 165 .

(3) الصحاح 5 / 185 ، وينظر: المقاييس 6 / 12 (هل) .

(4) اللسان 6 / 4692 ، وينظر: التاج 15/812 (هل)

فنحن أمام ثلاثة أوجه في علّة تسمية أحد الشعراء مُهلّلاً :

الأول : أنه سُمّي بذلك لأنه كان يُهلّل الشعر أي لا يُحكّمه ، ويتّسق مع هذه العلّة بعض استعمالات التركيب ، ومنها : ثوبٌ هلّهل رديء النّسج ، والمُهلّلة من الدُّروع : أردوها نسجا (1) ، فعدم الإحكام جهة تجمع بين الشاعر المُلقّب بالمُهلّهل، والثوب الهلّهل، والدُّرع المُهلّلة.

وانتقد ابن دريد في نصّه السابق هذه العلّة ذاكرةً أنّها خلاف الصواب ، معلّلاً ذلك بأنّ مُهلّلاً أحد شعراء العرب ، فلا يتأتّى منه شعر غير محكم ، ويؤيد ابن دريد أنّ الجوهري لم ينصّ على هذا الوجه ، ونصّ على الوجهين الآخرين .

الثاني : أنه سُمّي بذلك ؛ لأنه أول من أرقّ الشعر ... وهذا الوجه يتّسق مع بعض استعمالات التركيب ، ومنها شعرٌ هلّهل : رقيق (2) .

الثالث : أنه سُمّي مُهلّلاً نسبةً إلى كلمة قالها في أحد أشعاره .

ويحتمل أن يكون هناك شاعران مُلقبان بالمُهلّهل : وقد حدّدت بعض كتب اللغة أحدهما ، وهو امرؤ القيس بن ربيعة ، وهذا - كما سبق - في نصّ الجوهري وابن منظور أول من أرقّ الشعر ، وبناءً على هذا فالمُهلّهل يكون لقب مدح له ، وثانيهما : شاعر لم يحكم نسج شعره فلقّب بذلك ، ويمكن أن يكون هذا لقباً عاماً يطلق على كل شاعر لا يحكم نسج شعره ، يقول ابن منظور : " هلّهل فلان شعره ، إذا لم ينقّحه وأرسله كما حضره ، ولذلك سُمّي الشاعر مُهلّلاً " (3) .

فيؤخذ مما ذكره ابن منظور أنّ مُهلّلاً لقب عام يلقّب به كل شاعر غير محكم شعره ، وبهذا تكون التسمية صحيحة .

(1) ينظر: اللسان (هلل) 4691/6 .

(2) ينظر: اللسان (هلل) 4692/6 .

(3) اللسان (هلل) 4692/6 .

تحقيب

وردت علّة التسمية لبعض الأسماء ، وهذه العلّة قد وجه إليها نقد ، وثبت بالبحث صحة بعض العلل التي وجه إليها نقد ⁽¹⁾.

إحصاء عبارات النقد الخاصة بتعليل التسمية

العدد الكلي	ورود الأمرين موافقة البحث ومخالفته	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
1	—	1	—	وأنكر ذلك قوم
1	—	1	—	وكان بعض أهل اللغة ينكر
1	—	1	—	وقد خالف قوم من أهل اللغة ذلك
1	—	1	—	وخالف الأصمعي الناس في هذا
1	—	1	—	غلط
1	—	1	—	وقيس تدفع هذا
1	1	—	—	وهذا لا يؤخذ به
1	—	1	—	لا أدري ما صحته
1	—	—	1	وهذا خلاف الصواب
9	1	7	1	العدد الكلي

(1) ينظر على سبيل المثال : المدينة ، والمزة ، والجلف ، والصعق ، واللات .

الفصل الرابع

(المشترك اللفظي)

أورد السيوطي تعريف المشترك ⁽¹⁾ ، فذكر أنه " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة " ⁽²⁾ .

وهذا التعريف يشمل المشترك بنوعيه : النوع الأول : دلالة اللفظ المشترك على معنيين غير متضادين ، والنوع الثاني : دلالاته على معنيين متضادين .

وبيّن السيوطي رأي العلماء في حكم وقوع المشترك ، فقال : " واختلف الناس فيه ، فالأكثر على أنه ممكن الوقوع ؛ لجواز أن يقع إمّا من واضعين ، بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى ، ثم يضعه الآخر ، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفادته المعنيين ... وإمّا من واضع واحد لغرض الإبهام على السامع ، حيث يكون التصريح سبباً للمفسدة ، كما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقد سأله رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذهابهما إلى الغار : من هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل . والأكثر أيضاً على أنه واقع لنقل أهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ ... " ⁽³⁾ .

فيتبين مما ساقه السيوطي أنّ المشترك واقع في اللغة ، وأوضح دليل على ذلك تلك الألفاظ الكثيرة التي يدلّ كل لفظ منها على أكثر من معنى .

ويتّضح مما ذكره السيوطي أحد الأسباب التي تؤدي إلى دلالة اللفظ على أكثر من معنى ، وهو اختلاف اللهجات ، وهناك أسباب ⁽⁴⁾ أخرى أدت إلى نشأة المشترك ، يقول أبو علي الفارسي : " ... وأمّا القسم الثالث : وهو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ، ولكنّه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل " ⁽⁵⁾ .

(1) تنظر ظاهرة المشترك بالتفصيل في المزهري 369/1 : 386 ، وفقه اللغة : د / علي عبد الواحد وافي : ص 189 : 192 ، ودراسات في فقه اللغة : د / صبحي الصالح : ص 301 : 309 ، وفصول في فقه العربية : د / رمضان عبد التواب : ص 324 : 336 ، وفقه اللغة العربية : د / عبد الله عيد العزاوي - 1985 - 1986م - ص 194 : 198 ، والمشارك اللغوي نظرية وتطبيقاً : د / توفيق محمد شاهين - مطبعة الدعوة الإسلامية - القاهرة - الأولى - 1400 هـ - 1980م .

(2) المزهري 1 / 369 .

(3) السابق : نفسه .

(4) تنظر بالتفصيل في فصول في فقه العربية : ص 326 : 336 .

(5) المخصص 173/4 ، وينظر : دراسات في فقه اللغة : د / صبحي الصالح : ص 303 ، 304 .

فالأصل في المعنى أن يوضع له لفظ واحد ، وبمرور الزمن يطلق اللفظ الواحد على عدة معان ، وهذا لا يكون بين يوم وليلة ، ولكن يكتسب اللفظ دلالة إلى دلالة حتى تصبح له دلالات كثيرة ، ولابد من وجود علاقات بين دلالات اللفظ المختلفة ، وقد نستطيع الوصول إليها ، وقد لا نستطيع ، والتشبيه قد يكون عاملاً أساسياً في ذلك بأن يوضع اللفظ لشيء ثم يشبه هذا الشيء شيئاً آخر ، فيوضع له اللفظ ذاته : نحو لفظ الهلال يطلق في الأصل على هلال السماء ، فلما أشبه هلال السماء السنان الذي له شعبتان ، وضرب من الحيات ، وطرف الرحي ، والماء القليل الذي يبقى في الحوض ، أطلق عليها لفظ الهلال بجامع الاستقواس في كل .

وستظهر في عرض الأمثلة التالية بعض أسباب نشأة المشترك ، ومنها : اختلاف اللهجات ⁽¹⁾ ، والاستعمال المجازي ⁽²⁾ ، والتطور الصوتي ⁽³⁾ والاقتراض من اللغات الأخرى ⁽⁴⁾ ، وعموم معنى اللفظ ⁽⁵⁾ .

وفيما يتعلّق بالنقد في جانب ظاهرة المشترك اللفظي ، فقد وردت له أمثلة كثيرة في جمهرة اللغة ، حيث تذكر معاني اللفظ المشترك ، ثم ينتقد أحد معانيه بأنه خطأ أو ليس بثبت أو ليس بشيء ... وما إلى ذلك .

أما التضاد ⁽⁶⁾ في اللغة فهو " أن يطلق اللفظ على المعنى وضده " ⁽⁷⁾ .

وقد اعتنى بعض اللغويين بالألفاظ المتضادة ، فجمعوها في مؤلفات خاصة بها ، كالأصمعي ، وابن السكيت ، والسجستاني ، ومحمد بن القاسم الأنباري ، وأبي الطيب اللغوي وغيرهم .

واللفظ المتضاد لا يمثل إبهاماً على السامع ؛ لأنّ سياق الكلام يحدّد ما يقصده المتكلم إلا أن يكون قصد هذا ، فالعرب " تجعل لبعض كلامها أماراً على المراد من

(1) ينظر فيما يلي : المحسن ، والطيثار ، وأكبرت .

(2) ينظر : الحمة .

(3) ينظر : حنك ، الهيثم .

(4) ينظر : الرقيم والسكر .

(5) ينظر : العيثوم .

(6) ينظر تفصيل القول في هذه القضية المزهري 1 / 387 : 402 ، ومدخل إلى تعريف الأضداد - د / حسين

نصار - ط : مكتبة الثقافة الدينية - الأولى - 1423هـ - 2003 ، وفقه اللغة : د / وافي - ص 192 :

198 ، ودراسات في فقه اللغة : د / صبحي الصالح - ص 309 : 313 ، واللهجات العربية : د / إبراهيم

نجا - ط : السعادة - 1396هـ - 1976م - ص 110 ، وفقه اللغة العربية د / عبد الله عيد العزازي -

ط : 1985م - 1986م - ص 198 : 202 ، ونظرات في فقه العربية : د / مصطفى عبد الحفيظ

سالم - 1407هـ - 1987م - ص 188 : 218 .

(7) فقه اللغة : د / وافي - ص 192 .

بعضه الآخر ، وتربط أول الكلام بآخره ، فلا يعرف المقصود من الكلمة المشتركة بين الضدين إلا باستكمال الكلمات ، وهنا ينتفي اللبس ويزول الإبهام " (1) .

وورد للتضاد مثال واحد في الجمهرة ، وجّه إليه نقد .

أولاً: أمثلة النقد في جانب المشترك اللفظي :

1 - النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(المحصّن)

يقول ابن دريد : " ويُسمّى القُفْل في بعض اللغات : المحصّن . وذكر قوم أنّ الزبيل (2) أيضاً يُسمّى محصّناً في بعض اللغات ، ولا أعرف حقيقته " (3) .

فقد جاء للمحصّن معنيان : الأول : القُفْل ، والآخر : الزبيل ، وذكر ابن دريد أنه لا يعرف حقيقة المحصّن في معنى الزبيل .

وبالرجوع إلى بعض معاجم الموضوعات وجدت كراع النمل (310 هـ) في كتابه المنتخب من كلام العرب حكى المحصّن في معنى الزبيل حيث قال : " وحفّص : هو الزبيل من جلود ، ومحصّن هو الزبيل أيضاً ، وابن مُحَيِّص القارئ : تصغير محصّن " (4) .

فقول كراع هذا يدلّ على صحّة المحصّن في معنى الزبيل ، ويؤكد ذلك أنني طالعت بعض معاجم الألفاظ فوجدت صاحب العين وابن عباد والصاغانى وابن منظور والزبيدي نصّوا على المحصّن بمعنى الزبيل ، ففي اللسان : " والمحصّن : القُفْل . والمحصّن أيضاً : المِكْتَلَة (5) التي هي الزبيل " (6) .

ويؤكد صحّة المحصّن في معنى الزبيل أيضاً أنّ هذا المعنى يتّسق مع استعمالات تركيب (حصن) التي تدلّ على المنع ، يقول ابن فارس : " ويقال لكل ممنوع محصّن " (7) ، ويقول ابن منظور : " وقال شمر : أصل الحصانة المنع " (8) .

(1) فقه اللغة العربية : د / عبد الله العزازي - ص 199 .

(2) في اللسان (زبل) 3 / 1808 : " والزبيل : الفُكّة " .

(3) الجمهرة (ح ص ن) حصن / 543 ، وقارن 2 / 165 .

(4) المنتخب ص 375 .

(5) في اللسان (كتل) 5 / 3822 : " والمِكْتَل والمِكْتَلَة : الزبيل الذي يُحمل فيه التمر أو العنب إلى الجرين " .

(6) اللسان 2 / 903 ، وينظر: العين 3 / 118 ، والمحيط 2 / 460 ، وتكملة الصاغانى 6 / 217 ، والتاج 151/18 (حصن)

(7) المقاييس (حصن) 2 / 69 .

(8) اللسان (حصن) 2 / 903 .

ومعنى المنع متحقق في الزَّبِيل أيضا ؛ لأنَّ الزَّبِيل يمنع ما فيه من الرؤية ومن الأثرية وغير ذلك ، وكذلك المَحْصَن بمعنى القُفْل ، فالقُفْل يمنع الباب من الانفتاح .

ويلاحظ أنَّ الذي أدَّى إلى تعدّد معنى المَحْصَن هو اختلاف اللهجات ، فقد قال ابن دريد - فيما سبق - " وذكر قوم أنَّ الزَّبِيل أيضاً يُسمَّى مَحْصَنًا في بعض اللغات " .

(الرَّقِيم)

يقول ابن دريد : " والرَّقْم : الخطّ في الكتاب ، وبه سُمِّي الكتابُ رَقِيمًا ومَرَقومًا ، والله أعلم .

وقال قوم : الرَّقِيم : الدَّوَاة ، ولا أدري ما صحّة ذلك " (1) .

جاء الرَّقِيم بمعنى الكتاب ، وبمعنى الدَّوَاة ، وتوقّف ابن دريد في صحّة الرَّقِيم بمعنى الدَّوَاة حيث قال : " ولا أدري ما صحّته " ، ونقل ابن منظور وغيره توقّفه أيضاً (2) .

والمعنيان السابقان للرَّقِيم قيل بهما في تفسير الرَّقِيم في قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ (3) .

وجاءت معان أخرى للرَّقِيم ، يقول ابن منظور : " وحكى ابن بري ، قال : قال أبو القاسم الزجاجي : في الرَّقِيم خمسة أقوال :

أحدها : عن ابن عباس أنّه لَوْحُ كُتِبَ فيه أسماؤهم ، الثاني : أنّه الدَّوَاة بلغة الروم (عن مجاهد) ، الثالث : القرية (عن كعب) ، الرابع : الوادي ، الخامس : الكتاب (عن الضحّاك وقتادة) ، وإلى هذا القول يذهب أهل اللغة ، وهو فعيل في معنى مفعول " (4) .

فأهل اللغة - كما في النصّ السابق - اختاروا الرَّقِيم بمعنى الكتاب ، وتوجد علاقة تربط بين الكتاب والدَّوَاة ، وهي علاقة المجاورة ، وقد يكون هذا مسوغاً لإطلاق الرَّقِيم على الدَّوَاة ، لكن هذا قد يؤدّي إلى اللبس ، فلو كان للدَّوَاة صيغة أخرى لكان مقبولا ، وتكون حينئذ مثل القلم حيث يطلق عليه مَرَقَم (5) .

(1) الجمهرة (ر ق م) رقم / 790 ، وقارن 405/2 .

(2) ينظر: اللسان 1710/3 ، والتاج 300/16 (رقم) .

(3) سورة الكهف / 9 .

(4) اللسان 1710/3 ، وينظر: بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي 95/3 ، والتاج 300/16 (رقم) .

(5) ينظر: اللسان (رقم) 1709/3 .

وورد أن الرّقيم بمعنى الدّواة في لغة الروم ⁽¹⁾ ، ولم أعرّ على شاهد أو إشارة للغوي يتبيّن من خلالهما أنّه مستعمل في لغة العرب .

(السُّنْبَةُ)

يقول ابن دريد : " والسُّنْبَةُ في بعض اللغات : ابن عرس . قال أبو بكر : سمعت أبا عمران الكلابي يقول : السُّنْبَةُ : اللحمَةُ النَّاتئةُ في وسط الشفة العليا ، ولا أدري ما صحته ، ولم أسمع من غيره " ⁽²⁾ .

فقد ورد للسُّنْبَةُ معنيان : الأول : ابن عرس ، والثاني : اللحمَةُ النَّاتئةُ في وسط الشفة العليا ، وهذا المعنى توقّف ابن دريد في صحته ، ونقل كذلك توقّف ابن سيده في الباب الذي عقده للشفة وما يليها من الذقن ⁽³⁾ ، والصاغاني والزبيدي ⁽⁴⁾ ، ولم أجد السُّنْبَةَ في خلق الإنسان لكل من الأصمعي ، ومحمد بن حبيب البغدادي ، وثابت بن أبي ثابت .

(الطَّيْثَار)

يقول ابن دريد : " والطَّيْثَار : البعوض ، وقد جاء في الشعر الفصيح ، وقد جاء في بعض الشعر الطَّيْثَار : الأسد ، وما أدري ما صحته " ⁽⁵⁾ .

ويقول ابن عباد : " والطَّيْثَار : البعوض ، والأسد في بعض اللغات " ⁽⁶⁾ ، ويقول الجوهري : " والطَّيْثَار : البعوض والأسد " ⁽⁷⁾ .

فالنّصّان السابقان يدلّان على صحّة الطَّيْثَار في معنى الأسد ، ويؤكد هذا أن ابن دريد ذكر أنّه ورد في بعض الشعر الفصيح ، ويلاحظ أنّ السبب في تعدّد معنى الطَّيْثَار هو اختلاف اللهجات .

والطَّيْثَار لم أجده في الحيوان للجاحظ ، والمنتخب لكراع ، وأورده ابن سيده في المخصص تحت باب أسماء الأسد وصفاته نقلا عن ابن دريد ، وذكره على أنّه

(1) ينظر: تكملة الصاغاني (رقم) 38/6 .

(2) الجمهرة / 1125 ، وفارن 310/3 .

(3) ينظر: المخصص 123/1 .

(4) ينظر: تكملة الصاغاني 162 / 1 ، والتاج 84/2 ، 85 (سنب) .

(5) الجمهرة (ث ر ط) طثر / 420 ، 2 / 39 .

(6) المحيط (طثر) 154/9 .

(7) الصحاح 723/2 ، وينظر: اللسان 2642/4 ، والتاج 137/7 (طثر) .

(الْعَلَّ)

يقول ابن دريد : " والعلَّ : الضئيل الجسم ، وإن كان كبير السن ، وبذلك سُمِّي القُرَاد عَلًّا . قال الشاعر : (طويل)

ظَلَلْتُ ثَلَاثًا لَا نُرَاعُ مِنَ الشَّدَا . : وَلَوْ ظَلَّ فِي أَوْصَالِهَا الْعَلُّ يَرْتَقِي (2)

وقال بعض أهل اللغة : العلَّ مثل الزَّيْرِ الذي يحب حديث النساء ، ولا أدري ما صحته " (3) .

فابن دريد قد توقف في صحة العلَّ بمعنى الزَّيْرِ الذي يحب حديث النساء .

ويقول ابن منظور : " والعلَّ : الذي يزور النساء " (4) .

ويقول الزبيدي : " والعلَّ : مَنْ يزور النساء كثيراً ، ويتعلَّل بهن أي يتلهَّى " (5) .

فابن منظور والزبيدي نصّا على العلَّ بمعنى زير النساء ، ولم يذكرنا توقف ابن دريد في صحته ، وهذا يدل على صحته ، ويؤكد صحته كذلك أن العلَّ بمعنى زير النساء يتسق مع بعض استعمالات التركيب ، ويتبين هذا من قول الزبيدي : " وتعلَّل بالمرأة : تلهَّى بها ، ومنه سُمِّي العلَّ للذي يزورهن " (6) .

وتتسق دلالة العلَّ كذلك مع علَّلَ الرجل بطعام وحديث ونحوهما : شغله ... وتعلَّ الصَّبِي : ما يُعلَّل به ليسكت (7) .

والعلَّ في معنى الزَّيْرِ لم أجده في المنتخب لكراع، ونظام الغريب في اللغة للرباعي.

(الَلَقْلَقُ)

يقول ابن دريد : " والَلَقْلَقُ : اللسان ، وكذلك فُسِّرَ في الحديث ، والله أعلم . فأما هذا الطائر الذي يُسَمَّى اللَّقْلَقُ فلا أدري ما صحته " (8) .

(1) ينظر: المخصص 280/2 .

(2) البيت للمزق العبدي في الأصمعيات / 165 ، والحيوان 441/5 ، برواية شأخ طليحاً ما تُراع...

(3) الجمهرة (عل ل) علل / 156 ، 157 ، 113 / 1 .

(4) اللسان (علل) 3080/4 .

(5) التاج (علل) 517/15 .

(6) التاج (علل) 516/15 .

(7) ينظر: اللسان (علل) 3079/4 .

(8) الجمهرة (ق ل ق ل) لقلق / 220 ، 163/1 .

فقد جاء اللَّقْلُق بمعنى اللسان ، وبمعنى الطائر ، وتوقّف ابن دريد في صحّة اللَّقْلُق في معنى الطائر .

وبالبحث وجدت الجوهري قد نصّ عليه ، وهذا يدلّ على صحّته ، يقول : " واللَّقْلَاق : طائر أعجمي طويل العنق يأكل الحيات ، وربما قالوا اللَّقْلُق ، والجمع اللَّقَالِق " (1) .

ويؤخذ مما ذكره الجوهري أنّ اللَّقْلَاق أكثر استعمالاً من اللَّقْلُق ، ومن هنا أورد الزبيدي أنّ اللَّقْلَاق أفصح من اللَّقْلُق ، يقول : " واللَّقْلَاق : طائر أعجمي ، طويل العنق ، يأكل الحيات ، معرّب لكلك أو الأفصح اللَّقْلَاق " (2) .

ويتبيّن مما سبق أنّ السبب في تعدّد دلالة اللَّقْلُق هو الاقتراض من اللغات الأخرى ، فقد صرّح الزبيدي بأنّ اللَّقْلُق في معنى الطائر معرّب ، فاللفظ بعد تعريبه وافقت صورته صورة لفظ عربي ، وهو اللَّقْلُق في معنى اللسان ، وإن كنت لم أجده في المعرّب للجواليقي ، وحاشية ابن بري عليه ، وشفاء الغليل ، والمعرّبات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

(الهَيْئَم)

يقول ابن دريد : " والهَيْئَم : ولد النّسر ، وقالوا : الهَيْئَم : ضرب من الشجر ، ولا أعرف صحته " (3) .

فالهَيْئَم ورد لها معنيان ، وتوقّف ابن دريد في صحّة الهَيْئَم في معنى ضرب من الشجر ، وبالبحث وجدت هذا المعنى صحيحاً ، حيث نصّ عليه الصاغاني ، واستشهد له بشاهد شعري حيث قال : " الدينوري : الهَيْئَم على فَيْعَل ، ذكر عن شبل بن عمرو الضبي ، وكان راوية : أنّه قال : الهَيْئَم : شجرة من شجر الحمض جَعْدَة ، وأنشد لرجل من بني يربوع : (طويل)

رَعَتْ بِقَرَارِ الْحَزَنِ رَوْضاً مُوَاصِلاً .: عَمِيماً مِنَ الظَّلَامِ وَالْهَيْئَمِ الْجَعْدِ " (4) .

ويقول الزبيدي : " والهَيْئَم ، كحَيْدَر : شجر من الحمض ، لغة في الهَيْئَم ، بالتاء

(1) الصحاح 4/1550 ، وينظر: اللسان 5/4063 (لَق) .

(2) التاج (لَق) 13 / 430 .

(3) الجمهرة (ث م هـ) هـم / 433 ، وقارن 2/52 .

(4) تكملة الصاغاني (هـم) 6/166 .

الفوقية " (1) .

فقد روى أبو حنيفة الهيثم ، واستشهد له بشاهد شعري فهذا يؤكد صحته .

ويلاحظ فيما سبق أنّ التطور الصوتي هو السبب الذي أدّى إلى تعدّد دلالة الهَيْثَم ، فالهَيْثَم بالمثلثة في معنى ضرب من الشجر ليس أصلاً ، وإنّما هو مُبدل من الهَيْثَم .

2- النقد بقوله : من قول العامة

(الجَعْس)

يقول ابن دريد : " الجَعْس هذا المعروف ، وليس كما تنسبه إليه العامة ، إنّما الجَعْس ، موقع ذلك الشيء من الأرض ، والرّجيع بعينه جُعْمُوس ... " (2) .

وجاء في الجمهرة (طبعة حيدرآباد) حاشية (1) : " (ن) { الجَعْس } موقع الرّجيع من الأرض ، وليس هو الرّجيع كما تُسميه العامة ، إنّما هو الجُعْمُوس بعينه " (3) . فالجَعْس ورد لها معنيان : الأول : الرّجيع ، وهو " النّجو والرّوث ونو البطن " (4) .

والثاني : موقع الرّجيع { النّجو والرّوث ... } من الأرض .

وانتقد ابن دريد الجَعْس بمعنى النّجو والرّوث ، فنسبه إلى العامة ، ولم أجده في ما تلحن فيه العامة للكسائي ، ولحن العوام للزبيدي ، ويوافق ابن دريد الجوهري وابن منظور والزبيدي حيث نصّوا على أنّ الجَعْس بمعنى الرّجيع مولّد (5) .

والجَعْس لم أجدها في المعرّب للجواليقي ، وحاشية ابن بري عليه ، وشفاء الغليل ، والمعرّبات الرشيدية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، والألفاظ الفارسية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

ونصّ صاحب العين والأزهري وابن عباد على الجَعْس بمعنى العذرة (6) .

وتأسيساً على ما ذكره هؤلاء فالجَعْس في معنى العذرة أو الرّجيع صحيح ، فالعذرة والرّجيع كل منهما فضلات الإنسان أو الحيوان أو بقاياهما .

(1) التاج (هـم) 738/17 .

(2) الجمهرة (ج س ع) جعس / 473 ، 274 ، 92/2 .

(3) الجمهرة حاشية (1) 93/2 .

(4) اللسان (رجع) 1592/3 .

(5) ينظر: الصحاح 914/3 ، واللسان 634/1 ، والتاج 226/8 (جعس) .

(6) ينظر: العين 214/1 ، والتهذيب 339/1 ، والمحيط 240/1 (جعس) .

والجَعْسُ بمعنى الرَّجِيعِ الموصوف بأنه عامي أو مولّد له أصل يمتّ إليه ، وهو الجَعْسُ بمعنى موضع الرَّجِيعِ ، فالموضع أطلق ، وأريد ما فيه تخفيفاً من استقباح ذكره باسمه صراحة ، ومن ثمّ فأرى أنّ اللفظ عربي صحيح .

(الحِشْمَةُ)

يقول ابن دريد : " حَشَمْتُ الرجلَ أَحَشْمُهُ حَشْماً ، إذا أغضبتَه ، وحَشَمُ الرجلِ : أتباعه الذين يغضبون بغضبه ، فأما قول العامة : ليس بيننا حِشْمَةٌ ، فهي كلمة موضوعة في غير موضعها ، ولا تعرف العرب الحِشْمَةَ إلا الغضب والانقباض عن الشيء . وقد جمعوا حَشْماً على أَحْشَامٍ ، وحَشَمَ كلمة في معنى الجمع لا واحد لها من لفظها ؛ يقال : فلان من حَشَمَ فلان ، وهم من يغضب له " (1) .

فالحِشْمَةُ ورد لها معنيان : الأول : الغضب والانقباض عن الشيء ، والثاني ، الاستحياء ، وانتقد هذا بأنه خاص بالعامة ، وبأنّ العرب لا تعرف الحِشْمَةَ بمعنى الاستحياء ، فهي لا تعرفها إلا بمعنى الغضب ، وهذا الكلام منسوب إلى الأصمعي ، حيث يقول الجوهري : " ... حَشَمْتُهُ : أخجلتُه ... والاسم : الحِشْمَةُ ، وهو الاستحياء والغضب أيضاً . وقال الأصمعي : الحِشْمَةُ إنّما هي بمعنى الغضب لا بمعنى الاستحياء . وحُكي عن بعض فصحاء العرب أنّه قال : إنّ ذلك لمِمّا يُحَشِّمُ بني فلان ، أي يُغضبُهم " (2) .

ويقول ابن فارس : " قال أهل اللغة : الحِشْمَةُ : الانقباض والاستحياء ، وقال قوم : هو الغضب . قال ابن قتيبة : رُوي عن بعض فصحاء العرب : إنّ ذلك ممّا يُحَشِّمُ بني فلان ، أي يُغضبُهم . وذكر آخر أنّ العرب لا تعرف الحِشْمَةَ إلا الغضب " (3) ، ويقول الفيومي : " واحتشم إذا غضب ، وإذا استحيا أيضاً ، والحِشْمَةُ بالكسر اسم منه ، وقال الأصمعي : الحِشْمَةُ الغضب فقط " (4) .

فالأصمعي ينكر الحِشْمَةَ في معنى الاستحياء .

لكن يؤكّد صحتّها في معنى الاستحياء قول الزمخشري : " أنا أَحْتَشِمُكَ وَأَحْتَشِمُ مِنْكَ أي استحي ، وما يمنعني إلا الحِشْمَةُ أي الحياء " (5) .

(1) الجمهرة (ح ش م) حشم / 538 ، 539 ، وقارن 2 / 160 .

(2) الصحاح 5 / 1900 ، وينظر : اللسان 888/2 ، (حشم) .

(3) المقاييس (حشم) 295/1 .

(4) المصباح (حشم) 137 ، 138 .

(5) أساس البلاغة (حشم) 150 .

ويؤكد كذلك الحِشمة في معنى الاستحياء أو الحياء مجموعة من الشواهد العربية الصحيحة ، ساقها ابن بري ، ففي اللسان : " الحِشمة : الحياء والانقباض ... ويقال للمنقبض عن الطعام : ما الذي حشَمَكَ وأَحشَمَكَ ، من الحِشمة وهي الاستحياء ... وأنشد ابن بري لكثير في الاحتشام بمعنى الاستحياء : (منسرح)

إِنِّي مَتَى لَمْ يَكُنْ عَطَاؤُهُمَا .: عِنْدِي بِمَا قَدْ فَعَلْتُ أَحْتَشِمُ (1)

وقال عنتره : (كامل)

وَأَرَى مَطَاعِمَ لَوْ أَشَاءُ حَوَيْتُهَا .: فَيَصْدُنِي عَنْهَا كَثِيرُ تَحْشَمِي (2)

وقال ساعدة : (بسيط)

إِنَّ الشَّبَابَ رِدَاءٌ مَنْ يَزِنُ تَرَهُ .: يُكْسَى جَمَالًا وَيُفْسِدُ غَيْرُ مُحْتَشِمٍ

وفي الحديث حديث علي في السارق : إِنِّي لَأَحْتَشِمُ أَلَا أَدْعُ لَهُ يَدًا ، أي أستحي وأنقبض .

والحِشمة : الاستحياء ، وهو يَتَحَشَّمُ المَحَارِمَ أي يتوقاها " (3).

فالشواهد السابقة تردّ على الأصمعي ، وتؤكد صحة استعمال (حشم) وما يتفرّع منها في معنى الاستحياء ، وقد قرّر هذا أيضاً شيخ الزبيدي ، ففي التاج : " ... وقال الأصمعي : الحِشمة إنّما هو بمعنى الغضب لا بمعنى الاستحياء ... وفي أدب الكاتب : الناس يضعون الحِشمة موضع الاستحياء ، وليس كذلك إنّما هي الغضب . قال شيخنا : وردّه جماعة بورودها كذلك في الحديث ... " (4).

فيتبيّن مما سبق صحة استعمال الحِشمة بمعنى الاستحياء ، حيث نصّ عليها بعض اللغويين ، ووردت شواهد تؤكد ذلك .

(الحمة)

يقول ابن دريد : " الحمة ، مخففة ، حرارة السّم ؛ هكذا يقول الأصمعي ، وليست كما تُسمّى العامة حمة العقرب إبرتها ، وسألت أبا حاتم عن الحمة ، فقال : سألت الأصمعي عن ذلك فقال : هي فَوْعة السّم ، أي حرارته وفورته ؛ هذا لفظه . قال أبو

(1) ديوان كثير عزة / 317 برواية : لا يكن نوالهما .

(2) ديوان عنتره / 210 ، برواية : فأرى مغام .

(3) اللسان (حشم) 2 / 888 .

(4) التاج (حشم) 151/16 .

بكر : ويقال أيضاً : فَوْعَة الطَّيِّب : حِدَّتَه " (1).

فقد ورد للْحُمَة معنيان : الأول : حرارة السُّم ، والثاني إبرة العقرب ، وانتقد هذا المعنى بأنه خاص بالعامّة ، أي أنه ليس صحيحاً في لغة العرب .

وبالبحث وجدت صاحب العين ، وتابعه الأزهرى وابن منظور والزبيدي نسبوا الحُمَة بمعنى إبرة العقرب إلى العامّة ، يقول صاحب العين : " والْحُمَة عند العامّة : إبرة العقرب والزُّنبور ونحوهما ، وإنّما الحُمَة سُمّ كل شيء يلدغ أو يلسع " (2).

وخطأ الجاحظ إطلاق الحُمَة على إبرة العقرب قائلاً : " ومن سمّى إبرة العقرب حُمَة فقد أخطأ . وإنّما الحُمَة سموم ذوات الشعر كالذَّبَر (3) والزَّناير ، وذوات الأنياب والأسنان كالأفاعي وسائر الحيّات وسموم ذوات الإبر من العقارب ... " (4).

ومع تخطئة الجاحظ إطلاق الحُمَة على إبرة العقرب وجدت بعض اللغويين حكى الحُمَة بمعنى إبرة العقرب والزُّنبور ونحوهما ، وهذا يدلّ على صحّته ، يقول ابن منظور : " والْحُمَة : السُّمّ عن اللحياني ، وقال بعضهم : هي الإبرة التي تضرب بها الحيّة والعقرب والزُّنبور ونحو ذلك ، أو تلدغ بها " (5).

ويؤيد صحة إطلاق الحُمَة على إبرة العقرب - وجود علاقة تربط بين الحُمَة بمعنى إبرة العقرب ، وبين الحُمَة بمعنى سُمّ العقرب ، وهي علاقة المجاورة ، إذ سُمّ العقرب مجاور لإبرتها ، وقد صرح بهذه العلاقة ابن الأثير ، فقال : " ويطلق { أي الحُمَة } على إبرة العقرب للمجاورة ؛ لأنّ السُّمّ منها يخرج " (6).

وبناء على ما سبق ، فالاستعمال المجازي كان سبباً في تعدّد دلالة الحُمَة .

(الخَجَل)

يقول ابن دريد : " والخَجَل ، يقال : خَجَلَ الوادي ، إذا كَثُرَ شجره ، ووَادٍ خَجَلٌ وأودية خُجُل .

وأحسب قول العامّة : خَجَلَ الإنسان ، موضوعاً في غير موضعه " (7) .

- (1) الجمهرة (ح م و) حمو / 574 ، وقارن 2 / 196 .
- (2) العين 3 / 313 ، وينظر: التهذيب 5/ 276 ، واللسان 2 / 1015 ، والتاج 19/ 344 (حمو) .
- (3) في اللسان (دبر) 2 / 1321 : " والذَّبَر ؛ بالفتح : الثَّحْل والزَّناير ... " .
- (4) الحيوان 2 / 236 ، 237 .
- (5) اللسان (حما) 2 / 1015 .
- (6) النهاية 1 / 446 ، وينظر: اللسان 2 / 1016 ، والتاج 19/ 344 (حمو) .
- (7) الجمهرة (ج خ ل) خجل / 444 ، وقارن 2 / 62 .

فالجَلَّ ورد له معنيان : الأول : كثرة شجر الوادي ، والآخر : جَلَّ الإنسان ، وهذا المعنى انتقده ابن دريد بأنَّه من قول العامة ، وأنَّه موضوع في غير موضعه .
وبالبحث لم أعثَر على أحد نسب جَلَّ الإنسان إلى العامة ، أو ذكر فيه أيَّ شيء يمسُّ صحَّته وفصاحته .

يقول الأزهري : " قال أبو عبيد : قال أبو عمرو : الجَلَّ : الكسل والتَّواني عن طلب الرزق . قال : وهو مأخوذ من الإنسان يبقى ساكناً ، لا يتحرَّك ولا يتكلَّم ، ومنه قيل للإنسان : قد جَلَّ ، إذا بقي كذلك . قال الكُميت : (متقارب)

وَلَمْ يَدْفَعُوا عِنْدَمَا نَابَهُمْ .: لَوْ قَعِ الْحُرُوبِ وَلَمْ يَخْجُلُوا (1)

أي ، لم يبقوا فيها باهتين - كالإنسان المتحيِّر الدَّهْش ، ولكنَّهم جدَّوا فيها ... " (2).

فيلاحظ من النصِّ السابق أنَّ الجَلَّ بمعنى الكسل اشتقَّ من جَلَّ الإنسان ، وهذا يعني صحَّته وعربيَّته ، ويؤكد هذا أيضاً ورودُه في قول الكُميت .

ويقول الجوهري : " الجَلَّ : التَّحِيرُ والدَّهْش من الاستحياء . وقد جَلَّ جَلًّا وأَجْلَّه غيره " (3) ، ويقول ابن فارس : " حكى بعضهم : عليه ثوبٌ جَلٌّ : إذا لم يكن تقطيعه تقطيعاً مستويّاً ، بل كان مضطرباً عليه عند لبسه . ومنه الجَلَّ الذي يعترى الإنسان ، وهو أن يبقى باهتاً لا يتحدَّث . يقال منه : جَلَّ ... " (4) ، ويقول الفيومي : " جَلَّ الشخصُ جَلًّا فهو جَلٌّ من باب تَعَبَ ... وهو كالاستحياء " (5) .

فالجوهري نصَّ على جَلَّ الإنسان ، وذكر ابن فارس أنَّه مشتقٌّ من الثوب الجَلِّ ، وكلَّ هذا يؤكد صحَّة جَلَّ الإنسان ، وبناءً على ما سبق ، فلا وجه لقول ابن دريد : " وأحسب قول العامة : جَلَّ الإنسان موضوعاً في غير موضعه " .

فجَلَّ الإنسان عربي صحيح ، ويخفَّف من نقد ابن دريد أنَّه قال : أحسب التي تقيدهم التيقن .

(السَّلَّة)

يقول ابن دريد : " وفي بني فلان سَلَّة ، أي سرقة . فأما السَّلَّة التي تعرفها العامة

(1) شعر الكُميت بن زيد الأسدي 7/2 .

(2) التهذيب (جَل) 55/7 .

(3) الصحاح (جَل) 1682/4 .

(4) المقاييس (جَل) 247/2 .

(5) المصباح (جَل) / 164 .

فلا أحسبها عربية " (1).

فالسَّلَّةُ أورد لها ابن دريد معنيين: الأول: السَّرَقَة، والثاني: الوِعاء الذي يوضع فيه الطعام ، ونسب هذا المعنى إلى العامة، ونقل ابن سيده وابن منظور نقد ابن دريد (2).

وبالبحث وجدت أن استعمال العامة السَّلَّة في معنى الوِعاء الذي يوضع فيه الطعام صحيح ، حيث نصّ عليه الأزهري وابن عباد والجوهرى والفيومي . ولم يذكر أيّ منهم شيئاً يمسّ صحته أو فصاحته .

يقول الأزهري : " والسَّلَّة : السَّبْذَة (3) كالجُونَة (4) المُطْبَقَة . قلت {الأزهري} : ورأيت أعرابيا نشأ بفَيْد ، يقول لسَبْذَة الطين : السَّلَّة " (5) .

فالأزهري سَمِعَ السَّلَّةَ بمعنى الوِعاء من أعرابي من فَيْد ، وهذا يدلّ على أن استعماله صحيح إذ اللغة بنت السماع .

ويقول ابن عباد : " والسَّلَّة : السَّرَقَة الخَفِيَّة ، والسَّبْذَة المُطْبَقَة كالجُونَة " (6) ، ويقول الجوهرى : " وسَلَّةُ الخُبْز : معروفة " (7) ، ويقول الفيومي : " والسَّلَّة : وعاء يحمل فيه الفاكهة ، والجمع سَلَاتٍ مثل جَنَّة وجَنَات " (8).

قد نصّ عدد من اللغويين على السَّلَّة بمعنى الوِعاء ، ومنهم الجوهرى الذي اقتصر في معجمه على ما صحّ عنده ، وهذا يؤكّد صحتها .

وابن دريد أورد السَّلَّة في موضع آخر من الجهرة غير ما سبق ، فذكرها على أنها صحيحة الاستعمال ، فلم يشر إلى أنها من قول العامة ، يقول : " السَّلَّة المعروفة التي يُجعل فيها الشيء ليست من كلام العرب ، فأما السَّلَّة من السَّرَقَة فعربية صحيحة " (9).

ويتّضح مما سبق أن الاقتراض من اللغات الأخرى (على قول ابن دريد بأنّ السَّلَّة بمعنى الوِعاء ليست من كلام العرب) ، هو السبب في تعدّد دلالة السَّلَّة ، وإن كنت لم

(1) الجهرة (س ل ل) سئل / 135 ، 95 / 1 .

(2) ينظر:المحكم 271/8 ، واللسان 2076/3 (سئل) .

(3) في التاج (سبذ) 370/5 : " السبذة ... وعاء شبه المكنل إلا أنها متينة ، فارسي معرب سبذة ... " .

(4) في اللسان (جان) 530/1 : " الجونة : سلة مستديرة مغطاة أدماً يجعل فيها الطيب والثياب " .

(5) التهذيب 294/12 ، وينظر:اللسان 2076/3 (سئل) ، وفيد: " منزل بطرق مكة: أنظر الأمكنة والمياه والجبال للزمخشري تحقيق د.إبراهيم السامرائي طبعة وزارة الثقافة العراقية 1968- ص 85/ .

(6) المحيط (سئل) 244/8 .

(7) الصحاح (سئل) 5 / 1731 .

(8) المصباح (سئل) / 286 .

(9) الجهرة (س ل هـ) سئل / 860 ، 51/3 .

أجدها في المعرّب ، وشفاء الغليل ، والمعرّبات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

(العَصَاة)

يقول ابن دريد : " وعَصَاة كل شيء : ما سال منه إذا عَصِر ، وليست العَصَاة بالثَّجِير كما تقول العامة . قال الشاعر : (مجزوء الكامل المرفّل)

والْعُودُ يُعَصِّرُ مَاؤُهُ .: ولكل عِيدَانٍ عَصَاة (1)

ووصف بعض العرب رجلاً ، فقال : والله ما كان لَدِنَا فَيُعْتَصَر ، ولا كان هَشَاً فَيُكْتَسَر " (2) .

فالعَصَاة ورد لها معنيان : العَصَاة بمعنى السائل من الشيء المعصور والعَصَاة بمعنى الثَّجِير ، وهو الثُّقْل ، والعَصَاة في معنى الثَّجِير نسبة ابن دريد إلى العامة ، ومنع أن تُطلق العَصَاة على الثَّجِير ، حيث قال : " وليست العَصَاة بالثَّجِير كما تقوله العامة " .

وبالبحث وجدت المعنى الذي نسبته ابن دريد إلى العامة صحيحاً ، قد نصّ عليه عدد من اللغويين ، ومنهم الجوهري الذي التزم ما صحّ عنده في معجمه ، حيث يقول : " والعَصَاة : ما سال عن العَصْر ، وما بقي من الثُّقْل أيضاً بعد العَصْر " (3) ، ويقول ابن منظور : " ... والعَصَاة ما سال عن العَصْر ، وما بقي من الثُّقْل أيضاً بعد العَصْر ؛ قال الراجز :

عَصَاة الْخُبْزِ الَّذِي تَحَلَّبَا

ويُروى : تَحَلَّبَا ؛ يقال : تَحَلَّبَتِ الماشيةُ بقيةَ العشب وتَلَزَّجَتْه ، أي أكلته ، يعني بقية الرطْب في أجواف حُمْرِ الوحش " (4) .

فالجوهري وابن منظور أوردا للعَصَاة معنيين : السائل ، وثَّجِير الشيء أي ثقله ، كما ذكر ابن منظور رجلاً جاء في العَصَاة بمعنى بقية الشيء ، حيث جاء في الرجز : عَصَاة الْخُبْزِ (أي العشب) ، فالعَصَاة هنا يقصد بها ما بقي من الخبز .

- (1) البيت للأعشى في ديوانه : ص 79 .
- (2) الجمهرة (ر ص ع) عصر / 739 ، 354/2 .
- (3) الصحاح (عصر) 2 / 750 .
- (4) اللسان 4 / 2969 ، وينظر: التاج 7/ 231 ، 232 (عصر) .

وبناء على ما سبق فإطلاق العامة على (التَّجِير) (عَصَاة) صحيح لا يجوز منعه أو رفضه .

(الفَدَم)

يقول ابن دريد : " الفَدَم : العَيَّى ؛ رجلٌ فَدَمَ بَيْنَ الفَدَامَةِ والفُدُومَةِ ، وليس الفَدَامَةُ ممَّا تذهب إليه العامة ، يُسَمُّون الضَّخْمَ فَدَمًا " (1).

وردَ الفَدَمُ بمعنى العَيَّى ، وبمعنى الضَّخْم ، وهذا المعنى الأخير نسبته ابن دريد إلى العامة ، ورفضه .

وبالبحث وجدت ابن سيده وابن منظور والزبيدي نصّوا على الفَدَمُ بمعنى الغليظ السَّمِين ، وهذا يدلّ على صحّة الفَدَمُ في معنى الضَّخْم ، يقول ابن منظور : " الفَدَمُ من الناس : العَيَّى عن الحُجَّة والكلام مع ثَقَلٍ ورَخَاوَةٍ وَقِلَّةٍ فَهْمٌ ، وهو أيضاً الغليظ السَّمِين الأحمق الجافي ، والثاء لغة فيه ، وحكى يعقوب أنّ الثاء بدل من الفاء ... " (2).

وإذا لم يُصرَّح بالضخامة في معنى الفَدَمُ في نصّ ابن منظور السابق ، فقد صرَّح بها عند تفسير معنى (التَّدَم) - وقد سبق أنّ الثاء لغة في فاء (الفَدَم) - يقول ابن منظور : " ورجلٌ تَدَمٌ : عَيَّى الحُجَّة والكلام مع ثَقَلٍ ورَخَاوَةٍ وَقِلَّةٍ فَهْمٌ ، وهو أيضاً الغليظ الشرير الأحمق الجافي ، والجمع تَدَام ، والأنثى تَدَمَةٌ ، وهي الضَّخْمَةُ الرَّخْوَةُ (عن اللحياني) " (3).

فممّا سبق يتّضح لنا أنّ إطلاق الفَدَمُ على الضَّخْم صحيح ، وعليه فلا وجه لابن دريد في إنكاره الفَدَمُ في معنى الضَّخْم ، ولا وجه له أيضاً في نسبته إياه إلى العامة .

3- النقد بقوله : ليس بثبت

(حَذَرَفُوت)

يقول ابن دريد : " وحَذَرَفُوت ، يقال : ما يملك حَذَرَفُوتاً ، أي ما يملك شيئاً ، وزعم قوم أنّ قُلَامَةَ الظُّفَرِ حَذَرَفُوت ، وليس بثبت " (4).

ويقول ابن منظور : " يقال : فلان لا يملك حَذَرَفُوتاً أي شيئاً ؛ وفي التهذيب : أي

- (1) الجمهرة (د ف م) قدم / 672 ، وقارن 290/2 .
- (2) اللسان 5 / 3365 ، وينظر: المحكم 8/191 ، والتاج 18/332 (قدم) .
- (3) اللسان (تدم) 1/474 .
- (4) الجمهرة 1229 ، 407/3 .

قِسْطًا ، كما يقال : فلان لا يملك إلا قُلامَة ظُفْر " (1).

وأرى أنّ كلام ابن منظور غير مستقيم ، فقلّبه (قِسْطًا) محرّفة ، وصوابها كما في التهذيب - (فَسِيطًا) ، والفَسِيط - كما ورد في الصحاح - بمعنى قُلامَة الظُفْر .

وإليك ما أورده الأزهري عن حَذَرَفُوت حتى يتبيّن وجهة نصّه عن نصّ ابن منظور ، يقول الأزهري : " وقال أبو حاتم : يقال : فلان ما يملك حَذَرَفُوتاً أي فَسِيطًا . كما يقال ما يملك قُلامَة ظُفْر " (2) ، ويقول الجوهري : " والفَسِيط : تُفروق التَّمرة ، وقُلامَة الظُفْر . قال الشاعر يصف الهلال : (متقارب)

كَأَنَّ ابْنَ مُزَنَّتِهَا جَانِحًا :. فَسِيطٌ لَدَى الْأَفُقِّ مِنْ خَنْصِرٍ " (3).

فالأزهري أورد عن أبي حاتم السجستاني أنّ الحَذَرَفُوت معناه الفَسِيط ، وورد في الصحاح أنّ الفَسِيط : قُلامَة الظُفْر ، وعليه فالحَذَرَفُوت والفَسِيط بمعنى واحد ، وهو قُلامَة الظُفْر ، وعليه فقول الأزهري : فلان ما يملك حَذَرَفُوتاً ، معناه لا يملك قُلامَة ظُفْر ، وهذا كناية عن عدم امتلاكه شيئاً .

وبناء على هذا فعبارة ابن دريد موهمة ، حيث يفهم منها أنّ الحَذَرَفُوت يدلّ على معنيين ، وهذا بعيد ، وإنّما الحَذَرَفُوت معناه قُلامَة الظُفْر ، وقولهم : ما يملك حَذَرَفُوتاً أي لا يملك قُلامَة ظُفْر ، وهذا كناية عن أنّه لا يملك شيئاً .

واعتماداً على نقل الأزهري عن أبي حاتم الحَذَرَفُوت بمعنى قُلامَة الظُفْر - يتبيّن صحّته ، ويؤكد هذا أيضاً أنّ ابن منظور نصّ عليه في تركيب (فس ط) بمعنى قُلامَة الظُفْر حيث يقول : " الفَسِيط : قُلامَة الظُفْر ... ويقال لقُلامَة الظُفْر أيضاً : الزَنْقِير والحَذَرَفُوت " (4).

(حَنْجُود)

يقول ابن دريد : " وحَنْجُود : اسم ، وهو وعاء كالسَّقِيط (5) الصغير ، وقد جاء في الشعر الفصيح ، وقال قوم : هو دويبة ، وليس بثبت " (6) .

(1) اللسان (حذرفت) 810/2 .

(2) التهذيب (حذرفت) 339/5 .

(3) البيت لعمر بن قُمَيْثَة في ديوانه ص 64 ، وينظر: الصحاح (فس ط) 1150/3 .

(4) في اللسان (فس ط) 5 / 3413 .

(5) في اللسان (س ق ط) 3 / 2027 : " السَّقَط : الذي يعبي فيه الطيب وما أشبهه من أدوات النساء " ، فالسَّقِيط تصغير السَّقَط .

(6) الجمهرة / 1195 ، وقارن 379/3 .

فقد جاء الحُنْجُود بمعنى وعاء كالسَّقِيط ، وبمعنى دويبة ، وانتقد ابن دريد المعنى الأخير بأنه ليس بثبت ، وقرّر هذا ابن منظور والزبيدي ، ففي التاج مما استدركه الزبيدي على صاحب القاموس : " الحُنْجُود : دويبة ، وليس بثبت " (1).

وأهمل المعجم الكبير الحُنْجُود في معنى الدويبة (2) ولم أجد لها في الحيوان للجاحظ ، والمنتخب لكرّاع ، وكل ما سبق يؤيد نقد ابن دريد .

(طَرَطَبَ)

يقول ابن دريد: " ويقال : طَرَطَبَ الرَّاعِي بِالْمِعْزَى ، إذا دعاها لتجتمع ، وقال قوم من أهل اللغة : طَرَطَبَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجْلِ ، فَرَّ مِنْهُ ، وليس بثبت . قال الراجز :

لَمَّا رَأَى ابْنَ جَرِي قَرَطَبًا

وَحَالَ فِي جِحَاشِهِ وَطَرَطَبًا " (3).

و رَدَّ لِلْفِعْلِ طَرَطَبَ مَعْنِيَانِ : الأول : طَرَطَبَ الرَّاعِي بِالْمِعْزَى : دعاها ... والثاني : طَرَطَبَ الرَّجُلُ عَنِ الرَّجْلِ إذا فَرَّ مِنْهُ ، والمعنى الأخير انتقده ابن دريد بأنه ليس بثبت ، وهذا المعنى الأخير لم أعثر عليه في كتب اللغة التي رجعت إليها (4).

وطَرَطَبَ الواردة في الرجز السابق فسرها الأزهري بمعنى دعا ، وعليه فالرجز شاهد لَطَرَطَبَ بمعنى دعا ، وليس لَطَرَطَبَ بمعنى فَرَّ ، ففي التهذيب يقول الأزهري في تركيب (قرطب): " عمرو عن أبيه : قَرَطَبَ الرَّجُلُ ، إذا عَدَا عَدَوًّا شَدِيدًا ، وأنشد: (رجز)

إذا رَأَى قَدْ أَتَيْتُ قَرَطَبًا .: وَجَالَ فِي جِحَاشِهِ وَطَرَطَبًا

وَالطَّرَطَبَةُ : دُعَاءُ الْحُمْرِ " (5).

(التَّلَهُوقُ)

يقول ابن دريد : " وَلَهُوقٌ ، رَجُلٌ مُتَلَهُوقٌ : مبالغٌ فيما أخذ فيه من عمل أو لبس : ويقال : إِنَّ التَّلَهُوقَ كَثْرَةُ الْكَلَامِ وَالتَّقَرُّ فِيهِ ، وليس بثبت " (6).

وبالبحث وجدت ابن سيده وابن منظور نصًا على التَّلَهُوقِ مكان التَّلَهُوقِ بالمعنى

(1) التاج 4 / 430 ، وينظر: اللسان 2 / 2019 ، وتكملة الزبيدي 181/2 (حنجد) .

(2) ينظر المعجم الكبير (حنجد) 5 / 759 .

(3) الجمهرة / 1162 ، 3 / 348 .

(4) وهي العين والتهذيب والمحيط والصاح والمقاييس والمحكم وتكملة الصاغاني واللسان والتاج .

(5) التهذيب (قرطب) 9 / 406 .

(6) الجمهرة / 1179 ، 3 / 365 .

السابق ، ولم يذكرنا نقد ابن دريد السابق ، ففي اللسان : " والتَّهْقُ : كثرة الكلام والتَّعَرُّ فيه " (1).

(مِمْرَاط)

يقول ابن دريد : " وناقاة مُمْرِط ومِمْرَاط ، إذا ألقت ولدها لا شَعَرَ عليه ، وناقاة مِمْرَاط ، إذا كانت متقدِّمة في السَّيْرِ ، وليس بثبت " (2) ، وفي طبعة حيدرآباد : " إذا كانت متقدِّمة سريعة في السَّيْرِ ... " (3).

فالمِمْرَاط جاءت بمعنيين :

الأول : الناقاة إذا ألقت ولدها لا شَعَرَ عليه ، وهذا المعنى أورده ابن دريد على أنه صحيح ثابت ، ويؤكد صحته قول الصاغاني : " وناقاة مُمْرِط ومِمْرَاط : إذا ألقت ولدها لا شَعَرَ عليه " (4).

والمعنى الآخر للمِمْرَاط : الناقاة السريعة المتقدِّمة في السَّيْرِ ، وانتقد ابن دريد هذا المعنى بأنه ليس بثبت ، وقرّر النقد الزبيدي ، فقال : " أَمْرَطَتِ الناقاةُ ، إذا أَسْرَعَتِ وتَقَدَّمَتِ ، من مَرَطَ ، إذا أَسْرَعَ ، فهي مُمْرِط ومِمْرَاط ، وليس بثبت " (5).

ولم أجد المِمْرَاط في معنى الناقاة السريعة المتقدِّمة في كتاب الإبل للأصمعي ، ونوادير أبي زيد ، والمنتخب لكراع ، ونظام الغريب في اللغة لعيسى بن إبراهيم الربيعي ، ولم أجد لها في العين والتهذيب والمحيط والمقاييس والمجلد والصاحح وأساس البلاغة واللسان والمصباح ، وهذا يوافق النقد الموجّه إليها .

ويقول الفيروزآبادي : " وأَمْرَطَتِ الناقاةُ : أَسْرَعَتِ وتَقَدَّمَتِ ، وهي مُمْرِط ومِمْرَاط " (6).

وبناء على ما أورده الفيروزآبادي فالمِمْرَاط في معنى الناقاة المتقدِّمة ثابتة صحيحة ، وهذا ما أميل إليه ؛ إذ توجد استعمالات تتسق مع معناها ، ومن ذلك : المُرُوط : سرعة المشي والعدو ، وفَرَسٌ مَرَطَى : سريع (7) ، وناقاة مُمْرِطة : سريعة (8) ، وأَمْرَطَتِ

(1) اللسان 5 / 4088 ، وينظر: المحكم 90/4 (لهق) .

(2) الجمهرة (ر ط م) مرط / 760 ، وقارن 374/2 .

(3) الجمهرة 2 / 374 .

(4) تكملة الصاغاني (مرط) 4/178 ، وينظر: التاج 10/411 (مرط) .

(5) التاج (مرط) 10/411 .

(6) القاموس (مرط) 2/382 ، 383 .

(7) ينظر: العين (مرط) 7/427 .

(8) ينظر: المقاييس (مرط) 5/312 .

الناقة : أَسْرَعَتْ (1) ، وَمَرَطَ : أَسْرَعَ ، وَفَرَسَ مَرَطَى : سريع ، وكذلك الناقة (2) .

فلاستعمالات السابقة تدلّ على السرعة ، وهي كائنة في الناقة الممرّاط (السرّعة المتقدّمة) ، وذكر ابن فارس أنّ (مرط) " أصل صحيح يدلّ على تحاتّ الشيء أو حتّه ، وتمرّط الشعر: تحاتّ " (3) ، ثم ربط بين هذا الأصل وبين معنى السرعة ، فقال : "والمَرَطَى: سرعة العدو ، كأنه من سرعته يَتمرّط عنه شعره ، وناقة مُمرّطة : سريعة " (4) .

نخلص مما سبق إلى أنّ استعمالات وتركيب (مرط) تؤيّد صحّة الممرّاط وثبوتها في معنى الناقة السريعة المتقدّمة .

(النَّكْسُ)

يقول ابن دريد : " والنَّكْسُ : النَّصْلُ الذي يَنْكَسِرُ سِيخُهُ فَتُجَلُّ ظَبَّتُهُ سِنْخاً (5) فلا يزال ضعيفاً ، ثم كَثُرَ ذلك في كلامهم حتى سَمَوْا كلَّ ضعيفٍ نَكْساً ، وقال قوم : النَّكْسُ : اللَّيْتَنُ ، وليس بثبت ؛ واللَّيْتَنُ : الولد تَخْرُجُ رجلاه قبل رأسه " (6) .

فقد ورد للنَّكْسُ أكثر من معنى ، ومنها : النَّكْسُ بمعنى اللَّيْتَنُ ، وهو الولد الذي تخرج رجلاه قبل رأسه ، وانتقد ابن دريد هذا المعنى بأنّه ليس بثبت ، ونقل هذا النقد أيضاً الزبيدي " (7) .

ونصّ ابن منظور على النَّكْسِ بمعنى اللَّيْتَنِ ، ولم يذكر النقد السابق ، يقول : "والولاد المَنكُوسُ : أن تخرج رجلا المولود قبل رأسه ، وهو اللَّيْتَنُ ، والولد المَنكُوسُ كذلك ، والنَّكْسُ : اللَّيْتَنُ " (8) .

ويلاحظ من كلام ابن منظور أنّ المَنكُوسَ جاءت بمعنى النَّكْسِ ، فالمَنكُوسُ يدلّنا على صحّة النَّكْسِ بمعنى اللَّيْتَنِ ، والمَنكُوسُ قد نصّ عليها الجوهري بمعنى اللَّيْتَنِ حيث قال : " والولاد المَنكُوسُ : الذي تخرج رجلاه قبل رأسه ، وهو اللَّيْتَنُ " (9) .

(1) ينظر: تكملة الصاغاني (مرط) 178/4 .

(2) ينظر: اللسان (مرط) 4183/6 .

(3) المقاييس (مرط) 312/5 .

(4) السابق : نفسه .

(5) في اللسان (سنخ) 2114/3 : " وسنخ النصل : الحديد التي تدخل في رأس السهم " .

(6) الجمهرة (س ك ن) نكس / 857 ، وقارن 48/3 .

(7) ينظر: التاج (نكس) 23/9 .

(8) اللسان (نكس) 4541/6 .

(9) الصحاح 986/3 ، وينظر: التهذيب 70/10 (نكس) .

والنَّكْسُ ورد بمعنى السَّهْم الذي " انكسر فوقه فجعل أعلاه أسفله " (1) ، والمولود الذي تخرج رجلاه قبل رأسه يشبه هذا السَّهْم في هيئته ، ففي كل منهما انقلاب عن الوضع الطبيعي ، وعلى هذا فالنَّكْسُ بمعنى السَّهْم المقلوب يُستأنس به في ثبوت النَّكْسُ بمعنى اليتيم .

4- النقد بقوله : شيء لا يعرفه أهل اللغة

(السَّكْر)

يقول ابن دريد : " والسَّكْر : معروف : كل ما أسكر من شراب ... وقال المفسرون في تفسير السَّكْر في القرآن : إنه الخَلّ ، وهذا شيء لا يعرفه أهل اللغة " (2) .
فقد ورد للسَّكْر معنيان : الأول : السَّكْر : كل ما أسكر من شراب ، والثاني : السَّكْر : الخَلّ ، وهذا المعنى قاله المفسرون ، وانتقده ابن دريد بأن أهل اللغة لا يعرفونه .

وبالفعل وجدت طائفة من اللغويين لم تنصّ على السَّكْر بمعنى الخَلّ ، ومنهم الأزهري والجوهرى وابن فارس ، يقول الجوهرى : " والسَّكْر بالفتح : نبيذ التمر . وفي التنزيل : ﴿ تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا ﴾ " (3) .

ومن اللغويين الذين نصّوا على السَّكْر بمعنى الخَلّ ابن منظور والزبيدي لكنهما قرّرا نقد ابن دريد ، فذكرا أنّ السَّكْر بمعنى الخَلّ الذي أورده المفسرون لا يعرفه أهل اللغة (4) .

ويبدو أنّ المفسرين أرادوا أن يكون السَّكْر في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَخَذُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ (5) شيئاً حلالاً ، ففسّروه بالخَلّ .

وأقول : السَّكْر في الآية - وإن كان معناه كل صنوف الخمر أو كل ما أسكر - فهذا كان قبل تحريم الخمر ، وكل ما أسكر ، حيث قال أبو حيان : " وهذه الآية { أي ومن ثمرات النخيل ... } مكّية ، نزلت قبل تحريم الخمر ثم حرّمت بالمدينة فهي منسوخة ... " (6) .

(1) أساس البلاغة (نكس) 856 .

(2) الجمهرة (رسك) سكر / 719 ، وقارن 335/2 .

(3) الصحاح 987/2 ، وينظر: التهذيب 58/10 ، والمقاييس 89/3 (سكر) .

(4) ينظر: اللسان 2047/3 ، والتاج 534/6 (سكر) .

(5) سورة النحل / 67 .

(6) البحر المحيط 511/5 .

وأورد أبو حيان أقوالاً أخرى في تفسير السَّكَر في الآية ، يقول : " وقال ابن عباس : هو الخلُّ بلغة الحبشة ، وقيل : العصير الحلو الحلال ، وسُمِّي سَكراً مآله إذا ترك ... " (1).

وعلى هذا يصبح كل ما يستخرج من ثمرات النخيل والأعناب حلالاً ، وعلى هذا لا تكون الآية منسوخة - كما ذكر أبو حيان -.

ويلاحظ أنَّ ابن عباس عزا السَّكَر بمعنى الخلِّ لأهل الحبشة ، وعليه فالسبب في تعدد دلالة السَّكَر هو الاقتراض من اللغات الأخرى .

(قَسَوَر)

يقول ابن دريد : " وقَسَوَر : اسم من أسماء الأسد ، كذا فسَّر في التنزيل ، والله أعلم ، وقال قوم : القَسَوَر : الصائد ، ولا أعرفه " (2).

فقد جاء القَسَوَر بمعنى الأسد ، وبمعنى الصائد ، وانتقد ابن دريد القَسَوَر بمعنى الصائد بأنه لا يعرفه .

وبالبحث وجدت عدداً من اللغويين نصَّ على القَسَوَر بمعنى الصائد ، ومنهم الجوهري ، وهذا يدلُّ على صحته .

يقول صاحب العين : " القَسَوَر : الصيَّاد والرَّاعي ... و﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ (3) أي رُماة ، ويُقال : أسد " (4) ، ويقول الجوهري : " والقَسَوَر والقَسَوَرَة : الأسد . قال الله تعالى : ﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ . ويقال : هم الرُّماة من الصيادين " (5) ويقول ابن منظور ، وابن الأثير : وورد القَسَوَرَة في الحديث ، قال : القَسَوَرَة : الرُّماة من الصيادين ... " (6).

فيتبيّن من النصوص السابقة صحّة القَسَوَرَة في معنى الصائد ، حيث نصَّ عليه عدد من اللغويين ، ومنهم الجوهري الذي التزم الصحيح عنده في معجمه ، كما ذكر ابن الأثير أنه ورد في الحديث .

(أَكْبَر)

-
- (1) السابق : نفسه .
 - (2) الجمهرة / 1179 ، 365/3 .
 - (3) سورة المدثر / 51 .
 - (4) العين 74/5 ، 75 ، وينظر : المحيط 286/5 (قسر) وينظر : معاني القرآن للفراء 206/3 .
 - (5) الصحاح (قسر) 791/2 .
 - (6) اللسان (قسر) 3624/5 .

يقول ابن دريد : " وأكْبَرْتُ الشيءَ أَكْبَرُهُ إِكْبَارًا ، إذا عَظُمَ في صدرك وعَجِبْتَ منه ، وكذا فُسِّرَ في التنزيل : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ ⁽¹⁾ ، فهذا معنى الإعظام ، والله أعلم ، قال أبو بكر : قال بعض المفسرين : أي حِضْنٌ ، وهذا شيء لا يعرف في اللغة ، وقوله جل ثناؤه : ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ ⁽²⁾ أي : أعَجَبُ إن شاء الله " ⁽³⁾ .

فأكْبَرْنَ جاءت بمعنى أعْظَمْنَ ، وبمعنى حِضْنَ ، وانتقد ابن دريد المعنى الأخير بأنه شيء لا يُعرف في اللغة ، ويقول ابن عباد : " وقوله عزّ وجلّ : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ ، يقال : أَكْبَرْنَهُ : حِضْنَ ، وقيل أعْظَمْنَ " ⁽⁴⁾ .

وأورد الأزهري كلاماً طيباً حلَّ فيه الإشكال السابق ، وهاك كلامه : " وأما قول الله عزّ وجلّ : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ ، فأكثر المفسرين يقولون : أعْظَمْنَهُ . ورؤي عن مجاهد أنه قال : أَكْبَرْنَهُ : حِضْنَ ، وليس ذلك بالمعروف في اللغة ، وأنشد بعضهم : (بسيط)

نَأْتِي النِّسَاءَ عَلَى أَطْهَارِهِنَّ وَلَا :. نَأْتِي النِّسَاءَ إِذَا أَكْبَرْنَ إِكْبَارًا

قلت : وإن صحّت هذه اللفظة بمعنى الحِيْض فلها مخرج حسن ، وذلك أنّ المرأة إذا حاضت أول ما تحيض ، فقد خرجت من حدّ الصِّغَرِ إلى حدّ الكِبَرِ ، فقل لها : أَكْبَرْتَ أي حاضت فدخلت في حدّ الكِبَرِ الموجب عليها الأمر والنهي .

وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم أنه قال : سألت رجلاً من طيِّئٍ ، فقلت له : يا أبا طيِّئٍ : ألك زوجة ؟ قال : لا والله ما تزوّجت ، وقد وُعِدْتُ في بنت عم لي . قلت : وما سِنُّها ؟ قال : قد أَكْبَرْتَ أو كَرَبْتَ . فقلت : ما أَكْبَرْتَ ؟ فقال : حاضت . قلت أنا : فلغة الطائيّ تُصَحِّحُ أنّ إكبار المرأة أول حيضها إلا أنّ هاء الكناية في قول الله : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ ينفي هذا المعنى ، فالصحيح أنّهن لما رَأَيْنَ يوسف راعهن جماله فأعْظَمْنَهُ .

وحدّثني المنذري عن عثمان بن سعيد عن أبي هشام الرفاعي ، قال : حدّثنا جميع عن أبي روق عن الضحّاك عن ابن عباس في قوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ ﴾ قال :

(1) سورة يوسف / 31 .

(2) سورة غافر / 57 .

(3) الجمهرة (ب ر ك) كبر / 327 ، وقارن 375/1 .

(4) المحيط (كبر) 257/6 .

حِضْن .

قلت : فإن صحّت هذه الرواية عن ابن عباس سلّمنا له ، وجعلنا الهاء في قوله : أكبرنه هاء وقفة لا هاء كناية ، والله أعلم بما أراد " (1) .

فالأزهري وإن أقرّ بأنّ أكبرنّه بمعنى حِضْن ليس بالمعروف في اللغة - كما ذهب ابن دريد - إلا أنه ساق عدة أشياء يتبيّن من خلالها أنّ أكبرنَ بمعنى حِضْن - صحيح في اللغة ، وهذه الأشياء تتمثّل في الشاهد الشعري ، وفي نسبته المعنى إلى قبيلة طيّئ ، وفي رد أكبرنَ بمعنى حِضْن إلى الكبر في السن ، ويلاحظ أنّ السبب في تعدّد معنى أكبر هو الخلاف اللهجي ، فأكثرنَ بمعنى حاضت - كما سبق - لغة طيّئ .

5- النقد بقوله : غلط

(الكبريت)

يقول ابن دريد : " وكبريت غلط فيه رؤية فجعله الذّهب ، فقال : (رجز)

أو فضّة أو ذهب كبريت (2)

وقال قوم : بل الكبريت الياقوت الأحمر ، والكبريت هو الذي تنقذ فيه النار ، ولا أحسبه عربياً صحيحاً " (3) .

ورد للكبريت أكثر من معنى ، ومن ذلك الكبريت بمعنى الذّهب ، وهذا المعنى نُسِبَ إلى رؤية ، وغلطه فيه ابن دريد ، وتابع ابن دريد الخفاجي في شفاء الغليل (4) والزبيدي (5) .

لكن يلاحظ أنّ رؤية قال : (أو ذهب كبريت) ، فهو هنا لم يطلق على الذّهب كبريتاً ، وإنّما ذكر كلمة (كبريت) بعد كلمة (ذهب) ، وجعل كلمة (كبريت) صفة للذّهب ، ويتبيّن هذا أكثر من قول الجوهري : " ويقال أيضاً : ذهب كبريت ، أي خالص ، قال رؤية بن العجاج : (رجز)

هل يعصمني حلف سخيت

(1) التهذيب 211/10 ، 212 ، وينظر: اللسان 3808/5 (كبر) .

(2) ديوان رؤية / 26 .

(3) الجمهرة / 1190 ، وقارن 374/3 .

(4) ينظر شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين أحمد الخفاجي المصري (ت 1069 هـ) ص 225 .

(5) ينظر : التاج (كبرت) 114/3 .

أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبِيرٌ (1) .

فَيَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ رُؤْيَا أورد كلمة (كَبِيرٌ) صفة بمعنى خالصٍ لكلمة (ذَهَبٌ) ، وبناءً عليه ، فلا اعتداد بقول من ذهب إلى أَنَّ رُؤْيَا جعل الكَبِيرِ بِمَعْنَى الذَّهَبِ ، فالواضح من رجزه ومن كلام الجوهرى أَنَّهُ جعل الكَبِيرِ بِمَعْنَى الخالصِ ووصف به الذَّهَبَ في الرجز السابق ، وقد صرَّح بأنَّه الخالص ، ابن بري في حاشيته على المعرَّب ، حيث قال ، " الكَبِيرِ بِمَعْنَى خالصٍ ، وقيل : بمعنى أحمر " (2) ، والتمس القزاز القيرواني وجهاً لرُؤْيَا ، فذكر أَنَّهُ أراد " بقوله : أَوْ ذَهَبٌ كَبِيرٌ أَي أَحمر ، فجعل قوله كَبِيرٌ يُوَدِّي عن أحمر (3) .

وقول ابن دريد - فيما سبق - عن الكَبِيرِ : ولا أحسبه عربياً صحيحاً " يعني به أَنَّ اللفظ غير أصيل في لغة العرب ، ومن هنا قال الشهاب الخفاجي عنه : " ليس بعربي محض " (4) .

أَي أَنَّ اللفظ أخذه العرب من غيرهم ، وعلى هذا فيقصد بقول ابن دريد والخفاجي أَنَّ الكلمة ليس أصلها عربياً ، وهذا لا يعني ترك استعمالها ، فاستعمالها صحيح ، إذ اللفظ المعرَّب يأخذ حكم اللفظ العربي في صحَّة الاستعمال ، ويدلُّ على صحَّة اللفظ نصُّ اللغويين عليها ، ومنهم الجوهرى حيث قال : " والكَبِيرِ معروف . وقولهم : " أعزُّ من الكَبِيرِ الأحمر " إنما هو كقولهم : " أعزُّ من بيض الأنثوق " ، ويقال أيضاً : ذَهَبٌ كَبِيرٌ أَي خالص ... " (5) .

وسأتي في مبحث التعريب - إن شاء الله - أَنَّ عبارة ابن دريد : " ولا أحسبه عربياً صحيحاً " من العبارات التي استخدمها في التعبير عن أَنَّ اللفظ ليس أصيلاً في لغة العرب .

(البَهِيرُ وَالْبَهِيرَى)

يقول ابن دريد : " وقالوا : الْبَهِيرُ وَالْبَهِيرَى : الماء الكثير ؛ وقالوا : ضَرَبُ من النبت ، وقالوا : حجر صغير ، عن أبي مالك . قال أبو بكر : قولهم في الْبَهِيرَى إِنَّه

(1) الصحاح (كبر) 802/2 .

(2) حاشية ابن بري على المعرب / 141 .

(3) ضرائر الشعراء أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني (ت 412 هـ) تحقيق : محمد زغلول سلام ، د / محمد مصطفى هدارة - ط : منشأة المعارف - ص 90 .

(4) شفاء الغليل / 225 .

(5) الصحاح (كبر) 802/2 .

الحجر الصغير غلط ؛ لأنّ الحجر الصغير هو القَهَر ، وأنكر البصريون اليهَيْرَ في الحجر . قال الشاعر : (طويل)

بأخضر كالقَهَرَّ يَنْفُضُ رَأْسَهُ . : أَمَامَ رِعَالِ الْخَيْلِ وَهِيَ تُقَرَّبُ

واليهَيْرَى من قولهم : ذهب فلانٌ في اليهَيْرَى إذا ذهب في الباطل .

وقال بعض أهل اللغة : اليهَيْرَى : الكذب " (1).

فاليهَيْرَ واليهَيْرَى ورد لهما أكثر من معنى ، وانتقد ابن دريد اليهَيْرَ ، واليهَيْرَى بمعنى الحجر الصغير ، فذكر أنّ هذا المعنى غلط ، وقال : أنكر البصريون اليهَيْرَ في الحجر ، ونصّ على أنهم يستعملون مكانه : القَهَر .

وبالبحث وجدت اليهَيْرَ واليهَيْرَى منصوباً عليهما في كتبت اللغة التي رجعت إليها ، ولم أعثّر على أحد غلط أو أنكر اليهَيْرَ أو اليهَيْرَى في معنى الحجر .

يقول صاحب العين : " اليهَيْرَ : حجارة أمثال الكف " (2).

فصاحب العين أورد أنّ اليهَيْرَ حجارة أمثال الكف ، فعبارته تعني أنّ اليهَيْرَ حجر صغير قدر الكف ، ويقول الجوهري : " وقال الأحمر : الحجر اليهَيْرَ : الصلب ، ومنه سُمِّي صمغ الطَّلَح يَهَيْرًا ، قال أبو بكر بن السراج : وربما زادوا فيه الألف فقالوا : يَهَيْرَى " (3) ويقول ابن منظور : " واليهَيْرَ : الحجر الصلب الأحمر . الحجر اليهَيْرَ : الصلب ، ومنه سُمِّي صمغ الطَّلَح يَهَيْرًا ، وقيل : هي حجارة أمثال الأكف ، وقيل : هو حجر صغير ، قال : وربما زادوا فيه الألف فقالوا : يَهَيْرَى " (4).

فيتبين ممّا سبق صحّة اليهَيْرَ واليهَيْرَى في معنى الحجر ، ويؤكد هذا اشتقاق اليهَيْرَ بمعنى صمغ الطَّلَح منه .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لتخليط ابن دريد اليهَيْرَ واليهَيْرَى في معنى الحجر الصغير ، ولا وجه كذلك لإنكار البصريين .

6- النقد بقوله : ليس هذا بشيء

(حَنَكِ الْغُرَابِ)

(1) البيت في ديوان النابغة الجعدي ص53، وينظر: الجمهرة (ر ه ي) يهر / 809 ، 810، وقران 423/2.

(2) العين 84/4 ، وينظر: التهذيب 409/6 ، والمحيط 59/4 (هير) والمخصص 58/3 .

(3) الصحاح (هير) 856/2 .

(4) اللسان 6 / 4735 ، وينظر: التاج 630/7 (هير) .

يقول ابن دريد : " والحَلَكُ : السَّوَادُ . يقال : أَسْوَدُ حَالِكٍ وَحُلُوكُ وَحَلْكُوكَ ، ويقال : هو أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ وَحَنَكِ الْغُرَابِ ، والنون مبدلة عن اللام ، وذهب قومٌ إلى حَنَكِ الْغُرَابِ ، يريدون لَحْيَيْهِ وَمِنْقَارَهُ ؛ وليس هذا بشيء .

قال أبو حاتم : قلت لأَمِّ الهيثم : كيف تقولين أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ مَاذَا ؟ قالت : مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ . قلت : أَتقولينها مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ ؟ فقالت : لا أَقولها أَبَدًا " (1).

فُسِّرَ حَنَكُ الْغُرَابِ فِي قَوْلِهِمْ : هو أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ - بمعنيين :
الأول : فُسِّرَ بِأَنَّهُ سَوَادُ الْغُرَابِ .

والثاني : فُسِّرَ بِأَنَّهُ لَحْيَا الْغُرَابِ وَمِنْقَارَهُ ، وانتقد هذا التفسير بأنه ليس بشيء .

وبالبحث وجدت قولهم : هو أَشَدُّ سَوَادًا مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، رُوي بالوجهين : حَلَكُ وَحَنَكُ ، ففي اللسان : " قال الفراء : قلت لأعرابي : أَتقول كأنَّهُ حَنَكُ الْغُرَابِ أَوْ حَلَكُهُ ؟ فقال لا أَقول حَلَكَهُ أَبَدًا " (2).

فهذا الأعرابي يقول (حَنَكُ) بالنون ، ولا يقولها باللام .

وفي التاج : " وقال أبو حاتم : قلت لأَمِّ الهيثم : كيف تقولين أَشَدُّ سَوَادًا مِمَّاذَا ؟ فقالت : مِنْ حَلَكِ الْغُرَابِ ، فقلت : أَتقولينها مِنْ حَنَكِ الْغُرَابِ ؟ فقالت : لا أَقولها أَبَدًا " (3)
فَأَمَّ الهيثم تقول حَلَكُ باللام ، ولا تقولها بالنون . أي عكس الأعرابي السالف الذكر .

والحَلَكُ باللام فُسِّرَ بِبعض اللغويين بسَوَادِ الْغُرَابِ ، والحَنَكُ بالنون فُسِّرَ بِمِنْقَارِ الْغُرَابِ ، يقول الجوهري : " والحَلَكُ : السَّوَادُ ، يقال : أَسْوَدُ مِثْلُ حَلَكِ الْغُرَابِ ، وهو سواده . فإن قلت : مِثْلُ حَنَكِ الْغُرَابِ تريد مِنْقَارَهُ " (4) ، وفرق أبو زيد بين الحَلَكِ والحَنَكِ قائلاً : " الحَلَكُ : اللَّوْنُ ، والحَنَكُ : الْمِنْسَرُ " (5).

وسواء رويت حلك الغراب باللام أو النون ، فالسَّوَادُ حاصل في كل من الروايتين، فمعنى السَّوَادُ فِي رِوَايَةِ حَلَكِ ظَاهِرٌ ، أَمَّا فِي رِوَايَةِ حَنَكِ الَّتِي فُسِّرَتْ بِأَنَّهَا مِنْقَارُ الْغُرَابِ ، فالسَّوَادُ يَتَأْتِي مِنْ لَوْنِ مِنْقَارِ الْغُرَابِ ، إِذْ هُوَ شَدِيدُ السَّوَادِ .

(1) الجمهرة (ح ك ل) حلك / 563 ، وقارن 185/2 .

(2) اللسان (حلك) 972/2 .

(3) التاج (حلك) 544/13 .

(4) الصحاح (حنك) 85/4 .

(5) الإبدال لابن السكيت / 67 .

وبناء على ما سبق ، فمصيبٌ من فَسَّرَ حَنَكَ الْغُرَابَ بِأَنَّهُ مِنْقَارُهُ ، ولا وجه لمن انتقده بأنه ليس بشيء .

وذهب بعض اللغويين إلى أنَّ " نون حَنَكَ بدل من لام حَلَك " (1) بمعنى سواد الْغُرَابَ ، حيث يقول ابن السكيت في كتابه الإبدال في باب النون واللام: " وهو : حَنَكُ الْغُرَابِ وَحَلَكُهُ لِسَوَادِهِ " (2).

وبناء على هذا ، فالحَنَكُ مبدلة من الحَلَكِ ، وهو السَّوَادُ ، وبهذا أصبح للحَنَكِ معنيان مختلفان : السَّوَادُ ، وَمِنْقَارُ الْغُرَابِ ، والسبب في ذلك التطور الصوتي .

(صَيِّدَن)

يقول ابن دريد : " وصَيِّدَن ، قالوا : هو المَلِكُ ، قال رؤبة : (رَجَز)

نِعَمَ شَفِيعِ الزَّائِرِ الْمُسْتَأْذِنِ

أَبِي إِذَا اسْتَعْلَقَ بَابُ الصَّيِّدِنِ (3)

قال أبو بكر : وأما قولهم : الصَّيِّدَن : الثَّعْلَبُ ، فليس بشيء ، ولم يجيئ إلا في شعر كثير ، ولم يروه الأصمعي ، وقال : ليس بشيء " (4).
فالصَّيِّدَن جاءت بمعنى المَلِكِ ، وبمعنى الثَّعْلَبِ ، وانتقد المعنى الأخير بأنه ليس بشيء .

وبالبحث وجدت صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن سيده وابن منظور والزبيدي نصوا على الصَّيِّدَن بمعنى الثَّعْلَبِ ، وهذا يدل على صحته .

يقول الأزهري : " قال الليث : الصَّيِّدَن : من أسماء الثَّعَالِبِ ، فأنشد: (طويل)

بُنَى مَكْوِينَ ثُلَمًا بَعْدَ صَيِّدِنِ (5)

وأخبرني الإيادي عن شمر أنه قال : الصَّيِّدَن : المَلِكُ ، والصَّيِّدَن : الثَّعْلَبُ... " (6)، ويقول الجوهري : " والصَّيِّدَن : الثَّعْلَبُ " (7) ، ويقول ابن منظور : " الصَّيِّدَن : الثَّعْلَبُ ،

- (1) اللسان (حلك) 2 / 972 .
- (2) الإبدال لابن السكيت / 66 ، وينظر: الإبدال لأبي الطيب 396/2 .
- (3) ديون رؤبة / 160 ، برواية : (فَنِعَمَ دَاعِي الْوَالِجِ الْمُسْتَأْذِنِ) .
- (4) الجمهرة / 1171 ، وفارن 356/3 .
- (5) البيت لكثير في ديوانه / 336 ، وسيأتي بتمامه .
- (6) التهذيب 144/12 ، 145 ، وينظر المحيط 114/8 (صدن) .
- (7) الصحاح 2151/6 ، وينظر: المقاييس 340/3 ، والمجمل 426 ، والمحكم 191/8 (صدن) .

وقيل من أسماء الثعلب ، وأنشد الأعشى يصف جملاً : (طويل)

وزوراً ترى في مرفقيه تجانفاً .: نبيلاً كدوك الصيّداني دامكا (1)

أي عظيم السنام ، قال ابن السكيت : أراد بالصيّداني الثعلب ، وقال كثير في مثله يصف ناقة : (طويل)

كأن خليف زورها ورحاهما .: بني مكوين ثلماً بعد صيّدن

فالصيّدن والصيّداني واحد ، وأورد الجوهري هذا البيت ، بيت كثير ، شاهداً على الصيّدن دويبة تعمل لنفسها بيتاً في الأرض وتعميه . قال ابن بري : الصيّدن هنا عند الجمهور الثعلب ، كما أوردناه عن العلماء " (2).

فمن النصوص السابقة يتبين أن الصيّدن في معنى الثعلب - صحيح ، حيث نصّ عليه شمر وابن السكيت والأزهري والجوهري الذي اقتصر في معجمه على ما صحّ عنده ، وغيرهم من اللغويين الأثبات ، كما استعمل الصيّدن بمعنى الثعلب في شاهدين شعريين ، وهذا يؤكد صحته .

وقول ابن بري : " الصيّدن هنا عند الجمهور الثعلب كما أوردناه عن العلماء " دليل قاطع على صحة الصيّدن في معنى الثعلب .

وبناء على ما سبق فالأصمعي متشدد في عدم اعتداده بالصيّدن في معنى الثعلب .

7- النقد بقوله : مولد

(القَيْقَب)

يقول ابن دريد : " والقَيْقَب عند العرب : خشب السَّرج ، وعند المولدين : سَيْرٌ يعترض وراء القَرْبُوس (3) المؤخر ، ويُسمَّى القَيْقَبَان أيضاً ... " (4).

فقد جاء القَيْقَب بمعنى خشب السَّرج ، وبمعنى سَيْرٌ يعترض وراء القَرْبُوس المؤخر ، وهذا المعنى الأخير انتقده بأنه من كلام المولدين ، وقرّر هذا النقد كذلك الأزهري وابن منظور والزبيدي ، ففي التاج : " القَيْقَب : السَّرج ... والقَيْقَب : سَيْرٌ يدور على القَرْبُوسين كليهما . وقال ابن دريد : هو عند المولدين : سَيْرٌ يعترض وراء القَرْبُوس

(1) ديوان الأعشى / 131 برواية : نبيلاً كبيت الصيدلاني دامكا .

(2) اللسان 2420/4 ، وينظر: التاج 334/18 (صدن) والمخصص 289/2 .

(3) في اللسان (قربس) 3570/5 : " ... وللسرج قربوسان ، فأما القربوس المقدم ففيه العضدان ... والقربوس الآخر فيه رجلا المؤخرة ... " .

(4) الجمهرة / 1173 ، وقارن 359/3 .

المؤخر " (1).

وفي كتاب صفة السرج واللجام لابن دريد لم يشر فيه إلى القَيْقَب في معنى السَّيَر... وإنما نصّ فيه على القَيْقَب بمعنى خشب القَرْبُوس (2)، ولم أجد اللفظ في معنى السَّيَر... في المنتخب لكراع والمخصص لابن سيده مما يؤيد نقد ابن دريد.

(مَنَّة)

يقول ابن دريد: "ومَنَّة: اسمٌ من أسماء النساء عربي، قال: وأما تسميتهم الأنثى من القُرود مَنَّةً فمولد" (3).

وقرّر الزبيدي في التاج نقد ابن دريد (4)، لكنّه أوردها في تكملته عن ابن دريد على أنّها صحيحة، ففيها: "والمَنَّة، بالفتح.... القِرْدَة، عن ابن دريد" (5).

وقال كراع في المنتخب (باب الإناث من الحيوان): "ويقال للأنثى من القُرود: مَنَّة، وقشّة" (6)، وأورد ابن عباد والصاغانى المَنَّة في معنى القِرْدَة، ولم يذكرنا نقد ابن دريد لها (7).

وتأسيساً على ما حكاه كراع وابن عباد والصاغانى والزبيدي في تكملته فالمَنَّة في معنى القِرْدَة صحيحة.

8- النقد بقوله: أنكره فلان

(التُّفَّة)

يقول ابن دريد: "والتُّفَّة: دويبة شبيهة بالفأرة. ومثل من أمثالهم: استغنت التُّفَّة عن الرُّفَّة، والرُّفَّة: دقاق التُّبْن؛ وقد قالوا: التُّفَّة عن الرُّفَّة، بالتخفيف. قال الأصمعي: التُّفَّة دويبة مثل جرو الكلب، وقد رأيتها. وأنكر أن تكون فأرة" (8).

فقد أورد ابن دريد التُّفَّة بمعنى دويبة شبيهة بالفأرة، وذكر أنّ الأصمعي قال: التُّفَّة دويبة مثل جرو الكلب، وأنكر الأصمعي أن تكون التُّفَّة بمعنى الفأرة.

- (1) التاج 335/2، وينظر: التهذيب 300/8، واللسان 3711/5 (قَب).
- (2) صفة السرج واللجام / 50.
- (3) الجمهرة (م ن ن) منن / 170، وقارن 122/1.
- (4) ينظر: التاج (منن) 549/18.
- (5) التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة (منن) 7 / 393.
- (6) المنتخب ص 55.
- (7) ينظر: المحيط 391/10، وتكملة الصاغانى 316/6 (منن).
- (8) الجمهرة (ت ف ف) 79، وقارن 41/1.

وبالبحث يتضح أنّ في كلام ابن دريد خلافاً لما جاء في اللسان والتاج .

فالذي أنكره الأصمعي في كلام ابن دريد هو أن تكون التُّفَّة بمعنى الفأرة ، والذي أنكره الأصمعي في اللسان والتاج هو التُّفَّة بمعنى دويبة شبيهة بالفأرة ، حيث حكم على هذا بالغلط ذاكراً أنّ الصواب : دويبة شبيهة بجرو الكلب ، يقول ابن منظور : " والتُّفَّة دويبة تشبه الفأر ؛ وقال الأصمعي : هذا غلط ، إنما هي دويبة على شكل جرو الكلب يقال لها عناق الأرض ، قال : وقد رأيته ... " (1).

ويؤكد أنّ التُّفَّة دويبة بعيدة الشبه عن الفأرة ، وأنها - كما قال الأصمعي - شبيهة بجرو الكلب - أنّ التُّفَّة تُسمّى أيضاً عناق الأرض ، وجاء في تركيب (عنق) : " وعناق الأرض : دابة فويق الكلب الصيني يصيد كما يصيد الفهد ويأكل اللحم ، وهو من السباع ... " (2).

فيتضح من الوصف السابق لعناق الأرض أنّ هذه الدابة تختلف اختلافاً كبيراً عن الفأرة ، ومن الوصف السابق يتبين أنّ التُّفَّة أو عناق الأرض شبيه بجرو الكلب ، ويؤكد هذا قول الجاحظ في الحيوان : " والتَّوْبِير لكل محتال من صيغار السباع ، إذا طمع في الصيّد ، أو خاف أن يُصاد ، كالنَّعْلَب ، وعناق الأرض ، وهي التي يقال لها التُّفَّة ، وهي دابة نحو الكلب الصغير تصيد صيداً حسناً ، وربما واثب الإنسان فعقره ، وهو أحسن صيداً من الكلب ، وفي أمثالهم : " لأنت أغنى من التُّفَّة عن الرُّفَّة " وهو التَّنُّ الذي تأكله الدّواب والماشية من جميع البهائم ... " (3).

وبناء على ما سبق ، فقول ابن دريد في بداية نصّه : " والتُّفَّة ، دويبة شبيهة بالفأرة ... " - غلط - كما حكم الأصمعي - والصواب - كما ذكر - دويبة على شكل جرو الكلب .

(اليهير واليهيري)

سبق تحت النقد بقوله (غلط) (4) .

9- النقد بقوله : لا تعرفه العرب

(السرطان)

(1) اللسان 436/1 ، وينظر: التاج 100/12 (نف) .

(2) التهذيب 255/1 ، وينظر: اللسان 3136/4 (عنق) .

(3) الحيوان للجاحظ 351/6 ، 352 .

(4) ينظر: ص 621 من البحث .

يقول ابن دريد : " والسَّرَطَان : داءٌ يصيب الناسَ والدَّوَابَّ ، فأما السَّرَطَان الذي يعرفه النُّجَامُونَ ، فليس تعرفه العرب " (1).

و رَدَّ للسَّرَطَان معنيان : الدَّاء الذي يصيب الناسَ والدَّوَابَّ ، وأحد بُرُوج السماء ، وذكر ابن دريد أن السرطان بالمعنى الأخير لا تعرفه العرب .

ويقول الجوهري : " والسَّرَطَان من خَلَقَ الماء ، وبُرُج من السماء ، وداء يأخذ في رُسُغ الدَّابَّة فيبيِّسَه حتى يَقْلِبَ حافره " (2).

فنصَّ الجوهري وغيره على السَّرَطَان بمعنى أحد بروج السماء - يؤكد صحته في هذا المعنى ، وبناء على هذا فعبارة ابن دريد : " فأما السَّرَطَان الذي يعرفه النُّجَامُونَ ، فليس تعرفه العرب " - لا يقصد بها نقد المعنى ، وإنما المقصود منها أن العرب لا تعرف حقيقة هذا البُرُج ، ولا تعترف به مثل اعتراف النُّجَامِينَ به .

والسَّرَطَان في معنى البُرُج لم أجده في المعرَّب للجواليقي ، وشفاء الغليل ، والمعرِّبات الرشيدية ، والألفاظ الفارسية ، وتفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه ، وتأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل .

10- النقد بقوله : ليس بالموثوق به

(الضَّهْر)

يقول ابن دريد : " وقالوا : عَجَسَ القوس يُسَمَّى ضَهْرًا ، وعَظُمَ عَسِيب الفَرَس يُسَمَّى ضَهْرًا ، وليس بالموثوق به " (3).

وبالرجوع إلى كتب اللغة (4) لم أعثر على الضَّهْر بمعنى عَجَسَ القوس أو الضَّهْر بمعنى عَسِيب الفَرَس ، ولم أعثر كذلك على الضَّهْر في باب القوس في المنتخب لكراع النمل (5) ، وهذا يؤكد ما ذكره ابن دريد من أن الضَّهْر بمعنى عَجَسَ القوس ، وبمعنى عَظُمَ عَسِيب الفَرَس ليس بالموثوق به .

11- النقد بقوله : خطأ

- (1) الجمهرة / 1237 ، وقارن 415/3 .
- (2) الصحاح 1131/3 ، وينظر: اللسان 1993/3 ، 1994 (سرت) .
- (3) الجمهرة (رض هـ) 753/ ، 368/2 .
- (4) وهي : العين، والتَّهْذِيب والمحيط والصحاح والمقاييس والمجمل والمحكم وأساس البلاغة وتكملة الصاغانى واللسان والمصباح والتاج .
- (5) ينظر: المنتخب ص 267 .

(العَيْثُوم)

يقول ابن دريد : " والعَيْثُوم : الناقة الغليظة ؛ وزعم قوم أنَّ العَيْثُوم الأنثى من الفيلة ، ورووا بيت الأخطل : (كامل)

ومُلَحَّب خَضِلِ الثَّيَابِ كَأَنَّمَا .: وَطِئَتْ عَلَيْهِ بِخُفِّهَا الْعَيْثُومُ ⁽¹⁾

المُلَحَّب : المجروح ؛ وخَضِلَ الثَّيَابِ من الدَّم ، ودفع ذلك البصريون ، وقالوا : العَيْثُوم : الغليظ ، وخطَّأوا من زعم أنَّه الفيل ، وقالوا أبو عبيدة : العَيْثُوم من صِفَةِ الخَفِّ ، وهو الغليظ الجافي " ⁽²⁾.

فالعَيْثُوم وردت بمعنى الناقة الغليظة ، وبمعنى أنثى الفيل ، وذكر ابن دريد أنَّ البصريين دفعوا العَيْثُوم في معنى الفيل وخطَّأوه .

وبالبحث وجدت العَيْثُوم في معنى الفيل صحيحاً ، والدليل على ذلك أنَّ صاحب العين والأزهري وابن عباد والجوهري وابن فارس وابن منظور والزبيدي نصَّوا جميعاً على العَيْثُوم بمعنى الفيل ، ولم يذكر واحد من هؤلاء آية إشارة توحى بضعفه ، حيث يقول صاحب العين : " والعَيْثُوم : الضخم من كل شيء الشدید ، ويقال للفيلة الأنثى عَيْثُوم ، ويقال للذكر أيضاً عَيْثُوم ، ويجمع عَيَاثِيم " ⁽³⁾.

ويلاحظ من كلام صاحب العين أنَّ العَيْثُوم من الألفاظ العامة التي تتسع دلالتها ، فتطلق على أشياء كثيرة ، حيث أورد صاحب العين أنَّها تطلق على كل شيء شديد ، وإذا نظرنا إلى خلق الفيل نجده من أنسب الحيوانات التي تنطبق عليها دلالة العَيْثُوم ، فالفيل مشهور بالضخامة كما أنَّه مشهور بالشدة والقوة ، ومن هذا كان يستعان به لشدته وضخامته في حمل الأشجار الثقيلة وفي الحروب ، ومن ثَمَّ ، فإطلاق العَيْثُوم على الفيل صحيح .

ويتضح مما سبق السرُّ في تعدد دلالة العَيْثُوم ، حيث أطلقت تارة على البعير ، وتارة على الفيل ، وسيأتي إطلاقها بعد ذلك على الضبَّع ، والسرُّ في ذلك - كما ذكرت - عموم معناها ، ويؤكد عموم دلالتها كذلك أنَّ ابن فارس ذكر أنَّ تركيب (عثم) " أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على غَلَطٍ وَتَوَوُّ في الشيء ، قالوا : العَيْثُوم الشديد من كل شيء ... " ⁽⁴⁾.

(1) شرح ديوان الأخطل / 623 .

(2) الجوهري (ث ع م) عثم / 427 ، 45/2 .

(3) العين 2 / 113 ، 114 ، وينظر: التهذيب 333/2 ، 334 ، والمحيط 16/2 ، والتاج 460/17 (عثم) .

(4) المقاييس (عثم) 229/4 .

ويقول الجوهري : " الأصمعي : جَمَلٌ عَيْثُومٌ ، وهو العظيم ، وأنشد لعقمة بن عبدة : (بسيط)

يَهْدِي بِهَا أَكْلَفُ الْخَدَيْنِ مُخْتَبِرٌ .: مِنْ الْجَمَالِ كَثِيرُ اللَّحْمِ عَيْثُومُ
وقال الغنوي : العَيْثُومُ : الأنثى من الفيلة ، وأنشد للأخطل : (كامل)
تَرْكُوا أُسَامَةَ فِي اللَّقَاءِ كَأَنَّمَا .: وَطِئْتُ عَلَيْهِ بِخُفِّهَا الْعَيْثُومُ
والعَيْثُومُ أيضاً : الضَّبْعُ ، عن أبي عبيد " (1).

فنصَّ الجوهري على العَيْثُومُ بمعنى الفيل يؤكد صحته ، فالجوهري التزم في معجمه الصحيح عنده .

ويلاحظ أنَّ العَيْثُومَ فُسِّرَ في كلام الجوهري بالفيل ، والجمل ، والضَّبْعُ ، فالعَيْثُومُ من الألفاظ المشتركة التي دلَّت على أكثر من معنى ، والسبب في تعدد دلالتها أنَّها من الألفاظ العامة .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لما ذكره ابن دريد عن البصريين من أنَّهم خطَّأوا من زعم أنَّ العَيْثُومَ الفيل ، فالعَيْثُومُ بمعنى الفيل صحيح ، ورد في كتب اللغة الموثوق بها ، ولا يتطرق إليه أدنى شك ، وقد نصَّ عليه الجاحظ في كتابه الحيوان ، فقال : " وكان أبو مالك يقول : العَيْثُومُ الفيل الأنثى ، وذهب إلى قول الشاعر :

وَطِئْتُ عَلَيْكَ بِخُفِّهَا الْعَيْثُومُ

ويدلُّ قول عقمة بن عبدة على أنَّ العَيْثُومَ من صفات الفيل { العظيم الضخم } ، قال (2) : (بسيط)

تَتَبَّعُ جَوْنًا إِذَا مَا هَيَّجَتْ زَجَلَتْ .: كَأَنَّ دُفًّا عَلَى الْعِلْيَاءِ مَهْزُومُ
إِذَا تَزَعَّمْ مِنْ حَافَاتِهَا رُبْعُ .: حَنَّتْ شَغَامِيمُ مِنْ أَوْسَاطِهَا كُومُ
يَهْدِي بِهَا أَسَجُّ الْخَدَيْنِ مُخْتَبِرٌ .: مِنْ الْجَمَالِ شَدِيدُ الْخَلْقِ عَيْثُومُ " (3)

ويلاحظ أنَّ الجاحظ أورد العَيْثُومَ بمعنى الفيل تارة ، وأورده تارة أخرى على أنَّه من صفة الفيل ، ويمكن القول بأنَّ العَيْثُومَ في الأصل صفة للفيل ثم سُمِّيَ الفيل بهذه الصفة ، فأصبح العَيْثُومُ اسماً من أسمائه ، ويؤكد كون العَيْثُومَ اسماً من أسماء الفيلة نصُّ

(1) الصحاح 1979/5 ، 1980 ، وينظر: اللسان 2809/4 (عثم).

(2) الأبيات من قصيدة لعقمة بن عبدة في المفضليات / 404 .

(3) الحيوان 234/7 (بتصرف).

قطرب عليه في كتابه الفرق ، فقال: " الفيل ، يقال للأنثى عَيْثُوم ، وللولد: الدَّغْل " (1) ، وكذا رواه كراع في المنتخب (باب الإناث من الحيوان) ، فقال : " ويقال للفيلة ... العَيْثُوم " (2) ، وحكاه ابن فارس في كتاب الفرق ، فقال : " وأنثى الفيلة : العَيْثُوم " (3) ، وذكره ابن سيده في المخصص (باب الفيلة) (4) .

فكل ما سبق يؤكد صحّة العَيْثُوم في معنى أنثى الفيل ، ومن ثمّ ، فلا وجه لتخطئة البصريين له .

12- النقد بقوله : مرغوب عنه

(العِدْفَة)

يقول ابن دريد : " والعِدْف : الجماعة من الناس ، والعِدْفَة أيضاً ، والجمع عِدْف ؛ يقال : مرّ بنا عِدْفٌ من الناس ، أي جَمْع ؛ ومرّ عِدْفٌ من الليل ، أي قطعة منه ، وعِدْفَة من الثوب ، أي قطعة منه أيضاً . ويقال : عِدْفَة وعِدْفٌ مثل قِطْعَة وقِطْع ، ولغة مرغوب عنها : ما على فلان عِدْفَة ، أي خرقة يلبسها " (5) .

جاءت العِدْفَة بمعنى الجماعة من الناس ، والقطعة من الليل ، والقطعة من الثوب ، والخرقة ، ووصفت العِدْفَة بمعنى الخرقة بأنها لغة مرغوب عنها .

ويلاحظ أنّ المعاني السابقة يجمعها شيء واحد ، وهو أنّها جزء من أجزاء الشيء .

والذي يعنينا هنا نقد ابن دريد العِدْفَة بمعنى الخرقة بأنها لغة مرغوب عنها ، وهذا النقد قرّره ابن منظور والزبيدي أيضاً فنقلاه ، ففي اللسان : " وما عليه عِدْفَة ، أي خرقة ، لغة مرغوب عنها " (6) .

وأقول : العِدْفَة بمعنى الخرقة وصفت بأنها لغة مرغوب عنها مع أنّ المعنى على هذه اللغة لا يبعد كثيراً عن معنى العِدْفَة في لغة من يطلقها على القطعة من الثوب .

(1) الفرق لقطرب / 122 .

(2) المنتخب ص 55 .

(3) الفرق لابن فارس / 96 .

(4) ينظر : المخصص 277/2 ، 278 .

(5) الجمهرة (د ع ف) عدف / 660 ، 277/2 ، 278 .

(6) اللسان 2838/4 ، وينظر : التاج 373/12 (عدف) .

13 - النقد بقوله : مصنوع

(التفاريج)

يقول ابن دريد : " وتفاريج القباء ⁽¹⁾ ، واحدها تفرجة ، فأما تسميتهم الدرابزين تفاريج فهو مصنوع " ⁽²⁾.

ذكر ابن دريد معنيين للتفاريج ، وانتقد التفاريج بمعنى الدرابزين بأنه مصنوع .
وبالبحث وجدت ابن منظور والزبيدي نصاً عليه ، ولم يذكر أنه مصنوع ، وفي هذا دلالة على صحته .

يقول ابن منظور : " وفروق الدرابزين يقال لها : التفاريج والحلق ⁽³⁾ " ، ويقول الزبيدي " وتفاريج القباء والدرابزين : شقوقهما ، وخروقهما ، وهي الحلق ... " ⁽⁴⁾.
ويلاحظ أن التفاريج أطلقت في نص ابن منظور والزبيدي على خروق الدرابزين ، وفي نص ابن دريد أطلقت على الدرابزين نفسه ...

ويلاحظ أن الحلق مرادفة للفظ التفاريج ، وقال الأزهري عن حلق : " عمرو عن أبيه : الحلق الدرابزين وكذلك التفاريج " ⁽⁵⁾.

فأبو عمرو الشيباني أورد الحلق والتفاريج بمعنى واحد ، وهو الدرابزين .
ومن خلال ما ذكره أبو عمرو الشيباني يتأكد صحة التفاريج بمعنى الدرابزين ، ويؤكد هذا أيضاً إيراد الصاغاني إياها في شاهد شعري ، وهو قول ذي الرمة : (بسيط)
تلوي الثنايا بأحقيها حواشيها .: لي الملاء بأبواب التفاريج ⁽⁶⁾

14 - النقد بقوله : دفعه البصريون

(العيثوم)

سبق تحت النقد بقوله : خطأ ⁽⁷⁾.

- (1) في اللسان (قبا) 3523/5 : " والقباء ، ممدود ، من الثياب : الذي يلبس ... " .
- (2) الجمهرة / 1128 ، وفارن 314/3 .
- (3) اللسان (فرج) 3369 / 5 .
- (4) التاج (فرج) 454/3 .
- (5) التهذيب 305/5 ، وينظر : اللسان 965/2 (حلق) .
- (6) البيت في ديوان ذي الرمة 990/2 ، وينظر : تكملة الصاغاني (فرج) 477/1 .
- (7) ينظر ص 629-630 من البحث .

ثانياً : أمثلة النقد في جانب التضاد :

وورد للتضاد مثال واحد في الجمهرة ، وجّه إليه نقد ، وهو فيما يلي :

النقد بقوله : غلط

(المِعْوَز)

يقول ابن دريد: " والمِعْوَز: ثوبٌ خَلَقَ يُبْتَدَلُ فيه، والجمع مَعَاوِز، قال الشاعر: (طويل)

إِذَا سَقَطَ الْأَدَاءُ صِينَتْ وَأُشْعِرَتْ .: حَبِيرًا وَلَمْ تُلَفَّفْ عَلَيْهَا الْمَعَاوِزُ

وقد ذكر عن أبي زيد أنه قال : المِعْوَز : الثَّوبُ الجديد . قال أبو بكر : وهذا غلط على أبي زيد " (1).

جاء للمِعْوَز معنيان : المِعْوَز بمعنى الثَّوب الخَلَق ، وهذا المعنى صحيح ، لم يوجّه إليه شيء .

والمعنى الآخر : وهو منقول عن أبي زيد الأنصاري ، وهو المِعْوَز بمعنى الثَّوب الجديد ، وانتقد ابن دريد هذا بأنّه غلط على أبي زيد ، وهذا يعني أنه المِعْوَز بمعنى الثوب الجديد غلط .

ويقول ابن منظور : " والمِعْوَز والمِعْوَز : الثَّوب الخَلَق ... وقيل : المِعْوَز كل ثوب تصون به آخر ، وقيل : هو الجديد من الثَّياب ، حكى عن أبي زيد ، والجمع مَعَاوِز ، زادوا الهاء لتمكين التأنيث ؛ أنشد ثعلب : (طويل)

رَأَى نَظْرَةً مِنْهَا فَلَمْ يَمْلِكِ الْهَوَى .: مَعَاوِزُ يَرْبُو تَحْتَهُنَّ كَثِيبُ

فلا محالة أنّ المَعَاوِز هنا الثَّياب الجُدُد ، وقال : (وافر)

وَمُحْتَضَرِ الْمَنَافِعِ أَرِيحِي .: نَبِيلٌ فِي مَعَاوِزِ طَوَالِ " (2).

وأورد الزبيدي مثل كلام ابن منظور السابق أيضاً .

فيلاحظ فيما سبق أنّ ابن منظور ، وكذا الزبيدي نصّا على أنّ أبا زيد قال : المِعْوَز : الجديد من الثَّياب ، ولم يذكر ابن منظور والزبيدي عبارة ابن دريد : " وهذا غلط على أبي زيد " ، وهذا يدلّ على صحّة المِعْوَز بمعنى الثَّوب الجديد ، ويؤكد هذا الشاهدان الشعريان السابقان ، فالشاهد الأول ذكر ابن منظور أنّ المَعَاوِز فيه لا محالة

(1) البيت في ديوان الشَّماخ بن ضرار الذبياني ص193، وينظر: الجمهرة (زع و) عوز / 818، وقارن 9/3.

(2) اللسان (عوز) 3169/4 .

بمعنى الثياب الجدد ، والشاهد الثاني أيضاً وردت فيه المَعَاوِزَة ، ويقصد بها الثياب الجدد ، حيث يصف البيت رجلاً كريماً نبيلاً ، ينفع الناس ، ووصفه البيت بأنه في مَعَاوِزَة طوال ، فالمَعَاوِزَة لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يُعنى بها الثياب الخَلَقَة ، وإنما يُعنى بها الثياب الجدد التي تتناسب مع مقام الرجل السّخّيّ النبيل .

تعقيب

- جانب ابن دريد الصواب في بعض كلامه عن النّقة حيث ذكر أنها دويبة شبيهة بالفأرة مع أنّ الصواب شبيهة بجرو الكلب .
- ظهرت بعض أسباب نشأة المشترك من خلال معالجة أمثله السابقة ، ومنها اختلاف اللهجات (1) ، والاستعمال المجازي (2) ، والتطور الصوتي (3) ، والاقتراض من اللغات الأخرى (4) ، وعموم معنى اللفظ (5) .
- ابن دريد قد يقول في التعريف باللفظ : " وأما كذا الذي تعرفه العامة " (6) ، وهذا يوهّم أنّ اللفظ خاص بالعامة مع أنّه صحيح .
- انتقد ابن دريد بعض معاني اللفظ المشترك مع إثبات مصادر اللغة صحّتها (7) .
- انتقد ابن دريد التضاد في لفظة (المِعْوَز) مع إثبات مصادر اللغة صحّتها .

(1) ينظر : المحصن ، والطيثار ، وأكبرت .

(2) ينظر : الحمة .

(3) ينظر : حنك الغراب ، والهيثم .

(4) ينظر : الرقيم والسكر .

(5) ينظر : العيثوم .

(6) ينظر : السلة .

(7) ينظر على سبيل المثال : المحصن - الطيثار - العل - الحشمة - الخجل - السلة - النكس - حنك الغراب - الصيدين .

وبعد ما سبق ، فإليك قائمة تضم أمثلة المشترك مرتبة ترتيباً هجائياً :

اللفظ المشترك ومعانيه	المعنى المنتقد	عبارة النقد	نتيجة البحث
التَفَّة : دويبة - الفأرة	الفأرة	أنكره الأصمعي	موافقة النقد
الجَعَس : موقع الرَّجيع - الرَّجيع بعينه	الرَّجيع	من قول العامة	صحة المعنى
الحَذَرُفُوت : شيء من الأشياء - فُلامَة الظُّفَر	فُلامَة الظُّفَر	ليس بثبت	صحة المعنى
الحِشْمَة : الغضب والانتفاض عن الشيء - الاستحياء	الاستحياء	من إطلاق العامة	صحة المعنى
المَحْصَن : القُفْل - الزَّبِيل	الزَّبِيل	لا أعرف صحته	صحة المعنى
الحُمَة : حرارة السَّم - إبرة العقرب	إبرة العقرب	من إطلاق العامة	ورود الأمرين
حُنْجُود : وعاء .. - دويبة	دويبة	ليس بثبت	موافقة النقد
حَنَك الغراب : سواده - لَحْيَاه ومنقاره	لحياه ومنقاره	ليس بشيء	صحة المعنى
- الخَجَل : كثرة شجر الوادي - خَجَلُ الإنسان	خجل الإنسان	من إطلاق العامة	صحة المعنى
- الرَّقِيم : الكتاب - الدَّوَاة	الدَّوَاة	لا أدري ما صحة ذلك	موافقة النقد
- السَّرَطَان : الدَّاء ... - أحد بروج السماء	أحد بروج السماء	لا تعرفه العرب	صحة المعنى
- السَّكَّر : كل ما أسكر - الخَلّ	الخَلّ	شيء لا يعرفه أهل اللغة	موافقة النقد
- السَّلَّة : السَّرِقَة - الوعاء ...	الوعاء ...	من إطلاق العامة	صحة المعنى
- السُّنْعِيَّة : ابن عرس - اللحمة الناتئة في وسط الشفة العليا	اللحمة الناتئة...	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
- الصَّيْدَان : المَلِك - الثَّعْلَب	الثَّعْلَب	ليس بشيء	صحة المعنى
- الضَّهْر : عَجَس القوس - عَظْم عَسِيبِ الفَرَس	عظم عسيب الفرس	ليس بالموثوق به	موافقة النقد
- الطَّيِّتَار : البعوض - الأسد	الأسد	ما أدري ما صحته	صحة المعنى
- طَرَطَبَ : دَعَا - فَرَّ	فَرَّ	ليس بثبت	موافقة النقد
- العَيْثُوم : النَّاقَة الغليظة - الفيل	الفيل	خطأ	صحة المعنى
اللفظ المشترك ومعانيه	المعنى المنتقد	عبارة النقد	نتيجة البحث
- العِدْفَة : الجماعة من الناس ... الخِرْقَة	الخِرْقَة	مرغوب عنها	ورود الأمرين
- الغُصَّارَة : ما سال من الشيء - الثَّجِير	الثَّجِير	من إطلاق العامة	صحة المعنى
- العَلَّ : الضَّئِيل الجسم - مثل الزَّيْر	مثل الزَّيْر	لا أدري ما صحته	صحة المعنى
- الفَدَم : العِيَّ - الضَّخَم	الضخم	من إطلاق العامة	صحة المعنى

صحة المعنى	مصنوع	الدَّرَائِزِين	- التَّفَارِيج : تَفَارِيج القَبَاء - الدَّرَائِزِين
صحة المعنى	لا يعرفه ابن دريد	الصَّائِد	- القِسُورَة : الأسد - الصَّائِد
موافقة النقد	مولد	سَيَّر يعترض ...	- القَيْقَب : خشب السَّرَج - سَيَّر يعترض ...
صحة المعنى	لا يعرف في اللغة	حاضت	- أَكْبَرَت : أَعْظَمَت - حَاضَت
موافقة النقد	غلط	الذَّهَب	- الكُبْرِيَت : الياقوت الأحمر - الذَّهَب ...
صحة المعنى	لا أدري ما صحته	طائر	- اللَّقْلُق : اللسان - طائر
صحة المعنى	ليس بثبت	كثرة الكلام	- التَّلَهُوق : المبالغة في العمل ... - كثرة الكلام
صحة المعنى	ليس بثبت	الْمُتَقَدِّمَة في السَّيَر	- مِمْرَاط : الناقة إذا ألقت ولدها لا شَعَرَ عليه - الْمُتَقَدِّمَة في السَّيَر
ورود الأمرين	مولدة	أنثى القرد	- مَنَّة : اسم امرأة - أنثى القرد
صحة المعنى	ليس بثبت	اليَتْن	- النَّكْس : النَّصْل ... - اليَتْن
صحة المعنى	لا أعرف صحته	ضرب من الشجر	الهِئَم : ولد النَّسْر - ضرب من الشجر
صحة المعنى	غلط وأنكره البصريون	الحجر الصغير	اليَهْيَر واليَهْيَرَى : الماء الكثير - الحجر الصغير

إحصاء عبارات النقد الخاصة بالمشترك اللفظي

العدد الكلي	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	عدد ما خالف فيه البحث النقد	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
7	–	5	2	لا أدري ما صحته
7	1	6	–	من قول العامة
6	–	4	2	ليس بثبت
3	–	2	1	شيء لا يعرفه أهل اللغة
2	–	2	–	ليس هذا بشيء
2	1	–	1	مولد
2	–	1	1	أنكره فلان
1	–	–	1	غلط
1	–	1	–	لا تعرفه العرب
1	–	–	1	ليس بالموثوق به
1	–	1	–	خطأ
1	1	–	–	مرغوب عنها
1	–	1	–	مصنوع
1	–	1	–	دفعه البصريون
36	3	24	9	العدد الكلي

الفصل الخامس

(الترادف)

أورد السيوطي في المزهرة تعريف الترادف ⁽¹⁾ ، فقال : " قال الإمام فخر الدين الرازي : هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد ، قال : واحترزنا بالإفراد عن الاسم والحدّ ، فليس مترادفين ، وبوحدة الاعتبار عن المتباينين ، كالسيف والصّارم ، فإنّهما دلّا على شيء واحد ؛ لكن باعتبارين : أحدهما على الذات والآخر على الصفة ... " ⁽²⁾ .

واختلف اللغويون القدامى في قضية الترادف، فمنهم من أقرّ بوجودها، ومنهم من أنكرها.

أما اللغويون المُحدثون، فوضعوا شروطاً للقول بالترادف بين الألفاظ ، وتتمثل في الاتفاق بين الكلمتين اتفاقاً تاماً ، واتحاد اللفظين في البيئة اللغوية ، واتحادهما في العصر، وألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر ⁽³⁾ .

بل " إنّ المُحدثين لا يشترطون الاتفاق التام في المعنى حسب ، وإنّما يرون أيضاً أنّ مقياس الترادف في ألفاظ اللغة يقوم على مبدأ الاستعاضة الذي يعني استبدال الكلمة بما يرادفها في النص اللغوي دون أي تغيير في المعنى ، وقد جعلوا من هذا مقياساً للتحقق من الترادف في الألفاظ ، وهذا هو المفهوم الدقيق للترادف في فقه اللغة المعاصر " ⁽⁴⁾ . وعلى نظرة المُحدثين للترادف تخرج من دائرته أمثلة كثيرة قيل بترادفها .

وهناك أسباب أدت إلى إطلاق لفظين أو أكثر على شيء واحد أو معنى واحد ، ومنها التطور الدلالي ، واختلاف اللهجات العربية ، والاقتراض من اللغات الأخرى ، وغير ذلك ⁽⁵⁾ .

وبالتعرّف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الترادف يتبين أن المعنى الواحد

(1) ينظر تفصيل قضية الترادف في المزهرة للسيوطي 1 / 402 : 413 ، والترادف في اللغة : حاكم مالك لعبيبي - العراق - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - 1980م ، وفقه اللغة : د / علي عبد الواحد وافي ص 168 : 175 ، ودراسات في فقه اللغة : د / صبحي الصالح - ص 292 : 301 ، وفقه اللغة العربية : د / عبد الله عيد العزاوي - 1985 - 1986م - ص 202 : 204 ، وفصول في فقه العربية : د / رمضان عبد التواب - ص 308 : 324 ، والمعنى اللغوي دراسة نظرية وتطبيقية : د / محمد حسن جبل - 1992م - ص 139 : 144 ، والمشارك اللغوي نظرية وتطبيقاً ص 214 : 249 .

(2) المزهرة 402/1 .

(3) ينظر الترادف في اللغة : ص 65 ، 66 .

(4) الترادف في اللغة : ص 67 .

(5) ينظر ذلك بالتفصيل في فقه اللغة : د / وافي - ص 172 وما بعدها ، وفي اللهجات العربية : د / أنيس - 181 ، والترادف في اللغة : ص 80 وما بعدها .

كان له لفظ واحد في بداية التسمية ، ثم تطورت اللغة عبر الزمن ، فأصبح للمعنى الواحد أكثر من لفظ ، وبهذا تكون هذه الظاهرة أمراً طبعياً ناتجاً عن تطور اللغة من عصر إلى عصر ومن جيل إلى جيل .

هذا وقد وردت أمثلة كثيرة للترادف في الجمهرة وجه إليها نقد ، حيث يذكر لفظان أو أكثر لشيء واحد أو معنى واحد ، ويوجه إلى أحدهما نقد ، كأن ينتقد أحد اللفظين بأنه من قول العامة أو مولد أو خطأ ، أو ليس بصحيح ... وما إلى ذلك ، وهاك أمثلة الترادف الموجه إليها نقد في الجمهرة :

1 - النقد بقوله : من قول العامة

(آسَدْتُ الْكَلْبَ وَأَشْلَيْتُهُ)

يقول ابن دريد : " و أَوْسَدْتُ فِي السَّيْرِ ، إِذَا أَغَذَّزْتُ (1) فِيهِ ، وَأَسَادْتُ فِيهِ مِثْلَهُ ؛ فَأَمَّا آسَدْتُ الْكَلْبَ فَهُوَ أَنْ تَغْرِيهَ بِالصَّيْدِ ، وَقَوْلُ الْعَامَةِ : أَشْلَيْتُهُ خَطَأً ، إِنَّمَا أَشْلَيْتُهُ : دَعَوْتُهُ " (2) .

فَاسَدَ وَأَشْلَى تَجْعَلُهُمَا الْعَامَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهُوَ أَنْ تَغْرِىَ الْكَلْبَ بِالصَّيْدِ ، لَكِنْ ابْنُ دُرَيْدٍ خَطَأً الْعَامَةَ فِي جَعْلِهِمْ (أَشْلَى الْكَلْبَ) بِمَعْنَى أَغْرَاهُ بِالصَّيْدِ ، إِذْ أَشْلَى مَعْنَاهَا : دَعَا الْكَلْبَ ، وَلَيْسَ أَغْرَى الْكَلْبَ .

وبالبحث وجدت خلافاً كبيراً بين اللغويين ، فتحلب وابن السكيت منعا استعمال أَشْلَى بِمَعْنَى أَغْرَى ، وابن دريد موافق لهما ، يقول الجوهري : " قَالَ ثَعْلَبُ : وَقَوْلُ النَّاسِ : أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ خَطَأً . وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ : أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ : دَعَوْتُهُ ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : يَقَالُ : أَوْسَدْتُ الْكَلْبَ بِالصَّيْدِ وَأَسَدْتُهُ ، إِذَا أَغْرِيتُهُ بِهِ ، وَلَا يَقَالُ أَشْلَيْتُهُ ، إِنَّمَا الْإِشْلَاءُ الدُّعَاءُ ، يَقَالُ : أَشْلَيْتُ الشَّاةَ وَالنَّاقَةَ إِذَا دَعَوْتُهُمَا بِأَسْمَائِهِمَا لِتَحْلِبَهُمَا . قَالَ الرَّاعِي : (طَوِيلُ)

وإنْ بَرَكْتَ مِنْهَا عَجَاساً جِلَّةً .: بِمَحَبَّةٍ أَشْلَى الْعِفَاسَ وَبَرَوْعاً (3)

وقال آخر : (رَجَزُ)

- (1) فِي اللِّسَانِ (غَذُّ) 3222/5 : " وَأَغْذِ السَّيْرَ وَأَغْذِ فِيهِ : أَسْرَعُ " .
- (2) الْجُمُهرَةُ (د س و) وسد / 650 ، وقارن 267/2 ، 268 .
- (3) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي الثَّمِيرِي فِي دِيوانِهِ ص 265 ، وَفِي اللِّسَانِ (عَجَس) 2819/4 ، : " وَالْعَجَاسَاءُ : الْإِبِلُ الْعِظَامُ الْمَسَانُ ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ عَجَاسَاءُ ... وَبَرَكْتَ : مِنَ الْبُرُوكِ ، وَالْعِفَاسُ وَبَرَوْعُ : اسْمَا نَاقَتَيْنِ ، يَقُولُ : إِذَا اسْتَأَخَرْتَ مِنْ هَذِهِ الْإِبِلِ عَجَاسَاءَ دَعَا هَاتَيْنِ النَّاقَتَيْنِ فَتَبْعُهُمَا الْإِبِلُ ... وَالْجِلَّةُ : الْمَسَانُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَاحِدُهَا جَلِيلٌ ، مِثْلُ صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ ، وَقِيلَ : هِيَ الْقِطْعَةُ الْعَظِيمَةُ مِنْهَا ... " .

أَشْلَيْتُ عَزْرِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي (1)

ثُمَّ تَهَيَّأتُ لَشُرْبِ قَابٍ (2)

وقال زياد الأعجم : (طويل)

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ .: عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

ويُروى : (فَأَغْرَى كِلَابَهُ) " (3) .

فشعلب أورد أن (أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ) من قول الناس أي العامة ، وذكر أنه خطأ ، وكذلك منع ابن السكيت استعماله حيث قال : (ولا يقال أَشْلَيْتُهُ) .

ويتبين من نصّ الجوهري أنه مقرر ما ذكره ثعلب وابن السكيت .

وهنا ملاحظة جديرة بالتنبيه عليها ، وتتمثل في الشاهد الأخير في كلام الجوهري

السابق ، وهو : (طويل)

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ .: عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

هذا الشاهد ذكر شاهداً لأَشْلَى بمعنى دعا ، مع أنّ الأولى - كما يتّضح من سياق البيت - أن تكون أَشْلَى فيه بمعنى أَغْرَى بدليل أنه قال : (فَأَشْلَى كِلَابَهُ عَلَيْنَا) ، فقد ذكر (علينا) ، فهذا يدل على أن أَشْلَى بمعنى أَغْرَى ؛ إذ لو كان بمعنى دعا لما قال (علينا) ، ويؤكد هذا أيضاً أن البيت رُوي بأغْرَى مكان أَشْلَى ، ومن هنا أورد ابن فارس البيت شاهداً لأَشْلَى بمعنى أَغْرَى ، حيث يقول : " فأما إِشْلَاءُ الْكَلْبِ ، فيقولون : إِشْلَاؤُهُ : دُعَاؤُهُ ، وَحَجَّتُهُ قول القائل : (رجز)

أَشْلَيْتُ عَزْرِي وَمَسَحْتُ قَعْبِي

وهذا قياس صحيح ، كأنه لما دعوته أَشْلَيْتُهُ كما يُشْتَلَى الشَّلْوُ من القدر ، أي يُرفع ، وناس يقولون : أَشْلَيْتُهُ بِالصَّيْدِ : أَغْرَيْتُهُ ، ويحتجّون بقول زياد الأعجم : (طويل)

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ .: عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

(1) في اللسان (قعب) 3685/5 : " القعب : القدح الضخم الغليظ الجافي ، وقيل : قدح من خشب مقعر ... "

(2) البيتان لأبي نخيلة في الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي 439/2 ، وفي اللسان (قَاب) 5 / 3506 ، وفيه : " قنب الرجل : إذا أكثر من شرب الماء . وفنبت من الشراب قاباً ، مثل صَنِيب : أكثر وتملاً " .

(3) البيت في ديوان زياد الأعجم بالرواية المثبتة في النص ص 103 ، وينظر : الصحاح (شلا) 2395/6 ، وينظر إصلاح المنطق ص 160 ، 283 ، 284 .

وحدّثنا علي بن إبراهيم القطان عن ثعلب ، عن ابن الأعرابي ، قال : يقال :
أَشْلَيْتُهُ ، إذا أَعْرَيْتُهُ " (1).

فيتّضح مما سبق أن اللغويين على فريقين تجاه أَشْلَى بمعنى أَعْرَى ، ويتبيّن كذلك
أن ثعلباً رُوِيَ عنه الجواز والمنع : الجواز في نصّ ابن فارس ، والمنع في نصّ
الجوهري .

وابن بري أثبت وأكّد صحّة أَشْلَى بمعنى أَعْرَى ، ففي اللسان : " قال ابن بري :
المشهور في أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ أنه دعوته ، قال : وقال ابن درستويه : من قال أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ
على الصَّيْدِ ، فإنما معناه دَعَوْتُهُ فأرسلته على الصَّيْدِ ، لكن حذف فأرسلته تخفيفاً
واختصاراً ، وليس حذف مثل هذا الاختصار بخطأ ، ونفس أَشْلَيْتُ إنما هو أَفَعَلْتُ من
الشَّلَوِ ، فهو يقتضي الدعاء إلى الشَّلَوِ ضرورة ، والشَّلَوُ من الحيوان : جِلْدُهُ وجَسَدُهُ
وأشلاؤه أعضاؤه ... قال ابن بري : انقضى كلام ابن درستويه ، وقد ثبت صحّة أَشْلَيْتُ
الكلبَ بمعنى أَعْرَيْتُهُ ، من أن إشلَاء الكلب إنما هو مأخوذ من الشَّلَوِ ، وأن المراد به
التسليط على أشلاء الصَّيْدِ ، وهي أعضاؤه ؛ قال : ورأيت بخط الوزير ابن المغربي في
بعض تصانيفه يذكر أنه قد أجاز الكسائي أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ على الصَّيْدِ بمعنى أَعْرَيْتُهُ ، قال :
لأنه يُدعى ثم يُوسد فوضع موضعه ، قال : وهذا القول الذي حكاه عن الكسائي هو
المعنى الذي أشار إليه ابن درستويه في تصحيح كون الإشلَاء بمعنى الإغراء ، وقال
الشافعي : إذا أَشْلَيْتَ كَلْبَكَ على الصَّيْدِ ، فغلط ولم يغلط ؛ قال : وقد جاء ذلك في أشعار
الفصحاء ، منه بيتُ زياد الذي أنشده الجوهري وهو :

أَتَيْنَا أَبَا عَمْرٍو فَأَشْلَى كِلَابَهُ .: عَلَيْنَا فَكِدْنَا بَيْنَ بَيْتَيْهِ نُؤْكَلُ

ومنه ما أنشده أبو هلال العسكري (2) : (طویل)

أَلَا أَيُّهَا الْمُشْلَى عَلَيَّ كِلَابُهُ .: وَلِي - غَيْرَ أَنْ لَمْ أَشْلِهَنَّ - كِلَابُ

ومثله ما أنشده حبيب بن أوس في باب المُلح من الحماسة : (طویل)

وإِنَّا لَنَجْفُو الضَّيْفَ مِنْ غَيْرِ عُسْرَةٍ .: مَخَافَةَ أَنْ يَضْرِيَ بِنَا فَيَعُودُ (3)

وَنُشْلِي عَلَيْهِ الْكَلْبَ عِنْدَ مَحَلِّهِ .: وَنُبْذِي لَهُ الْحَرْمَانَ ثُمَّ نَزِيدُ

(1) المقاييس (شلو) 209/3 ، 210 ، وفيه " الشَّلَوُ : العضو من أعضاء اللحم " .

(2) البيت للأشجع السلمي في الأغاني 225/23 .

(3) في اللسان (ضرا) 2583/4 : " ضُرِي بِهِ ... لهج ... " ، وفي اللسان (لهج) 4084/5 : " لهج
بالأمر لهجاً... وألهج، كلاهما: أولع به واعتاده ... " ، والشاهد في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 423/1 .

ومثله للفرزدق ⁽¹⁾ يهجو جريراً : (بسيط)

تُشْلِي كِلَابَكَ - وَالْأَذْنَابُ شَائِلَةٌ - (2) .: عَلَى قُرُومٍ ⁽³⁾ عِظَامِ الْهَامِ ⁽⁴⁾ وَالْقَصْرِ ⁽⁵⁾

فقوله : عَلَى قُرُومٍ يشهد بأن الإشلاء بمعنى الإغراء ؛ لأن (على) إنما يكون مع أَغْرَيْتُ ، وَأَشْلَيْتُ إذا كانت بمعناها ، وإذا قلت أَشْلَيْتُ بمعنى دعوت لم تحتج إلى ذكر (على) " (6) .

وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت شاهداً آخر لأشلى بمعنى أغرى يضاف إلى الشواهد السابقة ، ففي الأصمعيات قال ضابئ بن الحارث : (طويل)
فَصَبَحَهُ عِنْدَ الشُّرُوقِ غُدِيَّةً .: أَخُو قَنْصٍ يُشْلِي عِطَافاً وَأَجْبِلًا ⁽⁷⁾

ويقول محققاً الأصمعيات وشارحها : الشيخ أحمد شاكر ، والشيخ عبد السلام هارون تعقيباً على البيت : " يُشْلِي : يُغْرِي ، وصحّتها بهذا المعنى ثابتة ، وشواهدا في اللسان " (8) .

فما سبق يتبين صحّة أَشْلَيْتُ الْكَلْبَ عَلَى الصَّيِّدِ بمعنى أَغْرَيْتُهُ ، إذ حكي ذلك عن الكسائي ، وورد في كلام الإمام الشافعي الذي وثقه اللغويون ، وذكروا أنه حجة في اللغة وتؤخذ عنه ، كما وردت عدة شواهد استعمل فيها أَشْلَى بمعنى أَغْرَى ، والكسائي والشافعي متقدمان على ابن السكيت الذي منع أَشْلَى بمعنى أَغْرَى .

وبناء على ما سبق ، " فَاسَدَ وَأَشْلَى مترادفتان بمعنى أَغْرَى ، وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت شاهداً - كما سبق - لأشلى بمعنى أَغْرَى ، ووجدت بعض الشواهد لأشلى بمعنى دعا ، يقول بشامة بن عمرو المري : (متقارب)

تَطَرَّدُ أَطْرَافَ عَامٍ خَصِيبٍ .: وَلَمْ يُشْلِ عَبْدٌ إِلَيْهَا فَصِيلاً ⁽⁹⁾

ويقول عبدة بن الطيّب التميمي : (بسيط)

-
- (1) ديوان الفرزدق / 300 .
 - (2) في اللسان (شول) 2363/4 ، " شالت الناقة بذنبها ... أي رفعته ... " .
 - (3) في اللسان (قرم) 3604/5 : " قَرَمَتِ الْبَهْمَةُ تَقْرُمُ قَرْمًا وَفَرُومًا ... وذلك في أول ما تأكل ، وهو أدنى التناول ... " .
 - (4) الهام جمع هامة ، وهي الرأس . ينظر اللسان (هوم) 4723/6 .
 - (5) القصر جمع قصرة ، وهي أصل العنق إذا غلظ . ينظر : اللسان (قصر) 3648/5 .
 - (6) اللسان (شلا) 2319/4 .
 - (7) الأصمعيات / 183 .
 - (8) السابق : نفسه .
 - (9) المفضليات / 57 .

يُشْلِي ضَوَارِي أَشْبَاهَا مُجَوَّعَةً .: فَلَيْسَ مِنْهَا إِذَا أُمَكِنَ تَهْلِيلُ (1)

ووجدت لآسدَ بمعنى أغرى بعض الأبيات حيث يقول أبو ذؤيب الهذلي : (بسيط)

" فَسَمِعْتُ نَبَأَهُ مِنْهُ وَأَسَدَهَا .: كَأَنَّهُنَّ لَدَى أَنْسَائِهِ الْبُرْدُ " (2) .

(الْمُبْدَلُخُ وَالْمُطْرَمِذُ)

يقول ابن دريد : " وَبَذَلْخَ فُلَانٌ بَذْلَخَةً وَهُوَ مُبْدَلْخٌ وَبِذْلَاخٌ ، وَهُوَ الَّذِي تَسْمِيهِ الْعَامَّةُ الْمُطْرَمِذُ " (3) .

فالمُبْدَلْخُ وَالْمُطْرَمِذُ وردا بمعنى واحد ، لكن ابن دريد نسب الْمُطْرَمِذَ إِلَى الْعَامَّةِ ، وبالبحت لم أعر على أحد نسب (الْمُطْرَمِذُ) إِلَى الْعَامَّةِ ، بل نصَّ عليها عدد من اللغويين ، وهذا يدل على صحتها .

يقول ابن عباد : " وَالطَّرْمَاذُ : الَّذِي يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ ، وَهُوَ الْمُطْرَمِذُ " (4) ، ويقول الزبيدي : " بَذْلَخَ الرَّجُلُ بَذْلَخَةً وَبِذْلَاخًا بِالْفَتْحِ : طَرَمَذَ ، فَهُوَ مُبْدَلْخٌ وَبِذْلَاخٌ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ وَلَا يَفْعَلُ " (5) .

فمما سبق يتبين صحة الْمُطْرَمِذِ ، وغاية ما هنالك أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ قَالَ : " الطَّرْمَاذَةُ : لَيْسَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ... وَالْمُطْرَمِذُ : الَّذِي لَهُ كَلَامٌ وَلَيْسَ لَهُ فِعْلٌ " (6) .

و ردَّ عَلَى الْجَوْهَرِيَّ ابْنُ بَرِّي مُثَبِّتًا عَرَبِيَّةً (الطَّرْمَاذَةُ) مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِ ثَعْلَبٍ ، فِي حَوَاشِي ابْنِ بَرِّي : " قَالَ الشَّيْخُ : قَالَ ثَعْلَبٌ فِي أَمَالِيهِ : الطَّرْمَاذَةُ عَرَبِيَّةٌ ... " (7) .

وقول الجوهري عن الطَّرْمَاذَةِ أَنَّه لَيْسَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ - قَدْ لَا يَرَادُ بِهِ التَّقْلِيلُ مِنْ صَحَّةِ الْكَلِمَةِ ، فَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْبَادِيَةِ ، فَقَدْ تَكُونُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْحَضَرِ الْفَصَحَاءِ الْمُحْتَجِّ بِكَلَامِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ثَعْلَبُ : الطَّرْمَاذَةُ عَرَبِيَّةٌ .

وبناءً عَلَى مَا سَبَقَ ، فَلَا وَجْهَ لِابْنِ دُرَيْدٍ فِي نِسْبَةِ الْمُطْرَمِذِ إِلَى الْعَامَّةِ .

- (1) المفضليات / 139 .
- (2) شرح أشعار الهذليين 63/1 .
- (3) الجمهرة / 1116 ، 301/3 .
- (4) المحيط (طرمذ) 242/9 .
- (5) التاج (بذلخ) 259/4 .
- (6) الصحاح (طرمذ) 566/2 .
- (7) حواشي ابن بري (طرمذ) 70/2 .

(البَاءُ وَالبَاءُ)

يقول ابن دريد : " والبَاءُ بالمدّ : النِّكَاح ، معروف ، وهو الذي تسمّيه العامة : البَاءُ . قال أبو حاتم : أصله بَاءٌ يَبُوءُ بَيْئَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ " (1).

فالبَاءُ والبَاءُ جاءتا بمعنى واحد ، وهو النِّكَاح ، وانتقد ابن دريد (البَاءُ) ، فذكر أنه من كلام العامة .

وبالبحث وجدت كلمة (البَاءُ) صحيحة ، قد نصّ عليها عدد من اللغويين ، ومنهم الجوهري الذي التزم ما صحّ عنده في معجمه ، وورد لها بعض الشواهد ، وهذا يدلّ على صحّتها ، وعليه ، فلا وجه لابن دريد في نسبته (البَاءُ) إلى العامة ، فهي صحيحة ، وهاك التفصيل :

يقول صاحب العين : " والبَاءُ : الحُظُوءَةُ فِي النِّكَاح . ومن كلامهم : طَلَبَنَ الْجَاءَ إِذْ فَاتَهُنَّ الْبَاءُ . وفي الحديث (2) : " أَنَّ امْرَأَةً مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ ، وَقَدْ تَزَيَّنَتْ لِلْبَاءِ أَيْ لِلنِّكَاحِ " (3) ، ويقول الجوهري : " والبَاءُ مَثَلُ الْجَاءِ : لُغَةً فِي الْبَاءَةِ ، وَهِيَ الْجَمَاعُ " (4) ، ويقول ابن سيده : " والبَاءُ وَالبَاهَةُ : النِّكَاحُ ، وَقِيلَ : الْبَاءُ : الْحَظُّ مِنَ النِّكَاحِ " (5).

فمن هذه النصوص السابقة تتبيّن صحّة البَاءِ في معنى النِّكَاحِ أَوِ الْجَمَاعِ ، حيث نطقت بها بعض العرب ، وأوردها صاحب العين في كلام العرب الفصحاء ، وذكر حديثاً وردت فيه ، ووردت البَاءُ في حديث آخر في اللسان ، وهو "حديث (6) ابن مسعود عن النبي ﷺ من استطاع منك البَاءَ فليتزوّج ، ومن لا يستطيع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ... " (7).

- (1) الجمهرة / 1108 ، 293/3 ، 294 .
- (2) الحديث بلفظ (وقد تزينت للباءة) في النهاية لابن الأثير 160/1 ، ولم أجده في غريب الحديث لأبي عبيد، والفائق للزمخشري .
- (3) العين (بوه) 98/4 .
- (4) الصحاح (بوه) 2228/6 .
- (5) المحكم (بوه) 319/4 .
- (6) الحديث بلفظ الباءة في صحيح البخاري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - 1420 هـ - 1999م - كتاب النكاح - باب من لم يقطع الباءة ، حديث رقم 5066 ، 363/3 ، وصحيح مسلم بشرح النووي كتاب النكاح - باب استحباب النكاح - حديث رقم 1400 ، 185/5 ، وسنن أبي داود كتاب النكاح - باب التحريض على النكاح - رقم 178/2 - 2046 .
- (7) اللسان (بوه) 391/1 .

وبناء على ما سبق ، فالْبَاءُ لغةً نطق بها بعض العرب ، فلا يجوز أن تُنسب إلى العامة - كما نسبها ابن دريد - .

ويقول الفيومي : " والبَاءُ بالمدِّ النِّكاح والتَّزْوُج ، وقد تُطلق البَاءُ على الجِماع نفسه ، ويقال أيضاً البَاهَةُ ، وزَانَ العَاهَةُ ، والبَاهُ بالالف مع الهاء ، وابن قتيبة يجعل هذه الأخيرة تصحيفاً ، وليس كذلك ، بل حكاها الأزهري عن ابن الأنباري ، وبعضهم يقول : الهاء مبدلة من الهمزة ، يقال : فلانٌ حريصٌ على البَاءِ والبَاهِ بالهاء والقصر أي على النِّكاح ... " (1) .

فالفيومي نقل عن ابن قتيبة أنَّ البَاهُ تصحيف ، وهذا يؤيد نسبة ابن دريد البَاهِ إلى العامة ، لكن الفيومي نفى كلام ابن قتيبة ، وأثبت أنَّ البَاهُ صحيحة ، نقلها الأزهري عن ابن الأنباري .

(المِخْدَفَةُ والمِقْلَاع)

يقول ابن دريد : " والمِخْدَفَةُ : التي تسميها العامة المِقْلَاع ، وهو الذي يجعل فيه الحَجَرَ ، ويُرمى به لطرْد الطَّيْرِ وغير ذلك : خَذَفْتُ الحَجَرَ أَخَذَفُ بِهِ خَذْفًا " (2) .

فالمِخْدَفَةُ والمِقْلَاع وردا بمعنى واحد ، لكن ابن دريد نسب المِقْلَاع إلى العامة ، وقال في (قلع) : " والمِقْلَاع الذي تُخَذَفُ به الحِجَارَةُ أحسبه مولداً " (3) .

وقد سبق أن تناولت المِقْلَاع في طرق شرح المعنى ، وأثبت أنه عربي صحيح ، لا يجوز أن يُنسب إلى المولدين (4) ، وكذلك لا يجوز نسبته إلى العامة ، فقد نصَّ عليه لغويون كثيرون ، ومنهم الجوهري الذي التزم ما صحَّ عنده في معجمه ، إذ يقول : " والمِقْلَاع : الذي يُرمى به الحَجَر " (5) ، ويقول في (خذف) : " والمِخْدَفَةُ : المِقْلَاع أو شيء يُرمى به " (6) .

وبناء على ما سبق ، فلا وجه لابن دريد في نسبته المِقْلَاع إلى العامة فهي عربية صحيحة .

- (1) المصباح (باء) / 66 .
- (2) الجمهرة (خ ذ ف) خذف / 582 ، وقارن 204/2 .
- (3) الجمهرة (ع ق ل) قلع / 940 ، 130/3 .
- (4) ينظر: ص 503 من البحث .
- (5) الصحاح 127/3 ، وينظر: المقاييس 22/5 ، وأساس البلاغة 679-680 ، واللسان 3725/5 ، والمصباح / 513 ، والتاج 399/11 (قلع) .
- (6) الصحاح (خذف) / 1348/4 .

(العُقْرَبَانِ وَدَخَالُ الْأُذُنِ)

يقول ابن دريد : " والعُقْرَبَانِ : دويبة كثيرة القوائم ، وهي التي تسميها العامة دَخَالُ الْأُذُنِ ، قال الشاعر : (وافر)

" تَبَيْتُ تُدْهِدُهُ الْقُرْآنَ حَوْلِي .: كَأَنَّكَ عِنْدَ رَأْسِي عُقْرَبَانُ " (1).

فالعُقْرَبَانِ ودَخَالُ الْأُذُنِ مترادفتان ، لكن دَخَالُ الْأُذُنِ نسبة ابن دريد إلى العامة .

ويقول الزبيدي : " والعُقْرَبَانِ بالضم ويشدد الرابع وهذا عن الصاغاني دويبة تدخل الْأُذُنَ ، وهي هذه الطويلة الصفراء الكثيرة القوائم . قال الأزهري : يقال : هو دَخَالُ الْأُذُنِ ... " (2).

فيتبين مما سبق أن إطلاق العامة على العُقْرَبَانِ (دَخَالُ الْأُذُنِ) صحيح ، حيث نصّ عليه الأزهري وغيره من اللغويين ، كما يؤكد صحة قولهم : (دَخَالُ الْأُذُنِ) - قول الزبيدي فيما سبق : " دويبة تدخل الْأُذُنَ " ، فالعُقْرَبَانِ سُمِّيَتْ دَخَالُ الْأُذُنِ ؛ لأنها تدخلها ، وعليه ، فلا يُتَوَهَّمُ عدم صحة (دَخَالُ الْأُذُنِ) من نسبة ابن دريد إياه إلى العامة ، فهو صحيح .

(العُرْبَانِ وَالرَّبُونِ)

يقول ابن دريد : " والعُرْبَانِ والعَرَبُونِ : الذي تسميه العامة الرَّبُونِ " (3) .

فالعُرْبَانِ أو العَرَبُونِ تُطْلَقُ عليه العامة رَّبُوناً ، ويؤيد ابن دريد في نسبته الرَّبُونِ إلى العامة أن بعض اللغويين نصّ على أن الرَّبُونِ دخيل (4) ، كما منع الجواليقي استعمال الرَّبُونِ حيث قال : " الفراء : العُرْبَانِ والعَرَبُونِ لغة في الأُرْبَانِ والأَرَبُونِ ، ولا يقال الرَّبُونِ ، وهي حرف أعجمي " (5).

لكن قد يدلّ على صحة استعمال الرَّبُونِ بمعنى العَرَبُونِ - اشتقاق الفعل أَرَبَنَ منه، يقال : أَرَبَنْتُ الرَّجُلَ : أعطيته رَّبُوناً (6) .

(1) البيت دون عزو في عيون الأخبار لابن قتيبة 253/3. وينظر:الجمهرة / 1122، وقارن 308/3.

(2) التاج 258/2 ، وينظر:التهذيب 392/3 ، واللسان 3039/4 (عقرب) .

(3) الجمهرة (ب ر ع) عرب / 319 ، 267/1 ، وينظر / 1938 ، 1195 .

(4) ينظر:العين 269/8 ، والتهذيب 213/15 ، والمحيط 234/10 ، وتكملة الصاغاني 236/6 ، والتاج 225/18 (ربن) .

(5) المعرب / 232 .

(6) ينظر: العين 266/8 ، والتهذيب 213/15 (ربن) .

(الْفَرْخُ وَالرَّجْلَةُ)

يقول ابن دريد : " والبَقْلَةُ الحمقاء التي تسميها العامة الرَّجْلَةُ ، وهي الْفَرْخُ ، وإنما سُمِّيَتْ بذلك لضعفها ، وهي بالسريانية الْفَرْخُ بِالْحَاءِ " (1) .

فالبَقْلَةُ الحمقاء ، وَالْفَرْخُ ، وَالرَّجْلَةُ كلها بمعنى واحد ، لكن انتقد ابن دريد الرَّجْلَةَ بأنها من كلام العامة .

وبالبحث وجدت الرَّجْلَةَ التي نسبها ابن دريد إلى العامة عربية صحيحة ، وأكبر دليل على هذا نصّ الجوهري الذي التزم ما صحّ عنده في معجمه ، وغيره عليها ، ففي الصحاح : " وَالرَّجْلَةُ : بقلة ، وتُسَمَّى الحمقاء ؛ لأنها لا تثبت إلا في مَسِيل ، ومنه قولهم : هو أحمق من رَجْلَةٍ " (2) ، ويقول الزمخشري : " ونبتت الرَّجْلَةُ في الرَّجْلَةِ أي البقلة الحمقاء في المَسِيل " (3) ، ويقول ابن منظور : " وقال أبو حنيفة ، ومن كلامهم : هو أحمق من رَجْلَةٍ ، يعنون هذه البقلة ؛ وذلك لأنها تثبت على طرق الناس فتُداس ، وفي المَسَائِل فيقلعها ماء السيل ، والجمع رِجْلٌ " (4) ، ويقول الزبيدي : " وفي العباب : أصل الرَّجْلَةُ : المَسِيل ، فسُمِّيَتْ بها البقلة " (5) .

فيتبين من النصوص السابقة صحّة تسمية العامة البقلة الحمقاء رَجْلَةً ، حيث نصّ عليها الجوهري وغيره ، كما بين الصاغاني أنّ أصلها المَسِيل ، ثم أُطلقت على البقلة لأنها تثبت فيه ، فهذا من تسمية الشيء باسم محلّه .

ويؤكد صحّة الرَّجْلَةِ في معنى البقلة أيضاً المثل السابق الذي أورده الجوهري ، وهذا المثل أورده كذلك المفضل بن عاصم (ت 291 هـ) في كتابه الفاخر ، فقال : قولهم : هو أحمق من رَجْلَةٍ ، قال الأصمعي : الرَّجْلَةُ التي تسميها العامة البقلة الحمقاء ، وإنما حمقها لأنها تثبت في مجاري السَّيْلِ وأفواه الأودية ، فإذا جاء السَّيْل اقتلعها ، وقال أيضاً خالد : سُمِّيَتْ بذلك لأنها تثبت في كل موضع " (6) .

فالمثل السابق وتفسير الأصمعي للرَّجْلَةِ - يؤكدان أنّ الرَّجْلَةَ عربية صحيحة ، وعليه ، فلا وجه لابن دريد في نسبة الرَّجْلَةِ إلى العامة .

(1) الجوهرة (ح ق م) حمق / 560 ، 182/2 ، وينظر (ج ر ل) رجل / 464 .

(2) الصحاح (رجل) 4 / 1705 .

(3) أساس البلاغة (رجل) 278 .

(4) اللسان 1601/3 ، وينظر : المحكم 268/7 (رجل) .

(5) التاج (رجل) 270/14 .

(6) الفاخر فيما يلحن فيه العامة / 15 .

(الرَّاشِنُ وَالطُّفِيلِيُّ)

يقول ابن دريد : " الرَّشَنُ : أصل بناء فعل الرَّاشِن ، وهو الذي تسميه العامة الطُّفِيلِيُّ ، رَشَنَ يَرَشُنُ رَشْنًا ورَشُونًا ، ومنه يقال : رَشَنَ الكلبُ في الإناء ، إذا أدخل رأسه فيه " (1).

فالرَّاشِنُ والطُّفِيلِيُّ بمعنى واحد ، وانتقد ابن دريد الطُّفِيلِيَّ ، فنسبه إلى العامة .
وبالبحث وجدت الطُّفِيلِيَّ عربياً صحيحاً ، نصّ عليه أثبات اللغويين ، ومنهم صاحب العين والأصمعي وابن السكيت والأزهري والجوهري وغيرهم ويقول صاحب العين : " والتطفيل من كلام العرب : أن يأتي الرجلُ وليمةً أو صنيعاً لم يُدْعَ إليه ، فكل من فعل فعله نسب إليه ، وقيل : طُفِيلِيَّ " (2) ، ويقول الأزهري : " وقال ابن السكيت : في قولهم ، فلان طُفِيلِيَّ للذي يدخل المآدب ، ولم يدع إليها ، هو منسوب إلى طُفِيل ، رجل من بني عبد الله بن غطفان من أهل الكوفة ، وكان يأتي الولائم دون أن يُدعى إليها ، وكان يقال له : طُفِيل الأعراس أو العرائس " (3).

ويقول الجوهري : " الرَّاشِن : الذي يأتي الوليمة ولم يُدْعَ إليها ، وهو الذي يُسمّى الطُّفِيلِيَّ ... " (4) ، ويقول الزبيدي : " ... الطُّفِيلُ بن زلال ... ومنه الطُّفِيلِيَّ نسبةً إليه ، وهو الذي يدخل الوليمة والمآدب ولم يدع إليها ... ، ونقل الراغب في اشتقاقه وجهاً آخر ، فقال : يقال : إنه من طَفَلَ النَّهار ، وهو إتيانه إلى الطعام من غير دعوة في ذلك الوقت ، ونقل أبو طالب عن الأصمعي أنه مأخوذ من الطُّفْل ، وهو إقبال الليل على النهار بظلمته ، يعني أنه يُظلم على القوم أمرهم ، فلا يدرون من دعاه ، ولا كيف دخل عليهم . قلت : والراجع الأول " (5).

فقد نصّ على الطُّفِيلِيَّ فيما سبق لغويون أثبات ، ومنهم الأصمعي وابن السكيت والجوهري ، وبيّن بعضهم وجه الاشتقاق ، فهذا يؤكد أنه عربي صحيح ، ومن ثم فلا وجه لابن دريد في نسبته الطُّفِيلِيَّ إلى العامة .

والسبب في حدوث الترادف بين الطُّفِيلِيَّ والرَّاشِن - هو اختلاف اللهجات ، حيث

(1) الجمهرة (ر ش ن) / 734 ، وقارن 349/2 .

(2) العين (طفل) 429/7 .

(3) التهذيب 349/13 ، وينظر: الصحاح 1752/5 ، وأساس البلاغة 506 ، واللسان 2683/4 (طفل) .

(4) الصحاح (ر ش ن) 2123/5 .

(5) التاج (طفل) 436/15 .

أورد الأزهري نقلاً عن الليث أن " التَّطْفِيل من كلام أهل العراق " (1).

(قَطْنَةُ البَطْن و لَقَاطَةُ الحَصَى و الرُّمَانَةُ)

يقول ابن دريد : " وقَطْنَةُ البطن من البعير : التي تسميها العامة الرُّمَانَةُ ، وهي قطعة من الكَرَشِ متراكب بعضها على بعض ، وتُسَمَّى أيضاً : لَقَاطَةُ الحَصَى " (2).

فالقَطْنَةُ والرُّمَانَةُ و لَقَاطَةُ الحَصَى وردت بمعنى ، وانتقد ابن دريد الرُّمَانَةُ فنسبها إلى العامة ، ويُقرّر نقد ابن دريد نسبة الكلمة إلى العامة في الصحاح واللسان والتاج ، يقول الجوهري : " والقَطْنَةُ والقَطْنَةُ بكسر الطاء ، مثال المِعْدَةِ والمِعْدَةِ : التي تكون مع الكَرَشِ ، وهي ذات الأطباق التي تسميها العامة الرُّمَانَةُ ؛ وكسر الطاء فيه أجود " (3).

فقد صرّح عدد من اللغويين بنقد ابن دريد ، فهذا يدلّ على أن ابن دريد كان مُصيباً في نقده .

(الإِرْيَافُ و النَّزْهَةُ)

يقول ابن دريد : " وتَنَزَّهَ القَوْمُ ، إذا بعدوا من الرِّيفِ إلى البدو ، فأما النَّزْهَةُ في كلام العامة فإنّها موضوعة في غير موضعها ؛ لأنّهم يذهبون إلى أن النَّزْهَةَ حضور الأِرْيَافِ والمياه ، وليس كذلك ، وإنّما يقال لحضور البساتين : الإِرْيَافُ " (4).

فالعامة - كما ذكر ابن دريد - تجعل (النَّزْهَةُ) مرادفة للإِرْيَافِ ، أي أن النَّزْهَةَ والإِرْيَافَ معناهما واحد ، وهو حضور الأِرْيَافِ والبساتين والمياه ، وذكر ابن دريد أن النَّزْهَةَ عند العرب ليست كذلك .

وبالفعل قرّر ابن سيده كلام ابن دريد السابق ، وغلط ابن سيده العامة في إطلاقهم (النَّزْهَةُ) على حضور الأِرْيَافِ والمياه ، حيث قال : " وتَنَزَّهَ : خَرَجَ إلى الأرض النَّزْهَةَ ، والعامة يغلطون فيجعلون التَّنَزُّهَ : الخروج إلى البساتين والخُضَرِ والريّاض ، وإنّما التَّنَزُّهُ حيث لا يكون ماءٌ ولا ندىٌ ولا جَمْعُ ناسٍ ، وذلك شقُّ البادية " (5).

ويقول الجوهري : " قال ابن السكيت : ومما يضعه الناس في غير موضعه قولهم : خَرَجْنَا نَتَنَزَّهُ ، إذا خَرَجُوا إلى البساتين . قال : وإنّما التَّنَزُّهُ التَّبَاعُدُ عن المياه

(1) التهذيب (طفل) 349/13 .

(2) الجمهرة (ط ق ن) قطن / 925 ، 115/3 .

(3) الصحاح 2183/6 ، وينظر : اللسان 3683/5 ، والتاج 459/18 (قطن).

(4) الجمهرة (ز ن هـ) نزه / 831 ، وقارن 22/3 .

(5) المحكم (نزه) 969/4 .

والأرياف ، ومنه قيل : فلان يتنزّه عن الأقدار ويُنزّه نفسه عنها ، أي يباعدُها عنها " (1) ، ويقول الزبيدي : " واستعمال التنزّه في الخروج إلى البساتين والخُضرِ والريّاض غلطٌ قبيح ... " (2) .

فمما سبق يتأكّد غلط العامة في إطلاقهم (التنزّه) على حضور الأرياف ، والبساتين ؛ لأنّ التنزّه معناه البُعدُ عن الأرياف والبساتين ، وتوجد بعض استعمالات من تركيب (نزّه) تؤكّد أنّ التنزّه معناه : البُعدُ عن الأرياف والبساتين والمياه ، ومنها : (النزِيهة) ، وهي الفلاة التي نأت عن الرّيف والمياه ، وسُمّيت نزِيهة لبعدها عن غمق المياه وذبّان القرى و ومدّ البحار وفساد الهواء ... و (نزّه الفلا) : ما تباعد منها عن المياه والأرياف (3) .

لكن قد يكون إطلاق العامة صحيحاً ؛ وذلك لأنّ استعمالات تركيب (نزّه) تدلّ على البُعد ، والبُعد متحقّق في معنى التنزّه عند العامة ، فهم إذا خرجوا إلى البساتين والخُضرِ يتباعدون عن مكان إقامتهم المألوف المعتاد ، ويقصدون مكاناً بعيداً عنه ، يقول الزبيدي : " قال شيخنا نقلاً عن الشهاب : لا يخفى أنّ العادة كون البساتين في خارج القرى غالباً ، ولا شكّ أنّ الخروج إليها تباعد ، فغاية ما يلزم كونه حقيقة قاصرة ، فالعجب من التغليب في ذلك مع تسليم كون التنزّه : التّباعد ، على أنّ المصنّف فسّر التنزّه بالتّباعد مطلقاً ، ولم يُقيّد كما ترى ، فتغليطه الناس عجيب بلا مرأى ، انتهى " (4) .

فالشهاب صحّح استعمال العامة للتنزّه في الذهاب إلى البساتين والمياه ، إذ أنّهم يبعدون عن القرى ، ويذهبون إلى البساتين والمياه التي غالباً ما تكون خارج القرى ، فمعنى البعد متحقّق في إطلاقهم ، وشيخ الزبيدي استدلّ بأنّ المصنّف - وهو الفيروز أبادي - أورد أنّ التنزّه : التّباعد مطلقاً ، دون تقييد ، فتغليطه الناس (أي العامة) عجيب .

واستمر الزبيدي يعرض كلاماً ، ويردّ عليه ، وفي النهاية قال : " وقد علمت أنّه { أي تصحيح الشهاب وشيخ الزبيدي التنزّه عند العامة } مخالف لكلام الأئمة ، وناهيك بالجوهرى وابن سيده ، فقد أقرّا ابن السكيت فيما قال ، وتركوا الخوض في هذا المجال ،

(1) الصحاح (نزّه) 2253/6 .

(2) التاج (نزّه) 105/19 .

(3) ينظر: اللسان (نزّه) 4402/6 .

(4) التاج (نزّه) 105/19 .

وسلماً له المقال " (1).

(استنعر واستنعر)

يقول ابن دريد : " واستنعر اللُصوصُ ، بفتح العين وتخفيف الراء ، وهو افتعل من السَّعير ، أي اشتعلوا ، فأما قولهم : استنعر فخطأ ، وقد أولعت به العامة . واستنعرت الحربُ كذلك " (2).

وبالرجوع إلى بعض كتب اللغة وجدتها لم تنص إلا على استنعر بتخفيف الراء ، يقول ابن منظور : " واستنعر اللُصوص : اشتعلوا " (3) ، ويقول الزبيدي : " ومن المجاز : استنعرت اللُصوصُ ، إذا تحركوا للنشر ، كأنهم اشتعلوا والتهبوا " (4).

ولم أعر فيما رجعت إليه من كتب اللغة على استنعر اللُصوصُ بتشديد الراء ، وهذا يؤيد ابن دريد في نسبة استنعر بتشديد الراء إلى العامة وتخطئتهم فيها .

وأقول : قد يكون لقول العامة : استنعر اللُصوصُ بتشديد الراء وجه ، ففي اللسان : " وفي حديث طاووس : إذا استنعر عليكم شيءٌ من الغنم (5) ، أي ندَّ واستعصى ، من العرارة ، وهي الشدة وسوء الخلق " (6).

وأقول : لم لا يكون (استنعر اللُصوصُ) بتشديد الراء مأخوذاً أيضاً من العرارة، وهي الشدة وسوء الخلق، ويكون المعنى اشتدَّ اللُصوص فيما بينهم واشتعلوا وتحركوا للنشر.

(الشُّغْنَةُ وَالكَارَةُ)

يقول ابن دريد : " الشُّغْنَةُ : الحال ، وهي التي تسميها العامة الكارة ، ويمكن أن تكون الكارة عربية من قولهم : كَوَّرْتُ الشيءَ ، إذا لَفَفْتُهُ وَجَمَعْتُهُ ، فكأنَّ أصلها كَوْرَةٌ " (7).

فالشُّغْنَةُ والحَال (8) والكَارَةُ وردت بمعنى واحد ، وانتقد ابن دريد الكارة فنسبها

(1) التاج (نزه) 105/19 ، 106 .

(2) الجمهرة (رس ع) سعر / 714 ، وقارن 330/2 .

(3) اللسان (سعر) 2015/3 .

(4) التاج (سعر) 524/6 .

(5) الحديث بلفظ من النعم في الفائق 355/2 .

(6) اللسان (عرر) 2876/4 .

(7) الجمهرة (ش غ ن) شغن / 873 ، 64/3 .

(8) في اللسان (حول) 1056/2 " والحَال : الكارة التي يحملها الرجل على ظهره ، يقال منه : تحوَّلتُ حالاً : ويقال : تحوَّلتُ الرجلُ : إذا حملَ الكارة على ظهره ، يقال : تحوَّلتُ حالاً على ظهري إذا حملتُ كارةً من ثياب وغيرها " .

إلى العامة ، وقرّر نقد ابن دريد الأزهرى وابن منظور والزبيدي ، فذكروا أنّ الناس { أي العامة } يُسمونها الكارة ⁽¹⁾ .

ويلاحظ أنّ الأزهرى وابن منظور والزبيدي نسبوا الكارة إلى العامة في تركيب (شغن) .

وبالرجوع إلى تركيب (كور) وجدت الجوهري وابن منظور والزبيدي نصّوا على الكارة بمعنى الحال أو الشُّغنة ، ولم ينسبها أيهم إلى العامة ، يقول الجوهري : " والكارة ما يحمل على الظَّهر من الثياب " ⁽²⁾ ، ويقول ابن منظور : " والكارة : الحال الذي يحمله الرجل على ظَهره ، وقد كَارَهَا كَوْرًا واستَكَارَهَا " ⁽³⁾ .

فقد نصّ على الكارة بمعنى الحال ، ولم تتسب إلى العامة ، فهذا يدلّ على صحّتها ، وعربيّتها ، وعليه فيؤخذ بالشرط الأخير من كلام ابن دريد ، حيث قال فيه : " ويمكن أن تكون الكارة عربية من قولهم : كَوَّرْتُ الشيءَ إذا لَفَفْتُهُ وجمَعْتُهُ ، فكأنّ أصلها كَوْرَة " .

(شَيِّبَان وَمِلْحَان وَالْكَانُونَان)

يقول ابن دريد : " وشَيِّبَان وَمِلْحَان : شَهْرَا قِمَاح ، وهما أشدّ الشتاء برِّدًا ، وهما اللذان يقول من لا يُعمل على قوله من العامة ، كانون وكانون ، وإنّما هما عند طلوع الهَرَّارَيْن قلب العقرب والنَّسْر الواقع ، وإنّما سُمِّيَا بذلك لبياض الصَّقيع على الأرض ... " ⁽⁴⁾ .

فشَيِّبَان وَمِلْحَان يُطلق عليهما شَهْرَا قِمَاح ، والكَانُونَان ، ونسب ابن دريد إطلاق الكَانُونَيْن إلى العامة .

ويقول الجوهري : " وكانون الأول وكانون الآخر : شهران في قلب الشتاء ، بلغة أهل الروم " ⁽⁵⁾ ، ويقول ابن منظور : " وشَهْرَا قِمَاح وقِمَاح : شهران كانون ... قال شمر : يقال لشهري قِمَاح : شَيِّبَان وَمِلْحَان " ⁽⁶⁾ .

فالجوهري وابن منظور نصّا على الكَانُونَيْن ، ولم ينسبا اللفظة إلى العامة ، غاية ما هنالك أنّ الجوهري أورد أنّ الكانون والكانون من لغة الروم .

(1) ينظر: التهذيب (الجزء المستدرک) / 174 ، واللسان 2286/4 ، والتاج 323/18 (شغن) .

(2) الصحاح (كور) 2 / 810 .

(3) اللسان 3954/5 ، وينظر: التاج 461/7 (كور)

(4) الجوهري (ب ش و ا ي) شيب / 23 ، وقارن 206/3 .

(5) الصحاح (كنن) 2189/6 .

(6) اللسان 3734/5 ، وينظر: التهذيب 453/9 (كنن) .

وكون الكانون من لغة الروم - لا يقلل من شأنه ، فاللفظ - وإن كان رومي الأصل - فقد استعمله العرب ، ومن ثم ؛ فالافتراض من اللغات الأخرى كان السبب في وقوع الترادف هنا .

(الصيَّاء و الشَّيْص)

يقول ابن دريد : " والصيَّاء : الذي تسميه العامة الشَّيْص ، وهو البُسر الفاسد الصغار الذي لا نوى له ، يُقال : صاصت النخل تُصاوي صيَّاء " (1) .

فالصيَّاء والشَّيْص وردا بمعنى واحد ، وهو البُسر الفاسد ، وانتقد ابن دريد الشَّيْص فنسبه إلى العامة .

ويقول الجوهري : " والشَّيْص والشَّيَّاء : التمر الذي لا يشتد نواه ، وإنما يَشَّيْصُ إذا لم يُلْقَح النخل " (2) .

ويقول أيضاً : " والصيَّص والصيَّاء : لغة في الشَّيْص والشَّيَّاء " (3) ، ويقول ابن منظور : " الشَّيْص والشَّيَّاء : رديء التمر ، وقيل : هو فارسيّ معرّب ... قال الأموي : هي في لغة بلحارث بن كعب : الصيَّص . الأصمعي : صاصت النخلة إذا صارت شيصاً ، وأهل المدينة يُسمُّون الشَّيْص السَّخْل " (4) .

فمن النصوص السابقة يتبيّن أنّ (الشَّيْص) بمعنى البُسر الفاسد الذي نسبه ابن دريد إلى العامة - صحيح ، وهو لغة لبعض العرب ، ومن ثمّ ، فلا وجه لابن دريد في نسبته (الشَّيْص) إلى العامة .

والملاحظ فيما سبق أن اختلاف اللهجات كان السبب في وقوع الترادف .

(الفياش و الطرمدة)

يقول ابن دريد : " والفياش : الذي تسميه العامة الطرمدة ، ورجل مُفايش وفياش " (5) .

- (1) الجمهرة (ص أ و ي) / 242 ، 183/1 .
- (2) الصحاح (شيص) / 1044/3 .
- (3) الصحاح (صيص) / 1044/3 .
- (4) اللسان (شيص) / 2375/4 .
- (5) الجمهرة (ش ف ي) فيش / 875 ، وقارن 66/3 .

فالفَيَّاش⁽¹⁾ والطَّرْمَذَة جاءا بمعنى واحد ، وانتقد ابن دريد الطَّرْمَذَة ، فنسبه إلى العامة ، وقد ثبت من قبل⁽²⁾ أَنَّ الطَّرْمَذَة عربية ، يقول ابن منظور : " ... أبو الهيثم : المُفَايِشَة : المُفَاخَرَة ، وهي الطَّرْمَذَة بعينها ، والنَّفَج مثله ، يقال : رجلٌ نَفَّاجٌ وفَيَّاشٌ وطَرْمَازٌ وفَيُّوشٌ وطَرْمِذَانٌ بالنون : إذا افتخر بالباطل ، وتمدَّح بما ليس فيه " ⁽³⁾.

(غَلَّلَ وَغَلَّى وَغَلَّفَ)

يقول ابن دريد : " فأما قول العامة : غَلَّفَتْهُ بِالْغَالِيَةِ فخطأ ، إِنَّمَا هُوَ غَلَّيْتُهُ بِالْغَالِيَةِ وَغَلَّلْتُهُ بِهَا " ⁽⁴⁾.

فَغَلَّفَتْهُ وَغَلَّيْتُهُ وَغَلَّلْتُهُ بِالْغَالِيَةِ ، وهي " ضَرَبٌ مُرَكَّبٌ مِنَ الطَّيِّبِ " ⁽⁵⁾ - وردت بمعنى واحد ، وانتقد ابن دريد غَلَّفَتْهُ ، حيث نسبها إلى العامة وخطأهم فيها .

وبالبحث وجدت الزمخشري والفيومي والزبيدي نقلوا نسبة ابن دريد الكلمة إلى العامة ⁽⁶⁾.

ويقول الأزهري : " وقال اللحياني : تَغَلَّفَ بِالْغَالِيَةِ وَتَغَلَّلَ ، وقال بعضهم : تَغَلَّفَ بِالْغَالِيَةِ : إذا كان ظاهراً ، فإذا كان داخلياً في أصول الشعر ، قيل : تَغَلَّلَ " ⁽⁷⁾.

ويقول الجوهري : " وَتَغَلَّفَ الرَّجُلُ بِالْغَالِيَةِ ، وَغَلَّفَ بِهَا لِحْيَتَهُ غَلْفًا ، ومعد يكرب ابن الحارث بن عمرو ، أخو شرحبيل بن الحارث ، يلقب بالغلفاء ؛ لأنه أول من غَلَّفَ بِالْمِسْكِ زَعَمُوا " ⁽⁸⁾.

ويقول ابن منظور : " وَغَلَّفَ لِحْيَتَهُ بِالطَّيِّبِ وَالْحِنَاءِ وَالْغَالِيَةِ وَغَلَّفَهَا : لَطَخَهَا ... وفي حديث عائشة رضي الله عنها - كنت أُغَلِّفُ لِحْيَتَهُ بِالْغَالِيَةِ ⁽⁹⁾ ، أي أُلَطِّخُهَا " ⁽¹⁰⁾.

فقد نصَّ عدد من اللغويين على (غَلَّفَ) بمعنى لَطَّخَ ، ومنهم صاحب العين والليحياني (ت 215 هـ) - وهما متقدِّمان على ابن دريد - ونصَّ على (تَغَلَّفَ) أيضاً

(1) في الصحاح (فيش) 1015/3 : " الفَيَّاش : المُفَاخَرَة " .

(2) ينظر : ص 643 من البحث .

(3) اللسان (طرمذ) 2668/4 .

(4) الجمهرة (غ ف ل) غلف / 958 ، وقارن 147/3 ، 148 ، وينظر (غ ل غ ل) غلف / 217 .

(5) اللسان (غلف) 3283/5 .

(6) ينظر: أساس البلاغة 591 ، والمصباح / 451 ، والتاج 12 / 418 (غلف) .

(7) التهذيب 135/8 ، وينظر العين 419/4 (غلف) .

(8) الصحاح 1412/4 ، وينظر: المقاييس 390/4 (غلف) .

(9) الحديث في النهاية 379/3 .

(10) اللسان (غلف) 3283/5 .

الجوهري ، فهذا يؤكد صحة (غَلَفَ) ، كما وردت اللفظة في حديث عائشة ، وذكر الجوهري أن معديكرب بن الحارث ... يُلقَّب بالغلفاء ؛ لأنه أول من غَلَفَ بالمسك ، فالحديث واللقب شاهدان يؤكدان صحة غَلَفَ بمعنى لَطَخَ ، وعليه فابن دريد متشدد في تخطئته العامة .

(الْقَيْنَةُ وَ الْمُغْنِيَّةُ)

يقول ابن دريد : " والقَيْنُ أصله الحدَّاد ، ثم صار كلُّ صانعٍ قَيْنًا ، يقال : قَانَ الحدَّادُ الحديدَ يَقِينُهَا قَيْنًا ، إذا طَرَقَهَا بالمِطْرَقَةِ ، وَتَقَيَّنَتِ المرأةُ ، إذا تَزَيَّنَتِ ، وبه سُمِّيَتِ المَاشِطَةُ مُقَيَّنَةً ، ويمكن أن يكون اشتقاق القَيْنَةِ التي تُسمِّيها العامة الْمُغْنِيَّةُ من الأول والثاني جميعاً " (1) .

أورد ابن دريد أن العامة تُسمِّي القَيْنَةَ مُغْنِيَّةً ، وبالبحت وجدت إطلاق العامة صحيحاً ، حيث قال الجوهري : " والقَيْنَةُ : الأُمَةُ مُغْنِيَّةٌ كانت أو غيرَ مُغْنِيَّةٍ ... وبعض الناس يظن القَيْنَةَ الْمُغْنِيَّةَ خاصة ، وليس هو كذلك ... " (2) .

فيتبين مما ذكره الجوهري أن إطلاق العامة على القَيْنَةِ مُغْنِيَّةٌ صحيح ، لكن القَيْنَةَ ليست دلالتها خاصة بالمُغْنِيَّةِ ، وإنما تطلق على المُغْنِيَّةِ من الإماء وغير المُغْنِيَّةِ منهن .

(قَوْزَعٌ وَقَنْزَعٌ)

يقول ابن دريد : " وقَوْزَعٌ يقال : قَوْزَعَ الدِّيكُ ، إذا فَرَّ من صاحبه ونَقَّ ، والعامة تقول : قَنْزَعٌ ، وليس بشيء " (3) .

فابن دريد أورد أن العامة تجعل قَنْزَعَ الدِّيكِ بمعنى قَوْزَعٍ ، وانتقد قول العامة بأنه ليس بشيء .

وبالبحت وجدت ما يؤكد ما ذكره حيث منع ابن السكيت قَنْزَعَ الدِّيكِ يقول : " وتقول : قَوْزَعَ الدِّيكِ ، ولا تقل قَنْزَعٌ " (4) ، ويقول الجوهري : " قَنْزَعُ الظَّبْيِ وغيره يَقْزَعُ قَزُوعاً : أَسْرَعَ وَخَفَّ ، ومنه قولهم : قَوْزَعَ الدِّيكِ ، إذا غَلِبَ فَهَرَبَ ، قال يعقوب : ولا تقل قَنْزَعٌ ؛ لأنه ليس بمأخوذ من قَنْزَعِ الرأسِ ، وإنما هو من قَنْزَعٍ يَقْزَعُ ، إذا خَفَّ

(1) الجمهرة (ق ن ي) قين / 980 ، وقارن 168/3 .

(2) الصحاح (قين) 6 / 2186 .

(3) الجمهرة / 1176 ، 363/3 .

(4) إصلاح المنطق / 330 .

في عَدْوِهِ هَارِباً " (1) ، ويقول الزبيدي : " ويُقال إذا اقتتل الديكان فهَرَبَ أحدهما : قَنَزَعَ الديكُ ، قال أبو حاتم عن الأصمعي : هو قول العامة ؛ ولا يقال : قَنَزَعَ ، وإنما يقال : قَوَزَعَ الديكُ إذا غُلِبَ ... " (2).

فيتبين من النصوص السابقة أن قول العامة (قَنَزَعَ الديكُ) مخالف للصواب ، إذ الصواب أن يقال : قَوَزَعَ الديكُ ، والاشتقاق شاهد على ذلك ، فقَوَزَعَ مأخوذة من قَزَعَ بمعنى فَرَّ .

فابن دريد مصيب في نقده (قَنَزَعَ الديكُ) بدليل نصّ أبي حاتم والأصمعي عليه ، وأيضاً إقرار بعض اللغويين بمنع ابن السكيت (قَنَزَعَ الديكُ) ، فابن دريد كان موفقاً كل التوفيق في نقده .

(النَّقْسُ وَ الْمِدَادُ)

يقول ابن دريد : " والنَّقْسُ الذي تسميه العامة المِدَادُ : عربي معروف ، قال الشاعر : (طويل)

مُجَاغَةُ نَقْسٍ فِي أَدِيمٍ مُمَجَّمَجٍ " (3).

فالنَّقْسُ والمِدَادُ وردا بمعنى ، لكن انتقد ابن دريد المِدَادَ فنسبه إلى العامة ، وأرى أن نسبته المِدَادُ إلى العامة ليس من التقليل من شأن المِدَادَ ، وإنما ذكر العامة لزيادة توضيح معنى كلمة النَّقْسُ ؛ وهذا لأنَّ المِدَادَ بمعنى النَّقْسُ وهو الحَبْرُ - عربي صحيح ، نصّ عليه أثبات اللغويين ، ومنهم الجوهري وغيره .

يقول صاحب العين : " والمِدَادُ : ما يُكْتَبُ به " (4) ، ويقول الجوهري : " والمِدَادُ : النَّقْسُ ، تقول منه : مَدَدْتُ الدَّوَاةَ ، وَأَمَدَدْتُهَا أيضا ، وَأَمَدَدْتُ الرجلَ ، إذا أعطيته مَدَّةً بِقَلَمٍ " (5) ، ويقول ابن منظور : " واستَمَدَّ من الدَّوَاةِ : أخذ منها مِدَاداً ... قال ابن الأنباري : سُمِّيَ المِدَادُ مِدَاداً لإمداده الكاتب ، من قولهم : أَمَدَدْتُ الجيشَ بِمَدَدٍ ... " (6) ، ويقول الزبيدي : " ونقل شيخنا عن قدماء أئمة اللغة أن المِدَادَ بالكسر : هو كلُّ ما يُمَدُّ به الشيء أي يُزاد فيه لِمَدِّهِ والانتفاع به كحَبْرِ الدَّوَاةِ وسَلِيطِ السَّرَّاجِ ، وما يُوقَدُّ به من

(1) الصحاح 1264/3 ، وينظر: اللسان 3621/5 (قزع) .

(2) التاج (قنزع) 406/11 .

(3) الجمهرة (س ق ن) نقس / 853 ، 43/3 .

(4) العين 16/8 ، وينظر: التهذيب 84/14 ، والصحاح 537/2 ، واللسان 4158/6 (مدد) .

(5) الصحاح (مدد) 537/2 .

(6) اللسان (مدد) 4158/6 .

دُهْنٍ ونحوه ؛ لأنَّ وَضَعَ فِعَالٍ ، بالكسر ، لِمَا يُفَعَّلُ كَالآلَةِ ، ثم خُصَّ المِدَادُ في اللغة بالحَبْرِ " (1).

فمن النصوص السابقة يتبيّن أنَّ المِدَادَ عربي صحيح ، قد نصَّ عليه أثبات اللغويين ، كما بيّن علّة تسميته ابن الأنباري ، وأورد الزبيدي تطوّر دلالاته لتصبح خاصة بالحَبْر .

وبناء على ما سبق ، فلا معنى لنسبة ابن دريد المِدَادَ إلى العامة ، وهو عربي صحيح .

(الأُمْلُوكُ و لُعْبَةُ الأَرْضِ)

يقول ابن دريد : " وأُمْلُوكُ : دويبة تكون في الرَّمْلِ تشبه العِظَاءَةَ ، وتسميها العامة لُعْبَةَ الأرض " (2).

ولم أهنّد إلى لُعْبَةِ الأرض في ما تلحن فيه العامة للكسائي ، ولحن العوام للزبيدي ، ولم أجدها في الحيوان للجاحظ واللسان والتاج .

2- النقد بقوله : ليس بثبت

(خَيْطٌ باطلٌ و شَوَاطِلٌ باطلٌ)

يقول ابن دريد : " ويقال لهذا الضوء الذي يدخل من الكِوَاءِ (3) إلى البيوت في الشمس : شَوَاطِلٌ باطلٌ ، وليس بالثبت ، وقد قالوا : خَيْطٌ باطلٌ ، وهو أَصَحُّ الوجهين " (4).
فخَيْطٌ باطلٌ وشَوَاطِلٌ باطلٌ دلّ على شيء واحد ، وهو الضوء الذي يدخل من الكِوَاءِ إلى البيت في الشمس ، وانتقد ابن دريد (شَوَاطِلٌ باطلٌ) بأنّه ليس بثبت ، وذكر أنّ (خَيْطٌ باطلٌ) أَصَحُّ الوجهين .

وبالبحث وجدت الجوهري نصّاً على (شَوَاطِلٌ باطلٌ) حيث قال : " و { يقال } للهَبَاءِ (5) الذي يُرى في ضوء الكَوَّةِ شَوَاطِلٌ باطلٌ " (6) ، ويقول الزمخشري : " وفلانٌ

(1) التاج (مدد) 247/5 ، 248 .

(2) الجمهرة / 1195 ، وقارن 378/3 .

(3) في اللسان (كوى) 5 / 3964 : " والكَوَّ والكَوَّة : الخَرَقُ في الحائط ، والثَّقْبُ في البيت ونحوه ... وجمع الكوة كَوَى ، بالقصر نادر ، وكِوَاءٌ بالمدّ " .

(4) الجمهرة (ش ط و) شوط / 868 ، وقارن 59/3 .

(5) في اللسان (هبا) 6 / 4609 : " والهَبَاءُ : الشيء المنبث الذي تراه في البيت من ضوء الشمس شبيهاً بالغبار ... وقيل لما يظهر في الكوى من ضوء الشمس هباء " .

(6) الصحاح (شوط) 1138/3 .

شَوَطُهُ شَوَطٌ باطلٌ ، وهو الهَبَاءُ أي ليس بشيء " (1) ، ويقول ابن منظور : " وشَوَطٌ باطلٌ : الضوء الذي يدخل من الكُوَّة " (2) .

ويقول الزبيدي بعد أن أورد كلام ابن دريد ، والجوهري والزمخشري السابق : " وقال المُثَبِّتُونَ لهذه اللغة { أي لغة شَوَطٌ باطلٌ } : هي لغةٌ في السين المهملة " (3) ، ويقول ابن منظور في تركيب (سوط) : " وسَوَطٌ باطلٌ : الضوء الذي يدخل من الكُوَّة ، وقد حُكِّيت فيه الشين " (4) .

فيتبيّن مما سبق صحّة (شَوَطٌ باطلٌ) ، وأكبر دليل على ذلك - نصّ الجوهري والزمخشري وغيرهما عليها ، كما أنّها لغة نطقت بها بعض العرب .

وبناء على ما سبق ، فشَوَطٌ باطلٌ صحيح ثابت ، وابن دريد نفسه قال " وهو { أي خِيَطٌ باطلٌ } أصح الوجهين " ، فيؤخذ من هذا أنّ شَوَطٌ باطلٌ صحيح أيضاً ، وإن لم يكن في صحّة خِيَطٌ باطلٌ .

(الدُّخْرُوجَةُ وَالصُّعْرُورَةُ)

يقول ابن دريد : " وتُسَمَّى دُخْرُوجَةُ الْجَعْلِ صُّعْرُورَةً ، وليس بثبت ... " (5) .

فقد أورد ابن دريد الدُّخْرُوجَةَ وَالصُّعْرُورَةَ بمعنى واحد ، وانتقد الصُّعْرُورَةَ بقوله : " ليس بثبت " .

وبالبحث وجدت صاحب العين والأزهري والصاغانى وابن منظور والزبيدي نصّوا عليها ، ولم يوجّه أيّ منهم نقداً إليها ، ففي العين : " والصُّعْرُورَةُ : دُخْرُوجَةُ الْجَعْلِ ، يُصَعَّرُهَا بِالْأَيْدِي ... " (6) ، وفي اللسان : " والصُّعْرُورَةُ : دُخْرُوجَةُ الْجَعْلِ يَجْمَعُهَا فَيُدِيرُهَا وَيَذْفَعُهَا ، وَقَدْ صَعَّرَهَا ، وَالْجَمْعُ صَعَارِيرٌ " (7) .

ونص اللغويين السابقين على الصُّعْرُورَةَ بمعنى الدُّخْرُوجَةِ ، دون أن يذكر أيّ منهم نقد ابن دريد - يدلّ على صحّة الصُّعْرُورَةَ وثبوتها .

ووردت الصُّعْرُورَةُ بمعنى الصَّمْغَةِ المستديرة ، وصَعَّرَ الشيء فتَصَعَّرَ :

(1) أساس البلاغة (شوط) 435 .

(2) اللسان (شوط) 2360/4 .

(3) التاج (شوط) 316/10 .

(4) اللسان (سوط) 2151/4 .

(5) الجمهرة (ر ص ع) صعر / 738 ، وقارن 353/2 .

(6) العين 1 / 298 ، وينظر: التهذيب 27/2 ، وتكملة الصاغانى 67/3 (صعر) .

(7) اللسان 4 / 2448 ، وينظر: التاج 92/7 (صعر) .

دَحْرَجَهُ فَتَدَحْرَجَ وَاسْتَدَارَ (1).

فالاستعمالان السابقان تتسق دلالتهما مع دلالة الصُّعْرُورَةِ بمعنى الدُّحْرُوجَةِ ، إذ معنى الاستدارة متحقق في جميعها .

(زَعَطَ وَزَقَعَ)

يقول ابن دريد : " وقالوا : زَعَطَ الحمارُ ، إذا ضَرَطَ ، وليس بثبت ، فأما زَقَعَ الحمارُ إذا ضَرَطَ ، فصحيح " (2).

فَزَعَطَ الحمارُ وَزَقَعَ وردا بمعنى واحد ، وهو ضَرَطَ ، وانتقد ابن دريد زَعَطَ بأنه ليس بثبت ، ويوافق نقده أن كراع النمل لم يورد زَعَطَ في المنتخب تحت باب ما يخرج من الدُّبْرِ ، وإنما الوارد تحته زَقَعَ الحمارُ (3) ، وكذلك نصّ ابن القوطية على زَقَعَ الحمارُ بمعنى ضَرَطَ ضَرَطًا شديدًا (4) ، أما زَعَطَ فلم أجده في أفعاله ، وقرر ابن منظور والزبيدي نقد ابن دريد فنصّا عليه (5).

ويقول ابن القطاع : " وَزَعَطَ الحمارُ : ضَرَطَ " (6) ، ويقول الفيروزآبادي : " وَزَعَطَ الحمارُ : صَوَّتَ " (7) .

ويلاحظ أن ابن القطاع فَسَّرَ زَعَطَ بِضَرَطَ ، وفسّره الفيروزآبادي بِصَوَّتَ ، ويجمع بين التفسيرين بأنَّ ضُرَاطَ الحمار يكون معه صوت .

وبناء على ما حكاه ابن القطاع والفيروزآبادي يصحّ القول بثبوت زَعَطَ الحمارُ بمعنى ضَرَطَ .

(الزُّكْمَةُ وَالزَّنْكَمَةُ)

يقول ابن دريد : " الزُّكْمَةُ : آخر الولد ، وقالوا : الزَّنْكَمَةُ ، وليس بثبت " (8) ، وفي طبعة حيدرآباد : " الزُّكْمَةُ وقالوا الزَّنْكَمَةُ آخر ولد المرأة ، وليس بثبت " (9).

-
- (1) ينظر: اللسان (صعر) 2448/4 .
 - (2) الجوهرة (ز ط ع) زعط / 813 ، 4/3 .
 - (3) ينظر: المنتخب ص 20 .
 - (4) الأفعال لابن القوطية / 287 .
 - (5) ينظر: اللسان 1832/3 ، والتاج 270/10 (زعط)
 - (6) الأفعال لابن القطاع 98/2 .
 - (7) القاموس (زعط) 360/2 .
 - (8) الجوهرة / 1155 ، وقارن 342/3 .
 - (9) الجوهرة 342/3 .

وجاء في التاج : " الزُّكْمَةُ : الزُّكْمَةُ " (1) ، وورد فيه عن الزُّكْمَةِ : " آخر ولد الأبوين . يقال : هو زُكْمَةُ أبويه إذا كان آخر ولدتهما ، وهو مجاز نقله الجوهري " (2).

وبناء على ما ذكره الزبيدي يصح القول بثبوت الزُّكْمَةِ .

وقد أوردها ابن منظور أيضاً دون أن يوجّه إليها نقداً ، فقال : " الزُّكْمَةُ : الزُّكْمَةُ " (3).

ويلاحظ أنّ ابن منظور ذكر الزُّكْمَةَ بفتح الزاي ، وأرى أن يؤخذ بضبط التاج ؛ لأنّ الزُّكْمَةَ بضمّ الزاي بمعنى آخر ولد الأبوين هو الوارد في (زكم) في اللسان والتاج . ووردت في اللسان الزُّكْمَةُ بفتح الزاي بمعنى النسل عن ابن الأعرابي (4).

والزُّكْمَةُ بفتح الزاي بمعنى النسل تتناسب مع الزُّكْمَةَ بمعنى آخر ولد المرأة ، لكن الزُّكْمَةُ هي الموافقة لمعناها ، فضبط التاج هو الوجه .

(شَمَاصَاءُ وَشَمَاصَاءُ)

يقول ابن دريد : " وشَمَاصَاءُ : غَلَطٌ من العيش ، وغَلَطٌ من الأرض أيضاً ، وقالوا : شَمَاصَاءُ ، وليس بثبت " (5).

وبالبحث وجدت ابن منظور والزبيدي نصّاً على شَمَاصَاءَ بمعنى شَمَاصَاءَ ، دون أن يذكرنا نقد ابن دريد ، يقول ابن منظور : " والشَمَاصَاءُ : الغَلَطُ واليُبْسُ من الأرض كالشَمَاصَاءِ " (6) ، ويقول الزبيدي : " الشَمَاصَاءُ : الغَلَطُ من الأرض ، كالشَمَاصَاءِ " (7).

فنص ابن منظور والزبيدي على الشَمَاصَاءَ بمعنى الشَمَاصَاءَ ، دون أن يوردا نقد ابن دريد - يدلّ على ثبوت الشَمَاصَاءَ وصحتها .

(شِنْظِيرٌ وَشَنْبِيرٌ وَشَغِيرٌ)

يقول ابن دريد : " وشَنْبِيرٌ : سيئ الخلق ، وشِنْظِيرٌ : سيئ الخلق أيضاً ... وشَغِيرٌ

(1) التاج (زكم) 330/16 .

(2) التاج (زكم) 321/16 .

(3) اللسان (زكم) 1873/3 .

(4) ينظر: اللسان (زكم) 1848/3 .

(5) الجمهرة / 1192 ، 376/3 .

(6) اللسان (شمس) 2326/4 .

(7) التاج (شمس) 300/9 .

مثل شَنْظِير ، زعموا ، وليس بثبت " (1).

فالشَنْظِير والشَنْظِير وردت جميعها بمعنى واحد ، وهو الرجل السيئ الخلق ، وانتقد ابن دريد الشَّغِيرَ بأنه ليس بثبت ، وتبعه في ذلك الزبيدي حيث قال : " الشَّغِير ، كسكيت : الشَنْظِير ، وهو السيئ الخلق قال الصاغاني : قال ابن دريد : ليس بثبت " (2). إلا أن ابن منظور قال : " ورجل شَغِير : سيئ الخلق " (3).

فابن منظور نصّ على الشَّغِيرَ بمعنى السيئ الخلق ، ولم يورد أنه ليس بثبت فهذا يدلّ على ثبوته .

وتوجد استعمالات من نفس تركيب (الشَّغِير) يتسق معناها مع الشَّغِيرَ بمعنى السيئ الخلق ، وهي تتمثل في قول ابن منظور : " أبو عمرو : الشَّغَار : العداوة ، واشتَغَرَ فلانٌ علينا إذا تطاول وافتخر . وتشَغَرَ فلانٌ في أمر قبيح إذا تمادى فيه وتعمّق " (4).

فالاستعمالات السابقة تتسق دلالتها مع دلالة الشَّغِيرَ بمعنى السيئ الخلق ، فالاشتَغَارَ بمعنى التَّطاول والافتخار على الناس من سوء الخلق ، وكذلك الشَّغَارَ بمعنى العداوة ، والتَّشَغُرَ بمعنى التَّماذي والتعمّق في أمر قبيح ، كل هذا أيضاً من سوء الخلق .

(الكَرْوِيَاءُ وَالتَّقْرِدَةُ وَالْغَضَسُ)

يقول ابن دريد : " الغَضَسُ : نبت ، ذكر أبو مالك أن أهل اليمن يُسمُّون الحَبَّةَ التي يُسمِّيها الناس الكَرْوِيَاءَ : الغَضَسُ ، وليس بثبت . وأهل اليمن يُسمُّون الكَرْوِيَاءَ التَّقْرِدَةَ ، وأحسب أن أهل الحجاز يُسمُّون الكَرْوِيَاءَ التَّقْرِدَةَ أيضاً أو بعضهم " (5).

فالغَضَسُ والكَرْوِيَاءُ والتَّقْرِدَةُ جاءت بمعنى ، وانتقد ابن دريد الغَضَسَ بأنه ليس بثبت ، وقرّر نقده أيضاً الزبيدي (6) ، ويلاحظ أن اختلاف اللهجات هو الذي أدّى إلى حدوث الترادف ، فقد نُسِيتِ التَّقْرِدَةُ إلى اليمن والحجاز .

ولم أهتمد إلى الغَضَسَ في النبات للدينوري ، والمنتخب لكرّاع ، والمخصص لابن سيده .

(تَفَكَّنَ وَتَفَهَّمَكَنَ)

- (1) الجمهرة / 1192 ، 376/3 .
- (2) التاج (شغَر) 40/7 ، 41 .
- (3) اللسان (شغَر) 2284/4 .
- (4) اللسان (شغَر) 2284/4 ، وينظر: التاج (شغَر) 40/7 ، 41 .
- (5) الجمهرة (س ض غ) غَضَس / 833 ، وقارن 24/3 .
- (6) ينظر: التاج (غَضَس) 386/8 .

يقول ابن دريد : " قال : ويُقال : تَفَكَّنَ القَوْمُ ، إِذَا تَدَدَّمُوا ، وَتَفَهَّكُنُوا ، وليس بثبت . فَأَمَّا تَفَكَّهُوا تَعَجَّبُوا فَفصيح ، وكذلك فُسِّرَ في التنزيل : ﴿ فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (1) أي تَعَجَّبُونَ ، والله أعلم . وتميم تقول تَفَكَّنُونَ : تَدَدَّمُونَ . وأنشد : (كامل)

وَلَقَدْ فَكَّهْتُ مِنَ الَّذِينَ تَقَاتَلُوا :. يَوْمَ الْخَمِيسِ بِلا سِلَاحٍ ظَاهِرٍ " (2) .

فَتَفَكَّنَ وَتَفَهَّكَنَ وردا بمعنى واحد ، وهو تَدَدَّمَ ، وانتقد ابن دريد تَفَهَّكَنَ بأنه ليس بثبت ، وقرّر نقد ابن دريد أيضاً ابن سيده وابن منظور والزبيدي ، فقد نصّوا على كلامه (3) .

وأورد ابن فارس أن تَفَهَّكَنَ " من باب الإبدال ، والأصل تَفَكَّنُونَ ، وهو من التَدَدَّمَ ... " (4) ، ويقول الزبيدي : " تَفَهَّكَنَ الرجلُ : تَدَدَّمَ ، حكاه ابن دريد ، وليس بثبت . قلت : وأصله : تَفَكَّنَ ، وفي لغة بعض تَفَكَّهَ ، فكأنه جمع بين اللغتين " (5) .

فالزبيدي ذكر أن تَفَهَّكَنَ لغة مركبة من لغتين ، وهما تَفَكَّهَ وَتَفَكَّنَ ، فالفاء والكاف أخذت منهما ، حيث تشتمل عليهما تَفَكَّهَ وَتَفَكَّنَ ، ثم أخذت الهاء من تَفَكَّهَ ، والنون من تَفَكَّنَ لتصبح الكلمة تَفَهَّكَنَ .

(المَصْدُ والمَطَزُ)

يقول ابن دريد : " والمَطَزُ ، زعموا : مثل المَصْدُ ، كناية عن النكاح ، وليس بثبت " (6) .

فقد ورد المَطَزُ والمَصْدُ بمعنى واحد ، وانتقد ابن دريد المَطَزُ بأنه ليس بثبت ، وقرّر نقده ابن عباد والسرقي وابن سيده وابن منظور والزبيدي ، ففي المحيط : " المَطَزُ : النكاح ، وليس بثبت " (7) ، وفي أفعال السرقسطي : " أبو بكر : وَمَطَزَ المرأةَ مَطَزاً مثل مَصَدَّها مَصْداً : إِذَا نَكَحَهَا ، وليس بثبت " (8) ، والكلمة لم أجدها في أفعال ابن القوطية .

وجاء في أفعال ابن القطاع : " وَمَحَزَ المرأةَ مَحْزاً : بَاضَعَهَا ، وَمَطَزَهَا مَطَزاً

- (1) سورة الواقعة / 65 .
- (2) الجمهرة / 1297 ، وقارن 474/3 .
- (3) ينظر : المحكم 4 / 337 ، واللسان 3481/5 ، والتاج 439/18 (فهكن) .
- (4) المقاييس (فكه) 446/4 .
- (5) التاج (فهكن) 439/18 .
- (6) الجمهرة (ز ط م) مطز / 814 ، 5/3 .
- (7) المحيط (مطز) 28/9 .
- (8) أفعال السرقسطي 191/4 .

كذلك " (1) ، وفي تكملة الصاغاني : وقال ابن دريد : " المَطْرُ مثلُ المَصْدِ ، وهو النِّكاح " (2) ، وفي القاموس : " المَطْرُ : النِّكاح " (3) .

وتأسيساً على ما حكاه ابن القطاع والفيروزآبادي يصح القول بثبوت المَطْر في معنى النِّكاح ؛ ولا سيما مع وفرة أسمائه .

3- النقد بقوله : لا أدري ما صحته

(الآس والسَّمْسَق)

يقول ابن دريد : " والآس : معروف . وزعم قوم أن بعض العرب يُسمُّونه السَّمْسَق ، ولا أدري ما صحّة ذلك ... " (4) .

فالآس والسَّمْسَق لفظان بمعنى واحد ، يقول الدينوري : " الآسُ بأرض العرب كثيرٌ يَنْبُتُ في السَّهْلِ والجَبَلِ ، وَخُضْرَتُهُ دائمةٌ أبداً ، وَيَسْمُو حتى يكون شجراً عِظَماً ... " (5) .

وتوقّف ابن دريد في صحّة السَّمْسَق ، وبالرجوع إلى النبات للدينوري وجدته ذكر السَّمْسَق بمعنى المَرَزْجُوش - وهو العَنْقَز - وبمعنى الياسمين (6) ، وكذا كراع النمل في المنتخب أورد السَّمْسَق بمعنى العَنْقَز (7) ، ولم أجد في النبات والمنتخب السَّمْسَق بمعنى الآس .

أمّا ابن سيده في المخصص فقال : " ابن دريد : السَّمْسَق : الآس " (8) .

وبناء على ما ورد في المخصص ، فالسَّمْسَق في معنى الآس صحيح ، حيث نقله ابن سيده عن ابن دريد دون أن يوجّه إليه أي نقد ، وورد كذلك السَّمْسَق بمعنى الآس في اللسان والتاج على أنه صحيح دون أن يُنتقد بشيء (9) .

وأرى أن السَّمْسَق دلّالته مشتركة بين مجموعة من النبات ، وهذا راجع إلى اختلاف اللهجات ، فقد قال الدينوري في النبات : " وبعض العرب يجعل السَّمْسَق

- (1) أفعال ابن القطاع 182/3 .
- (2) تكملة الصاغاني (مطز) 304/3 ،
- (3) القاموس (مطز) 190/2 .
- (4) الجمهرة (س أ و ي) أوس / 238 ، 179/1 ، 180 .
- (5) اللسان (أوس) 171/1 .
- (6) ينظر: النبات 209/3 ، 211 .
- (7) ينظر: المنتخب ص 129 .
- (8) المخصص 264/3 .
- (9) ينظر: اللسان 2093/3 ، والتاج 223/13 (سمسق) .

الياسمين ، وبعضهم المَرَزْجُوش " (1) ، وقال ابن دريد فيما سبق : " والآس معروف ، وزعم قوم أن بعض العرب يُسمُّونه السَّمْسَق ... " .

فالسَّمْسَق أُطْلِقَتْ على ثلاثة نباتات : الياسمين ، والمَرَزْجُوش (العنَّز) ، والآس بسبب اختلاف اللهجات .

ويلاحظ أن السَّمْسَق ضُبِطَتْ تارةً بفتح السينين ، وتارةً بكسرهما ، وكلا الضبطين صحيح ؛ حيث قال الزبيدي : " السَّمْسَق ... كَجَعَرٍ وزَبْرَجِ الياسمين ، وقال أبو حنيفة : قال أبو نصر : هو المَرَزْجُوش ... وقيل : الآس " (2) .

(الأَخِيل والضُّؤُؤ)

يقول ابن دريد : " وذكر قومٌ من أهل اللغة أن الضُّؤُؤُ هذا الطائر الذي يُسمَّى الأَخِيل (3) ، ولا أدري ما صحته " (4) .

فالأَخِيل والضُّؤُؤُ يُطْلَقَان على طائر من الطيور ، وتوقَّف ابن دريد في صحّة الضُّؤُؤُ ، ونصَّ على توقّفه ابن منظور والزبيدي ، ففي التاج : " والضُّؤُؤُ كهْدُود هذا الطائر الذي يُسمَّى الأَخِيل ... ، قاله ابن سيده ، وتوقَّف فيه ابن دريد ، فقال : وما أدري ما صحته ، كذا في حياة الحيوان " (5) .

والضُّؤُؤُ لم أجده في الحيوان للجاحظ ، وقال ابن عباد : " والضُّؤُؤُ : طائر يقال له الأَخِيل " (6) ، وقال ابن سيده في المخصص تحت أبواب الطير : " ابن دريد : وهو { أي الأَخِيل } الضُّؤُؤُ أيضاً والشرشيق " (7) .

وبناء على ما حكاه ابن سيده عن ابن دريد في المخصص ، وما أورده ابن عباد يكون الضُّؤُؤُ بمعنى الأَخِيل صحيحاً ، وينتفي توقّف ابن دريد فيه .

(الرِّصَاص والرَّفَافَان)

يقول ابن دريد : " وزعم قومٌ أن الرِّصَاص يُسمَّى رَفَافاً ؛ لا أدري ما أقول

- (1) النبات 211/3 .
- (2) التاج (سمسق) 223/13 .
- (3) الأَخِيل : طائر أخضر ، وعلى جناحيه لمعة تخالف لونه . اللسان (خيل) 1306/2 .
- (4) الجمهرة (ض و ض و) 212 ، 157/1 .
- (5) التاج 195/1 ، وينظر : اللسان 2541/4 (ضاضاً) .
- (6) المحيط 65/8 .
- (7) المخصص 338/2 .

فيه " (1) .

وبالبحث وجدت الصَّرْفَان صحيحاً ، قد نصّ عليه الأزهري والجوهري وابن فارس وغيرهم ، ففي التهذيب : " والصَّرْفَان : الرِّصَاص ، ومنه قول الراجز :

أَمْ صَرَفَاتَا بَارِدًا شَدِيدًا " (2) .

ويقول الجوهري : " والصَّرْفَان : الرِّصَاص " (3) .

فالأزهري والجوهري نصّا على الصَّرْفَان بمعنى الرِّصَاص ، وأورد الأزهري رجزاً شاهداً عليه .

والصَّرْفَان في الرجز السابق فُسِّرَ بوجهين فُسِّرَ بالرِّصَاص ، وفُسِّرَ بالتَّمَر ، يقول ابن فارس : " ومما أحسبه شاذاً عن هذا الأصل : الصَّرْفَان ، وهو الرِّصَاص . والصَّرْفَان في قوله : (رجز)

أَمْ صَرَفَاتَا بَارِدًا شَدِيدًا

مختلف فيه ، فقال قوم هو الرِّصَاص ، وقال آخرون : الصَّرْفَان : جنس من التَّمَر ... " (4) .

والذي يعنينا هنا هو إثبات صحّة الصَّرْفَان في معنى الرِّصَاص ، وقد ثبتت صحّته بنصّ الأزهري والجوهري وغيرهما عليه .

(الشَّعِيرُ وَالشَّيْتَعُورُ)

يقول ابن دريد : " وجاء أمية بن أبي الصلت في شعره : بالشَّيْتَعُور ، وزعم قوم أنّه الشَّعِير ، ولا أدري ما صحته " (5) .

فالشَّعِيرُ والشَّيْتَعُورُ وردا بمعنى ، وتوقّف ابن دريد في صحّة الشَّيْتَعُور ، فقال : لا أدري ما صحته .

ويقول ابن منظور : " الشَّيْتَعُور : الشَّعِير عن ابن دريد ، وقال ابن جني : إنّما هو الشَّيْتَعُور ، بالغين المعجمة " (6) .

- (1) الجمهرة (ر ص ف) صرف / 741 ، 742 ، وقارن 356/2 ، 357 .
- (2) التهذيب 163/12 ، وينظر: اللسان 2437/4 (صرف) ، والرجز للزّباء في أدب الكاتب لابن قتيبة .
- (3) الصحاح (صرف) 1385/4 .
- (4) المقاييس 343/3 ، 344 ، وينظر: التاج 321/12 (صرف) .
- (5) الجمهرة (ر ش ع) شعر / 727 ، 342/2 ، 343 .
- (6) اللسان 2194/4 ، وينظر: التاج 7/7 ، 8 (شعر) .

فابن منظور نصّ على الشَّيْئُور ، وذكر أنّ ابن جني حكى الكلمة بالغين المعجمة، فهذا يدلّ على ثبوت الكلمة سواء أكانت بالعين أم الغين ، ويؤكد هذا أنّ ابن دريد ذكر أنّ أمية بن أبي الصلت أوردها في شعره، إلا أنني لم أقف على الكلمة في ديوان أمية .

(طِنْخٌ وَعِنْكَ)

يقول ابن دريد : " وزعم بعض أهل اللغة أنّ العرب تقول : مرّ طِنْخٌ من الليل ، كما قالوا : عِنْكَ من الليل ، ولا أدري ما صحّته " (1).

فالطِنْخُ والعِنْكَ وردا بمعنى واحد ، وهو الساعة من الليل (2) ، وتوقّف ابن دريد في صحّة الطِنْخ .

وأقرّ كلام ابن دريد ابن سيده والصاغانى وابن منظور والزبيدي فنقلوه (3).

(العنكبوت والمؤلة)

يقول ابن دريد : " وزعم قوم من أهل اللغة أنّ العنكبوت تُسمّى المؤلة ، ولا أعرف ما صحّته ، إلا أنّ قول الراجز :

حَامِلَةٌ دَلُوكَ لَا مَحْمُولَةٌ

مَلَأَى مِنَ الْمَاءِ كَعَيْنِ الْمُؤَلَةِ

أي كعين المحزون يترقرق فيها الدّمع " (4).

فالعنكبوت والمؤلة وردا بمعنى واحد ، وتوقّف ابن دريد في صحّة (المؤلة) .

ويقول ابن سيده : " وقال ابن دريد : وزعم قوم من أهل اللغة أنّ العنكبوت تُسمّى المؤلة ، قال : وليس بثبت " (5).

وسار على منوال ابن دريد - الجوهري وابن فارس حيث أوردا ما يشكك في صحّة المؤلة، ففي الصحاح: " وزعم قوم أنّ المؤلّ العنكبوت، الواحدة مؤلة، وأنشد (رجز)

مَلَأَى مِنَ الْمَاءِ كَعَيْنِ الْمُؤَلَةِ

(1) الجمهرة (خ ط ن) طِنْخ / 611 ، وقارن 233/2 .

(2) ينظر: اللسان (ع ن ك) 3138/4 .

(3) ينظر: المحكم 73/5 ، وتكملة الصاغانى 162/2 ، واللسان 2709/4 ، والتاج 294/4 (طِنْخ) .

(4) الجمهرة (ل و ه) وله / 990 ، وقارن 177/3 .

(5) المحكم 307/4 ، وينظر: اللسان 4920/6 ، والتاج 117/19 (وله) .

ولم أسمع من ثقة " (1) ، وفي المقاييس : " ويقولون في قول القائل : (رجز)

مَلَأَى مِنَ الْمَاءِ كَعَيْنِ الْمُؤَلَّةِ

إِنَّ الْمُؤَلَّةَ : العنكبوت ، وفيه نظر " (2).

فمن خلال ما ذكره ابن دريد والجوهري وابن فارس يتبين أَنَّ المؤلَّة بمعنى العنكبوت مشكوك فيه .

لكن يدلّ على صحّة المؤلَّة نصّ صاحب العين والأزهري نقلاً عن أبي عمرو الشيباني عليها ، حيث يقول صاحب العين " والمؤلَّة : اسم العنكبوت " (3) ، ويقول الأزهري " عمرو عن أبيه : هي العنكبوت والمؤلَّة ... " (4).

فصاحب العين وأبو عمرو الشيباني نصّا على المؤلَّة في معنى العنكبوت ، وهما موثوق بهما ، وعليه فالمؤلَّة صحيحة .

(الهَزِيعُ وَالْهَزِيمُ)

يقول ابن دريد : " وزعم قومٌ أَنَّ الهَزِيعَ مثل الهَزِيعِ من الليل ، ولا أدري ما صحته " (5).

وبالبحث وجدت ابن سيده والصاغانى وابن منظور والزبيدي نصّوا على الهَزِيع ، ولم يذكر أيّ منهم توقّف ابن دريد في صحته ، ونصّ هؤلاء اللغويين على الهَزِيع يدلّ على صحته ، ففي المحكم : " وَمَرَّ هَزِيعٌ مِنَ اللَّيْلِ كَهَزِيعٍ " (6) ، ويقول الزبيدي : " ومضى هَزِيعٌ مِنَ اللَّيْلِ وَهَزِيعٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ " (7) .

فمما سبق يتبين صحّة الهَزِيع بمعنى الطائفة من الليل .

وبالرجوع إلى بعض المجامع الشعرية وجدت شاهدين للهَزِيع في معنى الطائفة من الليل ، وهما قول متمم بن نويرة : (طويل)

لَعَمْرِي لَنَعْمَ الْمَرْءُ يَطْرُقُ ضَيْفُهُ .: إِذَا بَانَ مِنْ لَيْلٍ التَّمَامُ هَزِيعُ (8).

- (1) الصحاح 1822/5 ، وينظر: التاج 704/15 (مول) .
- (2) المقاييس (مول) 285/5 ، 286 .
- (3) العين (مول) 344/8 .
- (4) التهذيب 397/15 ، وينظر: المحكم 99/12 (مول) .
- (5) الجمهرة (ج ز هـ) هزج / 473 ، 92/2 .
- (6) المحكم 109/4 ، وينظر: اللسان 4660/6 (هزج) .
- (7) التاج 517/3 ، وينظر: تكملة الصاغانى 508/1 (هزج)
- (8) المفضليات / 272 .

وقول مليح بن الحكم : (طويل)

وقَدْ صَرَعَ الْقَوْمَ الْكَرَى بَعْدَمَا مَضَى .: هَزِيعٌ وَسِرْحَانُ الْمَفَازَةِ يَضْبَحُ⁽¹⁾.

4- النقد بقوله : مولّد

(الجَدِيَّةُ والجَدِيَّةُ والجَدِيدَةُ)

يقول ابن دريد : " والجَدِيَّةُ والجَدِيَّةُ ، والجمع الجَدَايا ، فهي جَدِيَّةُ السَّرَجِ ، وهما جَدِيَّتَانِ ، وهما الرِّفَادَتَانِ تحت الدَّقَّتَيْنِ ، وهما اللتان يُسَمِّيَهُمَا المَوْلَدُونَ الجَدِيدَتَيْنِ " (2).

فابن دريد انتقد الجَدِيدَتَيْنِ في معنى الجَدِيَّتَيْنِ أو الجَدِيَّتَيْنِ ، فذكر أنها من كلام المَوْلَدِينَ .

وبالبحث وجدت بعض اللغويين ينسب الكلمة إلى المَوْلَدِينَ ، وبعضهم ينسبها إلى العامة .

يقول الجوهري : " وجَدِيدَةُ السَّرَجِ : ما تحت الدَّقَّتَيْنِ من الرِّفَادَةِ واللِّبْدِ الْمُزَقِّ . وهما جَدِيدَتَانِ ، وهو مولّد . والعرب تقول : جَدِيَّةُ السَّرَجِ وجَدِيَّةُ السَّرَجِ " (3) ، ويقول أيضاً : " الجَدِيَّةُ : بتسكين الدال : شيءٌ مَحْسُوءٌ يُجْعَلُ تحت دَقَّتَيِ السَّرَجِ والرَّحْلِ ، وهما جَدِيَّتَانِ ... ولا تقل : جَدِيدَةٌ . والعامة تقولها " (4) .

ويقول الزمخشري : " وأَوْتِرُ جَدِيَّتِي سَرَجِكُ لَا يُعَقَّرُ ، وهما ما يُبْطِنُ به الدَّقَّتَانِ من لِبْدٍ مَحْسُوءٍ ، وكذلك جَدِيَّتَا الرَّحْلِ والجمع جَدِيٍّ وجَدِيَّاتٍ . ويقال لهما: الجَدِيَّتَانِ ، والعوام تسميهما : الجَدِيدَتَيْنِ " (5).

ونسب ابن دريد الجَدِيدَةَ إلى العامة في كتابه صفة السَّرَجِ واللِّجَامِ ، فقال فيه : " والجَدِيَّتَانِ ، الواحدة جَدِيَّةٌ وتجمع جَدَايا ، وهي التي تُسَمِّيُهَا العامة جَدِيدَةً ، وهي رِفَادَةٌ من لِبْدٍ أو أديم تَسْتَبْطِنُ الدَّقَّةُ " (6).

فما سبق يؤكد نقد ابن دريد من أن الجَدِيدَتَيْنِ ، وهما ما يُبْطِنُ بهما السَّرَجُ والرَّحْلُ - من كلام المَوْلَدِينَ ، فقد صرّح بهذا الجوهري في موضع من الصحاح .

(1) شرح أشعار الهذليين 1041/3 .

(2) الجمهرة (ج د ي) جدا / 453 ، وقارن 71/2 .

(3) الصحاح 454/2 ، وينظر: اللسان 563/1 ، والتاج 383/4 (جدد) .

(4) الصحاح 2299/6 ، وينظر: اللسان 573/1 (جدا) .

(5) أساس البلاغة (جدى) 95 .

(6) صفة السرج واللجام / 51 .

ونسبه في موضع آخر من الصحاح إلى العامة ، ومنع استعماله ، وكذلك نسب ابن دريد والزمخشري الكلمة إلى العوام ، وأورد الجوهري أن كلام العرب الفصحاء : جَدِيَّةٌ وَجَدِيَّةٌ .

(الْجَفْخُ وَالْفَجْخُ وَالطَّرْمَذَةُ)

يقول ابن دريد : " وَالْفَجْخُ وَالْجَفْخُ ، لغة يمانية ، وهو الذي يُسَمَّى المَوْلَدُونَ الطَّرْمَذَةُ " (1).

فابن دريد نسب الطَّرْمَذَةَ إلى المولدين ، وبالبحت وجدت بعض اللغويين نصاً على أنها عربية ، وورد لها بعض الشواهد ، يقول ابن سيده : " وَرَجُلٌ طَرْمَازٌ : مُبْهَلَقٌ صَلَفٌ ، وهو الذي يُسَمَّى الطَّرْمِزَانِ ، قال : (رجز)

سَلَامٌ مَلَّازٍ عَلَى مَلَّازٍ

طَرْمَذَةٌ مَنِي عَلَى الطَّرْمَازِ " (2).

ويقول ابن بري : " وذكر { أي الجوهري } في فصل طرمذ : (رجز)

طَرْمَذَةٌ مَنِي عَلَى طَرْمَازٍ

قال الشيخ : قال ثعلب في أماليه : الطَّرْمَذَةُ عربية ... والطَّرْمِزَانِ : الْمُتَكَثِّرُ بما لم يفعل ، وقال ابن خالويه مثل قول ثعلب : الطَّرْمِزَانِ والطَّرْمَازِ : الْمُتَبَذَّخُ ، يقال : تَبَذَّخَ ، أي : تَشَبَّعَ بما ليس عنده ، ويُقَوَّى ما ذكرناه في الطَّرْمَازِ قول أشجع السلمي : (رمل)

لَيْسَ لِلْحَاجَاتِ إِلَّا :. مَنْ لَهُ وَجْهٌ وَقَاحٌ

وَلِسَانٌ طَرْمِزَانٌ :. وَغُدُوٌّ وَرُوَاخٌ " (3).

فيتبين مما سبق أن الطَّرْمَذَةَ عربية ، فقد صرح ثعلب بذلك ، كما ورد شاهد للطَّرْمَازِ والطَّرْمِزَانِ ، وهذا يؤكد أن الطَّرْمَذَةَ ليست من كلام المولدين .

(الْخُطَّافُ وَالْكَلاب)

يقول ابن دريد : " وَتُسَمَّى الْحَدِيدَةُ الَّتِي فِيهَا الْكَالِيبُ الَّذِي يُسَمَّى المَوْلَدُونَ

(1) الجمهرة (ج خ ف) فجخ ، جفخ / 444 ، وقارن 62/2 .

(2) المحكم (طرمذ) 210/9 .

(3) حواشي ابن بري 70/2 ، وينظر: التاج 379/5 (طرمذ) .

الْخُطَّافُ : عَوْدَقَةٌ ... " (1).

فالكَلَالِيْبُ جمع كَلَّابٍ أورد ابن دريد أَنَّ المولدين يُطلقون عليها خُطَّافاً ، ويقول الجوهري : " والخُطَّافُ : حَدِيدَةٌ حَجْنَاءُ تكون في جانبيِّ البَكْرَةِ فيها المَحْوَرُ ، وكلُّ حَدِيدَةٍ حَجْنَاءُ خُطَّافٌ " (2) ، والحَدِيدَةُ الحَجْنَاءُ هي الْمُعْوَجَّةُ (3) ، ويقول ابن منظور : " والكلوب والكلاب : حَدِيدَةٌ مَعْطُوفَةٌ كالخُطَّافِ " (4).

فالجوهري أورد أَنَّ كل حَدِيدَةٍ حَجْنَاءُ أي مُعْوَجَّةٌ يُطلق عليها خُطَّافٌ ، وذكر ابن منظور أَنَّ الكَلَّابَ حَدِيدَةٌ مَعْطُوفَةٌ أي مُعْوَجَّةٌ .

وبناءً على نصّ الجوهري على الخُطَّافِ بمعنى الحديدِ الْمُعْوَجَّةِ - يتبين أَنَّ الخُطَّافَ بمعنى الحديدِ الْمُعْوَجَّةِ عربي صحيح ، ووردت في الشعر الفصيح ، ومن هذا قول بشر بن أبي خازم : (طويل)

بِغَرْبٍ وَمَرْبُوعٍ وَعُودٍ تُقِيمُهُ .: مَحَالَةٌ خُطَّافٍ تَصِرُ ثُقُوبُهَا (5).

5- النقد بقوله : خطأ

(أَسَدَتُ الْكَلْبَ وَأَشْلَيْتُهُ)

سبق تحت النقد بقوله : من قول العامة (6).

(اسْتَعْرَ واستَعَرَّ)

سبق تحت النقد بقوله : من قول العامة (7).

(غَلَّفَ وَغَلَّلَ وَغَلَّى)

سبق تحت النقد بقوله : من قول العامة (8) .

(1) الجمهرة (د ع ق) ع د ق / 661 ، وقارن 278/2 .

(2) الصحاح (خ ط ف) 135/4 .

(3) في اللسان (ح ج ن) 791/2 : عصاً مُعَقَّفَةً الرأس كالصَوَّلَجَانِ ... وكلُّ مَعْطُوفٍ مُعْوَجٌّ كذلك .

(4) اللسان (ك ل ب) 3912/5 .

(5) ديوان بشر بن أبي خازم / 14 والمفضليات / 330 .

(6) ينظر : ص 642-639 من البحث .

(7) ينظر : ص 651 من البحث .

(8) ينظر : ص 654 من البحث .

6- النقد بقوله : غلط

(الجُمَامُ والزَّمَاحُ)

يقول ابن دريد : " والزَّمَاحُ : سَهْمٌ يُجْعَلُ عَلَى رَأْسِهِ طِينٌ كَالْبُنْدُوقَةِ (1)
يُرْمَى بِهِ الطَّيْرُ ؛ وَاحْتَجَوْا بَرَجَزَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْجِنِّ :

هَلْ يُبَلِّغُنِيهِمْ إِلَى الصَّبَاحِ

هَيْقُ كَأَنَّ رَأْسَهُ زُمَّاحُ

قال أبو بكر : هذا غلط ؛ إِنَّمَا السَّهْمُ يُسَمَّى الْجُمَّاحُ ، فَأَمَّا الزَّمَاحُ فَطَائِرٌ كَانَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ يَأْتِي الْمَدِينَةَ فَيَقِفُ عَلَى أَطْمِ بَنِي وَاقِفٍ فَيَصِيحُ : حَرْبٌ حَرْبٌ ، فَرَمَوْهُ
فَقَتَلُوهُ ؛ وَلَهُ حَدِيثٌ ، وَحَدِيثُهُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَكْلٍ مِنْ لَحْمِهِ أَصَابَهُ حَبْنٌ (2) ، قَالَ بَعْضُ
الشُّعْرَاءِ : (خَفِيفٌ)

أَعْلَى الْعَهْدِ أَصْبَحَتْ أُمُّ عَمْرٍو .: لَيْتَ شِعْرِي أَمْ غَالَهَا الزَّمَاحُ

أَيُّ أَكَلْتُ مِنْ لَحْمِهِ فَهَلَكْتُ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ كَانَ يَخْتِطِفُ الصَّبِيَّ مِنْ مَهْدِهِ (3) .

وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ : " وَالزَّمَاحُ : طِينٌ يُجْعَلُ عَلَى رَأْسِ خَشَبَةٍ يُرْمَى بِهَا الطَّيْرُ ،
وَأَنْكَرَهَا بَعْضُهُمْ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هُوَ الْجُمَّاحُ " (4) .

فَمَا جَاءَ فِي اللِّسَانِ يُوَافِقُ نَقْدَ ابْنِ دَرِيدٍ مِنْ أَنَّ الزَّمَاحَ فِي مَعْنَى السَّهْمِ أَوْ الْخَشَبَةِ
الَّتِي عَلَى رَأْسِهَا طِينٌ غَلَطَ .

وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ الزَّمَاحَ فِي مَعْنَى السَّهْمِ أَوْ الْخَشَبَةِ ... لَمْ أَجِدْ لَهُ ذِكْرًا فِي تَرْكِيبِ
(زَمْح) فِي الْعَيْنِ وَالتَّهْذِيبِ وَالْمَحِيطِ وَالْمَقَابِيسِ وَالْمَجْمَلِ وَالصَّاحِاحِ وَأَسَاسِ الْبَلَاغَةِ
وَتَكْمَلَةِ الصَّاعِغَانِي وَالْقَامُوسِ .

وَيُؤَكِّدُ نَقْدَ ابْنِ دَرِيدٍ أَنَّ الْوَارِدَ فِي بَابِ السَّهَامِ فِي الْمُنْتَخَبِ (5) لِكِرَاعِ الْجُمَّاحِ فِي
مَعْنَى السَّهْمِ الصَّغِيرِ يَلْعَبُ بِهِ الصَّبَّيَّانِ عَلَى رَأْسِهِ تَمْرَةً ... وَهُوَ أَيْضًا الْوَارِدُ عَنْ

(1) الْبُنْدُوقُ : " الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْوَاحِدَةُ بُنْدُوقَةً ، وَالْجَمْعُ الْبَنَادِقُ " الصَّاحِاحُ (بَنْدُق) 1452/4 .

(2) فِي اللِّسَانِ (حَبْنٌ) 764/2 : " الْحَبْنُ : دَاءٌ يَأْخُذُ فِي الْبَطْنِ فَيُعْظَمُ مِنْهُ وَيَرْمُ ، وَقَدْ حَبْنُ ، بِالْكَسْرِ يَحْبِنُ
حَبْنًا ، وَحَبْنٌ حَبْنًا ، وَبِهِ حَبْنٌ . "

(3) الْجُمَهْرَةُ (ح ز م) زَمْح / 529 ، وَقَارَنَ 150/2 .

(4) اللِّسَانُ 1860/3 ، وَيَنْظُرُ : التَّاجُ 74/4 (زَمْح) .

(5) يَنْظُرُ : الْمُنْتَخَبُ ص 286 .

الدينوري في المخصص في باب ضروب السَّهَام وصفاتها (1) ، أمَّا الزُّمَّاح في معنى السَّهْم ... فلم أجده فيهما .

(الْفَرَادِيسِ وَالْكَدَادِيسِ)

يقول ابن دريد : " والكُدُس : الطعام المجتمع ، عربي صحيح ، والجمع أَكْدَاس ، وأهل الشام يقولون : الكَدَادِيس ، والواحد كُدَّيس ، زعموا ، قال المتلمس يخاطب ملكاً فرَّ منه : (بسيط)

لَمْ تَدْرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتُ مِنْ قَسَمٍ .: وَلَا دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِيسُ (2)

قال أبو بكر : قال الأصمعي : هذا غلط ، إنما هو : إذا دِيسَ الْفَرَادِيسُ ؛ قال : وهي الْأَكْدَاسُ بلغة أهل الشام " (3).

ويقول ابن سيده : " الكُدُس و الكَدَس : العَرَمَة (4) من الطعام والتمر والدراهم ونحو ذلك . والجمع : أَكْدَاس . وهو : الكُدَّيس ، يمانية ، قال : (بسيط)

لَمْ تَدْرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتُ مِنْ قَسَمٍ .: وَلَا دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِيسُ " (5).

ويقول الزمخشري : " له كُدُسٌ من الطعام وأَكْدَاس . وقال المتلمس : (بسيط)

لَمْ تَدْرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتُ مِنْ قَسَمٍ .: وَلَا دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْكَدَادِيسُ

أراد الْأَكْدَاسَ ، وهو اسم جمع ، وكَدَسَ الطعامَ فَتَكَدَّسَ " (6).

فابن سيده والزمخشري حكيا بيت المتلمس برواية الكَدَادِيس ، فهذا دليل على صحتها ، والكَدَادِيس على هذه الرواية تكون بمعنى الْأَكْدَاس ، والبيت في ديوان المتلمس بهذه الرواية (7).

وعلى رواية الأصمعي (الْفَرَادِيسِ) يكون معناها - كما جاء في اللسان - البساتين والكروم بلغة أهل الشام (8).

(1) ينظر المخصص 35/2 .

(2) ديوان المتلمس / 97 .

(3) الجوهرة (د س ك) كدس / 646 ، 647 ، وقارن 264/2 .

(4) في اللسان (عرم) 2914/4 : " والعَرَم والعَرَمَة : الكُدُس المَدُوس الذي لم يُدَر ... وحصره ابن بري ، فقال : الكُدُس من الحِنطة في الجرّين والبَيْدَر " .

(5) المحكم 437/6 ، وينظر اللسان 3835/5 (كدس) .

(6) الأساس (كدس) 704 .

(7) ينظر: ديوان المتلمس / 97 .

(8) ينظر: اللسان (فردس) 3375/5 .

ويدلّ على صحّة بيت المتلمس بالروايتين أنّ ابن الشجري أورد القصيدة التي فيها البيت ، ورواه بهما ، ففي مختارات ابن الشجري : (بسيط)

لَمْ تَدْرِ بُصْرَى بِمَا آلَيْتُ مِنْ قَسَمٍ .: وَلَا دِمَشْقُ إِذَا دِيسَ الْفَرَادِيسُ

بُصْرَى من أرض الشام . والفَرَادِيس : قرية بالشام أيضاً . ويُروى : الكَدَادِيس ؛ جمع كُدُس " (1).

وأرى أنّ في قول ابن دريد : " وهي { أي الفَرَادِيس } الأكْدَاس بلغة أهل الشام " - خطأ ؛ فالفَرَادِيس في لغة أهل الشام تُطْلَق - كما سبق - على البساتين والكروم ، وليست بمعنى الأكْدَاس (الطعام المجتمع) ، فبين الكَدَادِيس والفَرَادِيس اختلاف في المعنى .

7- النقد بقوله : ودفع ذلك قوم

(الأَطيمة واللّطيمة)

يقول ابن دريد : " واللّطيمة : العير تحمل الطّيب والبزّ ، والجمع لَطَائِم .

واللّطائم أيضاً : الإِرين . قال أبو بكر : ودفع ذلك قوم فقالوا : هي الأَطيمة ، والجمع الأَطَائِم ، والأَطَائِم : الإِرين ، وهي حُفْرٌ تُحْفَرُ وَيُسْتَوَى فِيهَا اللَّحْمُ وَيُخْتَبَزُ ، وليس هذا موضعه " (2).

فالأَطَائِم جاءت بمعنى الإِرين ، وهي الحُفْر التي تُوقَد فيها النَّار ، وانتقد هذا بأنّ الأَطَائِم هي التي تُسْتَعْمَل في معنى الإِرين .

وبالبحث وجدت كتب اللغة التي رجعت إليها نصّت على الأَطيمة بمعنى مُوقَد النَّار ، حيث يقول الفارابي : " الأَطيمة : مُوقَد النَّار " (3) ، ويقول الأزهري : " أبو عبيد : الأَطيمة : مُوقَد النَّار ، وجمعها أَطَائِم ، وقال الأَفوه الأودي : (كامل)

فِي مَوْطِنٍ ذَرَبِ الشَّبَا فَكَأَنَّمَا .: فِيهِ الرِّجَالُ عَلَى الْأَطَائِمِ وَاللَّظَى " (4).

فهذا يؤيّد اللغويين القائلين بأنّ الأَطيمة هي التي تُسْتَعْمَل في معنى الإِرين ، وهي الحُفْر التي تُوقَد فيها النَّار ، والشاهد السابق يؤكّد هذا ، فقد وردت فيه الأَطَائِم ، وهي

(1) مختارات ابن الشجري / 138 .

(2) الجمهرة (ط ل م) لطم / 926 ، وقارن 116/3 .

(3) ديوان الأدب للفارابي 188/4 .

(4) البيت في شرح أشعار الهذليين 379/1، وينظر: التهذيب 44/14 ، و الصحاح 1864/5 ، والمقاييس 113/1 (أطم) .

جمع الأُطيمة .

ورجعت إلى بعض المجامع ⁽¹⁾ الشعرية فلم أعر فيها على شاهد للأُطيمة في معنى الإِرين ، وإنما وجدت لها بعض الشواهد في معنى العير التي تحمل الطَّيب ، وهي قول ساعدة بن جؤبة : (طويل)

فَقَدْ أَشْهَدُ الْبَيْتَ الْمُحَجَّبَ زَانَهُ .: فِرَاشٌ وَجُدْرٌ مُوجَجٌّ وَلَطَائِمٌ ⁽²⁾

وقول النابغة الذبياني : (طويل)

على ظَهَرٍ مَبْنَاةٍ جَدِيدٍ سَيُورُهَا .: يَطُوفُ بِهَا وَسَطُ اللَّطِيمَةِ بَائِعٌ ⁽³⁾

فمما سبق يتضح أنَّ الحقَّ مع من دفع اللطيمة في معنى الحفرة ... إذ الصحيح في هذا المعنى الأُطيمة ؛ فهي الواردة - كما سبق - في كتب اللغة .

أمَّا اللطيمة في معنى الحفرة ، فلم أجد لها في المحيط لابن عباد والمقاييس والمجمل والصاح وتكملة الصاغاني واللسان والقاموس والتاج ⁽⁴⁾.

8- النقد بقوله : أفصم

(البرّ والحِنطة والقَمَم)

يقول ابن دريد : " والبرّ المعروف أفصح من قولهم القَمَم والحِنطة . قال الشاعر : هو المتنخل : (بسيط)

لَا دَرَّ دَرِّيَ إِنْ أَطْعَمْتُ رَائِدَهُمْ .: قِرْفَ الْحَتَّى وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزٌ ⁽⁵⁾

القِرْف : القشْر . وقِرْف كل شيء : قشْره ، والحتَّى : رديء المُقْل خاصة " ⁽⁶⁾.

وقرّر ابن سيده وابن منظور والزبيدي قول ابن دريد بأنّ البرّ أفصح من قولهم : القَمَم والحِنطة ، ففي المحكم : " قال ابن دريد : البرّ أفصح من قولهم : القَمَم والحِنطة ، واحدته : بُرّة " ⁽⁷⁾.

(1) وهي المفضليات والأصمعيات وشرح أشعار الهذليين ، ومختارات ابن الشجري وديوان امرئ القيس والنابغة الذبياني .

(2) شرح أشعار الهذليين 1184/3 ، وفيه : المُوَجَج : الكثيف الغليظ .

(3) ديوان النابغة الذبياني / 31 .

(4) ينظر: المحيط 182/9 ، 183 ، والمقاييس 250/5 ، والمجمل / 644 ، والصاح 2030/5 ، وتكملة

الصاغاني 146/5 ، واللسان 4037/5 ، 4038 ، والقاموس 173/4 ، والتاج 650/17 : 653 (لطم).

(5) البيت للمتنخل في شرح أشعار الهذليين 1263/3 ، برواية : أطعمت نازلکم " .

(6) الجمهرة (ب ر ر) برر / 67 ، وقارن 27/1 .

(7) المحكم 215/11 ، وينظر: اللسان 254/1 ، والتاج 71/6 (برر) .

ويقول ابن منظور " والقَمْح : لغة شامية ، وأهل الحجاز قد تكَلَّموا بها " (1).

فيتبين من قول ابن منظور أنَّ اختلاف اللهجات هو الذي أدَّى إلى الترادف في هذا المثال .

9- النقد بقوله : ليس بالصحيح

(بَلَّيَان وَهَلَّيَان)

يقول ابن دريد : " ويقال : ذهب فلان بذي بَلَّيَان وبذي هَلَّيَان ، فأما هَلَّيَان فليس بالصحيح ، إذا ذهب حيث لا يُدري " (2).

فالبَلَّيَان والهَلَّيَان قد نصَّ ابن دريد على أنَّهما بمعنى ، وذكر أنَّ هَلَّيَان ليس بصحيح .

وبالبحث وجدت ابن فارس وابن سيده وابن منظور والزبيدي نصَّوا على هَلَّيَان بمعنى بَلَّيَان ، ولم ينصَّ أيُّ منهم على نقد ابن دريد من أنَّ (هَلَّيَان) ليس بالصحيح ، يقول ابن فارس : " ويقال : ذهب بذي هَلَّيَان : أي حيث لا يدري " (3) ، ويقول ابن سيده : " وذهب بذي هَلَّيَان ، وبذي بَلَّيَان - وقد يُصَرَّف - أي حيث لا يُدري أين هو " (4).

فيتضح ممَّا سبق أنَّ (هَلَّيَان) صحيح استعماله ، ويلاحظ اختلاف ضبط بَلَّيَان وهَلَّيَان في الجمهرة عما أورده ابن فارس وابن سيده ، فاللام في الكلمتين هي المشددة في الجمهرة ، والياء هي المشددة في كلام ابن فارس وابن سيده .

10- النقد بقوله : لا يعرفه الأصمعي

(ضُرُوس وقُرُون)

يقول ابن دريد : " وأصابَ أرضَ بني فلان قُرُونٌ من المطر ، أي دَفَعٌ مُتَفَرِّقَةٌ ، قال الأصمعي : لا أعرف قُرُوناً من المطر ، إنما هي ضُرُوس من المطر " (5).

فالقُرُون والضُرُوس وردا بمعنى واحد ، وهو الدَّفَعُ المُتَفَرِّقَةُ من المطر ، لكنَّ الأصمعي لا يعرف القُرُون من المطر ، فهذا بمثابة الإنكار للقُرُون .

(1) اللسان (قمح) 3437/5 .

(2) الجمهرة (ل ه ي) هلي / 991 ، 179/3 .

(3) المقاييس (هـ ل) 60/6 .

(4) المحكم 275/4 ، وينظر: اللسان 4696/6 ، والتاج 339/20 (هـ ل) .

(5) الجمهرة (ر ق ن) قرن / 793 ، 407/2 .

ويقول ابن عباد : " وقُرُون من مطر وعُشب : أي مُتَفَرِّقَة " (1) ، ويقول ابن سيده : " وقُرُون المطر : دُفْعُهُ المُتَفَرِّقَة " (2) ، ويقول الزبيدي : " والقرن : الدُّفْعَة من المطر المُتَفَرِّقَة ، والجمع قُرُون " (3) .

فقد نصّ عدد من اللغويين على القُرُون بمعنى الدُّفْع المُتَفَرِّقَة من المطر ، ولم يذكر أيّ منهم ما يقلل من شأنها ، فهذا دليل على ثبوتها وصحتها .

وتوجد استعمالات من نفس تركيب (القُرُون) تؤكد صحتها ، فقد جاء في اللسان : " والقرن : حَلَبَة من عَرَق ... والقرن : الدُّفْعَة من العَرَق ، يقال : عَصَرْنَا الفرسَ قَرْنًا أو قَرْنَيْن ، والجمع قُرُون ؛ قال زهير : (وافر)

تُضَمَّرُ بِالْأَصَائِلِ كُلِّ يَوْمٍ .: تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا الْقُرُونُ (4) .

... والقرن : الأُمَّة تأتي بعد الأُمَّة ... والقرن : الجَبِيلُ المُتَفَرِّد ، وقيل : هو قِطْعَة تنفرد من الجبل ... والقرن : الخِصْلَة من الشَّعر والصُّوف : جمع كل ذلك قُرُون " (5) .

فالاستعمالات السابقة تتسق دلالتها مع القُرُون بمعنى الدُّفْع المُتَفَرِّقَة من المطر ، فالقرن وجمعه قُرُون جاءت بمعنى الدُّفْع المُتَفَرِّقَة من العَرَق ، - وهي بهذا المعنى في بيت زهير السابق - وكذلك القرن بمعنى الأُمَّة تأتي بعد الأُمَّة ، فالأُمم دفع تأتي بعد دفع ، وكذلك القطعة من الجبل والقطعة من الصوف ، فهما جزء صغير من شيء كبير مثل الدُّفْعَة من المطر أو العَرَق فهي جزء قليل من شيء كثير .

11 - النقد بقوله : لا أحسبه محفوظاً

(الإِدْلُ والمِدْل)

يقول ابن دريد : " والمِدْل والإِدْل : اللَّبَنُ الخاثر ، ولا أحسب المِدْل محفوظاً " (6) .

وورد في المنتخب في باب اللَّبَنِ الإِدْل في معنى اللَّبَنِ الذي تَلَبَّدَ بعضه على بعض فلم يَتَقَطَّع (7) ، أما المِدْل فلم أجده في باب اللَّبَنِ من المنتخب (8) .

- (1) المحيط (قرن) 387/5 .
- (2) المحكم (قرن) 222/6 .
- (3) التاج (قرن) 443/18 .
- (4) البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى / 187 .
- (5) اللسان (قرن) 3609/5 .
- (6) الجمهرة (د ل م) مدل / 681 ، 299/2 .
- (7) ينظر : المنتخب ص 204 .
- (8) السابق : نفسه .

وجاء في المخصص في باب الحامض من اللّبن والخاثر : " ابن دريد : الإِثْل والمِثْل : اللّبن الخاثر ، وقال : أتانا بِإِثْلَةٍ خَرَساء ، وهي الشَّرْبَةُ من اللّبن الغليظة الخاثره التي لا تسمع في الإناء لها صوتاً " (1).

وأورد ابن عباد وابن فارس وابن سيده والصاغاني وابن منظور والفيروزآبادي والزبيدي المِثْل بمعنى اللّبن الخاثر ، ولم يوجّه أيّ منهم نقداً لها ، فهذا يدلّ على صحّتها، ففي المحيط : " المِثْل من اللّبن: الحامض " (2)، وفي اللسان: " والمِثْل: اللّبن الخاثر " (3).

ويُخَفَّف من نقد ابن دريد أنّه استخدم الحساب الذي يفيد عدم القطع .

12- النقد بقوله : ليس بشيء

(قَوْزَعٌ وَقَنْزَعٌ)

سبق تحت النقد بقوله : من قول العامة (4).

13- النقد بقوله : ليس بالمأخوذ به

(الْمَنَّا وَالْمَنْ وَالْمَنَّا)

يقول ابن دريد : " فأما المَنَّا الذي يوزن به فناقص تراه في بابهِ إن شاء الله ، وذكرُوا أنَّ قومًا من العرب يقولون : مَنٌّْ وَمَنَّا ، وليس بالمأخوذ به " (5).

فالمَنَّا جاءت مرادفة للمَنّْ أو المَنَّا ، لكن ابن دريد انتقد المَنّْ أو المَنَّا بقوله : ليس بالمأخوذ به .

وبالبحث وجدت المَنّْ أو المَنَّا صحيحاً ، والدليل على ذلك قول الأزهري : " المَنّْ : لغة في المَنَّا الذي يوزن به ... " (6) ، ويقول أيضاً : " قال الرؤاسي وأبو زيد : يقال : هو مَنَّا ، وَمَنَوَانٌ وَأَمْنَاءٌ ، للمِكْيَال الذي يكيلون به السَّمْن وغيره ، وقد يكون من الحديد أوزاناً ، وبنو تميم يقولون : هو مَنٌّْ وَمَنَّا ، وَأَمْنَانٌ " (7) ويقول الجوهري :

- (1) المخصص 458/1 .
- (2) المحيط 321/9 ، وينظر: المقاييس 306/5 ، والمحكم 63/10 ، وتكملة الصاغاني 513/5 (مدل) .
- (3) اللسان 4160/6 ، وينظر: القاموس 49/4 ، والتاج 689/15 (مدل) .
- (4) ينظر: ص 655 من البحث .
- (5) الجمهرة (م ن ن) منن / 170 ، وقارن 122 / 1 .
- (6) التهذيب (من) 472/15 .
- (7) التهذيب 530/15 ، وينظر: اللسان 4285/6 (منا) .

"وَالْمَنْ : الْمَنَّا ، وهو رَطْلَان ... " (1) ، ويقول أيضاً : " الْمَنَّا مقصور : الذي يوزن به ... وهو أفصح من الْمَنْ " (2) ، ويقول الفيومي : " الْمَنَّا : الذي يُكَال به السَّمْن وغيره ، وقيل الذي يُوزن به رَطْلَان ... وفي لغة تميم مَنّ بالتشديد ... " (3).

فقد نصّ الرؤاسي وأبو زيد والأزهري والجوهري وغيرهم على الْمَنْ ، فهذا يؤكد صحته ، كما ورد أنّ الْمَنْ وَالْمَنَّا لغة بني تميم ، وهم مَنْ هم في الفصاحة .

فبناءً على ما سبق لا وجه لقول ابن دريد بأنّ الْمَنْ وَالْمَنَّا ليس بالمأخوذ به ، وقد نصّ عليه أثبات اللغويين ، ونطق بهما بعض العرب الفصحاء .

غاية ما هنالك أنّ الجوهري قال : إنّ الْمَنَّا أفصح من الْمَنْ ، وهذا يعني أنّ الْمَنْ فصيح ، وليس كما ذكر ابن دريد من أنّه ليس بالمأخوذ به .

نتقيب

- انتقد ابن دريد بعض الألفاظ مع إثبات بعض مصادر اللغة صحتها (4).
- يتبين فيما سبق أنّ اختلاف اللهجات أدّى إلى حدوث بعض أمثلة الترادف (5).
- قد يذكر ابن دريد العامة ، ولا يقصد بذكرهم أنّ اللفظ غير عربي ، وإنما يذكرهم ابن دريد لأجل التعريف بمعنى اللفظ (6).

(1) الصحاح (منن) 2207/6 .

(2) الصحاح (منا) 2497/6 .

(3) المصباح (منا) / 582 .

(4) ينظر على سبيل المثال : أسدت الكلب وأشليتته - المبدلخ والمطرمد - الباءة والباء - المخذفة والمقلع - الراشن والطفيلي ...

(5) ينظر على سبيل المثال : الآس والسمسق - البر والحنطة والقمح .

(6) ينظر من ذلك مثلاً : الرجلّة والفرّخ - المداد والنقس .

وبعد ما سبق إليك أمثلة النقد الخاصة بالترادف مرتبة هجائياً :

الألفاظ المترادفة	اللفظ المنتقد	عبارة النقد	نتيجة البحث
الإِدْل والمِدْل : اللَّبن الخاثر	المِدْل	لا أحسبه محفوظاً	صحة اللفظ
أَسَدْتُ الكَلْبَ وَأَشْلَيْتُهُ	أَشْلَيْتُهُ	خطأ من قول العامة	صحة اللفظ
الأَطِيْمَة واللَّطِيْمَة	اللَّطِيْمَة	دفعه قوم	موافقة النقد
الآس والسَّمْسَق	السَّمْسَق	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
المُبْدَلِخ والمُطْرَمِذ	المُطْرَمِذ	من قول العامة	صحة اللفظ
البُرِّ والجِنَطَة والقَمَح	البُرِّ	أفصح	موافقة النقد
بِلْيَان وهِلْيَان	هَلْيَان	ليس بالصحيح	صحة اللفظ
البَاءَة والْبَاه	الْبَاه	من قول العامة	صحة اللفظ
الجَدِيْدَة والجَدِيَّة	الجَدِيْدَة	مولد	موافقة النقد
الجَفَخ والطَّرْمَذَة	الطَّرْمَذَة	مولدة	صحة اللفظ
الجُمَّاح والزُّمَّاح : سهم ...	الزُّمَّاح	غلط	موافقة النقد
المِخْدَفَة والمِقْلَاع	المِقْلَاع	من قول العامة	صحة اللفظ
الخُطَّاف والكَلَّاب	الخُطَّاف	مولد	صحة اللفظ
خَيْط باطل وشَوَط باطل	شَوَط باطل	ليس بالثبت	صحة اللفظ
الأَخِيل والضُّوْضُو	الضُّوْضُو	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
الدُّحْرُوْجَة والصُّعْرُوْرة	الصُّعْرُوْرة	ليس بثبت	صحة اللفظ
دَخَالَ الأُذُن والعُقْرُبَان	دَخَالَ الأُذُن	من قول العامة	صحة اللفظ
الرَّبُّون والعُرْبَان	الرَّبُّون	من قول العامة	ورود الأمرين
الرَّجْلَة والْفَرْفَخ	الرَّجْلَة	من قول العامة	صحة اللفظ
الرَّاشِن والطُّفَيْلِي	الطُّفَيْلِي	من قول العامة	صحة اللفظ
الرَّصَّاص والصَّرْفَان	الصَّرْفَان	لا أدري ما أقول فيه	صحة اللفظ

الرُّمَّانَةُ وَقَطْنَةُ البطن وَلَقَاطَةُ الحصى	الرُّمَّانَةُ	من قول العامة	موافقة النقد
الألفاظ المترادفة	اللفظ المنتقد	عبارة النقد	نتيجة البحث
الإرياف والنزهة	النزهة	من قول العامة	صحة اللفظ
زَعَطَ وزَقَعَ	زَعَطَ	ليس بثبت	موافقة النقد
الزُّكْمَةُ والزُّكْمَةُ	الزُّكْمَةُ	ليس بثبت	صحة اللفظ
اسْتَعَرَّ واستَعَرَّ	اسْتَعَرَّ	خطأ من قول العامة	موافقة النقد
شَصَاصَاءَ وشَمَاصَاءَ	شَمَاصَاءَ	ليس بثبت	صحة اللفظ
الشَّعِيرَ والشَّيْتَعُورَ	الشَّيْتَعُورَ	لا أدري ما صحته	صحة اللفظ
الشَّغِيرَ والشَّنْظِيرَ والشَّنِيرَ	الشَّغِيرَ	ليس بثبت	صحة اللفظ
الشُّغْنَةُ والكَّارَةُ	الكَّارَةُ	من قول العامة	صحة اللفظ
شَيِّبَانٍ ومِلْحَانٍ والكَّانُونَانِ	الكَّانُونَانِ	من قول العامة	صحة اللفظ
الشَّيْصَ والصَّيْصَاءَ	الشَّيْصَ	من قول العامة	صحة اللفظ
الضُّرُوسَ والقُرُونِ	القُرُونِ	لا يعرفه الأصمعي	صحة اللفظ
الطَّرْمَذَةُ والفيَّاشَ	الطَّرْمَذَةُ	من قول العامة	صحة اللفظ
الطَّنْخَ والعِنَكُ	الطَّنْخَ	لا أدري ما صحته	موافقة النقد
العَنَكُوبَتِ والمُوَلَّةُ	المُوَلَّةُ	لا أعرف ما صحته	ورود الأمرين
الغَضَسَ والكَرْوِيَاءَ والتَّقْرِدَةُ	الغَضَسَ	ليس بثبت	موافقة النقد
غَلَفَ وَغَلَلَ وَغَلَّى	غَلَفَ	خطأ من قول العامة	صحة اللفظ
المُغْنِيَّةُ والقَيْنَةُ	القَيْنَةُ	من قول العامة	صحة اللفظ
الْفَرَادِيسَ والكَدَّادِيسَ	الكَدَّادِيسَ	غلط	صحة اللفظ
تَفَكَّنَ وَتَفَهَّكَنَ	تَفَهَّكَنَ	ليس بثبت	موافقة النقد
قَنْزَعَ وَقَوَزَعَ	قَنْزَعَ	من قول العامة وليس بشيء	موافقة النقد
لُعْبَةُ الأرض والأُمْلُوكُ	لُعْبَةُ الأرض	من قول العامة	موافقة النقد
المِدَادُ والنَّقْسُ	المِدَادُ	من إطلاق العامة	صحة اللفظ
المَصْدُ والمَطْرُ : النِّكَاحُ	المَطْرُ	ليس بثبت	موافقة النقد
الْمَنْ وَالْمَنَانُ وَالْمَنَاءُ	الْمَنْ	ليس بالمأخوذ به	صحة اللفظ
الهَزِيجَ والهَزِيعَ	الهَزِيجَ	لا أدري ما صحته	ورود الأمرين

إحصاء عبارات النقد الخاصة بالترادف

العدد الكلي	ورود الأمرين الموافقة والمخالفة	ما خالف فيه البحث النقد	ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
20	1	15	4	من قول العامة
9	–	5	4	ليس بثبت
7	1	5	1	لا أدري ما صحته
3	–	2	1	مولد
3	–	2	1	خطأ
2	–	1	1	غلط
1	–	–	1	دفعه قوم
1	–	–	1	أفصح
1	–	1	–	ليس بالصحيح
1	–	1	–	لا يعرفه الأصمعي
1	–	1	–	لا أحسبه محفوظاً
1	–	–	1	ليس بشيء
1	–	1	–	ليس بالمأخوذ به
51	2	34	15	العدد الكلي

الفصل السادس

(العموم والخصوص)

اللفظ العام هو الذي يشمل كل شيء متحقق فيه معناه ، ودائماً يستخدم اللغويون عند تفسير اللفظ العام كلمة (كل) ، ومن ذلك : " كلُّ ما علاك ، فأظلك ، فهو سماء " (1) .

فلفظ السماء عام يُطلق على كل شيء عالٍ مُظِل ، ومن هنا فهو يُطلق على السماء المقابلة للأرض ، وعلى سَقَف البيت ، وعلى أعلى الفرس ... وهكذا ، ومن أمثلة ألفاظ العموم أيضاً لفظ (البرة) ، وهو كل حلقة ، ومن هنا أطلقت البرة على القرط والسوار والخَلخال ؛ لأنها كلها على هيئة الحلقة ، وكلها يتحقق فيها معنى الاستدارة .

واللفظ الخاص هو الذي " يتخلل فيقع على شيء دون أشياء " (2) ، وغالباً ما تستعمل كلمة (خاصة) في التعبير عن خصوص اللفظ ، ومن ذلك قول السيوطي : "والخرابة : سرقة الإبل خاصة ... والسَّارِب : الماضي في حاجته بالنهار خاصة ... والنُّحُوص التي لا لبن لها من الأُتن خاصة، واللَّجَبَة التي قل لبنها من المعز خاصة" (3) .

فهذه الألفاظ اختصَّ معناها بشيء ، بحيث لا يصحَّ إطلاقها على أشياء تتأخر أو تشابه الشيء الذي أطلقت عليه ، فالسَّارِب مثلاً خاص بالماضي في حاجته نهاراً ، ومن هنا فلا يصحَّ إطلاقه على الماضي في حاجته ليلاً ، وكذلك النُّحُوص خاص بالأُتن التي لا لبن لها بحيث لا يصحَّ إطلاقه على الناقة أو الشاة التي لا لبن لها .

وفيما يتعلق بالنقد في جانب قضية العموم والخصوص ، فقد ورد له في الجمهرة تجاهها سبعة أمثلة ، حيث يُفسَّر اللفظ بأنه عام ، ثم يُستدرك بعض اللغويين فيذكر أنه خاص ، فلا يُطلق على كذا وكذا ، أو لا يُطلق إلا على كذا ، ويوجَّه نقد إلى عموم اللفظ أو خصوصه ، وإليك الأمثلة بالعرض والتحليل :

(1) فقه اللغة للشعالبي / 1 .

(2) الصاحبى / 344 .

(3) المزهر / 438/1 .

1 - النقد بقوله : ليس بثبت

(الزُّهُم)

يقول ابن دريد : " والزُّهُم ، زعموا : الشَّحْمُ نفسه ، وقال قوم من أهل اللغة : لا يقال زُّهُم إلا لشَّحْمِ النَّعَامَةِ أو لشُحُومِ الْخَيْلِ ، وليس هذا بثبت " (1).

فابن دريد أورد قولين في تفسير معنى الزُّهُم : القول الأول ، معنى الزُّهُم فيه عام يطلق على كل شَحْم .

والقول الآخر : معنى الزُّهُم فيه خاص بشَحْمِ النَّعَامِ وَالْخَيْلِ ، وانتقد ابن دريد هذا القول بأنه غير ثابت .

والقولان السابقان قد نصت عليهما بعض كتب اللغة ، ففي المحكم : " والزُّهُم : الشَّحْمُ ... وَخَصَّ بَعْضُهُمْ شُحُومَ النَّعَامِ وَالْخَيْلِ " (2).

ويؤيد نقد ابن دريد من أن خصوص الزُّهُم بشُحُومِ النَّعَامَةِ وَالْخَيْلِ - ليس بثبت - أن ابن السكيت وأبا سعيد السُّكْرِيَّ والجوهري نصّوا على الزُّهُم بمعنى الشَّحْمِ ، ولم يذكر أيّ منهم أنه خاص بشَحْمٍ ما ، أو يُفسِّرُهُ تفسيراً يجعله خاصاً بشَحْمٍ ما ، ففي إصلاح المنطق : " والزُّهُم : الشَّحْمُ ... " (3).

وفي شرح أشعار الهذليين يقول السُّكْرِيَّ : " والزُّهُم : الشَّحْمُ " (4) ، وفي الصحاح : " الزُّهُم بالضم : الشَّحْمُ " (5).

فابن السكيت والسُّكْرِيَّ والجوهري نصّوا على الزُّهُم بمعنى الشَّحْمِ عامة ، ولم يشر أيّ منهم إلى أنه خاص بشَحْمٍ ما ، وهذا يؤيد نقد ابن دريد ، ويلاحظ أن السُّكْرِيَّ فسرَّ الزُّهُم في معرض حديثه عن النَّعَامَةِ ، وهذا يدلّ على أن دلالة الزُّهُم عامة في كل شَحْم ، إذ لو كانت خاصة بشَحْمِ النَّعَامَةِ لذكر هذا السُّكْرِيَّ ، لكنه قال : الزُّهُم : الشَّحْمُ .

(شَكَّ)

يقول ابن دريد : " وشَكَّكَ الصَّيْدَ وغيره بالسَّهْمِ أو بالرُّمَحِ إذا انتَظَمَتْهُ . قال الشاعر : هو عنتره : (كامل)

- (1) الجمهرة (ز م هـ) زهم / 829 ، 20/30 .
- (2) المحكم 173/4 ، وينظر: اللسان 1881/3 ، 1882 (زهم) .
- (3) إصلاح المنطق / 379 .
- (4) شرح أشعار الهذليين 461/1 .
- (5) الصحاح (زهم) 1946/5 .

فَشَكَّكَتْ بِالرُّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ .: لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ (1)

وقال قوم : لا يكون الشَّكُّ إلا أن يُجْمَعَ بين شيئين بِسَمِّهِمُ أو رُمَح ، ولا أحسب هذا ثَبْتًا " (2).

فالشَّكُّ جاء بمعنى انتظام السَّهْمِ وغيره ، أي دخوله في شيء آخر ، فمعنى الشَّكِّ على هذا عام ؛ لأنَّه يشمل دخول السَّهْمِ وغيره في شيء واحد أو في دخوله في شيئين أو أكثر جامعاً بينهما .

وذهب قوم من اللغويين إلى أنَّ دلالة (الشَّكُّ) خاصة بالدخول الذي يجمع بين شيئين ، وانتقد ابن دريد هذا بأنَّه غير ثبت .

وجاء في اللسان : " وشكَّه بالرُّمَحِ والسَّهْمِ ونحوهما يشكُّه شكًا : انتظمه ؛ وقيل : لا يكون الانتظام شكًا إلا أن تجمع بين شيئين بِسَمِّهِمُ أو رُمَح أو نحوه ، وشكَّته بالرُّمَحِ إذا خَزَقْتُهُ وانتظمته ، قال طرفة : (طويل)

حَفَافِيهِ شُكَّا فِي الْعَسِيبِ بِمِسْرَدٍ

وقال عنتره : (كامل)

فشككت بالرمح الاصم ثيابه .: ليس الكريم على القنا بمحرم

وفي حديث الخدري : أنَّ رجلاً دخل بيته فوجد حيةً ، فشكَّها بالرُّمَحِ ، أي خَزَقَهَا وانتظمها به " (3).

فالشَّكُّ في بيت طرفة جاء بمعنى دخول المِسْرَدِ أو المِثْقَبِ في شيئين وجمعه بينهما ، حيث دخل المِثْقَبُ فانتظم جانبي ذَنَبِ الناقة بعسيبها ، وهو أصل ذنبها .

وفي بيت عنتره لم يجمع الرُّمَحُ بين شيئين ، وإنما دخل في شيء واحد ، وهو جسد العدو ، وسُمِّيَ الجسد ثياباً للمجاورة أو المحلّة .

وفي حديث الخدري : شكَّ الحية بالرُّمَحِ ، أي أدخل الرُّمَحَ فيها فقتلها ، فالشَّكُّ دخول في شيء واحد .

فمن الشواهد السابقة - يتبيّن - أنَّ الشَّكَّ معناه عام ، يشمل دخول شيء في شيء سواء أكان الدخول في شيء واحد ، أم كان الدخول في شيئين يجمع بينهما ، وعليه فالشَّكُّ

(1) ديوان عنتره / 198 ، برواية : بالرمح الأصم .

(2) الجمهرة (ش ك ك) شك / 139 ، 98/1 .

(3) وصدر بيت طرفة : كَأَنَّ جَنَاحِي مَضْرَحِي تَكْنَفَانِي... ديوان طرفة ص 82، وينظر: اللسان (شك) 2309/4.

معناه عام ، ومن هنا فلا وجه لمن قصر دلالاته على الدخول الذي ينتظم شيئين أي يجمع بينهما ، وعلى هذا فنقد ابن دريد صحيح ، حيث وجه نقداً لمن عدّ دلالة الشكّ خاصة .

2- النقد بقوله : غلط

(جَمَسَ)

يقول ابن دريد : " والجَمَسُ من قولهم : جَمَسَ السَّمْنُ وغيره يَجْمُسُ جُمُوساً وَجَمَساً ، إذا جَمَدَ ، ولا يكادون يقولون ذلك للماء . وكان الأصمعي يعيب ذا الرُّمَّة في قوله : (طويل)

ونَقَرِي سَدِيفَ اللَّحْمِ وَالْمَاءُ جَامِسٌ (1)

فيقول : هذا غلط ؛ فعنده أنَّ الجُمُود للماء ، والجُمُوس لغيره " (2).

فالأصمعي يرى أنَّ (جَمَسَ) خاصة بالسَّمْن ونحوه ، فلا يصح استعمالها مع الماء ، ومن هنا عاب ذا الرُّمَّة وغلطه في استعماله (الجَامِس) مع الماء ؛ لأنَّ (الجَامِس) لا تستعمل معه ، وإنَّما يستعمل معه (الجَامِد) ، ويقول صاحب العين : " وتقول : جَمَسَ الماءُ وَجَمَدَ ، وَجَمَسَتِ الإِهَالَةُ " (3).

ويقول الأزهري : " وَجَمَسَ الماء إذا جَمَدَ ... " (4) ، ويقول الجوهري : " وَجُمُوس الودَك : جُمُوده . والماءُ جَامِسٌ ، أي جَامِدٌ " (5).

فصاحب العين - وهو متقدّم على الأصمعي - والأزهري أسندا الفعل (جَمَسَ) إلى الماء بمعنى جَمَدَ ، وذكر الجوهري (الجَامِس) صفة للماء بمعنى الجَامِد ، فنصَّ هؤلاء دليل واضح على صحّة استعمال (جَمَسَ) وما تفرّع منها مع الماء ، وعليه فيكون بيت ذي الرُّمَّة الذي عابه الأصمعي وغلطه شاهداً لاستعمال جَمَسَ مع الماء .

وبناء على ما ذكره صاحب العين والأزهري والجوهري يكون الأصمعي متشدداً في تعييبه وتخليطه استعمال ذي الرُّمَّة (الجَامِس) مع الماء .

وعلى أي حال فقد قال الزبيدي : " ... أكثر ما يستعمل في الماء جَمَدَ ، وفي

(1) ديوان ذي الرمة 1141/2 ، برواية : سديف الشحم ، صدره : نَعَارُ إذا ما الرُّوعُ أَبْدَى على البُرى " .

(2) الجهمرة (ج س م) جمس / 475 ، 94/2 ، 95 ، وينظر / 1249 .

(3) العين (جمس) 60/6 .

(4) التهذيب (جمس) 600/10 .

(5) الصحاح (جمس) 915/3 .

السَّمْن وغيره جَمَسَ " (1).

ومن ثَمَّ ، فاستعمال (جَمَسَ) مع الماء بمعنى جَمَدَ صحيح ، ليس عيباً أو غلطاً - كما ذهب الأصمعي - ويؤكد هذا أيضاً قول ابن منظور : " وَجَمَسَ وَجَمَدَ بمعنى واحد " (2) ، فقد صرح ابن منظور باتّحاد معنى جَمَسَ وَجَمَدَ ، وعليه فيصحّ وضع كل منهما موضع الآخر .

3- النقد بقوله : أنكره الأصمعي

(دوم)

يقول ابن دريد : " وَأَدَمْتُ الْقَدْرَ ، إِذَا غَلَّتْ فَنَضَحْتُ عَلَيْهَا الْمَاءَ الْبَارِدَ لِنَسْكُنَ .

وكان الأصمعي ينكر بيت ذي الرُّمّة : (بسيط)

حَتَّى إِذَا دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ رَاجِعُهُ .: كَبُرَ وَلَوْ شَاءَ نَجَى نَفْسُهُ الْهَرَبُ (3)

ويقول : لا يكون التَّدْوِيم إلا في السماء ، وأنكر ذلك عليه قوم من أهل العلم ، وقالوا : لم سُمِّيَت الدَّوَّامَةُ " (4).

فالأصمعي جعل التَّدْوِيم بمعنى الدَّوران خاصاً ، فلا يكون إلا في السماء ، وبناء عليه أنكر بيت ذي الرُّمّة ؛ لأنه جعل التَّدْوِيم في الأرض ، حيث يقصد بقوله : دَوَّمَتْ فِي الْأَرْضِ أي دارت الكلاب في الأرض .

و ردّ قوم من أهل اللغة على الأصمعي ، فقالوا : إنّ التَّدْوِيم يقال في الأرض أيضاً مستدلين بالدَّوَّامَةِ ، وهي لعبة للصبيان تدور في الأرض ، ومن هنا سُمِّيَت دَوَّامَةً .

وبالبحث وجدت من اللغويين من تعرّض للفرقة بين التَّدْوِيم والتَّدْوِيَةِ ، فكلاهما بمعنى الدَّوران ، لكنّ الأصمعي خصّ التَّدْوِيم بمعنى الدَّوران في السماء ، وخصّ التَّدْوِيَةَ بمعنى الدَّوران في الأرض ، وبعض اللغويين قال بخلاف ما ذكره الأصمعي ، جاء في اللسان : " قال الفارسي : وقد اختلفوا في الفرق بين التَّدْوِيم والتَّدْوِيَةِ ، فقال بعضهم : التَّدْوِيم في السماء ، والتَّدْوِيَةُ في الأرض ، وقيل بعكس ذلك ، قال : وهو الصحيح " (5).

فالفارسي ذكر تفرقة اللغويين بين التَّدْوِيم والتَّدْوِيَةِ ، ورجّح التَّدْوِيَةَ في السماء ،

(1) التاج (جمس) 231/8 .

(2) اللسان (جمس) 678/1 .

(3) ديوان ذي الرمة 102/1 برواية : أدركه كبر .

(4) الجمهرة (دم و) دوم / 684 ، وقرن 302/2 .

(5) اللسان (دوم) 1458/2 .

والتَّوَيِّم في الأرض ، أي رجَّح عكس ما ذكره الأصمعي ، وهذا يسوِّغ استعمال التَّوَيِّم في الأرض .

ويقول ابن منظور: " قال أبو الهيثم: وذكر الأصمعي أن التَّوَيِّم لا يكون إلا من الطائر في السماء، وعاب على ذي الرُّمَّة موضعه ، وقد قال رؤبة : (رَجَز)

تَيْمَاءُ لَا يَنْجُو بِهَا مَنْ دَوْمًا

إِذَا عَلَاهَا ذُو انْقِبَاضٍ أَجْذَمًا (1)

أي أسرع " (2).

فأبو الهيثم يعترض على إنكار الأصمعي التَّوَيِّم في الأرض وعلى تعييبه بيت ذي الرُّمَّة ، حيث يرى أبو الهيثم أن التَّوَيِّم يكون في الأرض بدليل قول رؤبة حيث ذكر أن (تيماء) - وهي موضع - لا ينجو بها من دَوْمًا أي دار فيها .

فروية استعمال التَّوَيِّم في الأرض ، وهذا يدل على صحّة استعماله فيها .

ويدل كذلك على صحّة استعماله في الأرض استعمالات من نفس تركيب (التَّوَيِّم)، ومنها : الدَّوَامَة ، حيث يقول الجوهري : " ... وكان بعضهم يُصَوِّب التَّوَيِّم في الأرض، ويقول : منه اشتقت الدَّوَامَة ، بالضمّ والتشديد ، وهي فَلَكَة يرميها الصبي بخيط ، فتدوم على الأرض ، أي تدور ... " (3).

فكلمة (الدَّوَامَة) تؤكد صحّة استعمال التَّوَيِّم في الأرض ، وكذلك كلمة (الدوام)، وهو الدوار الذي يصيب الرأس ، يقول علي بن حمزة الكسائي : " لو كان التَّوَيِّم لا يكون إلا في السماء لم يجز أن يقال : به دُوام كما يقال به دُوار ، وما قالوا دُومة الجندل، وهي مجتمعة مستديرة " (4).

ومن الاستعمالات التي تؤكد صحّة استعمال التَّوَيِّم في الأرض أيضاً ، تَوَيِّم العمائم وتَوَيِّم الخمر شاربها ، وتَوَيِّم المَرَقَة ، ففي " حديث قُسّ والجَارُود : قد دَوَّمُوا العمائم أي أداروها حول رؤوسهم " (5).

(1) ديوان رؤبة / 184 .

(2) اللسان (دوم) 1458/2 .

(3) الصحاح (دوم) 1923/5 .

(4) اللسان (دوم) 1458/2 .

(5) السابق : نفسه ، والحديث في النهاية 142/2 .

ويقول الأصمعي : دَوَمَتِ الخمرُ شاربَهَا إذا سَكَرَ فَدَارَ " (1) ، ويقول ابن منظور " ودَوَمَ المَرْقَةُ إذا أَكْثَرَ فيها الإِهَالَةُ (2) حتى تدور فوقها " (3).

فيتبين من الاستعمالات السالفة أن التَّدْوِيم ليس خاصاً بالسماء ، وإنما يكون في الأرض كذلك ، وبناء على ما سبق فالأصمعي متشدد في إنكاره التَّدْوِيم في الأرض ، وقد رأينا لغويين كالكسائي وأبي علي الفارسي صحَّحوا استعمال التَّدْوِيم في الأرض ، ومن هنا فلا وجه لإنكار الأصمعي له ، وقد سبقت أدلة لصحَّته .

4- النقد بقوله : خطأ

(الكَشِيش)

يقول ابن دريد : " وكَشَّتْ الأفعى كَشًّا وكَشِيشًا ، إذا حَكَتْ جلدَهَا بعضه ببعض ، قال الراجز :

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِهَا (4) وَالْخَلْفِ

كَشَّةٌ أَفْعَى فِي يَبِيسٍ قَفٍّ (5)

أي يابس ، ومن زعم أن الكَشِيش صوتها من فيها فهو خطأ ، فإن ذلك الفحيح من كل حيَّة ، والكَشِيش للأفعى خاصة " (6).

فالكَشِيش ورد أنه حَكَّ الأفعى بعض جلدها ببعض ، فيحدث صوت ، هذا الصوت يسمى كَشِيشًا ، ومن ثمَّ ، فالكَشِيش صوت حَكَّ جلد الأفعى بعضه ببعض .

وعلى هذا ، فالكَشِيش خاص بصوت الأفعى الذي يخرج من حَكَّ جلدها ، ومن هنا خطأ ابن دريد من ذهب إلى أن الكَشِيش صوت الأفعى من فمها ، فصوتها من فمها يطلق عليه فحيح .

ويقول الجوهري : " كَشِيش الأفعى : صوتها من جلدِها لا من فيها . وقد كَشَّتْ تَكِشَّ ... " (7).

(1) السابق : نفسه .

(2) في اللسان (أهل) 165/1 ، " والإِهَالَةُ : ما أذبت من الشحم ، وقيل : الإِهَالَةُ : الشحم والزيت ، وقيل : كل دهن أوتدم به إِهَالَةُ . "

(3) اللسان (دوم) 1458/2 .

(4) الخَلْف : الطبي المؤخر . اللسان (خلف) 1240/2 .

(5) القَفْ : ما يبيس من البقل وسائر النبات . اللسان (قفف) 3704/5 .

(6) الجمهرة (ش ش ك) كشش / 139 ، وقارن 98/1 .

(7) الصحاح (كشش) 1018/3 ، وينظر : الحيوان 233/4 ، 139/6 .

فالجوهري صرّح بأنّ الكَشِيش صوت الأفعى من جلدها خاصة ، ونفى أن يكون الكَشِيش صوتها من فيها ، وهذا يؤيّد تخطئة ابن دريد من زعم أنّ الكَشِيش صوتها من فيها إذ الكَشِيش خاص بصوت الأفعى الصادر من جلدها .

5- النقد بقوله : أعلى

(لَجُون)

يقول ابن دريد : " وناقّة لَجُون : ثقيلة السَّيَر ، وكذلك الجَمَل . وقال قوم : لا يقال للجَمَل لَجُون ، وهو أعلى " (1).

فقد أورد ابن دريد قولين في (اللَّجُون) الأول : أنّها عامة يوصف بها الذكور والإناث من الإبل ، والقول الآخر : أنّها خاصة بالناقّة ، فلا تستعمل مع الجَمَل ، ووصف ابن دريد القول الأخير بأنّه أعلى .

ويقول ابن سيده : " وناقّة لَجُون ، أيضاً : ثقيلة المشي . وجمل لَجُون كذلك . قال بعضهم ولا يقال : جَمَل لَجُون ، إنّما تُخصّ به الإناث " (2).

فقد أورد بعض اللغويين (اللَّجُون) صفة للذكر والأنثى من الإبل ، وبعضهم ذكر أنّها خاصة بوصف الإناث ، ومنع أن يوصف الذكور باللَّجُون .

ويوافق ما ذكره ابن دريد من أنّ اختصاص لفظة اللَّجُون بالناقّة هو القول الأعلى مجيء شاهدين جاءت فيهما كلمة اللَّجُون وصفاً للناقّة ، حيث يقول أسامة بن الحارث : (مقارب)

مِنَ الْمُضَرِّيَّاتِ لَا كَرْزَةَ .: لَجُونًا وَلَا رَاشَةَ الظَّهْرِ نَابًا (3)

ويقول أوس بن حجر : (كامل)

وَلَقَدْ أَرَبْتُ عَلَى الْهُمُومِ بِجَسْرَةٍ .: عَيْرَانَةً بِالرَّدْفِ غَيْرِ لَجُونٍ (4).

6- النقد بقوله : دفعه قوم

(الْمَنِيحَةُ)

يقول ابن دريد : " وَمَنَحْتُ الرَّجُلَ أَمْنَحُهُ وَأَمْنَحُهُ ، إِذَا أُعْطِيَتْهُ . وَأَصْلُ الْمَنْحِ أَنْ

- (1) الجمهرة (ج ل ن) لجن / 492 ، 112 / 2 .
- (2) المحكم 296/7 ، وينظر: اللسان 4002/5 ، والتاج 501/18 (لجن)
- (3) شرح أشعار الهذليين 1291 / 3 .
- (4) ديوان أوس بن حجر / 129 ، واللسان (لجن) 4002/5 .

يُعْطِي الرجلُ الرجلَ ناقةً أو شاةً فيشرب لبنها ثم يرُدُّها إذا ذهب دَرُّها ، والناقة مَنِيحةٌ وكذلك الشاة ، وكَثُرَ ذلك حتى صار كل من أعطى شيئاً ، فقد مَنَحَ . ودفع ذلك قوم ، فقالوا : لا تكون الشاة مَنِيحةً ، فسألت أبا حاتم عن ذلك فأنشدني عن الأصمعي : (طويل)

أَعْبَدَ بَنِي سَهْمٍ أَلَسْتُ بِرَاجِعٍ .: مَنِيحَتَنَا فِيمَا تُرَدُّ الْمَنَائِحُ

ثم قال لي : يعني شاة ، ألا ترى أنه يقول : (طويل)

لَهَا شَعْرٌ دَاجٍ وَجِيْدٌ مُقْلَصٌ .: وَجَرَمُ خُدَّارِيٍّ وَضَرَعُ مُجَالِحٍ .

فهذه صفة شاة ، والمُجَالِح : التي لا ينقص لبنها في الجَدْب : والخُدَّارِي : الأسود الشديد السَّوَاد . والناقة مَنَحَةٌ وَمَنِيحةٌ ؛ وقال مرة أخرى : مَنَحَةٌ ، بالكسر " (1) .

فالمَنِيحة تُطلق في الأصل على الناقة أو الشاة المُعَارَة للبنها ، ثم تطوَّرت دلالتها ، فأطلقت على كل شيء مُعَار ، لكنَّ قوماً من اللغويين دفع ذلك ، فمنع إطلاق المَنِيحة على الشاة .

وأراد ابن دريد التحقق من ذلك ، فسأل شيخه أبا حاتم ، فأكد أنَّ المَنِيحة تُطلق على الشاة أيضاً ، والدليل على ذلك الشَّعْر الذي أنشده الأصمعي إِيَّاه ، ورحم الله ابن دريد الذي كان يتحرَّى الدِّقَّة والصَّوَاب ، فيرجع إلى شيوخه ليستفتيهم فيما أشكل عليه من أمور اللغة ومنهم - كما سبق - أبو حاتم السجستاني .

ويقول صاحب العين : " وَمَنَحْتُ فُلَاناً شَيْئاً نَاقَةً أَوْ شَاةً ، فَتِلْكَ الْمَنِيحةُ " (2) ، ويقول الجوهري : " وَالْمَنِيحةُ : مَنَحَةُ اللَّبَنِ ، كَالنَّاقَةِ أَوْ الشَاةِ تُعْطِيهَا غَيْرَكَ يَحْتَلِبُهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا عَلَيْكَ " (3) .

فصاحب العين والجوهري أوردا أنَّ الشاة مَنَحَةٌ من مَنَحِ اللَّبَنِ ، وفي هذا دلالة على أنَّ المَنِيحة تُطلق عليها .

ويقول ابن منظور : " وَالْأَصْلُ فِي الْمَنِيحةِ أَنْ يَجْعَلَ الرَّجُلُ لَبَنَ شَاتِهِ أَوْ نَاقَتِهِ لِأَخْرَاسَةٍ ، ثُمَّ جُعِلَتْ كُلُّ عَطِيَّةٍ مَنِيحةً " (4) .

(1) الجمهرة (ح م ن) منح / 572 ، 573 ، وقارن 195/2 ، والبيتان لجَبِيْهَاءِ الْأَشْجَعِي فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ 451/1 برواية : أَمَوَّلِي بَنِي تَيْمٍ أَلَسْتُ مُؤَدِّياً مَنِيحَتَنَا فِيمَا تُؤَدَّى الْمَنَائِحُ لَهَا شَعْرٌ ضَافٍ وَجِيْدٌ مُقْلَصٌ وَجِسْمٌ زُخَارِيٌّ وَضَرَسٌ مُجَالِحٌ

(2) العين (منح) 253/3 .

(3) الصحاح (منح) 408/1 .

(4) اللسان (منح) 4275/6 .

فَيَتَبَيَّنُ من كلام ابن منظور صحّة إطلاق المَنِيحَةِ على الشاة ، وكذلك على كل عَطِيَّةٍ ، حيث أصبحت دلالتها عامة .

وبناء على ورود المَنِيحَةِ بمعنى الشاة في الشَّعْر الذي أنشده الأصمعي ، ونصّ بعض اللغويين عليها بمعنى الشاة المُعَارَةِ لِلْبَنَاهَا ، فلا وجه لمن دفع إطلاق المَنِيحَةِ على الشاة .

إحصاء عبارات النقد الخاصة بظاهرة العموم والخصوص

العدد الكلي	ما خالف فيه البحث النقد	ما وافق فيه البحث النقد	عبارة النقد
2	—	2	ليس بثبت
1	1	—	غلط
1	1	—	أنكره الأصمعي
1	—	1	خطأ
1	1	—	أعلى
1	1	—	دفعه قوم
7	4	3	العدد الكلي

الفصل السابع

(المعرب)

اتخذ ابن دريد طرقاً عديدة في الإفصاح عن أنّ اللفظ معرب ، وهذا يتمثل في عباراته التالية إزاء اللفظ المُفسَّر :

لا أحسبه عربياً صحيحاً - لا أحسبه عربياً محضاً - ليس بعربي محض - ليس بعربي صحيح - ليس بالعربية الصحيحة - لا أحسبها عربية محضة - ولا أحسبها إلا دخيلاً - ليس من كلام العرب - ليس من كلام العرب الصحيح - ليس بالعربي الصحيح - أعجمي معروف - ليس بعربي - ليس بكلام عربي صحيح - ليس له أصل في العربية - ليس بكلام عربي فلا تلتفت إليه - معرب لا أصل له في كلامهم - أحسبه دخيلاً - هو دخيل - لا أحسبه عربياً صحيحاً - وهو فارسي معرب - لا أصل لها في العربية وأحسبها دخيلاً - ليس باسم عربي (1).

فكل العبارات السابقة لا يقصد بها ابن دريد عدم صحة اللفظ ، وإنما يقصد بها أنّ اللفظ ليس أصيلاً في لغة العرب ، وإنما هو منقول من لغة أخرى غير العربية، ولتوضيح هذا أكثر إليك بعض الأمثلة التي استعمل فيها ابن دريد بعض العبارات السابقة .

(إبريز)

يقول ابن دريد : " وذهب إبريز ، ولا أحسبه عربياً محضاً أيضاً " (2).

فابن دريد وصف الإبريز قائلًا : " ولا أحسبه عربياً محضاً " ، وهو يعني بقوله أنّ اللفظ أعجمي معرب ، حيث نصّ عليه الجواليقي وأدى شير (3).

(إقليم)

يقول ابن دريد : " وإقليم ليس بعربي محض " (4).

فقول ابن دريد عن إقليم : " ليس بعربي محض " يعني به أنّه أعجمي معرب ،

(1) ينظر التعريب وما يتعلق به في كتاب: أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج د.مسعود

بوبو- وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق - الطبعة الأولى 1982 .

(2) الجمهرة / 1193 ، وقارن 377/3 .

(3) ينظر: المعرب / 23 ، والألفاظ الفارسية / 6 .

(4) الجمهرة / 1193 ، وقارن 377/3 .

ومن هنا نصّ عليه الجواليقي في المعرّب (1) ، وكذا الجوهرى وابن منظور (2) .

وبناء على ما سبق فقول ابن دريد : " ليس بعربي محض " - لا يقلّ من شأن اللفظ .

(البُدّ)

يقول ابن دريد : " فأما البُدّ الذي يُسمّى به الصنم الذي يُعبّد ، فلا أصل له في اللغة " (3) .

فقول ابن دريد : " فأما البُدّ ... فلا أصل له في اللغة " - لا يعني به تشكيكاً أو قدحاً في اللفظ ، وإنما يعني به أنّ اللفظ معرّب ، فقد نصّ عليه أكثر اللغويين ، ومنهم الجوهرى الذي التزم ما صحّ عنده في معجمه ، كما أورده أدبي شير في الألفاظ الفارسية المعرّبة (4) ، ويقول الجوهرى : " والبُدّ : الصنم ، فارسي معرّب ، والجمع البِدّة " (5) .

فالبُدّ أعجمي معرّب ، والمعرّب يأخذ حكم العربي في صحّة الاستعمال ، وعليه فقول ابن دريد : " لا أصل له في اللغة " لا يعني به التقليل من شأن اللفظ ، وإنما يعني به أنّه معرّب .

(البشْبَشَة)

يقول ابن دريد : " (ب ش ب ش) أهملت إلا ما لا يؤخذ به من البشْبَشَة ، وليس له أصل في كلامهم " (6) .

فقد ذكر ابن دريد أنّ البشْبَشَة لا يؤخذ به ، وأنّه ليس له أصل في كلامهم {أي كلام العرب} ، ومقصود ابن دريد من ذلك أنّ اللفظ معرّب ، والدليل على ذلك أنّ أدبي شير ذكره في الألفاظ الفارسية المعرّبة ، حيث أورد أنّ البشْبَش : ورق الحنظل ، فارسي محض (7) .

-
- (1) المعرب / 23 .
 - (2) ينظر: الصحاح 2014/5 ، واللسان 3730/5 (قلم) .
 - (3) الجمهرة (ب د د) / 65 ، وقرن 26/1 .
 - (4) ينظر : ص 17 .
 - (5) الصحاح 445/2 ، وينظر: العين 13/8 ، والتهذيب 77/14 ، والمحيط 268/9 ، والمحكم 12/10 ، واللسان 228/1 (بدد) .
 - (6) الجمهرة (ب ش ب ش) بشيش / 175 ، 126/1 .
 - (7) ينظر: الألفاظ الفارسية / 23 .

(التَّكَّة)

يقول ابن دريد : " والتَّكَّة لا أحسبها عربية محضة ، ولا أحسبها إلا دخيلاً ، وإن كانوا قد تكلموا بها قديماً " (1).

فقول ابن دريد : " لا أحسبها عربية محضة ، ولا أحسبها إلا دخيلاً " - لا يقصد به التقليل من شأن اللفظة ، وإنما يقصد أنه معرّب بدليل قوله : " وإن كانوا قد تكلموا بها قديماً " ، ويدلّ على صحّة اللفظ وفصاحته - نصّ الجوهري وابن منظور وغيرهما عليه (2) .

ونصّ الجواليقي على التَّكَّة في المعرّب (3) ، والشهاب الخفاجي في شفاء الغليل ، حيث قال : " تَكَّة ، ما تُربط به السّراويل ، معرّب جمعه تَكَك " (4).

فكلمة (دخيل) تساوي عند ابن دريد كلمة (معرّب) .

(التَّنُّور)

يقول ابن دريد: "قال أبو حاتم: التَّنُّور ليس بعربي صحيح، ولم تعرف له العرب اسماً غير التَّنُّور ، فلذلك جاء في التنزيل: ﴿وَفَارَ التَّنُّورُ﴾" (5)؛ لأنهم خوطبوا بما عرفوا " (6).

فقول أبي حاتم : " التَّنُّور ليس بعربي صحيح " لا يقصد به أي طعن أو قدح في اللفظ ، وإنما يقصد به أنه معرّب ؛ إذ استعمال اللفظ فصيح لوروده في القرآن الكريم ، ونصّ الجواليقي على اللفظ في المعرّب (7).

(جَالُوت و طَالُوت ...)

يقول ابن دريد : " فأما طَالُوت و جَالُوت وصَابُون فليس بكلام عربي ، فلا تلتفت إليه ، وإن كان طَالُوت و جَالُوت في التنزيل ، فهما اسمان أعجميان ، وكذلك داود " (8).

فقول ابن دريد : " فأما طَالُوت و جَالُوت وصَابُون فليس بكلام عربي ، فلا تلتفت إليه " - فيه جفاء شديد ، ولا سيما قوله : " فلا تلتفت إليه " ، وعلى أيّة حال ، فمقصده

- (1) الجمهرة (ت ك ك) / 79 ، 41/1 ، 42 .
- (2) ينظر: الصحاح 1577/4 ، واللسان 438/1 (تكك) .
- (3) ص 90 .
- (4) شفاء الغليل / 83 .
- (5) سورة هود / 40 .
- (6) الجمهرة (ت ر ن) تنر / 395 ، وقارن 14/2 .
- (7) المعرب / 84 .
- (8) الجمهرة / 1207 ، 390/3 .

أنّ الأسماء السالفة معرّبة ، وعبارة ابن دريد لا تعني أيّ شيء يمسّ فصاحة الأسماء السالفة ، فلقد ورد طالوت وجالوت في القرآن الكريم ، وهذا يؤكّد فصاحتها ، وبناء عليه فابن دريد يعني بقول : ليس بكلام عربي فلا تلتفت إليه أنّ الكلام معرّب .

ويستفاد ممّا سبق إقرار ابن دريد بوقوع المعرّب في القرآن الكريم .

(الجَوْق)

يقول ابن دريد : " ... والجَوْق : الجماعة من الناس ، وأحسبه دخيلاً " (1) .

فقول ابن دريد عن الجَوْق : " وأحسبه دخيلاً " يقصد به أنّه معرّب ، فكلمة دخيل لا تقلّ من شأن اللفظة ، بدليل أنّ الجواليقي صرّح بأنّها معرّبة حيث قال : " لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية ، فمتى جاءتا في كلمة ، فاعلم أنّها معرّبة ، من ذلك : جَلَوْبَق ... والجَوْق " (2) ، ويدلّ على أنّ الجَوْق معرّبة كذلك قول الجوهري : " الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب إلا أن يكون معرّباً أو حكاية صوت ، نحو الجرْدَقَة وهي الرّغيف ... والجَوْقَة : الجماعة من الناس " (3) .

(الدَّرْش)

يقول ابن دريد : " فأما الدَّرْش فلا أحسبه عربياً صحيحاً ، هو فارسي معرّب ، ومنه اشتقاق الأديم الدَّارِش " (4) .

فقول ابن دريد : " فلا أحسبه عربياً صحيحاً " لا يعني به التقليل من شأن اللفظ أو الطعن فيه ، وإنّما يعني به أنّه أعجمي معرّب ، بدليل قوله بعد ذلك : " هو فارسي معرّب " ، واللفظ قد نصّ عليه الجواليقي أيضاً (5) .

والدَّرْش لم يفسره ابن دريد هنا ، لكنّه قال في موضع آخر من الجمهرة : " ويرندج : صيغ أسود ؛ وقال أبو حاتم : هو الذي يُسمّى الدَّارِش " (6) .

فيؤخذ ممّا سبق أنّ الدَّرْش بمعنى الصَّبْغ الأسود ، واليرندج بمعناه ، وابن دريد قال : " ومن { أي من الدَّرْش } اشتقاق الأديم الدَّارِش " ، أي اشتق الأديم الدَّارِش ، وهو الجلد الأسود من الدَّرْش ، وهو الصبغ الأسود .

(1) الجمهرة (ج ق و) / 490 ، 110/2 .

(2) المعرب / 11 .

(3) الصحاح 4/ 1454 ، 1455 .

(4) الجمهرة (د ر ش) / 628 ، وقارن 2/ 246 .

(5) ينظر: المعرب / 145 .

(6) الجمهرة / 1245 ، وقارن 3/ 422 .

فمن الأمثلة السابقة نصل إلى أنّ قول ابن دريد بإزاء اللفظ " ليس بعربي " ، أو "لا أحسبه عربياً صحيحاً " ، أو " عربياً محضاً " ، أو " دخيل " ، وما إلى ذلك - لا يقصد به نقد اللفظ أو القدح أو الطعن فيه ، وإنما يقصد به أنّه معرّب .

لكن يؤخذ على ابن دريد أنّ عباراته السابقة تُوهم أنّ استعمال اللفظ غير صحيح ، وبخاصة قوله : (لا تلتفت إليه) ، وعباراته السابقة قد تُمثّل مصدر شكّ في صحّة الكلمة، وليس الأمر كذلك .

**واليك جدولاً يضم الألفاظ ⁽¹⁾ التي أورد ابن دريد تعريبها بعبارة موهمة ،
وسيكون بجوار كل لفظ عبارة ابن دريد الموهمة :**

اللفظ	عبارة التعريب	موضعه في الجمهرة
إبريز : خالص	لا أحسبه عربياً محضاً	1193
الإسطبل	ليس من كلام العرب	1124
الإصطبل	ليس بعربي	1125
إقليم	ليس بعربي محض	1193
الآس : المشموم	أحسبه دخيلاً	57
البُدّ : الصنم	لا أصل له في اللغة	بدد 65
البَيْدَق	ليس بعربي	بذق 304
البَرِيس : موضع	ليس بعربي صحيح ، وقد تكلمت به العرب	برص 312
البُرْطَلَة	كلام نبطي ليس من كلام العرب	1122
البرقيل	لا أحسبه عربياً محضاً	1123
الزَنْكَان	ليس بعربي وقد تكلمت به العرب	1124
البُسْد : الخرز	ليس له أصل في العربية	بسذ 304
بِسْطَام	ليس من كلام العرب	1124
البَشْبَشَة	لا يؤخذ به ، وليس له أصل في كلامهم	بشباش 175
البَطَّة : الطائر	ليس بعربي محض	بطط 362
البَقْش	ليس من كلام العرب الصحيح	بقش 344
البَلْجَمَة	لا أحسبها عربية صحيحة	1113

(1) بعض من هذه الألفاظ أوردها الجواليقي في كتابه المعرب ، فمثلاً الكلمات التي تبدأ بحرف الباء في الجدول عددها سبعة عشر لفظاً ، نص الجواليقي في المعرب على تسعة ألفاظ منها ، وهي : البد / 83 ، البريص / 58 ، 59 ، البرطلة / 68 ، البرنكان / 56 ، 69 ، بسطام / 56 ، البطة / 64 ، البيلخ / 82 ، البند / 77 ، والبهرمان / 55 .

اللفظ	عبارة التعريب	موضعه في الجمهرة
البليخ : موضع	لا أحسبه عربياً صحيحاً	بلخ 293
بلعم : اسم	لا أحسبه عربياً صحيحاً	1127
البند : علم الجيش	ليس بالعربي الصحيح	بند 302
البندر	ليس من كلام العرب	1118
البهرمان : صبغ أحمر	ليس بعربي صحيح	1124
جرمق	ليس بعربي صحيح	1137
الجزر	لا أحسبه عربياً محضاً	جزر 455
جزير القرية : قِيمُها	ليس بعربي صحيح	جزر 455
الجصّ	ليس بعربي صحيح	جصص 89
جالوت	ليس بكلام عربي فلا تلتفت إليه وإن كان في التنزيل	1207
الجمل من الحساب	لا أحسبه عربياً صحيحاً	جمل 491
حمص : موضع	لا أحسبه عربياً محضاً	حمص 543
الخمق : الأخذ في خفية	لا أحسبه عربياً صحيحاً	خفق 619
الخنديس	ليس بعربي محض	1143
الدُّبَاء : القرع	ليس من كلام العرب	قرع 769
الدَّرْس	لا أحسبه عربياً صحيحاً ، وهو فارسي معرب	درش 628
دراقن : الخوخ	لا أحسبها عربية محضة	1213
الدسكرة	ليس بعربي محض	1146
الدنح : عيد للنصارى	لا أحسبها عربية صحيحة ، وقد تكلمت بها العرب	دنح 506
داود	ليس بكلام عربي ، فلا تلتفت إليه	1207
الراقود : إناء	ليس بعربي صحيح	رقد 635
الرامق : الطائر الذي ينصب ...	لا أحسبه عربياً محضاً	رمق 791
الزجر : ضرب من الحيثان عظام	لا أحسبه عربياً صحيحاً	زجر 456

اللفظ	عبارة التعريب	موضعه في الجمهرة
الزُطُّ	ليس بعربي محض ، وقد تكلمت به العرب	زطط 129
الزُقْلُ	لا أحسبه عربياً محضاً	زقل 822
تَزَنَرَ الشيءُ : دَقَّ	لا أحسبه عربياً	زئر 711
السَّبَّذَةُ : الوعاء	دخيل	سبذ 304
السَّبْرَجَةُ	أحسبها دخيلة	1113
السَّرَطَان : من منازل القمر	ليس بالعربي المحض	سرط 714
السَّلَّة : الوعاء	لا أحسبها عربية	135 ، سلال 860
سَمُول : اسم	لا أحسبه عربياً محضاً	1188
سَمَنْدَر : دابة	لا أحسبها عربية صحيحة	1187
سَنْبَر : اسم	لا أحسبه عربياً صحيحاً	1120
سُوَان : موضع	ليس بالعربي أحسبه	سون 863
شَيْزَر : موضع	لا أحسبه عربياً صحيحاً	شزر 704
الشَّشَقَلَّة : أن تزن ديناراً بإزاء دينار	لا أحسبه عربياً محضاً	1157
الشَّصَّ	لا أحسبه عربياً صحيحاً	شصص 137
الشَّفَز : الرَّفَس بصدر القدم	ليس عندي بعربي محض	شفز 811
شَمَّاس النصارى	ليس بعربي محض	شمس 833
شَنَطَف	ليست بعربية محضة	1156
صَابُون	ليس بكلام عربي فلا تلتفت إليه	1207
الطَّرْش	ليس بعربي محض	طرش 726
الطَّارِمَةُ : البناء	ليس بعربي	طرم / 759
طَالُوت	ليس بكلام عربي ، فلا تلتفت إليه	1207

اللفظ	عبارة التعريب	موضعه في الجمهرة
الطُّومَار	ليس بعربي صحيح	طمر 759
طَنْجَة : اسم بلد	ليس بعربي	طنج 481
الطنز	ليس من كلام العرب	طنز 814
طَيْهُوج : طائر	لا أحسبه عربياً	1204
عَسْقَلان : موضع	أحسبه دخيلاً	1239
الغُضَارَة	لا أحسبه عربياً محضاً	غضر 749
الفُجْل	ليس بعربي صحيح	فجل 487
الفرْعَنَة مشتقة من فرعون	ليس بكلام عربي صحيح	1153
الفرْمَى : اسم موضع	ليس بعربي محض	فرم 787
الفُطَيْس	ليس بعربي محض	فطس 853
الفَنَّاك : الملبوس	لا أحسبه عربياً صحيحاً	فناك 969
الفُهْر : موضع لليهود	ليس بعربي محض	فهر 789
الْفُوط التي تلبس	ليست بعربية	فوط 921
الفَيْج	ليس بعربي صحيح	فيج 490
الْقُرْطَبَان	ليس من كلام العرب	1121
قَوْصَرَة	لا أحسبها عربية محضة ، وإن كانوا قد تكلموا بها	1178
القَصْف من اللّهُو	لا أحسبه عربياً صحيحاً	قصف 891
القِطّ : السَّنور	لا أحسبها عربية صحيحة	قطط 150
القِنَّارَة	ليس من كلام العرب	قنر 793
كِبْرَيْت	ليس بعربي محض	1111
الكِدْيُون : عكر الزيت	لا أحسبه عربياً صحيحاً غير أنه تكلمت به فصحاء العرب .	كدن 680
كَرْبَلَاء : موضع	لا أحسبه عربياً محضاً	1124
الكَرَّخ والكَّرَاخَة	نبطي وليس من كلام العرب	كرخ 591

اللفظ	عبارة التعريب	موضعه في الجمهرة
كَرَنَبَاء : موضع	ليس بعربي	1124
الكَفَر : القرية	ليست بعربية	كفر 787
الكَافُور من الطيب	أحسبه ليس بعربي محض	كفر 786 ، 787
الكَوْرَة من القرى	لا أحسبها عربية محضة	كور 800
اللَّغْلَغ : طائر	لا أحسبه عربياً صحيحاً	لغلغ/ 217
اللَّفَت : الذي يُؤكل	لا أحسبه عربياً	لفت 406
اللُّك : الذي يصبغ به	ليس بعربي	لكك 166
لَمَك : اسم	ليس بعربي صحيح	لمك 981
مَاجِن	ليس بعربي محض	مجن 495
المَشَارَة : الكرْدَة	ليس بالعربية الصحيحة	مشر 734
مِطْرَان النصارى	ليس بعربي محض	مطر 760
مَنْبَج : اسم بلد	لا أحسبه عربياً محضاً	1114
النَّوْجَر : الخشبة التي يُكْرَبُ بها	لا أحسبها عربية محضة	نجر 467
نَرَزَة ، نَارِزَة : اسمان	ليس بصحيح	نرز 711
نَارِسَة : اسم	لا أحسبه عربياً محضاً	نرس 722
النَّاطُور : حافظ النخل والشجر	ليس بعربي	نطر 760 ، 1206
الهَطَر : الضرب	لا أحسبها عربية محضة	هطر 762
الهَمَقِيق : نبت	دخيل	1243
الهَمَقَاق : حَبّ يُؤكل	ليس بعربي صحيح	همق 979

إحصاء لأمثلة النقد الدلالي

الظاهرة	عدد ما وافق فيه البحث النقد	عدد ما خالف فيه البحث النقد	ورود الأمرين موافقة البحث ومخالفته	العدد الكلي
طرق التعبير عن المعنى	86	144	44	274
الاشتقاق	6	1	–	7
تعليل التسمية	1	7	1	9
المشترك اللفظي	9	24	3	36
التضاد	–	1	–	1
التراصف	15	34	2	51
العموم والخصوص	3	4	–	7
العدد الكلي	120	215	50	385

الباب الرابع

﴿ نقد الشواهد ﴾

ويشمل :

الفصل الأول : نقد القراءات

الفصل الثاني : نقد الشعر

الفصل الثالث : نقد الأمثال واللهجات

(نقد الشواهد)

تتسم أكثر معجمات العربية بأنها تسوق شواهد عند تناول ألفاظ اللغة . ويقصد بالشاهد " ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة في العربية " (1).

ويؤخذ الشاهد العربي من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، وأشعار العرب ، وأرجازها ، وأمثالها ، وأقوالها المأثورة .

والشاهد القرآني هو " ذروة الذرا من الكلام العربي ، وهو أولى الكلام العربي بأن يحتج به ، والأئمة على ذلك ، وقد احتجوا بمتواتره وشأده " (2).

والقراءات الشاذة مثل القراءات المتواترة في صحة الاحتجاج بها ، حيث يقول السيوطي : " أمّا القرآن : فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ... " (3) ، ويقول أيضاً : " وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ... " (4).

فالقراءات الشاذة يؤخذ بها في جانب الاستشهاد .

وقد وجه نقد إلى بعض القراءات القرآنية في جمهرة اللغة ، سأعرضها بعد هذا التقديم .

وفيما يتعلق بالشاهد الحديثي ، فقد وقع خلاف كبير حول الاحتجاج به ، " وقد نوqشت المسألة مناقشة موسعة انتهت إلى أن هناك أنواعاً من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف في قبول الاحتجاج بها هي :

أ - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله " حمي الوطيس " " مات حتف أنفه " ، " ارجعن مأزورات غير مأجورات " .

(1) الاحتجاج بالشعر في اللغة - الواقع ودلالاته - د / محمد حسن جبل - دار الفكر العربي - ص 51 .

(2) السابق : نفسه ، وينظر المحتسب 32/1 .

(3) الاقتراح للسيوطي - دار المعارف - سوريا - حلب / 14 ، 15 .

(4) السابق / 15 .

ب - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كالألفاظ التحيات والقنوت وكثير من الأذكار والأدعية .

ج - ما يروى شاهداً على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .

د - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة إلى النبي ﷺ واتحدت ألفاظها .

هـ - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية ، لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كمالك بن أنس ، وعبد الملك بن جريج ، والإمام الشافعي .

و - ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلي بن المديني .

وما عدا هذه الأنواع الستة ، فما دُون في الصدر الأول يحتج به ما لم يطعن فيه بغلط أو تصحيف أو تحريف من الرواة طعنًا قوياً ، وما لم يجيء في رواية شاذة بين روايات جارية على المعروف ، وأما ما لم يُدَوَّن في الصدر الأول كالأحاديث المتناثرة في الكتب المتأخرة ، فلا تُعدُّ حجة من الناحية اللغوية " (1) .

وفيما يتعلّق بالشواهد الأخرى من أشعار العرب وأرجازها وأمثالها وأقوالها المأثورة فاشتراط العلماء أن يكون الشخص الذي يحتجّ بكلامه لم يتعدّ منتصف " القرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر ، وأواخر الرابع الهجري بالنسبة للبادية " (2) ، كما اشترطوا أن يكون هذا الشخص " من البيئة المعيّنة التي جمعوا اللغة منها ، فهي تلك القبائل المختارة التي كانت مهوى أفئدة الرواة والنحاة يرحلون إليها ويجلبون لغتها ، أو يفد الأعراب منها إلى العلماء في الحضر ، لأخذ اللغة عنهم ، والسرّ في تعلّق العلماء بتلك القبائل وثقتهم بما يرد أو يفد منها هو عزلتها وتصوّتها عن الاختلاط بالأجانب ، فالذي تحكّم في موقف العلماء من عصر الاستشهاد إذن مبدآن هما القِدَم والعزلة عن الأجانب " (3) .

ولأجل تحقّق هذين المبدئين ، وهما " القِدَم والعزلة عن الأجانب ، كان رفض الاحتجاج بلغة بعض شعراء العصر المؤثّق - كعدي بن زيد والكميت - لأنهم مع تحقّق صفة القِدَم بالنسبة لهم قد نعموا بالاختلاط في الحضر ، فحقّ عليهم رفض النحاة للغتهم وحرمانها من الدراسة أخذاً للأحوط في تنزيه اللغة المثالية موضع الاستشهاد

(1) الاحتجاج بالشعر / 73 ، 74 ، وينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث د. خديجة الحديثي.

(2) الاستشهاد والاحتجاج باللغة : د / محمد عيد - ط : عالم الكتب - الثالثة - 1988 م - ص 191 .

(3) الاستشهاد والاحتجاج باللغة - ص 192 ، وانظر بعض القبائل التي استشهد بكلامها في المزهري 211/1.

والاستنباط " (1).

وسنرى بعد هذا العرض أبياتاً شعرية طعنَ فيها ؛ لأنَّ قائلها عاش في بيئة متحضرة لا يُستشهد بكلامها .

وقد رفض العلماء أيضاً الاحتجاج بكلام من أتى بعد عصر الاحتجاج ، وسموه مولداً ، لا يستشهد به في اللغة ، وإن كان يستشهد به في المعاني والبيان والبديع ، يقول البغدادي : " ... علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع ، والثلاثة الأول لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب ، دون الثلاثة الأخيرة ، فإنها يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين ؛ لأنها راجعة إلى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل ، ولذلك قُبِلَ من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جراً " (2).

هذا كما يرى كثير من اللغويين القدامى .

أمّا في العصر الحديث ، فقد احتجّ مجمع اللغة العربية في المعجم الكبير بالفصح من الكلام دون تقييد له بعصر من العصور ، إذ هو يرى " أن اللغة كُلُّ متّصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه ، وهما معاً يعدّان لمستقبله ، وللعربية قديمها الخالد ، وحاضرها الحي ، ومستقبلها الزاهر ، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة ، وينبغي أن يعبرَ المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعها ، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على السواء " (3) ، وبناء على هذا فقبول " الاحتجاج في اللغة بمن يوثق بفصاحته من أولئك المولدين هو الرأي الصريح لبعض اللغويين والنحاة ، وهو الدلالة المستخلصة من احتجاج جمهور المشهورين من اللغويين والنحاة بشعر المولدين " (4).

هذا ، وقد وردت في الجمهرة شواهد شعرية ، وجّه إليها نقد أو طعن بأنها لشعراء مولدين .

- (1) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص 192 .
- (2) خزانة الأدب : عبد القادر البغدادي - تحقيق : عبد السلام هارون - الخانجي - الثالثة - 1409 هـ 1989م - 5/1 .
- (3) المعجم الكبير 1/ و .
- (4) الاحتجاج بالشعر / 236 ، 237 .

الفصل الأول : نقد القراءات

جاءت في جمهرة اللغة عدة قراءات وجه إليها نقد ، حيث تنتقد القراءة بأنها خطأ ، أو لحن ، أو مخالفة للخط ... وإليك العرض والتفصيل :

1 - يقول تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾

يقول ابن دريد : " والرحم : رحم المرأة ثم صارت أسباب القرابة أرحاماً ، وكذا فُسِّرَ في التنزيل : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ⁽¹⁾ بالنصب ، ومن قرأ عند البصريين بالجرّ فقد لحن ، وتقول جزاك الله والرحم خيراً ، الرفع والنصب جائز ، وجزاك الله والقطيعة شراً ، النصب لا غير " ⁽²⁾.

فالبصريون لحنوا قراءة (الأرحام) بالجر ؛ لأنها عُطفت على الضمير المجرور المتصل دون إعادة حرف الجر . وبالبحت وجدت قراءة الأرحام بالجرّ ، وكذلك بالنصب قراءتين سبعيتين متواترتين صحيحتين ، فهذا ابن خالويه ينصّ على قراءة الأرحام بالنصب والجرّ ، ويعرض خلاف النحاة البصريين والكوفيين فيقول : " قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ يُقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطفه على الله تعالى ، وأراد : واتقوا الأرحام : لا تقطعوها ، فهذا وجه القراءة عند البصريين ؛ لأنهم أنكروا الخفض ، ولحنوا القارئ به ، وأبطلوه من وجوه : أحدها : أنه لا يُعطف بالظاهر على المضمّر المخفوض إلا بإعادة الخافض ... فأما الكوفيون فأجازوا الخفض ، واحتجوا للقارئ بأنه أضرّ الخافض ، واستدلوا بأنّ العجاج كان إذا قيل له : كيف تجدك ؟ يقول : خير عافاك الله ، يريد : بخير ... وإذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض ، فقد عرفه غيرهم ، وأنشد : (خفيف)

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَّةٍ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ خَلَّةٍ ⁽³⁾

أراد : ورُبَّ رَسَمٍ دَارٍ إِلَّا أَنَّهُمْ مَعَ إِجَازَتِهِمْ ذَلِكَ ، واحتجاجهم للقارئ به يختارون النصب في القراءة " ⁽⁴⁾.

ألا تعجب من موقف نحاة البصرة تجاه قراءة خفض الأرحام ، وتسخيرهم

(1) سورة النساء / 1 .

(2) الجمهرة (ح ر م) رحم / 523 ، وقارن 144/2 .

(3) البيت في ديوان جميل بن عبد الله بن معمر ص 94 .

(4) الحجة لابن خالويه ص 118 ، 119 ، وينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد - تحقيق : د / شوقي ضيف - دار المعارف - الثالثة ص 226 ، والنشر 2 / 247 ، ومغني اللبيب 182/1 .

القراءات القرآنية لقواعدهم ، وطعنهم وتلحينهم القراءة التي تخالف ما وضعوه من قوانين وقواعد .

وهذا الفخر الرازي يعجب من رفض البصريين خفض الأرحام ، وتلحينهم من يقرأ به ، فيقول : " وَرَدَ ذَلِكَ { أي العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة حرف الجر } في الشعر ، وأنشد سيبويه في ذلك : (بسيط)

فاليومَ قد بتَّ تهجُونَا وتَشْتُمُنَا فاذهبْ فما بكِ والأيَّامُ من عَجَبٍ ⁽¹⁾
وأنشد أيضاً : (طويل)

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفِنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَظٌ نَفَاتِفُ ⁽²⁾

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن " (3) .

فالذي دفع البصريين إلى تلحينهم من قرأ الأرحام بالخفض هو الانتصار لمذهبهم ، وهو أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور المتصل إلا بإعادة الخافض ، وقد تعرّض ابن مالك لهذه القضية في ألفيته ، واختار مذهب الكوفيين حيث قال :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفَضٍ لِأَزْمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا

ويقول الأشموني : " قال الناظم : وليس عود الخافض عندي لازماً وفقاً لبونس والأخفش والكوفيين إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً ، فمن النظم قوله : (بسيط)

فاذهبْ فما بكِ والأيَّامُ من عَجَبٍ

وقوله : (طويل)

وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَظٌ نَفَاتِفُ

(1) البيت لعمر بن معدى كرب في ديوانه برواية قرئت مكان قد بتَّ ص 32، وكذا في الكتاب لسبويه 383/2.

(2) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص 71، وفي الكتاب لسبويه دون نسبة 383/2.

(3) تفسير الفخر الرازي 9 / 171 (بتصرف) ، وينظر: القراءات واللهجات : د / عبد الوهاب حمودة - مكتبة النهضة الحديثة - الأولى - 1368هـ - 1948م ص 130 ، 131 ، واللهجات العربية في قراءات الكشاف للزمخشري - د / عبد المنعم عبد الله حسن - الطبعة الأولى - 1411 هـ - 1991م ص 171.

وهو كثير في الشعر. ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : ﴿ تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ ، وحكاية قطرب : ما فيها غيره وفرسه ، قيل : ومنه : ﴿ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ⁽¹⁾ ، إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عطف عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته " ⁽²⁾ .

ومن ثمَّ ، فالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض صحيح ، قد ورد به كثير من الشواهد الشعرية ، وجاءت عليه قراءتان ، وكلام للعرب الفصحاء .

وهذا أبو حيان قد دافع دفاعاً شديداً في كلام طويل عن صحة قراءة (الأرحام) بالخفض ، حيث قال : " قرأ جمهور السبعة بنصب الميم ، وقرأ حمزة بجرّها ، وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش ، وقرأ عبد الله بن يزيد بضمها ، فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ... وقيل : النصب عطفاً على موضع به كما تقول مَرَرْتُ بزيد وعمرأ ... ويؤيد هذا القول قراءة عبد الله تساءلون به وبالأرحام ، أما الرفع فوجه على أنه مبتدأ ، والخبر محذوف قدره ابن عطية (والأرحامُ أهلٌ أنْ تُوصَلَ) ، وقدره الزمخشري (والأرحامُ ممّا يتقي أو ممّا يُتَسَاءَلُ بِهِ) ، وتقديره أحسن من تقدير ابن عطية إذ قدر ما يدلّ عليه اللفظ السابق ، وابن عطية قدر من المعنى ، وأما الجرّ فظاهره أنه معطوف على المضمّر المجرور ومن غير إعادة الجار ، وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد ، ويؤيده قراءة عبد الله و (بالأرحام) ، وكانوا يتناشدون بذكر الله والرحم " ⁽³⁾ .

فأبو حيان قد أورد ما يؤيد قراءة الأرحام بالخفض بقراءة من قرأ (وبالأرحام) ، فهذه القراءة ترجح جانب المعنى ، وهو أن تكون الأرحام معطوفة على الضمير في به .

ويرفض أبو حيان مذهب أهل البصرة في امتناعهم العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ويردّ على من اعترض على خفض الأرحام ، وينتصر لمذهب الكوفيين قائلاً : " وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلّاهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز ... " ⁽⁴⁾ .

ويواصل أبو حيان توثيق القراءة وتوثيق من قرأ بها ، وهو الإمام حمزة ، فيقول :

- (1) سورة البقرة / 217.
- (2) حاشية الصبان 3 / 114 ، 115 .
- (3) البحر المحيط 3 / 157 .
- (4) السابق 3 / 158 .

" وحمزة رضي الله عنه أخذ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش ، وحمدان بن أعين ... ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ... وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه ، لئلا يطلع غمراً على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة، فيسيء ظناً بها وبقارئها فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك ، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ... " (1) .

وأظن أنه لا دفاع بعد دفاع أبي حيان عن صحة قراءة (الأرحام) بالخفض ، وليس بعد رده على من أنكرها ردّ ، وليس بعد توثيقه الإمام حمزة أحد القراء السبعة الذي قرأ بخفض الأرحام - توثيق .

نخلص مما سبق إلى أنه لا وجه ولا اعتداد بقول من لحّن قراءة الأرحام بالخفض، فالقراءة متواترة وصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوافق الرسم المصحفي وتوافق أحد وجوه العربية ، فلا يصحّ إنكارها .

2 - يقول تعالى : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ﴾

ويقول ابن دريد : " والجُفَال : ما جَفَلَتْهُ الرِّيحُ ، أي ذهبت به ، وكان رؤية يقرأ : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَالاً ﴾ (2) ، ويقول : تَجَفَّلُهُ الرِّيحُ . قال أبو حاتم : وهذا من جهل رؤية بالقرآن " (3) .

فقد انتقد أبو حاتم قراءة رؤية : (جُفَالاً) بقوله : وهذا من جهل رؤية بالقرآن ، وهذا يعني أنّ قراءة (جُفَالاً) جهل ، لا يجوز الأخذ به ، وصواب القراءة (جُفَاءً) .

ويقول ابن خالويه : " (فيذهب جُفَالاً) باللام رؤية بن العجاج ، قال أبو حاتم : ولا يقرأ بقراءته ؛ لأنه كان يأكل الفأر " (4) ، ويقول أبو حيان : " وقرأ رؤية جُفَالاً باللام بدل الهمزة من قولهم : جَفَلَتْ الرِّيحُ السَّحَابَ إِذَا حَمَلَتْهُ وَفَرَّقَتْهُ ، عن أبي حاتم : لا يقرأ بقراءة رؤية ؛ لأنه كان يأكل الفأر بمعنى أنه كان أعرابياً جافياً ، وعن أبي حاتم أيضاً : لا تُعْتَبَرُ قراءة الأعراب في القرآن " (5) .

(1) السابق 3 / 159 .

(2) سورة الرعد / 17 .

(3) الجمهرة (ج ف ل) 487 ، 106/2 .

(4) شواذ القرآن لابن خالويه / 71 .

(5) البحر المحيط 381/5 .

فابن خالويه وأبو حيان قد قرّرا ما ذكره أبو حاتم ، وهذا يؤكّد عدم صحّة قراءة رؤبة (جُفَالاً) ، وأنّ (جُفَاءً) هي القراءة الصحيحة .

3 - يقول تعالى : ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ﴾ ⁽¹⁾ .

ويقول ابن دريد : " واختلفوا في اشتقاق الشَّيْطَان ، فقال قوم من أهل اللغة : اشتقاقه من شَاطٍ يَشِيْطُ وَتَشِيْطُ ، إِذَا لَفَحَتْهُ النَّارُ فَأَثَرَتْ فِيهِ ، والنون فيه زائدة. قال الراجز :

كَشَائِطِ الرَّبِّ عَلَيْهِ الْأَشْكَالُ

قال أبو بكر : هذا الرجز لأبي النجم ، وإنّما يصف فحلاً من الإبل قد جَسَدَ وَلَبَدَ خَطَرُهُ عَلَى فَخْذَيْهِ فَشَبَّهَ بِرُبِّ السَّمَنِ الَّذِي قَدْ نَالَتْ مِنْهُ النَّارُ فَاسْوَدَّ ، والياء فيه أصلية ، والشُّكْلَةُ : بياض في حُمْرَةٍ ، وَعَيْنٌ شَكْلَاءٌ ، إِذَا كَانَ فِي بَيَاضِهَا حُمْرَةٌ ، ومن قال : إِنَّ النون فيه أصلية فهو من شَطَنَ فهو شَاطِنٌ ، أي بَعُدَ عَنِ الْخَيْرِ ، وقرأ الحسن : ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ ﴾ قال أبو بكر : هذا خلاف الخطّ ⁽²⁾ .

فابن دريد اعترض على قراءة (الشياطين) بالواو بدلاً من (الشياطين) ، حيث ذكر أنّها خلاف الخطّ ، فكأنّ ابن دريد يرفض هذه القراءة لمخالفتها خطّ المصحف .

وبالبحث وجدت ابن خالويه أورد هذه القراءة في الشواذ قائلاً : " ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُونُ ﴾ الحسن والأعمش " ⁽³⁾ .

فابن خالويه نسب القراءة للحسن والأعمش ، ونسب ابن جني القراءة للحسن ووجهها قائلاً : " ومن ذلك قراءته أيضاً {أي الحسن} : " وما تنزلت به الشياطين " ، قال أبو الفتح : هذا ممّا يعرض مثله للفصيح ؛ لتداخل الجمعين عليه ، وتشابههما عنده... وعلى كل حال فالشياطين غلط لكن يشبهه " ⁽⁴⁾ .

فابن جني حكم على القراءة بالغلط ، فهذا يوافق ردّ ابن دريد القراءة ، والتمس ابن جني عذراً للقارئ بأنّ العربي الفصيح قد يشتبه عليه الجمعان ، أي جمع المذكر السالم وجمع التكسير المختوم بالياء والنون ، ومن ذلك الشياطين اشتبه عليه بالكافرين مثلاً .

ويقول أبو حيان : " وقرأ الحسن الشياطين ... وقد ردّها أبو حاتم ، والقراءة قال

(1) سورة الشعراء / 210 .

(2) الرجز في ديوان أبي النجم العجلي ص 264 ، وينظر : الجمهرة (ش ط ن) شطن / 867 ، وقارن 58/3 .

(3) شواذ القرآن لابن خالويه / 109 .

(4) المحتسب 133/2 .

أبو حاتم : هي غلط منه أو عليه ، وقال النَّحَّاس : هو غلط عند جميع النحويين ، وقال المهدي : هو غير جائز في العربية ، وقال الفراء : غلط الشيخ ظنَّ أنَّها النون التي على هجائن " (1) .

فقد حكم طائفة من اللغويين بالغلط على قراءة (الشياطين) ، لكنَّ أبا حيان أورد بعض الأقوال التي قد تسوِّغ القراءة حيث قال : " { وقال } النضر بن شميل : إن جاز أن يحتجَّ بقول العجاج ورؤية ، فهلاً جاز أن يحتجَّ بقول الحسن وصاحبه يريد محمد بن السميع مع أنا نعلم أنَّهما لم يقرأ بها إلا وقد سمعا فيه ، وقال يونس بن حبيب : سمعت أعرابياً يقول : دخلت بساتين من ورائها بساتون ، فقلت : ما أشبه هذا بقراءة الحسن انتهى " (2) .

فالنضر بن شميل ويونس بن حبيب استأنسا لقبول القراءة بأنَّه ورد عن بعض العرب الفصحاء مثل (الشياطين) ، ومن ذلك بساتون .

واستمر أبو حيان في توجيه قراءة الشياطين قائلاً : " ووجهت هذه القراءة بأنَّه لما كان آخره كآخر يَبْرِينَ وفِلَسْطِينَ ، فكما أجري إعراب هذا على النون تارة وعلى ما قبله تارة فقالوا يَبْرِينَ وَيَبْرُونَ وفِلَسْطِينَ وفِلَسْطُونَ ، أُجْرِيَ ذلك على الشياطين تشبيهاً به ، فقالوا : الشياطين والشياطين . وقال أبو فيد مؤرِّج السدوسي : إن كان اشتقاقه من شَاطَ أي احترق يَشِيطُ شَوْطَةً كان لقراءتهما وجه ، قيل ، ووجهها أن بناء المبالغة منه شَيْاطَ ، وجمعه الشياطين فخففا الياء ، وقد روي عنهما التَّشْدِيدُ ، وقرأ به غيرهما ، انتهى . وقرأ الأعمش الشياطين كما قرأه الحسن وابن السميع ، فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن ، قرأوا ذلك ، ولا يمكن أن يقال غلط ؛ لأنَّهم من العِلْمِ ونَقَلَ القرآن بـمكان " (3) .

فقراءة (الشياطين) رَجَحَ بها اشتقاق الشيطان من الفعل (شَاطَ) ؛ لأنَّ (الشياطين) الواو والنون فيها واو جمع المذكر السالم ونونه .

ويلاحظ أنَّ أبا حيان نفى في النهاية أن تنسب القراءة إلى الغلط ، حيث قال : " ولا يمكن أن يقال غلط ؛ لأنَّهم { أي الأعمش والحسن وابن السميع } من العلم ونقل القرآن بـمكان " .

وبمقياس ابن الجزري الذي وضعه لمعرفة القراءة الصحيحة من غيرها ، وهو أن

(1) البحر المحيط 46/7 .

(2) السابق : نفسه .

(3) السابق : نفسه .

توافق القراءة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وأن يصحّ سندها عن رسول الله ﷺ ، وأن توافق العربية ولو بوجه ، من خلال هذا المقياس يتبين عدم صحة قراءة الشياطين ، - كما حكم بذلك طائفة من العلماء - لأنها تخالف خطّ المصحف - كما قال ابن دريد - .

4 - يقول تعالى : ﴿ لَا يُحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾

ويقول ابن دريد : " حَطَمْتُ الشيءَ أَحْطَمُهُ حَطْماً ، إذا كَسَرْتُهُ . وقد قرئ : ﴿ لَا يُحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ﴾ ⁽¹⁾ ، قال : وكان أبو عمرو بن العلاء يعجب ممن قرأ : (لَا يُحْطِمَنَّكُمْ) ، ويقول : إنما التَّحْطِيمُ للشيء اليابس نحو الزُّجاج وما أشبهه " ⁽²⁾ .

فأبو عمرو بن العلاء يعجب ممن قرأ (لَا يُحْطِمَنَّكُمْ) بالتشديد ، معللاً هذا بأنَّ التَّحْطِيمَ للشيء اليابس نحو الزُّجاج ، والنَّمْلُ لا يُبْسُ فيه .

وبالبحث وجدت القراءة في شواذ ابن خالويه ⁽³⁾ ، ويقول أبو حيان : " وقرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي ونوح القاضي بضمّ الياء وفتح الحاء وشدّ الطاء والنون مضارع حَطَمَ مشدداً " ⁽⁴⁾ .

وجاء في اللسان : " الحَطَمُ : الكَسْرُ في أيّ وجهٍ كان ، وقيل : هو كَسْرُ الشيء اليابس خاصة كالعَظْم ونحوه ... والتَّحْطِيمُ : التَّكْسِيرُ ... " ⁽⁵⁾ .

فالحَطَمُ ورد أنه الكَسْرُ عامة ، وورد أنه كَسْرُ اليابس خاصة ، وأبو عمرو أورد أنَّ التَّحْطِيمَ للشيء اليابس ، وعليه فالحَطَمُ والتَّحْطِيمُ يُطلقان معاً على كَسْرِ الشيء اليابس .

لكن الآية السابقة دليل على استعمال الحَطَمُ وكذا التَّحْطِيمُ في اليابس وغيره ، فالنَّمْلُ لا يَبْسُ فيه ، وأورد ابن جني الحَطَمُ وكذا التَّحْطِيمُ والاحتِطَامُ بمعنى الكَسْرِ دون أن يَخْصّه بالشيء اليابس حيث يقول : " يقال : حَطَمَهُ يَحْطِمُهُ حَطْماً : إذا كَسَرَهُ ، وَحَطَمَهُ يُحْطِمُهُ ، وَاحْتَطَمَهُ يَحْتَطِمُهُ ... " ⁽⁶⁾ .

وَيَحْطِمُ وَيُحْطِمُ ، وإن دللنا على معنى الكَسْرِ ، إلا أنَّ التشديد في يُحْطِمُ يفيد المبالغة في الإهلاك ، فكأنَّ النَّمْلَ اجتمع وتكاثف حتى أصبح كتلة واحدة ، وهنا يكون لقراءة (لَا يُحْطِمَنَّكُمْ) وجه ، حيث تتناسب هذه الصيغة وحال النَّمْلِ على تلك الهبة .

(1) سورة النمل / 18 .

(2) الجمهرة (ح ط م) حطم / 550 ، وقارن 172/2 .

(3) ينظر: شواذ القرآن / 110 .

(4) البحر المحيط 61/7 .

(5) اللسان (حطم) 916/2 .

(6) المحتسب 138/2 .

5 - يقول تعالى : ﴿ وَعَبْقَرِيَّ حِسَانٍ ﴾

ويقول ابن دريد : " وقالوا ظُلِمَ عَبْقَرِيٌّ ، إذا كان شديداً فاحشاً . قال رجل من أهل الرِّدَّة : (رجز)

إِنَّا أَتَانَا خَبَرٌ رَدِيٌّ
ظُلِمَ لَعَمْرُ اللَّهِ عَبْقَرِيٌّ
قَالَتْ قُرَيْشٌ كُلُّنَا نَبِيٌّ

وفي التنزيل : ﴿ وَعَبْقَرِيَّ حِسَانٍ ﴾ ⁽¹⁾ ، خُوطِبُوا بما عرفوا ، ومن قرأ عَبْقَرِيٌّ ، فقد أخطأ ؛ لأنَّ الجمع لا يُنسَب إليه إذا كان على هذا الوزن ، لا يقولون : سَهَالِيٌّ ولا مَسَامِعِيٌّ ... " ⁽²⁾ .

فقد خطأ ابن دريد من قرأ (عباقري) بحجة أنَّ القراءة تخالف قاعدة النسب ؛ لأنَّ الجمع إذا أُريد النسب إليه - لا يُنسَب إلى لفظ الجمع ، وإنما يُنسَب إلى لفظ مفرده ، فمثلاً فَرَائِضُ وكتب يُنسَب إليهما ، فيقال فَرَضِيٌّ وَكِتَابِيٌّ ، ولا يُقال فَرَائِضِيٌّ ولا كُتُبِيٌّ ، وبناء عليه فعَبَاقِر إذا أُريد النسب إليها يقال عَبْقَرِيٌّ أي بالنسبة إلى مفردها ، أمَّا عَبَاقِرِيٌّ فخطأ لأنه نسَب إلى لفظ الجمع ، والصحيح أن يُنسَب إلى مفرده ⁽³⁾ .

هذا قول البصريين ، وهو المشهور ، وخالفهم الكوفيون ، فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً ⁽⁴⁾ أي سواء أكان له واحد قياسي من لفظه أم لا ، وخرج عليه قول الناس : فَرَائِضِيٌّ وَكِتُبِيٌّ وَقُلَانِيسِيٌّ ⁽⁵⁾ .

فعلى مذهب الكوفيين تُخرَج قراءة (عَبَاقِرِيٌّ) ، وعليه ، فلا وجه لتخطئتها ، وقد صحت عن رسول الله ﷺ حيث يقول ابن خالويه : " (على رفارف خضر وعَبَاقِرِيٌّ حسان) رُوي عن النبي ﷺ والجدري وابن محيصن ... " ⁽⁶⁾ .

فقراءة (عَبَاقِرِيٌّ) صحيحة وثابتة عن رسول الله ﷺ ووردت أمثلة على منوالها

- (1) سورة الرحمن / 76 .
- (2) الجمهرة / 1122 ، وقارن 308/3 ، والرجز في كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ص 175 .
- (3) ينظر: شرح الأشموني 198/4 .
- (4) حاشية الشهاب الخفاجي على درة الغواص - تحقيق : عبد الحفيظ فرغلي القرني - دار الجيل - بيروت - الأولى - 1417 ، 1996 م - ص 551 .
- (5) حاشية الصبان 198/4 (بتصرف) .
- (6) شواذ القرآن / 151 ، وينظر: المحتسب 305/2 ، 306 ، والبحر المحيط 199/8 .

في كلام العرب ، ومن ذلك مَدَائِيَّ نسبة إلى الجمع (مَدَائِن) (1).

وعليه ، فلا وجه لتخطئة ابن دريد القراءة بحجة أنها تخالف القاعدة ، وعلى فرض أنها تخالف القاعدة ، فمخالفة القراءة القاعدة لا يكون سبباً في تخطئتها ، ومع ذلك فالقراءة ، لا تخالف القاعدة على قول الكوفيين ، يقول ابن جني في نهاية حديثه عن هذه القراءة : " وليس لنا أن نتلقّى قراءة رسول الله ﷺ إلا بقبولها ، والاعتراف لها " (2).

تحقيب

اتضح فيما سبق موقف ابن دريد من القراءات القرآنية ، وهو أنه - كغيره من البصريين - متحامل على بعضها ، وظهر هذا في تخطئة قراءة عباقرِيٍّ ، مع أن لها وجهاً صحيحاً .

(1) ينظر: المحتسب 306/2 .

(2) السابق نفسه .

الفصل الثاني : نقد الشعر

وردت أبيات شعرية كثيرة في الجمهرة قد وجّه إليها نقد ، فقد تنتقد بعض الأبيات بأنها مصنوعة ، وبعضها يطعن فيها ، وأكثر الأبيات الموجه إليها نقد كان الأصمعي وأبو حاتم وابن دريد هو الناقد فيها .

والأصمعي - كما سبق - متشدد في اللغة ، فكان يأخذ بالأفصح وينكر أو يلغي ما عداه ، وإن كان صحيحاً مستعملاً ، ومن هنا رأينا الأصمعي إذا اعترض عليه بيت شعري ورد فيه ما يخالفه يلجأ إلى الطعن في البيت ، وأنكر الأصمعي أيضاً بعض الأبيات ؛ لأنه يرى أن أصحابها لا يحتج بكلامهم .

وإليك الأبيات والأرجاز التي وجّه إليها نقد في الجمهرة مرتبة على حسب قافيتها ترتيباً هجائياً :

1- يقول بشار بن برد : " بُنَيْتِي لَيْسَ بِهَا ظَبْطَابُ "

ويقول ابن دريد : " ... الظَّبْطَابُ ، وهو من قولهم : رجل ليس به ظَبْطَابُ ، أي ليس به داء ، وسألت أبا حاتم عن الظَّبْطَاب فلم يعرف فيه حجة جاهلية إلا أنه قال : فيه بيت لبشار ، وليس بحجة ، وأنشد : (رجز)

بُنَيْتِي لَيْسَ بِهَا ظَبْطَابُ

وقال بعد ذلك : هو صحيح ، وأنشدني لرؤبة : (رجز)

كَأَنَّ بِي سِلًّا وَمَا بِي ظَبْطَابُ

بِي وَالْبَلَى أَنْكَرُ تَيْكَ الْأَوْصَابُ " (1).

فقد أورد أبو حاتم (ت 248 هـ) أَنَّ الظَّبْطَابَ بمعنى الداء ، جاء في شعر بشار ، ثم انتقد بشاراً بأنه ليس بحجة ، وأورد رجزاً بعد ذلك قد يظن أنه لبشار ، والبيت لم أجده في ديوان بشار بن برد .

وأبو حاتم أورد أَنَّ بشار بن برد ليس بحجة ؛ لأنه خارج عصر الاحتجاج . وعلى كل حال ، فالرجز السابق قد استشهد به ابن السكيت (244 هـ) في إصلاح المنطق ، وهو معاصر أو متقدم على أبي حاتم ، وهذا يدل على صحة الرجز ، يقول ابن السكيت : " ويقال : ما به وذية ولا ظَبْطَابُ ، أي ما به وجع ولا عيب . قال الراجز :

(1) الجمهرة (ب ظ ب ظ) ظبظ / 175 ، وقارن 127/1 ، والرجز في ديوان رؤبة ص 27.

بُنِيَّتِي لَيْسَ بِهَا ظَبْطَابُ " (1).

واستشهد بالرجز كذلك في اللسان ، ففيه : " وقيل ما به ظَبْطَابُ أي ما به عيب ؛ قال :
بُنِيَّتِي لَيْسَ بِهَا ظَبْطَابُ " (2).

* * *

2 - يقول الراجز : " وَثْبَةُ سُرْعُوبٍ رَأَى زَبَابًا "

ويقول ابن دريد : " والسُرْعُوبُ : ابن عِرْس . وأنشدنا أبو حاتم هذا البيت ، وذكر أنه مصنوع : (رجز) وَثْبَةُ سُرْعُوبٍ رَأَى زَبَابًا " (3).

فقد انتقد أبو حاتم الرجز بأنه مصنوع ، وبالبحث وجدت الرجز قد نصّ عليه صاحب العين والأزهري وابن منظور والزبيدي ، ولم يوجّه إليه أيّ منهم شيئاً يمسّ صحته ، يقول الأزهري : " والسُرْعُوبُ : ابن عِرْس ، وأنشد : (رجز)

وَثْبَةُ سُرْعُوبٍ رَأَى زَبَابًا

أي رأى جرّذاً ضخماً . ويجمع سَرَاعِيبَ " (4).

فنصّ اللغويين السابقين يدلّ على صحته .

* * *

3 - قال الشاعر : " فَبِئْسَ الْقَوْمُ كُنْتُمْ يَوْمَ سَأَلْتِ .: عَلَى الْقُعْدَاتِ أَسْتَاهُ الرَّبَابِ

ويقول ابن دريد : " والقُعْدَاتُ : السُّرُوجُ والرِّحَالُ والرَّحَائِلُ التي كانت تتخذها العرب . قال الشاعر : (وافر)

فَبِئْسَ الْقَوْمُ كُنْتُمْ يَوْمَ سَأَلْتِ .: عَلَى الْقُعْدَاتِ أَسْتَاهُ الرَّبَابِ

ورواه : يوم سَأَلْتِ . قال أبو عبيدة : هذا البيت مصنوع ؛ لأنّ الرِّبَابَ تَرَبَّيْتُ بعد الكلاب ، وإنّما جاز للأخطل أن يذكر الرِّبَابَ في الكلاب لأنّه قاله في الإسلام ، وقد تَرَبَّيْتُ الرِّبَابَ " (5).

فأبو عبيدة وصف بيت الأخطل بأنه مصنوع ، ويبدو أنّ أبا عبيدة نسب بيت الأخطل إلى الصنعة ؛ لأنّه يراه من الشعراء المولّدين الذين لا يحتجّ بشعرهم ، مع أنّ

(1) إصلاح المنطق / 385 .

(2) اللسان (ظبظب) 2743/4 .

(3) الجمهرة / 1197 ، 305/3 .

(4) التهذيب 340/3 ، وينظر: العين 332/2 ، واللسان 1996/3 ، والتاج 75/2 (سرعب) .

(5) الجمهرة (د ع ق) قعد / 662 ، وقارن 280/2 .

الأخطل متوفى (90 هـ) فمع تقدّمه عدّ مولداً ، يقول ابن قتيبة : " فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يُعدّون مُحَدِّثِينَ ... " (1).

ولا غرو ، فأبو عمرو بن العلاء كان متشدداً أكثر من ذلك ، فلا يحتجّ إلا بشعر الجاهليين والمخضرمين ، يقول عنه الأصمعي : " جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتجّ ببيت إسلامي " (2).

والبيت ورد في ديوان الأخطل (3).

* * *

4 – يقول الشاعر : سألناهم أن يُرْفِدُونَا فَأَجْبَلُوا .: وجاءت بِقِرْطِيطٍ مِنَ الْأَمْرِ زَيْنَبُ "

ويقول ابن دريد : " وقِرْطِيط : داهية . قال الشاعر : (طويل)

سألناهم أن يُرْفِدُونَا فَأَجْبَلُوا .: وجاءت بِقِرْطِيطٍ مِنَ الْأَمْرِ زَيْنَبُ

قال أبو بكر : أظنّ هذا البيت مصنوعاً . يقال : أَجْبَلَ الْحَافِرُ ، إذا بَلَغَ موضعاً لا يمكنه فيه الحفر ؛ وأَجْبَلَ الشَّاعِرُ : إذا تَعَذَّرَ عليه قول الشعر ، وأراد ها هنا أنهم لم يُعْطَوْهم شيئاً " (4).

ويقول ابن منظور : "... والقِرْطِيط : الدَّاهِيَةُ ؛ قال أبو غالب المعني (5) : (طويل)

سألناهم أن يُرْفِدُونَا فَأَجْبَلُوا .: وجاءت بِقِرْطِيطٍ مِنَ الْأَمْرِ زَيْنَبُ " (6).

فالشاهد الذي انتقده ابن دريد بقوله : " أظنّ هذا البيت مصنوعاً " – قد ورد منسوباً لأبي غالب المعني في اللسان ، ولم يذكر أي شيء يمسّ صحته .

ويخفف من قول ابن دريد أنه قال : (أظنّ) التي تفيد عدم التيقن .

* * *

(1) الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق : أحمد محمد شاكر – الطبعة الثالثة - 1977 م – 69/1 .

(2) العمدة لابن رشيق – تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الجيل – بيروت – لبنان – الخامسة – 1401 هـ - 1981 م – 90/1 ، 91 .

(3) ينظر : شرح ديوان الأخطل / 460 برواية : فبنس الطالبون غداة شالت .

(4) الجمهرة / 1190 ، 374/3 .

(5) أبو غالب المعني من قبيلة طي ، فقد أوردته الدكتورة / وفاء السنديوني في كتابها : شعر طي وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، ووضعت الشاعر أبا غالب المعني ضمن الشعراء الجاهليين . ينظر شعر طي وأخبارها في الجاهلية والإسلام – جمع وتحقيق ودراسة الدكتورة / وفاء فهمي السنديوني – ط : دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض – الأولى – 1403 هـ - 1983 م – 766/2 : 767 .

(6) اللسان 3593/5 ، وينظر : المحكم 164/6 ، والتاج 375/10 (قرطط) .

5 - يقول الشاعر : قِيلَ : قُمْ فَانْظُرْ إِلَيْهِمْ .: ثُمَّ دَعَّ عَنْكَ السُّمُودَا "

ويقول ابن دريد : " والسَّامِدُ : اللاهي ؛ سَمَدَ يَسْمُدُ سُمُوداً ، لغة يمانية ، يقولون للقيّنة : اسْمِدِينَا ، أي أَلْهِينَا . وقد رُوي هذا البيت في شعر عاد . ولا أدري ما صحته ، وقد احتجّ به العلماء : (مجزوء الرمل) .

قِيلَ : قُمْ فَانْظُرْ إِلَيْهِمْ .: ثُمَّ دَعَّ عَنْكَ السُّمُودَا

قِيلَ : اسم رجل ، وجاء في القرآن : ﴿ وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ ﴾ ⁽¹⁾ ؛ قال أبو عبيدة : لاهون ، والله أعلم ⁽²⁾ .

ويقول الأزهري : " وقال المبرد : السَّامِدُ : القائم في تحيّر . وأنشد :

قِيلَ : قُمْ فَانْظُرْ إِلَيْهِمْ .: ثُمَّ دَعَّ عَنْكَ السُّمُودَا " ⁽³⁾ .

فاستشهد المبرد بالبيت السابق ينفي شكّ ابن دريد فيه ، ويؤكد صحته كذلك قول ابن دريد نفسه : وقد احتجّ به العلماء .

* * *

6 - يقول الفرزدق : " لَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى .: كَأَنَّ وَنِيمَهُ نَقَطُ الْمِدَادِ "

ويقول ابن دريد : " وَ وَنَمَ الذُّبَابُ ، إذا ذَرَقَ ، يَنِمُّ وَنَمًا وَوَنِيمًا ، وأنكر أبو حاتم هذا ، ولم يعرفه ولا البيت الذي احتجّ به ، على أنه قد جاء في كتاب الفرق ؛ وأنشد بيتاً واستضعفه أيضاً : (وافر)

لَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى .: كَأَنَّ وَنِيمَهُ نَقَطُ الْمِدَادِ " ⁽⁴⁾ .

فقد أورد ابن دريد أنّ أبا حاتم استضعف البيت السابق ، والبيت في ديوان الفرزدق ⁽⁵⁾ .

ويقول الجوهري : " وَنِيمَ الذُّبَابُ : سَلَحُهُ ، وأنشد الأصمعي للفرزدق : (وافر)

لَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى .: كَأَنَّ وَنِيمَهُ نَقَطُ الْمِدَادِ " ⁽⁶⁾ .

(1) سورة النجم / 61 .

(2) الجمهرة (د س م) سمد / 648 ، وقارن 265/2 .

(3) التهذيب 378/12 ، وينظر: المقاييس 100/3 ، واللسان 2089/3 (سمد) .

(4) الجمهرة (م ن و) ونم / 992 ، وقارن 179/3 ، 180 .

(5) ديوان الفرزدق 163/1 .

(6) الصحاح 2054/5 ، وينظر: اللسان 4928/6 (ونم) .

فالجوهري نصّ على البيت ذاكراً أنّ الأصمعي أنشده ، وبناء على هذا فالبيت صحيح ، ولا وجه لنقد أبي حاتم ، وبالرجوع إلى كتاب الفرق لأبي حاتم وجدته أورد البيت على أنه صحيح دون أن يوجّه إليه أي نقد (1).

* * *

7- يقول الشاعر: " تَرَكْتَ سَرَجَكَ مَنقُوضاً سَيُورَتَهُ .: وَالسَّيْفُ يَصْدَا طَوَالَ الدَّهْرِ مَغْمُودٌ "

ويقول ابن دريد : " ... فأما الرياشي فأنشد : (بسيط)

تَرَكْتَ سَرَجَكَ مَنقُوضاً سَيُورَتَهُ .: وَالسَّيْفُ يَصْدَا طَوَالَ الدَّهْرِ مَغْمُودٌ

إِذَا سَمِعْتَ بِمَوْتِ اللَّبْخِيلِ فَقُلْ .: بَعْدًا وَسُحْقًا لَهُ مِنْ هَالِكِ مُودِي

قال أبو بكر : هكذا أنشدناه الرياشي بكسر الدال ، وهو إقواء كأنه جرّه على قرب الجوار ، وأجاز الأصمعي ذلك . قال أبو حاتم : أنشدت البيت الذي فيه مغمود الأصمعي فقال : هذا مصنوع ، وقد رأيت صانعه " (2).

فالأصمعي حكم على قول الشاعر : " تَرَكْتَ سَرَجَكَ ... " بأنه مصنوع ، وإنما حكم عليه بذلك ؛ لأنّ الأصمعي لا يستشهد إلا بالشعر الموعّل في القدم ، وهذا الشعر لشاعر قد عاصر الأصمعي ، وعاش معه حيث قال الأصمعي : " وقد رأيت صانعه " . ومن هنا ، فهذا الشعر ليس أهلاً للاستشهاد به عند الأصمعي .

* * *

8 - يقول علي بن أبي طالب :

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ .: يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً

ويقول ابن دريد : " فأما القَوْصَرَةُ التي تسميها العامة قَوْصَرَةً ، فلا أصل لها في العربية ، وأحسبها دخيلاً . وقد روي لعلّي بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - (رجز) :

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَةٌ .: يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً (3)

ولا أدري ما صحّة هذا البيت " (4).

(1) ينظر: الفرق لأبي حاتم / 37 .

(2) الجمهرة / 1258 ، 434/3 ، 435 .

(3) ديوان علي بن أبي طالب / 24 .

(4) الجمهرة (ر ص ق) قصر / 743 ، 358/2 .

فابن دريد توقف في صحّة الرجز السابق .

وبالبحث وجدت صاحب العين وأبا زيد الأنصاري والجوهرى قد نصّوا عليه ،
يقول صاحب العين : " والقَوْصَرَّة : وعاء للتَّمَر من قَصَب ، ويُخَفَّف في لغة ، قال :
(رجز)

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَّةٌ .: يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً " (1).

ويقول الجوهرى : " والقَوْصَرَّة بالتشديد : هذا الذي يُكْنَز فيه التَّمَر من البَوَارِي ،
قال الراجز :

أَفْلَحَ مَنْ كَانَتْ لَهُ قَوْصَرَّةٌ

يَأْكُلُ مِنْهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً

وقد يُخَفَّف " (2).

فقد استشهد صاحب العين وأبو زيد الأنصاري والجوهرى بالرجز السابق ، وفي
هذا دلالة على صحّته .

* * *

9 – يقول عدي : " في سَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ .: وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَاذِي مُشَارٍ "

ويقول ابن دريد : " و شُرْتُ الْعَسَلَ وَأَشْرُتُهُ ، إِذَا اسْتَخْرَجْتَهُ مِنْ مَوْضِعِ النَحْلِ ؛
قال الأصمعي : لا أعرف إلا شُرْتُ ، وأنشد الأعشى : (متقارب)

كَأَنَّ جَنِيًّا مِنَ الزَّنَجَبِ .: لِ خَالِطَ فَاهَا وَأَرِيًّا مَشُورًا

وأنكر قول عدي : (رمل)

وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَاذِي مُشَارٍ

وَضَعَّفَ قَوْلَهُ مُشَارٍ " (3).

فقد أنكر الأصمعي قول عدي بن زيد مع أنه شاعر جاهلي (ت35 قبل الهجرة)،

(1) العين 59/5 ، وينظر: التهذيب 362/8 (قصر) ، والنوادر لأبي زيد – تحقيق : د / محمد عبد القادر أحمد
– دار الشروق – الأولى – 1981م – 1401 هـ - / 167 .

(2) الصحاح (قصر) 793/2 .

(3) البيت الأعشى في ديوانه ص85، والجمهرة / 1263 ، وقارن 439/3 ، وينظر (رش و) شور 735/.

والذي دفعه إلى هذا تأثره بشيخه أبي عمرو بن العلاء الذي قال عنه : " كان عدي بن زيد في الشعراء بمنزلة سهيل في النجوم يعارضها ولا يجري مجراها ، قال : والعرب لا تروي شعره ؛ لأنّ ألفاظه ليست بنجدية ، وكان نصرانياً من عبّاد الحيرة ، قد قرأ الكتب " (1) ، ويقول الأصمعي نفسه : " عدي بن زيد وأبو دؤاد الإبياري لا تُروى أشعارهما ؛ لأنّ ألفاظهما ليست بنجدية " (2) .

فالدافع وراء طعن الأصمعي في شعر عدي أنه ليس من القبائل التي تؤخذ عنها اللغة . وعلى كل فالبيت قد استشهد به صاحب العين والجوهري ، ففي الصحاح : "وَشُرْتُ الْعَسَلَ وَاشْتَرْتُهَا ، أَي اجْتَنَيْتُهَا . وَأَشْرْتُ لُغَةً . وَأَنشَدَ أَبُو عَمْرٍو : (رمل)
فِي سَمَاعٍ يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ . : وَحَدِيثٍ مِثْلَ مَاذِي مُشَارٍ " (3) .

* * *

10 – يقول الشاعر :

" قَدْ ادْعَنْكَرْتُ بِالسُّوءِ وَالْفُحْشِ وَالْأَذَى . : أُسَيِّمُوكَ ادْعِنْكَارَ سَيْلٍ عَلَى عَمْرٍو "

ويقول ابن دريد : " وَمُدْعَنْكَرٌ : إِذَا تَدَارَأَ بِالسُّوءِ وَالْفُحْشِ . قال الشاعر : (طویل)

" قَدْ ادْعَنْكَرْتُ بِالسُّوءِ وَالْفُحْشِ وَالْأَذَى . : أُسَيِّمُوكَ ادْعِنْكَارَ سَيْلٍ عَلَى عَمْرٍو "

هذا البيت لم يعرفه البصريون ، وزعم أبو عثمان أنه سمعه ببغداد ، ولا أدري ما صحته " (4) .

ونصّ الأزهري وابن منظور على البيت السابق ، ولم يوجّه أيّ منهما نقداً إليه (5) .

وأورد الزبيدي أنّ أبا عمرو الشيباني أنشد البيت السابق (6) ، وفي هذا دلالة على صحّة الاستشهاد به .

* * *

-
- (1) الاستشهاد والاحتجاج / 139 .
 - (2) الموشح للمرزباني – تحقيق: علي محمد البجاوي – دار الفكر العربي / 93 ، وينظر الاستشهاد والاحتجاج / 139 .
 - (3) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص 95 ، والصحاح 704/2 ، وينظر: العين 280/6 (شور) .
 - (4) الجمهرة / 1218 ، 400/3 .
 - (5) ينظر: التهذيب 310/3 ، واللسان 1383/2 : (دكر) .
 - (6) ينظر: التاج (دكر) 405/6 .

11- يقول الشاعر : هَاجُوا لِقَوْمِهِمُ السَّلَامَ كَأَنَّهُمْ .: لَمَّا أُصِيبُوا أَهْلُ دِينٍ مُحْتَرٍ

ويقول ابن دريد : " وَأَحْتَرْتُ الْعُقْدَةَ ، إِذَا أَحْكَمْتَ عَقْدَهَا . قال : (كامل)

هَاجُوا لِقَوْمِهِمُ السَّلَامَ كَأَنَّهُمْ .: لَمَّا أُصِيبُوا أَهْلُ دِينٍ مُحْتَرٍ

يريد المسالمة . هذا البيت لأبي كبير الهذلي ، رواه الكوفيون ، ولم يعرفه الأصمعي " (1).

وورد في اللسان البيت السابق منسوباً لأبي كبير الهذلي (2) ، ويبدو أن الأصمعي أنكر البيت ؛ لأنه مخالف لمذهبه حيث أنكر أَحْتَرْتُ الْعُقْدَةَ ، ويؤكد صحة البيت رواية الكوفيين له - كما ذكر ابن دريد - وكذلك أورد في موضع آخر من الجمهرة أن البغداديين رواه أيضاً (3) ، والبيت موجود في شرح أشعار الهذليين (4).

* * *

12 - يقول الشاعر : " كَالضَّيْمُرَانِ تَعْلُهُ بِالزَّبْعَرِ "

ويقول ابن دريد : " وَالزَّبْعَرُ وَالزَّبْعَرُ : ضَرْبٌ مِنَ النَّبْتِ طَيِّبِ الرَّائِحَةِ. قال الشاعر : (كامل)

كَالضَّيْمُرَانِ تَعْلُهُ بِالزَّبْعَرِ

وكان أبو حاتم يدفع هذا ، ويقول : هذا البيت مصنوع " (5).

فقد دفع أبو حاتم البيت السابق ، وذكر أنه مصنوع ، وأرى أنه متأثر بشيخه الأصمعي الذي لا يحتج إلا بالشعر الموعر في القدم ، المأخوذ من العرب الذين لم تختلط لغتهم بلغة غيرهم من الأجناس الآخرين ، والبيت السابق أورده الزبيدي في التاج نقلاً عن ابن دريد ، ولم ينص الزبيدي على نقد أبي حاتم (6).

وورد البيت في العين برواية مختلفة عما في الجمهرة ، يقول صاحب العين : " وَالزَّبْعَرُ : ضَرْبٌ مِنَ الْمَرَوْ . قال : (كامل)

(1) الجمهرة (ت ح ر) حتر / 385 ، 4/2 .

(2) ينظر: اللسان (حتر) 769/2 .

(3) الجمهرة / 1263 .

(4) 1334/3 .

(5) الجمهرة / 1119 ، 304/3 .

(6) ينظر: التاج (زبعر) 455/6

وكانها الإسْفَنْطُ يَوْمَ لَقِيَتْهَا .: والضَّوْمَرَانِ تَعْلُهُ بِالزَّبَعْرِ " (1).

فصاحب العين استشهد بالبيت الذي دفعه أبو حاتم ، واستشهاده يدل على صحته .

* * *

13 – يقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا الْأَكْرَادُ أَبْنَاءَ فَارِسٍ .: وَلَكِنَّهُ كُرْدٌ بَنُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ

ويقول ابن دريد : " والكرْد : أبو هذا الجيل الذين يُسَمُّونَ الْأَكْرَادَ ؛ زعم النسَّابون أنه كُرْدٌ بَنُ عمرو بن صَعَصَعَةَ ، وأنشدوا بيتاً ، ولا أدري ما صحته ، وهو : (طويل)
لَعَمْرُكَ مَا الْأَكْرَادُ أَبْنَاءَ فَارِسٍ .: وَلَكِنَّهُ كُرْدٌ بَنُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ " (2).

فابن دريد توقف في صحّة البيت السابق ، حيث قال : " ولا أدري ما صحته " ، والبيت استشهد به صاحب العين والأزهري وابن منظور والزبيدي ، ولم يوجّه أيّ منهم أيّ شيء يمسّ صحته ، ففي العين : " والكرْد : جيلٌ من الناس ، قال : (طويل)

لَعَمْرُكَ مَا كُرْدٌ مِنْ أَبْنَاءِ فَارِسٍ .: وَلَكِنَّهُ كُرْدٌ بَنُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ " (3).

* * *

14 – يقول الأخطل :

" وما الْفُرَاتُ إِذَا جَاشَتْ غَوَارِبُهُ .: فِي حَافَتَيْهِ وَفِي آدِيهِ الْجَشَرُ

ويقول ابن دريد : " والجشَر : حجارة تنبت في البحر ، أحسبها معرّبة . وأنشدوا بيتاً أحسبه للأخطل ، لا أدري ما صحته : (بسيط)

وما الْفُرَاتُ إِذَا جَاشَتْ غَوَارِبُهُ .: فِي حَافَتَيْهِ وَفِي آدِيهِ الْجَشَرُ " (4).

فقد توقف ابن دريد في صحّة بيت الأخطل ، حيث قال : " لا أدري ما صحته " ،

(1) العين (زبعر) 333/2 ، وفي اللسان (ضمر) 2607/4 : " والضَّيْمَرَانِ والضَّوْمَرَانِ : ضرب من الشجر " .

(2) الجمهرة (درك) كرد / 638 .

(3) العين 326/5 ، وينظر: التهذيب 109/10 ، واللسان 3850/5 ، والتاج 222/5 (كرد) .

(4) الجمهرة (ج ر ش) جشر / 458 ، وقارن 77/2 .

والبيت في ديوان الأخطل (1).

* * *

15 – يقول المتملس :

" إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللَّوْذِ مِنْ حَضَنٍ .: لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دَيْنٌ خَلَابِيسُ "

ويقول ابن دريد : " وِخْلَبَاس ، وقالوا : واحد الخلابيس ، وهو مالا نظام له ، ولا يجري على استواء ، قال المتملس : (بسيط)

إِنَّ الْعِلَافَ وَمَنْ بِاللَّوْذِ مِنْ حَضَنٍ .: لَمَّا رَأَوْا أَنَّهُ دَيْنٌ خَلَابِيسُ

ودفع الأصمعي واحد الخلابيس ، وقال : لا أعرف له واحداً ، ودفع أيضاً البيت " (2).

فقد دفع الأصمعي بيت المتملس ، وهو موجود في ديوانه (3) ، ومختارات ابن الشجري (4) ، وأورد الزبيدي كلام ابن دريد السابق ، ولم ينصّ الزبيدي على دفع الأصمعي البيت (5).

* * *

16 – يقول الخليل :

" كَالْبَلَصُوصِ يَتَّبِعُ الْبَلَنْصِي "

ويقول ابن دريد : " وَبَلَصُوصٌ : ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَوْصَفُ بِهِ الْمَهْزُولُ النَحِيفُ أَوْ الْحَقِيرُ الْجِسْم . وأنشد الخليل ، وزعموا أنه عمله : (رجز)

كَالْبَلَصُوصِ يَتَّبِعُ الْبَلَنْصِي

وَبُعْصُوصٌ يَوْصَفُ بِهِ الْمَهْزُولُ النَحِيفُ أَوْ الْحَقِيرُ الْجِسْم " (6).

وَرَدَ الرَّجَزُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ الْخَلِيلِ أَوْ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ قَائِلٍ غَيْرِهِ (7) ، وأكد الصاغاني أن الرجز من قول الخليل ، ففي التاج : " قال الخليل : قلت لأعرابي : ما اسم هذا الطائر ؟ قال : الْبَلَصُوصُ ، قال : قلت ، ما جمعه ؟ قال : الْبَلَنْصِي ، قال : فقال

(1) البيت في شرح ديوان الأخطل / 168 ، برواية : جَاشَتْ حَوَالِبُهُ فِيحَافَتِيهِ وَفِي أَوْسَاطِهِ الْعُشْرُ .

(2) الجمهرة / 1202 ، 386/3 .

(3) ديوان المتملس / 77 ، 78 ، برواية : إِنَّ عِلَافاً ...

(4) ينظر مختارات ابن الشجري / 131 .

(5) ينظر التاج (خلبس) 263/8 .

(6) الجمهرة / 1215 .

(7) ينظر اللسان (بلص) 344/1 .

الخليل أو قال قائل : (رجز)

كالبَلَصُوصِ يَتَّبِعُ البَلَنْصِي

وقال الصاغاني : وهذا المشطور من إنشاد الخليل " (1).

وإن كان الخليل قائل الرّجز ، فهو ممّن يحتجّ بكلامه .

* * *

17 – يقول الشاعر :

وَأَنْتَ الَّذِي دَسَيْتَ عَمْرًا فَأَصْبَحْتَ .: حَلَالُهُ عَنْهُ أَرَامِلَ ضِيَعًا

ويقول ابن دريد : " ويقال : دَسَى فلانٌ فلاناً ، إذا أغواه ، ومنه قوله جلّ وعزّ : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَاهَا ﴾ (2) ، والله أعلم . وقد أنشدوا في هذا بيتاً ، زعم أبو حاتم أنّه مصنوع : (طويل)

وَأَنْتَ الَّذِي دَسَيْتَ عَمْرًا فَأَصْبَحْتَ .: حَلَالُهُ عَنْهُ أَرَامِلَ ضِيَعًا " (3).

فقد انتقد أبو حاتم البيت السابق بأنه مصنوع ، ويقول الأزهري : " أخبرني المنذري عن ثعلب عن ابن الأعرابي أنّه أنشد لرجل من طيّئ : (طويل)

وَأَنْتَ الَّذِي دَسَيْتَ عَمْرًا فَأَصْبَحْتَ .: نِسَاؤُهُمْ مِنْهُمْ أَرَامِلَ ضِيَعًا

قال : دَسَيْتَ : أَغْوَيْتَ وَأَفْسَدْتَ " (4).

فالبيت السابق قد نُسِبَ لرجل من طيّئ ، ورواه عدد من اللغويين ، ومنهم ابن الأعرابي (ت 231 هـ) - وهو متقدّم على أبي حاتم (248 هـ) - فهذا يدلّ على صحّة الاستشهاد به ، والبيت قد ورد في التهذيب واللسان دون أن يوجّه إليه أيّ شيء يمسّ صحّته (5).

* * *

18 – يقول الشاعر : خَرَجْنَا صَحَابَ غَزِيٍّ لَنَا .: وَفِينَا أَبُو عَامِرٍ صَعَصَعَةٌ

ويقول ابن دريد : " والغزّيّ : القوم الغزاة ، وهو فعيل من غَزَا يَغْزُو . قال

(1) التاج (بلص) 244/9 .

(2) سورة الشمس / 10 .

(3) الجمهرة (دس - و ا ي) دسا / 1058 ، وقارن 242/3 .

(4) التهذيب 41/13 ، وينظر اللسان 1376/2 (دسا) .

(5) ينظر الحاشية السابقة .

الشاعر : (متقارب)

خَرَجْنَا صِحَابَ غَزِيٍّ لَنَا .: وَفِينَا أَبُو عَامِرٍ صَعَصَعَهُ

فَسِتَّةٌ رَهْطٍ بِهِ خَمْسَةٌ .: وَخَمْسَةٌ رَهْطٍ بِهِ أَرْبَعَهُ

قال أبو بكر : أنكر أبو حاتم هذا ، وقال : البيت مولد ، وأنشد : (متقارب)

خَرَجْنَا صِحَابَ غَزِيٍّ لَنَا .: وَفِينَا يَزِيدُ أَبُو صَعَصَعَهُ " (1).

فأبو حاتم أنكر الشعر السابق ، وانتقده بأنه مولد .

وأبو حاتم متأثر بشيخه الأصمعي الذي لا يحتج إلا بالشعر الذي أخذ حظاً من القدم ، أما الشعر المعاصر له أو السابق عليه بفترة وجيزة طرحه ، وأطلق عليه مولداً ، وسار على منوال الأصمعي أبو حاتم ، فقد رأينا له أبياتاً حكم عليها بأنها مصنوعة أو مولدة ، وسنرى فيما يأتي أبياتاً أخرى يحكم عليها بذلك أيضاً .

* * *

19 - يقول الشاعر : " فَمَا جَادَتْ لَنَا سَلْمَى .: بِزَنْقِيرٍ وَلَا فُوفَةٍ "

ويقول ابن دريد : " والزَنْقَرَةُ منه اشتقاق الزَنْقِير ، وهي القطعة من قلامة الظفر ،

قال الشاعر : (هزج)

فَمَا جَادَتْ لَنَا سَلْمَى .: بِزَنْقِيرٍ وَلَا فُوفَةٍ

الفُوفَةُ : القشرة التي تكون على النّوَاة . قال أبو حاتم : أحسب البيت مصنوعاً " (2).

فقد انتقد أبو حاتم البيت بقوله : " أحسب البيت مصنوعاً " ، وأبو حاتم قال : " أحسب " ، فهو يشكّ في كونه مصنوعاً أو لا .

وبالبحث وجدت صاحب العين والجوهري وابن منظور والزبيدي نصّوا على البيت ، ولم يوجّه إليه أيّ منهم شيئاً يقلل من شأنه ، وهذا يؤكد صحّة الاستشهاد به ، ففي العين : " والفُوفُ : المصدر من قولك : ما فاف فلانٌ بخير ولا زنجَرَ ، قال : (هزج)

فَمَا جَادَتْ لَنَا سَلْمَى .: بِزَنْجِيرٍ وَلَا فُوفَةٍ

(1) الجمهرة (ز غ ي) غزي / 820 ، وقارن 11/3 .

(2) الجمهرة / 1150 ، وينظر (ر ط ق) قرط / 757 .

وذلك أن يُسأل الرجل ، فيقول : وهو يَضْرِبُ بِظُفْرِ إِبْهَامِهِ عَلَى ظُفْرِ سَبَّابَتِهِ : ولا مثل ذا ... " (1).

ويقول الجوهري : " يقال : ما أغنى فلانٌ عني فُوفاً ، أي شيئاً ... الواحدة فُوفَةٌ . قال الشاعر : (هزج)

فَأَرْسَلْتُ إِلَى سَلْمَى .: بَأَنَّ النَّفْسَ مَشْفُوفَةً

فَمَا جَادَتْ لَنَا سَلْمَى .: بِزَنْجِيرٍ وَلَا فُوفَةً " (2)

فاستشهد صاحب العين والجوهري وغيرهما بالشعر السابق - يدل على صحة الاستشهاد به ، وعليه فلا وجه لنقد أبي حاتم ، وحكمه على الشعر بأنه مصنوع .

* * *

20 - يقول زهير بن أبي سلمى :

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ .: قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

ويقول ابن دريد : " وَنَبَتَ الْبَقْلُ وَأَنْبَتَ ، ولم يعرف الأصمعي إلا نَبَتَ ، وطعن في بيت زهير : (طويل)

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ .: قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ " (3).

فقد طعن الأصمعي في بيت زهير بن أبي سلمى .

وبيت زهير صحيح ، قد ورد في ديوانه (4) ، وأورد الأزهري أن أبا زيد الأنصاري أجاز أَنْبَتَ " واحتج بقول زهير : (حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ) " (5) ، والجوهري: أورد البيت كذلك شاهداً لِأَنْبَتَ ، فقال: " وَنَبَتَ الْبَقْلُ وَأَنْبَتَ بمعنى. وأنشد الفراء: (طويل)

رَأَيْتُ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ .: قَطِيناً لَهُمْ حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ " (6).

وكذلك وثق ابن سيده بيت زهير السابق برواية أَنْبَتَ ، فقال : " ورؤي بيت زهير: حَتَّى إِذَا أَنْبَتَ الْبَقْلُ

-
- (1) العين (فوف) 408/1 ، 409 .
 - (2) الصحاح 1412/4 ، وينظر: اللسان 3486/5 ، والتاج 420/12 (فوف) .
 - (3) الجمهرة / 1262 ، وقارن 438/3 ، وينظر (ب ت ن) نبت / 207 .
 - (4) ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى / 111 .
 - (5) التهذيب 303/14 ، 304 ، وينظر: اللسان 4317/6 ، 4318 (نبت) .
 - (6) الصحاح 268/1 ، وينظر: حواشي ابن بري 173/1 ، 174 (نبت) .

هكذا رواه أبو إسحاق الزجاج وكثير من الرواة " (1).

وبناء على ما سبق فبيت زهير صحيح ، ومن ثم ، فلا وجه لطعن الأصمعي فيه ، وقد رواه عدد من الرواة ، وأرى بعدما سبق أن الدافع وراء طعن الأصمعي هو التعصب لمذهبه اللغوي ، وهو أن أنبت الرباعي لا يكون بمعنى نبت اللازم .

* * *

21 - يقول الشاعر : " يُدِيرُ النَّهَارَ بِحَشْرِ لَهُ .: كَمَا عَالَجَ الْغَفَّةَ الْخَيْطَلُ

ويقول ابن دريد : " قال : وإنما سُمِّيَتِ الْفَأْرَةُ غَفَّةً ؛ لأنها قَوَّتِ السَّنُورَ ، هكذا يقول بعض أهل اللغة . وأُنشد هذا البيت عن يونس ، ولا أدري ما صحته : (متقارب)

" يُدِيرُ النَّهَارَ بِحَشْرِ لَهُ .: كَمَا عَالَجَ الْغَفَّةَ الْخَيْطَلُ " (2).

ويقول ابن دريد أيضا : " وَسُمِّيَتِ الْفَأْرَةُ غَفَّةً ؛ لأنها غَفَّةُ السَّنُورِ ، أي قُوَّتُهُ . ويُنشدون بيتاً زعموا أنه مصنوع : (متقارب)

يُدِيرُ النَّهَارَ بِحَشْرِ لَهُ .: كَمَا عَالَجَ الْغَفَّةَ الْخَيْطَلُ

الحَشْرُ : عود دقيق ؛ والخَيْطَلُ : السَّنُورُ ، زعموا ، وليس بثبت " (3).

فقد توقّف ابن دريد في صحّة البيت السابق ، وأورد في موضع آخر أنه مصنوع . وبالبحث وجدت البيت في إبدال أبي الطيب (4) ، وفي اللسان دون أن يُوجّه إليه أي شيء يمسّ صحته (5).

وأورد ابن دريد فيما سبق أن البيت أُتشد عن يونس ، وهذا يدلّ على صحته ، فيونس بن حبيب لغوي موثق به ، وابن دريد ذكر في موضع آخر من الجمهرة أنه سمع " البيت من أعرابي يقال له خيهفعي " (6) فسماعه يؤكّد صحته .

* * *

(1) المحكم (نبت) 192/10 .

(2) الجمهرة (غ ف ف) غفف / 159 ، وقارن 115/1 .

(3) الجمهرة (غ ف هـ) غفه / 959 ، وقارن 148/3 ، وينظر / 1172 .

(4) 182/1 .

(5) ينظر: اللسان (غفف) 3276/5 ، و (خطل) 1203/2 .

(6) الجمهرة / 1172 ، وقارن 357/3 .

22 - يقول أعشى همدان :

" لَنْ فَتَنْتَنِي لَهِيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنْتَ .: سَعِيداً فَأَمْسَى قَدْ قَلَى كُلَّ مُسْلِمٍ "

ويقول رؤبة : " وَدَعَنْ مِنْ عَهْدِكَ كُلَّ دَيْدِنْ "

ويقول ابن دريد : " وَفَتَنْتُ الرَّجُلَ أَفْتَنْتُهُ فَتَنًا وَأَفْتَنْتُهُ إِفْتَانًا ، واختلف أهل اللغة في فَتَنْتُ وَأَفْتَنْتُ ، فقال قوم : لا يقال إلا فَتَنْتُهُ فهو مَفْتُونٌ ، وهي اللغة الكثيرة . وقال آخرون : أَفْتَنْتُهُ فهو مُفْتَنٌ ، وأبى الأصمعي إلا فَتَنْتُ ، ولم يجز أَفْتَنْتُ أصلاً ، وكان يطعن في بيت رؤبة : (رجز)

وَدَعَنْ مِنْ عَهْدِكَ كُلَّ دَيْدِنْ

وَأَنْصَعَنْ أَخْدَانًا لِذَاكَ الْأَخْدِنْ

يُغْرِضُنْ إِعْرَاضاً لِدَيْنِ الْمُفْتَنْ

ويقول : هذا موضوع على رؤبة . قال أبو حاتم : فأنشدته : (طويل)

" لَنْ فَتَنْتَنِي لَهِيَ بِالْأَمْسِ أَفْتَنْتَ .: سَعِيداً فَأَمْسَى قَدْ قَلَى كُلَّ مُسْلِمٍ "

قال : هذا أخذ عن مُخَنَّث ، ولا يثبت " (1).

فقد طعن الأصمعي في قول رؤبة : (وَدَعَنْ مِنْ عَهْدِكَ ...) وطعن كذلك في بيت أعشى همدان : (لَنْ فَتَنْتَنِي ...)

وأرى أن الدافع وراء طعن الأصمعي فيما سبق هو انتصاره لمذهبه اللغوي ، فالشاهدان السابقان يتعارضان مع إنكاره (أَفْتَنْ) ، فهو لا يجيز إلا فَتَنَ ، وينكر أَفْتَنَ ، وقد سبق ثبوت صحّة كل من فَتَنَ وَأَفْتَنَ بمعنى (2).

وفيما يتعلق برجز رؤبة ، فهو صحيح ، يدلّ على صحّته وروده في ديوانه (3) ، واستشهد سيبويه بالشطر الأخير من الرجز (4) ، وورد أيضاً في اللسان (5).

وأما بيت أعشى همدان السابق : " لَنْ فَتَنْتَنِي ... " فقد ورد في ديوانه كذلك (6)

(1) الجمهرة (ت ف ن) فتن / 406 ، وفي 25/2 ، أخذ عن مخنث ، وليس بثبت .

(2) ينظر مبحث صيغ الأفعال : ص 321 من البحث .

(3) ينظر ديوان رؤبة بن العجاج / 161 .

(4) ينظر الكتاب 75/4 .

(5) ينظر اللسان (فتن) 3345/5 .

(6) ينظر ديوان أعشى همدان / 340.

واستشهد به صاحب العين قائلاً : " و فتنَ وأفتنَ واحد ، قال : (طويل)

لئن فتننتني لهي بالأمس أفتنت .: سعيداً فأمسى قد قلا كل مسلم (1).

ويقول الجوهري : " ... وأنشد أبو عبيدة لأعشى همدان : (طويل)

لئن فتننتني فهي بالأمس أفتنت .: سعيداً فأمسى قد قلى كل مسلم (2).

فالبيت الذي أنكره الأصمعي قد أورده عدد من اللغويين الأثبات ، وعليه فلا وجه لإنكار الأصمعي له.

والسبب - كما قلت - في إنكاره الرجز والبيت السابقين هو أنهما يتعارضان مع إنكاره أفتن ، ويتضح ذلك من خلال قول ابن جني : " ويقال هذا البيت { أي بيت أعشى همدان : لئن فتننتني ... } لابن قيس ؛ وقال الأصمعي : هذا سمعناه من مخنث ، وليس بثبت ؛ لأنه كان ينكر أفتن ، وأجازه أبو زيد ، وقال : هو في رجز رؤبة ، يعني قوله : (رجز)

يُعرضن إعراضاً لدين المفتن (3).

فيتضح مما سبق أن السبب في اعتراض الأصمعي على بيت أعشى همدان هو تعارضه مع إنكاره أفتن .

وإذا كان الأصمعي أنكر بيت أعشى همدان فيما سبق ، فقد جاءت رواية أخرى ثبت فيها إنشاده البيت ، ففي اللسان : " وحكى أبو القاسم الزجاج في أماليه بسنده عن الأصمعي قال : حدثنا عمر بن أبي زائدة قال : حدثتني أم عمرو بنت الأهم قال : مررنا ونحن جوارٍ بمجلس فيه سعيد بن جبير ، ومعنا جارية تُغني بدفٍ معها ، وتقول : (طويل)

لئن فتننتني لهي بالأمس أفتنت .: سعيداً فأمسى قد قلا كل مسلم

وألقي مصابيح القراء واشترى .: وصال الغواني بالكتاب المتمم

فقال سعيد : كذبتن كذبتن (4).

فالأصمعي قد أنشد بيت أعشى همدان ، ذاكراً الرواة الذين أخذوا عنهم .

(1) العين 128/8.

(2) الصحاح (فتن) 2176/6.

(3) اللسان (فتن) 3344/5 ، 3345 ، وينظر: الخصائص 318/3 .

(4) اللسان (فتن) 3345/5 .

23 - يقول الراجز : " تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْنَا دَمُون "

ويقول ابن دريد : " و دَمُون ليست النون فيه زائدة ؛ لأنّ النون فيه لام الفعل ، وهو من الدَّمْن . و دَمُون هذه : موضع . قال الراجز :

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْنَا دَمُون

دَمُونُ إِنَّا مَعَشَرٌ يَمَانُونَ

وإِنَّا لِأَهْلِنَا مُحِبُّون

قال أبو بكر : هذا رواه حمّاد الراوية لامرئ القيس ، ودفعه البصريون " (1) .

فقد دفع البصريون الرجز الذي رواه حمّاد الراوية .

ويدلّ على صحّة الرّجَز وروده في ديوان امرئ القيس (2) ، والصّاح ، واللسان، يقول الجوهري : " و دَمُون مشدّداً : موضع . وقال امرؤ القيس : (رجز)

دَمُونُ إِنَّا مَعَشَرٌ يَمَانُونَ

وإِنَّا لِأَهْلِنَا مُحِبُّون " (3) .

وأرى أنّ السبب وراء دفع البصريين ما رواه حمّاد هو التعصب المذهبي أو التنافس بين الكوفيين والبصريين ، فحمّاد الراوية كوفيّ المذهب ، فيمكن أن يكون هذا هو سبب دفع البصريين الرّجَز الذي رواه سابقاً ، فالتنافس العلمي " بين المصّرّين الكبيرين البصرة والكوفة ، أو بين الأشخاص من المصّرّين أو من مصر واحد انعكس تأثيره على النظرة إلى الرواية والرواة من حيث التوثيق والتضعيف ، وقد ورد عن ذلك كثير من الأخبار والآراء المتطرّفة في المدح والقذح ، ولا تفسير لهذه الآراء إلا سبب واحد هو العصبية والمنافسة " (4) .

ويقول السيوطي : " وحمّاد مع ذلك عند البصريين غير ثقة ولا مأمون " (5) .

فدفع البصريين الرّجَز السابق قد يكون سببه رواية حمّاد الكوفي له ، وقد تبين

(1) الجمهرة / 1214 ، 397/3 .

(2) ينظر: ديوان امرئ القيس / 341 .

(3) الصّاح 2114/5 ، وينظر: اللسان 1428/2 ، والتاج 203/18 (ومن) .

(4) الاستشهاد والاحتجاج / 180 .

(5) المزهرة 406/2 .

فيما سبق صحّة الرّجز ، حيث ورد في ديوان امرئ القيس ، كما استشهد به الجوهري وابن منظور والزبيدي ، ولم يوجّه أيّ منهم شيئاً يمسّ صحّته (1).

* * *

24-يقول الشاعر:

جَاءَتْ تَشْكِيَّ إِلَى النَّفْسِ مُجْهَشَةً .: وَقَدْ حَمَلْتُكَ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِينَ

ويقول ابن دريد : " جَهَشَ يَجْهَشُ جَهْشًا ، وَأَجْهَشَ يُجْهَشُ إِجْهَاشًا ؛ إِذَا هَمَّ بِالْبَكَاءِ ، وَتَغَيَّرَ لَذَلِكَ وَجْهُهُ ، وَلَمْ يَبْكْ ، وَأَنشَدُوا بَيْتَ لَبِيدٍ ، وَلَمْ يَعْرِفْهُ أَصْحَابُنَا : (بسيط) جَاءَتْ تَشْكِيَّ إِلَى النَّفْسِ مُجْهَشَةً .: وَقَدْ حَمَلْتُكَ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِينَ " (2).
فلقد أورد ابن دريد أنّ أصحابه لا يعرفون بيت لبيد السابق ، فهذا بمثابة الإنكار منهم له .

وبالبحث ثبتت صحّة البيت حيث ورد في ديوان لبيد (3) ، واستشهد به صاحب العين ، فقال: " جَهَشَتْ نَفْسِي وَأَجْهَشْتُ إِذَا نَهَضْتُ إِلَيْكَ وَهَمْتُ بِالْبَكَاءِ . قال لبيد: (بسيط) بَاتَتْ تَشْكِيَّ إِلَى الْمَوْتِ مُجْهَشَةً .: وَقَدْ حَمَلْتُكَ سَبْعًا بَعْدَ سَبْعِينَ " (4)
واستشهد بالبيت أيضاً الأزهري والجوهري وابن منظور ، ولم يوجّه أيّ منهم شيئاً يمسّ صحّته (5).

* * *

25 – يقول الشاعر : " كَأَنَّ مَجْلُوزَةً قُدَّامَ جُوجُؤِهَا .: أَوْ جَرَوْ حَنْظَلَةً لَمْ يَغْدُ وَاعِيَهَا "

ويقول ابن دريد : " الْجَرَوْ : جَرَوْ الْكَلْبَ وَغَيْرَهُ مِنَ السَّبَّاحِ ، وَالْجَمْعُ جِرَاءٌ وَأَجْرٌ . وَالسَّبَّاعَةُ مُجَرٌّ كَمَا تَرَى ، إِذَا كَانَ مَعَهَا جِرَاؤُهَا . وَكَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى قَالُوا : جَرَوْ قَنَاءً ، وَجَرَوْ حَنْظَلَةً ، وَجَرَوْ بَطِيخًا . قال الشاعر (بسيط)

كَأَنَّ مَجْلُوزَةً قُدَّامَ جُوجُؤِهَا .: أَوْ جَرَوْ حَنْظَلَةً لَمْ يَغْدُ وَاعِيَهَا

- (1) ينظر:الصحاح 2114/5 ، واللسان 1428/2 ، والتاج 203/18 (دمن) .
- (2) الجمهرة (ج ش هـ) جهش / 479 ، 98/2 .
- (3) البيت في ملحقات ديوان لبيد بن ربيعة / 225 ، برواية قامتْ تَشْكِيَّ إِلَى الْمَوْتِ .
- (4) العين (جهش) 383/3 .
- (5) ينظر: التهذيب 31/6 ، والصحاح 3 / 999 ، واللسان 713/1 (جهش) .

وأحسب هذا البيت مولداً ولا أعرفه " (1).

فقد انتقد ابن دريد البيت السابق بأنه مولد ، وبأنه لا يعرفه ، وجاء في ذيل الأملالي والنوادر لأبي علي القالي : " قال أبو علي : قال أبو بكر بن دريد : قال أبو عثمان الأشنانداني : كثر مدعو هذه القصيدة ، فما أدري لمن هي ، وكان أبو عبيدة يُصححها لعمر بن عقيل بن الحجاج الهجيمي ، وهي هذه : (بسيط)

أَمَّا الْقَطَاةُ فَإِنِّي سَوْفَ أَنْعُتُهَا .: نَعْتًا يُوَافِقُ نَعْتِي بَعْضَ مَا فِيهَا

سَكَاءُ مَخْطُومَةٍ فِي رِيشِهَا طَرَقَ .: سُودٌ قَوَادِمُهَا صُفْرٌ خَوَافِهَا

كَأَنَّ مَجْلُوزَةً قُدَّامَ جُوجُوهَا .: أَوْ جَرَوْ حَنْظَلَةً لَمْ يَغْدُ وَاعِيَهَا " (2).

فأبو عبيدة نسب القصيدة التي منها البيت السابق إلى عقيل بن الحجاج الهجيمي ، وهذا يُعدُّ توثيقاً منه لها ، ويردّ قول ابن دريد بأن البيت مولد .

(1) الجمهرة (ج ر و) جرو / 467 ، 86/2 .

(2) ذيل الأملالي والنوادر لأبي علي القالي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1976 - ص 233 ، 234 .

الفصل الثالث : نقد الأمثال و اللهجات

أولاً : نقد الأمثال

وردت بعض أمثال في الجمهرة وجه إليها نقد ، فيما يلي :

1 - (آخر الداء الكي)

يقول ابن دريد : " الكي : مصدر كَوَيْتَ الجُرْحَ وغيره أَكْوِيهِ كَيًّْا ، والمثل السائر : " آخر الداء الكي " . وكان بعض أهل اللغة يردّ هذا ، ويقول : إنما هو : " آخر الدواء الكي " ، ومن أمثالهم : " من أبعد أدوائها تكوى الإبل " (1) .

فبعض أهل اللغة ردّ رواية المثل : " آخر الداء الكي " ، ذاكراً أنّ الصحيح " آخر الدواء " ، ويؤيد هذا قول الجوهري : " ويقال : " آخر الدواء الكي " ، ولا تقل : آخر الداء الكي " (2) .

فالجوهري أثبت المثل برواية : " آخر الدواء " ، ومنع روايته " آخر الداء ... " ، ويقول ابن منظور : " الكي : معروف ، إحراق الجلد بحديدة ونحوها ... وفي المثل : آخر الطب الكي " (3) .

فالمثل في كلام ابن منظور جاء فيه : " آخر الطب ... " ، فهذا يؤيد قول من ذهب إلى أنّ صحّة المثل : " آخر الدواء ... " لأنّ الطبّ مشاكل أو مناظر للدواء .

وأقول : قد يكون لرواية المثل برواية : " آخر الداء الكي " وجه ، وهو أنّ المرض أو الداء إذا لم يذهب عن طريق الأدوية ، فإنّ آخر المرض أو الداء بعد الأدوية هو الكي ، وقد جاء المثل برواية : " آخر الداء الكي " في المستقصى في أمثال العرب (4) .

2 - (الكلاب على البقر)

يقول ابن دريد : " و كَرَبْتُ الأرضَ أَكْرُبُهَا كَرَبًا وَكِرَابًا ، إذا أَثَرْتَهَا للزَّرْعِ ، وقد اختلفَ في المثل الذي يُقال فيه : " الكراب على البقر " ، فقالوا : إنّما هو الكلاب على

(1) الجمهرة (ك ي ي) كي / 167 ، وقارن 121/1 .

(2) الصحاح (كوى) 2477/6 .

(3) اللسان (كوي) 3964/5 .

(4) ينظر: المستقصى في أمثال العرب للزمخشري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الثانية - 3/1 .

البقر ، ولا أدري ما صحته " (1).

فابن دريد توقف في صحة المثل السابق ، أهو الكراب أم الكلاب ؟

ويقول الميداني في مجمع الأمثال : " (الكلاب على البقر) يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة ، يعني لا ضررَ عليك فخلهم ، ونصب " الكلاب " على معنى أرسل الكلاب ، ويقال : " الكراب على البقر " ، هذا من قولك : كربت الأرض " ، إذا قلبتها للزراعة . يضرب في تخلية المرء وصناعته " (2).

ويقول الجوهري : " و كربت الأرض ، إذا قلبتها للحرث ، وفي المثل : " الكراب على البقر " ، ويقال : " الكلاب على البقر " (3) ، ويقول أيضاً : وفي المثل : " الكلاب على البقر " ، ترفعها وتنصبها ، أي أرسلها على بقر الوحش ، ومعناه : خل المرء وصناعته " (4).

فالميداني والجوهري قد نصّا على المثل بالروايتين ، ولكل رواية وجهة ؛ فهذا يؤكد صحة المثل بالروايتين .

ويقول ابن منظور : " وفي المثل : الكراب على البقر ؛ لأنها تكرب الأرض ، أي لا تكرب الأرض إلا بالبقر . قال : ومنهم من يقول الكلاب على البقر ، بالنصب ، أي أرسل الكلاب على بقر الوحش ، وقال ابن السكيت : المثل هو الأول " (5).

فابن السكيت رجح صحة المثل برواية (الكراب) بالراء ، لكنّ الزبيدي قال : "وقولهم : الكلاب هي رواية الجمهور ، وعليها اقتصر أبو عبيد في أمثاله ، وثعلب في الفصيح ، وغير واحد ، أو الكراب على البقر بدل اللام ، وبالوجهين رواه أبو عبيد البكري ، في كتابه : فصل المقال ، ناقلاً الوجه الأخير عن الخليل وابن دريد ، وأثبتها الميداني في مجمع الأمثال على أنهما مثلاً ، كل واحد منهما على حده في معناه " (6).

ومن ثمّ ؛ فاللغويون انقسموا فريقين : فريق رواه : الكراب ، وفريق رواه : الكلاب ، وفريق رواه بالوجهين ، ومنهم الميداني رواه : الكلاب والكراب ، وعدّهما مثليين ، لكل مثل معنى مستقل ، وهذا هو الأحرى بالقبول .

(1) الجمهرة (ب ر ك) كرب / 328 .

(2) مجمع الأمثال للميداني - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - ط : عيسى البابي الحلبي - 22/3 .

(3) الصحاح (كرب) 211/1 .

(4) الصحاح (كلب) 213/1 .

(5) اللسان (كرب) 3847/5 .

(6) التاج (كلب) 386/2 ، 387 .

ثانياً : نقد اللهجات

وردت لهجات كثيرة جداً في الجمهرة ، فهي مصدر ثرٍ للهجات العربية ، ولا سيما اللهجات اليمنية ، فهي منتشرة جداً فيها .

وقد وجّه النقد إلى بعض اللهجات في الجمهرة ، حيث توصف بعض اللهجات بأنها مرغوب عنها أو رديئة أو ليست بثبت ، وما إلى ذلك :

أولاً : اللهجات المنسوبة

وجّه نقد إلى بعض اللهجات اليمنية في الجمهرة . وقد تنسب اللهجة إلى أهل اليمن عامة ، وقد تنسب إلى طائفة منهم ، فقد انتقدت بعض اللهجات اليمنية بأنها مرغوب عنها ، وهذا في قول ابن دريد : " ... وفي لغة لأهل اليمن مرغوب عنها : غَرَقاتِ البيضةُ ، إذا خرج عليها قِشرُها الرقيق ... " (1) .

وانتقدت بعض اللهجات اليمنية بأنها ليست بثبت ، وهذا في قول ابن دريد : "والتَّجْنُ والتَّجَنُ : طريق في غَلْظٍ من الأرض ، زعموا ، وهي لغة يمانية ، وليس بثبت " (2) .

وتوقّف ابن دريد في صحّة بعض اللهجات اليمنية ، بقوله : "لا أدري ما صحّتها" ، وهي فيما يلي :

- "والحَوْبَجَة" ، زعموا: ورم يصيب الإنسان في بدنه ، لغة يمانية لا أدري ما صحّتها " (3) .

- "والجَفَز : السرعة في المشي ، لغة يمانية ، لا أدري ما صحّتها " (4) .

- "وزعموا أنّ هذا اللّوز المرّ يُسمّى المزج ، ولا أدري ما صحّته ، لغة يمانية " (5) .

ويلاحظ أنّ اللهجات السابقة نسبت لأهل اليمن عامة ، ووردت في الجمهرة لهجات يمنية أخرى منقودة ، لكنّها لم تُنسب إلى اليمن قاطبة ، وإنّما نُسبت لبعضهم ، فالأعصَج بمعنى الرجل الأصلع لغة لقوم من أطراف اليمن ، وانتقدت بأنها شنعاء لا

(1) الجمهرة (ر غ ق) غرق / 780 ، وينظر فصل : طرق التعبير عن المعنى - ص 524 .

(2) الجمهرة (ث ج ن) ثجن / 416 ، وينظر فصل : طرق التعبير عن المعنى - ص 425 .

(3) الجمهرة (ب ج ح) حج / 263 ، وينظر فصل : طرق التعبير عن المعنى - ص 458 .

(4) الجمهرة (ج ز ف) جفز / 470 ، وينظر فصل : طرق التعبير عن المعنى - ص 457 .

(5) الجمهرة (جزم) مزج / 472 ، وينظر فصل : طرق التعبير عن المعنى - ص 483 .

يؤخذ بها (1).

ونسبت الشَّحْر - وهي كلمة يُكْنَى بها عن النِّكاح - لأهل الجوف (موضع باليمن)، وانتقدت بأنها مرغوب عنها (2).

وتوجد لهجات ليست بالقليلة تنسب تارة لأهل الشَّحْر (3)، وتارة تنسب إلى مَهْرَة بن حَيْدَان، " ولا لبس في نسبة الكلمة إلى مهرة بن حَيْدَان أو أهل الشَّحْر ؛ لأنَّ قبيلة مَهْرَة هم سُكَّان الشَّحْر " (4)، ويقول ابن دريد : " ومَهْرَة انقطعوا بالشَّحْر فبقيت لغتهم الأولى الحميرية لهم يتكلمون بها إلى هذا اليوم " (5).

فأهل الشَّحْر هم مَهْرَة بن حَيْدَان ؛ لأنَّ مَهْرَة بن حَيْدَان سكنوا في مكان الشَّحْر بساحل اليمن ، واللغويون يطلقون " دائماً صفات على لهجة أهل الشَّحْر هي لازمة لها فيصفونها بأنها شنعاء ، وبأنها مرغوب عنها " (6) ، ومن ذلك وصف الهمداني لغتهم بقوله : " وأهل الشَّحْر والأسعاء ليسوا بفصحاء " (7) ، وأورد الأصطخري أنَّ بلاد مَهْرَة بن حَيْدَان أو أهل الشَّحْر " قفرة ، وألسنتهم مستعجمة جداً ، لا يكاد يوقف عليها " (8).

وتكلَّم أهل الشَّحْر بالحميرية الأولى (9) ، واستعجاب ألسنتهم هو الدافع وراء وصف لغتهم بأنها شنعاء أو مرغوب عنها .

وانتقد ابن دريد لهجات كثيرة لأهل الشَّحْر أو مَهْرَة بن حَيْدَان بأنها شنعاء أو مرغوب عنها ، وهي فيما يلي :

- " الثَّحْج : لغة مرغوب عنها لمهرة بن حَيْدَان ، يقولون : ثَحَجَه برجله ، إذا ضربه بها " (10).

- " والرَّعْز : يُكْنَى به عن النِّكاح ؛ لغة مرغوب عنها لمهرة بن حَيْدَان ، بات

(1) ينظر: الجهمرة (ج ص ع) عصج / 479 ، و ينظر ص 562 من البحث.

(2) ينظر: الجهمرة (ح ز ش) شحر / 526 ، و ينظر ص 521 من البحث.

(3) الشحر : " بكسر أوله وإسكان ثانيه بعده راء مهملة : ساحل اليمن وهو ممتد بينها وبين عمان " ، معجم ما استعجم 783/2 ، وفي العين (شحر) 93/3 : " الشحر : ساحل اليمن في أقصاها ... ويقال : الشحر موضع بعمان " .

(4) اللهجات اليمنية / 481 .

(5) الاشتقاق لابن دريد / 553 .

(6) اللهجات اليمنية / 479 .

(7) صفة جزيرة العرب / 277 ، واللهجات اليمنية / 62 .

(8) المسالك والممالك / 27 .

(9) ينظر: اللهجات اليمنية / 62 .

(10) الجهمرة (ث ج ح) ثحج / 414 ، وينظر : ص 517 من البحث .

يَرْعُزُهَا رَعَزًا " (1).

- "وَالزَّعْتُ: لغة لأهل الشَّحْرِ مرغوب عنها، يقال: زَعَتُهُ وَزَأَتْهُ، إِذَا خَنَفَهُ" (2).
- "وَزَيْقَنَ: اسم في لغة مرغوب عنها؛ يعني لغة مهرة" (3).
- "شَلَحَى: لغة مرغوب عنها، وهو السَّيْفُ بلغة أهل الشَّحْرِ ... " (4).
- "وَالشَّوْطُ: النَّارُ، لغة مرغوب عنها، يتكلم بها أهل الشَّحْرِ" (5).
- "وَالْعَزْوُ: لغة مرغوب عنها يتكلم بها بنو مهرة بن حيدان، يقولون: عَزَوَى، كأنها كلمة يُتَلَطَّفُ بها، وكذلك يقولون: يَعْزِي" (6).
- "وَالْيَرُوعُ: لغة لأهل الشَّحْرِ مرغوب عنها، كأنَّ تفسيرها الْفَزَعُ وَالرُّعْبُ" (7).

ثانياً: اللهجات غير المنسوبة

انتقدت في الجهرة بعض اللهجات غير المَعْرُوءَة، حيث تُذكر صيغتان بمعنى واحد، ويُنصَّ على أنَّهما لغتان، ثم تُنتقد إحداهما بأنَّها ليست بالعالية (8)، أو بأنَّها مرغوب عنها (9)، أو ليست بالمأخوذ بها (10)، أو ليست بثبت (11)، أو بأنَّها رديئة (12)، أو يتوقَّف ابن دريد في صحتِّها (13).

وكل ما سبق من لهجات منسوبة وغير منسوبة قد تناولتها بالعرض والدراسة في قضاياها الخاصة بها، وإنَّما جمعناها هنا لتتضح هذه اللهجات عن طريق جمعها في مكان واحد، وأيضاً ليتبيَّن أنَّ أكثر اللهجات المنقودة كانت لأهل اليمن أو طائفة منهم.....

- (1) الجهرة (ر ز ع) رعز / 705، وينظر: ص 520 من البحث.
- (2) الجهرة (ت ز ع) زعت / 397، وينظر: ص 520 من البحث.
- (3) الجهرة (ز ف ن) زفن / 821، وينظر: ص 521 من البحث.
- (4) الجهرة (ح ش ل) شلح / 538، وينظر: ص 522 من البحث.
- (5) الجهرة (ش ظ و ا ي) شوظ / 1075، وينظر من 522 من البحث.
- (6) الجهرة (ز ع و) عزو / 818، وينظر: ص 523 من البحث.
- (7) الجهرة (ر ع ي) يرع / 778، وينظر: ص 524 من البحث.
- (8) ينظر: الجهرة - الصفحات التالية: 456، 489، 801، 804، 903، 1031.
- (9) ينظر: الجهرة / 189، 801، 1155.
- (10) ينظر: الجهرة / 170.
- (11) ينظر: الجهرة / 976.
- (12) ينظر: الجهرة / 665.
- (13) ينظر: الجهرة / 454، 581.

النتائج والتوصيات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
بعد الانتهاء من هذه الدراسة لجهود الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتمثلة في جهوده النقدية اللغوية في معجم جمهرة اللغة كان لابد من نتائج تستفاد وثمار تجتني من وراء هذه الدراسة، ثم توصيات وتوجيهات للباحثين في الدراسات اللغوية ترشد إلى بعض الأشياء التي يجب الاهتمام بها، وفيما يلي بيان هذا0
أولاً : النتائج :

- ابن دريد في معجمه الجمهرة لم يكن مجرد ناقل أو مرّد لأقوال اللغويين ، وإنما كان ذا شخصية بارزة في معجمه ، ومن هنا امتلأت الجمهرة بالنقود اللغوية .
- ابن دريد التزم الدقة والأمانة في عرض مادته اللغوية ، فإذا عرض له شكٌ عبّر عنه بقوله : لا أحقُّه ، أو لا أدري ما صحته ، أو ليس بثبتوما إلى ذلك .
- ورد في الجمهرة (732) مثلاً نقدياً ، ثبتت صحّة (379) لفظاً منها .
- انتقد ابن دريد (150) لفظاً بأنه ليس بثبت ، وثبتت صحّة (63) لفظاً منها .
- توقّف ابن دريد في صحّة (92) لفظاً بقوله : " لا أدري ماصحّته " ، وأثبت البحث صحّة (64) لفظاً منها .
- نُسب إلى العامة (92) لفظاً ، ثبتت صحّة (64) لفظاً منها .
- انتقد في الجمهرة (52) لفظاً بأنه خطأ ، ثبتت صحّة (28) لفظاً منها .
- أنكر الأصمعي (46) لفظاً ، ثبتت صحّة (40) لفظاً منها .
- انتقد (33) لفظاً بأنه مولّد ، ثبتت صحّة (26) لفظاً منها .
- انتقد (20) لفظاً بأنه غلط ، ثبتت صحّة (9) ألفاظ منها .
- ظهر من خلال دراسة أمثلة النقد في الجمهرة أن ابن دريد متشدّد في اللغة ، حيث انتقد ألفاظاً كثيرة بالخطأ أو بالضعف مع إثبات مصادر اللغة صحّتها ، وهذا راجع إلى تضيق ابن دريد لدائرة الصّحة اللغوية ، وأرى أنه متأثر بشيخه أبي حاتم السجستاني الذي تأثر هو أيضاً بشيخه الأصمعي، والأصمعي — كما عهدنا — متشدّد في اللغة ، لا يأخذ إلا بالأفصح ، ويُلغي ما سواه ، ومن هنا كان الأصمعي الناقد في أمثلة كثيرة ، وأكثر ما انتقده أثبتت بعض مصادر اللغة صحّته .

- نظر اللغويون القدامى إلى المولّد على أنه من قبيل اللحن ، ويجب أن تخلو اللغة منه ، ومنهم ابن دريد الذي صرّح بأن المولّد مرفوض ، ولا يؤخذ به ، وانتقد بعض الألفاظ بأنها مولّدة ، لكن ظهر بالبحث صحّة أكثر ما انتقده بأنه مولّد .

- قول ابن دريد إزاء اللفظ : " لا أدري ما صحّته " قد لا يقصد به التشكيك في صحّة اللفظ ، وإنما مقصوده من عدم معرفة الصحّة هو عدم معرفة أصله الاشتقاقي ، أو معرفة كونه عربياً أصيلاً في لغة العرب ، أو أنه أعجمي عربيته العرب ، ويؤيد هذا وجود ألفاظ كثيرة انتقدها ابن دريد بقوله : " لا أدري ما صحّته " ، مع أنها صحيحة أثبتت كثير من مصادر اللغة صحّتها ، كما أنني وجدته في بعض نسخ الجمهرة يقول عن اللفظ : " لا أدري ما صحّته " ، ويقول مكان القول السابق في نسخة أخرى من الجمهرة : " لا أدري ما أصله " (1) ، ووجدته أيضاً يقول عن اللفظ : " لا أدري ما صحّته " ، وقد يقول : " لا أدري ما صحّته في العربية " (2) ، فقوله : " في العربية " يظهر منه أنه لا يعرف صحّته من جهة اشتقاقه وأصله الذي أخذ منه .

وقد يكون قوله : " لا أدري ما صحّته " راجعاً إلى ورّعه و حرّصه وعدم التسرّع والاجترأ في الفتوى للأمانة العلمية .

- في الجمهرة بعض عبارات قد توهم النّقد مع أنها ليست كذلك ، ومنها : لا أحسبه عربياً صحيحاً - ليس من كلام العرب الصحيح - ليس بكلام عربي ، فلا تلتفت إليه وغير ذلك .

فابن دريد لا يقصد بالعبارات السابقة عدم صحّة اللفظ ؛ وإنما يقصد بها أن اللفظ ليس أصيلاً في لغة العرب ؛ إذ هو معرّب أو منقول من لغة أخرى ، وظهرت هذه النتيجة من خلال تحليل بعض الألفاظ المعرّبة في الجمهرة ، وعليه فالعبارات السابقة لا يقصد بها النقد أو الطعن والقدح في اللفظ ، وإنما هي لبيان كون اللفظ معرّباً ، لكن يؤخذ على ابن دريد أن عباراته السابقة قد توهم أن استعمال اللفظ غير صحيح ، وقد تمثّل مصدر شكّ في صحّته ، وليس الأمر كذلك .

- وُجّه نقدٌ إلى بعض القراءات القرآنية ، وثبتت بالبحث صحّتها .

- وُجّه نقدٌ أيضاً إلى بعض الشواهد الشعرية ، ثبتت من خلال البحث صحّتها ، و السبب في نقد الشواهد الشعرية - في الغالب - أن أصحابها في نظر من انتقدها ممن لا يُحتجّ بكلامهم .

(1) ينظر مثلاً كلمة (البوق) في فصل طرق التعبير عن المعنى.

(2) ينظر مثلاً كلمة (البرشوم) في فصل طرق التعبير عن المعنى.

ثانياً : التوصيات :

- أوجه نظر الباحثين إلى عمل إحصاء شامل لجميع القراءات القرآنية التي وُجّه إليها نقد مع دراستها ، والدفاع⁽¹⁾ عن القراءات التي تُحْمَل عليها ، فقد تحامل النحاة على كثير منها.
- ظهرت في ثنايا نقد الشعر أمثلة كثيرة للنقد اللغوي ، أوجه نظر الباحثين إلى دراستها .
- أوجه نظر الباحثين إلى دراسة شاملة لجميع الألفاظ المنسوبة إلى العامة ، فقد تُنسب بعض الألفاظ إلى العامة ، ويُحكم عليها باللحن أو الخطأ مع أن هذه الألفاظ صحيحة ، وهذا أمر ملاحظ في ثنايا البحث ، ومن اللغويين الذين دافعوا عن العامة ، فصَحّحوا بعض ما نسب إليهم ابن هشام اللخمي في كتابه : المدخل إلى تقويم اللسان وتلقيح الجنان ، حيث ردّ على الزبّيدي في بعض ما نسبته إلى العامة في كتابه لحن العوام ، وعلى بعض ما نسبته ابن مكي الصقلي إلى العامة في كتابه تنقيف اللسان ، ومن هنا لو قامت دراسة مثل دراسة ابن هشام اللخمي في تصويب كثير مما نسب إلى العامة لأُنتت بثمار وفيرة .

(1) تعرّضت بعض الدراسات الحديثة للدفاع عن القراءات القرآنية التي انتقدتها بعض النحاة بسبب مخالفتها مذهبهم ، ومنها كتاب: القراءات واللهجات للدكتور عبدالوهاب حمودة ، دافع عن بعض القراءات في الفصل الذي عقده للقراءات والنحاة ، وكتاب: اللهجات العربية في قراءات الكشاف للدكتور عبدالمنعم عبدالله حسن ، دافع عن بعض القراءات في الفصل الذي عقده لقراءات الكشاف بين المقياس النحوي والمعيار اللهجي .

الفهارس

وتشمل :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية .

ثالثاً : فهرس الأمثال والأقوال المأثورة .

رابعاً : فهرس الأشعار والأرجاز .

خامساً : فهرس المراجع .

سادساً : فهرس الموضوعات .

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
البقرة	"وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ" "وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً" "وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ" "يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَّاءَ وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ"	60	393
		171	62
		217	709
		276	308
آل عمران	"وَلَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ"	176	315
النساء	"وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ"	1	707
المائدة	"وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا"	6	246
الأنعام	"انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ" "حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ" "سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ"	99	333
		146	202
		157	272
الأعراف	"وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ"	204	331
التوبة	"وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ" "مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ"	42	199
		117	143
هود	"وَفَارَ التَّتَوُّرُ"	40	694
يوسف	"فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ"	31	619
الرعد	"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً"	17	710
النحل	"تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا" "وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السَّيِّئَاتُ كَذِبًا"	67	617
		116	225
الكهف	"أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا" "لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا" "وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا" "كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا"	9	601
		14	302
		68	201
		91	201

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الحج	"هَذَا خَصَمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ" "وَإِنْ يُسْلِبُهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ"	19 73	258 250
المؤمنون	"وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ"	20	342
الشعراء	"كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ" "وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ"	200 210	300 711
النمل	"لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ" "صَرَخَ مُرَدًّا مِنْ قَوَارِيرَ"	18 44	713 558
الروم	"وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ"	3	232
الأحزاب	"سَلَفُوكُمْ بِالْأَسِنَّةِ حِدَادٍ"	19	88
سبأ	"وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ"	12	143
فاطر	"وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ"	12	381
ص	"وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ" "خَصَمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ" "وَلَا تُشْطِطْ"	21 22 22	258 258 302
غافر	"رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" "لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ" "ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا"	8 57 67	276 619 219
الزخرف	"وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ"	15	184
ق	"مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ" "وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ"	18 38	286 285
النجم	"أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ" "وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ"	19 61	594 719
القمر	"فِي جَنَاتٍ وَنَهَرٍ"	54	219
الرحمن	"وَعِبْقَرِيَّ حِسَانٍ"	76	714 و 266
الواقعة	"فَطَلَّامٌ تَفَكَّهُونَ"	65	662
المجادلة	"وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ"	14	225
الصف	"وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ"	7	225
المدثر	"مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ" "فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ"	42 51	299 618

السورة	الآية	رقمها	رقم الصفحة
الشمس	"وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا"	10	726
الضحى	"وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى"	2	224

ثانياً : فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث
80	"أَتِيَ بِهِدِيَّةً فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ"
105	"أَحَبُّ صَبِيَّانِنَا إِلَيْنَا الْعَرِيضُ الْخَلَّةُ"
651	"إِذَا اسْتَعَرَّ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْغَنَمِ"
122	"أَرَأَيْتَ مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهَلَ أَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ"
378	"اسْتَكْثَرُوا مِنَ الطَّوَافِ بِهَذَا الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَحُولَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مِنَ الْحَبْشَةِ أَصْعَلُ أَصْمَعُ"
253	"أُمِرْنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْمَشَاوِذِ وَالتَّسَاخِينِ"
128	"أَنَّ أَعْرَابِيًّا دَخَلَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفَشَجَ فَبَالَ "
336	"أَنَّ رَجُلَيْنِ أَصَابَا صَيْدًا فَتَلَّهُ أَحَدُهُمَا وَأَحَاشَهُ الْآخَرُ"
293	"إِنَّكَ أَتْرَيْتَ وَأَمْشَيْتَ"
302	"إِنَّكَ لَشَاطِي"
68	"إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ شِنْخَفِينَ"
362	"إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْعِفْرِيَّةَ النَّفْرِيَّةَ"
544	"إِنَّ هَذَا الْبَجْبَاجَ الْنَفَاجَ لَا يَدْرِي مَا اللَّهُ"
370	"بَاعَ نَفَايَةَ بَيْتِ الْمَالِ ، وَكَانَتْ زُيُوفًا وَقِسِيَّةً"
267	"بَعَثَ مَعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مِنْ الْمَعَاظِرِ"
128	"تَفَشَّجَتْ ثُمَّ بَالَتْ"
318	"حَجَبَتْ وَهِيَ مُصْنَمَةٌ"
154	"خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَعَلَيْهِ فِشَاشٌ لَهُ "
237	"خَيْرُ الْمَالِ فَرَسٌ فِي بَطْنِهَا فَرَسٌ"
267	"دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ مَعَاظِرِيَّانِ"
687	"دَوَّمُوا الْعِمَائِمَ"
328	"رَأَاهَا تَلْمَعُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ"
184	"الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ"
377	"سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَسْلَمَ فِي مِائَةِ رَحْلٍ"
212	"سُئِلَ عَنِ اللَّقْطَةِ؟ فَقَالَ: احْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا"
239	"السُّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ"
87	"صَفَعَ أَمَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ"
38	"قَاتَرَتْ إِلَيْهِ النَّظَرَ"

رقم الصفحة	الحديث
354	"فَإِنِّي قَدْ بَدَنْتُ"
286	"فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِبُوا وَأَدْرَكْتُهَا"
339	"فَغَفَوْتُ غَفْوَةً"
412	"قال عبدالرحمن بن السائب: فَرَزَجَ شَيْءٌ أَقْبَلَ طَوِيلُ الْعُنُقِ، فَقُلْتُ: مَا أَنْتَ؟ فقال: أَنَا النِّقَادُ ذُو الرِّقْبَةِ"
360	"قال قيس بن عاصم المنقري: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا الْمَالُ الَّذِي فِيهِ تَبِيعَةٌ مِنْ طَالِبٍ وَلَا ضَيْفٍ؟ قال: نِعَمَ الْمَالُ الْأَرْبَعُونَ ..."
132	"القوم الذين جاءوا بالأسير، فَعَنُفُوا بِهِ، فقال عمر: أَبْعَثْ رَسَلَةً"
114	"كَانَتِ الْأَرْضُ هِفًّا عَلَى الْمَاءِ فَتَنَّثَطَهَا اللَّهُ بِالْجِبَالِ"
469	"كَانَ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى إِرْبِنَا فِي مَزْرَعَةٍ لَهَا سِلْقًا، فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَنْزِعُ أَصُولَ السِّلْقِ فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرٍ"
355	"كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ وَهُوَ جَالِسٌ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا حَطَمَتْهُ السَّنَنُ"
378	"كَأَنِّي بِحَبْشِيٍّ أَصْعَلَ أَصْلَمَ"
240	"كَرِهَ السَّرَاوِيلَ الْمُخْرِفَجَةَ"
654	"كَنْتُ أَغْلَفُ لِحْيَتَهُ بِالْغَالِيَةِ"
320	"كُنَّا إِعْذَارَ عَامٍ وَاحِدٍ"
296	"لَا تَبَاعُ الشَّمْرَةُ حَتَّى يَسْتَبِينَ زَهْوُهَا"
34	"لَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَى رَقَبَتِكَ شَاةٌ لَهَا تُوْاجُ"
41	"لَسْتُ بِنَبِيِّ اللَّهِ"
152	"لَوْ مَاتَ يَوْمُنْذَ عَنِ الضَّيْحِ وَالرَّيْحِ لَوَرِثَهُ الزُّبَيْرُ"
157	"مَا زِلْتُ قَرِيشَ كَاعَةً حَتَّى مَاتَ أَبُو طَالِبٍ"
644	"مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ"
124	"مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ تَهَاوُشٍ أَذْهَبَهُ اللَّهُ فِي نَهَابٍ"
87	"مَنْ زَنَى مِنْ امْبِكْرٍ فَاصْغَعُوهُ مَائَةً"
559	"مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدَلًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً"
388	"نَزَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَتْ حُمْرَةٌ"
298	"نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَزْهُوَ"
298	"نَهَى عَنْ بَيْعِ النِّخْلِ حَتَّى يُزْهِيَ"
309	"وَأَمَّهَرَهَا النِّجَاشِي مِنْ عِنْدِهِ"
353	"وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ أَلَّا يَتْرَكُوا مَقْدُوحًا فِي فِدَاءٍ أَوْ عَقْلٍ"
57	"وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بِمَا قِيلَ يَوْمَ بُعِثَ"

رقم الصفحة	الحديث
419	"ولكن الله لعن أباك وأنت في صُلْبِهِ، فَأَنْتَ فُظَاظَةٌ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ"
174	"يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ رَجُلٌ قَدْ ذَهَبَ حَبْرُهُ وَسَبْرُهُ"
607	إِنِّي لَأَحْتَسِمُ أَلَا أَدْعَ لَهُ يَدًا
561	وَالْجَزُورَ نَافِقَةً

ثالثاً : فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

الصفحة	المثل أو القول المأثور
735	آخر الدواء الكي
308	أحمق من الممهورة إحدى خدمتيها
621	أعز من بيض الأنوق
621	أعز من الكبريت الأحمر
333	إني لأرى رؤوساً قد أينعت
626	استغنت الثقة عن الرقة
218	استتت الفصال حتى القرعى
152	جاء بالضج والريح
489	حباً وكرامة
434	حلفت به عنقاء مغرب
465	رُبَّ صَغِيرٍ فِي فِطْنَةٍ دَغَلٍ ، وَكَبِيرٍ فِي غَفْلَةٍ دَغَلٍ
349	الشفيق بسوء ظن مولع
434	طارت به العنقاء
529	فلان لا يقوم بطن نفسه فكيف بغيره؟
492	قله تخميناً وإن لم تعلمه يقيناً
735	الكلاب على البقر
495	لا أفعل حتى ينام ظالع الكلاب
627	لأنت أغنى من الثقة عن الرقة
554	لا تجعل نقط الكتاب مثل ونيم الذباب
450	لا يعرف الهر من البر
81	لا يكون ذلك حتى يئوب القارطان
158	ماء ولا كصداء
396	ما رأيت له أثراً ولا عثيراً
735	من أبعد أدوائها تكوى الإبل
647	هو أحمق من رجلة
218	هو أحر من القرع
580	ودقوا بينهم عطر منشم
550	ولا تخرجن إلى المساجد في المجاسد
316	ويسمع حركة الطير صافها ودافها

رابعاً : فهرس الأشعار والأجاز
أ. الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
أَصْبَحْتُ حَرْبُنَا	الدماء	خفيف	أبو زُبَيْد الطائي	205
عَلِقَ الْقَلْبُ	خوثناء	خفيف	أُمَيَّةُ بْنُ الْأَسْكَر	69
لَيْتَ شِعْرِي	عناء	خفيف	أبو زُبَيْد الطائي	581
وَلَكِنْ نَلْتُ مَجْدَ	العلاء	وافر	عوف بن الأحوص	145
ثُمَّ فَأَعُوا مِنْهُمْ	الماء	خفيف	الحارث بن حِلْزَة	350
فَنَحْكُمُ بِالْقَوَافِي	الدماء	وافر	حسان بن ثابت	294
فَرَجِّي الْخَيْرَ	آبا	وافر	بِشْرُ بْنُ أَبِي خازم	81
مِنَ الْمُضَرِّيَّاتِ	نابا	متقارب	أسامة بن الحارث	689
أَبْنِي حَنيفَةً	أَغْضَبَا	كامل	جرير	295
وَلَوْ تَقَلَّتْ فِي	عَذْبَا	طويل	عمر بن أبي ربيعة	382
وَفَتَيَانِ صِدْقٍ	طَرَبَا	طويل	ربيعة بن مَقْرُوم	489
وَإِنِّي وَتَهَيَّامِي	مَشْرَبَا	طويل	ضرار بن عمرو السعدي	159
لَمْ يَمْنَعْ	ذَا أَدْبَا	بسيط	سَهْمُ بْنُ حَنْظَلَةَ	275
لَهُ بَيْنَ حَوَامِيهِ	الْقَسْبِ	هزج	عُقْبَةُ بْنُ سَابِقٍ	91
وَعَدَتْ وَكَانَ الْخُلْفُ	بِيْتَرِبِ	طويل	جُبَيْهَاءُ الْأَشْجَعِي	123
وَلَوْ لَا سُلَيْمَانُ	مُغْرِبِ	طويل	الفرزدق	434
وَحَصْمٌ يَعْدُونَ	مُصْعَبِ	طويل	أبيد	259
أَلَا مَنْ لَهُمْ	الْمُتَشَعَّبِ	طويل	أبو طالب	330
فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَّ	مِنْ عَجَبِ	بسيط	عمرو بن معدي كرب	708
فُقِدَتْ بِأَبْنٍ	وَالْتَرَبِ	بسيط	جَحْظَةُ الْبَرْمَكِي	5
وَمُؤَوَّلَقٌ أَنْضَجْتُ	الْجَوْرَبِ	كامل		383
غَدَا هَزَجًا	لَمْ يَلْغَبِ	متقارب	النابعة الجعدي	285
الْحُصْنُ أَدْنَى	عَلَى الرَّآكِبِ	سريع		142
كَلَيْنِي لَهُمْ	الْكَوَاكِبِ	طويل	النابعة الذبياني	329
فَبَيْسَ الْقَوْمِ	الرَّبَّابِ	وافر	الأخطل	717

صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
يا رَبَّ قَائِلَةٍ	مِنْجَابٍ	بسيط		285
سَوَى النَّقَافِ	وتركيب	بسيط	سلامة بن جندل	143
رأى نظرةً منها	كثيبُ	طويل		633
بِعَلْيَاءَ من رَوْضٍ	نسيبُ	طويل	حُمَيْدُ بن ثور	36
عَفَتَ مِثْلَمَا	ركوبُ	طويل	حُمَيْدُ بن ثور	375
ألا أَيُّهَا المُشَلِّي	كلابُ	طويل	الأشجع السلمي	641
حتى إذا دَوَّمَتْ	الهربُ	بسيط	ذو الرمة	686
سَأَلْنَاهُمْ أَنْ	زينبُ	طويل	أبو غالب المعني	718
وَأَلَقْتُ من الإفْزَاعِ	يَنْذَبْدَبُ	طويل	طفيل الغنوي	328
مال بالُ عَيْنِكَ	سَرَبُ	بسيط	ذو الرمة	167
لياليَ اللّهُوْ	لعبُ	بسيط	ذو الرمة	326
وَأَخْضَرَ كَالْقَهْقَرِّ	تَقَرَّبُ	طويل	النابعة الجعدي	622
فَدَمَعُ العينِ	يَنْسَكِبُ	وافر	أبو العيال الهذلي	168
تَعَنَّكَ نَصْبُ	يُكَذِّبُ	طويل	بِشْرُ بن أبي خازم	329
بِغَرْبٍ وَمَرْبُوعٍ	تَقُوبُهَا	طويل	بِشْرُ بن أبي خازم	670
فَلَمَّا رَأَوْا	وِغْلَابُهَا	طويل	أبو ذؤيب الهذلي	295
فَأَنَمَى إِلَيَّ	أبيتُ	متقارب	امرؤ القيس	145
لَرَوْضَةٍ من رِيَاضِ	مَحْرُوثُ	بسيط	محبوب النهشلي	103
تَلَوِي الثَّيَا	التفاريحِ	بسيط	ذو الرمة	632
لَيْسَ لِلْحَاجَاتِ	وَقَاحُ	رمل	الأشجع السلمي	669
وَأَزْجُرُوا الطَّيْرَ	سَنَاحُ	رمل		62
فَمِثْلُكَ نَاحَتْ	الفادحةُ	متقارب		353
يَنْفِي الحَصَى	داحي	بسيط	أوس بن حجر	138
مِنْ الهُوذِ	المُسيحِ	طويل	الطَّرِمَّاحُ	185
أَعْلَى العَهْدِ	الزُّمَّاحُ	خفيف		671
وقد صَرَخَ القَوْمُ	يَضْبَحُ	طويل	مُليح بن الحَكَمِ	668
وَكَيْفَ بِأُطْرَافِي	صَلُوحُ	طويل	عَوْنُ بن عبد الله بن عَتْبَةَ	277
صدر البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة

381	غَسَّانُ السُّلَيْطِي	طويل	مالحُ	وَبَيْضُ غِذَاهُنَّ
690		طويل	مُجَالِحُ	لَهَا شَعْرٌ
283	ذو الرمة	طويل	جانحُ	فَلَمَّا لَبِسْنَ اللَّيْلَ
719	هزيلة بنت بكر	رمل	السُّمُودَا	قِيلَ: قُمْ
299	عبدمناف بن رَبِيع الهذلي	بسيط	الشُّرُودَا	حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ
352		طويل	غامداً	تَغَمَّدَتْ شَرًّا
348		طويل	حَمْدَا	فَأَكْسَبَنِي
348	المقنع الكندي	طويل	حَمْدَا	يُعَايِنُنِي فِي الدِّينِ
210	عمرو بن معدي كرب	وافر	مَغْدَا	يُبَارِي قَرْحَةً
471		متقارب	كالْعُنْجُدِ	غَدَا كَالْعَمَلَسِ
604	رجل من بني يَرْبُوع	طويل	الجَعْدِ	رَعَتْ بِقَرَارِ
684	طرفة بن العبد	طويل	بِمِسْرَدِ	حِفَافِيهِ شُكَا
261	طرفة بن العبد	طويل	يَلْنَدَدِ	فَمَرَّتْ كَهَاءَ
87	مزرد بن ضرار الذبياني	طويل	عائِدِ	صَقَعْتُ ابْنَ ثَوْبِ
378	مُزَرَّد بن ضرار الذبياني	طويل	غَيْرُ عَاضِدِ	تُرَاعِي بَذِي الْعُلَانِ
543	القطامي	بسيط	السادِي	و كُلُّ ذَلِكَ مِنْهَا
719 و 553	الفرزدق	وافر	المِدَادِ	وَقَدْ وَتَمَ
577		بسيط	حُنْجُودِ	أَلَيْسَ أَكْرَمَ
720 و 352		بسيط	مغمودِ	تَرَكَتْ سَرَجَاكَ
317	النابعة الذبياني	كامل	مُصْرَدِ	وَلَقَدْ أَصَابَ
256	الشماخ	بسيط	العبابيدِ	وَالْقَوْمُ أَتَوْكَ
643	أبو ذؤيب الهذلي	بسيط	الْبُرْدِ	فَسَمِعْتُ نَبَأَةً
176	مليح بن الحكم الهذلي	بسيط	وَالْمَسْدُ	سِعْلَاةُ ظِلْمَاءُ
218		متقارب	تَبْرُدُ	كَأَنَّ عَلَى كَبْدِي
478	مطيع بن إياس	رمل	عَتِيدُ	وَنَدَامَى كُلُّهُمْ
641	حبيب بن أوس	طويل	فَيَعُودُ	وَإِنَّا لَنَجْفُو
479		طويل	أَوْرُكُوا	فَفَعْدَكَ
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
372	زياد الأعجم	طويل	قَاعِدُ	فَإِنْ تَكُنِ الْمَوْسَى

96	ابن أحمر	سريع	تَشَفَّتِرْ	فَارُغَلَتْ فِي حَلْقِهِ
36	المرار بن مُنْقَذ	رمل	غَيْرُ قَفِرْ	مِثْلُ أَنْفٍ
279	امرؤ القيس	متقارب	النَّمِرْ	لَهَا مَتْنَتَانِ
611	الأعشى	كامل	عُصَارَه	وَالْعُودُ يُعْصَرُ
619		بسيط	إِكْبَارًا	نَاتِي النِّسَاءَ
721 و 302	الأعشى	متقارب	مَشُورًا	كَأَنَّ جَنِيًّا
370	امرؤ القيس	طويل	بِعَبْقَرَا	كَأَنَّ صَلِيلَ المَرَوْ
273	ابن أحمر	طويل	حَبَوَكَرَا	فَلَمَّا غَسَا
292	الكميت	طويل	وَأَقْتَرَا	لَكُمْ مَسْجِدًا اللهُ
613	عمرو بن قميئة	متقارب	خَنْصِرِ	كَأَنَّ ابْنَ مُزْنَتِهَا
642	الفرزدق	بسيط	وَالْقَصْرِ	تُشْلِي كِلَابَكَ
722		طويل	عَمْرُو	قَدْ اذْغَنَكَرَتْ
723 و 313	أبو كبير الهذلي	كامل	مُحْتَرِ	هَاجُوا لِقَوْمِهِمْ
314	لبيد	طويل	مُحْتَرِ	وَبِالسَّفْحِ
724		كامل	بِالزَّبَعْرِ	وَكَاثُهَا الْإِسْفَنْطُ
311	الأعشى	كامل	يَذْرِي	نَصَفَ النَّهَارُ
311	أبو جندب الهذلي	طويل	مِزْرِي	وَكُنْتُ إِذَا جَارِي
123	النابعة الذبياني	كامل	الْإِنْدَارِ	مَنْ مَبْلُغٌ عَمْرُو
37	الكميت	بسيط	إِتَارِي	أَتَارُتُهُمْ بَصْرِي
306	الفرزدق	بسيط	عَمَّارِ	مَا زِلْتُ أَفْتَحُ
506		بسيط	بِمِنْجَارِ	وَالْوَرْدُ يَسْعَى
282	الأخطل	بسيط	أَنْصَارِي	الْمُنْعَمُونَ بِنُو حَرْبِ
721 و 302	عدي بن زيد	رمل	مُشَارِ	فِي سَمَاعِ يَأْذَنِ
320	النابعة الذبياني	كامل	الْإِعْذَارِ	فَسَبِينِ أَبْكَارًا
662		كامل	ظَاهِرِ	وَلَقَدْ فَكَّهْتُ
724		طويل	عَامِرِ	لَعَمْرُكَ مَا الْأَكْرَادُ
259	ثعلب بن صعيبر المازني	كامل	هَاتِرِ	وَلَرُبَّ خَصْمٍ
154	ابن أحمر البجلي	كامل	شَعِيرِ	خُلِقَتْ لَهَا زِمَةٌ
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
133	لبيد	بسيط	أَنْثَرُ	وَالنَّيْبُ إِنْ تَعْرَمْنِي

38	ذو الرمة	طويل	الفجرُ	أقامت به حتى
587	الأخطل	بسيط	والسَّكرُ	بُسَّ الصُّحاة
724	الأخطل	بسيط	الجَبَرُ	وما الفرات إذا
387	أبو مهوَّش الأسدي	كامل	فيه الحمرُ	قد كنتُ أحسبكم
387	ابن أحمر الباهلي	بسيط	الحمرُ	إلا تُدارِكهم
229	مالك بن عمار القريعي	بسيط	تبتدرُ	وأدبروا ولهم
229	الأخطل	بسيط	كفروا	وقيس عيلان
194	ذو الرمة	طويل	المذكرُ	و عبدُ يغوث
67	بعض العبسيين	وافر	الوبارُ	قتلتُ سرَّاتكم
37	عامر بن كثير	وافر	مُتارُ	إذا اجتمعوا عليَّ
529		وافر	النَّهارُ	غدونا غدوة
176		وافر	والفقارُ	يتوقُّ إلى
594	عمرو بن نفيل	وافر	الصَّبَّورُ	تركتُ اللَّاتَ
111	عدي بن زيد	خفيف	وكورُ	شاده مَرَمراً
506	عدي بن زيد	خفيف	النَّحْرِيرُ	يَوْمَ لا يَنْفَعُ
321	الأقيشر الأسدي	كامل	مَعذُورُ	في فِتْيَةٍ جَعَلُوا
326		طويل	خمارها	عميمة ضاحي
674	المتنخل الهذلي	بسيط	مكنوزُ	لا درَّ درِّي
633	الشماخ	طويل	المعاوزُ	إذا سقطَ الأنداءُ
58	الحارث بن حلزة	كامل	للتَّعَسِ	قله هُنالكَ
345	جرير الخطفي	بسيط	القناعيسِ	وابنُ اللَّبونِ
685 و 22	ذو الرمة	طويل	جامسُ	نغارُ إذا ما الروغُ
265	غسان السليطي	طويل	قارسُ	كفأك فأغناك
672	المتلمس	بسيط	الكداديسُ	لم تدرِ
725 و 254	المتلمس	بسيط	خلابيسُ	إنَّ العِلافَ
484	أبو الغَطَمَش	متقارب	المِشْمِشِ	لها ركبٌ مثل
247	الطرماح	خفيف	الأحراضِ	ومن يرُمُ
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
62	المتنخل الهذلي	متقارب	الذَّاعِطِ	إذا بلغوا
673	الأفوه الأودي	كامل	واللُّطَى	في موطنٍ ذربٍ

419		وافر	الفظيظا	حَمَلْنَ لَهَا
639	الراعي النميري	طويل	و بَرَوْعَا	وَإِنْ بَرَكْتَ مِنْهَا
726		طويل	ضِيْعَا	وَأَنْتَ الَّذِي
329	ابن مقبل	بسيط	أَنْ يَقَعَا	عَيْثِي بَلْبٌ
245	الأعشى	بسيط	رُتْعَا	فَظَلَّ يَأْكُلُ
333	يزيد بن معاوية	مديد	يَنْعَا	فِي قِيَابٍ
726		متقارب	صَعَصَعَةً	خَرَجْنَا صِحَابَ
62	الأجدع بن مالك الهمداني	كامل	رَدَاعٍ	إِنَّ الْفَوَارِسَ
157	معمر بن المثنى	بسيط	كَاعِي	حَتَّى اسْتَقَانَا
34	أبو ذؤيب الهذلي	كامل	وَأَقْطَعُ	وَنَمِيمَةً مِنْ
36	مُتَمِّمٌ بْنُ نُويرَةَ	كامل	أَخْضَعُ	وَكَأَنَّهُ فَوَتْ
371	الحادرة	كامل	سَمِيدُغُ	تَخَذُ الْفِيَاثِي
319	الجدلي	طويل	تَضْبَعُ	فَلَيْتَ لَهُمْ
218	أوس بن حجر	طويل	المُقَرَّغُ	لَدَى كُلِّ أَخْدُودٍ
229	أبو وجزة	بسيط	نَسْتَمِعُ	فَمَا أَرَدْنَا بِهَا
667	مُتَمِّمٌ بْنُ نُويرَةَ	طويل	هَزِيعُ	لَعَمْرِي لَنِعَمَ
156	الطرماح	طويل	كُعوغُ	تَكَارَهُ أَعْدَاءُ
432	الطرماح	طويل	خُضُوعُ	قَضَتْ مِنْ عِيَافٍ
264	عنتره	وافر	وَقَبِعُ	وَأَخَرَ مِنْهُمْ
341	النابعة الذبياني	طويل	قَاطِعُ	وَأَنَّكَ غَيْثٌ
674	النابعة الذبياني	طويل	بَائِعُ	عَلَى ظَهْرِ مَيْنَاةٍ
727		هزج	فُوفَةٌ	فَمَا جَاءَتْ لَنَا
20	الفرزدق	بسيط	الصياريِفِ	تَتَفِي
75		كامل	خُذْرُوفُ	وَإِذَا أَرَى
708	مسكين الدارمي	طويل	نَفَافِغُ	نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ
369	المزرد بن ضرار	طويل	وَزَائِفُ	فَكَانَتْ سِرَاوِيلُ
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
382	جرير	بسيط	وَلَا طَرَفُ	إِلَى الْمُهَلَّبِ
305		طويل	تَهْتِفُ	لَعَرُضٌ مِنْ

308	سَبْرَةَ بن عمرو الأزدي	طويل	وَأَمَحَقَا	أَبُوكَ الذي
603	الممزق العبدى	طويل	يرتقى	ظَلَلْتُ ثَلَاثَا
365	رجل من بني تميم	بسيط	ذي رَتَقْ	أَنْبَذَ بِرَمْلَةٍ
177		سريع	الدانق	يا قوم من
62	تَأَبَّطُ شَرَا	بسيط	نَغَاقُ	فَذَاكَ هَمِّي
71	مجنون ليلى	طويل	دَقِيقُ	فعيناش عيناها
433		طويل	حَقِيقُ	قَضَتْ من عُدَادِ
305	أبو الأسود الدؤلى	بسيط	مَغْلُوقُ	ولا أَقُولُ لِقَدْرِ
36	خفاف بن ندبة	طويل	مُونِقُ	بِغُرِّ الثَنَابَا
537		طويل	جُلَاهِقُ	ودُعْشَوْقَةٍ فيها
371	الممزق العبدى	طويل	مِخْفَقُ	يَوْمٌ بِهِنَ الحَزَمِ
40	العباس بن مرداس السلمى	كامل	هداكا	يا خَاتَمَ النُّبَا
625	الأعشى	طويل	دامكاً	وزُوراً تَرَى
113	أبو الأسود الدؤلى	طويل	نِعَالِكا	نَظَرْتُ إلى عُنْوَانِهِ
229	أوس بن حجر	بسيط	صَكَكُ	نَفْسِي الفِدَاءُ
561		رمل	و بَعْلُ	نَفَقَ البَعْلُ
376		رمل	الحَمَلُ	فَصَلَاهُ حَرّاً نارِ
280	زهير بن أبي سلمى	مقارب	ميلا	جَوَانِحِ يَخْلُجْنَ
473		خفيف	عَرَقِيلاً	طِفْلَةً تُحَسِّبُ
461	الراعى النميرى	كامل	حَقِيلًا	وَأَفْضَنَ
642	بشامة بن عمرو	مقارب	فَصِيلاً	تَطَرَّدَ أَطْرَافَ
125	ليبيد	طويل	عَوَاطِلاً	يَرِضُنَ صِعَابَ
62	الأخطل	كامل	ضَلَالَا	أَنْعَقَ بِضَائِكَ
259	ذو الرمة	وافر	جِدَلَا	أَبْرُ على الخُصُومِ
595	المهلهل	كامل	صِنْبِلَا	لَمَّا تَوَقَّلَ في
642	ضابئ بن الحارث	طويل	وَأَجْبَلَا	فَصَبَّحَهُ عند
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
309	القحيف العقيلي	طويل	دُبْلَا	أُخِذْنَ اغْتِصَاباً
325	كثير عزة	طويل	مَهْلَا	فيا عَزَّ
250	أوس بن حجر	طويل	وَهَرُولَا	وَحَوْلِي رِجَالُ

68		طويل	طوال	وَأَعْجَبَهَا فَيَمَنْ
557		وافر	ومالي	فِدَىً لِلْأَكْرَمِينَ
633		وافر	طوال	وَمُحْتَضِرِ الْمَنَافِعِ
383	الحارث بن عبّاد	خفيف	حيال	قَرَبًا مَرَبُطَ
164	الأعلم الهذلي	وافر	واستلال	وَأَحْسِبُ عُرْفُطَ
312		طويل	البالي	وَكَيْفَ رَجَائِي
81	أبو ذؤيب الهذلي	طويل	لوائل	وَحَتَّى يَنْوُبَ
373	حسان بن ثابت	كامل	المُمحل	إِمَّا تَرَى رَأْسِي
292	ذو الرمة	طويل	المُظلل	أَبْنُ بِهَا عَوْدُ
239	ذو الرمة	طويل	المُعسل	إِذَا أَخَذْتَ
229	حسان بن ثابت	كامل	مُسْتَعَجِل	بِرُجَاجَةٍ رَقَصَتْ
190	حسان بن ثابت	كامل	الهَيْكَل	فَلَقَدْ يَرَانِي
707	جميل بثينة	خفيف	خلّله	رَسْمُ دَارِ
729 و 409		متقارب	الخيطل	يُذِيرُ النَّهَارَ
585	الأخطل	طويل	يتركل	ثَوْتُ وَثَوَى
609	الكميت	متقارب	يخجلوا	وَلَمْ يَدْقَعُوا
640	زياد الأعجم	طويل	نؤكل	أَتَيْنَا أبا عَمْرٍو
317		طويل	يعلو	تَمُرُّ كَادِفَافِ
728 و 342	زهير بن أبي سلمى	طويل	النبق	رَأَيْتُ ذَوِي
643	عبد بن الطيب	بسيط	تهليل	يُشْلِي ضَوَارِي
517	أبو خراش الهذلي	طويل	الشّمائل	تَكَادُ بَدَاهُ
530	أبو خراش الهذلي	طويل	قُبْلُ	وَلَوْ سَمِعُوا مِنْهُمْ
194	زهير بن أبي سلمى	طويل	النعل	تَدَارَكْتُمَا الْأَحْلَافَ
349	جابر بن قطن النهشلي	وافر	العيال	فَإِنِّي ذُو مُحَافِظَةٍ
311	ابن ميادة	طويل	حمائله	تَرَى سَيْفَهُ
69	ذو الرمة	طويل	قذالها	بِهَا كُلُّ خَوْتَاءَ
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
328	الأعشى	كامل	أو شالها	حتى إذا لمع
34	أمية بن أبي الصلت	متقارب	الغنم	وقد تأجوا
607	كثير عزة	بسيط	أحتشم	إني متى

39	ربيعة بن مَقرُوم	مقارب	السُّمُومَا	رعاهنَّ بالقُفَّ
589	النابعة الذبياني	كامل	وَتَمِيمَا	جَمَعَ مِحَاشَكَ
202	حُمَيْدُ بن ثور	طويل	مُلَزَمَا	فَلَايَا بِلَايِ
35	ساعدة بن جُوَيَّة الهذلي	بسيط	كَالسَحَمِ	حَتَّى أُتِيحَ
22	البحثري	طويل	أَيِّم	تَشَقُّ عَلَيْهِ
126	أبو خراش الهذلي	طويل	على وَشَمِ	فَجَاءَتْ كَخَاصِي
231	مَعْقَلُ بن خويلد الهذلي	طويل	العُرْمِ	أَبَا مَعْقَلِ
87	جابر بن حُنَيِّ التغلبي	طويل	الْمُتَظَلِّمِ	وَعَمْرُو بْنُ هَمَّامِ
553	النابعة الجعدي	طويل	مُتَوَسِّمِ	وَأَصْبَحْنَ كَالدَّوْمِ
607	عنتره	كامل	تَحَشُّمِي	وَأَرَى مَطَاعِمَ
607	ساعدة بن جُوَيَّة الهذلي	بسيط	غَيْرُ مُحْتَسِمِ	إِنَّ الشَّبَابَ
306	أبو صخر الهذلي	بسيط	رَذِمِ	كَأَنَّ مُعْتَقَّةَ
684	عنتره بن شداد	كامل	بِمُحَرَّمِ	فَشَكَكْتُ بِالرُّمَحِ
145	عبد المسيح بن عَسَلَةَ	كامل	تَتَمِّي	وَتُبَيِّنُ الرَّأْيَ
272	عمرو بن الأسود	كامل	العِظْلَمِ	لَا يَصْدُقُونَ عَنْ
730 و 322	أعشى همدان	طويل	مُسْلِمِ	لَنْ فَنَنْتَنِي
304	امرؤ القيس	وافر	الهَمَامِ	أَصَدَّ نَشَاصَ
34	الكميت	خفيف	الظَّلَامِ	رَأْيُهُ فِيهِمْ
43		كامل	رُخَامِ	حَتَّى رَمَيْتُ بِهَا
591	دجاجة بن عتر	وافر	الغَرَامِ	وَأِنَّكَ مِنْ هَجَاءِ
394	ابن الرِّقَّاع	كامل	أَمَّ الْقَاسِمِ	لَوْ لَا الْحَيَاءُ
101	مالك بن نويرة	طويل	قَائِمِ	تَرَى ابْنَ أُبَيْرِ
369	امرؤ القيس	طويل	الدَّرَاهِمِ	تَرَى الْقَوْمَ
304	ذو الرمة	طويل	الْحَوَائِمِ	أُنَاسٌ أَصَدُّوا
74	خداش بن زهير	بسيط	شَبِمِ	بَيْنَ الْأَرَاكِ
75	ساعدة بن جُوَيَّة الهذلي	بسيط	زَرِمِ	مُوكَلِّ بِشُدُوفِ
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
341	أبو الأسود الدؤلي	وافر	مِلْمِ	و زَيْدٌ مَيِّتٌ
237	بِشْرُ بن أَبِي خازم	وافر	انْتِلَامِ	بِكُلِّ قَرَارَةٍ
629	الأخطل	كامل	العَيْثُومِ	و مُلْحَبٌ خَضِلِ

630	علقمة بن عبدة	بسيط	عَيْثُومُ	يَهْدِي بِهَا
375	أبو دؤاد الرؤاسي	خفيف	عِيهَومُ	فَتَعَفَّتْ بَعْدَ
378	علقمة بن عبدة	بسيط	مَهْجُومُ	صَعَلُ كَأَنَّ
178	ليبيد	كامل	مَكْمُومُ	عُصْبُ كَوَارِعُ
282	ساعدة بن جُوَيَّة	طويل	لَحِيمُ	وَقَالُوا تَرَكَنَا
242	سلمة بن الخرشب الأنماري	وافر	الأْدِيمُ	كُمَيْتٌ غَيْرُ
674	ساعة بن جُوَيَّة	طويل	ولطائِمُ	فَقَدْ أَشْهَدُ
733	ليبيد	بسيط	سبعينا	جَاءَتْ تَشْكِي
272	ابن أحمر	وافر	الأمُونَا	كَأَنَّ اللَّيْلَ
213	الكميت	وافر	تَأْكُلُونَا	أَلْقَطَةَ هُذُودِ
625	كثير عزة	طويل	صَيْدِنِ	كَأَنَّ خَلِيفِي
292	النابعة الذبياني	وافر	المُبِينُ	غَشِيَتْ مَنَازِلًا
255	الأعشى	مقارب	كالْدَخْنِ	تُبَارِي الرِّيحَ
594		سريع	بَأْدَنَيْنِ	فَصِرْتُ كَالْهَيْقِ
110	أبو نواس	طويل	حَصَانِ	وَلَوْ شِئْتُ
689	أوس بن حجر	كامل	غَيْرَ لَجُونِ	وَلَقَدْ أَرَبْتُ
360	الشماخ	وافر	الثَّمِينِ	وَمِثْلُ سَرَاةٍ
337	قَعْنَب بن أمّ صاحب	بسيط	زَكْنُوا	وَلَنْ يُرَاجِعَ
646		وافر	عُقْرُبَانِ	تَبَيْتُ تَذْهَدِي
561		وافر	ما تَكُونُ	فَمَا أَشْيَاءُ
293	النابعة الذبياني	وافر	مَتُونُ	وَكُلُّ فَتَى
201	أبو العيال الهذلي	وافر	الظَنُونُ	وَلَا تَعَجَلْ
676	زهير بن أبي سلمى	وافر	القُرُونُ	تُضَمَّرُ بِالْأَصَائِلِ
257	كثير عزة	طويل	جَنَاجِنُ	رَأَتْ رَجُلًا
733	علي بن الحجاج الهجيمي	بسيط	وَاعِيهَا	كَأَنَّ مَجْلُوزَةً
الصفحة	القائل	البحر	القافية	صدر البيت
193	ليلى الأخيلية	طويل	سقاها	شفاها من الداء
100	ابن مقبل	طويل	طالبا	تَمْشَى بِهِ
350	مالك بن الريب	طويل	بَوَاكِيَا	وَعَطَّلَ قُلُوصِي

224	ذو الرمة	طويل	تَتَاجِيَا	فَمَا يُنْتَعُونَ
-----	----------	------	------------	-------------------

ب ـ الأرجاز

الصفحة	الرجز	القافية	صدر الرجز
--------	-------	---------	-----------

716	بشار بن برد	ظَبْطَاب	بُنَيْتِي لَيْسَ
716	رؤبة بن العجاج	ظَبْطَاب	كَأَنَّ بِي
611		تَحَلَّبا	عُصَارَة
614		كَعْسَبَا	لَمَّا رَأَنِي
717		زَبَابَا	وَتَبَّةَ سُرْعُوبٍ
250	النابعة الذبياني	صُلْبَة	يَا أَوْهَبَ
640	أبو نخيلة	قَعْبِي	أَشْلَيْتُ
270		الْأَشْهَبَ	تَسْمَعُ
387		غِبُّ	وَحُمَرَاتُ
151	مَرْحَبُ الْيَهُودِي	مَرْحَبُ	قَدْ عَلِمْتُ
367	دكين بن رجاء الفقيمي	نَرْبُوبَة	كَانَ لَنَا
325		وَأَرْجُبَة	أَحْمَدُ
265		بَبُوتَا	فَصَبَحَتْ
127		مَذْحِتْ	إِنَّكَ لَوْ
620	رؤبة بن العجاج	كَبِيرِيْتُ	أَوْ فِضَّةَ
577	العجاج	رَهْوَجَا	مِيَّاحَة
370		وَلَا نَبَهْرَجَا	لَا تُعْطِيهِ
295	العجاج	مُرْتَجَا	أَوْ يَجْعَلُ
71		وَأَبُو عَلِجْ	خَالِي عَوِيفَ
671		الصَّبَاخُ	هَلْ يُبْلَغْنِيهِمْ
381	الأغلب العجلي	كَالْحَا	تَخَالُهُ مِنْ
153		الضَّيْحُ	وَالشَّمْسُ فِي
556		إِخَا	وَكَانَ وَصَلَ
474	علي بن أبي طالب	مَزَخَة	أَفْلَحَ مَنْ
322		دَاوُدُ	إِنِّي وَبَعْضُ
الصفحة	الراجز	القافية	صدر الرجز
665	الزبَاء	شديدا	أَمْ صَرَفَانَا
317	النابعة الذبياني	مصدر	عَنْ ظَهْرٍ
98		الإغذاذ	لَمَّا رَأَيْتُ

669		مَلَاذٍ	سَلَامَ
87	العجاج	اِحْتَقَرُ	صَقْعًا إِذَا
582	الفضل بن ربيع	خَيْرُ	هَلْ لَكَ
556		خَيْرًا	أَيَّ حَلِيلَيْكَ
167		المُسْرَا	يَنْضَحْنَ
17	نפטويه	عِيٍّ وَشَرَّةَ	ابنُ دُرَيْدٍ
320		المُعْذِرِ	تَلْوِيَةً
720 و 389	علي بن أبي طالب	قَوْصَرَّةَ	أَفْلَحَ مَنْ
37		الشفيرِ	وَأَتَارَتِي
345	أبو مَهْدِيَةَ الأعرابي	وَبَرَا	أَحْسَنُ
129	رؤبة	وَفَرَزِ	كَمْ جاوزت
587	رؤبة	الهِزَّ	ذَا مَيْعَةٍ
310		ضُرَيْسَا	أُمُكُمُ
112		المرْجُوسِ	نَحْنُ صَبَحْنَا
273	العجاج	مُغْسِي	و مَرَّ أَيَّامٍ
71		احْتَرِشُ	تَضْحَكُ مِنِّي
725	الخليل بن أحمد	الْبَلَنْصِي	كَالْبَلْصُوصِ
547	العجاج	الرَّبَّاطِ	فَبَاتَ وَهُوَ
369	أبو النجم العجلي	النَّطِّ	كَلْحِيَةٍ
169		وَالْإِبْطِ	كَأَنَّ بَيْنَ
85		عُرْفُطَةٍ	كَأَنَّ غُصْنِ
81		لَفْظُ	أَرْقَشِ
279	الأغلب العجلي	بَطَا	خَاطِي
60	أبو النجم العجلي	أَلْغَفَا	كَأَنَّ عَيْنِيهِ
450		وَالْأَعْرَافَا	يَعْرِسُ
688		وَالْخَلْفِ	كَأَنَّ بَيْنَ
الصفحة	الراجز	القافية	صدر الرجز
105		كَالْجُفِّ	وَعَلَكِدِ
365	رؤبة	الذَّرَقِ	حَتَّى إِذَا
453		البُوقِ	رَمَزَ النَّصَارَى

546	رؤبة	و زَحَكْ	كَأَنَّهُ إِذْ
130		عَمَلَه	أَضَلَّهَا
666		مَحْمُولَه	حَامِلَه
93		الأَرْجُلِ	و نَقَلَ رَجُلٍ
711		الأَشْكَالِ	كَشَائِطِ
687	رؤبة	دَوَّمَا	تَيَمَّاءَ
395		مُثَلَّمَه	لَمَّا رَأَتْ
582	شبيب بن عمرو الطائي	جَهَنَّمَ	هَلْ لَكَ
367	مجاشع بن دارم	الهِمَّامِ	جِرُولُ
53		خَرِشَمَ	خَرِشَمَه
145	أبو الأحرز الحماني	الْيَمِي	مَرَوَانَ
340	رؤبة	مُفْعِمِ	أَنْعَشَنِي
732	امرؤ القيس	دَمُونُ	تَطَاوَلَ
376	امرؤ القيس	دَخَنُ	اسْتَلَحَمَ الْوَحْشُ
354	حميد الأرقط	النَّبْدِينَا	وَكُنْتُ
131		فَأَنَّا	نَبَهْتُ
624	رؤبة	المُسْتَأْذِنِ	نِعَمَ شَفِيعُ
730 و 322	رؤبة	دِيدِنِ	وَدَعَنَ مَنْ
106	رؤبة	الْوَثْنِ	عَلَى أَخْلَاءَ
332	رؤبة	أَنْنِي	حَتَّى رَأَى
17	ابن دريد	سُخْطًا عَلَيْهِ	لَوْ أَنْزَلَ
127		رَدِيَا	إِنَّا وَجَدْنَا
380 و 28	عذافر الفقيمي	بَصْرِيَا	بَصْرِيَه
141 و 105		الْمَشْيِ	شَرِبْتُ مُرًّا

الصفحة	الراجز	القافية	صدر الرجز
714		بَجْرِيُّ	إِنَّا أَتَانَا
142	أبو البداء الرياحي	الثَّرَى	أَحْثِي عَلَى

خامساً : فهرس المصادر والمراجع

أ. الكتب

- 1— الإبدال لابن السكيت ، تحقيق حسن محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1398هـ/1978م.

- 2- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق عزّ الدين التنوخي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1379هـ/1960م.
- 3- الإبل للأصمعي (ضمن مجموعة الكنز اللغوي) ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة .
- 4- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع ، تحقيق د.أحمد محمد عبد الدايم ، طبعة دار الكتب المصرية ، 1999م.
- 5- الإتياع والمزاوجة لابن فارس ، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران ، وزارة الثقافة بدمشق ، الطبعة الأولى ، 1995م.
- 6- أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج ، د.مسعود بوبو ، مطبوعات وزارة التراث والإرشاد القومي بدمشق ، 1982م.
- 7- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي(أبو عمرو بن العلاء) ، د.عبد الصبور شاهين ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1408هـ/1987م.
- 8- الإحتجاج بالشعر في اللغة:الواقع ودلالته ، د.محمد حسن جبل ، دار الفكر العربي .
- 9- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، شرح الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1408هـ/1988م.
- 10- أساس البلاغة للزمخشري ، تحقيق د.مزيد نعيم ود.شوقي المعري ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، 1998م.
- 11- الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، د. محمد عيد ، طبعة عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1988م.
- 12- أسس النقد الأدبي عند العرب ، د.أحمد أحمد بدوي ، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة - القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1964.
- 13- أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي ، تحقيق د.نوري حمودي ود.حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.
- 14- الاشتقاق لأبي بكر السراج ، تحقيق محمد صالح التكريتي ، مكتبة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1973م.
- 15- الاشتقاق لابن دريد ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجبل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1991م.
- 16- الاشتقاق ، عبد الله أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1956م.
- 17- اشتقاق الأسماء للأصمعي ، تحقيق د.رمضان عبد التواب ود.صلاح الدين الهادي ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .

- 18- الاشتقاق: دراسة نظرية وتطبيقية ، د.محمد حسن جبل ، الطبعة الثانية ، 1416هـ - 1995م.
- 19- الاشتقاق في البحر المحيط: دراسة ومعجم ، د.عبد الله حسن ، طبعة التركي بطنطا ، الأولى ، 1413هـ - 1993م.
- 20- الاشتقاق وأثره في النمو اللغوي ، د.عبد الحميد أبو سكين ، طبعة الأمانة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1399هـ - 1979م.
- 21- إصلاح غلط المحدثين للخطابي ، ضمن أربعة كتب في التصحيح اللغوي للخطابي وابن بري وابن الحنبلي وابن بالي ، تحقيق د.حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، بيروت .
- 22- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة .
- 23- الأصمعيات للأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .
- 24- الأصنام لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبى ، تحقيق أحمد زكي باشا ، طبعة دار الكتب المصرية ، الطبعة الرابعة ، 1421هـ - 2000م.
- 25- الأصوات العربية ، د.كمال بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، 1990م.
- 26- الأصوات في فكر القدامى والمحدثين ، د.عبد المنعم عبد الله حسن ، 1410هـ - 1990م.
- 27- أصوات اللغة ، د.عبد الرحمن أيوب ، طبعة الكيلاني ، الطبعة الثانية ، 1968م.
- 28- أصوات اللغة العربية ، د.محمد حسن جبل ، الطبعة الثالثة .
- 29- الأصوات اللغوية ، د.إبراهيم أنيس ، طبعة الأنجلو ، 1990م.
- 30- الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، 1411هـ - 1991م.
- 31- الأضداد في كلام العرب لأبي الطيّب اللغوي ، تحقيق د.عزة حسن ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1382هـ - 1963م.
- 32- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1390هـ - 1970م.
- 33- الأفعال للسرقسطي ، تحقيق د.حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، 1413هـ - 1993م.
- 34- الأفعال لابن القطّاع ، طبعة عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1403هـ - 1983م.
- 35- الأفعال لابن القوطيّة ، تحقيق علي فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1993م.

- 36- الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2000م.
- 37- الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1990م.
- 38- الأمالي لأبي علي القالي ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975م.
- 39- الأمكنة والمياه والجمال للزمخشري ، تحقيق د.إبراهيم السامرائي ، مطبوعات وزارة الثقافة العراقية ، 1968م.
- 40- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1406هـ/1986م.
- 41- الانتصار لابن دريد في مواجهة الأزهري ، د.نور حامد الشاذلي ، مطبعة التركي بطنطا ، الطبعة الأولى ، 1415هـ/1994م.
- 42- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د.إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1997م.
- 43- البحر المحيط لأبي حيان ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1411هـ/1990م.
- 44- البداية والنهاية لابن كثير ، طبعة مكتبة المعارف بيروت و مكتبة النصر الرياض ، الطبعة الأولى ، 1966م.
- 45- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ، تحقيق محمد علي النجار ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1416هـ/1996م.
- 46- بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لابن يعقوب اللبلي الفهري ، تحقيق د.سليمان إبراهيم العابد ، جامعة أم القرى ، 1411هـ/1991م.
- 47- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- 48- البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت .
- 49- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ، تحقيق علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، 1414هـ/1994م.
- 50- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- 51- تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل ، أحمد السعيد سلمان ، دار المعارف ، القاهرة .
- 52- تنقيف اللسان (بحوث لغوية) ، د.عبد العزيز مطر ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1412هـ/1991م.

- 53- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقليّ ، تحقيق د.عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1415هـ/1995م.
- 54- تحبير الموشّين في التعبير بالسين والشين للفيروزآبادي ، تحقيق محمد البقاعي ، دار فتيبة 1403هـ/1983م.
- 55- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، سورية ، الطبعة الأولى ، 1406هـ/1986م.
- 56- الترادف في اللغة ، حاكم مالك لعبيبي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد 1980م.
- 57- تصحيح الفصح وشرحه لابن درستويه ، تحقيق محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1419هـ/1998م.
- 58- تصحيقات المحدثين لأبي أحمد العسكري ، تحقيق محمود ميرة ، المطبعة العربية الحديثة، الطبعة الأولى ، 1402هـ/1982م.
- 59- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى ، تحقيق د.عبد الفتاح بحيري ، مطبعة الزهراء ، الطبعة الأولى ، 1418هـ/1997م.
- 60- التطريف في التصحيف للسيوطي ، تحقيق د.علي حسن البواب ، دار الفائز ، السعودية ، الطبعة الأولى ، 1409هـ/1988م.
- 61- التطور اللغوي التاريخي، د.إبراهيم السامرائي، دار الأندلس،بيروت، الطبعة الثالثة، 1983م.
- 62- التطور اللغوي التاريخي : مظاهره وعلمه وقوانينه ، د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1415هـ/1996م.
- 63- التطور النحوي للغة العربية ، برجشتراستر ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1414هـ/1994م.
- 64- تفسير الألفاظ الدخيلة في اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه ، طوبيا العنيسي ، دار العرب ، القاهرة ، 1988-1989م.
- 65- تفسير الفخر الرازي ، دار الفكر ، بيروت ، 1415هـ/1995م.
- 66- تكملة في تصريف الأفعال (ضمن شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة .
- 67- التكملة والذيل والصلة للزبيدي ، تحقيق مصطفى حجازي وآخرين ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1991م.
- 68- التكملة والذيل والصلة للصاغانى ، تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين ، دار الكتب ، القاهرة ، 1970.

- 69- التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل الهروي ضمن فصيح ثعلب والشروح عليه ، جمع وتعليق د.محمد عبد المنعم خفاجي ، طبعة دار الصحابة بطنطا ، الطبعة الأولى ، 1368هـ/1949م.
- 70- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري ، تحقيق د. مصطفى حجازي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، 1980م.
- 71- تهذيب إصلاح المنطق لأبي زكريا التبريزي ، تحقيق د. فوزي عبد العزيز مسعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986م.
- 72- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- 73- ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللجستاني ولابن السكيت ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 74- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1965م.
- 75- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لأبي زيد القرشي ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999م.
- 76- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطايش ، المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003م.
- 77- جمهرة اللغة لابن دريد ، تحقيق د. رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1988م.
- 78- جمهرة اللغة لابن دريد ، طبعة دار صادر ، بيروت .
- 79- الجيم لأبي عمرو الشيباني ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 1395هـ/1975م.
- 80- حاشية الشهاب الخفاجي على درّة الغواص ، تحقيق عبد الحفيظ القرني ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1996م.
- 81- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية .
- 82- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السادسة ، 1417هـ/1996م.
- 83- حروف الهجاء: تحليل وموازنة ، د. أحمد الجزار .
- 84- حياة اللغة العربية أو تاريخ الأدب لحفني ناصف ، جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1985م.
- 85- الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة .

- 86- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ، 1409هـ/1989م.
- 87- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1406هـ/1986م.
- 88- خصائص اللغة للثعالبي ، تعليق خالد فهمي ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1419هـ/1999م.
- 89- خصائص لهجتي تميم وقريش ، د.الموافي الرفاعي الببلي ، مطبعة السعادة ، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.
- 90- خلق الإنسان للأصمعي (ضمن سلسلة الكنز اللغوي) ، مكتبة المتنبي ، القاهرة.
- 91- خلق الإنسان لأبي محمد ثابت بن أبي ثابت ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، طبعة الكويت ، 1985م.
- 92- خلق الإنسان في اللغة لمحمد بن حبيب البغدادي ، تحقيق خليل العطية ، مكتبة الثقافة الدينية ، 1414هـ/1994م.
- 93- الخيل لأبي عبيدة ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد — الدكن ، الهند، الطبعة الثانية ، 1981م.
- 94- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة التاسعة، 1981م.
- 95- دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، 1411هـ/1991م.
- 96- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق عبد الحفيظ القرني ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1996م.
- 97- الدرر المبتثة في الغرر المثلثة للفيروآبادي ، تحقيق وشرح الطاهر أحمد الزاوي ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004م.
- 98- ديوان الأدب للفارابي ، تحقيق د. أحمد مختار عمر ، مؤسسة دار الشعب ، الطبعة الأولى، 1424هـ/2003م.
- 99- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، طبعة المعارف ، بغداد ، الطبعة الثانية ، 1384هـ/1964م.
- 100- ديوان الأعشى ، طبعة دار صادر ، بيروت.
- 101- ديوان أعشى همدان وأخباره ، د.حسين أبو ياسين ، مطبوعات دار العلوم بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1983م.
- 102- ديوان الأقيشر الأسدي ، شرح خليل الدويهي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى .

- 103- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة السادسة ، 1998م .
- 104- ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق سجع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م .
- 105- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق د. محمد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1399هـ/1979م .
- 106- ديوان البحتري ، تحقيق يحيى شامي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 2005م .
- 107- ديوان بشار بن برد ، شرح مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 108- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق د. عزة حسن ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق ، الطبعة الثانية ، 1973م .
- 109- ديوان جرير ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف ، 1969م .
- 110- ديوان جميل بثينة ، شرح مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1413هـ/1993م .
- 111- ديوان الحارث بن عباد ، جمعه وحققه أنس عبد الهادي أبو هلال ، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث ، مجمع أبوظبي ، الطبعة الأولى ، 2008م .
- 112- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق د. وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، 1974م .
- 113- ديوان حميد بن ثور الهاللي ، صنعة عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1416هـ/1996م .
- 114- ديوان خُداش بن زهير العامري ، صنعة يحيى الجبوري ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1986م .
- 115- ديوان ذي الرُّمة ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، دار الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1993م .
- 116- ديوان الراعي النميري ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2000م .
- 117- ديوان رؤية بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1400هـ/1980م .
- 118- ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1967م .
- 119- ديوان الزّفيّان السعدي (ملحق بديوان العجاج ، طبعة ليبزج 1903، نشره وليم بن الورد).

- 120- ديوان شعر الحادرة ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية 1400هـ/1980م.
- 121- ديوان شعر عدي بن الرقاع العاملي ، تحقيق د. الشريف عبد الله البركاتي ، المطبعة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- 122- ديوان الشماخ ، تحقيق صلاح الدين الهادي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1977م.
- 123- ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق سعيد الضناوي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى، 2003م.
- 124- ديوان الطرماح بن حكيم ، نشره د.عزة حسن ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1960م.
- 125- ديوان الطفيل الغنوي بشرح الأصمعي ، تحقيق حسان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م.
- 126- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق محمد جبار المعبيد ، دار الجمهورية للنشر والتوزيع ، بغداد ، 1965م.
- 127- ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه ، تحقيق د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، 1971م .
- 128- ديوان علي بن أبي طالب ، تحقيق صلاح الدين الهواري ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت، الطبعة الأولى ، 2002م
- 129- ديوان عمرو بن قميئة ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، 1997م.
- 130- ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، صنعة هاشم الطعان ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، 1970م.
- 131- ديوان عنتر بن شداد ، الهيئة العامة للكتاب ومكتبة الأسرة ، 2001م.
- 132- ديوان الفرزدق ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت .
- 133- ديوان القطامي ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1960م.
- 134- ديوان قيس بن الملوّح ، دراسة يسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية،بيروت.
- 135- ديوان كثير عزة ، شرح عدنان زكي درويش ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1994م.
- 136- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تحقيق د.إحسان عباس،وزارة الإرشاد بالكويت،1962م.
- 137- ديوان ليلى الأخيلية ، تحقيق واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1998م.

- 138- ديوان المتلمس الضبعي ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1418هـ/1997م.
- 139- ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني ، تحقيق خليل العطية ، مطبعة أسعد ، بغداد، 1962م.
- 140- ديوان مسكين الدارمي ، جمعه وحققه عبد الله الجبوري و خليل إبراهيم العطية ، دار البصرى ، بغداد ، 1970م.
- 141- ديوان ابن مقبل ، تحقيق د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، 1416هـ/1995م.
- 142- ديوان المهلهل بن ربيعة ، شرح وتقديم طلال حرب ، طبعة الدار العالمية .
- 143- ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، 1998م.
- 144- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة.
- 145- ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه وشرحه علاء الدين الآغا ، نشر النادي الأدبي بالرياض 1981م.
- 146- ديوان أبي نواس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1998م.
- 147- ديوان أبي وجزة السعدي ، تحقيق وليد محمد السراقبي ، المجمع الثقافي بأبوظبي ، الطبعة الأولى ، 2000م.
- 148- ديوان يزيد بن معاوية ، تحقيق واضح الصمد ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1998م.
- 149- أبو ذؤيب الهذلي : حياته وشعره ، د. محمد مصطفى منصور ، دار غريب ، القاهرة.
- 150- ذيل الأمالي والنوادر لأبي علي القالي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1976م.
- 151- رسالة الأضداد للمنشي ، تحقيق د. محمد حسن آل ياسين ، مكتبة الفكر العربي ، بغداد، الطبعة الأولى .
- 152- رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1984م.
- 153- الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري ، تحقيق د. إحسان عباس ، مؤسسة ناصر للثقافة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1980م.
- 154- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثالثة .
- 155- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، 1413هـ/1993م.
- 156- سنن أبي داود ، دار الأرقم ، الطبعة الأولى ، 2001م.
- 157- سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

- 158- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحمالوي ، مؤسسة المختار ، الطبعة الأولى ، 1419هـ/1998م.
- 159- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ، مكتبة القدس ، 1350هـ.
- 160- شرح أدب الكاتب للجواليقي ، تحقيق د. طيبة حمد بودي ، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، 1995م.
- 161- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج ، مكتبة العروبة .
- 162- شرح بدر الدين محمد بن مالك على لامية الأفعال ، 1367هـ/1948م.
- 163- شرح ديوان الأخطل ، إيليا سليم الحاوي ، دار الثقافة ، بيروت.
- 164- شرح ديوان البحري ، بقلم إيليا حاوي ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1996م.
- 165- شرح ديوان أبي تمام ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1981م.
- 166- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1991م.
- 167- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لأبي العباس ثعلب ، نسخة مصوّرة عن دار الكتب المصرية ، 1363هـ/1944م.
- 168- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس ، 1403هـ/1983م.
- 169- شرح ديوان أبي نواس ، دار الكتاب اللبناني ، 1987م.
- 170- شرح شذور الذهب لابن هشام ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998م.
- 171- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة العشرون ، 1400هـ/1980م.
- 172- شرح القصائد العشر للتبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1400هـ/1980م.
- 173- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1417هـ.
- 174- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد ، طبعة الحلبي ، 1383هـ/1963م.
- 175- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

- 176- شروح سقط الزند للتبريزي والبطلوسي والخوازمي ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1406هـ/1986م.
- 177- شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة د.يوسف حسين بكار ، دار المسيرة ، الطبعة
الأولى ، 1403هـ/1983م.
- 178- شعر طيئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ، د.وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم
للطباعة والنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1403هـ/1983م.
- 179- شعر عمرو بن أحمر الباهلي ، جمع وتحقيق حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية
بدمشق.
- 180- شعر الكميت بن زيد ، جمع وتقديم د.داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، 1969م.
- 181- شعر المسيب بن علس ، تحقيق د.أنور أبوسويلم ، منشورات عمادة البحث العلمي
بجامعة مؤتة ، الأردن ، 1994م.
- 182- شعر ابن ميادة الرماح بن أبرد الذبياني ، تحقيق حنا جميل حداد ، مجمع اللغة العربية
بدمشق ، 1402هـ/1982م.
- 183- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاکر ، الطبعة الثالثة ، 1977م.
- 184- شعراء أمويون ، د.نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب،بيروت، الطبعة الأولى، 1985م.
- 185- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي ، تحقيق د. محمد
عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الحرم الحسيني ، الطبعة الأولى ، 1371هـ/1952م.
- 186- شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عمان للشيخ محمد بن ناصر
الخصيبي ، وزارة التراث والثقافة بسلطنة عمان ، الطبعة الثانية ، 1989م.
- 187- الشوارد في اللغة للصاغانى ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، المجمع العلمي
العراقي ، 1403هـ/1983م.
- 188- الصاحبى لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية .
- 189- الصحاح للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ،
الطبعة الثالثة ، 1404هـ/1984م.
- 190- صحيح البخاري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1420هـ/1999م.
- 191- صحيح مسلم بشرح النووي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1392هـ/1972م.
- 192- صفة جزيرة العرب للهمداني ، تحقيق محمد بن علي الحوالي ، دار اليمامة ، الرياض ،
1394هـ/1974م.
- 193- صفة السرج واللجام لابن دريد ، تحقيق د.مناف مهدي محمد ، معهد المخطوطات ،
القاهرة ، 1992م.

- 194- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقران القيرواني ، تحقيق محمد ز غلول سلام و د.محمد مصفى هداره ، طبعة منشأة المعارف.
- 195- ظاهرة القلب المكاني في العربية : عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، عبد الفتاح الحموز ، دار عمار ومؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1406هـ/1986م.
- 196- ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي ، د.أحمد هريدي ، مكتبة الزهراء .
- 197- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1996م.
- 198- العمدة لابن رشيقي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الخامسة ، 1401هـ/1981م.
- 199- عوامل تنمية اللغة العربية ، د.توفيق شاهين ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثانية ، 1414هـ/1993م.
- 200- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، العراق ، 1980.
- 201- عيون الأخبار لابن قتيبة ، تحقيق محمد الاسكندراني ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الخامسة ، 2002م.
- 202- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب ، جمع وشرح محمد خليل الخطيب ، 1950.
- 203- غريب الحديث للخطابي ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1402هـ.
- 204- غريب الحديث لأبي عبيد ، تحقيق د.حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1409هـ/1989م.
- 205- فائت الفصيح لأبي عمر الزاهد (غلام ثعلب) ، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثانية ، 1406هـ/1986م.
- 206- الفائق في غريب الحديث للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1999م.
- 207- الفاخر فيما يلحن فيه العامة لأبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مراجعة محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1974م.
- 208- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2005م.
- 209- الفرق للأصمعي ، تحقيق د. صبيح التميمي ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الثانية ، 1413هـ/1992م.

- 210- الفرق لأبي حاتم السجستاني ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.
- 211- الفرق لابن فارس ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1402هـ/1982م.
- 212- الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي ، تحقيق د. علي زويل ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1976م.
- 213- الفرق في اللغة لقطرب ، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية ، مكتبة الثقافة الدينية .
- 214- فصول في فقه اللغة ، د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1408هـ/1987م.
- 215- الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ لأبي العلاء المعري ، تحقيق محمود حسن زناتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1977م.
- 216- فعلت وأفعلت للزجاج ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صبيح تميم ، مكتبة الثقافة الدينية ، 1415هـ/1995م.
- 217- فقه اللغة ، د. علي عبد الواحد وافي ، مكتبة نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة .
- 218- فقه اللغة العربية ، د. عبد الله العزازي ، 1985م.
- 219- فقه اللغة وسرّ العربية للثعالبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 220- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية ، جرجي زيدان ، دار الهلال 1969م .
- 221- في التعريب والمعرّب وهو المعروف بحاشية ابن بري على كتاب المعرّب للجواليقي، عني بإخراجه د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1405هـ/1985م.
- 222- القاموس المحيط للفيروزآبادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1398هـ/1978م.
- 223- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين ، مطبعة الخانجي.
- 224- القراءات واللهجات ، د. عبد الوهاب حمودة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الأولى، 1368هـ/1948م.
- 225- قضايا نقد الشعر في التراث العربي ، د. محمد أحمد العزب ، 1404هـ/1984م.
- 226- الكامل في التاريخ لابن الأثير ، دار صادر ، بيروت ، 1399هـ/1979م
- 227- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، 1413هـ/1993م.
- 228- الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى.
- 229- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار الفكر، 1402هـ/1982م.
- 230- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، د. عبد العزيز مطر ، دار الكتاب العربي القاهرة ، 1386هـ/1967م.

- 231- لحن العوام لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1420هـ/2000م.
- 232- اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه ، د. عبد الفتاح سليم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1989م.
- 233- اللحن في اللغة العربية: تاريخه وأثره ، د. يوسف المطوع ، طبعة جامعة الكويت.
- 234- لسان العرب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله ومحمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة .
- 235- لعب العرب ، أحمد تيمور باشا ، دار نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة.
- 236- اللهجات العربية ، د. إبراهيم نجا ، مطبعة السعادة ، 1369هـ/1976م.
- 237- اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1983م.
- 238- اللهجات العربية في قراءات الكشف للزمخشري ، د. عبد المنعم عبد الله حسن ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1993م.
- 239- اللهجات العربية نشأة وتطوراً ، د. عبد الغفار حامد هلال ، مكتبة وهبة ، القاهرة .
- 240- اللهجات اليمنية في معجمات اللغة حتى القرن الرابع الهجري ، د. أحمد رزق السواحلي ، مطبعة التركي بطنطا ، الطبعة الأولى ، 1992م.
- 241- ليس في كلام العرب لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية .
- 242- ما تلحن فيه العامة للكسائي ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1403هـ/1982م.
- 243- المثلث لابن السيد البطليوسي، تحقيق صلاح الفرطوسي، دار الرشيد، العراق ، 1981م.
- 244- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2006م.
- 245- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة عيسى البابي الحلبي.
- 246- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1414هـ/1994م.
- 247- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1415هـ/1994م.
- 248- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1388هـ/1968م.
- 249- المحيط في اللغة للصاحب بن عباد ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1414هـ/1994م.

- 250- مخالقات ابن دريد لمنهجه في معجم الجمهرة - نقد منهجي - ، د.وحيد عبد المقصود زايد ، مطبعة التركي ، طنطا ، 1417هـ/1996م.
- 251- المختار من كتاب حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين الدميري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق .
- 252- مختارات شعراء العرب لابن الشجري ، تحقيق علي محمد الجاوي ، دار نهضة مصر.
- 253- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- 254- المخصص لابن سيده ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1996م.
- 255- مدخل إلى تعريف الأضداد ، د.حسين نصار ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ، 1423هـ/2003م.
- 256- المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي ، تحقيق مأمون الجنان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415هـ/1995م.
- 257- المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د.عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، وبتحقيق د.حاتم صالح الضامن ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1997م.
- 258- المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد ، تحقيق د.رمضان عبد التواب ود.صلاح الدين الهادي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1417هـ/1996م.
- 259- المذكر والمؤنث للفراء ، تحقيق د. رمضان عبد التواب ، دار التراث ، الطبعة الثانية.
- 260- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي.
- 261- مروج الذهب للمسعودي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت، 1402هـ/1982م.
- 262- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، دار الجيل ، بيروت .
- 263- المسالك والممالك للأصطخري المعروف بالكرخي ، تحقيق د.محمد جابر عد العال ، طبعة الجمهورية العربية المتحدة ، دار القلم ، 1381هـ/1961م.
- 264- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية.
- 265- المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ، د.توفيق محمد شاهين ، مكتبة الدعوة الإسلامية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1400هـ/1980م.
- 266- مشكلة الهمزة العربية ، د. رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1417هـ/1996م.
- 267- المصباح المنير للفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت.
- 268- المظاهر الطارئة على الفصحى ، د.محمد عيد ، عالم الكتب ، 1980م.

- 269- معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف بخاتي وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- 270- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1984م.
- 271- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1991م.
- 272- معجم البلدان لياقوت الحموي ، تحقيق عبد الله بن يحيى السريحي ، المجمع الثقافي بأبوظبي ، 2002م.
- 273- معجم الشعراء للمرزباني ، تصحيح مزيتس كرنكو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1982م.
- 274- المعجم العربي ، د.رياض زكي قاسم ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.
- 275- المعجم العربي بين النظرية والتطبيق ، د.عبد الله ربيع محمود ، دار البشري للطباعة، الطبعة الثانية ، 1423هـ/2002م.
- 276- المعجم العربي: نشأته وتطوره ، د.حسين نصار، طبعة دار مصر ، 1408هـ/1988م.
- 277- معجم عين الفعل ، د.جوزيف إلياس وجرجس ناصيف ، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1995م.
- 278- المعجم في بقية الأشياء لأبي هلال العسكري ، تحقيق أحمد عبد التواب عوض ، دار الفضيلة .
- 279- المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، دار الكتب ، 1970م.
- 280- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا، الطبعة الأولى ، 1364هـ/1945م.
- 281- المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، طبعة دار الدعوة ، اسطنبول ، تركيا ، الطبعة الأولى ، 1989م.
- 282- المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين ، د.عبد الله درويش ، مكتبة الشباب.
- 283- المعاجم اللغوية العربية ، د.إميل يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1985م.
- 284- المعرّب للجواليقي ، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2008م.
- 285- المعرّبات الرشيدية ، عبد الرشيد الحسيني ، ترجمة د.نور الدين آل علي ، دار الثقافة، القاهرة ، 1399هـ/1979م.

- 286— المعنى اللغوي : دراسة نظرية وتطبيقية ، د.محمد حسن جبل ، 1992م.
- 287— المعني في تصريف الأفعال ، د.محمد عزيمة ، دار الحديث ومكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الثالثة ، 1415هـ/1995م.
- 288— المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .
- 289— المفضليات للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة السابعة .
- 290— مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1411هـ/1991م.
- 291— المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عزيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة، 1415هـ/1994م.
- 292— المقصور والممدود للفراء ، دار ابن قتيبة ، 1403هـ/1983م.
- 293— من أسرار اللغة ، د.إبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية، الطبعة السابعة، 1994م.
- 294— مناهج البحث في اللغة ، د.تمام حسان ، مطبعة الأنجلو المصرية ، 1990م.
- 295— المنتخب من غريب كلام العرب لكرّاع النمل ، تحقيق د.يحيى مراد ، طبعة دار الحديث، القاهرة ، 1426هـ/2005م.
- 296— من قضايا المعجم العربي، د.الموافي الرفاعي البيلي، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م.
- 297— من لغات العرب: لغة هذيل ، د.عبد الجواد الطيّب .
- 298— الموشح للمرزباني ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي .
- 299— موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، د.خديجة الحديثي ، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، دار الرشيد ، الطبعة الأولى ، 1981م.
- 300— المولّد: دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام ، د.حلمي خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987م.
- 301— النبات للأصمعي ، تحقيق عبد الله يوسف الغنيم ، مطبعة المدني ، القاهرة، 1981م.
- 302— النبات لأبي حنيفة الدينوري (الجزء الثالث والنصف الأول من الجزء الخامس) تحقيق برنهارد لفين ، طبعة فرانز شتاينر بفستادن 1394هـ/1974م، (وقطعة من الجزء الخامس) عني بنشرها ب.لوين ، طبعة ليندن 1953م ، (والقسم الثاني من القاموس النباتي حروف س: ي ملتقطات ما نسب إلى الدينوري عند المتأخرين — نصوص وترجمات المجلد 5) جمع محمد حميد الله ، طبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة 1973م.
- 303— النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، طبعة مصوّرّة عن طبعة دار الكتب بالقاهرة .

- 304- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة .
- 305- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني الطالبي ، طبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد ، الهند ، الطبعة الثانية ، 1382هـ/1962م.
- 306- نسب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها لابن الكلبي ، تحقيق د.نوري حمودي و د.حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، 1407هـ/1987م.
- 307- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، تحقيق زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2006م.
- 308- نشوء اللغة ونموها واكتهاؤها للكرملي ، مكتبة الثقافة الدينية .
- 309- نظام الغريب في اللغة لعيسى الربيعي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الثانية ، 1407هـ/1987م.
- 310- نظرات في فقه العربية ، د.مصطفى عبد الحفيظ سالم ، 1407هـ/1987م.
- 311- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1418هـ/1997م.
- 312- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق د.محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق، الطبعة الأولى ، 1401هـ/1981م.
- 313- الهادي إلى تصريف الأفعال ، د.المهدي عبد العال شراره .
- 314- الهمز لأبي زيد الأنصاري ، طبعة بيروت .
- 315- الورقة في أخبار الشعراء لمحمد بن داود بن الجراح ، تحقيق عبد الستار فراج ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1953م.
- 316- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق د.إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

ب - الدوريات

- 1- مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ، جامعة الأزهر ، العدد العاشر 1410هـ/1990م.
- 2- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الأربعون ، 1397هـ/1977م.
- 3- مجلة العرب ، مجلة شهرية جامعة ، السنة 23 ، العدد 9-10 ، الربيعان 1409هـ تشرين الثاني / كانون الأول 1988م.

سادساً : فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - هـ
التمهيد	30-1
أولاً : التعريف بابن دريد	4-2
ثانياً : معجم جمهرة اللغة	12-5
ثالثاً : مطاعن وجهت إلى ابن دريد وكتابه الجمهرة	19-13
رابعاً : مع النقد اللغوي وعبارات النقد في الجمهرة	30-19
الباب الأول : النقد الصوتي 31-222	
الفصل الأول: الهمز والتخفيف	47-32
الفصل الثاني: الإبدال بين الصوامت	119-48
تعريفه وأقسامه	49-48
أسبابه	51-50
الإبدال بين الهمزة والهاء	53-52
الإبدال بين الهاء والخاء	55-53
الإبدال بين العين والحاء	56-55
الإبدال بين العين والغين	63-56
الإبدال بين الحاء والخاء	70-64
الإبدال بين الكاف والشين والجيم والياء	72-70
الإبدال بين الشين والسين	76-73
الإبدال بين الصاد والضاد	78-76
الإبدال بين الضاد والطاء	79-78
الإبدال بين الضاد والظاء	81-80
الإبدال بين الصاد والسين	90-82
الإبدال بين الصاد والزاي	91
الإبدال بين الزاي والذال	93-92

96_94	الإبدال بين الراء والزاي
97_96	الإبدال بين الطاء والظاء
101_97	الإبدال بين الدال والذال
107_102	الإبدال بين التاء والثاء
112_108	الإبدال بين الراء واللام
112	الإبدال بين الراء والنون
113	الإبدال بين اللام و النون
114_113	الإبدال بين النون والميم
119_114	الإبدال بين الباء والواو
136_120	الفصل الثالث: التصحيف
131_122	أولاً : تصحيف النقط
132_131	ثانياً : تصحيف الشكل
136_132	ثالثاً : تصحيف الفصل
148_137	الفصل الرابع: المعاقبة بين الياء والواو
160_149	الفصل الخامس: المخالفة الصوتية
208_161	الفصل السادس: التعاقب بين الحركات
165_162	أولاً: التعاقب بين الحركات الثلاث
183_166	ثانياً: التعاقب بين الفتح والكسر
197_184	ثالثاً: التعاقب بين الفتح والضم
208_198	رابعاً: التعاقب بين الكسر والضم
222_209	الفصل السابع: التعاقب بين الحركة والسكون
الباب الثاني : النقد الصرفي 399_223	
235_224	الفصل الأول: أبنية المصادر
244_236	الفصل الثاني: التذكير والتأنيث
263_245	الفصل الثالث: الإفراد والجمع
269_264	الفصل الرابع: النسب

289_270	الفصل الخامس: اختلاف عين الماضي والمضارع
359_290	الفصل السادس: صيغ الأفعال
386_360	الفصل السابع: صيغ الأسماء
391_387	الفصل الثامن: التخفيف والتشديد
399_392	الفصل التاسع: القلب المكاني
الباب الثالث : النقد الدلالي 702_400	
575_401	الفصل الأول: معاني الألفاظ
584_576	الفصل الثاني: الاشتقاق
597_585	الفصل الثالث: تحليل التسمية
637_598	الفصل الرابع: المشترك اللفظي
681_638	الفصل الخامس: الترادف
691_682	الفصل السادس: العموم والخصوص
702_692	الفصل السابع: المعرب
الباب الرابع: نقد الشواهد 739_703	
715_707	الفصل الأول: نقد القراءات
734_716	الفصل الثاني: نقد الشعر
739_735	الفصل الثالث: نقد الأمثال واللهجات
742_740	النتائج والتوصيات
الفهارس 786_743	
746_744	أولاً: فهرس الآيات القرآنية
749_747	ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية
750	ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال المأثورة
765_751	رابعاً: فهرس الأشعار والأرجاز
783_766	خامساً: فهرس المصادر والمراجع
786_784	سادساً: فهرس الموضوعات

The Research Conclusion

This monograph is devoted for the lingual efforts of one of the famous in the 3rd & the 4th centuries where the Islamic civilization reached its glories & prosperity peak and many Islamic cities arises such as Bagdad which attracted many of the scientists, one of them is Imam Mohammed Ibn Al Hassan Ibn Doraïd Al Azdy.

Science and Arts starts flourishing by participating of many language scientists, they rooted the language science as well as developed and established its grammar, they Put more efforts in writing books and Glossaries in order to preserve the language and protect it from distortion. The scientific movement reached its maturity & innovative stage and language's scientists wrote in all the arts of the language.

The affluent of those lingual efforts of Ibn Doraïd as well as the guidance of Dr.Mazeed Naeem inspired me to study the lingual efforts of Ibn Doraïd.

Ibn Doraod's Lingual Efforts

The Lingual Criticism the Jamharat Al Logha (Typically)

The Al Jamhara dictionary is rich with its explained terms because his author didn't expatiation in terms definitions.

As Ibn Doraïd was a poet and acquainted with numerous Arabs poems you will find many poetical proofs in his dictionary.

Also in the Al Jamhara dictionary there is a numerous of lingual testimonial opinions such as Abu Obaida Moa'amar Ibn Al Mothana (210 H), Al Asma'ay (216 H), Abu Zeed Al Ansari (226 H) and Abu Hatim Al Seïstani (254 H) and others who are trusted, loyal and language servants, the Al Jamhara dictionary had a huge influence in other dictionaries later on, other dictionaries authors copied a lot from the Al Jamhara dictionary such as Al

Azhari (370 H), Ibn Faris (390 H), Al Jawhari (393 H), Ibn Saida (458 H), Al Saghaty (650 H) and others.

It is well noticeable the personality of Ibn Doraid in his dictionary, he criticized some of the lingual's opinions and judge for or against it and that is the reason why there are many examples in the Al Jamhara dictionary , but it is well notable that Ibn Doraid criticism in most of the examples without an evidence, so I tried to agree or disagree with him associate it with the evidence.

The followings reasons motivated me to study the lingual criticism in the Al Jamhara dictionary :

- 1- The abundantly of the criticism examples which exceeded 800 locations.
- 2- I came through some of the Al Jamhara dictionary examples when preparing my Master's thesis, whereas Ibn Doraid criticizing terms that has been proven to be correct by the language sources & books and pronunciation of some Arab tribes. Also Ibn Doraid halted in judging the accuracy of many terms in the Al Jamhara dictionary , he used to mention the meaning of the term and saying "I don't know its accuracy", this halted is widespread in the Al Jamhara dictionary . This research will have a role in achieving what Ibn Doraid halted on its accuracy.

On collecting the research material I followed the below mentioned procedures: inductive, statistical and analytical, I have read the Al Jamhara dictionary and extracted the criticism material and classified it according to the following lingual levels; phonetic, morphological and semantically, then I divided each level into themes and counted each themes' examples, then I studied & analyzed them.

In treatment of the phenomenon I observed the descriptive procedure, I used to describe the phenomenon considering in that regard the summarization in order to maintains the wideness scope of

its analytical examples. I underlined most of this phenomenon by two tables: the first table contains the examples and beside each example the result I reached to, the other table contains the criticism statements and beside each statement the number of times that statement appeared.

In connection with presenting the analyzed critical example I used to mention Ibn Doraid words and commented with what have been mentioned in the language books and refer to the many of the language & articles as well as certain poetical assemblies dictionaries for a critical example to approve or disapprove Ibn Doraid criticism.

I classify the phenomenon example as per the criticism statements taking into consideration the alphabetical order under each statement, giving precedence to the statements which contains many examples. Whatever, the statements which I have criticized as wrong I have marked them by the word "Wrong", as well as I marked by the word " not proven" the statements that haven't been proved.

The nature of the research required that I should divide it to: introduction, four chapters, conclusion & indexes.

The Introduction:

First: introducing of Ibn Doraid, I pointed out his ancestry, birth, life, poetry & language genius, students, books and death.

Second: illustrate the system he follows in his dictionary and the reason of naming his dictionary by this name, and then I presented the chapters which the dictionary consists.

Third: criticisms that has been pointed to him and his book the Al Jamhara dictionary where he has been accused by inventing the Arabic language, generating terms and stealing of Al Ain book, I presented these accuses and I have replied back to them.

Fourth: defining the lingual criticism and presented the critical statements in the Al Jamhara dictionary with the commentary.

Then I divided the research into four sections:

The First Section: Phonetic Criticism which consists of the following chapters:

First Chapter: Hamza & attenuation; I mentioned a brief about this phenomenon, presented the terms in which they appears and criticized one of them.

Second Chapter: substitution between consonants; I presented the definition of the substitution, its divisions, letters of each division and the existing of phonetic relation between the alterative and the alternate which is stipulated by some modernizers. Then I treated some examples by studying and presentation.

Third chapter: mispronunciation, I mentioned the meaning of mispronunciation and I pointed to the terms distortion that doesn't appear in the Al Jamhara dictionary other than mispronunciation. I divided the examples to: First: dots mispronunciation, second: shape mispronunciation, Third: the divide mispronunciation>

Fourth Chapter: I define the alternation between the letter "W" and the letter "Y" and provide some examples as well as criticism examples.

Fifth Chapter: slight brief about the phonetic contrary and presents some example.

Sixth Chapter: alternation between vowels, I divided the examples into: First: alternation between the three vowels, Second: alternation between the accusative & genitive, Third: alternation between accusative & nominative, Fourth: alternation between genitive & nominative.

Seventh Chapter: alternation between vowel and consonant and presented the critical examples.

The Second Section: Morphological Criticism which consists of the following chapters:

First: Sources Formulation.

Second: Masculinity & Feminization

Third: Singular & Plural

Fourth: Attribute.

Fifth: Ther different between the vowel of the middle past and present tense.

Sixth: Tenses Formulation

Seventh: Nouns Formulation.

Eighth: Attenuation & Intensification. **Ninth:** Metathesis

The Third Section: Semantic Criticism which consists of the following chapters:

First: Ways of meaning expression.

Second: The simple Derivation.

Third: Naming Justification.

Fourth: Nomonymy.

Fifth: Synonymy.

Sixth: Generality & Particularity.

Seventh: Translated.

The Fourth Section: Evidences Criticism which consists of the following chapters:

First: Perusals criticism.

Second: Poetry criticism.

Third: Proverbs & Dialect criticism.

I followed all that with the suitable results, recommendations & Indexes.

I hope this research will receive the acceptance and the satisfaction by the readers and will be in the benefit of the Arabic language Students.

I would like to express my grateful to whoever helped me to produce this research, in special to my teacher Dr. Mazeed Naeem, wishing all the best and prosperity to him & his family.

Researcher: Ahmed Abdul Rahman Salem Balkhair